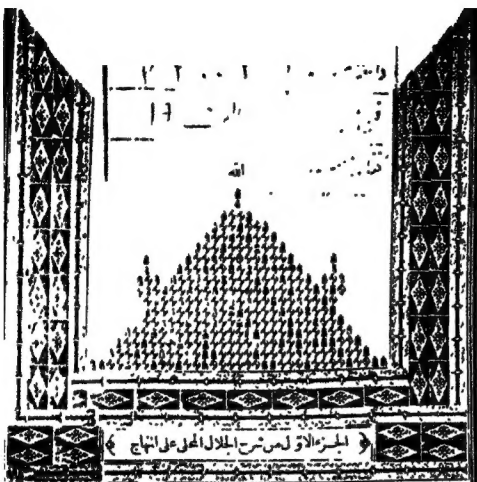


الجزء الاول من شرح المهاج للعالم العلامه
والخبر الشهامه فريد مصره ووحيد مصره
الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلى
رحمه الله بغيره وأسكنه
جنته وجنة جناته
آمين

وعلى هامشه حاشية الشيخ عميره على التمام والكامل نفعنا الله بعلومهم في الحال والمآل



الجزء الاول من شرح الجلال المحلى على التناهج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرحمن الرحيم
 شارح هذا ما دعيت اليه
 سيرة لوجود في الذهن ان كانت
 نطق متقدمة أو لوجود في الخارج
 ان كانت متأخرة وانما لم يزل اشتدت
 كمال في شرح جمع الجوامع لكثرة
 الشروح على المتأخر وطلاعتوا فيها
 (قول الشارح) التعميم جمع معهم
 (قول الشارح) لتناهج الفقه المتأخر
 والتنهج الطريق الواضح وخرج بالقته
 منهاج الاصول للشيخاوى (قول
 الشارح) مقاده ضم اليه معنى الذى
 استفيد منه ويصح ان يكون معنى
 المصدر (قول الشارح) على وجه
 لطيف يحتمل ان يراد به الحزم وبداية
 الصنيع مع الياكون قوله خال الخ تقيرا
 هو باننا والمخوض في المحذور وكذا
 التطويل والتعليل (قول الشارح) من
 المحذور هو الزيادة المستغنى عنها
 والتطويل الزيادة على المراد (قول
 الشارح) أى اقتصر قبل الاخير أو ان
 لم يفتقر الفعل كما به اسم الله
 (الشارح) بالوصف شامل لتناء الله
 تعالى على نفسه خلاف تفسير بعضهم
 باننا باللسان (قول الشارح) اذا قصد
 ما الخ تعليل قوله هي من مع الحد
 (قول الشارح) من الخلق قديم شربة
 الملك (قول الشارح) لان يتقدمه
 الاخير له أولهم (قول الشارح)
 يذلل لراجع للشمون (قول الشارح) انبر

الحمد لله على انعامه • والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه • هذا ما دعيت اليه حاشية
 التعميم لتناهج الفقه من شرح الجلال المحلى • وبين مرادهم من مقاده • على وجه لطيف حال من
 المحذور والتحويل • حاول الدليل والتعليل • والله أسأل أن يعينه وهو حسبه يوم التوكيد • قل
 المستفاد من رحمه الله تعالى (صلى الله الرحمن الرحيم) أى اقتصر (الحمد لله) على من سببه الحمد وهو الوصف
 بالجميل اذا قصد بها انشاء على الله بضمون من أنه سبب لجميع الخ من الخلق أو وصف
 لأن محمدا ولا الاخبار بذلك (البر) بالبر أى المحسن (الخواند) بالسبب أى المحسن المحمود
 أى اعطاء (التي تحت) أى علمت (بهم) جمع تامة معنى افعال (عن الاحكام) أى لا يسلط
 (بلا اد) أى يجمعها وان تعدوا جملة الله لا تصحوا (المان) أى اسم (بالطيف) أى وقدر
 على الطاعة (واذ رشاد) أى الهداية لها (لهادى السبيل الرشاد) أى انه لا يضل عنه وهو مستر
 اثنى (الترقى) أى انه رعو انهم فى شريعة (من الطيف) أى راد به الخير

وقال برت فلا تأثر من تأثر به وبار (قول الشارح) أى العشر المحمود قد تهأت قال هو من سبع
 المبالغة (قول الشارح) جمع تامة الخ لا يقال تارة الاثر من الاحكام تأثرا بل فى مقلة لعل من ذلك يقول اخر هذه الامور
 على البارى سبحانه وتعالى عقب جملة شعر بأن المصنف حمد على ان تعاد للاحياء بعد الدين واخذ على ان ما له هو سبب من هذا ما رى
 أمكن فى التعظيم من الحمد على اثر (قول الشارح) أى يجمعها هو من دلاله لا لها بقدر الجمود (قول الشارح) لطيف الطاهر اننا اسما
 للابلام تعلق الاتعام بالانذار على الطاعة (قول الشارح) التى هو الضلال والخلة كقائه فى اصحاب (قول الشارح) أى انبر شدي من
 للطيف (قول الشارح) أى أرا به الخير لم يضره بما سبق وقا بما فى الحديث الاق

(قول الشارح) له التعميم فيه راجع للغير من قوله أي إرادته الخ (قول الشارح) من ير الله به الخ لا يقال فيه ترتيب التعه في الدين على إرادة الله بما عاين لا يتناول على إرادة كل جبراً أخذ من عموم التكررة في بيان الشرط والتمس عدم العموم في التكرار العظيم (قول الشارح) اذكر من صفاته جبل أي والحد هو الوصف الجليل (قول الشارح) من حيث تفصيله أي تعيينه وهو صفة المالكية (قول الشارح) أي بعده الخ أي فكأنه المصنف قال أيضاً أحد الخ أحد الخ لا معنى للعدد (قول الشارح) أي أعلم أي وأدع أيضاً (قول الشارح) لا يشترط فيه أي لا فعل ولا فاعلاً (قول الشارح) من عبادة المؤمنين يشفي أن أسكنهم لا بغرفة ثوب من عباي الرشد أي كثره (قول الشارح) القهار يدل الفناء أي كافي التزليل (قول الشارح) لا معنى للشهر الخ لا يقال هو معارض بما في التزليل لا تقول انما معانها موصوف عايد على الرحمة الانعام فكان ذكر العار هنا نسب (قول المتن) المختار صفة كشمسة (ق) (قول الشارح) من الناس الأول أن يقول من الحق لا بد هو له أنه موافق غير بشر

(قول المتن) لديه طرف يتوله رده (قول الشارح) شرعاً أي ويرى به منسوب على روع الخافض (قول الشارح) فضل انعام على ما به الظاهر أن المعنى كل عالم عامل على كل عبد (قول الشارح) أدناكم أخف راجع إلى ما به من الله عليه وسلم أولاً (قول الشارح) شيع الخ أي فهو من الاستعارة الشيع المصروفة والجامع بمعدل كل منهما من الوصول إلى المساد وأدع أنه يصح تشبيهه لأن وقت بليل تكسب مكسباً وثباته اتفاقاً يخل (قول الشارح) بلاعبادة أي أما الذي فتمشغولاً بالعبادة فلا يطلب تعويضه (قول الشارح) الثاني بينهما أي هذا التقدير أي المدكور وهو العطف على الجار والمجرور مع الامة كأن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل وذكر بعض ذلك أن الأولى صرف الأوقات لنفسه فيه وإن أن تقول مفاد الكلام الأول أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل

(واختاره) (من العباد) هذا ما أخذ من حديث الصحابة من ير الله به حراً بغيره في الدين (أحد) (المرجع) أي أنهاء (وأكله) أي أكله (وأخذ) أي أكله المعنى أمه بجميع صفاته اذكر كل منها جليل ولقد يدل ابتداء الحمد المذكور وهو أن من أحد أذول وذول أو قبي في النفس من حيث تفصيله وفي حديث مسلم وغيره أن الحمد لله فحمده ونستعينه أي بعده لا نه من حق الحمد (وأشهد) أي أعلم (أن لا اله) أي لا معبود بحق في الوجود (إلا الله) الواجب الوجود (الواحد) أي الذي لا تعدله فلا يتم وجوه ولا نظيره فلا مشابة معبود به وجه (العاص) أي الشارح في جواب أراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها بالعباد عليها ولم يقل بل الغفار أي تبارك من معنى القهار أحد معانيه أذن شأن الواحد في ملكه القهر (وأشهد أن محمد عبده ورسوله) النسطي المختار (أي من الناس) ليدعواهم الدين الإسلام صلى الله عليه وسلم عليه وزاده فضلاً وشرافه (أي بعده) والقصد بذلك المدعاة أي اللهم صل وسلم عليه وزده وذكر التمسك بحدوث أي أدوا والتمسك بكل خطية ليس بها تشبهه كالبذل الخدما أي قبله البركة (أشبه) أي بعد ستم (هذه) الخ (العلم) الخ وهو شرعاً الصادق بالحق والخديث والتفسير (من أفضل الطاعات) لأنها مرسومة ومندوبة والمفروض أفضل من المتدب والاشتغال بالعلم منه لأنه فرض كتابه وفي حديث حسن الزملي فصل العالم على العابد كفضل على أدناكم (ق) (من) (أولى ما نهفت فيه ناساً) أي وقت وهو العبادات تشبه مثل الأوقات بما صرف المال في وجوه غير المعنى بالانفاق وبعيداً عن النافسة لأن لا يحسن تعويض ما صرف منها بالعبادة وأشاف إليها صفاتها الصالح وقد يقال وهو من إضافة الأهم إلى الأخص كسجد الجامع ولا يصح عطف الأولى على من أفضل لثاني بينهما في هذا التقدير (وقد أكثر أصحابنا رجوعهم الله من التصفين المبسوطات والمختصرات في الله والله سبحانه أجماع في اتباع الأمام المجتهد في إمامهم من أحكام مجازاً عن الإجماع في العشرة (وأشأن مختصر المحرر لا ملاه في إتمامه) إمام الحرم عبد الكريم (الرامي) مسبوقة إلى رافع بن خديج المجالي كونه بخطه فيما حكى رحمه الله (في الحقيقة) الصغرى في العلم والصفات القزيرة في الدين من كراماته كأي شجرة

والفضل في ذاته متفاوت الترتيب بل من كونه أشرف بعضه فضل أنه يكون أفضل مكاناً صلى الله عليه وسلم فإنه بعض أفضل الناس هم الأبايع أمه أفضلهم ملاقاتاً اندرجي من الواقع من أن الاشتغال بعبادته وعلى أفضل (قول المتن) وقد أكثره في الحقيقة والتجسير إلا مناقاة بينهما (قول المتن) أحياناً أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن) من المبسوطات أي من تصنيفها والمراد بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فهاهنا بيان أيضاً قوله أيضاً مجازاً رجع قوله والله سبحانه مجازاً عن علاقته المشابهة في التردد والتعاون (قول المتن) وأشأن مختصر أي من المختصرات الخ كقوله (قول الشارح) إمام الدين فيه تقديم التسبب على الاسم وذلك لتبني على اصطلاح المؤرخين لا على اصطلاح العامة من تأخره عن الاسم (قول المتن) في الحقيقة جمع حقيقة وتعيين المسائل إثباتها بالأدلة والتدقيق إثباتها بالأدلة وإثباتها بالأدلة بآلة أخرى (قول الشارح) الكثير في العلم أنه قدس دلالة اللام لا يأنسب العموم

[illegible]

أُشَاعَتْ عَلَيْهِ مَا قَدَّوَتْ التَّسَنُّفُ مَا سَرَّجَهُ عَلَيْهِ (وَهُوَ) أَيْ الْخَزَرُ (كَثِيرُ الْعَوَالِدِ مُحَمَّدٌ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ) أَيْ مَا دَبَّ إِلَيْهِ الْوَأْثَقُ وَأَصْحَابُهُ مِنَ الْأَحْكَامِيِّينَ الْمَسَالِكِ بِجَارِغِ سِكَانِ الْمَذْهَبِ (مُعْتَمِدًا لِلتَّقِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنْ أُولَى الرِّغَابِ) أَيْ أَصْحَابَهُ أَوْ يَتْلُوهُنَّ الْقِنْ جَعِدَ رَدَّ فَنَسَكُوهَا (وَقَدْ تَرَمَّ سَمَاءُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَبْنَصِ) فِي مَسَالِكِ الْخِلَافِ (عَلَى مَا يَحْتَمِلُهُ عَقْلُ الْأَصْحَابِ) فِيهَا (وَوَقَى) بِأَنْ يَحْتَمِلُوا شِدَّةَ (جِبَالِ التَّرَمَةِ) حَسْبِ الْمَطَاعِ عَلَيْهِ فَلَا نَافِي فِي ذَلِكَ اسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِ أَلْتَقَى فِي الْمَوَادِّ الْآتِيَةِ (وَهُوَ) أَيْ مَا لَزِمَهُ (مِنْ أَهَمِّ أَوْ هُوَ) أَهَمُّ الْمَطْلُوبَاتِ لِطُلُبِ الْفَتْوَى فِي أَوْتَوْقِ عَلَى الْعِلْمِ مِنْ أَدْلَى فِي سَائِلِهِ (لَكِنْ فِي جِهَةِ) أَيْ الْخَزَرُ زَكَرِيَّا بَعْزُ مَنْ حَفِظَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ إِلَى الرَّابِعِ فِي سُلْطَةِ يَخْتَصِرُ فِي الْفَتْوَى (الْأَبْعَضُ أَهْلُ الْعَالِيَاتِ) مِنْهُمْ وَلَا يَكْبُرُ أَيْ يَعْظُمُ عَلَيْهِمْ حُدُودُهُ (فَرَأَتْ) مِنْ الرِّأْيِ فِي الْأُمُورِ الْهَامَّةِ (اِحْتِصَارًا) بِتَرْبُوتِ شَيْءٍ مِنْ مَقْصَدِهِ (فِي تَحْوِصِيفِ جِهَةِ) هُوَ سَادِسٌ مَا وَفَى فِي الْحَارِجِ مِنَ الزَّيَادَةِ عَلَى التَّصْفِيَةِ بِسَبِيلِ حِفْظِهِ أَيْ الْمُخْتَصِرُ بِكُلِّ مَنْ عَقِبَ حِفْظُ يَخْتَصِرُ (مَعَهَا) أَيْ مَعَهَا ذَلِكَ الْمُخْتَصِرُ جَمًّا (أَشْعَدُ الْإِنْسَاءُ اللَّهُ تَعَالَى) فِي أَشْأَائِهِ وَلَنْ قَرِيبِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ أَهْلِهِ كَاتِبِينَ (مِنْ التَّنَاسُلِ الْمَتَدَادَاتِ) أَيْ الْمُتَخَسِّنَاتِ مِنْهَا التَّيَسُّلُ عَلَى قِيَمِهِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ بِأَنَّهُ زَكَرِيَّا هُوَ مِنْ الْأَصْلِ مَحْذُوفَاتٍ أَيْ مَقْرُوكَاتٍ كَتَمْنَا بِدَرْكَهَا فِي الْبَسُوطَاتِ (وَسَيَا) مَوَاضِعَ بَعِيرَةٍ فَوَضَعْنِي وَسَيَا (ذَكَرَهَا فِي الْخَزَرِ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ) الْآتِيَةِ زَكَرِيَّا مَعَهَا (كَتَمْنَا رَاهِمَانُ نَاءُ اللَّهُ تَعَالَى) فِي خِلَافِهَا لِنَقُظِرَ لِلدَّارِكِ (وَأَحْصَاهُ) فَذَكَرْنَا كِتَابَهَا هُوَ الْمَرَادُ فِيهِ أَوَّلًا لَكِنْ حَسَنًا (وَسَيَا بِأَدَالِ مَا لَكِنْ مِنْ أَلْفَاظٍ غَرِيْبًا) أَيْ عَرِيبًا أَوْ أَوْسَعُ الْإِسْتِخْلَالِ (أَوْسَعُهَا) أَيْ مَرْتَضَى يَوْمَهُ أَيْ الْقَهْنِ (خِلَافِ السَّوَابِ) أَيْ الْأَسَانِيدُ ذَلِكَ (بِالْمَوْضِعِ وَأَحْصَرُ مِنْهُ بَعَارَاتُ جَلِيَّاتٍ) أَيْ لُحَاهِرَاتُ أَدْوَاهِ الْمَرَادُ أَدْخَلَ الْبَاءَ بَعْدَ لَفْظِ الْأَدَالِ عَلَى الْمُنَاقَبَةِ بِمَوَاضِعَ لَا اسْتِخْلَالَ الْعَرَفِيِّ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْعَرُوفِيِّ لَقَمْتُمْ إِدْخَالَهَا عَلَى التَّرْوِكِ فَوَضَعْنَا لِلْجَدِيدِ الرَّدَى أَيْ أَخَذْتُ الْجَدِيدَ الرَّدَى (وَسَيَا بَيَانُ التَّوَلُّينِ وَالْوُجُوبِ وَالطَّرْقِيقِ وَالْوَقْفِ وَمَرَاتِبُ الْخِلَافِ) قُوَّةٌ وَغَفَا فِي السَّائِلِ (فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ) بِخِلَافِ الْخَزَرِ وَتَارَةً يَبِينُ فَوَضَعْنَا الْقَوْلِي وَالْمُجْهَرُ الْوُجُوبِ

فذكر المختار فيها هو الراد المتضمن على قوله الآتي الخ (قول الشارع) وأوجبه صنفه على ذكر كفاءه مقدرة (قول الشارع) وبارة
كل حسنا لم يمتل كان أحسن له لا حسن عنده فمما وقع من التعديل (قول المتن) غير ما بين (قول الشارع) أي ومما عاقب الوهم به باب المراد ان الوهم
هنا لم يمتل الاحتمال الرابع والمرتجى والمساوي (قول الشارع) أي القدر الاحسن المتماثل بين المراد منه أي المس (قول المتن) خلاف
المساوي أي مخالفة أي في اعتقاده (قول الشارع) أي الاسماء تنقسم للإبدال وأخره يرتبط بالميل (قول المتن) وأوضح نفسه أن الأول فيه إبداع
(قول المتن) بعبارة حليات الباء التسمية والألابة (قول الشارع) أي ظاهرات أي منان لا مقابل النص (قول الشارع) من ادخالها باب
للعرف (قول المتن) القولين أي أو الأفعال وكذلك قولها الوجهين أي أو الأوجه وكذلك قولها الطريقين أي أو الطرق (قول المتن) والنص هو
قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجه (قول المتن) ومما استأب الخلاف أي الخالف (قول الشارع) في المسائل الظاهرة أن مسائله
تارة غنية (قول المتن) في جميع الحالات يعني المسائل التي ورد بها ذلك (قول الشارع) فثارة عن أي التوقف وقوله تارة لا أي التوقف

فلا يستتر التغير ودفعاً بأنه يكدر الماء والكسوة من أسباب الستر فإن صفاء الماء ولا كثر به مطهر خيراً
 (ودونها) أي أو الماحون الثنتين (بخص باللقاة) المفهوم حديث الثنتين السابق المخصص لطلوع
 حديث الماء لا يضيء شيئاً السابق ثم ان ورد على الجملة فحينئذ تنصّل باقي ما بها (فان يله ما جاء
 ولا يتغيره فطهور) لما تقدم (فلو كثر بارادلهو) أي أو وعليه طهوراً كثرته (فلا يلغما
 لمطهر وقيل) هو (ماهر لا طهور) لأنه مغسول كالثوب وقيل هو طهور كسكاه في التصديق
 بفضله إلى أسله والكلام فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو اتى الإرادة أو الطهوية أو الأكثرية فهو
 على نجاسة متبرز ولا مانع من أن يسمي بعض غير طهر اعرافاً فيها بعد الكسوة على صورة الحرف وهي معه
 صفة ما قبلها (ويستحي) من النجس (مبتلاد لها سائل) عند شق عضونها في حياتها كالرسور
 والخنساء (فلا يغير ماؤها) بغيرها فيه (على المشهور) لشقة الاحتراز عنها إلا أن يتغير بغيرها والثاني
 فيه كغيرها ولو لم يمت فيما نأثرت منه كالعلق ودون ذلك لم ينجس بمزاولو طهرت في المنافع بعد موتها
 نجسته جزأً كما كان في الشرح الصغير وقال في الكبير فيما نشأه في الماء لم ينجس من خارج عاد
 الخلاف أي بوجوبه (وصكنا في قول نجس لا يدركه طرف) أي بصير لقلته كشقة بول وما يعلق
 برجل الثياب من نجس فإنه لا ينجس ماؤها لما ذكر (قلت هذا القول أظهر والله أعلم) من مثابه وهو
 النجس كغيره والتوب والبدن كلان في ذلك (والجاري كراكد) في نجسه باللقاة (في التوبة
 لا ينجس بلا تغير) قوة ما لمرة التي لا قها النجس وهي كما قال في شرح المذهب البغية من حاشي النهر
 في العرض على الجديد نجس وإن كان ماء النهر أكثر من ثنتين فلا ينجس غيرها وإن كان ماء النهر دون
 ثنتين لأن الجريان وإن توالت حساماً فاصلة حكماً ذلك جرية طائفة لما علمها صابرة بما رواها
 (والثلاثان جميعاً فترط بغدادي) أي أخذ من رواية البيهقي وغيره اذ بلغ الماء ثنتين فقلل جهر
 لم ينجس شيئاً والواحدة منها اقترها الشافعي أخذ من ابن جرير الرافعي ما يفرق بين نصف من قرب
 الحجاز وواحداً لا تريد ما يعل ما ترط بغدادي وسيأتي في ذلك التاتاه ما هو ثمانية وعشرون
 درهما وأربعة أسباع درهم أو وثلاثة أسباع أو ثلاثون وجرى بها ما هو الجهر قريب بالمدينة
 التوبة (نهر في الاسم) قدم ترميها عكس المحرر ليشبه ما قبله والتصريح والقبيل فبما قدمه من قبل
 الثنتين أنظر على أن التربة قد تنجس ما تترطل وقيل هما سائمة ترطل لأن التربة ما قبله البعري
 يحمله وبغير العرب لا يحمل غالباً أكثر من وسق وهو ستون صاعاً وثلاثمائة وعشرون رطلاً لا يط
 عشرون للظفر والحبل والعدد على الثلاثة قبل تعدد فيض أي شيء تنقص وعلى التربة أب أسع
 لا يضر في الخمسة تنقص رطلين وقيل ثلاثاً وما ساحتها على الخمسة تنقذ راع وربع ملو لا عرضاً
 وحقاً يذراع الأدمي وهو شران ترميها (والتغير بالمؤثر طاهر أو نجس طعم أولون أو ريح) أي
 أحد الثلاثة كل واحد حذر بالمؤثر في النجس عن التغير بحقيقة على الشط (ولو اشتهى ما طاهر نجس)
 كان ولو كلب في احد الماهين واشتبه (اجتهد) المشتبه عليه فيها بأن نجس مما ينجس النجس كرشاش
 حول أناه أو قرب الكلب منه (ونظير مماثلين) بالاجتهاد (طهارته) منهما (وقيل ان قدر
 على طاهر يمين فلا) يجوز له الاجتهاد فيها فقله اجتهد أي جواز ان قدر على طاهر يمين
 وجواز ان قدر على كاذرة في شرح المذهب (والاصح) كصير) فيما ذكر (في الاظهر) لأنه
 بدو له أمارة النجس باللس وغيره والثاني لا يجتهد لفقد البصر الذي هو عمدة الاجتهاد بل يقلد
 (أو) اشتبه (ما هو بول) بأن انطعت راحته (لا يجتهد) فيها (على الصحيح) والثاني يجتهد كلما من
 وفرق الأول بلان الماء أسهل في التطهير من الثاني بالاجتهاد إليه بخلاف البول (بل يخطئان) أو برائتان

(قول الشارح) فإنه لا ينجس ماؤها
 لما ذكر بجمع قوله لقلته (قول المتن)
 والجاري كما سكتنا نظر هل الجاري من
 المنافع غير الماء حكم الجاري من الماء
 في ان الجربة النجسة لا تستحق تغيرها
 (قول المتن) اجتهد أي لان أسهل
 الطهارة قد طهرت تعين النجاسة
 لكن لما كان ترك الاسل في غير معين
 وجب النظر في التعيين

(قول الشارح) بنو الرغ الخ أي ولا يصح عطفه على يحدوث التورن وكان نسخة الجلال الاسنوي التي وقتت بعد حذف التورن فامة قال ابن حجر
 يحدف التورن عطفه على يحدف انتهى وإعلم ان التي سلكها الاسنوي فيه اشكال فانه العطف على يحدف يحدف المعنى الآن قال ابن بل تقرر حكم
 عليها وتثبت خذلها بعدها وانهم ذلك يمكن العطف القطعي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المعطوف كالمعطوف عليه (قول المتن) وتوابع كل
 حره أي ويؤثر في تردده في الية للضرورة قال بعضهم هذه الضرورة تنفي بوجوده من الطهارة مع ان الحكم أهم فيما يظهر - فرع ٢ - اذا
 تشبه المستعمل بالظهور يجوز له الاجتهاد قال في شرح المذهب (٩) * ويجوز ان يتوابع كل منهما مرة وتوقف في التردد في الية للضرورة انتهى

قد انكشف لك انه ليس معني
 الضرورة تعذرا للاجتهاد (قول المتن)
 واذا استعمل ما ظنه أي جميعه بقرينة
 قول الشارح الآتي ولو بني من الأول شيء
 وحديث فتقول وتقرر لثبته بما يأتي على
 طريقتي الراعي يعني أنه يجوز الاجتهاد
 ولا يجب لانه على تقدير تخالفته لاوّل
 لا يعبر بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسئلة
 هي المرادة من قول الشارح الآتي
 بخلاف ما اذا لم يتبين منه شيء اموتلف
 أحد الاثمين قبل الاجتهاد فلا اشكال
 في وجوب الاجتهاد وجوازه عند
 الراعي - ومثل ذلك فيما يظهر هو الاجتهاد
 وتقرير أو ظن لمهارة أحدهما
 ثم تلف أحدهما في الأولى أو الثاني ظن
 لمهارة قبل استعماله في الثانية فانه ينبغي
 اذا تم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى
 أن يجب الاجتهاد ويجوز عند الامام
 الراعي لان المخذور في المسئلة الأولى
 اعني مسئلة التلف بالاستعمال متبعضها
 الهم الآن قال هذا أعطي ما يثبت له
 من الاجتهاد فلا يجب اعادة الاجتهاد
 فيه (قول الشارح) لم يحدف جزمها هذا
 بوجوب مراده الارقاق قبل الصلاة
 وقبل التيمم أو ارقاقه منهما لم يصح

(تقديم) ويصلي بلا اعادة بخلاف ما اذا صلى قبل الخلط أو غفوه بعيد لان معهما رايين وقيل
 لا تعذر استعماله وهكذا الكلام فيما اذا اجتهد في المائين ولم يظهر له الطاهر ولا يصح في هذه
 الحالة التقليد في الاصح بخلاف البصير قال في شرح المذهب فان لم يجد من يقوله أو وجد فقصر تيمم
 وقوله بل يخطئ ان سئل عن الرغ كما في خطه استفتانا أو عطفا على لم يحدف بناء على ما قال ابن مالك
 ان بل تعطف الجمل وهي هنا وفيما بعد لا يتناول من غرض الى آخر (أو) ماء (وما هو) بان انقطعت
 رايته (توابع كل) منهما (مرة) ولا يحدف فيها (وقيل له الاجتهاد) فيما كان من وفوق الاول بمثل
 ما تقدم في البول (واذا استعمل ما ظنه) الطاهر من المائين بالاجتهاد (أراق الآخر) بذات اللان
 يشوش تغير لثبته فيه (فان ترك) لا اراقه (وتقرر لثبته) فيه من النجاسة الى الطهارة بامارة ظهرت له
 واحتاج الى الطهارة (لم يحدف الثاني) من ظنه فيه (على النص) لثلاثين تقص ظن ظن (بل تيمم)
 ويصلي (بلا اعادة في الاصح) اذ ليس معهما طاهرين والآخرين لا يبعد لان معه طاهرا باطن فان أراه
 قبل الصلاة لم يحدف جزمها يخرج ابن سريج من النص في تقرير الاجتهاد في القبلة الجمل بالثاني فيورد الماء
 موارد الاول من البدن والتورن والمكان وتوضأه ويصلي ولا يبعد كالابيد الاول وهل يصح في
 عند النسبة الواحدة في أعضاء الموضوع عن الحلب والنسب قال الراعي لا وقال المستف في شرح
 المذهب ثم وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عند في مسئلة يتبين النجاسة الآتية في باب
 الفصل ولو بني من الأول شيء وتقرر لثبته ففقه النص والخروج لكن بعيد على النص ماضى بالتميم لان
 معه طاهرا رايين وتقبل لا تعذر استعماله فان أراقهما وخطهما قبل الصلاة لم يحدف جزمها ولو كان
 المستعمل ما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارة بمانته على جهاد كره في شرح المذهب
 أو محدثا وقد بني مما ظهر منه شيء لزمه اعادة الاجتهاد بخلاف ما اذا لم يتبين كره في الروضة
 كاسلها (ولو أخبره بنسبه) أي الماء (مقبول الرواية) كابدو للراء بخلاف الصبي (وبين
 السبب) في تبصه كولو غ كلب (أو كلبتها) في باب تبص الماء (موافقا) للخبر في معذبه في ذلك
 (اعتمد) من غير تبين السبب بخلاف غير الفقيه أو الفقيه الخالف فلا يحدف من غير تبين السبب
 لا حقال أخبره تبص ما لم تبص عند الخبر (ويجوز استعمال كل اناه طاهر) في الطهارة
 وغيرها بخلاف التبص كالختم من جلسته فحصر استعماله في ماء قليل ولو منع تبصها به (الاذهب
 وفقة) أي اناه هما (فيصرم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء قال سلى الله عليه وسلم

الجزم لان من يجعل الارقاق شرطاً لفحص التيمم ٣ ل لا يعتبر الارقاق منهما (قول الشارح) لزمه اعادة الاجتهاد أي اذا كان
 الذي ظن نجاسته باقيا والاقاق لم يكن هناك سوى بقية التي ظن طهارته فلا يستعمل ولا يحدف بل تيمم ويصلي ولا اعادة سواء تقرر لثبته فيه
 أم لا كما صرح به الكمال القدسي في شرح الارشاد وهو ظاهر (قول المتن) أو كان تبص ارقاقا أو تبص في مواضعه وتختلف فالتظاهر به كالتلف
 وكذا الشك في التقه الاصل عدمه فيما يظهر (قول الشارح) على الرجال والنساء قال الراعي لتشوب معنى الخيلاء وان جاز لهن الحلي بالذهب
 وافضة تريتا كان اقراض الحري يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم للبس عليهن انتهى وصح التورن جواز اقراضهن للبرير لا لطلاق
 الحديث

(قول المتن) كاقوت منه العقيق كما قاله
في شرح المذهب ثم المراد من قبض القات
دون الصفة فقط (قول المتن) أو صغيرة
لأنه المثل المستكمل الاستوى هذا اتفاق
والحق في غير محله السكن
والحق وتصورهما مطلقا واتخاذ
الحاتم وتكون ذلك وقرن بعضهم بأن
النسب وري في تضيق الأواني لكثرة
الحاجة إلى اختلاف غيره واعلم أيضا
أنه لا يجوز تعوي السيف والحاتم
وتصورهما بالذهب وإن لم يحصل من شيء
بالعرض على النار قال الاستوى
وقد قيل على ما ذكرنا من تعوي
الأن يقال ذلك يجوز على ما ليس
بمتعلق بهذا أو جعل ذلك على نفس
الفعل وهذا على الاستعمال قال ابن
الجبب الاستعمال أولى بالمتعلق من الفعل
يدل على جريان الخلاف في الاتحاد دون
الاستعمال

• (باب أسباب الحدث) •

(قول المتن) هي أربعة قال الاستوى
على التعريف ما خبر معقولة فلا يخاف
على هذه الأربعة غيرها لأن قول
التعالميل الآتي في مسائل الشرع متعلق
أتم معقول المتعلق (قول المتن) من قبله
فيل هذا التعريف من حيث شموله
ما يخرج من مدخل ذكر الزوج في المرأة
ويخرج بولها أحسن من قول المختر
كغيره أحد البيهقي (قول الناجي)
وعلى هذا لا يتصل التادر في الأظهر
كما ذكره الاستوى أيضا

لاشربوا في الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما متفق عليه ويقاس فيه الأكل والشرب
عليهما (وكذا) يحرم (اتخاذ) أي اقتناؤه (في الأسم) لا يهجر إلى استعماله والثاني لا يقتصر
على مورد النهي من الاستعمال (ويحل الأناة المؤدة) أي المطلق بذهب أو فضة أي يحل
استعماله (في الأسم) لقلة المؤدة فكما معدوم والثاني يحرم للصلاب موكسر قلوب الفقراء ولو كثر
المؤدة بحيث يحصل من شيء بالعرض على النار حرم جزاء (و) يحل الأناة (التفليس) من غير الذهب
والفضة (كاقوت) أي يحل استعماله (في الأظهر) والثاني يحرم للصلاب موكسر قلوب الفقراء
ودفع ذلك بأنه لا يدركه إلا الخواص وعلى الحرمة في المستثنى يحرم الاقتناء في الأسم إذا عاين
ومرجه الحامل في الثانية كما ذكره في شرح المذهب وما نسب من أنه (ذهب أو فضة منية كبيرة
لزم تحريم) استعماله (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم (أو صغيرة لينة أو كبيرة لحاجته
في الأسم) قطر الصغر والحاجة ومقابلته بنظر إلى الزينة والحصو (و) منة موشاة (الاستعمال)
نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الأسم) والثاني يحرم إذا عاين مطلقا لباشرتها (الاستعمال)
(قلت الذهب يحرم) أنه (شبه الذهب مطلقا والله أعلم) لأن الاختلاف في أشد من الاختلاف في
الأناة ما يصلح من مفعلة أو غيرها أو إطلاقا على ما هو لا يتوقف ومرجع الكبير أو صغيرة
العرف وقيل وهو أشهر الكبيرة ما تستوجب سلبا من الأناة كشفة أو أدن والصغيرة تدب ذنب
والأصل فيها ما روى البخاري أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسددا لمدحه
لأنه داعه أي شيعا يخط فنة لانتفاقه وقوم المصنف في نصب الذهبية بقطعها نصب المدح
وعبارة المختر والمذهب بالذهب والفضة أن كان شبهة كبيرة إلى آخره

• (باب أسباب الحدث) •

أي المراد عند الإطلاق وهو الأصغر ويعبر عنها بنواقض الوضوء (هي أربعة أحدها خروجه من
من قبله) أي التوضوء (أو دونه) قال نصالي وأجابه أحد منكم من الغائط والآية والغائط المسكن
للطمع من الأرض تضي فيه الحاجة مسمى باسمه الحاربه للجواره وسواء في انقض الوضوء
كالبول والتادر كالم (الآلتي) فلا يقض الوضوء كان أحسن لانتفاء ما عدا وضوءه بموجب
الفعل الأهم من الوضوء وانما تنقض الحيض مع إجماعه قبله لأنه دونه وضوءه (أو)
مخرجه وانتم) يخرج (تحت مطهنة) وهي من السر قال المصنف ثبت المدح أي شتمت
السرعة كما قال في الفائق (فخرج) منه (العتاد تنقض وكذا تادر كدونه) أي طهر
الفسد في العتاد ضرورة فكذا في التادر والثاني يقول لا ضرورة في فساد مقامه في زهره
(أو) انتم (فوقها) أي فوق المعدة بأن تنقض في السرعة وفوقها كقوله في (وهو) أنه قد صلى
(منسدا) أو ختاروه ونتم فلا يقض الخارج منه العتاد (في الأظهر) لأنه من فوقها في (أو)
انما يغيبه الطبيعة هذه إلى أسفل ومن تحتها ضرورة إلى مخرجه مع اقتناعه من كل واحد
لا ضرورة في الخروج يتحول مخرجه إلى ما ذكر وعلى هذا لا يقض التادر في (أو) دونه
والأصل متفق فلا تنقض كالتوضوء وجوه حيث قيل بالنقض في المتعلق قيل لا حكمه فليس من الحرام
الاستصباحه بالبحر وإيجاب الوضوء عليه والنقل بالإلاج فيه وقصر النظر في (أو) ضرورة والأصل
المتنخروجه من مظنة الشهوة وخروج الاستصباحه عن القياس فلا يشترط في الأصل أن لا يصلي
فأحكامه باقية ولو خلق الإنسان مدودا لأصل في تنقضه كالأصل في اقتناض الوضوء الحاربه منه

تحت المدة كن أو فوقها والمسود كعقوزا ممن الخش لا يجب به وضوء ولا بإبلاجه أو الإيلاج
فيه عمل قاله الماوردي قال في شرح المهذب ولم أرفعه نصري بما جواقته وأخالفته (الثاني وال
العقل) أي التبريز يوم أو غيره يكون أو أعماء أو سكر والأصل في ذلك حديث أن داود ورضه
العنان وكه السفن نام فليتوضأ غير التوم بما ذكرنا لم ينع في الدخول الذي هو مظنة الخروج شيء
من البركة أشعر بها الحديث إذ أنه المدبر وكذا هو خالفه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به والعنان
كأنه في البقطة (الأوممكن مقعده) أي البيت من مقعده فلا يقض لأن خروج شيء من غير
ولا عبرة بخالف الخروج من البيت لندرة ولا يمكن أن نام على قفاه لمصفا مقعده بغيره ولا لأن
نام فاعدا وهو من بين بعض مقعده ومقره متباف (الثالث التماس في الرجل والمرأة) قال الله
تعالى أو لاسم النساء أي لستم كما ترضي والمسلم الجسد كالمفسر به ابن حجر رضي الله عنهما
والعنف في النقض به أنه مظنة الاستدانة بالمرأة المشورة ومثله في ذلك باقي صور الانتفاء فالحق به وأطلق
عليه في الباب اللبس وسعا (البحر) فلا يقض لهما (في الظاهر) لأنها ليست محلًا للشهوة والثاني
يقض لهما بالنسبة في الأمه الأولى استنبط منها معنى خصصها والمحرمان من حرم خصصها منسب
أو رضاء أو مصاهرة وسبق أن ذكرنا في التكاح (والموس) وهو من وقع عليه اللبس رجلا كان
أو امرأة (كلام) في انتقاض وضوءه (في الظاهر) لاشتراكهما في ذلك اللبس كالتكرين
في لذة الجماع والثاني لا يقض وقوفهما ظاهر الآية في انتصاره على اللباس (ولا تقض صغيرة)
أي من لم تبلغ حد انتهي (وشعر) بغيره العين (وسنن) وتغير في الأعم) لانتفاء المعنى في لبس
الذكورات لأن أولها ليس محلًا للشهوة وبأولها لا يلبس به من أن لا ينظر إليه والثاني يقض نظرا
إلى ظاهر الآية في مجموعها الصغيرة ولا جزاء المذكورة ويجري الخلاف في لبس المرأة صغيرة لا ينتهي
ذكره في شرح المهذب عن الدارمي ولا يقض بالانتفاء بشر في الرجل والمرأتين والخشب والخنثى
والرجل والمرأة والبشرة طاهر الجلد (الرابع من قبل الأدمي) ذكرنا أن أو أثني من نفسه
أو غيره (يبطن الكف) الأصل في ذلك حديث ابن حبان وغيرهما من من ذكره
وفي رواية غيره فليتوضأ والمراد اليس بطن الكف حديث ابن حبان إذا أفضى أحدكم يده إلى
فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ والأضواء لفة اليس بطن الكف وموس الفرج من غيره
أغش من مسه من نفسه أنه كمنه مقعده ولهذا لا يعتبى بالنقض اليوم قيل فينبغي خلاف اللبس
وقد تقدم وقيل المرأة الناض مسه ملقي شره إذا ذكره في شرح المهذب قال فأنست ما رواه الشافعي
لم يمتنع بخلاف (وكذا في الجسد حلقه) أي الأدمي قياسا على قبله يجامع بالنقض بالخارج
منهما والقديم لا يقض بمسها وقوفهما ظاهر الأحاديث السابقة في الانتصار على التبريد وعبر في شرح
المهذب بالبر وقال المراد بملقي المنفذ أنه ما رواه عن عثمان بن الجراح أن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا حلقه قسا كنه (الافرج بهيمة) أي لا يقض منه في الجسد إلا حرمة لها في ذلك والقديم وحكام
جمع حديث أنه يقض كفرج الأدمي والرافعي في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم
النقض ونقصه في الروضة بأن أصحابنا ألحقوا الخلاف في فرج البهيمة فلم يخصوا به القبل (ونقض
فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر الأصل وباليد الشلاء في الأعم) لأن محل الحب في معنى
الذكر لأنه أصله ولشعور الأدمي في غيره مما ذكرنا والثاني لا يقض المذكورات لانتفاء الذكرك في محل

تحت المدة كن أو فوقها والمسود كعقوزا ممن الخش لا يجب به وضوء ولا بإبلاجه أو الإيلاج
فيه عمل قاله الماوردي قال في شرح المهذب ولم أرفعه نصري بما جواقته وأخالفته (الثاني وال
العقل) أي التبريز يوم أو غيره يكون أو أعماء أو سكر والأصل في ذلك حديث أن داود ورضه
العنان وكه السفن نام فليتوضأ غير التوم بما ذكرنا لم ينع في الدخول الذي هو مظنة الخروج شيء
من البركة أشعر بها الحديث إذ أنه المدبر وكذا هو خالفه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به والعنان
كأنه في البقطة (الأوممكن مقعده) أي البيت من مقعده فلا يقض لأن خروج شيء من غير
ولا عبرة بخالف الخروج من البيت لندرة ولا يمكن أن نام على قفاه لمصفا مقعده بغيره ولا لأن
نام فاعدا وهو من بين بعض مقعده ومقره متباف (الثالث التماس في الرجل والمرأة) قال الله
تعالى أو لاسم النساء أي لستم كما ترضي والمسلم الجسد كالمفسر به ابن حجر رضي الله عنهما
والعنف في النقض به أنه مظنة الاستدانة بالمرأة المشورة ومثله في ذلك باقي صور الانتفاء فالحق به وأطلق
عليه في الباب اللبس وسعا (البحر) فلا يقض لهما (في الظاهر) لأنها ليست محلًا للشهوة والثاني
يقض لهما بالنسبة في الأمه الأولى استنبط منها معنى خصصها والمحرمان من حرم خصصها منسب
أو رضاء أو مصاهرة وسبق أن ذكرنا في التكاح (والموس) وهو من وقع عليه اللبس رجلا كان
أو امرأة (كلام) في انتقاض وضوءه (في الظاهر) لاشتراكهما في ذلك اللبس كالتكرين
في لذة الجماع والثاني لا يقض وقوفهما ظاهر الآية في انتصاره على اللباس (ولا تقض صغيرة)
أي من لم تبلغ حد انتهي (وشعر) بغيره العين (وسنن) وتغير في الأعم) لانتفاء المعنى في لبس
الذكورات لأن أولها ليس محلًا للشهوة وبأولها لا يلبس به من أن لا ينظر إليه والثاني يقض نظرا
إلى ظاهر الآية في مجموعها الصغيرة ولا جزاء المذكورة ويجري الخلاف في لبس المرأة صغيرة لا ينتهي
ذكره في شرح المهذب عن الدارمي ولا يقض بالانتفاء بشر في الرجل والمرأتين والخشب والخنثى
والرجل والمرأة والبشرة طاهر الجلد (الرابع من قبل الأدمي) ذكرنا أن أو أثني من نفسه
أو غيره (يبطن الكف) الأصل في ذلك حديث ابن حبان وغيرهما من من ذكره
وفي رواية غيره فليتوضأ والمراد اليس بطن الكف حديث ابن حبان إذا أفضى أحدكم يده إلى
فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ والأضواء لفة اليس بطن الكف وموس الفرج من غيره
أغش من مسه من نفسه أنه كمنه مقعده ولهذا لا يعتبى بالنقض اليوم قيل فينبغي خلاف اللبس
وقد تقدم وقيل المرأة الناض مسه ملقي شره إذا ذكره في شرح المهذب قال فأنست ما رواه الشافعي
لم يمتنع بخلاف (وكذا في الجسد حلقه) أي الأدمي قياسا على قبله يجامع بالنقض بالخارج
منهما والقديم لا يقض بمسها وقوفهما ظاهر الأحاديث السابقة في الانتصار على التبريد وعبر في شرح
المهذب بالبر وقال المراد بملقي المنفذ أنه ما رواه عن عثمان بن الجراح أن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا حلقه قسا كنه (الافرج بهيمة) أي لا يقض منه في الجسد إلا حرمة لها في ذلك والقديم وحكام
جمع حديث أنه يقض كفرج الأدمي والرافعي في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم
النقض ونقصه في الروضة بأن أصحابنا ألحقوا الخلاف في فرج البهيمة فلم يخصوا به القبل (ونقض
فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر الأصل وباليد الشلاء في الأعم) لأن محل الحب في معنى
الذكر لأنه أصله ولشعور الأدمي في غيره مما ذكرنا والثاني لا يقض المذكورات لانتفاء الذكرك في محل

القول المتن) ولا يتعين زراس الاصابع قال في شرح المهذب لو نبتت أصابع زائدة في ظاهر الكف فلا تنعزم باختلاف ما لو نبتت على استواء الاصابع في باطن الكف كذا رأيت على هامش القطعة (قول الشارع) وخرجها وحرف (١٢) * الكف لا يشكّل على هذا

المحبوا استقامظة الشهوة في غيره (ولا يتصرف رأس الأسابيع وما عتها) وحرفها وحرف الكف
نحو رجاء عن حب الكف وقيل تحس لانها من حبش شرة باطن الحصف (يصحرم بالحدث
المسلاة) اجما وفي الصعين حديث لا يقبل المسلاة احدث اذا أحدث حتى يتوب عنها ومنها صلاة
الخانزرة في معناها واحدة التلاوة (والطواف) قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة
ان الله قد افاض فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق الا بخير رواه الحافظ عكم وقال جميع على شرط مسلم
(رحل الحصف ومس ورة) قال تعالى لا يجسه الا الطهر ومن هو خير من جسي النسي والجل الى الله من المس
والطاهر يعني المتطهر ذكره في شرح المذهب (وكذا جلد على الصبي) لله كذا منه والثاني لا يحرم
مسها لعمومه ككيسه (وغرطه وتدوق فيها حصف وما كتب ليس قرآن ما - في اتيه)
نسبه الاولين العذراء الحصف بالجلد الثالث الحصف الثاني لا يحرم مسها في قوله تعالى
والثالث ليس في معناها وحمل الثالث كسوس الاولين وجعلها مؤلف حصف جبارية (والثاني
حل حلف في أمته) تبعها (و) في (تصريح وديار) كذا حديثه نعمها الحصف ودون وهو لا يحرم
لا خلاه بالاعتظام ولو كان القرآن اكره من التصريح قطعاً عند بعضهم وسد في اتيه وانه
في الاخيرين كالحل (الافطوى ورسود) فانه لا يحل في الصلوة في غير الحصل في الحلق في الحلق
يفعل القابض من جانب الى آخر (والاصح) (أن الصلوة المحل) في من هو الذي
وجعلها ملحة في علمهم ما مشقة استمرار على الطهارة والثاني هو ما في قوله تعالى
قلت الاصح حل قلبه ورسود وقطع اوراقه (والله اعلم) فانه لا يحرم في قوله
ولو كان كحل في يد عليه من قطعاً وقيل فيه وجان (ومن يتقين طهرا اوله) في قوله
هل طهرا عليه (عمل يقينه) استصحابه لليقين والاصل في ذلك حديث مسلم في قوله تعالى
فأسكل عليه اخرج من تحت أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يبعثوا ورواه ابو داود
الترغيد استواء اوراقه كطالة في القاف من ثلث الضلج يعل قطعاً في ثلث استصحابه في قوله
منه وقال الرافعي حل طهر الطهر بعد ثلث من الحدث قبل في الصلوة واولاً في قوله تعالى
الروضة (فلا يقينه) أي الطهر والحديث بان وجد أمته بعد طهر الشمس مثلاً (وجعل) (ان)
نهما (فصل ما قبلهما) يأخذ في الاصح) فان كان قبلهما بعد طهره الا في طهره في طهره
شك في آخر الحدث عنها والاصل عدم تأخره وان كان قبلهما طهره انما والاصل عدم
الحدث وشك في آخر الحدث عنها والاصل عدم تأخره وان كان قبلهما طهره انما والاصل عدم
يخبرها ما تظاهرها حارجا عن الحدث فيكون الا في طهره فان لم يدر في طهره او في طهره
لا احتمالين من غير مرجح والوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلهما واوله او في طهره
في الروضة وهو الصريح عند جماعة من محقق اصحابنا

الحاق حرف الرجل بالاسفل في منع
 لتفلا لأن الأصل هنا عاء الطهارة
 وهناك أن يكون الجمع على الظاهر
 فاستحب الأصل في الموضعين
 (تسه) قال بعض العلماء المراد
 بآيتين الأصابع العمية الفاصلة بين
 أصول الأصابع والمراد بحرف
 الأصابع ما يستترافا انتم الأصابع
 وإن كنتم لتأدوا إلى الفهم تفسير
 ما ينجم هذا الأخير قلت بسبب هذا
 قول الشارح رحمه الله وعرفها
 وحرف الكسف فإن حرف التخصر
 والإجماع يدل على أن حرف الكسف لا
 الراجعة على طعن الأصابع قبل ويجوز
 أن يكون المراد بحرف الأصابع
 حوائجها المستطبة التي تلى ظهر
 الكف (قول المتن) ومسورة أي
 سواء كان على الكف أو غيره وسواء
 كان بجان أو غيره (قول الشارح) تبع
 لها أي ما فهم ذلك من قول البازرة
 فقلت فائدة ولكن القرآن متشواصل
 شنية أو طعام امتع حرق النشبة ويزان
 أكل الطعام فكذلك الله يمتعهم عن
 القاسي والتي في الرضة كراهة
 الحرق لأغمر

(فصل في آداب الخلاوة في الاستقامة
 قول الشارح) والحرارة كالبنين نظير
 ذلك الصلاة في الحرافيقم الامين
 عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار
 عند قصد الانصراف عنه وفائدة من
 الآداب أن لا يطيل التعود على الخلاوة
 لانه يصيبه غثه الياسور وهو مكرره
 يكافه في الروضة (قول الشارح)
 ولكن شترقوا أضرهوا أي اذا كان
 قلنا الحاجة في المدينة الشريفة
 وبساتينها والاصد يكون التشريق
 والتفرغ على حمت الكعبة

وروي أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبلاً الشاهستبر الكعبة
وروي ابن ماجه وغيره بالسند الحسن كذا في شرح المذهب أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنه أنه
أناس يكرهون استقبال القبلة يفر وجههم فقال أورد فلو ما حولوا يجتمعون إلى القبلة لجميع الشاهي
رضي الله عنه في هذه الأحاديث يصل أولها الفيد للقرع على الصراء لانها لفتها لا يثق فيها
اجتباب الاستقبال والاستدبار بخلاف البيان قد يثق فيما جاب ذلك فيوز فله كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم لان الجوارح ان كان الأولى لا تترك ثم يجوز فعله في الصراء اذا استمر عرتق
قنرتش ذراعاً أكثر وقرب منه على ثلاثة أذرع فأقل ويحرم فعله في البيان اذا لم يستقر على الوجه
المذكور والأب أن يكون في البناء المأهلاً الحاح فلا يحرم وإن جدد السائر وقصد كذا في شرح
المذهب وغيره وذكره في أنه لو أخذ في إقامة القبلة حصل له الشرف في الاسم والمرد بالافراع ذراع
الآدمي (ويعد) عن الناس في الصراء إلى حيث لا يسلم للشارع من صوت ولا يشم له ريح (ويستر)
عن أميين الناس في الصراء وضوحاً جرت ثلث ذراعاً فكريته ومنه ثلاثة أذرع فأقل ولو أخذ في
حصل له الشرف (ولا يبول في ما راك) حديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال
في الماء إلا كدواً ونهى فيه للكره أن كان قليلاً لا يمكن طهره بالكثرة أما الجاري فمقتل في شرح
المذهب من جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال ويحكي أن يحرم البول في القليل
مطلقاً لأن فيه اتلا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنبه (و) لا يبول في البحر) حديث أبي
داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال في البحر وهو ضم الجيم وسكون الحاء التثنية والحق
به السرب بنح السين والواو هو الحق والحق في النهي ما قيل أن البحر تسكن في ذلك قد تولى من
يؤول فيه (ومعبر) للتلجيد له رشاش البول (ومختب) وطريق) حديث مسلم أقوا المعاني
قالوا وما المعاني قال الذي يقتل في طريق الناس أو في ملهم قسيلاً في عين الناس لها مكسراً
عادة فنسب إليها بسببها الباقية والمعنى اخذوا بسبب العين المذكور والحق ينظر الناس
في الصيف موضع اجتماعهم في الشعر في الشتاء ومثلها قول المصنف مختب بنح الادل اسم
مكان المختب وكلامه في البول وصرح في الروضة بجرها منه في طارعة الطريق ومثلها المختب أن
التقوط فقال في شرح المذهب وغيره ظاهر كلام أصحاب أنه في الطريق مكروه ويحكي أن يكون
محرم للمساكين من إيذاء المسلمين وتقل في الروضة كأمسائها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام
وأقره ومثل الطريق في ذات المختب وعبارة الروضة هنا كأمسائها ومنها أي الآداب أن لا يقتل
في مختب الناس (ومختب) مسبية للثرة الواقعة عن التلوث فتعاضها الناس والمقوط
كأبول فيكرهان قال في شرح المذهب والفرق بين وقت التمر وغيره قالوا يقولوا بالجرع لان
التجسس غير متيقن (ولا يسلم) في قول أو تقول بكراً وغيره قال في الروضة يكره ذلك إلا في الضرورة
فإن عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقد روي ابن حبان وغيره حديث النبي عن
المختب على القائه (ولا يستقي معاً في مجلسه) بل يتنقل عنه ولا يحصل له رشاش بنفسه قال
في الروضة إلا في الاختية المدة لا لا يتنقل لانه لا ياله فها رشاش ولا يتنقل المستقي بالجرع استقاء
ألقى المذكور (ويستبرأ من البول) عند استطاعه بالتخف وترا كذا وغير ذلك وهو مستحب
لان الظاهر من استطاع البول عدم عوده بكافه في الكتابة ثم قل عن القاضى حين وجوبه وشهده
رواية البخاري في حديث العين لا يستبرأ (ويقول عند دخوله بسم الله اللهم انى أعوذ بك من
الخبث وأنيابائ) وعند دخوله جفراً الحمد لله الذي أنهب عنى الأدنى وعافاني وبذلك مستحب

(قول الشارح) عرتق الخ الظاهر أن
الشارح في هذا الباب لا بد أن يكون
هرضا بحيث يستبرأ من البول أي
الشارح يحصل له رشاش البول أي
فحص الاستقبال وهذا ما في الراعي
وقال في ما روي من أنه صلى الله عليه
وسلم كان يستبرأ من البول معناه ينظر
أن يجزها فلا يستبرأ منها انتهى ما راع
البول لكن يستبرأ منها انتهى ما راع
الولي العراقي في ذلك الشارح في الاستدبار
من هو دار الشريعة
الشارح الذي يقتل في طريق الناس
الآخره هذا مفرد والمعاني حتى
فلا بد من تأويل وقد يقال هو حتى
في المعنى باعتبار الطريق والظل
لأنه ومختب مقرر قال في شرح المذهب
سواء في ذلك المباحة والمطلوكة (قول
الشارح) قال في الروضة يكره ذلك
الضرورة أي ولو كان ذلك في السلام
(قول المتن) ويستبرأ من البول
حشواً ككسر شين ونحوه (قول
الشارح) لان الظاهر من استطاع
البول عدم عوده بكافه في الكتابة
في الكفاية أيضاً ولان الماء يطع
البول على ما قبل

(قول الشارح) والخبث ضم الخلاء
والبايعا في شئ من جسم أو أثر أو أيات
بأسكان البايعة هو المنكر ومطلقا
وقيل الشر وقيل الصخر وقيل
الشيطان (قول المتن) ويجب الاستعانة
خالف في هذا أبو حنيفة المزني قياسا
على الأمر الباقي بعد استعمال الحجر
وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر
لا يجرى مع وجود الماء وذهب بعض
العلماء إلى ثبوت الحجر (قول المتن)
وجمعهما إلى آخره وما في قصة أهل
قيام من أن أئمة علمهم لجسمهم بين الماء
والحجر قال النووي لأجله قال النووي
بل وجه الشاء علمهم استعمالهم الماء
لأن العرب كانت تقتصر على الحجر (قول
المتن) وفي معنى الحجر كل جامد طاهر الخ
قل النووي في شرح المذهب عن النبطي
جواز استعمال الشاء لتوقيف البايعاء
في غسل الأيدي وبغوها قال الزكشي
والظاهر أن عدم استعمال المطهر
لا يعتد بالاستعانة بالشيء الخاصات
فيصور استعمال الخ مع الماء في غسل الدم
قال ونظيره جواز استعمال الخبز وبغوه
في ذلك وفيه نظر (قول المتن) يوجد قيل
إن كان أشد كلام فلا يخبره وإن كان
مطبوها على كل لزوم أن يكون قسما مع
أهم فعدم كل جامد الخ وكذلك إذا عطف
على جامد يلم مثل هذا أو لو قال ومثله جلد
لكن أولى والمخلص أن يقال هو من
عطف الخاص على العام (قول المتن)
والوسط كل موضع صلح فيه بين كالف
والجامعة والقلة فإنه بأسكن السنين
لا خبر وإن لم يصلح فيه بين كالف
والساحة فالفتح ويجوز الأسكان على
ضعفه عليه أن يرى في الدقائق

في الصراء أو البناء كقوله في الروضة وقد روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء
قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث زاد ابن السكن وضربه في أوله بسم الله وروى أبو بصير
السنن الأربعة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال غفر الله لى وروى ابن ماجه أنه صلى الله
عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعقاني والخبث بضم الخاء والياء
جمع خبيث والخبائث جمع خبيث والمراد بذلك كور الشياطين وأثمهم كقوله في الدقائق والاستعانة
منهم في الشاء المعتد قضاء الحاجة لا مأواهم وفي الصراء أنه يصير ما يؤمهم يخرج من الخارج (ويجب
الاستعانة) إزالة للخاصة (بماء) على الأصل (أو حجر) لأن الشارع جاز الاستعانة حيث فعله كما رواه
الجاري وأمره بغيره بقوله خيار واه الشافعي ويسلف ثلاثة أحجار أو أقله ماء واه مسلم وغيره من
نبيه صلى الله عليه وسلم عن الاستعانة بأقل من ثلاثة أحجار فكان الواجب واحد من الماء أو الحجر
(وجمعهما) بأن يقدم الحجر (أفضل) من الاستعانة على أحدهما والاستعانة على الماء أفضل من
الاستعانة على الحجر لأنه يزيل الصلابة ولا يخلف الحجر (وفي معنى الحجر) الخواصر (كل جامد طاهر الخ
غير محترق) كالنشب والخزف والحشيش فيجوز الاستعانة به وأحرز زيا لحامد الذي زاده على المحترق
عن ماء الورد وبغوه كقوله في الدقائق والطاهر من النصب كالعمر والهاشم عن غيره كالكعب
الاملس وبغير محترق عنه كالطعوم في العصصين التي من الاستعانة بالطين زاد مسلم قاله طهعام
أخبرناكم يعني الخلق فطعموا الناس كلهم وأولى ولا يجزئ الاستعانة واحد من كروصي في المحترق
(وبله) بالحرق طعفا على جامد ويجوز الرفع طعفا على كل (دينغ دون غيره في الظهور) نهما وجهه الأجزاء
في البدن أو أنه اتحل بالدينغ من طبع العوم إلى طبع الشارب ومثاله يقول هو من جنس ما هو
ووجه عدم الأجزاء في غير البدن أو أنه مطعوم ومثاله يقول وقد فتح الباب (وشطر الحجر)
لأن يجزئ أن لا يصف (الجسم) الخارج (ولا يتقل) عن أوصاف التي أمهه عند الخروج واستقر فيه
(ولا يطرا) أجنبي من الخاصات عليه فإن خاف الخارج أو اتحل أو طرا أنفس آخره من الماء (ولو زجر)
الخارج كالماء المذوق (وأشرفه) في العادة ولم يجاوز شخصته في الغائط (وشفته) في البول (جار)
الحجر في الظهور) في ذلك الحاقه لتكرار وقوعه باعتدائه الثاني بل تبع الماء فيه من جواز الحجر
بغضيف من الشارع ودفعها تمهيد البولي فلا يلحق به غيره أما المحذور لماد كفته من فيه الماء غرضها
وكذا غيره المتصل بدون الانفصال عنه (ويجب) في الاستعانة بالحجر ليعزى (ثلاث مسحات) بفتح
السين جمع مسحة سكرها (ولو لم أره حجر) أي ثلاثة أحجار أو ثلاثة أشرطة حجر روى مسلم
عن سلمان قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها
ثلاثة أشرطة حجر لأن المقصود عدد المسحات (فإن لم تنس) الحبل بالثلاث (وجب الدقاء) بالزيادة
عليها إلى أن لا يبقى الأثر لا يزيله إلا الماء أو صغارا بالخزف (وسنن الأيتار) بعد انتهاء المذكور
أن يحصل بوتر كان حصل بأربعة أيتار بجماعة قال صلى الله عليه وسلم إذا استعجم أحدكم فليستعجم
وتر استعجم عليه (و) سنن (كل حجر) من الثلاثة (لكل محله) فبدأ بالأول من مقدم الصفحة الغني
ويذكره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع إتيائه والثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويذكره قليلا قليلا
إلى أن يصل إلى موضع إتيائه ويمر الثالث على الصفحة اليسرى ويسمى جميعا (وقيل) يوزن عن الجارية
والوسط) فيسمع واحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقيل من مقدمها
وبالثالث الوسط (ويسنن) الاستعانة (بصار) تأسيها صلى الله عليه وسلم بكل واه أو دود وغيره
وروى مسلم عن سلمان أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستنجي بالطين (ولا استعجموا ودويعر)

بفتح العين (بالاوت في الالمهر) لغوات مقصود الاستقصاء من ازالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك
والثاني يجب الاستبراء منه لا يخلو من رطوبة خفية ويحترق الحرقه وقيل فيه قول التادور وحلى
الأول يستحب الاستبراء منه من وجوب خلاف وقول الحزور لا يجب أو وضع

(باب الوضوء)

هو مشتمل على فروض وسنن وبأية قول يقال (فرضه) هو مفر من صفات قيم كل فرض منه أى
فروضه كما في المحرر (سنة أحدها نية رفع حدث) عليه أى ما يصدق عليه حدث كان سوى رفع
حدث البول الصادر منه أى رفع حكمه كرمه الصلاة وعبارة المحرر وفيه رفع الحدث أى الذي
عليه وحذف عنها إلى مثاله قال في الفتاوى ليدخل فيه من قوى رفع بعض أحدها فإنه يستحب في الأصح
ولو قوى غير ما عليه كان بال ولزم فتوى رفع حدث التوم فإن كان عامداً للصبر وضوءه في الأصح
أو غلطاً لم يفسد (أو) نية (استباحة مقترنة باليهر) أى وضوءه كالصلاة والطواف ومس المصنف
(أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء وفي شرح المذهب
في نية الوضوء موجه أنه لا يرتفع به الحدث لأنه لا يتكون بتقديره أو الأصل في التحديث المصنفين المشهور
انحمال الأعمال بالنيات (ومن دام حدثه كحاشية) ومن سلس البول (كناهية الاستباحة)
كفروه (دون الرفع) ليما حدثه (على المصنفين) وقيل لا تكفي نية الاستباحة قبل لا بد من نية
الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لاحق وقيل تكفي نية الرفع لتفهم نية
الاستباحة (ومن قوى تدرامه نية معتبرة) كنية مما تقدم (جاز) لذلك أى لم يضره في النية المعتبرة
(على المصنفين) لحصوله من غيرة والثاني يضره للأثر في نية بين العباد وغيرها نية التطف
كنية التبريد كما ذكر (أو) قوى (ما يندب به وضوء كراهة) أى قوى الوضوء كراهة القرآن وأضوها
(فلا) يميز ذلك أى لا يكفي في النية (في الأصح) لأن ما يندب به الوضوء جازع الحدث فلا يفتن
قصده قصد رفع الحدث والثاني يقول قصده حالة كماله فيفتن قصده فلا يفتن (ويجب قرنها بأول
الوجه) أى بأول غسله فلا يكفي قرنها بما بعده الوجه مطلقاً أول الغسولات وجوبها ولا بما قبله
لأنه نية تابعة للأوجب (وقيل يكفي) قرنها (سنة قبله) لأنها من جملة الوضوء كغسل الكفين
ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كنت ووجب إعادة الغسل منه قبلها كماله في شرح
المذهب فوجب قرنها بأول اليد المتدبة (وله تقريرها على أعضائه) أى الوضوء كان سوى عند غسل
الوجه مرفع الحدث عنه وهكذا (في الأصح) كما يجوز تفريق أفعال الوضوء الثاني لا كما يجوز
تفريق النية في الصلاة على أجزائها (الثاني غسل وجهه) قال تعالى فاعلموا وجوهكم (وهو) طولاً
(ما بين منابت) شعر (رأسه غالباً) ومنتهى (لحمه) أى آخرهما وهما العظام اللذان عليهما
الأسنان السفلى (وما بين أذنيه) عرشاً لأن المواجعة للأخوذهما الوجه بقدر ذلك والمراد ظاهر ما ذكر
إذا لا يجب غسل داخل العين ولا يستحب ومنتهى (لحمه) من الوجه وان لم تتجه العبارة (فتنموضع
(الغيم) وهو ما يت عليه الشعر من الجهة وليس من موضع الصلح وهو ما تنصرعه الشعر من مقدم
الرأس وعنه آخر زحوله غالباً (وكذا التحذيف) بالمجعة أى موضع من الوجه (في الأصح) لمخاذه
بأس الوجه وهو ما يت عليه الشعر الخفيف بين أديم العذار والزحمة ثم نادى النساء والأشراف
تقصه شعره ليتبع الوجه (لا القرآن) ففتح الزاى (وهما ما شأن يكسنان الناصية) أى لبستان
الوجه فهما في ثوب الرأس (قلت صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لا اتصال

(باب الوضوء)

(قول الشارح) الأصل في النية التي من
الأداة أيضاً من القرآن قوله تعالى
إذا قمتم إلى الصلاة فاعلموا أن النية
فأعجلوا لأجلها كما تقول إذا ذهبت إلى
السلطان قلنسى أى لأجله (قول المتن)
كناهية الاستباحة التي يجب الاستوى
حوادثها على الصلاة العادة (قول
المجدد) قياساً على الصلاة العادة (قول
المتن) دون الرفع في شرح الرضى
عن الرازي أن حكمه كالتميم في أمهات
قوى استباحة الفرض استباحة أو لا
(قول الشارح) والثاني يقول قصده يرجع
كله الضمير في قوله قصده يرجع
للتنصيص والتعريف في كماله يرجع لقوله
ما يندب

شعره بهر الرأس وقيل الراعي في شربه ترجعه عن الاكثريين وسيع في المحرز جميع الغزالي للداؤل
 (ويجب غسل كل هذب) بالهملة (واجب وعذار) بالهمزة (وشارب ونظ وعنفقة شعرا)
 بفتح العين (وشرا) أي ظاهرا والمناصوا مخب الشعر أم تكفلان كثافته تارة فأطلق بالغالب
 (وقيل لا يجب باطن عنفة كثفة) بالثمة وقيل لا يجب غسل باطن المكشف في الجسيم لان
 كثافته تلتصق من رطوبة الهلته فلا تخرج المواجهة (والصبيبة ان خفت كهدب) فوجب غسلها ظاهرا
 والمناص (والا) بأن كثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها الصرايصال الماء اليه وغسل بعضها
 الخارج عن الوجه بطريق التسمية للحصول للمواجهة أيضا (وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه)
 من الصبيبة وغيرها كالغذار خفيفا كان أو كثفا والمناص والظاهرا والغروجه من غسل الفرض ومذكر
 من حكاية القولين في وجوب غسل الخناج الخفيف ظاهرا والمناص في شرح المذهب من جملة
 وصورة وحمل كلام الراعي وغيره في حكاية القولين في وجوب غسل ظاهرا الخارج وأن الهلته لا يجب
 غسله قول واحد اهل الكنف واسقط من الروضة الكلام في باطن الخارج وزادهم غيره هنا على
 المحرز وعبارته وأما الصبيبة المكشوفة فيجب غسل ظاهرها في حد الوجه منه وان كثفت خفية فهي
 كالشعور الخفية غالباً ويجب أيضاً غسل ظاهرها الخارج من الصبيبة في أسع التولب انتهى والخفيف
 مآثر الفسرة من خلاله في مجلس التحاطب والمكشف ما بين الرؤبة (الخال غلبه) من
 الكفين والذرايعين (مع رفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء والعكس قال تعالى وأيديكم إلى المرافق ودل
 على دخولها فغسله صلى الله عليه وسلم فبارى مسلم أن يهرق وتوقنا فغسل وجهه فأسبغ الوضوء
 ثم غسل يده اليمنى حتى أشرف في العنق ثم اليسرى حتى أشرف في العنق ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه
 اليمنى حتى أشرف في الساق ثم غسل رجليه اليسرى حتى أشرف في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ (فان قطع بعضه) أي بعض المذكورين من اليدين واليد مؤنثة (وجب
 غسل باقي) منه (أو من رقبته) بأن قلنا عظم الفراع من عظام العنق (فأرأس عظام العنق)
 يجب غسله (على المشهور) لأنه من المرقق ومقابلته يقول لا وانما يجب غسله حالة الاتصال
 لفرورة غسل المرقق ومنهم من قطع بالوجوب ويصححه في أصل الروضة (أو من) (فوقه) ذب) غسل
 (بأق ضده) محافظة على التجميل وسياقي (الرابع سمى سمع لبشرة رأسه أو شعره) بفتح العين
 (في حذره) أي حذر الرأس بأن لا يخرج بالذمته ولو خرج عنه باندل كفه السمع على الخارج قال تعالى
 وأصموا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توسا فسمع مناسمة وهي الجماء فقل على
 الاكتماء بجمع البعض والرأس مذكر (والاصح جواز غسله) لأنه سمع وزاد (و) جواز (وضع اليد)
 عليه (بلاذ) للحصول المقصود من وصول اليدين اليه وسأله اذ ذب فيها قول ما ذكره يسمى سمها
 (الخامس غسل رجليه مع كعبه) من كل رجل وهما العظامان اثنتان من المانين عنه مفصل
 السابق والقدم قال تعالى وأرجلكم إلى الكعبين قرئ في السبع بالصب والمجره طفا على أن يدي لظنا
 في الأول ومعنى في الثاني لم يغسل الخوار والفصل بين العطفين للشارة إلى الترتيب بتدريج السمع
 على غسل الرجلين ودل على دخول الكعبين في القبل فغسله صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث
 مسلم في البدين وغسل الرجلين هو الأصل وسياقي جواز السجدة من الخدين (السادس ترتيبه
 هكذا) أي كذا كمن ابتداء غسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم يمين اليد ثم يمين اليد ثم يمين اليد
 السابق وغيره (فلو اغتسل بحدث) بية الوضوء بعده (فأجمع أنه لا يمكن ترتيبه بغير غسل
 وممكن قدر الترتيب (مع) له الوضوء (والا) أي وان لم يمكن ترتيبه بغير غسل ونحو

(قول الشارح) في وجوب غسل ظاهرا
 الخارج هذا الجمهور يشمل الخارج من
 الصبيبة وغيرها من الشعور التامة
 المستكة قد يستفيد منه أن باطن
 الخارج الكنف ولو من غذار وشعره
 لا يجب غسله قطعا عند الشافعي فيكون
 مقابل المناج في قول بالنظر للكشف
 لا يجب غسل ظاهرها قط وان كان
 ظاهره وفي قول الباقي ذلك (قول
 الشارح) وزاد مع غيره هو حكم ظاهر
 الخارج من شعر الصبيبة (قول الشارح)
 حتى أشرف إلى آخره أي دخل فيها ومنه
 الجهرى

في الحال من غير مك (خلا) يصح له وضوء (قلت الامع الحق لا مكث والله أعلم) لان النقل يكفي
 للحدث الاكبر فلا صغراً أولى وقيل لا يصح في المكث أيضاً لان الترتيب فيه تدبري لا تحقيق (وسننه)
 أي الوضوء (السؤال فخرنا) حديث لولان أشق على أمتي لامرهم بالسؤال عند كل وضوء أي
 أمر أصحابي واهل بيته وغيره وحديث اذا استنكتم فاستنكروا عرضا رواه أبو داود وفي مراسله
 والمراد عرض الأسنان قال في الروضة كره جماعات من أصحابنا الاستنكاف طولاً أي لا يصح التمسك
 (بكل خشن) لحصول القسوة وأولاده الارثاق ابن مسعود رضي الله عنه كنت أختي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سوا كل من أرثوا رواه ابن حبان (لا اصبع في الامع) لانه لا يصح استنكاف
 والثاني يكفي واختاره في شرح المهذب لحصول القسوة ويكفي باصبع غيره قطعاً كقوله في الحقائق
 ونهيه عما يلز به زيادة السكتي والمستني منه على المحرر (وبسنن للصلاة) حديث الشيخين
 لولان أشق على أمتي لامرهم بالسؤال عند كل صلاة أي أمر أصحاب (وبقرانهم) بنوم
 أو غيره لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوش به بالسؤال أي يدكره رواه الشيخان
 وروى الترمذي وغيره حديث السؤال مطهرة للقم بضع الميم وكسر هاء أي آفة تنظف من الرأفة
 الكريمة (ولا يكره الا الصائم بعد الزوال) حديث الشيخين بخلاف غم الصائم الحبيب عند الله
 من ربح المسك والخلاف بضم الخاء التفسير والمراد الخلاف من بعد الزوال والحديث أعطيت أمتي
 في شهر رمضان مسكاً قال وأما الثالثة فأنهم يسمون وخلاف أوقاهم أطيب عند الله من ربح المسك
 رواه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو بكر المعافى في أماليه وقال هو حديث حسن كذا ذكره المصنف
 في شرح المهذب عن حكاية ابن الصلاح والساء بعد الزوال وأطيبه خلافه يدل على طلب إبقائه
 مذكوره از التمسك (والسبعة أوجه) لما روى الترمذي وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجدهوا فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتى جماعة فوضع
 يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال وضوءاً اسم الله فربأ الماء فيور من بين أصابعه حتى توشوا وكفوا
 خصوص سبعين والوضوء بفتح الواو الماء الذي توشوا به وقوله اسم الله أي ثلثين ذلك وهو المراد بالسبعة
 وأكملها في شرح المهذب بسم الله الرحمن الرحيم وذكره ابن حديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال
 لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع من حمد رواه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قليل الحركة (فان ترك)
 عمداً أو سهواً (ففي أثناءه) يأتي بها نذر كمالها ولا يأتي بها بعد فراغه ككفاة في شرح المهذب لغوات
 محلها وقال فيه اذا أتى بها في أثناءه ينسب أن يقول بسم الله على أوجه وآخره والمراد بأوجه غسل
 الكفين وينسب أن ينوي الوضوء أو له ثياب على ستمه المقتضى على غسل الوجه فتنوي ويسمى
 عند غسل الكفين كاحص بذلك في الألفيد (وغسل كفيه) حديث الشيخين عن عبد الله بن زيد
 أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدا عباءاً فقام منه على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل
 يده فاحتقرهما فغسل واستنشق من كف واحدة فغسل ذلك ثلاثاً إلى آخره (فان لم يتيم طهرهما)
 بأن ترذفيه (كره غسهما في الإناء قبل غسلهما) حديث اذا استنقظ أحدكم من وضوءه فلا يغسل يده
 في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً لانه لا يدري أن يأتى به رواه الشيخان الأوجه ثلاثاً غسل أشار بما يلزمه
 الى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالخر لا لهم كانوا يستنويون فغسل لهم
 التردد ويطبق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تقول الكراهة الا غسلهما ثلاثاً كذا ذكره في الروضة
 عن الشافعي والأصحاب للحدوث والقصد بالثبوت والثبات تهيم الطهارة قال في الحقائق احتقر بالإناء
 عن البركة ونحوها والمراد أنه يمدون فلتين فان تيم طهرهما لم يكره غسهما ولا ينسب الفضل

(قول المتن) الا الصائم بعد الزوال
 انظر هل في معناه المسك ترك التمسك
 ونحو ذلك (قول الشارح) والمراد
 الخلاف الخ لك أن تشكك في هذا بأنه
 من باب ذكره من أفراد العام بحكمه
 وهو لا يخص إلا أن يقال التخصيص
 واقع بالفهم نظيره ما قبل في الحديث
 من من ذكره فلتوشأ مع حديث
 الإفشاء ثم تأمل هذا الحديث مع
 حديث طلب السؤال للصلاة والوضوء
 ونحو ذلك فتدبر ما متعارفين في المرح
 لحديث الخلاف (قول المتن) وغسل
 كفيه قبل في غسل الكفين والمضمضة
 والاستنشاق لطيفة وهي الاصالحة
 بمرقة صفات الماء من اللون والطعم
 والريح

فيه كاذكره في صحيحه (والمنفعة والاستنشاق) لانه صلى الله عليه وسلم فعلهما في وضوءه
 كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ويحصلان بإسالة الماء الى داخل القم والاعقب
 (والأطهر ان فصلهما أفضل) من جهة وسياقي (ثم الاصح) على الفصل (بضمض غمرة ثلاثاً
 ثم يستنشق بخارى ثلاثاً) ومثاله يفعلهما بست غمرات والقريب بينهما شرط كما أضافه ثم (ويبالغ
 فيها غير الصائم) الحديث لقطب بن مبره أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق
 إلا أن يكتفركون صاماً صححه الترمذي وغيره وفي رواية للذواني في جمعه حديث الثوري اذا توضأت
 فأبلغ في المنفعة والاستنشاق ما لم تكن صاماً وامساكاً وصححه كاهل ابن القطان والمبالغة في المنفعة
 أن يبلغ بالماء أقصى الخلط وجهي الاسنان والثلاث وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفث
 الى الخيشوم اما الصائم فتكرهه المبالغة فيها ذكره في شرح المذهب (قلت الاطهر تقبيل الجمع)
 بينهما (ثلاث غمرات يضمض من كل ثم يستنشق واقعه اعم) حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره
 وفي البخاري من حديثه يضمض واستنشق واستنش ثلاث غمرات وقيل يجمع بينهما غمرة
 يضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً ودليل الفصل بينهما القياس على غيرهما في ان لا ينقل الى قطب
 عضو الا بعد الفراغ عما قبله وروى أبو داود حديث انه صلى الله عليه وسلم فصل بين المنفعة
 والاستنشاق لكن فيه روى ضعيف وروى ابن السكن في مسكنه المسمى بالسنة الحما - الماثورة
 ان علي بن أبي طالب وعثمان قوماً ثلاثاً ثلاثاً لولا أفراد المضمض من الاستنشاق فقام هكذا قوماً
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (وثبت الفصل والممع) الحديث مسلم عن عثمان انه صلى الله عليه وسلم
 قوماً ثلاثاً ثلاثاً لحديث أبي داود عن عثمان انه صلى الله عليه وسلم قوماً أربعاً رأسه ثلاثاً في شرح
 المذهب كابن الصلاح استاده حسن وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قوماً ثم قوماً
 مرتين مرتين وفي حديث عبد الله بن زيد السابق انه فعل وجهه ثلاثاً ثم يمسح رأسه فأنزل
 يديه وأدبره مرة واحدة (و يأخذ الشايبين) من الثلاث فينقلها وتدل بالاكثرة حتى لا يبقى في الرادة
 عليها وهي مسكورة وهو قيل محرمه وقيل خلاف الأولى (وسمع كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد
 الله بن زيد السابق والسنة في كيشته أن يضع يديه على مقدم رأسه ويصنع مسجته بالآخرى ولما رآه
 على صدفيه ثم يذهبهما الى قفاه ثم يدهما الى البعد وهذا ان له شعر ينقلب الذهاب والازدليل
 البلى الى جميعه الا فلا حقا في الرذق فو ردم تصب ثالثة (ثم) سمع (أذنه) طاهرهما وباطنهما
 بما وجد به لا يبلل به الرأس لما روى البيهقي والحاكم وصححه من حديثه بن زيد قال رأيت النبي
 صلى الله عليه وسلم توضأ فأخذ لآذنه ما خلف الماء الذي أخذ رأسه ويجمع معاً خيه أيضاً بما
 جدد ثلاثاً وأما قد عبره ثم اشترط تأخير الأذن من مسح الرأس خلف تغيير المحرر والواو (فان
 عسر وضع الجماعة) أو لم يدرعها (كل بالمع عليها) الحديث مسلم عن النخعي انه صلى الله عليه وسلم
 توضأ خمس مرات على الجماعة والأفضل أن لا يقتصر على أقل من التامة (وتخليل اللعبة الكثرة)
 بالثلاثة انه صلى الله عليه وسلم كان يخلط حنكه تحت حنكه فخلط حنكه وقال هكذا
 أنس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ ثلثاً من ماء فدخله تحت حنكه فخلط حنكه وقال هكذا
 أمرني وفي التخليل بالأصابع من أسفل اللعبة ذكره في شرح المذهب عن السرخسي وقال يستدل به
 بهذا الحديث (و) تخليل (أصابعه) الحديث لقطب السابق في المبالغة يدخل فيه كذا قال في الله فاق
 أصابع يديه ورجليه وفي الرضة كالأصابع كراجهور تخليل أصابع اليدين وأصابعه ابن كعب
 وفيه حديث حسنه الترمذي أي وهو كذا قال الرازي يروي ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال

(قول المتن) تقبيل الجمع أي وأما أصل
 الستة فيحصل بكل كيفية من ذلك
 (قول الشارح) وفي البخاري من حديثه
 الى آخره هذا من حديثه فعل ذلك ثلاثاً
 وذلك لان قوله فمما سبق فعل ذلك ثلاثاً
 ان كل مرجع الاشارة الى حال اليد
 وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية
 منبذة للفرقات الثلاث كما هو وان كان
 مرجعها مضمض واستنشق لم ينفذ ذلك
 واقعه اعم (قول الشارح) ودليل هذا قيد
 القياس على غيرهما الى آخره هذا قيد
 يرد عليه الكيفية الثالثة من كشي
 الوصل التمتتين (قول المتن) كل
 بالجمع عليها الظاهر ان اليد في الترة
 كل رأس من الاحتمال يرفع اليد في الترة
 الاولى ولو مسح بعض الجماعة لتكميل المسح
 ثم اعادة على الجماعة من الرأس
 صار الماء مستحلاً بانفساه من الرأس
 وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كبره عند
 التكميل على الجماعة ثم ذلك التدر
 للمسح من الرأس هل يجمع بالجماعة
 من الجماعة ظاهر اصابه ولا

اذن وضأت نخل أصابع يدي ورجلي ثلثا والتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل
 الاصابع بخمسة يده اليسرى مثلئ بخمسة الرجل اليمنى وخمسة بخمسة اليسرى وروى البيهقي
 والدارقطني بأسناد جيد كقائه في شرح المذهب عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ نخل بين أصابع
 قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (وتقديم العين) من اليمين والرجلين
 على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يحب التيامن ما استطاع في شأنه كما في طهوره ورجله وتبعه والرجل تسرج الشعر وروى أبو داود
 وغيره عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال اذنوا ثم ايدوا بما منكم فان قدم اليسرى كره نص
 عليه في الامام الكفمان والخندان والاذنان فيطهران بدفعوا واحدة وتسن البدأة بأعلى الوجه
 للاتباع المذكور في شرح المذهب عن الماوردي (والحائض تهرجه ويحجبه) وهي غسل ما فوق الواجب
 من الوجه في الاول ومن اليمين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين ان أمتي يدعون يوم القيامة غزرا
 محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غزته فيطيل وحديث مسلم أنهم انزع المجامير
 يوم القيامة من اصابع الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غزته ويحجبه وغاية التحجيل استيعاب
 العضدين والساقين وبغسل في الفترة صفحة الصنم مقدمت الرأس (والمالدة وأوجها التقديم)
 وهي أن يوالي بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يحفل الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء
 والمزاج قال في الكفاية وقد رتب المسح مغضولاً دليل التقديم حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم
 رأى رجلاً يصلي وفي ظهره قملة فقدر درهم لم يصح الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة وقال
 في شرح المذهب انه ضعيف (ترك الاستسقاء) في الاصابع لانه ترفه لا تليق بالتعبده فهي خلاف
 الاولى وقيل مكر وهو الاستسقاء في غسل الأعضاء مكرهة قطعاً وفي احضار الماء بالأسبغ
 ولا يقال انها خلاف الاولى وحيث كان عذر فلا بأس بالاستسقاء مطلقاً (و) ترك (التفص)
 لما لان التفص كالتبري من العبادة فهو مكره وقيل خلاف الاولى والارابع في الروضة وشرح
 المذهب انه مباح تركه وفعله سواء (وكذا التشبث) بالرق أي تركه في الاصابع لانه صلى الله عليه
 وسلم بعد غسله من الجنابة أنه مجوء باليد بفرقة وجعل يقول بالماء هكذا يغضه رواء الشفان
 والثاني تركه وفعله سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي يختاره ونحوه الثالث انه مكرهه (ويقول
 بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) لحديث مسلم من توضأ
 فقال أشهد الى آخره ففتحته أبواب الجنة الثانية يدخل من أيها شاء (الهم احطلي من التوازين
 واجعلني من التطهرين) زاده اترمي على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا انت
 أستغفر لك وأتوب اليك) لحديث الحاكم ومحمد بن تميم أنهما قال سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت
 الى آخره ككتبت في طمس بطامع ولم يكسر الى يوم القيامة قوله يرق أي قبله والطابع ختم الياء
 وكسرها الخاتم ومعنى لم يكسر لا تنطق اليه الباطل (وحذفت دعاء الأعضاء) المذكور في الخبر
 وهو ان يقول عند غسل الوجه اللهم يرض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد
 اليمنى اللهم أعطني ككتابي يميني وماسني حسابي يرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم أعطني
 كتابي بشمال ولا من وراء ظهره وعند مسح الرأس اللهم حرمني شعري وبشري على النار وعند غسل
 الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام وزاد على ذلك الرازي في الشرح عند مسح
 الأذنين اللهم احطلي من الذين يستحقون القول فيبعثون أحسنه (اذلاً أسله) كذلك في الروضة
 وشرح المذهب أي لم يحن في شيء من ألتى صلى الله عليه وسلم كقائه في الاذكار والتسبيح والرازي قال

(قول الشارح) بخمسة يده اليسرى
 قال امام الحرمين اليسرى واليمين في ذلك
 سواء قال في التبيين وهو المختار وقال
 في شرح المذهب وهو الرابع المختار
 (قول المتن) وتقدم العين قال الفضال
 في محاسن الشريعة الحسنة في تقديمها
 التيمن اذ اليمن من اليمن وهو حصيل
 الخبر والشمال تسمى الشواء (قول
 المتن) والماء فترجى قال الاستاذ
 كلامه على ما يشترط اتصالها
 بالواجب وانما قدسها وان شاء
 قدمه انتهى وقول الشارح وهي أي
 الاطراف لكان عبارة الاستاذي والفترة
 غسل مقدمت الرأس وصيغة الضم
 مع الوجه والتحصيل غسل بعض
 العضدين مع القراعين وبعض الساقين
 مع الرجلين

باب مع الخلف (قول المتن) مع الخلف من الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع على الخلف انتهى قال بعض الأصحاب القرائن أن الإرجاع بالنصب والجر كلا يتبين بقرينة النصب والقيل وقرينة الجر المع وهو رغب الحديث على الأصح في الزوائد خلافاً لما دل عليه كلام الرازي في التشرع الصغير (قول الشارح) أرخص للمسافر ثلاثة أيام إلى أي موضع ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فأنصب المضاف إليه اتصافه على التوسع وإنما قلنا ذلك لضعف العمل المصدرية فلا ولا نسبة أن وهو جميع الأتي لأجل مما قبله وقوله أن مع عليهما يدل من المصدر المتقدم الظاهر أنه تقدم هذه الرواية على رواية (٢٠) مسلم لأنها أعم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة

ورده الأثر من السلف الصالحين وثانها ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة لأجل الحديث الضعيف في فضائل الأعمال

باب مع الخلف

(يجوز في الوضوء) يدل من غسل الرجلين فالواجب على لسانه القيل أو السمع والقيل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر وأحترز وأبالوضوء عن القيل فلا يجوز المع فيه وأجابه أن أو متدوبا كما قلناه عنهم في شرح المهذب وهو كمال ما أخذ من حديث الحنابلة الآتي آخر الباب (لقيم ويولية والمسافر ثلاثة أيام لها) حديث ابن خزيمة وجاب أن مع عليهما وروى مسلم عن شرح ابن هاني قال سألت علي بن أبي طالب عن المسع على الخلفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويولية لقيم (من الحديث بعد ليس) لأن وقت المسع يدخل بالحديث فاعتبرت مدة منته واختار المصنف في شرح المهذب قول أبي ثور وابن المنذر أن ابتداء المدة من المسع لأن قوة الأحاديث تطهير والمراد باليوليات ثلاث ليال متصلة بين وسامسبقي اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت القرب أو لا كان أحدث وقت القصر فلو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر قصر الماضي منهن الليلة الرابعة واليوم الرابع على قياس ذلك يقال في مدة لقيم ثم مع المسافر ثلاثة يستدعي أن يكون سفره قدها ولو ذهبوا إلى أن كان دونها مع في القصر مدة لقيم وفيما فوه إلى أن يقيم كسباني في قوله أو قصر والماضي سفره جميع مدة لقيم وصاحب الضرورة كالتحاشية جميع فرض ووافل أولنا ولفظ كسباني (كان مع حضراتهم سافراً وعكس) أي مع سفرهم أيام (لم يستوفى سفره) نقلنا الضعيف قصر على مدته في الأول وكذا في الثاني إن أدام قبل مضياً فإن أدام بعدها لم يجمع ويخرج من مضياً وإن زاد له يوم ويولية ولو مع سفر بعده شحراً استوفى مدة السفر ولو مع أحد الخلفين حضراً ثم أخرج سفره مدة السفر عند الرازي تبعاً للقاضي حسين والغوي وجمع المصنف مدة المتولي والشاشي أنه يجمع مدة الإقامة فقط (وشرطه أن يلبس بعد كمال طهر) للحديث الأول فالويله قبل غسل رجله وغسلهما قبل يميني المسع إلا أن يترفعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو أدخل أحدهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجزئ المسع إلا أن يترفع الأولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلها في ساق الخلف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسع ولو ابتدأ اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وسوها إلى موضع القدم لم يجزئ المسع ودخل في قوله طهر وضوءاً ثم أحدث للحديث كالتحاشية والوضوء المضموم إليه أنهم لم يفرقوا بين المسع عليها واستفادها كما يستفاد ذلك أو شرباً في من فرض ووافل أو ووافل

(قول الشارح) لا يفتق المسع يدخل بذلك ما تضمنت مدة منته هذا التعليق يقتضي عدم جواز المسع في قصد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك (قول الشارح) اليوم الأول ليلته اليوم مضطرب مقدم وليست فاعل (قول الشارح) كان أحدث وقت القصر عبر في هذا الكفر وفي القصره باباً لأن عدم سبق الليلة ليومها صادق بقصر مدخل الكفر كالأصفي (قول الشارح) ثم مع المسافر ثلاثة أي وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدها ولو ذهبوا إلى أن ذلك يقتضي أن يكون المقصر قصر لأن الأيام معتبرة بلياليها وكأنه حاول ذلك دفع اعتراض الأستوى حيث قال شرط جواز الثلاثة أن يكون السفر طويلاً فإن قيل انما قيد السفر بالطول لأن القصر وهو ملون اليوم واليلة لا يتصور المسع فيه ثلاثة أيام بلياليهن قلنا جازي عن اسم السفر شامل للتحاب والليل واللازمة بينهما إذا كانت دون ثلاثة انتهى وقول يقتضي العمل وقفة قدام (قول المتن) فإن مع حضراً ثم سافر خرج بالمسع ولو حصل الحدث في الحضر ولم يجمع فيه فإنه انقضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وإن مضى يوم متلاً من غير مع ثم سافر ومضت ليلة من غير مع فله استيفاء

مدة المسافر وإن ابتادوها من الحدث إلى في الحضر هكذا طهر من كلامهم وهو واضح نهت عليه ولا يذهب قولهم إلى خلاصه والله أعلم (قول الشارح) ولو مع سفر بعده شحراً إلى أي ولا يفرق في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كالمسافر بعد دخول وقت الصلاة حضراً فإنه يجوز قصره في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

للمقنن من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جوارب الصوفية لا يجوز السج عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة الشيء عليها ويتم نفوذ الماء ان اعتبر بذلك انما الصفاة والجلد الصفيين أو اتعل على الأسفل (قول الشارح) مع كونه قويا كالذي البسيط ففي البسيط اعتبر النفوذ والمكب والقوة (قول المتن) ولا يجوز جرمه من هو فارس معرب والجرم موقوف فوق خف كذا عرفت وحيثما نكل رجل فيها جرم موقوف وهو الخفاة الاصلية (قول الشارح) المتشبه بالاعتبار (قول الشارح) هما خفاة أي كل منهما خفاة أو أريان حقيقة الجرم موقوف على النظر من خصوص النسبة هذا ولكن لما عرفت كثر أن كلام الأسفل والاعلى يسمى جرمه فواتن كل رجل جرمه من وفيه بعد (قول الشارح) كل منهما صالح بينهما هذه الصورة هي محل القربان دون باقي الصور الآتية في كلامه (قول الشارح) والثاني يجزئ أي هو يكون الاعلى لآخر الخفاة الأسفل والأسفل لآخر هذا هو الظاهر من ثلاثة أوجه ثم على الجواز أيضا يجزئ ثالثا وكثيرا وأعلم أن عدم الجواز يشكل عليه فيصور تعذرا لا انتظار في الرابعة في صلاة الخوف مع أن السنة انما وردت اثنتان في الفارق (قول الشارح) فإن مع الأسفل الخ مثل ذلك يجزئ في صلاة التوطين السابقة بأن يصور وصول البذل إلى الأسفل من محل الخرز (قول المتن) ويكنى سمي مع الخي خلافاً لغيره بالتقدير ثلاث أصابع ولما كان في التعم الامواضع القفون ولا أحد

قط ان كان فصله فرض ويجب التزج في الوضوء لترص آخر (مازج علفه) وهو القدم بكمية من الجلبان غير الاعلى فلورؤى عنه ان يكون واسع الرأس لم يضر ولو كان يثقل في حمل القرض من تحت أو أكثر ولم يثقل البطانة أو الظهارة بكسر أو نقما والباقي صفيق لم يضر والآخر ولو غتر قدام من موضع غير متحدين لم يضر (طاهر) بخلاف النص للمقنن من جلد البتة قبل الدباغ قال في شرح المهذب والمتنب فلا يكتفى السمع عليه ذلك لضعف الملازمة التي هي الضمور الاصل من السمع وما عداها من من المصنوع وهو كالنسيج لها فلو كان بأسفل الخفاة مستغنى عنها سمعته لا حاجة عليه ذكره في شرح المهذب وهو تضمن كلام الراعي كل وجب ان الحكم كذلك في غير المصنوع استفاد بالسمع في هذه الصورة قبل التطهير من الخاصة من المصنوع كما كان لا يجوز في التصرف يمكن تأخير التي فيه لتردد مسافر لحاجة عند الخط والتمال وغيرهما مما جرت به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك لفظه كالخشة العظيمة أو رقبته كجوارب الصوفية والمخند من الجلد الخفيف وأغرض ذلك لضعفه أو ضعفه فلا يكتفى بالسمع عليه ولو كان منسجاً مع الشيء من قرب كشي السمع عليه (قيل ولا خلاف) فلا يكتفى بالسمع على المصنوع لانه رخصة والرخس لا تأمل بالعامى والاسم لا يشترط ذلك فيكنى السمع على المصنوع كقوسه مما يفسد وعلى السروق وعلى الحرير والرجل وغيره وقوله خلافاً وما بينهما أحوال من غير يلبس أي هو بهذه الصفات (ولا يجزئ منسج لا ينعى) أي ينفذه إلى الرجل كافي الخرز لوصف عليه كافي شرح المهذب كالتأني مع كونه قويا كالذي البسيط (في الامع) لا تخلاف القائلين بالخلاف المتصرف إليها فصوص السمع والثاني يجزئ كما هو المقرر لما تضمنه موضع وطائمتين آخر وان هذا الماسمته إلى الرجل لوصف عليه ولو كان المنسج لا ينعى وصول بل السمع إلى الرجل لفظه يجزئ السمع عليه كما جزمه المارودي وهو خارج بشرط امكان تأخير الشيء (ولا يجزئ) جرمه من في الظاهر) مما خفف فوق خف كل منهما صالح للسمع لان الرخصة وردت في الخفاة لعم الحاجة اليه والجرم موقوف لانه الحاجة اليه والثاني يجزئ لان شدة البرد قد تخرج إلى البسوة في رزعه عند ذلك ونحو السمع على الأسفل مشقة ويجب تأنيه بدخله به فيها ويسمى الأسفل ولو لم يكن الأسفل صالحا للسمع فهو كالخفاة ويميز السمع على الاعلى جزمه ولو لم يكن الاعلى صالحا للسمع فهو كقوة تقبل على الأسفل فان سمع الأسفل أو الاعلى ووصل البذل إلى الأسفل بقصد أو قصد هما أو ألقا جزاً وان قصد الاعلى قط فلا ولو لم يصل واحد منهما للسمع فواشع لا أجزاء (ويجوز شقوق قدم شدة) بالمرى (في الامع) لحصول السر والارتقاء به والثاني لا يخالف على قدمه طعة آدم وأحكامها بالمشقة لا يسمع عليها وفوق الأول بعبر الارتقاء بها إلى الارتفاع والاعادة مع استنفاذ المسافر ووقفت المرى طل السمع وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر (وبين سمع أعلا) الساتر لطل الرجل (وأشغل خطوطها) بأن ضم هذه البسرة تحت العصب البعني على ظهر الاصابع غير البعني إلى الساقه والبسرة إلى الخراف الاصابع من تحت مغزيبين الاصابع به ولا ين استيعاب السمع ويكره تكراره وكذا غسل الخفاة قبل لا يجزئ فلو وضعه المشقة عليه ولم يجزها أو قطر عليه أبر أو قيل لا يجزئ بغير قوسه (ويكنى سمي سمع كذا في القرض) من مظهر الخفاة دون المنة الملاقي للبعرة فلا يكتفى كما في شرح المهذب اتفاقاً (الأسفل الرجل وضعا فلا يكتفى على القدم) لانه لم يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار على الاعلى فيستمر عليه وقوله على الخفاة القول الثاني وهو يخرج في قياسا على الاعلى وتضع بعضهم الأول وبهمم الثاني والعقب مؤخر القدم (قلت حرفة كاسه والله اعلم) في أنه لا يكتفى

(قول الشارح) أو سقرا جمع سافر كذا صك بوزن كذا لا سقرا (قول الشارح) دل الأمر بالترجوع استنفاد ذلك من حديث صفوان أن الاستئذان ليس من أمر نابل من عدم الترخيز بل من المستحق والمستحق منه مورد وجعل للطلب الدلول عليه بأمر نافيكون الأناب الذي أأده الاستئذان مطاوعا ومأمورا به وقدر ذلك قوله تعالى أمر أن لا تصدوا إلا ما (قول المتن) فصل قديمه أي وأظاهرا انقطاع المدة أيضا كما في الحنابلة ثم أتى في الكفاية بتصرُّع بأن ترخ الرجل من الخفض بطل المدة (باب) (قول المتن) الفصل قبل لما كان العمل من الحنابلة مطويعا وقبل الإسلام من بقتن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كابق الحنج والتكاح لم يمتح إلى بان كفته في الأختلاف الموضوع (قول الشارح) الآتي الشهيد فسبأ في أنه لا يقبل بريد ذلك أن المؤثر من وجه الله كره فلا يصح عليه (قول المتن) وكذا ولادة بلا بل الظاهر أن الولادة المذكورة تحرم الوطء كالخض والتعاقب قبل أن تولد المرأة بالوطء كذا كثيرا في نساء الأكراد (باب) (قول المتن) إذا وأوجنا الفصل من أجل بطل الصوم

الامع في التفتيق ثم والأخوى في شرح المهذب لا الاحتلام (قول الشارح) والثاني يقول الولد لا يسمى نيا أي ويحب الوضوء كذا في الاستنوى وقد يجهل عدم وجوبه على الأول وفيه نظر لا معتد من منها ومنى الرجل (قول الشارح) ويحصل الرجل أي تحقق وتوجد في الجنين للشفقة وخروج التي فليت غيرها ما والاها وجه إضافة الوجوب هنا إلى أمر مرتب على دخول الشفقة وخروج التي وعدم اعتبار ذلك في باقي الأسباب كالخض (قول المتن) حشفة قال الأمام في اعتبار قدر الحشفة في المبهة كالنود وضوء كلام موكل إلى فكر القتيبي (فرع) قال في الروضة لو استدخلت المرأة ذكرا مقطوعا فيه الوجهان في قض الوضوء به قال الاستنوى هكذا أطلق ومقتضا عدم التفرقة بين استدخاله من رآه أو أمسه أو وسطه بجميع طريقه وفيه نظر لا ينبغي على القتيبي (قول الشارح) من مقطوعها يجوز أن يكون حلا من المضاف وكذا من المضاف إليه لأن المضاف بعض المائل فهو عامل وله كالجزء أيضا وعلى الاحتمال الثاني تنيد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد سألنا (فلا في حشفة وقدتر والفرض من كونهما أيضا من المارد من العبارة بيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حذرا من أن يؤهم خلاف ذلك نسب سكر الحشفة بذلك في أنه هاد اده أن المان في الكلام على التحليل في باب التكاح قالوا إذا لم الحز لا يخل إلى حتى تشك وتنب قبلها حشفة أو قدرها قال الشارح من مقطوعها أو قبل منه لان الصغير هنا لا يقني منه (قول الشارح) منه حال من المضاف إليه في قدرها (قول الشارح) وبصر الأدي خاف منه المستثنى منه البت فلا يجب إعادة خضه لا انقطاع التكليف عنه (قول المتن) وبخروج منى سمي ذلك لا يسمي أي يصعب يقال أمي ومنى ومنى والاول أفصح (قول الشارح) ثم قوله كذا يرجع لقول المتن ولادة بخروج

• (باب الفصل) •

موجبه موت الآتي الشهيد فسبأ في أنه لا يقبل (وحض ونفاس) فيجب عند استطاعهما الصلاة وضوءها (وكذا ولادة بلا بل في الأصح) لأن الولي منى منعقد الثاني يقول الولد لا يسمى ما وعلى الأول يصح الفصل عنها ذكره في شرح المهذب ويجري الخلاف بتبعه في الفاء الحلقة والمضغة بل من (وحنابة) ويحصل الرجل (يدخل حشفة أو قدرها) من مقطوعها منه (فرجا) قبل أو دراس آدمي أو ميمة وبصر الأدي جبا بذلك أيضا (وبخروج منى من طريقه العناد وغيره) كان أكثر من له مفرجه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير العناد حكم التخرج المذكور في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كلفه تعانكا وفي شرح المهذب أنه الصواب وخبره في التفتيق (ويعرف بدفعه أو لذة) بالجمعة (بخروجه) وإن لم يتحقق لقمته ثم قوله كره في ذلك ذكره في الروضة كالمسح واستطمن المحرز لاستلزام المدة (أورج يحسن ربطا وباض يض جاقا) وإن لم يتحقق أو لفته كان خرج ما في منه بعد الفصل (فان فقدت الصفات) المذكورة في الخارج

فهو عامل وله كالجزء أيضا وعلى الاحتمال الثاني تنيد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد سألنا (فلا في حشفة وقدتر والفرض من كونهما أيضا من المارد من العبارة بيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حذرا من أن يؤهم خلاف ذلك نسب سكر الحشفة بذلك في أنه هاد اده أن المان في الكلام على التحليل في باب التكاح قالوا إذا لم الحز لا يخل إلى حتى تشك وتنب قبلها حشفة أو قدرها قال الشارح من مقطوعها أو قبل منه لان الصغير هنا لا يقني منه (قول الشارح) منه حال من المضاف إليه في قدرها (قول الشارح) وبصر الأدي خاف منه المستثنى منه البت فلا يجب إعادة خضه لا انقطاع التكليف عنه (قول المتن) وبخروج منى سمي ذلك لا يسمي أي يصعب يقال أمي ومنى ومنى والاول أفصح (قول الشارح) ثم قوله كذا يرجع لقول المتن ولادة بخروج

(قول المتن) والكشف في المصعد أي يولي في هواه ولو كان بعض المكان مسجد على سبيل التسبيح حرم أيضا بخلاف الاعتصاف وحصة الصلاة للأومام الصلاة عنه امامه فوق ثلثمائة ذراع (قول الشارح) ولا جبا إلا على سبيل أي قامه دليل على أن المراد بالصلاة في الأيتام وضعها قال الله تعالى لهذا صوم يوم وسواوات عبادته (٢٣) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم دخوله المصعد

جنا وما إلى التوروى رحمه الله (قول المتن) والقرآن أي باللفظ ومثله إشارة الآخرين قاله القاسمي في تناوبه (قول الشارح) أو حيف ولو كان على المرأة حيف وجباة فتوت أحدهما قط ارتفع الآخر قطعا واستشكل القطع مع جريان الخلاف في تلغيره من الوضوء قال الأمام النووي والفرق صعب انتهى قلت قد يولد فارق من جهة أن ينشأ رفع الحديث الأكبر من حيث اقتضاؤها جميع جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاختصاصها ببعض الأعضاء بذلك على قوتها استباحها للأصغر دون العكس (قول الشارح) وقد يكون مندوبا فيمقتلر فأن الوضوء قد يكون مندوبا ويضع فيه الوضوء (قول المتن) وتقيم شعره لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جباة فعل به كذا وكذا من التارقال على من ثم عادت شعر رأسه وكان يحضره (قول الشارح) حتى الانفجار ليست من البشارة (قول المتن) ولا يجب مضمضة واستنشاق خلافا لابي حنيفة (قول المتن) ثم الوضوء الظاهر أنه يسحب أيضا في الأفعال المستنوية أيضا (قول الشارح) كغسلون البطن والباطل وكذا السرة وبين الاثنين ونحت الانفجار وقت الركنين (قول الشارح) خروج من خلاف الخ لنا قوله صلى الله عليه وسلم أما أنا فاحش

(فلا غسل) به (والمرأة كرجل) في أن جنباتها متصل بذا كروفي أن جنباتها يعرف بالصلوات المذكورة وقال الأمام والغزالي لا يعرف جنبها إلا بالثنية (ومحرمها) أي بالجباة (لمحرم بالحلت) من الصلاة وغيرها المتقدم في بابها (والكسب بالمجدل المهور) أي الجواز به قال تعالى ولا جبا إلا على سبيل وخروج بالمصعد الزبال ونحوه (والقرآن) ولو بعض آية الحديث الترمذي وغيره لا يقرأ الخب والاحافض شيئا من القرآن ويقرأ بغيره كسر الهمزة على انتهى وضمها على الخبر المراد أنه انتهى ذكره في شرح المذهب (ويشأن) ذكره لا بقصد قرآن كقولهم عند الركوب معان الذي مضى نأهذ أو ما كاله مقربين وعند الحسية الله وأنا البيراجعون فإن قصد القرآن وعده أومع المذكور وإن أطلق فلا كإقتضاء كلام المصنف خلافا للمحرم ونسب عليه في الفتاوى قال في شرح المذهب أشار العرايون إلى التحريم قال في النكسفة وهو الظاهر (وأمله) أي الفصل من الجباة أو الحيف أو اللباس (نية) رفع جباة أو حيف أو أس أي رفع حكم ذلك أو استباحة مقترنة إليه أي إلى الفصل كأن سويته استباحة الصلاة وأضرهما ما يتوقف على الفصل (أو أداء فرض الفصل) أو فرض الفصل أو أداء الفصل كافي الحاروي الصغرى ساعلى أداء الوضوء في شرح المذهب قال الروابي يولي جنب الجانب الفصل لم يجز له لأنه قد يكون عادة وقد يكون مندوبا (مقرونة بأول فرض) وهو أول ما فصل من البدن فالوئى بعد غسل جزء واجب عادة فله ومقرونة بالرفع في خط المصنف وقيل بالنصب صفة المقدرة المنصوبة فيها للوظائف (وتج العين) وبشره حتى الإطفار وما يظهر من معاني الأذنين ومن فرج المرأة عند قهره اقتضاء الجباة ما تحت الشعر لكشفه ويوجب قص الصغار أن لم يصل الماء إلى أطرافها إلا بالنقص (ولا يجب مضمضة واستنشاق) كافي الوضوء (وأما إزالة القنن) بالمجة كلفي على الفرج (ثم الوضوء) كلفا (وفي قول يؤخر غسل قدميه) فيسجلها بعد غسل الفصل الحديث الشين من عائشة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ في غسله من الجباة وضوءه للصلاة أفراد البضارى في رواية من موقنة فغير رجله ثم غسلها بعد الفصل (ثم تعدهما غزاة) كغسلون البطن والباطل (ثم ينفض الماء على رأسه ويصطبه) وفي الروضة وأصلها أنه يغسل الشعر بالماء قبل اغتسله ليكون أبعد عن الأسراف في الماء في المذهب ويغسل الحية أيضا (ثم على) شقها لا عين ثم الأيسر لأنه صلى الله عليه وسلم كان يجب التامن في ظهوره ورواه النجاشي من حديث عائشة (وبذلك) بدنه خروج من خلف من أوجه (وشئت) كل وضوء في غسل رأسه ثلاثا ثم شقها لا عين ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا (وتبع) المرأة (لحيف أثره) أي أثره (مسكا) بأن يغسله على قطنه ويغسله فخرجها لا يمر بما يؤذى ذلك في العيصين من حديث عائشة وتفسيرها قوله صلى الله عليه وسلم لسائلكم عن الفصل من الحيف خذى فرم من مسك فطهرى بها بقولها لها نبي بها أثره لم يكون ذلك بد الفصل وحكمته تطيب المحل والنفاس كل حيف في ذلك والفرقة بكسر القامو بأداء المهمة القطعة والآخر مبع الهمز وثالثته (والا) أي وإن لم يتيسر المسك (فخمو) من الطيب فان لم يتيسر فالطين فان لم يتيسر كفى الماء ونسبه في الفتاوى على عدوله من قول المحرم مسكا ونحوه للأعلام بالترتيب في الأولوية

على رأسى ثلاث حبات فإذا أتت ظهرت (قول الشارح) كما وضوء من أوى (قول المتن) وقبيل لحيف لوتر كته كره (قول الشارح) كفى المسابرة الأسرى كفى أي في حصول السنة كذا قاله الراعى انتهى وقال غيره كفى في إزالة الأوم المترتب على ترك هذه السنة المؤكدة لأنه كل في حصولها ثم الظاهر أن المراد بكفا ما لم هو الغسل الشرعى لا احتلال ما في الفرج يدل الطيب المذكور (قول الشارح) للأعلام بالترتيب في الأولوية فيمر على الأسرى حبث قال لا يؤخذ ذلك من جبار قال كلبوا مادة الترتيب ظاهره مؤكونا في الأفضلية لا يشيد النهاج

(قول المتن) يختلف الوضوء أي لو كان مكتملا للتميم وأما التيم فلا يشعب تحديده ولو مكتملا للوضوء (قول الشارح) إذا ضل بالاول صلاتا كانا حكمه ذلك أن لا يكون يدونه في معنى النكرة الزائدة قال الاستوى وهو مكروه إذا لم يؤد بالاول شيئا قبلت بغيره أن تكون كراهة تضر بمصلحة عبادة فأدعى حجتنا (قول المتن) والفصل من سماع من السنن * (٢٤) * أيضا أن يقول هذه أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قاله في الروضة وفي التصحيح يقول بعده ملقوا بعد الوضوء * فخرج * تسنن الموالاة فيه أيضا كقولهم (قول الشارح) لأن الماء يصير مستجلا أولا في النجس فلا يستعمل في الحدث أي ولا يضرب في ذلك قصد الحدث معه بل لوجود قصد الحدث ارتفع النجس بدونه على رأي الرافعي رحمه الله تعالى وقوله مستجلأوافق بحث الشئ في مسئلة تحديده الحدث لتفصيل المسألة في الطهارة وقول الشارح ويرفعهما الماء معاً أي جميعاً (قول المتن) حصلنا قال في البحر والاكل أن يغسل الصلاة ثم للصحة كراهة إجماعاً انتهى ولو ساء يوم عاشوراء عنه وعن غيره قال الاستوى أقباس عدم الاحتفال أحد منهما لكن أفتى البارزى بصحتهما معا

(باب الخاصة)

(قوله) هي كل مسكرة لما كان الاصل في الأعيان الطهارة لأنها خلقت لتأفغ العباد وان كان في بعضها شر فبغيره يقع من جهة أخرى شرع الموقف في ضبط الأعيان الخاصة ليعلم ان ما عداها في حكم الطهارة وقد استدلل على خاصة الخمر بالإجماع حكاه أوحد واحد وإسعيد البر قال الاستوى كأنهما أراد الإجماع الطبقة المتأخرة من المجتهدين والاحتد خالف في ذلك شريعة شيخنا مالك والمرتضى (قول الشارح) لأنه لا يجوز اقتضائه بحال تنصه الاستوى بالحشرات انتهى

(ولا يسن تحديده) أي الفصل لا يتم بقل (بختلاف الوضوء) فيسن تحديده إذا ضل بالاول صلاتا روى أوحد وغيره حديث من توضأ على ظهر كتبه عشر حشاشات (له) يستر أن لا يتنصص ماء الوضوء عن مذكور الفصل من سماع) حديث مسلم من سبعة أنه صلى الله عليه وسلم كان يشبه الماء بوضوءه الك (ولا حمله) حتى لو نقص من ذلك وأصبح أجراً والماء أربعة أمداد والمترطل وثلاث بالبغدادى ويتقدم في الطهارة قدر المترطل (ومن) مضمين بفسله ثم يغسل ولا يكتفي لهما غسل واحدة (وكذا في الوضوء) وذلك وجه في المستلكن صحة الرافعي لأن الماء يصير مستجلاً أولاً في النجس فلا يستعمل في الحدث (قلت) الأصح تركه والله أعلم ويرفعهما الماء معاً (ومن) اغتسل الجنابة وجعة (حاصل) أي غلاهما (أولاً حدهما حصل) أي غسه (قط) عجلها بانواء في كل وقيل لا يصح الغسل في الأولى للشارح في التبيين التفضل والفرض وفي قول يحصل بغسل الجنابة يغسل الجمعة لأن المقصود به التلطيف وفي وجه يحصل غسل الجنابة بغسل الجمعة لأن المقصود به حالة كمال ولا تكون الا بعد ارتضاع الجنابة (قلت) كما قال الرافعي في الترح (ولو أحدث ثم أجنب أو مكسه كفى الغسل) وان لم ينو معه الوضوء (على النذهب والله أعلم) لا بدراج الوضوء في الغسل والوجه الثاني لا يكتفي بالغسل وان نوى معه الوضوء على لا يكتفي بالغسل والوجه الثالث أن يؤتى مع الغسل الوضوء كفى والا فلا وفي الصورة الثانية طريق طالع بالكفاءة تقدم الاكرهها فلا يؤثر بعد الاستغفار لاطرافه يقان في مجموع السورتين من حيث الثانية لا في كل منهما ولو وجد الحدتان معا فكأنه قد تم الاستغفار

(باب الخاصة)

(هي كل مسكرة مانع) كالتبر وهي المقدسة من ماء العنب والتبند كالخمر من الزبيب واحترز هنا بمانع المزيد على المخر من التبغ وغيره من الحشيش المسكر فانه حرام ليس بفسق فله في امته تق ولا ترد عليه الخمر العتودة فانه مانع في الأصل بخلاف الحشيش المذاب (وكلب وشعر) ورفعهما أي فرغ كل منهما مع الآخر أو مع غيره من الحيوانات الطاهرة تغليبا لنجس وانما ضل في خاصة الكلب ما روى مسلم طهروا ناء أحدكم إذا ذاب فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أو يدهن بتراب أي يطهره والخنزير أسوأ من الكلب لأنه لا يجوز اقتضائه وحال خلاف الكلب (ومسكة غير الأدي وشبهه) والجراد حرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ومثلهما والجراد أطاهه فغسل تناولها وما ذكره أمته الأدعي في الظاهر لقوله تعالى ولقد كرنا في آدم وقصة التكره أن لا تذكركم بنجاستهم بالمرت وسواء الكفار والمسلمون (ودم) لما تقدم من فخره (وتنج) لأنه قد مضى (ووى) كالفاظ (وروث) بلثثة كالبول (وبول) للامربص الماء طهارة في حديث المجتهدين المتقدم أول الطهارة (وملئى) مسكون الال للجملة لا للمربص الذي كرمه في حديث المجتهدين في قصة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ويحصل عند ثوران الشهوة (ودوى) مسكون أمثال المهمة كالبول وهو يفرج فيه أو عند جل شئ قليل (وكذا في غير الأدعي في الأسع) لاستخدامه في الباطن

وذهب مالك رحمه الله إلى طهارة الكلب والخنزير ولكن يغسل من ولوغهما تعبداً فيه مع ما عدا ذلك من الحيوانات كما تقدم طاهراً الا للود المتولص من المتقوا وخبروا المرتضى بلين كلمة على وجهه من فهمها (قول الشارح) وكذا أمته الأدعي في الظاهر خص الاستوى في شرح الترمذى بالخلاف بغير التبريد ثم في القول بفساد الميتة يطهر بالغسل عند أي حصة واختاره البيهقي قال الاستوى والمعرف من مدنها خلاف ذلك (قول المتن) وفي طهارة الماء أو غيره قبل الاحتضار فينبغي أن لا يكون يغسل العين بل يطهر الماء بالمسكة أخذنا من مسئلة الحب الصحيح إذا ألقته الدابة (قول المتن) وروث قال في الفتاوى هو شامل للشارح من الأدى وغيره بخلاف العذرة فانه عام لا أدنى

(قول الشارح) إنها قطع التي في حال الحما لم يجر حماءه بحسب غلبه طبا وقره بالاسم التي قلت قوليل باستحبابه مطلقا وجره بان الخلاف لم يكن بعيدا (قول الشارح) من الآدمي الظاهر انه عقيد لا لأن الامام الرافعي رحمه الله قال خصا فسمي غير الآدمي فكذلك اعلمت ومشفقة فيها ظهر ثم رأيت الاسنوي قال يشترط في طهارة العلة (ro) * والمضغ على قاعدة الرافعي أن يكون ثامن الآدمي فان سمي غيره نجس

عند فمها أولى بالنجاسة من غير ذلك عليه رده في هذا الكتاب في نجاستها مع جرمه طهارة التي يسمي من الآدمي وانما في نذهب اليه المصنف من طهارة التي المذكور فسمي نظرا التي قال ابن النقيب لك ان تقع كونها أولى بالنجاسة من التي فانها صار اقرب الى الحيوانية وهو اقرب الى السوية منها وألميزه بطهارة التي فهو في غير الآدمي والشارح رحمه الله لم يرض الكلام فيه بل فرسه في غير غيره والخلاف فيه انتهى (قول الشارح) تنص ذكر الجامع أي يجب غسل اليدين في التامل المألوف فلا يجب غسله اجبا (قول الشارح) أولى بالنجاسة أي منها في الآدمي أي فيكون الاصح طهارة في العلة والمضغ علة لا لاسم ان قلنا بالمرجوح وهو النجاسة في الآدمي فمها أولى وهذا كآثر ظاهر أوصرح في ان الشارح رحمه الله يرى ان الرافعي قائل بطهارتهما من الحيوان الطاهر فيوافق ما سلف في النجاسة عن ابن النقيب (قول الشارح) وانما الشارح الى آخره كانه عرضا لها لفرعها في المتن وأوليت علم المذكور بذلك والا فقدرها أول الباب بقوله هي المتخذة من ماء الغضب (قول الشارح) وقال البغوي الخلف بل له مقال أعني الامام البغوي والائق للماء في عصر الغضب حالة عصره لاستنصاف ما فيه واستحراجه

كلام (قلت الاصح طهارته) غير الكلب والخنزير وفرغ أحدهما والله أعلم) لأنه أصل حيوان طاهر ومنى الآدمي طاهر حديث الشيخين عن عائشة أنها كانت تغسل التي من قوس رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يمس في يده ومنى الكلب ونحوه نجس قطعاً (وليس الايوكل غير الآدمي) كان الابن لا نه يستعمل في الباطن كالماء وليس الايوكل طاهر قال تعالى لنا الخالصا فقال الشارح وكذا ابن الآدمي لأنه لا يلبس بكماله ان يكون منشؤ نجسا ومن ذلك يؤخذ ان الكلام في لبن الاني الكبيرة فيكون لبن الذكر والصغير نجسا كما مر به فيهم (والجزء المنفصل من الحلي كمنته) طهارة ونجاسة فيدلى الآدمي طاهرة والبقا لم يفرغ من (الأشعر المأكول) يخرج العين (ظاهر) وفي معناه الصوف والوبر قال الفضل ومن أسوأها وأبوابها وأشعارها أئنا ونا على حين واحتزرت بالمأكول عن شعره كالحمار فهو نجس (وليس العلة والمضغ وطوبى القريج) من الآدمي (ينفس في الاصح) لأن الأولين أصل الآدمي كلتي والثالث كعرقه والناقل النجاسة يقول الثالث منقول من محامد بنيسر كالتجاع ويطلق الأولين بالدم اذا العلق قدم غليظ والمضغ علة جلدت فصارت قطعة لم قدر ما يغضب والثلاث من غير الآدمي أولى بالنجاسة ويبنى عليها في الثالث تنص البض (ولا يظهر نجس العين الاخرى قطعت) أي صارت خلا من غير طهر حتى فيها تظهر (وكذا ان قلت من نفس الى ظن وعكسه) تظهر (في الاصح) ان خفت طهر حتى فيها كالماء والخبر الحار (فلا) تظهر تنص الطرور وجره فانفس بعد انقلابها قليل لاستحبابه بالمعاليحة المحرمة فوجب بضد قصده ويبنى على العلتين الخلاف في مسنة التثقل المنصوصة وانما الخمر المستمن ماء الغضب ويؤخذ من الاتصاف عليها ان التبدد هو المتقدم غير الغضب كالماء لا يظهر بالقتل ومصرح القاضي أبو الطيب نجس الماء به حالة الاستداد فيه بعد انقلابه خلا وقال البغوي بطهر لان الماء من ضرورته (و) الا (جلد نجس بالوت يظهر بدمه ظاهره وكذا باطنه على الشهور) حديث بسلم اذا دبح الهاب قد طهره والثاني يقول آفة الدمغ لا تصل الى الباطن ودفعها بها تصل اليها بواسطة الماء وطوبى الجلد فضل الثاني لا يصل في فيه ولا يلع ولا يستعمل في الشئ الرطب واحتزرت فيه بالوت من نجس حال الحياة كجلد الكلب فلا يظهر بدمه (والدمغ نزع غصوه بحرف) بكر الحاء كالتقرن والعص والثالث بالثنية (لأنه ستراب) فلا يصل بها الدمغ لبقاء فضلات الجلد وهفوتها ان وقع في الماء عادا الى الماء (وليس الماء في أمثاله) أي الدمغ (في الاصح) بناء على انه حاله ومقامه يبنى على انه آفة ولا يضر عليه تغير الماء بالادوية بقدر ضرورة (والدموغ) على الأول (مكتوب نجس) لاقائه لادوية التي تنجس بمقبول طهره فيصيب فيه (والمنجس) بما لا يقتضي من كلب غسل بها أحداها (تراب) قال صلى الله عليه وسلم اذا راع الكلب في الاتفاغسلوه سبع مررات رواه الشيخان ازدمس قدر أو لا ومن التراب في أخرى وضروا الثامنة التراب والمراد ان التراب يصاحب السبعة كأي رواية أبي داود الساجعاً تراب بين هذه رواية أو لا ومن تعارض في محل التراب فيناطان في حين محله ويكتفي بوجوده في واحد من السبع كأي رواية

لم يضر بل خلافه من ضرورته (قول المتن) وكذا باطنه قد رأت على هامش قطعة الاسنوي حاشية فيها المراد بالباطن ما يشق فظهر أنه أبو الطيب انتهى (قول الشارح) كجلد الكلب خالف في هذا أو خيفه رحمه الله تعالى (قول المتن) بحرف هو الذي يحرف العلة قال الاسنوي (قول المتن) لآسوس ورايهما الملح كأي الزايم (قول المتن) في آثارهما يتنفي عدم جواز تقدمه وليس كذلك ان وقع في الماء فتم استعمال الادوية طهره على الاصح (قول المتن) غسل سبطا قال الجلي في شرح الوسيط وتنص ثمانية

(قول الشارح) لكثرة ما يلهث الله
اذلاع الصائم كثرة التنفس (قول
المتن) غير ان أي ولوم غير آدمي ولو
مغفلا (قول الشارح) فقصه قال
المجهرى التضعف للجهل مثل التضعف
بالهمة سواء انتهى وتدل على كماله
في المجهودات في حكاياها في الهممة
(قول الشارح) أي لتغني الخ عبارة
ابن ونس شارح التثنية لم يستقل بالعلم
أي بكيفية عن الله انتهى وقال ابن
ونس شارح التهجيز ارباد المستقل
يكون غير الله تعالى في غذائه انتهى
(قول المتن) ولا يضرب طائون الى آخره
أي لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه
خوة شديدا رأت النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله انه ليس لي إلا
قوب واحد وأنا أحيي فيه فكيف
أستع قال اذا ظهرت فاحصيه ثم على
فيمالت فان لم يخرج الدم قال يكتفك
الماء ولا يضربك ثم رماه أحد وأبو
داود ولكن فمما بلية مختلف فيه
(قول الشارح) كلون الدم وريح الخمر
نصهما بالتبديل لتاوجها بالصفوه
لون الدم دون غيره ووجها بالصفوه
ريح الخمر دون غيره قوله الشارح وفي
اللون وجه عبارة المحرر تحيده (قول
الشارح) كافي المستعمل في رفع الحدث
تفسير لقوله لا تتال المتع لها (قول
الشارح) وفي التقديم انها مطهرة بغير
عن هذا بان الفساة حكم نفسها قبل
الورود ومن الثاني بأن لها حكم المحل
قبل الورد ومن الأول بأن لها حكم المحل
بعد الورد وعلى هذه الأقوال ينبغي حكم
المتطهر من غلات الكلب فلو طاهر
من الأولى خطي الأظهر فضل متاوعه
الثاني سبعا وعلى التقديم لا شيء

الدار على أحداهن بالجاء ويتما على الولوج غيره كونه ومعه لا ماذا واجب ماذر في دفعه أنه
ألم يصفه ما قبل هو الحبيب الحيوان نكحة لكثرة ما يلهث في غيره بطريق الأولى (والأظهر
ثمين التراب) جمعا بين معنى الظهور والثاني لا يقوم مقامه غيره كالأشياء والاصناف وسائر جواز
التيميم بل فيه مفسار فهو في معنى التراب جواز هذا أولى (والأظهر) ان التيميم كالكلب
فيما ذكرناه أسوأ ما لانه كما تقدم والثاني لا يكتفي الفصل منه ثم قوا واحدة فلا تراب فغيره
من الصبر وغيره الخلاف في المتولين كلب وغيره والمتولين أحدهما وسائر ما طهره لا يمس
كله إذ كره في الروضة (ولا يكتفي تراب غير ولا تراب) (عز و ج جامع) كمثل (في الأصح) نظرا الى
أن القصد بالتراب التطهير وهو لا يحصل بحد كذا ثلثين لمهوية التراب وشرجه بما هو مقابل
الأصغر نظرا الى مجرد داسم التراب وان استعماله بغير وجامع المحل فقل على وجود السبع بالماء كما مر فيه
ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء مستاء والسابعة بالتراب المزج ج ما لم يحسب طهرا وفي الروضة
كاملها أنه يكتفي في وجهه قال في شرح التهذيب هو خطا ظاهر ويكتفي في التيميم عن بعضهم أنه يكتفي
بالمزج جمعا مع الفصل سبعا بالماء دون الفصل مستاء ثم جمع عدم الاجزاء في الصورتين والواجب من
التراب ما يكد الماء ويصل واسطة الى جميع اجزاء المحل ويصل يكتفي ما يطلق عليه الاسم ولا يجب
استعمال التراب في الأرض الترابية اذ لا معنى لترتيب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها
(ولنفس) يقول سبي لم يطعم قبري لنفسي بأن يرش عليه ما يجمعهم ويطلبه من غير سيلان بخلاف
الصبة فلا بد في يولها من الفصل على الأصل ويقتضي السيلان والأصل في ذلك حديث الشيخين
عن أم قيس انها جاءت بان لها مقبرا لم يأكل الطعام فأطعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره
فقال عليه السلام يا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما تمسكه ولم يشده وروى الترمذي وغيره وحسنه
حديث يفسل من بول الجارية ويرش من بول القمام ورفق بينهما بأن التلاصق يحمل النسي أكثر
لنخف في بوله وبأنه أرق من ولها فلا يلصق بالخص لصوق بولها وقوله لم يطعم بغير الماء أي لم يتناول
وقوله غير عين أي لتغني كذا كره في شرح المصنف فلا عتمة التضعف خشكة أول ولادته ثم وضعوه
ولا تاوله الصفوف وضوءه للأصلاح (ولنفس بغيرهما) أي بغير الكلب وضوءه بغير قول النسي
الذي كره (ان لم تكن عين) من التماسقه كقول جوف لم يدرك فطعم ولا لون ولا ربح (كفي جرى
الماء) عليه مرة (وان كانت) عين مناهية (وجب إزالة الطيم) وبما وقته (ولا يضرب) بقا طون
أوربع عشر زواة كلون الدم وريح الخمر بخلاف ما اذا سهل ففسر (وفي الرج قول) انه يضرب
بماؤه في طهر المحل وفي اللون وجه كذلك تركب المشقة في زوالها (قلت) كمال الرافعي
في الشرح (فان قياما معاشرا على الصحيح والله أعلم) لقوة لالتحامل بقا العين والثاني لا للشفقة
في زوالها كما لو كانا في محلين ولا يجب الاستعاذة في زوال الأثر بغير الماء قبل تحميمه المصنف
في الضيق والتضعف (ويشترط ورود الماء) على المحل (للاصبر) له (في الأصح) فيها ومقابلها
في الأولى قول ابن سريج في الماء القليل اذا أورد عليه المحل النص يطهره كالتوب يمس في جارة
ماء كذلك ان يطهره كالماء كذا ورد بخلاف ما لو ألقته الرجم فيه فيفسره والخلاف في الثاني يمس
على الخلاف الآتي في طهارة الفساة قلنا طهرتها وهو الأظهر فلا يشترط العصر والاشترط
وقوم مقامه الجفاف في الأصح (والأظهر طهارة فحالة) تنصل (بلا يتبرق وقد طهر المحل) لان
التنصل بعض ما كان متصلا وقد فرض طهره والثاني انها تحية لا تتال المتع لها كافي المستعمل
في رفع الحدث ومنه عز و ج في القديم انها مطهرة قلنا حديث في المستعمل في رفع الحدث قلنا انما تنصل

(قول الشارح) كلخل الحقال الاسنوى اما غير المهن فبالاجام واما المهن فعل الخلاف كما قال في الكفاة فيها انفس المهن يقول أوجتر
 وشعرهما مما لا دهنه فيه فان كان المصير لودنا المتلم بطهر بلا خلاف ولو صي الشخص بامانة الصلابة كان منعه ما هو أودنه موجب انائها
 على القبول والا فلا تقرر الصلابة ونوعها من صكره الاسنوى فملا من الروضة ثم قال واما العاصي بالجنابة ففضل الجنابة بذلك والتمه خلافة
 لان ماصي في النجاسة باق بخلاف الجانب * (باب التيمم) * (قول المتن) تيمم المحدث والجنب قبل حكمه فخصيصهما كونهما محل النقص في
 القرآن والسنة (قول المتن) فان تيمم المسافر * (٢٧) * قدوة قبل التيمم لغيره لئلا يفتلك ان تقول فيقبل احوال المسافر ثلاثة

تتم النقذ وقوهم الوجود وتغن
 الوجود كما يطر بالنظر في كلامه رحمه الله
 وحديثنا لخال الثالث انك ان توتف
 في كون التيمم فيها كلسا فمن كل وجه
 دليل ان التيمم قصد الماء التيمم وان
 خرج الوقت بخلاف المسافر (قوله) ايضا
 فان تيمم المسافر قد قال الولي العراقي
 هو مثال لا قيد وقال الاسنوى هو
 للباب (قول الشارح) أي وقع في وجهه
 أي ذنه الخ يعني ليس المراد بالتوهم
 في التيمم معناه المعروف عند الاموليين
 وهو الطرف المرجع بل المراد به وقوع
 الشيء في القدر رايها أومرجوا
 أومستويا وقوهه ومعهم (قول المتن)
 طلبه انما وجب الطلب لانه ظاهرة
 ضرورة ولا ضرورة مع مكان الماء
 وقوله من درجه هو ممكن الشخص من
 جهرا وشعرا وغيره ويطلق ايضا على
 ما يستعبه من الثلاث (قول المتن)
 ورقتهم الجامعة ينزلون معا ويرطون
 معا وهذا ذلك لارتقاء بعضهم ببعض
 (قول الشارح) يستويهاهم قالوا العراقي
 الا ان معنى فوت الوقت (قول المتن)
 ضرر نفس الخشعة بمجره الوحشية
 بخلاف نظره من الجفوة وسكر النش
 والمال لا فائدة عدم الاختصاص به
 واعلم ان خوف خروج الوقت مثل ذلك
 كسابق في كلام الشارح (قول

متغيرة أو غير متغيرة ولم يظهر المحل فقصه قطعوا زيادته وزنها بعد اعتبار ما أخذ المحل حكاكته
 في الأصح وهل يحكم بنباهة المحل فيما اذا انفصل متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر بمدرك وجهان
 أحدهما في التيمم نعم والمستهل في الكرة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة ظهور وقيل ظاهر فقط
 (ولو غلب مائ) كلخل والدس والمهن (تعذر) بالمحبة (ظهيره وقيل بطهر المهن) كلزيت
 (بغده) بأن يصب عليه في اناء مائله ويحركه خشية حتى يصل الماء الى جميع أجزائه ثم اداسكن
 وعلى المهن المائض ان يمسح اسفه ليعرج المائض على اشتراط العصر ورفعهذا الوجه حديث
 أبي داود وغيره أمهل الله عليه وسلم سئل عن الفارة تقوت في اليمن فقال ان كان كلبا جلدنا فأنفوسها
 ونلوه وان كانت لها قنار فمرو في رداءه وكرها الخطا في فأرثوه فلو أمكن تطهيره فمطره لم يخل
 فيه ذلك وقد أجاد المصنف المستفي في باب البيع

(باب التيمم)

هو اصال التراب الى الوجه والدين شروط كما ذكره عباسياني (تيمم المحدث والجنب) ومثلها
 الحاضر والنفساء (الاسباب) أي ما قد فسد الماء قال تعالى وان كنت خافا مطروا الى قوله فلم تجدوا
 ماء فتيمموا الى آخره (فان تيمم المسافر قد تيمم بالطلب) اذ لا فائدة فيه (وان توهمه) أي يوقع
 في وجهه أي ذنه هو جوده أي يجوز ذلك (طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوبها بما توهمه فيه
 (من درجه) بأن يقتصر فيه (ورقته) ضم الرأى كسرهما مستويهاهم كان سادى فهم من معصيه
 بحوده (و) ان لم يجده في ذلك (انظر حواله ان كان يستوي) من الارض أي هنا وهناك لا يخلقا
 وأما (فان احتاج الى تردد) بأن يسكن هناك الوعدة أو جبل (تردد قدر تكرر في المستوي هو
 كافي الشرح الصغير فلو قسمهم في الروضة كاسمها انه يتردد ان لم يصف على نفسه اوجه الى حد يلقه
 غرت الرافق مع ما هم عليه من التشاغل بغيره لم يلزمنا كل من رأى من ذلك بكسر (فان لم يجد
 تيمم) لظن قدوة (فان كنت مشغولا بالأصغر وجوب الطلب بطرا) كان دخل وقت صلاة أخرى
 لا أنه يطالع على ما هو الثاني لا يجب لانه لو كان ثم ما لظفر به بالطلب الأول ولو حدث ما يحتمل معه
 وجود الماء كطالع ركبوا طيناً في غمامة وجب الطلب قطعاً ولو انتقل الى مكان آخر فكذلك
 لكن كل موضع يتيقن الطلب الأول ان لا ما فيه لم يعقل خدمه فيه لم يجب الطلبية (ظهير
 ما به المسافر حاجته) كالاحتطاب والاحتشاد وهذا فوق حد الفوت السابق (وجب قصده
 ان لم يتغير رتبه أو مال) بخلافه لانه اذا خاف قال في شرح المهذب ان يكون المال قدرا
 يجب بطله في قصص المائتاً أو أربعة فيجب القصص خوف ضرره (فان كان فوق ذلك تيمم) ولا يجب

الشارح قال في شرح المهذب الملم تعرض لكل ذلك في الطلب من حد الفوت السابق وهو ما عتمد مستحقاً في التيمم وشرحه وقرر في حصول التيمم
 هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات تقتصر هنا ولا تقتصر هناك (قول المتن) فان كان فوق ذلك تيمم انظره الامر كذلك في القيم الأولان
 الصفاء لا يزمه على كل حال وفي شرح المقدس ان التيمم يجب قصده للماء التيمم وان خرج الوقت قالوا لا ينع الروضة كاسمها وعمله بما ذكرناه
 ثم أتيته في الروضة فمسطورا كاتال وحيت شغلة البزاة التي قالوا فيها لا يجب الصبر الى بعد الوقت اذا كانت التوبة لا تصل اليه الا بعد خروج الوقت
 تيمم فنه في السفر

(قول الشارح) ولو انتهى إلى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب الظاهر أن هذا الحرف كذلك دليل مشقة البراءة على أن التوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت (قوله) قال الراعي وجب تصدده هو ما اقتضته عبارة المتأخرين وجوبه والمنصف لا يجب التأخران المراد بعدم الوجوب ما يتصل بعدم الجواز (قول الشارح) يأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتميم أول الوقت يعني أن فضيلة التأخير ناشئة من هذا ما كان منفصلة عن التيميم ناشئة مما بعدها وجارية الأسنوي رحمه الله أن التقديم مستحب أو من حيث الجملة فرض قضاءه أفضل (قول المتن) تجهيل التيميم أفضل من هذا قد يشكل عليه استحباب التأخير لمن رجز وال منزه المصلحة قبل خروج الوقت وفوق فيها في شرح الرضا وأما الجملة فتعلل أول الوقت غالباً وتأخر الظاهر إلى غواتها ليس بما حش بخلاف التيميم مع التأخر إلى ما لا حد تأخره فلو لم يمتد التأخر إلى آخر الوقت ويصافى معه فوات الصلاة (قول الشارح) والثاني انتظاره أفضل هو مذهب الأئمة الثلاثة (قول الشارح) لما تقدم ولا تأخر الظاهر ما هو به عندنا من عندنا المطلق محاطة على المشعور المنسوب تأخير الصلاة محاطة على الوضوء المقروض * (٢٨٥) * أولى والفرق لا مح (قول الشارح) وواضحه

فصل الماء بعده ولو انتهى إلى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو تصدده خرج الوقت قال الراعي وجب تصدده والمنصف لا يجب وكل منهما قل ما قل من مقتضى كلام الأصحاب بسبب ما فهمه (ولو تيممه آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تجهيل التيميم يأتي بالصلاة بالوضوء أو بأشياء على الصلاة بالتميم أول الوقت (أولنه) آخر الوقت (تجهيل التيميم أفضل) من انتظاره (في الظاهر) يأتي بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها والثاني انتظاره أفضل لما تقدم قال الأمام القولان فيما إذا انصرف على صلاة واحدة فإن سلب التيميم أول الوقت بالوضوء أو غيره فهو التامة في إحرار القضية وتوجه المنصف كراعي في ذلك واضع أنه الرفعة بأن الصلاة بالتميم لا تصح أعادتها بالوضوء كما قاله القاضي حين ذكر المنصف في شرح المذهب أن الرأى في قوله أيضاً عن الأصحاب ويجب أن هذا من لارجو الماء بعد بقر نصيب الكلام ولو لم يدر الماء آخر الوقت فتجهيل الصلاة بالتميم مستحب قطعاً ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه قال الراعي فتجهيل الصلاة بالتميم أفضل قطعاً وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ولا يوفق هذا النقل وتعبه المنصف بشرح الشيخ أبي حامد الماوردي والمحامي وآخرين بحريان القولين فيه (ولو وجد الماء) فجهل في الظاهر وجوب استعماله في بعض أعضائه محدثاً كان أو خائفاً وخوفه (وكون قبيل التيميم) عن الباقي للتأخير ومعهما والثاني لا يجب استعماله ويعدل إلى التيميم مع وجوده ولو لم يدر تأخر وجوب استعماله قطعاً وقبل فيه القولان ولو لم يجد إلا بالابكية للوجه والبدن وجب استعماله قطعاً وقبل فيه القولان (ويجب شراؤه) أي الماء قطعاً (يقدر منه) في ذلك الموضع في تلك الحالة ولو لا يجب الشراء من يد غير من مثل وإن قلت (الأن يحتاج إليه) أي الفلن (الدين مستغرق أو مؤقت سفره) في ذهابه وإياه (أو تفتة حيوان محترم) معه كرجلته وجبهته فصرف الثمن إلى ما ذكره ويقوم واحترار بالخبر عن غيره كالزبد الكلب المقبور (ولو وهب له أو أعاد لولا) أو رشا (وجب) القول في الأصح (ولو وهب منه فلا) يجب قبوله قطعاً لظلم التفتة وختمه فيما قبله ومقابل الأصح

ابن الرفعة بأن الصلاة بالتميم لا يصح أعادتها بالوضوء اعترضه أيضاً بأن انصرف هو الأول على الأصح ولم يشمله فضيلة الطهارة بالماء ومدرك القائل بالتأخر إذا لم يقرض بالماء هو مست (قول الشارح) أن الرأى في قوله أيضاً عن الأصحاب الضعيف في قوله تله يرجع لقوله لا يصح أعادتها (قول المتن) ولو وجد الماء لا يكتبه إلا الحسن قراءته بل ولو لم يدر لم يجره به حال وجديتها يصلح للسح خاصة كبر أو لم لا يذبح فإن التيميم كفيه ويجب القضاء على المحاضر دون المسافر على الأصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب فرغ من لو كان جنباً مشلاً وعلى يده غطاة ووجد ماء يكفي أحدهما تعيين الخاصة في غسلها ثم يمشي ولو تيمم قبل غسلها جاز في الأصح (قول الشارح) والثاني لا يجب أي كالجوب جيب الرقية في السكائر وجوابه ظاهر ثم تصويرهم بشر بالجواز جرماً حتى إذا استعمل

الحدود عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كذلك الأسنوي (قول المتن) يمين منه قال الراعي فيه ثلاثة أوجه الظاهر هاءند الأكثر أنه القدر الذي تنهى إليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحالة والثاني كالأول إلا أنه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات (قول الشارح) ولا يجب الشراء من يد غير من مثل وإن قلت مثل ذلك الاستفاء لكن بحث الراعي فيها اعتذار الزيادة التي يجب لها في تحصيل الماء قال الآلة تنهى له الماء يجب تحصيله في غير تيممه (قول المتن) الآن يحتاج إليه الدين مستغرق أو مؤقت سفره ولو كان معه ما يحتاج إليه للعطش لكن يحتاج إلى غشة في شئ من ذلك ما جاز له التيمم ذكر في شرح المذهب (قول المتن) الدين ولو لم يجز (قول المتن) مؤقت سفره أي ولو ساءل حوائضه سفره من بخافاً قطعاً عنه (قول المتن) حيوان محترم معه قيد الشارح بأنه عتقها وترك ذلك العطش الآتي والظاهر أنها. واء وقول المتن محترم أي ولو كافر وقول الشارح مع هذه عبارة الرخصة وليست شرط فيما يظهر (قول المتن) ولو وهب قال وهب هو وهب من موباعه ويأمنه فالأولى لغة القرآن والثانية نيات بها أحاديث كثيرة (قول المتن) وجب القول أي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت

(قول الشارح) والاولى في الروضة اسما يرد بالاولى قول الهبة والعارية والقرض وبانما تستسأل ذلك (قول الشارح) ثم وزنه الاعادة أي مادام امكان الزيادة فاما ان تعذر بازجوع والتلف فلا كمال لأنف الماء الذي معه بعد دخول الوقت ولو لتعرض شرعي فانه ابن المرقى وكذا لو بلغ فوق حد القرب (قول الشارح) أي المائل المائل المائل (قول المتن) فربما بعد الطلب في الرائي تصوير المسئلة بما اذا لم يحده وغلب على ظنه العلم قال الاستوى وهو الاحتراز عما اذا ائتمن بقائه ولكن التسليم وقتها لا يتم بل يستقر على الطلب أي أن يحده كظنهم من الارحام على البرائتي قلت فتقاول في مسئلة البر لعل ان التوبة لا تنهي اليه الا بعد خروج الوقت ثم وقول الشارح الآتي ووجده كذا هو في الرائي وشرح المذهب وهو ينفي الجزم بعدم (٢٩) * القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى مراده ما يستعمل

الاعادة في الوقت أي قالون جاربان سواء وجد بعد ذلك في الوقت أو خارجه هذا هو الظاهر وخلافا بعد هذا (٣٠) * بعد الاستوى محل القولين في الثانية ما اذا أمن في الطلب تأخلا ذلك من تصوير الرائي رحمه الله (قول الشارح) ويقل في قضاءه القولان محله اذا أمن في الطلب (قول المتن) ولو لم لا قال الشيخ أبو محمد ولعل على ظنه في الماعند الاحتياج اليه للعش واستعمل لمعه زمة استعماله والظاهر انه بعد مقالة في الروضة ان يتروكه وان كان يرجو الماء في القدر ولا يتحققه على الاصح (قول المتن) مرض يضاف معتمده الخوف من حدوث المرض (قول المتن) على منفعة عضو أي كلا أو بعضا (قول الشارح) أي طول مدته أي وان لم يزد الالم ومثل ذلك زيادة المرض وان لم تطل المدة وملة الظاهر ان الضرر بعدا أشد من يذل الزيادة البسيطة على غير الماعند وقدر زوال التيمم لا يلحقها (قول الشارح) ومقابل الظاهر الخ استند قائم أيضا لما ورد من ابن عباس من تفسير المرض بالذي يضاف معه التلف ولان الشئ المذكور فوات جبال قطر (قول الشارح) فلا أثر لخوف

فيه نظرا إلى أصل المتفق الهبة ويقول في العارية ما اذا زادت قيمة العارية على ثمن الماء يجب قبولها لا بمقد تلف خضعت له ولو هب آلة الاستعمال يجب قبولها ولو أقرض الماعن يجب قبوله على الصحيح وفي شرح المذهب بنا على وجوب القبول فيما ذكرناه يجب سؤال الهبة والعارية في الاصح ومثلها القرض والاولى في الروضة وأصلها ولو لم يقبل في هذه الصورتين لم يتم ثم وزنه الاعادة وفيما لا يجب على مالك الماء الذي لا يحتاج اليه بعدة لطهارة الاحتياج اليه مع أهبة أو قرض في الاصح (لونه) أي الماء (في رده) أو أنه بعدة بعد الطلب هذا اقتصرناه (تتميم) في المستلثين وصلى ثم ذكر وجوده (قضى) الصلاة (في الظاهر) لوجود الماعن ونسبته في إمامه له حتى تيمم أو أنه إلى التصبر والثاني لا يخفى لظنه بالنسيان وعدم الوجدان (ولو أضل رجليه في رحال) تيمم وصلى ثم ذكر وجوده وفيه الماء (فلا يقضى) لأنه يمكن مع حال الصلاة ما يقبل في قضاءه القولان (الثاني) من الأسباب (أن يحتاج اليه) أي الماء (للعش) حيوان (يحتم) من نفسه أو رقيقه أو غير ذلك (ولو) كان الاحتياج اليه لما ذكر (لا) أي في المال أي المستقبل فاميز التيمم مع وجوده سابقا لروح أو غيرها من التصرفات المحترمة كما تقدم (الثالث) من الأسباب (مرض يخاف معصمه استعماله) أي الماء (على من ينقضه) ضم أو لو كسر ان يذهب كان يحصل باستعماله حتى أو خسر أو عصمه وفي المحترم والروضة والخوف على الروح أو العواصم أيضا (وكذا بطور البر) أي طول مدته (أو الشئ الفاضل في عضو ظاهر في الظاهر) والاصل في التيمم لغير قولة تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو لم تجدوا ماء فتيمموا غسلا من الماء ما ذكره ومقابل الظاهر يقول ليس في البطة والشئ المذكور صغير ضرر والشئ الاثر المتكسر من قشر لون أو شعور أو استحشاف وتغيره حتى ولحمة تريد قاله الرائي في آخره انيات في أثناء تحليل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرائي هشام يبدو عند المنة قالوا كل وجهه الدين وقال في الجنابات في الاختلاف في سلامة الاعضاء ما يؤخر خدمته انما لا يكون كشفه هناك لروية وقيل ما عدا العورة وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضعين واحترازه بالفاضل عن البير كليل سواد والتعبد بالفاضل من الفاضل في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكله ابن عبد السلام يعتقد خوف ما ذكر قول عدل في الرواية قبل لا بد من اثنين (وشدة البرد كرض) في جواز التيمم اذا خاف من استعمال الماء المحجوز عن تضمنه ما ذكر من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك (واذا امتنع استعماله) أي الماء (في عضو) لعله (ان لم يكن عليه سار وجب التيمم) وكذا غسل الصحيح على المذهب

ذلك الإشارة ترجع لكل من قوله قليل ٨ ط ل سواد وقوله من الفاضل (قول الشارح) واستشكله الصغير فيه يرجع لقوله ذلك بوجه الاستشكل ما قيم من الضرر لاحيانا اذا كان ذلك في علو أو نقيس فان الخسران فيه أكثر من الخسران الحاصل من الزيادة على غير المثل وأجيب بما عساه من مقتضى في الاستعمال من الضرر لا يقترب سبب التوصل لبل ان الماء المستعمل منه يستعمل في القنطرة ولو بلغت قيمته أكثر من قيمته في الطهارة وبان نقصان القيمة يخرج بخلاف الزيادة المذكورة قال بعضهم ولان الخسران في مسئلة الشراء يرجع إلى المستعمل بخلاف هذه أي فان خسار فيها يرجع إلى مالك الرقيق (قول المتن) غسل الصحيح المراد من ذلك العضو الجريح اما باقي الاعضاء بخلاف في وجوبه وعلى وجوب غسل باقي العضو الجريح بالباقي على وجوب غسل باقي الاعضاء عند مقتضى أحداه

(قول الشارح) قول المحرر غلب الصبي هو اختصار منه على الحقيقة التي قلنا لها (قول الشارح) لنقل بالمعنى طهرتها الخلو تعذر فيه وجب الاستبراء ولو بأجره كان قد تفرق في شئ من المذهب انتهى لتدوره ولا يجب مع موضع العلة ما عوان كل لا يتحقق لأن الواجب اغماؤه الفصل كذا انتهى عن الإجماع انتهى واستشكله الأسنوي بأن الجيرة إذا تقرر غسلها فحقها من الصبي يجب مسحه كأيض عليه الشافعي وأتفق عليه الأصحاب فأنت قد تفرق بأن واجب الجيرة المسح وهو بدل من الصبي الذي قضيها فثبت أمكن مع الصبي اتحد وهو مختلف هذه المسئلة (قول المتن) فإن خرج حواءه إلى آخره لا يقال إذا خرج بعض وجهه مودعاً ملاماً غسل جميع الوجه يعني أن يكتفيه ثم واحد من الوجه واليد ويكون الترتيب مقصراً فيما يمكن غشه ساقطاً فيما لا يمكن لا تأقول أحب (٣٠) •

(قول المتن) كبرية الخ اساحه مافله
الراحي رحمه الله العسبر في حاجة
الاتقاء أن يخاف شيئا من المضار
الساقطة بولها قال والغالب في مثلها
أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يضاف منه
إصاال الماء وانما قصد الأتجار
تتمى وقوله لا يمكن زهها قال الاسوى
الاولى ولا يمكن زهها لان العبارة قوم
ان الممكن النزح لا يسمى سارا قلت
يمكن دفعه باثبات كائناتة والله اعلم
(قول الشارح) بأن يخاف منه مخذور
سابق منه يعلم ان الجبر متص زهها
وان وضعت على ظهر ما لم يخش المخذور
فأما الامر انما ان وضعت على حدث
جب القضاء والا فلا (قول الشارح)
في التيمم ما قول الاما ليح الخ علوا
ثان المسح على الجيرة قبل من الصبي
ففى شهادته الجرح فاعطى مثل
ظاهر عبارة الراخى وغيره انه يدل
من جميع ما فيها وهذا التعاليل بعضه
قول الشارح) ولا تأتت معها أى
الى الاصم ومسايلة ثلاثة أيام للسائر
ومولدة قلبه قال الامام محل الخلاف
أمك الرغ عند انقضاء المدة من
ضررها ان يمكن فلا خلاف فى جواز
تدماة انتهى وفيه نظر راجع من

[illegible]

﴿فصل﴾ (قول المتن) قيم بكل ترايب ذهب أو خضقرضى الله عنه الى جواز دكل ماهومن جنس الارض كالأجار وغيرها وذهب مالك
 رضى الله عنه الى ذلك وزاد الحق بكل ماهو متصل بالارض كالأشجار والزرع لنا انما نأخذ على ذلك خصوصاً قوله تعالى منه فانها تدل
 على ان المسح شئ يحصل على الوجوه والدين بعضه وقد انصف الشيخ من الحنفية فأخذ كرسوا الأبدل على المتن بالجر ونحوه ثم قال قلت هو
 كما يقول والحق أحق من المراء انتهى ولنا من السنة أيضاً حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وزيارها وفي رواية يتوزنها لمهوراً حيث لم يزل لمهوراً
 والتراب اسم جنس وقال المبرد جمع واحدة ترابية ﴿٢١﴾ (قول الشارح) ومن شأن التراب أى تركه المصنف تقديره بالانقياس

كأنه في الرمل لذلك لكن في كلام
 الشافعي رضى الله عنه تراب به غبار
 ولذا قال الاسنوي لا يضمن تقيده التراب
 بأن يكون له غبار (قول المتن) ويرمل
 فيه غبار أى منه حتى لو سحق الرمل
 وتجمعه جاز كقوله التنوي في فتاويه
 لا يضمن طبقات الأرض والتراب جنس
 لقائل ابن التيبب عبارة المتن
 المذكورة التجميع بالغبار بالرمل (قول
 المتن) ويختلط بدينق ونحوه ولومن
 فتاة الأوراق التي تقع على الأرض
 بكثرة (قول المتن) وقيل ان نقل الخليلط
 جاز نقل الرافعي عن الامام ان شاطئ
 القلة والكثرة لمهوراً رؤيت عنده
 ثم قال أصنى الرافعي ولو اعتبرنا
 الأوصاف الثلاثة كما في الماء لكان
 مسلماً (قول الشارح) والثاني يجوز
 لانه لا يرفع الحدث كذا اهله الرافعي
 رحمه الله قال الاسنوي ويصاح جريان
 الخلاف في ما صاحب الفسوة
 (قول المتن) وكنا متاثرين قال الرافعي
 انما يشبه حكم الاستحصال
 اذا انفصل بالكلية وأعرض التجميع
 عنه قال الاسنوي وعليه فلا أخذه
 من الهواء وتجمعه جاز (قول الشارح)
 فله يعني هو جمع اللام (قول الشارح)

انه اذا زعموا انها المتوهو طهر المسح فوضا وجهه الترخيم ان الطهارة في كل منها مأمورة
 من أصل ويدل وقيل الأصل سلطان البدل هناك فكذلكها (وقيل المحدث كحنب) فلا يبعد
 غسل ما بعد عليه لبقاء طهارته اذ تغسل بها وانما يبعد التجميع لشخصه من أداء الفرض (قلت هذا
 الثالث أصح واقفه اعلم) لماذا كراحتن زبقوله ويحدث عما اذا أخذناه كالمسحوق فصل الصحيح
 من أعضاء الموضوعين من الطيل منها وقت غسله ويصعب الجبيرة بالماء ان كانت وان كانت العلة تغير
 أعضاء الموضوعين المصنوع الوضوء للثبته
 ﴿فصل قيم بكل تراب طاهر﴾ قال تعالى شيموا صعيد المسيا أي ترابها طاهر كما فسره ابن عباس
 وغيره وطاهر هنا بمعنى الطهور المسيا أي في التيميم بالمسح (حتى يلدأوى به)
 كاطلين الأرضي يمسح الممسح وقع الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (ويرمل فيه
 غبار) لا يضمن طبقات الأرض فهو في معنى التراب بخلاف ما لاخار فيه (لا يضمن) كدورة
 وزرنج يمسح الزاى (ومصاحفة خرف) وهو ما يضمن الطين ويشوى الكركان لانه ليس
 في معنى التراب (ويختلط بدينق ونحوه) لان الخليط يجمع وصول التراب الى العضو (وقيل
 ان نقل الخليط جاز) كافي الماء (ولا يستعمل على الصحيح) ككلاءه والثاني يجوز لانه
 لا يرفع الحدث بخلاف الماء يرفع ما أتى به المتنجس (وهو) أى المسح (مابق بعضه) حالة التيميم
 (وكنا متاثرين) بالثمة حالة التيميم من العضو (في الأدم) كلفنا الحمرن الماء والثاني يقول التراب
 لكثافته يدفع بعضه بعضاً فله طين ما تأثر منه بالعضو بخلاف الماء لم يبقه من حر المسح
 فيما ذكر جواز تيميم الواحد والكثير من تراب يسير من أن كثره ولا يمنع من ذلك ولا يجوز التيميم بالتراب
 النجس وهو ما أصابه مانع نجس وحف (ويشترط قصد) أى التراب قال تعالى شيموا صعيداً أى
 اقصدوا بان تحلوه الى العضو (فلا يمتنع مع عليه فردة ونوى لم يحزى) يضم أوله لاتقاء الصد بقاء
 النقل المحقق وقيل ان قصد موقعه في مذهب الرابح التيميم أى ما ذكر كالجز في الوضوء والطهر (ولو يميم
 باذنه) بأن نقل المأذون التراب الى العضو ورد عليه ونوى الآذن (جز) وان لم يكن عذراً فله لغفل
 مأذونه مقام فعله (وقيل يشترط عذر) ولو يميم فيه اذنه لم يحزى (كالمسحوق مع) أى التيميم (نقل
 التراب) الى العضو لانه قد تم في الآتوى ضمن النقل الواجب عن التيميم كما سبأني قصد
 وانما سر جوابه أولاً رعاة لفظ الآية على أن جماعة استوعوا التصريح به بالنقل ذكر في الشرح
 الصغير ما صرح على الكبير (فوقيل) التراب (من وجه الى يد) بأن حدث عليه بعد مسحه

ولا يمنع من ذلك أى كايحوز وضوء الجماعة من انما واحد قال الاسنوي (قول المتن) وأركانها الخ ذكر خمسة أركان وجعل التمسح طائفة
 في الروضة جعلها مسحة قصد الصد والتراب كدين ومافي الحاج أولى قال بعضهم جعلوا الصد كدأولى من النقل لتعرض الآية لهم بخلاف
 النقل (قول الشارح) لما قدم بعض من أن الصد بشرط وانما يتحقق بالنقل قال الرافعي وغيره هذا الاستدلال أوضح منه انتهى (قول الشارح)
 ذكر في الشرح الصغير الى آخره القاهر أن مرجح الصغير هو في ضمن النقل الى هنا

(قول الشارح) وكذا لو أخذ من العضو إلى آخره منه في جريان الخلاف والترجيح لوصفت إلى جرح زباجي كدفعه بوجهه من لو أخذت بعد نقل القرباس من الأرض وتبيل المسحقال الاستوى بطل وقوله النقل ناسا واستشكل بما علمه بوجهه إلى النقل انتهى وأجاب شيخنا في شرح الروض بأن محل الاحتجاج إلى النقل ناسا إذا لم يجدد إليه بعد الحدث فإن قلت على ما في نسخة ناسي نوى قلت يحتمل أن يكون محلها عند دفع الدمير بما سمع الوجه ويحتمل تغيره على القليل فكيف يتبين عند وصول التراب للوجه وفيه بعد إذا نظر إلى ذلك فتبين عدم اشتراط التبع عند أول نقل التراب فتم ينبغي أن يلحق بالنقل ما وضع بوجهه على التراب التي يد مع الية لانه حينئذ يصدق عليه أنه نقل بالعضو للمسوح إليه كما علم بذلك مسئلة القطع وبالحجة فهذا المحل مشكل يحتاج إلى تأمل فأتى قولهم يجب اقتران الية بأول النقل واستصحابها ذكر إلى المسح بشكل على ما علمه شيخنا ويرجع كلام الاستوى فليتلأ (قول الشارح) والثاني لا يكتفي فيهما القصر بربع لكل من قول المتأخرين من وجه الاحتجاج ومن قول الشارح وكذا لو أخذ من العضو وردده (قول الشارح) كالتمثل من بعض العضو إلى بعضه بريد به التردد على العضو ليس ليل قوله إلا في بخلاف ترديده عليه يعني أن التردد المذكور غير كاف لعدم تحقق التقليل لانه ترديد لا نقل كما سلف في قول المتأخرين من وجه الاحتجاج (قول الشارح) بخلاف ترديده عليه أي فانه لا يسمي نقل (قول الشارح) لاتصال التراب بأي وجه يقطع عن التراب حكم التناول (٢٢) منه كالمقدم (قول الشارح)

والاصح أم يكتفي الخ ينبغي أن يكون مثله لو أخذ القرباس يده من غير الية أو سقطه من عليها ثم وضع بوجهه عليه مع الية (قول المتن) لأربع الحوادث أي لان التيم لا يرفع لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة عمرو وأنت جنب فأتيت بأصحابك الصبح وأنت جنب فأتيت أمتهم منهم مشكلة على قول الشافعي تلزم إعادة في التيم من الرد (قول الشارح) والثاني يكتفي كافي الوضوء قال ابن شبيب وتكون كمن تيم للنفل ثم رأت الاستوى فراه شرح المذهب (قول المتن) أو فرضا لم يوفى فرضين استباح أحدهما ولو لم يكن أن عليه فائدة تيم لها فبان خلافه لم يصح تيم بخلاف الوضوء لعدم وجوبه الاستباحة ولا يرفع الحدث (قول المتن) أيضا

أو فرضا لم يصح الفرض أيضا صلاة الحنابلة كما ساق في المتن وأما خطبة الجمعة فهل فعلها مع الفرض وقع أو الصلاة لشحننا في التيم وشرحه كما صرح بجواز ذلك حيث قال لم يصح الفرض نقل صلاة حنابلة وخطبة الجمعة قال بعد ذلك لو نوى بتيم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجميع فيها وبين صلاة الجمعة انتهى قلت قد صرح الاستوى عند قول المناهج ولا يصح تيم غير فرض بشمول الأرض فيه خطبة الجمعة وهذا هو القول والحق بل كما علم في شرح الجمعة كالصريح في ذلك والتي أوقعه في ذلك نظره إلى أنهما من فروض الصلاة فاحتجها بالحنابلة ثم لما وجدهم مصرحين باستماع الجميع من الجمعة وخطبتهما تيم حاول حل ذلك على ما ذهبتهم خطبة الجمعة فلا يصح في الجمعة أنها أعلى وترتب على خصمه هذا أنه شبه النقل نقل خطبة الجمعة كما صلاة الحنابلة حيث قال في المنهاج أو نوى فغلا غير فرض غيبه من التناول وفروض الكفايات انتهى وبالحجة فاسد أنه يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو صريح في كلامهم وأما استدعاء خطبة الجمعة تيم النقل فكلامهم كالصريح في استماعه أيضا كما أمكن الصريح في صحة الفرض هي خطبة الجمعة والله أعلم ثم رأت ابن القرى شرح جماعته في إرشاده حيث قال ولتيم فرض فرض واحد مكتوبة وسنذره ولو نوى غير مع نقل وجنات انتهى (قول المتن) أو غلا لو نوى النقل وفي الفرض لم يصح الفرض قطعاً فيما يظهر

(قول الشارح) اتفق الأولى حكم الوضوء في هذا الوجه بأن الوضوء مع الحدث (قول الشارح) وأما الثالث فمقتضى الصلاة تناول
الفرص والنقل اختاره الاستوى وحده بأن المفرد المحكى باليم وبأن السند إليه الأول من القياس على ما هو متوخى في الصلاة حيث
تتعدّد أجزاؤه لا يمكن أن يحكم فيها بغير فرض ونقل بنية واحد ولو قيل لم يصح (قول الشارح) وبه غيبة التفرقة صلاة الجنازة زاد في المنهج
وسائر فرض الكفاية وقسمته أنه يستوعب غيبة النقل طلباً للمجموع فيه قلر (قول الشارح) لأن النقل أكتفى إلى أن لا يمسح بمسحات اليدين
بدليله للصحة ومنها مس المصفاة والقراءة في غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك (قول المتن) ولا ترتيب هو بالفتح لا بالرفع فطفاصلي
إيصاله ثم المراتبي الوجوب السنة (٣٣) (قول المتن) فلو ضرب يديه قال الاستوى يضم منه أن الشرط عند من يوجب

الترتيب تأخر الضربة الخاصة لليد
عن الخاصة للوجه لأن مسحه
ويضم منه أيضاً أن لو ضرب اليدين
قبل اليسار ثم مسح بيساره وجهه
ويمنه يساره أيضاً انتهى وانظر
هنا بشرط في الأخيرة أن ينوي
مع ضربه باليسار أولاً (قول المتن)
ومسح وجهه الخ أهم ما إذا ضرب
راشحه بعد مسح وجهه تأتى
فرضهما بمجرد الضرب ومما عدا
الترتيب وتلوا والامسح باليدين
التي طههما لم يحمل أحدهما من
اليدين فصل الأول يكون ما ذكره
في الكيفية المشهورة من أنه عند
انتهائها يمسح إحدى راحتيه
بالأخرى مسحاً وعلى الثاني وأجبا
ثم انهم اغتفروا نقل التراب من
أحدى اليدين إلى الأخرى بخلاف
الوضوء قال ابن الصباغ وغيره
الفرق أن اليدين يحسنوا واحد
فلا يحكم بالاستعمال إلا بالاتصال
والماء منفصل بخلاف التراب
وأيضا التيمم يحتاج إلى ذلك فانه

أو الصلاة تنقل أى فعل النقل (الافترض على المذهب) اتفق الأولى فلا تنقل الفرض أصل النقل
فلا يصح تأخره وأما في الثانية فلا خذ بالحوط وفي قوله فعل الفرض فيما اتفق الأولى فحكى الوضوء
بوضوء استحبابه صلاة النقل ففعل الفرض واتفق الثانية فلا تنقل الصلاة تناول الفرض والنقل
وفي ثالث فعل الفرض في الثانية دون الأولى والأقوال تختلف من حكمية قولين في المستثنين
كأني شرح المذهب بطريقه فاطلقة في الثانية الجواز وقطع عنهم في الأولى بصلته والرافعي حكى
الطلاق في الثانية بوجوبه ونسبه في الوضوء ولو نوي في الثانية معنية أو صلاة الجنازة لم يميزه فعل غيره من
التوافع معاهولة في صلاة الجنازة كسبائي ونحوه تلاوة أو الشكر ومس المصفاة وحده
لأن النقل أكتفى بالوضوء من المصفاة استحباباً دون النقل كذا في شرح المذهب (ومسح
وجهه غيبه عن رقبته) على وجه الاستيعاب وما يغفل عنه ما قبل من الانتعاش الشفوف وطهنته
لأنه لا يوجب الترتيب حكمياً في الوضوء (ولا يجب إيصاله) أي التراب (منبت الشعر) بفتح العين
(الخفيف) لعصره (ولا ترتيب في طه في الأصح فلو ضرب يديه) دفعة واحدة (ومسح وجهه
وبساره بمنجبار) والثاني يجب الترتيب في النقل كالصوفى فرق الأول بأن المسح أصل والنقل وسيلة
(وتدبى السنية) كوضوء (ومسح وجهه وبدمعترين قلت الأصح للتصوم وجوب ضربتين
وإن أمكن ضربة بغير شقوقها والله أعلم) لأنه لو ارد روى أو دأود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم
ضربتين مع مسح أحدهما وجهه وروى الحارثي حديث التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى
المرفقين ولو كان التراب ناعماً كفى وضع اليد عليه من غير ضرب (وعقد يمينه) على يساره (وأعلا
وجهه) على أسفله كافي الوضوء (ويحذف القبار) من الكفين إن كان كثيراً بأن يمسحهما أو ينفضه
منهما ثلاثاً شوشه في مسح الوجه (ومرأة التيمم كوضوء قلت وكذا النقل) أي هو الأتم كوضوء
كأذا كراهي في الشرع في باب الوضوء أي تسنن الوضوء فيهما وفي القديم يجب (ونسب تفرق
أسامه أولاً) أي أول كل ضرب فله ألم في آثار القبار لا يحتاج إلى زيادة على الضربتين ويجب تيمم
خاتمة في الثانية والله أعلم ليدل التراب إلى محله وأما في الأولى فتدبى يكون مسح جميع الوجه
باليد (ومن تيمم لنفسه من جده لم يمكن في صلاة بطل) تيمم بالاجماع (إن لم يسرن) وجوده

لا يمكنه إتمام الفراع بكفها تيمم ل ل الاستوى (قول المتن) وجوب ضربتين ويصحب في كل ضربة
أن يكون باليدن جميعاً (قول الشارح) لأنه لا يقع أي ولا غشاه أيضاً من اشتراط التقليل لكن إذا فرقت في الأولى فطاع على التقليل
لأن الواسل قبل مسح الوجه غير معتد في المسح وإن كان كافياً في النقل لعدم اشتراط الترتيب فيه (قول الشارح) ليكون مسح جميع الوجه
باليد (تيمم) لو كانت اليد بغير ضرب يدها على تراب ومسحها وجهه جاز على الأصح كراهي الزوطة (قول المتن) فوجد من ذلك
ما هو مع شخصاً يقول عندئذ ما أودع في فلان منة بخلاف أودع في فلان منة الرافعي في كثارة القهار من بعضهم وأقره (قول المتن) أيضاً فوجد
منه وجوده ومثل الواحد أنه هو بشرط أن يكون قبل الصلاة

(قول المتن) بما عزم قال الاستوى منه أن يكون من مرض يمنع من استعماله ثمثل الوجدان التوهم لكن شطنا في شرح المنهج أحقه به قبل الصلاة وجهه غير مؤثر مطلقا في أثناء الصلاة قلت ويرأت في كلام الاستوى ملحا لقه بجموعه حيث قال في التعليل قول المنهاج جوان أن قطعها فلا يلزم لها المطلق في هذه الحالة باتوهم فكذلك لا تحقق لانها متلازمان ألا ترى أنها ما يؤثران قبل الشروع ولا يؤثران بعد الفراغ انتهى وهو كبري دال على أن التي لا يسطر فرها بالتيم يؤثرها توهم المانع وجوده بخلاف ما شرح به شطنا من الفرقة وهي الحق الموافق لقنصن الارشاد وتصرح شارح (قول المتن) والشرح فلا يطل استشكل ذلك الاستوى بما لا يصر (٣٤) * الأحمي في الصلاة بعد التقليد

(بما عزم كعش) بخلاف ما إذا اقترن بما عزم فلا يطل (أو صلاة لا تقطعه) أي بالتيم كعلاة القيم كما سبق (طلت على المشهور) والثاني لا بل يتما قطع على حرمتها والخلاف كما في الروضة وغيره وأوجان وعبر في الحرز بالإصم وفي شرح المهذب المشهور بعد حكاية الثاني وجهها ما هو أضعف بخلاف لا إطلاقه السابق (وأن أسقطها) كعلاة المانع كسابق (فلا) يطل فرضا كانت أو مالا (وقيل يطل النقل) لقصور حرمة من حرمة الفرض (والاصم أن قطعها) أي الغريضة (لنقوض) وبطل يذللها (أفضل) من اتقماها حيث وسع الوقت لذلك والثاني اتقماها أفضل (و) الاصم أن النقل لا يحاوز ركعتين في النقل المطلق إذا وجد الماقبل تمامها فيسلم منهما وشوفا وبطل ما شاء (الامن قوى عدا فبقية) وإن تجاوز ركعتين لا تقاد بغيره عليه ومقابل الاصم في الأول أنه يجوز ركعتين ما شاء وفي الثاني أنه لا يحاوز ركعتين ولو كان التوى ركعتين يركعها يركعها (ولا يصلي فيه فمريض) لا طهارة ضرورة (ومتنقلا ما شاء) لأن النقل لا ينصرف فنفخ (والنذر) بالمجعة كقصر في الظهور (والثاني) لا فله أن يصلي مع الفرض الأصلي (والاصم حجة خارجة فرض) لشبه صلاة الجنازة ينقل في جواز الترك وتعيينها عند أفراد المكلف عارض والثاني لا تقع لنها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث أن لم تعين عليه حمت وإن نصبت فلا تقع أضاع بطل ينقض أصم أو وجه في شرح المهذب وعبره في الجميع كنهنا لغير الحجة في الفرد المعبره في المحزون باب أول (و) الاصم (أن من نسي إحدى الخمس) ولا يعلم عنها (كفاته تم له) لأن العرض واحد ومنه ما وسيله له أو الثاني يجب خمسة تيمعات لوجوب الخمس (وأن نسي مختلفتين) لا يعلم بينهما (سلي كل صلاة) من الخمس (سليم) وإن شاع تيم مرتين وصلى بالاول أو بأولاه أي الصبح والظهر والعصر والغروب (و) ثاني أرباعين منها التي بدأ بها أي الظهر والعصر والغروب والعشاء فخرج مما عليه لأنه لا يتناول بمسحون النسيان الصبح والعشاء أو أحدهما مع إحدى الثلاث أو يكاتب الثلاث وحل كل من كان معها بغيره والثاني هو المتضمن عند الأصحاب وقوله لا مثال لا شرط (أو) نسي (مشتتين) لا يعلم عينا من صلوات يومين (صلى الخمس مرتين بغيره) وفي الوجه السابق بعشر تيمعات (و) بغيره فرض قبل دخول (وقت فعله) لأن التيم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ويخلى وقت ما جعل من جمع فيه الثانية من وقت الأولى (وكذا النقل الوقت) كل واحد من الفرائض وصلاة العبدية يتم لا قبل وشه (في الاصم) والثاني يجوز ذلك لثبوت قوة في النقل وصلاة الجنازة كالتفرد وقتها بضماء انقسل وسياق في وأخر الجنازة كراهتها قبل التكفير فذكره التيم لها تيم إذا لم يؤخذ من شرع الهدب والصلاة لا تذوقه وفيه من كالفرض الأصلي والنظر المنطق بغيره من وقت أرده وقت الكرامة (ومن لم يجد ما ولا ترابا) كالمجوس في موضع ليس به واحد منهما ربه في إيجاب أو يصلي

في القبة (قول المتن) وقيل يطل الفضل قال الاستوى إضاهة لتألفه في الصلاة المتضمنة إلى ما ينقطعها ولا يقطعها فيبدأ التيم المقسم ونحوه كعامة يلزم قضاء الفريضة يستحب قضاء تألفه الوقت على خلاف ما ينقضه كلامهم (قول المتن) والاصم أن قطعها إلى آخره أي ولا يستحب قبلها فلا يله إنشاء نقل وتأثير المانع في الفرض كعبر في النقل (قول الشارح) من اتقماها غير ويا من خلاف من حرّم الاتقما (قول المتن) لا يحاوز ركعتين أي لا ما لا يصح المصهور فيه (قول الشارح) إذا وجد الماقبل اتقماها غير به ما لنشرع في الثالثة فله اتقماها (قول الشارح) ولو كان التوى ركعة لم يركعها وأرد على المكتتاب لأن الواحد لا يصح عدا (قول المتن) ولا يصلي بغيره غير فرض له أن يصلي مع الفرض المعتادة في الجماعة ككالتسبية في خمس يصحها بغيره لأن الفرض واحد (قول المتن) غير فرض خالف في هذه الوجهة رضي الله عنه (قول الشارح) في جواز السترة أي وعدم انحصار العبد (قول المتن) لهن متعلق

بكتامة لا يتيم (قول المتن) ليس منها التي بدأ بها الظاهر وأنه لا يلا في التيم الثاني حرام قتال (قول المتن) قبل وقت فعله فضته أن لا تارة إلا بعدة لا يعلم التيم لها إلا بعد فعل الطهر وبه نرى قوى عدا حروب وقت الفريضة (قول الشارح) وسياق في وأخر الجنازة هذا الكلام وبه يؤخذ منه ما حجة التيم لجمعة بسلي كل خطبة لخص من معالي شرح المنهج خلافة

(ارصر)

(قول الشارح) لحزمة الوقت أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فنهكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إناسي لها فحشرت الصلاة ولبسوا على وضوءهم ويحيدوا ما مضوا لوهم على غير وضوء فأرسل الله التيمم رواه الشيخان وقد تسلم من منع وجوب الاعادة بهذا الحديث واجب بأن ذلك كل قبل نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاهم اذئال يغفروهم راتنه عن عذرهم ويستفاد من قوله لحزمة الوقت أن الناشئ ولو يغفر عن لا يغطوا وهو كذلك أي لا يجوز فعلها (قول المتن) ويعد اعلم أن كل موضع وجبت فيه الاعادة فالذي عليه الجمهور أن الغرض هو المعاد موقبل كلاهما وهو الاصل موقبل الاولى وقيل أحدهما الاستقبال في شرح المهذب وقاية الخلاف قلهم في مسائل منها إذا أراد أن يصلي الثانية بتيمم الاولى (قول الشارح) لم يجب الاعادة فلا بد فعيا قضية كلامه في شرح المهذب بتيمم (قول المتن) وقضى التيمم هذا بوجهه يشعل ﴿٣٥﴾ صلاة الجنازة فتكلم الشخص التوجه الى التبريل بعد الصلاة اذا وجد الماء بعد.

أن صلى عليها بالتيمم ويحتمل خلافه للثقة نعم نقل الاسنوي عن ابن حبر أن التيمم لا يصح صلاته بالتيمم على الجنازة (سبه) • لو يم السبوسلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله لانه خاتمة أمره ذكره الفيوفى ولكن نازع فيه ان ركعتي في الحاد موحده على الخبر (قول الشارح) التيمم لشده ولو نظماً أوسع أو آية الاستعاوضو ذلك (قول الشارح) لو جرب تيممه أي واذا وجب صار عزة ولا رحمة ذكره الرافعي وعلمه الامام بأنه لما زعمه خرج من مضاهاة الرخص المحضة ثم جعل هذا اذا كان التقدير ان كان الماء موجودا وأراد التيمم لمرض أو عطش أو نحوهما فانه لا يصح التيمم ذكره في باب المسح على الخنثى من شرح المهذب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الاسنوي (قول الشارح) وما ذكر من القضاء في القائمة الخ انظر هل العبارة بجعل التيمم أو الصلاة انتهى في شرح الارشاد الاول (قول الشارح) وجب القضاء في الامع أي وان كل حكم الشرع باقيا (قول الشارح)

الغرض لحزمة الوقت (ويعد) اذا وجد أحدهما في القديم أو قال أحدهما بسببه الفعل الثاني يحرم (ويعد) عليهما والثالث يجب ولا يبعد حكمه في أصل الرضوخا ختاره في شرح المهذب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب فعلها في قول قاله الرزفي وهو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولو ثبت فيه شيء ذكره في التناوي على الجديد أنه انما يبعد التيمم في موضع بسيط به الغرض أن كان خاليا لا بسيط به كالحضر لم يجب الاعادة فلا بد منها واحترز بالغرض عن التعليل ليس فعله قطعاً (ويضى التيمم بقدر الماء) لتدور قد في القائمة وعلى المختار السابق لا يفتى (الاسنوي) التيمم لشده لعدم صدق السفر (الاعاصي يفره) كالآتي فيفتى (في الامع) والثاني لا يفتى لو جرب تيممه كقبره وعورض بأن عدم الصلاة ضرورة فلا تاط بفر المسبوبة وفيها يصح تيممه قلباً ليسمح لمن كرم من القضاء في القائمة وعدمه في السفر جري على الغالب فلو تأخر في مفارقة طائفة أو طائفة من الصلاة فلا قضاء ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم المسافر على التيمم وجب القضاء في الامع (ومن تيمم لرد قضى في الاظهر) لتدور قد ما يسخن به الماء والثاني لا يفتى مطاقاً وبواقفه المختار السابق والثالث يفتى الحاضر دون المسافر (أو) تيمم (مرض يمنع الماء مطلقاً) أي في جميع أعضاء الطهارة (أو في وضوء أو سائر) بذلك من جيرة فأكرم مثلاً (فلا يفتى لعموم المرض) (الأن يكون يجر حدم كثير) فيفتى لعدم العفوض الكبير فيارفعه الرافعي كما سبق في شروط الصلاة زاد المصنف لفظه كثير وقال في الدقائق لا يشترط أي في مراد الرافعي العفوض من القليل في محله ومسايق له في شروط الصلاة من تشبهه بماء الأجنبي فلا يفتى عنه في الامع محمول بقرينة التشبيه على المتحل من محله ورجح المصنف هناك العفوض من القليل والكثير (وان كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كجيرة فأكثر (لم يفتى في الاظهر ان وضع) السائر (على ظهر) لانه حينئذ قد مضى معه الماء كما تقدم وجوبه بتيممه بالحضوء ما مضى لا يفتى والثاني يقول معك للعدر وهو نادر غير ادغام (ان وضع) السائر (على حدث وجب زعمه) ان أمكنه بأن لا يتخاف منه ضرراً كما ذكره في شرح المهذب لظهور فضعه على ظهره فلا يفتى كما تقدم (ان تهنر) زعمه عنفون مجذور عما سبق كما ذكره في شرح المهذب (قضى) مع جسمه الماء (على التهور) لا تتقاهم جميعاً يتخذ بالتح والثاني لا يفتى للعدر والخلاف في القسمين فيما اذا كان السائر على غير محل التيمم فإن كان على

والثالث يفتى الحاضر دون المسافر يدل به قضية عمرو ادلم نقل أنه أمرهم بالقضاء وأجب بأنهم على الرضاى وتأخير السان جائز (قول الشارح) لعموم المرض أي فكان مسقطاً للثقة كما أن الحضي لعمومه أقط القضاء (قول الشارح) وليس باقياً في أي للرافعي (قول المتن) على ظهره المراد ظهره كمثل أو ظهره ذلك العضو الظاهر الاول كلف نم بحث الزركشي أن المحدث حدثاً أصغر لو وضع المصروف في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على ظهر (قول المتن) قضى على التهور لا يفتى في الشرخين وشرح المهذب وأشعرته عبارة المحرر ركبة طريقتين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الظهر للضرورة بخلاف الخلف فكان يفتى التعسير بالذهب كجالة الاسنوي

(قول الشارح) وابن الكرخ الخ قضية الملاحقات كلامه هذا في الموضوع على حديث • (باب الحيش) • قل الضاري في محبصين بضمهم أن الحيش أول وقوعه في نجاس ائبل انتهى وقيل بل وقع لاتحادا عند عظم الشجرة (قول المتن) تسع سنين أي قامها وقيل نصفها وقيل اطلعن فيها وهي جارية في إمكان بلوغها الا تزال بخلاف السبي فقام التسعة وقيل نصف العائتر وقيل قامها والفرق حرارة طبع التساع ذكره الثوري في شرح الهذب (قول الشارح) قرعة أي علالته وهي ثلثها أو ثلثيها وعيونهم يوم ولدس يوم لقوله تعالى يسألونك عن الالهة (قول الشارح) تقريبا وقيل تحديدا وعليه فقبل بضعة بقية اليوم قبل ان تراء قبل التسع أقل من يوم وليلة ويقدحوا بوليلة فالجس حبس وان انعكس فليس حبس وان كان بوليلة فعنه قبل وبضعة بدقته وسبحان والثاني قول الترمذي • (٣٦) • وزيد في التحقيق (قوله) كما يترد

يرجع قوله متصلا (قوله أيضا) كأي شخص من شأنه أن يقر المصنف والتقاء بين الحضيذ انقصة جعل أهل النقاء المتخلل من دمه أهل الحضيض حسانا لأن يكون دمه الأقل في نسبة النقاء انتهاء إلى الحضيض في قوله

• (باب الحیض) •

وما زادكم من الاستحاضة والنفاس (أقل سنة فحينئذ) فربما تغيرت غلوات الدم قبل تمام السنة
بما لا يبلغ حيضاً وطهره فحيض أو جامعهما فلا (وأقله) زماناً (يوم وليلة) أي فقرة ثلاث متصلة كما
تؤخذ من سنة تأتي آخر الباب (وأكثره خمسة عشر) يوماً (باليأس) وإن لم يشغل أحد من السنة
الاستحاضة فبالسنة أو بسبعة كل ذلك بالاستقراء من الإمام الشافعي رضي الله عنه (وأقل طهرين
الحديثين) زماناً (خمس عشر) يوماً لأن الشهر لا يتجاوز عده من حيض وطهر وإذا كان أكثر الجحش
خمس عشر يوماً لم يكن أقل الطهر كذلك وأخبرني بقوله بين الحديثين من الطهرين بين الجحش
والنفاس ما يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوماً ثم الجحش تخليفاً في آخر الباب أو بأثره بأن رأت
النساء أكثر النفاس واقطعت الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوماً كره في شرح المذهب (ولاحظه) (أكثره)
أي الطهر وغالبه بقية الشهر غالب الجحش (ويحرمه) أي الجحش (ما حرّم بالجماع) من الصلاة
وبغيرها (وعبر السجدة نافذة) ماثلة بالدم لقلته أو عدم أحكامها الشدة أن تستميز
العبور كالحب (والصوم ويحرم قضاء وخلاف الصلاة) فلا يجب قضاءها والاشفاق به بكثرة
(وما بين رمتها وركبتها) أي ما بين موطأ وغيره (وقيل لا يحرم غير الوطء) واختاره المصنف
في التقدير وغيره وسياق في كتاب الطلاق حرمته في حيض محسوسة تنشرها بطول المدة فتأخذ من
الجحش لا يحسب من السنة فإن سكنت ما لم يحرم طلاقاً لأن عنها انما تقضى بوضع الحمل
فإذا انقطع (أي الجحش (المحتمل قبل الفيل) مما حرّم (غير الصوم والطلاق) فعلاً لا تشامع
لأول والمعنى التي حرمه الثاني ونظرة الطلاق زادها عسل الخنزير وقال إنها زيادة حسنة
(والاستحاضة) وهي أن يجاوزها أكثر الجحش ويسقط (كسلى) أي سلس البول

لما اشتهت عبارة الرافض والشرحين وابن الرضمن للتحجج عبروا بالاستعانة بالاسنوى القياس شرع بمباشرته في بيان وهو سر موكبته (قول الشارح) بوجه وهو كيدية (قول المتن) وبيل لا يحجر غير الوجود أى ولو لكن يكره (قول الشارح) واختاره المنصف أى قوله صلى الله عليه وسلم استعمل كل شئ الا النكاح وتظاهر آثاره اذ دل القول بوجه في الفرج (قول الشارح) وبما في كتاب الطلاق الخ قوله لصة استثناء الطلاق أى اذا كانت من معلومة مما ذكر في كتاب الطلاق فكما ذكره هنا (قول الشارح) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحصى ويقتصر فيه ما به الحل أن قوله حدث دائم ليس تقسيرا للاسحاضة (قول المتن) حدث دائم قال الاسنوى ليس تقسيرا للاسحاضة بل هو حكم اجمالي ولا يلزم أن السلس وغوده اسحاضة والسلس يتم الاسنوى قال الاسنوى هذا كذلك وقوله كسلس لقتله لا يقتل

(قول الشارح) وهو أن لا يتطعم بشيء إذا السلس في التبرقع اللام (قول الشارح) بأن تشده إلى حصى ذلك لعلها واستقرارا قال الاستوى من الصام وقوله أنه لا يمشيها (قول الشارح) وإن كانت ساجدة ركعت الحشوتها أي وانما لم تراع صلوة لعلها الاستقامة وأن الحشو لا يزال الدم بخلاف سنة الخطيط المبلغ قبل الصبر وطرف خارج فان الاعم مراعاة الصلاة (قول الشارح) والثاني لا يجب تشديد أي لا ملاعني للآخر بآلة العمامة استقرارها بخلاف الأمر بالعلها وقمع استقرار الحلق قال الاستوى والوجهان يريان فعملوا انفتحت طهارتها بلس أوريح وأخوها كالو أرادت صلاة فرض (٢٧) ٢٧

(قول الشارح) فوضوؤها صالحة قال في شرح البهجة إذا حدثت الوضوء بعد الانقطاع عنه بطل هذا العود لأوضوءه أزال الحلق فتأخره

«(فصل)» (قول الشارح) فأكثر المضمي بهذا ما قبل أقله لا يمكن أن يصير أكثر (قول الشارح) أو معتادة أن الدم بسبعة أو بصفتين ولو تأخر الوضوء

لأن الفرض عدم عود سبعة عشر (قول الشارح) في غيرها أي غير أيام المعتادة هذا هو مضميد أن الخلاف ثابت في الصفرة والكبدرة الواقفين

للعادة في غير أيام عادت والبدأة المسحاة وغيرها وظاهر اقتضاه استقرار اختلاف في الكل والتي في القطعة الحال الثاني أن تكون

بنداء فإذا رأت صفرة أو كبدرة فطوأت في مرة حاكم الواقع في غير أيام العادة عند الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرازي وغيره وظاهر هذا

التصور انها موقوفة في المسحاة فطوأت المدة آنذاك ولم يجاوز أكثر الحين فهل يفرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كل واقع في غير أيام العادة محمل نظر

انتهى (قول الشارح) من مواد أوجزه اقتصاره عليها يقتضي أن تدم الشفرة لا يكتفي (قول الشارح)

وهو أن لا يتطعم (فلا تفتح الصوم والصلاة) الضرورة (فتفصل المسحاة فرجها وتصبه) وجوبا بأن تشده بعد شوهه بتطعمه فلا يفرق منه مرة أو طرفين تخرج أحدهما إلى طهنا والآخر إلى صلها وتربطها بخبر تشدها على وسطها كالكتكة وإن تأدت بالشتر كته وإن كان الدم قليلا ينبغي بالحشو فلا حاجة للشد وإن كانت حافة تركت الحشوتها وانقصرت على التدفيع (وتروا وقت الصلاة) كالتيتم (وبادعها) قليلا للشد (فلا تفرق لصلة الصلاة كثر وانظار جماعة لم يضر ولا يفسد على الصبي) والثاني لا يضر كالتيتم (ويجب الوضوء لكل فرض) كالتيتم لبقاء الحلق (وكذا تشديد الصلوة في الأعم) وإن لم تزل من موضعها ولا طهر الدم بغيرها قياسا على تشديد الوضوء والثاني لا يجب تشديد أي إذا زالت من موضعها ولا الوضوء أو طهر الدم بغيرها وحيت قيل بتجديدها فتشدها ما يتعلق به من غسل الفرج وبإزالة القطنة التي يجده (ولو انقطع دمها بعد الوضوء لم ينعقد انقطاعه وعوده أو عادت) ذلك (وسمع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوء أو الصلاة) بأهل ما يمكن (وجب الوضوء) الثاني الحالة الأولى فلا احتمال في تمام الأصل عدم عود الدم والثاني الثانية فلا يمكن إذا لم يعبأ من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل استحسان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضو وقابح بجاهه صلى بول يوم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت وضوئها فلو امتد الزمن بحيث يسع مدة ركعتين وضوئها حين سلطان الوضوء والصلاة

«(فصل)» إذا (رأت) (دما) (لسن الحيض) أنه فأكثرت (ولم يبرأ أكثره) أي لم يجاوز (فكلمه حاض) أسود كان أسود أو أحمر أو أشقر ببداء كانت أو معتادة تصير عادتيا أولا إلا أن يكون عليها بقية طهر كان برأت ثلاثة أيام بما عمتها حتى عرفت أنه ثم ثلاثة أيام بما تم انقطاع الثلاثة الأخيرة دم فساد لا يحض كذا في شرح المهذب معقرا (والصفرة والكبدرة) أي كل منهما (حيض في الأعم) مطلقا لا الأصل فصار المرأة في زمن الامكان والثاني لا لا ليس على لون الدم المعتاد إلا في أيام العادة فهوها حاض اتفاقا وقيل بشرط في فسكوته حيفا في غيرها فتقدم قوى من مواد أوجزه عليه وقيل وتأخره عنه وعلى هذين يكتفي أي يقد من القوي وقيل لا يشتم يوم وليدة هذا ما في الروضة وأصلها في شرح المهذب لا فرق في جريان الخلاف بين المدة والمعتادة وحكاية وجه في الواقع في أيام العادة بشرط تقدم مواد أسود أو أحمر عليه معترضا بذلك على الرازي وغيره في ضمهم الخلاف فيه (فان عبره) أي عبر الدم أكثر الحين أي جاوزه (فان كنت) أي من عبرتهما أكثر الحين وهي المسحاة (بنداء) أي أول ما يندأها الدم (بغير بيان ترى أو وضعفيا) شروطها والآية كالأسود والآخر فهو ضعيف بالنسبة إلى الأسود قوى بالنية إلى الأشقر والأشقر أقوى من الأسفر

بين البدأة والمعتادة أي بول كانت الصفرة ١٠ ل والكبدرة واقعين في أيام العادة ولا ياتي ذلك فهو وحكاية وجوبه يبرأ أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة وتوابعه أن الذي في الاستوى عن صاحب التفحكة وجه في أيام العادة أحدهما هذا الذي تنه الشارح رحمه الله عن شرح المهذب والثاني اشتراط دموى سابق على الصفرة وألا حتى هكذا ذكره الاستوى بعد أن نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في الواقع في أيام العادة (قول الشارح) أي أول ما يندأها الدم أي خفى بخ الال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح في قوله ببداء الشيء وقال لم أحده في الفتوى عليه في غير التي تكسر الال أي ابتدأت في الدم (قول المتن) بأن ترى قويا وضعفيا يرجع لقوله بمرة

(قول المتن) فالتضعيف استحسانه أي وإن عادي سنين لأن أكثر الطهر لاحتها من حرجه الاستوى وغيره والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لها طهارة فت أي حيش إذا كان دم الحنفية قائما دم أسود يعرف فإذا كان ذلك فأسكى من الصلاة وإذا كان الآخر قوضت وسلمي فلما هو عرق ورواه أوداده (فرع) هو لو رأته خمسة أسود لم يثبت الجمرة فاعشرة حيض وكذا كل رويد ذلك فحيضا يظهر أخذ من نظيره في العادة المبررة كما يأتي أن شاء الله تعالى (قول المتن) والقوى حيض أي مع لاحقة نسي يمكن الجمع منها (قول المتن) أن لم تنقص من أمه الحنفية الثلاثة ثم روط في تحقيق التمييز مطلقا أو كان غير متدأ أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها عدم جريانها في تمييز العادة الآتي (قول المتن) ولا تنقص الضعف إلى آخره قال الرازي رحمه الله لا تريد أن تجعل الضعف طهرا والقوى بعده حنفية أخرى وإنما يمكن ذلك إذا بلغ الضعف خمسة عشر ومثل الاستوى في ذلك بما لو رأته موطوءة أسود أو أربعة عشر أمهر ثم عاد السواد فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه بجلتنا القوى حنفيا والضعف طهرا والقوى بعده حنفيا آخر يلزم نقصان الطهر عن أمه انتهى (قول المتن) أيضا ولا تنقص (٣٨) الضعف عن أقل الطهر عبارة

ومن الأكسار إذا جعل حياضا وما لم يأت حكمة كربة أقوى مما لا راحة له والذين أنقوى من الرقيق فالتن من التغير من الأسودين مثلا أو هما والذين الذين منهما أقوى من المتن أو الذين (فالتضعيف استحسانه والقوى حيض أن لم تنقص من أمه ولا عبرة أكثره ولا تنقص الضعف عن أقل الطهر) بأن يكون خمسة عشر ومفصلة فأكثرتهم القوى عليه أو أنقأ أو قوط كأن رأته خمسة أيام أسود ثم طبق الأمر إلى آخر الشهر أو خمسة عشر يوما آخر ثم خمسة عشر أسود أو خمسة أحر ثم خمسة أسود ثم باقي الشهر أحر بخلاف ما لو رأته أسود يومين أحر وهكذا إلى آخر الشهر لهدم اتصال خمسة عشر من الضعف فهي فاقدة شرط تمديد وسبأ في حكمها وفي وجه في الصورة الثالثة أن خمسة الأحر خمسة خمسة الأسود حيض (أوبعد أة لمبررة بأن أمه نصفه أو) بصفتين مثلا يمكن (فندت شرط تمييز) من شرطه السابقة (فالطهر أن حياضها يوم وليلة وطهرها ثمانية وعشرون) بقية الشهر والثاني تحيض غالب الحيض ستة أو سبعة وقيل تبيض بينهما والأصح النظر إلى عادة النساء أن كانت ستة فستة أو سبعة فبقية الشهر طهرها والعبرة بنسبة عشرتها من الأربعين وفي نسائها صباها غاسق وقيل نساء بلدها واجتاحتها كذا في الروضة كاسلها ومعنى من أن دور بصرية الثاني التمييز في مهر التل ما في الكفاية لا الفرق بين الأنظر من الأب أو الأم (أو معتادة أن تسبق لها حياض وطهر) وهي خير بكرة (فقد أهما قدرا ووقتا) بأن كانت حافظة لذلك (وتثبت) العادة المرتب عليها مذكر (بكرة في الأصح) لأنها في مقابلة الاستدعاء والثاني بكرة من نفسها من العود فمن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم أصبحت رقت إلى خمسة على الثاني لتكثر رها أو الستة على الأول ومن حاضت خمسة ثم أصبحت رقت إليها على الأول وهي كبدة على الثاني ذكره الشيخ في الهذب (وبحكم المعتادة المعزاة بالتمييز لا العادة) المخالفة (في الأصح) أنه أقوى منها فظهره والثاني بحكم العادة فلو كانت عادت خمسة من أول الشهر وبقية طهر رأته عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحر حكمه بأن حياضها عشرة ع. في الأول والخمسة د. في الثاني وساق

الروضة ولا تنقص إلى المكن جعله طهرا بين حيضتين (قول الشارح) ثم خمسة عشر أسود أي هي الحياض فلو جاوز الأسود خمسة عشر ولو مع تنقيد في خمسة عشر الأخيرة فهي فاقدة شرط تمييز خلافا لما في المهرات فيما إذا كانت خمسة عشر الأخيرة أعظم مما قبله منه عليه شيئا في شرح الروض (قول الشارح) بخلاف ما لو رأته يوما أسود الخ أي فليس هذا من التمييز القبر وإن كانت جملة الضعف لا تنقص من خمسة عشر (قول الشارح) وفي وجه في الصورة الثالثة إلى آخره هلته أن الجمرة قوية بالسبق والسواد بالون (قول المتن) فالطهر أن حياضها الخ هل ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر يحقق وفيما عداه مشكوك فيه وليس أمارة ظاهرة من تمييز أو عادة ثم محل هذا إذا حلت وقت استدعاء المهر والاختيمرة (قول المتن) وطهرها ينبغي أن يقرأ بالنسب لانا وإن قرأنا على

الطهر لنا قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطا (قول الشارح) بقية الشهر أو من قول المتن تسع وعشرون فلتأمل (قول الشارح) والثاني تحيض فتد بالباء كاسطه الشارح رحمه الله (قول الشارح) والعبرة بنسبة عشرتها إلى آخره قال الرازي فلو اعتبرنا عادت في الطهر دون بقية الشهر ولو حاضت بعض العشرات استأنسا وبعضهن سبعا اعتبرنا الأغلب فإن استوى أبهضان أو حاض البعض دون الست والبعض فوق السبع رقت إلى الست احتياطا فإن تنقصت عادت عن كلهن عن الست أو زادت على السبع فالأصح اعتبار الست في صورة النقص والمسيب في الزيادة لأنه أقرب إلى عادت من خمسة في آخر ثم أصبحت أي في آخر (قول الشارح) حكم بأن حياضها العشرة على الأول اعلم أن المدة المعزاة كرواق شأنها أن ما بعد القوى استحسانه وقد ادى سنين وقصة قولهم هنا أن التمييز فيسخ العادة السابقة ويثبت عادة جديدة أن الأشهر التي قبل مهر التمييز تحيض المرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز وإن لم يثبت انداء فيها بقية واحدة وقد يشكل على ما تقرر في المبدأ أمثال ابن الصلاح فليعلم قولهم ثبتت العادة بالتمييز على من ثبت لها مع الحياض طهر بغير من الدم المطبق

(قول المتن) أو متغيرة الخ قال الراعي اغتفرج الحافظة لتدبر عن الخبر المطلق بحسب قدر الدور وإدائه وتدبر الحضي انتهى (قول المتن) ما دبت
 يعني لم تعمل ليعلم من اعتراها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم تأقت وهي مستحاة (قول الشارح) ولا تميز تالمع التمييز فهو المعبر (قول المتن)
 ففي قول كندة أي فعل هذا القول لا عبرة بالتغيير بل يقضى بأن حضيها يوم وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها أخطأ نعم تختلف
 المدة السابقة في أن يحض تلك من أول وقتها وحضي ههنا من أول الهلال لعدم علمه بمأزول إندائه (قول الشارح) فقيض تشديد الباء
 يوم وليلة أي لأن العادة النسبية لا يمكن استعادة الحكم منها فتكون كالعادة وكان التغيير إذا قد مضى الشرط كان كالعدم ولما في القول الثاني
 من الشك وقوله يوم وليلة أي من أول الشهر لا ما لقال الراعي وهي دعوى غشافة للسر قال وهذا هو العدة في ترينغ هذا القول (قول
 الشارح) وطهرها بقية الشهر أي الهلال (٣٩) (قول المتن) والشهور وجوب الأخطأ لكن تقسبت ثلاث أشهر في الحال

دفعها لغيره (قول المتن) فصرم الوطء
 أي وعلمها للنفقة ولا خيار لأن وطئها
 يتوقع (تسبيح) حكم الاستمتاع بها
 بغير الوطء حكما لحال (قول المتن)
 والقراءة في غير الصلاة تختلف الصلاة
 ولغير النافعة (قول المتن) وكذا النفل
 في الأصح خلاف نفل الصلاة في نفل
 الصوم والطواف أيضا لكن محل جواز
 النفل مطلقا لم يصرح بوقت القرينة
 على ما في المجموع والتعقيب وشي من علم
 خلافا لما في الزوائد (قول المتن) لكل
 فرض فم يكفي غسل واحد للطواف
 وروى عنه إذا أوجباهما (قول
 الشارح) بعد دخول وقته أي ولا يلزمها
 البدار لأنه يمكن تكرار الانقطاع
 بين القسمل والصلاة وأما احتمال وقوع
 الفعل في الحضي والانقطاع بعده
 فلا حجة في دفعه ويبحث الراعي وجوب
 البدار لأنه تعليل الاحتمال (قول
 المتن) كلين وقال كلما كان أولى نهم
 حصول أربعة عشر من كل تنويع حتى
 كون رمضان ثلاثين (قول المتن) ثم
 قصوم من ثمانية عشر إلى آخره إشارة

عليها لمهر (أو) كانت (مقبرة) بأن نسبت عادتيا قدرا ووقتا ولا تميز (ففي قول كندة) غير مبررة
 فقيض يوم وليلة وطهرها بقية الشهر على الأظهر السابق (والشهور وجوب الأخطأ) وليست
 كندة أن لا احتمال كل زمن يطر عليها الحضي والمهر (فصرم الوطء) مومس المصنف والقراءة في غير
 الصلاة لا احتمال الحضي (وتصل القراءة أبدأ) لا احتمال الطهر (وكذا النفل في الأصح) احتماله
 والثاني يقول لا ضرورة اليه (وتقتل لكل فرض) بعد دخول الوقت لا احتمال انقطاع الدم حينئذ
 قال في شرح المذهب عن الأصحاب بأن علت وقت انقطاعه كعتد الغر وبإلزامها الفصل كل يوم عقب
 الغر وبوصلية المغرب وتوسعا لباقي الصلوات لا احتمال الانقطاع عند الغر ويدون ملواه
 (وتصوم رمضان) لا احتمال أن تكون طاهرة جمعة (ثم شهرًا كاملين) بأن يكون رمضان ثلاثين
 وتأتي بعده ثلاثين يومًا متوالية (فصل) لها (من كل) منها (أربعة عشر) يومًا لا احتمال أن تحيض
 فيها أكثر الحضي ويطر الدم في يوم تقطع في آخره قد مضى عشر يومين من كل منهما فان كان رمضان
 ناقصا حصل لها منه ثلاثة عشر يوما (ثم قصوم من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة وأولها وثلاثة آخرها) فصل
 اليومان الباقيان (لأن الحضي ان طرأ في اليوم الأول من صومها فانه ان يتطبع في السادس عشر
 فيصير لها اليومان الآخرين وان طرأ في اليوم الثاني مع لها الأول والأخير أو في الثالث مع لها
 الأولان أو في السادس عشر مع لها الثاني والثالث أو في السابع عشر مع السادس عشر أو الثالث
 أو في الثامن عشر مع السادس عشر والسابع عشر (ويمكن قصا صوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع
 عشر) من اليوم الأول لأن الحضي ان طرأ في اليوم الأول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الأول
 وان كان آخر الحضي الأول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وان حفظت شيئا) من عادتيا
 دون شيء كان حفظ الوقت دون القدر أو عكس ذلك (فلقين) من حضي وطهر (حكمه) وهي
 في المحتمل الحضي والطهر (كما ض في الوطء موها في العيادة وان احتمل انقطاعا وجب الفصل
 كل فرض) احتياطيا ويصح محتمل الانقطاع طهرًا مشكوكا فيه والنفي لا يحتمل حضا مشكوكا فيه
 والحافظة للوقت كأن تتول كن حضي يتدنى أول الشهر فيوم وليلة منه حضي حتى ونصفه الثاني
 طهر يمين وما بين ذلك يحفل الحضي والطهر والانقطاع والحافظة تقدر كأن تقول حضي خمسة

الطر يقصد كورة في الحاوي وغيره كان قوله بعد ويمكن قصا صوم الخ إشارة إلى طريقة أخرى كذلك كرم صاحب الهبة الأولى نحوه
 أو لقصم مثل الذي قال • ثم من السابع عشر • وبين ذين اثنين كيف وحقا • هذا المصنف سبعه أيام • وانزل الخ
 والثانية بقوله قيل ذلك • ومرة تأتي بقوت الصوم • مع واحد تترده في عشرة • مع خمسة عشر أو مرة • سابع عشر كل صوم أو •
 خامس عشر الثاني عنه فضلا • ثم الخ إحصاء المصنف على قضاء الصوم طاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة لكن يصرح كراعي الوجوب (قول
 الشارح) مع الثاني والثالث أي لأن الحضي السابق تقطع في الأول ففسد (قول المتن) والسابع عشر إشارة إلى طريقة الدارمي وهي الطريقة
 الأولى انما اقتصر عن عهده اليوم بأربعة أيام (قول الشارح) كان قول الخ هذا المثال يرشدك إلى ساقلة الدارمي رحمه الله من أن الحافظة تقدر
 الحضي انما اقتصر عن خبر المطلق إذا احتفظ أيضا بقدر الدور وعلمت وقتا ندأ هذا النظم ومنه نطق

(قول المتن) والألمهر أن دم الحامل إلى آخره ولا تقتضيه العتبات لمرأى أن كان الحمل لأحباها وأمن شهتان كل من زنا انتقضت لعده (قول الشارح) ومقابلها قول هودم فاد يستند أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم في بيانها أن لا تؤلفا حمل حتى تقع ولا غير ذلك حمل حتى يفيض وجه الحملاته أمحل الحضي دليل على براءة الرحم فدل على أن الحامل لا تفيض وربان الشارع إنما حاكم ببراءة الرحم به تاحصله الغائب فأن وقع حضي الحامل نادرا فلا حاشية المرأ أمحصل الثقل لبراءة الرحم إذا الظاهر عدم حملها فان كان خلافه في التدوير بان تبين بعد ذلك أنها حمل وجب العمل بما بان (قول الشارح) وسواء على الأول فظل الخ لو أصلها كان كذلك (قول الشارح) ولربما وزع أي أن جاوز فهو استثناء وان ينص مجموع المصنف من خمسة عشر (قول الشارح) والثناء فيها حضي في الظهور أي ولو سترحه (قول الشارح) والثاني يقول هو طهر في الصور والصلوات والقيل ونحوها أي كالجماع (قول المتن) النفاس هو نفقة (٤٠) • الولادة (قول الشارح) أي الدم

في الشهر الأول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم ان في اليوم الأول ما ظهر فالسادس حبس يمين
والأول طهر يمين كالعشرين الآخرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للبعض والطهر والسابع
الى آخر العاشر محتمل للاقطاع أيضاً (والأظهر ان دم الحامل والتأمين) دماء (أقل الحيض)
أكثر (حيض) أن في الأولى فلا يصفى دم الحيض ومقابلها فما تقول هو دم فساد اذا جلى
يذخر دم الحيض وسواء على الأول فخل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوماً أقل وقيل
في تحلل الأقل ليس حبس وإنما الثانية وهي ان ترى فساد ما وقتها قوام هكذا ولم يماز ذلك خمسة
عشر يوماً لم تنص النساء من أقل الحيض فهي حبس وانتهاء منها حبس في الأظهر تعالها والثاني
يقول هو طهر في الصور والملاوة والقيل ونحوه وان لعدة والطلاق والتقاء بعد آخر النساء طهر
قطعا وان نقصت المرأة من أقل الحيض فهي دم فساد وان زادت مع انتهاء منها على خمسة عشر يوم
فهي دم استحاضة (وأقل النساء) أي الدم الذي أوله يقبف الولادة (لحظوا أكثر مستوي يوماً
وعليه اربعون) وبما فيها استقراء الامام الثاني رضي الله عنه وعبره بدل انصرفة في التصق
كالمسح بالوجه أي الفضة وفي الروضة كالشرع بأنه لا فلاحه أي لا يتقرر بل وجدته وان قبل
يكون متشابهاً لا يوجد أقل من مجتوبه من زمنها بالطفة فالمراد من العبارة واحد (ويجوز به
ما لم بالحيض) قياساً عليه من ذلك حرمة الطلاق كما روي في الزاني في ما هو انصف هنا (وعنده
ستين) يوماً (كجورهم) أي الحبس (أكثره) فخطر أمته في النساء أم معتادة فأمه
معتدة وقاس بما تقدم في الحبس ففترة المدة المصرة الى القصر شبهة أن لا يزيد
القوى على ستين يوماً لا ضبط في النصف وغير المصرة الى الحلق في الأظهر والمعتادة امرة الى
التبذير العادة في الاصح وغير المصرة الى المعتادة وثبتت بمرة في الجمع والناسية الى مرده
المدة في قول وتطابق في الآخر الأظهر في التصق

• (كتاب الصلاة) •

(المكتوبات) أي القر وضاعتها كل يوم ولاية (خمس) كما هو معلوم من الخبر، ضرورة وأما قوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على امتي ليلة الأسر بخمس مائة ثم أنزل أن أراجه وأما أنه ليس بمحكم جعلها بخمس في كل يوم ولاية فتوفاه إلا عن خمس مائة في اليوم واليلة وبغدادنا عنه في ابن أبي عمير أن الله تعالى قد فرض عليهم خمس مائة في كل يوم ولاية وترواها استماعا وعصرهما (الظهر وأول وقت

الطهرين أكمل النافس والحض لا يشترط كونه خمسة عشر (كتاب الصلاة (قول الشرح) أي أنشر وثبات أي صلى العن روال
(قول المتن) خمس الصلح لآدم الطهر لآدم العصر لسمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليعقوب ذكره الأئمة في شرح السنن وأورد في خبرها
(قول الشارح) ليلة الأسرامعي قبل الهجرة يستوفى بستر عشورها (قول المتن) الطهر بدأ بها لأنها أول صلاة على جبريل ثم صلى الله
عليه وسلم فكان قبل انجاب النجس فكان ليلة الأسرامعي بدأ بجبريل عليه الصلاة والسلام الطهر دون الصبح فاجاب بمجمل على حصوله صلى الله
عليه وسلم بأنها أول وجوب النجس من الطهر ذكره التتوي في شرح المذهب وأجاب فيه بأنه أن الإنسان بها يتزلف على سائر أهلها قبل الاعتد الطهر
(قاعدة) قال الجوهري الطهر بالضم بعد الزوال وصلاة الطهر انتهى وقيل سميت بذلك لأنها أول صلاة ظهرت أولاً في القل وقت الهجرة

(قول المتن) ظل الشيء مثل الظل في اللغة الستم الظل يكون في أول النهار إلى آخره والتي مختص بماء الزوال (قول الشارح) إلى وسط السماء هو وضع السبع (قول الشارح) وذلك الميل هو الزوال وهذا الميل طريق معرفته حدوث الظل بعدد حركات الاستواء أو زوايا من على الموجود فيها وصورة الاستوى ثم إذا مال الشمس إلى الجانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق أن لم يكن قد بقي عند الاستواء وظل وزاد أن كل قدر بقي والظل إلى المشرق يحدوه أو زوايا مع الزوال والظل بعد دخل وقت الظهر (قول الشارح) والسماء إلى ثلث الليل أي انتهاء إلى الثلث (قول الشارح) فأفسر بمحفل أن يرد في زمن الصلاة فدخل غيب الفراغ في الاسفار والافتحاض يكثر أنه أو تحيا في الاسفار (قول الشارح) أي مسمى ظل الشيء مثل الظل الاستوى غير أنه لا بد من حدوث زوايا دون انقضاء وقت الزيادة من وقت العصر الآن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرفون بها وقيل انهما من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما (قاعدة) هو العصر لفظه العتيق قال الجوهري ومنه سميت صلاة العصر انتهى والعصران الغدا والعشي (قول الشارح) وروى ابن خزيمة (٤١) انما احتاج إلى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحتهم بذلك فليأمل

أن يتحفل أن يرد بعد أدركها بمعنى وجبت (قول المتن) أو الاختيار إلى آخره قال الاستيوني من هذا التبعيع لم أن تسبعت المختار لم ينف من الجحان أي على غير من باقي الوقت وقال في التقليد معنى ذلك الاختيار جبريل بآية مباركة المصنف وصنعه فبدك أن جميع وقت الظهر اختار وهو كذلك (قول المتن) وفي الجدة بالآخر قالوا بذلك بسع العشاء لوجبت معها فان لم يسب بسب الاستعمال بالاسباب فلا جامع وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز هذا وسلفك ما في معناها وقصه بأن سائر الصلوات يجوز هذا (قول المتن) وسرورة انظر هل المراد ستر جميع البسند وأفاد الاستيوني رحمه الله أن الحزبة في غير الصلاة انما يصعب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط (قول الشارح) بالوسط المعتدل قال الاستيوني السورة العسيرة في الغرض تكون من قصار الفصل (قول المتن) ومد حتى غاب الشفق جارة الزاوي ومد إلى غروب الشفق قال الاستيوني وهو يقتضي الاتساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة الكتاب قلت عبارة الكتاب أحسن

زوال الشمس أي وقت زوالها وعبارة الوجه وضرة دخل وقت الزوال (وأخره مصر) أي وقت حصر (ظل الشيء منه سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده وبان ذلك أن الشمس إذا طلعت وقع لكل شخص ظل طويل في جهة المغرب ثم تنقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء وتبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تقبل إلى جهة المغرب فيظل الظل إلى جهة المشرق وذلك الميل هو الزوال والاصل في المواقف حديث أن جبريل عند البيت مرتين فصلى الظهر حين زالت الشمس والعصر حين كان ظله أي الشيء منه والغرب حين أظفر الصائم والعشاء حين غاب الشفق والغرب حين حرم الطعام أو الشرب على الصائم فلما كان الغد صلى الظهر حين كان ظله أي الشيء منه والعصر حين كان ظله مثله والغرب حين أظفر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والغرب فأفسر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين واء أو دود وضرة هو محله الحام وغيره وقوله على الظل حين كان ظله أي الشيء منه أي غير غيبا حينئذ كاشم في العصر في اليوم الأول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه فافاه اشتراكهما في وقت حدوثهما قل حديث مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس فالغروب العصر وقوله حين أظفر الصائم أي حين دخل وقت الظهر وفي الصحيحين حديث إذا أميل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أظفر الصائم (وهو) أي مسمى ظل الشيء منه (أول وقت العصر) وعبارة الوجه وضرة هو دخل وقت العصر (وبقي وقته حتى تغرب) الشمس لحديث الصحيحين ومن أدرك ركعتي العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبة وقت العصر ما تغرب الشمس واستاده في مسلم (والاخبار أن لا تؤثر بالقوامة (من) وقت (مصر) لظل ثلاثين) بعد ظل الاستواء لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعد وقت جوازها إلى اسفران الشمس ثم وقت كراهة أي بكرة تأخير الصلاة إليه (والمغرب) يدخل وقتها (بالغروب) يعني حتى يغيب الشفق الآخر في القديم) كسابق وأحرز بالآخر مما بعد من الاسفر ثم الايض ولم يذكر في الخبر لصراف الاسم إليه لفظ (وفي الجدة يقتضي بمعنى قدر) زمن (وضرة سرورة أو أدان واقعة خمس ركعات) لأن جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها والحا إلى فعل ما ذكرها اعتبره في قدر زمنه والاختار في جميع ذلك بالوسط المعتدل وسياق سن ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه جميع المصنفين كما قال في الشرح الصغرى راجعاً إلى سبع ركعات (ولشرح) فيها (في الوقت) على الجدة (ومد) بالظلال في القراءة وغيرها (حتى غاب الشفق الآخر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير الظل

خلا لا أن التنبؤ (قول الشارح) ١١ ل على الأصح في غير المغرب هذا المبني عليه صورته أو غير المغرب من غير فعل حتى خرج بعضه دليل قول الشارح كسابق وهذا هو الآتي وأيضا قوله المبني على الأصح من حيث في ذلك المستخرج من كلام الرضا وقوله أيضا فكلما زواله سر من أو كالمصر في ذلك قلت فاحكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت إذا أسرع في وقت يسعها قلت قال في الزاوية بأنهم قطعاً ولا يكره على الأصح ونقل من زوايا من غطيت الثاني وجهاً قال بالآتم قال الاستيوني رحمه الله وقياس هذا الجزم بالحوار في المغرب انتهى قلت لعله أوردت غيرها من حيث أن الثاني على الله وسلم فعلها في اليومين في وقت واحد فكل ذلك ظاهراً في عدم جواز إخراج بعضها عن الوقت في الصورة المذكورة فلهذا لم يبق على المقرب إلا الأصح من ثم اقتضت كون التي على الله وسلم المبني عليه موعداً خير من غير المغرب من غير مد أي إذا قلنا بغير ذلك على الأصح قلنا في المغرب إذا خرج بعضها بالاختلاف لا اختصامها من غير ما يكونها فقلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها فلا رد ما دعاه توهبه. أنا الشفق الغروب أو بالحوار من غيرها

الشارح) ومدة هو يوم الفال (قول المتن) والعشاء مثل الاسنوى هو اسم لاول الظلام سميت الصلاة به لانها تعقل فيه (قول الشارح) التصرف له الاسم فسمى عن هذا أن قول الانب والام فيه العهد الذي كرى (قول المتن) ثلث الليل يجوز فيه الام والساكنها والتصف ثلث التون وقيل فيه نصف على وزن غريف وقيلوا أيضا في خمس خميس وكذا في الثمن والربع والعشر واختلاف في الربع والدرهم والسبع قال أبو عبد ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى واعلم أنه قدم هذا الحكم على القول بعدمه أن حديثه ثابت قال في الكفاية لم يتطأ فر عليه خبر جبريل في رواية ابن عباس وخبر أبي موسى الأشعري قال الشيخ أبو حامد ولها وقت كراهته وهو ما بين الفجرين (٤٣) (قول المتن) والصبح الفجر

الصادق (قوله) أي ما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفترقكم أذان بلال ولا هذا العارض لعموم الصبح حتى يتطير والصبح بالضم كقوله الاسنوى وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة (قول الشارح) مستطيل هذه أمتها العرب يذهب القسطنطين حيث الاستطالة وتكون التور في أملا (قول الشارح) لحديث مسلم قدم هذا على حديث الصحيحين لانه أصح منه (قول المتن) من الاسفار أي الانشاء يقال سفر الصبح وأسفر ويحب على هذه العبارة على استحسان عن معني إلى توافق عبارة الرؤفة وغيرها أورد الجزاء الأول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق أنها آخرت عن الجزء الأول فيمكن هذا الخبر بقية أن مقارنته آخرها الجزء الأول من الاخبار فالتأويل الأول أولى بل متعين (قول المتن) قلت بكرة إلى آخره أي ما ورد من التسمية بذلك يجوز على بيان الجواز وهو خطاب مع من يستمع عليه الحال (قول المتن) عظمى في اللغة شدة الطلة (قول المتن) والتوم قبلها قال الاسنوى سياق كلامهم يشعر بشعور المسئلة بما عرض بعد دخول الوقت وقبل الفعل ولما قلنا أن قول نبينا الكراهة أيضا قبله للغي السابق يعني خوف استغراق الوقت بالتوم وقوله والحديث بعد هذا قال الاسنوى الملاءمة لعمومها مع الغرض جمع تقديم المصلحة خلافه قال فلاننا بعد العصر اهتدل تكون بدخول الوقت أم يضي قد زمن الفعل محل نظر قال والحال المصنف والحديث يقتضي الكراهة أصلي السنة أملا (قول المتن) ويسن تعجيل الصلاة لاول الوقت قال الثاني ولا خلاف في أملا ففتح الصلاة في أول الوقت وطول حتى يبلغ آخر الوقت ثم لم في الوقت أن يكون مستقنا ومالك الغزالي في الأحياء فقال ان المذا إلى خروج وقت النضبة خلافه لا فضل

أما يجوز تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أدا كسائي والثاني المتع كافي غير المغرب واستدل الأول بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين كلتهما محصاه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه ورواه لها حرب بن مغيب الشق لثبته ومدة في الصلاة إلى ذلك يجوز تأخره على امتداد وقتها الصبح على عدم امتداده إليه بناء على الثاني على الاستدراك قلت القديم المهر واهه أعلم) ووجه طائفة قال في شرح المهذب بل هو جدي أيضا لان الثاني على القول في الاملا وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت أنها أحاديث منها حديث مسلم وقت المغرب أي قب الشق (والعشاء) يدخل وقتها (عقب الشق) أي الاخر المتصرف إليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويبقى إلى الفجر) أي الصادق وسبقاً لحديث مسلم في التوم قريط وانما القريط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الأخرى ظاهراً يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الغنى أي غير الصبح لم سائي في وقتها (والاخبار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاخبار (وفي قول نضفه) لحديث لولان أشق على أمتي لاخر صلاة العشاء إلى نصف الليل محصاه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المهذب يقتضي أن لا تكبرن عليه (والصحيح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المشرى ومعتزلة في وقت) أي ما سأل السعدي عن خلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلاً ثم يذهب بعقبه طلة (ويبقى الوقت حتى تطلع الشمس) لحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر لم تطلع الشمس وفي حديث الصحيحين حديث من أدرك ركعتين من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الحمد (والاخبار أن لا تؤخر عن الاسفار) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاخبار (قلت تكره تسمية المغرب عشاءاً والعشاء عتمة) انتهى عن الأول في حديث البخاري لا تقلصكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب وقول الأعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لا تقلصكم الأعراب على اسم صلاتكم إلا أنها العشاء وهم يقولون بالبل ينتع أزله ومنه وفي رواية بحلب الأبل قال في شرح مسلم معناه أنهم يسمونها العتمة لكونهم يجمعون بحلب الأبل أي يؤخرونها إلى شدة الظلام (والتوم قبلها) أي قبل العشاء (والحدث بعدها) لانه صلى الله عليه وسلم كان يكرههما رواه الشيخان عن أبي برزة (الأنبياء) رواه أعلم) كثرة التران والحديث ومذاكرة التعمق ما بين الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (ويسن تعجيل الصلاة في أول الوقت) لحديث

ابن دخول الوقت وقبل الفعل ولما قلنا أن قول نبينا الكراهة أيضا قبله للغي السابق يعني خوف استغراق الوقت بالتوم وقوله والحديث بعد هذا قال الاسنوى الملاءمة لعمومها مع الغرض جمع تقديم المصلحة خلافه قال فلاننا بعد العصر اهتدل تكون بدخول الوقت أم يضي قد زمن الفعل محل نظر قال والحال المصنف والحديث يقتضي الكراهة أصلي السنة أملا (قول المتن) ويسن تعجيل الصلاة لاول الوقت قال الثاني ولا خلاف في أملا ففتح الصلاة في أول الوقت وطول حتى يبلغ آخر الوقت ثم لم في الوقت أن يكون مستقنا ومالك الغزالي في الأحياء فقال ان المذا إلى خروج وقت النضبة خلافه لا فضل

من ابن ومن الاراد الخ الحكمة في ذلك ما في الحركة في ذلك الوقت من المشقة السالبة للضرورة (تنبه) حصل ما في الاسرى ان اذان الظهر ركعة (قول الشارح) والاربع ان ما وقع في الوقت اذ اذ الخ الظاهر أنه على هذا سوى الاداء فقط نظر الى الاتساع فانه المذهب الطبري (قول الشارح) وعلى القضاء على الخ مبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا اذا اقتضا مورجع الاشارة التخصيص (قول المتن) اجتهد بورود غيروه أو أخرجه عدل عن عيان كروية القبح لم يلزمه امتنع الاجتهاد فونه اذان المؤذن في الصلوات استكان شفعارنا واثاني يوم لغيره قد صحح التوروى اعتماد خلافا للراى قال الاسوى لانه لا يتقاعدهن الميا انتهى قلت تظاهر هذه العبارة أنه في هذه الحالة لا يتجنع عليه الاجتهاد (فرع) ومن سئل عن غيرا جهادا عاد ولو لم يدخل الوقت وتبين وقوعها فيه (٤٣) (قول المتن) قضى في الظاهر اعلم اننا خلافا لما بيننا وبين وقوعها بعد الوقت

أهي شفع قضاء أم آء والصحيح الاول فالظاهر هنا مبني على القضاء ووجه ذلك ان القضاء لا يتقدم على الوقت ومما به مبني على الاداء (قول الشارح) أو بعده أو لا يقتصر فيه الاداء (قول الشارح) اننا لا يقتصر فيه على ان كمن ابن بنت الشافعي ان غيرا لم يدور لا يقتضي علما مفهوم الحديث عن نسي صلاة أو ناس منها الى آخره قال الاسوى وحكمته التخليط وهو مذهب جماعة وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في ان القليوباني به تارك لا بعضا عبد الله بعد على وجه مع أنه أوجب الى الجبر وأمر أن القاضي والتولى والرواية في باب معة الصلاة صرحوا بان من أفسد الصلاة صارت قضاء وان أفسد في الوقت لان الخروح منها لا يجوز قال الاسوى وحينئذ فيقبحه أن يقال ان أوجبا القول لم يجز تأخيرها الى آخر الوقت وان لم توجه في جواز اخراجها عن الوقت الاصل في نظر وقبحه المتن انتهى (قول المتن) ويستترتب به أى ولا يجب وان كان الواجب الخندق هو الترتيب في قضاءه صلى الله عليه وسلم قياسا على الصوم قال الاسوى ولان الفصل المجرى لا دل عندنا سوى على

الاحتياط ولو لم يات الظاهر بعذر العصر بغيره فلا ظاهرا مراعاة الترتيب أيضا ويجوز خلافا (قول المتن) التي لا خلاف

ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى العجمال أفضل قال الصلاة لا أول وقتها واه الدار طمئي وغيره وقال الحاكم على شرط الشئخين ولقد نصصين لوقتها فيشتغل أول الوقت بأسبابها كالطهارة والسترو وغوهم ما أن يغسلها وسواء العشاء وغيرها (وفي قول تأخير العشاء أفضل) أى ما لم يحيا وز وقت الاختيار لحديث الشئخين عن ابريز قال كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يؤخر العشاء ما وجب ما قال في شرح المهذب ان تقدمها هو الذي وأوجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم (ويستحب الاراد بالظهر في شدة الحاجة) الى أن يسير للبطان على عيشي فيه طالب الجماعة فحدثت الشئخين أربوا بالصلاوة في رواية البخاري بالظهر فان شدة الحر من فيجهم أى هيئتها وفي احتياط الاراد بالجمعة وسكان أحدهما فحدث البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرد بالجمعة وأصحها لثمة الخطر في فواتها المؤدى الى تأخيرها بالتكسل وهذا مفقود في حق النبي صلى الله عليه وسلم (والاصح اختصاصا ببلد حار وجماعة مصدقصدونه من بعد) ولا خلاف في طريقتهم اليه فلا يستر في بلده معتدل ولا نزل في بيته منفردا ولا لجماعة مصدق لا يأتهم غيرهم ولا ان كانت منازلهم قريتين مستحضرين لا يشون اليمن بعد في ظل والاني لا يتحصن بذلك فيبين في كل ما ذكر لا طلاقا لحدوثه وذكر البصري على القائل بوشه الى ما لم يتجوز من امكان الجماعة (ومن وقع بعض صلاة في الوقت) وبعضها نحره (فالاصح انها وقعت في الوقت) فأكبر (فالجميع اذ اذوا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (قضاء) لحديث الشئخين من أدرك ركعتين الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة وبمفهومه ان من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق اننا الركعة تتحمل على معظم أفعال الصلاة ان معظم الباقي كالتسكع رايها فعمل ما بعد الوقت تأنها لم يتخلف مادونها والوجه الثاني ان الجميع اذ اذوا مطلقا تبعاً لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تعالما بعد الوقت والاربع ان ما وقع في الوقت اذ اذ وما بعده قضاء وهو التخصيص وعلى القضاء بما تم المصلي بالتأخير الى ذلك وكذا على الاداء منظر التخصيص وقيل لا نظرا الى الظاهر المستند الى الحديث (ومن جهل الوقت) لغيم أو حجب في وقت مطلق وأضر ذلك الاجتهاد بورود غيوه) تخيلا فلو قيل ان قدر على الصبر الى حين فلا يجوز له الاجتهاد قوله اجتهاد أى جواز ان قصر وجوبه ان لم يقدر وسواء البصر والاعى (فان يتبين صلاته) بالاجتهاد (قبل الوقت) وعلى بعده (ففي حال الظاهر) والاثاني لا اعتبار بظنه فان علم في الوقت اذ اذ أى بلا خلاف في كماله في شرح

المذهب (والا) أى وان لم يتبين الصلاة قبل الوقت بأن انتهت في الوقت أو بعده أو لم يتبين الحال (فلا يقتضي) ويبادر بالقات) وجوب ان غاب عن غير عذر ونبان فان بعد ذلك نوم والنسيان مساعة الى اراءة اللقطة (ويستترتب) كان يقتضي الجمع قبل الظهر والظهر قبل العصر (وتقدمه على الحاضرة التي لا يضاف وقتها) محكاكة لا اذا كان خاف فوتها بإدائها وجوباً لا لتأخيرها عنه (ونكره فواتها) فواتها بغيره في الوقت وقبحه نظر وعبر في الشرحين والروضة بالاتساع والضيق لا بالفوات وعنده (فرع) قال في شرح المهذب راي الترتيب ولو كانت الجماعة قال فيصلى أولا القانت منفردا ثم ان أدرك الجماعة في الحاضرة صلاها والاصلا منفردا ومثله في زوائد الروضة في آخر صفة الصلاة واعتزله الاسوى واما في ذلك ونقل عن البغوي وغيره أنه يد بالالحاضرة (فرع) ولشرح في القانتة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو لم يكن بعد الوقت هل الصلاة عليه بلزمه تأخيرها فلو تأخرها ثم تبين أن عليه لم يجزه بلا خلاف أقول فلو لم يتبين حتى منتهى الظاهر ان ذلك يخفى في آخره كالموضع ما

(قول الشارح) والاستثناء في حديث أبي داود وفيه أيضا أن جهنم لا تصير يوم الجمعة (قول الشارح) رعاية للاختصار على قوله ولم يذكر ذلك المصنف (قول الشارح) أنه الضعيف في جميع أقواله ذلك (قول الشارح) لم يتقدم قال منهم لأن الأمر بالنقل لا يتناول جزئياته المكره (قول الشارح) كالمصلاة في الحمام الفرق بينهما أن تعليق الصلاة بالوقت أشتمل عليها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أمكنة مخصوصة وأيضا فإنها في الوقت جامع للزمان وفي المكان لغير خارج كما بين في الأصول (قول الشارح) والثاني (٤٤) * ينظر إلى أنها لا تقوت بالتأخير

المصلاة عند الاستواء اليوم الجمعة) اللهم عنها في حديث مسلم والاستثناء في حديث أبي داود وغيره (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) بعد (الصبح حتى تقرب) ثم في منها في حديث الشيخين وليس فيه ذكر الرمح وهو تقرب في المحذور وغيره وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند الاصفرار حتى تقرب أي اللهم عنها في حديث مسلم السابق من غير ذكر الرمح ولم يذكر ذلك المصنف كغيره مع قوله في شرح المصنف أن ذكره أحد رواه لا يختار فانه مندوب في قوله بعد الصبح والعصر أي لمن صلى من حين صلاته ولم يصل من الطلوع والاصفرار وأشار الرازي إلى ذلك بقوله ربما اتسم الوقت الواحد المتعلق بالنقل والى متعلق بالزمن (الا) صلاة السبب كقائمة فرض أو نفل أو صلاة جنازة كما في المحذور (و) صلاة (كسوف وقضية) للصدقة (ومسندة شمس) أو تلاوة فلا تكره في الأوقات المذكورة لأنه صلى الله عليه وسلم فاعتر كقائمة الظهر التي بعده فصاها بعد العصر ورواه الشيخان وأجمعوا على صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيل غير ذلك بخلافه عليه في الفعل والوقت وحل النبي على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة وكراهتها كراهة تحريم جلا بالأصل في النبي وقيل كراهة تنزيه فلا حرم بها لم يتقدم كصوم يوم العيد وقيل يتقدم كاصلا في الحمام وأدبرت المجردة في الصلاة لتشبهها بها في الشروط والأحكام وفي الروضة وأصلها لودن المصنف في أوقات الكراهة ليعمل الضحية فوجهان أتبعهما الكراهة كما في آخر الفاتحة أيضا فيها في هذه الأوقات ولا تكره صلاة الاستسقاء على الأصح والثاني ينظر إلى أنها لا تقوت بالتأخير وتكره ركعتا الإحرام فيها على الأصح لأنه السبب ولو لم يجد وقد لا يوجد والثاني يقول السبب إرادته وهي موجودة قال في شرح المذهب وهو قوي وسبب في صلاة العبدان وقتها من طلوع الشمس ودورها الماوردي وغيره من ذوات السبب أي وهو في جهاد دخول وقتها وصلتها صلاة النبي على ما في الروضة وان وقتها من طلوع الشمس فلا تكرهان قبل ارتفاعها وبين تأخيرهما إليه كما سبب في (والا) صلاة (في حرم مكة) السجدة وغيره لا سبب لها فلا تكره (على الصحيح) الحديث يأتي بعد متناف لا تختموا أحدا لمقابله هذا البيت وسبب أيضا جهنم من ليل أو نهار ورواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح والثاني

تكره وفيه كراهة وقال في الصلاة في الحديث تكرهنا الطواف ولها سبب (فصل) استحب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل ذكر كان أو أنثى (ظاهر) بخلاف الكافر فلا شجب عليه وجوب طاعتها في الدنيا لعدم صحتها لكن شجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تنزه في الأصول تمكنه من فعلها بالاسلام وبخلاف الصبي والمنجون لعدم تكليفهما وبخلاف الحائض والنفساء لعدم صحتها منهما (ولا قضاء على الكافر) إذا أسلم ترغبا في الاسلام (الامرئ) الجبر فانه إذا عدل إلى الاسلام يجب عليه قضاء عاقبة في زمن الردة حتى زمن المنجون فيها تعطل عليه بخلاف زمن الحائض والنفساء فيها والفرق أن اسقاط الصلاة فيها من الحائض والنفساء عز وبع عن المنجون رخصة والمرءة ليس من أهلها (ولا قضاء على الصبي) ذكرنا أن أو أنثى إذا بلغ (ويؤمر بها لسبع وضرب عليها العشر) حديث أبي داود وغيره رواه الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ

ونظر أيضا إلى أن شيئا متأخرا وهو الجماع فكانت كصلاة الاستسقاء قال الرازي ولما صاحب الوجه الأول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستسقاء (قول الشارح) فلا يكره قال المحامي لكن الأولى أن لا يفعل حروجهما خلاف مالك وأبي حنيفة (قول الشارح) والثاني تكره فيه كغيره قال الاستنوي ولأن الحديثين إذا كان كل منهما أهم من الآخر من وجه لا يهضم خصوص أحدهما على عموم الآخر لا يرمح انتهى ولكن أن تقول المرح أن أحاديث النبي في هذه الأوقات دلها القصاص بخلاف هذا

(فصل) استحب الصلاة العبارة على مفهومها وسأل تقديره أن عدم الوجوب أن أراده بدو وجوب المطالبة والعقاب معا ورد الكافر وإن أريد أحدهما قط لم يعمل حكم الآخر مع ورود الكافر أيضا على تقدير إرادته الثاني ذكر الاستنوي (قول الشارح) إذا أسلم ترغبا في الاسلام وبناجب على الحرب التي لا تحتاج إلى نية كالقتل (قول المتن) الامرئ (فرع) ولو استحل التصرف في التوبة وسلام أسلم فالظاهر أنه لا قضاء

في مدة التوبة أيضا (قول الشارح) تقلبنا عليه أي ولأنه التزم الصلاة بالاسلام فلا تسقط عنه براءة حقوق الأديمين (فرع) لو أسلم أوفى في حال جنون الوالد زمن الردة فأظهر أنه لا ينقض من الآن لأنه جنون في زمن

الاسلام المحكوم به تبعا (قول الشارح) ذكرنا أن أو أنثى فظاهره الملاقاة للصبي على أن توفى ويصرح الاستنوي بخلافه (قول المتن) ويؤمرها إلى آخره يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع إلى البلوغ فإذا بلغ لم يؤمر ذكره الشيخ غير أن ابن عبد السلام فإنه لا بد في بلوغ السن المذكور من القيد فلا يكفي أحدهما قال الاستنوي والتعليم والتأخير عليه بشرع ما يجزئ غير كاهن اليهود الآن من اليهود

(قول المتن) ولا تضاعل على حبس أي ولو نسبت فيه بخلاف الجنون إذا نسبت في محصوره فلو أنه (قول المتن) أو جنون وذلك لأن
النص في الجنون أعم حديثه رفع القلم عن ثلاث وقس على المجنون من في معناه وأصل أنس لا يترجم العبادة لا يترجم قضاء وأخرج التا
والناس لحديث من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فني من عدا على الأصل (رفع) ذكر ابن الصلاح والتورق وطباعتها
عن النووي في شرح البصرة أن الحاضر لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للعلامة كرهه وكذا في البصر قال بكره لقائض وبسبب
الجنون والتمني عليه (قول المتن) بخلاف (٤٥) السكر أي ولو نزل أنه لا يسكر لقلته بخلافه لوجوب حاله (قول الشارح) أخف
ما يقدر عليه أحد ظاهره أنه لا يعتبر

فصل الشخص نفسه (قول الشارح)
كانت الجملة الخ أي ولو فهم حديث من
أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك
الصلاة ورده التوقفي بأن لفهم
لا يفهمه الزوم وإنما يفيد أنها
لا تكون مؤداة (قول الشارح) وثلاث
للقرب أي ثلاثة للقرب في آخر وقت
العشاء زيادة على المكتوبة في آخر
وقت العشاء (قول الشارح) زعم إمكان
الطهارة زوال الصبا آخر الوقت ثم
استراء جنون مشاهد زمن يسع
القرض قط فبينه في زوم زمان الطهارة
يمكن تقديمها على زوال المائيل ينبغي
جريان مثل ذلك في زوال الكفر لان
الطهارة يمكنه بأن يسلم هذا ولكن
قضية المتن والشرع خلاف ذلك (قول
المتن) وإيرائه على الصميم أي لانه
ما مورب ماضرب عليها وقد شرع فيها
شرائطها فلا ضرر بقرئ حاله إلى الكمال
كالحديث إذا شرع في الظهور يوم الجمعة
فتم قتل قبل انتمائها وقتل فوان الجمعة
(قول المتن) ولا إعادة على الصميم لا يقال
هذا نقل فكيف يسقط القرض لانا
تقول أوجب بأنه ما منع من قتل القرض
لا سقط (قول الشارح) لعدم التمكن

عشر سنين فأنمر عليها وهو حديث صحيح بكافة المصنف في شرح المذهب قال والآخر والمغرب
واجب على الولي أباً كان أو جداً أو وصياً أو فيما من جهة القاضي وفي الروضة كالمصالح على الآباء
والأمهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وشهرهم على تركها بعد عشر سنين
(ولا قضاء على شخص (ذي حبس) أو تناس إذا ظهر (أو جنون أو إغماء) إذا أتاني (بخلاف)
ذي (السكر) إذا أتاني منه لا يصيب عليه قضاء من الصلاة زمنه بعد مشرب السكر
تأن لم يركب سكرًا فلا قضاء (ولو زالت هذه الأسباب) أي الكثر والصبا والخميس والتناس
والجنون والإغماء (وفي من الوقت تكبيرة) أي قدرها (وجبت الصلاة) لأدراك جزء من الوقت
كأن يصيب على المسافر الإغماء بقاءه عقيم في جزء من الصلاة (وفي قول بشرط ركعة) أخف
ما يقدر عليه أحد كان الجمعة لأدراك بأش من ركعة (والظاهر) على الأول (وجوب الظهور بأدراك
تكبيرة آخر) وقت (الصر) (وجوب (القرب) بأدراك تكبيرة آخر) وقت (العشاء) لأن وقت
الثانية وقت الأولى في حوز الجميع فكذلك في وجوبه والثاني لا يصح الظهور والمغرب بما ذكر بل لا بد
من زيادة أربع ركعات للظهور في التيمم وركعتين في المسافر وثلاث للقرب لأن جمع الصلاتين المحبوبة
انما يتحقق إذا ثبت الأولى وشرع في الثانية في الوقت ولا يصح واحدة من الصبح والصر والعشاء
بأدراك جزء مما يدل على انتهاء الجميع فيها ولا يشترط في الوجوب إذا ذك زمن الطهارة ويشترط فيه
استعداد السلامة من الموانع زمن إمكان الظهور أو الصلاة (ولو بلغ فيها) بالنس (أتمها) وجوباً
(وأجزأ على الصميم) والثاني لا يصح انتمائها بل بسبب ولا تجزئ له عندائها في حال النقصان
(أو) بلغ (بعدها) في الوقت بالنس أو الاحتلام أو الخبيث (فلا إعادة على الصميم) والثاني يجب
لوقوعها حال النقصان (ولو عانت) أو نعت (أو جنن) أو أغنى عليه (أول الوقت) واستقره
مذسك (وجبت تلك) الصلاة (أن أدرك) من عرض في ذلك قبل ما عرض (قدر القرض)
أخف ما يمكنه لتكتمن من عهد كان منظره أن لم يقترئ لمهارته قبل الوقت كالتيمم يشترط أدراك
زمن الطهارة (أضاً) (والأ) أي وأن لم يدرك قدر القرض (فلا) يجب تلك الصلاة لعدم التمكن من فعلها
(فصل الأذان) بالجمعة (والأقامة) أي كل منهما (سنة) مؤكدة أو ألبية السلف والخلف عليها
(وقيل فرض كفاية) لأنها من شعار الإسلام الظاهرة فان اتفق أهل بلد على تركها أو قولوا
على الثاني دون الأول وإنما يشترط على المكتوبة بدون الأقامة (وقال في العبد ونحوه) مما شرعه فيه
الجماعة كالكسوف والاستسقاء والتراويج (الصلاة جامعة) وأورده في حديث الشيخين

من فعلها أي ولو لم تكن الصلوات قبل ١٢ ل ل التمكن من أدائها (فصل) هـ الأذان إلى آخره والأذان في اللغة
الاعلام يقال أذن بشئ إذا نادى نادياً أو أعلمه به أو نادى الناس أي اعلام بالأذان بفتح الهمزة والال الاستماع (قول المتن)
والأقامة حيث بذلك لأنها تسمى الصلاة (قول المتن) سنة أي وليست بأرض لا بالثبني على عقبيه وسلم لها برهما في حديث الأعرابي السبي
سلامه ذكره الوضوء الاستقبال والاقبال بالقرنية استدلال حديث فليؤن لمك أحدكم (قول المتن) المكتوبة أي من الخمس (قول الشارح)
مما شرع فيه الجماعة أي الأذان والأقامة لأن الشيعين حاضر ولا يرد على المهاج لانها ليست بخو العبد ثم الأذان والأقامة في حديث مكرهان

(قول الشارح) أي الأذان آخر زمن الإقامة فلما تمتدوه على القلوب كحسينه عليه السلام شرحه الله فقبل قوله يومئذ (قول الشارح) وأقم الح أي خلاصتنا فها نحن الآن لم نسمع قرأنا لم (قول المتن) ويرفع صوته الصغير فيمضي جيع للمغرد من قوله والجد يذبح للمغرد (قول الشارح) ليأمر الاستدلال الحسن أن يجعل هذا على ردود ويمكن أن يجعل له قهقهة أي صحت (قول المتن) لا يجسد وقت فيه جماعة قال الأسنوي التقيد بالمسجد يقتضي أنه يرفع في غيره وكان عليه شدة الاعتاق في الساجد بأمر الأذان فيكون الأيام فيها أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلا أن الأذان فيها لا يصعب له أن يمدعوا إلى أول انتهى وهذا الكلام

أذن صره بحمله على منفرد يرد الصلاة بعد إقامة الجماعة أو يوصل في غير المسجد وفيه نظر (قول الشارح) ولو أقمت الخ لا يزال يفتي عن هذا أقول المهاج ويرفع صوته أو يجسد الخ لا تقول ذاذا في المنفرد وقوله ولا يرفع فيه صوته يستقي الرفع بقدر ما يسمع الحاضرون فانه شرط في الأذان للجماعة كما سطره وقول الشارح في المستثنى أي هذه ومسته المحدث (قول الشارح) في الأظهر توجيهه بما به ان كل واحد من الجماعة الثانية يدعو بالأذان الأول وقد حضر فكأن الجماعة الأولى اذا حضروا لا يطلب منهم اعادته كذلك الثانية لاشتراك الجميع في الدعاء الاول ووجه الأظهر ظاهر راقه أعلم به الله قد استقدنا من هذا الكلام ان اتحاد الجماعة الأولى قبل اقامتها لا يطلب منهم أن اذنانهم مدعوتون به قول وكذا ان لكن قالوا ان المنفرد يؤذن وان بلغه أذان من هؤلاء اجموعه يدل بل والخبر المسجد بعد اجماع الأذان به في منفردا وقد سلب ان الانسوى قال في قول المهاج وقعت به جماعة اشد النوع محرمة فلا يخصصه الأذان له مدعوق بان الأول انشئ وقد جعل هذا على مر الصلاة الجماعة لكن

يمنع منه ان كلام المهاج في المنفرد (قول المت) وشيخ الفاشة اى اناسا (قول الشارح) اى حيث تفعل جماعة بشي
 ان المنفرد لا يؤمن الفاشة لافى الجديم ويكون قوله قلت القديم المهر خاسا بالمعجمة نعم لى طريق الجمهور اشكال (قول الشارح)
 على الحلافة اى فلا يقيد بفعل جماعة وذلك لان محل ما لتقديره قوله ليعلم القديم الى آخره لا يأتى على هذا التفسير (قول الشارح) على
 الاول متعلق بقوله فخير زيادة (قول المت) قلت القديم المهر هذا قال الامعة الثلاثة (قول المت) يؤمن لقرا الاولى اى ادواولى ^{هـ} اوله وا ^{هـ}
 مؤذوا فاشة وقتلا يؤمن الفاشة يؤمن المؤذاة اى اى اذا علمت القائمة

(قول الشارح) ويعبري الخلاف في التفرقة أي خلافا لما اشعر به عبارة المناهج وقوله باع على ذنب الادلان للتفرقة اقتضى منيعه رحمه الله اذا قلنا لا ذنب الادلان للتفرقة يعبري هذا الخلاف في التفرقة وقد لا يجد امرين احدهما عدم اذنه اخر ما عاين هذا التفرقة وهو كذلك الامر الثاني عدم اقامتها جزا عليه من طاهر لان التفرقة وانما لا يرد من غير ما يكلفه فيه سدر عنه بان قوله بان الى آخره راجع للخلاف في اذنان فقط (قول المتن) ويرتبه يستثنى التكبير بما يجتمع كل تكبيرتين في نفس واحدة انما (قول الشارح) كافي المتن في خلاف ما في شرح مسلم انه اسم للابان بالشهادتين نايما وتختلف (٤٧) * تعبير الشرحين والروضة من انه اسم للامر من معا وقيل الترجيح ركن لو روده

كل في اقاط الاذنان ورتبه عدم ذكره في أصل الاذنان من حديث عبد الله بن زيد الرازي قلت وفي الرتبة كذلك نظر (قول المتن) والتشويب في الصحيح شامل للتعقيب ما على انه يؤذن للقائه وهو محل نظر (قول المتن) ويستأن يؤذن قائما ويكره من جلوس مع القدرة على القيام الا في حق المسافر الراكب (قول الشارح) يخفى في الاولى أي يقول الاولى مرتين في الالتفات الاولى والثانية كذلك (قول الشارح) كغيره من الادلان كل الصبر يرحم بقول المترتبة (قول الشارح) ولا يضرب اليسران قال الاستوى لكن سقبت لثابت بن بكره فلو عطف حمد الله في نفسه ولو سلم عليه انسان لم يجبه ثم قال وحيث قلنا في شيء لا يكون قلعا اسقط الاستئناف الا في السكوت والكلام اليسرين (قول الشارح) للرجال محمول على الرجال القياس (قول الشارح) في الحديث والحنابة قال الاستوى وبقي استواء اذان الخناب وإقامة الحديث (قول الشارح) لانه أعت على الاجابة عبارة الاستوى لان الهماء من العادات الى العبادات جنب الى خلاف ما تقتضيه الطباع (قول المتن) عدل خرج به الغالب فانه يجوز اذنه مع الكراهة وصريح

الخلاف (وذهب لجماعة النساء الاقامة) بأن تأتيها احداه (الا الاذنان على المشهور) فهما لان الاذنان يحاف من رفع المرأة الصوت به القتوا الاقامة لاستنهاض الحاضرين ليس فيها رفع الاذنان والثاني نديان بأن تأتي بهما واحد فممن لكن لا ترفع صوتها فوق ما سمع صواحبها والثالث لا نديان الاذنان لما تقدمت الاقامة تسلم ويعبري الخلاف في التفرقة بناء على ذنب الادلان للتفرقة قال في شرح المذهب والخشي المشكل في هذا كله كراهة (والاذنان متنى والامة فرادى الالفاظ الاقامة) فانه متنى لحديث الشيخين أمر بلال أن يرفع الاذنان ويوتر الاقامة الا الاقامة أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كافي الثاني ثم المراد معظم الاذنان والامة فأن كلمة التوحيد في آخر الادلان مفردة والتكبير في أوله أربع وفي الاقامة متنى فهي إحدى عشرة كلمة والاذنان تسع عشرة كلمة بالترتيب وسأقي (ويستأن ادراجا وترتبه) للامر بذلك في حديث الحاكم والاذنان تسع عشرة كلمة بالترتيب وسأقي (والترجيع فيه) وهو كافي في الحقائق بأن تأتي بالشهادتين مرتين سرا قبل قوله لهما جهر لوروده في حديث مسلم والمراد بالسرا والجهر خفض الصوت وترتبه بكاهرهما في شرح مسلم وغيره (والتشويب في الصحيح) وهو أن يقول بعد الحيلتين الصلاة ثم من التومر من التومر لوروده في حديث أبي داود وغيره بأسناد جيد كانه في شرح المذهب قال وسواء قبل التومر وباعده انتهى وقيل ان رقب في الاول يتوجب في الثاني واحترز الصحيح جمعا عاها فيه التشويب كما قاله في الروضة (ويستأن) أن يؤذن قائما لحديث الشيخين يابلل ثم زاد لانه أبلغ في الاعلام (القبلة) لانه يقول لغا وحلقا والامة كالاذنان فيعيد كرو يستأن الالتفات فهما في الحيلتين يخفى في الاولى وشمال في الثانية من غير محمول صدره عن القبلة وقدمه عن مكانهما (ويستأن ترتبه وموالاة) لان تركهما يخل بالاعلام (وفي قول لا يضرب كلامه سكوت طويلا) بين كلامه كثير من الادلان قال في شرح المذهب المراد من بعض الطول بحيث لا يبعد مع الاول اذنا ولا يضرب اليسران جزما وفي رفع الصوت بالكلام اليسر تردد لمعني وفي في تركه القريب فيه على المتعم من طول تركه كلفته أقيها وأعاد ما بعدها (وشروط اذنه) سلامه (القبلة) فلا يصح اذنه الكفر وغيره المعين صبي ومجنون وسكران لانه عبادة وليسوا من أهلها (والذكورة) فلا يصح اذنه المرأة أو الخنثى المشكل للرجال كما علمهم رسيق اذانهما تسهما والنساء (ويكره الحديث) جذا أصغر حديث الترمذي لا يؤذن الاستوى (وليس أشد) كراهة لنظف الحنابة (والامة اغظ) من الاذنان في الحديث والحنابة قريبا من الصلاة (ويستأن صبت) أي على الصوت لانه أبلغ في الاعلام (حسن الصوت) لانه أعت على الاجابة بالضرورة (عدل) لانه يتخير بأوقات الصلاة (والامة أفضل منه) أي من الادلان (في الاصح) لانها للقيام بحقوقها استؤمنه (قلت الاصح) أنه أفضل منها (علم) لانه لاعلمه

في شرح المذهب باستحباب الخبر (قول الشارح) لانه لاعلمه بالوقت الى آخره أي وأما عدم موافقة سلى الله عليه وسلم فلا يحتاجه الى فراع لمراعاة الاوقات وكان صلى الله عليه وسلم يقول لصالح الجاني وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه صلى الله عليه وسلم انه اذا دخل على داود عليه

لكن هذا الحكم استشكل الاستوى من حيث ان الاذنان سنة رامة ففرض كفاية من حيث انها اقامة للجماعة التي هي فرض كفاية

(قول الشارع) فلا يصح قبله قال الأسنوي ولا يجوز (قول المتن) فمن نصف الليل فمقدّمه السحر السدس الأخير من الليل (قول المتن) لسماعه أي وإن لم يسمع أي قصد السماع قال في شرح المهذب ولو علم الأذان لم يسمع بعد أو سمع فأنظر أهله لا تسرع له الإجابة وإذا ترك الإجابة حتى فرغ المؤذن فأنظر أهله بتدريج قبل طول الفصل بعده قال الأسنوي وإن أنشأ نكيرا لم يعد أي الذي يقال عقب الصلوات بتدريج الناس وإن طال الفصل خالفه الفرق انتهى وإذا لم يسمع الرجوع فأنظر أهله يجب فيه قوله مثل ما قبل وإذا سمع مؤذنا واحدا بعد واحد يجب الكل ولكن الأول متأكد بكونه كذلك كذا في شرح المهذب (قول المتن) لأحول ولا قوة إلا بالله يعبر عنها بالحلوة والحلوة ما أتى في ظاهر ما أخذه وأما لا حول فالحامن حول والتفان من قوة الأهل من الله قال الأسنوي وهو أولى (٤٨) * (قول الشارع) ثم هو جميع الانطاط (قول الشارع)

وبأن تكرير الحطين من هنا قال الأسنوي لو جمع فقال الأفي حبلاته ليشمل الانطاط الأربع لكن أوضع (قول الشارع) تلعب ورد فيه قال الأسنوي ما ذا عام من الورد غير معروف قال وفي وجه يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم قال أعني الأسنوي وهو وجه مناس (قول الشارع) ويجب أن يجب في كل عقبة قال في شرح المهذب أي لا شارن ولا يتأخر ومقتضاه الاستماع عند التقدم ولو كان السامع في صلاة أو جماع ونحوه أجاب بعد الفراغ ولو كان في قراءة أو ذكر انصحب طعنه ليجب وفي المصاحف لقوله كفى والله أعلم (قول المتن) أن يصلي ناهية أنه لا يكره إفرادها من السلام (قول المتن) التي وعدته والحكمة في سؤاله مع وقوعه لأجالة الطهارة فهو عظم منزلته (قول الشارع) يدل على عاقبة لا تمت ودان لأن ما قبله منكر وقد وقع هذا منكرافي صحيح البخاري وجميع كتب الحديث حكاية لما في القرآن * * * * * يجب الدعاء بين الأذان والأقامة فأمارة كما رواه أبو داود والترمذي وبحثه (فصل) في استقبال القبلة (قول المتن)

ياقوت أكثر نفعها والثالث هما سواء في النضية (شرطه) أي الأذان (الوقت) لأنه للإحلامه فلا يصح قبله (الاصح من نصف الليل) يصح الأذان لها كما يجب في الروضة وقبل من سبع مئة من الليل في الشتاء ونصف سبع في الصيف ثم راجع حديث فيه ورجحه الرافعي وكأه أراد بقوله في المحرر أكثر الليل قال في الحقائق قول المناهض نصف الليل أو موضع من قول غيره آخر الليل والأصل في ذلك حديث الشيخ أبي بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (ويست مؤذنان للصدوقين واحد) للصح (قبل الغير وآخر بعده) الحديث الذي كورفان لم يكن إلا واحد أنهما للترتين أحسبها أيضا فإن أقصر على مرة فالأولى أن يكون بعد التيمم (ويست لسماعه) أي المؤذن (مثل قوله) حديث الشيخين إذا سمعت النداء فتقولوا مثل ما يقول المؤذن (الأفي جعلت فيقول) يدل كل منهما (الأحول) ولا قوة إلا بالله حديث مسلم وإذا قال صلى على الصلاة قال أي سماعه لأحول ولا قوة إلا بالله وإذا قال صلى على الفلاح قال لأحول ولا قوة إلا بالله والأقامة صكا الأذان في ذلك وبأن تكرير الحطين فيه يجوز قلتي أيضا كما قاله في شرح المهذب ويقول يدل كذا الأقامة أمثلها الله وأدائها الحديث في أبو داود (قلت والأفي التوب فيقول) أي يدل كل من كتبه كما قاله في شرح المهذب (صدقت وورثت والله أعلم) قال في الكفاية تلعب ورد فيه ويجب أن يجب في كل عقبة (و) يست (لكل) من المؤذن وسماعه (أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد فراغ حديث مسلم إذا سمع المؤذن يقولوا مثل ما يقول ثم صلاحي وبقاس المؤذن على السامع في الصلاة (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آمين محمد الوسيطة والنضية وبعثت مع محمودا الذي وعدته) لحديث البخاري من قال حين يسمع النداء أم لك حلت لم شفاعي يوم القيامة أي حلت والمؤذن يسمع نفسه والدعوة الأذان والوسيلة منزلة في الجنة راجع إلى الله عليه وسلم أن تكون له والقائم الذي كور هو المراد في قوله تعالى هي أن يعتزل بنفسه ما مجرد أو هو مقام الجماعة في فصل التضاميم أشياء عييده فيه الأتون والآخر ونحوه التي وعدته يدل عاقبة لا تمت

(فصل استقبال القبلة) أي الكعبة (شرط لصلاة القادر) عليه فلا تصح صلاة يدونه أجماعا بخلاف العاجز عنه كريض لا يجتمع بوجهه إلى القبلة ومروى على خشية فيسبل على حاله ويعيد ويعتبر الاستقبال بالصدر لا بالوجه أيضا لأن الافتاتح لا يخل الصلاة كما يؤخذ من حاشيات من كرامته (الأفي شدة الخوف) أي لا يشترط الاستقبال فيها كما سياتي في باب القسوة وسواها من الفرض والتل (و) الأفي (تل السفر فصارا لتلوا بأكوامها) أي سبب مقصده كما يؤخذ من حاشيات (المتن) القبلة هي في اللغة الجهة (قول الشارع) أجماعا هو ذلك على أنه أراد بالقبلة أهم العين (قول الشارع) للضرورة لأنه قال تعالى فإن خفت من الرجال أو ركنا قال ابن عمر مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها قال نافع لا يرى عبدا رضى الله عنه ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم (قول المتن) والأفي ينزل السفر أي حيث لم يمكنه الاستقبال وانجام الأركان في هودج وحوشه كما سياتي في شرحه بالخارج فأنظر ملحقه بالفرق أن لا يتصور دعاء في الرحلة يؤتى إلى محو صورتها قال الرافعي وقصة العلة جوازها على الرحلة تأتما إذا تمكن من بعض حال مشا واستظهره الأسنوي وقال قيسه بضمها لمشايا في الصلاة على الفاشيو غيره لكنه في شرح المهذب قدمه من أنشأه النبي والله أعلم وجوز أن يصغر فعل الساقطة لما مر التردد في حواشي (قول المتن) فمسافر ناهية كغيره أنه يجب الاستقبال

(قول الشارح) وفي رواية البخاري انما ذكر هذه لان ما قبلها لا يمنع من ان يصل المكتبة، يعني ان يرض طبع مقصده (قول الشارح) كانه صر أي
 بجامع ان كلاهما تغيير في الصلاة فتفسر وربان المعنى الذي شرع هذا لاجله وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه الى كثرة التواضعات ولازمة
 الاوراد موجود في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد طليل والقاضي والبغوي أن يخرج الى حد لا يلزمه فيه الجمعة لعلم
 معاه لئلا (قول المتن) ويحتمل بان يحتمل * (٤٩) * قال في المجموع ولو قبل لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحوه زما لاستقبال

لا يصل الله عليه وسلم كان يصل على راحته في الفرج حيث توجهت به أي في جهة مقصده واه
 الشيطان وفي رواية لهما غير أنه لا يصل عليها المكتوبة وفي رواية البخاري إذا أراد أن يصل
 المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألقى الماشي بالركب وسواء راى قوسها وقيل لا يجوز العبد
 والكسوف والاستقاء الركب في شرح المذهب والماشي لندرتها (ولا يشترط طول سفره على
 المجهور) والثاني يشترط القصر وفرق الأول بأن النفل يتوسع فيه كونه قاعدة القادر على القيام
 ويشترط مسابقي في باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر معصية وأن يقصده موضع معين فليس
 للصالح سفره والهاشم التفرار كالأول لا ملبس كما أفصح به في شرح المذهب (فإن أمكن استقبال
 الركب في مرقف) في جميع صلاته (وإنما ركوعه وسجوداته) ذلك لتيسره عليه (والأ) أي
 وإن لم يمكن الركب ذلك (فالأصح) أنه إن سهل الاستقبال وجب الأضلاع يجب السهل إن تمكن
 الله وأفتقر أحسن انحرافه عليها أو تحريفها أو سترها ويبدلها وهي سهلة وتغير السهل
 أن تكون مقطوعة أو مبعبة والثاني لا يجب سطره إلا أن وجوه يتوش عليه السير والتأنيب
 مطاقان تعذر لم نفع الصلاة (ويحتمل) وحوب الاستقبال (بالقصر) وقيل يشترط في السلام أيضاً
 ولا يشترط فيما بينهما حرماً وقال ابن الصباغ القاص أنهما إذا لم يصل إلا القبلة ويدل للأول
 أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر فأراد أن ينقطع استقباله بقائه القبلة فكيف ثم صلى حيث وجهه
 ركعاً رواه أبو داود بإسناد حسن كذا في شرح المذهب (ويحرم انحرافه عن طريقه) لأنه يدل عن
 القبلة (إلا القبلة) لأنها الأصل في انحراف إلى غيرها عايداً لصلاته أو ناسياً عما على قرب
 لم يطل وإن غاب طلت في الأضلاع (ويؤجر ركوعه وسجوداً أخفض) من ركوعه أي يكفيه الأضلاع
 سها ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع تغييراً بينهما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يصل في السفر على راحته حيث توجهت به أي أياماً لا الفرائض وفي حديث الترمذي
 في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحة بالأيام يجعل السجود أخفض من الركوع (والأظهر
 أن الماشي يترك ركوعه وسجوداً ويستقبل منهما وفي أحرمه) أي يلزمه ذلك لجهته عليه الباث
 (ولا يمشي) أي لا يجوز للماشي (الأق) قيامه وتشهده لظهورهما والثاني يكفيه أي يؤتى بالركوع
 والسجود كركب ولا يلزمه الاستقبال فيها ويلزمه في الأحرام في الأصح ولا يلزمه على القولين
 في السلام على الأصح (ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوداً وهو واقف جاز)
 وإن لم تكن مقفولة لاستقراره في نفسه (أو ستره) فلا يجوز لأن من ركبها منسوب السجود ليدل جواز
 الطواف عليها فلم يكن مستغنياً في نفسه (ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها مردوداً
 أو مقفولاً ارتفاع عنه ثلث ذراع أو أعلى لحجمه مستقبلاً من بابها ما سبق) أي ثلث ذراع (جاز)
 أي ما صلاه بخلاف ما إذا كان الشخص أقل من ثلث ذراع فلا تقع الصلاة إليه لأن الشخص متر

ويلزمه في الأحرام في الأصح شريع على الثاني ١٣ ل وقصته الزوم وإن لم يصل (قول الشارح) بدليل جواز
 الطواف أي بخلاف استقبالها كالماء وتطر بعضهم في هذا بأنهم لم يلزموا السبل حول الكعبة طواف في ورق طاهر الطاهر المستقبل الطاهر
 خلافه وأيضاً العلول إلى السير في البيت مستعزراً وتوسع في حال السير بخلاف الدابة

(قول الشارح) وفي الصحيحين الخ زوى الشيطان أيضا انتمى الله عليه وسلم لم يصل في السكبة والجواب عنه ان السكبة لم يصل في الاصل
وصلى في الثانية كذا رواه الامام احمد في مسنده وذكره ابن حبان في صحيحه (قول المتن) علم القبله قال الاستوى ويجوز بانى عمل الله عليه وسلم
المادة وكل موضع ثبت سلامة فيه ينزل منزلة السكبة في جميع ملاكها (قول المتن) حرم عليه التقليد لاقاله بالرجوع الى غيره لكن اولى
غير احكامه الروضة الامية (قول المتن) اخذ بقول ثقة مثل ذلك المحارب الموجودة في بلاد المسلمين سال من الطعن (قول الشارح) بان كان
على غاية القوة أى امكنه التحمل طاعا على المهاج تعارض ارضى او شرط ﴿٥٠﴾ السفر على المختار في الروضة كماله

كل ذلك آخر الصفة والله أعلم أي هذا
قول المتن فصرم التقليد (قول الشارح)
وصكت في الروضة كأصلها على مقالة
الامام قال الاستوى رحمه الله نقل الرافعي
كلام الامام وأقره غيري في آخر المسئلة
في الكلام على لفظ الوضوء بأن الالاق
يعمل على هذا التقيد وفعل عنه في
الروضة فنقل كلام الامام كما عليه
التمس (قول الشارح) وفيه أي التقيد
احتمال من التيم أول الوقت أي اذا لم
وصوه إلى آخره (قول المتن) على
الصحيح هذا الخلاف يجرى في التقى
في الاحكام الشرعية بخلافه هنا أي
في القبلة وهناك وفي الشاهد اذا ذكر
تمهيدنا بعد طول الزمن وفي طلب
التميم الماء اذا لم يتقل عن موضعه
(قول المتن) قلدة وثقة واختلف بمحمد بن
فالا حجب تقليد الاحم وقيل يجب كان
استواخير (قول المتن) فالاصح وجوب
التعلم كل وضوء وغيره من شروط الصلاة
(قول الشارح) بل هو فرض كفاية أي
لان الحاجة المتبادرة (قول الشارح)
ان اواسفر الفرض عن أي لكثرة
الاشتباه فيه (قول المتن) قد تم انطلقا
أقولوا بخار وقوله عمار بن المسكين
السائلة من الطعن (قول المتن) قضى
بهم اختصاص الخلق بها بعد اذ لوقت
كأن نظير ذلك من التمسك بالوقت
لكن في كابدلائل التمسك لان التمسك
بزمان القولين مطلقا كما شمس عليه

المسلم فاعتبره قدراً وافتقدت إلى إفته عليه وسئل فقال كثر خير الرجل وأسلم وهي ثلاثادع
الذي ذاع خبرها فرأى الأخ الديني والرافق في الجواز بين الفرض والمنفل وفي الصبيحتي أمسى الله عليه
وسلم حتى فهازكتين (ومن أمكنه علم القبلة) ولا حائل يمنعه منها كان كل من في المسجد أو على جبل
أو قبس أو سلم وشأنه في القبلة أو غيرها (حرم عليه التقليد) أي الأخذ بقول المجتهد بأن يعمل بها
(والاجتهاد) أي العمل بها بسهولة لمنها في ذلك يقول الروضة كاسهلها لا يصح له اعتماد قول غيره
بين المجتهد والمختص علم وفعل من غيرهما قبل أو ساء في الروضه أسهلها العمل بالاجتهاد للثقة
في تنكيف العامة بالمعذور ودخول المسجد ويؤخذ مما سبق أي بعمل قول المختص علم مقدماً على
الاجتهاد (والأ) أي وأن لم يمكنه علم القبلة (أخذ بقول تفتن مختص علم) سواء كان حراً أم عبداً كذا
أم أثنى بخلافه الناسق والميز وليس له أن يستهدم وجوده (فان فقدوا أمكن الاجتهاد) بأن يكن عارفاً
بأدلة القبلة كالشمس والقمر والجوهر من حيث دلالتها عليها (حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد
فان شاق الوقت عنه صلى كيف كان وتجب الاعادة (فان تغير) المجتهد تغير أولاداً أو تغيرت أدلة
(لم يقدل في الظاهر) لجواز زوال التعيين قريب (وسل كيف كان) حرمة الوقت (وقضى) وجوباً
والثاني يقدل ولا يقضى حال في شرح المذهب والخلاف جارساء شاق الوقت أم لا عند المجهور وقول
الامام جده اذا شاق الوقت ولا يصحوا التقليد قبل شقته قطعاً لعدم الحاجة انتهى وسكت في الروضة
كاسهلها على مائة الامام أو أقل بعدها وفي أي التقليد احتمال من التعمير أول الوقت (ويجب تعديد
الاجتهاد لكل صلاة مختص) من نفس أدائه كانت أو ساء (على الصحيح) أدلة تنسبها المطلق لأول
والثاني لا يحيلان الأصل على المطلق ولا يحيلان في جزأين بعضهم الخلاف بما إذا لم يفرق
موضع كل باب للمسلم في التعمير حتى إذا فرق قيب التجديد جزأين في الرافعي بأن أطلق في منه في
لا يصح معرفة الصدم في موضع أكثر وأدلة القبلة أكثرها صواباً تختلف أدلة لها مناسبات السرة
ثم الخلاف في تعديد الجاهل كذا دليل الاجتهاد فلا كراهية له التقليد عليه حتى تنقطع كقول
في الروضة في كتاب القضاء في مسألة وقوع الحادث ثم في آخرى للتعديد في سنة من سنة
أنه إن كان كذا أو القليل لم يلزمه التعديد قطعاً (ومن يجهز من الاجتهاد وقع ادلة كنعني) لم يفرق فيه
لها وبصر ليس له أحلي لمعمرتها (قلدقة عارفاً) بها ولو كان عبداً أو امرأة أو من خلفه فاسق أو مدبر
ولا يضي ما يصله التقليد وبعبده السؤال لكل صلاة مختص من احزاب السنة حتى تنسب إليه مناه
كأن كره في الكفاية (وان قدر) الشخص على فعلها (فان مع وجوب استعانة) عليه (بغيره) (مستند)
فان شاق الوقت عن العلم صلى كيف كان وأعد وجوباً والثاني لا يجب التعصية به من غير موافقة
فرض كفاية مختصراً لا التقليد ولا يضي ما يصله به هذا ما ذكره رافعي وقول في الروضة المختار ما قاله
غيره أن ان أراد سفره فرض عين والاقترص بكتفاية وبصحة في شره ما بدعه (ومن صلى
بالاجتهاد تفتن الخطأ) في الجهة في الوقت وأبعده (قضى في الظاهر) أن يجب الاتصاف بعذر

الشارح ملاحظا في المجلد هذا من الخطأ أو تغيرا جهته بحري في المجلد اذا اجتمع من قله من الخطأ أو تغير
اجتهاده أو اخرج به ذلك ثالثا أو علم من الذي قلده (قول المنان) في الظاهر أي لا تنس الخطأ فيما من منه في التضام لان الخطأ في الوقوف
معرفة بخلاف الاكل تاسيا في الصوم (قول الشارح) والثاني لا يجب حرمه بانه لا يمتنع الاستقلال به ولو فكنا كتركه مثال
واستدلوا بفضيلة أهل قاي في قولهم لما بلغهم التسبيح وجيب بان التسبيح ان لم يثبت في حقهم الاصل لم يجب عليه كونه
مستمكن من فعله فلا يتناول هذا بخلاف المجلد المذكور

(قول الشارح) بناء على القضاء أشار إلى ذلك المتقدمة على انفا (قول الشارح) ويعرف الم استدله بقصة أهل قيام قول المتن بان شعر
اجتهاده أى ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح) تظهر له الصواب يريد ان عمل العمل بالثاني اذا اقرن ظهور الصواب بظهور الخطأ
والأمان كان خارج الصلاة فهو مغير أى فلا يقدح ويصل كيف كان يقضى وان كان فيها وجب الاستئناف وان قدر على الصواب عن قرب بقى جزء
من صلاته إلى غير بقية محسوبة . فائدة قال في شرح الراسد والمراد بان غاية أن يظهر امسا أو يظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير اختلاف انتهى
فلا اشكال في قولنا يريد ان عمل العمل الخ واعلم ان الاجتهاد الثاني اذا كان مساويا للأول ما فى جزءه البغوى وسوءه الطبرى والاسنوى وجوب
البقاع على الجهة الاولى فاصححه في المجموع . (٥١) من وجوب التفرق في هذه الحالة أيضا أخذنا بالطلاق الجمهور مردود
بل قال الاسنوى انه باطل ومخالف

لما اقتضاه كلام الراعى من وجوب
الاستئناف وبعبارة الاسنوى في القطعة
عند قول المتأخر وان تقرب اجتهاده عمل
بالتفريق ماضيه التنبه الثاني محل ملبس
اذا رجع الثاني فان استوى او كان خارج
الصلاة فهو مغير وان كان فيها فان غير
عن ادراك الصواب عن قرب طلبت
وان قدر فهو يعرف بى أو يستأنف
فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف
كذلك قاله الراعى زاد في الزيادة الصواب
الاستئناف قال الاسنوى وما ذكرناه هنا
لا يستقيم فراجه من المحامات انتهى
ومر ادعيا ملبس نقه عنه كالقوى من
البقاع على الأول (قول الشارح) أو فيها
انخرق وأنها قال الاسنوى لا يعود فيه
الخلاف المذكور في الجهة لان التامس
والتاسر أسهل من الجهة انتهى
والخلاف السابق هو وجه مرجح قائل
بأن تفسير الاجتهاد في الجهة في أثناء
الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه
لم يتعرض له الشارح

• (باب خمسة الصلاة) •

بالاجتهاد (فلو تبينه فيها وجب استئنافها) بناء على القضاء ويصرف على مقابلة الجهة الصواب
وفيها (وان تقرب اجتهاده) تظهر له الصواب في جهة غير جهة الأول (عمل بالثاني ولا قضاء) لما فعله
بالأول لان الاجتهاد لا يحصى بالاجتهاد وسواء تقرب بعد الصلاة أم فيها (حتى لو صلى) صلاة (أربع)
ركعات لأربع جهات بالاجتهاد أربع مرات (فلا قضاء) لها لما ذكره ويذكر في عبارة المصنف
انطلاقي التامس أو التاسر فان تبينه بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الظاهر فيها وان ظنه
بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انخرق وأنها

• (باب خمسة الصلاة) •

أى كيفيتها وهي تشمل على فرض نهي أركانها على ستة تأتى معها (أركانها ثلاثة عشر)
وفي الروضة سبعة عشر عنهما الظاهر من قولها الاربع من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها
هنا كالجزء من ذلك وهو اختلاف في اللفظ دون المعنى (التي) وهي القصد (فان صلى فرضاً) أى
أراد ان يصلى ما هو فرض (وجب قصد فعله) بأن قصد فعل الصلاة وهي هنا ما عدا التمام الاسنوى
ولذلك قيل انها شرط (وتعينه) بالرفع من ظهر أو غيره (والأصح وجوب نية القرنية) مع ما ذكر
الصادق بالصلاة المعادة لتبين نية القرنية للصلاة الاسنوى الثاني قول هو منصرف المهايدون
هذه الآية فلا يجب بخلاف المعادة فلا يصرف لها الا قصد المعادة (دون الانعقاد الى الله تعالى)
فلا يجب لأن العبادة لا تكون الا لله تعالى وقيل يجب ليقع معنى الانخلاص (والأصح) انه
يصح الاداء بنية القضاء معك (هو قول الأكثرين) فاقول بأنه لا يشترط في الاداء نية الاداء ولا في
القضاء نية القضاء وعدم التعبد على اشتراط ذلك ومراهم كآمال في الروضة المحققين فوى جاهل
الوقت نعم أو يحو أو لما تاخر في الوقت أو بقاءه ثم تبين الامر بخلاف ظنه انما العلم بالحال فلا تعبد
صلاة قطعاً لثبانه نقه في شرح المذهب عن تعريضهم (والثقل ذو الوقت أو السبب كالنقص فيما
سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة العطر أو التبر وصلاة النسي وراية العشاء
والوتر وصلاة الكسوف والاستسقاء (وفي) اشتراط (نية التولية وجهان) كما في نية القرنية

(قول الشارح) أى أراد ان يصلى ما هو فرض كما تدفع لما اعترض به الاسنوى من ان غير فعله الا لا يصح عوده على الفرض لان ذلك سابق
في قوله والأصح وجوب نية القرنية قال القاضي بان رجم الله كلام المؤلف أولاً في ذات الفرض لا في صفته وثانياً على العكس فلا ردة لقوله الاسنوى
رحم الله (قول الشارح) الصادق الخ يرجع لكل من قول المتقدمه وتعينه (قول الشارح) لان العبادة لا تكون الا لله تعالى مثله قول
الراعى في توجيه عدم اشتراط التسمية عند التبرج اسم الله تعالى على قلب المؤمن مسمى أو لم يسم (قول الشارح) لا يتحقق معنى الانخلاص استدله
بعضهم بقوله تعالى ولا أحد منهم من نية تحزى الآية وجهه القلة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تتبع بمجرد الفعل حتى يتغير بها وجهه
الأعلى (قول الشارح) وتبينها معطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح) كما في نية القرنية من هنا قال الاسنوى وقال الوجهان كان أولى

(قول الشارح) وفي اشتراط نية الاداء انما على عبارة المتن تعيد ذلك فتأمل أي كما هو من قوله كالتفرض لعماسيق (قول المتن) تكبيرة الاحرام يقال أحم الرحل اذا دخل في حركته لا تملكه الجوهري قال الاستوى فلما دخل هذه التكبيرة في عبادة عزم فيها أو قبل لها تكبيرة الاحرام انتهى وذهبت الحنفية الى انها شرط يدخل في الصلاة عزم أو تامة الخلاف يظهر في القياس اذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها احتضار الراسل عظيمة من تمام الوقوف فيه به لعل هتفه فضع ولا يقب عليه (قول المتن) الله أكبر قال الاستوى هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكماء فيهم ان يصيب على المصل على الجملة وليس كذلك اذ يصح أن يقول ما مود الله أكبر بوصلا خبره في شرح المهذب (قول المتن) ولا تضر زيادة لا تقع جعل الماوردين من أمثلة عدم الفرض راقلة لاله الا هو أكبر ومثل في الروضة لما تضرط عليه لاله الا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلى الراعي ذلك بأنه هذه زيادة تضرعه عنها التكبير (قول المتن) كلفه الاكبر منه الاستوى بأنه دال على التكبير من زيادة من الله * (٥٢) * في التعظيم وهو الاشعار بالتقصيص

(قلت الصحيح لا تشرط نية التقلية والله أعلم) لعدم المصنعي المصلحة في الفرضية وفي اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكون في الثقل المطلق) وهو لا يتقدم فوت ولا سبب (يقول الصلاة) لحصولها ولو بدركها خلافا في اشتراط نية التقلية ويمكن تحمله كقول الراعي ويحيى الخلاف في الاضافة الى الله تعالى (والسبب بالقلب) فلا يكفي التطق مع حفظه ولا يضر التطق بخلاف ما فيه كان قصد الظاهر وسبق له الى العصر (ويستد التطق) بالادوي (قيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الاحرام وتعين) فيها (على التادير الله أكبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري فلا يكفي الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضر زيادة لانه الله أكبر كلفه الله أكبر) بزيادة الادم (وكذا الله الجليل أكبر في الاسم) ولما تضر الزيادة به يستلها بخلاف الأولى (لا اكبر الله) أي لا يكفي (على الصحيح) لانه لا يسمى تكبيرا والثاني يندفع (ومس يجوز) وهو ناطق من التكبير (ترجم) عنه ما يلقى الله ولا يعدل الى غيره من الازكاد (ووجب انما ان قدر) عليه ولو بالسفر الى بلد آخر وبعد التطم لا يصح قضاء صلاة بالترجمة قبله الا أن يكون آخره مع التمكن منه فانه لا بد من صلوات الترجمة عند تسبيح الوقت لحرمته وحب القضاء تنفيذه "الحـ" ويجب على الاخر بشرط انما وشقه ولو بالتهكير قدر اكماله قال في شرح المهذب وهكذا ذكره تشهد وسلامه وصار أدكره (ويسترفع يديه في تكبيرة وحذو منكبيه) لحديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه قال في شرح مسلم وغيره معنى حذو منكبيه أن يمد يداي أطراف أصابعه أعلا أذنيه وأياماه مضممتي أذنيه وراحتا منكبيه مودال حذو منصرف منه جهة (والاصح) في وقت الرفع (رفع يديه) أي التكبير والثاني مع قول تكبير وبكبر مع حذو منصرفي الاوّل انتهاء التكبير مع الحظ لا وقيل بين انتهاء وضعا معا (ويجب قرن اليه بالتكبير) يعني يجب قرنها بآوله واستصحابها الى آخره كما في الروضة وصلها والمحرر وغيره

(قول المتن) لا أكبر الله أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وقرن بينهما بأنه يسمى سلاما وهذا لا يسمى تكبيرا (قول المتن) ومن يجوز ترجم أي نهى بالترجمة واجبة ودليله ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله ترجم أي لان التكبير ركن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب اليه من غيرها (قول الشارح) بأي لفقاء وقيل تعين العربية أو العبرانية لان الله أنزل بها كما قال عجزنا بالعربية ثمان عجزنا بالعربية شامقيل الفارسية متقدمة على الجميع قال السبكي لانها أقرب الى العربية (قول الشارح) ولو بالسفر الى بلد آخر ظاهرا ولو بلغ مسافة العصر وفيه نظر (قول الشارح) ويجب على الاخر من الى آخره ان يقرأ فؤاد قلبه (قوله) تشهد الاحسن جعل الضمير عائدا على المصلّي لانه لا يقرأ من قطع (قول المتن) ويسترفع يديه فارغ من بيان واجب التكبير

شرح في بيان منه (فروع) هل وقعت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد ولولم يندفع الى الرفع المستنون او بل كان اذ رفع يده أو تقصير يدي بالمكن أن قدر عليه ما زاد أو اقل ويصح كشف اليدين عند الرفع أو يترك الاصابع تنصرفا وسطا وان يأتي بالتكبير أي تكبيرا القصر مينا بلائد والحكمة في تفرق الاصابع أن يكون لكل عضو واستقلال في العبادة صرة (قول المتن) حذو قال الاستوى معنا مقاب (قول المتن) والاصح رفع يديه اتمه أو ترضح أي بعض التكبير من الرفع أيضا بخلاف ما لو رفع يديه قبل الرفع (قول الشارح) وكبر مع حذو أي ويكون انما وضعا معا لا لا يجوز من الصلاة بلا ذكر كذا سابق الاستوى هذا الوجه لكنه هنا وجوبه في الاستوى ثالث وجعل الاستوى الثاني أن يرفع يديه ثم يذكر ويدها فتران فاذا فرغ أربلها (قول الشارح) واستصحابها قال السبكي اختلوا في هذا الاستصحاب قيل المراد أن يستقر احتضارها الى آخره قال ولكن احتضارها ليس بقوا عذاب مالم يسببه دليل عليه وقيل والى أمثاله اذا وجد قصد العبادة ولا حتمته وهكذا من غير تخط زمن وليس تكرار اليه تكرار التكبير كبر صلا الصلاة لا تعدد التكرار في التكبير قال وهذا الوجه فيه حرمه مرة لا تنطبق لها كل أحد ولا يفضل من التكبير

(قول المتن) وقيل يكفي على هذا الوجه ثبوت استحباب التمتع كإقام الصلاة غير واجب ورخص طرق الأكل بأن التمتع شرط في الإتمام وهو لا يحصل إلا بإتمام التكبير ونحوه إلا أن التمتع لا يثبت إلا بالاعتقاد لا بالاعتقاد (قول الشارح) وقيل يجب بطلان عليه هذا الاعتقاد في النفل المطلق لأنه مقصور وأحد (قول المتن) الثالث القيام بركه أن يتم إحدى رجليه على الأخرى وأن يلمس قدميه ويصحب الحرقاء الرأس (قول المتن) فتارة جمع مفردة فتارة (قول الشارح) وقال الإمام اعترض بأن الإمام واقف على إيجاب القيام على الركبتين مع أنها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن) ولو أمكنه ﴿٥٢﴾ القيام الخ لو قدر على الركوع دون السجود نظر إن قدر على أنه أتى به من بين يديه أو ركوع مرة للصبر وإن قدر على أكله ذلك ولا يلزمه في الركوع الإتيان على الأقل لمغيبه من قوت سنة (قول المتن) جدر أمكنه لو احتاج في ذلك إلى اعتقاد على شيء زينه (قول المتن) فقد كيف شاء لوزنه فلا تكرر كونه قائما فخرج فصل بزيه الحلاوس وجها (قول المتن) من بزيه وكذا باقي الخسائ (قول الشارح) بالنسبة الثاني يعني كعبا أو الأوجه أن يرجع ذلك إلى الفرض السابق أوله ولتعود مع (قول الشارح) ويحيز على الأيسر لا لخلق الحلبين قول (المتن) مستقبلا أي يجب وغيره أنه بسادة وضوحا ليكون وجهه للقبلة فيلزمه على المناهج حوز الصلاة مستقبلا للشارح على القيام إذا احتاج إلى ذلك لمداد انصره (قول الشارح) والصبر أخفض من الركوع فإن لم يمكنه ذلك أو ما طرفة وكذا ما جاء به كادركه الحضرى شارح المذهب بأن عجز جري الأفعال على قلبه (فرع) ولو شرع في السجدة فخرج كمالها قائدا ولا يلزمه طلعها بركه (فرع) ولو صلى مفتردا لسنى قائما ولو صلى جماعة فقد في بعضها الأولى أن يسنى مفتردا كذا قوله وغرضهم امتنعونه أن يحرم

(وقيل يكفي) فخرنا (بأنه) ولا يجب استحبابها إلى آخره وقيل يجب بطلان عليه ويؤثر قربها بأوله بأن يستحضر ما يوترى فيه (الثالث القيام فرض القادر) عليه فبطلان الإحرام به وهذا معنى قوله في الوضوء كاستحباب أن يذكر قائما حيث يجب القيام (وترى لمه نصب فتارة) وهو عظام الظهر (فان وقته خضيا) إلى أمه وأخيه (أو مثلا) إلى العين أو اليسار (بحسب لاسي قائما) ليس قيامه (فان لم يطق أحدا أو صار كراكم) كركب أو غيره (فان لم يطق كركب) لزمه من الاستحباب (ويؤثر اعتناؤه ركوعه إن قدر) على الزيادة قال الإمام بقصدنا أوصل إلى الركوع ارتفع إليه لأن هذا يفارق هذا القيام فلا تأذى القيام (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعله نظره (فان وضعها غير أمكنه) في الاعتناء لهما بالصلبان ههنا فإزاحة الرأس فانه ههنا أو أهما (ولو يهجز من القيام) بأن يعضمه مستقيمة أو زيادة عرض أو نحو الفرق أو دوران الرأس في السجدة (فقد كيف شاء أو اقترانه أفضل من تركه في الظاهر) لا مقصود عبادة بخلاف التربع وعكسه وجب بأن لا يترتب عليه من قعود التشبه بخلاف التربع ويحيز بخلاف في قعود النفل (ويكره الاعتناء) في هذا التصور وسائر فعدات الصلاة (بأن يحل الشخص على ركبته) ومما أهل الغرض (تأثير كبريته) ولديه حديث نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاعتناء في الصلاة معهما لما تم (فمنه) هذا العمل قاعدا (لركوعه) بحيث تقاضى جهته ما قاما ركبتيه وهذا أقدر صكوكه (ولا كل) أي كعادى موضع سجودهم) وركوع القاعدي في النفل كذلك ومما على وزن ركوع القائم في المهاد أو سبأ (فان ههنا) المسمى (من القعود) بالنسبة السابق (على لونه) الأيمن استحبابا ويحيز على الأيسر (فان ههنا) من الجانب (فستلقا) على ظهره وجعله للقبلة والاصل في ذلك حديث الضاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لمران بن حصين وكانت به واسير على قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فقل حبس زاد الساق فان لم تستطع فستلقا لا يكفاه الله نفسك أو سمعها ثم أذلى على هيئة من هذه الهيئات وقدر على الركوع والسجود أتى بهما أو أوماهما متخفا قرب جهته من الأرض بحسب الامكان والسجود أخفض من الركوع (فان قدر) على القيام (النفل) قاعدا أو كذا استعمل في الاسم حديث البخاري من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما نصف أجر القاعد والمراد بان تأتمر بالمنصب واليمين أفضل من اليسار كقائه في شرس مسلم وقصد للركوع والسجود وقيل يوترى بها ومقابل الاسم يقول بن بليس الانضباط على القعود الانضباط عموما صورة الصلاة بخلاف القعود قال في شرح مسلم فانما استلقى مع إمكان الانضباط يصح (الرابع القراءة) أي الفائدة كلسياق (ويسن بعد القوم) لفرض

قائما الجماعة ثم إذا حضره العجز ١٤ ل جلس فلعن ذلك (قول الشارح) لحديث الضاري إلى آخره قال الأسنوي هو وارد واليمين الأخر (قول الشارح) ومقابل الاسم إلى آخره عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه جعل الحديث على الفرض ويقول المراد به الرضى التي يمكنه القيام أو القعود مع شتمه فيعود الدلول إلى القعود أو الانضباط والأجر على التصور تحمل الشتم فتوى بما يقدر عليه ثم أجروا ذكر زيادة على ذلك فتراجم من شرحه (قول الشارح) إن يقيس الانضباط على ذلك أن قول هذا أت بالحديث السابق وشرح القيس أن يكون ثابتا بالنهي (قول المتن) ويسر بعد التحريم خلافا لما في استحبابه قبله

(قول الثاني) دعوة الاستعانة بغير الله تعالى وهو اله المولود بالباطل واليه ينسبوا إذا أرادوا أن يقيموا الشهادة ويقيم الله الامام ثم جاء بعد السلامه (قول الشارح) فهو وجهت أقبليته جرحي وقيل قدمت جهازي وطرا بعد أن اخلق على غير مثال وجع السموات قسط دون الأرض لأنها أشرف وقال القاضي والطيب لأنها لا يتبع من الأرض إلا الخليفة الأول في خلاف السموات فان الشعب والقرى والقرى موزعة عليها والخلف يطلق على المائل والمستقيم على الأول المراد المائل إلى الحق والخلف أيضا معاند العرب من كان على غير ما رآه عليه الصلاة والسلام والنسب العادة فهو من ذكر العام بعد الخاص وما آمن المشركون بقوله هكذا أو لو كان امرؤ منهم من السليين (قول الشارح) القراء متفقين لاجتماعنا في عدم الاحتجاج في حقهم من الشيطان الرحم والشيطان اسم لكل معز من شيطان اذا بعد أو شاط (٥٤) اذا احترق والرحيم المطر وقيل الرحوم وفي

أَنْتَ (دعاء الاقتراح) غفر وجهي ولدى ظم العوات والأرض خفيا مسلما وأمانا
 الشريكين إن سلاقي ونكرو عجمي وعماقي قلوب العالمين لاسر ليته. وبذلك أمرت وأمانا
 السليل للاتباع في ذلك رواءه مسلم الكلمة مسلما بين حبان (ثم التعوذ) القراءات لقوله تعالى فإذا قرأت
 القرآن فاستمعوا له من الشيطان الرجيم أي إذا أريت قرأته قبل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 (وسيرهما) أي دعاء الاقتراح والتعوذ في السرية والجمرة وفي قول يسبح في الجمرة المجرى بالتعوذ
 (ويتعوذ كل ركعة على المذهب) لأنه مبتدئ بمفردة (والأولى أكد) مما بعدها والطر يق الثاني
 قولنا أسعدهما هذا الثاني يتعوذ في الأولى فقط لأن القراءة في الصلاة واحدة (وتعين الفائدة
 كل ركعة) حديث الشيخين لا سلاسل لم يقرأ بفائضة الكتاب أي في كل ركعة لما في حديث المساء
 صلاة في روايات حبان وغيره ثم أقرأ بأتم القرآن إلى أن قال ثم استمع ذلك في كل ركعة (فلا تتركه)
 (مبوق) فأنها لاتعين فيها على الأصح الآتي في صلاة الجمعة (والسبغة منها) أي من الفائدة (فلا تتركه)
 على الصلاة مسلم عدها انتهى أصحابه ابن خريقوا لها كوصف في شهرتها من حيث الجهل الظن
 (وتشديداتها) منها لانهائات لمروفتها المشددة ووجوبها شامل لبيانها (ولابد خادا) سنها أي في
 بدلها (بظالم تصح) قرأته تلك الكلمة (في الأصح) لتبعية النظم وإثبات تصح لصر التغييرين
 الحرفين على كثر من الناس (ويجب ترديها) بأن يأتي على قطعها الخروف وقد أتى بعضها
 الثاني يستدعي على الأول أنها متأخرة ولا يطول الفصل ويستأنف ان تعد أو طال الفصل
 (وموالينا) بأن يأتي بأجزائها على الولاء (فان غلظ ذكر) كسبج بدل الخ (قطع الموانة) وان مثل (فان)
 تغلق بالمصلاة كتمان لقراءة المله وفقهه عليه) إذ اذوق فيها (فلا) يقطع الموانة (في الأصح) بناء
 على أن ذلك مندوب وقيل ليس يجنب قطعها (ويقطع السكوت) الجهر (الطول) لا شعاره
 بالأراض من القراءة (وكذا سير قصده قطع القراءة في الأصح) وإثبات لا يقطع لأن قصد القطع
 لا يؤثر وحده السكوت اليسير لا يؤثر وحده فكذا إذا اجتمعوا وجوابه أنه (فإن جلى الفائدة)
 أي لم يعرفها وقت الصلاة بطريق أي تعذر عليه لعلم المعلم والجواب وأغبر ذلك (فبمع آيات
 متواليه) يأتيها بدل الفائدة التي هي سبع آيات بالصلة (فانجز) هي المتواليه (ستفترقة تلت
 الأصح المتوصص جواز المتفرقة مع حفظه متواليه والله أعلم فاحجز) عن القرآن (أي ذكر) غيره
 كسبج وتبديل قال البغوي يجب سبعة أنواع من الفكر وقال الأمام لا قل في الرونة كاصلها
 والأقل أقرب (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (من الفائدة في الأصح) وحروفها

القليل هو معنى فاعل لا مفعول بالوسوسة
(قوله) قتل أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم هو ان لا أكمل (قول الشارح)
أي دمه الاقتراح والتعدو الخ قياسا
على الاذكار المنسوبة (قوله) وفي قول
يذهب بالجمهرة الجهر أي بعبا
للقرءاءة وكما في خارج الصلاة (قوله)
والثاني شذوذ في الاولى قط لوزك
على هذا في الاولى أي فيه بعد ثم هذا
الخلاف يجري في الصام الثاني من صلاة
المسبوق (قول المتن) لم يمنع قراءته هذا
اذ لم يتعد والاوجه بطلان الصلاة
لتغير المعنى (قول المتن) فان تخطل ذكر
الحى وقرأت قال الاسودى لو أن ذلك
نابا للصلاة يقتضى كلام الراضى أنه
كالسكون الكسر نابا وهو لا يضر
(قائمة) والذكر بالانخذ الانصات
وهذا المكسورة والقلب ضد التبان
وهذا المقصورة قاله الكشي وقال غيره
ولما قلنا بمعنى (قول المتن) فخلا
الاجماع قال الاسودى مقتضى كلام
الصحيح عدم التطوع ولو قال وفيه نظر
(قوله) وقيل ليس يتبدو وهو مثل
سألا ذكر الامم التامين فأمم المأموم
(قوله) الحمد قال الراضى سواء كان
مختارا أم عارضا كالعمل والتوقف

[illegible]

روى ابن وهب عن حماد بن عيسى عن عاصم بن عيسى عن عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الاستوى والسوية» هما يظهر انتهى ثم انتظر هل يجب شتر على ما في الأخرى (قول المتن) ويسر عقب الفاتحة أي لكن بعد الفصل بسكتة لطيفة ليعبراً القرآن من غيره (قول المتن) خفية الميم لو شذيع الميم لم يطل صلاته لادعاء إذا لم يمتد حينئذ فأمدين البلأ وأنشأ كرم من ان تحبب من تصدق (قول المتن) وتسن سورة أي غير الفاتحة (قول المتن) في الظاهر هذا القول نص عليه في القديم وكذا في الجديدين المرفوعين والبولطى وأتق به الأكثرين والثاني نص عليه في الأم (قوله) لا تباغ كان قلت فقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما أتوني أصلى فها وجبت السورة * (٥٥) * في الأول قلت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن

عوض عن غيرها وليس غيرها منها عوضا (قوله) والسورة على الثاني اقتصر في الحامد على النصف أو قريب منه (قول المتن) فإن سبق بها لم يتركها المصلي بعد في الأولين فالظاهر تداركها في الأخيرين كتطهر من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه ان الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه لم يتركها مع الإمام وهذا معنى سبقتها بها وقوله قرأها فها أي في الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه عند ذكرهما وهذا التقدير صار الضمير من قوله هما وفيها راجعين لشي واحد خلافا لما شرحه الاستوى (قول المتن) قرأها فيها الفرق بين ذلك وعدم ذكر الجهر ان القراءة مستقلة والجهر صفة فكانت أخفى على من مقابل النص فأنه بعدم التدارك قياسا على عدم الجهر وفرق في شرح المذهب بأن السنة في آخر الصلاة الاسرار بخلاف القراءة لا تقول يستتركها في الأخيرين بل تقول لا يستعملها ومنها فرق (قوله) وهو مرفوع على القولين ما تقرر به على الأول فواضع وأما على الثاني فوجهه تقرر مع ما قبل النص عليه ما يبرز هنا من تطويل الأخيرين على الأولين (قوله) فلم يسمع قراءته قال الاستوى

مائة وستون وخمسون حرفا قراءة مائة بالالف واللام والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أو أقل من حروف الفاتحة كما يجوز سبعون حرفا قصر قضاء من يوم طويل ودفع بأن الصوم يختلف زمانه طولاً وقصراً فلم يقصر في قضاءه مساوياً لاختلاف الفاتحة لاختلاف ما عثر في فعلها المساواة (فان لم يمتد شيئا) من قرآن ولا ذكر (وقد قدر الفاتحة) في ظنه ولا يترجم هنا بخلاف التفسير لقوات الهمز فيها دونه (ويسر عقب الفاتحة) لقارئها (أمين) للاستعاذ بالله وأوداد وغيره (خفية الميم بالذ) ويجوز القصر وهو ما فعل بعضي استحب مني على النسخ (ويؤمن) للمؤمن في الجهرية (مع تأمين) إمامه) فان لم يتق به ذلك آمن عقب تأمته (ويصغر في الظاهر) تعاله والثاني يدر كالتكبير والمتردد يصغر به أيضا (ويسر سورة بعد الفاتحة) الأولى الثالثة والرابعة في الظاهر (الاباع) في الشخير واد الشيطان ومقابل الظاهر ذلية الاباع في حديث مسلم والاباع في الظاهر والعصر ويشان عليها ما ضربها والسورة على الثاني أقصر كما شغل عليه الحديث وسبق في آخر الباب من تطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني ثم في زججهم الأول تعد به عليه الثاني على دليل الثاني المذهب عكس الرابع في الأصول لما قام عندهم في ذلك والعبارة تصدق بالإمام والمتردد والمؤمن وفيه تفصيل يأتي (قلت سابق بها) من صلاة نفسه (قرأها فها) حينئذ تركها (على النص وإنه أعلم) لاختصاصها من السورة ذكره الرافعي في الشرح في آخر صلاة الجمعة وهو مرفوع على القولين فيها وقيل على الثاني قط (ولسورة للمؤمن) في الجهرية لأنها من قراءتها واد أوداد وغيره (لم يسمع) لقراءة الإمام قال تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحم (أو كنت) الصلاة (سرتقرأ) السورة (في الأصح) والثاني لا لخلق النبي وإن ورد في النص (ويسر للصبح والظهر طوال الفصل والعصر والعشاء أو ساطع وللقرب صار) لحديث السابق وغيره في ذلك وأول الفصل الطهرات كما هي في الفاتحة قال بعضهم وطواها إلى هم ومنها التي انتهى أو ساطع ومنها التي آخر القرآن قصاره (ولصبح الجمعة في الأولى) المتردد وفي الثانية فعل (أي) بكاملها لا تباغع واد الشيطان وهذا تعميل للسورة فيما سبق ويتأدى أصل الاحتياط بقراءة تسن من القرآن لكن السورة أحب حتى أن السورة تصغر أو لم يسمع بعض سورة طوية أي وإن كان أطول كما يتردد من الشرح الصغير وفي أصل الروضة أو لم يسمع قراءتها من طوية (الخامس الركوع) ومعلوم أنه اختتام (وأنته) القائم أن ينحني (قد بلغوا حتمه ركبتهم) إذا أرادوا سجودا عليها وهو معتدل الخلق على المدين والركبتين ولو كان التمكن من وضع الركبتين على الركبتين بالاختصاص وحده أوسع الاختصاص فكذلك في الركوع والراحة ما عدا

أو سمع صوتا لا يميزه كإدله عليه كلامهم (قول المتن) أو كانت تسري فمثل ذلك الاسرار بالجهرية وأما كنهه فمثل نظر شرباً في شرح المذهب أن للعكس المذكور حكم الجهرية فهو ما لم يرفع وتشرح المذهب في الشقين واقتصر الاستوى على نقل الشق الأول وعزاه لشرح المذهب (قول المتن) طول الكسر الطامع مفردة طول وطوال ضم الطامع تخفيف الواو وسمى الفصل لكثرة الفصل فيه من السور (قوله) وهذا تفصيل الإشارة غير واضحة لقول المتن ويسر للصبح والظهر أي آخر (قوله) ويتأدى أصل الاحتياط بقراءة تسن من القرآن طاهراً ولو كلفه وتطهر وينبغي اشتراط الفاتحة (قول المتن) راحته جمع الراححة ضريبة

(قول المتن) بحيث ينصل رفعه من هوهذا وكذا تضرع الشارح رحمه الله الآتي بقيدك ان زيادة الهوى على أصل الركوع من غير استخار
 لا يبيح من القطعاً منشأه وكذا ثم الهوى بالضم والفتح السقوط وبالضم المصود والفعل هوى هوى كضرب ضرب بفتح هوى هوى
 كملهم بمعنى أحب (قول المتن) ولا يقصد به غيره أي وإما ان يقصد بالركوع الركوع فليس بشرطه كذا سائر الأركان كثرة أو بصاحب التمسك الأولى
 (قوله) بل عليه أي يعود إلى آخره الظاهر أنه يقصد لسهو أو إضلالاً (قوله) للاتباع هو ما ورد من المسمى الله عليه وسلم كان إذا ركع شخص رأسه
 ويديه ومعنى شخص رفعه ويقوت بنفس (قوله) لأنها أشرف الجهات أي وقفاً على السجود فأن ذلك وأرد فيه (قول المتن) ويكره الخ
 قال الأسنوي في شرح هذا المثل اعلم ان أكل الركوع أمران أحدهما في الهمة وتدفق المصنعة والثاني في الذكر بغير التأنف انتهى
 قلت وحديثه فيمن قرأه يكبر ينصب الرأص طفا على تسوية فيكون (٥٦) التقدير أي كنه أن يسوي وأن يكبر قال الأسنوي

وكيفية الرفع ان يندب على قائماً وهو قائم مع استدعاء التكبير فإذا إذا اكفاه منكبته انحنى عنه في شرح المذهب من الأصحاب وتعتبر المناجاة خلفه (قوله) مع استدعاء التكبير قال الأسنوي ولا يعود هذا الخلاف هناك في الاستدعاء أو الانتهاء (قول المتن) وقول حبان رضي العظيم إلى آخره الحمد في عدم وجوب هذه الأذكار وضوحاً مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتوني أصلي عدم ذكرها للمسي صلاته وإن قول يمتثل أن تركها للمسي كما اعتد به أمستاهن تركوا تشهدوا سلاماً وضوحاً وقد قال أحد وجوبها (قوله) فحرف العالمين الظاهر اعتدال من التكبير في ذلك (قوله) إلى آخره أي وهو رب العالمين التي زادها الشارح (فرع) بكرة قراءة القرآن في غير القيام (قول المتن) فقرأ يصح قراءته بالكسر أيضاً اسم فاعل منصوب على الحال (قول المتن) مع إقفلن حده لوقال من حداه سمع كفي ذكره الأسنوي فتسلاخ الروضة (قول المتن) رينا لك الحمد روى أيضاً في الصحيحين وهو عطف على محذوف أي أعلمناك ذلك الحمد

ذلك (قول المتن) بعد الظاهر أنه متعلق بمل دون شئت لساناً في كلام الشارح ويجوز تعلقه على معنى ما شئت ملاً بعد ذلك (قوله) ويسر بما بعده أي لأن ذكر الاعتدال كذا كرار ركوع والسجود (قوله) كالكرسي إلى آخره هذا يفيد أن قوله بعد متعلق بمل دون شئت للابتن أن يكون خلق الكرسي متأخر من الحيوانات والأرض والظاهر خلافه ويجوز تعلقه بشئت على معنى شئت ملاً بعد ذلك (قوله) وأحق مندأ حوزان الصلاح مع ذلك أن يكون خبراً لما قبله أي هذا القول أحق ما قال العبداني آخره (قوله) والحد الذي قال الأسنوي وروى بالكسر وهو الاجتهاد في المذهب (قول المتن) ويسر القنوت وقت قبل الاعتدال لم يجزوه ويصدق لسهو انقلبه مطلوباً قولنا لم يطر فيه فأنه القنوت لمعان منها الدعاء كما هنا سواء كان بصيراً أم بشر يقال قنوت وقت عليه

قول المتن) فمن حديث أي معهم مثل قوله تعالى فاحذرن في مبادئ (قول المتن) والامام بلفظ الجمع عليه في الأذكار بأن الامام يحسركه
 تخصيص نفسه بالجمع عليه وبديعه ومقتضاها المراهدة في مآثر ادعية الامام وبصرح الغزالي في الاحياء وكذا الجليلي ونقله ان المستدر
 عن الشافعي ثم قال وثبت اسمي الله عليه وسلم كان يقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي التي آثرها اللهم بقى اللهم اغسل وجهي هذا
 الاستوى وعلى هذا فافرق ان الكلام مأمور به هناك بخلافه فتقوت انتهى قلت وكلام الشارح هنا اذا تأملته تجد ظاهره
 في اختصاص ذلك بالقنوت (قوله) بلفظ وصلى الله على النبي أي هكذا من غير زيادة قاله الاستوى (قوله) كاقبس الرفع فيه الخ فيه
 بحث اذ كيف يوضع العباس مع كون (٥٧) الحكم منصوصا عليه في حديث الحاكم (قوله) أي لا يستد ذلك من هناك

الاستوى لو قال لا مسمع وجهه كان
 أولى انتهى قال البيهقي لم يرد في المسمع
 في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس
 وانما ورد خارج الصلاة حديث
 ضعف مستعمل عند بعضهم خارجا
 قط (قوله) فاذا فرغتم فاصبروا بها
 ووجهه قال الاستوى ورد في حديث
 حكيمته وهي الانفاضة عليه مما
 أحياه الله تعالى انتهى (قول المتن)
 وان الامام يحسره به أي يحسب بالثناء
 ولوقلتان المأموم بواقته فبمعناه تنصية
 الخ لامة وقال الاستوى يحتمل أن يحسره
 ويحتمل أن يحسره به كالوسائل الامام
 الرحمة أو استعاذه من النار فانه يحسره
 وبواقته فيه المأموم كما قلناه في شرح
 المذهب انتهى والتميز ذكره من ان
 الامام يحسره بالمعصية مهمة
 لا يفعلها أجمعه هذا الزمان (قول المتن)
 وانه يؤمن أي يحسره كائنه لقراءة
 اسمه وأما اقل التاء فأقل ظاهره
 يسره (قوله) والثاني يؤمن فيه أيضا أي
 لا طلاق الحديث واظهار التامين
 وان قرأت التامير جرح الى الدعاء الأول
 فان التاء للندب فيكون له ارتباط بمعنى
 الدعاء السابق (قول المتن) فان لم يدعه
 قتل لوجه صوابا فبمعناه فاطاهر

ثابتة الصبح وهو اللهم اهدني فمن حديث الى آخره) كذا في المحرر وبقية كافي الشرح وعاقبي فمن
 عاقبت وتولتي فمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وفي شر ما قضيت المتحصى ولا قضى عليك انه
 لا يذل من واليت تارك ركنا وتعاليت للتابع واه الحاكم في المستدر كمن في آخر مرة قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من سماع الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية ثم يرفعه
 فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني الى آخر ما تقدم لكن لم يذكر ربنا وقال جميع ورواه البيهقي عن ابن
 عباس قال سكت ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم علنا فادعوه في القنوت من صلاة الصبح فذكر
 ما تقدم في رواية كان صلى الله عليه وسلم قنت في صلاة الصبح وفي رواية لليل بهذا الكلام فذكر
 ما تقدم قال الراعي وزاد العلماء فيه قبل بآركت ولا يعز من عاقبت قال في الروضة وقباحت في رواية
 البيهقي (والامام بلفظ الجمع) لا لا البيهقي ورواه عن ابن عباس أيضا بلفظ الجمع فعمل على الامام
 (والصبح الصلاة) على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) رواها الثاني في قنوت التواتر في حله
 النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وهو ما تقدم من زيادة في المتن وافي الله بلفظ وصلى الله
 على النبي فالحق بقنوت الصبح والثاني يقول لم يرد في قنوته (و) الصبح (من يرفعه) فيه ما تقدم
 في حديث الحاكم والثاني قلته على غيره من ادعية الصلاة كاقبس الرفع فيه على رفع النبي عليه
 كماله في القنوت يدعو على الذين قتلوا أصحابه القرامية موعنة ورواه البيهقي (و) الصبح انه لا يسمع
 وجهه) أي لا يستد ذلك لعدم وروده والثاني يدخله في حديثه سلوا الله فيسألوا الله ولا تسألوه
 بظهورها فاذا فرغتم فاصبروا بها ووجهه كقولهم قال أبو داود وروى عن طريق كلها واهية
 والخلاف كما قال الراعي اذا قلنا يرفعه فان قلنا لا فلا يسمع حزما وسكت عن ذلك في الروضة فلهلم به
 (و) الصبح (ان الامام يحسره) لا لا تابع في ظاهر حديث الحاكم المتقدم الثاني لا كسائر الادعية
 انما المنفرد بغيره (و) الصبح بناء على جرح الامام به (انه يؤمن المأموم للدعاء ويقول التام)
 وأوله المتحصى والثاني يؤمن فيه أيضا وأول الحب المحبى الصلاة على النبي بالدعاء فيؤمن فيها
 هذا ان سمع الامام (فان لم يسمع) بعد اذ فرغ (قنت) كما تبين بناء على ان يسره (ويشعر القنوت)
 أي يخطب (في مآثر المكتوبات) أي أيقظها (التأذير) كل ما يوجب القطع قال في شرح المذهب والدعوى
 لانه صلى الله عليه وسلم قنت شهر اذ دعوى قاتني أصحابه القرامية موعنة ورواه الشيخان ومما في غير
 الدعوى عليه (لا طلاقا على الشهر) لعدم وروده في ما عدا التارة والثاني يقصر بين القنوت وعدمه
 لا مدعا ويحسره الامام في السيرة والجمهورية وتوجه اعتدال الركعة الاخيرة (السابع السجود) أو أنه

انه كعدم السماع بالكلية (قوله) كما ١٥ ل ي قنت بناء على قوله كما تبين بقوله على ان يسره الصغير فيه يرجع للامام
 من قوله هذا ان سمع الامام (قوله) أي باتها أي أو أيا الصبح قد سلف فيه هو كانت التارة خاصة فهل يسحب ان زناته وكفى به القنوت
 محل نظر (قوله) قنت شهر قال الاستوى وغيره كذا في الحامل له على القنوت في هذه القصة عدم دفع عزرة العاتل (قوله) والثاني يقتضي أي عند
 عدم التارة كما شرحه كذلك الاستوى قلت الكلام حيث يحتاج الى تأويل لان قوله الثاني انه يتحسره يقتضي ان الخلاف في الجواز وقول
 الشارح أولا أن يشترع بمعنى يسحب يقتضي ان في بعد ذلك عدم الاستحياء لعدم الجواز قلنا لم يفتني أن يكون هذا مقالا لاول الكلام
 وهو قوله ويشعر القنوت الخ (قول المتن) السجود هو لغة التطامن (قول المتن) وأنه مأثرة سبأني عليه في حديث أمرت أن أجد على
 مع الشارح مثل هذا يترك القليل أولا لعدم دليل يأتي بمحاطة على الاحتصار

١ (قوله) لا يجب كشف شي منها في الحديث شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جباهنا واكتنا فاشكوا هو دل على وجوب كشف لاكتشافه وقول الامام الشافعي رحمه الله وعلى عدم الوجوب بان التصود لها ركن من الواضوح ووضع الجبهة قد حصل به تأملا لتوافق رأيناهي بارزة لا تتقيد بمباشرة الارض بخلاف الكعبين قد تفتت

٥٥٨

مباشرة بعض جهته ملاءمة بأن لا يكون عليها حائل كعباءة فان كانت لمعالجة آخر السجود عليها من غير عادة تذكرك في الركنين والارادة ما في شرح المذهب عن الطحاوي ان شرط جواز ذلك أن يكون عليه شقة شديدة في إزالة العصابة ونشئ عليه في التخصيص قال وشي ازالتها (كان يجب على متصله) كطرف عمامته (جازا لم يفترك بحركته) في قيامه وقعوده لانه في معنى المتصل عنه بخلاف ما يفترك بحركته فلا يجوز السجود عليه لانه كالجزء منه فان سجده عليه عادا عالما بغيره بطلت مسلاته أو جاهلا أو ساهيا بطل وجوب إعادة السجود قاله في شرح النهج (ولا يجب وضوءه في ركبته وقدميه) في السجود (في الظاهر) لا يلزم وجوب وضوءه واجب الابعاء بها عند الاجترار عن وضوءها والابعاء بها لا يجب فلا يجب وضوءها (قلت الظاهر وجوبه والله اعلم) حديث العيصي أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدن والركبتين والكرام القدمين والاول قول الأمر فيه أمر بغير غير الجبهة ويحكي على الوجوب وضع خرمن كل واحد منها والاعتبار في اليد باطن الكعبين والاصابع والراحة قاله في شرح المذهب وفي الرجل يطون الاصابع ويذهب كشف شي منها وعلى عدم الوجوب تصور رفع يديها بان يوصل على حجر بينهما حافظ قصير يبلغ عليه عند السجود ويرفعها قاله في شرح المذهب (ويجب أن يطعن) حديث العيصي ثم اعرج حتى تلمن من جدار (والسجدة) يقع الجنب مضط المصنف أي موضع سجوده (تقول رأسه) فان سجد على ظن أوتخوه وجب أن يتواصل عليه حتى يسكن ويظهر أثره في بدو فرست تمتد (وأن لا يورق لغيره) بأن يورق له أو من غير ذلك فلا يورق لغيره (أي عليه في محل السجود) (وبعد العود الى الاعتدال) لهوى منه لاختلافه في السقوط ولهوى يسقط على جهته ان تولى الاعتدال عليها لم يحسب من السجود والاحب (وان ترتفع أسافه على أعظمه في الزم) بأن يرفع أسافه فيما اذا احسكنا موضع الجبهة ثم تعاقبنا والآخر يجوز تساوئ الاسافل والاعلى فلا حاجة الى رفع الاسافل فيما ذكر ومهما كان المكان مسطويا فلا تسافل اعلى ولو كانت الاعلى اعلى من الاسافل لارتفاع موضع الجبهة كثيرا لم يجز منه جزا لعدم اسم السجود كقولك سجد على وجهه ومذكر حليه ثم ان كان به علة لا يمكنه السجود الاعدود والرجلين أجزاء ذكره التتولى وأقره في شرح المذهب (واكتفي بركبته في الرفع) ليدية (ويجب ركبته في السجود) أي كفيه للاطلاع روافي التذكير الشكاف وفي عدم الرفع البحاري وفي الباقي الاربعه وحسنه الترمذي (ثم جمع تعاضده) لا اعني ضم الالف الى الجبهة روافي أو داود (ويقول جهازي في الاعلى ثلاثا للاطلاع روافي من غير ركبتين مسلم به أو داود (ولا يزيد الامام) على ذلك تخشعا في المأمومين (وزيد المتفرد) لهم ان سجدت ولو كانت أثبت وثبت السجود بحسب الذي خلقه وصوره فشق معصوم ببارك الله أحسن نعماتين للاطلاع روافي مسلم جعل لطفه زيادة للتفرد وأحق به امام قوم محصورين رؤسوا بطول (وبعد يديه) في سجوده (خروج يديه) ثلاثا روافي أو داود (ومشأه معصومة ففتنة) لا تأخر روافي النشر والضم البحاري وفي الباقي البهي (ويترك ركبتيه ويضع يده على ظهره) ومعه يديه حذيه

والرواية المذكورة في مسند لا تأخذ بها تحتاج الى قوة في الجواب غير آت منهم الجلبان التي صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد بني عبد الأشهل وعليه كما كتبه به في موضع عليه يشهد الحصري واما ابن ماجه (قوله) يضبط المصنف انما يضبط ذلك لان الكسر وان كان جائزا اوجهم هنا ارادة ان وضع المصنف مسندا (قوله) فان سجد على ظن الخ الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكسر جبهتك من الارض ولا تقرقرا وذهب الامام الى عدم اشتراط التواصل قال ويكني بجرد الاصابع بل الشرط أن لا يقر رأسه انتهى مخرج ظاهر كلامهم ان الاعضاء الستة لا يشترط فيها التواصل وقد وجهه (قوله) ولهوى ليسجد الخ مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كذا رأته في ابن شهاب وتظهر (قوله) والاحب استحباب التصديق الاول أي ولا يفتد كون السقوط ليس فعلا بالاختيار (قول المتن) أسافه على أعظمه المراد بالاسافل الجبهة والاعلى الرأس والتسكين دليل ذلك ان البراء من عازب رضي الله عنه وضع يديه واعتد على ركبته ووضع يديه وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد (قوله) والثاني يجوز تساوئ الاسافل والاعلى حال حصول اسم السجود بذلك (قوله) ومهما كان المكان مسطويا الى آخره اذا انطرت الى مسالف من اعتبار موضع الركبتين والاعلى

القدمين انضم الى ما قبله الشارح (قول المتن) وأما وجوب وضع اليدين فمروي من جهة الدليل لا بركة حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم حيث أسقط الالف لانه كزيادة تقتضيه وقد ذكر في أبو داود قال في شرح المذهب وهو صحيح في العيصي من يدلله انتهى (قول المتن) ويضع يديه لوقد فعل السجود كان أولى

في ركوعه وصعوده) للاتباع في الثلاثين في السجود في الثالث في الركوع واما في الاولين في السجود
 اوداود وفي الثالث فيه الشك في الثالث في الركوع الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس الاولان
 فيه الميزان على المحرر وغيره الاولين في السجود وفي الروضة يسحب التفرق بين القديمين
 ويقاس التفرق بين الركبتين (وقسم المرأة والخشني) بعضهما الى بعض في الركوع والسجود كما
 اقتضاء السباق لانه استرلها وأحوط فهو من الخشني التزم على المحرر ركع كور في الروضة كاسلها
 في الركوع وفي واقف الوضوء من شح المذهب في السجود ايضا وفيه ما من نص الامان المرأة تنضم
 في جميع الصلاة اي الرقبة الى الخشني (الثامن الجلوس بين سجدة وسجدة) لحديث العيصين
 ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب أن لا تصد برفع غيره) فلورفع ليدعته فرب أو دخول شوكه
 في جبينه عليه أن يعود للسجود فانه الثاني حين في قنائه (وأن لا يطوله ولا اعتدال) لانها
 لفصل وسيأتي حكم تطويلهما في باب سجود السهو (وأكله يكبر مع رفع رأسه ويجعل مقترنا)
 للاتباع واما في الاول الشك وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الاقتران واما
 فيه على تخذه (قربا من ركبته وشرا سابعه) معقودة القبلة كما في السجود أخذ من الروضة
 (فأثلا بياض في وارحنه وأجبر في وارحنه وارحنه واهن في وارحنه) للاتباع روى بعضه اوداود
 وباقي ابن ماجه (ثم السجدة الثانية سكالاولي) في الاقل والاكثر كافي المحرر (والشهورين
 جلطة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم منها) بأن لا يقفها تسجد لحديث
 مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في ركنين صلاهما بعض حتى
 يستوي قاعداراه البخاري والثاني لاقمن لحديث وأثر بن جبراهه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ
 رأس من السجود استوى قائما كذا كما صاحب المذهب وغيره قال المصنف وهو ريب ووسع وجب
 حله ليوافق غيره في تعيين الجواز في وقت أو أوقات ثم السنة في هذه الجلسة الاقتران للاتباع
 رواة الترمذي وقال حسن صحيح (التاسع والعاشر والحادي عشر التسديد وقوده والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم) فيه على ما يأتي سانه (فالتسديد وقوده ان عقيما) مع الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم (سلاما ركنا والافتتان) انما القسم الثاني فلازم عليه الصلاة والسلام قائم من
 ركعتين من الظهر ويجعل تسليم فلا قضي صلاته مكبر وهو جالس فبعد سجدة قبل السلام ثم سلم
 رواده الشك دل عليه مذرك على عدم وجوبه واما القسم الاول فالتسديد دل على وجوبه ملو روى
 الدارقطني والبيهقي وقال الاستاذ صحيح عن ابن مسعود قال كما قول قبل أن يفرغ علينا التسديد
 السلام على الله السلام على فلان قال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الى آخره والمراد
 فرضه في الجلوس آخر الصلاة تسديد وهو محله فينبغيه في الوجوب (وصكف قصد) في التسديد
 (جاء وبعث في الاول الاقتران فجلس على كعب يسراه) بحيث يلى ظهرها الارض (ونخب
 بينا موضع أطراف أصابعه) منها (القبلة وفي آخر التورك وهو الاقتران لكن يجر يسراه
 من جهة يمينه يلقن ويكبل الارض) للاتباع فيها رواده البخاري والحكمة في ذلك ان الفصل متوفر
 في الاول القيام بخلافه في الآخر والقيام عن الاقتران أهون (والاصح مقترن السجود) في التسديد
 الآخر لانه لا يستغفر للقيام (والسأهي) في تسديد الآخر لا يحتاجه الى السجود بعد ما الثاني
 تنوز كان الاول متاعا لعلامه الثاني نظرا الى مقصود آخر الصلاة الثالث في الاولين كان جلوسه
 محل تسديد اقتران والوقوف الحاجة (ويضع فيها) أي في التسديد (يسراه على طرف ركبة)
 اليسرى (منشورة والسأهي) للاتباع واه مسلم (لأنهم) بأن يترجى بها تحريما مقصدا (قلت)

(قوله) يسحب التفرق بين القديمين
 قال في القواعد يسحب ايضا تفرق
 أصابع الركبتين (قوله) ويقاس به
 التفرق بين الركبتين أي في الركوع
 والسجود (قوله) على فخذه مولوأرسلها
 من جاني فخذه كان كمراسلها في القيام
 فانه في الروضة ولو انعطفت الحراف
 أما معها على الركبتين فلا بأس فانه
 الرافعي (قول المتن) ثم السجدة الثانية
 لا ولا أي أنها شرع تكرار السجود
 في كل ركعة لانه يلحق في التواضع ثم ان
 صنع المصنف سكاكاري يقتضي
 ان السجدة من عاركن واحد وفي ذلك
 وجهان حكمهما الفرائض وغيره
 اخى الفرائض انها ركعتان في الكتابة
 فائدة ذلك تطهير في التسليم على الام
 والآخره فرع عن عز في الروضة
 بان القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع
 (قول المتن) والصلاة ثم اختيار الحامي
 وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 كما ذكر (قوله) قيل أن يفرض هذا وكذا
 قوله الاقول قولوا المنع موضع الاستدلال
 (قوله) لما قسم يرجع لقوله ثم من
 ركعتين من الظهر (قول المتن) جاء
 أي بالاجماع (قول المتن) بناء أي
 قطعها (قوله المتن) والسأهي المراد به
 من عليه سجود سهوا كما مر في المحرر
 سواء حصل منه سهوا أو عمد ثم ان هذا
 واقع ان أراد السجود أو لم يكن ولا
 فاعلم التورك (قول المتن) بلان أي
 قبا ساعلى وضعها على الركبة في الركوع
 (قول المتن) قلت الاسع انتم حتى
 الاجام

(قوله) وثالثها قال الفارسي النصب مع مصاد الخضر (قول المتن) ويرسل المسحة حيث يترك لانها يشار بها الى التوحيد والتزيم ومن الذين
ان السجدة هي التزيم وتسمى أيضا السجدة لانها يشار بها عند الحاجة والسب (قول المتن) ويرفعها حكمة الى الإشارة الى ان اليهود واحد
فيكون يلعب في توحيد من القول والفضل والاعتقاد ويكره في سبابة السرى ولومن فائدة من المبنى (قوله) وقيل يحرر كما قال البيهقي
ولعل المراد من التزيم في هذه الرواية هو الزعم (قوله) لما قام عندهم من ان التزيم يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم (قول المتن)
والظاهر الى آخره قال الاسنوي والثاني يرسل اصابع طول المسحة وقيل يرفعه ويحده فوق الوسطى قال قول المصنف اليها يعني الى
المستخرج به القول يشبهها وجعلها فوق الوسطى وقوله كما قد ثلاثون حين اشار به الى جعل الاجام مقبوضة تحت المسحة لخرج به
قول راسها لها وهذا التقدير هو الصواب وذكر المصنف ان عدد ثلاثه (٦٠) وخمسين شرطها عند الحساب ان يضع طرف

الخضر على النسر وأما الصورة المذكورة فهي تسعة وخمسون وانما عبرا عنها بالاول دون الثاني اصابعا لرواية ابن عمر ثم قل اثنى الاسنوي عن صاحب التقليد انه اجاب بان اشتراط وضع الخضر على النسر في عدد ثلاثون حين طرفة قباط مصر وانما فهم فلا يشترطون فيها ذلك انتهى (قائمة) كفيما فعل المصنف من المهمات المذكورة جعل النواصيا الخلاف في الافضل (قوله) والثالث لها منها التسديد آخرها كان وجه المناسبة للتسديد اشتغالها على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلا حاجة الصلاة (قوله) فقبب فيه أي معه انما صنع هكذا الا انه قوله فقبب فيه بمعنى قوله فرض في التسديد هو التسديد عليه ثم فسر بقوله أي معه ليكون هذا التقدير تبرا للثمن وقوله فالنبي انما عده أي المراد من التزيم (قوله) قياسا على الآخر أي لان الاسلام مستمير في حقه هل تكن الصلاة كذلك لان جميعها مستحب (قوله) لانه على التختف في أي داود انصلي الله عليه وسلم كان يخلص في الركنين كما جعل على الزحف والرفع اطراف الحماية (قوله) والثالث خلاف كما في الروضة وأصلها والاسنوي اذا دقتا بالوجوب التسديد

في الثاني ففيها في الاول الخلاف المذكور في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاول انتهى وهذا البناء كبري فثبت ترجيح السنية خلافا لظاهر كلام الشارع وقد يفتن عنه من أراد من الخلاف من حيث هو لان هذا الخلاف انتهى في المناهج ترجحه (قوله) اختار الشافعي الى آخره قال الاسنوي لامور منها زيادة المباركات وعلى وفق قوله تعالى فخصه من هذا المباركة عليه ومنها من روى الرازي قوله
وهو رجحان التاخر واعلم ان حديث ابن عباس في مسلم وحديث ابن مسعود ورواه الشيخان وهو أصح

(قوله) فكان يقول الغيبان قال الاسنوي جمع غيبة قيل هي البغاة والماتم وقيل العظمه قيل السلامة من الآفات وقيل المات وهو المعروف
 سمي بذلك لان الملوك كانت يحيي بغيته ومعرفة حكم سباعا وعتا للهن وانما جفت لان كل ملك كانت له بغيته والمعنى ان الالفاظ الماتة مسقضة
 تعالى (قوله) المباركت الخ تصدروا المباركت وكذا التي بعد دليل التصريح بالعطف في بقية الروايات فاما المباركت فكانت
 التاميات والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والطيب عند الخيف والمعنى ان الكلمات الطيبة
 الصالحة اعلم الله انما يستحقها البارئ دون غيره وقيل المراد بها الاعمال الصالحة فتوصلنا سلام عليك فبها قولان حكمهما الاظهر
 أحدهما اسم السلام أي اسم السلام علينا فبها من اسم الله تعالى لانه المسلم من الآفات والثاني سلام الله عليك تسليعا وسلاوة لوقوله تعالى
 على الحاضرين من الامام والامور والملائكة انتهى (قول المتن) وأشهد انما وجبت الواو وضادون الاذان لأن كلمات الاذان يطلب
 فيها السكون على كل كلمة ثم الحذف (٦١) العلامة هذا حكمته فيما يظهر من العبادة الاتباع (قوله) وقسمت أولها

الى آخره قد جعل الرافعي الضابط في
 حوار الاستقام كون اللفظ تاما لغره
 أو ساقطا من بعض الروايات (قوله)
 يقول أي في الانبياء بأهل التشهد وأن
 محمد رسول الله هو مثل ذلك في تمام حبه
 الاسنوي وغيره وأن محمد اعد مورسوله
 (قوله) فالمراد استقام لفظ أشهد قال
 الاسنوي لكن هذا الاستدلال يعكس
 عليه تعين لفظ الجلالة فثبت
 الانبياء بالصهر بدها انتهى ومراده
 ثبوت ذلك في البخاري وسلم كونه عليه
 قبل ذلك (قوله) وأول مرتب التشهد
 الخ الترتيب بين التشهد والصلوات فهو
 ركن كما صنف (قوله) وأكمل من قوله
 وآله الخ اعني انه على هذا الشأن لأن قول
 المتن الآتي والزيادة الخ لا يفيد ذلك لان
 المعنى والزيادة على الأقل المذكور
 لا يقال وعلى آل محمد يصدق عليه انه
 زيادة على الأقل المذكور لأن فوات
 التفسير من آله ما مع من كونه ذلك زيادة

التشهد فكان قول التاميات المباركات الصلوات المصاحبة للسلام عليك أي التي ورحتها الله
 وبركته السلام علينا وعلى عباداته الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمد رسول الله رواء
 سلم (وأفقه الخصائص للسلام عليك أي التي ورحتها الله وبركته سلاما علينا وعلى عباداته الصالحين
 أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمد رسول الله) اذا بعد التاميات من الكلمات الثلاث قوايمه
 وقد سقط أولها في حديث غير ابن عباس وجاء في حديثه سلام في الموضوعين بالتورين ورواه الشافعي
 والترمذي وقال فيه حسن صحيح (وقيل يحذف نور حركاته) لثني عنه رجمة الله (و) قيل يحذف
 (الصالحين) لثني عنه بإضافة العباد الى الله لا نصرافه الى الصالحين كما في قوله تعالى هنا يشرب بها
 عباد الله (و) قيل (يقول) وأن محمد رسول الله يدل وأشهد الى آخره لانه يؤدى معناه (قلت الاسم)
 يقول (وأن محمد رسول الله) يعنى في صحيح مسلم والله أعلم لكن يلفظ وأن محمد اعد مورسوله
 فالمراد استقام لفظ أشهد والمراد بيقوله وقيل الى آخره حكمة ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه وفي الروضة
 كاصلها لو أنزل بترتيب التشهد نظر ان غير تعبير اصطلاحا للمعنى لم يحسب صلواتا وان تقدمت صلواته
 وان لم يطل المعنى آخره على المذهب وقيل فيه قولان والقصبة ما يحيى من سلام وغيره ومنه الصلاة
 أي الدعاء مختصر والتصد التاء على الله بأنه مالك جميع الخصائص من الخلق والمباركات التاميات
 والطبقات الصالحات (وأفقه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله)
 كذا في الروضة وأصلها وهو يتناول الصلاة الواجبة والتدوية في التشهد على ما تقدموا كل
 من قوله وآله أن يقال وعلى آل محمد كما تقدم في الحديث (والزيادة الى حديث) الواردة فيه وهي
 كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم الله محمد
 (سنة) في التشهد (الآخر) بخلاف الأول فلا تس في كالتس في الصلاة على آل لانه على
 القضيح وفيما قاله اشارة الى ان ما في الحديث اكمل الصلوات في الروضة وأصلها في بيان اكمل

١٦ ل عليه فهو زيادة على بعض الأقل المذكور فرحمه الله ونعمته ما أقدمه بأساليب الكلام (قوله) الواردة
 فيه أي في الحديث يريد منه الله أن في الزيادة لله المعنى وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المتن) سنة في الآخر قال الاسنوي دليل
 عدم وجوبها فهو عدم احتياجها في الأقل الاجماع (قوله) فلا تس فيه لو أدرك التسبق فكتبت من الرابعة تشهد التشهد كاملا بجا
 الامام (قوله) وفيما قاله اشارة الى قوله والزيادة مع قوله وأقل الصلاة الخ فيفيد ذلك ما في الحديث هو اكمل الصلاة يعني جموعة آل أن لفظ
 الزيادة لله المعنى وهو الوارد في الحديث (قوله) وفي الروضة وأصلها الخ قال في شرح المذهب يعني أن جميع ما في الاحاديث الخصبة فيقول
 اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي وعلى آله وآل وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين الله محمد انتهى فائدة انما يخص ابراهيم صلى الله عليه وسلم
 لأن الصلاة من أهمي الرحمة ولجميع الرحمة والبركة كالتس غير قال تعالى رحمة الله وبركته عليكم أهل البيت الله محمد فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم اعطاهم ما نصته الله انما ساسي اعطاه ولا ابراهيم وبذل كما قال الاسنوي على ان الاشارة بهذه الآية اشارة في آخرها مع آخر التشهد
 في قوله محمد محمد والحمد والحمد والحمد يعني الماحد وهو الكامل في الشرف والكرم

(قوله) أو ينوي بناؤه بأحد أركان الهم أو ركني جارية حنا معهما كذا ونحوه بطل ملاح (قوله) لحديث الصارف من الوجوب الاجزاء (قوله) المزمع ما أعز قبل معنى هذا المطلب فخرات لم يسمع على حدري القوموع (٦٤) وقيل أراد المتأخر من القوم التي صدرت

منه وهذا الأخير هو الذي نصكره
الاستوى في بعض شروح الرسالة نقل
عن الأصحاب والأول بحث فخره الله
(قوله) المثل في قدر التمسد والصلاة
قال المصنف في الظاهر أن المراد أنهما
انتهى وقال ابن الرغبة أن كلاهما والا
فكانت عندنا ساقطة سنة (قوله)
المتر العاجز أي فيلما على الواجب
(قوله) المثل السلام قال الفضال في
الحاسن في السلام معنى وهو ما كان
منفردا من الناس وقد قبل عليهم
انتهى ثم كلام المؤلف فيهم أن الواجب
مرة واحدة وهو كذلك (قوله)
بالتوبين ما يغفره فلا يصير ثلثا واحدا
ففرع هـ إذا قلنا بصد الأجزاء كان
البيان بطل الصلاة فيما يظهر وهو
قضية كلام الشافعي كغيرها من
العبادات ولأنها أعني البنية تليق
بالأصل دون الترتيب فكذلك قاله
الاستوى أحسن منه ما قاله غيره لأن
البنية الأولى شاملة لذلك (قوله) مع السلام
أي الأول وانظر هل يجب الأمران
بأوله أو بجمعه (قوله) لكن
لا يصحح إلى تعيين الصلاة لكن لو بين
عدها غير ما هو به بطلت صلاة متلها به
ففرع هـ استقل إذا نوى عددا ثم سلم قبل
تمامه لم ينل من الفعل بطلت صلاته كما قاله
في الحاد (قوله) المثل ورحمة الله
مقتضا أنه لا يقول بركته وهو المشهور
والثاني يخبط والثالث في الأول دون
الثاني كحكم السبكي واختار الثاني
قال الاستوى وإذا انحصرت على واحدة
فعلها تقاوم وجهه كالتحقيق هذا المحافظة
على العدل في حق من يسلم عليهم وقيل

على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في الموضعين وهو ما أخذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها أيضا
بعد آل إبراهيم الثاني في العالمين آل إبراهيم اسم على واحد أو لأدهما (وكذا الله معكم)
أي بعد التمسد الآخر مما شمل من الصلاة على النبي وآله سنة للأمام وغيره قد فرغ من الحديث
إذا قلنا أحد كفي الصلاة لتقليل الصلوات إلى آخرها ثم ليخبر من السنة ما شاء أو ما أحب رواه
مسلم وروى البخاري ثم ليخبر من الهداء أعجبه به فهدى به التمسد الأول فلا يصح بعده الهداء
لما تقدم (وما نوره) عن النبي (أفضل) من غير التأخير (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
إلى آخره) أي وما أسرت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم بمعنى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله
أنت لا تبايع واه سلم (ويستأن أن لا يزد) الهداء (على قدر التمسد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) وفي الروضة كماله الأفضل أن يكون أقل منهما لأنه تسبعا لهما فإن زاد لم يضر إلا أن يكون
المفضل فكره التطويل انتهى (ومن يعجز عنهما) أي عن التمسد والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو ما نقل في الكلام في الواجبين لم يأت في (ترجم) عنهما وتقدم في تسكير الأجزاء به ترجم
عنه ما يلقى شاموا معك الطهارة في طهره ولو بالسر إلى بلد غريب في مثل ذلك هنا أنا المقصود
عليهما فلا يصح ترجمتهما (ويترجم للتداء) التي تقدم أمه سنون (والذكر كذا) كالتمسد
الأول والصلاة على النبي به والقوت وتكبيرات الاختلافات والتسديدات (العاخرة القادر في
الاصح) فيها العذر الأول دون الثاني فتترجم بطلت صلاته والثاني ترجمان أي يصح ترجمان الترجمة
لقام غير العشرة مقامها في أداء المعنى والثالث لا ترجمان إذ لا ضرورة في التمسد وحسن ترجمه
ثم المراد الهداء وإن كان التأخير فلا يصح اختراع دعوه أو ذكر العبادة في الصلاة قطعاً لأنه لا شيء
الامام تصريحا في الأولى وانصهر عليها في الروضة وأشعارا في الثانية (الثاني عشر السلام وأتبعه
السلام عليكم والاصح حوار سلام عليكم) بالتوس كفي التمسد فيكون صورة التمسد (قلت)
الاصح النصوص لا يصح والله أعلم) قال في شرح المذهب ثبت أن حديث العبادة أمه في الله عليه
وسلم كان يقول السلام عليكم ولم يزل عن سلام عليكم بخلاف التمسد (و) الاصح (أه لا تفسد
المحرواح) من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني شعب مع السلام لا يكون المحرواح - كاد حول
فيه لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة (وأكله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) وشعلا ملتصقا
الأولى حتى يرى حبه الأيمن وفي الثانية الأيسر) لا يتابع في ذكره واه الدار قلبه ومن حيا
وغيرهما يندى السلام في المرتين مستقبل القبلة ونهيه مع تمام التمسدات (أو السلام على من
عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وجن) مؤمنين أي نوبه جمعا من على من على أي من مؤمنة
النسار على من على السار اما كان أو ما وما والمفرد هو به بالترتيب على إلا أنه كذا في الروضة
كأهلها (و) أي السلام على المؤمنين) هذا يعني على من مؤمنة مؤمنين - مؤمنين - مؤمنين - مؤمنين
ولأصلها وبقية بالأمام في ذلك الأموم (وهذا زعليه) هو به منهم من مؤمنين - مؤمنين - مؤمنين - مؤمنين
ومن على يساره بالزواوي ومن حقه ما يتبعه بالزواوي أفضل - مستحب - أحسن - أحسن - أحسن
لذلك بعض الروايات في حديث جبريل على كذا شيء حتى سمع منه وسير صلى قبل أحسن أربع ركعات
فصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من الملائكة ومن رواه الترمذي في صحيحه
وحديث سمرة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدعى الإمام وأن تخطب وأن يسلم بعنه

يدأبنا ويكملها ثم لا فائدة به من قبل إحدى القبليتين عن الأخرى (قوله) وانفرد المحدث بالشكل عليه على
حديثه النصير الآتي ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله كذا في الروضة كمالها

(قول) الستة الثالث عشر ترتيب الأركان إلى آخره ملتبس المسئى ملائمة الوارد مع قوله سلوا كل ما تنوون أصلي قال في شرح الهندي وجعل الترتيب والموالاتيرلين المهر من جعلهما ركبتين وصورتها المولاتا طوليل الزكن القصير (قول) التي الأركان ألسنة فالترتيب بينهما ركبتين أو ثلثا في الاعتدال في الصلاة (قوله) ومعلوم أنما قال ذلك لأنه يدخل في عهده السابق بخلاف قرن الثانية بالتكبير (قول) المنتهية به الضمير فيه يرجع إلى المثل من قوله قبل بلوغ منه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي بمثله المفعول (قوله) التروك أخرها عن أبيه بذلك لقوله تمت بركته وذلك لأنه لو كانت التروك من (٦٣) أنشأها قام المأني بمقام ذلك التروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت بركته

(قول) الستة أو من غيرها أي سواء علم عنها أو لم يعلم (قول) التروك أربعة هو نسبة إلى رابع المعدول من أربع (قول) المتن وجب ركعتان قال الأسنوي الصواب في المسألة الثالثة أنه يلزمه ركعتان وسبعة لأن الأسوأ ترك السبعة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فإن قيل إذا قدر ترك السبعة الأولى وبطلان السجود الذي بعدها فلا يكون التروك ثلاث سجود قطع قلنا هذا أخيل فاسد فإن المعدود تركه إنما هو التروك حسا لا مائى حسا الباطل شرعا لسكون أصول التقدير إذ قلنا هذه الرزم في كل صورتيه فيسقط قولهم لم ترك ثلاث سجود أو أربع لا نأدا جعلنا التروك من الركعة الأولى هو السبعة الثانية كمالا لأصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود مالا وهكذا في غيرها وحديثه فلا يكون التروك هو السجود فقط بل أنواع من الأركان قال وانما تركت هذا أخيل وإن كان واضح البطلان لا يفتي بخلاف في صدر من لا يحمل له والآخر حقه هذا السؤال الخفيف أن لا يدون في تصنيف ومقتضى إشكاله هذا أن يلزم في الأربع كما لمس

على بعض رواه أوداد وغيره ويستحب لكل حمل أن ينوي بالسلسلة الأولى الخروج من الصلاة أيضا لم نوجها (الثالث عشر ترتيب الأركان) السابقة (كاذن) في عهدها المشقة على وجوب قرن الثانية بالتكبير ومعلوم أن عهده اقيام كما تقدم وإن تعودا الشهد معارنه طالترتيب المراد فيها عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى الفروض كما تقدم أول الباب صحيح ومعنى الآخر أنه قلب (فإن تركه أي الترتيب عدا) تقدم مركن فعلى (بأن محذوف ركوعه طلعت صلاة) لثلاثة بخلاف تقديم القول كان سبلى على التي على أنه عليه وسلم قبل الشهد بعد ما عده (وانسها) في الترتيب ترك بعض الأركان (ها) فعه (عد التروك لغو) لوقوعه في غير محله (فإن ذكر) التروك (قبل بلوغ منه فله وال) أي وإن لم يتركه حتى فعل مثله في ركعة أخرى (قته) أي بمثله المفعول (ركعته) التروك أخرها لوقوعه في محله (وإذا ألباقي) من الصلاة ويصح في أخرها للسجود كسأني في بابها (فلو تم في آخر صلاة ترك سبعة من) الركعة (الآخره سجدها وأعاد تسجده) لوقوعه قبل محله وسجد للسجود (أو من غيرها لم تركه) لأن الثانية كلفت سجدة من التي بعدها ولما فيها (وكذا إن شئت فقل) أي في الأخيرة وغيرها أي في أثنائها التروك منها السجدة فله يلزم ركعة أخذها بالحوط وسجد للسجود في صورتين (وإن علف في قيامه ترك سبعة) من الأولى (فإن كان جلس بعد سجدة) التي فعلها (سجد) من قيامه كذا يحلو سواء نوى الاستراحة أم لا (وتدل أن جلس شدة الاستراحة بركعة) لقصد مسنة (والا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فطلس مطمئنا ثم سجد وقبل سجدة قطع) اكتماء اقيام من الجلوس لأن السجدة الفصل وهو حاصل اقيام ويصح في صورتين للسجود (وإن علم في آخر رابعة ترك سجدتين أو ثلاث حمل موضعها) أي الحس في المثلثين (وجبر ركعتان) أخذها بالأسوأ وهو في المسئلة الأولى ترك سجدتين من الركعة الأولى وسجدتين من الثانية والرابعة ويلغو اقيامها وفي المسئلة الثانية ما ذكر ترك سجدتين من ركعة أخرى (أو أربع) جعل موضعها (سجدة ثم ركعتان) لاحتال أنه ترك سجدتين من الركعة الأولى وسجدتين من الثانية وسجدة من الرابعة فتلغو الأولى وتكمل الثانية بالثالثة (أو خمس أو ست) جعل موضعها (ثلاثان) أي يجب ثلاث ركعات لاحتال أم في الخمس ترك سجدتين من الأولى وسجدتين من الثانية وسجدة من الثالثة فتكمل الرابعة وأنه في الست ترك سجدتين من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جعل موضعها (سجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل لمركعة لا سجدة في ثمان سجودات يلزمه سجدتان وثلاث ركعات وتصور تركها طمأينة أو سجود على عمامة في الصور السبع وسجد للسجود (قلت يسن اعادة قلعه) أي

ثلاث وفي السبع سكتا الست ثلاث سجدة بأن يقدر في الأربع ترك الأولى والأولى وثالثة التروك من الثانية وفي الست بقدر الحامسة والسادسة من الرابعة فيأتي بسجدة ثم ثلاث أو أصل هذا الاستدلال لأن الخطباء كالبه على التسديد ركعة في مسئلة الثلاث تسجده غيره فإن القرى (قوله) قلنا الأولى ينبغي أن تسكمل الأولى بالثانية والثالثة ويلغو اقيامها (قول) تبين اعادة نظره إلى آخره أي ولو سكت أن شأه الكعبة وقوله لأنها أقرب إلى الخشوع أي من حيث جميع النظر فيمكن واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره فمقتضية الامتثال جبر إن ذلك في حالة الركوع وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استتوا حاة الشهد فانه نظر السجدة وتول المتن نظره أي ولو في طلة

والله تعالى يكره تقبيل عينيته قاله العبدون من أصحابنا (قوله) لتعلم اليهود ولأنه خلاف ما تشبهه الطبيعة من استرمال الأعضاء فيكون
 (قوله) المتن أن لم يتضررا أي من قتلوه (قوله) المتن والشرع هو المكون وضرة الأمام بدين القلب وصكف الجوارح
 في البيت في شخص عبيث في صلاة لم يثبت فوضع قلبه على الشفت جوارح في الرأسي وجهه استرط لكن في بعض الصلاة كقائه الحب الطوري
 والميت مسكروه حتى لو سقط رداؤه أو لمرف عمامته كرهه تسيبته قاله (٦٤) الأحياء (قوله) المتن وتبذر القراءة

بعضهم لأن مقتود المصلين من الفعل
 والترك سؤال الرحمة والتعود من
 العذاب وضوئاً متفق عليه (قوله)
 المتن وفراغ قلب قبل إذا كثر حدث
 النفس أطل قال في الكفاية ولو تكرر
 في أمور الآخرة فلا بأس (قوله) المتن
 وجعل يديه أي في القيام ويده وكذا في
 الانحناء إلى المشرق (قوله) بخبر الخ
 هو ما عده الرافعي من التماس وأقره
 (قوله) المتن والقعود على يديه أي غيرو
 قعوداً للشهد (قوله) لأن دليل أصله إلى
 آخره لأن قول دليل أصله للذكور نافي
 للقراءة في الآخرين وتسمية اعتباره
 رفع هذا الحكم التائب بالقياس وأيضاً
 فتلويح التائب إلى الاستغفر عن
 ثبوت القراءة فيها وهو فرع عن اعتبار
 المليل وهو ما تم تقديم الأول فلا يكون
 عاضداً للقياس (قوله) المتن والذكر
 بعدها قد ورد أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يستغفره ثلاث مرات
 إذا انصرف من الصلاة قال الأئمة
 بعد سوق الأذكار الواردة بسبب
 أن سداً من ذلك الاستغفار المتقدم كما
 قاله أبو الطيب (قوله) والهاء أيضاً
 من الواردة في هذا المثل اللهم أضيء على
 ذكر كل الحديث ومنه سلف احتجابه
 من الحديث ومنه اللهم أني أعوذ بك
 من الجبن وأعوذ بك أن أرتأى إلى أرذل

الملى (الموضع مجوده) لأنها أقرب إلى النشوع (قيل يكره تقبيل عينيته) لتعلم اليهود
 (وعندي لا يكره أن لم يتضررا) أي لم يتضرر من قتلوه (قوله) (الشرع) قال الله تعالى
 قد أفغ المؤمنين الذين هم في صلاتهم خاشعون (وتبذر القراءة) أي تأملها قال تعالى كلباً أرتأه
 البيت مبارك ليدبر وأتاه (والذكر) قياساً على القراءة ودخول الصلاة نشاطاً لذم على
 خذل قال تعالى وإذا أقموا إلى الصلاة أقموا كسالى (وفراغ قلب) من الشواغل ليهاتشوش
 الصلاة (وجعل يديه تحت صدره) أخذاً بعينه يساره مضرباً بين يديه أصابع العين في عرض الفصل
 وبين شتره في حجاب الساعد وروى مسلم عن وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم فرغ يديه حين دخل
 في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى إذا سجد فجلس على صدره أي آخره في سجدة وثأى البتة
 وروى أبو داود عن طهر كفة اليسرى واليمين والساعد واليسرى في الرقع الأصغر وهو الفصل بين الكعب
 والساعد (والهاء في سجوده) ليجذب المسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجداً كثيراً والهاء
 أي في سجودكم وإن يمتد في قيام من السجود والقعود على يديه أي يطمئنه على الأرض لأنه أعوز
 وهو ما يؤمن حديث البخاري في صفته الصلاة التي فادى فرغ رأسه من السجدة الثانية طس واقع
 على الأرض ثم قام (وتلويح قراءة لاو على الثانية في الأمع) للابتناع في الظهر وانصروا
 الشخان وفي الصبح وروى مسلم ويحيى بن زكريا ذلك عليهما الثاني لا ينسب لطلبها للابتناع في السجدة بينهما
 في الظهر والعصر وروى مسلم ويحيى بن زكريا ذلك عليهما وفي تطويل الثالثة على الراحة إذا اقتضت السجدة
 فيها الوجهان أحدهما تم قياساً على الأولى على الثاني والثالث لا يلزم فيهما اللابتناع
 في حديث مسلم في الظهر والعصر ويحيى بن زكريا ذلك عليهما العشاء ومجموع في الر وقته الأول وتقدم التماس فيه
 على النص لأن دليل أصله وهو الحديث المذكور الثاني قراءة السجدة في الآخر مقدم على حديث
 اثباتها المذكور كما تقدم (والذكر بعدها) أي الصلاة كمن صلى الله عليه وسلم إذا سلم من الصلاة
 قال لا اله الا الله وحده لا شريك له والثناء له والحمد وهو على شكل شيء قد راء اللهم لا ملأه
 ولا ملأه ما امتعت ولا يبع هذا الحديث الحديث رواه الشخان وقال صلى الله عليه وسلم من سمع الله
 كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله
 وحده لا شريك له والثناء له والحمد وهو على كل شيء قد راء خطأ ما دون كات مثل رداء البحر رواه
 مسلم ويست بعد الصلاة الدعاء أيضاً (وان يتخل للفتل من موضع فرشه) تكبيراً لمواضع السجود
 فانها تشهد له باليقوى (وأصله إلى منه) حديث الصديقين صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن
 أفضل الصلاة صلاة للمري في هذه المكتوبة (وأصلي وراهم نائم مكتوبة صرحن) للابتناع
 في مكث النبي والرجال معه للشر واء البخاري (وأن يخبر في جهة حاجته) أي جهة كانت

الغمر وأعوذ بيمين قته الذنأ وأعوذ بك من عذاب القبر ويحبه أسرار الله كروا الدعاء الاعتدادة التعليم (قوله) (والا
 المتن) وان قتل لثقل قال في شرح المذهب أن لم يتخل فليس يكلام إنسان في مسلم التي من وصل صلاة صلاة لا بعد كلام أو خروج (قوله)
 وأنها تشهد قدور في تفسير قوله تعالى فابكت عليهم السما والارض أن المؤمن إذا مات بكى عاصملاً من الارض ومصدقاً من السماء
 ثم هذه الله تنصق ان يتخل للفر من موضع خلفه استقدم وان يتخل صلاة يستعملهم أن أفراد التوافل كالصبي والتراويج

(قول) المتن والأفيمه قال الاستوى قد أطلق النووي في رايض الصالحين انه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات ان ينهض في طريقه وان يرجع في غيرهما وهو اهلا وخلاصا لقوله (قوله) السليقة الاولى لكن يستحب للأمر ان لا يسلم في الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية (قول) المتن فلما موم الى آخره أي ويصدق له ان هو (باب شروط الصلاة الخ) (قول) المتن شروط الصلاة الشرط في اللغة الالتزام كافي شرح الهجعة لا العلامة كافي الاستوى والشرط بفتح الراء العلامة وجهه اشراط (قوله) أي الظاهر دخوله الخ أي ليس المراد ما تصدق به العبارة الاولى (٦٥) من تصور حقيقة وتصور ذلك (قول) المتن وسر العورة هي في اللغة الثشبان والستنجع وهي

واذ افيمه) أي وان لم يكن له حاجة فتصرف في جيبه لانه لا حاجة له (وستنفي القدوة بسلام الامام) السليقة الاولى (فلما موم أي يتخلل دعاءه وتحميه ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (تسليم والله أعلم) احراز القضية الثانية

(باب) بالتوبن (شروط الصلاة)

وهي ما يشوب عليها صحة الصلاة وليست بها (حصة) اولها (معرفة الوقت) حيناً واولها كما يحرمه في شرح المذهب أي المبدأ دخوله أو ظنه كما يحرمه في الرخصة كما ملها من سبله من ذلك لم تصح صلاته وان وقت في الوقت (د) ثانياً (الاستيقال) على ما تقدم في فصله (د) ثالثاً (ستر العورة) صلى في الخلوة أو غيرها فان تركه كتم القدر لم تصح صلاته (وعورة الرجل) حرا كان أو عبداً (مابين سر موكته) حديث البقي واذ زوج أحدكم أمته عبده أو أجنبية فلا تنظر الى عورتها والعورة مابين السرة والركبة (وكذا الامة) عورتها مابين السرة والركبة (في الاصح) الخاتها بالرجل والثاني عورتها كخمره الارها أي عورتها ما عدا الوجه والكتفين والراس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو ككراش والرقبة والساعد وطرف الساق وسواها الفقه والمذنب والمكاتبه والمستوفى وكذا المبعة (د) عورة (الحرة لمسوى الوجه والكتفين) ظهرها وظهرها الى الكوعين قال تعالى ولا يدين زينةن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكتفين (وشروطه) أي السائر (ما منع اندثار التوشيرتولو) هو (لمين وماه كدر) كان صلى فيه من خزانة وفي كل منها وجه أنه لا يكتفي في السرة لا بطنها (والاصح) على الاول (وجوب التطين على قائد التوب) ونحوه والثاني لا يصح لها من المشقة والتوب ولا يكتفي ما يدرك منه لون البشرة كالنوب والرقبة والظنك الملهل القيع والماء الصافي والزجاج لان مقصود السرة لا يحصل بذلك (وعبى ستر اعلاه) أي السائر (وجوانه) للعورة (لا أسفه) لها فترضاى الى فاعله (فلوريت عورته) أي المصلى (من حبه) أي طوف قيصه لسته (د) ركوع وغيره لم يكتف السرة بهذا القيص (فلنزهه أو شوسطه) ضم الرافع الخ والوالسين في الاحسن حتى لا ترى عورته منه ولوريت عورته من ذنبه ان كل في علو والرافق في سفلى لم يضر ذلك وقد ذكره في المحرر ومعنى ريت عورته في القسمين كانت عورتى ولولم فعل ما أمر به في القسم الاول وأمرهم بالصلاته لتعتمد تطل هند الركوع أو غيره أولا لتحذ أصلا فيه وجهاً أحصها الاول وعليه يصح الاقتداء به قبل الركوع ويكتفى ستر موضع الحبيب قلبه (ولستر بعضها يده في الاصح) لحصول

بها القدر الا لا يقع ظهوره (قول) المتن وعورة الرجل المراد به مقابل المرأة فيدخل الصبي ولو غرغيز وان كان يجوز النظر الى عورة غيره المميز لكن فأخذ ذلك اذا أحرم الولي عنه فيجب الستر في الطواف فأخذة السرة الموضوع الذي يقطع منه السر وهو القتي قطعه القابلة وفيه ثلاث لفات سر على وزن فصل وسر بكسر السين وسر بضمها حال عرقه قبل أن يقطع سره ولا يقال سره لانها لا تطعم قاله الجوهري (قوله) الخاتها بالرجل يجامع ان راسها ليس بعورة تيمم بقران في أنثا وجهاً بان عورة الرجل القبل والبرناسة وهذا لا يحصى في الامة (قوله) في حال خدمتها أي قيسا ما صلى الحرة (قوله) وهو مفسر الى آخره ولا نهما لو كان من العورة ماوجب ككسها في الاحرام فأخذة صوت المرأة ليس بعورة على الصحيح فلا يجزم مما عودلا تطل الصلاة وتلو حشرت والخشيت كالتواضع وحرية (قول) المتن ما منع ما معدية (قول) المتن لون البشرة أي شرط أن يكون له جرم كما هو ظاهر واما ما يصف الجرم دون اللون كالسراويل الضيقة فمكروه للمرأ وهو خلاف

١٧ ل ل ل الاولى للرجل وفيه وجه بطلان الصلاة (قول) المتن بشرطه في نماها الحلد والباطن يسمى أدمه (قول) المتن ولو لم يأت ولو لم يجد التوب (قوله) أي السائر أي وليس القيص عدا على الشخص لفساد المعنى حينئذ (قول) المتن من حبه يقال حب القيص أحبه وأجبره اذا قرره (قوله) ضم الرامكان التميمير (قوله) لم يضر ذلك أي لم يضر العادة لم يضر رويتهم أسفل (قوله) في القسمين قول المتن من حبه وقوله في الشرح من يده (قوله) أحصها الاول وجه الثاني ان السائر المشرع لحته أو رأسه أو اتصاف صدره بموضع لزاره عند الركوع والستر بعض الانسان لا يصح على وجهه في يدي ومدره الاول صحة السرة بعضه كذا في الاستوى

١٦
 في قوله تعالى **وَلَا يَأْتِي الرُّوحَ الشَّامِلَ** عدم استعمال الماء الغمر الكافي للطهارة ونحوه الفرق في ما راجع إلى اثنين السواطين
 لا يشترط الجمع في وجوب التسليم من جهة الاستوى ويسمى من جهة الشارح في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب إلى آخره **فإنه ليس العار**
أشبه التوب من ماله فهو يلزمه قول العار لا الهية فيه وجوب في الماء العسكرواطين والتوب ليس كالعدم بخلاف الطهر
 فإنه يجب فيه (قوله) والمعنى أصيب إلى آخره أي بالخلاف في الوجوب بل في الصفة أيضا (قوله) في المستئين هما وجوب ما يكفي السواطين
 ووجود ما يكفي أحدهما وقوله فهما الصغير في قوله فيه فهما راجع المستئين (قول) الثانيان بينهما قد يخرج به فمما يخرج به فمما يخرج به
 لكن حكى العراقيون من النص أنه لا يشر أي تشر على التديم لأن لمهارة قد بطلت قال العراقي قد بطلت ما أحدث حدثا آخر كان الحكم كذلك
 وكذا صحه في شرح المهذب تشر على التديم لكن يحرم في التحقيق البطلان تشر بما عليه أيضا انتهى (٦٦) (قوله) كما لو جحد أي ما غاب

مقصود السرا والكلام في خبر السرا الثاني بقول بعضه لا بعد سترها هو يحسن بدغيره فطعا وان
 ارتكب محرما قاله في الكفاية (فان وجد كافي سوايته) أي قبله ودره (تعين لهما) لانهما
 أغش من غيرهما وبعيا موثين لأن انكشافهما يسواهما (أو) كافي (أحدهما فاقبه)
 يستلزمه (وقيل) يتر (دبره) لانه أغش في الركوع والسجود (وقيل) يقبر) بينهما
 لتعارض الفين والمعنى أصيب أن يستمره وقيل دبره وقيل أي ما شاموا سواء الرجل والمرأة في
 المستئين ومنهم من حكى بدل الوجوب فهما الاستحباب فعلى الوجوب وعدل فهما إلى خبر السواطين
 وفي الثانية على الوجه الأول إلى الدبر وعلى الثاني إلى القبل لم تقع ملاته كما يفهم من شرح المهذب
 وعلى الاستحباب تقع (و) رابع الشروط (لمهارة الحدث) فلو لم يكن منظره اضدادا حرامه
 لم تعد ملاته وان أحرم منظرها (فان سبه) الحدث (بطلت) ملاته لبطلان طهارته بالزمن
 الحدث (وفي التديم) لا تبطل ملاته بل (يضي) بعد الطهارة على ما فقهه منها لغيره بالسبق
 بخلاف الجحد ولزمه أن يضي في شرب الزمان وتقليم الأفعال ما أمكنه ولا يستغنى عنه من الذهاب
 إلى الماء واستغناء عن غرضه للخلأ بل هو يشترط أن لا يشكك إذا اذنا حناج إليه في شصيل الماء وليس
 له بعد طهره أن يعود إلى الموضع الذي كان يضي فيه أن تدر على الصلاة أو قرب منه لأن يكون أماما
 لم يستغنى أو أماما يصدق فضل الجماعة فلهما العود اليه كذا في الروضة كاسلامها والرادق الإمام
 إذا انظره المؤمنون وفي المأمور إذا لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعها أن يكون في الصف
 الأخير لما سبقت في كراهة وقوف المأمور فردا (ويحريان) أي القولان (في كل مناقض) أي
 متناف الصلاة (عرض) فيها (بلا تسمير) من المصل (وتعذر دفعه في الحال) كان تبس
 قوه أو بدنه واحتاج إلى غلبه لعدم الضوفا تبس بمقتل سلامة في الجديد يضي في التديم على
 ما فقهه منها (فان أمكن) الدفع في الحال (بان) كسكتته مع غفر في الحال) أو تبس رداؤه
 فإلقاء في الحال (لم يطل) ملاته ويقتصر هذا العارض (وان قصره بان فرض مدة خف فيها)
 أي في الصلاة فاحتاج إلى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) ملاته قطعا بقصره
 حب احتضا وبقيته المدة لاتصحا (و) خامس الشروط (لمهارة التبس في التوب والبدن والمكان)

وقد سبقه في ذلك العراقي شارح المهذب فملا جماع كراه (قول) المتن بطلت حب السبكي على ما ورد في المتن فملا جماع كراه (قول) المتن بطلت حب السبكي على ما ورد في المتن فملا جماع كراه
 به قضاها قبل الفراغ فالحق عدم انقضاء انتهى وفيه نظر حيث أنسكن القول في الصلاة قبل فراغ المدة (قول) المتن وطهارة
 التبس قال الرافعي التماسه فمما قسم لا يقع في حطة العذر والصفو وقسم فمما قسم فيها أما الأول ثم ذكر كلفنا الخ وعلم أنه ورد بالامر بالطهارة
 في اللباس والبدن والمكان والامر بالتبس فيه انتهى عن مذهبه وأنهى في العبادات فتضمن انقضاء الوضوء على تبس لم يعل بطلت لانه من باب خطاب
 الوضع دليل تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقيل بعد الزمان بالتبس نظرا إلى أنه من قبل التماسه دليل تبس من البول ونحوه والمحال
 بعد في خطاب التكليف وسأنا في هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قيل الفصل الآتي (قول) المتن في التوب قوله تعالى وثما لم يظهر وقوله
 صلى الله عليه وسلم في حديث الحبيش وإذا أدبرت أعني عنك الدموصى وقوله في حديث الأعرابي صوابه عليه قوبان ما الحديث الأول لتوب
 والتاب البدن والثالث للكلان

(قوله) من توين زادا الاستوى أودين وانما اتصم الشارع على ذلك بما لافى رحمه الله (قول) المتوابعين يجوز فيه فتح الحميم وكسرها (قوله) لأن الواحد ليس بحلالات الاجتهاد بل ووضعه نصين امتع الاجتهاد أيضا لاحتمال أن تكون التماسية على موضع الشك ثم ان كن صورة التماسية التماسية ملووضع مقيد كالمعنى ثم عرض استنباهه بالصكم الآخر فمنايجو زالا اجتهاد بعد فصل أحد الكين (قوله) وفي الشرح الى آخره موضع هذا الكلام بحاجته التعرض للبيان والباطل (قول) المتوابعين صلاتهم قال في الروضه ووسلى في موضع نجس نجس لم يمس فمسلوا وتعاضل من العورة (٦٧) ونظية المحل قطع موموسلى عريانا والا إعادة على أشهر القولين والشاقى يصلى على التماسية

وبعد انتهى وعبارة الاستوى هنالو
 حصن في موضع نجس وجب عليه أن
 يصلى ويتصل قدر الممكن ولا يجوز
 ان يضع جهته على الارض بل ينحى الى
 اليسار والى اليمين الذي لو زاد عليه أصاب
 التماسية ثم بعد كذا في شرح المذهب
 انتهى (قول) التماسية لاسم بضم
 ح كم المين بالاولى (قول) المتوابعين لم
 يترك بصر كنه أى لانه معدوم
 لاسم فصار كذل في قصه الطويل الذى
 لا يرتفع لارتفاعه فانه لاتصم الصلاة مع
 نجس القبل المذكور واستشكل
 السبكي ذلك بجهة السجود عليه قال وهو
 يحتاج الى دليل (قول) التماسية لا ينافى
 طرف شئ الى آخره مثل القبض الشد
 في الوسط أو الارجل ونحو ذلك قال الاستوى
 ولو كان طرف الجبل ملقى على ما جاور كلب
 أو مسدود بالاجور وهو النجاسة تجعل
 في غنى الكلب فوجها من سنان على
 مسافة الكتاب وأولى بالجملة لأن بين
 الكلب وطرف الجبل واسطة ولو كان
 طرف الجبل على موضع ظاهر من حمار
 عليه نجاسة فعلى الخلاف في الاجور

فلا تصح الصلاة مع النجس الذى لا ينعى عنه في واحد منها (ولو اشبهه ظاهر ونجس) من توين
 أو تين (اجتهد) فيما الصلاة قال في المحرر كفى الا وادى أى جواز ان يشر على ظاهرين وجوبا
 ان لم يقدر عليه كما قال في شرح المذهب من القدرة عليه أن يشر على ما يسهل به أحدهما أو وسلى فيها
 فنه الطاهر من التوين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديد الاجتهاد في الاصح كره
 في شرح المذهب والتحقق فلو اجتهد فقدر فنه على الاجتهاد الثاني في الاصح كره في الروضة كاسلمها
 فمسلى في الآخر من غير إعادة كالأجتهاد الاول وسما على الاصح يصلى عريانا ولازم إعادة كره
 في شرح المذهب وبما التوين فبأد كالميتان ويقال فيها في مقابل الاصح يصلى في أحدهما
 ويصعد ولو اجتهد في التوين فظهره شئ على عريانا ونجس إعادة كره في الروضة (ولو نجس
 بعض ثوبين ووجه) ذلك البعض في جميع الثوب والبدن (وجب غسل كله) تصم الصلاة فيه
 إذ الاصل حاله التماسية تاني جزؤه من لا يغسل ولو أصاب شئ رطب بعض هذا الثوب لم يتحكم بفسادته
 الا لا تمنى نجاسة موضع الأصابع ولو كانت التماسية في مقدم الثوب مثلا وجعل موضعها وجب غسل
 مقدمه فقط (فلو نزل) بالاجتهاد (طريقا) منه النجس كالمعنى والبدن (لم يكف غسله على الصحيح
 لأن الواحد ليس بحلالات الاجتهاد معاقبه المزيدي في المحرر على الشرح يحصل الواحد باشتراك أجزاءه)
 كما تعدد في الشرح لو اشبهه ممكن من بيت أو ساط لا يضرى في الاصح أى لم يضرى القرى
 كما عبر في الروضة وفي شرح المذهب وأخبره ثقة بأن النجس هذا السك مثلا قبل قوله فكيف غسله
 (ولو غسل نصف نجس) مكتوب (ثم يابى مغلما) أنه (ان غسل مع يابى مجاوره) من
 المنقول أولا (لمهر كره والا) أى وان لم يغسل المجاور (فقد التمسك) بفتح الصاد يظهر
 والمتمسك وهو المجاور نجس للاقامة وهو رطب النجس والشاق لا يظهر بذلك لانه نجس بالمجاور
 مجاوره وهم من التمسك الى آخره الثوب وانما يظهر نفسه دفعت واحدة ودفع بان نجاسة المجاور
 لا تستدعى الى ما بعد هكذا كالحال لم يغسل منه ما حول التماسية فقط (ولا تصح صلاته) قال
 بعض لاسم نجاسة وان لم يترك بصر كنه (كطرف حمامته المتصل بنجاسة من غير حركة أو مسما
 (ولا ينافى طرف شئ) كليل (على نجس ان يترك) ذلك الشئ الكائن على النجس بحركته (وكذا
 ان لم يترك بصر كنه) (في الاصح) لانه حامل لتصل بنجاسة في السائل الاربع فكانه حامل لها ومقابل
 الاصح في الرابطة يقول ليس حامل للطرف المتصل بالنجاسة بخلاف طرف الحمامة المتصل بها لا يمتنع
 ما يوسه (فان يجره) أى طرف الشئ الكائن على نجس (تختص بجهت) صلاته (مطلقا) أى

وأولى بالجملة لأن الاجور قد بعد من توابع الجبل وأجزأه كره الرافعي ويصح في أصل الروضة بالطلان في المسألتين قلت فرض الارشاد
 المسألة لا يشك في طرف الجبل بالاجور أو المجاورة فهم اتفاقا لا ينافى لشارح وقول الحواي لا سا جوار كلب أى لا جليل لى
 سا جوار كلب فلا تطل تناول صورة الشدة الرابع فيها البطلان وجهه على ملائمة تدوينه خلاف الظاهر انتهى وهو مخالف كلام
 الاستوى وقوله الكائن على النجس أى لا يضر بتركه الطرف المتصل بالنجاسة وقول المخوكة ان لم يترك بصر كنه أى قياها على
 مسئلة طرف الحمامة

(قوله) نعم، نعم، معناه ما لم يعل على ساء طرفه متبني أو قضاة الساء بخاتمة (قول) التي يجادى صدره الخلاف بارها بما جادى شيئا
ويتم كذا أصل الرغوة أو الكوع وغيره وهو بهم جراه في الأعلى والجل انتقال الأسوي وليس كذلك ثم ذكر الطبري به بكر استقبال
دار النجس أو النجس (قول) المنة وروى عن عظمى إلى آخره حكم الوشم كقولهم وكذا قولنا جرح مضيق نجس ونحوه وروى عن خوفه
نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه أن يتقاه (قوله) وقصة ما في التفتاح أن قلت بل إن إذا اتحدوا الثمن قلت قد عرفت بأنه على هذا
أن يكتفى بأن يشرروا لم يرتق إلى مع التيم أو يقال قوله الآتي قبل وإن نكح بالأنى هنا فافهم أنه ليس هو كقولهم أسع أخبارا
لما فهمتم أن يكون ذلك عندها (قوله) وهو ما مع التيم منه بطو العبر (قوله) روية تلوف الضر رأي ولا أن القصة يسط حكمه عند خوف
بر كل المنة هكذا قالوه وإن قول بشكل عليه منع الضطر العاصي منها (٦٨) فلتنشر التوبة (قوله) لعدم الحاجة

هذا آخر هذا التحليل انصر عليه
المهندس وترجموه كذا را في تحليل آخر
وهو ان في التزعشة وهناك كلمة
ليست قال وقضية هذا التحليل حكمة النزج
كانت قضية الأول الجواز (قول) التي
مستحضر امته لوجح خصا عليه فخاصة
معوضها او طهر امتحس التفتد قال في
شرح الارشاد اوما فيه خاصة لادم لها
سائل وان لم يصرحوا به (قوله) وما قلتن
فخاصته الى آخره قال في التحقيق وغلطوا
من ادعى لمرد القولين في كل أصل
وظاهر مستعجز بم الظاهر كالبنية والخبر
ومسئلة التلية أو بالاصل من طعن
لمهارة او حدة أو امه على اربعة (قول)
التي وقيل دم البراءة الى آخره وكذا
القر والبق وتصرهما بما بالنفس له سائلة
وجول الخفاش لاقته به البولي فاقته به
المراغيب سفرد برعوث النعم والفتح
قليل والذباب مفرد بجميع صلي ذان واده
كقرباب أو قمر مغربان ولا قال دابة
قاله ابن سبيل والآخر قال الجوهري
الذباب معر في الواحدة دابة ولا يقال

ذاتهم بنون في آخره ومع القصة أدمة والكثير من كبرياء أغربة وغربان انتهى (قوله) لمجاورة عمله هذا التعليل وهو موجود في محل التحوذ أذرق وقد ظل الرافعي يثبته بعضوا لاجس ما نقله غيره من التعليل بعدم عموم البولي بذلك هذا حاصل ما في الأسوي وكان الشارح لم يرض ذلك حيث علل العوضا إلى يوم البولي وعمله الاستوي بأن الغالب في هذا عصر الاحتراز فخلق غيرا غالب منه بالغالب كالتصريف السفر (قول) المتباعدة أي فاسح التلخيم غالبا وبصر الاحتراز عن غيب وإن زاد فكميل لأن أصل الضوف ثلثة إلا حراز فمطر أضافي العرق اليه قاله الرافعي (قوله) فله حكم القابل لأن الأصل العوضا لا عند تحقق الكثرة قاله الرافعي (قول) المتقطعها هو شامل للكثير المنتشر يعرف بل والكثيرا لحاصل بالقتل ولحسن الامع خلافه في السابق فكما التحقيق وغيره (قوله) في الشر - أي الشر - الكثير (قوله) كجميعه أي لنو وي

(قوله) وهو عقيد باليس قيد أيضا عدم اقل كافي من الارشاد وتعلمه الاستوى من التحقيق وشرح المذهب (قوله) ثم قدم المرافعة الخ لعل هذا مذكور فوطئة لعني التشبيه الآتي (قوله) بسكونها والفتح لغة (قول) المتن وقيل ان عصره معطوف على قوله كالبراغيت (قوله) وسمي أي التوري (قوله) كفايته الى آخره وكذا في التحقيق وعليه معنى الارشاد وهو الحق يقال الاستوى مخرج في شرح المذهب والوجهان كلوجهين السابقين في دم القلم ونحوها ادخلها في يده أو وثقه قال الاستوى والذي قاله جمعه يقتضي ان العصور الكثير لا يجني عنه جزاء وان الحكم في دم المتقول من نحو القتل كذلك وهو مخرج من الرضة وحيد فيكون العصر هنا نظير القتل هنا فلا يخرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا يعني منه جزاء وكذا ان كثرة في الاسم وان خرج بعصر أو قتل فان كثرا يصف عنه وان قل في عنه في الاسم قال وعبارة الكلب تشبه بان الاسم قائم للعضو من دم البراغيت وان كان كثيرا مع العصر وليس كذلك انتهى (قوله) كما قاله الرازي (٦٩) أي في الشرح المختصر (قوله) وظاهر المناهج الخ أي في قوله وقيل ان عصره ملا

(قول) المتن قيل كالبراغيت أي لانها وان لم تكن غالبية فليست مستندة فادا وجدت الحمل مدامت (قول) المتن والاسم ان كان مشهرا الخ قال الاستوى تفسير المحرر والكلب يقتضي حران اختلاف فيما يعدم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاحصاء بلاشك كما تقدم في الحيف ومخرج في التحقيق هنا وشرح المذهب قال في الوجهين والحضانة الحمل والفساد دام غالبا فحكمه الاحصاء وقال في المناهج البثرات نزلت اتمى قلت يمكن حل مافي الكلب على ما يعدم منه غالبا وليس سلاله دائما والتي في هذه الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فان تصحيح الصنف العضو كاسياني لافرق فيه بين ملبوم وما لا يعدم (قول) المتن فكدم الاجنبي أي لانه لثرات اهم وجودا منها واغلب لكن سلف في التيمم ان التارح حمله على التقل بقرنة التشبيه دم الاجنبي (قوله) فيه

وهو عقيد باليس لما قال في التحقيق لو حل ثوب راغبت أو سلب عليه ان كثر دمه ضرر والا فلا في الاسم ويقاس بذلك ما فيه الوهم ثم المرافعة رخصات تصح ما من بدن الانسان تمجها وليس لها دم في تشبهه كره الامام وغيره (ودم البثرات) يمنع للثمة جمع بثره بسكونها وهي خراج صغير (كالبراغيت) أي كدمها يعني من قلبه قطعه تصح المحروراء اخرج بنسبه أم حصرة (وقيل ان عصره فلا) يعني لا يعتني عنه مخرج في أصل الرضة العضو من كثره ومن العصور ولم يقيد بالقليل كما تقدمه في شرح المذهب كالرازي وظاهر المناهج تصح العضو من الكثر العصور وغيره (والهامل والقروح) أي الخراجات (وموضع الفصد والحجامة قيل كالبراغيت) يعني من دمها قلبه وكثيره على سبيل (والاسم) ليست مثلها لانها لا تكثر كثيرا فيقال في دمها في جريته (ان كان مشهرا يعدم غالبا فلا كفاية) أي كدمها فضا له كمال في الشرح الصغير بازالة ما أصاب منه وفصل محل جرحه عند ارادة الصلاة نظير ما تقدم في المسحاة ومعنى عما يستحب منه بعد الاحتياط في الصلاة كما ذكره الرازي في المسحاة هنا (والام) أي وان لم يكن كذلك بان كان مشهرا لا يعدم غالبا (فكدم الاجنبي فلا يعني) أي دم الاجنبي كثيرا كان أو قليلا لانه لا يشق الاحتراز عنه (وقيل يعني من قلبه) للتسامح فيه فيكون حكم ذلك الدم الذي لا يعدم منه غالبا كذلك في عدم العضو في الاحتياط في الذي يعدم منه غالبا عدم العضو أيضا وما يعني بهه ضروري لا خلاف فيه (قلت الاسم انها كالبثرات والاعطى العضو من قليل دم الاجنبي) من ان كان وغيره (وا الله اعلم) قال في شرح المذهب وفيه صاحب البان بغير دم الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فلا يعني عن شيء من قطعها والجهر وسكونها ذلك ثم الخلاف كما قال الرازي حكاه الجمهور قولين ومضى عليه الصنف خلاف مافي المحرر من كفايته وجهين يعالفا في وجاعة (والفتح والصديد كالم) في جميع ما ذكره لانه أصلهما (وكداما الفروخ والمتخط الذي له ربح) كالم في نجاسته وما ذكره (وكذا يلزم في الاظهر) لقطعه بعبه والشافعي هو ظاهر

١٨ ل عدم العضو في الاحتياط الخ غرضه من هذا ان يوضح احتمال التشبهين المذكورين في المتن على عدم العضو يتضح بذلك وجه مقابله (قول) المتن والاسم وقوله قيل كالبراغيت يعني (قوله) في الاحتياط الخ توجيه لحران الخلاف فيما يعدم غالبا فان القول بالاحتياط معناه عدم العضو والما وجب الاحتياط (قول) المتن قلت الاسم الى آخره هذا تصح لقوله فيما تقدم قيل كالبراغيت (قول) المتن والاعطى العضو عليه الى آخره فتلخص بهما ان ظاهر عدم العضو من ذلك قال في التحقيق بعد حكاية التعبد من صاحب البيان ولم يجد نصري بمجانسته ولا موافقة قال الاستوى قدواته الشيخ نصر في فتاوى المصنف قال أعني الاستوى وبما يعني عنه اليلم اذا كثر كاسياني في النجاسات (قوله) لانه أصلها عبارة الاستوى لانها مدخل مستحيلان الى التفساد (قوله) كالم في نجاسته قياسا على التيمم والصديد (قول) المتن وكذا يلزم في الاحتياط الخ وجهان من حيث نجاسته فيكون حكمه حكم دم البثرات لادم القروح

(قوله) أي أنه ما ظهر قطعا يرد أن المنصب غير معين لمرة متقطعة وانما قبل ذلك من الأثر ومما به على مرة متقطعة الخلاف (قوله) لعنه بالجل ولم يحدث ائتم (قول) المتوجه على المنصب * فرع * لو أضاف في شخص خاصة لا يلزمها وجب علينا إعلانه لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو ركز والفسد قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله) لكن يتحجب يؤخّر عن هذا أنه يتحجب للإنسان إعادة الصلاة التي ركب في أتماعه عليه * (فصل بطلان التلقين) * (قوله) والثاني قال إنه لا اعتبار بأهارة الاستنوى لأن الأمة قد تتقوى لإشباع الحركة ولا تقتصر على (قول) التلقين فكأنه لا يولد الأمر الآخر (قوله) لأنه ليس من جنس الكلام زاد الراضى ولا يكاد يبين منه حرف فأشبه الصوت الفعل (قول) المترابن سبق له أنه لا يرى من التسان (٧٠) ودليل الناس حديث ذي البدن ودليل

المجاهل حديث المأمور وهو معاوية
ابن الحكم الذي تسلم خلف
النبي صلى الله عليه وسلم ورمقه
القوم بأبصارهم واصل أن الكلام في
الصلاة ما كان عدم العذر وتوقف
وحالة العذر وقد شرع الآن في سنانها
(قوله) لا يقطع تقليم الصلاة وإن
شُرِّعَ

« فصل بطل الصلاة » (يالتلق) عدا من غير القرآن والذ كرو الداء على ماساني (بحرفين)
 أنهدأ أولاً نحو قوم ومن (أوحرف منهم) حقوق من الوتاة (وكذا مدة تصرف في الامع) لانها
 ألف أو و أو ي أو ا أو الثاني قال انها لا تصرف وهذا كغيرها في الكس من باب أو ي أو ا في ذلك
 حديث مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكام يسمع على المنه وغيره المتني
 هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح الفاء (والامع ان التخفيف لفظوا اليه بضم الين والتخفيف
 ان ظهره) أي بكل محاذ ذكر (حرفان بطلتوا الا) بطله والاني: بطله مطلقاً لانه ليس
 من جنس الكلام (ويذكر في غير الكلام اربع لسانه) اليه (أؤنسى الصلاة) أي نسيانه
 فيها (أو جمل تحريمه) فيها (ان قرب عهدها لاسلام) بخلاف بعد العهده بتقصيره ترك
 العمل (لا كثره) فانه لا يعترف في الصور الثلاث (في الامع) لانه يخط نظم الصلاة بخلاف
 اليسر والثاني يقول يسوي بينهما في العذر كما يسوي بينهما في العهد واليسر بالعرف ويصدق بما
 في الشرح عن الشيخ في احكامه ان كلكم في الثلاث ونحوها واسقط ذلك من الروضة (و) يذخر
 (في التخفيف ونحوه) مما تهم وغيره كالسعال والعطاس وان ظهر محرفان (الغلبة) هي راجعة للجميع
 (وتذكر القراءة) قلنا نعم هو راجع الى التخفيف قط كما قصر عليه في الروضة واسمها (لا الجهر)
 بالمرأة (في الامع) لا مستند لرواية التخفيف والثاني يذخر في التخفيف فانه اشعاراً وسكناً
 عن ظهور كثر من حرفين (ووا كره على الكلام بطلت في الظاهر) لتدبر الاكراهية والاني
 لا يبتطل كالنسيان وهذا يشعر بان الخلاف في اليسر وانما يبتطل بالسكرين جزاً (ووفق بظنهم

الواحدة مثل اعتبار راجع الرضوة وأصلها قوجدتها كذلك تقول الاستوى عند قول المهاج القلبية مقتضى كلام
 الشنيني في حكمها عدم الفرق بين القليل والكثير لكن في الشرح والرضوة أن غلبة الكلام هو الحال يرقق فيها بين القليل والكثير يجب
 أن يكون المراد به التكثر والتمس في نفس الحال لا في الآخر الخارجة بالحدة الواحدة وبعبارة الرضوة الحال الثاني في الكلام بعدد
 من سبق لسانه إلى الكلام من غير قصد أو غلبة الفعل أو الحال فإن متصرفاً أو توكلتم ناسياً أو جاهلاً لا يحرم الكلام فإن كان بدرجاً لم
 وإن كثرت على الأصح انتهى وهو عند التأمل ويرى نظراً في قول الشارع رحمه الله وسكتوا (قوله) وهذا يرجع إلى قوله كأناسي
 (قول) المتولو فلق إلى آخره شروع في بيان أن القرآن والحدود كقيد في الكلام المنصر لعارض

(قوله) كالمقصود القراءة عليه غيره بالشام على التسليم الوارد في النسخ على الامام (قوله) ونظاب الله ورسوله لا يضرب لاجل إجابة النبي صلى الله عليه وسلم قال الاستوى وكذا إجابته بالفعل (قوله) وكذا الطويل ناسيا وألفرض (قوله) في الأول هو الطويل ناسيا (قول) المتن ويستلزم نامة إلى آخره عبارة الكتاب تقتضي أن لا يفسد شيء وليس كذلك بل المستفاد في حقه التصديق كما ظهر به القاضي أو الفتح (قول) المتن كنيته امامه مثل ذلك اعلام غيره (٧١) بأمرنا أراد المصلح اعلامه (قول) المتن وإنذاره أمضى إلى آخره المراد من كلام الكتاب

التبرقة بين حكم الرجال والنساء فلا ينافي كون الإنذار واجبا (قول) المتن إن يسع قال في شرح المهذب هو مندوب إذا كان التنية قربة ومباح إذا كان مباحا قال غيره هو واجب إذا كان واجبا قال الاستوى والنسخ على الامام فيه فصل القراءة السابقة انتهى بجمناه (قول) المتن بكثرة لا قليلا وهذا بعد كثرة الأدلة أن المصلح يصبر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا يمتنع رعاية التعظيم ففيه من القليل الذي لا فضل بالتعظيم دون الكثير (قول) المتن فأنظروا أنظروا فأنظر المرة الواحدة وافهم اسم ما بين القدمين أنه الاستوى (قول) المتن إن نوات أي ولوم أحسن كطوقه ضرورة وخلع قل (قول) المتن في صفة ما لو حر كما في حديثي أو حقه قال الاستوى وألفرض سبب (قوله) والثاني نظرا إلى آخره أي وعليه يكون ذهاب الأصعب وجنبا حركة واحدة (قوله) الذي أقصر عليه الجمهور يعني أن الجمهور أقصر وأعلى حكم البطلان ولم يدركوا الوجه الآخر ولهذا كان الأصح في هذه المسألة طريقة القطع بالبطلان لأنه الذي ذهب إليه الجمهور وعلموا ذلك بأن الفعل أقوى من القول بدليل قوله ذهاب الشبهة دون اعتناقه

القرآن بقصد التفهيم كما يصح خذ الكتاب) فمعهما من يستأذن في أخذ شيء من يأخذ (أن قصد منه) أي التفهيم (قراءة لم يطل) كالمقصود القراءة قط (والا) أن قصد التفهيم قط (طلبت) هو أن لم يقصد شيئا في شرح المذهب ظاهر كلام المصنف وغيره أنها تطل لانه يشبه كلام الآدي فلا يكون قرأنا لا بالقصد وفي المقابل والتحقق الجزم بالبطلان (ولا يطل بالذكر والجماعة إلا أن يحاط به) (قوله) لما لمس حلق الله) تطل بمختلفه الله هو خطاب الله ورسوله لا يصبر كاهل من أذكر إلى كره وغيره ومن التسديد (ولو كنت طويلا) عمدا (بالعرض لم يطل في الأصح) لأن السكون لا يخرج منه الصلاة والثاني يقول هذا السكون مشعر بالاعراض عنها أمال السكون اليسير فلا يطل بمجرى وكذا الطويل ناسيا أو يفرض كذا كمناسيه وقيل في كل وجهان لكنهما في الأول مبنيان على أن عمده مبطل وسيأتي في باب يلي هذا أن تطول الركن القصير يسكون يطل عمده في الأصح لاختلافها بالولادة (ويستلزم نامة في) صلواته كنيته (امامه) على هو (وأنه داخل) أي لتأذنه في الفتحول (وإنذاره أمضى) إن وقع في برشلا (أن يسع) الرجل أي يقول سبحانه الله (وتصفق المرأة) ضرب يلى (اليمين على ظهر اليسار) فأوضح به على بطنها على وجه الغيب بطلت صلواتها وإن كان قليلا لتأذنه الغيب الصلاة الأصل في ذلك حديث العيصين من نامة في صلواته فليسمع وانما التصديق للنساء (ولو فعل في صلواته غيرها) أن كل من جنبها) كزاد قرع أو سجود (طلبت) لتلاصيحها (الآن نسي) أنه فعل منه فلا يطل لأنه صلى الله عليه وسلم على الظهر سجودا وسجودا عليها متفق عليه ولو أفتى في حال سجود الإمام مثلا وجبت متابعتها وسيأتي في باب يلي هذا أنه لو قتل ركعا قوليا عمدا لم يطل صلواته في الأصح وكذا لو أفتى مرتين لم يطل على النص وعن ذلك أحرز قوله فعل دون أي (والا) أي وإن لم يكن من جنبها كلشي والضرب (قتل بكثرة لا قليلا) لأنه صلى الله عليه وسلم على وهو حامل إمامة فكان إذا سجد وضعا وإذا قام حملها متفق عليه وسيأتي في صلواته فأنظروا أنه يذرفها في الكثير لاحقة في الأصح ويستقي من القليل الأكل وتطل به لمسباني (والكثرة) والقة (بالعرف) فأنظروا أن أقصر شأن قليل والثلاث) من ذلك (كثيرا نوات) لأن تفرقت بين تعدد التنية مثلما تطلعت عن الأولى عادة (وتطل الوضوء الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة الحائقاتها بالكثير (لأن الحركات الخفيفة المتوالية كثيرة) أما ما عني حجة أو حلق في الأصح (الحائقاتها بالقليل) والثاني نظرا إلى كثرتها (وهو بالفعل) الكثير (كده) في بطلان الصلاة (في الأصح) الذي أقصر عليه الجمهور لأنه يطل بطلانها والثاني واختاره في التصديق أنه كهد قلبه فلا يطل به وجعل التحريم كله هو أخذها مسامحة (وتطل بقليل الأصح) لاشعاره بالاعراض عنها

وقالوا ولا يفرض بأن الصلاة بطل بقليل الكلام الممدود بقليل الفعل الممدود لأن القليل من الفعل يصبر الآخر زنه بخلاف الكلام (قوله) واختاره في التصديق صحه أيضا في التنية وهو أقوى بشده حديث ذي اليدن (قوله) أخذها مسامحة أي الذي مسأني حقوقه مع التيسار أو جعل التحريم (قوله) لاشعاره بالاعراض عنها أي فليس يقصر من الأفعال ومثل ألا كل سائر ما خطر الصائم والحاصل أن الأمسالك من النظر ان شرط كما شرط ترك الأفعال وترك الكلام

(قول) الثاني في الامع اعترض على هذا جميع طريق التطيق في الفعل الكثير هو ان قيل الاكمل مفعول بغيره بخلاف قليل الفعل (قوله) لمحصل التصود اعلم انه اختلف في الاطفال بالاكل قيل لما فيه من الجهل وقيل لوجود الفطر وهو الاظهر ونبنى عليهما الوجهان في صلاة السكره اذا وسات من غير فصل . فيه . ووزلت غشامة من رأسه وتعرض لبعها مع ظهور حرفين فأكثر في قطعها فانظر اثاره قطعها ويتفرق له ويذكر (قوله) اذا توجه بتدريج لوجهه عطف بسط وخط قال بعضهم (٧٢) ويعيرون ان يكونا من الجهل الخالبة أو

(قلت الا ان يكون ناسيا أو جاهلا غير ميمناه اعلم) فلا تطالبه كذا كراهي في الشر بخلاف كثيره قطعه مع النسيان أو جهل القصر في الامع والوجه والشكره بالعرف (فلو كان بغير سكره) غشامة (فلم) يسكر اللام (دوبها طلق) ملاته (في الامع) لمحصل التصود من الاكل والسائق لا تبطل لعدم المنع وعبارة المحرر كالشر سكره مذوب وسوغ أي تترى الى الجوف من غير فعل وعدل عنه الى البليغ لانه أظهر في التفرغ وهو فرق بين تبصر الغزالي بانصافها (وبين الصلي) اذا توجه (الى جدار أو سارية) أي عمود (أو صما مغروزة أو بسط على) كعبه أو بفتح السين (أو خط قبالته) أي ضاعه منطاولا كافي الروضة (دفع النار) فهو بين أحد المذكورات المراد الصلي منها أهله اذا تم رزما بينهما على ثلاثة أذرع عذراع الأذى قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء ستره من الناس فأراد أحد أن يعارضه فليدفعه رداء الشيطان هو ظاهر في الثلاثة الأولى والحق بها الباقين لا شتر الخلفه في سن الصلاة الهيا النبي عليه من المنع وقوله بين يديه أي امامه الى الستة التي هي غاية إمكان حضوره المقدّر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حينئذ) أي حين من الدفع قال صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس بين يدي الصلي ماذا عليه لكان ان يقف أربعين خيرا لمن امر به بين يديه رواء الشيطان هو بعد حله على الصلي الى ستره بمحمل للكره القابلة للصحيح وظاهر في التحريم ويدل عليه نصا ورواية البخاري من ان ثم بعد قوله عليه ووصي من غير ستر أو باعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه قاله في الروضة فونها اذا صلى الى ستره فالتسنة ان يجعلها مقابلة لعمه أو ثوبا أو لا يصعد لها ضم الم إلى لا يجعلها تقابله وجهه وهي كما تقدم في استقبال القبلة تتأذرع قال بعضهم ويظهر ان يكون الخط كذلك وس الصلاة الهيا للشارع في كلام المصنف عليه الاتباع ورواية الحداد أو دوا بسناد صحيح وفي الاسطوخودوس والعترة أي العمود والخرقة الشيطان والصلي يقبض على الخط للمأمور به ان لم يكن معه عصا في حديث أبي داود وابن ماجة وصححه ابن حبان وغيره فهما أي الخط والصلي عند عدم الشخص كافي الروضة وأصلها (قلت بكرة الالتفات) وجهه (لالحاجة) لحديث عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاص بصلته الشيطان من صلاة العبد ورواية البخاري ولا يكره الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو يلتفت الى الشعب وكان أرسل اليه فارسا من أهل الحرين رواء أو دوا بسناد صحيح (ورفعه رداء الى السماء) لحديث البخاري ما قال أقوام يرفعون أصواتهم الى السماء في صلاتهم ليقبضن من ذلك أو ليقطفن أصواتهم (وكشف شعره أو فوه) لحديث أم رث أن أم عبد على سبعة أعظم ولا أكشروا ولا شعرا ورواية الشيطان وهذا الخط مسلم ولتنظ البخاري أمرنا ان نصدق ولا نكف والمعنى في التي عن كفاه يذهب مع قال في شرح المذهب والتي لكل من صلى كذلك سواء

الموصوف بها الانكلام المصلي ليس فتكون الحالبة باضا والفظ والوصفة باعتبار المعنى (قول) التناؤسارية الى آخره لا مجال لظاهر النهج استواء الجميع في الزينة لان غرضه بيان حكم دفع الماء في هذه الاحوال والكل سواء في تمكن الصلي من المنع وأما بيان حكم الصلاة الهيا فمما يتعرض لنتم في كلامه اشار الى سن الصلاة الهيا (قول) التناؤساق الفراء أوّل لمن سمع هذه عصا وانما هي كما قال الله سبحانه وتعالى عصا و فرع مكره أن يصلي وبين يديه امر أو أو رجل مستقيم (قول) التناؤساق تحريم المرور ان قلت فهذا واجب المنع ازالة للسكر كما يحسنه الاستوى في الممات قلت كما لما في الفعل من مشافة الخشوع المطلوب في الصلاة قال الامام واذ قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهي الحال الى دفع محقق ولكن يسترق بقصد التنبه (قوله) التناؤساق منشأ الاشارة جعل من الدفع في هذه الاحول فانه يبينها أحوال كمال حيث ارتبط السن بها (قوله) وصححه ابن حبان وغيره عبارة الروضة قلت وقال جماعة في الاكسفا بالخط قولان الشافعي رضي الله عنه قال في القديم ومن حصة يقبض بغيره في البويطي لا يضرب الحديث الوارد

في موضعها انتهى قلت واخترنا الامام وغيره ان الخط لا يكتفي وعلمونا بما لا يظهر للارة (قول) التناؤساق بكرة الى آخره أي وهذه تفيد أمور يطلب اجتنبها في الصلاة (قوله) لحديث عائشة قال آخر مروى أو دوا والساق عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يثبت فإذا التفت انصرف عنه وورد أيضا لو يعلم الصلي من ساج ما التفت بينا ولا تما في التفتاه حرام (قول) التناؤساق بغيره فانه نقل الحديث عن الغزالي في الاحياء قال يقبض به ريق يصبره السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله) ولا أكف بوال آخره التي في الاستوى أمرنا ان لا أكف الشعر ولا الشاب أو استدروا بآلة الشيطان قال والكتب النجيب

(قوله) أوكه شعر أو شدد الوسط أو مفرز عذبة الجماعة قاله في شرح المذهب (قوله) نهى الخ قال الاستوى حكمة في الصلاة لهية الخشوع (قوله) فليست يد إلى آخره في رواية مسلم أيضا بدل هنا قلبه مستطاع (قول) المتن والصلاة كما قال في آخره قال الاستوى ويستحب شريطة من هذه الأمور وانما الجماعة (قوله) المتن يتوق الخ مثل هذا فيما يظهر لو كان بصيرة حليته وهو يتوق إلى جامعها وقوله يتوق شامل لمن ليس بمحرم وعطش وهو كذلك لأن كثرة المنى كالمشارب القليلة قد تتوق النفس اليأس من غير جرم ولا عطش بل لو لم يصتر ذلك وحصل الترتيب كان الحكم كذلك كذا ذكر في الكفاية تجا لا ينوي وس اعترض عن الشيخ في ذكر الخشوع بالتبرك بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضيه وال الكراهة زوال التوق لأن يحصل السبب وهو كذلك فيما يظهر قياسا على ما قاله في الاعتذار للقطعة للجماعة تتلاقى الأصحاب ثم في الصحيحين إذا أقيمت الصلاة فادعوا إلى النساء ولا تعجلوا حتى يفرغ منته قال في شرح مسلم فيه دليل على أنه يأكل حاجته بكمالها وهذا (٧٣)

فليس يصح قال الاستوى كلامه هذا يخالف الأصحاب ويجعل العذر قائما إلى التسبب إلا أنه لا يلزم بقاء الكراهة في مسئلتنا إلى التسبب يعني مسئلة الكتاب المذكور وقوجه عدم الزوم لا يصح أن تسقط الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وان طلب منه استغناء التسبب ألا يلزم من استغناؤه استمرار الكراهة بعد أكل القم (قوله) في غير المسجد الأولى في هذه الحالة ان يصح في وقتها فيه اذهاب الصورة بخلاف البص على اليسار وان كان هنا جازا (قوله) حرم قال الاستوى المشهور في كتب الأصحاب الكراهة (قوله) لفتان بمعنى بالسبب خلافا لمن أنكرها (قوله) في ذلك يرجع إلى قوله نهى (قول) المتن وبالقصة إلى آخره قال السبب التقيد بالقصة دليل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل

تعد الصلاة أم كان قبلها صلى وعلى حاله أو كمن ذلك ان صلى وشعر بمقصود أو مردود تحت جماعته أو نية أو كونه مشر (وضع يده على بياضه) حديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخطي الرجل يده في الصلاة وادعوا ودوهمه ابن حبان وغيره ولا يكره ما لم يجز كالشوايق في مسند طه بن أحمد فليست يده على فيضان الشيطان يدخل والقيام على الرجل) واحدة لأنه تكلم في هذه الخشوع ثم ان كان الحاجة كوجه الأخرى فلا كراهة فيه (والصلاة حائضا) بالتون أي بالبر (أو حائضا) بالوحدة أي بالفاط (أو بمضرة طعام يتوق إليه) البتة أي يتوق الحديث مسلم الصلاة بمضرة طعام ولا هو يدا فقه الاختيار أي البول الفاظ وتكره أيضا مع مدافعة الرجز كره في الوضوء كمالها في صلاة الجماعة وسواها في الطعام المأكول والشروب (وان يمين) إذا عرض له البصاق (قبل وجهه أو عينه) بخلاف يساره الحديث الشيخين إذا كان أحد كره في الصلاة أنه ناجر به عز وجل فلا يترقب أن يدخلوا به عينه ولكن من يساره وهذا كما قال في شرح المذهب في غير المسجد ان كان في مسجد من البصاق فيه حديث الشيخين الزاقي في المسجد خطية وكما تراه في حق في طرف قوم من جانبه الأيسر كمنه بصق وزق لفتان بمعنى (وضع يده على خامته) حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطي الرجل يده عن رءوسه والمرأة في ذلك كالرجل كذا ذكر في شرح المذهب (وبالقصة خفض الرأس فركعه) لمجاوزة أكله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره وركعه كاتهم (والصلاة في الحمام) ومنه مسلم (والطريق والزينة) أي موضع الزيل (والكنيسة وعطن الأبل) هو الموضع الذي تعي إليه الأبل الشارية شيئا فشيئا إلى أن تنجم كلها فيقفق إلى المرمي (والقبرة الطاهرة) بأن لم تمش (والله أعلم) حديث الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في الدكاكين خلا الكنيسة فزق حديث وألحق بالحمام والمعنى في الكراهة فيها انما ما رأى السالمين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي الزينة شغابها تحت الثوب الفروش علم اشتلا في عطن الأبل فغارها المشوش

١٩ ل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله قال الأصحاب نهى الله عنهم أجمعين ترك أن تقول حالة الركوع الكلمة فيها خفض رأس باعتبار الحالة قبلها أو الزيادة على ذلك تصدق أنها بالصفة فلا اشكال (قول) المتن في الحمام هل ذلك بأمر أو بالشا من واعتدته الشيطان وقيل لا كقصة الجماعة وض عليه في الآم وبني عليها الصلاة في الملح أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكرا مأخوذ من الحميم (قول) المتن والزينة بفتح الباء ومعها (قول) المتن والكنيسة تعني السامري والعتاة اليهود ووض أهلهم دخولها حرم (قول) المتن والقبرة تثليث الباء (قوله) اشتغال القلب بمرور الناس يؤخذ من هذه اللفظة أو لتواستقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قوله) شغابها تحت الثوب إلى آخره قال الاستوى هذا في البسط على الجماعة ما لم يلبس على ما غلبت فيه النجاسة فله ينزل الكراهة على ما غلبت من كلام الرافعي لأنه أمره بضعف بالحال

(قوله) غيابة ما فتحه المصنف في حق عليه كلام الصافي كما قال في الكفاية ما أخره ما قال الاستنوي من الغيبين يظهر لك أن صورة المسئلة
فيها على خلاف المسئلة حتى لو وقف بين الموقف فلا كراهة فغير مكره استنبال التمر الأقره على الله عليه وسلم فغير متهمة وبما ترويه المسئلة خالفه
في الكفاية ما قال مكره على التبر وبجانبه واليه متهمة قال الأحياء مكره الصلاة في الأموات (ص ٤٤) والربط بالخارجة من المسجد

• (باب سجود السهو) •

(قول) للمتنه الصارف لأجله من
الوجوب ما في بعضها كانت الركعة
ناقلة والسجدتان ولائلا ليدل بكبد أو
أخف وكذا وجبت سجرات الحج دون
هذا والله أعلم (قوله) من الصلاة خرج
بمقوت النازلة ونحوه لأن ذلك سنة في
الصلاة لا منها (قوله) ولو بالشد فلهما
اعترض من تصور العبارة من إعادة
إيقاع الركوع من التردد في فعله (قوله)
من حصولها أي لا من السجود أيضا كما
توجه العبارة (قوله) يسجد أي سجدا
كان ذلك أوسعوا أخذنا من المأخوذ
الآتي (قوله) بناء على الظهري
ومقابل الظهري من هنا على مقابل
الظهر هناك ولما فهم ذلك من ذكر
النساء استغنى به عن التصرح بالمقابل
وكثيرا ما وقع ذلك (قول) التماسا
السنن فلا يوجد فيها لما تجاوزت طلت
صلاته إلا أن يكون قريب العهد بالاسلام
أو شيئا يده بعيدة عنه البغوي ونظيره
الاستنوي وبين العراقي التفرع بأن من هو
كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن
عرف ذلك عرف محله غالباً (قوله) يجامع
أي آخر هذه العلة موجودة في تكبيرات
العبد وفي ذلك الركوع ونحوه ومع
ذلك لا يجوز دق أهل الفرائض اختصاص
السجود بهذه الأجزاء بأنها من الشعائر

• (باب بالتبين (سجود السهو) •

وهو كما ساقى سجدتان بين التشهد والسلام (سنة عند ترك ما موره) من الصلاة (أو قل منى
عنه) فيها ولو بالشد على ملبأى فيهما غير ما فرضا كانت الصلاة أو فلا (قالوا) التروك منها
(أن كان ركنا أو سجدة) فصله (وقد يشرع) مع ذكره (السجود) زيادة بالكاف
(حصلت سداؤه ركن كالسجود) ركن (الترتيب) من حصولها وقد لا يشرع السجود بأن لا
يحصل زيادة كما إذا كان المتروك السلام قد تركه ولم يطل الفصل فيسلم من غير سجود فإن طال
الفصل لم يوسعة السكوت الطويل وقد تقدم في باب عليه هذا أنه لا يطل الصلاة على الزاح وقد يقال
يسجد به أخذنا مما ساقى في تطويل الركن القصير بالسكوت (أو) كان (بعضا) والقوت
أوقياهم) وان استأنز تركه القنوت (أو التشهد الأول أو بعده) وان استأنز تركه التشهد
(وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الظهر) بناء على الظاهر ما ساقى فيه كما تقدم
(سجد) تركه وان كان عمدا (وقيل أن تركه عمدا فلا) يسجد (قلت) وكذا الصلاة على الآل
حينئذ نهاه الله أعلم) وذلك في التشهد الأول على وجهه في الآخر على الأصح كما تقدم فإنه يسجد
تركها (ولا يتغير سائر السنين) أي باقيا إذا تركت السجود لعدم ورودها بها بخلاف الأجزاء
لورودها في بعضها فانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل
السلام بخدين رواه الشافعيان فيه ترك التشهد مع فقوده المشروعه وفي معناه ترك التشهد وحده
وقيل عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه المشروع به لجماع المفسرين في السجود في محل مخصوص
والصلاة على النبي وآله حيث شئت لحظة بالتشهاد كروى عن هذه السنن أيضا أن عمر بن الخطاب
بالسجود من الأجزاء الحقيقة أي الأركان وفي الزاوية لو أراد أن يركع في غير الصلاة لكانت قنوته
فيسلم بسجدة لسهوه على الأصح ذكره في الجبر (والثاني) أي الفصل المنهي عنه في الصلاة (أن لم
يطل عمده كالاتقان والخطوئين لم يسجد لسهوه) لعدم ورود السجود به يستثنى من ذلك ما ساقى
وقوله لسهوه كذا الحمد كما ذكره في التحقيق وشرح المهذب (والا) أي وان أطل عمده كركعة زائدة
(سجد) لسهوه (أن لم يطل) الصلاة (سهوه) ككلام كثير) فانها تبطل بسهوه (في الأصح)
كما تقدم دليل السجود ما صلى الله عليه وسلم على الظهر خمسا وسجد لسهوه بعد السلام رواه الشافعيان
وقياس غيره على عليه ويستثنى من هذا القسم المتعلق في السجود ما أخرجه عن طريقه إلى غير القبلة
ناسا وعاذه على قرب فإن صلته لا تبطل بخلاف العمد كما تقدم ولا يسجد لسهوه على المنصوص الذي كور
في الروضة كاسلمها وصححه في شرح المهذب (وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر لم يشرع فيه

الظاهر المحصورة بالصلاة انتهى وخرج بالمخصوصة بالصلاة تكبيرات العبد في الاستنوي (قوله) والصلاة (يطل
على النبي لطل غير السجود بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بأنها ركيب التيان في التشهد الأخير فيسجد ترك في الأول فبأسا على
التشهد (قوله) لم يسجد لسهوه سنة في الصلاة لأنها لا بد من ذلك على التمام

(قوله) منه أي من نفسه (قوله) لتغيير قلم الصلاة عبارة الرافعي لا ما يقع من غير ظن الصلاة ولو اتى به محمد في غير موضع لم يثبت صلاته وأعلم أنه في التصحيح وشرح المذهب صحيح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقاً (قول) المتن ولو نضج عدها هو قسم قوله السابق ولو نسي الشهد الأول كانت قوله السابق ولو نسي كقبول استباحه قسم قوله السابق ذكره بعد استباحه (قول) المتن يبلغ (٧٦) هذا إذا كان شرط قوله وسجد

للسهو (قوله) أي تردى استباحه أو وجدان فلا يعمل بظنه ولا يقول غير ذلك لفظ المتن ومع الحديث وهذا معناه في اللفظة (قوله) للتردد في زيادتها هذا التطيل هو المخذوع وقيل اللفظ المخبر ولا يعمل معناه لأنه لا يقين ترك ما مقرر ولا فعل منهى (قوله) ولا يرجع في فعلها إلخ لا يقال بتشكيل عليه قصة ذي الدين لأنهم لم يتصوروا فعله إنما أخبروه بالترك نعم قضيتها تأمل الشك بعد السلام المتعدد إلى قول الغير إلا أن يعالج بأنه صلى الله عليه وسلم تركه عقب أخبارهم (قوله) أي رتبها إلى بعضه إن الظاهر ما هو المخلط الحاصل بزيادتها زال شرط ذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للقلل الحاصل من التقصان بآخرة ومن الزيادة أخرى (قوله) أو ترك في الرابعة وقد سكر بينهما قال الاستاذي فالعباس السجود أن كل بعد ما سار إلى القيام أقرب وإلى فلا قال وقد يقال بسجد مطلقاً على إتيان الثلاث واجب (قول) المتن ولو شك بعد السلام إلى آخره قضية حدث ذي الدين أنه يؤثر عند أخبار الجميع إلا أن يعمل على إتيان النبي صلى الله عليه وسلم تذكر الحال عقب أخبارهم (قوله) لأن الظاهر إلى آخره عمل أيضاً بمن روى هذا الشك للقلل

لنفسه لأنه لم يتلبس بفرض (وسجد أن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لتغيير قلم الصلاة بما فعله بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبة اليمام على السواء فلا يبعد لفة ما فعله حينئذ (ولو نضج عدها) من غير تشهد (فما دخلت) صلاته (إن كان) فيما نضج (إلى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبة اليمام على السواء فلا تطيل صلاته وتشمل الصورتين قول الرخصة كإسقاطها وإن عاذ قبل ما سار إلى القيام أقرب (ولو نسي قنوتاً فذكره في سجود لم يعدله) لتلبسه بفرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (وسجد للسهو أن بلغ حدّاً رافع) في هو يلا يذنه تركه بخلاف ما إذا لم يبلغه فلا يسجد (ولو شك في ترك بعض) بالمعنى السابق كالقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فصله (أو أرتكب شيئاً) أي منهى بغير السجود ككلام قليل نسي (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو شك به هو الأول أو الثاني سجد لشك من مقتضيه ولو شك في تركه مندوب في الجملة لا يسجد لأن تركه لا يثبت بيقينه (ولو سها) عما بغير السجود (وشك هل يسجد فليسجد) لأن الأصل عدم السجود (ولو شك) أي تردد (أعلى) ثلاثاً أو أربعاً في ركعة (لأن الأصل عدم فعلها) (وسجد) للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جميعاً كثيراً والأصل في ذلك حديث مسلم إذا شك أحدكم في صلاته لم يدرك أصلي ثلاثاً ثم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً فتنضم للصلاة أي رتبها السجدة إلى الأربع (والأصح) أنه يسجد وإن زال الشك قبل سلامه) بأن يذكر أربعة لفعلها مع التردد ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصلح بمعرفة أو احتل كونه زائداً) أنه يسجد للتردد في زيادته وإن زال الشك قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال الشك مثله شك في الثالثة) في الواقع من الرابعة (أثالثه) أي أربعة فتذكرها) أنها الثالثة وأربعها لم يسجد لأن مقتضيهما مع التردد لا تسمنه (أو) تذكر (في الرابعة) التي أتى بها أن ما قبلها ثالثة (سجد) لأن مقتضيهما قبل التذكر كحتم للزيادة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على الشهور) لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام الثاني وإن زل لأن الأصل عدم فعله فبنى على استيقن ويسجد كافي حسب الصلاة إن لم يطل الفصل فإن طال استأنف كافي أصل الرقعة وموجب الطول العرف ولا فرق في النساء بين أن يتكلم ويمشي ويستدرج قبله فتوبين أن لا يفعل ذلك (وهو حال قنوته) كل سها عن الشهد الأول (بجعله امامه) كما يجعل عنه الجمهور والصورة وغيرها (فلو نسي سلامه فلم يبان خلفه) أي خلاف ظنه (سلم معه) أي بعد سلامه (ولا سجود) لأن سهوه في حال القدوة (ولو ذكر في تشهد ترك ركع غير الثالثة والتكبيره قائم بعد سلامه إلى ركعته) التي قامت بغوات الركع كان تركه سجدتين ركعة غير الأخيرة فإن كانت من الأخيرة كلها (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة وزاد على المحذور قوله كالتسريح غير الثالثة والتكبيره لأن التارك لو أحذر منه ما ليس في صلاة (وهو هو سلامه) أي سلامه (لا يسجد)

كثير فلو كاف بدارك بعد السلام عرس وثق (قول) المتن يجعله امامه لحديث معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتن قام بعد سلامه كذا الحكم فيما لو شك في ترك الركع المذكور ولكن هل يسجد أو لا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رتبته وجردت العراق السجود أنه مكره كالمسبوق إذا شك في إدراك الركوع

(قول) المنة ولا يرفع يديه إلى آخره أي يكفي سجود الصلاة قال ابن الرقعة لا يجزئ في هذا السجود إلى ثمانية أصناف الصلاة تسحب عليها أي بخلاف سجود السهو فإن سببه لم يشتهر نداء الصلاة بل بعضهم كيف ينصرون سجود التلاوة ومن غيرته (قوله) من غير لفظ وصورة ولا أخذتها في التحقيق والثاني بكيفية إلى آخره أي يكفي في الثانية من الأولى عند ذكر في الأولى (قول) التوركة كجلس أي وإن طالت وركعتان كجلس أي وإن خضرتا نظرا للاسم فيهما قال زافسي ولو قرأ الآية في الصلاة ثم أعادها رجا في مجلس واحد لم يرد مصروا والملاقا الخلاف في التكرار (٧٩) يقتضي لمردده هنا (قوله) بخلاف ما إذا قصر إلى آخره وقد عدم السجود سجدة واحدة فالظاهر أنه

بجدة أعنى مع قصر الفصل (قوله) وفي المحرر إلى آخره هذا الذي في المحرر وضرب مستفاد من لفظ الجمع فيمنع منه نظر لفظ طال الزمان هل يسقط أولا (قوله) كحدث وفي آخره يقتضي كلام الكفاية أن حدث التهمة على الولد بخبره كعسى عليه قال الاستدري والقاهران المراد ما شغل العلم به وإن كان في خلطة وبحوها (قول) التي أورو يقتضي أو طعن أو راعها وجهت عليه تيمنا لذهاب كعبه سجود واحد اقلها رتم كتبه ريم سجود التلاوة السابق ويحفل خلافة ويرق ولو أخر سجود التمسك من سببه فالوجه التفصيل بين لم يل الفصل وعدمه كسجود التلاوة (قول) المنة وظهرها للعامة إلى آخره ظاهر صحيح أنه لو أسرف في العاصي والمظهر في المشتل حصل أصل السنة وقد يمنع في الثاني (قوله) بأن يويهما إلى آخره صحيح يشعر بأنه لو أسرف في الشروط صا لصوب المقصد عليها قطعا وهو محل نظر ثم أحرار القبة لا بد منه فيها يظهر (قوله) والثاني لا يرجع هذا في الجنائز لتفرتها

• (باب صلاة النفل) •

(قوله) وهو واحد الفرض شامل لما

للوهي وللرفع من السجدة هذا (ولا يرفع يديه) فيها (قلت) كآمال الرافعي في الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (والله أعلم) لعدم ورود (وقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد) وجعي الذي خلقه وصوره وشق معه وبصره بجوه وقوته (رواه أبو داود) ودوغر من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذي (وكرواية) خارج الصلاة أي فيهما مرتين (في مجلسين سجدة لكل) من المنتين فيها (وكذا المجلس في الأصح) والثاني بكيفية السجدة الأولى من المنتين الثانية والثالث بكتبه إن لم يطل الفصل فإن لم يسجد للزة الأول كفاء سجدة منها (وركة كجلس) فيجدد كسر (وركتان كجلسين) فيجدد فيها (فإن لم يسجد) من سنه السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر فيسجد ويرجع الطول والقصر العرف ومن كان سجدة واحدة القراءة وتقطر على القرب يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها طلت صلاته (وتسن لم يسم تيمنا أو اندفاع تيمنا) وفي المحرر والروضة كالشرح من حيث لا يجنب قال في البحر الأول كحدث ولذا مال والثاني كصاته من الهدم والفرق قوي أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه شيء سجد سجد واحد ولا يسجد السجود لا سجد التيم (أو يؤقتل) كرس (أو طعن) قال في الكفاية من أصحاب الظاهر يصان على الحام كأمسلى الله عليه وسلم سجدة روية زمن والسجدة ذلك على السلامة (وظهرها للعامة) لعله سجد (لالتلوة) لتلاويها ويظهرها أيضا لحصول تيمنا أو اندفاع تيمنا كصا في الروضة وأصلها وفي شرح المهذب فإن خاف من المهار السجود للفساد مسفدة أو ضررا أخفاء (وهي سجدة التلاوة) خارج الصلاة في كيفية وشروطها (والأصح جوازهما) أي السجدة (على الراحة للسافر) بأن يويهما المشقة النزول والثاني لا لقوات الركن الاظهر أي السجود (فإن سجدة التلاوة صلاتها عليها قطعا) كسجود الصلاة عليها

• (باب بالتوبين صلاة النفل) •

وهو واحد الفرائض (فسمان قسم لاسن جماعة) بالنصب على التوبين المحذوف عن نائب الفاعل أي لاسن فيه الجماعة فلو سلم جماعة بكرة قاله في الروضة في صلاتها جماعة (فهذه الروايات مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء) لحديث الشيخ عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ملاك (وقيل لأرباب العشاء) وما ذكر بعدها في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل (وقيل) من الروايات (أربع قبل الظهر طين وسلم عن عائشة أمسلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين) وقيل (أربع بعدها)

والحب عليه صلى الله عليه وسلم ولما فعله أحيانا وأمر به ولما شئت الإنسان من الأوراد والمصلحة على ذلك متفق عليه بخلاف التطوع فإن منهم من خصه بالآخر (قول) التلاوة جماعة لوقال بين فرادى كل أولى (قوله) بالنصب على التوبين أي لا على الحالية ثلاثين أن يكون يعني في سنته حال كونه جماعة وهو فاسد

(قول) المتأوتشدين أي من غير سلام في الأول والاخر عن الوصل (قوله) كأن يضل بين الشفع وأوتر تسليم اعلم ان الشارع ساقى هذا دليلا للفصل الفاضل المتأوتشدين في السنة الأولى (قول) ليتر النفل قال الاسنوي في الرقعي هذا يعني كونه في نفسه أوترا لما قبله فرسا كان أوترا (قول) المتأوتشدين العجود (٨١) في اللغة الصوم يقال هجد اذا نام وتجد ازال النوم كأنه نائم في الاصطلاح صلاة

الطوق عليه بعد التوم قاله الرافعي قال ومعتد بالثلاثها من ترك الصوم فهو من باب قصر العائم على بعض أفرادها وكذا لو روى انه من الأعداء يقال تجد اذا سهر وتجد اذا نام انتهى أقول وقوله ومعتد بذلك ظاهر الرجوع الى العجود بآيه قوله فهو من باب قصر العائم على بعض أفرادها ولو حمل مرجع الإشارة الى التجد لاستقام (قوله) كأيض ذلك ابن عمر وغيره يسمى هذا نقض الوتر قال في الاحياء ومقدم النهي من نقض الوتر (قوله) وفي الوتر ركعة أشار بهذا الصنيع الى انه هذه الصورة غير داخلة في جبرالة الكتاب كما قاله الاسنوي (قوله) روى أبو داود الى آخره أي بحيث فعل ذلك عمر رضي الله عنه ولم يضاف فهو إجماع (قوله) لا خلاف ما تقدمت الخ لهذا قال في شرح المهذب هذا الوجه قوي وقال في التحقيق انه المختار أقول ركعة عمر رضي الله عنه قد يقال لا تخصصه لانها من ذكر بعض أفراد العائم بحكمه ويرد بان العموم من لفظ الراوي فلا يجزئ فيه بل هو مطلق كما أشار اليه الشارع بقوله لا خلاف ما تقدمت ومن البيان ان المطلق يحمل على المقيد

في الآخرة (أو تشهد في الآخرة) قال ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر تسليم روى ابن حبان وغيره وقالت عائشة كل من صول الله صلى الله عليه وسلم وتر بنفسه لا يجلس الا في آخرها وقالت لما سئلت عن وتر صلى الله عليه وسلم كل من صلى تسع ركعات لا يجلس الا في الثامنة ولا يسلم والا تسعة ثم يسلم رواها مسلم ولا يجوز في الوصل أكثر من تسعين تشهد ولا فصل أولها ما قبل الآخرة لانه خلاف التقول من فعله صلى الله عليه وسلم (ووقت بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) الحديث اي اذا ودغره الله الله امكنه صلى الله عليه وسلم من حر التيم وهي الوتر فجعلها في بيان العشاء الى طلوع الفجر وفي رواية الترمذي في بيان صلاة العشاء قبل وقتها العشاء (وقيل شرط الاتيان بركعة سبق نفل بعد العشاء) من سنها أو غيرها ليوتر النفل (وبسبب جعله آخر صلاة الليل) الحديث الشيعين اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وراثة في التجد أي تنفل في الليل بعد نوم أو غير الوتر ليضعه بعد التجد ومن لا يهجد يوتر بعد راحة العشاء ووتره آخر صلاة الليل كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المهذب ان من لا يهجد اذا وقى بالنيقاطه أو آخر الليل يهجد به ان يؤخر الوتر ليضعه آخر الليل الحديث مسلم من خلاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طبع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل (فان أوتر ثم يهجد بعده) الحديث لا وتران في ليلة رواء أبو داود وغيره وحسنه الترمذي (وقيل يهجد ركعة) بان يأتي بها أول التجد (ثم يهجد) بعد عائم التجد ككامل ذلك ابن عمر وغيره (ويجوز القنوت آخره) بثلاث أو أكثر وفي الوتر ركعة في النصف الثاني من رمضان (وروى أبو داود أن أي بن كعب فنت فيه لما جمع عمر الناس عليه صلى الله عليه وسلم أي صلاة التراويح (وقيل) في كل السنة) لا خلاف ما تقدمت في قنوت الصبح من أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في وتر الليل وعلم الحسن بن علي قنوت الوتر (وهو قنوت الصبح) في التسليم ومجملها والجمعة واقتضاء السجود تركه كما شرح به في المحرر وفي رفع اليدين وغيره مما تقدم (وهو قول قبله اللهم) اننا نسئلك ونستغفرك الى آخره أي ونشهد بانك توحي بانك تتوكل عليك وتحيي عليك الخير كله تشكرك ولا تشكرك وتغفل وتغفل لمن يصبرك اللهم انك تعبدونك على كل واحد واليك نسبي ونعظدي أي نسبح ربنا ونحسب عذابا ان عذابا الجنة بالكفر بالحق هذا ما في المحرر ورواه البيهقي بغير من فعل عمر رضي الله عنه (قلت الامم) قوله (بعده) قال في الروضة لا نقررت الصبح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر كما تقدم ذكره وفي شرح المهذب في باب صفة الصلاة ان الجميع بين التنتين للثبوت ولا ملام قوم محصورين رضوا بالتطويل وان غيرهما يمتنع على قنوت الصبح (وان الجماعة تنب في الوتر) المأثبه (غيب التراويح جماعة والله أعلم) بناء على خبرها في التراويح الذي هو الاصح الا في وقته عقب وجها متجريا على الغالب فلا مفهوم له ليوافق ما في الروضة وأصلها اذا استخينا الجماعة في التراويح تنصها في الوتر بعد ما فانه يصدق مع فعلها جماعة فردا ومع كون الوتر قنوتها ومتراخيها ولو اراد تهييدا

٢١ ل الح (قوله) وتوكل عليك التوكل هو الاعتماد والاعتماد المحرر وقوله تنصده من حذو أو حذفت فيه والجمعة والحق قال ان ما لله بالغ الشب والظلمة والظلمة وبالعكس كقبض الهزل وبالفهم الرجل العظيم انتهى ولحق بالكسر ويجوز الزمخ (قوله) وستأخيها زاد بعضهم ومع ترك التراويح

في يوم الجمعة من رمضان الى آخره هذا يطبق منه قول ابن السكيت ومنه قوله (قول) للمقاتلي (٨٤) قال الاموي كرجاعه من المفسرين

بمد التراويح آخر الوردة كره في شرح للصب كالتيه ورتب رمضان لا تسب فيه الجماعة (ومنه) أي القسم الذي لا يسب جماعة (التي) وأقربها ركعتان وأكثرها تسعة عشرة ركعة وسلم من كل ركعتين قال أبو هريرة أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ركعة ثلاثاً أيام من كل شهر وركعتي التي وأن أوت قبل أن تأمر واه الشخان وقالت عائشة كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي التي أربعين يوماً من يومئذ وأما ما في حديثي التي صلى الله عليه وسلم تسعة التي ثمان ركعات وسلم من كل ركعتين واه أبو داود بإسناد على شرط البخاري كما قال في شرح المهذب وفي الصحيحين عنها قريب منه والصبغ من السن الصلاة من أي ذراه على الله عليه وسلم قال ابن حبان في صحيحه عسراً لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وان حليتها شقي عشرة ركعة في الله ان شاق المنكر واه السقي وقال في إسناده نظر وضعه في شرح المهذب وقال فيه كثرها عند أكثر من ثمان ركعات وأخفى الكيال أربع وأفضل منه ثم وثقها أيضاً جزمه الرضي من ارتفاع الشمس إلى الاستواء في شرح المهذب والضمين إلى الزوال في الروض قال أصحابنا وقت التي من طلع الشمس وبقبنا غيرها إلى ارتفاعها وقال الماوردي وقتها المختار إذا مضى ربع النهار انتهى وماه سقط من القم لفظه بعض قبل أصحابنا ويكرن المقصود حكاه محمد بن كمال في صلاة العيد وان لم يكن في شرح المهذب والأول أو قل في التي وهو صكها في الصباح حين تشرق الشمس بضم أله ومنه قول الشيخ في المهذب وقتها إذا شرفت الشمس إلى الزوال أي أضاءت وأرقت بخلاف شرفت في أه ملعت (وتحقيق الحديث) لما دخل على وضوء (ركعتان) قبل المجلس لحديث الضعيف إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين قال في شرح المهذب إن صلى أكثر من ركعتين تسليمة واحدة جاز وكانت لها غيبة لا شقها لها على الركعتين (وتفصيل فرض أو قل آخر) سواء فويت معه أم لا لأن المقصود وجود صلاة قبل المجلس وقد وجبت بما ذكره ولا يفرضية الصلاة لأنها من غير مقصود بخلافه فرض وسنة مقصود فلا تقع (لركعة) أي لا تحصل بها التهمة (على الصحيح قلت) كما قال الرضي في الشرح (وكذا الحاشية) وحده ثلاثون سجدة (شكر) أي لا تحصل بها التهمة على الصحيح للحديث السابق والشأن فيحصل بواحدة من الأربع لحصول الأكرام بها المقصود من الحديث (وتكرير) التهمة (شكر) بالدخول على قرب في الذم والله أعلم) كالعبء والثاني لا للشقة وهذه المسئلة زادها في الرواية أيضاً (ويدخل وقت الزواب قبل الفرض بدخول وقت الفرض بعده بضعه ويخرج التوعان) أي وقتها (بفرض وقت الفرض) ففعل التسليمة فيه بعد الفرض أداء (ولو أتى النفل المؤقت) كصلاة العيد التي ورتبها الفرائض (فبخصاؤه في الأظهر) كصلاة الفرائض بجمع التائب الثاني لا بد قضاءه لأن قضية التائب في الصلاة اشتراط الوقت في الاعتداد بها بخلاف ذلك في الفرائض لأمر جديد ورد فيها كافي حديث الضعيف من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها والثالث بقضى المستقل كالمذهب والضمين لاشابهة الفرائض في الاستقلال بخلافه وأما ما في هذا الظاهر إلى القياس واستدل بالأول بالحق الحديث المذكور وبما في الله عليه وسلم فبقي ركعتي سنة الظهر متأخرة بعد العصر واه الشخان وركعتي الغر بعد الشمس لما في الرواية من الصبح واه أبو داود بإسناد صحيح وفي سلم نحوه ثم على القضاء بقضى أياد في قول بقضى فأتى النهار ما يقرب منه وقالت الليل ما يطعم فمره ولا يدخل القضاء في غير الوقت مما عساهب كالتيه والكسوف (وتسمى بين جماعة كالعبء والكسوف والاستسقاء) لما سيق في أبوابها (وهو أفضل مما لا يسب جماعة)

إنها صلاة لا شق في المشار إلى ما في قوله تعالى ومن بالضحى والاشراق أي يصلي ولكن في الأحياء لها غير ما رواه صلاة الاشراف ركعتان بعد طلوع الشمس عند زوال وقت الكراهة (قوله) وأفضل منه ست زائد الاستوى تسلا عن الشرح المذكور أنه يسلم من كل ركعتين ويؤى ركعتين من التي انتهى أقول والظاهر أن التسليم المذكور سنة وإن الأصل جائز ثم رأيت تخفيفاً في شرح المنهج صرح بأن سنة (قوله) كالأص في صلاة العيد يرجع إلى قول بذلك (قوله) على وضوء أي إذا كان على وضوء فليقبل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر في الأحياء وحكام النووي عن بعض السلف وقال لا بأس به وجره من يابن يوسف وابن الرضا وزاد ولا حول ولا قوة إلا بالله على الضمير ذكر النووي أن ذلك يسقط إذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله استوى (قوله) سواء فويت معه أم لا فطريقه في المهمات وقال لو قيل إن الأمر يسط ولا يحصل ثواب التهمة لأنه قلت ويؤيده حديث اغسا الأجل بالثاني (قوله) ففعل القبلة المحمودة فاد من جعل الحروج متراً على الخروج ولنا وجه أن المتقدمه صرح وقتها بفعل الفرض ووجه أن سنة الظهر متأخرة بدخول وقتها بدخول وقت الفرض قال الاستوى والقياس طرده في سائر السن (قوله) مما ليس به يدل على هذا الاستسقاء فأتى صلاة لا تقرب بالشقالة الاستوى أقول ولنا أن قولهم إذا لم يقض فلا يستأه ولا ورود (قول) الترويض بين جماعة تأتي في نصيبه مفسد في الضم الأول وماه رحمه الله استغنى من ذكر ذلك هنا ككتفاء بما سألهم وما للاختصار

(قوله) بين الجماعة فيه حكم في الكفاية وجها انها فرض كفاية في المذكورات (قول) المتن الرتبة لقرائن ظاهر الملاحظة لا فرق بين المؤكدة وغيره مما يحتمل التخصيص بالمؤكد دليل التعليق وهذا الأخير هو الصواب ثم يأتي تصريحه في متن المجبة وغيره (قول) المتن تسن في التراويج قال الاستوى التراويج سنة بالاجماع أي أن الصلاح وابن عبد السلام يسنس القرآن في جموعها أفضل من قراءة سورة الاخلاص ثلاثا في كل ركعة وفي منهاج الحلي أن السنة في تراويج الليل فصاعدا وان فعلها بالعشاء في أول الوقت من يدع الكسالى وليس من القيام السنون انما القيام لمساكن في وقت النوم عادة ولا يسن فعلها قايما (قوله) فخير لهم قال الاستوى في الصبيح انه ملاحا في منه بقية الشهر (٨٣) (قوله) خشيت أن تفرض عليكم قال الاستوى معناه خشيت أن تفرضوا فرضها (قوله) ذلك يرجع

الى قوله جماعة (قوله) عقبها الغدير فيه يرجع الى قوله كل أربع (قوله) أم أطلقها قال الاستوى هذه الحالة لم يتعرض لها المصنف وانما تعرض للاولى ولم يستونها يعني تعرض للاولى بقوله فان أحرم بأكثرها بقوله واذا نوى عددا وعدم الاستيفاء من جهة أن الركعة الواحدة ليست بعدد وكل الشارع رحمه الله حاول استغادة ذلك من مدراتن (قول) المتن في كل ركعتين كذلكه ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فان قلت صنيع الشارع رحمه الله في هذا الجمل لا ينبغي ذلك وامراده رحمه الله قلت مراده والله أعلم بان مراد الرافعي على وفق ما في الشرح الكبير حيث قال رحمه الله ثم انقطع ركعة فلا بد من التشهد فيها وان زادفه أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وله أن تشهد في كل اثنتين كافي الفرائض الاربعة فلو كان العدد وزا فلا بد من التشهد في الأخيرة أيضا وهمل أن تشهد في كل ركعة قال امام الحرمين فيه احتقال لا لا تصدق في الفرائض صلاة على هذه الصورة ولكن الظاهر الجواز لأنه ان يصلي ركعة فردا ويقال منها فيصيرها القيام منها

لتأكد بين الجماعة فيه (لكن الامع تفصيل الرتبة) لفرائض (على التراويج) بناء على سن الجماعة فيها كليا في لواطمة التي صلى الله عليه وسلم على الرتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة وتدون التراويج ليس بآتي فيها والثاني تفصيل التراويج على الرتبة لسن الجماعة فيها فان قلنا لا تسن فيها الرتبة أفضل منها جرما (و) الامع (ان الجماعة تسن في التراويج) وهي عشرون ركعة عشر تسليمات في شكل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر والاصل فيها ما روى الشافعي عن عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم خرج من حرفة الليل ليلتي من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس صلاتها وكثروا فخرج لهم في الركعة وقال لهم صبيحتنا خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتجوز عنها وروى ابن خزيمة وجابن من جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان شافعي ركعات ثم أوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج الناسح أصناف الحديث وكان جارا انما حضر في الليلة الثالثة والرابعة وما روى أنه صلى بهم عشرين ركعة كآثار الرافعي ضعفه السني وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فضل بعضهم ذلك فجمعهم عمر الى بن كعب فضلى بهم في المسجد قبل ان يأمروا بالانقطاع وروى السني وغيره بالاستناد الصحيح كآثار في شرح المذهب انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان عشرين ركعة وروى مالك في الموطأ ثلاث وعشرين وجمع السني فيها بالنهم كآثار يوترون ثلاث وعشرين كل أربع منها تركعة لانهم كانوا يتركون عنها الى يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة قبل نوى ركعتين من التراويج أو من قيام رمضان قال ولو لم يدر ما يسليق لم يصح ذكره القاضي حين لا خلاف في الشرع ومقابل الامع ان الانفراد بها أفضل كقوله من صلاة الليل بعده عن الرايور جوع التي بعد البالي السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو لا يتبدل بوقت ولا يصح قال صلى الله عليه وسلم لا يدر الصلاة خير منوع استكثر أو أقل واد ابن جبان في صحيحه أن يصلي ما شاء من ركعة أو أكثر ما عجز في منه أم أطلقها وتشهد في الركعة ان اقتصر عليها (ان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كافي الاربعة وفي العدد الزياتي تشهد في الأخيرة (وفي كل ركعة) لجواز انقطع بهاذ كراه الامام والافزالي قال الرافعي وفي كلامه كثير من اصحاب ما يقتضي منه (قلت الصحيح معني كل ركعة والله أعلم) اذ لا حد بذلك في الصلاة وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة فلا يقتصروا عليه في القرية

الى أخرى انتهى بقوله رحمه الله تشهد في الركعة ان اقتصر عليها هي المسألة الاولى من كلام الرافعي وقول المتن ان أحرم بأكثر الى قول الشارع في الأخيرة هو قول الرافعي وان يشهد من كل اثنين الى قوله أيضا يقول المنهاج بأكثر من ركعة شاملا للشف والزكر كاضه الشارع رحمه الله في العدد الشفع وفي العدد الزياتي وقول الشارع رحمه الله بان تشهد في الأخيرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الأخيرة أيضا كآثار الرافعي لكان أوضح وقول المتن وفي كل ركعة قول الشارع رحمه الله كراه الامام هو قول الرافعي وهمل ان تشهد ثم لا ينبغي أن يقول المتن في كل ركعة مراده سواء كان العدد دفعا أو تراويج أو تراويج قال الشارع رحمه الله الى آخره ليس في الكبير فله في الصغير وقوله أي الشارع رحمه الله أخراؤه الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان العدد دفعا أو تراويج أو تراويج هو قول الرافعي أولا وان زادفه ان يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والله أعلم

(قوله) وان أنى شهد بينناج شامل لماذا اتهمتم كل واحدكم على القول فقال الأسير يوم المصباح مشفى فاعلم بذلك كما افهمنى حسين ابنه
(قول) قلت وان نوى هذا إلى آخره فويح من العلم الرمثا لفضل إلا زيادة واتصم وألا يحل نظر (قول) استتاب شاعر جده فصره
بحرم (قوله) وانى يحتاج إلى آخره عليه الأسير بأن القيام بالإنفاذ ليس بشرط (قوله) فقد شهد بالقبول لولا عدد من سمع به يقول
بأنهم بذلك جربنا خلاف فى التعود وهو فاسد (قول) المتخلف نقل الليل الخال الأسيرى فان قيل الملاقاة المنصوب لا ملاء والمضى
مضى أن يكون الزا وباب الليلة أفضل من النهارى قلت نحن من ذلك حكمهم فنبطل سنة (٨٤) الغير انتهى (قول) التواوسطه أفضل

[illegible]

• (سلسلة الحية) •

أقل الجماعة فيها الزعم وما هو حوسبي في مبدل عن الذي في مسيحية ... (ص) ١٠٠ ، ١٠١ في سراسر

[illegible]

(قوله) درجة قال ابن دقيق العيد الاطهر في المراد بالدرجة الصلاة لا هو ذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى ووجه الخلالة على النسبة يستفاد من الموازنة ومن الحديث الاول ايضا وأعادهم الاوجبين لفظاً أفضل (قوله) بعد الضمير يرجع الى قوله معلوم (قوله) بعض الآلى آخره أمر به الاستوى حالاً وما لا خلاف في الشارح أصلاً وأما جعلها صفة فتعطي لهم كونها معرفة (قول) التوفيل فرض كفاية هذا وقول المتأخر لا يخرج ما في العادة (قوله) في الحال جمع جمع وهي الحارة (قوله) لمزتهم عليهم ولما في اجتماعهم من العسر والشقة (١٥٠) (قوله) فيكمه تركه أقتضت فوات ثواب الصلاة فنذر داعية ترك الجماعة لهم

عنه **فرع** ادا قلنا بأمرنا فرض
كساية وضلعنا من يحصل بالشعار
فالظاهر انها متحدة في حق غيره
بحيث يكثر تركها ايضا كإبريد ذلك
مجم قوامه وعذر تركها كذا كذا الخ
وقول المنهاج الآتي ولا رخصة في تركها
وان قلنا سلة الألعذر **(قول)** المتن
قلت الامح **قال** الاستوى والقي
استدل بالاثولون بحول على من صلى
منفرد القيام فيه بفرض الكساية
انتهى **ومر** اذ يدل لهم قوله صلى الله
عليه وسلم أفضل من صلاة الفرد المراد
بالفرد ممن صلى منفردا السقوط
العرض بغيره **(قوله)** الأثر الحديث
ما من ثلاثة الخ كل توجه حمل الحديث
على الكساية ان العرض من الجماعة
المهار والشعار وذلك حاصل بفعل البعض
والصواب استخدام ذلك من قوته فهم
(قوة) بدليل السابق يريد صدر
الحديث وهو ما في البخاري ان أفضل
لصلاة على المتأخرين صلاة العشاء وصلاة
التيمم ولو علمون ما فيها لا توهموا ولو
حيوا وقد عمت الخ واستدل الرازي
على عدم الوجوب بحديث صلاة الرجل
مع الرجل أفضل من صلاة وحده وصلاته
مع الرجلين أفضل من صلاته الواحد
(قول) المتن وفي المسجد الخ كانت
الجماعة في منه اكرمها في المسجد في

غير المجتهد ستون ركعة) قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد تسبع وعشرين
درجته وراه الشَّحَنَانُ ورواه المصليُّ اللهُ عليه وسلم عليها كما هو معلوم من بعد الهجرة وقد ذكر في شرح
المذهب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف تسبع وعشرين درجته من صلى في اثنين
كذلك لكن درجته الأولى أكمل وسأني في باب الجمعة أن الجماعة شرط في صحتها فتكون فيها فرض
عين كاعبروا منها وقوة غير النصب يعني الأعراس طعرب المستني واشتبهت إليه كاعبروني
في الصوم (وقيل فرض كفارة للرجال فخص به ظهر الشعار في القرية) بمنافى القرية الصغيرة
يكفي ألقاها في موضع وفي الكبير قول البلذخام في المحال قالوا طبعوا على ألقاها في البيت لم يسقط
الفرض (فإن استوعبوا كلهم) من ألقاها على ملاك (قولوا) أي ألقاها المأمور وأتبعوا على
السنة لا بقاتل وقيل نعم حذر من ألقاها (ولا تأكلوا الدواب لئلا تأكلوا من الرجال في الأسم)
لمزتهم عليهم قال تعالى وللرجال عليهن درجات وثاني نعم لعدم الأخيار ومكره تركها للرجال دون
الساعى الأولى وليس في حقهن فرضاً جزاء (قلت الأسم المتصور أنها فرض كفارة) كما يحتمل
في أصل الروضة (وقيل) فرض (عين) وليست بشرط في صحة الصلاة كما قاله في شرح المذهب
(والله أعلم) الأولى حديث لمن ثلاث في قرية أو بدو لأقامهم الصلاة إلا استخروا عليهم الشيطان
أي غلبهم واه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره والثاني وحكاها الرازي أيضاً حديث لقد هممت
أن آمر بالصلاة فتقام ثم أمرت رجلاً فأنسى ثم ألقوا به رجال معهم خر من طلب إلى قوم
لا يشهدون الصلاة فأمر عليهم يومئذ بالنار وراه الشَّحَنَانُ وأوجب بأمدليل السابق ورد في قوم
مناقضين يقتلون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المودة أمثال القصة فقلت
الجماعة فرض عين ولا كفارة فطاعوا ولكنها ستفي المحصين أصلي الله عليه وسلم صلى بأصحابه
الجميع جماعة حين فاتهم بالوادي وبين في شرح المذهب أن استيناف في مثل ذلك بما يتفق عليه الأمام
والأمام كان ضمنهما لمهر أو عصر وأما غيره ذلك فسبأ الكلام فيه والتذرع لتأخر الجماعة فيها
أي لا تنصب كافر به في الروضة وقد تم ما سن في الجماعة من العمل في باب (والجماعة) في المسجد
لغير المرأة (أفضل) منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة في البيت أفضل منها في المسجد قال
صلى الله عليه وسلم فها وراه الشَّحَنَانُ أفضل صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة أي نهى في المسجد أفضل
وقال لا تتعوانا من المساجد ويوتن خير لهن وراه أبو داود وغيره لما على شرط الشَّحَنَانُ وإمامة
الرجل لهن أفضل من إمامة المرأة وحضورهن المسجد في جماعة الرجال بكرة للوابدون المهاجر
خوف الفتنة (وما كثر جمع) من المساجد (أفضل) مما قبل جمعه قال صلى الله عليه وسلم صلاة
الرجل مع الرجل أزكى من صلاة وحده وصلاة مع الرجلين أزكى من صلاة مع الرجل وما كان أكثر

٢٢ في الحامول السيد أن في طبعها الشاعى البيت أولى قال الزركشى وهو قسنة تقدمهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانها انتهى والظاهر أن صلاة في المسجد جماعة أولى وإن زعم في ذلك صلاة أهله على الأثر قد يتحمل خلافاً (قوله) وحضوره من الخ كذا فإنه قاله الرازي قال الاستوى وهو سبب في استحباب ترك الخروج للجماعة وقال في خروجهم للجمعة لأما هذا إذا احتزن عن الطبيب ويصح استحبابه في المحدث والمحدث في الجميع واحد قال ولا يصح في الزوج إلا بالنص ورواها في كتابه في شرح المذهب

(قول) المتبادر ان تكبيرة خاتمة قوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربعين مرة في جماعة ذكرتك التكبيرة الاولى كتب له امرتان راء من النار وراه من التضار وراه الترمذي وقال اتعبر من لان عمارة يدرك انما رضى الله عنه كذا قاله الاستوى وهو لا يحسن الاستدلال به (قول) المتبادر ان الاشتغال أى شرط ان يكون حضرة التكبيرة وذلك لانه معلق بالحصول في الحديث الذى في الحاشية على الادراك قاله الاستوى وبذلك أيضا اذا كبر فكبروا انتهى أقول وهو يحسن ان يكون عاذا للجرى المذكور في الحاشية أى التي قبل هذه (قول) المتوقيل بادر الخ أى لانه محل التكبير وتعليق الثالث القياس على ادراكه بالركوع (قوله) وان لم (٨٦) يجلس معه المصل ذلك بأنه لم يدرك

الجماعة بذلك لم يكن لجواز الاختلاف في هذه الحالة معنى ولو أرحم مقتدا ادراك الامام قيسى الامام به السلام ثم عاد الامام من قرب لمجودسها فظاهر انعقاد القدرة (قول) المتوقيل ونصف الامام فان طول ركعة كركعة في شرح المذهب وهو يفهم بالاولى من قول المتن الا في بكرة التطويل ليحقق آخرون (قول) المتن الا ان يرضى بطوله الخ قال الاستوى قلا عن شرح المذهب فان جعل حالهم او اختلوا في الاختار أو كن المسجد مطر وقام يجب يتدلى في الصلاة من لم يحضر أو لا يطول به شاق (قول) المتوقيل كركعة التطويل الى آخره وحضر بعض المأمومين والامام يرجوزاد في التسبب ان لا يؤثر الاحرام قلة في شرح المذهب ولو أقيمت الصلاة لم يحصل له الانتظار بلا خلاف وقوله ليحقق آخرون أى لم يجس بهم هذا مراده فلا يكون تكرار مع قوله الا لا ولا يتنظر في غير هذا الاداء مفروض فها هو أحسن بدخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول) للناحس هي اللغة المعروفة لغة أخرى بدون هزة ومن الاولى قوله هل تحس منهم من أحد (قول) المترا لم يسألوا لحن آخر وكن انتظاره يؤدى الى

فهو أحب الى الله تعالى وراه أو داود وغيرهم ومحمد بن حبان وغيره (الابدية امامه) كلفتمنى (أو نطل من مسجد قريب لفتنه) عنه بكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره قليل الجمع أفضل من كثره في ذلك (وادراك التكبيرة الاحرام) مع الامام فضيلة وانما تحصل بالاستشغال بالترجم عتب غير امامه بخلاف التراخي عنه (وقيل) تحصل (بأداء البعض القيام وقيل بأول ركوع) أى بادر الى الركوع الاول كما في المحرز وغيره قال في الروضة ثلثان السط وأثره الوجه الثاني والثالث فيمن لم يحضر احرام الامام فامتن حضرة وأخر قد فاته فضيلة التكبيرة وان أدرك الركعة (والصحيح ادراك الجماعة لم يسلم) أى امام وان لم يجلس معه بفسخ عتب غيرهم والمات لا يدرك البركة لان مادونه لا يحجب من صلاته مذهب حسان القرم فحصل به فضيلة الجماعة قال في شرح المذهب لكن دون فضيلة من أدركها من أولها (وليفض الامام) نيا (مع فعل الاعاض) والاهتمام أى السخيرة الاعاض فيصنف في القراءة ولا ذكر كافى المذهب قال في شرحه فلا يقتصر على الأقل ولا يتوفى الاكمل السخيرة للفرد من طول الفصل وأوساطه وأد كرار الركوع والحدود والاصل في التصنيف حبيب الشين اذا تم أحدكم الناس فليصنف وغيره (الأن يرضى بطوله محصورون) أى لا يصلى وراه غيرهم فلا يأس بالتطويل كافى الروضة وأصلها في شرح المذهب من جماعة تصب (ويكره التطويل ليحقق آخرون) أو رجل شريف كافى المحرز وغيره تنصرتن من قال في شرح المذهب سواء كان المسجد في سوق أو محلة وعادة الناس بأنومه بعد إقامة فوجافو جام لا سواء كان الرجل المنكر مشهورا بعله أو دينه أو دنياه (ولو أحسن) الامام (في الركوع أو التشهد الأخير بدخل) يقتدى به (لم يكره انتظاره في الالهة ان لا ينفذه) أى في الانتظار (ولو بشرق) يضم الراء (بين الله اخلين) بانتظار منهم لصداقة أسيادهم فلا يكون بعض يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى لا لفرقته اليهم واستمالة قلوبهم (قلت المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة (واقه اعلم) وأصل الخلاف هل يتنظر أو لا فقولنا أحد هاتين بالشروط المذكورة حكاهما يقال في شرح المذهب كثير ومن الاصحاب في الكراهة فافين الاستصحاب وآخرون في الاستصحاب فافين الكراهة فافين لا يتنظر على اول بكرة وعلى الثاني لا يتنصب فحصل من هذا الخلاف أقوال بكرة يتنصب لا يكره ولا يتنصب وهو مراد الرافعي بما رجحه أى يسبح بحكاه الماوردي وجه الكراهة مائة من التطويل الخالف للامم بالتصنيف وجه الاستصحاب العامة على ادراك الركعة في المسئلة الاولى وانما جماعة في الساتية وجه اللاحقة ارجوع الى اصل النسخة الحديثين تعارضهما ووقع التعارض بأن المراد من التصنيف عددا شقة وأذنتا انتظارا كور لا يشق على أسومين وحيث اتقى

المبالغة مع شجعة صاحب قبل دخوله حكمه كمالا كنزوى الى المبالغة على انفرادة قاله الامم (قوله) لفرقته قال الاستوى شرما هي واد على المصنف بعض يسوى بينهم في التردد فكان الحكم كالمفرق منهم (قوله) على اذ أول بكرة أى لانه فيه تشركا في العبادة وقائفا الشارح من التطويل (قوله) أى يسبح مثل هذا في الاستوى (قوله) ووجه الاستصحاب العامة الخ قد استدل عليه أيضا بالقياس على الحكم المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة قم بصدق على هذا

(قوله) يحرم بكراهة الانتظار الى عبارة الاسنوي بعد كقول المكرهة وله مسر وط الثاني أن لا يفرق بين المخالفين خسر بعضهم لصداقته أو شره كان معواجزا لو كانا اذاعهم ولم يصدق التبريد الى الله تعالى بل التردد والاستقالة طال وسيتأمل ان يصدق التبريد بطلت سلامته الاتفاق بقوله في الصفاة لتشريرا انتهى وفيه نظر قد مرع الشبان بعدم البطلان على قول الكراهة (قوله) أي بابا بمعهذا يقتضي ان يراد بشرط المنى عود الركون والشهد لا تمنع من الجزم بالكراهة في غيرهما (قول) المتن مع جملة فلو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة ثم قصدا (٨٧) الاعداء من غير أن يكون معهما أحد لم يحضر الجماعة فالظاهر الاحتساب

ويحتمل خلافه فروع رجا يستغاد من شرط الجماعة وجوبية الإمامة كالجمعة (قوله) بعد صلاة الصبح من فواتهنا الحديث الرذلي الوجه القاطل بالاحتساب فيما عدا الصبح والعصر (قوله) منغ ذلك ويؤيدك قصة معاذ في أمته بقومه (قوله) وفي القديم الى الحلاق الثاني قوله تعذرت للفتيلة لم يصب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لأن الثانية مأثور بها الأولى مستطلة للرجح كباقي فرض الكتابة تأنيدها أولاً ولأنه كذا في الأولى أنقى الغزالي بإجاء الثانية لكن نقل النووي في رد المسائل عن القاضي أبي الطيب وأقر وجوب إعادة لأن الثانية تعلق بمحض (قول) المتن يوي بالثانية الفرض خطري في توجيه ذلك التماس على فرض الكتابة إذا فعله فرة ثانية بعد سقوطه بالأولى لكن يفرق بأنها تقع لهم فرضا بخلاف إعادة هنا (قول) المتن ولا رخصة هي بالسكون ويجوز الضم وأما الفتح فهو الشخص الترخيص والرخصة لغة التسهيل وشرعاً معرفة (قوله) الامن عذر زاد المعري وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصح في شرح المصنوب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الاسنوي وغيره ونقلوا المحول من

شرط من الشروط المذكورة يحرم بكراهة الانتظار على الطريق الأول وعدم احتسابه أي بابا بمعه على الثاني (ولا يتنظر في غيرهما) أي غير الركون والشهد الأخير من القيام وغيره فزأ أي يحرم بكراهة لعدم الحاجة اليه وقيل يطرد الخلاف فيه فاذ تبركا الجماعة (ويسن للعلی) صلاة من الجنس (وحدهم) وكذا جماعة في الأصح أعادتهم جماعة بذكرهما في الوقت قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الصبح رجلين يصليهما وقالا ملنا في زماننا ذلك ما أتيناكم أتيناكم بصدق بالانفراد فصليهما معهما فكانا نراه أبوداود وغيره وصححه الترمذي وغيره وقوله صلينا بصدق بالانفراد والجماعة ومقابل الأصح قصره على الانفراد قلنا إلى أن المصلي في جماعة قد حصل فصلها فلا طلب منه إعادة وجوابه منغ ذلك وسواء على الأصح استوت الجماعة أن أمدت الثانية بنفسه ككون الامام أعلم أو أروع أو أجمع أو أكثر أو المكان الشرف وقيل لا تسن إعادة في المستثنى من العبارة تصدق بما إذا كانت الأولى أفضل من الثانية وسيأتي ما يؤيد ضمنه الاحتساب في ذلك (وفرضه) في الصورتين (الأولى في الجديد) السابق في الحديث وفي القديم أحدهما لا ينبغي احتساب الله بما شاء منهما فنفى بالثانية الفرض (والاصح) على الجديد (انه يوي بالثانية الفرض) أيضا والثاني وإن تأمره أمام الحرمين يوي الظهور أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض قال في الروضة الرابع اختيار امام الحرمين قال ويصحب من صلى إذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده أن يصليها معه ليحصل له فضيلة الجماعة وهذه استدلال عليه في المذهب بحيث أتى بعيدا لنفري أن رجلا جال في المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يصلي على هذا فصل معه صلى مصرجل رواء أبوداود والترمذي وحسنه قال انصف في شرحه احتساب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وإن كانت الثانية أقل من الأولى وبه يذهب الشافعية إلى من يصلي مع الحاضر عن له عذر في عدم الصلاة معه وإن الجماعة قصص بامام ومأمور وأن المسجد المطروق لا تكراهية فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وإن قلنا) هي سنة) تأكيدها (الاعتذر) لجدي من سمع النداء قلنا لا يقل الصلاة الامن عذر رواء ابن محبوب ومحمد بن حبان والحاكم على شرط الشخص وقوله لا صلاة أي كلمة (عام كطرح) لئلا يكن أنذارا إليه التوب وبه تلج بيل التوب (أورج عاصف) أي شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا واصل) بغض الحاء (شديدة على الصحيح) تلويثه الرجل بالشيء فيه والثاني قال بعده لم يلف وضوءه (أو غاص) كحضر) لشقة الشيء معه (وحر وشد يد) لشدة الحر كفه ما لا كان أنذارا كما قضاء كلام الرافعي وأقصر في الروضة في شدة الحر على أن الظاهر كما أقصر عليه الرافعي أول الكلام ثم قال بعد التوبة في شدة البردين الليل

الاحاديث ومن جماعة من الأصحاب أقول وقد يؤيد ما من صلى بعد العجز فله مثل أجر القائم وأحضره السبكي فمن كان له عادة تم حبه العذر (قوله) أي شديدة فاذ بهذا أن الرخصة متوهمة كذا لواء عاصف نظر الغلط (قوله) بغض الحاء واسكانها لفردية (قوله) اتلويته قال بعضهم هواسق من المطر قال الاسنوي والمراد لا يؤمن معه التلويث وإن لم يكن الوحل متفاحشا (قوله) ايلا كان وأنهارا روى أبوداود عن ابن عمر قال كان معنادي رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى بالدينة في الليلة الطيرة والنداء الهرة الأصاوفي رجالكم والفترة بالفتح الباردة مشتقة من القرباض وهو البرد (قوله) ثم قال إلى الرافعي

(قوله) لأن الصلاة تذكر مع هذا الامور راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومداخلة حدث (قول) المتن على نفس أو مال قال الاستوى ومن الخوف على المال ان يكون خبيزة في التور وقد رده على التار ولا تعويض (١٨٨) قال فلو حذف المصنف لفظ ظالم

تعمل ذلك (قوله) بأشاقه فريم أي فيكون مغفول المصدر مخفواً تقديره وخوف ملازمة فريم بمصر ياء أي العصر ويجوز أيضاً التوحيب نصب مصر أو مع جره أيضاً وعلى الأخيرة يكون فاعل المصدر مخفواً (قول) المتن وعري يقال فرس عري أي لا شيء عليه ويقال أبصر عري من يباه إذا تفرق كهي عري عريض العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجوهري قال الاستوى فيصير قراءة عبارة الكلب بالوجهين (قوله) أحس أي لأن الطبوخ من التؤم مثلاً لراثة كرهه وليسكن اغترت لعلها أي في الاكتساب لكرهه نوع خفاء (قوله) عطف على محتضر يلزم على هذا الخارج الاجنبي المحتاج الى التمهيد من حكمه كالمر يبوق ذكر المحتر من الاهداء غلبة الطعاس والهن المفرط

«فصل لايصح اقتداؤه» (قول) المتن أو يعتقد أي يعتقد البطلان من حيث اجتهاد نفسه كافي الاجتهاد في القبلة والاولى ومن حيث اختلاف الاعتقاد في الفروع كافي مثلاً الحسنى التى حس ذكره والحاصل ان المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاد موغري صحيحة في اعتقاد الناسم الشائى عما ذكرنا بخلاف القسم الاول فانه لا اعتقاد لصلاة الامام أصلاً وسه الاستوى رحمه الله ان المراد بإعتقاد هنا الظن الغالب لا يصلح ان يؤول في الحكم الجازم لفريد ليس أكثرهما إذا كان الماهر واحداً

وانه اراء شدة الحرف في معناها وليد كذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذكرنا كراهنا كالحز من الخاص وفي الروضة كالحز من العام لانها قد يحس بها ضيف الخلق دون قويا فيكونان من الخاص بخلاف ما إذا أحس بما قوى الخلقة فحس بها ضيفها من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كالمسلأ وخضر الطعام والشراب وافتت نفسه اليه فبدأ بالاكل والشرب فبدأ كالمات كسر حدة الجوع لأن يكون الطعام بما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق والبن (ومداخلة حدث من ول أو غائط أو ريح فبدأ بتقريب نفسه من ذلك لأن الصلاة تذكر مع هذه الامور) تأخذ في آخر شروهاً غائطاً فلا تطلب معها أفضلا عن طلب الجماعة فيها وعدل عن قول المحتر وغير متدين الى ملهو بجنا ليا لصاله الجبر بمقابله وعن قوله وغيره أيضاً لا يخبر بالثقة أي بالبول والغائط الى حيث يشعل الريح المصرح به في الشرح والروضة (وخوف ظالم على نفس أو مال) له أولن يلزم القبح عنه ولا عبرة بالخوف عن طلبة بحق هو ظالم في منه بل عليه الحضور وتوفيق ذلك الحق (و) خوف (ملازمة فريم مصر) بأشاقه فريم كالتالي في الثاني المعنى أن يخاف ملازمة فريم به بان يراه وهو مصر لا يجدوا له في السيط وعسر عليه اثبات ذلك والفريم يطلق لغة على الدين والله اني لو لم أظن المحتر أو فاس من حسن الفريم وملازمته وهو مصر في الروضة كالمسلأ عطف الملازمة بأو (وضوءه يرحى تركها ان تغيب أبابا) بأن يعنى بها كالتصامص بجنا أو على مال وكذا العطف بخلاف ما قيل الضوكة السرة واستشكل الامام جواز التغطية بل عليه فصاح بأن موجه كبير في التخصيص نافية وأجاب بأن الفعوض من تدب اليه وهذا التغطية طريق اليه (وعري) وان وجد حسا الزعورة لأن عليه مشقة في خروجه فكذلك الان يعتاده (وتأهب لفرع رقة) ترحل للثقة في التخصيص (وأكل ذى ربح كره) كجمل وكذا وثقوتى ولم يمكنه ان اترقى به بغسل ومعالجة لتأدى بخلاف الطبوخ لعله ما يبي من به صفت غفر واسقط من المحتر وهو نبي استغفانه عنه بكره يلوذ كره كان وضع وأحسن (وحضور فريم محتضر) أي حضره الموت وان كان له متعهد تمام فريم به فبنيته عنه (أو مريض) عطف على محتضر (بلا متعهد أو) له متعهد لكن (بأنس به) أي بالمناظر لتضرر المريض بغيته حفظه أو تأمه أفضل من حفظ الجماعة والمال والروحة وكل من له صاهرة والصدق كالمر يبخل بالاجنبي الذى له متعهد أم لا على له متعهد فالحضور حده عند كرهه قول المحتر ان المريض عذرا اذا لم يكن للمريض متعهد ولو كان له متعهد متفقوا بشراء الادوية متلاعن الخدمة فكيف لو لم يكن له متعهد

«فصل لايصح اقتداؤه بمن علم بطلان صلاته» كمله بجده أو نجاسة ثوبه لانه ليس في صلاة (أو يعتقد) أي البطلان (كمتدين اخلاف في القبلة أو) في (الانامين) من الماء ظاهره وجب أن أتى اجتهاد أحدهما الى غير الذي اليه اجتهاد الآخر في المستثنين وتوكل كل من اتقى الشبهة فليس لواحد منهما ان يتقدم بالآخر فيشكل من المستثنين لا اعتداده بطلان صلاته (فان تعذر الطاهر) من الآتية كان كانت ثلاثة والطاهر منها انسان والمجهدون ثلاثون فيشكل منهم طهارة اناة قط (فلاصح الجهة) أي جهة اقتداء بعضهم ببعض (مما يتعين اداء الامام للنجاسة)

(قول) المتن كمتدين مثل الاثنين في القبلة الاكثر منهما كما تشمل الاتامين وهو

(قوله) وهو في الثلاثة الثالث أي بخلاف الثاني لأنه يجعل بحاله والأصل عدم وصول الخبر إلى أنه مضموح في ذلك ويجوز كما إذا لم يصل المأموم حال الإمام في الطهارة وعندها وهذا بخلاف الثالث فإنه صدق حكمنا منه الاقتداء بالثاني لا ذكر فيه الثالث القياسة لأن السبل إلى الحكمية الاقتداء بالكل تضمن القياسة في أحد الآتيه (قوله) ففي الأضع عبارة المحرز رضي الله عنه قال الأسنوي وتبعه ابن التتبع يجوز أن يكون مراده من المحرز ويجوز أن يكون عدوه إلى القياسة إلى أنه إذا خلا في قدر المضي مضر على الأضع السابق قال الأسنوي ورسد إلى الثاني إتيانه بالثاني قوة فلو استنبه الخ انتهى فليتل (قول) المتن فالأضع الهبة إلى قوله اعتبارانية القسدي أي فهو كالأختلاف الاجتهاد في القسمة (٨٩) أو الأولى لا يتبدى أحد المختلفين بالآخر قلنا إلى اعتقاده ومقابل الأضع قاله القفال

وهو في الثلاثة الثالث فلا يصح الاقتداء بهما جوب الثاني لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لتردد كل منهم في استعمال غيره لنفس (فإن لم يكن) واحد (طهارة) أو غيره (أقدي) به قطعاً) أو بتجاسمه بقية قطعاً (فلو استنبه خجته) من الأولى (فيها يخص على خجته) من الرجال (ظن) كل طهارة أو غيره (وأم كل) منهم (في صلاة) من الخسب إلى أي مبتدئين بالصنع (ففي الأضع) السابق (يعيدون العشاء) الإمام أو يعيد القريب (لكن) إتيانها القياسة في حق من ذكر من المقتدين فيها والثاني يعيد كل منهم ماصلاً ما موملاً وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء السابق (ولو أقدي شأني) يعني من فرجه أو اقتصد فالأضع الهبة أي صحة الاقتداء (في القصدون) الس اعتبارانية القسدي أي باعتقاده والثاني عكس ذلك اعتباراً باعتقاد القسدي به أن القصد تنقض الوضوء من المس ولو ترك الاقتداء أو الطهارة أو قرأ غير الفاتحة لم يصح اقتداء الشافعي به وقيل يصح اعتباراً باعتقاده ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعي مع اقتدائه به ولو شاك في إتيانها فكذلك تحصيلها للظن به في نفي الخلاف (ولا تصح دعوة بمحمد) لأنه تابع لغيره بلفظه سهوه ومن شأن الإمام الاستقلال وحمل سهوه فلا يصح تعينه (ولا بمن تفرقه إعادة كغيرهم) لعدم المأمومة فالطهورين لعدم الاعتداد بصلاته وقيل يجوز اقتداء أمهله (ولا) دعوة (قارئ بأي في الجديد) لأن الإمام بصدد تفضل أقرأه عن المأموم المسبوق فإذا لم يصح الفصل والقديم يصح اقتدائه في السرية قراءة المأموم فيها بخلاف الجهرية فيفضل الإمام عنه في القديم وفي ثالث محرز يصح اقتدائه وفي السرية والجهرية بناء على لزوم إقراء المأموم فيها في الجديد قال في الروضة هذه الأقوال الجارية على علم المأموم كون الإمام إماماً أو قارئاً أي إذا لم يعلم كونه إماماً علم لم يصح قطعاً (وهو من يضل بحرف أو تشديد من الضائقة) بأن لا يحسن (ومن أدرك) بالثبات (يدغم في غير موضع) أي الإدغام (والثاني بالثبات) يدل حرفاً بحرف أي يأتي فيه مبدله كان يأتي بالثبات (السين أو القين) يدل الزاء فيقول التثنية غيب المصوب (وتصح) دعوة أي (جئة) فيما يضل به كارت بارت والتثنية بالغ في الكلمة بخلافها في كلين وبخلاف الدرك بالثبات وعكس فلا تصح لأن كلامهما مفيد كرحس مالا يحسن الآخر من هذا التحليل أخذ التقيد بالكلمة فيما سبق (وتكره) الدعوة (بالقيام) وهو من يكرر التاء (والفأه) همزة من عدو أو هو من يكرر الفأه وذلك في غير الفاتحة إلا فلا فيها وجواز

٢٣ ل ب ج القاصم بإسعاد والمومي وقرئ بأن الأركان الفعلية لا يدخلها التحصيل وبهجوم البلوى في الجزع عن القيام وبأن الجزع منه ليس بنفس بخلاف ما عرفت في الجميع (قوله) أو تشديد قال الأسنوي يعني عنه ما قبله وبه على أنه إذا لم يبلغ الشخص في التشديد كرهت صلاته (قول) المتن يدغم في غير موضعه أمّا باليد كقارئ مستقيم تامم تشديد أو سمن تشديد وأما زيادة التشديد للإمام بالثبات والكف منه قال الأسنوي والبطان خاص بالنص الأول كما يعرف ذلك من سألة أن أفاء قال ولارد على المصنف لا يجعل الارت قبجبان الأمي وقد ضرب الأمي من يضل بحرف أو تشديد (قوله) فيما يضل به أو يدل السين تاء أو بدلها الآخر زاء أو أظهار العنونه فيه فيما يظهر لو كان يسقط الحرف الأخير والأخريه

(قول) المتحيز أمكنه التعم هذا إذا كان علما عامدا سواء التفتع بغيرها كان كل منع الجهل أو النسيان لم يضر في غير التفتع وبشر في موالها
فان تعطل الحساب واستأنف مع ثم امكن التعم في الكافر من وقت الاسلام وفي المسلم من التميز (٩٠) فبما يظهر وحديث فلا تصح صلاة المميز

والاقتداء إذا أمكنه التعم هذا
حاصل ما في الاستوى (قول) المتن
والاقتصاص الخ اقتضى هذا جزاء فراه
غير التفتع خلافا لما سألوه الامام
لكن هل يندبه السورة بحسب نظر
ومنه يقال في التفتع ونحوه في الحسن
القول لا يضر المعنى (قوله) لان المرأة
ناقصة وليدتين لم يخل قوم ولوا امرهم
امراة وروى ابن ماجه لا تؤمن امرأة
رجلا (قول) المتن والمضطجع أى
ولو موبا (قوله) فهو تابع الى آخره
قال السيوطي لا ذلك كفى في صلاة الظهر
يوم السبت أو الأحد ثم روى في صلى الله
عليه وسلم خصي يوم الاثنين (قول)
المتن الصبي والعبد وكذا الصبي العبد
فلا سقط الأول وله خلقت هذه الصورة
ولو اجتمع عبقه وحرقة فقه حكي
في شرح المهذب ثلاثة أوجه أحدها
أنهما سواء وحكاها في التفتع في إمامة
الجنابة من غير ترجيح ورجح النووي
هنا تقدم الخبر قال الاستوى والبيان
سواء (قوله) وقيل البصري آخره
رجح النووي في مختصر التهذيب خلا
بان التفرع من الجنابة شرط والمشروع
سنة فأنه في الاسم في هذا كلامه
قاله الاستوى (قوله) لفتة صلاتهما
الى آخره أى وكفى بالإنسان المنحرفا
(قوله) لوجوب القضاء عليها أى فهو
مستفاد من المناهج في هذا المجلد قاله
ابن النقيب (قول) التمر أو كقرا ولو
بأخباره كأنه عليه (قول) المتن
وجبت إعادة حال الشافعي رضى الله

عن مسألة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون أملا بخلاف الجنب في حاله تيممه ومعه الاحتجاب عاد كذا الشارح قال الرافعي ونسب على التفتع وفي
مسألة مخفي الكفر انتهى

(قوله) وقيل ان كانت ظاهرة فوجها ان تدحل لمرقة الخلاف ضعيفة فضايف سلف من شرح المذهب (قول) المتن والامام
 كالمرأة في الامع اعلم أنه متسلف في المتن ولا يرى تأني في الحديث وتقدم هناك عن الشارح أن مقابلة قول تقدم بفضل من السرية
 والجمرية وقول يخرج بالحصة مطلقا وان التروى قال في الروضة ان هذه الأقوال جارية مع المأموم كون الامام أميا أم لا انتهى لا يخال
 قوة أم لا من المسألة المذكورة هنا فيصعب عبر بالامع والخلاف أقوال لا تتناول معنى الكلام اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة
 القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الامع لا يصح وجب الاعادة والثاني يقول بانما غلطت القدوة فقط
 والصلاة صحيحة لا يجب اعادتها والله اعلم (قوله) والثاني كل يلبس الخ فرق الراعي بان تقدم القراءة تنص في الصلاة بخلاف الحنا في بيان
 الوقوف على صكونه قارنا أهل من الوقوف على كونه متطهرا وان شاهد الطهارة تعرض الحديث بعدها أهل بخلاف حوده أميا بعد
 ما سمع قراءته (قوله) ولو بان في أثناء الصلاة هو قسم (٩١) قوله السابق بعد الصلاة الخ (قوله) لتتردد هكذا كره الشيخان وهو يقتضي

عدم القضاء فيها لو نطق كونه رجلا من
 أول الامر ثم ظهر انه كان خنثى مشكلا
 ثم اتضح بعد ذلك صكونه رجلا قال
 الاستوى وهو ظاهر لا سيما اذا لم يعض
 قبل سبب الرجولية وكن قال وقد ذكر
 الراعي عن والدهما تالين في قلعه هذا
 وهو قال اقتدى خنثى امرأة بظنهما
 رجلا ثم بان الخنثى أنثى واصل من قول
 الشارح للتردد في حاله على عبارات الراعي
 وعبارة الاستوى التي نسبها للراعي وبني
 كلامه عليها للتردد في التسوية الامر
 كما قال ثم ان آخر كلامه كآري وهو سمع
 لوانه اكتشف الخنثى ثم الاتصاف في
 أثناء الصلاة صح وان تأخر الاتصاف
 وليس كذلك وقوله للتردد في حاله يشقوه
 انه اقتدى به وهو يعلم الخنثى وهو صرح
 السبكي حيث قال يفتي في المنع وجنبت
 يلزم ان يكون الثاني قائما بصحة الاقتداء
 مع علم الخنثى وان القضاء عدمه متوقف
 على ما يظهر بعد ذلك (قول) المتن
 والعدد أولى الى آخره سلف الى هنا
 متعلق بين سمع الاقتداء بمومن لا يصح

وقيل ان كانت ظاهرة فوجها ان تدحل لمرقة الخلاف ضعيفة فضايف سلف من شرح المذهب (قول) المتن والامام
 كالمرأة في الامع اعلم أنه متسلف في المتن ولا يرى تأني في الحديث وتقدم هناك عن الشارح أن مقابلة قول تقدم بفضل من السرية
 والجمرية وقول يخرج بالحصة مطلقا وان التروى قال في الروضة ان هذه الأقوال جارية مع المأموم كون الامام أميا أم لا انتهى لا يخال
 قوة أم لا من المسألة المذكورة هنا فيصعب عبر بالامع والخلاف أقوال لا تتناول معنى الكلام اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة
 القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الامع لا يصح وجب الاعادة والثاني يقول بانما غلطت القدوة فقط
 والصلاة صحيحة لا يجب اعادتها والله اعلم (قوله) والثاني كل يلبس الخ فرق الراعي بان تقدم القراءة تنص في الصلاة بخلاف الحنا في بيان
 الوقوف على صكونه قارنا أهل من الوقوف على كونه متطهرا وان شاهد الطهارة تعرض الحديث بعدها أهل بخلاف حوده أميا بعد
 ما سمع قراءته (قوله) ولو بان في أثناء الصلاة هو قسم (٩١) قوله السابق بعد الصلاة الخ (قوله) لتتردد هكذا كره الشيخان وهو يقتضي
 عدم القضاء فيها لو نطق كونه رجلا من أول الامر ثم ظهر انه كان خنثى مشكلا ثم اتضح بعد ذلك صكونه رجلا قال الاستوى وهو ظاهر لا سيما اذا لم يعض
 قبل سبب الرجولية وكن قال وقد ذكر الراعي عن والدهما تالين في قلعه هذا وهو قال اقتدى خنثى امرأة بظنهما رجلا ثم بان الخنثى أنثى واصل من قول
 الشارح للتردد في حاله على عبارات الراعي وعبارة الاستوى التي نسبها للراعي وبني كلامه عليها للتردد في التسوية الامر كما قال ثم ان آخر كلامه كآري وهو سمع
 لوانه اكتشف الخنثى ثم الاتصاف في أثناء الصلاة صح وان تأخر الاتصاف وليس كذلك وقوله للتردد في حاله يشقوه انه اقتدى به وهو يعلم الخنثى وهو صرح
 السبكي حيث قال يفتي في المنع وجنبت يلزم ان يكون الثاني قائما بصحة الاقتداء مع علم الخنثى وان القضاء عدمه متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قول) المتن
 والعدد أولى الى آخره سلف الى هنا متعلق بين سمع الاقتداء بمومن لا يصح

ومن هنا الى آخر الفصل فيمن هو أولى بالامامة (قول) المتن والامع ان الله أي فيما يتعلق بالصلاة (قوله) أي الاكثر قرأنا يعني فليس
 المراد الاكثر تلاوته ثم لو كان الاقل قرأنا أصح لكون الاكثر ملحقا لا يغير المعنى فيفضل أن لا يكون من محل الخلاف واستدل في الاقل على
 تقدم الله بتقدم أبي بكر في الصلاة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وضره أكثر قرأنا كافي ومعاذ زيد بن ثابت وأبي زيد وابي
 الدرداء ان كلهم جمع القرآن رضوا الله عنهم أجمعين قال الاستوى وهو دليل جيد انتهى أقول الجواب عن حديث مسلم الآتي في كلام
 الشارح رحمه الله بشكل عليه هذا الدليل قائل والله أعلم (قوله) لكثرة الواقع فيها بخلاف التي يجب من المرأة في الصلاة تمامه محصور
 والواقع لا يتصور (قوله) وأما الاقرأ الخ عبارة غيره لان لغة والقرأة يخصان بالصلاة الاقل لمرقة أحكامها والثاني شرط فيها
 بخلاف السن والتسبب وغيرها

(قوله) والفتنة الأولى في ذاته إلى آخره يستدل بحديث مالك بن الحويرث ليؤمكم أحكمكم واء الشيطان لأن ظاهره كبر السن
 العريف ولأن النبوي قال الله طس لثالث ورقته وكذا في الإسلام والتسبب والمجهر وقوله القراءه سواء انتهى والجب ان
 الاستوى استدلى مع قوله هذا الكلام عن النبوي قيل ذلك يسير ونحوه شخفا في شرح المهمة وقوله ما قاله يودع الاشكال بأن
 قول العبرة بعوم النفل لا بخصوص السبب (قوله) واهدم تقديم التسبب الخ استدلى بقوله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقرش في هذا
 الشأن واهدم يعني الأئمة العظمى وقيل عليها الصغرى وعلى نسب قرش غيرها (قوله) لأن غنيمته مكتسبة بالأباء عبارة الرافض
 لأن شرف التسبب بغنيمته اكتسبها الآباء انتهى وهي أوضح من عبارة الشارح بل عبارة لا تكاد تفهم فمثل ولوقال لا الأبوا فوق جميع
 الرافض (قول) المتن أن استويا الخ قال الاستوى قيل هذا يلخص أن المرتبجات الأصول ستة (٩٢) القسم القراءه والورع والمجبرة

التسبب لأن غنيمته الأولى في ذاته والثاني في آباءه وفسية الذات أولى والقديم تقديم التسبب لأن
 غنيمته مكتسبة بالآباء وفسية الآخر مضي زمن لا كتاب فيه والفسية المكتسبة أولى ويكت
 الصنف كالمه من المجبرة وهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى دار الإسلام بعده من دار
 الحرب وفي الروضة كالمها من الشيخ إلى حامد ومجامعة تأخرها عن السن والتسبب بغير الخلاف في
 ذلك ومن صاحب الثقة والتذهب تقدمها عليها واختاره في شرح المذهب والتحقيق وقدم فيه الورع
 على المجبرة والسن والتسبب وأخر في التنبيه عن الكل وأقره في النهي (أن استويا) أي الشخصان
 في الصفات المذكورة من الثقة والقراءه والورع والسن في الإسلام والتسبب وكذا المجبرة (فخطاة
 الثوب والبدن) من الأوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه تقدمها لأنها
 تنفخ إلى استقامة القلب وكثرة الجمع أي تقدم بكل منها على مثالبها فنسبها وأقرع فيها
 ذكره في التحقيق وشرح المذهب تقدمه على التسبب الهاشمي أو المطلب على قرش على غيره وسائر
 قرش على سائر العرب وجميع العرب على جميع النعم وفي المجبرة من هاجر على من لم يهاجر ومن
 تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته أو لا ومن هاجر أو قدمت هجرته على أولادهم (ومستحق
 المنفعة بغيره) كجوار وقاعة وأذن من سيد العبد (أولى) بالأئمة فيما استحق منفعته إذا كان
 أهلا لها من غير الأجانب عن ذلك الموضع (فإن لم يكن أهلا) لها كسائر الرجال (فه التقديم) لمن يكون
 أهلا وفي ذلك حديث مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية ينادي داود في شته ولا في سلطانه
 وعبارة الروضة كالمها والمحرر وساكن الموضع بحق وصفه على الصور الأربع المذكورة كافي
 الروضة وأصلها أوضح من صدق قوله مستحق المنفعة عليها أن ذرع في مقدمه على الأخيرتين منها
 (وقدمت) السيد (على هذه الساكن) بأذنه أو أدن في الحضارة أم لا الرجوع فائدة السكون إليه
 دون السيد فلا يبي فيه خلاف المستعير لأن الرجوع فائدة السكون إليه (لا مكانه في ملكه) أي
 الكاتب لأن سيده أجني منه (والأصح تقديم المستعير على المكري) المالك قلنا إلى ملك المنفعة

والسن والتسبب فان استويا فيها فسيأتي
 وان اختص أحدهما بأحد هما مع
 الاستواء في الباقي قدم وان تعارضت
 فيه مسبق انتهى (قوله) على أولاد
 غيرهم رجاء مثل ذلك وله الهاشمي
 وصرح به شخفا في شرح المذهب ووجهه
 أن المجبرة مقدمة على التسبب فوله
 المهاجر مقدم كأبوه هذا الكلام فيه
 نظر لأن الرافض قد صرح بأن غنيمته
 وله المهاجر من حيز التسبب واتفق
 الشيطان على تقدمه بقرش على
 غيره فكيف يجوز ذلك أن يذهب
 ذهاب إلى تقدمه وله المهاجر غير قرش
 على وله القرشي هذا وهم من شخفا بلا
 شك وأما عبارة الشارح رحمه الله
 فعبارة لتأويل والله أعلم (قول) المتن
 وهو مثل له الاستوى رحمه الله الموصى
 له بالمنفعة حيا ثم مات يصفه ولا
 يملكها لأنها لا تورث عنه وحينئذ
 فعبارة المتأخر لا تشمل المستعير والعبد
 (قوله) من غير الأجانب قبده لثلاث

يرد مسبقاً من تقدم السيد والمجبر (قول) المتن أن لم يكن اسم يكن غير يعود على المستحق فيفيد أن المستعير
 يأخذ بحضرة العبد عنه عليه الاستوى رحمه الله ووجه الأفادة أن المستعير والعبد على ما راجع الاستوى لا يستغنان من المتأخر (قوله)
 على الأخيرتين منها أن المستعير لا يستحق المنفعة قال الاستوى ولا الاتعاق حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر أقول لو قرئ ونحوه بالرفع انضع
 تحمل عبارة المتأخر ذلك واستغنى عن المثال التي تنكفاه الاستوى وإعلم أن الاستوى جعل قول المتأخر في ملك المنفعة والشارح
 رحمه الله أبي الكلام على ظاهره من ملك الرقبة كما يلوح ذلك من صنيع الصنف فائدة السكون مصدر سكن المكان (قوله) الرجوع
 فائدة السكون إليه زاد الرافض فهو المالك والساحك (قوله) إليه الضم فيه راجع لقوله المستعير (قول) المتن على المكري
 أي الناس للرقبة كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما يأتي أما المكري غير المالك فليس المكري مقدم عليه بخلاف

والثاني ينظر إلى ملك الرقبة (و) تقديم (المعبر على المستبر) للملك الرقبة والرجوع في التفتحة والثاني
تقديم المستبر لملكه صاحب الكسبي إلى أن يقع الإمام الراتب للحد أو إلى من غيره فان لم يحضر استحب
أن يبحث إليه ليضرب خلف فوات أول الوقت استحب أن يتقدم ضربه (والوالم في محل ولا يثبت أوله
من الآفة والمالك) فمأذ كرمعها أولى وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم أيضا على الإمام الراتب في
المسجد والمعنى فيه أن تقدم غيره بمحضته لا يلبس بذل الطاعة فان أدن في تقديم غيره فلا بأس شرعا
في حضور الولاة تفاوت درجاتهم فالإمام الأعظم أولى من غيره ثم الأعلى فالأعلى وعيادة المحذور كالشرح
والوالم في محل ولا يثبت أوله من غيره وإن اختص ذلك الغير بمصافات حرمة وهو أولى من مالك المنفعة
أيضا فضل المصنف عن بعضها إلى ما قاله نظر اللآل

● (فصل لا يتقدم) المأموم (على إمامه في الموقف) لأنه لم يتقل عن أحد من المتقدمين بالنبي صلى
الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين (فان تقدم) عليه (طلبت) سلطنة (في الجديد) كما ينطبق بتقدمه عليه
في الفعل والقديم لا ينطبق كما لا ينطبق وقوفه على يساره وعيادة المحذور لم يتقدموا والشرح لا يتقدم وتقدم
عند الضرر ويطلب وتقدم في خلاها وفي شرح المذهب لولا أن يتقدم عليه بالحق المتعوض في الآثم
تصح صلاته لأن الأصل عدم التسديد قبل أن يباين خلف الإمام صحت لأن الأصل عدم تقدمه وأمن
قدومه لم تصح لأن الأصل عدم تقدمه قال في الكفاية بهذا الوجه (ولا تضر مساواته) للإمام (ويجب
تخلفه) عنه (تليلا) فتكره مساواته كسما قاله في شرح المذهب (والاحتياط) في التقدم
والمساواة في القيام (المعقب) وهو مؤخر التقدم فلو تساوى فيه وتقدمت أصابع المأموم لم يضر ولو
تقدم عقبه متأخرت أصابعه من روفى التعبد بالآية وفي الاحتياط بالجانب ذكره بالقوى في فتاويه
(و) يتدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة) ويصعب أن يخلف الإمام خلف المقام (ولا يضر
كونه) أي المأموم (أقرب إلى الكعبة في شريحة الإمام) منه إليها في جهة (في الأسع)
تقر بها على الجديد لا يتفاء تقدمه عليه والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه وذكر أنه لا يظهره مخالفة
منكرة بخلاف الأقرب في جهة الإمام فيضرب غرما والجهر وطلعا بالأول وعرفه في الروضة بالمذهب
وقول المحذور في الظاهر أي من الخلف (وكذا الوقت) أي الإمام والمأموم (في الكعبة) أي أدخلها
(واختلفت جهتهما) كان كل وجه المأموم إلى وجه الإمام أو ظهره إلى ظهره ولا يضر كون
المأموم أقرب إلى الجدار الذي توجه إليه من الإمام إلى المواجه إليه في الأسع لما تقدم وزاد في أصل
الروضة حكايته بطريق القطع ونصها عما ذكره الرازي في الأولى ولو وقف الإمام في الكعبة والمأموم
حارجهما جاز وله التوجه إلى أي جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا توجه المأموم إلى الجهة
التي توجه إليها الإمام على الجديد لتقدمه حيث ذكر عليه (ويصعب الذي ذكره من جهة) أي الإمام بالغا كان
المأموم أوصيا (فان حضر آخر) في القيام (أحرع من يساره) ثم تقدمت الإمام أو متأخران) حيث
أمكن التقدم والتأخر أسعة المكان من الجانبين (وهو) أي تأخرهما (أفضل) روى الشيخان
عن ابن عباس قال ثبت عندنا في ميمونة قيام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الأيمن فثبت عن يساره
فاخذ رأسه فالتفت عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فثبت
عن يساره فاخذ يمينه حتى إذا رقى عن يمينه ثم جاء جبابير بن صخر فقام عن يساره فأخذ يمينه فأتى جميعا
حتى أقامنا خلفه فخرج النبي عليه باب الرجل بآتم بالرجل وعلى الأول باب الصبي بآتم بالرجل ولوجه
الثاني في التمسك والصعود فلا تقدم ولا تأخر في يقوموا وإن لم يمكن إلا التقدم أو التأخر لضعف المكان
من أحد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر) مع الإمام في الابتداء (رجلان أو رجل وصبي متنا)

(قوله) للملك الرقبة الأحسن ما قاله غيره
لأنه قادر على منع المستبر وجعل الأحسن
شعور هذا الصريح غير المالك الرقبة فانه مثل
ملكها فيما يظهر (قوله) التنبؤ والمالك
أي إذا رضى بأقامة الجماعة في ملكه قال
الاستوى والوالم في مثل الغضاة وضرم
(قوله) فمأذ كرمعها أولى لك لأن
تقول من جهة ملاذ العدل والمصلحة أنه
أولى من المالك الفاسق أغنى إذا رضى
بأقامة الجماعة في ملكه اللهم إلا أن
يقال معنى أوله بقا الإمام بعد درسا
المالك بأقامة الجماعة يستلزم التقدم
من غير توقف على إذن المالك بالخصوص
ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق
● (فصل لا يتقدم إلى آخره) (قوله)
كما لا ينطبق إلى جميعا إنما خلفه في
الموقف (قوله) المتن ولا تضر مساواته
قال ابن الرقبة الاتفاق (قوله) أنت
ويجب تخلفه الخ قال الاستوى خوف من
التقدم ومراعاة للرببة بل تكره
المساواة انتهى (قوله) وهو مؤخر
التقدم أيضا هذا ما نقل الثاني ما من
من الأصعب أما الصدر الذي أسباب
الأرض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت
العقب لما نقل من مؤخر التقدم من
الساق انتهى أقول وهذا الأخير فيه
تفريق كثير من الناس في ساقه تدوير
ولا يخل من مؤخر قدمه من ساقه
واقطع أعم (قوله) المتن يستدبرون
كأنه قال يحمل خلف إذا بعدوا عن
الكعبة والاحتكمهم هذا

(قوله) والمرأة خلف الرجل لو كانت محرمة بالرجل فالأمر أنهما يصنعا خلفه (قوله) ويتم خلفه أي فثبت ذلك في الصبي والرجل ففي الرجلين من باب أولى (قول) المتوسطون قال الجوهري جلست وسط القوم بالسكين لانه طرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل موضع جلس فيه بن فهو بالاسكان والافعال بالفتح ورجاءه سكن وليس (١٤) بالوجه انتهى (قوله) روى البيهقي

الحفي الكفاية من الشافعي رضى الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن مخزوم بن مسلم قال من السنة اذا أتت المرأة النساء أن تتفوسطن قال الشافعي رضى الله عنه وذلك يعرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول) المتوسط يساعده المجرور يعني أن يغسل لهذا الساعد فصلة الصف التي خلفه ولا يصير تأخره عنه (قوله) وقد يعلم بداية غيره من الخ من تعلم أن المؤلف رحمه الله لو عبر بالكف بدل الباء كان أولى وبها الاستوى رحمه الله على أنه لا يشترط العلم بالمتصل في حال الاتصال بدليل الكفاية وبرؤية بعض الصف قال وحديثنا المتجه حصول العلم قبل تأخره عن شيء يكون مقتضاها غير عنده وبه أيضا على أن قضية الملاحقة إذا تبلغ لأفرق فيه بين المتصل وغيره وأنه ينبغي أن يقبل خبر الصبي في ذلك كدلالة الأعمى على القبلة فقد قال في شرح المذهب قبل خرا الصبي فيما لم يردقه المشاهدة قال الاستوى وسئلنا فرد منه انتهى (قوله) نأخذ منته قد يؤخذ أن الواقع في نفس حدار المسجد إذا لمال منوبين المسجد بشانك أنصح سلاما يسكن عاقل في ذلك البلقيتي وأما هو وكذا الاستوى بالصفة في الصورة المذكورة قال بعضهم هو وجه

لأن مدار ما علم به الشان عدم الجهة عند عدم التفوذ على إلا بعد أن آت جئت مسجد أو ذلك مختلف في الصورة المذكورة انتهى أقول وهو مستوفى والله أعلم (قول) المتن تهرى قال الأمام كيف بطمع التقيبه هنا في التصديق وضمن في إثبات التبريب على علاقة انتهى وعلة التقيبه من عدم ورود ضابطه

(قول) المتن ولا يضر الشارع إلخ أي قياسا على غيره من الفضا على كذا في مستقيمين مكشوفين من مكان واحد قضته انما كان البيت والهيكل
ثلاثين مكانين تصح الصلاة لعدم الاجتماع وهو انما يقصده بالنسبة الى الطريقة الثانية لكن الاستوى رحمه الله ادعى أن الذي دل عليه
كلام الرازي ان المكانين كل مكان قال أعمى الاستوى رحمه الله لكن مع مراعاة باقي الشروط من محاذة الاسفل للاعلى يجوز منهما انتهى وقوله
لكن مع مراعاة إلخ أراد به أن أصحاب الطريقةين يشترطون مع الذي اعتبره فهما المحاذة أيضا وقوله تصح على ذلك صاحب الارشاد لكن
الشارح كسبائي خصه بالاولى (٩٥) ثم إن ما اقتضاه منيع الاستوى رحمه الله من صحة الصلاة في النائم من مكانين حتى

كما في شرح المهذب كإسالة الروضة فهما من الشرح (ولا يضر) بين الشخصين أو الصغين (الشارح
الطروق والتمهل المخرج إلى الساحة) بكسر السين أي عوم (على الصغين) ومقابله بقول الشارع
قد تكثر فيه الزمعة فيعسر الاطلاع على احوال الامم والمجاهل كالحدا وواجب جمع العصر
والحيلة المذكورة ولا يضر خيرا الشارع غير الطروق والتمهل الذي يمكن الصغين من احد طرفيه
إلى الآخر من غير ساحة بالوقوف فوقه أو المشي فيما على جسر معدود على حافته وذلك في شرح المهذب
اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصغين من بين الامام ويساره أيضا (فان كانا في بناء من
كهن وصفة اوجبت) من مكان واحد (فطرقتان اصحمان كان بناء المأموم بينهما أو حالاً) لئلا
الامام (وجب اتصال صفين احد النامي بالآخر) كل يقف واحد بطرف الصفقة وآخر النامي
متصلا به وذلك لصل الربط بين الامام والمأموم في الوقت الذي اوجب اختلاف البناء اذ هما فيه
(ولا يضر) في الاتصال المذكور (فرجة تلتصق واقفا في الاصم) قطر العرف في ذلك والثاني يخطأ في
الحقيقة (وان كان) بآء المأموم (خلف بناء الامام بالصغين) من وجهين احدهما منع القدوة
لاستغفار الربط بما تقدم (صحة القدوة) بشرط ان لا يسكن بين الصغين (او الشخصين) بالنائم وقت
احدهما بآخر بناء الامام والثاني بأول بناء المأموم كما في الروضة واسألها (اكثر من ثلاثة اذرع)
تقريبا القدر والشروع بين الصغين لا مكان السجود بعد ان متصلين وهذا الاتصال هو الرابطة بين
الامام والمأموم في الموقف هنا (والطريق الثاني لا يشترط الاقرب كالقضاء) بان لا يرد يما بين الامام
والمأموم على ثمانية اذرع (ان لم يكن حائل أو حال) عليه (باب ثلث) يقف بعدا مضافا ويرجل كما في
الروضة واسألها (فان كان ما بين المأموم والامام) كالثبات (فوجها) اصحما في اسل الروضة عدم
صحة القدوة وتأخذ من تصحبه الآتي في المصداق الموات (او) حال (جدار بطلت) أي لم تصح القدوة
(باتفاق الطرفين) والوجهان في المسئلة قبلها على كل من الطرفين أيضا وعلق بالجدار الباب المعلق
وبالشباك الباب المردود تأخذ بمسالكها ويرتفع من فرض الجدار على الطريقة الاولى فرض الباب
والشباك يحكمهما عليها (قلت الطريق الثاني اصح والله أعلم واذم اقتداؤه في بناء آخر) على
الطريق الاول والثاني (مع اقتداء) من خلفه من حال جدار ينمو بين الامام ويكون ذلك كلاما
لمن خلفه لا يجوز زعمهم عليه قال القاضي حسن ولا يقيم تكبيرهم أي الاحرام على تكبيره وموجبه
في التحقيق (ولو وقف في علو ما منه في مثل أو عكسه) كهن الله ار وصفه تفة أو سطحها (شرط)
محاذة بعض رده (أي المأموم (بعض رده) أي الامام كان يحاذي رأس السافل قدم العالي فيحصل
الاتصال بينهما بل لا يجاز في السافل بمعدل القامة حتى لو كان قصيرا أو قاعا لم يحاذي ولو قام
معدل القامة لمحاذي كفي ذلك ثم هذا الشرط النبي على الطريقة الاولى ليس كفايا وحده بل يضم الى

هذا أصحاب الطريقة الثانية وهو الحق
تقدير أريد في التحقيق التصريح بذلك
والله أعلم وقوله أيضا من مكان واحد
متعلق بالثلاثة قبله وذلك كما في المدارس
المشقة على هذه الامور الثلاثة
وقف الامام في أحدها والمأموم في آخر
فحكمه ملاك كره الشيخ رحمه الله (قول)
التي اصحها عبارة المحرر وأولها ما لم
يصرح في غيره بترجيح الاول على معرفة
بالخراسانيين والعراقيين (قول) المتن
كالقضاء أي قياسا على القضاء ففي كلامه
إشارة للدليل (قول) المتن ان لم يكن
حائل قال الاستوى أي ملاك كراهته من
الطرفين يحمله ان لم يكن الخ والتعبير
فيه قلاقة يقتضي أن الباب الثاني يسمى
حائلا انتهى وأما الشرح فانه فرض
الكلام في الطريقة الثالثة ثم الحق
الاولى بها في الباب المعلق والمردود
والشباك كانه عليه آخر (قوله)
فرض الباب أي المفلوق والمردود بل
وكذا المنوخ فيها يظهر وبه يظهر
أن منيع الشارع رحمه الله أحسن من
صنيع الاستوى السابق في المحاسبة
التي قبل هذه (قول) المتن وأوعكه
قال الاستوى ضمير يرجع الى الوقوف
(قوله) أي المأموم كأنه أعاد التعبير عليه
باعتباره المتحدث عنه مخالف الاستوى
فقال أي بعض ردهن احدهما بعض ردهن

الآخر (قوله) والاعتبار في السافل هو كون محاذي الفضل لطوله ولو كان معدلا لم يحاذها فظاهر احصه خلافا لما في شرح الروض (قوله) النبي
على الطريقة الاولى خالف الاستوى في ذلك حيث قال وصورة المسألة أن لا يكونا في مسجدان مكانا مع مسطحا انتهى فاقضى منيعه ان الحكم
مفروض على الطرفين معا وتبع صاحب الارشاد وضم الى مسئلة المسجد ما كان الترفع أو كما نظرا الى انهما في قرار واحد وان
اختلعا فلو هو غلا ولكن العراقي فهم كالمهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة في جريان ذلك على الطرفين

(قوله) على الطريقة المذكورة لعل هذا المحل مأخذ الشارح الساعى على الاولى (قول) المتوقف من آخره أى نظرا الى ان الاتصال مرعى منه وبين الامام لا يشبهه وبين المسجد . تنبيه . لو كان المأموم في المسجد والامام خارجا رجعا لا اعتبار من آخر المسجد أيضا لان موقف المأموم عليه الامام رحمه الله (قول) التمتع أى وان علم المأموم الاستقالات (قوله) وقيل بشرط اتصال الخبى وقيل باقينا طريق الماروزة وقيل عليه مسليا عن البغوى . فرع . المار والمدرسة مع المسجد باقينا فيها الطريقان (قوله) وهو جامع لافى الرونة والذات لانه فى قضاء المملوك انه كالشارع مقتضا ان الصبي الحائض بالوات وقيل بشرط الاتصال بالحائض بالوات هو جامع فى الرونة واشترط الاتصال المحكى بقيل من مقالة البغوى (قوله) وهو جامع أيضا (٩٦) الصغير فيمراجع لقوله كذا كره وقوله

بالفصل راجع لقوله والقضاء المملوك (قوله) وانه الضمير راجع لقوله ان البغوى (قول) الملتصق ولا يقوم قال الاسنوى ينبغي ان يربطه التوجه والاقبال يشمل من يصلى من غير قيام (قول) المتن حتى فرغ المؤذن ينبغي ان يجعل على معناه البغوى يشمل ما لو أقام غيره من أدن (قوله) اذا أقمت الصلاة فردد واجبا من حيان اذا أخذ المؤذن فى الإقامة (قوله) ان لم يحضر الى آخره من الاسنوى انما ما اذا رجع جماعة اخرى بسبب تلاحق الثاني قال وحسنه فنفى عن أن يجعل أى فى الجماعة لنفسه لا لغيره انتهى (قوله) لأنها أولى منه بفرضيتها الخ عبارة الاسنوى لانها فرض اوصفة فرض وقوله من الراعى رحمه الله ثم قل من ابن الرفعة انه قال يقتصر منه على ما يمكن قال اعني الاسنوى وهو اوصوب من تعبير غيره يعنى بالعلم وتقل عنه ايضا انه يطلب منه ذلك لولا ان فوت فسخة الفرض وان ابن الرفعة قلعه عن بحث صاحب الخبر ثم رجه

● (فصل شرط القدوة الخ) (قول) التمتع التكبير قال الراعى ككسائر ما يؤيد وقضيه كما قال الاسنوى ان يكون من أول التكبير الخ ثم اعترض اشترط

ما تقدم حتى لو وقف المأموم على صفته ثم قطعوا الامام فى الصحن فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفه ووقوف آخر فى الصحن متصلا به قاله الراعى واسطة من الرونة (ولو وقف فى موت وامامه فى مسجد) اتصل به الموات (فان لم يصح شيء) يد الامام والمأموم (المشترط التتابع) أى ان لا يرد على التمام ذراع كفى القضاء (معتبرا من آخر المسجد) لا يشمل الصلاة فلا بد من فى آخره السائل (وقيل) من (آخره) فبان ان كفايه الى الامام من موقعه (وان لم يجد حادرا) . يجب فيه (أو) فيه (بما يعلق منه) الاقداء (وكذا الباب الردود والاشياء) (أو مع) اقتراب المنة المشاهدة فى الأول ومنع الاستطراف فى الثاني واحبال نظر الى الاستطراف فى الأول ولما شهد فى الثاني . ان جانب المتع أولى بالتقلب أما لباب الفتوح فيجوز اقداءه اوقاف سجدة والصف المتصل به وان خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل من محاذها فلا يجوز اقداءه والحقايل وقيل يجوز اذا كتب الجدار للسجدة من آخره والشارع المتصل بالمسجد ككلاوات وقيل بشرط اتصال الصف من المسجد بالطريق أو قضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كذا كره فى شرح المذهب والتحقيق وهو جامع لافى الرونة كسلبها ان البغوى قال باشرط اتصال صف من المسجد بالقضاء منه فبني ان يكون ثبوتات (تذكره) ارتفاع المأموم على امامه وعكسه الاخاحية كتحليل الامام للمؤمنين صفة الصلاة وتبليغ المأموم تحصيل الاسم (فيحجب) ارتفاعهما فلذلك (ولا يقوم) مراد الصلاة (حتى) فرغ المؤذن من الإقامة لانه وقت الدخول فى الصلاة (ولا يتقدم) فلا بد من شروعه (أى المؤذن فيها) لحديث مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (فان كلفه انما لم يمشى فوات الجماعة) بانها (والله اعلم) فان خشية قطع النفل ودخل فى الجماعة لانها أولى منه برسيتها أو بانها كذا وقد تقدم انها تدرك ما لم يسلم الامام ففوتها بسلامه كما مرح به هنا فى شرح المذهب

● (فصل شرط القدوة) ● فى الابتداء (ان يرى المأموم مع الكبير الاقداء) أو الجماعة (وانه لا تكون صلاته صلاة جماعة) جماعة لا صلاة لانه هو جامع لافى الرونة ككلاوات وقيل بشرط اتصال الصف من المسجد بالطريق أو قضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كذا كره فى شرح المذهب والتحقيق وهو جامع لافى الرونة كسلبها ان البغوى قال باشرط اتصال صف من المسجد بالقضاء منه فبني ان يكون ثبوتات (تذكره) ارتفاع المأموم على امامه وعكسه الاخاحية كتحليل الامام للمؤمنين صفة الصلاة وتبليغ المأموم تحصيل الاسم (فيحجب) ارتفاعهما فلذلك (ولا يقوم) مراد الصلاة (حتى) فرغ المؤذن من الإقامة لانه وقت الدخول فى الصلاة (ولا يتقدم) فلا بد من شروعه (أى المؤذن فيها) لحديث مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (فان كلفه انما لم يمشى فوات الجماعة) بانها (والله اعلم) فان خشية قطع النفل ودخل فى الجماعة لانها أولى منه برسيتها أو بانها كذا وقد تقدم انها تدرك ما لم يسلم الامام ففوتها بسلامه كما مرح به هنا فى شرح المذهب

كوتها مع التكبير بصحتها فى خلال الصلاة وانما اشترطت التلاان المتابعة لعل وقال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات (قوله) ويتعين بالبرنية الحالية لا لاقداء عبارة السبكي كذا مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة اتى مع الامام فيرجع ذلك الى نية الاقداء (قوله) فلا حاجة الى ذكر الاسنوى به وكان التصريح بنية الجماعة مقتضا الصريح بنية الجماعة (قوله) من غير رابط بينهما زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويسلب التحشع ففوت منه

(قوله) في التبعه معنى عبارة الروضة حيث قال لا يجب على المأموم أن يبين في تبعه الامام انتهى وهذه الآية لا يقتضي بغيره فمقتضى تكليفه المعرفة (قول) المتبعان عن صلح ليس المراد تعيينه بالاشارة الى ذاته وانما المراد ان يعتقد بقبضه من جافين عمرا كما ذكره الشارح لكن لو عبر الشارح باليابد الكلف كان أولى فضايفهم فلتأمل (قوله) لتابعه شارح هذا ان وجه البطلان المتابعه بذلك والافتد انتفعت منفردا واذ المتابع لا بطلان وهذا ما ماله السبكو والاستوى وتالف شفا بنظر ركني وشهد لهما حاقبني الامام بالقرمز وولوى خلف رجل فبان انتهى (قوله) فان قال الحاضر ليس المراد عين القول القطعي وانما المراد أن قصد بقبضه الحاضر أو بشرا اليه اشارة تلية وقوله فان قال (١٧) أى في حالة التعيين ثم انطلقا فتضمن ذلك ان التعيين قد يفارق الربط القلبي

بالحاضر وتصوره عسرا قال في النهاية وان تكلف منه مكلف تصويره عند الاقتداء بمن يبطلقا من غير ربط بمن هو في المحراب هذا في تصويره صريح العلم بأنه يعنى من حصر ومن سرك ركوعه ويصعد بصعوده انتهى (قوله) في صحة الاقتداء به أى أساسا لا الامام فصحة على حال لان أفعاله غير مبروطة بفعله غيره بخلاف المأموم فم اذا لم يكن منفردا على الصحيح وكذا لا تصح حجة من خلفه الفاعل لاجل نسبة الامامة شرط في صحة الاقتداء اذا علم بهم ولنا شرط أيضا انها شرط كذبهم أحد (قوله) ومن قوائمه الوجهين أحدهما قول الشارح وقيل تألهما من غير تقويمه بالمستفاد من حكاية (قوله) والاصح لا تصح أى ولكن اذا كان زائدا على الاربعين وجهوا حاله فخصهم بصفة كآوا بان محدثا في قول الشارح جمعة دون الجمعة اشارة لما قلناه نعم ان قلنا بالوجه الشاذ ان نسبة الام للامامة شرط في صحة الاقتداء احقل حينئذ ان لا تصح الجمعة واحقل أن تصح كسعة الحديث لعذرهم بالخول (قول)

عين الامام في التبعه تنبى الاقتداء بالامام الحاضر والجماعة معه (فان عنه وأخطأ) كان فوى الاقتداء بمن يدين انه عمرو (طلبت) سلاما لتابعته من لم يتوالا الاقتداء به فان قال الحاضر أو هذا فوجهان قال في الروضة الاربع صحة الاقتداء (ولا يشترط للامامة) في صحة الاقتداء به (ويصح) له انال فضيلة الجماعة وقيل تألهما من غير تبادى شعرا الجماعة عجايرى وقال القاضي حين فم من صلى منفردا فتدعى به جمع ولم يعلمهم تأل فضيلة الجماعة لانهم بالوجه سببه كذا في أصل الروضة من القاضي حين زاد في شرح المهذب عنه انه علمهم ولم يتوالا امامة لم تحصل له الفضيلة وصرح بقوله بالوجه الثالث ومن فوائد الوجهين انه اذا لم يتوالا امامة في صلاة الجمعة هل تصح جمعة والاصح لا تصح وقال القاضي حين وسكت الشرحان عن وقت نسبة الامامة وقد كرا لوجه في التصرة انها عند الاحرام وقال في البيان باب صحة الصلاة تجوز بعده وقال هنا لا تصح عنده أى لانه ليس امام الآن (فلما أخطأ في تعيين تأله) الذى نوى الامامة به (لم يضر) لان غلطه في التبعه لا يضر بدهى تركها وهو جائز كما سبق (وتصح القدوة المؤدى بالقاضي والمقتضى بالتفعل وفي الظاهر بالمصر وبالعكس) أى القاضي بالمؤدى والتفعل بالمقتضى وفي العصر بالظهور ولا يضر اختلاف نسبة الامام والمأموم (وكذا الظاهر بالصحيح والمغرب وهو) أى المقتضى في ذلك (كالمسبوق) يتم صلاته بعد سلام امامه (ولا يضر متابعه الامام في القنوت) في الصبح (والجواب) الآخر في القريب وهو فراغا اذا اشتغل بهما) بالية واستقراره افضل ذكره في شرح المهذب (ويجوز الصبح خلف الظهر في الظهر) وقطع به كعكسه بجماع انها صلاكان متفقتان في النظم والشافى ينظر الى فراغ صلاة المأموم قبل الامام (فاذا قام) الامام (الثالثة ان شاء) المأموم (فأرقه) بالية (وسلم وان شاء استكره) ليسلم معه قلت انتظاره افضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في الثانية) بان وقف الامام بغيره (قنوتوا لتركه) قال في الروضة كأصلها ولا يثنى عليه أى لا يضره بالوجود لان الامام يصح له عنه (وله فراقه) بالية (ليقتل) شخصه لالست ووصل القريب خلف الظهر فاذا قام الامام الى الابعة لم يتابعه بل بفارقه بالية ويحس وتشهد ويسلم وليس له انتظاره في الاصح لانه أحدث تشهد المراجعة الامام بخلاف الصبح خلف الظهر (فان اختلف فعلهما) أى الصلوتين (ككتوته وكسوف أو جنازة لم تصح) القدوة فبهما (على الصحيح) لتعذر المتابعة والثاني تصح لا كتاب الفضيلة وراعى كل واجب

٢٥ ل ل المتوالى والمقتضى بالتفعل دليله قصة معاذ رضى الله عنه وقبض عليه الاولى والاخيرة (قول) المتكالمسبوق فيه اشارة الى الدليل اعنى القياس على المسبوق (قوله) ذكره في شرح المهذب أى ويصح به أيضا استقراره القنوت والشهد كالمسبوق وربما يؤخذ ذلك من قول المهاج كالمسبوق (قول) المتوالى ويجوز الصبح خلف الظهر ولا يجوز الجمعة اذا سكتا من الاربعين خلف الظهر ولو مقصورة (قوله) كعكسه راجع لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر (قوله) والثاني ينظر الى أى ذلك يجوز الى المشاركة وروى بأنها غير لازمة بل الانتظار افضل قال الاستوى ويستفاد من تحليل البطلان ان الامام لو سبقه الاولتين الظهر مع الاقتداء سبغا (قوله) ولتنى عليه قال الاستوى القياس بالسجود انتهى ولعل وجهه القياس على الخائف اذا تركه لا اعتقاده عدم مشروعية الركوع بعده (قول) المتكالمسبوق فيه اشارة الى الدليل قال السبكي وتركه الفرق افضل قطع القدوة بالعذر (قول) المتكالمسبوق قال الاستوى لو عبر بالاولا فادست مسائل في المذكورات

(قول) التي تبعه أي لو تخلف أدنى تخلف طلعت نظر الماضي من التخلف وان كان معذروا هذا ما ظهر من كلامهم قلنا لم يمتسنى ما إذا كان معذره في التخلف راحة وقد أنشأ السدوة كقوله ابن القري أي أنه لا يضرك التخلف بالاشتداد من عز الزحمة أو التيسار فقامت قولهم تبعه ظاهر فيكون المجلس الامام يشهد وأما مسألة القيام الثانية فقد اتفقا في القيام فلو فرض أنه لم يصح العمل الفائت بعد فظاهر أنه ينبغي لمقرئه متابعيل أن يفرض ركوع الامام قبل إكمالها فحصل أن يتخلف اليقظة إلى يسبق أكثر من ثلاثة أركان (قوله) ويركع مع الامام لعمد قولهم الله عليه وسلم (٩٩) وإذا ركع فاركعوا (قوله) الذي هو محمله أي يخلف ما إذا أدركها كما (قوله)

وان تخلف عن الامام انظر هذا الضابط (قوله) غير معذور أي مع أمره بالتخلف كما هو فرض المسألة (قوله) غالب يدرك الامام عبارة تخلفا في سره إلى جهة فان لم يدرك الامام في الركوع غابته الركعة ولا يركع لأنه لا يصح له بل يساهي في هويته للصلاة الامام وشبهه عنه في المجموع ويخرج به في التصديق قال الفارقي بصورة المسألة ان يظن أنه يدرك الامام قبل سجوده والاطلاق مقطوع ولا يقرأ انتهى أقول وكلام الفارقي في هذا متكمل لا يفسح من منعه من الركوع وجواب القراءة عليه لتقصيره بالاستغفار بالنسبة عن الفرض فليتل (قوله) وسكانها الخ حيث قال في مبحثه (قوله) أي يظن الخ لو اشتغل بها عن الصلاة على هذا الظن فأخلف فحصل أنه يعذر بكلي القراءة كما سلف نظيره في المواقف ويكون محمل مسألة البعوى والقاضي والتولي المسألة عندهم الظن بدليل التعديل بالقصير وقولهم لا يقرأ قصره بالاستغفار بما لم يفرجه كما سلف في كلام المشرح ومن يظن ما مومر فلا قصره يمكن لا يخفى أنه يقرأ بقدر ما اشتغل به قط لأن الفرض أنه لم يدرك رتباً من الفائتة وأما مسألة أن يركع معه لعذره ولا يركع بقراءة بعدهما لا يصح وقوله قد نزل شئ

لعذر المواقفة (والإصحاح) لا يشارك قبل (تبعه) فيها هو نفسه ثم تدارك بعد سلام الامام ما كانه كالسبق وقيل برأى قلم صلاة نفسه ويحصر على أثر الامام وهو معذور (ولو لم يتم) المأموم (الفائتة) لشغلها ببدء الاقتراح وقدر ركع الامام (فمذور) كبطل القراءة في ميسبق (هذا) كما في (المأموم) (الموافق) بأن أدرك محل الفائتة (فأما سبق ركع الامام في فائتته فلا يصح) أنه لم يستغل الاقتراح والتعود ترك قراءته (ركع) مع الامام لأنه لم يدرك غير ما تراه (وهو) بالركوع مع الامام (مدرك للركعة) حكما (والا) أي وانما اشتغل بالاشتغال أو التعود (لزمه) قراءة بقدره لأنه أدرك ذلك القدر وقصر بقوله بالاستغفار بما لم يفرجه (والثاني ترك القراءة) ويركع مع الامام مطلقا وما اشتغل به ما مومر في الجهة والثالث يتفصو به الفائتة مطلقا لأنه أدرك القيام الذي هو محلهما فترك مع الامام على هذا والثاني من التفصيل طلعت صلاته وان تخلف عن الامام على الوجه الثاني والثالث الأول من التفصيل لا تمام الفائتة يخرج من الامام من الركوع غابته الركعة لأنه غير معذور ولا تطل صلاة اقتضا التخلف بركن لا يطل وقيل بطل لأنه ترك متابعة الامام فيما فاتته ركعته فهو كالخلف فيها أما المتخلف على الشق الثاني من التفصيل لغير قدر ما فات فقال البغوي هو معذور ولا لزام له القراءة والتولي حكما لقاضي حين غير معذور لا اشتغاله بالنسبة عن الفرض أي كان لم يدرك الامام في الركوع غابته الركعة كقوله القرطبي كاماه ولا ينافي ذلك قول البغوي يعذر في التخلف لأنه تدارك ما فاتته قصره ما لا يرد أنه كبطل القراءة وفي الروضة وأصلها في الصلاة على الميت المأمور ركع الامام عقب تكبير المسبوق ركع معه وسقط عنه القراءة وسكانها عن سقوطها لغيره (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد الصرم) أي لا ينبغي له ذلك كما صرح في المحرر وغيره (بل) يشتغل (بالفائتة) قط (الأن يطم) أي يظن (أدركها) مع أنه اشتغل بسنة من اقتراح أو تعوذ فبأن ياقبل الفائتة (ولو لم يتم) المأموم في ركوعه أنه ترك الفائتة (أنسها) (أوشن) في فعلها (بعد اليها) بالعود إلى محلها لقوله (بل يصلي ركعة بعد سلام الامام فلو سلم) تركها (أوشن) في فعلها (وقدر ركع الامام ولم يركع هو قراها) لبقاء محلها (وهو مختلف بعذر) كما في بطل القراءة وقيل لا تقصره بالانسان (وقيل) لا يقرأ (بل يركع) وتدارك بعد سلام الامام ركعة (ولو سبق ما به بالترجم) تخلف صلاته لم يطأ من ليس في صلاة (أو لنافذة أو التمسد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الامام فيه (لم يضره ويخرج به) وقيل يجب إعادة مع فعل الامام أو بعده وقبل يضره أي تطل صلاته (ولو تقدم) على الامام (بفعل ركوع) ويجوز أن كان ذلك (بركنين) وهو عائد عالم بالخرم (طلعت) صلاته لفحص المخالفة

هو ما مومر به فيعذر بل يحل أيضا فرض مسألة البغوي والقدر في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارز في شرحه مع حجتك بشكل التعديل السالف (قول) المتن وهو مختلف بعذر لو فرض ترك الفائتة عمدا حصر ركع الامام عن ابن الرفعة فارق وقوله أوجبت في شرحه الركن به بقرأه في المخالفة وقت خوضه من سبق بركنين (قول) المتن وقيل يركع أي لم يدركه وتدارك فاركعوا (قوله) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الامام إلى آخره مهم لأنه لو تأخر شروعهم شرع الامام ولكن فرغ الامام قبله لا ينافي هذا الخلاف وكذا الوجه مولى كبريغ بل يشرعه (قول) من لا يضره لأن ذلك لا يخطب كفي بعد الاله أو ساراه أو وجود لفظ أو وجود موله من غش الحلفة وقوله وقيل قبلها بما عطلت نفسه ترتب على فعل الامام فلا يعتد بما أتى به قبله

(قوله) فلا يظن لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف اذا امتنع بركن واحد سها فانه غير مكسب في حالي الاعسار وقديس قال في الاولى الواجب عوده الى الامام اوالركن الذي لا يظن السبقه ولم يفر في ذلك شيئا وطيد معلوم هو السجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جازيه العود الى الاعتدال اوالركوع كما يجوز في القيام وهو محل نظر (قوله) بان فرغ عنه زاد الاسنوي وان يصل الى غيره (قوله) فيوز ان يتقدمه الى آخره اي فيوز ان يخبره مقابلته هذه في التخلع ولكن التقدّم القياس على التخلع كما سلف في كلام التامر (قوله) ففي العبد يتجيب ثم قوله وفي السهو يتخير اقول فلسف عن غير (١٠٠) احوال اثنين ان يحصل الطلآن اذا اتم

الامام بركتين وشعر في الاستمال الى ما بعدهما وقتئذيه ان هذا الحكم المذكور هنا في العبد والسهو جازيا لوسبقه بالركوع واسفل الى الاعتدال ولم يفرغ عنه اي يتجيب العودي بعد وبخبر في السهو

«(فصل خرج الامام من الصلاة)» (قول) المتن انقطع القدوة اي فلا يقال ان المأموم باق فيها حكمه ان يتقدمه بغيره ويتقدمه بغيره ويجهل به ايضا كذا في الاسنوي وهل يصلح له احوال قبل خروج الامام فظاهر خلافه (قوله) سواء الخ الحاصل ان مالا يمنع فعله باليمن عندنا بالشروع الا فيما استثنى قال الاسنوي ولا يخرج ان يضم من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصوله لابل جواز في الجمعة بعد حصول ركعة انتهى و مراده حصولها فيما قبل القطع وكما مرى حصول الثواب وهو خلاف ما لم يصرح به الشارح او يقال مراده حصول أصل الجماعة (قوله) والحسوة قضته ان هذا لا يرخس في الاستداء (قوله) لم يصلح ان يفسس التطويل عذرا الا بهذا القيد (قول) المتن ولو احرم صغرا الخ خرج بهذا ما لو اقتضاه في

خلاف ما اذا كان سهايا او جاهلا فلا يظن لكن لا يعتد بالركعة فيا في بعد سلام الامام ركعة (والا) بان كان التقدّم بركن او اقل (فلا) يظن عمدا كان او سهوا لان الخلق فيه بسيرة (وقيل يظن بركن) في التقدّم بان فرغ منه والامام فيما قبله قيل وفيه بركن قيل الامم ولم يفرغ حتى ترك الامام والتقدّم بركتين قياسا بما تقدم في التخلع بما لكن مثله العرايون بما اذا ركع قبل الامم فلما اراد الامام ان يركع فلما اراد ان يركع بعد ذلك الراجح وبوجه الصنع فيوز ان يتقدمه في التخلع ويحوز ان يتقدمه في الصلاة لان الخلق فيه احرش وقته واذ ركع المأموم قبل الامم فلا يظن سلامه في العبد يتجيب العودي الى القيام ليركع مع الامم على أحد الوجهين النصوص والثاني وقوله النوى والامام لا يجوز له العود فان عادت بطلت سلامه لا تضره ركعة في التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود في السهو يتخير بين العود والقيام وقيل يجب العود فان لم يعد بطلت سلامه ونقول يحرم العود حكمه في الروضة كما سلف في باب سجود السهو وفي شرح المذهب وغيره انه يحرم التقدّم بغيره وان لم يظن حديث النبي اؤل الفصل وغيره

«(فصل)» واذا (خرج الامام من سلامه) بحيث اؤخره (انقطع القدوة) به فان لم يخرج وقطعها المأموم بان يفرق الفارقة (جاز) سواء قلنا الجماعة سنة أم فرض كفاية لان السنة يلازم اتمامها وكذا فرض الكفاية في الجهاد وسلامة الجنازة كذا في السر (وفي قول) قال في شرح المذهب قد يم (لا يجوز الا بعد) قتل الصلاة وبه قوله تعالى ولا تطاولوا بها لكم وقوله (يرخص في ترك الجماعة) أي اذا هموا بقطعه والامام العذر وأقره بما ذكره بقوله (ومن العذر تطويل الامام) أي القراءة قلن لا يصير نصف أو شغل كافي للمحرر وغيره (أو تركه متصدرة كشهد) وقوت فيما رآه لآتي بها (ولو احرم من فرائض القدوة في خلال سلامه جاز) ما رواه (في الاظهر) كما يجوز ان يتقدمه جميع بمنفرد فيصير اماما والشارح يقول الجواز يؤتى الى تقرب المأموم قبل الامام ويظن الصلاة بالقدوة (وان كان في ركعة أخرى) أي غير ركعة الامام متقدما عليه أو متأخره وقطع بعضهم بالمتى في هذه الصورة لا خلافا (ثم تنبه قائما مكان أو قاعدا) وان كان على خلاف فظلم سلامه لم يتقدمه رعاية خلق الاقتداء (فان فرغ الامام أو فلو كسبوق) فيتم سلامه (أو فرغ) (هو) أولا (فان شاء فله) بالية (وسلم وان شاء انظره ليسلمه) وهو أفضل على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصبح بالظهر ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد بصاحبه الكراهة كما مر بها في شرح المذهب وبوخزنها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس ما تقدم

جماعة ثم نقل نفسه لاخرى ما يجوز قطعا كافي التحقيق وشرح المذهب (قوله) يؤتى الخ معناه ان يصار بما هو بالسجود قد يكون اقتنع هذه في الصلاة قبل الامام فيصير مأموما للصلا قبل امامه فيها وفي العبارة اشعار بأن الجماعة تعطف على المأموم (قول) المتن فان فرغ الامام الخ لو كان في الشهد الاخير والامام قائم فيصير الجواز وان صار في الحال ويحتمل المنع واما الجمع الاستطراف بما يمنع منه عدم اتقانها في الجلوس كافي المغرب خلف الظهر (قوله) وهو أفضل قد يقال كيف يكون أفضل حكمه بركعة الاقتداء وقديس بان سبب ذلك ما في الفارقة من قطع العمل وذلك لان في الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله) ثم الجواز في قطع القدوة احرز من قطع الصلاة فانه حرام في مرض العبد دون غيره الا ما استثنى من فروض الكتابات (قوله) وبوخزنها الصبح فيرجع لقوله الكراهة

(قوله) ولما هزأنا الاقوت في المنة سارقة الخبير فيها وبين الاستقام من جملة صورة اشداء المنفرد في خلال صلاته فورا غمض قبل الامام وقدر ح الشارح ولا بان مثل هذا الا فضيلة له فيجعل كلامه على غيره فان اراد من صلى الصبح ابتدأ خلف الظهر انتهى ذلك انما سنونة في مثل ذلك وقصبة قولهم يجوز الصبح خلف (١٠١) الظهر في الظهر انما ليست فرضا ولا سنة فان القضية الخامسة للصباحة وان

اراد التصور بمأثور الامام بعضا او طول اشكل عليه قوله بين الانتظار اللهم الا ان يقول الاستظهار بالاقرار في الصلاة وبالجملة ظهر من صريح الشارح ان مراده المستثنان المذكوران في كلامنا ولا وهو مشكل اذ كيف يحكم الكراهة في الاولى ثم يعترف بحصول القضية (قوله) التثني في ثابته قد واقتنا الحنفية على هذا (قوله) المتن ويكره لاحرام الخو وقع بعض التكبير را كما لم تحذف فرضا فاعلا وتلا على الاصح (قوله) ليس فيه جامع معتبر كان وجهه هذا وانه اعم ان يصح التكبير في ركعتين في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد صار في منه حالة التبرك بلا ريب بخلاف مسئلة الصدقة فان قصد التطوع مانع من احتيازية الفرضية لانصر في كونها تطوعا لا يقال قصد الفرضية في الصلاة لا ينافي في قصد النافلة لا انقل قصد النافلة فاعناه قصد التكبير لا انتقال للركوع وذلك لاجتماع اعتداد الصلاة بقطعها بخلاف قصد الطوق بدوامه فانه صحيح وان خصه الفرضية على امتحور ايضا الفرق بان البدنية افسق من المالبة (قوله) والاول يقول ان التشكيل الاسنوي رحمه الله الحكم بعدم الاعتقاد لوجود التكبير مع الية المعترة زاد العراقي ولم يفته الا ان يكون التكبير للقرم وقصد الاركان

في المارة وفواتها في الاولى ايضا لما هي قطع القدوة وظهارها الاقوت في المارة الخبير فيها وبين الاستقام من جملة صورة اشداء المنفرد في خلال صلاته فورا غمض قبل الامام وقدر ح الشارح ولا بان مثل هذا الا فضيلة له فيجعل كلامه على غيره فان اراد من صلى الصبح ابتدأ خلف الظهر انتهى ذلك انما سنونة في مثل ذلك وقصبة قولهم يجوز الصبح خلف (١٠١) الظهر في الظهر انما ليست فرضا ولا سنة فان القضية الخامسة للصباحة وان اراد التصور بمأثور الامام بعضا او طول اشكل عليه قوله بين الانتظار اللهم الا ان يقول الاستظهار بالاقرار في الصلاة وبالجملة ظهر من صريح الشارح ان مراده المستثنان المذكوران في كلامنا ولا وهو مشكل اذ كيف يحكم الكراهة في الاولى ثم يعترف بحصول القضية (قوله) التثني في ثابته قد واقتنا الحنفية على هذا (قوله) المتن ويكره لاحرام الخو وقع بعض التكبير را كما لم تحذف فرضا فاعلا وتلا على الاصح (قوله) ليس فيه جامع معتبر كان وجهه هذا وانه اعم ان يصح التكبير في ركعتين في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد صار في منه حالة التبرك بلا ريب بخلاف مسئلة الصدقة فان قصد التطوع مانع من احتيازية الفرضية لانصر في كونها تطوعا لا يقال قصد الفرضية في الصلاة لا ينافي في قصد النافلة لا انقل قصد النافلة فاعناه قصد التكبير لا انتقال للركوع وذلك لاجتماع اعتداد الصلاة بقطعها بخلاف قصد الطوق بدوامه فانه صحيح وان خصه الفرضية على امتحور ايضا الفرق بان البدنية افسق من المالبة (قوله) والاول يقول ان التشكيل الاسنوي رحمه الله الحكم بعدم الاعتقاد لوجود التكبير مع الية المعترة زاد العراقي ولم يفته الا ان يكون التكبير للقرم وقصد الاركان

ل لا يشترط اعتناقاتها انتهى أقول كلهم والله أعلم بكان في ركوع اشتراطها قصد التكبير للقرم وهذا غاية ما قاله الاشكالية في قوله (قوله) انت والاصح انه واقعه عليه المواقعة (قوله) أولى أو ثابته بما يخرج هذا المجدة الا لا وفيه قال الاذرى في غير مطلق الخ في شرح الروض بحث الاذرى اغضافا قد رجلة الا مراعاة

(قوله) من حيث حصول القضية الخ يضي مع شملنا الاندفاع في خلال الصلاة مسكروه مانع من القضية كالمسألة قلنا في الروضة
 يمنع من ذلك هذا مراده فيها يظهر وان كنا للملائمة أن يقول من حيث فوات القضية (باب صلاة السافر) (قوله) التي
 انما تحصر قدم النصر للاجتماع عليه (قوله) فلا قصر في الصبح تعترض لمحرز هذا السيدون (١٠٢) التوبة الآية لا الخارج بها يأتي في

كلام المصنف (قوله) أي الجواز أي
 فليس المراد معناه الامولى وحيث
 فالخارج به الحرام لا غير ودخل فيه
 الكسر وكسر المتفرد (قوله) التي
 لا تامة الحضر لانها قد تربت في ذمته
 أربعا (قوله) المستفاد لا ظهر قصره
 المتفرد الى قيام العشر (قوله) والثاني
 بقصرهما أي لانه انما يرمي في القضاء
 ما كان يرمي في الأداء (قوله) اعتبارا
 لاداء عبارة غير لانها صلاة قربت الى
 ركعتين فاذا كانت بوقت أربع كالجمعة
 (قوله) فالمراد الجمعة العبارة بدعائها
 حكم فوات الخبر المستفاد من قصر
 القصر في المؤدة اللهم انذا يريد
 بالتفصيل ما يشعل قول المتن لا تامة
 الحضر فلا يراد حينئذ (قوله) المتسورها
 هو بالهمزة الجعقة وضمه الحقيق بالبد
 (قوله) أي دور متلازمة قال الاسنوي
 أي نال صامعا داو شعل من صاحب
 الثقة انه لو كان على باب البلد قطره
 اشترط مجاوزتها (قوله) وفي شرح
 المذهب يضي حكم في شرح المذهب عن
 شرح الرافعي هذا التصريح قال الشارح
 وهو محتمل ثم راجع الرافعي فوجدت
 آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح
 الاشتراط وفيه انساب الاسنوي اي
 الرافعي انه يؤخذ من كلامه في الشرح
 الكبير فلا قال اعده ولا تعترض بما في
 الروضة (قوله) وهو محتمل وهو من
 كلام الشارح والمصنف أن الشارح

قال في شرح المذهب ان كان متحدا علما فان كان ساهما نطل مسلاته ويحصل السهو وهل للمسبوقين
 أو للمعين خلف سافر الاقتداء في قصر صلاتهم وجان أصحهما التمسك بالجماعة حصلت وإذا أنقوا
 فرادى نالوا فضلها كذا في الروضة كأصلها في كلب الجمعة آخر الاستحلاف وفي شرح المذهب
 حكم الوجهين في المسبوقين في باب صلاة الجماعة وقال أصحهما الجواز قال ولا تعترض به من أبي
 حصرون للتمسك به كأنه اختار بقول الشيخ أبي حامد لعل الامع المنع انتهى والجبين هذان وبين
 ما تقدمه في الروضة ان ذلك من حيث حصول القضية وهذا من حيث جواز اقتداء المتفرد بغير
 عليه ما في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقتداء المتفرد قال واقتداء المسبوق بصلاة امامه كغيره

«(باب صلاة السافر)»

أي كيف يتم من حيث القصر والجمع المختص هو متجاوزها ونتم بجواز الجمع المنظر للقرى انما قصر
 رباعية من المجلس فلا قصر في الصبح والمغرب (مؤدة في السفر الطويل الباي) أي الجواز جماعة
 كان كالسفر للرجوع زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو غيرها ككسر الفارة (لا تامة
 الحضر) أي لا تحصر اذا قضيت في السفر (ولو قضت فائمة السفر) أي اراد قضاءها (فلا ظهر قصره
 في الفردون الحضر) لانه ليس محل قصره ولا في بقصر فيها والثالث يتم فيها اعتبار الاداء في القصر
 وهذا هو الموافق للصريح في المؤدة دون ما قبله فالمراد من في الحضر القصر في القضية ما ذكره فيمن
 التفتل على الرابع فضم منه الى المؤدة حقيقة فائمة السفر فيه ولو شئت في ان الفائمة فائمة حضر
 أو سفر أو تم فيه محاطا (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأكثر سفره مجاوزة مسورها) المختص
 بها وان كان داخله موانع خروجه من ارضه لان جميع ما هو داخله معدود من البلدة (فان كان وراءه
 عماره) أي دور متلازمة ككما في الروضة وأصلها في المحرر عمارات ودور (اشترط مجاوزتها)
 أيضا (في الاسع) لتعنيها بالبلد بالاطمة فيها (قلت الاسع لا يشترط) مجاوزتها (والله أعلم)
 لانها لا تعد من البلد وهذا التصريح في أصل الروضة وفي شرح المذهب عن شرح الرافعي وهو محتمل
 (فان لم يكن) لها (سور) مطلقا أو في موضع سفره (فأكثر مجاوزة العمران) حتى لا يقيست متصل ولا
 منفصل والمغرب الذي يقتل العمارات معدود من البلد كأنهم بين جانبها (لا الخراب) الذي لا عماره
 ورام فلا يشترط مجاوزة لانه ليس موضع إقامة وقيل يشترط لانه معدود من البلد وصححه في شرح
 المذهب (و) لا (البساتين) والمزارع التمسك بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محيطة لئلا
 لم تقتل السكنى وقيل يشترط لماذا كان في فيها قصورا أو دور تسكن في بعض فصول انسة فلا يمين
 مجاوزتها كذا في الروضة كأصلها قال في شرح المذهب بعد قوله ذلك عن الرافعي وفيه ظنر لم تعترض
 لها الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتها لانها ليست من البلد (والقرية كبلدة) لا يشترط مجاوزة
 العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وان كانت محيطة وقال القرطبي لا يشترط مجاوزة المحيطة

يقول هذا الذي نسبته الى شرح الرافعي من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير به (قوله) وصححه في شرح المذهب وكذا
 هذا الذي نسبته لشرح المذهب مسوره الاسنوي وغيره بما ذكره في التحوط على العاصم ودونه ولا تقتض شرار ع وفي ابن التنب
 الحلبي في المجهور والمقتض شرار ع (قوله) الشارح لماذا يرجع لقوله لانه معدود من البلد وقوله بحيث يتحقق للمهر متعلق بقوله أو متفرقة

(قول) المترواذا رجع قال الاستوى أي من سفر التصريح ثم قال وأما الرجوع من دونه فإن كل نبذة الأقامة انتهى سفره بعزمه على العود وإن رجع لحاجة فإن كان الحول وطنه لم يترخص وإن كان يحمل الأمتعة من غير استيطان فيه الترخص قال وحيث قلنا لا يترخص إذا عاد فانه يصبره إلى التيقن لم يعد انتهى أقول لم يبح حكمه الرجوع من السفر الطويل ونفي أن يقال إن كان حاجة في غير وطنه فهو باق على التصريح ولا تؤثر التيقن مكان لونه فتقطع الترخص قبل الشروع في الرجوع ويصبر جدي ثم أتيت في المناهج في الفصل الآتي ملوفاً هذا عند التأمل وإن لم يصرح فيه بحكم العود لحاجة (قول) المتبيلوغ إلى حال الاستوى رحمه الله وأما سفر من المدينة إلى مكة فوفاً له إذا قضى مناسكه رجع إلى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة مع القولين انتهى ولعل محله إذا كانت المدينة وطنه ثم أتيت نسخة فيها إسقاطاً لمن لا يترخص (قوله) (١٠٣) أو غير ذلك منصرفاً إلى الحلة وقوله فبقي ترخصه هو الحكم المراد من المتن

(قوله) هنو كل ذلك الموضع على دون مسافة التصريح من مبدأ سفره فالحكم كذلك من الترخص إلى وصوله اعتباراً بقصد أهله أو مسافة التصريح قلت وقد يشكل عليه ما لو قصد أن يسافر مسافة التصريح الرجوع إلى المثل الذي سار منه لقيم هو كان محل الإقامة فانه يقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كما سبقت في كلام الشارح (قوله) ولو نوى الحج منه فصل أن مجرد وصول القصد من غير إقامة الأربعة ولا جهلاً بالوثر زينة في الترخص (قوله) الإقامة تكثر زاد الاستوى رحمه الله قبل الفتح (قوله) والثاني قال السبكي معناه أنه يؤخذ من إقامتهما ما يكمله الرابع (قوله) يحسب أي يحسب منهما مدة الإقامة منهما وقوله كما يحسب من مدة مع الخلف الحج يعني معناه إذا وقع الحدث في وقت الظهور مثلاً حسب باقي النهار من المدة ولا ينقصه ويندأ من الغد قال السبكي وعلى الأول يعني الصحيح الذي في المتن لا يشرع انضمام

وكذا قال الإمام في السنين دون المزارع والقرى فإن الاتصال بهما يشترط مجاوزتهما وفيه احتمال للإمام والمنفصلتان يكفي مجاوزة أحدهما واشترط ابن سريج مجاوزة الثمارتين ولو جمع سور قري متعاقبة أو بلدتين متعاقبتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر ساكن الخيام) كالأعراب أو الكراد (مجاورة الحلة) مجمعة كانت أو متفرقة بحيث يحقون السفر في ناد واحد ويستعبر بعضهم من بعض وهي كأيمة القرى والمخيمات كالأقربتين المتعاقبتين ويستعبر بمجاورة من اقترعها كطرح الرماح ولعلب الصبيان والنادى ومعظم الأول فأنها معدود من مواضع إقامتهم (وإذا رجع) من السفر (انتهى سفره بيلوغه مباشرة بمجاورة إنداء) من سور أو عمران أو غير ذلك فبقي ترخصه (ولو نوى) المسافر (إقامة أربعة أيام موضع) عنه (انقطع سفره بوصوله) أي بوصول ذلك الموضع ولو نوى جوشع وصل إليه إقامة أربعة أيام انقطع سفره بالية ولو نوى إقامة دون الأربعة في المستلثين وإن زاد على الثلاث لم ينقطع سفره ولو أقام أربعة أيام بلاية انقطع سفره بتمامها وأصل ذلك كحديث شميم المهاجر بعد ما أتته أنه لا تأسق عليه وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكن الكفار كرواه الضحان فالترخيص بثلاث يدل على أنها لا تنقطع حكم السفر بخلاف الأربعة والحق بإقامتها إقامتها وقبيلها (ولا يحسب منها ما دخله وخروجها على الصبح) لأن فيها الحط والرحيل وهما من أشغال السفر والثاني يحسب منها كما يحسب من مدة مع الخلف يوم السبت ويوم التزعم فلقد دخل يوم السبت وقت الزوال فشق الخروج يوم الأربعاء وقت الزوال صار متصلاً على الثاني ولودخل ليلة السبت ليلة على الأول ولو نوى إقامة أربعة أيام العبد والزوجة أو الجسر ولم ينو السيل ولا الزوج ولا الأميرة أقوى الوجهين لهم التصريح لأنهم لا يستقلون فينتهي كالعدم ذكر في الروضة وغيره في شرح المهذب الأسع ولو نوى إقامة الأربعة المحارب أي القديم على القتال فكيف يعرف قول بقصر أيد الأتم قد يضطر إلى الرحال فلا يكون له قصر جازم ولو نوى الإقامة مقطوعاً انقطع سفره وفيها إذا لم يكن الموضع صالحاً لها كلفها أن تقول أنه لا يقطع ونحوه لقول في شرح المهذب ولو نواها وهو سائر لا يصير معيلاً بوجود السفر ذكره البندني وغيره انتهى وذكر في التهذيب

إقامتهم المخول والخروج أي الثلاثة ولو زادوا بالتفريق على الأربعة (قوله) سار متباعداً على الثاني أي بخلافه على الأول فإنه لا يسير وإن دخل حتمه يوم السبت على من عزم حشدة الأربعة ما عزم أن الشخص لو نوى إقامة يريد على الثلاثة وهي دون الأربعة لم يصبر متباعداً عند الجمهور كالسلف في عبارة الشارح لكنه قد خالف قول الغزالي كخشيته إذا نوى زيادة على الثلاث سار متباعداً قال الرازي رحمه الله هو بخلاف الصورة ولا يخالف في الحقيقة لأن الجمهور أحتملوا زيادة لا تبلغ الأربعة غير يومي المخول والخروج وهما بمسافة لا تزيد على الثلاث غير يومي المخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الأربعة ويحسبون غير يومي المخول والخروج بما يمكن انتهى وهو تعلم أن قول الشارح كجمهوره يقتضي الزيادة على الثلاث إذا كانت دون الأربع معناه الزيادة من يومي المخول والخروج (قوله) لم تحسب بقية الليلة على الأول وذلك لأنها فيه دخوله في حكمها حكم يومه بخلافه على الثاني فإنه البعض الذي أقامه منهن الأربعة والله أعلم

(قول) الميت ضرر غائب مشروط بما يحتمل المراد هذه في الرخص من الضرر وغيره مما يحتمل اختصاصه بالصبر لأنه مشروط بما زاد على الثمانية عشر لعدم ورود دفعه إن أصله قد وردت في غير ذلك الكيفية الأولى قال الأستاذ رحمه الله هذا أقوى وقوله فالتعذر فيما لم يرد أي بغيره في الثمانية عشر كما استمر الضرر بعدها المردود وده (قول) والميت ضرر أصراً بضرورة السبي فهو معد على هذا الوجه المتقدم في كيفية احتسابها قال وقضية ذلك ينبغي وجهان أحدهما قصر الرأبعة ملققة بعني وهو ضعيف والثاني يعني وهو الأصح أي أسبق غائباً ما لم يرد بضرورة أو خمسة ملققة (قوله) لأن الضرر بجميعه أقامة الأربعة في الثامنة (قوله) غيبة جواب عن قول الأستاذ في أصواب الصبر بدون الأربعة كافي الشرح والروفة والحاصل أن هذا الوجه يرى أن المقيم بحاجة كثيرة (قوله) إلى أربعة الفاتحة خارجة وقوله كما هو معناه أي غير يوجب الدخول والخروج (قوله) يحكي تولا في طرفة أي يحكي من تلك الطرفة على ما تعقوبها مقابل (١٠٤) القول الصحيح من تلك الطرفة فهو

مع أن حكايته بصحة الفرض يقتضي كونه ليس من الطريقة الراجحة وإن كان هو فيها مقابل الأصح (قوله) يوم المحول (قصر)
 ليعمل يوم الغزو فإنه واقع لمكون الفرض أنه متوقفة حادثة وقد انقضت المدة المذكورة ولم يتصل بغيره ولا يتصل بها ولا يفتي أن
 الأربعين يعني بها التي انقضت تنجم الصلوة في النافذة وحجتنا فلا حرج لمسلمان يوم الغزو وهذا لأن الوقت الذي يبلغ الأربعين
 ولا يبلغ النافذة غير يصرف فيمكن أن يخرج فأن يبلغ الأربعين أو أكثر النافذة غير قبل الغزو فلا قصر فيه أو فلا نافي بحسبان يوم
 الغزو (قوله) وهي الزائدة على الأربعين المذكورة أي غير النافذة (قوله) وبغيرها أي على الاستوى وحجنا فتوجه القصر قياس على عدم
 انعقاد الجمع بهذا الشخص (قوله) أربعة أيام أي نافذة (فضل ذيل الضم) (قوله) أي سر يومين بدلين عبارة الاستوى وهما
 يوم وليلة يومين معتدلين أو يومين معتدلين انتهى وبغيرها أي يوم واحد لأنهما يومين معتدلين أو يومين

(قوله) الاتباع لفظ حديثاً أنه في الراعي من فوجاً أهل مكة تصروا في أدنى أربعين من مكة إلى عسفان وإلى بلاتنت انتهى وهو ظاهر
فيما تقرر (قوله) نقص ميل بل وميلين قاله الأسنوي خلاص ابن يونس وابن الرضا (قوله) ليعلم أنه لا يزل فيه حتى يخطو على الطريق
لا يشرف على قدم موضع معين ثم عبارة المهاج حار دليلاً ما هو في التابع أن مسيرهم على ما يخص من رحلتهم وكذلك طالب البرم والبرم والبرم
والهائم عند ضد الرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما سيشرح إليه الشارح قريباً ثم قيد أن طالب الأبي ^{في قوله} في قوله ثم هو ظاهر لا من
الأول ثم من بعد الشرع فيه (١٠٥) أن يرجع متى وجد ويجوز العسر وهو كذلك أن يعيده (قوله) أن يتوجه

زاد الأسنوي ويسمى أيضاً راصب
التعاصيف وعلة ذلك أن سبب العسر
وهو عاة السافر على مقاصده مجتمع
مفقود فيه انتهى بجته (قوله)
لا تشاء الطريق له هو صالحان يجعل حلة
لسأله الهائم أيضاً (قوله) بل يجرد
العصر لا يخفى أن الحكم كذلك إذا لم
يكن فرض أصلاً هل هو من محل
الخلاص فقيصنيع الشارح والمحرر
والأسنوي لا عبارة الأسنوي فقيصة
عبارة المهاج أن يقصر جراً عند فرض
العصر قطع أنه محل القول انتهى
بجته (قوله) مباح تأرجع ابن الرضا
في الإباحة قال وإذا حرر كرض الحاجة
واقطعها القير فرض فأقرب منه أولى
وأورد حديثاً أن الله يفيض الماشين
في الأرض من غراب (قوله) ولو بلغ
الح قال الأسنوي هي أولى بالاتباع
مما قبلها لأنه ألعاب لا يفرض أصلاً
وفيه نظر (قول) المثلثات أمره
انحاص أفراد الضمير للعطف بأو
ومالك أمر الأمة والزوجة سيدتها
أولاً الزوج بانه (قوله) فليأروا
مرحلتين قصر وأخاف ذلك ما سلف
في طالب القريم وغضه لأن التسرع
هنا قصداً محضاً (قوله) ويؤخذ
عما تقدم أي بطريق الأولى فاصل

(قصر) فيها (والله أعلم) كما قصر لقطع الإقبال في البر يوم بالسي ولا تحسب المسافة
الرجوع حتى لو قصد موضعاً على مرحلة فإنه لا ينضم فيه بل يرجع فليس له العسر لأذها ولا جانياً
وان تأتته مشقة رحلتين متواليتين لا له لا يسمى سفرًا ولو بالوالعاب في الرخص الاتباع والمأفة
تحدد وقيل قريب فلا يضر نقص ميل وهو متبني مذ الصر أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام
واحترازها ثمانية أي النسبة لثني هاشم عن النسبة لثني أسفاقة بها أي بعون اذ ككل خمسة
منها قدر ستة شاعية (ويشترط قصد موضع معين أولاً) أي أول السفر ليعلم أنه طول بل يقصر فيه
(فلا قصر للهائم) أي من لا يدري أن يتوجه (وان لمال تزده) وقيل إذا بلغ مسافة القصر له
القصر قال في أصل الروضة وهو شاذ منكر (ولا طالب غريم وأتق يرجع متى وجده) أي وجد
مطلوبه منها (ولا يعلم موضعه) وان لمال سفره لا تشاء الطريق له هو صالحان يجعل حلة
ولم يعلم موضعه قصر كما قاله الراعي وتعيه في الروضة ويشبه قول المحرر ويشترط أن يكون قاصد النطحة
أي التولي في الاتباع ويشمل الهائم أيضاً اذ قصد سفر مرحلتين (ولو كان قصد) بكسر الصاد
كانت له نصف (طريقان طويل) يبلغ مسافة القصر (وقصر) لا يلحقها (فك الطويل
لغرض كسوة أو أمن) أو زيادة أو عبادته وكذلك توقيته زدة ليعرف (قصره) أي أو يسلكه
للاغراض بل يجرد القصر كافي للمحرور وغيره (فلا قصر في الظاهر) المقطوع به كما سلك القصر
وطوله بالهائم عينا وشمالاً والثاني نظر إلى أنه لم يلجأ إلى ما هو بل مباح ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر
وأحدهما أطول فسلكه لغرض قصر بلا خلاف (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك
أمره) أي السيد أو الزوج أو الأمير (في السفر) لا يعرف مقصده فلا قصر لهم لا تشاء عليهم بطول
السفر أو فلو ساروا مرحلتين قصر وأمسكروه في شرح المذهب أخذنا من مسئلة النص المذكورة
في الروضة وهي لو سار الكفار رجلاً فساروا بمول لم يعلم أن يذهبون به لم يقصر وان سار معهم يومين
قصر بعد ذلك ويؤخذ من مقتضى ما هم لو ساروا من سفرهم مرحلتين قصر أو كانوا من قصد مرحلتين
فلو ساروا مسافة القصر قصر الجندي دونهما) قال في الروضة كالمسألة لا ليس تحت بدال الأمير
وقهره أي وهما متعوران فتيهما كالعلم ومثلهما الجيش كما تقدم ولو قيل لا ليس تحت قهر الأمير
كلاً حاد لعظم الفساد كما قاله بعضهم وفي شرح المذهب قال البيهقي لو قوى المولى والزوجة
الأفام لم يشك حكمه للعبد والمراة بل لهما الترخص وفي المحرر وتنبه الجندي في الظاهر ولم يذكر
هذا الخلاف في الشرح وسكت عنه المصنف وقوله مالك أمره لا نافية التحليل المذكور في الجندي
لأن الأمير مالك أمره لا يبالى بانفراد عنه ومخالفته بخلاف مخالفة الجيش إذ يحتل بها نظامه

٢٧ ل في (قوله) امر حلتان قال الأسنوي وقصدوه (قوله) وقهر وان كان الأمير مالكاً امر الجندي في الجملة (قوله) ومثلهما
الجيش أي ولو متعلقاً بما يظهر ولا نافية قول المهاج مالك أمره لأنه مالك في الجملة لا يترتب على مخالفتهم من اختلال النظام وقوله مالك
لأمره أي باعتباره ملكاً لأمرة الجيش وهوهم وان كان الجندي في ذاته ليس تحت بدال الأمير وقهرهم من حيث أن الأمير لا يسأل في مخالفة
وانفراد عنه ومنه يستفاد أن الجندي لا فرق فيه بين التبع في الحيوان وانطلق وعواهنو في الآقامة دون الأمير امتنع ترخص بخلاف الجيش كما سلف

(قول) المثلث ثم نرى حواي قبل بلوغ مساحة القصر أو بعد ما وإنما انقطع فيه الرجوع لزوال قصد مسافة القصر المبلغ القصر قال في شرح الرضوي وهو قوله الثالثة ان نوى الرجوع لغير ما جقو يعود ولا يقصده فيصير من الوطن وغيره (قول) المثلث ولا يتخص العاصي وهو محترز قوله ولا المباح (قوله) والثاني له الترخيص أي لانه يتغير في الدوام ولا يتغير في الابداء (قوله) ترخص خزانة فينص على القصر الا قول هذه الحاشية كتبنا ثم راجعت الكتب فلم ازل سلفا فخراني رأيت الشيخ في شرح المنهج صرح بخلافها فكشفنا عنها بالامام فرأيت عبارة دلائل القاطن شيخنا رحمه الله (قوله) وقيل الى آخره قال الاستوى الجمهور (١٠٦) قطعوا بالاول لان الاصلاح يجوز ان يذهب

بمختلف المعكوس (قول) المثلث ولو اتقيد بجمع المثلث في قوله قال الاستوى كلامه هو مذهبنا فلو اخرج نقص من القدوة ثم نوى الامام الاتمام يلزم المأموم قال فلو قدم لحظة على من لم يكن الا في انهي وفيه نظر لان تعاقب الاقداء بالمتن لا يحصل حقيقة الا في حال التلبس بالاتمام (قوله) او احدث هو اي انما موم وشبه الامام (قول) المثلث لزمه الاتمام دليله ما روى مسلم عن موسى بن سلعة قال سألت ابن عباس كيف اصل اذا كنت بمكة فلم اصل مع الامام فقال ركعتين سنة في القاسم صلى الله عليه وسلم وقوله ايضا فرفع الاتمام اي واصلها جميع ولا يصير سنة القصر وان علم الحال بخلاف التغير نوى القصر فان احرامه أسد (قوله) لا خلاف وجهه عدم موافق الصلوات بخلاف الظاهر حلف الصبح (قوله) ظهرا راجع لقوله مكة (قوله) ويصعب ادراجها في المتن مرجع القصر الصلاة الثانية بضمها (قول) الترتيب وعرف هوشا العبر الحسن الغم ضعيف والكسر اضعف منه (قول) المتن ولو ان ادناه حرجه ما لو ان حدث نفسه وهو واضح (قوله) لانه التزم الاتمام الى أي فكان مثل فوات الحضر (قوله) أتم تقصيره

(ومن قصد المرحلو لا فصار ثم نوى رجوعا انقطع) سفره فلا يقصر (كان سار) الى مقصده الاول او غيره (فقد جريد) فان كان مرحلا من حرجين قصر والا فلا (ولا يتخص العاصي بسفره) كاتق (وأنشأه) وغيره قادر على الاداء لان السفر يرب الرخصة بالقصر وغيره فلا تساءل بالمعصية (فلو انشأ) سفرا (مباحا) محله معصية (كالسفر لقطع الطريق او الزنا بامرأة) فلا ترخص له (في الاصح) من حين الجبل والثاني له الترخيص كفاءه يكون السفر مباحا في ابدائه ولو تاب ترخص بخزانة الرافعي في باب القطة (ولو انشأه عاصيا ثم تاب فبقي السفر) بضم الميم وكسر الشين (من حين التوبة) فان قصد من حينها مرحلتين ترخص والا فلا وقيل في ترخصه الوجهان فيما قبلها أحدهما لا نظرا الى اعتبار كون السفر مباحا في ابدائه (ولو اتقيد بجمع) قسم أو سافر (لحظة) كمن أدركه في آخر سلته أو احدث هو عقب ابدائه (لزمه الاتمام) ولو اتقيد في الظاهر بمن ينشئ الصبح مسافرا مكان أو مقاما قبله القصر لنوافق الصلوات في العدد والاصح لان السبع نامة في نفسها ولو صلى الظهر خلف الجمعة أتم لان صلاة اقامة وقيل ان قلنا هي ظهر مقصورة فله القصر والا نهى كالصبح قال في الروضة وسواء كان اماما مسافرا أو متقيها هذا حكمه قال في شرح المذهب ولو نوى الظاهر خلف من يصل المغرب في الحضر أو السفر يجوز القصر لا خلاف ويؤخذ عما ذكره من قصر وهو ان لا يتقيد بجمع ولا يحصل صلاة نامة في نفسها قطعاً أو صلاة جمعة ويصعب ادراجها في المتن (ولو عرف الامام المسافر) أو احدث (واستخلف مقيما) من التقدير أو غيرهم (أتم التقدير) المسافرون لانهم مقتدون بالخليفة حكما لا دليل انهم يفتقرون (وكذا لو اعادة التمام واقدي به) يلزمه الاتمام (ولو لم الاتمام مقتديا) كما تقدم (فقد ترخصه) أو صلاة اقامة أو بان اداهم بخدائهم لانه التزم الاتمام بالاقداء ولم يذبح كولا يذبحه قال في شرح المذهب ولو أحرم منه فردا ولو نوى القصر ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام (ولو اتقيد بمن نلتصافرا) فنوى القصر الذي هو الظاهر من حال المسافر ان يوبه (فبان مقيما) أتم تقصيره في ليله انشعار اذا فادته ظاهرا (أو) اتقيد بواو القصر (بين جبل وسفره) أي شك في أي مسافر أو مقيم (أتم) وان بان مسافرا فسر التقصيره في ذلك ظهر وشار المسافر والمقيم وانما الاتمام وقيل يجوز له القصر فيما اذا بن كذا (ولو نوى) أو طنه (سافرا ولو شك في شيء) القصر (قصر) أي ذل القصر بان يوبه لانه الظاهر من حال المسافر فان بان انه مقيم لزمه الاتمام كبحرجه الرافعي في التكلم على انه الوجه واسقطه من الرخصة (ولو شك فيها) أي في شيء من اتم القصر (قال) مطلقا عليها في شيء (ان قصر قصرت) والى أي وان تم (أتمت قصري) اسم وبعبارة المحرر لم يضر أي التعليل في الرخصة وأصلها

لو بان حدث مع تير اقامته وتبطل قصره قالوا لا يفتقرون في الباطن لحده ولا في الظاهر لانه اذا سافر اواسه شكله استوى الاصم بان الله لا تخلف مجهول الحديث جماعة على المني التي وقد رابت في الرافعي مع هذا الشكل كذا قل بعدد كعدم الاتمام وقد نازعه كلامهم في السبوق اذا أدرك الارض في الركعة ثم بان ان كان مقيما فأنهم رجحوا ذلك وما ذلنا بان واحد انتهى اقول ولما كان هذا مباحا على من رجح عدل عنه الاستوى (قوله) انه اظاهر في ايضا باته التقصير لان السعة ليس لها اشعار تعرف به (قوله) وبعبارة المحرر راجع منه من هذا دفعه لوجهه عبارة انه قد سجد في خلاف في سائر الخلاف في الاتمام

(قوله) وان قصر قصر هو آخر كلام الروفة (قوله) والثاني لا بد من الجزم الظاهر ان المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم احرار الخلاف في مسألة التلق السابقة (قوله) وعلى الامع (١٠٧) لا يلزمه يرجع لقوله الامع جواز التعليق وقوله يلزم المأمور الاتمام اى من غير استئناف

(قوله) وعلى الامع القضية متبعية

كما لا يستوي ان هذه التفصيل

لا يحصى في مسألة العلم واللقن السابقة

على مسألة التعليق والمواق لكلام

المهجة وما شئ عليه شيخنا جريانه

وهو مخففة عنه الاستوى على التقاسد

صلاة المأموم كصلاة الامام فيها

ذكره الشارح رحمه الله (قول) المتن

ويشترط للقصر نيته لانه ان لم ينو

افقدت تأمة (قوله) كاصل السنة

قضية التقية ان المقارنة هنا كاعتنا

(قول) المتن والنقوض من مثانها دواما

اى فلا يشترط استحضرها ذكرا

(قوله) اى شفى هذا بالشك لان

التردد في المسألة قبلها ليس بهذا المعنى

واعلم ان الاستوى اعترض عبارة المتن

حيث جعل القسم الاحرام قاصرا ثم جعل

من الاقسام الشك في نية القصر اتمى

اقول المراد احرما قاصرا بنفس الامر

فلا تناف (قوله) لقعه الهمما الخ لك

ان تقول فرض الشك منه يصح منه وعليه

مشى الاستوى (قول) المتن فشكل

الخو فارق صحة الاقتداء بالمسافر الذى

جعل حاله في القبة بوجود قرينة القيام

هنا (قول) المتن ثم راجع لقول

الشارح في الجواب (قول) المتن

والقصر افضل لحديث ان الله يحب ان

تؤتي رخصه كالحب ان تؤتي عزاءه كذا

استدل به الاستوى وفيه نظر ولا متفق

عليه (قول) المتن ثلاث مراحل هي

مدة القصر عند اى حصة من ثم علم

ان قول الشيخ بثلث مراحل اى كان

مدة ذلك وان لم يقطعها بالفضل (قوله)

خروجا من الخلاف راجع لكل من قول

الامع جواز التعليق فان اتم الامام اتم وان قصر قصر والثاني لا بد من الجزم بالفضل اى في جواز

في قصر الامام يلزم هذا المأمور الاتمام وعلى الامع لو خرج من الصلاة وقال كنت فويت الاتمام يلزم

بانه اذا اتم يلزم المأمور الاتمام فلما وعلى الامع لو خرج من الصلاة وقال كنت فويت الاتمام يلزم

المأمور الاتمام او فويت القصر جاز للمأمور القصر وان لم يظهر للمأمور انه اتمه الاتمام لانه الاصل فيلزم

وقيل له القصر لانه الظاهر من حال الامام (ويشترط للقصر نيته) بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم

وان لم ينو (في الاحرام) كاصل السنة (والقصر عن منافها دواما) اى في دوام الصلاة كسنة

الاتمام فلان بعد نية القصر اتم (ولو احرما قاصرا ثم تردد في اتمه قصر اتم) اتم (او) تردد اى

شك (في انه نوى القصر) اتم لا اتم وان تذكر في الحال انه نواه لتأدى جز من الصلاة حال التردد

على الاتمام وهاتان المسائلتان من المحترز عن علمه ويصدرهما بالفاء لقعه الهمما في الجواب ليس من

المحترز عنه اختصارا قتال (او قام) هو عطف على احرما (امامه) ثالثة فشكل هل هو من اتم

سأه اتم) وان بان انهاء كالوشك في نية نفسه (ولو قام القاصر ثالثة عمدا لا موجب للاتمام)

من منه اتمه اقامة او بغير ذلك (طلبت صلاته) كل اوقاف الممتد الى ركعة واحدة (وان كان قيامه (سواء)

تذكر عاد وجده وسلم فان اراد حين التذكر ان يتم عاد للعود (منهض متجا) اى ناوبا

الاتمام وقيل له ان بعض في قيامه (ويشترط) للقصر ايضا (كونه) اى الشخص التناوب

(مسافرا في جميع صلاته فلو نوى اقامتها فيها) او شغلها فيها (او بلغت سفيتها) فيها (دار

اقامته) او شغلها بها (اتم) ويشترط ايضا العلم بوجوب القصر ولو قصر جاهلا بجواز لم ينعص صلاته

لتلاعه ذكره في الروفة كاصلها وسكان تركه بعد ان يقصر من لا يعلم جوازه (والقصر افضل

من الاتمام على المشهور اذا بلغ السفر (ثلاث مراحل) فان لم يبلغها فالالاتمام افضل خروجا من

الخلاف فان الامام ايا حصة فوجب القصر في الاول والاتمام في الثاني ومقابل المشهور ان الاتمام

افضل مطلقا لانه الاصل واكثر غلا ويشتكى على المشهور الملاح الذي يسافر في الصرمعه اهله

واولاده في سفيتها فالافضل له الاتمام لانه في وطنه ولقصر وجب من خلاف الامام احدهما لا يجوز له

القصر (والصوم) اى صوم رمضان للسافر سفر المويلا (افضل من الفطران لم يضره) اى

بالصوم لما فيه من ثمة الذمة والمحافظة على فضيلة الوقت فان تضرره فالفطر افضل

(فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمهما) في وقت الاولى (وتأخرا) في وقت الثانية (وبين

المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا العصر في قول بان كل سائر اوقات الاولى فتأخرها

(افضل والا ففكه) اى وان لم يكن سائر اوقات الاولى فتقدمها افضل روى الشيخان عن انس

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارتحل قبل ان يربغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم زل

جميع بينهما فان زادت الشمس قبل ان يرتحل على الظهر والعصر ثم ركب وروا ايضا والفظ لمع عن

ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حدة البحر جمع بين المغرب والعشاء وروى مسلم عن

انس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل به الغروب أخر الظهر الى وقت العصر فجمع بينهما وروى

المغرب حتى يجمع منها وبين العشاء حين يغيب الشفق وروى ابو داود عن معاذ انه صلى الله عليه

وسلم كان في غزوة تبوك اذا غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل

ان يغيب الشمس أخر المغرب حتى يزل العشاء ثم جمع بينهما وحسنه الترمذي وقال اليعقوبي هو محفوظ

المتن والقصر افضل وقول الشارح فادتمام افضل (قوله) للسافر سفر المويلا اى من حلتين فأكثر القصر فلا يجوز الظاهر فيه (قوله) لما فيه الى

آخره هذا فارق كون القصر باطلا على مسافر (فصل يجوز الجمع الخ) (قول) المتن يجوز فيه اشارة الى ان ترك الجمع افضل خروجا من الخلاف

(قول) المنفذ قال الأسنوي لكن تعذر فلا يكافئه في الكفاية من العزلة بل هو أحرى بما قبل الوقت لاجل (قول) المنع بالعرف وذلك لأنه لم يرد فيه غايط (قوله) روى الشنخا أن حكمة ذلك أن الثانية تامة والعلية لا تحقق إلا بالموالاة (قوله) بعد فراغها كذا في الشرح والروضة فالوصل في إنشاء الثانية ترك ركن من الأولى فإن طال الفصل فهو كبعد الفراغ والافتراف على الأولى وبطلان حرامه بالثانية وبعد الناء يأتي ما مؤمن الثانية تذكركم وهو غايقيد الشارح رحمه الله كدام المنع بقوله بعد فراغها لهذا الفصل الذي لا يصح منه عموم قوله بطلانها ويبيدها وقوله والأقباطة ولا جرح فأنسل (١٠٨) (قول) المنع على الصحيح هي في الجمع

ودليل القول المرجوح الملاقى السرفى الأحاديث والراجح بقيد الطويل صكها في القصر بجامع الرخصة ولا يجوز الجمع في سفر العصبة ولا جرح الصبح إلى غيرها ولا الصبح إلى المغرب (وشروط التقديم ثلاثة البداية بالاولى) لأن الوقت لها والثانية تتبع فلوصل العصر قبل الظهر لم يصح ويبيدها بعد الظهر وكذا الوصل للمساء قبل المغرب (فلاصلاهما) مبتدأ بالاولى (فبان فسادها) بقوات شرط أو ركن (قدت الثانية) أيضا لاقتسام شرطها من البداية بالاولى لفسادها (ونبة الجمع) ليقترن التقديم بالشروع عن التقديم هو (ومحلها) الفاضل (أول الأولى ويعجز في انشائها في الظاهر) لحصول الغرض بذلك والثاني لا صك القصر وعلى الأول يجوز في الغرض منها في الأصح (والموالاة) بأن لا يطول بينهما فأن طال ولو بغير (كلهه) والأغناء (وجب تأخير الثانية إلى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) ومن اليسر تقدير الأقامة روى الشنخا من أسامة أنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بين الصلاة في الصلاة إلى وقتها (أو) بينهما (والتيمم الجمع على الصبي ولا يضر تغفل لمطلب خفيف) والتيمم به الصلاة يثبت ذلك من صلته الصلاة أو ما نصح في قول تغفل ذلك المحتاج إليه يقول الفصل بينهما قال في شرح العهد بولس بينهما ركعتين سنة رابعة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلاتين (ثم لم) بعد فراغها (ترك ركن من الأولى بطلان) الأولى ترك الركن وتعد رتبة أوله بطول الفصل والثانية لاقتسام شرطها من الأشد بالاولى لبطانها (ويبيدها جاعا) إنشاء (أو) علم تركه (من الثانية) فإن لم يطول (انفصل) (تذكر) ومحصا (والا) أي أو طال (فبإقامة ولا جرح) بطول الفصل ما فيها في وقتها (ولو جعل) أي لم يدرك الترتيب من الأولى أم من الثانية (أعادها) لو تسبها) رعاة للاحتيال إن باحتمال الترتيب من الأولى بطلانها واختلافها من الثانية بجمع الجمع لما تقدم والمساءة الأولى علمت بحالته ثم ذكر حتمها بعد التمسك (وإذا أخرا الأولى) إلى وقت الثانية (لجميع الترتيب) بينهما (والموالاة ونبة الجمع) في الأولى (على الصبي) ويستحب ذلك كاصرح به في شرح المنه والشارح يبيد ذلك في جمع التقديم وفرق الأول من الوقت في جمع التأخير لأن تأخير الأولى تسب لها على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب وإذا اتفق الموالاة ونبة الجمع وعلى الثاني لو أدخل بالترتيب وأولى هو أدخل بالموالاة أو نبة الجمع سارت الأولى قضاها مع قصرها في وجه هدم (ويجب كون التأخير) إلى وقت الثانية (نبة الجمع) قبل خروج وقت الأولى زمن لو استند فيه كانت أداته في الروضة كالمعلماء من الأصحاب وفي شرح المنه عنهم زمن يسعها أو أكثر وهو مبين أن المراد بالاداء في الروضة الاداء الحقيقي بأن يؤق بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الأيسار بركعة منها في الوقت والباقي بعده قسمته أداء بتبعه ما بعد الوقت

مبينان على اشتراط الموالاة قبله الأسنوي من شرح الراعي رحمه الله تنبيهه لوجوب تأخير اقتد كفي تشهد العصر ترك سجدة فلا يعلم مكانها من العصر أو الظهر فعليه أن يسلي ركعة أخرى ثم يبعد الظهر ويكون جاعا فان كل أحرص العصر غيب فراغه من الظهر امتنع التامر وجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن يكون من الظهر فلا يصح الأحرار بالعصر قاله في البحر (قوله) وإذا اتفق المخير لأن المراد إنشاء الترتيب الذي اعتبره الوجه الثاني فلا يزم من تقضي الموالاة ونبة الجمع الذين اعتبرهما الوجه الثاني أيضا فان وجوبهما عند اجتماع وجوب الترتيب فإذا اتفق انشأوا أحسن من هذا وأخصر أن قول لا معنى لاشتراط الموالاة مع عدم لزوم الترتيب وحيث اتفقت الموالاة اتفقت نبة الجمع (قوله) اتفقت الموالاة استدلالا على ذلك بأنهم صلى الله عليه وسلم لم يجمع من مرة إلى المدة فتزل فصل المغرب ثم تأخر كل إنسان بعده في منزله ثم صلى العشاءمراء الشنخا من أسامة مرضى الله عنه ولأن الأولى بخروج وقتها الأولى أشبهت الثالثة ثم إذا أوجبت الترتيب والموالاة لوزنهما صححت الثانية فوقها في وقتها وصارت الأولى قضاء كاد كره

الشارح رحمه الله (قوله) في وجه تقديم زمان التقديم قول لوجه (قول) الترتيبية الجمع لو نسي الثانية لما فيه حتى خرج الوقت لم يطل الجمع لأنه في الأحياء (قوله) وهو مبين الخ قبل بذكر عليه قوله في الروضة والأصح وصارت قضاء قلنا ملأه الشارح أيضا بشكل عليه قول المتأخر والأصح وصارت قضاء اللهم إلا أن يقال سارت قضاء نظرا إلى أن صورة المسألة تخرج الوقت كله بذلك

(قوله) بأن صلى الأولى الخ فإنهم ممن الفراغ من الصلاة ليس مراد بقربة باقى الكلام (قوله) أوفى الأولى أى كأيهم بطريق الأولى (قوله) والثاني يقول بمجلة الخ (٢٠٩) هو تعليل للسنتين معا وقد عرفت الأولى ايضا بالتقياس على القصر وربان تختلف القصر لا يوجب

بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم اذا قلنا بأن بطلان فى المسألة الأولى قال الاستوى فيحصل أن يقال انوى الأقامة أو علم حكمها بطلت والا انقلبتم فلا يقول الشارح وقد زال العذر قبله يقتضى انه لو لم يحصل الأقامة لا يصعد دخول وقت الثانية بتخلف هذا الوجه وسبب الاستوى تخلفه فلا يراجع (قوله) هى مجلة أى فأشبه ذلك خروج المقر من الاستقامة بعد التجمل (قول) المتى لم يؤخر كافى جمع التقديم واولى (قوله) يثنى الخ زاد الاستوى ولم يرتفع عن أحد خلافة بل زعم أن كلام الرافعى محله: اأعلم قبل فراغ الأولى (قول) المتن والاصح اشتراطه الخ قال الاستوى يثنى الاكتفاء باستصحاب المطر وان تحقق القامعان أوهم تعاقب الرافعى خلافة (قوله) فان لم يؤخر بالفالاح استثنى فى الشامل ما إذا كان البدر قطعا كبرا وخاف من السقوط عليه (قوله) لاتناء المشقة وقوله عنه متعلق بقوله لاتناء الضمير فى عنه يرجع اقوله يرتخص

• (باب صلاة الجمعة) •

معيت بذلك لاجتماع الناس فيها أولا جمع فها من الخير (قول) المتن ونحوه من ذلك الاشتغال بغيرها ليت وقفه كما قاله الشيخ عز الدين وسأولى خطابة الجامع الضيق بمصر كان يصلى على الوتر قبل الجمعة ثم يقول لاهلها وحملها ادعوا لاجل الجمعة عليكم (قوله) فى الحديث الا امرأتك هكذا الرواية

٢٨ لـ بالرفع ولعل فيها اختصارا والتقدير الأربعة امرأتك فيكون أربعة هو المستثنى وامرأة أخرى مبتدأ محذوف يدل عليه رواية أبي داود الجمعة حق واجب على كل مسلم الأربعة عبدا مملوكا الخ فيل ويحوز أن يكون صفة لمن بهن غير نساء الناس لهم ملكي ألا العاوان وفوز ع بان قيمه موضع الهرة بالنسبة

لما فيه كاستدراك كلب الصلاة (والا) أى أن آخر من غيرية الجمع أو منه فى زمن لاتكون الصلاة فيه أدا معلى ما ذكر (فعسى وتكون قضاء) يتبع قصرها فى وجهه تقدم (ولوجه تقديم) بأن صلى الأولى فى وقتها ثابوا الجمع (نصار بين الصلوتين) أوفى الأولى كفى المحرر وغيره (مفعلا) بنية الأقامة أو بانهاية الفتنة فى مقصده (على الجمع) لزوال العذرتين تأخير الثانية إلى وقتها ولا تأثير الأولى بما اتفق (وفى الثانية وبعضها) لوصار مفعلا (لا يظن) الجمع (فى الاصح) لاتضادها أو تمامها قبل زوال العذر والثاني يقول هى مجلة على وقتها للعذر وقد زال العذر قبله وأدركه المصلى فليعد هاهنا (أو) جمع تأخيرا فأقام بعد فراغهما لم يؤخر) ما ذكر لقيام الرخصة فى وقت الثانية (وقوله) أى قبل فراغهما (يجعل الأولى قضاء) لانها ناعلة لثانية فى الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفى شرح المهذب اذا أقام أثناء الثانية يثنى أن تكون الأولى أداه (ويحوز الجمع) بين الظاهر والعصر وبين المغرب والعشاء (بالظن) تقديم للتميز شروط التقديم السابقة روى الشيخان عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدنة سبعا جيعا ونجاسا جميعا الظاهر والعصر والمغرب والعشاء وفى رواية لمسلم من غير خوف ولا شغل قال الأمام مالك أرى ذلك بعد المطر (والجديد منه تأخيرا) لان المطر قد ينقطع قبل ان يسلم والقديم جواز كفى الجمع بالفرق على الأولى مع الثانية فى وقتها سواء اقبل المطر أم انقطع قاله العراقيون وفى التهذيب اذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع ويصل الأولى فى آخر وقتها (وشروط التقديم بوجوه) أى الظن (أو لهما) أى الصلوتين ليشان الجمع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الأولى) أيضا لتصل بأول الثانية ولا يشرائطها فى أثناء الأولى أو الثانية أو بعدها وسواء قوى المطر وضعيفا اذ ان التوب (والثب والبرد كطرا زانبا) ليلهما التوب فان لم يندب فلا يجوز الجمع بهما (والا) ظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة بمسجد بعد يتأذى بالمطر فى طريقه) بخلاف من يصل فى بيته منفردا أو جماعة أو عشي الى المسجد فى كنز أو كان المسجد سادرا فلا يرتخص لاتناء المشقة كقصره عنه والثاني يرتخص لالملاقاة الحديث وقوله والظاهر هو لفظ المحرر وفى الروضة الاصح وقيل الظاهر بها اصلاحها

• (باب صلاة الجمعة) •

بضم الميم وسكونها هى كغيرها من الخمس فى الاركان والشروط ويتخص بشرائط أمور فى لزومها وأمر فى صحتها والباب معقود لذلك مع آداب تشرع عنها معلوم انهاركتان (انما تثنى) أى تجب وجوب عين وقيل وجوبها وجوب كفاية (على كل مكلف) أى بالغ عاقل من المسلمين (حز كريمة) بلامرض ونحوه) فلا جمعة على من لا يجتنب كثيرا من الصلوات قال فى الروضة والمخفى عليه كالجئون بخلاف السكران فإنه يلزم قضاءها لمطر كغيرها ولا على صيد وامرأة أو مسافر ومريض لحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فضاها الجمعة الا امرأه أو مسافرا أو عيذا أو مريض رواء الدارقطني وغيره وألحق بالمرأة الخنثى لا احتمال أن يكون أنثى فلا يلزمه وبالمرض ونحوه ومثلها قوله (ولاجعة)

(قول) المتن والمكاتب عطفه على ما سلف يقتضي انه ليس معذور في ترك الجماعة وليس كذلك (قوله) ممن لا تفرقه الجماعة كذا في المحرر (قوله) لا تفرقه الجماعة لانها اكل في المعنى وان كانت أحصر في الصورة وانما أجزأت عن الكاملين الذين لا يحدونهم فلا يفتري أصحاب العذر بالاولى انتهى (قول) المتن وبما حرم كآل الانسوى قياس سابق في ستر العورة أن لا يصيب قبوله يستعمل من الشائى عدم الوجوب (٢١٠) اذا وجد من يحملها قال الانسوى كانه

أراد من الاذنين فيكون معها (قول) المتن وأهل القرية تخالف أوجه فرضي الله من نفس الوجوب بأهل الدائر تنبيه حكم أهل الدائر والحياء كآل القرى (قول) المتن وأبلغهم أى أو لم يكن فهم الجميع المذكور ولكن بلغهم صوت الخ (قول) المتن من طرف يلهم قال ابن الرقة سكنوا من الموضع الذى يقف فيه السبع والظاهر انه موضع اقائه انتهى وقوله لبلد الجماعة فيفدان أهل القرى شين اذا اقتصر عدد كل من اوجب لا يجب عليهم الاجتماع فى احدى القرى شين وقائه انما اعتبر طرف البلد لانه اقرب مكان مال الجماعة (قول) المتن يلهم لبلد الجماعة فيه تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالجار والمجرور وقدمت عليه عن صفور وضعفه غيره (قوله) وسياق لبلد الاول قال الانسوى دليلها عموم الامة خلافا للفتنة في متعمم الوجوب على أهل القرى قال ولودخل أهل القرية في المسألة الاولى ليلدوا قوام الجماعة بـ أهل البلد سقط عنهم وأما اذا تعطيلها في بعضهم والتعدير بالاساءة رعى الزوجه والرائى وشرح المهذب وهما لونها التحريم انما الاكثرين قد سرحوا الجوار وصرح جماعة بالتحريم انتهى (قوله) ولو كانت على استواء

على معذور بمصر في ترك الجماعة أى تصور في الجماعة وتخدمت المرحضات في باب صلاة الجماعة منها الرجح العاصفة بالليل فلا تصور في الجماعة (والمكاتب) لاجعة عليه لانه عبد ماني عليه درهم (وكذا من بعضه رقيق) لاجعة عليه (على الصحيح) تغلبا لجنب الرق والثاني عليه الجماعة الواقعة في شئ ان كان بنوعين السيد مائة (ومن صحت طهره) ممن لا تفرقه الجماعة كالصبي والعبد والراة والسافر بخلاف المجنون (صحت جفته) لانها تصح لمن تفرقه فلن لا تفرقه أولى وتجزئه من الظهر ويصحب حضورها لغيره والعبد والصبي قال في شرح المهذب من التذنيب والهوز (وله ان يصر من الجامع) قبل نعلها (الارريض وخوفه فصرم انصرافه) قبل نعلها (ان تدخل الوقت) قبل انصرافه (الا ان يزيد بشر ما يتقارر) فله ان يصبر انصرافه قبله والفرق ان السايق في المريض ونحوه من وجوب الجماعة المشقة في حضور الجامع وقد حضروا مضامين لها والمبلغ في خبر ذلك صفات قائمهم لا تزول بالجنون (وتلزم الشيخ الهرم والرم ان وجد امركا) ملكا أو بجارة أو غارة (ولم يثبت الركوب) عليهما (والاعلى بعد فائدة) متبرعا أو بجارة أو ملكا أو أخذ ما ذكره لم يثبت عليه فالحق الاكثر وان لا يلزم بالجنون وقال القاضي حين ان كان يحسن المشى بالعصا من غير فائدة (وأهل القرية ان كان منهم جمع تصح بالجمعة) وهو يعرفون من أهل الكمال كسباقي (أو أظهم صوت عال في هذو) للافصوات والرياح (من طرف يلهم لبلد الجماعة لا تفرقه) ولا أى ان لم يكن فهم الجميع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور (قوله) تلزمهم الجماعة وسياق ما يدل الاول ويؤيد الثانية حديث أحمد داود والجمعة على من مع التذنيب ثم المعتبر جماع من أسنى اليوم لم يحوا رجعهم حدا العادة ولا يعتد بان شفا المنادى على موضع عال كثارة أو سور ولا في الموضع الذى تقام فيه الجماعة ولو كانت قرية على قلة جبل يسع أهلها التذنيب لعلوها ولو كانت على استواء الارض ما سجعوا أو كانت في وعدة من الارض لا يسع أهلها التذنيب لا تخافها ولو كانت على استواء لعلوها فوجهان أحدهما في الروضة كأصلها لا تفرق الجماعة في الاولى وتجب في الثانية اعتبارا بقدر الاستواء والثاني وصحة في الشرح الصغير فكس ذلك اعتبارا بنفس السماع وعدمه (ويصرم على من لزمته الجمعة) بان كثر من أهلها (السفر بعد الزوال) لتغيرتهما (الان تمكنه الجمعة في طريقه) أو مقعده كعما في المحرر وغيره (أو يتضرر بقلقه) لها (عن الرقة) بان يفرقه من معهم أو يخاف في طريقه بعدها (وقيل الزوال كبعده) في الحرمة (في الجديد) والقديم له مدخول وقت الجمعة وعرض بأنها مضافة الى اليوم ولذا يجب السعي اليها قبل الزوال على بعده ان وتجد التشبه المفهم للحرمة بقوله (ان كان سفر مباحا) أى كالسفر للتجارة (وان كان طاعة أو اجبا أو مندوبا كالسفر للجمع قسميه

لجميعه المراد لو فرضت مسافة انخفاضها بمنتهى على وجه الارض وهي على آخرها لمعت كذا يجب ان يفهم وتأمل (جاز) وقس عليه نظيره في الاولى (قول) التي لا تمكنه المراد نه غلبة الظن (قوله) وقد تشبه الخ أى فليس الشرط راجعا لغيره كما يفهمه الركني ليوافق ما في المحرر (قول) المتن ان كثره فربا حال استوى كلامه يشعر بأن الراد السوى الطرفين به صرح في شرح المهذب ودينه كذا وسأى الكره وخلاف الاولى والقياس استباح تركها انتهى أقول وهذا ظاهر في من البيان انه اذا حرم الباح حرم المنكر وهو خلاف الاول لا يرد عليه بكن السموالية بالجمعة كره ابن ابى الصبيغ التي وثقه عنه الحب الطبرى وارتضاة

(قول) المتن تسن الجماعة قبل الصواب بالتجبر بالطلب ثم انظر هذا الخلاف على هو ما روي على كل اقوال للجماعة ثا وهو ما نحن
 بقبول السنة (قول) المتن يمكن عبر في الشرح المحذور والروضة بالتوقيع والربا وهو اولي (قول) المتن الالباس اورد عليه ما اذا كان منزله
 بعيدا وانتهى الوقت الى حدثوا خلق في الشيء لم يدركه فان الالباس حاصل ومع ذلك يستحب جلتا أخرنا في رغب الامام رأسه من الركعة الثانية (قوله)
 استحب له التأخير أي كالغرض الأول (r11) (قول) المتن وقت الظهر قال ابن الرقعة لانها صلا تأت وقت على البذل في مسكن وقت

أحدهما وقت الآخر كصلاة الحضر
 والسفر ولأن آخر الوقت فهما واحد
 اجماعا فوجب ان يكون الأول كذلك
 (قول) المتن فلا تضيي قال الاسنوي هو
 بالاولا بالاعلان عدم القضاء لا يؤخذ
 من اشتراط الوقت لان ثم واسطة وهي
 القضاء في وقت ظهورهم آخر كما في روي
 أيام الشريق (قوله) اذا نزلت لواته
 فأخرا قضاء الى الجمعة الاخرى فغسل
 الحاضر مع الامام ثم ادرك الجمعة ثانية
 في البلد فأدقضا الثانية معهم فأظاها
 امتاع ذلك ايضا (قوله) الوقت قبل
 يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق
 المذكور (قول) المتن وجب الظهر
 أي يوفى فعلى الوقت غالبا خلافا لما لا
 فيها اذا وقع في الوقت ركعة لنا انها
 عبادة لا يجوز الاشد اعيانها بدخول
 الوقت قطع به كالحج وايضا الوقت شرط
 ابتداء فيكون شرط دوام وقول المتن سواء
 أي وجوبه (قول) المتن وفي قول استثنانا
 قال الرازي القولان مبنيان على انها
 لغير مقصورة واستمثلة لمسكن صحيح
 النووي في الزاوية الثانية مع ان الرابع
 الساتيكلف (قوله) وقبل ظهرها
 أي مكان الشك في خروج الوقت قبل
 الشروع فيها وفرع وهو أخرجهم عدل وهم
 فيها خير وجعل الابدائي اتوا جهة
 الآن يعملوا انتهى وبشكل عليه مسألة

(جاء) قطعنا (قلت) الامع ان الطاعة كالإباح فيجزم في الجديد (والله اعلم) وهذه الطريقة محكمة
 في الروضة وأصلها من مقتضى كلام الرازيين ووجهها أيضا ما اشترط الطاعة بعد الزوال في
 الروضة لا يجوز وفي أصلها المقتضى من كلام الأصحاب انه ليس بعدد وروايتها الملاقاة هنا جازية
 كالشرح الصغير وما في نسخ المحذور من قسدها بالمباح من غلط التسامح بتدعيم الشرط على محله
 (ومن لاجعة عليهم) وهم يبلدا لجمعة (تسن الجماعة في ظهرهم) وقتها (في الاصغر) لعموم أدلة
 الجماعة والثاني لانتسب لان الجماعة في هذا الوقت شعار الجماعة فكانوا يغير بلدا لجمعة فسنت
 لهم بالاجماع قتاله في شرح المذهب (ويحتملونها) استحبابا (ان خفي عذرهم) ثلاث سموا بالرغبة
 عن صلاة الامام فان كان ظاهر افلا يستحب الانحياز لانتفاء التهمة (وسند بل انمكن زوال
 عذرهم) قبل فوات الجمعة كالعيد يرجو العتق والمريض يتوقع الخفة (تأخير ظهره الى الباس
 من) ادراك (الجمعة) لانه قد يزول عذره قبل ذلك فيأتيها مكمل او يحصل الباس برغب الامام
 رأسه من ركوع الثانية (و) سبب (لغيره) أي لمن لا يمكن زوال عذره (كلما أو الزمان
 فقبلها) أي الظهر ليجوز فضيلة أول الوقت قال في الروضة وشرح المذهب هذا الاختار
 انخراسا تبين وهو الاصغر قال العراقيون يستحب تأخير الظهر حتى تقوت الجمعة لانه قد ينشط لها
 ولا صلاة الكاملين فاستحب كونها المقدمة قال والاختار التوسط فيقال ان كان هذا الشخص
 جاز ما ياته لا يصح الجمعة وان تمكن منها استحبه تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو ينشط
 حضرها استحبه التأخير (ولمحمدا) أي الجمعة (من شرط غيرها) أي من الجنس أي كل شرطه
 وقد تقدم ذلك (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تفعل كالمياه روي البخاري
 عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة قبل الشمس وروي مسلم عن سلمة بن
 الأكوع قال كان جميع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع
 الف (فلا تضيي) اذا كانت (جمعة) بل تضيي ظهرها (فلو شاق) الوقت (هنا) بان يريق
 منه ما يسع خطبتين وركعتين فيتمتع فيها على ما لا بد منه (صلوا المهر او لو خرج) الوقت
 (وهم فيها وجب الظهر سواء) على ما ضل منها فيسب بالبراءة من حيث (وفي قول استثنانا)
 فنرى الظهر حينئذ يتقلب ما صل منه من الجمعة فلا أو يطل قولان أحدهما في شرح المذهب الأول
 وتوكل هل خرج الوقت وهم فيها أتموها جهة لان الأصل بقاء الوقت وقبل ظهرها عودا الى
 الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله في حق الامام والمؤمنين الواقفين (والسبوق)
 المدرع مع الامام ركعة (كقوله) في انه اذا خرج الوقت قبل سلامه بتم سلامه ظهرها (وقيل
 منها جهة) لانها تابعة لجمعة صحيحة (الثاني) من الشروط (ان تسام في خطبة ابيه أو لسان

الشارح الآتية بعد قول المتن وقيل بأول الخطبة (قول) المتن كعبه قال الاسنوي في إشارة الى الله ليل وهو القياس (قوله) لانها الخ
 أي كما يتفرق في حق السبوق حضور الخطبة والعدد وفرق بأن اعتناء الشارع بالوقت أشد (قول) المتن في خطبة الخ قال الاسنوي أراد بها
 الرحبة العدد ومن البلد قال والخطة هي التي خط عليها اعلاما بأنها اخترت للبناء وفرعها (وقعت في خطبة الابنة يارب بعين رجلا واتدى
 بالامام جماعة آخر وكنهم خارجون عن الخطبة الظاهر الجهة تعالى في الخطبة ويحمل خلافه والله اعلم

المجمعين) لانهم اقيم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين في مواضع
 الاقامة كما هو معلوم وهي ما ذكره ائمة المسجد والدار والقضاء بخلاف العصر امسوا
 كانت الاخية من جبرامطين أم خشب ولوانهدمت ابنة البلدة او انقرضت فاقام أهلها على
 العمارة لزمتهم الجمعة لانها لو طمهم وسوا كلوا في مظالم أم لا (ولو لازم أهل انبياء العصر)
 أي موضعها كما في المحرر (ابدا فلا جعة) عليهم (في الاظهر) انزلهم ابنة المستوطنين
 فلا تصح جعتهم فلا تزمهم والثاني تزمهم فلا جعة عليهم جزء ولا تصح منهم في موضعهم وعلى الاظهر في الاولى
 بان اتوا عنده في الشتاء وغيره فلا جعة عليهم جزء ولا تصح منهم في موضعهم وعلى الاظهر في الاولى
 لو جعوا النداء من محل الجمعة لزمتهم (الثالث) من الشروط (ان لا يسبقها ولا يشار بها
 جعة في بلدتها) لا امتناع تعددها في البلدة اذ لم تعد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 الراشدين في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم (ان اذا كثرت وعصر اجتماعهم في مكان
 واحد فيجوز تعددها حينئذ (وقيل لا تستقيم هذه الصورة) ويقبل فيها المشقة في الاجتماع
 في مكان واحد (وقيل ان حالها عظيم بين شعبها) ك بغداد (كانا) أي الشقان (كبلدين)
 فيقام في كل شق جعة (وقيل ان كنت) البلدة (قرى فاصلت) ابدتها (تعدت الجمعة بعددها)
 فيقام في كل قرية جعة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت السابق رضي الله عنه لما دخل
 بغداد على اقامة جعتهن بها وقيل ثلاث قال الاول الامع مسكوت له لسر الاجتماع في مكان والثاني
 لان المجتهد لا يسكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة رحمه الله لا تعدد والشاغل لحيولة النهر والرابع
 لانها كانت قرى فاصلت (ما لم يصبها جعة) والناس على امتناع التعدد (فالجمعة السابقة)
 مطاوعة (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية ففيها الجمعة) حذرا من التقدم على الامم
 ومن تعويذ الجمعة على أكثر أهل البلد الصليين معه بأقله اذ قل (والعصير يسبق الفجر)
 وهو باخر التصدير وقيل بأوله (وقيل) سبق (الظلمة) وقيل) السابق (بأول الظلمة)
 نظرا الى أن الخططين بناء ركعتين ولودخلت طائفة في الجمعة فأنهروا ان طائفة سبقهم بها
 استحب لهم استئناف الظهور وأهم اتمام الجمعة ظهر اذ كخرج الوقت وهم فيها (فلو قضا
 معا أو شئ) في الجمعة (استؤنفت الجمعة) بانوسعها الوقت لتدافع الجمعتين في الجمعة فلابت
 احدهما على من الاخرى ولان الاصل في صورة الثلث عدم جعة عجزته وقت الامام بانه يجوز
 ثم اتهم احدى الجمعتين فلا تصح جعة اخرى فيبقى كبر انهم سبقين ان به لو اجتمعوا الظاهر قال
 في شرح المذهب وهذا مقتضى (وان سبقت احدهما ولم تسبق) كان مع مرضاه ان أوامرا فان
 خارج المذهب كحكيمة بين متلاحقين فأنه يرا بذلك ولم يعرفوا المتقدمة من (أو تمين ونسيت
 صلاها ظهرا) لا لباس الجمعة بالمقاسدة (وفي قول جمعة) والناس يجعل الجمعة
 كالعلم في الروضة وأصلها ترجيح طريفة لمعة في الثانية بالاول وأشار في المحرر الى
 ذلك تبصيرة في الاولى بأقبح القولين وفي الثانية بالامع ولكن السلطان في احدى الجمعتين
 في الصور الاربع وقذا فبما قبلها اجتهاد في الجمعة مع آخرها فاما الأولى والاخرى فلهذا
 (الرابع) من الشروط (الجمعة) لانها لم تعد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 الراشدين فمن بعدهم الا كذلك كما هو معلوم (وشروطها) أي الجماعة فيها (كثرتها) أي كثرة ما
 فيها من كثرة الكثرة العلم وانتقال الامام وعدم التقدم عليه وغير ذلك مما تقدم في باب الجماعة

(قوله) وعلى الاظهر في الاولى الخ
 فظاهر ان الذين لم يلازموا مكانا للجمعة
 عليهم وان جعوا النداء وهو ظاهر
 (قول) المتوقيل ان حالها عظيم بين
 الوجه والى بلبها عريضها الشخ أبو
 حامد بأنه يلزم قائلها جواز التصرف
 قطع النداء ويجوز مرة من تلك القرى
 فانه ذلك القائل (قوله) والثاني
 لان المجتهد ان قال الاستوى التمدان
 المطلب المنسوب منه مثله (قوله)
 سبق الظلم أي آخره وقت حصول
 الامن من مرض فساد يطرا في
 الصلاة فكان اغماره أولى (قوله)
 الشارح كخروج الوقت نظيره ولم
 اتمام الجمعة ظهرا (قوله) ولان
 الاصل الخ هذا جعله التوى جوازا من
 بحث الامام الآتي (قوله) كان جميع
 مرضان الخ أم اضيقه ولا مفاست
 ترك الجمعة (قول) التا للجمعة
 لم يشبهه الشارح بالركعة الاولى كما
 فعل ابن القري وغيره كما والله أعلم
 لانها اذا حصلت في الركعة الاولى فقد
 حصلت الجماعة في جميع صلاته كما
 وان تحلف الثواب فيها اذا فرق بغير
 عندنا قائل

(و) زيادة (ان تمام بأربعين مكلفا حذاكرا) روى البهي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا والصفات المذكورة مع الأقامة الدائمة في الاستيطان تقدم اعتبارها في الوجوب واعتبرت هنا في انعقاد (مستوطنا) يحمل الجملة المعلوم من الشرط الثاني (لا يظن) منه (شتما ولا مصفا لا حاجة) لأنه صلى الله عليه وسلم يجمع بحجة الوداع مع زمرة من الأقامة أما لعدم الاستيطان وكونهم مرفة بفهوم جمعة كما ثبت في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر قديما كما ثبت في حديث مسلم (والصحيح انعقادها بالرمي) لكلامهم وعدم الوجوب عليهم كتشف وإثاقا لتعديدهم كالسافرين وكما في الروضة كما هو قولوا (وان الامام لا يشترط كونه فوق أربعين) وقيل يشترط لا شعرا والحديث السابق بزيادة قلنا لا نسلم ذلك وحكي اختلاف ثوابين تأييدهما (ولو انقض الاربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لعدم حاجتهم للشرط كجلباق (ويجوز ان ينعزل ماضى) منها (ان عادوا قبل طول الفصل) وصرحه العرف كما قاله في شرح المذهب (وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينها) أى يجوز ان عادوا قبل طول الفصل (فان عادوا بعد طولها) في المستثنى (وجب الاستئناف) فهما للخطبة (في الظاهر) لاتمام الواحدة في ذلك الوقت فبعضها التي صلى الله عليه وسلم والامة بعد مجازيهم معلوم فيجب اتباعهم فيها والثاني يجوز البناء في ذلك لحصول المقصود منه (وان انقضوا) أى الاربعون أو بعضهم (في الصلاة طلعت) نظرا الى اشتراط العدد في دوامها كقولنا فيتمت ما من بقى لغيرها (وفي قول لا) تبطل (ان بقي اثنان) مع الامام اكفأ بدوام مسعى الجمع وفي تقديمه بكنى واحدهما اكفأ بدوام مسعى الجماعة بشرط في الواحد والاثني صفة الكمال في الصحيح وفي رابع مخرج له اتمام الجمعة وان لم يتبعه أحد في خامس مخرج ان كان الانقضاء في الركعة الأولى طلعت أو بعدها فلا يتم الامام بالجمعة وحده وكذا من معه ان بقي معه أحد كفى في السبوق للمدرك وكفى من الجماعة بتمامه ولو بقي أربعون قبل انقضاء الأولين تمت بهم الجمعة وان لم يكونوا سحوا الخطبة

٢٩ ل على عدم انعقادها بالقيم انتهى ثم خصه بشرط الاستيطان انه لو اقام أربعين رجلا في بلد سنين ~~سنتين~~ ثم غلبه
 استيطان وليس فيها غريم لا يجب عليهم الجمعة وهو مشكل كأنه فرضية المذهب (قول) المتروكون انقضت الأربعون قال الرازي رحمه الله العدد
 المشروط في الصلاة وهو الأربعون بشرط أن يجمع الواجب من الخطبة وتعالها أوجهة كما كتفي بالخطبة منفردا (قول) المتروكون
 لا يستقيم الاعل اشتراط كون الامام زائدا عليهم (قول) المتروك يجب المنعول أي بلا خلاف وأجروا خلافا في الانقضاء في الصلاة كإسباني
 ال الامام الفرق أن كل مصل يصل لنفسه فإثر أن يتسارع في العدد والمقصود من الخطبة إجماع الناس فلم يحتفلوا بنقص العدد (قول) المتروك يجب أي
 سواء كان الانقضاء بعد زوال (قوله) فيجب اتباعهم الحول والعدو لا هو موقع في إسقاطه النفوس (قول) المتروك طلبت أي لاه إذا ارتكز في
 الخطبة التي هي مقدمة في الصلاة الأولى (قول) المتروك في اثنتان أي من أهل الكمال على الصحيح كإسباني في كلام الشارح (قوله) وإن لم يكونوا
 هو الخ زاد الأسنوي خمسة كلام الرازي وإن لم يكونوا من أهل الكمال حن الخطبة انتهى وأبعد ذلك إلا مدان يكونوا من أهل الكمال وقت الصلاة

(قول) المستفي الاظهر اذا تم العبد بغيره قال الاستوى لو كان الامام متغلبا فيه القولان واولى بالجواز ان يمس أهل الحرص ولا يمس فيه انتهى وقوله اذا تم العبد بغيره الصغير فيه راجع لقول الشارع حكمهم (قوله) وان مات بغير العبد (١١٤) بغيره اهل الطاهر ان يمس اهل مال ولا

بعض المأمومين الفاتحة وأنها كالسبعة
وهذه النسخة كثر ما في جميع الأواني من
المأمومين الملائكة بليته (قوله)
فلا تصح جهنم غزائي لقد العدد
وهذا الشكل عليه ما نقله الشبان من
أحاب السان وأقرأ أهو كذا الاسم
منظر والمأمومون محمد بن محمد
لجنة الامام اتهم شي اذا حصلت الامام
فهل يسوغ بعد ذلك انشاء جهنم تقوم
بكل نظر (قوله) لان الحديث اخذنا
الكلام بقوله ان الحكم كذا سواء
ادرك بعض الفاتحة ام لا وليس منه
في هذا قول الرازي رحمه الله دام عسر
الحسوب فلا يبلغ القبول منه من انظر
بمختلف ملو أدرك جميع الركعة بقوله
عليها سبعة فتعسر على وجه غرابة فان
الركوع لا يشترطه الهسي (قوله)
الثاني حسب قال الاستوى وهذا
محمدا الرازي في باب الصلاة آخر (قوله)
طريق منه عقب هذا قول وقد
لا صلوته واحدة فخصه من هذه الله لا
ضل الى (قول) انزل الصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما امر
بالحجاب الصلاة على الآل (قول)
ثلاث من بين قول الله انه لا اله الا
بالا فالسواي خيرة رضى الله عنها
(قوله) لان غرضها الوعظ لمرة ورواى
الحمد ان الغرض منه اشاعة النور
(قوله) والثاني وقف الى عبارة
سوى والثاني قال صلى الى الحمد والاله
(قوله) أى في كل منهما قال الامام
كل واحد حجة ولا يتابع (قول)
الترسيل فمما علم بأن ما يدل من

رَكْعَتَيْنِ (قول) المـ زوالخامس مايقع قال الادريجي لا أعلم على ركنيته دليلاً ولا على شخصيته الثانية كما

(قول) المتروك لانتخب أي لأنه لا يجب في غير الخطبة فاستدافها كالتعجب (قوله) وكانت من القانتين قال السفاوي
التدكير لتغليب الأشرار بأن ما عاينها يتحصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جهلهم أو نسأهم يشكون من ابتدائية (قوله)
وان يخص بالسامعين يعني أن يكون المرادهم الحاضرين ولومن غير أهلها (قوله) والختار أنه لا بأس به إذ لم يكن الخال قال ابن عبد السلام لا يجوز
وصفها بصفات الكفاة للأفرودة (قوله) وقيل لا يشترط الخال قال الأذري له إذا دعا القوم ذلك اللسان (قوله) ومعناه أنني التعل على الخال فهو
من باب عموم السلب لأن سلب العموم (١١٥) (قول) المترتبة الأركان الخ جعل الترتيب هنا شرطاً لخلاف نظيرهم من تعميم

والوضوء والصلاة (قوله) ولا يشترط
الترتيب الخ قال الأسنوي كذا أطلقه
الراعي وقضته جواز القراءة في أول
الاولى والدعاء في أول الثانية انتهى
(قوله) وقيل يشترط ذلك مرجع
إلى الإشارة الترتيب بينهما وبين
غيرهما وحديثنا في هذا القراء
في الثانية لأن قال مراده أنه إذا
فعلت القراءة في الأولى تكون بعد
الحمد والصلاة والوصية وكذا الدعاء في
الثانية يكون بعد الحمد والصلاة
والوصية فيها فإن فرض تأخير القراءة
إلى الثانية كانت مع الوصية مؤخرتين
عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية
ثم إن في شرح الأرشاد لا ين كل
واحد منهما وبين غيرهما وهي مراد
الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين
غيرهما (قوله) قال في شرح المذهب
الغرض الشارح من هذا أن الدليل
الأول أنه ليس فيه دلالة على بعد
الزوال (قول) أنت والقائم فيها
عده شرطاً بخلاف الصلاة لأن
الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فإنها أقوال
وأفعال (قوله) سواء قال لا يستطيع
الخ بحث الأسنوي احتصاص هذا
بالفقه الموافق كفي نظائر (قوله) فهو
كأول بان الإمام جناقضته أنه يشترط
له صلاة القوم وسماهم أن يكون

كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب) بل يجب وحكي الخلاف قولنا أيضاً والمراد
بالمؤمنين الجنس الشامل للؤمنات وبها جاز في الوسيط وفي التنزيل وكانت من القانتين قال الإمام
وأرى أن يكون الدعاء متعلقاً بأمور آخره غير مقتصر على أوطار النساء وان يخص بالسامعين
كان يقول رحمه الله أما الدعاء للسلطان مخصوصه في المذهب لا يستحب لمرؤى عن عطائه محدث
وفي شرحه اتفق أصحابنا على أنه لا يجب ولا يستحب والختار أنه لا بأس به إذ لم يكن فيه مجازفة في وصفه
وتجوها ويستحب بالاتفاق الدعاء لأئمة السليين وولاة أمورهم بالصلاح والاعة على الحق والقيام
بالعدل ونحو ذلك ويجوز الإسلام وفي الروضة بعض ذلك (ويشترط كونهما) كلها (عربية)
كما جرى عليه الناس وقيل لا يشترط ذلك اعتباراً بالعربي وصل في الأول أن لم يكن في المصلين من يحسن
العربية خطب أحدهم بلسانه ويجب أن يعلم واحد منهما الخطبة بالعربية فإن مضت مدة أمكن
التعلم ولم يتعلموا أحدهم عصوا كهم بذلك ولا جعة لهم بل يصلان الظهر هذا ما في شرح المذهب
وهو مبني على أن فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الروضة كإسقاطها من أن يجب أن يتعلمها
كل واحد منهما وأنهم أن لم يتعلموا عصوا مبني على قول الجمهور أن فرض الكفاية على الجميع ويسقط
بعض البعض وسقط لفظة ككل من بعض نسخ التشرح ويدل عليها خبر الجميع في لم يتعلموا ومعناه
اتقى التعلم من كل واحد منهما وأجاب القاضي حسين عن سؤال مالكة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها
القوم بأن فادتها العلم بالوعظ من حيث الجملة وبواقفه ما في روضة كإسقاطها ليعلموا الخطبة
ولم يفهموا معناها أنها تقع (مرتبة الأرض كان الثلاثة الأولى) كذا ذكر من البداهة الحمد
ثم الصلاة ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسبأ في جميع المصنف لعدم اشتراط ذلك ولا يشترط الترتيب
بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما وقيل يشترط ذلك فيما في بعد الوصية بالقراءة ثم الدعاء
كما في شرح المذهب (و) كونهما (بعد الزوال) لأننا عرئ الضاري عن السابق بنز يد قال
كان التأذين يوم الجمعة بين مجلس الإمام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر رضي الله عنهما قال في شرح المذهب في بابية الجمعة ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج
إلى الجمعة متصلاً بالزوال وكذلك جميع الأئمة في جميع الأمصار (والقيام فيها أن قدر والجلوس
فيهما) لأننا عرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين
يجلس بينهما وكان يخطب قائماً فانعز عن القيام فالأولى أن يستتيب ولو خطب قائماً كان الصلاة
ويجوز الاقتداء بمسوا قال لا يستطيع القيام أم صحت لأن الظاهر أنه إنما قصد للجمعة فإن بان أنه
كان قادراً فهو كالأول بان الإمام جناقضته قد تقدمت في الجلوس بينهما كفي الجلوس بين
السجدتين ولو خطب قاعداً لم يفصل بينهما بالاشطباع بل بسكتة وهي واجبة في الأصح (وامعاً)

زائد على الأربعين وهو ظاهر لا تعل عليه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماع عوام ولا نفعه بقدر شرطها فرع ولو علوا بحاله قبل الصلاة
فاظهار أن الخطبة صحيحة (قول) المترسماً أرى بعض قال الأسنوي هو مفيد لا يشترط السماع من الحاضرين وذلك لأن الاستماع لا يفتقر
إلى الحصول السماع انتهى منها وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله في تعليق الطلاق على الإقباض حيث قال في قول المناج ويشترط
لتحقق الصفة وهي الإقباض المتضمن لقبض انتهى

(قوله) بالانصاف وذلك لاننا وجدنا اشتراط كون الامام من اهل البيت (قوله) المتروك من الانصاف قال الاستنوي هو السكون مع الاستماع وهو الاستماع فلا يشاء في سابق من وجوب السماع (قوله) واستدل له الخيزاد الاستنوي ولا نهيدل عن الركنين على قول مشهور انتهى أي بكونهم يؤثرون حال الخطبة (قوله) أونهاه عن منكر رعيما بشكل على ذلك تحية الامر بالانصاف لقواني حديث اذا قلت لصاحبك اني امرأت في الروضة انه في مثل هذا تحجب الاشارة ولا يتكلم ما أمكن وبمعنى حصول جواب الاشكال وايضا للغير يصدق بقرا الحرام (قوله) وأوصهما يحرم الخ عبارة الروضة وفي وجوب الانصاف على من لم يسمع الخطبة وجهان أحدهما يجب نص عليه وقطعه (١١٦) الاكثر ونقولوا البعيدا للخبار

بين الانصاف وبين الذكر والتلاوة فيحرم عليه كلام الاممين وغيره اعني على القديم (قوله) فيختبره ويشكل على التعليل الذي قبله (قوله) فنقول المنصف الخ وهو مقرر على قوله وأوصهما يحرم وتوكله وان اردوا قال الاستنوي رحمه الله اختلفوا في جعل القولين قبيل اربعين حتى ادلم يسعوا اثم الجمع كفرض الكفاية وهي طريقة الامة والفرق ان قيل السامعون خاصة ومن لم يسمع ليعاد وصم لانه عليه خبرا وهو ما في المحرر وقيل في المأمومين مطلقا لتلاويكثير اللفظ وهو الصحيح في الشرح والروضة وغيرهما قال وغير المصنف يحفل الثلاثة وهو في الاول أظهر ومنه على ان جعل القرآن بعد جلوس الشخص فلا يسمع قبل ان يأخذ بموسمها وكذلك في حال الدعاء للامام كما قاله في المرشد انتهى وما نسبته لغير الرايت في قطعة السبكي ما قد يختلفه في التصوير حيث قال قال القرني ان القولين فيمن صعد الاربعين وأشار الى ان الاربعين يحرم عليهم الكلام جزما انتهى وفي نكت انحرافا في طريقة الفرز الى سلاطيم ان القولين فيمن صعد الاربعين وأما الاربعين فيحرم عليهم جزما ثم راجعت اثره في رحمه الله فرايت الامر على

اربعين كلين) عدمهم تتعبد بهم الجملة بالاتفاق مع قطع النظر عن الامام بان يرفع صوته للصعل وعظمه المقصود بالخطبة فلو لم يسمعوها ليعدهم أو اسرارهم تقع ولو كانوا كلهم أو بعضهم مما لم يصح في الامم والمشتراط اسماء اركانها فقط كما تدعى في الانخفاض (والجديد انه لا يحرم عليهم الكلام) فيها (ويستل الانصاف) لها والقديم يحرم الكلام ويجب الانصاف واستدل به بقوله تعالى وأذقني القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير انها نزلت في الخطبة وجبت قرا لا اشتغالها عليه والامر بالوجوب واستدل بالاول بمباري الوحي باستاند صحيح عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يحط بوم الجمعة فقال حتى الساعة فأما الناس اليه بالسكون فويل قيل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال المنع من أعجبت وجه الاستدلال به لم يصدر عليه الكلام له به وجوب السكون والامر في الامة للاصحاب جهاد المدين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً وقيل بطرد القول فيه يخبر بجماعه على ان خطيبين عناه ركنين أو لا والخلاف في كلام لا يتطرق غرض مهم خارجا ما دار أي أجمعي في برأ وعتر يأتى إلى انسان فأنذره أو علم انسانا ثمان خبر أو نهاه عن منكر فهذا ليس بجماع قطعاً ويجوز له ان يخل في أساس الخطبة ان يتكلم ما لم يأخذ لنفسه مكاناً والقولان بعد قوله وعلى القديم يذني ان لا يسلم فسلم حرمت اجاسه وغيره تثبت انفاطس غرض ان يجمع فيما وعلى الجديد يجوز ان قطعاً ويستحب التثنية على الامم وصحح البغوي وجوب رد السلام ووافقه في شرح المهذب صرح فيه بكرهه السلام على القولين حيث حرم الكلام لا تجل جمعة استكم قطعاً هذا كله فحين يسمع الخطبة وان زاد على الاربعين مامن لا يسمعها بعده عن الامم وزاد على الاربعين السامعون فضع على القديم وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب ان يشتغل بالذكر والتلاوة وأوصهما يحرم ولا يشترط على السامعين فيحرم من السكون وبين ما ذكره قول المنصف عليهم أي على الاربعين السامعين للخطبة وان انضم اليهم غيرهم من الله سماعين مجموعها وألا وعبر في المحرر بالقوم (قلت الاصم ان ترتب اركان ليس شرطاً وانه أهم) حصول المنصود بدونه (والله ظهر اشتراط الموالات وطهارة الحدث) الأصغر والأكبر (والحب) في ايلدن واوثوب والمكن (والستر) للمعورة في الخطبة كما جرى عليه السلف والخلف في اجمعه وتوافق في اشتراط واحد عماد كرهها أمال الوالات فحصول المنصود من الوعظ ودونها وأما الباقي فنشأ الخطبة بالاذان فاماذكر نعمتم صلاة على اشتراط الطهارة فيها الوعظ حديث لم يمتد بما أتى منها حال الحدث فلو ظهر وعظ وجب استئنافها وان لم يطل الفصل في لامم ومكة استمرز مودة على المحرر

قال السبكي وقول الاستنوي وقيل في المأمومين مطلقاً الذي في الرافعي في حكمه هذه الطريقة ان التوليد في السامعين مذكورة وفي غيرهم وجهان كما ذكره الشارح المحلى رحمه الله (قوله) كما جرى عليه السلف استدلال على ذلك ايضاً بمصلحة الله عليه وسلم كل يصلح حسب الخطبة فترام يكون منظره واستتراها التي لا يشترط فعل ذلك الحدث الاكبر وهو كذلك قبل القول في الطهارة وبعدها مبنين على ان الخطبة بدل عن ركنين لا مال الامام لا رضاء مع انقطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجوب بانؤه على اشتراط الموالات وعدهم لم يتبحر ان يظهر بعد الخطبة فقتل الموالات

مذكورة في الروضة وأصلها (وتسن) الخطبة (على منبر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان خطب عليه رواء الشخان (أو) موضع (مرتفع) انه لم يكن منبر كافي الروضة وأصلها تقسيم مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويسن كون المنبر على عين الخراب لان منبره صلى الله عليه وسلم كان كذلك أي على عين المستقبل للخراب كما هو معلوم (ويسلم على من عند المنبر) اذا انتهى اليه كافي المحترى أي ين ذلك (وان يقبل عليهم اذا سعد) المنبر (ويسلم عليهم ويحسب) بعد السلام (ثم يؤذن) بفتح الذال في حال جلوسه للاتباع في جميع ذلك روى الأخير أي التأذين حال الجلوس البخاري كما تقدم وما قبله البيهقي وغيره بعبارة المحرر ويحسب ويستغل المؤذن بالأذان كما جلس واذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما في الروضة وأصلها ان يبلغ في صعوده الدرجة التي تلي موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفي المذهب انه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الدرجة التي تلي المستراح قال المصنف في شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه ويلزم الماسعين ردة السلام عليه في المزمين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع (و) يسن (ان تكون) الخطبة (بليقة) لاستناده ركعتيها لاثرتي القلوب (مفهومة) أي غريسة من الافهام لا غريبة وحشية فانها لا يتفهمها اكثر الناس قصرة لان الطويلة تمل في حديث مسلم الحديث المصلا واقصروا الخطبة بضم الصاد وعبارة المحرر كواجب زيادة الى القصير أي متوسطة كما عبر به في الروضة كما فعلها وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قسدا وخطبة قصدا أي متوسطة (ولا يلفظ عينا) لا (شمالا في شيء منها) بل يستمر على ما تقدم من الاقبال عليهم أي فراغها أي يسن ذلك ويسن لهم ان يقبلوا عليه مستعينين (ويستند على سيف او صاعق) روى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم قام في خطبة الجمعة متوكئا على عصا وتوس وروى انه اعتمد على سيف قال في الصحفية وان لم يثبت فهو في معنى القوس والحكمة في ذلك الاشارة الى ان هذا الدين قام بالسلاح ويستحب ان يكون ذلك في يده اليسرى كعادة من يراد الضرب بالسيف والرمي بالقوس ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر ان لم يجد شيئا مما ذكر جعل اليمنى على اليسرى أو راسها ولا يعيش بها (ويكون جلوسه فيها) أي الخطبتين (شعيرة الاخلاص) أي يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز اقل منه (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الاقامة وبادر الامام بيلغ المحراب مع فراغه) من الاقامة فشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها في شرح المذهب يستحب ان يأخذ في التزول من المنبر عقب فراغها وبأخذ المؤذن في الاقامة ويبلغ المحراب مع فراغ الاقامة انتهى فقيه تصريح باستصحاب ما ذكرنا (وشرأ) بعد الماتحة (في الاولى الجمعة والثانية المتأقنين جوار) للاتباع رواء مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجمهور روى هو ايضا انه كان يقرأ في الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وهل اناك حديث الغاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين وقتيها هاتين وقت فها استننا فيها كاملها لوزن الجمعة في الاولى فراغها مع المتأقنين في الثانية ولو قرأ المتأقنين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كى لا تغلوصا من هاتين السورتين

«فصل يسن القتل لحائرها» أي لمن يراد بحدسها الجمعة وان لم يحب عليه (وقيل لكل أحد) حضر أو لا ويذكر لاول حديث الشخنة اذ جاء أحدكم الجمعة فليقتل أي اذا اراد مجتئها وحديث ابن حبان وأبي حنيفة من أتي الجمعة من الرجال والنساء فليقتل وصارف الأمر عن الوجوب الى التنبخ حديث من توضأ الجمعة فيها نعت ومن اغتسل فليغتسل واقتل أفضل

(قول) المتن على منبره صلى الله عليه وسلم
أول الخطب الى جند فلي اقتل الشخنة
اله فحق الجند حتى جمع مثل صوت
الغار فانما التي صلى الله عليه وسلم
فانزله فكن والغار الابل التي تحت
الى اولادها فائدة «كان منبره
صلى الله عليه وسلم أربع درج منها
درجة المستراح (قول) المتن أو
مرتفع فلم يكن مرتفع استند الى خشبة
وتحوا حديث الجند (قوله) اذا
اتى به قال الاسوي لا يبرق فراقهم
(قوله) كما جلس قال الاسوي أي عند
جلوسه وفي نكت العراق ان التووي
قال في الدقاني ان هذا اللفظة ليست
عربية وان العجم قطعها بمعنى عند
(قوله) ولا تحب الا زاد الشارع لفظه
لانهم ما قيل او التفت معنا قط أو حالا
قط صدق انه لم يلفظ شيئا زائدا لا يرد
على العبارة (قوله) من الاقبال
عليهم المحاولات تدبرهم أو استدبروه
«فرع» ذكره ان يعني والامام خطب
لانه يجلب التوهم (قوله) في يده اليسرى
ظاهرا حتى من أول الصدود وانظر اذا
اتى معوده وأخذ في القول للاقبال
عليهم هل يكون بعد القول من جهة
يمينه أو يساره أم يستوي الاسمان
(قول) المتن المتأقنين انظر ما حكمتها
(قوله) مع المتأقنين لو كان الباقي من
الوقت ما يج احداهما قط فظاهر
انه يقرأ المتأقنين ولو سمعها فظاهر
البداء بالجمعة
«فصل يسن القتل الح» (قول)
المتن لكل أحد أي فيكون خال البرم

(قوله) وليس المراد بها الخ حارة الرافعي رحمه الله وليس المراد على الأوجه كلها الأربع والعشرين التي قسم اليوم والليالي عليها انتهى فان قلت فالمراد بالساعات باعتبار ما حكاه الشارع من شرح المذهب قلت قبل جعل كل يوم من أيام الجمعة سبعا وسبعا فمما سئل على التقى عشر ساعة كمنافق به الحديث الشريف لا للفلكية ولا ترتيب السابق في الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانة عند علماء الفلكيات وهذا الكلام في ذم بعض من حيث ان الصبح اعتبارا بالساعات من الفجر ومن بين ان الحصة من الفجر الى الزوال ازيد من باقي النهار فهو ثلاثين درجة فيلزم زيادات الساعات فيها سواء اعتبر بالفلكية أم غيرهما فاعلم (قوله) والاختلاف الامر باليوم الثاني والصادر ان الرافعي ولما قلت الجمعة في اليوم الثاني من جاء (١١٩) في الساعة الخامسة انتهى ووجه ان الطويل منها تريد ساعاته وقول الشارع

وفي حديث أبي داود اني اعوذ بديل لقول الشيخين وليس المراد الفلكية والاختلاف الخ وفي قطعة السبك رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون انطلق الساعات على الضلالت ويؤيده حديث يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة الخ واهل ان الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة ينقص كل ساعة ستة عشر درجة فاذا استوى الليل والنهار كان كل منهما ثمانية وعشرون درجة فاذا وصل أحدهما بعد ذلك الى نهاية ليله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة تكون غاية القصر الانتهاء الى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الفلكيات وعندهم انهاء النهار من طلوع الشمس والاربع كاعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا خفاء ان الحصة من الفجر الى الزوال ازيد من باقي النهار فكيف في اعتبار الفلكية من زيادة عددها على الست واختلافها في الشتاء والصفوان حلتها على الزمان بالانظر الى اختلاف البدنة مثلا كالانفصا كما أشار اليه في شرح المذهب فلا يصح ذلك الا بان يقسم من الفجر الى الزوال ست

التي يلبي ثلاثين في الفضل ترجلان جأ في طرف ساعة وليس المراد بها الفلكية والاختلاف الامر باليوم الثاني والصادر في حديث أبي داود والنسائي باسناد صحيح كقائه في شرح صحيح يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر الماوردي ان الامام يختاره ان يتأخر الى الوقت الذي تمام فيه الجمعة ابتاعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه (ماشيا) لاراكما لصلى على ذلك مع غيره في حديث رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (سبكته) حديث الشيخين اذا أجمعتم الصلاة فعليكم بالسكتة وهو مدين للرازم من قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه يحكم الله لكم في دينه وفي الرخصة كما حلها فتدلى الى الجمعة على سكتة بما لم يرض الوقت وانه لا يرضى في غيره ما من من الساعات أيضا (وان يشتغل في طريقه وسجده) قبل الخطبة (قراءة أو ذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والطريق من يرضى المحذور وغيره وفي التنزيل في سوت اذن الله ان ترفعوا ذكركم يا امة في يوم الجمعة فان أحدكم في صلاة فادامت الصلاة تحببه وفي مسلم فان أحدكم اذا كان بعد الصلاة فهو في صلاة (ولا يخطئ) رتبا الناس لصلى على ذلك مع غيره في حديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط مسلم قال في الروضة كالمسألة اذا كانا مائلا وكان بين يديه فرجة لا يصلها بغير خط قال في شرح المذهب فلا يكرهه القطبي أما الامام وفرقه فبين من يحسد طريقا الا فلا ضرورة وأد غيره فلتزبط الجاليل رواه الفرعية بتركها سواء وجد غيرها أم لا سواء كانت قرية أو بعيدة ولا يمكن بسبب ان كان لموضع غيرها ان لا يخطئ وان لم يكن لموضع وكانت قرية بحيث لا يخطئ أكثر من رجلين ويحتمل خلوها وان كانت بعيدة وربما أن يتقدموا اليها اذا أقيمت الصلاة احتجب أن يتقدم موضعه ولا يخطئ والا فليخطئ (وان يتزين بأحسن لباسه وطيب) لذلك روى في الحديث السابق في الضلوع وأولى السبب اليسر فان لبس ما به يوافقا صريح قوله ثم خرج كالبريد لما صبح غفويا (وازار القلندر) والشعر لا يساع روى البراء في مسنده عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعم الحفار ويص شاربه يوم الجمعة قبل ان يخرج الى الصلاة (والاربع) الكريمة كالسنن لما يتأذى به غيره من الباء أو غيره (قلت) كاتال الرافعي في الشرح (و) ان (قرأ الكهف يومها وليلتها) أي لحديث من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة فافاءه من الثور ما بين الجمعةين رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وحديث من قرأ

ساعات متساوية الاجزاء لكن يلزم زيادة اجزاء كل ساعة من هذه الحصة على اجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصة الاولى كما علمت قلنا ما يقول الرافعي رحمه الله ولما كانت الجمعة الخ لم ادر معناه خصوصا مع تعينه اعتبارا من الفجر (قول) المتن ولا يخطئ أي ويعبر أن يتم رجلا لجلس مكه فان قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس مكه ثم ان تفر من الامام واستقل الى مثل الاول لم يكره والا كره له ان لم يكن له عدلان الا انار بالقرب منكروه (قوله) في حديثه واه أبو داود الخ من غسل واغتسل وبكر وابتكر وشئ له لم يكره الخ (قوله) لا ما صبح قال الدينني وغيره بكرة لبعده كره في شرح الروض (قول) التي يومها وليلتها قال الاذري عوفرا نعمتها انرا كد هائلة ثبت في صحيح مسلم ان الساعة يوم الجمعة (قوله) أعضاء من التورود كان الرقبة غفر قال والمراد الجمعة الماضية وتبلى المستقيمة

(قوله) بعد ذكر أقوال التعيين أي الأقوال التي ساقها في شرح المذهب (قوله) وغيره الصغير في جمع قوله بما ذكر (قول) التثنية التفاضل بالبيع وغيره هذا بخلاف أن الشخص إذا قرعته بعد أداء الجمار ويوم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة (١٢٠) يحرم عليه أن يركب في بيته لئلا

معها له وأغفرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجمار مع إجماله قوله تعالى إذ أنذرتهم بالصلاة ألزموا صفوفهم ففعلوا به وقته قال في شرح المذهب صكره تشديد الأصل في المسجد خاص بمن في الصلاة أو ينتظر الصلاة انتهى ولحق الخطيب إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الروض قضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى بمحاولة على الاستعانة ولو احتاج الأولى إلى بيع بل النبي وقت النداء لقروا ففعل فيه شخص من أهل الجمعة بنا راود به شخص من غير أهلها فنصف بنا رجع يجب القول أو الثاني احتمالان الأولى

«فصل من أدرك ركوع الثانية (الخ)» (قوله) واستقرحه إلى أن يسلم هذا توطئة لقول المتخصص في عسل السلام أيام ركعة وليس شرط إذ لو فارق في الشهد صحت الجمعة بغيره بما اجعل الأسرى وهو ظاهر من لو أحدث الأمان في الشهد فيفضل عدم صحة الجمعة السابق لعدم تحقق التبعة خفيفة أو لم يوسم في في أول الحاشية بالضرورة تذييل الصفحة أي على قول الشارح من تعبيره وهي في الصفحة الثانية وأول كذا الخش راد البيهقي في طعنه أن البيهقي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك

أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب أن من ألقى بالأمم في الثانية ثم استخلفه فالتدريه شخص فأنها الخطفة الظهر والتدريه الجمعة وظاهره لا يرى أن التدريه يوم الجمعة

سورة الكهف ليلة الجمعة أثناء من التوراة بتعيين البيت العتيق واداء المذبح في مئذنة (ويكثر الدعاء) يومه راجعاً إن يصادف ساعة الاجابتي حدث الصيحين بعد كرم الجمعة فيه ساعة لا واقعا عبد من سأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقبلها وفي رواية يسلم وهي ساعة خفيفة وورد تعينها أيضاً في حديث يوم الجمعة تتباعدة ساعة السابق قريباً فتسوها آخر ساعة بعد العصر وفي حديث مسلم في ما من أن يحصل الأمان أي على الشئ إلى أن يشفى الصلاة أي يفرغ منها قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتل أمانه تكون في بعض الأيام وفي بعضها في وقت آخر فحكمها هو المختار في ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال الذين يجازون غيره قال الثاني جاز وليس معنى هذه الأقوال إن هذا كله وقت لهذه الساعة بل انتهى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده بطله قال وهذا الذي قاله الثاني صحيح وقد ذكر في الروضة في كل صلاة العبد أن الشافعي رضي الله عنه باهه أنه يستحب الإجماع في ليلة الجمعة وأنه استحباب الدعاء فيها (و) يكثر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليتحدث استكثرها وأصله على ليلة الجمعة ويوم الجمعة في كل صلاة على الله عليه جاعلاً رواه البيهقي في تاجه ورواه ابن حبان والحاكم على شرط اثنين حديث أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة كرامة من الصلاة على نفسه (ويجوز على ذي الجمعة) أين تفرقه (التفاضل بالبيع وغيره) انظر في الروضة من العتود أو مانع وغيرها (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) قال تعالى إذ أنذرتهم بالصلاة ألزموا صفوفهم ففعلوا به وقته قال في شرح المذهب في الركعة وهو بركعة في يوم النفل وقس على أربع غيره مما ذكرناه في معناه في تقويت الجمعة وتبدي الأذان بين يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر لأنه مكان في عهده صلى الله عليه وسلم كجاءه نصفه انثناء في الآية البيهقي وأذن قبل جلوس الخطيب على المنبر ليذكر الله في الروضة كذا ما قبله قال فيها ورحته في حق من جلس له في غير المنبر إذا ذهب انثناء انثناء بعد الجمعة في كل طرفة أو تعد في الجاهل في غير كسره في التبعة وهو ظاهر من البيهقي في أن يتركه انتهى ولو تابع الشارح من هاهنا من يكره الجمعة من الأخر أيضاً فإنه على الحرام وفي شرح المذهب عن ابن أبي شيبة وصاحب الجمعة كرهه وهو شاذ وفيه ما إذا جاءوا بأشياء من أهل فرض الجمعة ليجزى بماله وليكرهه (فأذيع) من حرم عليه البيع (س) بعد أن التفت منه حتى خارجته وتبينه بغيره من العتود (ويكره) التفاضل المذكور (في الأذان) انظر (بعد الزوال) والله أعلم بخلافه قبل الزوال فلا يجزى من انقضاء الروضة كذا ما على البيهقي في الكراهة وهدمها

«فصل من أدرك ركوع الثانية» من الجمعة إذا دعا أو تفرقه إلى أن يسلم (أدرك الجمعة) أي لم يقته (فصلى) بسلام أو ركعة) لا تجزئها قال في التبعة وسلم من أدرك من صلاة الجمعة تركه فقد أدرك صلاة قدام من أدرك من الجمعة تركه بعد الصلاة أخرى رواها الحاكم وقال في كل منهما أنه إذا جدد على شرط الشيخين قال في شرحه - يرد وقوله فيه هو بغير البلاء

حيث ما أدركه الكوع والعبود سواء طلعت صلاة أو غابت أو لا وذلك دليل ظاهر على جواز الجمعة ثم أومر وقت في مسنونا ولا يضره حديث الإمام فليقل

(قول) المثل فيتم بعده لا حاجة الى استئنافه (قول) المتجاوز للاختلاف في الظهر وذلك لان غاية امره الاتقاء امامين وقد ثبت ذلك في اختلاف أبي بكر رضي الله عنه من أين الأولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن الحوج والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكره حنبل في اختلافه وقال مكانه حتى يرجع وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يثبت أن يتقدم أحد عليه وروايت البخاري مرسية في أن الحائض كانت قبل الاحرام وعلى تقدير العدة فذلك لسان المجاز وأيضاً قصصة المرض آخر الأمرين فتكون ناجية وأما دعوى الخصوصية فيتمنعها انه صلى الله عليه وسلم أشار إلى أبي بكر أن يثبت مكانه قتل ذلك أديان بطريق دليل الأول كما قال السبكي ان أبي بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا يفيض دليلاً على جواز الاختلاف عند طلاق صلاة الامام قل الأولى الاستدلال باختلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل اختلاف من طاعت الصلاة مستفاداً بالاولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه فائدة خرج الامام (١٢١) بحدوث هذا طلت صلاة المؤمنين عند الحنفية (قوله) يتونها المهر أي ولا حرج عليهم في ترك

الجمعة للعذر وهذا معنى كلامهم فيما ظهر (قول) المتحضر الخطبة أما السماع فلا يشترط قطعاً (قوله) وقيل يشترط أي كانه لا يصح اثناء امامتين لم يحضر الخطبة (قوله) وقيل يشترط ادراك الركعة الخ أي ليكون مدركاللجمعة يعبر الشارح بالادراك في هذه المسألة لأن مجرد حضور الركعة الأولى ليس كافياً ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الأولى (قوله) كان اقتدى في الثانية عبرة بالسك

إشارة الى أن مثل ذلك ما لو اقتدى في الأولى بعد فوات الركوع (قول) المتعدون انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على الأربعين (قوله) لانه لم يدرك الخ زادا للسبكي في قطعه خلاف ما إذا استمر ما موما الى آخر الصلاة فانه اذا أدرك ركعة جعل بها للامام في ادراك الجمعة والخطبة امام لا يمكن

وقع الصادق تشديد الامم وتقدم في الباب ان من لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح فاستغنى عن التشديد بغير المحدث (وان أدرك) أي الامام (بعده) أي بعد ركوع الثانية (فاته) الجمعة مفهوم الحديث الأول (فيتم بصلاته) أي الامام (طهر أربعاً) وفيه حديث من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة تقوم الجمعة فليصحب بها أخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر أربعاً وادراكه الركني باسناد ضعيف (والاصح) انه ينوي في اقتدائه الجمعة موافقة للامام والثاني الظهر لأنها التي يجعلها هتمة من صلى الركعة الأولى مع الامام ثم رآه بعد ذلك وأبهره وقتلنا بالراجح انه لا ضرر بالمفارقة أتمها جمعة كالو أحدت الامام في الثانية (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدوث أو غيره) ركوعاً (جاز) في الاختلاف في الظهر (فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخطبة من غير استئناف الركعة) كما سبق في الثاني يقول يتونها وحادا فاق في الجمعة ان كان الحديث في الأولى يتونها الظهر الأولى الثانية فيتمها ظهر من لم يدرك مع الامام ركعة وعلى الأول قال الامم يشترط حصول الاختلاف على قرب فلو فعلوا وعلى الأفراد ركعتين الاختلاف بعده (ولا يتخلف الجمعة المقتدى بمقتل حدثه) لان في اختلاف غير مقتدى اثناء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط في جواز الاختلاف) كونه أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الاصح فيها) وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يصحبها وقيل يشترط ادراكه الركعة الأولى وان لم يحضر الخطبة (ثم) على الاصح (ان كان أدرك الركعة الأولى فتم جمعهم) أي القوم الشامل لم سواء أحدث الامام في الأولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (فتم) الجمعة (لهم دونه) أي غيره (في الاصح) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها الظهر والأولى انتم لانه صلى ركعة في جماعة (وبرأى)

٣١ ل ب ج جعله تعالى للمؤمنين وبخلاف ما إذا أدركه في الركعة الأولى وأحدث الامام فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشديد لا يدرك الجمعة ان يشترط ادراكها بركوع الثانية ان يشترط مع الامام الى السلام انتهى أقول فاعمل الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمرعه الى أن يسلم لكن السبكي يكثر اغماضه بقاء الامام الى السلام لبقاء المأموم معه وهذا يصدق بان يفارقه في التشديد ويستمرعه الى أن يسلم فتأمل في شيء يخص أدراك الامام راكعاً في الأولى فأحرر خطبة واستمر مع فقدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الأولى لا أحسب أحداً يتوقف في حصول الجمعة لهذا السوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما حصلت بها لامله وقد خرج ماله من الصلاة فظهر وهذا عند التأمل ربما ساءع فيما حاوله السبكي الا أن يجيب بأن اقتداء في الأولى أكد كلف ثم قضية كلام السبكي ان السابق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلفه في ظهره أو فيه فظهر وينبغي أن يتم جمعة كالمشي عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقله عن البغوي (قوله) والثاني انتم لانه صلى ركعة في جماعة أي كالسبوق

(قوله) بعد ذكر أقوال التعيين أي الأقوال التي ساقمت في شرح المذهب (قوله) وغيره الضعيف يرجع إليه بما ذكر (قوله) من أجل ذلك لا ينبغي فيه التعلل وغيره هذا يفيد أن الشخص إذا قرب بمنزلة جازم الجامع ويعلم الأدراك ولو توجه في أثناء الخطبة (٢٠) يحرم عليه أن يجتهد في صلاة التلحظ

مع عاله أو غيره من بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع قبل بطلان الصلاة إذا أدنى الصلاة الخ وهو أمرهم فتظن به جهة قال في شرح المذهب مكرامة تشييد الأسابيع في المسجد خاص من بين الصلاة أو تنتظر الصلاة تنتهي ولم يسمع الخطيب إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الروض قضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى بحاطة على الاستماع ولو احتاج الولي إلى بيع مال النجم وقت التداء ضرورة دفع فنية شخص من أهل الجمعة نارادون فيه شخص من غير أهلها تصدقنا رهنل يجب الأول أو ثاني احتمالان لا ريباني

● (فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) (قوله) واستتره إلى أن سلم هذا قوله تقول القول فيحصل بسلام الأمام ركعة وليس شرط أدؤها في ركعة في الشهد صحت الجمعة كما صرح به المال إلا أنوى وهو ظاهر من لواحد الأمام في الشهد فيحصل عدم صحة الجمعة المبسووق لعدم تحقق التجميع للجمعة الأمام وسياق في أول الحاشية بالضرورة بديل الصفة أي على قول الشارع لا عليه أدرك وهي في الصفة الثانية وأول كلام المحشى راد السبكي في طعنه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك

أول الثانية وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب إن من اتقى بالأمام في الثانية ثم استخلفه فأتى به شخص فما أتم الخليفة الظهور والتقدير به الجمعة وظاهره كما يرى من التقدير بيمين الجمعة

سورة الكهف ليلة الجمعة أنما لمن التور يا ميمون البيت العتيق واه الدماري في مسنده (ويكثر الدعاء) يومه رجا إن يصافق ساعة الأما حتى حدث الصبحين بعد كرم الجمعة فيه ساعة أو أوقعتها بعد مسلم سأل الأقطاب إياه وأشار إليه صلى الله عليه وسلم يقلها أو يروا وتسلم وهي ساعة خفيفة ورد تعيينها في حديث يوم الجمعة تشا مشرة ساعة السابو قريبا فاقصوها آخر ساعة بعد العصر وفي حديث مسلم هي ما بين أن يجلس الإمام أي على المنبر إلى أن يقضى الصلاة أي يفرغ منها قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل أنها سنة تكون في بعض الأيام وفي بعضها في وقت آخر حكما هو المختار في ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكر وغيره قال القاضي عياض وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار به يقلها ناطل وهذا الذي قاله القاضي صحيح وكرى الروضة في كتاب صلاة العيدين أن الشافعي رضي الله عنه بلغه أنه يستحب الدعاء في ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها (و) يكثر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليلتها حديث أكثر رواه الصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا رواه البيهقي بإسناد جديد وصح ابن حبان وأما على شرط الشيخين حديث أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فكثر ما من الصلاة على نفسه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) المزبني في الروضة من العقود والمانع وغيرها (بعد الشروع في الأذان يندي الخطيب) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي تركوه والأمر له وجوب وهو بالترك فيحرم الفصل وغيره على البيع غيره مما ذكره في معناه في تصويب الجمعة وتبديد الأذان من يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر لأنه الذي مكان في عهد صلى الله عليه وسلم كما أنه فأنصرف التداء في الآية إليه فلا وذن قبل بلوس الخطيب على استير بم حرم البيع كما أنه في الروضة وكذا ما قبله قال فيها وحرمت في حق من جلس في غير المسجد إذا ما جمع النداء انقسام قصد الجمعة فباع في طريقه أو فسد في الجامع وباع فلا يبرم كما صرح به في التمه وهو ظاهر لكن البيع في المسجد مكره انتهى ولو تابع اثنين أحدهما ممن تلزمه الجمعة دون الآخر أيا أبعثه على الحرام وفي شرح المذهب من التدين وصاحب العدة كره وهو شأن وفيه إذا تابعا لبا من أهل فرض الجمعة لم يبرم بم حال ولم يكره (فإن باع) من حرم عليه البيع (مع) بيعات التمتع من غير حرمه ويقاس به غيره من العقود (ويكره) التشاغل المذكور (قبل الأذان) أنه كور (بعد الزوال) وأما علمه) بتخلله قبل الزوال فلا يصحروا أو قصر في الروضة كما سلم على البيت في الكراهة وعدهما

● (فصل من أدرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الأمام واستتره إلى أن سلم (أدرك الجمعة) أي لم تنته (فصل بسلام الأمام ركعة) لأنها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة ففصل إليها أخرى واهما الحاکم وقال في كل منهما إسناده صحيح على شرط الشيخين قال في شرح الأذنب وقوله ففصل هو بضم الفاء

حيث ما أدركه المار كوع من السجود سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للمأموم وقع في مسننا ولا يضر محدث الأمام فليتأمل

(قول) التي فيه زيادة لأحاجة إلى استئذان (قول) المتجيزة الاستقلال في الظاهر وذلك لأن غاية أمره الاستدعاء بما من وقد ثبت ذلك في استقلال أبي بكر رضي الله عنه من آل الأولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين عمر بن الجوح والثنية في مرض مروة صلى الله عليه وسلم واستدل الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر أنه خيل يستقل وقال ما كان حتى يرجع وأما قضية أبي بكر فلذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لا يلقن أن يستقدم أحد عليه وردنا راية البخاري مر بعد أن أن الحنابلة كانت قبل الأحرار وعلى تقدير البعده فذلك لسان الجواز وأيضاً قصصة المرض آخر الأمرين فتكون ناجة وأما دعوى الخصوصية فيعينها الله صلى الله عليه وسلم أشار إلى أبي بكر أن يشتمكاه قولا ذلك أذ بانهم طرق دليل الأول كقال السبكي أن أبا بكر لم يخرج بنفسه من الصلاة فليهن دليله على جواز الاستقلال عند سلطان صلاة الأمام قال فالأولى الاستدلال باستقلال عمر رضي الله عنه حين لمعن بعد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انتهى وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استقلال من طاعت صلاة مستقداً بالأولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه فائدة (خرج الأمام ١٢١) بحث هذا طاعت صلاة الأمام من عند الحنفية (قول) يجوزونها ظهراً أي لا يخرج عليهم في ترك

وقع الصادق عليه السلام وتحدث في الباب ان من لحق الامام المحدثا كماله تصبر ركعة على الصبح
 فاستغنى عن التسبدها بقرا الحديث (وان أدركه) أى الامام (بعده) أى بعد ركوع الثانية
 فاتته) الجمعية لفهم الحديث الاول (فيمتدحهم) أى الامام (لمطهر الربيع) وفيه حديث
 من أدرك الركوع من الركعة الاخير فقام بالجمعة فليخف اليها أخرى ومن لم يدرك الركوع من
 الركعة الاخرية فليصل الظهر اربعاً وراه انما اراد على ما تقدم من (والامام) أى يخفى في اقتداء الجماعة
 بمواقة الامام والثاني الظهور لانها التي فعلها **هـ** فتمت من صلى الركعة الاولى مع الامام ثم رآه
 بعد او بعده وقفاً بالراجح ان لا تنقض المارقة انهما جمعة كالأول حدث الامام في الثانية (واذا خرج
 من الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (يحدث أو غيره) ركعتان (باز) له (الاستخلاف
 في الظهر) فتمت القوم الصلاة معتدين بالخليفة من غير اشتافانية القدوة **كـ** مسلمانى والثاني
 يقول بغيرها وحدها فان في الجمعة ان كان الحدث في الاولى يتوجه الظهر اوفى الثانية فبها ظهر من
 لم يدرك مع الامام ركعة على الاول قال الامام بشرط حصول الاستخلاف على قرب فالظاهر على
 الانفراد وكما استمع الاستخلاف بعده (ولا يستخف الجمعة الا بعد ما قبل حدثه) لان في استخلاف
 غير القنديل ان الجماعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا بشرطه) في جواز الاستخلاف (كونه)
 أى القنديل (خضر انطية ولا الركعة الاولى في الاعم فيها) وقيل بشرط حضوره الخليفة
 وان لم يسمعها وقيل بشرط ادراكه الركعة الاولى وان لم يحضر الخليفة (ثم) على الاسم (ان كان أدرك)
 الركعة (الاولى فجمعهم) أى القوم الشامل لهوا أحدث الامام في الاولى أم في الثانية
 كما قال في المحرر وغيره (والا) **كـ** ان القنديل في الثانية (قسم) الجمعة (لهم دونه) أى غيره
 (في الاسم) لانه لم يدرك مع الامام ركعة فبها ظهر والثاني في قوله لم صلى ركعة في جماعة (ويراعى)

٣١ ل ج جبهه تعالى المؤمنين وبخلاف ما إذا أدرك في الركعة الأولى وأحدث الإمام فيها لأن الاقتصاد في الأولى كدوا أقوى فإنه لا يتوقف على تمام جعة الإمام قال ومن هذا الفرق نستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الإمام في التشهد لا بدرك الجعة وإن شرط أدراكها بركوع الثانية أن يستمر مع الإمام إلى السلام انتهى أقول فلفعل الشارح رحمه الله نظرا إلى ذلك فقال في السلف واستقرت به إلى أن سلم لكن السبكي كما ترى اغترس بها الإمام إلى السلام لقاء المأموم معه وهذا يصح بأن يضارة في التشهد ويستمر به إلى أن يسلم فتأمل في شيء يخص أدرك الإمام راكعا في الأولى فأمر خلفه واستمر معه فسد صلاة الإمام عقب الفراغ من سجود الأولى لأحسب أنها يتوقى حصول الجعة لهذا السبكي كبقية القوم ومن الذين أن جعته انما حصلت بعلاامة وقد خرجهم من الصلاة فلم يضر وهذا عند التأمل ربما ينزع فيها حواه السبكي لأن يجب بأن الاقتصاد في الأولى أكد كسلف ثم فضية كلام السبكي أن السبكي لو أدرك الإمام بركوع الثانية وسجدوها ثم استقله بمن ظهر أوجهه ونظر وبني أن يتم جعة كما شئ عليه شيئا في بعض نسخ شرح المنهج ونسبه عن البغوي (قوله) والثاني أنه لم يلهه صلى ركعة في جماعة أي كالسبكي

(قول) المنتظم صلاة المخلف أي لا تنظم صلاة نفسه (قول) المنتظم بالاقبال الاستوى الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يرد على ما علمه حقيقة قال بل المتجه أيضا أن العود غير واجب لأن المأموم يجوز له المغارقة بعد أدائه ركعة من الجمعة فهذا أولى وعليه أنه يجوز للتخلف أيضا أن يقدم من يعلمهم (قوله) بكل حال أي سواء قلنا تحصل التغطية الجمعة أم لا (قوله) كما قيل يريد الإمام الاستوى رحمه الله سبحانه أن يعرض بأن القبيح لا يخلصهم من الإشارة للاستدبار وكثرة الجماعة (قوله) انما أتى بخلاف الجمعة كالمختلفة في خلافها (قوله) ويقعدون أي به فظاهر الوجوب وقد يشكل على (١٢٢) مفسر نقلناه عن الاستوى في بحثه

عدم الوجوب في خليفة الجمعة (قوله) المنسوق الخليفة (علم) صلاة (المختلفة فإذا سلم) بهم (ركعة تشهد) بالاقبال (وأشار لهم) بعد التشهد عند القيام (بالمغاربة) بالتحويل (أو ينظروا) سلامهم وهو الأفضل كما قاله في شرح المذهب وبأن يثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو احتدى به منسوق في الركعة التي صلاها بهم حصته الجمعة بناء على صحة الجمعة خلفا لظهر وهو الأرجح وتضع جمعهم بكل حال لأن لهم الاتسار والركعة الثانية فلا يضر اقتداؤهم فيها بعمل القهر وقوله لينفارقوه إلى آخره غائبة للإشارة أي فيكون بعدها وليس بأشاعتها كما قيل أما غير الجمعة فيؤمر أن يتخلف فيها غير مقدمه عند الأكثرين بشرط أن لا يضايقه في ترتيب صلاته لكن يتخلف في الأولى أو الثالثة من الرابعة بخلاف الثانية والأخيرة فلا يخافه بعدها إلى القيام وهم يحتاجون إلى العود ولو استخلف مقدمه في غير الأولى جازاها كما قاله في شرح المذهب ويرى الخليفة تنظم صلاة المأموم في استخلافه في الثانية الصحيحة فت فيها وبعد التشهد وبأنه كالمسرح به في شرح المذهب ثم يفت في ثالثة لنفسه وعند قيامه إليها يمارقونه بالية ويسلمون أو يتنزلون سلامهم وهو أفضل كما قاله في التحقيق وإن لم يعرف المنسوق تنظم صلاة المأموم في استخلافه فقولنا قال في الركعة أرجحهما دليلا وفي شرح المذهب أقبحهما أما يصح وفي التحقيق أظهرهما حصته ورأب المأمومين إذا أتم الركعة فإن هوأ بأقيام قام والاقبال ولا يلزمهم استئناف القعدة) أي أن يؤموا بها للخليفة (في الأصح) في الجمعة وغيرها لتبديل الخليفة منزلة الأول في دوام الجماعة والثاني قول بخروجه من الصلاة ما رواه منفردين (ومن زحم عن السجود) على الأرض مع الإمام في الركعة الأولى من الجمعة (فأمكنه) على أنساك) سلا كظهره وأورجه (فعل) ذلك ما رواه ما يمكنه من سجود بجزءه وقدرى البيهقي بأستاذ صحيح عن عمر بن رضى الله عنه قال إذا اشتد الزحام فليجهد أحدكم على ظهر أخيه ولا بدق فإنه من القدرة على رعاية همة الساجدين يسكون على مرتفع والمجود عليه في مخفض وقيل لا يضر الخروج عن همة الساجدين عند (والأقرب) أن لم يمكنه السجود على شئ مع الإمام (فالحق) أنه يتنظر) التمكن منه (ولا يؤم به) لقد رتب عليه والثاني يؤم به أقصى ما يمكنه كالرخص للمعذور الثالث يقتصر فيها (ثم) على الصلح (انكسرت) منه (قبل ركوع أممته) في الثانية (بعد ذلك) من السجود (والأمام قائم قرأ) فإن ركع الإمام قبل انتمامها فالتحريك على الأصح في قوله (أو ركع) فالأصح (ركع) معه (وهو كسجود) لأنه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لا مؤتمرا به في حال قراءته بخلاف المنسوق فيتحلف ويقرأ ويسجد خلفه وهو مختلف عند (فإن كانا معا) فخرج من الركوع ولم يسلم واقعه فيها هو فيه) كلسبق (ثم على ركعة بعده) وهذا قطع الإمام وحكي غيره معه الوجه السابق أنه يشغل بترتيب صلاته نفسه (وإن كان مسلم فأتت الجمعة) لا تعلم تنزه ركعة

الاقبال أما إذا كان في الثانية فيصير منسوقا قبل سلام الإمام أو بعده فمما كان مسبوقا قبله في الثانية فكان يمكن قبل سلام الإمام جحد أدرك الجمعة والافات (قول) التحويل والخليفة أنه لا يجوز إخراج نفسه من الصلاة قال الإمام وهو الذي يظهر من حديث لاه يتوقع الشيء فيها فكيف يخرج عنها محمد إذ نقله عنه النجاشي وأقره قال الاستوى وليس الأمر كذلك على المشهور في المذهب والذي نص عليه الشافعي أنه يجوز له إبطال الصلاة وينتظر الجمعة أن زال الزحام انتهى أقول الوجه ما قاله المأجور رحمه الله وذلك لأن هذا الشخص واسطة في الاعتدال فمزل الزحمة أنه بعد فراغ المأموم من الركوع تابعه في السجود أدرك الجمعة ولو فرض إخراج نفسه من الزحام كما ذكرنا فالتامة الجمعة فكيف يضعه في تقويمه احتمال تحصيلها بما ذكرنا وتصرحهم بأن من أدرك الإمام في

التشهد يجب عليه أن ينوي الجمعة لاحتمال أن يتذكر الإمام ترك ركعتي العود إليه (قوله) تهدر عليه وذورهذا قبل العود عدم أدومه (قوله) العذر متعلق بولوى (قول) المتن فادفع المذركفة أربعة أحوال قطع من كلامه (قوله) والثاني لا يركع معه هو متبادل الأصح في المتن وفي كلام الشارح فعمل هذا الثاني يجب أن يقتصر على الأركان ويحتج أن يأتي بالسنة مع مراعاة الوسيط شبه الزفير عن الإمام (قوله) في حال قراءته الصغير راجع لاداءه بقوله اتدوا الإمام ثم (قول) التذات الجمعة لا يخفى انمولعا بالإمام لسجود السهو كما لا يؤم مدر كالمسبقة

(قول) المقتضى قول الخ لقوله صلى الله عليه وسلم فإذا سجدوا وسجدوا معه وقوله وملائكم فأما وأفاضوا ودليل الاظهر قوله صلى الله عليه وسلم وإذا ركع فاركعوا والامام يركع الآن فوجب أن يركع معه وأما إذا سجدوا وسجدوا فلا يضر هذا نظر الى الفاء التعينية والسجود ههنا وبعبارة قول حنفية وإذا ركع فاركعوا وأما قوله وملائكم فأما الخ فلو قلنا ههنا لمعلنا أول الخبر بخلاف أمره بالتابعة فإن منه عملا بأول الخبر وآخره بأمر بالتابعة لا يتدارك القائمت ما لا إذا سلم وهذا ما نص عليه في الامة (قول) المتن في الاصح هذا الاصح ومقابله الآتي قال الرافعي رحمه الله ذكرنا أنتم مشاهدا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال في ركع في الثالثة ونسقط الاخرى فن تأمل أراد بالآخرى (١٢٣) الاخيرة ومن تأمل أراد الاول قالوا والاول اصح والثاني اشبه بعلامه

(قوله) والثاني يقول لا تنصهار بينا بالتفريق ليس بشخص في حق المعذور وان كان نصا فهو غير مانع الا ترى انا اذا احسنا بالركوع الثاني في مسئلتنا حكمنا بادرناك الجمعية بخلاف مع حصول التفريق بين هذا الركوع وذلك القصر قاله الرافعي (قوله) ومقابل الاصح السابق الخ آخره الى هنا لأن قول المتن وتدارك بها الجمعية في الاصح مفرع على الاصح الاول خاصة دون مقابله (قوله) ذا كذا التبدل على ان هذا امر ادالمات بقوله الآتي وان نسي (قوله) ذلك المعلوم وهو وجوب المتابعة (قول) المتن أو جعل مقابل قوله قلنا (قول) المتن والاصح ادراك الجمعية لمزيد كذا الشارح مقابله لعله من نظيره السابق ولذا اعلل الاصح هنا بقوله الآتي لما تقدمت وبعبارة الاسنوي رحمه الله والثاني لا وان قلنا تدارك بالتفريق لا لأن المتن فيها قص واحد ومنها اشان كما سبق انتهى واحدا القصين هو التفريق والاخر القدوة الحكمية فانه من تابع امامه عني في معظم ركعتيه فاحسبه بل سجدت قطعاً وأحسناه بحكم الكونه

قبل سلام الامام بخلاف ما ذكره رافعي من السجود قبل السلام في الحال فيتم في هذا الجمعية فيها قبله الظهر (وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية (ففي قول رافعي تكم) صلاة (تفه) فيسجد الآن (والاظهر امره ركع معه ويسجد ركوعه الاول في الاصح) لانه آتيه وقت الاعتداد بالركوع والثاني للتابعة (فركعتيه ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية) التي آتيه (وتداركها الجمعية في الاصح) لصدق الركعة في الحديث السابقها والثاني يقول لا تنصهار ومقابل الاصح السابق يسجد ركوعه الثاني دون الاول لطول المدة بينه وبين السجود وعلى هذا ادراك الجمعية بهذه الركعة جزئياً (فلوسجد على ترتيب) صلاة (تفه) علما بان واجبه المتابعة في الركوع على القول الاظهر ادراك الركعة الثلاث (بطلت سلامته وان نسي) ذلك المعلوم عنده (أو جعل) ذلك (لم يجب سجوده الاول) لخالفته في الامام ولا يخل به سلامته لغيره (فانما سجد تأخيراً حسب هذا السجود قاله الغزالي كلامه والصيداني وهو الرافعي قول المحضر فيقول ان يجب ما في تكميله الركعة (والاصح ادراك الجمعية بهذه الركعة) الملقة من ركوع الاولى وسجود الثانية فلتاخذتم (اذا كملت السجدتان) فيها (قبل سلام الامام) بخلافه اذا قلنا يسجد ركوعاً الرافعي فبما ذكر من الغزالي وغيره بأنه اذا لم يجب سجوده والامام يركع لكون فرضه المتابعة وجب ان لا يجب والامام في ركع بعد الركوع قال والمفهوم من كلام الاكثرين ان لا يجب شي مما يأتي به على غير سبيل المتابعة واذا سلم الامام سجد مجتهدين تمام الركعة ولا يكون مدرك الجمعية وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المذهب قطع به المصنف والمجهور ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا فتابعه في سجده حسناته وتكون ركعتيه ملققة (ولو تخلف بالسجود) في الاولى (ناسيا) له (حتى ركع الامام الثانية) فذكره (ركع معه على المذهب) أي كما صرح به في المحضر على القول الاظهر الذي قطع به بعضهم والقول الثاني يراعى نظم سلامته نفسه كلزحوم وفرقنا على الاول بأنه مقصر بالنسيان قال الرافعي وطريق التطعيم أظهر منه ولو زعم من السجود في غير الجمعية حتى ركع الامام في الثانية فبما القولان وقيل يركع معه قطعاً وقيل يراعى نظم سلامته قطعاً واما ذكرنا الزحام في باب صلاة الجمعة لأنه فيها أكثر

• (باب صلاة الخوف) •

معدور (قول) المتن اذا كملت السجدتان وظهر ان ذلك يحصل برأسه قبل السلام (قوله) ولو فرغ الخ يريد ان لا يأتي هنا حيث الرافعي السابق (قوله) فتابعه في سجده الخ لو لم يتمكن الا في السجدة الثانية سجدها واظهار انه يسجد الاخرى خلافاً لكشي حيث بحث الاستظار في السجدة التي سجدها مع الامام وأخرى احتمالاً كما ينتظر في الخوف بين السجدتين (قوله) على القول الاظهر متعلق بقوله أي كما صرح به (قوله) كلزحوم أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في الزحوم (قوله) وقيل يركع معه قطعاً لوجه هذا كثرة الزحام في الجمعية كما نوجه الذي بعده فيما يظهر كون الجماعة مشرطاً في الجمعية أو تقول وجهه الاول التردد في حصول الجمعية إلى ركعة الملقة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعية بالتقوية الحكمية والرافعي ذكر ما ذكره الشارح ولهب ذكره تعليلاً • (باب صلاة الخوف) •

(قوله) لفارقتهم الامام الخهل مبدؤها انتصاب الامام فالجاء لان الجميع مائر وناله ارفع رأسه من السجود وجهان قال السبكي ومبدؤها نسبة الفارقة انتهى وقيل للعل قول المتخذا فاما لثانية فمفارقة ان افضل (١٢٦) تأخير الفارقة الى القيام (قوله)

ويصور ترك الحبل للضار الخ الى حلى قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على قول السنة ايضا لان المراد الجواز المستوى الطرفين (قوله) بحمله يعني انه ذكر التوسع وحده وقال هنا بحمله وقال في ما سلف ما ذكرناه من مجرد تفتن (قول) المتان بل يقسم القتال مأخوذة من اتصاف العلم بالسم (قوله) ولا تؤثر الصلاة عن الوقت فيه اشعار بان هذا النوع اغبار تركه عند تفتن الوقت وهو حاصل ما يفهم من الرض شرحه وما ياتي في الأنواع ما تظاهر فيها عدم اشتراط ذلك (قول) المتان وكذا الاحمال المكثرة التظاهر ان المراد الثلاث التولية ويحتمل المكثرة ههنا (قوله) لعدم الحاجة اليها فاحتاج الى انذار احد من ربه الكافر لقتله فيقتل اغتفارا وعدم القضاء ويحتمل وجوب القضاء (قوله) شرع تركنا بقال التعبير بالخبر غير صواب (قول) المتان في الظاهر قال الاسنوي هذا يخرج الامام ومعاها هو المنصوص والمنقول من الاصحاب في المصنف اهتراسان حكاية القولين ومخالفته المنصوص وقول الاكثرين (قوله) أي عدم السلاح جعل الاسنوي عدم السلاح من العام وعلى القضاء بندرة القتال الذي نشأ عنه ذلك (قوله) أي صلاة سنة الحروف أي بلاعادة (قول) المتان في كل قتال الجيوع وله ذلك ايضا اذا كان عليه قصاص من يرجو العفو عنه ولكن غلب الولي ذكره الرافعي رحمه الله وقول الشارح أي لا يتم فيها أي يشهل الباح الواجب وغيره من الجائر (قوله) أحدهما يؤخر الصلاة أي وجوبا (قوله) لأن قضاء الحج المأى ولا يمهّد تأخير الصلاة لما هو اليسير من هذا كافي الجميع ولو أمكنه مع تأخير الصلاة ادراك ركعة قال الاسنوي فالتصاع قطع الجواز

في

(قوله) هذا النوع منه يكمل الرافعي عن البغوي صلاة عصفان وذات الرغام انتهى لكن ينبغي أن يخص البطلان في صلاة ذات الرغام بالفرقة الأخيرة وفي صلاة عصفان بغير الاسم (فصل يحرم على الرجل الخ) (قوله) ولا الهياج هو قوع من الحر وهو فارسي معرب ويعوز فيه الفتح والكسر وأصله إيهامه (١٢٧) (قول) المتأخر اشتماله التذلل بالاولى وقول الشارح أنه ليس في القرش الخ أي كانه يجوز زامها

التصل بالذهب ويحرم عليها الاكل في الاواني منه (قوله) والوجه الثاني الخ قال الاسنوي رحمه الله الاوجه في الصي جارية في استعمال الحلبي أيضا وقيل عن شرح المذهب أن يحمل الخلافة في الصي في غير يوم العيد (قول) المتن ويعوز للرجل استئتي ثلاث حمر راحة الضرورة والحاجة والقتال (قول) المتن ليسه أنهم جواز غير البس بالاولى (قول) المتن هل يمكن قال الاسنوي منكر ذلك الخوف على العضو وللنقطة قال بل المتجه لما قال الام الشديديك (قول) المتن ويحيد غيره ينبغي أن يكون قيدا في المستثنى فيه هـ شبهه بخطر يذني أن يقال هـ لا يجوز التزين بالحرير في الحرور بفظا الكتمان ولو وجد غيره كخليفة الآية لا ينال بالحرير اوسع والجواب ان النقطة مشبهة بغير مستقلة وفي الآية المنصفة من البدن بخلاف التزين بالحرير فيها والله أعلم على أن ابن كجوز اتخاذ القبا وغيره مما يصلح للقتال من الحرور وان وجد غيره للخي السابق وقد علق جوابه هـ فاذنه فهو ركنة الصدق في الحر كسبه ونحوها عنه للراة كما في غير الدين بن عسا كسفة الشام وتبعه تليذه ابن عبيد السلا والبارزي لكن أفني التنوي بالقرء من حيث ان الاستئانة استعمال من الكتاب للحرير (قول) المتن من ابريسم قال في الكفاية هو الذي حل من

في الشرح الكبير وأقرب في الصغير وقال في الروضة الصواب الاول (ولو صوابا) هذا النوع (السواد) نظموه وعدوا فيان) بخلاف ظنهم كابل أو شهر (تصوفا في الظاهر) تركهم فروض من الصلاة بظنهم الذي تبين خطأه والثاني لا يصيب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتم فريالاً أو كانا سوياً في حربان القولين كالأول في دار الحرب أم دار الاسلام استند ظنهم الى اخبار لا أم وقيل ان كالأول في دار الاسلام أو لم يستند ظنهم الى اخبار وجب القضاء قطعاً (فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره) كسبه والتدثر به واختاروه مسترأوى الشيطان من حديث حديث لا تلبسوا الحرير ولا الهياج وروى البخاري عنه أيضاً هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن الحرير والهياج وان تجلس عليه (ويحل للراة لبسه) حديث أحل الذهب والحرير لرائلثي وحرمت على ذكورها قال الترمذي حسن صحيح والخشني كراجل (والاصح تحريم اقترانها) اياه لا تلبس في القرش ما في البس من التزين للزوج المطلوب (وان للولي الباسه الصبي) اذ ليس به شهامة تنافي خنوته الحرير بخلاف الرجل (قلت الاصح حل اقترانها) اياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) الخلاط الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس قول في الباسه الحرير بل يتعمنه بغيره من الحرمان والثالث الاصح في الشرح له الباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها كلبا يعتاده وتقبه في الروضة بأن الاصح الجواز مطلقاً كما في المحرر قال ونص الشافعي رضي الله عنه والأصابع على تزين الصبيان يوم العيد بحلى الذهب والمصوغ ويلحقها الحرير (ويعوز للرجل لبسه للضرورة تحريم وروى يمكن أن يؤخذ بغيره ولو لفساحة كحرب وحكمة ودفع قل) روى الشافعي عن ابنه صلى الله عليه وسلم عن من لعبد الرحمن بن حوف والزبير بن العوام في لبس الحرير لحكمة كانتهما وانه رخص له ما لم يشكوا اليه القبل في نفس الحرير وسواء فبإذن كالمفر والحرير وجاءه بضم القاف وقع الحليم والمثو يقع القاف وسكون الحليم (ولمقال كدياج لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح قياساً على دفع القبل (ويحرم المركب من ابريسم) أي حرر (وغیره) ان زاد وزن الابريسم ويحل عكسه) تقليداً لكثر فيهما (وكذا) يحل (ان استنوا) وزناً (في الاصح) والثاني يغلب الحرام وابريسم بفتح الهززة والاربع بكسرهما وبكسر الهززة وقع الراة (ويحل ما لم يزأ أو طرّف بحر رقدرا العادة) في التطريف وقد رابع أصاب في الطراز مسكاً في الروضة وأصلها فان جاز ذلك حرر وى سلم عن محمد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير بالاموضع اصبعين أو ثلاث أو أربع وروى مسلم أيضاً من أسماء بنت أبي بكر أنه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة بلبسها لها ثمة من دياج وفريها ما مكثوفان بالدياج والنية بكسر اللام وسكون الموحدة بعدها فون رقة في جيب القميص أي طوفة وفي رواية لا يداوكم مكثوفة الجيب والكمين والقرجين بالدياج والمكثوفة بالهـ جعل له كفة بضم الكف أي صماف (و) يحل (لبس التوب) التجب في غير الصلاة ونحوها) كالطواف مطلقاً بخلاف لبسه في ذلك وهو فرض فيحرم لقطعها على الودعة بعدموتها فيه والقرضا مطلقاً وحرمت من حيثها لا يمكن له ويقزل كالسكان قال كداراً منه في كلام بعضهم (قول) المتن الابريسم فارسي معرب (قول) المتن وكذا ان استوى في الاصح لأن الاصل في المنافع الا باخرة (قول) المتن وأطرف الخ الطرف هو الذي جعل في طرفه حرير قال الاسنوي صواباً كل من خارج أم من داخل (قول) المتن التجب أي التجب وانما جاز ذلك لأن استدانة الطهارة تنشق خصوصاً على التقير وفي الليل

على الودعة بعدموتها فيه والقرضا مطلقاً وحرمت من حيثها لا يمكن له ويقزل كالسكان قال كداراً منه في كلام بعضهم (قول) المتن الابريسم فارسي معرب (قول) المتن وكذا ان استوى في الاصح لأن الاصل في المنافع الا باخرة (قول) المتن وأطرف الخ الطرف هو الذي جعل في طرفه حرير قال الاسنوي صواباً كل من خارج أم من داخل (قول) المتن التجب أي التجب وانما جاز ذلك لأن استدانة الطهارة تنشق خصوصاً على التقير وفي الليل

(قول) المتن لا جلد كلب وغنزير لخاصة منهما (باب صلاة العبدین) (قوله) نظرا الى انها لم أي فيه تركها انها بالمدین
(قول) المتن ولا تغزير داخل لأنها صلاة فصل لا استثناء ونقل عن القديم انها كالجمعة (١٢٨) في الشرائط حتى لا تصح للتغزو وغزوه

عن ذكره المصنف الاستماع القوم نعم يستثنى
على هذا القول اقلها في النطق وتقدم
الخطبتين قال بعضهم والعدد قال
في الروضة ولو تركهما لم يطل
الصلاة (قوله) ويطلب امام
المسافرين سكت من جماعة العبد
والوجه الخطبة وأما التماسا للصحة فيقول
أن لا خطبة لأنها ليست من شأنها نعم
ان وعظمتين واحدة فلا بأس وهذا الذي
ذكرته في أمر التمسوة قد ذكره الأصحاب
فهي في خطبة الكسوف كسبأ في
(قوله) كما فعل صلى الله عليه وسلم
ولم يزل وقت الكراهة يخرج وجا من
الخلاف (قول) المتن ثم يمسح تكبيرات
لوا قدس من يرى دون ذلك يلعب من غير
زيادة (قول) المتن ويمد أي يظم
(قوله) عريان، سعد قال في الكفاية
ولا يقول ذلك الا من وثق انتهى ولا أن
كل تكبير في الصلاة يصحده كرسون
فكذا هذا فلو والى كره (قوله) وهي
الباقيات الصالحات قال البضاوي هي
أعمال الخير التي يبقى الشخص عمرها أبدا
وتدبر فيها ما قرنت به من الصلوات
وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
والكلام الطيب (قول) المتن لو تس
غزوا ولا يضاف في الكفاية من نص
الامة بتركها وموازاتها وزيادة
عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة

(باب صلاة العبدین)

عبد الفطر وعبد الاضحي (هي سنة) مؤكدة لولاية النبي صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم
(وقيل فرض كتابية) نظرا الى انها من شعائر الاسلام فان تركها أهل بلد قوتوا على الساقى دون
الأول (وتشرع جماعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولتغزو المرأة والعبد والمسافر)
ولا يخطب المنفرد ويخطب امام المسافرين (ووقتاهن طلوع الشمس وزوالها ويستأخرها
لترفع الشمس (كرم) كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انما يدخل وقتها بالارتفاع
لينفصل عن وقت الكراهة ويقربها اذا تيسر أي وقت كالتقدم (وهي ركعتان بغيرهما) بنية
عبد الفطر أو الاضحي (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم يمسح تكبيرات) روى الترمذي وحسنه انه
صلى الله عليه وسلم كبر في العبدین في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية سبعا قبل القراءة (يقف
بين كل تكبير كأيته من التهليل وبكبر (ورواه البيهقي عن ابن مسعود بنحوه يستجد (ويحسن
في ذلك (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن
عباس وجماعة (ثم يتقوذ ويرأ) فاتحة ومسلماني (وبكبر في الثانية) بعد تكبيرات القيام
(أخرا) بالصلاة السابقة (قبل القراءة) الحديث السابق (ويرفع يديه في الجميع) السبع
والخمس قال البيهقي روي أنها في حديث شمر لم يضع يدها على بصره أي كل تكبيرتين (ولس
غزوا ولا بعضا) فلا يجزئ ترك شيء منها بالصعود (ولونها شرع في القراءة فانت) لغزوات عملها
(وفي القديم كبر المبرك) ما نذكر في آيات فاتحة فطما وكر ثم استأنفها أو بعدها كبر
واستحب استأنفها فان ترك لا يعود الى القيام لبكبر (ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى وفي الثانية
اقربت بكالهما جهرا) روى مسلم عن أبي واقد الليثي أم صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها سبع اسم ربك
ونظر بقاء واقربت وعن التمهيد بن بشير أم صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها سبع اسم ربك
الأعلى وهل أتاك حديث الفاضلة قال في الروضة فهو سنة أيضا (ويستبعدا خطان) روى
الشيخان عن ابن عمر أم صلى الله عليه وسلم وأيا بكر ومجر كذا يسلون العبدین قبل الخطبة وتكررها
مقيس على الجمعة ولم يشهد في حديث كفاية المصنف في الصلاة فلو وقتت على الصلاة قال في الروضة

نها (قول) المتن وفي القديم ما لا أتى محلها باقي وهو القيام (قول) المتن وفي الثانية اقربت أي يجزئ ولو لم يبق
منفردا (قول) المتن ويستبعدا خطان أي ولو بعد خروج الوقت قال في الروض وشراح السنن

(قوله) ولا يشترط فهما القيام أى لانها سنة (١٣٩) كسلامة العبد قال الاسنوى ~~ولا يشترط الوقت~~ ولا الارض من قال

ومقتضى التعبير المذكور في الهماج
عدم اشتراط العربية وسر العورة
والطهارة وهو مقصده انتهى (قوله)
مولدة أي لأعرابية ولا عربية وكان من
الطهرة التي هي الحلقة أي زنا الحلقة
وهي اسم للرجل (قوله) من التائبين
بأنه على هذا لأن قول التائب من السنة
كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح
يخالف الصافي ومقابل الصحيح مرفوع
مرسل فلا جمعه أيضا (قوله) المنة
بالتطبيق قال الاسنوي هو بأنها ممتنوعة
في أو لا ليستثنى عن الأضمار ووافق
ما بعد وما قبله من المصادر (قوله) بأن
تزين الخ وهو استفاد من التشبيه في التزيين
من التزين استعمال الطبيب فهو من عطف
العام على بعض أفرادها مرفوعه ووافق
انظر وج الاستقام والعبد الزين
فما يظهر (قوله) والحق به يت
المقدس الخ استظهره الأذري وشبهه
من البغوي وغيره قال وليس ظاهرا بيت
المقدس فعة في فعة مسجد بل جبال
وأوعار (قوله) أمحضد الله الخ
عبارة الاسنوي رحمه الله ولم يخطوا
مسجد الله يعني المسجد الحرام في نفي
الخلاص وجود الصلة وهي الشرف
الحديث السابق يعني ما يأتي في كلام
الشارح رحمه الله (قوله) المتزويج
في طريق أي الأحوال (قوله) تشكيرا
للاجرة فبعض هذه العلة عدم الاجرة
الرجوع بخلافه ما ثبت في مسلم في قصة
الرجل الذي سأل في شراء جارية ركبته
في اللها والمضاء كالأسلفاء في باب
الحكمة هذا معنى ما في الاسنوي والله أن
تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلا
تكون العلة لذلك كورة متقدمة من الآخر
في الرجوع قال السيوطي قول الامام

لم يذهبوا كالسنة الثالثة بعد الفريضة اذ اقتضت (أركانها كما هي) أي كان كان الخطيئ
(في الجمعة) وهي حدة الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوسيلة لتقوى فيها
وترأه آت في أحدها والبناء للؤمنين في الثانية ولا يشترط فيها القيام فان قال في شرح المذهب
بسن الجالس بينهما أما الجالس فلهما على التبريق لا يستحب ولا يصح بسبب الاستراحة وقبه
يقبل على الناس ويوجه ويسلم عليهم قال في شرح المذهب وردون عليه كما سب في الجمعة (ويعلمهم
استحياء) (في عيد البكر الفطرة) وفي عيد (الاضحية) أي أحكامها والفترة مدقة
الظن وهي كآلة الحنف بكسر الفاء مؤداة وإن الرضة كابن أبي القرمضها (يفتح) استحياء
(الاولى تسع تكبيرات) ولما (والثانية تسبع ولما) قال عبد الله بن عبد الله بن مهزيب مسعود
من التابعين أن ذلك من السنن واه الشافعي واليهي ووصل بينهما الحمد والتبلي والتأما مازال في
الروضة الشافعي رضي الله عنه وكثيرون من اصحابه على أنها ليست من الخطبة وإنما هي
مقدمة لها ومن قال منهم يفتح الخطبة بما يحل على ذلك لأن افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي
ليست من نفسه (وينب الفضل) للعيد روى ابن ماجه عن ابن عباس انهم صلى الله عليه وسلم كان
يفعل للعبدين وسند ضعيف (و يدخل وقته بعد المثل وفي قول النخعي) كالخمسوجه الاول
بأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يكونون صلاة العيد من قراهم فلولم يجوز الفضل قبل النخعي
عليهم والفرق بين العيد والجمعة تأخر صلاتها وبتقدم صلاته فعلق عليه بالنصف الثاني وقبل بجميع
الليل (و) يذهب (التطبيع والقرن كالجمعة) بأن يتزين بأحسن ثيابه وازالة الطغر والريح الكربة
كأهنته وسوا في الغسل وما بعد الفاعدي يتم وانما راجع الصلاة فهذا حكم الرجال أما النساء فيكره
لنوات الجمال والهيئة الحضور ويستحب التهاجر وينظفن بالماء ولا تطيبن ويخرجن في ثياب
يذهبن (وفعها) أي صلاة العيد (بالجدا فضل) شرفه (وقيل بالهجره) أفضل لأنها
أرق بالركب وغيره (الاعلن) كضيق السجد على الأول شكره فيه لتوشب الزاحم ووجود
المطر أو الخيل على الثاني قصصه في الهجره على قياس كراهتها في السجد قال في شرح المذهب عن
الاصحاب اذ وجد مطر أو غيره وضاق السجد الا عظم على الأم فيه واستخلفن على باقي الناس
في موضع آخر وفي الرضة كاسلمها أن السجد الحرام أفضل قطعاً وألحقه من القدس الصبيد لأن
قال في شرح المذهب والتذني وبكت الجمهور عنه وظاهر الحلالهم أنه كفره انتهى أما مسجد
المدية قال أو هريرة أمنا مطرف في يوم عيسى صلى الله عليه وسلم في المسجد رواه
أبو داود بإسناد جيد وروى الشيخان من أبي عبد الله خذرى أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم
الاضحية ويوم الفطرية الصلاة إلى آخره أي يخرج إلى المدينة كراهية ومواظبه على الخروج
إلى المدينين مسجد من يحضر صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الأم عند روجه
للصرا (من يعلى بالضفة) كالشوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه أبو داود أنصارى
في ذلك رواه الشافعي بإسناد صحيح وأمه أرهم على الصلاة فهم أن الخطبة لا يخطب وقد مر به
الحديث في شرح التتية (ويذهب في طريقه في أخرى) لنهض على الله عليه وسلم للثروا
أبو داود وغيره وفي جميع البخاري من جارية كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خاف
الطريقين ولا يرجع في سبب ذلك أنه كان يذهب في المول الطرقتين تكثيراً للأجور يرجع في قصرهما
وقيل أنه كان يتصدق على قراشهما وقبل يشهدا الطرقتين ويخص الأدهاب في طريق الرجوع
في أخرى في الجمعة وغيره كما ذكره المصنف في رايه (ويكره الناس) أيضاً خذوا مجالسهم وبسطوا

(قول) الذي قلناه يأكل الخبز ويكره تركه كما أنه في المجموع عن النص ويبنى أن يقاس به حكم الأساك في الصبر وفرع الشرب كالإكل (قوله) ولا صدقنا بشئ من مع الخلق (في نصب التكبير الخ) (قوله) تعالى وتكبروا والنعال الاستوى الواو وإن كانت غلطت الجميع لكن ولا تها على الترتيب أربع كلمة السهيل (ولأن الألف ثبت المراد انتهى) وقال في الكتابة الواو ويطلق الجميع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الفر وبقا وقال معهم حل الواو هنا على الجميع المطلق خلاف الإجماع تعين حلها على الترتيب انتهى (قوله) والثاني حتى يخرج أي لا يغزو وحده تنخل الناس (١٣٠) بالهزوا والاستقبال والتسالي في الصلاة

(قوله) والثالث الخ توجهه ان الامام

ومن معه يمشون الشعاب بالصلاة
فمن لا يصلي معه بالتكبير (قول)
المت ولا يصلي التكبير الخ شروع
في بيان التكبير المقيد (قوله) والثاني
يشبهه الى آخره عبارة الاسنوي
والثاني قول هو عبد خبب المطلق
فخصه بالتكبير وهذا التأمل موافق
لتعليل الشارح فخرج هو بل يكبر

فمن خلف القرائن على هذا الوجه عمل فطر
(قوله) لأنها أول صلواتها على بل
فمن الأبدان وأما أصل شعر وعنه قوله
فمن على فإذا ضيق مناسككم الآية وقوله
والعالي وإذا كروا الله في أيام معدودات وهي
(قول) أمم من مغرب
ليلة الضمري قاسا على تكبير عدد

لفطر على القول بهذا كلام الأسنوي
 حه الله فليأمل ذلك مع التعليق السابق
 لقابل الأسع في عيد الفطر من الأسنوي
 والشارح (قوله) كما تفسر مراجع
 لقوله وختم الخ (قوله) المتوفى قول

من صبحه عرفه الخ أو فيكون بها معاين
الذكر في الأيام العلوت والأيام
المعدودات (قول) أنتن في هذه الأيام

هذه العبارة تقع بآلة التكبير فيصوتون فيها بصوت في مددها وهو قول قيل الأصح وبفضل العصر (قوله) والله وانما هو شعار لم يذكره الاستوى بل قال والى غيب الله عن الله موداة أو مودة مطلقا لأن لا نطلب في هذا دون غيره والثالث صعب فرائض هذه الأيام أداء أو قضاء لا قضاء كمن سكب بريرة فيه والرباع عبيد ذكره فبعوض السنن الرباب ومنه على أن عبارة المنصف قاصرة عن الظاهر وعادة يذهب عنها والكسوف وغوها ومن تناول العيد والضحى وغوها من حيث أن الرئاسة هي التامة لا فرائض انتهى بمدناه

(قول) التوسيع أن يزيد وجه اختيار هذه الزيادة لاعتقادنا بالتي على الله عليه وسلم حيث تألهما على الصواب فخرجت (قوله) بعد التكبيرة الثالثة اقتضى هذا الصنيع من التوسيع والشرح أميز بهذا ثم يختم بـ لا اله الا الله الخ التي في المحرر كقائل الاسنوي بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يذيعه أحد شيتين المائلين كورؤا وهو لا اله الا الله والله أكبر والمجدد ما كبيرا الى أميلا ولينذ كالجبع منها انتهى ثم راجع الروضة فرأيت فيها بعد التي حكاه الشارح أنها لا اله الا الله والله أكبر وكان وجه استقامه الشارح لذلك دخوله في قول المنهاج ولا اله الا الله الخ وقوله أيضا بعد التكبيرة الثالثة يرشد لهذا النظر للخصي (قوله) جمع الناس والصلاة إلى ولو ركعة (قوله) والعن المغنين الخ وكذا يجوز صومه اذا لم يكن (١٣١) من التوسيع فيما يظهر وقد يمنع بظاهر حديث القطر يوم يفسر الناس (قول)

المتن حتى شاع الخ هو في بقية اليوم أولى قال الرازي فان عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول) المتن وقيل في قول الخ مقابل قوله وفات الصلاة (قوله) فالعبادة بوقت التعديل الخ أي لا وقت جواز الخ الحكم ووجه الثاني استناد التعديل الى الزيادة

● (باب صلاة الكسوف) ●

(قوله) لا تسمى الله عليه وسلم أمربها والمصارف عن الوجوب الى التسبب حديث هل على غيرها (قول) المتن فيصير الخ مسئلة مكررة في الكلب

(قول) المتن ثم يرفع ثم يعتدل فيصير الى اله يكبر في الرفع الأول ويقول في الثاني سمع الله من حده والمساءلة ذات خلاف صرح بهذا الماوردي وتنه عن النص وكذا ذهب اليه ابن كجب ولكن نص الامم ويختصر المزي والبويطي على انه قول سمع الله من حده فهما واعنده الشارح كما يأتي وهو كالصريح في عبارة الروضة والرازي ولكن بعضهم أولها (قول) المتن ثالث حصل الاسنوي اختلاف ناشف في زيادة وقابض وخامس اوردهما في بعض الروايات ويقع من الزيادة على الخامس قطعاً (قوله) من الركوعين أي فليس الضمير عائداً للركوع الثالث لفساده (قوله)

قوله الحمد ويستحب أن يزيد بعد التكبيرة الثالثة (كبيراً والمجدد كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيل) وفي الروضة وأصلها قبل كبيراً الله أكبر وبعد أصيل لا اله الا الله ولا تعبد الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده وقصر عبده وهزم الاحزاب وحده (ولو شهدوا يوم الثلاثاء قبل الزوال برؤية الهلال ليلة الخميس فافطروا واصلنا العيد) حيث بقي من الوقت ما يجمع بين الناس والصلاة الا انك لو شهدتوا بين الزوال والغروب وسياً (وان شهدتوا بعد الغروب) لم قبل الشهادة في صلاة العبد وتصل من الغد أداء وقيل في غيرها كقوع الطلاق والعن المغنين برؤية الهلال (او) شهدتوا بين الزوال والغروب فافطروا وقامت الصلاة) أداء (ويشرح قضاءهما في شاة في الاظهر) كغيرها والثاني لا يجوز قضاءها بعد شهر العيد (وقيل في قول) لا يفتاد اذ اؤها (تصل من الغد أداء) لعظم حرمتها والقول الآخر الفتوات كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعادوا بعد فاعبر بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما

● (باب صلاة الكسوفين) ●

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فهما خسوفان وفي الأول كسوف والساق خسوف وهو اشر وحكى عكسه (هي سنة) وفي الروضة كسوفها موكدة لا تسمى الله عليه وسلم أمربها واصل لكسوف الشمس رواهما الشيطان (فصير بنفصلة الكسوف وغراً الفاشحة ويركع ثم يرفع ثم قرأ الفاشحة ثم ركع ثم يعتدل ثم يسجد) السجدة وفي البايعاً بنت في محالها (فهذه ركعة ثم تصل ثالثة كذلك) هذا أقلها كافي الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فكثر (تقداى الكسوف ولا تقصه) أي تقصر ركوع من الركوعين (للاخلاء في الاصح) والثاني يزداد ويتص ما ذكرنا ذكره ويجري الوجهان في إعادة الصلاة اذا بقي الكسوف بعد السلام والاصح المنع وما في رواية سلم انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركعات وفي أخرى اربع ركعات وفي رواية لابن داود وغيره خمسة ركعات أجاب الائمة عنها بأن روايات الركوعين اشهر وأصح فقد تمت وما في حديثي أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أي من غير تكرير ركوع كقائل أبو حنيفة قال في شرح المذهب أجاب عنهما أصحابنا بجوابين أحدهما ان احاد شاة شهر وأصح ما كثر رواة والثاني اننا نأخذ احاد شاة على الاحتجاب بالحدس على بيان الجواز قال فقيه نصير منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته للكسوف ولكن نازك للافتلال انتهى ولا ينافي هذا ما تقدم من امتناع

والثاني يزداد هو ممكن في الركعة الثانية وأما الأولى فنقال الاسنوي لعن وجهه فانه ان يكون من أهل العرفة يمتداده (قوله) بان روايات الركوعين الخ انظر قولنا الجواز وأحرماً وأطلق هل خصرف الى النوع الذي في المتن (قوله) والحدس فيه المراد ما حدثت أبي داود وغيره المأخوذ من قوله وما في حديث أبي داود وغيره (قوله) ولا ينافي الخ جواب عن اعتراض الاسنوي بأنه اذا امتنع النفس بسبب الاخلاء تعود الى ركعتين كسنة الظهر فلا ينتج ذلك بلاسبب أولى واعلم ان قول الشارح فمما سلف هذا أقلها كافي الروضة ينبغي حمله على أن الكمال ثلاثا ينافي ما تقرر من شرح المذهب ● فرفع ● فلوها كسنة الظهر عند البعد الاحرام ان يزيد ركوعاً في كل ركعة فالتأخر الجواز ويحمل خلافه وهو الذي يؤخذ من قوة كلام الشارح

(قول) المنة أو في ثمان أو قيام نازحاً أو ما يصحهما فظاهر أنه لا يحصل سوى الجماعة (قوله) أي شيئاً منها هي عبارة المحذور وهي أوسع (قوله) قام هو لم أي لا يصح لأنه لا أدركه ركوع ما قبله من القيام فلا يحصل السجدة التي فيها الأولى (قول) المنة وتكون صلاة كسوف الشمس أي بمعنى تمتع فعلها بعد ذلك لبعض فوات الأداء ثم بعده الفوات بالصلاة بتخصيها بالخطبة لا تكون بذلك وهو كذلك (قوله) قبل الفجر لا يشك هل ذلك (١٣٣) ملحق إن الفجر لا يختص إلا في ليلة الثالث عشر والرابع عشر وهو فيها لا يثبت قبل

الفجر لأن هذا قول المجتهد والله على كل شيء قدير ولما اختلف فيه بعض المسائل للتدريب وإن تمتع (قوله) ولو خف بعد الفجر لم يغلب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي تخريجهم على القولين فيما يغلب بعد الفجر خاصة (قول) المنة تقديم الكسوف قال الاستوى فعلى هذا انقرا في كل قيام بالفاضة يقل هو الله أحد وما أشبهها من عليه في الأثم * ثم هـ إذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر الملاحقة تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لأنها لا تكون بالانحلاء وأيضا قولهم يقتصر على الفاتحة أي آخره يرشد إلى ذلك ثم رأيت في تقرير العراقي قسلاً من التنبه أنه يصلي الكسوف ثم الفرض ثم خطبته والله أعلم (قول) المنة تمت أي أحرر ولها وغير الجمعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم تقدم أن الناس مخطئون فيها بفعلها لأن من تأخيرها لحاز مع اتساع وقت الفرض قال العراقي وهذا خطأ يجب اجتنابه انتهى وقال البيهقي فنية

فعلهم حقوق فنهى الميت أن يقدم الحائز على الفرض عند اتساع الوقت واجب انتهى وإذا ذهب معها الأولى فلا حجة عليه وكذا الجاهلون والظاهر أن الصدوق والمهر والراجح كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وترك

في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب ائمة التمسوا لو قامت واحدة وقظت قلاباً (ومن أدرك الامام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في حاشي السوات (أوفى) ركوع (ثان أو قيام ثان) من أي ركعة (فلا يدرك الركعة أي شيئاً منها) (في أدركه) لأن الركوع الثاني وقيامه كالتابع للأول وقيامه الثاني يدرك ملحق بالامام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فإذا استكمل ذلك في الركعة الأولى وسلم الامام هو فوراً وركع واعتدل وجلس وشهد وسلم أوفى الثانية وسلم الامام هو فوراً وركع ثم أتى بالركعة الثالثة بركوعها وضغط هذا القول بأن الاتيان فيه بتمام ركوع من غير سجود بخلاف تنظيم الصلاة (وتكون صلاة) كسوف (الشمس بالانحلاء) لأنه المقصود بها وقد حصل ولو انجلى بعضها فله الشروع في الصلاة للباقي كالوالم يكشفها لذلك التقدير ولو حال حجاب وشك في الانحلاء صلى لأن الأصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام ظن الكسوف لم يصل حتى يستبين (وتفروها كسفة) لعدم الاتساع بها بعد الغروب (و) تكون صلاة كسوف (الفجر بالانحلاء) لما تقدم (وطلوع الشمس) لعدم الاتساع بها بعد طلوعها (لا) طلوع (الفجر في الجدي) لبقاء الاتساع بضوءه والقديم تقوت به لاهاب الليل (ولا يفريه) قبل الفجر (خاصة) كالواستبراهيم ولو خف بعد الفجر صلى في الجدي بغيره لأن قبل ان يغيب صلى قطعاً ولو شرب في الصلاة قبل الفجر أو بعده وطلعت الشمس في ثمان لم يطل كالواستبراهيم في الكسوف في الشتاء (ولو اجتمع كسوف وجهه أو فرض آخر قدم الفرض) الجمعة أو غيرها (ان خيف فخره) لتسبق وقته في الجمعة فخطب لها ثم يصليها ثم يصلي الكسوف ثم خطبها (والأى وان لم يصف فخره) الفرض (فلا ظهر تقديم الكسوف) لتعريفها للفوات بالانحلاء (ثم يخطب الجمعة) في صورتها (متعزاً للكسوف) ولا يجوز أن يصدده والجمعة بالخطبة لأنه يشرى بين فرض ونفل (ثم يصلي الجمعة) والتي يقدم الجمعة أو الفرض الآخر لأنه أهم (ولو اجتمع عيدان كسوف وجنزة فهدمت الجنزة) لما عطف من تقرير الميت تأخرها وان اجتمع جوف وجنزة ولم يبق الوقت قدمت الجنزة وإن شاق قدمت الجمعة ولو اجتمع خسوف وترقدت الخسوف وان خيف فوات الوتر لكان ذلك

باب صلاة الاستسقاء

أي طلب السقيا وسبأني أنهار كمتان) هي سنة عند الحاجة لا تقطع ماء الزرع أو قلته بحيث لا يكتفي بخلاف تقطع ما لا يحتاج إليه في ذلك الوقت ولو انقطع عن طاعتهم المسلمين واحتاجت سن لغفرهم أيضاً أن يصلوا ويستغفروهم وسألو الزيادة لأنهم وسواهم فيها أهل الامصار والقرى والبادي والمسافرون لاستواء الكل في الحاجة وقد فعلها صلى الله عليه وسلم ر واد الشبان (وتعدان ثاباً وثاناً لم يدعوا) حتى يستغيث الله تعالى (فان تأهبوا للصلاة استسقوا

٣٤ ل الجمعة فخره الاستسقاء (قوله) لما عطف من تقرير الميت أقول ولأن صلاته فرض كفاية (باب صلاة الاستسقاء) (قول) المنة وتعدان ثاباً وثاناً لم يدعوا الله المحسن في الدعاء لكنه ضعيف كقوله ابن عدي في الكامل والعقبى وإن طاهر نعم في الصحيحين بخلاف ل أحدكم مالم يجعل يقول دعوت لم يرضى قبل ما شرع إعادة هذا دون الكسوف كما سلف قلت أجاب بعضهم بشدة الحاجة فها والله أعلم (قول) المنة وثاناً أي أو أكثر

قبلها جفعوا للشكر والدعاء ويصلون على الصالحين شكرًا والثاني استدالي أنه صلى الله عليه وسلم
ما صلى هذه الصلاة الا عند الحاجة وقطع بالاول الاكثرون وأخرى الوجهان فما اذا لم يقطع الماء
وأرادوا ان يصلوا الاستراة (وأمرهم الامام بصيام ثلاثة أيام أو لا والتوبة والتقرب الى الله تعالى
بوجود البر والخروج من الظالم) في الهم والمرض والمال لان لكل بما ذكر في اجابة الدعاء
(ويخرجون الى الصرا في الرابع صياما في ثياب بيضاء وتفتح) قال ابن عباس خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى الاستخامة بعد لا تنوا نعا متضرعا في الصلابة الحديث وفي آخره انه
صلى ركعتين كما صلى العبد قال الترمذي حسن صحيح وقوله بعد لا تنوا نعا متضرعا في الصلابة الحديث وفي آخره انه
اي ليس ثياب البيضة والبيضة بكسر الموحدة وسكون الهمزة قال في شرح المهذب وثاب البيضة هي
التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة تصرف الانثان في بيته ويخرجون الصلابة والشيوخ
لان دعاءهم أقرب الى الاجابة (وكذا الهام في الاعم) والثاني لا يخطب انما اذ ليس لها
أهل دعاءهم يرتعدت خرج من الاميا يستفي اذا هو به رافعة بعض قوائمها الى السماء
فقال ارجعوا قد استجب لكم من أجل شأن الفقه رواء الفارطني والحاكم وقال صحيح
الاستاد (ولا ينعى أهل الفتحة الحضور) لانهم مستزقون وفضل الله واسع (ولا يخطبون) لانه
يقبل عليهم بعبادتهم التقرب في اعتقادهم (وهي ركعتان) كما فعله صلى الله عليه وسلم
رواه الشيخان (كالمعد) في التكبيرات سبعا وخمسا والجهر بالقراءة وياقرب الحديث ابن عباس
السابق (لكن قيل في الثانية) بدل اقربت (اننا رسلنا فوجا) لاشغالها على الاثبات حال
وعرفه تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا والاعم يقرأ اقربت
كما قرأ في الاولى ق ولروى الفارطني عن ابن عباس امسى الله عليه وسلم قرأ في الاولى سبع اسم
ربك الا في قرأ في الثانية اناك حديث الغاشية قال في شرح المهذب ضعف (ولا يخصص صوت
الهدى في الاعم) فيجوز فعلها في أي وقت كان من ليل أو نهار والثاني يخصه أخذ من حديث
ابن عباس السابق (ويطلب) بعد الصلاة وسباني جواز ان يخطب قبلها دليل الاول حديث
ابن ماجه وغيره امسى الله عليه وسلم خرج الى الاستخامة صلى ركعتين ثم خطب (كالمعد)
أي كخطبته في الاكل وضربها (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أو لها فقول استغفر
الله الذي لا اله الا هو الحلي التوم وأيوب اليميل كل تكبيرة ويكثر في أثناء الخطبة من الاستغفار
ومن قول استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (ويدهو في الخطبة الاولى
الهم استغافنا) هو الطير (مقينا) ضم الميم أي مر واستغافنا (هنا) هو العليق الذي لا يخصه
شي (مرثا) بالهمز هو الحمود والعاقبة (مرعا) بفتح الميم وكسر الراء أي ذريع أي غياض (غدا)
بفتح الغين المعجمة والمال المهملة أي كبريا في (مجا) بكسر اللام يمل الأرض أي يبعثها لكل
الفرس (معا) بالهمزتين أي شديد الوقوع على الأرض (طما) بفتح الطاء والماء يطبق الأرض
فيمر كالطريق عليها (دامجا) الى انتهاء الحاجة اليه (الهم استغافنا) ولا نغفل عن العاطفين
أي الذين تأخروا (الهم اننا استغفرنا) اننا كنا في غفلة فارقس السماء أي الطير (علينا)
مدرارا) أي كبريا روى الشافعي عن ابن عمر امسى الله عليه وسلم كان اذا استغنى قال اللهم استغنا
غنا الى آخره وفيه من العاطفين وما بعد من لذة مذكرة في الروضة كالمهاذ في المحرر استغنا
وأسقطه الصف اختصارا (ويستقبل القبلة بعد مدر الخطبة الثانية) وهو غوثها كما قاله
في الدفاع (ويأتى في الدعاء) حيث (سرا وجهرا) ادعوا ربكم تضرعا وخفية فاذا أسردعنا التماس سرا

(قول) المني والدعاء أي طلب
الزيادة (قوله) شكرا قال صاحب
الذائق ونون صلواتهم الشكر
ويصلون الشكر بالسكر انتهى قول
النهاج والدعاء يصلون كما عطف
تفصيل الشكر لانه يطلق على القول
والفعل (قول) التز والخرج من
الظالم تخرج بعض أركان التوبة
(قول) التز وضع طرف على
سابع (قوله) ادليس لها اعلى
دعة ولا تاسي شغلها ويا سواها
(قول) التز غيا قال الاسنوي هو
المنقذ من التلة (قوله) هو الحمود
العاقبة الى آخره فمعين الدواب وقص
ذلك (قول) المستقيمة لانه
ومعناه كبريا (قوله) واستقطه
قال الاسنوي يتجسس من ذلك فان الجميع
في حديث واحد رواه الشافعي في الزم
والمتصر والضعيف في قوله واستقطه
راجع لقوله اشكرها (قول) المني
ويأتى في الدعاء ويكون منه اللهم أنت
أمر ساد طاعتك وعدت ساجدا لك
وقد دعوتك كما أمرت فاجابا كما
وعدت اللهم فامن علينا بغيره فأنزلنا
واجابنا في سبيلنا نرسق في رزقنا
ذكر في المحرر كما قاله الشارح في بيان

واذ اجهر اقموا و يرفعون كلهم ايديهم في الدعاء مشيرين ظهور اكنهم الى السماء روى مسلم عن
 أنس انه صلى الله عليه وسلم استقب فأشار بظهر كفيه الى السماء والحكمة فيه ان التصديق
 البلا بخل لا تأخذ حصول شيء فيحصل بظهر كفيه الى السماء وذكر في المحدث دعاء أسقطه المصنف
 اختصارا (ويحتمل رداه عند استماعه فيحصل بيمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبد الله
 ابن زيد بن عامر المارني انه صلى الله عليه وسلم في استسقاء لما أراد أن يدعو لاستقبال الغيث
 وحول رداءه وروى أبو داود في حديث عبد الله المذكور انه عليه الصلاة والسلام حول رداءه
 فجعل عطاؤه الايمن على عاتقه الايسر وجعل عطاؤه الايسر على عاتقه الايمن (وكعه على
 الجدي فيحصل أعلاه أسفله وعكسه) روى أبو داود ووضعه عن عبد الله بن زيد أيضا قال استقب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيمه سوداء فأراد ان أخذها سفله ففجعه أعلاه فالتفت
 عليه قلبا على عاتقه فجمعه بذلك بدل على انصع بوترك السبب المذكور والقديم نظرا الى
 أنهم يفعله ويحصل القبول والتسكين يحصل الطرف الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه
 الايمن والطرف الاسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر والحكمة فيما التناول
 بغير الحمال الى النصب والعقروى الدار تقي عن جعفر بن محمد عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم
 استقب وحول رداءه ليحتمل الصط (ويحتمل التماس مشه) أي حمل تحويل الطيب المشغل على
 التسكين في الروضة كأصلها والمحرر ويضرب الناس بأردتهم فعمل الامام روى الامام أحمد
 في حديث عبد الله بن زيد انه عليه الصلاة والسلام - قول رداءه وقلب ظهر البطن وحول الناس
 معه (قلت ويترك نحو لا حتى يترفع الشاب) لانه لم يقل انه عليه الصلاة والسلام غير رداءه
 بعد القبول ويترك ويترع بنبين للقول في الروضة كأصلها ويتركها أي الارضية نحو قال
 ان يترعوا الشاب فاذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلا أقبل على الناس وجههم على طاعة الله
 تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا المؤمنين والمؤمنات وقرأ آية أو آيتين وقال استغفره
 لي ولكم (ولذلك الامام الاستغفار فخطه الناس) مخالفة على السنة (ولو خطب) له (قبل
 الصلاة جاز) تعلق في الروضة عن صاحب التمهة قال ويصح له بالحديث الصحيح في من ادى داود وضعه
 انه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا تقديم الخطبة
 في هذا الحديث وغيره يحتمل على بيان الجواز في بعض الاوقات (ويستأنز لا قول مطر السنة
 ويكشف غمره عن لجميه) المطر روى مسلم عن أنس قال أما بنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فغمره ثم صلى آصاه المطر فقلنا يا رسول الله منعت هذا قال لانه حديث شهيد به أي
 شكروه وتزبه ورواه الحاكم كلفظ كان اذا مطرت السماء حصر قوم عن ظهره حتى يصيبه المطر
 الحديث وفي الصحاح حسرت كى عن ذراعى كسفت (وان يقتل أو توشأ في السيل) روى
 الشافعي في الام انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سال السيل قال اخرجوا بنا الى هذا الذي
 جعله الله ظهورا فطهر منه وضعد الله عليه (ويسمع عند العدو البرق) روى مالك في الموطأ
 عن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع البرق العذر لك الحديث وقال سبحانه الذي يسبح الرعد بحمده
 والملائكة من خفيته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبيه والروضة وكذا في مقامته
 الرعد المسموع (ولا يسبح سره البرق) روى الشافعي في الام عن عروة بن الزبير قال اذا رأى
 أحدكم البرق أو الودق فلا يستر اليه الودق بالهبة المطر (ويقول عند المطر اللهم صيا)
 يشهد الباء أي مطرا (تافعا) روى البخاري عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى

(قوله) الترخد استباليه انظر هل
 يفعل القبول عند اداء الاستقبال
 أو معه أو بعده (قول) الترويض
 قال الانوسي قال انكس بكس كعد
 تعد (قوله) نفي الروضة تعلق قوله
 المشغل في هذا الحديث الشريف وقلب
 ظهر البطن لا يمكن مع الجمع بين
 القبول والتسكين السابق ثم رأيت
 ذلك مسطورا من بعض الرافضين وكذا
 في شرحه لا يمكن الحديث
 السكتي في شرحه لا يمكن الحديث
 لا اشكال فيه انه صلى الله عليه وسلم لم
 يكس وانما فعل القبول قط والقلب
 معه ممكن (قوله) بنبين للقول أي
 فيقبل ذلك المومنين بدليل ما عاين من
 الروضة (قول) الترويض ان
 يبرزوا الخ قال ابن عباس رضي الله
 عنهما قال انه تعالى وأمرنا من السماء
 ما مباركا قال فاما أحب أن نصيب البركة
 رأيي ورجلي (قوله) في شرحه اتفق الشافعي
 قال السبكي في شرحه بل ظاهر الثاني
 والاصحاب على التفسير بل ظاهر الثاني
 الجمهور (قوله) لمقارنته الرعد المسموع
 يعني كراجل التمازاة لا لا بشرع
 لاجله تسبح (قول) الترويض قال
 الانوسي من سبب صوب اذ نزل من
 علوا في سفل وفي رواية لابن باجة اللهم
 صيا وهو المطر

عقري أي حقيقة ان اعتقادنا انه أكفر بنعم الله سبحانه وتعالى ان لم يمتد التأثير (قول) المذنب الرب في جميع مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خبرها وخبر ما فيها وخبر ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وما أرسلت به (قول) المذنب باب عبري المحرز بغسل وتبعه المصنف أولا ثم خط عليه وصير بالباب وقدم على الجنازة بالقرن (١٣٦) والجمهور وفيه مناسبة ذكره في

الوجيز بعدها وتبعه في الشرح والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة (قوله) بأن أنكروه بعد عمله بغيره فهو قريب العهد بالاسلام كسباقي واعلم أن كل جمع عليه كذلك لكن بشرط أن يكون من أمور الاسلام اظاهرة المعلومة بالضرورة واعلم أيضا ان على عبارة المتناوذة من حيث ان لا يخلو كلف في الكفر وان لم يرض اليه الترتيب ثم عبارة الشيخ تهل بعد الجملة وفيه مقلرين حيث ان لا نقول بأنها فرض ككتابة والخفي ضال في وجوبها على أهل اقرى (قوله) لا تكفر الملع أي يمكن تكذبا للشارع (قوله) حتى تقرب الشمس قال الانسان هناك ثلاثة أشياء خروج الوقت بالكيفية وفيه مبيحت يبقى مالا يصح العمل وفيه من ركعة وقد قيل بكل والاوجه على ما وصفت في المهمات اشارة الى ركعة (قوله) اذا شاق وقتها هذا في غير الجمعة وأما في يطالب عند شيق الوقت من فعلها مع الجماعة (قوله) فان أسروا خرج الخ المقتضى هذا انما هو اتساق التوعد المذكور فلا تزل وهو كذا في ظاهره ان المراد التوعد في وقت الاداء حتى لو ترك التوعد في وقت الظهر مثلا ثم تعدى وقت العصر على الظهر فلا تزل (قوله) أوجه وجه الأول ان الواحد لا يحتمل تركه كماله في جميع وجه الثاني ان

الطريق قال ذلك (ويروى بما شاء) الحديث البقي بسحاب الدعاء في أربعة مواطن عند التمام الصفوف وتزول القبض والقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بعد) أي بعد الطريق في أثره كما جهره في شرح المهذب من الاصحاب (طريقا بغسل الله ورحمته ويكره مطرنا بؤنة كذا) يقع التوعد والهمز آخره أي بوقت الصبح الغلاني على عادة العرب في إضافة الاطوار الى الأتواء فان اعتقد أن التوعد هو المطر الساعل خيفة كفر وان أراد ان وقت أوقف الله فيه المطر فهو محل الكراهة لا يباهم الأول روي الشخصان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أترجة كانت من النسل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أشدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أصم قال قال أصعب من عبادة مؤمنين وكافر فأمعن قال مطرنا بغسل الله ورحمته فذلك مؤمنين بكافر بالكوكب ومن قال مطرنا بؤنة كذا فذلك كافر في مؤمن بالكوكب (و) يكره (و) يكره (و) يكره روى أبو داود وغيره بسند صحيح عن أبي هريرة جعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الربح من روح الله تعالى أي رحمة تأتي بالرحمة تأتي بالعباد فاداريا بؤنها تسبوا واسألو الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها (ولو تفرروا بكثر المطر فاستسألو الله رفعه) باب يقولوا كآمال صلى الله عليه وسلم لما شكى البسند (اللهم حو لنا ولا علما) روى الشخصان أي اجعل الطريق الأودية والمراد في الآية وغسوها (ولا بؤنة لنا والله أعلم) لعدم ورود الصلاة

• (باب) بالتوعد

(ان ترك) المكلف (الصلاة) اليهودية الصادقة بأحدى الناس (جاء واحد وجوها) بأن أنكروه بعد عمله (كفر) لأنكروه ما هو معلوم من الدين بالضرورة فيخبر عليه حكم المرتد بخلافه من أنكروه لقرعهم بسلام لجوار أن يخفى عليه فليطع (أو) تركها (كلا قتل حرام) لا كفرًا قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة والحديث روى الشخصان وقال بخمس صلوات كتبت الله على العباد فمن جاء بهن فمريض منهن شيء استغفانا بجهنم كان له عند الله عهد أن يدخل الجنة ومن لم يأتيهن فليس له عند الله عهد انما معنه وإن شاء أدخله الجنة روى أبو داود وابن حبان ولا يخل الجنة كافر (و) الصبح قبل الصلاة فقط) اظها الحديث (بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) فيما لها وقت ضرورة بان تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر حتى تقرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع القمر ويقتل في الصبح طلوع الشمس وفي الصبر وفي غيرها وفي العشاء طلوع القمر قال في المحرز كالشرح فيطاب بياداء ما ادناسا وقتها وتوعد بالقتل ان أخرجا عن الوقت فان أمر وأخرج استوجب القتل ومقابل الصبح أوجه انما يقتل اذا ساق وقت الثانية وامتنع من أد شهادا ان ساق وقت الرابعة وامتنع من أدائها اذ ترك أربع صلوات وامتنع من القضاء اذ ترك قدر ما يظهره لنا اعتياده

الثلث أقل الجمع فيغفر له إحقاقا له وجه الثالث إحقاقا له أن يستدلى بأول من ترك التي على الله عليه وسلم لم يخلد في أربع صلوات قال ابن الرضا (قوله) اذا ساق وقت الثانية الخ انظر على هذا اذ ترك الصبح مثلا فقل قول لا يقتل حتى يخرج الظهر من وقت الضرورة أولا يقتل بغير وقت الضرورة وهل يشترط أن يطلب منه العمل في كل من اقرضه عند شيق وقت أم يخص بالثاني (قوله) من أدائها ان يغفر فيه رابع لقوله الثانية

(قوله) انتم تب استشكل بأن الحد لا يسقط بالتوبة وأوجب بال الحد هنا شرطه دوام الامتناع * فرع * تارك الجمعة لا يسقط تله
 الا بالتوبة لأن فعل الطهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فانما انقط بامتناع كراهي الصلح في شأوه ومحاسنه ان التوبة في غير الجمعة
 لا تحقق الانبطل الصلاة وأما في الجمعة فتحقق بالتوبة فقط (قول) المتن أو يمتنع أي لأن التصودح على الصلاة لا تسقط (قول) المتن
 ويفصل الخ أي كسائر أبواب الكفار (١٣٧) بل أولى لأن الحد يسقط بقوة الاخرية كقائه التورى رحمه الله * (كتاب الجنائز)

(قوله) استحبابا أو أاما للصوفى الآتي
 فاعلم انه واجب وذلك تعلم ان على
 عبارة المتن نوع مؤاخذة (قوله)
 ومعه ابن حبان والحاكم وقال انه على
 شرط مسلم قال العراقي تعلقا عن محمد بن
 طاهر معني شرط البخاري وشرط مسلم
 انهما لا يخرجان الا الحد بجمع على
 ثقة ثقة الى الصابي المشهور (قوله)
 أي طالع قال الاسنوي وأما الاهمال
 فهو الزيل للثمن أسسه وقول المتن
 ورد النظام أولى منه ان يقول والحروج
 من النظام ليشعل ابراصها وضردها
 (قوله) من حضره الموت أي أخذ من
 قوله تعالى حتى اذا حضر أحدهم
 الموت (قوله) ومقابل المصعب الى
 آخره أي فليس الخلاف راجعا للاستقبال
 أيضا كقوله المتن (قوله) وحقيقتها
 أي وهذه القضية ليست مرادة هنا
 (قول) المتن ويلقن الشهادة المحصيل
 عموم الكلام يشعل الصغير المير لكن
 قياس عدم تلقنه بعد موته عدمه هنا
 وفرق الزكشي بأنه ما تله الصلح فيقول
 وهناك لقطة وهو لا يتقبل بمشوجوه
 على أولى ككتعلم الشرائع (قوله)
 وليكن غير وارث ولكن قسرا لا يثني له
 فلو انه ان الوارث كغيره (قوله) الا
 أن شككم بعدها لأن الغرض أن يكون
 آخر كلامه لا اله الا الله وقال الصغرى
 لا بعدهما لم يشككم بكلام الدنيا أي

لترك (ويستتاب) على الكل قبل القتل وتكني الاستمارة في الحال وفي قول يعل ثلاثة أيام وهما
 في الاحتجاب وقيل في الوجوب والمعنيان الاحتساب في الحال أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة
 (ثم يضرب عنه) بالسيف ان لم تب (وقيل ينقض مجديدة حتى يصلي أو يموت) وقيل يضرب
 بالخشب حتى يصلي أو يموت (وقيل) ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس
 قبره (وقيل لا يفسد ولا يكفن ولا يصلى عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى
 ولا يذكر * ثم تارك الجمعة يقتل فان قال أهلها ظهرا فقال الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي وشي
 عليه في الحارثي الصغير ورافعي الروضة من الشافعي يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحفين
 وهو القوي

(كتاب الجنائز)

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للبت في العشر من جزاء أي ستره وذكره نادون الفرائض
 لأشتماله على الصلاة (ليكثر) كل مكلف (ذكر الموت) استحبابا قال صلى الله عليه وسلم
 أكثروا من ذكرها ذم للذات يعني الموت حسنة الترمذي ومعه ابن حبان والحاكم زاد الناس
 فانه ما ذكر في كثير الاقلام لا قليل الاكثره أي كثير من الامل والدنيا وقليل من العمل وهذا بالاقوال
 المجمة أي طالع (ويستعد) له بالتبوء (وقال) الى أهلها بان يادبر اليها فلا تخاف من غاة الموت
 الموت لها وصرح بذلك الطائفة وهو من جهة التوبة فلا يفضل عنه (والريض أكد) بما ذكرى
 أشد لها من غيره (وضم المحتضر) أي من حضره الموت (لجسه الايمن الى القبلة على
 المصعب بان فعذر لضعف مكان وغوى) كلمة يمينه (ألقى على قضاء ووجهه وأخماء) بفتح الميم
 (القبلة بان يرفع رأسه قليلا كما ذكره المصنف في شرح المذهب ومقابل المصعب الاتصاف المذكور قال
 الامام وعليه عمل الناس ووسط في شرح المذهب بينه وبين الاضباع على الايمن عند تعذره
 بالاضباع على اليسار الى القبلة وتلاها رة اذ اقبل بالا لقضاء على القضاء أولا فتعذر وضع على جنبه
 الايمن والاحسان هما أسفل الرجلين وحقيقتها التحض من أسفلهما قاله في الفتاوى (ويقن
 الشهادة) أي لا اله الا الله قال صلى الله عليه وسلم فتواوتا كماله الا الله رواه مسلم قال المصنف
 المراد ذكره من حضر الموت وهو من باب تحية النبي صلى الله عليه وآله (بلا الحاح) تلاجه ولا قال
 له قبل تشهد عنده وليكن غير وارث ثلاثتهم بالاستحسان لا لثمة لم يحضر غير الورة لقته
 أشفعهم عليه واذا قالها مرة لا تعاد عليه الا ان شككم بعدها وتقل في الروضة وشرح المذهب
 عن جماعة من أصحابنا انه يلقن بمجرد رسول الله أيضا قاله في الأولى أسع لظاهر الحديث (وليرأى عنده
 يس) قال صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتى كبري رواه أبو داود وابن ماجه ومعه ابن حبان وقال

٣٥ ل بخلاف السبع ونحوه انتهى ويحفل خلافة نظرا للقرض السابق وفي الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة
 بحث في الخادم أن يكون الكلام أهم من اللقن والنساق وانه لو نطق بمائد الى التوحيد كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم الرفيق الاعلى
 (قوله) لظاهر الحديث واخص من بعض المتأخرين أن يثمة الشهادة أي أو لا تقتصر بهذا على لا اله الا الله

والمراد به من حضر الموت لان الميت لا يقرأ عليه (ولحسن ظنه به سبحانه وتعالى) روى مسلم
عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته ثلاث لا يؤمن أحدكم الا وهو يحسن
الظن بالله تعالى أي ظن أن رجعه ويعفو عنه يستقبلن عنده تحسب لظنه وقطعه فيه رحمة الله
تعالى (فاذا مات من جنس) والأكثبت عنده مقتوحين وقع منكره وروى مسلم عن أم سلمة أنها عليه
الصلاة والسلام دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فاجلسه ثم قال ان الروح اذا قبض به البصر
قال للصفاء طامرا أن يذهب وتبصر خرج من الجسد وشق بصره فبصر الشين وضم الرائي من أي بصر
الشين والماء قال في شرح المذهب ويحسن ان يقول حال اجتماعه بدم الله وحلى الله رسول الله
(وشد ليها بصابة) عريضة تربط فوق رأسه الثلاث في منفصاف قد نكه الهواء (وليت
مغاسله) فيرأسه عده الى حنقه وسأته الى لثغته ونفذه الى بطنه ثم عدها وبين أسامه أيضا وذلك
ليسهل غسله فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة ان أثبت المغاسل في تلك الحالة لا ت
والألم يمكن تلخيصها بعد ذلك (وترجع يده بنوب خفيف) بعد نزاع شاه كاذب صكره في شرح
المذهب ويصل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجله لئلا يكشف واحترز بالخنف
من الثقل فانه يصيبه فيغيره روى الشنكان من عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
مات ثوب بصره هو بالأعانة وكسر الحاء المهملة ونحو الموحدة وهو من برد العين وجبى غطى جميع
يده (ووضع على بطنه شيء ثقيل) كمرأة ثلاثين غداوة الأرض فتغيره (وزعت) عنه (شاه) التي
هذه (ووضع على سرور غوه) ثلاثين غداوة الأرض فتغيره (وزعت) عنه (شاه) التي
مات فيها بحيث لا يرى يده ككافه في شرح المذهب انها تخرج اليه الصادفيا حي (ووجه القبة
كمنقشر) وقد تقدم كيفية توجيحه (وتولى ذان) جميعه (أرقق حماره) به بأسهل ما يتغير عليه
قال في الروضة وشواه الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولا الرجال من نساء المحارم
أو النساء من رجال المحارم جاز (وساير) بفتح الهمزة (بقية اذا قبضت موته) ظهور ما لم يمتنع
وجوده لعله كان يستريح قدما فلا تنصبا أو ميل أنه أو ينصف صدغاه وان شق في موته بان لا يكون
به حلة واحتل عروض سكنة أو ظهرت أمارات فزع أو غيره آخر أي اليقين بغير الرأفة أو غيره
(وغسله ونكفنه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية) في حق الميت المسلم بالاجماع أما الكافر
فنبأ في حكمه في فرع الاولياء (وأقل القفل تعميم يده) مرة (بعد ازالة النيس) منه ان كان
كذا في الروضة كاملا أيضا فلا يكفي لهما علة واحدة وهو مبني على ما صحه الرائي في الحى
ان النكف لا تنكف من البصر والحديث وصح الصنف انها تنكف كما تقدم في باب القفل وكهنة ترك
الاستئذان هنا العلم من هناك (ولتجنب تبا القاسل) أي لا تشترط في محبة القفل (في الأعم)
لان القصد بفضل الميت التثاق وهو لا يتوقف على سنة والتاسف بصلاته فضل واجب كفضل
المناقب يتوقف عند افاضة الماء القراح القفل الواجب أو غسل الميت ذكره في شرح المذهب (فيكني)
على الأعم (غرفته) عن القفل (أو غسل كافر) هـ (قلت) كمال الرائي في الشرح (الصحيح)
الموصوب وجوب غسل الفريق والله أعلم) لان ما موررون بقل الميت فلا يسلط الفرض عنا انما يقتلنا
(والا لكل ومنعه بوجوه خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدينه الا الاعتقال ومن يمينه والولى
لانه كان يستتر عند الاعتقال فيستر بعد موته وقد يكون ببعض يده ما يسكره طوره وقد تولى
غسله صلى الله عليه وسلم على والغسل برعيا وأسامة بن زيد أو الماء والعباس واقف
ثم رواه ابن ماجه وغيره (على لوح) أو سريره لئلا يكون موضع رأسه أعلى ليخبر الله

(قوله) روى مسلم عن أم سلمة الخ زاد في شرح
الروح ثم قال الأهم اخبر لا يسلط وافع
دبرته في المذهب واختلف في نصبه في
القاسرين واخبرنا ساوله راب العالين
القاسرين في قبره وتوراه (قوله) اذا
وافيه في قبره وتوراه قبل ان يلقين
قبض به الح فائدة وأول شيء
آخر شيء ترعه منه الروح (قوله) الميت
سرع اليه القناد
وزعت قال الاسوي كان ينبغي تقديم
هذا على ما سلم انتهى أقول قد اشار
الشارح الى هذا فيما سلف (قوله)
الميت ونفسه الى القدر هل يسلط بقل
المصيرع وجود الرجال كتنظيمه من
الصلاة وهو متجه (قوله) الميت على
لوح روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
غسل على سريره واستأثر الى أن غسل
عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة
ثلاث ولا يتوالتين

(قول) المتجماع بارد واخصب الماوردى والصبرى كونه مالخا (قوله) ان تلبد وكذا ان لم تلبد لازلة على أصوله من الصدر وماعداه يكون من الوسخ (قول) التلبس هو بكسر الميم وضعها وضعها مع الثين (قول) المتاجين أى الحديث وأما الشقان المتبيلان فشرهما (قول) المتفهضة غصة الماعلم أن في غسل الميت كيفية واحدة ما عساه بالدر ثم زال وهكذا ناسا والثاني يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة الواجب وثلاث الثلث فالحلة تسعة اثنا وأحدة بالدر وأخرى خربة وأخرى القراح ثم تعاد الثلاث هكذا ناسا والثالثة تسع أيضا فالكيفية الأولى في كلام السبكي واقصر عليها الأسنوي وحديث أم عطية قر بعنها والثانية في كلام السبكي وتبعه تخفيفا في الغيم قال السبكي وكلام المتاج يمكن حله عليها بأن يجعل (١٣٩) فيه قديم وتأخير أى بأن يقال يغسل الأيسر كذلك ثم يغسل القراح بعد

زوال الدر فهذه غسلة ويسحب ثابته وثلاثة أى كذلك أقول لكن ينافيه وإن يستعان في الأولى أن يجعل على الأولى من كل من الحلات الثلاث إذا حلت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وإنما فهم كيفية أخرى حاول حل المتع عليها أى أن يغسل أولا بالدر ثم يزيله ثم ثلاثا بالماء القراح فقول مع قطع النظر عن هذا أن الحكم عليه بالنسبة هو تعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السدر ومزله وقول المتاج ويسحب ثابته والثاني بالماء القراح وقوله وإن يستعان إلى قوة بعد زوال السدر تقصيل وسيان لما هو الأكمل في الأولى وإفادة لأن غسلة السدر والمزله لا يغسل بها ما عساه التي بالماء القراح وإذا قال الشارح على وجه الاستنتاج فيما يأتي تكون الثلاثة بالماء القراح بسط الواجب بأولها ثم هذا الذي ذكره الشارح وحاوله هو ظاهر عبارة الرضة بل لا يقبل غيره وكذا استنع في الجهة والارشاد لكن شارحا بعد أن قرر ذلك نهى على أن الاك هو الكيفية الأولى أى التي اعتمدها الأسنوي (قوله) من السدر أى الذي صنف ذكره في الرضوي والذى سببه عليه المتاج يستعمل في البدن (قول) المتبلة وثلاثة أى بالماء القراح (قوله) ما لم تصل النطاق قد زاد صرح الأسنوي بأن هذه الزيادة في غسلة السدر ومزله بأن يكتر ماعا ويكون وثرا إذا حصل الاتهاء بشفع وفي شرح الارشاد للقدس وأما أن لا يذلة لاثاء انما هي في غسلة السدر ومزله كما هو ظاهر كلام الرضة وأصلها والحديث وصرح بالأسنوي وغيره خلاف ملوهمه الارشاد من أن ذلك من ضلالت الماء القراح انتهى (قوله) ومنه ما هدم الماعلى فالرأد بالاولى باقي البدن غير الرأس والجمية (قول) المتن فرقة هو وسط الرأس سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ولهذا سمي الفرق بضع الرأع وكسرهما

عنه ولا يقف تحت (ويصل في قصص) بلبس غسلة لانه أستره وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قصص رواء أو دود وغيره ولكن القميص خفيفا أو باليا ويدخل الغسل فيه في كنهه كان واسعا ويغسله من تحت وإن كان ضيقا فتقروا بالمناريس وأدخل يده في موضع التقط فلو لم يوجد قصص أول مبت غسلة فيه ستر منه ما بين السرة والركبة وسأني حكم نظره في المسائل المتورة (بجاء بارد) لانه يشد البدن بخلاف المحض فانه يرخه لأن يحتاج إلى لوع أو برد وفي المحرر وغيره بأنه يكون الماعلى ماء كبير ويعد من الغسل بحيث لا يصيبه رشا مش ويحمله الغسل برفق (على الغسل) مثالا إلى ورائه ويضع يمينه على كتفه وإبهامه في قرعة قفاه) ثلاثا يبل رأسه (ويستند ظهره إلى ركبة اليمنى ويمز يساره على بطنه امرار باليد اليمنى ج ما فيه) من الفضلات ويكون عنده حينئذ بحجرة متنفذة فاقطع بالطيب والمعين يصب عليه ماء كثر الثلاثا يظهر راحة ما يخرج (ثم يغمسه لغناه) ويغسل يساره وعليها خرقة مبلوغة بها (سواءه) أي جده وقبضه وملحوقه كما يشفي إلى وفي النهاية والوسط أي أن يغسل كل سوا مضمرة وهو الماعلى في النطاقه لكن الذي ذكره الجمهور الأول وشهد ماعلى بدنه من قدر وضوء (ثم بعد الثاء الخرقة وغسل يده بما أو شتان (بلق) خرقة (أخرى) على اليد (ويدخل أصبعه ويمزها على أسنانه) شئ من الماء كما يستأخذ إلى ولا يخرقه (وزيل ماعلى مخرجه) بضع الميم وكسر الماء (من أي) بأصبعه من شئ من الماء (ويؤشده كالقلى) ثلاثا ثلاثا بضمضة واستنشاق وقيل يستغنى عنهما بما تقدم ويغسل رأسه فيهما ثلاثا بالماء المالحه ونحو ذلك حتى لا يامز ترد في أنه يكتفي وصول الماعلى قديم القرو والمحرر أن أو يصل الماء داخل وقطع بأن أسنانه لو كانت متراصة لا تتخ (ثم يغسل رأسه ثم غسلة سدر وضوء) أي خطمي (ويسرحهما) أن تلبد شعرهما (بسط واسع الأسنان برفق) ليقول الاثناف (وردة المنصف إليه) بأن موضع في كصفته كما تله في الرضة قبيل باب التكفين من البوي وغيره (ويغسل شقه الأيمن ثم الأيسر) القميين من تحت إلى شدمه (بغير خرقة) بالتشديد (الشقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن بماء القراح والظهر إلى القدم ثم يحفره إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك فهذه) الأغسال المذكورة مع قطع النظر من السدر ويحدها فيها (غسلة) ويسحب ثابته وثلاثة (فان لم تحصل النطاق قد جئني فحصل فان حصلت بشفع اخصب الأثار بأحدة (ر) يتخ (إن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي) بكسر الخاء وحكى فيها التنظيف والاقاء ومنه ما هدم في الرأس والجمية (ثم يغسل القراح) بضع القاف ويخفف (الرأع أي خالص من فرقة إلى قدمه بعد زوال السدر) وأضوء بالماء فلا يغسل غسلة السدر ولا مزيل

سببه عليه المتاج يستعمل في البدن (قول) المتبلة وثلاثة أى بالماء القراح (قوله) ما لم تصل النطاق قد زاد صرح الأسنوي بأن هذه الزيادة في غسلة السدر ومزله بأن يكتر ماعا ويكون وثرا إذا حصل الاتهاء بشفع وفي شرح الارشاد للقدس وأما أن لا يذلة لاثاء انما هي في غسلة السدر ومزله كما هو ظاهر كلام الرضة وأصلها والحديث وصرح بالأسنوي وغيره خلاف ملوهمه الارشاد من أن ذلك من ضلالت الماء القراح انتهى (قوله) ومنه ما هدم الماعلى فالرأد بالاولى باقي البدن غير الرأس والجمية (قول) المتن فرقة هو وسط الرأس سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ولهذا سمي الفرق بضع الرأع وكسرهما

وله) كافر أو شيئا يجب أن يكون هذا شك من الراوي (قوله) خطأ لا عطية أي لأن غيرها تبع له أو نظيره قوله تعالى على خوف من فرعون ملائمتهم أن يشتمهم (قول) المتويعيل الرجل بحث الاستوى الخلق الأمر بالمرأة (١٤٠) (قوله) والاول فهم المنسوب حكمه

لثاقادة لاخصاص هذه الحاشية
 نيتهم إلى أن هل في نفسها سلف أم
 فيها انفاة الاختصاص انتهى في
 قدح الجهر على علمه وأما كونها في
 بديم المنقول على الفاعل فلم أعلمه
 (قول) المتويعيل امتعيا ساعلى
 زوجة (قوله) لانتهاها عنه قد
 يدأم الولد ويجب بأنها انتقلت عنه
 إلى الحرة بخلاف الزوجة فان علقها
 باقية (قوله) حرمة نصفهن قضية
 هذه العلة أنه لا يقبل المحسوسة والوثنية
 وكل أمته حرمة نصفها عليه (قوله) أي
 السيد أحسن منه أب يقول أي
 الحليل والزوجة (قول) المتو
 أجنبية فومات مسلم وهذا كافر وامرأة
 أجنبية فسه الكافر وصلت عليه المرأة
 (قول) المتويعيل في الأصح أنظر لو كان
 على القبل أو لم يجلسه ماذا يفعل
 ثم رأته في شرح الروض قال الأظهر
 أنه يزول عنه لا يدل لها (قوله) وأولى
 السامع هذا الذي قدره الشارح هو
 المراد وأن كان قضية العبرة وأولى
 الرجال بما قرأ بها ثم تعبير القرابات
 نظيره الاستوى من وجهين أحدهما
 أن التويعيل هو أن القرابة خاصة لا التي
 الثاني أن القرابات من كلام العوام كما
 قال الجوهري وسببه أن السدر لا يجمع
 إلا إذا احتسب نوعه وأيضا هي مصدر
 وقد ألتها على الاختصاص وقال قبل
 ذلك أنها مصدر بمعنى الرحم تقول بني
 ومنه قرأ متويعيل وتقول ذو قرأتين ولا
 تقولهم قرأتين ولا هم قرأتين والعلة

بمن الثلاث تغفر الماء الكثر السالب للظهورية وإنما يحسب بها غلبة الماء القراح فيكون
 الثلاث بالماء القراح فينقطع الواجب أولا (و) نجس (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء
 القراح (قليل كافر) بحيث لا يضر الماء لأن راحته تطرد الهواء وهو في الأخيرة كدو يلين مفاسله
 بعد الفصل ثم شئت شيئا ليلغا لانتلأ كفاه فيسرع له الفساد وفي الصبيح قوله صلى الله عليه
 وسلم لغسلات اغتسلت غسرتي الله عنها إبدان جسامها وموانع الوضوء منها وأغسلها ثلاثا وأغسها
 أو أكثر من ذلك إنرا أنه ذلك عام وسرور اجعل في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية
 منهن ومسطناها ثلاث قرون وفي رواية فغفرنا شعرها ثلاث قرون أو أنها خاضها وقوله أو غسها
 إلى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة إلى الزيادة على الثلاث مع رعاية التورل للتصغير وقوله إبدان
 أي اجتمعين وكذلك بالكسر خطأ لا عطية ومسطنا وغفرنا بالتشديد وثلاثة قرون أي تسفائر
 القرنين والناسبة (ولو خرج يده) أي القبل (نجس وجب إزالته فقط) وإن خرج من القرح
 لسقوط الفرض بما وجد (وتيل) نجس إزالته (مع القبل أن خرج من القرح) لنعتم أمره
 بالاكل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا القبل في الخارج من النرج كما في الحلي وألحق الجمهور
 الخلاف وأشار صاحب العدة إلى تخصيصه بالخارج قبل الأدراج في السجدة قال في الروضة توافق
 صاحب العدة والقاضي أو لليب والمحال والسرحي صاحب المال غير موافق بالاكفاء بقول
 التماسه بعد الأدراج وقال في شرح المهذب ألق الجمهور محمول على ما قبل الأدراج (و) يقبل الرجل
 الرجل والمرأه (قوله) هذا هو الأصل والأول فهم المنسوب (و) يقبل أمته ووجهه وهي زوجها
 أي لهم ذلك بخلاف الأمة لا تقبل سيدها في الأصح لا تتأهلها منه والزوجة لا تتطهر حقها بالوط
 بدليل التواتر وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة فوسمتي بقبل نفسك ولو كنت راء ابن مائة موقرة
 وسوا في الأمة في الشين الفنة والدية وأم الولد أم المكاتبه فله غلها أيضا لترشاع كتابها بوجها
 وليس لها غلها بخلاف أنها كانت محرمة عليه وليس له غل من الزوجة وانفردة والمستبرة
 ولا لهن غلها بخلاف لمرة نصفهن عليه وسوا في الزوجة المسلة والدية في الشين إلا أن غل
 الذمية لزوجة المسلم مكرره ذكره الرازي كما يذهب عن النص وفي شرحه لسيد الدية غلها
 (ولمسان) أي السيد وأحد الزوجين (خرقة) على يدها (ولاس) بينهما موين الميت
 أي ينبغي ذلك كإيمره في المحرقان لم يضر مع القبل ولا يني على الخلاف في اتقاض طهر المولود
 وأما وضوء الغاسل فيمتنع (من لم يحضر الأجنبي) فيأبى المرأة (أو أجنبية) في الرجل
 (عسى في الأصح) الحائض تغسل الغاسل بغسلها والتاني يقبل في تمامه وبغسل الغاسل على
 يده غرة وقبض طرفها أمكنه أن ينظر إلى النظر نظر للضرورة (وأولى الرجل له) أي الرجل
 في غسله (أولاه بالصلاة) عليه وهم رجال الصبيان من التسبب ثم أوامه كسبائي وقيل تقدم
 الزوجة عليهم لأنها كانت تنظر منه إلى ما لا ينظرون وهو يلين أسره والركبة وبعدهم ذوو الأرحام ثم
 الرجال الأجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال الأجانب (و) أولى
 النساء (ها) أي المرأة في غسلها (فرايتها أو غيرها من على الزوج في الجمع) ووجهه مقابلة

(قول) الخذات محرمية بما يؤخذ من محرمه انعت الم البعدة اذا كانت أمام الرضاع أو اختا خدمت على فنة الم القربى ولكن الظاهر كقول الاستوى ان المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يصير الرضاع هنا الملكية (قوله) ثم بعد الرقيات ذوات الولاء الخ تقتضي هذا ان ذوات الارحام مضمّن هنا على ذوات الولاء وهو عكس مفسف في غسل الرجل فاما الفرق ولعله قوة الذكور بدليل عقلم حته (قوله) ثم كل من قدم شرط الاسلام لا يقال (١٤١) قضيت انه لا يشترط في تقديمه البلوغ ولا الحرة ولا العدة الا لا تقول قد احوال الصلاة

وساقي في الصلاة ان الحزب البعيد يقدم على الرقيق القريب ويأتي الكلام على غيرة ذلك ايضا (قوله) كما قاله في الروضة الخ و ايضا قياسا على عدم حته (قوله) عن الامم والمختصر أي فهو حديثا ايضا ولذا صير بالاطهر ولم يقل قلت القديم

الطهر
• (فصل بكتف الخ) • (قوله) في الحرب بحث الاذرى استثناء الحرب اذا كان على قتل المعركة لاسما اذا تلحق بالدم فدفن فيه كاهو • فرع • يجوز تحميمه في الحدة فصار محرم عليها لانه كما يجوز تطيبها (قوله) من جبا اذا تاب فوكل عليه دين مستغرق ومن عادته التقصير في نفسه فيضي اعتبارا ما كان عليه في حياته من التقصير ولا يكون من جبا اذا تاب (قول) المتوب قضيت عدم جواز التطيب وهو ظاهر نعم ان تعذر التوب فعل وبحت الاستوى وغيره تقديم الاذرى وشعره عليه (قوله) أحصهما الاوّل استشكل ذلك بان كورة الرقيق لا يكتفى فيها بستر العورة لانه صغير واذلال كما قاله الرافعي فالتب أولى ثم هذا الخلاف مبنى على خلاف قريب وهو ان الشخص بمجره هل يصير كله حرره أم عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن ونس شارح التعيز (قول) المن باسقاطه بمقتضى الاستوى اسقاط الزائد على ستر العورة في هذه المسألة بناء على ان الواجب ستر العورة (قوله)

انه كان نظرها الى الملا نظرنا اليه (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو قدرت كذا لم يحصل نكاحها فان استوت استبان في المحرمية فالتب في محل الصوبة أولى كالتعصم الخالة والواقي لا محرمية لهن يقدم من الأقرب فالأقرب (ثم بعد الرقيات ذوات الولاء كذا في شرح المذهب ثم الاجنبية ثم رجال القرامه كترتيب صلاتهم قلت الابن الم ونحوه) وهو كل قريب ليس بمحرم (فكلا يخفى والله أعلم) فلا حقه في غسلها بلا خلاف قاله في شرح المذهب وقال به عليه صاحب العدة وغيره وأهمه الاكثر ون (وقدم عليهم) أي على رجال القرامه (الزوج في الاصح) لانهم ذكور وهو ينظر الى الملا نظرون اليه والثاني يقدمون عليه لان القرامه ذوات النكاح تنهى باللوث ثم كل من قدم شرطه الاسلام وان لا يكون قاتلا لليت (ولا يقرب المحرم لما) كالكاغور في غلبه وكفنه ولا يؤخذ شعره ونظفه (ابناء الاثر الاحرام قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات وهو واقع معه بفرقة لا تمسه بطيب ولا تخمر واراسه فانه يعثوم القباصة لمساواة الشيطان (وطيب المعتدة) التي كان يحرم عليها الطبيب بان كانت في حدة وفاة (في الاصح) زوال المعنى المترتب عليه فصرم الطبيب وهو اتبع على زوجها والعز من الرجال والثاني يستحب التعزيم قياسا على المحرم وروايات التعزيم في المحرم لحق الله تعالى ولا يزول باللوث (والجديد انه لا يكره في غير المحرم أحد طفره وشعر اطه وعانه وشارب) قال الرافعي كالأراني ولا يصب وقال في الروضة عن الاكثريين أو الاكثريين الجديد انه يصب كغلي والقدماء به يصكروه لان مصره الى البلاء (قلت لا يظهر كراهته والله أعلم) لما قاله في الروضة من ان أحرا الم المتحجرة فلا يتقبل هذا اقل ولم يسئل عن التي صلى الله عليه وسلم والهاية فيه شيء معد ونقل في شرح المذهب كراهته عن الامم والمختصر وقلنا صرحنا بالاطهر وفي الروضة قال أصحابنا وبفعل هذه الامور قبل النسل

• (فصل بكتف بجماله لسه حيا) • من حرر وغيره للمرأة وغيره للرجل ويجرم نكفنه بالحرق ويكره نكفنيها بالسرف قال في الروضة ويعتبر فيه حال الميت فان كان مكثرا فجن جبا اذا تاب أو متوسطا فن وسطها أو مقلنا فن شنها وساق في الزيادة كلام آخر (وألفه توب) وهو ما يستر العورة أو يجمع البدن الاراس المحرم ووجه المحرمه وجها من أحصهما في الروضة وشرح المذهب الاوّل فختلف قدره في الذكورة والاولى بجزم بالتأني الامام والفرزى والبغوى وغيرهم (ولا تعذر) بالتشديد (وصيته باسقاطه) أي التوب الواحدا لانه حقه تعالى بخلاف التوب الثاني والثالث الا في ذكرهما في الاختلاف فانها ما حق لليت تغذوصيته باسقاطها ولو أوصى بستر العورة ففي شرح المذهب من صاحب التعزيم والامام والفرزى وغيرهم لم تصع وصيته ويجب نكفنه بستر جميع بدنه ولو لم يوص فصال بعض العورة فيكتف بستر جميع البدن أو ثلاثة بعضهم بستر العورة فقط وقلنا يجوز اه كفن ثوب أو ثلاثة كره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكتف بثوب أو بعضهم بثلاثة كفن بها وقيل بثوب ولو اتفقا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي الفتا على الخلاف قال في الروضة قول التتة أقص

٤٦ ل ل لم تصع وصيته الخ قال جماعة من المتأخرين هو محمول على مذهب الامام والفرزى من أن الواجب ستر جميع البدن (قوله) كفن بثوب هذا قد يشكل عليه لمساقي عن التتة الذي قاله في الروضة انه أقصر (قوله) انه على الخلاف قضيت بموجب الثلاث ولا يشكل على قولهم أقل الكفن ثوب أو ستر العورة لا معنى ذال انه لا يحتاج في اسقاطه القرض الى زيادة في بيت المال وأخبروا ما عندنا من اتباع تركه فقتل في الثلاث وجوبا

أقوله) وقد يستكشفه إنسان الخلق أن يقول الميت خرجت ذمته وقد تعلق الدين بالترك فكان الغرما في مرضه في الكفن والحال ما ذكرتم فغير
 لتسحق بما يتعلق من الدين بذلك فلا أثر لعلقه بالذمة بعد ذلك بل يجوز أن يمتنع الخطأ لبقية في الآخرة ويحتاج من طرف التوروى بأن ذلك لا يستلزم
 الدين من ذمته بدليل ما ظهره مال ثم المسألة التي قبلها قابلة لهذا التشكيل بناء (١٤٢) على أن الواجب من العور وقد يفتن الغريم

من الزائد (قول) المتوجع يجوز رابع
 وحاصل أى ولكن الأفضل خلافه كما
 قدّم قال الأذرى ولو كان في الورثة
 من براسع الزائد على الثلاث (قول)
 المتفهم لما قلنا ان اقتصر على لامة مع
 قبض وعمامة للرجل فهو خلاف الأولى
 لا يصح رده قاله في شرح المذهب
 (قول) المتفهم في قول المتوجه من
 الخلفه كما كالتالي في الرجل (قول)
 المتوجه أصل التركة ليله الأجاء
 وإن التي على الله عليه وسلم كفن
 مصعب بن عمير في غرة والرجل التي
 مات مجرماً في قومه ولم يسأل هل هنالك
 عليه دين أم لا (قول) المتفهم من
 عليه فنتقنه فنتقنه أن الألباء عليه
 فكفن الإن البائع المتفرلان فنتقنه غير
 واجبة عند المصنف ~~بمكن~~ تغسل في
 الكبير عن التتجه وجوب تركته وعمله
 دار فنتقنه يجب إذا كان عاجزاً والميت
 عاجز وجزء بذلك في الر ونه وأشار إلى
 ذلك الشارح بقوله لهزم بالموت (قوله)
 والقن الملو كن بمعضاضه وصلى
 السيد فيما ظهره أن كل بينهما أمة
 فمات في نوبة أحدهما احتل أن يكون
 الأسرك ذلك لطمان الهباته كافي
 الكافو بمحتمل احتصاص ذنبي
 التوبة (قوله) معطوف على أصل
 التركة جواب عما يقال ماهر العادة
 أن عمل التعلق بالزواج أم يمكن تركه
 (قوله) في الحياوة وكانت معه كلاب
 والأبن لكنت كنهها وموتها فغيرها
 وأحب على الزوج وإن كانت المرأة
 فوقها الخ المراد الثانية والثالثة في الرقة فيبدأ بآثار السعة والحسن فيوافق على شرح المذهب

ولو ممكن عليه من متفرق فقال الغرما ثوب والورثة ثلاثة أوجب الغرما في الأصح لامة إلى الرأفة
 ذمته أخرج منه التي زيادة المسترق في شرح المذهب ولو قال الغرما يمكن بساتر العورة والورثة
 بساتر جميع البدن نقل صاحب الحاوى وغيره أنه يتفق على سائر جميع البدن ولو اتفقت الورثة
 والغرما على ثلاثة أبواب جاز بلا خلاف صرحه القاضي حسين وأخرون وقد شكك فيه إنسان
 من حيث إن ذمته بقي مرتبة بالدين انتهى (والأفضل لرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب يمانية يضر ليس فيها قبض ولا عمامة وراه الشيخان
 (ويجوز رابع وحاصل) قال في شرح المذهب من غير كراهة (ولها) أى وأفضل للمرأة (حمسة)
 وعائشة زيادة الستر فيها وإن يادة على التمسك كراهة في الرجل والمرأة لم يصر فوالخلفي ثلثة أقدام ذكر
 (ومن كفن منها ثلاثة فهي لثلاث) يسر كل منها جميع البدن (وان كفن) الرجل (في خمسة)
 زيد عمارة وقبض ثمنه روى البيهقي أن عبد الله بن عمر كفن أسامة في حمسة أبواب قبض وعمامة
 وثلاث لثلاث (وان كفن في خمسة أزار وخمار وقبض ونامان) وفي قول ثلاث لثلاث (وان كفن
 وخمار) والأزار والمترما نتره العورة والخمار ما يغلى به الرأس يجعل هذا النقص وهو بعد
 الأزار ثم يلبس روى أبو داود ما صلى الله عليه وسلم أعلى ما سلات في تكفينه رآه أبو بكر بن محمد بن أبي
 عن أسامة ثم أدرع ثم الخمار ثم الحنطة ثم دحرجت بعد في الثوب الأحمر والخمار بكر الحمار الأزار
 والبرقع القميص (ويست الأيمن) قال صلى الله عليه وسلم الدوام من ثيابكم أبيض فالحا حبر
 ثيابكم وكهوا فيها موتاً كرهوا أن يردى وغيره وال حسن ينجي وسأني في الزيادة أن المتسول أولى
 من الجلب (يحمي أسل التركة) يبدأ به في حمزة، التحريمها كسبأ في أول التفراسه يبدأ
 من ركة البيت بموتة تجهيزه أو يرتبط بها التركة حتى يقدم عليها ويستشفى من داء الأصل من
 لزوج أو أصل فكفها عليه في الأصح الآتي (بأن لا يركب) التي في غير الصورة استسنة تركه (هـ)
 من عليه رفته من قبر بسويد) سواء في الميت الأصل والفروع المصغر والمصغر المهر بالموت
 والقن وأم الولد والواشكال لا يشاخذ منه بونه (وكذا الرو) معطوف على أصل التركة أى عليه
 كفن زوجته في حمزة ثم ينجيها (في التمس) لوجوب دفنها عليه في الحياة وإن ساقى كل سارت
 بالموت احتنية وعلى الأصح لو لم يكن لزوم حمل وجوب دفنها ولو لم يكن لميت ما دعه عليه من تلمه
 ننتقه يجب كنهه وموتة تجهيزه في بيت المال كقفته في الحياة من كفن في بيت المال مال فضلى عامة
 السلب ولا يلزمهم التكنين أكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن عساه منه وقيل لمههما التكنين
 ثلاثة أبواب (وسط أحسن ما غاب وأوسعها وأشاعة موتها وكذا الثانية) أي فوق الثانية
 (ويست) بالحمزة (على كل واحدة حنوط) تمنع الحماض عن التلم وكذا روى عن الأبي
 قبل وضع الثانية وصلى الثانية قبل وضع الثالثة (ووضع الميت وتوأمه) ثانياً على ظهره
 (وعليه حنوط وكفور) ونصب خنجر الكفن وهو داود (وتشأ ثياب) حرة هذا يدل
 بنهما فتن عليه حنوط وكفور (ويجعل على منافذيه) من المبرر براد دمي والعصب (ظن)

وأحب على الزوج وإن كانت المرأة (قوله) ومن عليه فنتقنه مدخل فيه الروح (قول) اشترى نامة عليه
 فوقها الخ المراد الثانية والثالثة في الرقة فيبدأ بآثار السعة والحسن فيوافق على شرح المذهب

(قول) المتنزع الشداد الظاهر اختصاص (١٤١) التزع بشداد القاضحون شداد الذين السابق ونحوه (قول) المتن يفرها

لوتعارضت هذه الصفات فأنظر ماذا
يرامى (قوله) من غير الاسراع يعني
لواني بالسرعة والاسراع وليسكن
خيف التفرل من الاسراع بل من أمر
غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح
قيما يأتي زيد في الاسراع ولم يقل اسرع بها
(قوله) زيد في الاسراع مقتضى المتخصص
وقول الأكثرين عدم استحباب القيام
لها وخالف القولين واختار مقلاته في
شرح المذهب

«(فصل لصلاته أركان الخ)» (قول)
المتن ويكنى بنية الفرض أى كفى فى
الظهر مثلا لا يشترط أن يتعرض
لكونه فرض عين (قوله) فلا بد
الخ وحاشا لصلاة السبى وصلاة
النساء وقد صرح التوى فى شرح
المذهب بأن النساء اصلن مع الرجال
تقع لهن نافلة (قوله) تعززالكمال
وصفها قال الاستوى بدله ليقرب من
فرض العين والاحسن مقلاته الشارح
فلتأمل لك أن تقول هل يجرى نظره
هذا الوجه فى فرض الاعيان وقد

يجب بأنا الأصل والغالب (قول)
المتن ولا يجب تعيين الميت لانه قد لا يعرفه
(قوله) كزيد أو عمرو واستثنى بعضهم
القائب وعليه فعينه ولو باساقته للبلد
ونحوها فبما يظهر (قول) المتن قوام
لوى بعضهم من غير تعيين عملى على
البعض الآخر كذلك تم تعينه ولو اعتقد
شرة فبأنوا أحد عشر وجب إعادة
الصلاة على الجميع لأن فهم من لم يصل
عليه وهو غير معين بخلاف العكس
ذكر فى الصرونية على انه لو صلى على
مضى وميت صحت مع الجهل دون العلم
(قول) المتن ثم شاع فى الاعم قال
الاستوى هذا الخلاف فى الوجوب

عليه خطوط وكافور (ولقب عليه القاضى) بأن يتي كل منها من طرف شقة الايسر على الايمن ثم من
طرف شقة الايمن على الايسر كما يعمل الحلى القبا ويجمع الشاغل عند رأسه ورجليه ويكون القى عند
رأسه أكثر (وتشد) شداد خوف الانتشار عند الجمل (فأذا وضع فى قبره ترع الشداد) منه
(ولا يلبس الحرم الذى كره خطا ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة) اجزاء لا ترا الحرام وتضمن انه لا يقرب
لها (وجل الجازية بين اليهودين افضل من التريع فى الاعم) كعمل سعد بن أبى وقاص عبد الرحمن
ابن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعى فى الاما الاول بسند صحيح
والثاني بسند ضعيف والثاني التريع افضل والثالث هما سواء (وهو) أى الجمل بين اليهودين
أن يضع المحدثين المتقدمين (وهما اليهودان) على عاتقه رأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان
أحدهما من الجانب الايمن والاخر من الايسر ولو توسط المؤخرتين واحد كلفه من رايين فحمله
بخلاف المتقدمين (والترتيب أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) فى حملها يضع أحد المتقدمين
اليهود الايمن على عاتقه الايسر والاخر اليهود الايسر على عاتقه الايمن والمتأخران كذلك (والشئ
امله ما يقربها) بحيث لو اتفترها (افضل) منه بعد ما فلا يراها لكثرة الماشين معها
والشئ املها افضل منه خلفها لرا مكعب والمشي وفى الروضة ينبغي أن لا يركب فى ذهابها معها
الا لعذر كرض أو ضعف قال فى شرح المذهب فلا بأس به وهو لقدر عن يكره روى أصحاب السنن
الاربعة من ابن عمر رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمضون امام الحجازة وصحبه من
حيان وروى الحارث بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الراكب يبرخ خلف الحجازة والمشي من
عينها وتماها قريبا منها والقط يصلى عليه ويحمله بالعاقة والرحمة وقال صحيح على شرط
الضاري (ويسرع بها) بذلك ثبت الشيعن اسرها بالحجازة فان لم تملكه فغير تقدمونها اليه
وان لم تسوى ذلك فمترفعوه من رقابكم (ان لم يصف قبره) أى الميت بالاسراع فتأتى به حيث شئت
والاسراع فوق الشئ المتعاد دون الخلب لئلا يتقطع الضعفاء من خيف تقربا لبت من غير الاسراع
أو انقباضه أو اتفاحه زيد فى الاسراع

«(فصل لصلاته أركان أحدها الميت)» كاتر الصلوات (وقتها كثيرا) أى كوقت بنية غيرها
من الصلوات وهو وقت التكبير للأحرام كما تقدم فى باب صفة الصلاة ما يجب قرن التية بالتصكير
(وتكنى بنية الفرض) فلا بد من التعرض لفوفه بخلاف المتقدم فى باب صفة الصلاة (وقيل يشترط
نية فرض كفاية) تعززالكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كزيد أو عمرو أو رجل أو امرأة
بل بكنية بنية الصلاة على هذا الميت وان كان مأموأوى الصلاة على من يصلى عليه امله جاز (فان
عين وأخطأ كل نوى الصلاة على زيد فذاذ هو عمرو أو رجل فكان امرأة) (طلت) أى لم تصح
صلاته كما به فى المحرر وغيره زاد فى الروضة هذا اذا لم يشر الى العينة أشار صحت فى الاعم (وان
خضر من نوى قوام) أى قد صهر فى نية وجبارة المحرر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المتقدمين
نية الانتداء (الثاني) من الأركان (اربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس انه
صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبّر عليه اربعا (فان خمس) عمدا (لم يطل)
صلاته (فى الاعم) لا مزيد كراوا الشافعى قول زاذركا روى مسلم عن زيد بن ارقم انه صلى الله
عليه وسلم كان يكبر خمسا ولا يطل فى السجود كما ولا يدخل السجود السهو فيها (ولو خمس امله)
وقتنا لا يطل صلاته (لم يتابعه) فى الاعم وفى الروضة كاملها الظهور ورجح فى شرح المذهب القطع به

لاجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون فى الاحتجاب انتهى وقال السبكي الاولى أن يكون فى الاحتجاب

(قول) المتن في الرابعة قال في شرح المذهب اتفق الأصحاب على عدم وجوب ذكرها (قول) المتن يظهر تكرار الخلو كقول المأموم مع تكبيرة الإمام الأخرى الصلة ولو شرع شروعها فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل يقول بالصلاة أم بالجلوس هو محل نظر (قوله) متفاحش وجه ذلك انما المتابعة هنا لا تظهر بالبالرابعة فيها بل هو ما عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره انما يختلف بالرابعة حتى سلم الامام لا يخل صلاته (قوله) يختلفون في ما لم يسبق تكبيرتين في ما لا قضاء كلامهم في كل من تخلف بغيره (قوله) أي بناء على نذب التعوذ في حقه انما هو من عدم التدب بخلاف واستقل جما لا يختلف على هذا الثالث وفيه نظر هو أول بالتحلف فيما يظهر (قول) المتن في قول محل الخلاف اذا رعت (١٤٥) أما اذا جيت بسبب تأخير قول الأذكار قطعا قاله المحب الطبري في شرح التبيين أقول فلا يؤمر بها

مرعاة للأمر بالمدحوب وهو استمرارها حتى يرغ السجود فالتخلف ثابت فيها يظهر وكلام المحب الطبري هذا لا يفي بذلك (قوله) ويحجب أن لا ترفع فلورفعت لم يضر ولو تحولت لتقرأ القبلة (قول) المتن الجماعة تكبر بها من الصلوات الخمس وكما في صلاة الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المراد في الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما في الجماعة أفرادا فمستفاد من قوله الآتي ويسقط فرضها أو أحدها ولو جلنا الجماعة التكبيرة على الجمهور لكن قوله ويسقط فرضها أو أحدها من ذلك (قوله) حصول التصويدة عبارة عنه لأن الجماعة ليست شرطاً فيها فكذلك العدد كسائر الصلوات (قول) المتن اثنين لأنه لم يقل الاقتصار على واحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين هكذا استدل الاسنوي رحمه الله والشارح رحمه الله سلك غير ذلك كما تفرغ من بقية كلامه الآتي قوله وأقل الجمع اثنان يرجع لقوله اثنان وقوله أو ثلاثة يرجع لقوله وقيل ثلاثة وقوله قال وسواء يرجع لقوله عند قائله (قوله) واقتصر فيها إلى آخره غرض من هذا المعنى الرخصة في سكر

أجرو ويشهد لذلك ما في حديث المغيرة السابق والقطب يعلى عليه ويدهي لوالده بالعافية والرحمة (وفي الرابعة اللهم لا تخزنا آخره) فخرج اتمام وضعها ولا تقتلنا بعد أي بالانتماء للعامة في التبيين وغيره واخبرنا أنه وقد قدم الأولان في حديث أبي هريرة (ولو تخلفا لم يقتل) بلا عذر فذكر بكبري كبر ائمه أخرى طلبت صلاته لأن التخلف بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتحلف بركعة وفي الشرح الصغير أحق أنه لا يختلف بين ركعتين (ويذكر السجود) ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في ضيها كالدعاء عارياً لم يضر بصلاته نفسه قال الرازي كذلك وهو غير صافي عن الاشكال أي لما قدمه من النص من جواز تأخير تراجمها إلى التكبيرة الثانية (ولو كبر) الامام (أخرى قبل شروع في الفاتحة) بان كبره تكبيرة (كبره وسقط القراءة) عنه كقول كبر الامام عقب تكبيرة السجود فانه ركعة (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها أو تابعه في الاسم) والثاني يظن فيها وهما كلاهما جوبين فيما ذكر الامام في فاتحة السجود والاسم هناك كما تقدم ثالث وهو انه ان اشغل بالتسبيح أو تعوذ تخلف وقرا آخره والاتباع الامام ولم يذكر الشيطان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لا شك في جريانها فيه مخرج القوم إلى أي بناء على نذب التعوذ والافتتاح (واذا سلم الامام تدارك السجود بالي التكبيرات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركعات (وفي قول لا يشترط الأذكار) بل يأتي باقي التكبيرات نسخاً لأن الحائز لا يرفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل ويحجب أن لا ترفع حتى يتم السجود ولا يضر فرضها قبل اتمامه (ويشترط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كاطهار قوسرة العورة والاستقبال ويشترط أيضاً تقدم غسل الميث كسباقي في الزيادة (الجماعة) ثم تحجب فيها كعادة السلف (ويسقط فرضها أو واحد) لحصول التصويدة (وقيل يجب) سقوط الفرض (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لحديث الدارقطني صلوا على من قال لا اله الا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل يجب) أربعة كما يجب عند قائله ان يجعل الجنائزة أربعة لان في أقل منها أربعة باليت قال وسواء صلوا جماعة أم أفرادا ككذب في الشرح عبارة الروضة ومن اعتبر احد قد قال وسواء إلى آخره واقتصر فيها على حكاية الأول والثالث قولين والرازي ذكر ذلك عن جماعة بعد تعبيرة بالوجوه كما في المحرر ويتفرع عليها ما لو ان حدث الامام أو بعض المأمومين ان بنى العدد المختبر سقط الفرض والأغلاهل الصبيان المميزون كالبايعين على اختلاف الوجوه فيه وبهان أصحابنا هم قال في شرح المذهب قال أصحابنا اذا سلم على جنازة عدد زاد على الشرط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالتسليم) هناك رجال

٣٧ ل ١ الأول والثالث قولين وقد ذكر الثاني والرابع وجوب (قوله) على حكاية الأول المراد ما في قول المتن ويسقط فرضها أو واحد (قول) المتن وهنا قال الاسنوي آخره بما اذا غلب المجلس أو البلد فان الجملة بالجملة الصلاة على الغائب كما تستعرفه فان كان في محضره أو بمقتضى الحاجة طلب المالك في التيمم انتهى وقوله رجال قال الاسنوي منهم الواحد والضي وفي شرح الارشاد قوله ما يخالف كلامه في مسألة أنصى قلت وما أدري ما يدعي قول الاسنوي فيما إذا لم يوجد البلد الا النساء والصبيان فان الفرض يتعلق بهن للارباب وأما صحتها فنحن فلا إشكال فيها فان قال بجهتها وتعلق الفرض بهن وانه مع ذلك لا يسقط فنهى البغض التي في غاية البعد وهذا الفرع مما لم يسبق به في محصل بقائه أولاً والله أعلم

عليه السلام عليه صلواتهم معهم نافذة (قوله) الاشارة كذا يقال لو قلنا باثنين أو أربعة (قول) المنع من البلدة قضية كلامهم في هذه القضية بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه الخارج من البلد بخلاف الذي في اليهود أن أقرت أمتاعها وأعلمت أسباني أن هذا الشخص قطع عليهم وقدره لا يصلح عليه وقضيته أن الغائب إذا كان في بلاد الحرب ونحوها (١٤٦) وغاب عن القنن عدم تقصيره لا يصلح

لبل لو شئت في غلبه كان الأمر كذلك
 ما يظهر ثم رأيت الزكشي يقل من
 صاحب الوافي أنه لو كان الميت خارج
 سور فريسانته فهو كذا (قوله)
 استوى والأصح تخصيص الميت في
 لغائب والمخبرين (قول) المنع من
 نمن أهل فرغها قال الرافعي وغيره لأن
 نه الصلاة لا تطوع بها انتهى وهذا
 لتبيل يقتضي المنع في الحائرة أيضا
 ذالم تصف الشخص بالاهلية لا بعد
 الموت وأما أن معنى قولهم لا تطوع
 بأنه لا يصحز إلا أثناء صورته من غير
 تنافه خلاف صلاة الظرفه أنه يرقى
 صورته أثناءه لا بسبب قاله الأوزي
 يشرح المذهب وكان الحامل على ذلك
 نهاج نافذة إذا أحدث وإن كانت
 لأعادة غير مندوبة وتقع نافذة أيضا
 لنساء إذا غفلن مع الرجال (قوله) وقيل
 إذا قال السبكي هو استعفا (قوله) بما
 شغل عليه الضمير راجع للرفع وقوله
 فصل متعلق بقوله ترجمة (قوله) لأن
 بناء أقرب إلى الإجابة أي لا تنكسار
 فليمر تأمل وأيضا فاصلاة عليه حق من
 حقوقه فكانت كالكتفين بالقديم قال
 الأئمة الثلاثة وتناووا وجه أيضا مخرج
 أن الموسى بالصلاة مقدم على القرب
 (قوله) أو خرج أو الإتيانه من ذوي
 الأرحام (قوله) إذا دخل الخ أحب
 بأنه لا يلزم من انتفاء استقلالها عدم
 صلاحيتها للترجيح (قوله) لصح طريق
 القطع أي الحاق هذه المسألة بالثالث

في الأصح لا ندعاهم أقرب إلى الإجابة الثاني استدلالنا بحصول صلواتهم وجماعتهم كالرجال فتأني عليه
 الوجه السابق فهم وعلى الأصح فحينئذ لم يصح من رجل صلوة للغير وروية منفردة وسط القرض
 بين ولا تصح لو أن الجماعة قبل تصحب في جنازة المرأة قال في الروضة إذا لم يحضر إلا القاسم فيه
 القرض عليهم وإذا حضر مع الرجال لم توجه القرض عليهم فلو لم يحضر إلا رجل ونساء أو قلنا
 لا يقطع الصلاة متوجهه التقيم عليهم وظاهر أن الخشني في هذا الفصل كالمرة أو جزم بهذا التشبيه
 في شرح المذهب وقال فيه في باب الأحداث إذا صلى الخشني على الميت فله حكم المرأة فلا يقطع
 ما القرض في الأصح (ويصل على الغائب عن البلد) لأنه صلى الله عليه وسلم أخرجه بموت الجماعة
 في اليوم الذي مات فيه ثم خرجهم إلى المصلى صلى عليه وكبر وأعاد الشخان وذلك في وجوب
 ستمتع وسواء كان الميت في جهة القبلة أم لا على مسافة القصير أم لا أما الحاضر في البلد فلا يصلح عليه
 الأمن حضره ويشتري أن لا يكون بينهما أكثر من ثمانية ذراع فريسانته الشج أو بعد (ويجب
 تقديمها) أي الصلاة (على المخن) فإن دفن قبلها ثم الدافون وصل على القبر كالمال (وتقع
 بعده) أي بعد الفتن على القبر سواء دفن قبلها أم بعدها وقد تقدم حديث سلا على الله عليه
 وسلم على القبر (والأصح تخصيص الضمة من كل من أهل فرغها وقت الموت) والثاني عن كل من
 أهل الصلاة وقت الموت فن كان وقته غير بمنزلة أصح صلاة فطما ومن كان وقته بمنزلة الأصح صلاة
 على الأول وأصح على الثاني والى متى يصل على القبر قبل الصلاة أيام أو نيسل إلى شهر أو إلى ما بقي
 ثم من الميت وقيل أبدا (ولا يصل على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا أقبر غيره من
 الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكر في شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لعن الله
 اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد واه الشيطان ويشتري في الصلاة على القبر
 أو الميت الحاضر أن لا يتقدم عليه في المذهب كإسباني في الزيادة (فرع) وإذا ترجمه لطول الفصل
 قبله بما استعمل عليه حكم ما تنص ترجمة التعزية بفصل قصر الفصل قبله (المجدي أن الولي أولى
 بإمامتها) أي الصلاة على الميت (من الولي) لأن دعاء أقرب إلى الإجابة أو القديم إن الولي أولى
 من الولي كما أنه أولى من المالك في أسماء الصلوات وبعد الولي إلى القديم إمام المحدث ثم لولي (تقديم
 الأب ثم الجد) أبوه (وان علائم الأب ثم ابنه) وان سفل (ثم الأخ) لأن أسول أشق من الفروع
 والفروع أشق من الحواشي ودعا إلى الأشق أقرب إلى الإجابة والألمهر قدم الأخ لاوين على الأخ
 (لاب) لأن الأول أشق من زيادة قربه والثاني هما سواء إذا لم يدخل للأموعة في أمته الرجال فلا يرجح
 هاد في الروضة كأصلها تصح طريق القطع بالأول ومرفى الحزب بالأصح (ثم بعدهما) (ابن الأخ
 لاوين ثم لاب ثم العصبة) الباقون (على ترتيب الأثر) يقدم الم لاوين ثم لاب ثم ابن الم لاوين
 ثم لاب وفي شرح المذهب لو اجتمع جمان أو أبناءهم أحد هما لاوين والأخر لاب أو أبناءهم أحدهما
 أحلام فبني الطريقان وذكر في الروضة الأخيرة وسكت عن اجتماع بن أخ لاوين وابن أخ لاب الم
 بان اجتماعهما حكم اجتماع أبوينهما فبني الطريقان ثم بعد عصبة النسب المتفق ثم عصبة

والطريق إلى الأولى الحاقه بالولاية النكاح ويجعل العقل فإن فيها قولين (قول) المنع عن ترتيب الأثر منه تستفيد أن ابن الأخ
 لا يتقدم على ابن ابن الأخ لاوين عليه سلفي الفصل من اشتراط أن لا يكون غائبا ينبغي أن يأتي هنا

(ثم ذو الارحام) والاخ لا يقدمهم أو الام لا تقدمهم ثم الاخ لا تقدم ثم الام وقول الوحيد بعد ذكر العصبية ثم ان لم يكن وارث فذو الارحام كله الرافعي على وارث من العصبية حتى لا يتأني فانه من التذويب من تقديم أبي الام على الاخ لا تقدم وأقره على ذلك وغيره في الرضة وشرح المذهب (ولو اجتمع) أي اثنان من الاولياء (في درجة) كبنين أو أخوين (فلاست العمل أولى على النفس) من الاقربة ونس في سائر الصلوات على ان الاقربة أولى من الاست من الاصحاب من خرج من كل من المستثنى قولاً في الاخرى والجمهور يقرروا والتصين وقروا بين صلاة الجنائز وتغيرها بان الغرض منها الدعاء لليت والاسنى اشفق عليه فندعاه أقرب الى الاجابة والمراد الاكبرنا في الاسلام وان كان شاباً وانما يقدم اذا حدث حاله املاً للفاسق والتدع فلا كذا في الرضة وأصلها وهبارة المحرر فالاست أولى على الاصم ان كان عدلاً والحر أولى من الرقيق أي من المجتهد في درجة وقال المصنف بدل هذه المسئلة لوضوحها (وقدم الحر البعيد على العبد القريب) أي كاخ رقيق وهم حر نظراً للرزية وقيل العكس نظراً لقرينة قيل مما سوء تعارض العتيد ولو اجتمعوا في درجة واستوت نصلهم فان رخصاً بتقديم واحد فذلك والا أقرع بينهم قطعا للترفع (وقب المصلى انما كان أو مفرنا) عند رأس الرجل ويجزها) أي المرأة كذا افضل أنس رضى الله عنه تقبل له هل كان هكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عند رأس الرجل وهبارة المرأة قال نعم رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه في الصحيحين عن حمزة انه صلى الله عليه وسلم على امرأة فقام وسطها قال في شرح المذهب والنفي كلاً لا يفتق عنه بغيره (ويجوز على الجنائز صلاة) لان المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن والاولى افراد كل جنازة صلاة ان امكن وهل الجمع ان حضرت دفعة قدم الى الامام الرجل ثم الصبي ثم الغنم ثم المرأة اثنان كانوا رجالاً أو نساء قدم اليه افضلهم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه ولا يقدم بالحرية أو متعاقبة قدم اليه السابق من الرجال أو النساء وان كان المتأخر افضل فلو سبق امرأته ثم ضرير رجل أو صبي أخرت عنه ولو سبق صبي رجلاً قدم الصبي وقيل الرجل ولا يقدم رضاء الاولياء بصلاة واحدة فان رخصوا وحضرت الجنائز مرتين فعلى السابقة أولى رجلاً كان ميتة أو امرأته أو من حضرت معها أقرع بينهم (وتحرم) الصلاة (على الكافر) حرياً كان أو ذمياً قال تعالى ولا تصل على أحد منهم ميتاً (أي ولا يجب غلغله) على المسلمين ذمياً كان أو حرياً لكن يجوز لهم وقد غسل على رضى الله عنه أباه رواء أبو داود وغيره ورضه البيهقي ونس في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في التثنية والى الفصل التمكن والدفن في الجواز للسلم ويقاس به غيره وسواء في الجواز القريب أو الاجنبى وسواء في الزيادة ان القريب الكافر أحق من المسلم (والاصح وجوب تكفين الذى دفنته) على المسلمين اذ لم يكن له مال كذا في شرح المذهب وما يقتضيه الشافعي يقول انتهت ذنوبه أي عهده بالموت فلا يجازى قال في شرح المذهب بل شديدان ولا يجب تكفين الجاني ولا ذنوبه قطعا وقيل يجب دفنه في وجهه وفي وجه لابل يجوز اغراء الكلاب عليه فان دفن فلتاً يتأذى الناس براحتته والمرتدة كالجاني (ولو وجد عضو مسلم لم يمتصلى عليه) بعد غلغله ومواراة بغيره بنية الصلاة على جملة الميت كاملة الصامة ترى الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد رضى الله عنه انها ما لها نرسبكة من وقعة الجبل ومرفوا الهادي بخاتم رواه الزبير بن بكافر في الانساب وذكرها الشافعي بلاغا ووقفة الجبل في جادى مستسنة وتلاثين ولم يعلم موت صاحب الضمولى يصل عليه لكن يدفن كالأول (والسقط) تثليث السبع (ان استهل) أي صاح (أو بكى) ثم لمات (ككبير) فيصلى عليه ثلثين

(قول) الميت ثم ذو الارحام قد استغنوا من هؤلاء ان ازوج لا مدخل لهما وبحت بعضهم بتقديمه على الاجانب وهو ظاهر (قوله) أي من المجتهد في درجة انما سطر بذلك المحرر لان قوله والحر عطف على قوله فالاست وكلاهما مسبوق بقوله ولو اجتمعوا في درجة (قوله) والاولى أفراد الخ لانه أكثر عملاً (قوله) قال تعالى ولا تصل على أحد الخ ولا ن غفران الشر كمال محال والمقصود من الصلاة الدعاء (قوله) أو حرياً لان الفصل كرامة وليس الكافر من أهلها (قوله) في التثنية المراد بهما ما في قول المتن ولا يجب غلغله وفي قول الشارح لكن يجوز لهم (قوله) ويقاس به الضرير راجع للسلم من قوله في الجواز للسلم (قول) المتن ودفنته أي لا يجب أن يطعمه ويسقى اذا جاز فناء بطنه (قوله) ولا يجب تكفين الجاني الخ انظر هل ذلك تكرار لم الذى سلف من شرح المذهب ولأن قول ليس تكرار لان هذا في نفي الوجوب وهذا في الجواز (قوله) وفي وجهه لا كانه من جملة المحكم بقيل (قوله) فنية الصلاة الخ أي ولو علت الصلاة على باقيه لكن لو علت الصلاة وعلم فصل هذا العضو بعد الفصل وقيل الصلاة فانها مظهر عدم وجوب الصلاة وان وجب التكفين والدفن ولو علمنا عدم تفصيل الباقي فانها مظهر انه نوى الصلاة على الجملة (قوله) كالأول قضيت له الوجوب لكن الذى في الرضة وأصلها في الاجزاء المتصلة من الخى استحباب الدفن وقد لا يشكل على هذا الجهل بجملة في الموت والحاوية فنظر (قوله) والسقط هو ما أخذ من السقوط

(قوله) أولي الأرحام ومن يليك (قوله)
 المتكبر لا يحصل معه البتة احتمال
 أن يحسكون الحركة غير اختيارية
 لانضغاط ونفثه (قول) المتكبر يصل
 عليه من سرح الاستوى في الفصل الآتي
 بأن دفعه أيضا غير واجب كذا
 عند قول المتأخر ويضع في القيد على
 عنه (قوله) وحكم التكفين حكم
 الفصل قال السبكي لكن بعد ما هو ممكن
 فتح القول المتأخر ويضع في القيد على
 محض تصويه وأما الفصل أم لا ذكر
 أن الرافعي فسرد أن يكون على غير
 هذه التكفين وأما السبكي في
 الكلام عليه فقال ولو فرض ذلك وضع
 خرقة من غير إحاطة كإحاطة الكفن
 لاستقام الكلام (قول) المتأخر
 ما لا يعلم أن المتكفر حقه أن
 في ضابط التهدي ثلاث قبول الموت حال
 القتال ذكره في قتال كفار وكونه منسب
 القتال فذكرنا ثلاث مسائل نسا
 ما خرج تلك القيد (قول) المتأخر
 قتال الغاة استدلال ذلك بأن إجماعا غلبت
 ابنها ابن الزبير ولم ينكر عليها (قوله)
 كان مات بمرض الخج جعل الاستوى من
 ذلك أن قتاله كفرو عبارة تادام في
 معتزلا الكفار لا بسبب القتال كما إذا
 مات بمرض أو بغيره أو افتنا مسلم أو كافر
 انتهى وفيه نظر (قول) المتأخر
 أعقل السبكي الخلاف إنما هو في غسل
 الجنابة لا في غسل الموت انتهى أقول
 فعليه سوى دفع الجنابة وهو على واجبة
 أم لا كفصل الميت هو محقق
 (فصل أقل المبرأ) (قول) المتأخر
 أن يوسع هو الزيادة في الطول والعرض
 والتقصير الزيادة في النزول وهو من
 ثلاثة قوة تعالى من ككل في محقق
 وحكي ابن مكي أنه قال بالقبين أيضا وأنه
 قري بشاردا (قول) المتن والصديقان لحد وفي القصة وأما الذي

حياته وموته بعدها ويكفن (والا) أي وان لم يستهل أوليكت (فان ظهرت أماره الحياه
 كاختلاج) أو ترك (صلى عليه في الأظهر) وقيل قطعاً ظهور حياته بالأماره والثاني لا لعدم
 يتقيا أو يصل قطعاً وقيل فيه القول (وان لم تظهر) أماره الحياه (ولم يبلغ أربعة أشهر) حد
 فتح الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم إمكان حياته (وكذا إذا بلغها) فساداً لا يصل عليه
 (في الأظهر) لعدم ظهور حياته والثاني نظر إلى إمكانها ولا يصل في الأولى ويصل في الثانية
 قطعاً وانترن بين الصلاة والقتل إذا القتل أوسع قال القمي يصل بالسلامة كاعتقاد وقيل في القتل
 فيها قولان وحكم التكفين حكم القتل (ولا يصل الشهيد ولا يصل عليه) أي لا يجوز ذلك وقيل
 يجوز غشه إن لم يكن عليه دم الشهادة وقيل يجوز الصلاة عليه وإن لم يجز غشه ويترك للاستغفار
 بالمسح برؤي البصري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتل أحد بدفعهم بدعائهم
 ولم يصلهم ولم يصل عليهم وفي لغة لم يصلوا ولم يصل عليهم بفتح الهمزة والضم مع ذلك أنباء أثر
 الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يصل ولا يصل
 عليه (من ملك في قتال الكفار بسببه) كان قتله أحدهم أو رأسه سلاح مسلح خطأ أو عاد
 إليه سلاحه أو روى في جلته في هذه أو سقط عن فرسه أو ربحته دما غنا أو وجد قتلاً عند
 انكشاف الحرب ولم يعلم بموته وإن لم يكن له إردم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال (فان مات
 بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة بغير حقه في القتال قطع بموته منها (أو) من (في قتال الغاة
 بغير شهيد في الأظهر) ومما يليه يطلق الأول بالمت في القتال والثاني بالمت في قتال الكفار ولو انقضى
 القتال وحركة الجرح حركته من جرح شهيد بخلاف أو هو متوقع البقاء وليس شهيداً بخلاف
 (وكذا) لو مات (في القتال لاسببه) كان مات بمرض أو بغيره بغير شهيد (على المذهب) وقيل
 أن شهيداً في وجه مملو في قتال الكفار أماره الشهيد أماره من الضابط المذكور كالفريقين والمبطون
 والمطعون واليت عشا والملة طعنا والقول في ضربا قتال خلفا فيصل ويصل عليه ولو استشهد
 جنباً فالأصح أنه لا يصل (كفبره) والثاني يصل لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت
 وهذا الفصل كان واجبا قبله قلنا وسقطه بكسائي والوجهان متفقان على أنه لا يصل عليه
 (في الأصح) أي الشهيد (ترال) نجاسته غير المم) أي دم الشهادة (بأن تقبل والساقي
 لا تزال سداً لباب الفصل عنه وبعبارة الروضة كإسقاطها ولو أمانه نجاسة لاسبب الشهادة فالأصح
 أنها تقبل والثاني لا والثالث أن أتى غسلها إلى الزالة الشهادة لم تقبل ولا غسلت وبعبارة المحرر
 والأصح أن الجانب إذا استشهد كفبره وإن النجاسة التي أصابته لاسبب الشهادة تزال وهي تصدق
 بما إذا أدت أنها إلى الزالة الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (ويكفن في ثيابه الملتصقة بالدم) نذبا
 (فان لم يكن ثوباً يثاغف) وإن أراد الوتر من ثوب عليه من الثياب وكفنه في غيره جازاً أم المبرع
 والملائق والقرام والخفاف فتز عنه

• (فصل أقل القبر حفرة تفتح) • إذا ردمت (الراثة) إن ظهر منه فتدوى إلى (والسبح) إن نبش
 إما كل الميت فتتم لمسه وتوفي ذكر الراتحة والسبح وإن لم ينم منع أحدهما منع الآخر بان غادة
 القفن (فوسد ب أن يوسع ويحرقاًة وبسطة) بأن قوم رجل معتدل وبسطه مبره مرفوعة قال
 صلى الله عليه وسلم في قتل أحد أخفرو أو أوسعوا أو أمشوا رواه الترمذي وغيره وقال حسن
 صحيح وأوسى عمر رضي الله عنه أن يحن قبره قامة وبسطة (والله أفضل من الشق) بفتح الشين
 (ان صلبت الأرض) بخلاف الرخوة قال الشق فيها أفضل وهو أن يحفر في وسطها كالقبرينين الجلبان

بالبين أو غيره ووضع الميت بينهما وسبق عليه البين أو غيره قال في شرح المهذب ورفع السيف قليلا بحيث لا يمس الميت والحد أن يحضر في أسفل حائط القبرة الذي من جهة القبلة بمقدار ما يمس الميت روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص قال قال في مرض موته الحد والحد أو انصبوا على البين نصبا كصما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع رأسه) أي الميت (عند رجل القبرة) أي مؤخره الذي سيكون عند صدره رجل الميت (ويسلم قبل رأسه مبرق) روى أبو داود عن عبد الله بن زيد الطخفي الحلبي أدخل الحارث القرظي من قبل رجل القبرة قال هذا من السنة قال البيهقي استأذنه جميعه وروى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم من قبل رأسه (ويدخله القبر الرجال) وإن كان امرأة ضلafa النساء لضعف عن ذلك غالبا (وأولاهم) بذلك (الأقرب بالصلاة) عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الآن يكون امرأة من زوجة فأولاهم) به (الزوج والله أعلم) ولاحقه في الصلاة عليه الأحقرهما من المحرم الأب ثم الحد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم وفي تقدمهم يدل بأبو بكر على من يدل بأبى الخلف السابق في الصلاة ذكره في شرح المهذب وذكر فيه بعد المالحرم من ذوي الأرحام كالأب والأم والخال والعم والام واللام ويؤخذ مما تقدم في الصلاة أن الأخ للام يبي أو الأم فأن لم يكن أحدهم المحرم فسدواهم أحقر من غيره إلى أنهم كلهم في جواز النظر ونحوه على الأصح فأن لم يكن لها بعد فأنخصيان الجانب لضعف شيوهم فأن لم يكونا فذو الأرحام الذين لا يحرمه لهم كبنى الأم فأن لم يكونا فاعل الصلاح من الأجانب قال في شرح المهذب لو استوى اثنان في درجة قدم أحقهما وما أول كمن غيره أسبق نص عليه الشافعي وأتفق عليه الأصحاب والمراد بالاقه الأهل بإدخال الميت القبر ويقولهم الأولى بالصلاة الأولى في المراتب لافي الصفات أيضا أي فلا رده عليه تقدم الاقه على الاسن (ويكونون وترًا) ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة روى ابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم دفعه على والعباس والفضل (ويوضع في القبر على يمينه) ذبا (القبلة) وجوابه لا وفي مستدرا وأستقياض وجه القبلة تام بتغيره في تغير الميت ونشئ ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كرهه ينيش ويؤلف في القبر فيجاء الشق وشملها ماؤه في شرح المهذب ويجب أن يوضع الميت في القبر لقبلة ويستحب أن يوضع على جنبه الأيمن (ويستدوجه إلى حداره) أي القبر (ونظيره ملنة يعضوها) حتى لا تنكب ولا يسلق فيجعل ختمه رأسه لئلا يخرج ويضيق خذلة الأيمن إليه أو إلى لفصاوسكون التاء (يلين) ولين ملاح حتى لا يدخله تراب (ويحشون من ثاقلات خاش تراب) يديه جيعاروى ابن ماجه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حتى من قبل رأس الميت ثلاثا قال البيهقي سنده جيد يستحب أن يشول مع الأولى منها خلقتا كوجع الثانية وفيها بعد كوجع الثالثة ومنها ستر فخر حاكم تارة أخرى وقوله خاشات من يحنى القبة في يحنى (ثم يمال) أي يردم القبر (بالساحي) سراغاب تشكيل القفن (ويرفع القبر شراطة) يعرف فزار ويحتم وروى ابن حبان عن جابر بن قتيبة عليه الصلاة والسلام رفع نحوهم شروطين مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره يحنى للثلاثين فزاروا إذا رجع المليون (والجميع أن تطيعه) أولى من تشييعه كفضل قبره صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبه روى أبو داود وبإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر امرأة كذا قالت أو الثاني سبعة أولى لأن النطق صار شعارا للروافض فيترك مخالفة لهم وسيلة للبت وأهلهم من الاتهام ليدعوه وفيان السنة لا تترك لمواحة أهل البدع فيها (ولا يحن اثنان في قبر) قال في شرح المهذب

(قول) المتنازح بالصلاته
الاستوى على أن الاصل هنا مقدم على
الاستق والأقرب قال فأما تقديم على
الاستق فتقدم ذكر في شرح المذهب وأما
تقديم على الأقرب فتقدم ذكره صاحب
البيان من النص والتم على الأقرب قال
ورأيت أيضا أن نص الالم ولم يصرح في
شرح المذهب بهذه المسألة وإنما حكى
الاتفاق على تقديم العبد التقي على
الأقرب العبد ليس بغيره وبه الاستوى
على أن الأولى لا تقدم هنا قطعا وإن
قدمناه في الصلوة على قول (قوله)
في عباده بحث بعضهم تقديم محارم
الزناح والمساهة على العبد (قول)
المتن القسبة لجعل الغير متدأ من قبل
التي يجري أو تضع على ظهره أو أحشاء
اللقية ونعتد أنه ظلي كما يفضل في
المتضرر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من
يقرضه والظاهر التحريم (قول)
المتن ويؤمنون بالخيار الكفاية
يجب ذلك لكل من حضر الحق وهو
شامل القريب والعبد عبارة الشافعي
من على شرف الغير (قوله) من يحش
الح إلى ما تضمنه قوله تعالى والله كذا أشار
إلى القتين حيث قال يحشوا وقال وشيات
(قوله) بالساحي حيث بذلك لا
تسرع الأرض

في دفن اثنين اذ انظر نحوه ترتيب الكراهة على ما سلف (قوله) كل يجمع الخ (١٠٩) الحامل على ذلك امران كل منهما الو

هي عبارة الاكثرين وصرح السرخسي بأنه يجوز صرح جماعة بأنه يسحب ان لا يدفن اثنان في قبر واحد يصنع قبره في الروضة كاسهلها يسحب في حال الاختيار ان يدفن كل ميت في قبري فيكون دفن اثنين فيه مكروها (الضرورة) كان كثر الموقوف لواء اوضره وصبر افراد كل واحد يقبر (فيقدم) في دفن اثنين (اضلعها) الى جدار القدر ويضاري من جداره صلى الله عليه وسلم كل يجمع من الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيم أكثر احذا لقتران فإذا أشير الى أحدهما قدمه في القدر وقدم الاب على الابن وان كان الابن أفضل من سلمة الابوة وكذا تقدم الام على البنو وقدم الرجل على الصبي ولا يجمع بين الرجل والمرأة الا عند تأكد الضرورة ويصل بينهما حاجر من راب وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصبي في الروضة وفي كلام الرازي اشارة اليه (ولا يحل على القبر) ولا شك عليه (ولا يوطأ) أي يكره ذلك الاحكام لان اصل الاصل في قربته الاوطأ قال في الروضة وكذا يكره الاستناد اليه قال صلى الله عليه وسلم لا تقبلوا على القبور ولا تسالوا لها رءوسا وروى القزويني عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوطأ القبر وقال حسن صحيح وسيأتي بطريق في التخصيص (وقرب ارضه) منه (كبريمته) في ريارته (حيأى يبنى في ذلك كاعبره في الروضة واصلا وسيا في ذب بارة القصور للرجال) (والتعزية) قيل دفعه ويعدده اي هما سواء في اصل السنية وتأخيرها احسن لاشتغال أهل الميت بتعزيته قال في الروضة الا ان يرى من أهل الميت برة عند انقضائه فتدعيه يصبرهم (ثلاثة ايام) تحريها لا تعزيت بعد هذا الا ان يكون العزى والعزى غائبا وفي شرح المذهب قال اصحابنا وقت التعزية من حين الموت الى المقبر وبعد الفين بثلاثة ايام وتكره بعد الثلاثة اي تعذيب الحزن بها للصاب بعد سكوت قلبه بالثلاثة غلبا ومعناها الامر بالصبر والجل عليه بعد الاجراء والتعزية من الور بالجزع والثناء لبيت بالمغفرة وللصاب بغير المصيبة وروى الشافعي عن اسامة بن زيد قال ارسلت احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم فحضرته عن ابائها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فأخبرها ان الله تعالى ما اخذوه ما اطيى ويصكل ثنى عنده بأجل محبي فرفها فتصبر وتعتب (ويعزى المسلم للمسلم) اي قال في تعزيتهم (اعظم الله اجره) اي جعله ضخما (واحسن عزاءك) بالذات أي جعله حسنا (وعزى لئلا) المسلم (بالكافر اعظم الله اجره) وصبرك وفي الروضة كاسهلها وحلف عليك (والكافر بالمسلم عزر الله لئلا واحسن عزاءك) ويحذر للمسلم ان يعزى الذي شره به القبي فيقول احلف الله عليك ولا تقص عدوك وهذا الثاني لتكثير الجزية للسلطان قال في شرح المذهب وهو شكل لا مدعى ميقاه الكافر ورواه كفرة فلتحذر تركه (ويحذر الكفاء عليه) اي الميت (قبل الموت ويعدده) وموقبله اولى قال في شرح المذهب وبعد خلاف الاول وقيل مكروه وروى الشافعي عن انس قال دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وابراهيم واهل بيوتهم فجلت عناه فمرانا أي يسيل دمعها حاورى الزارى عن أنس قال شهدنا دفن نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت عبيدة بن جراح على القبر وروى عن أبي هريرة قال عليه الصلاة والسلام زار قبر أمه فبكى وبكى من حوله وروى عن النخعي والثاقفي وأحمد في مسنده وأبو داود والثاقفي وغيرهم باسناد صحيح كذا قال في شرح المذهب حديث اذا وجبت فلا تسكين ما كية قالوا وما الوجوب ليرسل الله قال الموت استدبل من قال الكراهة وقال الجمهور وان اردنا ان لا تركه في ذكره في شرح المذهب (ويحرم التذب تعذيب شمله) فتصوا كهمها

يدخل الخ عليه منع ظاهر فان المباح والمؤرخ لا بد في وصفها والمحرم عنها هو التذب تعذيب صبيح مخصوصة والوجه واجب له فيما الصرم مطلقا لعدم التهي عن دعوى الجاهلية والله اعلم

(قول) المتن ضرب الصدر الخ الحق بذلك التوى في الاد كرا بالغة في رفع الصوت مع اليك فقال انه حرام انتهى وسبب تحريم ذلك وحكمته
انه يشبه التلثم من الظلم والذي وقع عدل (١٥١) من الله سبحانه وتعالى ولا يفتن بهن شي من ذلك الا اذا اومى به (قول) المتن يادر

الخ قال الاصحاب فان لم يكن في التركة
جنس الدين سأل وليه الغرامة ان يحلوه
ويحتالوا به عليه انتهى وفيه اشعار بان
هذا الحوا القبرية للخدمة للضرورة
وذكر الماورى الكلام على موت النبي
سلى الله عليه وسلم ودرهم مائة عند
يهودي ان جعل سكوت نفس المؤمن
مهره بدينه ادا لم يكن تركه (قوله)
تجيلة ليرى الليث والومى (قوله)
به القمير فيه راجع لقوله لا يكره
(قوله) وهو ظاهر الخ وقع التوى رحمه
الله في اجوبة سائل مثل عنها الترمذي
بالاستحباب وان بعضهم نقل ذلك عن
النس (قوله) ثاروا هذا الحديث
صرح في الطلب بحذف الاول (قوله)
فهو فصوله راد الاستوى غضب هذا
وقيل ادا كان جرح يخاف منه التلثم
وجب حكاية التوى انتهى (قول)
المن ويجوز صرح في الرواية بالاستحباب
وقال السبكي ينبغي ان يبدلهم ويحور
لغيرهم (قول) المتن وغيرها أى
كلاستغفاره وبراءة عنه (قوله)
انه مضطرب عارة الاستوى لم يثبت
ذلك بالنسب منقوده كقوله في شرح المذهب
في الكلام على الصلاة انتهى وفي شرح
المذهب ايضا وانما يكره كالمخاض
والماز وهي في الجاهلية (قول) المتن
في الجاهلية علم ان الذي هو الانبياء
الموت وكنت الجاهلية ادا مات منهم
كبير بشوارا كالي ا بنات سادى
بجودا كالمناهي من المناقب والمنا
(قوله) ومراة في الجاهلية فم
الخصيص انه عليه الصلاة والسلام

واجبلاء (الترج) وهو رفع الصوت بالندب (والجزع ضرب الصدر ونحوه) كشك التوب
ونشر الشعر وضرب الخذة قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودغل
يدعى بالجاهلية واء الضخان وفي رواية يملط كاي الجهاد بلطف اوبدل الواو وقال صلى الله
عليه وسلم التائخه اذ لم تقبل موتها تقاسمهم القيامة وعلها سار بال من قطار اودع من جرب
رواه مسلم والسرال القيس كالدرع والقطران بكسر الطاء مسكونا دهن شجر يطل به الابل الجرب
ويسرح به وهو اليلق في اشتعال النار في التائخه (قلت هذه مسائل مشوية) منطقة الباب (يادر
بقضاء من الميت (و) تغيب (وميتة) كاذرة الراعي في الشرح تجيلة للضرورة الترمذي وغيره
وحسن حديث نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يخشى عنه قال المصنف الراد بالنس الروح ومعلقة
محبوسة عن مقامها الكريم (وبكره حتى الموت لمرزبه) كذا في الروضة وفي شرح انه مضطرب لضر
في دينه اوقن في ذنابه ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يتين احدكم لضر اسأله
ان كان لا يفتن فلا يقل اللهم احيني ما كانت الحياة عذرا لي وقولي اذا كانت الوفاة خيرا لي رواه
الشيخان (اللقنة دين) أى لا يكره لحرق قته في دينه كما أفصح به في شرح المذهب قال ذكره
البغوي وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث انه كور وهو يعنى قول الروضة لا بأس (ويش
التداوى) كاذرة الراعي قال صلى الله عليه وسلم ما نزل الله اذ انزل له شفا من واء البخاري
ومع الترمذي وغيره ان الاعراب قالوا يا رسول الله تداوى فقال تدا واثان الله يضع داء الاوضع
له دوا مضاهم قال في شرح المذهب فان ترك التداوى كراهة وضعية (وبكره اكرامه) أى المريض
(عليه) أى التداوى وفي الروضة على تناول الدواء أى لما في ذلك من التشوش عليه وقال في شرح
المذهب حديث لا تتركوا مرضاكم على الطعام واشربوا قال الله بفتحهم ويعتقهم ضعيف مشقة
النبى وغيره وادعى الترمذي انه حسن (ويجوز لاهل البيت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب
وأصنافه بدل ونحوهم (تهيل وجهه) روى اوداد وغيره صلى الله عليه وسلم قبل عثمان
بن ملعون بعد موته ومعه الترمذي وغيره روى البخاري عن عائشة ان ابا بكر رضى الله عنه قبل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته (ولا بأس بالاعلام بموت الصلاة) عليه (وغيرها)
ذكره في الروضة وصرح في شرح المذهب انه مضطرب (بخلاف في الجاهلية) فانه يكره كقوله في الروضة
وشرح المذهب وهو انداء بموت الشخص وذكره في رواه البخاري عن ابن عباس انه
صلى الله عليه وسلم قال في انساب كمن يقيم السجدة أى يكسها فانت فدنن ليلا فلا كنت اذ توفى به
وفي رواية لم تكن ان تطوى وروى الترمذي من حديثه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينهى عن البلى وقال حديث حسن ومراة في الجاهلية لا يجوز دالا اعلام بالموت وهو يسكون العين
وبكره ما مع تشديد البلاء مصدر نعاء نعيه (ولا يظن الغاسل من يده الا قدره الحاح من غير
العورة) بان يرد معة منفسول من غيره أى كونه نظرا رائد على ذلك ويجوز مقرر العورة أى
ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب ان الاول خلاف الاول وقيل مكروه
وان المراد به كالنظر وان نظر العين فيه مكروه وفي الروضة وأصلها لا ينظر العين الا للضرورة
(ومن تعذر غسله) كذا احترق ولوغل تهرى (يم) ولا يفضل محافظة على جثة لندن بمجالها

الخاصة في اليوم الا ترى ما فيه وخبر الى المصل فملى عليه (قوله) مع تشديد البلاء متعلق بقوله وبكره (قول) المتن ومن تعذر غسله الخ لوي
لفعل الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه وقبل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي

(قوله) روى أبو داود الخ قال الأسنوي يدين فيه دليل لطلق القراءة لأن عبارتي الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بموته في حال الحياة فوبنه على أنه يجوز أيضا زيارة قبره كما قاله في شرح المهذب نقله عن الأصمكتري (قوله) بل السحب الخ زاد الأسنوي نقله عن شرح المهذب فلا يرفع صوت بقراءة (١٥٣) ولا ذكر ولا غيرها فائدة: اللفظ بكون القين وقضها هو الأصوات

الترتعة وقال فيه لفظا على وزن كلب قاله الجوهري (قول) المتن ولو اخلط الخ انظر القوة هنا على من وما يجب على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أهليان الموق (قول) المتن مسلمون أي وفي واحد (قوله) وبغير رأي كما انفرد ذلك في الزكاة تصويت هذا عن مالى الخائب ان كان مابقا والأفعن الحاضر وفي الصوم كأن يولى ليلة الثلاثاء من رمضان صوم غداً كان منه وفي الحج كأن يولى إحراما كإحرام زيد قال الأسنوي وقد تبين الكيفية الأولى إذا كان التأخير لاجتماعهم يحسم منه التغبر واعترض مسألة اختلاف الشهداء بأن غلبه حرام فدار الأمر بين فعل حرام وترك واجب قال وجبت فيلزم امتناع الفصل ولزم منه امتناع القوله (قوله) واختلاف الشهداء الخ أي ولكن في الدعاء بقوله اللهم اغفره ويطلق ولا يقول ان كان ضير تهديبه عليه البقي (قول) المتن تقدم ضله أي كصلاة الميت نفسه ولاته المأثور (قوله) لنقد الشرط قال الأسنوي هو شكل والقياس وجوب الممكن كافي الخ (قوله) وجوزها الصغير فيها راجع للصلاة قول المتن ويشترط لصحة الصلاة (قول) المتن على الحائز الحاضرة في القوت لوسلى على الحائز قوهى سائر قبل ان تقع في حقها وجها (قول) المتن على المذهب فهم قال الأسنوي خبر المذهب

قريبه الكافر) هو معنى قوله في الروضة شرح المهذب عن الأصحاب لا يكره روى أبو داود وغيره عن علي رضي الله عنه قال أثبت التي صلى الله عليه وسلم قتل ان حمل الفاضل خدمات فقال اذهب فواره قال في شرح المهذب اسناده ضعف وقال غيره حسن (وبكره اللفظ في الحائزة) وعبارة الروضة في المشي معها والحديث في أمور الدنيا بل السحب المتكبر في الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفي شرح المهذب عن قيس بن عباد نضم العين وتخفيف الموحدة ان الصالحات من الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الحائز وعن الحسن انهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (وإنماها) بكون المشاة (بشار) قال في الروضة في بحرها وفي شرح المهذب يكره البصير في المنجزة بين يديها إلى القبر وعنده حال الدفن لأنه يتعامل بذلك قال السمعوني سنن أبي داود ومروعا لا تتبع الحائز بصوت ولا تاركين فيه مجبولان وروى البيهقي عن أبي دوسى أنه سأل لا تتعرف بصارعة ولا بمنجزة ولا تتخطوا بيني وبين الأرض شيئا وروى مسلم في كتاب الأيمان بذكر المسجزة عن عمرو بن العاص قال إذا أنست فلا تصغي نارا ولا نائحة (ولو اخلط مسلمون بكتار) كأنهم قدم عليهم فتقدموا (وجب) لتخرج من الواجب (فصل الجميع) والصلاة عليهم فإن شاء صلى على الجميع (دفعه) (تصد المسلمين) منهم (وهو الأفضل والنصوص) واصل واحد فواحد ناو بالصلاة عليه ان كان مسلما يقول اللهم اغفره ان كان مسلما (يفتقر الرد في البية للضرورة وقوله وهو الأفضل والنصوص) زاده في الروضة على الرازي وقال واختلاف الشهداء اضربهم كاختلاف الكفار) ويشترط لصحة الصلاة عليه تقدم ضله وتكره قبل تكفنه فلو مات بدم وضحه (كأن يرفع في شرفه) وتعد انراجه وضله لم يصل عليه لفقد الشرط وقوله وتكره قبل تكفنه فلو مات بدم وضحه (كأن يرفع في شرفه) وتعد انراجه وضله لم يصل عليه لفقد الشرط وقال في شرح المهذب تصع وتكره صرح به الغري وآخرون (ويشترط ان لا تقدم على الحائز الحاضرة ولا القبر) في الصلاة عليهما (على المذهب فيها) والرازي قال حرمت الصلاة على الجميع وعبارة أصل الروضة في إنشاء الباب ولو تقدم على الحائز الحاضرة أو القبر لم تصع على المذهب والرازي هنا القصر على التقدم على الحائز وقال قال في النهاية نخرج الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الإمام وروى الحائز منزلة الإمام قال ولا يحدان يقال يجوز ان تقدم على الحائز أو على القبر البتة أما ما عرفت فحين تقدم هو هذا الذي ذكره إشارة إلى ترتيب الخلاف والافتاد اتفقوا على أن الأصح المنع انتهى فأقام التنوي بحث الإمام طرقة قطعة الجواز وطرد بها في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب وقال في شرح المهذب في تقدمه في المثنين وجهان مشهوران أحدهما بطلان سلالته وقال التولي وجاعة ان حوزة تقدم المأموم على الإمام جاز هذا والا فلا على الجميع وأخترنا وبالحاضرة عن الفاتحين البلد فانه يصل عليها كما تقدم وان كانت خلف ظهر المصل الساجدة إلى الصلاة عليها لتضع المصل والمصل عليه (وبجوز الصلاة عليه) أي على البيت (في المسجد) بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح

٢٩ ل لأن في المسألة على ما مضى من كلام الرازي طريقتين أحدهما على القولين في تقدم المأموم على إمامه والثانية الضغط بالجواز هـ رفعه لو تقدم الإمام لم يكن مري ذلك قاله عدم صحة الاعتداء بما عايناهم بعدد المأموم (قوله) قال ولا تتقدم راجع قوله قال في النهاية (قوله) وقال التولي وجاعة فعل الإمام منهم فأن هذا ما وقع لمسلمنا عنه

في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجبلة في المسجد فلا شيء فيه ضعيف أيضا قال وأما المشهور فيه فلا شيء عليه قال الأسنوي
في نسخة الأمام أحمد بن حنبل في حديثه بالمثل (قوله) في شرح المذهب قال فيه أيضا والشافعي بالأولى عن الباقر خرح القرض
لا شيء ولأن بعضهم ليس أولى من بعض بسقوط القرض خطه (قوله) أي أن المذهب في حجارة الروضة هو ما تشرح المذهب بسحب
أن لا يبعد (قول) التواتر في نفسه كغيره خالف في ذلك أحد رضي الله عنه محتجا بما في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل
على القبر قبل نفسه وأما ابن حبان في المنسوخ ولنا حديث الصلاة واجبة على كل مسلم باركن أو أجزأ عن الكثر رواه أبو داود والبيهقي
وقال وأما ما في الباب إلا أنه من أجل للرسل بجهة إذا اعتضد قول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا (قول) التي

جاءت أي كالواقعة في القبر بالصدر
مثلا وقول الشارح كل من هذا في القبر
أفراد القبر في حكمه شكك (قوله)
لأنه لا يبعد أن يكون هذا الموضع من
والمأموم حاشا آخر وحكمهما فيهم
بالأولى من مسألة الكعب (قوله) ينال
الميت دعا المارين إلى أن قال اختارهم
المتوفون في الأيمان في موضع موتهم من
الحرمين قال المصنف ويستوي أيضا
الشهادتين في كل أحد انتهى وهو
منه أحد رضي الله عنه وفي فتاوى
القضاة الذين بالبيت مكره انتهى
ولو تنازع الورثة في حقه ولو لم يكن
الميت أوصى شيء حاله في الآخرين
أن كل الميت حلال فيبقى أن يجاب
المقدم في الصلاة للفصل فاستووا
أقرع وإن كان امرأة أجابا أقرب
دون الزوج انتهى ولو حفر لنفسه قبرا
قال الأسنوي فلا يكون أحق به مادام
حياد كراهيها وهو والله المتعبد
يؤمن واستقي ما إذا مات حقه انتهى
وقد ثبت ما حفر في المسبة لحدته
له فتعريفه قل من حيث انتهى القبر
لنومه منه وقد صرح بأن رفع التراب
على القبر بعد اغراس الميت حرام فيها
وقد يلوح فارق فرعه لا يجوز

دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكس (قول) المتبرع لله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم روى البيهقي (ولا)
عن العلامة الحلاج عن أبيه قال إذا دخل خلق قبري فقلوا باسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوا على التراب استأثروا وأخذوا
رأس أول البقرة وناقنوا قال بن عمر فضل ذلك (قوله) روى الترمذي الخ إذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئا مما وافقنا لفظ
الصفحة

(قول) المتنحة بل المطلوب كشف خذه والافاضه الى التراب استكنة وتواضع اورباة لحة الله وطمعة من الله علنا بالرحمة والعوفي هذا المنزل وثيقه وبعده آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحيث المتنحة لحنها آتقوض الخلد (قول) المتن في تايوت مولفة قرش ولغة الانصار لاوله ولعل وجه الكراهة كونه اشاعة مال مع عدم ورود ذلك من السلف ايضا بل نقل عن أحد من الصحابة والتابعين (قول) المتن ليلالال الاسنوي لانه صلى الله عليه وسلم وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ذنونا كذلك وقوله وقت كراهة

الصلاة لانه سبامعقما (قول) المتن اذا لم يقهره الضمير فيه راجع للوقت من قوله ووقت كراهة الصلاة (قوله) محمول الخ قال الاسنوي الامر يخص بهذا الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفضل كبعد الصبح والعصر قال فاعلم ذلك فان الحديث والعنى وكلام الاصحاب يدل عليه ونسبه على عبارة المصنف تقتضي أن القرى حرام كتحريم الصلاة (قوله) وهو النهار المقصالحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم أن الاسنوي نازع في استحباب التأخير من وقت الكراهة لقوات الاسراع المطلوب وقال ان التور لم يذكر ذلك في الروضة وشرح المذهب (قوله) وسكت الخ في رد على الاسنوي حيث قال لا يذکر افضل في غير أوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها والجلة فاقى انتفاء المتن ومالوا للشارح سن التأخير من الليل الى النهار ومن وقت الكراهة الى غيره وقد حاول الاسنوي بحثا لحلال الأمر من نظرا الى طلب المبادرة (قوله) في الآخر يرجع الى قوله وقهر وقت الكراهة وقوله لا يطهر الضمير فيه راجع لنفسه من قوله من القضية (قوله) وذكر فيه الخ وما السألة الثانية تقدم دليلها وهو الاجماع (قول) المتن والبناء مال

(ولا) يوضع تحت رأسه (متنحة) بكسر الميم أي يكره ذلك لاشاعة مال وقول في التذنب لآماس به (وبكسر مدم في تايوت التي أرض بذية) بتقصيف التفتاية (اورخرة) بكسر الراء مفتوحا فلا يكره ولا يندوسيته به الا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من ضرب كراهة (الدهن) ليلال وقت كراهة الصلاة اذا لم يقهره ذكر ذلك في الروضة وقال حديث عتيق بن عامر في صحيح مسلم ثلاث ساعات نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فبين وان شرب فبين مونا واذ ذكر وقت الاستراوة والطولوع والغروب محمول كآمال الشافعي أبو الطيب والمتنوى على تحريم ذلك وقصده الحكاية الشجيرة في مامد وسجامة الاجماع على عدم كراهة الفتن في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها وتعتبر بفتح الثون وضع الوحدة وكسر هاء فن (وغيرهما) أي غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للذين بينهما أي داخل عليها بعبارة الروضة المستحب ان يذفن نهارا وسكت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذكر في المسئلة من القضية في الآخر لعلم بهام النبي وذكر فيه المسئلة الأولى حديث جابر بن عبد الله قال رأى ناس نارا في القبر فأتوها فأذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر وأذا هو يقول تاولوني صاحبكم وأذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالكره أو يود أو ينادي على شرط الشيخين (ويكره تقبص القبور والنساء) عليه (والكلمة عليه) هذه المسئلة وما بعدها ذكرها الرافعي الأماينة عليه قال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ان يغمص القبور أو يني عليه أو يمس زكاة الترمذي وان يكتب عليه وان يوطأ وقال حسن صحيح والقصص التيسير الجلس وهو الجلس والحلق به الامام والغزالي التطيين ونقل الترمذي عن الشافعي انه لا بأس به وسواء في النساء أم ميت أم غيرهما في المكتوب باسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولوين) عليه (في مقبرة قسمة هدم) النساء بخلاف ما اذا كان في ملكه أو مروح في شرح المذهب بجمرة النساء فيها (ونسب ابن شريح القبر بجماء) لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبره ورواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه الفرار وسعد المذكور هو ابن معاذ كافي بليغات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التذنب ويكره أن يرش على القبر الماء أو يردو في شرح المذهب كراهة هذا وان يطلى القبر بالخلق من التولي وآخرين لانه اشاعة مال (ويوضع عليه عصي) روى الشافعي انه صلى الله عليه وسلم ورش على قبر ابنه ابراهيم ماء ووضع عليه سبامعقوى بالليل والوحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حراوشة) روى أبو داود بإسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم وضع حجرًا أي حفرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أنظر لها قبرًا أي دفن اليمن مات من أهل وقطر بمعنى علم من العلامة (وجع الأقارب في موضع) ذكره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث المذكور وقوله المصنف

الاسنوي سواء كان النساء يتأمة أو نحو ذلك انتهى وسبق في كلام الشارح (قول) المتن والكلمة قال السبكي فيني عدم الكراهة اذا كتب قدر الحاجة للاعلام لاسيما في أنه يستحب وضع شيء يعرف به الميت (قوله) وهو الجلس يسمى أيضا القصة بفتح القاف قال الائمة وحكمة النبي الذين أقول واشاعة المال ليعرض شرعي (قول المتن) وينب أن يرش الخ قال الأذري حضرت جنازة فجل فوق عقيدتها مطر فز برقت لهم هذا يكنى من الرش انتهى قال الغزالي وفيه نظر يعرف من غسل القبر (قوله) عثمان بن مظعون رضي الله عنه هو أو لم يذفن بالبقيع من المهاجرين (قوله) ونعلم بمعنى طراح هو ما نسي أهمل انتهى في الحديث

(قول) المتروكة الزائر في الحديث لمن أحسن خبراً عنه المؤمن كان يعرفه في الدنيا (١٥٦) فيسلم عليه الأعرسة ورثه عليه السلام رواه

عبد الله بن أبي الأحكام وقال أسناده صحيح (قوله) ونصه زائدة الأسنوي حراز جرحه على البديل وقوله التبرك يجوز أن يكون عائداً إلى الموت في تلك البعثة أو الموت على الإسلام (قول) المتن لأن يكون إلى آخره ليس من المحكي شيل ثم يحتل حوده إلى الكراهة فيتنى الضرم أيضاً بالاولى ويحتل عوده إليها وهو أولى وعلى كل حال لا يفيد الاستصحاب ناساً وفي شرح التنبيه لطريقه أنه لا يجد الحلق القرية التي فيها صلحون بالمساجد الثلاث (قوله) وللمصلاة عليه مطروف على قوله بدار كاشفه (قوله) فيصحب فيه الخروفي في مسجد ويحده قال الأذري لم أرفبه شيئاً ولا شئت من شأنه من على المصلي وقصوه وإن لم يرضق فيه أحفال والأقرب للنسب (قول) المتروكة أن تصحب في من أيضاً التلقين في قوله يا عبد الله إن أمة الله أذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإن البعث حق والنار حق وإن البعث حق وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله سمع من في القبور وأتم رغبت بأقر بابو الإسلام دنيا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن أماناً بالكتبية بقية وبالؤمنين أخواناً بالحديث ورفيقاً في الروضة الحديث وإن كان بعيداً لكنه اقتضد شواهد وإن المتن مجلس عند رأسه وإن اللطف ويحده لا يلقن زادان الصلاح في فوائده حجة عن شرح الوسيط لقض الدين بن الوحيه وجه من أن التلقين قبل أمالة التراب أو بعد ما قال المختار الأول وقال الشيخ عز الدين التلقين بعد علم بعض فيه شيء فرغ قال صاحب الاستقصاء

نسخة إعادة التلقين ثلاثاً وأعلم أنه لا شك على هذا قوله تعالى وإن كنت سمعتم من في القبور وشموه ولا يدعون لشغلهم

في وقت دون وقت (قول) المتن لجريان الخطف على أن يفت

• (كتاب الزكاة الخ) الزكاة في اللغة النقص والتطهير والمدح وفي الشرع اسم لقد ومن مال مخصوص يصرف لما تنفعه خصوصه شرائط على بذلك لأن المال يجوز بركة إخراجها ودعاء الأخذ تعالى وما أتيت من زكاة تريدون وجهه الله الآية ثم هي نوعان كآبهن وزكاة المال والثاني ضربان متعلق بالتمتع وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين وهو ثلاثون وجوه ونسب وانقيص من الحيوان بالنسبة لكثرة النفع به في المال كل وغيره كم كثرها في نفسها ومن الجواهر بالصدقين لمكونها قيم الأشياء ونسباً عنها الفوائد كالحليوان ومن النبات ما تقوت لأنهم قوام البدن وسدائهم ورات فتعلق به (١٥٧) المستزورة القراء (قوله) لاهم مرجع الضمير فيه وفي زيادة الحيوان

(قوله) المتعلق بالتمتع كزكاة الثقل الجوهري وهو واحد الانعام وتسل التورى عن الواحدى اتفاق أهل الفتحة على الحلقه على الثلاث انتهى وكذلك الانعام تطلق على الثلاث قال تعالى وان لكم في الانعام الآية الى أن قال وان خيل والبغال الخ (قوله)

الذئب لا نخيل خالف أو خيفة فأوحى في انات الخيل وكذا في الذئب كوربها للذئب وصمت خيلا لا خيلا في مشها وأبى بعضهم حكمه لعدم الوجوب فيها قال وهي كونهما اقتضى لزمنها ما التمه الذئب كورب عدم الوجوب فيه لانه لا يسي غفوا ولا يبيز في الانصبة قال الاسنوى والقطايع عدم وجوبه على (قوله) وهو المراد أى التصريح بها في بعض الروايات كما قاله الشارح قال الاسنوى وحملنا لطلق على القصد كافي باقى التصبغانها لتغير الاو واحدة (قوله) فيم مرجع الضمير فيه ما من قوله بجماد (قوله) ضمير الفقهاء الخ مرفوعا ليقال عبارة المؤلف اعني قوله ثم في كل أربعين الخ فتشفي ان هذا الحكم لا يثبت قبيل ذلك مع انه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قوله) الشامل كيف الشمول مع ان الواحدة يقابلها قسط من الواجب (قوله)

لشغلهم بالزمن منه (ويلع عليهم في الاكل) هذا الثلاثون فترك (ويحرم تبينه لناغات والله اعلم) لانه اعانة على عبسية وقوله لغيران أهله أحسن كمال في الروضة من قول الراغب لغيران ليدخل فيه ما لو كان البيت في بلد أو أهله في غيره والاباعد من قرآنه كالحليوان ذكره في الروضة كالحليوان الأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما بع خير قتل جعفر بن أبي طه في غزوة موتوا معنوا الاكل جعفر لمعا ما قد باهم ما يشغلهم رواه ابوداود وغيره موطنه الترمذي وقال الحاكم جميع الاسناد وموتوا بضم الميم وسكون الهمز موضع معروف عند الكوك وقيل جعفر في جمادى مستغنا

• (كتاب الزكاة) •

هي أنواع تأتي في أبواب (باب زكاة الحيوان) بدوؤه وبالابل منه البداءة بالابل في الحديث الآتي لانه أكثر أموال العرب (انما تجب منه في التمس وهي الابل والبقر والغنم) فوجب في الثلاث اجاماً (الانخيل والريق والتمول من غنم ولبان) فلا تجب فيها قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم جرد ولا فرسه صدقة واه الشيطان والاصل عدم الوجوب في التمول المذكور (ولاشي في الابل حتى تبلغ خمسا فنها شاة وفي شتر ثمان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمسة وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون غنم) في الاكثر من ذلك (في كل أربعين بنت لبون) في (كل خمسين حقة) حديث أبي بكر رضي الله عنه ذلك في كاهه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واه البخاري من أنس ومن لفظه ما اذا دت على شترين ومائة في كل أربعين الى آخر ما تقدم وهذا يصدق بما زاد واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث أربعين ففيه ثلاث بنات لبون كحصر في رواية لابي داود بلفظ فاذا كانت واحدة وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وسرح الفقهاء ذلك وكروا الصابط الشامل لبعده في مائة وثلاثين مثلاً لبون وحقة في مائة وأربعين حقتان بنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين مثلاً لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وفي بنت لبون وفي مائتين مائتين من أربع حقات وأربع بنات لبون وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الاطخري لافوتلفت واحدة بعد الحول وقبل التكن سق من الواجب يزو من مائة واحدة وعشرين براً وقال الاطخري لا يسقط شيء وقال أيضاً فما زاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والجميع حقتان ومائتين والنسب عن قول يتعلق به الواجب أيضاً ولو كان مع تسع من الابل تلتف منها أربع بعد الحول وقبل

• ل ل ل وللواحدة الزائدة قسط من الواجب قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في كل أربعين مخصوصاً بما عدا صورة المائة واحدة وعشرين وعلى قول الاطخري لا تخصيص لأن الزائدة هو وان توقفت تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرون وما بعده الى التسع والعشرين فهو فرض بالاتفاق يعني ليس فيه تعاضل غير الواجب وانما هو عديد بالنسبة قال فان قلنا ان الفرض به كان المراد بقوله في الحديث في كل أربعين بنت لبون الصدرة الكاملة دون الاحاد وان جعلنا الوص عفواً كان المراد مائة واحدة وعشرين يعني كلام المصنف على المذهب ثم بعد الحادى والعشرين وعلى رأى الاطخري بعد العشرين انتهى موضعنا

(قوله) ان قلنا الخ أي أمّا اذا قلنا بأن شرط في الوجوب فإنه يجب شاة على القولين تلفد الاربع قبل تحقق الوجوب بها (قوله) ولطعت في الثالثة أي هي نصف قبل الشئ طعت في الثالثة وقس الباقي (قوله) وماذا كالحاصل ان من الجن من الضان والعز من سقى التينة منهما (قوله) والتم والامع اعترض أي بالخلق الشاق في الخبر وكما في الاصحبه مع ما قبل الاصح (١٥٨) يتبين الغالب اذا كان أهمل (قول)

التم والامع يعزى الله كذا لا يشكل عليه
فقط الشاق في الحيران التام والامع
لاقتضاؤه وكما في الاصحبه يشترط أن
تكون سليمة ولو كانت الابن مراشا
لانها وجبت في الممكوكين من غير
الجنس (قوله) نظرا الخ أي وكما في
الشاة في أربع الف من قال الرافعي
والوجهان مبييان على ان الشاة هنا
أصل أو بدل من الابن انتهى وفيه نظر
(قول) المتنان عدم غت غناض الخ
مرجح في الرض بأن علمها معتبرا أيضا
في اجزاءه من دون خمسة وعشرين
(قوله) بأن يلحقها الخ اقتضى هذا
الاطلاق وجوب الاخراج اذا كان
يلحقها خارج عن التصاب للصلوة
قال الاسوي وهو مذهبهم وقد قال
هم وجوب الكراة أخر بما عني منه
ويجوز بأن العلوة قد تكون غير كراة
(قوله) ولا يكف غصبلها أي ولا
جيران لأن زيادة السن تقاطعها الاقوة
وأعلم أن دليل ذلك كذب أي بكر رضى
الله عنه قد ثبت أنه يمكن عنده غت
غناض على وجهها وعنده ابن ليرن غناه
يقبل منه وليس معه شئ وهذا الدليل
سابق في كلام الشارح وكتبته قبل
الاطلاع عليه (قول) المتن والامع
كعدوم وقال العيب لا دحض كطاما
غير خاص هذه المسئلة (قوله) وقيل
تبعين غت الغناض أي لأن الانداه في
العدم كذا لا بد من في الوجود ووجهه
الاول انه اذا اشترى ابن البيون مسار

التكن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة اشاع شاة انكنا التكن شرط في الغناض دون الوجوب
وهو الاظهر (وبت الخاص لها سنة) ولطعت في الثانية (والبيون ستان) ولطعت في الثالثة
(والحقه ثلاث) ولطعت في الرابعة (والطبعة أربع) ولطعت في الخامسة وجمها الصبية
ان الاولى آن لها من تكون من الخاص أي الحوامل وان الثانية أن لها من تلد فغير لبوا
وان الثالثة استحققت ان يطرقها الفحل أو ان تركب ويحمل عليها تولان وان الرابعة تصدع
منهم أسنانها أي تسقطه (والشاة) المذكورة (جذعة نان لها سنة) ودخلت في الثانية
(وقيل ستة أشهر أو ثمانية معز لها ستان) ودخلت في الثالثة (وقيل سنة) واد كرسير للطبعة
والثنية سواء سكتات من الضان أم من الغزوة قال الاول فيها واحد وكذا قال السبي وقيل
الشاة الجذعة أو الثنية حلالا لطلق على القيد في الاصلية (والامع) أنه يخبر بينهما أي بين
الضان والعز من غم البلد (ولا تبعين غالب غم البلد) والثاني تبعين الغالب منها فان
استويا تخبر بينهما ولا يجوز العدول عن غم البلد إلا بخبر منها فمأه أو مثلها (و) الامع
(امع يعزى الله) أي جلع الضان أو ثي الغزوة كانت الاول أن لا تصدق الشاة في الله كذا الثاني
لا يعزى مطلقا نظرا الى ان المراد ان التي لا فها من المر والمرسل والثالث يعزى في ابل
الذكور دون الاناث والحامعة لها والذكور (وكذا يعزى الزكاة) الامع امع يعزى (عن دون خمس
وعشرين) لانه يعزى عنها فهادونها أو لى والثاني لا يعزى العبر التناقص عن فمة شاق في الخمس
وشاة في العشر وثلاث في الخمس عشرة وأربع في العشرين والثالث لا بد في العشر من حيوانين
يعبرين أو شاة تبصر وشاة وفي الخمس عشر من ثلاث حيوانات وفي العشر من أربعة على
قياس ما تقدم والعبر يطلق على الله ككروا لا تبيروا شاة المريدة على الحزوة الى الزكاة أو يد
الانثى غت الخاص فافوتها ككما قاله في شرح المذهب وهل القرض في الخمس جمعة او خمسة
والباقي تطوع وجها قال في الروضة الامع ان جمعة فرض (فان عدم غت الخاص) بأن لم يلحقها
وقت الوجوب (فان ليرن) وان كان أقل قيمتها ولا يكف تقصيلها (والامع كعدومة) على
حديثه الضار السابق فان لم يكن عنده غت غناض على وجهها وعنده ابن ليرن غناه قبل
منه وليس معشئ فان عدم ابن البيون أيضا حصل لما سنها وقيل يتبعين غت الخاص وفي شرح
المذهب ان المقصودة والمرهية ككعدوم كذا الماربي وغيره (ولا يكف كراة) عند ما
اخراجها والله بما تزل قوله صلى الله عليه وسلم لعاذن من غنه علما ان كراة أموالهم رواه
الشيخان (لكن غنغ) الكراة عنده (ابن ليرن في الامع) لوجود غت الخاص عنده والثاني
يقول على لعدم وجوب اخراجها ككعدومة (ويزوخذ الخ عن غت غناض) عند قدما
قاه أو من ابن ليرن (لا) عن غت (ليرن) عند علمها (في الامع) والثاني شبه على ابن
البيون عند عدم غت الخاص نظرا الى أن زيادة السن جارية لفضية الاقوة وأجاب الاول بان زيادة
السن في ابن البيون توجب اختصاصه بقوة تورودها مع العجز والاستعاض من سفار السباع بخلافها

واجدا مع قد غت الخاص ثم لا يخفى أنه ان يترك القصيد ويصعد الى غت البيون يأخذ الجيران ثم لو كان عنده ابن البيون غت في
البيون فاد اخرجها مع أخذ الجيران امتع (قول) المتور وخذ الخ أي ولا جيران لأن الجيران انما هو بين الاناث (قول) المتن في الامع
راجع قوله لابون

(قوله) والتقديم لهذا القديم جبر سوا موجد السنن في ماله ألا (قول) المنة أخذ أي وليس هنا صعود ولا هبوط (قوله) وله أن لا يحصل هو مفهوم من قول النجاشي أنه تحصل مثلها **فخرج** لو كان نبات لبون مثلا ولكنها بارية في ملكه وقد قبلت من أمه لم يكن لها الواله الرجوع فيها (قوله) وسعدا (١٥٩) أربع جذاع أيضا أن يجعلها أصلا ويوزل إلى أربع نبات لبون مع دفع

الجبران كأنه أن يجعل نبات اللبون أصلا يصعد إلى خمس حقائق مع أخذ الجبران ويتبع أن ترقى من نبات اللبون إلى الجذاع أو يتزل من الحقائق إلى نبات الخاض لكثرة الجبرانات مع إمكان التحليل وقوله أيضا أن يجعلها إلى قول معي أخذ الجبران ثم أمره مطورا سوى في شرح الأرشاد للكمال المقدسي والتي تقدم في نفس إشكاله ومنعه الآن أيضا عدة نقل ووجه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين ما وجاهد الواجب فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت في شرح البهية لشخصنا التصريح بما قلته فقله الحمد ثم رأيت البقيني بحث الجواز في النسق الأول دون الثاني وهو ظاهر (قوله) إنقرا أي سوا كانت البقطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس الحاجة إلى الارتفاق بالجل كالحقائق والحاصل أنه نظر الاغتباط مرابعا في ذلك مصحفة انقرا عنه عليه الرأى رحمه الله عند الكلام على اصحاب اتفاوته ونبه أيضا على أن يحصل ذلك إذا كانت البقطة تنقص في زيادة القيمة والاغتباط تفاوت (قوله) والثاني بقصر أي كافي الجبران وكافي الصعود والتزول ورتبة الجبران في القدم مخبر فيه كالكتابة وبأن المالك مندوبه من الصعود والتزول بأن يحصل الفرض لكنه خسر رقمه كذا كيف التراء

في الحق فلا وجب اختصاصه من نبات اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيها جميعا قلست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبر هاتان جبر هاتان وقوله الأصح عر بده في أصل الروضة بالذهب قال به قطع الجهر وحكت طائفة فهو جوه (ولو اتفق فرسان في الابل) كاتبي بعين فرضها بحساب نبات اللبون خمس وبحساب الحقائق أربع (فالذهب لا يتبع أربع حقائق بل هن أوجس نبات لبون) والقديم يتبع الحقائق قطرا لا اعتبار زيادة النسق أولا بدليل الترقى إلى الجذعة التي منتهى الكلال في الاستثناء ثم العدول إلى زيادة العدد واستدل في المذهب وغيره بالتدبعا في نضج كاهمصل الله عليه وسلم بالصدق فإذا سككنا اثنين فيها أربع حقائق أربع نبات لبون أي السنين وجدت أخذت رواه أبو داود وغيره من سالم بن عبد الله بن عمره فقرأه من الكتاب وليد كراهه من أي في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحل القديم على ما إذا لم يوجد إلا الحقائق ولم يصرح في الروضة كالمصباح مع واحد من الطرفين ويصح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المذهب على القديم أن وجدت الحقائق عند نصفه الأجزاء من غير تمامه فغيرها والأزول منها إلى نبات اللبون أو معدا إلى الجذاع مع الجبران قال في شرح المذهب وإن شاء اشترى الحقائق (فان وجد) على المذهب الجديد (عالمه أحدهما أخذ) منه كسب في الحديث سوا طريقه من الأثر أي أم وجد نصفه ذات الخص كل عدم وكذلك المذهب ولو كان الآخر أتى السنين لم يكن غصبه (والا) أي أن لم يوجد جملة أحدهما (فقد تحصل مثلها) منها إشارة أو غيره (وقيل) يجب (الاضطغاط) ككتاب إخراجها أو وجد في ماله كسابقه أن لا يحصل واحدا منهما بل يتزل أو يصعد الجبران فإن شاء جعل الحقائق أصلا ومعدا إلى أربع جذاع فأخرجها وأخذ أربع جبرانات وإن شاء جعل نبات اللبون أصلا ويوزل إلى خمس نبات خاض فأخرجها ودفع معها خمس جبرانات (وان وجدها) في ماله (فالصحيح) على الاغتباط منها الفقراء والمراهم وبالسكن هنا جميع المستحقين ولشهرتهم يسبق اللسان الذي كرمه والثاني بقصر المالك بينهما كالمالك يكونا عنده (ولا يميز) على الأول (غيره) أي غير الاغتباط (ان دل) المالك في إعطائه (أو قصر الساعي) في أخذه (والأخير) والآخر مع أجزائه (وجوب قدر اتفاوت) منه وبين الاغتباط والثاني بقصه فإذا كانت قيمته نبات اللبون أربعاته وخمسين وقية الحقائق وقد أخذت أربعاته بقدر اتفاوته بخون (ويجوز إخراجها دراهم) كما يجوز إخراج شخصه (وقيل) يتبع تقصيل شخصه (وعلى هذا يكون من الاغتباط لانه الأصل وقيل من المخرج ثلثا لبعض وقيل بقصره منها في ثلثا المتقدم بجزء خمسة اتع بنت لبون وقيل نصفه وقيل بقصره منها ويصر في ذلك للساعي في إخراج الدرامم قبل لا يجب صرفها إليه لأنها من الأموال الباطنة والأصح في الروضة وجوب صرفها إليه لأنها جبران الظاهرة

فوكال الأمر إلى خبره (قول) المتفاوتة في القيمة في الرتبة (قوله) مع أجزائه وقد اتفق بعضهم المراد بالأجزاء الحسبان لا الحكمية (قوله) والثاني يستحب لأن المخرج محبوب (قول) المتفاوتة إخراجها دراهم لأن الفرض متعبر الفرض فكان كالجبران وإن كانت القيمة قد تبطل كالوقودت الشاة الواجبة في الابل وكذا تعتبرت بنت الخاض مع أن اللبون غير يبعدها في ماله ولا بالن (قوله) كما يجوز إخراج شخص من يبعدها إذا اتساق بالأزول بجوار الثاني بخلافه العكس كما يفهم من قولهم وقيل يتبع (قوله) وعلى هذا الخ كذا على الأول فيما يظهر

(قوله) **شبهه** أي لا خصوص المراهم وهي التفتة (قوله) أن يفرقة الصغير فيمراجع للتفاوت من قوله على استصحاب التفاوت (قوله) **بذلك** أي التفتة بمران للثلاثة أحوال وجود أحد الستين قد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما أو الثلاث الأولى سبقت في المتن والأخبار في التفتة (قوله) **وبين** أي لا يذهب إلى آخره منه تستفيد له لو كان عنده (١٦٠) ثلاث نباتات لبون وخشتان جازله

ومراهم بالدرهم بقدا ليدار كما صرح جماعة منهم ولكن لا يستعملها بقدر على اللسان قال في شرح المذهب على استصحاب التفاوت له أن يفرقه كيف شاء ولا يبين لاستصحاب النفس بالتوافق **وقوله** لو وجد ثلاث حقائق واربع نباتات لبون فبين أن يذهب الحقائق مع ثبوت اللبون وجبران بين أن يذهب نبات اللبون مع خفقوا يأخذ جبرانا وله دفع حقيقته مع ثلاث نباتات لبون وتلا ثلاث جبرانات أن لا يسمع ومقابله نظر إلى بناء بعض الفرض عند موثرة الجبران ولو وجد حقيقته في قطع أنه أن يفرق جماعة مع جذعين ويأخذ جبرانين وله أن يفرق خمس نباتات تخاض بدل نبات اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث نباتات لبون قطع أنه أخرجهن من فتي تخاض وجبرانين وله أن يفرق أربع جذعات بدل الحقائق ويأخذ أربع جبرانات كذا ذكر البغوي الصورتين وطرد الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني منهما لبقاء بعض الفرض عند موثرة الجبران ولو أخرج عن المائتين حقيقته وبقي لبون ونصفها يميز التفتيش ولو ملك أرمهاه فطعمه حقائق أو عشر نباتات لبون وبعودهم بالجمع ما قدمهم من الخلاف والفرع ولو أخرج منها أربع حقائق وخمس نباتات لبون جاز أن كل شيء أصل وقيل لا يجوز لفرق في الفرض (ومن زعمه بنبه تخاض فصد ما وعنده بنبه لبون فدعها وأخذ ثنتين أو عشر من درهما أو) **لزمه** (نبه لبون فدعها) دفع بنبه تخاض مع شائين أو عشر من درهما أو دفع (حقة) وأخذ شائين أو عشر من درهما) روى ذلك في المستلب البخاري عن أسى ركب أبي بكر السابك كرمه وقمة الشاة ما تقدم في شاة الخس والمراهم هي النقرة أو في شراب المذهب الحاصلة والشائيات أو الصرون درهما هو مسي الجبران الواحد وتوفقه فدعها أي في ماله احتراز عما لو وجدها فيه فليس له الزول وكذا الصدور لأن لا يطلب جبرانا لأنه زاد جبرانا كما ذكره في شاة فبما ساقى (والخيار في الشائين والدرهم لبقائها) ساعيا كان أو مالكا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصدور والتزول لما في الأسم) لأنها مراعاة خفيضا عليه ومقابله ساعيا أن دفع الشائيات غير الأغبط ما دفع الأغبط لزم الساعيا أخذ قطعها (إذا ان تكون البهيمية) بمرض أو غيره فلا خياره في الصدور لأن واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين الخمين فإذا أراد التزول ودفع الجبران قبل لانه تبرع بزيادة (وله صدور درجتي) وأخذ جبرانين تزول درجتيه) دفع (جبرانين بشرط تعذر درجة في الأسم) كان يعطى بدل بنبه تخاض عدة هاهنا وقد ثبت اللبون حقة وأخذ جبرانين أو يعطى بدل الحقة عند قدما وقد ثبت اللبون بنبه تخاض ودفع جبرانين وجه الاشتراط النظر إلى تقليل الجبران ومقابله يقول القرني الموجودة ليست واجبة فوجدتها كمها ولو ساعد وجودها ورضى بجبران واحد جاز لا خلاف ولو تعذرت درجة في الصدور وجدت في التزول كان زعمه بنبه لبون فم يجدها ولا حقة وتوجد بنبه تخاض في أخراج الجذعة وتوجهان أصحهما في شرح المذهب الجواز وله الصدور والتزول ثلاث درجات بشرط تعذر درجة في الأسم كما صرح به في شرح المذهب بأن يعطى بدل الجذعة عند قدما وقد ثبت اللبون بنبه تخاض مع ثلاث جبرانات أو يعطى بدل بنبه تخاض الجذعة عند قدما فيهما ويأخذ ثلاث جبرانات (ولا يجوز

أخراج ذلك مع أخذ جبرانين (قوله) وله دفع حقة إلى آخره وسكت من دفع فنبه لبون مع أربع حقائق وأخذ الجبران فانه متع فيهما يظهر لأن الأربع حقائق فرضه فخصر حقا قط لا جبران (قوله) الصورتين المراد بهما قوة وله أن يفرق خمس نباتات تخاض الخ وقوله وله أن يفرق أربع جذعات الخ (قول) المتن قد دعها أي من ماله (قول) المتن فدعها قال العراقي أي أن أرادوه تفصيل بنبه تخاض وقوله وعنده بنبه لبون ليس بشرط أنه تفصيل ولو وجد ابن اللبون فليس له أن يفرق بنبه اللبون ويطلب الجبران انتهى بجمعه وإمامهم قالوا لو كان واجبه بنبه تخاض فم يجدها ولأن اللبون في ماله ولا يفرق دفع التفتة وقضية كلامهم هناك شرط ذلك أن لا يستكون عند بنبه لبون ثم رأيت العراقي في النكتة قال لعل دفع القيمة إذا اقتضت أساس الزكاة (قول) المتن شائين أو عشر من درهما الحكمه في ذلك إذا زكاة تؤخذ عند المياد فالبوا ليس هناك كما هو المقوم بضبط ذلك بقية شرعية كساع الصرء والظرة ونحوهما (قوله) بخفتها أي لا يكون الشراء مشتقة (قوله) في الصدور أي ليدفع معاقب الاستنوى وقضية تعليلهم التجاوز إذا دفع سلبا وإن كان الملاقا الهاج بنبه تخاض المنع انتهى **فرع** هو كل عنده بنبه تخاض وهي كريمة لم يتج الصدور وان منعت أخراج ابن اللبون (قول) المتن في الأسم يرجع لقوله بشرط (قوله) في الصدور مثله لو تعذرت في التزول ووجدت في الصدور كان واجبه أخذ الحقة فم يجدها ولا بنبه اللبون أن ينزل إلى بنبه تخاض مع وجود الجذعة (قوله) والتزول ثلاث درجات قلت والقيام جواز التزول إلى أربع ساع على ترجيح النوى الآتي كان يصعد من بنبه تخاض إلى أشبهه عند تعذر ما بينهما

أخذ الحقة فم يجدها ولا بنبه اللبون أن ينزل إلى بنبه تخاض مع وجود الجذعة (قوله) والتزول ثلاث درجات قلت والقيام جواز التزول إلى أربع ساع على ترجيح النوى الآتي كان يصعد من بنبه تخاض إلى أشبهه عند تعذر ما بينهما

(قوله) **في هذا المالك** مقابل قول المتأخر لا يخط (قول) المتأخر لما صح أن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أي من مراعاة التقطط
كلية التفتت المناسبة إلى صحاح ومرض وأجل الرافعي بأن التمس ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول) المتأخر لا يخط (قوله) المتأخر لما صح أن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أي من مراعاة التقطط
كل أولي لبند اثنا عشرة لثا لكن قول المنهج والاعلم أنه يخرج ملاءمة الحلية لثا (قول) المتأخر لما صح أن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أي من مراعاة التقطط
الآنية أن يكون نسبة قيمة المأخوذ إلى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذ إلى ذلك النصاب (١٦٢) (قول) المتأخر لما صح أن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أي من مراعاة التقطط

وقيل يخر المالك (والاعلم أنه يخرج ملاءمة تقاطعها بالقيمة فإذا كان أي وجد (ثلاثون هنا)
وهي أي الميز (وعشر نهجان) من الضأن (أخذ هنا أربعة قيمة ثمانية أربع مئة وربع نهجة)
وفي عكس الصورة قيمة ثلاثة أربع مئة وربع مئة وعلى القول الأول يؤخذ في الصورة الأولى
ثمة مئة وفي الثانية جذعة ثمان ولو كان من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحية وعشر مئة
أخذ منه على القول الأول بنت مخاض أرحية بنت مخاض أرحية وأمه بنت مائة
الخمس أرحية وخمسة مئة ولو كان من البقر العراب ثلاثين ومن الجواميس عشر أخذ منه على
القول الأول مئة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر مئة مئة قيمة ثلاثة أربع مئة وربع
جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا حية) بمرتبة في البقر (الأن مثلاً) أي من المربضات أو الحسان
ويكنى مريضة متوسطة ومئة من الوسط وقيل تؤخذ من الحمار ولوانتسب الماشية إلى صاح
ومرض أو إلى سليمة ومئة أخذت بحقيقة سليمة بالقطعي أربع مئة نصفها صحاح ونصفها
مرض وقيمة كل حقيقة ثمان وكل مريضة ثمان ونصفها سليمة نصفها صحاح ونصفها مريضة
مما ذكر وذلك ثمان ونصف وكذلك لو كانت نصفها سليمة نصفها صحاح ونصفها مريضة
(أو كذا إذا وجب) كان لبون في خمس وعشرين من الأبل عند قدس المخاض وكذا تتبع في الأفر
(وكذا التبع في كورا) وواجب في الأصل أن يؤخذ منها الذي كرسها (في الذبح) وعلى
هذا يؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها
للباب من النصابين ويعرف ذلك بالتعريف والتسوية أي إذا كان قيمة المأخوذ في خمس وعشرين
منه بدرهما كونه قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهماً بنسبة زيادة الست وثلاثين
على الخمس والعشرين وهي خمس من خمس والساق المتع وعلى هذا تؤخذ اثني وثلاثون قيمة
المأخوذ من بعض الأثنا عشر قيمة المأخوذ من بعض الأثنا عشر قيمة المأخوذ من بعض الأثنا عشر
الحقة ثم تقوم كورا وتؤخذ اثني عشر منها بالنسبة التسوية أي إذا كانت قيمتها ثماناً والغير قيمة اثني
المأخوذ منها خمسين وثمانين كورا ألقا أخذ منها اثني عشر منها وخمسون والوجهان في الأبل
والبقر ألقا الغنم فيؤخذ منها ثماناً وتبيل على الوجهين والنسبة من الثلاثين إلى الكور
والأثنا عشر يؤخذ منها الأثنا عشر القيمة تسوية (وفي المقارنة في الجسد) كان مائة
التمتاتها منها من الثلاث فبني حولها على كسبة في وقا لم لا يؤخذ منها الكبيرة لكن
دون الكبيرة للمأخوذ من البكر في القيمة على الخلاف برهين أيضاً وعلى القول يعتد الساعي
في غير الغنم ويكثر من التسوية بين القليل والكثير فيأخذ في ست وثلاثين فليفرق المأخوذ
في خمس وعشرين في ست وأربعين فرق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس ولو انقسمت

قوة تعالى ولا يهيموا الخبيث منه يتفوق
والمراد بالحيث الردي لألحرام لقوله
تعالى ولا يهيموا إلا أن يهيموا
فيه ومن الأداة أيضاً قوله صلى الله عليه
وسلم لا تؤخذ في البقرة مئة ولا ذات
حوار ولا خمس الغنم والحوار الصبي ونحو
الذين أنقص من ثمنها هذا الحديث
محمول على الغالب من كون المال فيه
صحيح وموجب فلا يأتى أحد المصبيين
منه (قوله) بما ربه في البيع أي
فقرى الحامل وإن لم يخر في الأخصية
(قوله) يؤخذ منها الذكر كان سابط
حيثما عاين أقل مجزئ في خمسة
وعشرين (قوله) سبطا الغنم فيه
راجع لقوله أثنى (قوله) والثاني المتع
أي لأننا نرى من الأثنا عشر تصنيف
التصنيف (قوله) قطعاً وجه عدم
نص الشارع فيها على الأثنى بخلاف
غيرها (قوله) لا يؤخذ إلى بالتقطط
مرتبعة في الرض والتصح وغيرهما
(قول) المتن وفي الصفار إلى آخره
دليله ودليل عدمه ما سلف قوله تعالى
خذ من أموالهم صدقة ويخص مستلماً
قول أبي بكر رضي الله عنه والله نعموا
مضى هنا كذا يؤخذونه إلى رسول الله
سلي عليه وسلم تأتلف عليه (قوله)
من الثلاث مئة أيضاً فيرد ذلك لكن
في الميز والقر لا توجبها المستان

كذلك ذكره الاستوى ومراده في البقر أن يبلغ تقديره أن يكون الواجب في أصله مئة كالأربعين ولا ثلاثين يجب فيها تبع الماشية
وهو مئة مئة وحيث هذا الذي ذكر في البقر مشهور في الأبل أيضاً كمنه ثماناً وتلا من أولاد محاض يجب ما فيه من أزيد مئة من المأخوذ
في خمس وعشرين وبالحقيقة ذلك لا تقتصر عن إحصاء الشارع بها تقديره على التصور بل هو بان عزمه صفار ليست من أسان لزكاة
ولا مشهور ذلك البعوت الأصول فليأخذ (قوله) في غير الغنم أي أما الغنم فلا يؤخذ فيها هذا الذي ذكره بين القليل والكثير لأن العبرة بها بالعدد
ولنا قال في الرض أن الجوز مئة رطلها بها بالخذ

قوله (وجوب كبيرة أى بالقط صرح به في التصحيح لأن غرضي بيان حيث لا ينظر ما لفرق بين الجديد والقديم (قول) المتن وخيار من عطف العامل
الخاص بفرع هو كانت الماشية كلها (١٦٣) خياراً أخذ منها الفرض الأول فامتهل ما يؤخذ منها الحاصل وان كانت الكل

الماشية إلى سفار وكل قياس ماتهم وجوب كبيرة في الجديد وفي القديم تؤخذ كبيرة بالقط (ولا
تؤخذ (ردي أو كسوة) وهما كافيتان في الحرز وغيرهما الحديثة العهد بالساج والسنة لكل (ومعامل
وخيار الأرض الثالث) بذلك والبري يطلق عليها الاسم قال الأزهرى إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها
والجوهرى عن الأموى إلى شهرين وحكى خلافاً في أنها تختص بالبري أو تطلق على الفان أيضاً قال
وقد تطلق على الأبل قال غيره والبقر (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب شراء أو أورد أو غيره
(زكاة رجل) واحد (وكذا الحواشي الجارية) لكن (بشرط أن لا تتبين) ماشية أحدهما عن
ماشية الآخر (في الشرع) أى موضع التبريد بان تسمى من ماء واحد من غير أن يورث أو وحوض
أومن مياه متعددة (والسرح) السائل للرمي أى موضع الذى تروح البهائم لتجتمع وتقالى إلى
الرمي والموضع الذى ترمى فيه لا بأس سرحه لهما كما قال الراعى ولوقال المصنف والسرح والرمي
كافى أصل الروضة وغيرها لكن أوسع (والمراح) بضم الميم أى ما واهللاً (وموضع الحلب)
بفتح الهم مصدر وحكى مكانها وهو الحلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفعل فى الإجماع) وبفتح الجهور
فى الفعل وكثير من الأصحاب فى الراعى ولا بأس بتعده لهما وسواء كانت الفصول مشتركة بينهما
أم لم تكن كالأحدهما أم مستعارة وظاهر أن الاشتراك فى الفعل فيما يمكن أن تكون ماشيتهما أو ما
واحد اختلاف الضأن والمغز كما قاله فى شرح المذهب (لأنه الخلطة فى الإجماع) ولا يشترط
الاشتراك فى الحالب والحلب بكسر الميم أى الألبا الذى يحلب فيه فى الإجماع فمهما مجموع الشروط
باتفاق واختلاف عشرة وبطل على أن الخلطة مؤثرة فى الروى البخارى عن أنس فى كتاب فى بكر السابق
ذكره ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة فى حديث الله رضى الله عنه فى رواية
سعد بن أبى وقاص والخيلطان ما جمعها فى الحوض والفعل والراعى يشهد لك على غيره من الشروط
لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجيم بين متفرق أن يكون لكل واحد أربعون شاة فخطأها
ومن مقابله أن يكون لهما أربعون فيغزقها خلط عشرين بملها وجب الزكاة وأربعين بملها بملها
ومائة واحدة بملها بكثرها ومقابل الإجماع فى الراعى والفعل ينظر إلى أن الاشتراك فيها لا يرجع إلى
نفس المال بخلافه فيما قبلها على أنه يشترط اتحاد موضع الالتزام والشرط لثمة الخلطة قال الخلطة
تسمى أمر الزكاة بالتكثير أو التقليل ولا ينبغي أن يكثر من غير قصد ورضاء ولا أن يقل إلا بقصد
محافظة على حق الفقراء ويدفع بان الخلطة انما تؤتى من جهة خفة المؤن باقتصاد الرافق وذلك لا يختلف
بالقصد وعدمه وقوله أهل الزكاة احتراز عن غيره فلو كان أحدهما ذنباً أو مكابلاً فلا أثر للاشتراك
والخلطة بل إن كان نصيب الحرام المسلم نصيباً زكاه زكاة الانفراد أو فلاش عليه ولا يشترط دوام
الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو لم يكن كل منهما أربعين شاة فزكاة المحرم ثم خلطاً فزكاة مفرقة لا تثبت
الخلطة فى هذه السنة فى الجديد فيجب على كل منهما فى الحرم شاة وفى القديم نصف شاة وثبتت
فى السنة الثالثة وما بعدهما قطعاً وإذا خلطاً عشرين من الغنم بعشرين وأخذ الساعى عشرة من نصيب
أحدهما رجع على صاحبه نصف قيمتها لا نصف شاة لأنها غير مثلية ولو كان أحدهما مائة ولا خلا
خمسون فأخذ الساعى الشان الواجبين من صاحب المائة فخرج ثلث قيمتها وأومن صاحب الجمين
رجع بثلثي قيمتها أومن كل واحد شاة فخرج صاحب المائة ثلث قيمتها وصاحب الجمين

ولا يتخص بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لأنه فردان (قوله) فلا تثبت الخلطة الخ
والخلط عارض فقلب حكم المثل المتعدد على الانفراد

بثني فيشتمو لوسا زافي فجهه لاخوذ فاقول قول المرجع عليه لاه غارم (والا مهر تأثير خلطة
 القروا زرعوا القند و عرض القنار) باس تراك أوجاورة لعموم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين
 مجتمع خشيعة الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا لا يفسر فيها في خلطة الماشية من نفع الماشية تأثره بتخليل
 الزكاة قالوا ثالث تؤثر خلطة الاشتراك قط وقيل لا تؤثر خلطة الجوار في القند و عرض الضارة وعلى
 الأول قال (شرطان لا تجز) أي في خلطة الجوار (الناسور) بالمهملقة وهو حافظ القتل والجبر
 (والجبرين) يفتح الجيم وهو موضع خفيف القبر (والله) كان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالتعهد
 وصورتها أن يكون لكل واحد منهما مغنيل أو زرع في حائط واحد أو أكيس درهم في صندوق
 واحد أو أمتعة خضارة في دكان واحد ولم يذكر في الزرعة الشرط المذكور والرافعي هل تأثر الخلطة
 بالارتقاء بالتقادم الناطور وما ذكره معوز ادعى ذلك في شرح المذهب اقتصاد الماء والحراث
 والعمل وجداد القتل والمصح والمصا والحلال والمستأجر والوزان والميزان للتاجر من في حافوت
 واحد والسدوات انتهى وهو بموجب حديث ثمانية من موضع دباس الخلطة ونحوها (ولو جوبز كاة
 الماشية) أي الزكاة فيها كافي المحرز (شرطان) أحدهما (مضى الحول في ملكه) روى
 أبو داود وخبره حديث لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول (لكن) من نصابين ذكر
 بجمله أي انصاب ابن جندب مع مقتضى ترك من حيث العدد كإثباته نفعها حتى
 وعشرين فقبض ثمان وكأربعين شاة ولدت أربعين شاة وتوهم لهما على الناج قبض شاة وقيل
 بشرط قبضها من الأثمان ولو واحدة والاصل في التمسك بملكوها من عمر رضى الله عنه
 أنه قال لاسباعه اعتد عليهم بالصلة وهو ما يقع على المنسك والاشي وبإذنه ان انقض في اشتراط
 الحول أن يحصل التماسا على الناج نعمه عظيم فتبيع الاصول في الحول وإن انت فيه وما تم دون
 نصاب ويبلغ نصابا يند أحوله من حين بلوغه ولقد ذكره في المحرز (ولا يضم المملوك شره وغيره)
 كهيئة إدارته إلى ما عتده (في الحول) لأنه ليس في معنى الناج (ونضم اله إلى انصاب شاة
 ملك ثلاثين بقرسة أشهر ثم اشترى عشر اضفيعه عند قيام كل حول فاعشر ربع سنة وعند قيام
 الحول الأول للثلاثين يبيع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع سنة وقال ابن سريج لا يضم في النصاب
 كل حول فلا ينفذ الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو دعي المالك
 الناج بعد الحول صدق) لأن الأصل عدم وجوده قبله (فإن انتم خلف) وبعبارة الزرعة
 وأصلها فكان اتهم السامعي حلفه ونحوها في المحرز وأعادها في الزرعة آخر كتاب تسم الصدقات وقال
 ابن العين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر وصحبه وقيل واجبة فيما عدا ذلك
 الظاهر كقوله كتبته المال في أثناء الحول ثم اشترى ثمنه السامعي في ذلك فلهما قال فإن قلنا
 العين مستحبة فاتمخ منها فلا شيء عليه ولا أخذت منه لا بالتكول بل بالسبب السابق أي لها
 (ولو زال ملك في الحول) يبيع أو غيره (نقاد) بشره أو غيره (أوباد بلش) ككابل
 بيل أو بنوع آخر كابل يقر (استأنف) الحول لاحتطاع الأول بما فعله وان قصد به القرار من
 الزكاة والقرار بها مكره وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) على ما يأتي بيانه
 والاصل في ذلك ما تقدم في حديث البضاري وفي صدقة الفم في سائمة التي لا تخردل بمفهومه على نفي
 الزكاة في معلوفة الفم وقيل عليها معلوفة الأبل والبر وفي حديث أبي داود وغيره في كل
 سائمة ابل في أربعين ثوبا لئلا يخالطها جميع الاستناد واختص السائمة بالزكاة وتفروم ثوبها لراعي
 في كلابها قال في الزرعة ولو أسييت في كلابها تهل في سائمة أو معلوفة وجان في ألبان (فإن

(قوله) أي الزكاة فيها كافي به هذا نافع
 ما ترجمه العبارة من وجوب الإخراج
 (قول) الناج الحول حتى يملك من حال
 إذا ذهب ومضى ولو نسل له أو سرق
 أو غاب أو كان مودعا لم يندشم نخلص من
 دائره جبت الماضى (قوله) بان الخ هذا
 تفسير مرادوا لاقضية العبارة أن
 الأربعين مثلا لو نخصت عشرة مثلا ثم
 ملك الأربعين تركى العشرة فيحول
 أصولها وليس كذلك ثم تائب الناج
 في وجهه يبرى بعد على الناج
 فيه التفسير يرجع بقول المتن يحول
 أو استوى على قولهم بشرط الصوم وهو
 الرعي في جميع النصاب أو قول يمكن
 تصويره بما إذا سقت من الناج قيل
 أخرى شيعة الحول أو كان الاستعداد
 الحول زين بدير (قول) المتقصد
 في التعبير بالقام إشارة إلى أن العود
 للتأثر يكون طالعا لا ولي كذا قوله
 مجمله فيهم منه أن المبالغة في النسل
 كلابه لا يوجب خراؤم بل يوجب لوليت
 استأنف الواو

(قوله) بأن تعشرونه أي سواء كان ثلثاً أو ما ينفر أو قدر ضرورة وترك هذا ما ظهر في فسخ هذا المثل قول الشارح الآتي ومن عجل
 الخلاف الخ أي فلا يجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليل في السنة المذكورة محتاجاً إليه حتى لو كانت تنكفي بالسوم نهراً
 فلا أثر للعلف في حال كتابتها غير رأيت (١٦٥) في شرح السبكي ملوفاً قد كرم حيث قال: تيمم هذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش دونه

تارة يكون لقلته كما تقدم من علفهم
 أو ومن تارة لاستغناء عنه بالرعي
 وإن كثر كما إذا كان الرعي بكمه ولكنه
 يعلفها أضافاً إلى ما في جزمه لأنه لا يخفى
 حكمها ما قال وقد ذكرنا الفضل لو كان
 يسرحاً كل يوم وإذا ردها بالليل إلى
 المراح أني شيئاً من العلف لها لا يقطع
 الحول قال وأراد ما ذكره انتهى (قوله)
 الماشية أي سواء كانت معلوقة في ذلك
 أولاً معلوقة ولا ساحة كان ساحت
 بنحها عتب ملكها فخرج غصب
 سائمة فلعنها أو معلوقة فأما ما خلا
 زكاة (قول) المذوق وضع وغضو
 استعمالها في بعض الأمان في تقليص
 السديني من الشئ أن جامداً ولو
 استعمالها القدر الذي لو عليها فيمضت
 الزكاة بقسط الزكاة قال وأما
 عدى إلى أنما يسطر الزكاة بالاستعمال
 والذوق لو كانت معدة لاستعمال الحرم
 كالأرض يجب الزكاة فيها كما مر به
 الماوردي بخلاف نظيره من الحلى
 وفرق بأن الأصل فيها الحلو في الذهب
 والنقصة الحرمة الأمرخص فإذا
 استعملت في المحرم جرت إلى أصلها
 ولا تنظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل
 الحلى في ذلك قد استعمل في أمه (قوله)
 وعنده القلاهر أن مرجع الضمير
 الاختصاص يحتقر رجوعه إلى السوم
 (باب زكاة البات الخ) *
 البات يكون مصدراً ويكون اسماً

علقت معظم الحول) ليلاً أو نهراً (فلا زكاة) فيها (والا) بأن علف دون المظلم (فلا صم
 ان علف قدر تعيش دونه بلا ضرر بين وجبت) زكاتها لقلته (والا) بأن تعشرونه أو عاشرت
 بدونه ضرر بين (فلا) يجب فيها زكاة أو الماشية تصبر من العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة
 والوجه الثاني ان علف قدر يصدمه بالاضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالاضافة
 إليه وجبت وضرب الرق يدورها ونسلها وأصاها وأوبارها قال الرازي ويجوز أن يقال المراد منه
 رفق أسامتها فإن في الرعي تخفيفاً عليها والثالث ان كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة
 والأفلاضيب والرابع لا يجب الزكاة على علف ما يتول وان قل ما علمه لا يقول فلا أثره قطعاً ومن
 محل الخلاف ما لو كانت تسمها ناراً وعلف ليل في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم انقطع
 الحول لما عاقد كره صاحب العدة وضرب قال الرازي ولعله الأقرب ولا أثر لمجذبة العلف (ولساعت)
 الماشية (نحسها) أو احتلفت السائمة أو كانت عوامل في حرث ونضج) وهو محل الما للشرع (وغضوه)
 كعمل غرض الماء (فلا زكاة في الاصم) نظراً إلى الأولين إلى احتساب الرصد في السوم وعلمه في العلف
 وفي الثالثة إلى ان العوامل لا تنسب للاستعمال لا لقضاء كتاب البدن وشاع الحداد والثاني يقول
 الاستعمال زائدة قائمة على حصول الرقب بإسمائها وبذل اللؤل حدث الحداد تغطي ليس في البقر
 العوامل مثل قال ابن القطان استناد صحيح (وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ولا يكتفهم
 السامعي ردها إلى البلد كالإبل منه أن يبيع المرامي (والا) أي وإن لم يزلها بان اكتسب بالكلية
 في وقت الربيع (فصديروت أهلها) وأقنيتهم كأنس عليه قال الرازي وقضيتهم تجوز تركيبتهم
 الرذالي الأيتام قد صرح به المحاملي وغيره في السنة تصديت الأمان أحد تؤخذ صدقات المسكين
 على مياههم وحديث البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأقنيتهم وهو إشارة
 إلى الحاليين (ويصدق المالك في عددها ان كان حقة أو أقدعاً عديمين) ثم مرة واحدة واحدة ويد
 كل من المالك والسامعي وأتبعهما قضيتهم بانه كل واحد أو صبيان به ظهر ما فذلك أحد
 من الغلط فان اختلف بعد العدو وكان الواجب يختلف به أعاد العدة

(باب زكاة البات)

أي البات من صحر وزرع (يختص بالقوت وهو) من (أشجار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة
 والشعير والارز) بفتح الهمزة وقوم الراموش بد الزا في أشهر القنات (والعسل وسائر المضافات
 اختصاراً) كالنرة والحسن والباقلا والخن والجلبان فجب الزكاة في ذلك لو ردها في بعضه
 في الأحاديث الأئمة والخبر الباقي ولا يجب في العسم والثنين والجوز والوز والرتان والتفاح
 وغضوها قولاً واحداً (وفي القديم يجب في الزنوز والخرن والورس) بسكون الزاء وهو شبه
 بالزعران (والقرطم) بكسر القاف والماء وضمه (والعسل) من العسل روى الأول من

٤٢ ل الخ للبات وهو المراد هنا وبقسم إلى صحر وهو المساق إلى شحم وهو الأساقه كالوز قال تعالى والنبم والشعر بسعدان
 (قول) المتبا بالقوت هو له يعيش البدن غالباً فيخرج جرائق كل تجماً وتدوا (قول) التنا والشعر يجوز فيه الكسر (قوله) والخن قال ابن
 الصلاح الخن نوع من القدر (قوله) وهو شبه الحنطة الاستوى هو ثمرة صخر يخرج شيئاً كالزعران يصعب به في العين (قول) التنا والعسل أي سواء
 أخذ من شغل حلو أو من الموانع المباحة وأعلم أنه قيل من القديم أيضاً الوجوب في الترس وجب النجيل والعصف

(قوله) **يخبر عن النخل** قيل حله أسلافه لئلا تعرض فيه كمن ساء ما قاله **الشمس** خبر بخلاف العنب فإنه حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله) **أنافي أي** بالنظر لاهل اليمن خاصة وأن هذا الحديث يصلح أن يكون محصيا للحديث الذي بعده ولهذا قال السكندر رحمه الله مع هذا الحديث فيحتاج في ثبوت الركعة في الارز وسائر القنات الى دليل قال وقد (١٦٦) يكفي يكون في معنى الارز بعبارة من

عمر رضي الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضي الله عنه وقول النجاشي بخلاف القديم وقيل فيه الزعفران على الورد واحتجوا بأحد الاختيار مما يقتضيان في حال الضرورة كحي الخنظل والتماسول ومن الأحاديث ما روى أبو داود والترمذي وابن حبان عن عتاب بن أسيد بنخ المزمرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعرض العنب كما يعرض النخل وتؤخذ زكاه زيبا كما تؤخذ زكاه النخل ثم روى الحاكم وقال إسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري أنه صلى الله عليه وسلم قال له ولعاصم بن ميثم الماليني لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخنطة والتمر والزمب وهذا المحصر اضا في ما روى الحاكم وصحح الاسناد عن معاذ بن حمص رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال فيمشت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقي القمح نصف العشر وإنما يكون ذلك في التمر والخنطة والمحلب فانه انما هو البلج والزمب والتمزب فهو صفاته رسول الله صلى الله عليه وسلم والعنب يسكون المحبة الرطبة يسكون الطاء (ونضاب خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال صلى الله عليه وسلم ليس فداءون خمسة أوسق صدقة رواء الشجنان وفي رواية ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي الموسطامة رطل سدادة) لان الوسق ستون ماعا كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق والصاع أربعة أمدادا كما هو معلوم والمذرطل وثلاث بالبغدادى وقدرته لاه الرطل الشرعى قاله المحب الطبري (وبالمشتق ثمانية وستة وأربعون رطلا وثلاثون) لان الرطل المسمى مشتق درهم والرطل البغدادى مائة وثلاثون درهما فيها جزءه الرافعى مضروب في ألف وسبعة مائة تلغ مائتي ألف وخمسة آلاف ويضم ذلك على مشتق تخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الا مع ثمانين واثنا وأربعون وستة أسباع رطل لان الصاع ان رطل سدادة ثمانين وخمسون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل ثلاثون والله أعلم) بأنه ان مضرب لمسطح من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وسبعة مائة تلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ المضرب الاول فيكون الرائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف وعبارة المحرر وهي أي الخمسة أوسق باليمن الصغير ثمانمائة ومن بالكبير الذي وضعنا قدره ثمانمائة ومن ستة وثلاثين مائة وثلاثين وسأواة هذا المثل للرطل المسمى عبر المصنفه والمن الصغير قال في الله ثمر رطلان كما قال الرازي في الشرح ويؤخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلاثون درهما كما أفصح به في زكاة النخل وهذا التصديق وقيل تحرب فيفضل قص القليل كالرطل والطبر والاصار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال في الصدقة التقيد في الكيل والتقدير بمضى الوزن لان التقدير به للاستكثار ويصير انصاف فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورد لان الغالب أن لا يصلح للواحد منهما قدر انصاف فيصير في القليل منها على المذهب والاخبار في الصل بالوزن كما قال الجرجاني (ويعتبر في قدر انصاف غير المحلب تمر أو زبيب أو تمر وزبيب ولا

يخوز انصاف على العدد المحصور انتهى أقول كيف انصاف مع كون الحديث مقيد باليمن عن الاخضر غير الاربعة بدلالة المنطوق والمطوف مقدم على القياس (قول) **المن** ونضاب خمسة أوسق الخالط أبو خنيفة فأرجح في القليل كالكمثر (قوله) **لان الوسق** الخ اوضح ذلك اننا خمسة أوسق ثمانية صاع كل صاع خمسة أرطال وثلاث يضرب في ثمانية صاع يخرج ألف وسبعة رطل (قوله) **مائة وثلاثون** قال ابن النفع هو الذي شوى في النسخ مصحح بعبارة التجرمة (قول) **المن** وقيل بلا أسباع قال المحب الطبري هو الاقرب لان الاوقية عشرة دراهم وأربعون واثني أي أسداس وهي ثمان درهم (قوله) **تسقط ذلك من مبلغ** المضرب الباقي بعد هذا الاسقاط مائة ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهما وسبع دراهم وقوله **تسقط** ذلك الخ أجل منه وأقرب أن تقول ألفا درهم ومائتا درهم ثلاثة أرطال وثلاث رطل وحبس ثمانين وخمسة أسباع هي سبع رطل تسقط ذلك من ثمانية وستون أربعين وثلاثين صاع الباقي ثمانية واثني وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والله أعلم (قوله) **ثمانمائة** من

أي فكل من مضروب رطلان بالبغدادى يساوي في العاقل (قوله) **ويعتبر قدر انصاف** هذا الحديث حديث عتاب بن فرطيا أسيد السابق رأس الصفحة وقوله **والاخر** أيضا لاجل هذا في معنى الخضراوات لانه لا يصلح للاختار لا تقول الغالب في حبه الصلاة فالحق التامر بالغالب

(قوله) قد يخرج منه الثلث أي خرافة شرح السبكي هذا ملحقه الرافعي وبنه النذيني قال لا شيء فيه حتى يكون خمسة أو سبعة مقشرا وسبعة أو سبعة ونصف غير مقشر (قوله) فلا يضم الثرى إلى البيه وبالاجماع وقيل عليه الباقي (قول) المترو يخرج من كل بسطة لاتقاء المشقة بخلاف المواثي فإنه يدفع وعلمها (١٦٧) مرعاة في الأوزان ولا يكلف بضاً من كل الشفة (قوله) ولو تكلف الخ

فربطاً ووضاً) وتخرج الزكاة منهما كما مر به الشرح في التنبيه (والحب حصن من بهته) بخلاف ما يؤكل كل شئ معه كالتمر فيدخل في الحساب وإن كان قد زال تماماً كما مر في الحنطة (وما ادخر في شمره) ولم يؤكل معه (كلا زرو العسل) يفتح العين واللام وسياق في النوع عن الحنطة (فسره أوسق) تصابه اعتباراً ما شره الذي ادخره فيه أصله هو أي في التصرف عن الشئ أي في حادته لأن الزر يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون من صافيه نصاً بما يؤخذ وأجها في شمره (ولا يكمل) في التصاب (جنس) بمعنى (فلا يضم التمر إلى الزبيب ولا الحنطة إلى الشعير (ويضم النوع إلى النوع) كأنواع التمر وأنواع الزبيب وغيرهما (ويخرج من كل بقسطه ثلث من صلبه) لأنواعه وقسطه من كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لا أعلاها ولا أدناها راجعاً إلى البابين ولو تكسفو أخرج من كل نوع قسطه من كل نوع (ويجب ذلك) وقيل يجب الأخر من الثالب ويحصل غيره بهما ومنهم من قطع بالأوّل (ويضم العسل إلى الحنطة لأن نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (والسلت) يضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم إلى غيره (وقيل شعير) فيضم إليه (وقيل حنطة) فيضم إليها وهو أحب إليه الحنطة في اللون والنعمه والشعر في برودة الطبع وقيل أنه في صورة الشعر ولطعمه حار كالحنطة فألحق بها في وجهه وفي آخر الشهيدين الأوّل قال أكتسب من تركب الشهيدين طبعاً انفرادي وساراً ملابراًهما (ولا يضم ثمر عاوم وزهره إلى) ثمر وزرع عام (آخر) في أكل التصاب وإن فرض الحلاخ ثمره العام الثاني قبل جداد ثمر الأوّل (ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض) وإن اختلف ادراكه (لاختلاف أنواعه أو لادماره أو قبوادة كصدوثهما مقامه حار فيسرع ادراكه التبرهما) بخلاف بقدر لبردهما (وقيل إن طلع الثاني بعد جداد الأوّل) يفتح الحميم وكسره واهمال الله الين في التمام أي قطعه (المضم) لأنه يشبه ثمر عاوم وفي هذا الموضع قبل جداد الأوّل وبعد صلاحه فوجهاً أنصحها في التذبذب لا يضم وعليه أيضاً قيام وقت الجداد انضمام الجداد في أفعه أو حين ولو بالغ الثاني قبل بدو صلاح الأوّل ضم إليه جزاء (وزرع العام ضمان) وذلك كالتمر وترفع في الخريف والربيع والصيف (والأظهر) في المضم (اعتبار وقوعه حادياً في سنة) وإن كان الزرع الأوّل خارجاً ما كان وقع حاداً الثاني بعدها فلا ضم لأن الحاد هو التصور وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار وقوع الزرعين في سنة أو لم يسكن حاداً الثاني خارجاً ما كان الزرع هو الأصل والحاد فرعه وغيره والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحادين في سنة لأنهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما إذا كان كل الزرع الأوّل أو حاداً الثاني خارجاً ما هو اشتراكه في سنة واحدة والزراع الأضار بوقوع أحد الطرفين زرعين أو الحادين في سنة وفي قولنا ما زرع بعد جداد الأوّل في العام لا يضم إليه ومنهم من قطع المضم فيما لو وقع الزرع الثاني بعد اشتداد حاد الأوّل والأصح أنه على الخلاف ولو وقع الزرع معاً أو على التوالي المتعاقب أدرك أحدهما الآخر قبل لم يشذ عنه فالأصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف • فرعه • هو ما اختلف المالك والسائي في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في قوله عامين فإن تنسمه السائي حلقه أصحها بالإناء ما لا يسر مخالفاً

(قول) في التجميع مسمى في الحال الانسوى اعتماد الاجماع على ذلك (قول) الذي ينشع التفتح هو السقي من نهر أو بئر يحيطون (قول) الذي أو دولا بعبارة الانسوى هو ان سقي من بئر يسمى أيضا المتجون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية (١٦٨) هي البكرة وقيل جذع قصير يداس أحد

طريقه فخرج الآخر الماء من تحت الدالية
لأنه انشأ إلى الماء لتصرفه فأنشأه
السبح هو الجاري على وجه الأرض
بسبب فتح مكان من التهر وغوص ذلك
(قوله) وهو يدبره ما على هذا يرى
أنه دولا بغيره التفتش على غم البئر
أو غوص ذلك (قوله) والسانية يقال منبت
التافة وكذا الحجاب ينبت اذا منبت
(قول) التفرق والتفرقات كل طهر على ذلك
بأنها انما تفرق لصلاح التربة فاذ انبتت
وصل ما التهر لها التربة بعد الاخرى
علافا السقي بالفتح وقال البقوي ان
كانت تهاز كثيرا ويحتاج إلى اسعدان
بحر التربة بعد التفرق نصف العشر وان
لم يكن سوى مئة الفجر الاول وكسحها
في بعض الارقات بالفتح (قول) التفرق
في قول يستره هو والآخر يستره قال
في المخرمعا كالقولين في نوع الماشية
(قوله) ويصبر من الاول الخ أي لأن
العشر مودة الإقامة بغيره لو كان
انتفاع الزرع بالثلاث في شهرين باعتبار
ما حصل من التفرق والزيادة مساويا
لما حصل في السنة فظاهر كما لهم عدم
تأثير ذلك (قوله) يجب خمس العشر
جدة ذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف
خمس (قوله) كالايشترط الى آخره
عبارة الاذرع هو يشترط بقول الاشتداد
(قوله) ويدور الصلاح في بعض كبدوه
في الجمع قصة الطلانة كقصة ان الحكم
كذلك وان تأخر ادراك بعضها حدا بسبب
اختلاف نبات الأرض أو أنواع التمر
أي اذا كان التمر ناشئا فيها بأن يكون

لتظاهر ذكره في شرح المذهب (وواجب مشرب المطر أو هروقة تفرق من الماء) وهو البعل (من
ثم وزرع العشر) وفي معنى ذلك مشرب من ماء نخب اليهم من جبل أو نهر أو من كبدرة (و) واجب
(ما سقي) ينشع) بل تنسق من ما سقى أو نهر بغير أو بئر وتسمى بانها (أو دلاوب) أو دالية وهي ما يدبره
البقرة أو ما عورة وهي ما يدبره الماء منقبه (أو دلا مشرقه) وفي معناه المنسوب لجوب نباته
والجوب لعظم التربة فيه (نصفه) أي نصف العشر والفرق قبل التوبة في هذا واختبا في الاول
والاصل في ذلك حديث البخاري في ملقت السماء والعيون أو كان عشا العشر وما سقي بالفتح نصف
العشر وحديث مسلم فيما سقت الأنهار والفتح العشر وفيما سقي بالسانية نصف العشر وحديث أبي داود
فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان عشا العشر وفيما سقي بالسواني أو بالفتح نصف العشر
والعشر في جمع الهمة والثلثة مسمى بماء السيل قاله الاخرى وغيره والفتح المطر والسانية والتناضع
اسم البعير والبقرة الذي يبقى عليه من الثراء والنهر والاثني تافضة (والقنوات كل طهر على الصميم)
في السقي بما يجري فيها من التهر العشر وقيل نصفه لكثرة التوبة فيها والاول منع ذلك (و) واجب
(مسمى بها) أي بالتوابع سكت التفتح والمطر سواء (ثلاثة أرباعه) أي العشر مسمى بها واجب التوابع
(فان غلب أحدهما في قول يستره) فان كان الغالب المطر فلو واجب العشر أو التفتح فتنصف العشر
(والآخر يستره) والغلبة والتقسيم (باعتبار فيض الزرع) أو التمر (وغناه) ويؤيد بعدد
النباتات والمراد بالماضي يقول أهل الخبر وهو يعبر عن الاول باعتبار التوبة فلو كانت التوبة يوم
الزرع على اليوم الادراك ثمانية أشهر واحتياج في ستة أشهر زمن الشتاء الى سبع الساعات في سقي ماء
السماء وفي شهرين من زمن الصيف الى ثلاث ساعات في سقي بالفتح فان اعتبرنا أحد الساعات فقل
قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب نصف
العشر لان عدد الساعات بالفتح أكثر وان اعتبرنا التوبة فقل قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر
وربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول ولو سقي
الزرع بماء السماء أو التفتح وجعل مقدرا لكل منهما واجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذنا بالأسوأ
وتيل نصف العشر لان الأصل راءة التفتح من الزيادة عليه سواء في جميع ملاك في السقي بما سقي أنشأ
الزرع على قصد السقي بما أم أنشأ فأمس السقي بأحدهما تم عرض السقي الآخر وقيل في الحال
الثاني يستحب حكم ما قصد ولو اختلف المالك والساقي في ما عدا ذلك صدق المالك لان الأصل
عدم وجوب الزيادة عليه قال في شرح المذهب فان اتهمه الساعي خلفه فله هذا واليمين مقبولة بالاتفاق
لان قوله لا تغلق القل هو ولو كان زرع مسقي بماء السماء أو خمسين التفتح ولو يبلغ واحد منهما
نصا بانه أحدهما الى الآخر لتمام التصالب وان اختلف قدر الواجب هو العشر في الاول ونصفه
في الآخر ومن في شرح المذهب الى الزرع في ذلك التمر (وتجب) الزكاة فيما قسم (ببدو صلاح
التمر) لان حنث في تمره كسكامة وهو قبل ذلك يظن ويحرم (واشدد الحالب) لانه حينئذ طعام
وهو قبل ذلك ثقل ولا يشترط تمام الاشتداد كالايشترط تمام الصلاح في التمر ويدور الصلاح في
بعض كبدوه في الجميع قال في شرح المذهب واشدد بعض الحب كاشتداد كل مساق في باب الاصول

أقوام التار واحد وهو ظاهر ما من القول به الآية هل يخص ذلك بالستان الواحد الظاهر بل التعيين نعم والتامر

(قوله) وفي غير ما نأخذ الم لا يخفى ان الزكاة في الثمار خاصة بالرب والعنب والظواهر انهما عامتان ولكن كلام الشارع على بدو الصلاح من حيث هو (قول) المستخرج من قوله في اللغة القول بغير علم بل بالظن والحزر ومنه قوله تعالى مثل الخراسان وفي الاصطلاح الشرعي حرر ما ليس على التمل أو العنب غراوزيه والمراد بالثمر في عبارة الكلب الرب والعنب (قوله) جاز ان يخص الم لا يخص كل نخلة ربها ثم شذر الجميع فقرأ هذا مرادها قطعا (١٦٩) كما يسل ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قوله) في الرواية انما قال في الرواية

قول المتن بعد وكذا الم (قول) المتن وقبول المالك والظاهر اشتراط الغور (قوله) ومقابل الاظهر الم آخرها لا تقولوه بشرط الم مفرغ على الاظهر خاصه بتوجيه مقابل الاظهر ان الخرص ظن وتجهيز وتوجيه مقابل المذهب اتخذه معا وعلى خلاف الاصل لأن بيع الرب بالقرم يمتنع ولكن شرعت للضرورة فلا يشترط اللفظ لتاكديه البيع وتوسط الامام فشرط التجهيز دون القبول قال البغوي والحريه ان يقول نعمت نصيب الفقراء من الرب بما يحى منهم من القر (قوله) بل يبيح الم أى لأن الخرص ظن وتجهيز فلا يكتفى في نقلهم الى خفة المالك قال الرافعي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فان قلنا ان حق الفقراء متعلق بالذقة فكيف يتطع خهم من العين وتقبلها وهو كان بها (قول) المتن فاذا ضمن قال الاستوى فان لم ضمن أو جعلنا مصرعة نفذ التصرف فيما عدا مقدار الزكاة وسياق الكلام على بيع المال الزكوي قبل الصيام ان شاء الله تعالى ولو اختلف المالك التمس قبل الخرص ضمن حصة الفقراء ربما (قول) المتن في جميع المفروض بيعا لظاهر هذا ولو كان مصرا فوقفه نظر ثم هذا ليس كغيره من الضمان ان قلت لا يبيح

والثمار قوله يذمر صلاح القر يظهر مبادئ التضعف والحلاوة فيما لا يتلون وفي غير ما نأخذ في الجرأة والسواد أو سقط قول المحرر هنا فقر ما على بدو الصلاح حتى لو اشترى أو ورث فخيلا مفرغة يذم الصلاح عنده كملت الزكاة عليه لاحل من اشترى المالك عنه العلم بقره وليس المراد بوجوب الزكاة مجازا ووجوب الانخراج في الحال بل المراد انفسا بسبب وجوب انخراج الثمر والربب والحلب المصفي عند الضرورة كذلك ولو اخرج في الحال الربب والعنب يمتنع بقره بقره لم يجزه ولو اخذ السامعي مع الموضع ووقفه جدد الثمر وتضعفه وحصاد الحب وتضعفه من خالص مال المالك لا يحسب شيئا من مال الزكاة (ويستخرج الثمر) الذي يقبض الزكاة فيه (ان ابا) صلاحه على ماله) لا مره على الله عليه وسلم بقره في حديث عتاب بن أسيد المتقدم أول الباب فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها ربما ثم قرأ ولا يقتصر على رءوس البعض ويقاس الباقية وان اتخذ النوع جازا ان يخص الجميع ربما ثم قرأ (والشهور ادخال جميعه) في الخرص وفي قول قديم وجديد ترك المالك شمر نخلة أو خذلان ما كساه أهله ويختلف ذلك بقية عياله وكثرتهم ويقاس بالتفضل في ذلك كله الكرم (وايه يكتفى بالخرص) واحدا لان الخرص ينشأ من احتياذ وفي قول لا بد من اثنين لانه تقدير المال يشبه التقويم وقطع بعضهم الأول (وشرطه) واحدا كان أو اثنين مع علمه بالخرص (العدالة) في الزاوية (وكذا الخمر والذرة كور في الامع) هو مبني على الاكتمال فلو واحد فان اعتبرنا اثنين جازا ان يكون أحدهما عبدا أو أمرا أو هذما مقابل الامع (فاذا خرص في الاظهر ان حق الفقراء يتطع من عين الثمر ويصير في خفة المالك الثمر والربب الخرص ما بعد جفافه وبشرط) في الانتطاع والصدور والذكورين (التصرع) من الخارص (تضعفه) أى حق الفقراء المالك (وقبول المالك) التضعف (على المذهب) فان لم يضعفه أو وضعفه فلا يقبل المالك بقرى حق الفقراء على ما كان (وقيل يتطع) خهم (ينس الخرص) فلا يحتاج الى تضعف من الخارص بل نفس الخرص تضعف وهذا أحد وجهي الطريقة الثانية وثانها انما لا بد من تضعف الخارص وعلى هذا قال الامام التي أراءه لا يحتاج الى قبول المالك ومقابل الاظهر ان حق الفقراء لا يتطع من عين الثمر بقره وتضعف الخارص وقبول المالك لا يقول بقرى خهم على ما كان فائدة الخرص على هذا جازا التصرف في ضرره الزكاة يسمى هذا قول العبرة والأول قول التضعف وعليه قال (فاذا ضمن) أى المالك (جاز تصرفه في جميع الخروص بيعا وضره) ما قبل الخرص في التهذيب لا يجوز ان بأسكل شيئا ولا ان تصرف في شيئا لم يبعط المالك خارصا أو لم يكن ما كذا كالمدين بقرمان عليه ولا مدخل للقرص في الحب لا لا يمكن الوقوف على قدره لاستشاره (ولو ادعى) المالك (هلاكا للمفروض) كله أو بعضه (سبب يخفى

٤٣ ل ل عليه (قوله) ما قبل الخرص أى بعد بدو الصلاح وأما قبله فلا حق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء لا يخفى ان الزرع لا خرص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يتنع على المالك الاكل والتصرف وحيث نذبت في اجتناب القر لم يوصى به من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قوله) ولا أن تصرف في شيئا معين كالحبات والمهمات وأما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائما فانه انما نؤكد جازا فيها يظهر موقع في شرح الروض خلاف هذا فراجع

(قوله) وإتهم المحدث أنباء أن الذي عرف هو ومحمده لا يختلف في لائمه اتهموه ونفع لبعضهم التصريح بالخلف هنا استشكل على نظره من الوديعه والذى سلمه رحمه الله فخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بأن المراد بالجموع الكثرة (قول) المتن وأغلطه قول العرب غلط في منقطع غلظت في الحساب أى بالثناء (قول) المتن قبل في الاسم لأن الكيل (١٧٠) يعني وانخرص فخمين وبالنأ أمين

فوجب الرجوع اليه ثم انظر في كلام الشارح الخ لم أن على خلاف القدر الذى يسمع بين الكيلين (قوله) هو صادق كما به يريهنا الاعتراض على التهاج من حيث ان عبارة تقتضى جريان خلاف في الصدر الزائد على ما يشرع بين الكيلين مع انه يقبل جزأ (قوله) وزاد قلت الخ يرجع قوله في الروشه (باب زكاة النخل)

الثاني في اللغة الاصطاع ثم استعمل في المعنى من الملاقى المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل العرض فيقول غير المصروب (قول) المتروك كالمصالح قال الصيرى ربما أقيمت بغيره وانما اخراج الذهب عن القضة وعكسه وقال والى هو الاخبار عند

كثير من اصحابنا الضرورة (قوله) والواقية الخ عبارة لاسنوى وكانت الاوقية في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعين درهمها (قوله) بالنصوص هذا يفيد ان ذكر الدرهم وقع في الحديث (قوله) والمتال الخ هو اثنتان وسبعون شربة معتدوا الدرهم خمسون شربة وخمسة عشرة وهو ستة دنانير وكل دنانير ثمان حبات وخمسان والمتال لم يختلف قدره على وجه ولا اسلاما خلافا لدرهم فانه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول

بالدرهم البخل وهو ثمان دنانير والطريق الصريح عليه كذا في شرح الهبة نقلا عن الراغب وهو مشكل من حيث ان الدرهم وردت في الحديث فكيف تصرف الى غير المتعامل به في زمانه صلى الله عليه وسلم

كسرة أو ظاهرا عرف (قال) الدرهم والذهب والخراد وزول العسكر واتهم في الهلاكه (مدق منه) وان لم يتم في ذلك صدق بلايين (قال) لم يعرف الظاهر طول بينة وقوعه (على الصحيح) لا يمكنها (ثم يصدق بينة في الهلاكه) والثاني يصدق بينة لانه مؤتمن شرعا واليمين فيها كرسوخة وقيل واجبت ولو اقتصر على دعوى الهلاك قال الراغب فانهم ومن كلام اصحاب قبوله لمع اليه حلا على وجه يبقى من الينة قال في شرح المذهب وهو كمال الراغب ولو قال ذلك بغير وقت في الجرس وعلمنا انه لم يقع في الجرس حرى لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيا للناظر) فيما خرجه (أغلطه) فيه (بما يعلم قيل) وصارته الروشه كما علمنا في الاولى لم يلتفت اليه كالواذى على المالحكم او كتب الشاهد لا يقبل الا يمتد في الثانية لم يقبل في خط جميعه وفي خط المختل منه وجهان أحدهما يقبل (أو) بمحتمل) يفتح الميم (قيل في الاصح) هو صادق بمافي الروشه كما علمنا ان كل فوق ما يسمع بين الكيلين كخمس أو سق في مائة قيل فان اتهم حلف أى استجابا بقول وجوب كما ذكره في شرح المذهب وان كان قد يرضى بين الكيلين أى كومتى مائة اتهمه بعد الحسابين فربما هاتاهما لا تحتمل ان النقص وقع في الكيل ولو قيل نبالو في الثاني نخط لان الكيل يقدر وانخرص فخمين فالاحالة عليه اول وزاد قلت هذا أقوى ويصح امام الحرمين الاول وكذا دل في شرح المذهب وفي بعض نسخ شرح الراغب وأصح ما يدل والثاني وواقعه صحيح المختروفي شرح المذهب تصوير امام المسند بعد ثبوت عين المختروص أى فان بقي أعيد كيه وحمل به ولو ادعى غلط الناظر ولم يقررا لم يسمع دعواه

(باب زكاة النخل)

أى الذهب والفضة مضروبا كان أو غير مضروب (نصاب القضة ما تبادرهم والذهب عشرون مثقالا وبن مكة وزكتهما ربع عشر) في النصاب مولا زكاه عليه ولا زكاة فمادونه قال صلى الله عليه وسلم ليس قيما دون خمس أواق من الورق مقدرة واما الشيطان مسلم والبخاري وأواق تكوار واذا فلق بيته تشدد وتخفف وروى البخاري في حديث أبي بكر في كاه السائق ذكره في زكاة الحيوان وفي الرقبة والعشرون والرقبة والوزن القضة والها معوض من الواو والواقية ضم الهزنة وتشديد الباء أربعون درهما قال في شرح المذهب بالنصوص المشهورة إجماع المسلمين قال وروى أبو داود وغيره بأنداء صحيح أو حسن عن علي بن النعمان صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في أقل من مشرين دينار اثني عشرين ونصف دينار وقوله مؤتمن مكة استدلالا عليه بتحديث المسائل مكال أهل المدينة والوزن مؤتمن مكة رواه أبو داود والنسائي بأنداء صحيح والدرهم ستة دنانير والمتال درهم وثلاثة أسباعا فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب حبة أو بعضها فلا زكاة وان راج رواج السام ولو نقص في جزان ونتم في آخرها صحيح لاز كما لا يصح نصاب أحد الثقتين الآخر (ولا شيء في المنشوش) بينهما (حتى يبلغ خالصه نصابا) فادامته أخرج الواجب خالصا وأخرج من المنشوش ما يقع استعماله على خالص بشره الواجب (ولو انشطنا ناعمهما) بان ادناهما وصيغ

منهما وهو نصفها مجعوا وقصارهم قيل فعل ذلك في زمن أبي أمية وأجمع أهل العصر عليه كذا في شرح الهبة نقلا عن الراغب وهو مشكل من حيث ان الدرهم وردت في الحديث فكيف تصرف الى غير المتعامل به في زمانه صلى الله عليه وسلم

(قول) المتن المحرم منه أيضا التصاوير التي تصنعها المرأة من الذهب والفضة فغيبها الزكاة (قول) المتن فلا تختار أن يجعل داخل
 اتخذ شمير الرجل أشعر ذلك بأن المرأة (١٧١) في المستثنى لا زكاة عليها فلعن الله القريظة تصرفه في الاستعمال الجائر

منهما إلا أنه (وجعل أكثرهما زكاة أكثرهما فضة) فإذا كان وزنه أثنان من أحدهما متماثا
 ومن الآخر أربعاً مثركي غنما ذهباً وسنماً فضة (أوزن) بينهما بالتأثر قال في البسط ويحصل
 ذلك بسبب قدر يسير إذا تساوت أوزانها (وزن المحرم من حلي) يضم الحاموس كرام الام وتزيد
 الباسع حتى يفتح الحاموس كرام الام (وغیره) بالجر (الإباحة في الأظهر) الخلاف بيني على
 أن الزكاة في المقدس هو أوالاستغناء من الاستغناء فيجب في الإباحة على الأول دون الثاني (فن
 المحرم إلا أنه) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة وهو محرم لعنه (والسوار والخيط) بفتح
 الخاء للسوار والرجل بان يصفده بالخطأ فلهما محرم بالصدق (فلا يتخذ سواراً) مثلاً (بالصدق
 أو بصدق جارية لمن له استعماله فلا زكاة فيه) (في الأصح) لستافاً القصد المحرم والثاني نظير
 في الأولى إلى أنه ليس له يسوق في الثانية إلى أنه لا يملكها ولو اتخذ لغيره فلا زكاة فيه ولو قصد كثره
 فيه الزكاة بغير قصد الجمهور وحكي الإمام فيه خلافاً (وكذا لو أنكر الحلي) لمن له به بصيرة
 يتبع الاستعمال (وقصد إصلاحه) لازكاته في الأصح وإمام صورته وقصد إصلاحه والثاني فيه
 الزكاة لتعذر استعماله ولولم يقبل الإصلاح احتاج في استعماله إلى سبيل وصوغ فغيب فيه
 الزكاة وأول الحلول وقت الانكسار وكذا القول في الإصلاح قد كثر ولم يقصد شيئاً فوجهاً ونقيل
 قولنا أرجحهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثره (ويحرم على الرجل حلي
 الذهب) قال صلى الله عليه وسلم أهل الذهب والحلير لئلا ينالن أمتي حرم على ذكوره ما يحمله
 الترمذي (الإلانة والائنة) بثلاث الميم والهمزة (والسن) فيجوز اقتضاه لمن قطع أنه
 أو أغتمه أو قلعت منه (الأصبع) فلا يجوز اقتضاه أو الأصل في ذلك أن مرفعة من أصل قطع أنه
 يوم الكلاب يضم الكف اسماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فتأخذ أثماناً من ورق فأنزل عليه
 فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها أثماناً من ذهب رواه أبو داود والترمذي والنسائي وحسنه
 وقبس على الأنثى الأنة والسنة وبغير الثلاثة من الفضة أولى والفرق بين الأنة والأصبع أنها
 تعل بخللاف الأصبع واليد فلا يجوز اقتضاهما من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه أنه
 يجوز (ويحرم من الخاتم) من ذهب على الرجل على الأصح وقال الإمام لا يعتد به القليل منه
 بالفضة الصغيرة في الأناصير ينظر في الخاتم إسناده ولفظه في الخاتم أن الخاتم
 من الأناصير واستعماله آدم (ويحل من الفضة الخاتم) لا يمسى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من
 فضة واما الشيطان (وحيلة آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والفتح وعانف
 وألراف السهام لأن ذلك يغيظ الكفار (الإمامية كالسرج والعمامة) والركب والفرور
 الناقه (في الأصح) والثاني بفتحها بالأول ولا يعتد به شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية
 آلة الحرب) بالذهب والفضة لما فيه من التنبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وإن جازها المجازة
 بآلة الحرب في الجملة (ولها ليس أنواع على الذهب والفضة) كطلوق والخاتم والسوار والخيط
 وكذا التعل وقيل للسرو (وكذا ما ينجسهما) لها ليس (في الأصح) والثاني لا لما فيه
 من السرف والنفيل (والأصم يصرم في البائقة في السرف) للمرأة (تختلج وزنه ما تدينار وكذا
 اسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) فله يصرم في الأصح (و) الأصح (جواز حلية الخفاف بفضة)
 للرجل والمرأة (وكذا المرأة بذهب) للرجل والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما

وان جعل فاعله الشخص أخذ شربت
 الخلاف فيها كالحلير قال الاستوى وهو
 متماث انتهى أقول بل المتجه الأول وهو
 ظاهر العبارة لا حرم صريح في المحترم
 بالرجل (قول) المتن فلا زكاة في الأصح
 علل ذلك في الأولى بأن الزكاة إنما تصب
 في المال النامي والتصدق بغيره يام نفسه
 وإنما التصديق باتامات لكونه مهيأ
 للإخراج فيها يصور دفعه وبالصيغة يطل
 هذا التهيؤ (قوله) وأول الحلول وقت
 الانكسار هو ذلك في المستثنى بعد
 (قوله) في الحديث الشرع حرم على
 ذكوره ما يقرى عليه الفضة (قوله)
 فيجوز اقتضاهما يجوز أيضاً تشبهها
 إذا اخترت ثم كملها بالذهب فهو
 بالفضة يجوز كما يبينه عليه الشارح
 (قوله) كانت الوقعة عنده يعني
 الأوس والخزرج قال الشاعر إن
 الكلاب ما توفقه (قوله) فلا يجوز
 أشار بالناس إلى هذه الحكم في الذهب
 والفضة مستفاد من التحليل قال
 الاستوى بوساة الفضة لا تؤخذ من
 الكلب (قوله) وقال الإمام هو مقابل
 الأصح (قول) المتن ويحل لمن الفضة
 الخاتم بل هو سنة للرجل وإن يكون
 الميم وإن جعل فضة مما يلي كنه (قول)
 المتن في الأصح يستحق البغال والحير فلا
 يجوز حليته ما يتعلق بها بخلاف لاها
 لا تسلم لقتال فله في الفخر ثوبه الرفعي
 على أن الفختر من الأصحاب
 قطعوا بغيره قلاية الفرس (قول)
 المتن والأصح يصرم في المائقة طلق مقابله
 بالقياس على الحلي الذي لا سرف فيه
 إذا قصد (قوله) والثاني الجواز لهما علل
 بالإكرام وحل التعل لهما بأن الخبر ورد به ذلك (قوله) أيضاً الثاني الجواز والثالث التسع بتأويل قول المتن وكذا المرأة بذهب

والمعنى في هذا الكتاب لا يقرأ ولا الرجل قال الاستوى به فمما في الحلق في حلبة المرأة المصغر كمنع الاكرام والحق اذ لو كانت
 لا يقطع لجاز للرجال أو القليلة لجاز في الكتاب قال واذ الجاز في المصغر ناز اضاف في حلقه التفضيل عن موقيل لا (بابز كذا العبد) و
 (قوله) أي مكان الخ جرد ذلك لا كالأمة ما خلق الله فيم قال عدن بعدن عدونا أنهم ومنه جنات عدن لظول الأتمة منها من الله علينا بذلك رحمة أمين
 ومنه ايضا عدن البلد المعروف لأن بها كان يحبس فيها أصحاب الجرائم وقيل هي معدة للأتمة الناس عليهم والكل ذفن الجاهلية هي ذلك
 لا مكر في المكان أي غرض من قولهم وكنت الخ وقيل لخلقها ومنه قوله تعالى أوتع لهم ركزا (١٧٢) أي صونا خضيا والفتارة حليب المال

ولا يجوز تخليعة سائر الكتب خلعاً (وشرط في كاتبة النحل) الحديث أي داود وغيره لا ز كاتبة في مال
 حتى يجوز عليها الحول (ولا ز كاتبة في سائر الجواهر كالقوئل) والياقوت لعدم ورودها في ذلك

هـ (بابز كاتبة المعدن والكر والفتارة) هـ

(من استخرج هذا أو فضع من معدن) أي يمكن خلقه الله هوان أو مله كاد كرم في شرح المهذب
 عن الأصحاب يعني المصغر معدن أيضاً كقوله الترجمة (لربيع عشره) للملك أبيه كافي غير
 المعدن لظول الأدلة (وفي قول النيس) كذا كذا بهاء الخافض في الأرض (وفي قول ابن حنبل) تب
 بان احتاج إلى العجين والمعالجة بالآثار (فربيع عشره وال) أي بأن حصل بلا تعب بالاشتغال
 عنهما (فحسه) كما خلع الواجب في المسقى بالظفر والمسقى بالشفق (ويشترط التصالب الحول
 على الذهب فيها) وتدل في اشتراط كل منهما قولان كذا في أصل الروضة والفرق بينهما على
 الأول أن مادون التصالب لا يجهل بأوا. أم الحول إنما اشترط لتكمن من تبعه المال والمصغر من
 المعدن غناء في نفسه وطريق الخلافة في التصالب متروك على وجوب الجنس وفي الحول مفرع على وجوب
 ربيع العشر (ويضم بعنه) أي المصغر (الذي بعض) في التصالب (ان تابع العجل ولا يشترط)
 في الضم (أصل البيل على الجديد) لأن العاد قديم هو القديم إن طال زمن الاتطاع لا يضم
 (واذا قطع العجل بعنه) ثم عاد إليه (ثم قصر الزمن) أم طال عرفاً وقيل الطويل ثلثة أيام وقيل يوم
 كامل ومن العذر اسلاح الآلات وهرب الأجرام أو السرف المرض (وإن) أي وان قطع العجل يعني بشير
 عذر (ولا يضم الأول إلى الثاني) طال الزمان أم قصر لأمره (ويضم الثاني إلى الأول) كما يضمه
 إلى مله كذا بقدر المعدن في كمال الأصاب) فإذا استخرج من الفضة خبيد ردها بالعجل الأول ومائة
 وخمسين بالثاني فلا ز كافي الخبيد وخبيد بالمائة والخمسين كاتبة فيها لو كل ما كذا الخبيد من غير
 المعدن ويغفل الحول على المائتين من حين تمامها إذا أخرجن من المعدن من غيرهما ولو استخرج
 اثنتان من معدنهما بافوجوب الز كاتبة يعني على ثبوت الخلطة في غير المواشي والألحاح كاتبة
 الثبوت فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على الذهبان الحول لا يشترط فيه حصول البيل في سه
 ووقت الأخراج القصص والشمسين التراب وأخرج فلا نزع منه قبلهما لم يضر وموتهما على
 المائتين ولا ز كافي في خبر الذهبان من المصغر من معدن في وجهما ذهب في كمال
 مستخرج منه منطباعا كل كالحديد والناس أو غيره كالحل والياقوت (وفي الز كاتبة الجنس) رواه

والتصرف فيه مباح لا يزع والاصل
 في ز كاتبة المعدن قوله تعالى انتقم من
 طيات ما كسبت وما أخرنا لكم من
 الأرض وفي الحديث أنه على الله عليه
 وسلم أخذ من المعدن القليلة الصدقة
 وهي بقاها به استوحشها ناحية من
 المزرع يضم الصامو ساكن الافرقة
 بين مكة والمدينة قرية من ساحل البحر
 ذات بخل وزرع على أربع مراحل
 من المدينة (قوله) كما خلع الجميع
 ان كلاماً مؤمن الأرض (قوله) كذا
 في أصل الروضة الخ بشير إلى مخالفتها
 في الرافض حيث قال ان أوجبنا ربيع
 العشر فلا بد من التصالب وفي الحول
 قولان وان أوجبنا الجنس فلا يصير
 الحول وفي التصالب قولان انتهى (قوله)
 مفرع على وجوب الجنس أي فوجبه عدم
 اشتراطه القياس على الفضة بجماع أنه
 مال الجنس وقوله مفرع على وجوب ربيع
 العشر أي فوجبه اشتراط الحول محرم
 أدلة الحول السابقة (قول) المتن
 ويضم بعضه إلى قال الرافض رحمه الله
 لا يشترط أن ينال في الدفعة الواحدة

هـ (بابز كاتبة المعدن والكر والفتارة) هـ
 ما يابل مله بدفعات يضم لانه كذا استخرج فأنشبه تلاحى المار لكن الضابط في التمار أن تكون شعار عام
 وهما خطير بدله إلى العسل (قوله) لأمره فأن الأعراض يصير الثاني ملاً آخر (قول) المتن في كمال التصالب كان الأول نصاباً
 ضم إليه الثاني طريق الأولى (قوله) بناء على الذهبان الحول الخ ظاهره ان الحكم كذا كذا لو وجد في ملكه فقط ما قبل
 هلا وجب ز كاتبة الأروام السابقة اذا وجدته في ملكه (قوله) لم يضر كذا وجهه امتوثة القصص على المائتين (قول) المتن وفي الز كاتبة
 الجنس اظهره يأتي في غيبة سلف في المعدن

(قول) المتصرف هو من اكبر الرأسماء على الصرف وأما الغنى فقدر (قوله) فيصرف خمسة أضع أي وبالباقى لواجده والمراد أنه كالنفي في مصرف الناس خاصة (١٧٣) (قول) التزاي والتساو الغنى أي غلب الرأى عند التقابل والغنى المضروبان (قوله) بعدم

الاشتراك على اقلية الثلاثة ووجه
الاول التمسك على المحدث (قوله)
بلا خلاف نقل الماوردي الاجماع على
ذلك ونافى المحدث في جريان الخلاف
لان المحدث يتكفل لتقصه (قوله)
أي الذي هو من دفن الحاحلية أي بأن
يكون عليه اسم مطلق منهم أو صليب
واستشكل السافى لان الصليب يعود
الآن في صلة التمازى ويحكي في
الاهتمام الى كونه من دفينهم وجود
العلامة المذكورة وان لم يلزم بها كونه
من دفينهم لان الاصل عدم اخذ القبر
ثم دفنه قاله السيكي والاستوى خلافا
للشحن حيث قال لا يجتأل يلزم من كون
العلامة عليه أن يكون من دفينهم
(قول) المتفق على زياد الاستوى
وقيل انه مال خارج يحفظ أبدا (قول)
المتن في موات شبه الخراب والتمساع
الحاصلان وكذا أقروا لها (قوله)
بالأحياء أي بالواجدين كما في الاولى
(قول) المتن فلفظة أي لا تد السليين
عليه (قول) المتن على المذهب
عبارة الوقتة ان المذهب في الموجود
في الشارع اعطاءه وقيل ركز وقيل
وجان قلنا عبر المذهب (قول) المتن
ان اذعان الذي شرطه ان الرخصة أن لا
ينصب وهو الصواب كسائر ما في يده
(قوله) بلايين ان ادعاء الواجب لا يثبت
من اليقين (قوله) عند التمهيد راجع
للحي من قوله فان كان الحي المحي
* (صل شرطه كذا الخاتمة) (قوله)
قوله على الباب فلفظة انما اصل

الشفا من حديث أبي هريرة (بصرف على الكافة على المشهور) لأمته واجب في المستقبل
من الأرض فأشبهه الواجب في التجارة والزرع والثاني بصرف مصرف خمس التي لأن الركن مال
جاهل حصل الظفر من غير احتيا فخل ولا ركن فكان كالي فصرف في خمسة مصرف خمس التي
(وشرطه التصاب والتد) أي القبح والنقص (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد
الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجع طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط
بأطلاق الحديث (الاحول) فلا يشترط بخلاف وعلى اشتراط التصاب لوجده ودونه وهو مالك
من جنسه ما يكمل له التصاب وجب تركه على الوجوب في غير التخيذ فخرج من الموجود
متعلقته (وهو) أي الركن (الموجود الجاهل) أي التي هو من دفن الجاهلية (أن وجد إسلامي)
بان كان عليه شيء من القرآن وأسم ملائكة ملوك الإسلام (علم مالكه) لا الواجد فبيده
عليه (والا) أي وأن لم يصل مالكه (قطعة) يبرزه الواجد سنة ثم تملكه أن لم يظهر مالكه (وكذا
أن لم يظهر من الضريين) الجاهل والأسلامي (هو) بان كان مما يبرزه في الجاهلية
والإسلام أو كان مما لا أثر عليه كالقبور والحلى والأواني فهو طاعة يفعل فيه ما تهم (وإنما جعله)
أي الركن (الواحد وتزانه الركة) فيه (أذا وجد في حوائث أو ملك أحياء) وعليه في الثانية
بالأحياء كسباني (فإن وجد في مسجد أو شارع قطعة على المذهب) يفعل فيه ما تهم وقيل
ركن كالوأت جامع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وحده (في ملك شخص فخص أن جاءه)
بأخذه لا يمنع كالاتعة في الدار (والا) أي وأن لم يده (فإن ملائكة هو هكذا حتى تبقى) الأمر
في المحي الأرض فيكون له وأن لم يده له بالأحياء ملك ما في الأرض وبسب لم يزل ملكه عنه فاته
مدفون متقول كان كل المحي أرض من تلقى الملك عنه ما الكفور شقة ثوب من مقامه قال بعض ورتمن
تلقى الملك عنه مولود تراو بأه بعضهم سلم نصب المذبح إليه وسلك الباب في ماذر (ولو تازمه) أي
الر كاري في ذلك (بأنه ومشترا ومكترا وعبر ومستعبر) فقال كل منهما هو وأدافته (صدق
واليد) أي المشتري والمكتري والمستعبر (بمنه) كمال تازا في متاع الدار وهذا إذا أحفل
صدق صاحب اليد ولوعى بدفان لم يحمل صدقه في ذلك لكون منه لا يمكن دفنه في مذهب فلا يصدق
ولو وقع النزاع في مسئلة المكري والمبر بعد عود الدار إلى دفعها ما قال كل منهما أدافته بععود
الدار إلى أن تقول قوله بشرط الامكان أو قال دفنه قبل خروجهما من يد قبيل القول قوله والأصح قول
المستأجر والمستعبر لأن المال سلم لحصول الكثرة في يده فبده تسخ اليد السابقة
(فصل) التجارة بقلب المال بالعاقبة فنرض الرخ وور كتمانها وري الحاكم بساندي وقال
هما محمد أن من شرط الشئ من أي دراهم صلى الله عليه وسلم قال في الأبل صدقها وفي البئر
صدقها وفي القم صدقها وفي البرز منته وهو بنت الموحدة وبالزى يطلق على التياب المذمة للبيع
وماروى أبوداود عن حمزة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كل باعرا نان يخرج الصدقة من اليد
بعدم البيع (شرط كافة التجارة الحول والنصاب) كثرها (معتبرا) أي النصاب (بأخرا حول
وقول بطريقه) أي أنه وأخرو دون وسطه (وفي قول بجمعه) كالتدوير فيهما بان الاعتبار

٤٤ ل ح السلاح قال الآية ولازكاة في عبيهما فعين ارادة الخاتمة واستدل لها أيضا قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا
من فيات ما كسبتم ومن جهة القياس انه ما شئ منه البهائم فوجب فيه الزكاة كلها لئلا يشك في ذلك ولا يكفر جاحدها فبها ان لنا قولنا قد جازا
بعدم الجواب فيها (قول) الغنى عن الجواب الباطنية

(قوله) **المتعلق** الذي يتصل به فانما اعادة الحول في العين لا يعسر (قوله) واكتفى باعتبارها آخر الحول أي وكان الزيادة على التصلب في خبرها تعتبر خرا الحول (قوله) لأن الأول الخ أي فيمكن اعتبار الجميع طب التصلب (قوله) فورة مال الفارة المراد من جميعه انما من جنس ما يقوم به انقوض البعض قط غول التجارة باق فيه وان قل العرض جدا لأن الربح كامن فيه ونقص المال عن التصاب لم يتحقق لأن العبرة بآخر الحول بخلاف ما لو نفي جميعه انما هو هذا امر قطعاً وهو المفهوم من تعليلهم وسيأتي في قول المناجج أن النقص وقول الشارح أي صار لكل انما الخ وهو مرجح فيما قلناه وفاقه أهم ومنه قلنا ان التجارة عتبت بالبر المصير في موضوعه اذا نفي من عروضهم البعض انما غول الفارة باق فيه نظر الماحضه من العروض وان قلت ظنفتن لذلك لكن اذا اشترى بعد ذلك في ذمته وتقدمه بصدور العقد ذلك النقص اشده الحول الآن بما يظهر كما يؤخذ مما ساقى في الصفحة الآتية (قوله) ولو ترسب به الضمير يرجع قوله مال التجارة (قوله) لا ظهر وغيره المراد بالضمير مقابل الاظهر والمعنى ان الصورة الاسلية (١٧٤) لجريان الاظهر ومقابلته هي حالة

هنا بالقيمة بصيرمر اعطاه كل وقت لاضطراب الاعصار اغضاها وارفعها واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب والثاني يضم اليه وقت الانقضاء ومنهم من عرّفها بالوجه لأن أول متصور والآخر ان يخرج من المخبر يصيرته بالوجه ثامراً والقول أخرى (فعل) انما يظهر وهو الاعتبار بآخر الحول (قوله) مال الفارة (الى المتد) بان يسير (في) حلال الحول وهو دون التصاب واشترى مصلحاً فالاصح ان يتقطع الحول ويند أحولها من حين (شرائها) والثاني لا يقطع ولولا بدله بسلعة والاصح ان لا يتقطع ولو ترسب به حتى تم الحول فهذه الصورة الأصلية لا تظهر وغيره ولو كان المتد غير ما يقوم بآخر الحول كان باعه بالدرهم والحال ينفي التقويم بانها مبيع فهو كبيع بالسلعة وما ذكر من التبريع باق على القول الثاني أيضاً (ولو تم الحول وبقية العرض دون التصاب فالاصح ان يتدأ حوله ويظل أول ذلك فلا يتبدل له كقوله الثاني لا يقطع بلتفعة العرض نضاً ما وجبت الزكاة ثم يتدأ حوله بان ولو كان مع من أول الحول يكمل به التصاب كلهما آخره كما قال في شرح المهذب لو كان معه ما قدره فاشترى عرضاً فصاره فتمسك به فبقيت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين زعمزكاة الجميع (ويصير عرض الفارة للقيمة شيئاً) لأنها الأصل (وانما يصير العرض للفارة اذا اقترنت بينهما بكسبهما معاوضة كشرائه) سواء كان عرض أم تقدم من حال أم مؤجل (وكذا المهر وعرض الخلع) كل زوج أمته أو خال زوجته عرض فؤيه الفارة فمما مال فارة شيئاً (في الاصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (لأنها لينة) المحضة (والاخطاب والاسترداد يصيب كل باع عرض فية بمجاوذه عا فرة ما ستره فتره فالكسب بمجاوذه ففوه كالاختناش والاصطاد والارتزوة العرض بعيب لا يصير له تجارة شيئاً لا تتعاطى ففوه فيه والهبة شواب كشرائه ولو تأخرت التة عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكراشي فوتر فبصير العرض بها لتجارة (واذا ملكتك) أي عرض الفارة (بشخص) كان اشتراؤه بشخص ديناراً أو بمجاني درهم

العرض المذكورة وأما صورة ما ملكتك للذكورة قوله فعل الزاهر والصورتان اللتان في كلام الشارح فلها اقروص من صورته على القول ولم يجعل الاصحاب الأقوال السابقة فيها وانما اقروصها يوه من متفرعين على القول الأول والثاني أصحهما في مسئلة التنازع وفي مسئلة الشرع عدم الانطاع وأما القول الثالث فلا يصح تنزيح الوجهين عليه فأمل (قوله) ولو كان المتد غير ما يقوم به أي وهو دون تصاب (قوله) يأتي على الثاني أي لا يأتي على الثالث نظر المقابل الاصح في مسئلة التنازع ولا يصح في مسئلة الشرع فالتصور عتمان السلعة التي تبدل بها قيمتها دون تصاب وكذا التقدي الذي من غير الجنس فتمام (قوله) أيضاً يأتي على الثاني أي بطريق الأولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافعي السؤال على القولين فلا من هذه الحقيقة وكأنه ظهره بعد ذلك ان

السؤال فبريحه غير في المخزركلوجيز استوى (قوله) زعمزكاة الجميع أي واشاء حول الجميع من وقت شراء العرض أي هذا مرادة قطعاً بخلاف ما لو ملك الحسين في أثناء الحول فله في الجميع أيضاً ولكن اذا تم حوله الخبيس كذا في الإنوي فقلنا عن شرح المهذب يمكن انظر لما ذكره المحبب كة ما ملكتا الحسين الأولى عند تمام حوله وقد يقال هو مرادهم بكونه اشترى زكاة الخمين قط (قول) لئن اد اقترنت بينهما وذلك انما انما بالمعاوضة فيصيرها فارة وقد يصير غيرها فلا بد من تميزه وبقي اعتبارها في اسر العقدون فلا عنها العقد (قول) الترمذ كذا المهر مثله فلو كان يسنأجر الاعيان ويؤجرها بصد الفارة (قول) المتد والاسترداد يصيب كل باع لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو متضاد لها (قول) الترمذ فمقابل لو كذا المتد ببالاشترى في ذمته بالبيع فالحكم كذلك فانه في الكفاة

(قوله) أي عين ذلك قال في شرح الإرشاد أوفي القصة وعين في المجلس وكذا في شرح السبكي وهو ظاهر (قول) للتخويل من حين ملك التمدد أي اشتراك التمدد والخاتمة في قدر الواجب وجسه والمراد بالتدقيق التمسك بالقصة ولو قيل بغيره وعمل أيضا القامعان الزكاة إنما وجبت في التمدد لا من صدق القامع وإنما يحصل بالتجارة فلم يميز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الأسقاط (قوله) بخلاف ما إذا اشتراه بصباب في القصة ثم قدم المراد بتقديمه هذا المجلس وشمل هذا أيضا يظهر من الاشتراء بمال بخاتمة في خدمته ثم قدمه بعد المجلس من مال التجارة فإن الخول يتبادر من الشرع لا ينبغي على عروض التجارة التي عندنا لا نعمل بها في القصة ولا حول ولا عند فيم لا يتعين صرفه ولو نأخذ من الشراء وقول المناهج أو دونه ولو كان هذا اللون (١٧٥) من مال التجارة التي لم يتطرح حوله فلا إشكال في بقاء الخول كما أشار إليه بقوله

أو يعرض فيه **فاذنه** قال السبكي رحمه الله التمن الذي ملكه العرض هو المعين في العقد والمجلس أما الذي تقدمه فيه بعد ذلك فلا والذي ملكه هو ما في القصة ولا حول له انتهى ومنه فصل حصة ما قلناه أولا وقوله عين في المجلس ظاهره وإن لم يتبين وهو ظاهر (قوله) بأن التمدد لم يتعين صرفه المراد التمدد الذي دفعه بعد المجلس (قوله) على خلافه متعلق بخلاف (قول) للتخييل الرجوع إلى قياسه على التاج بالاولى لصيرمراقبة القيمة ارتفاعا وانخفاضاً (قول) التمن لأن أنقض أي قوله سلبى الله عليه وسلم لا كونه في مال حتى يحول عليه الخول والفرق بينهما بين التاج أن التاج من عين الأمهات والرجوع إما هو مكتسب بحسن التصرف ولهذا يريد القاصب التاج دون الرجوع ولو سارنا بالتلافيا لاحتج فكيف لو مضى القصة قال الاستوى ولو نأخذ دفع القيمة أو بابه زيادة إلى أجل فالقياس عدم النقص أيضا ولو مضى الرجوع بعد الخول بأن كان ظاهرا قبل الخول ثم والا فلا وقول الشارح أي صار الكل ناضا احتريزه

أي عين ذلك (قوله من حين ملك) ذلك (التد) بخلاف ما إذا اشتراه بصباب في القصة ثم قدمه يتطرح حول التمدد ويتبادر الخاتمة من حين الشراء ففرق بين المستثنين التمدد يتعين صرفه للشراء في الثاني بخلاف الاول (أو دونه) أي النصاب (أو يعرض فيه) كالمعنى والمباشرة (فن الشراء) حوله (وقول ان ملكه بصباب سائجة حتى حولها) كالمعنى لملكه بصباب يتقدم فرق الاول بان الواجب في القيس يختلف على خلافه في القيس عليه (ويضم الرجوع إلى الأصل في الخول ان لم ينس) فلما اشترى عرضا جاتى درهم فصار تيمته في الخول ولو قبل آخر بطلقة تلتما تتر كماها آخره (لأن أنقض) أي صار الكل ناضا درهم أو دينارين من جنس رأس المال الذي هو نصاب وأمسكه إلى آخر الخول أو اشترى به عرضا قبل تمامه فيرد الرجوع حوله (في الظاهر) قال في المحرر فإذا اشترى عرضا جاتى درهم وباهه بعد ستة أشهر بثلاثة وأمسكه إلى تمام الخول أو اشترى بها عرضا وهو يابى وثلاثة في آخر الخول فيخرج الزكاة من مائتين فادام ستة أشهر أخرى أخرج من المائة والشارح أن الرجوع بحصول الأصل ولو كان الناض السبع من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض يعرض فيضم الرجوع إلى الأصل وقيل على خلاف فيما هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشترى عرضا جاتى درهم وباهه بعد ستة أشهر بجاتى درهم وأمسكه إلى تمام الخول الشراء واعتبرنا النصاب آخر الخول قطار كاهما ان نعمنا الرجوع إلى الأصل ولازكامة الرجوع بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الخول أوفي طريقه فائده حصول الجميع من حين باع ونض فاذا تمزكى المائتين (والا مع أنه العرض) من الحيوان غير السائجة كالحمل والجوارى والمعلقة (وشره) من الأحجار (مال بخاتمة) والثاني يقول لم يحصل بالقيمة (و) الا مع على الاول (ان حوله رسول الأهل) والشارح لا يضر بدول من انفصال الوفاء وتطهر الثمر وإذا قلنا الوفاء ليس مال بخاتمة ونقصت الأمانة بغير قصد من قيمته فمما إذا كانت قيمتها الفواصول بالولادة تسجاة وفيه الوفاء مائتين بركى ألف وسبب في الكلام في العرض السائجة (وواجبها) أي القصة (ربع عشر القيمة) وهذه العبارة أنصرف وضع من قول المحرر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أي التمدد الذي يقوم به وتقدم ان واجب التمدد ربع العشر عبارة الوجه وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فان ملك) العرض (بشدة قوله ان ملك بصباب) درهم أو دينارين أو كن غير نقد البلد

عما لو مضى البض ولو كان ناقصا من جنس ما حترقه بالخول والضم بأن في الجميع وان قل العرض بل فقيمة الملاحقة لمو كن رأس المال نصابا ثم نقص ونض معه رجوع لا يرد الرجوع الناض بحول مدام شيء من العرض لم ينقص وليس مراد أيضا يظهر (قوله) ان نعمنا الرجوع إلى الناض وذلك على مقابل الظاهر وقوله بعد ستة أشهر أي بخلاف المائة الأولى لأنه يركبها الآن لأنه تمام حولها (قوله) وان اعتبرنا النصاب الخ هذا فرق هذه المسئلة ما لو كان رأس المال نصابا وهو حكمة أفراد الشارح لها من الأولى (قول) التي تفرقه قال الاستوى حوق الحيوان وأعضان الجبر وأوراقه ونحو ذلك أي كلفه وسنذكره داخل هنا في القهر (قوله) بل يرد أي كلف الرجوع الناض (قوله) وتطهر الثمر انظر هل المراد التأسير ونحوه (قوله) أي التمدد من كلام الشارح لاسلام كلام المحرر (قول) التمن قوله لا لما حله كان أقرب اليه من غيره فصار كالتجاسة زد إلى عدتها فان لم تكن عادة فانقلب

في الأصل فكل من كان له مال من المال كان له مال من المال (قوله) لا اختلاف بينهما نظرية العبد المملوك في وجوب القيمة والكفارة ووجوب القيمة والخلاء
 لا يتقبل المهر بالمسجد المملوك (قوله) وكذا التجارة في القديم أي نظرا (١٧٦) ليسكترة النصف باسبب اعتبار الصوف

الصلب وسائر الأجزاء والفوائد وعدم
 لوضوح وجه الجديد وقوله كذا العين
 بالاجماع عليها بخلاف في كذا النصار فإن
 للتأخير رضى الله عنه قولاً في القديم
 بأهل الاختصاص كاسلفناه من مسمى (قوله)
 يضم النصف إلى أو ما الصوف والمسلمين
 وقصوها فخصم وجوب كذا التجارة
 فيها ويحتمل أن يقال ما غلبت زكاة
 الدين فيها اشترى الزكاة في فوائد ما ورجع
 هذا تعليلهم فطلب التجارة بكثرة الفوائد
 فيها من الصوف والمروفي حدث كما
 سلم غير رأيت في الفتوى ما قد يرجع الأول
 حيث قال إذا غلبت زكاة الدين لم تسقط
 زكاة التجارة عن قيمة الجذع وحينئذ يرجع
 وإذا نرى انتهى فسد يقال قلنا الفوائد
 في معنى الدين والوجه خلافه مما صاعى
 صحة تعليل القديم والتين هو التسل مع
 ورقة الحامل لسان بل والجلابغ وتظهير
 الأرض والتعريف في تفرع المارحها
 بخلاف الصوف والدين ونحوهما فإنه
 تأتي من الغير الزكاة ومن فوائدها
 التابعة لها بحيث تسقط زكاة التجارة
 في أشوع أقبه سقوطها في التابع وإنه
 أعلم (قول) الدين ثم يشترى ذلك لأن
 التفرع على القديم زكاة الدين وإنما
 اعتبر التجارة في العام الأول لتلاصق
 ما مضى من حولها (قوله) وعلى القديم
 لم قد استدلنا من هذه المسألة أن القديم
 والجديد باسبب ما سواه اتفقت الزكاة كان
 في وقت الوجوب أو سبقت أحدهما
 الأخرى (قوله) وحصة نصاب بل أن

تقول فلا اعتبار لظنة من شرطه
 ويقال لها زكاة النظر بالكسرى الخصة من قوله تعالى فطر الناس عليها وقال بالكسرى أيضا لخرج قال أنورى فكما هو
 ليست عرسة ولا معرفة بل اصطلاحية للفتوى وقال ابن كح لا يكثر جاحدا باختلاف زكاة العين فتذهب بعض الصحابة إلى عدم وجوبها

«(باب زكاة النطير)» (قول) المزرعة لظن أن قيمته لا يجوز ما يدخله روى

«(باب زكاة النطير)» (قول) المزرعة لظن أن قيمته لا يجوز ما يدخله روى

(قوله) من رمضان فعلق بفعله كذا الفطر (قوله) على كل حرامى عن كل حرام لا يلزم التكرار وقوله فى الأول لغرض معناه واجب لأن التعبد ذكر بعد ومن يحى على معنى من قول الشاعر * اذا رقت على تنوشر * (قول) المتبازل لية العبد أى لنامضة الى الطرف الحديث ووجه الثانى انها قرينة (١٧٧) متعلقة بالعبد فكانت كالاخصية واعتبر بان وقت العبد من طلوع الشمس لا التحير ووجه

الثالث احراز الشين لتعلقها بالامر من وجهه التامنى بان حقيقة الفطر انما تحصل بطلوع القمر اذا لم يل غير قابل للصوم واشترط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والاخر لتقصه (قول) المتن عن من ملت بعد القروب أى وقت قبل التمكن من الأخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى عنه قبل التمكن فانه لاشى عليه ككف المال الزكوى ولو باع العبد قبل القروب بعد أن تركه زنت المشتري بشرط الأخراج من من ملت بعد القروب أى ان يكون فيه حياة مستمرة وقت القروب (قول) المتن ويسن أن لا تؤخر من سلاته أى عن أولها (قوله) بأن يخرج قبلها فى يومه أى نحو أفضل من إخراجها ليلًا لكن لو شهدوا بعد القروب برئته فى الماشية قد سلف أن العبد يسل من القداد فهل قال باقتياب تأخير الظهرة أم المبادأة أولى الظاهر الثانى (قوله) أمر رز كذا الفطر الخ انظر ما الصارف لهذا الامر من الوجوب (قوله) المسلم برئان عبارة المستغنى حذف من الأول لاجل الثانى (قوله) ولو أملت ذمة هي واردة على المحصر فى المتن (قوله) ولاظهرة على سيده ولو كانت الكفاة سادة وجب على السيد فطرة دون نقتنه (قوله) وفطرته وجهه الخ معطوف على قوله فطرته (قوله) يلزمه الضمير فيه

وروى الشحان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس ما علم قرأ وصاعين شعير على كل حرامى وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين (تجب بأولى لية العبد فى الظاهر) والثانى بطلوع فطره والثالث بهما (فتخرج) على الأول (عن من ملت بعد القروب دون ولد) بعده ولا يخرج على الآخر من الميت ويخرج على الثانى عن المولود ويلزم من انتفاء إخراجها عنه على الأول انتفاء إخراجها عنه على الثالث (ويسن أن لا تؤخر من سلاته) أى العبد بأن تخرج قبلها فى يومه كذا كره فى شرح المهذب ودليه ما روى الشحان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رز كذا الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العبد فيخرج إخراجها عنه بعد سلاته وإذا أخرت عنه نقص (ولاظهرة على كافر) قوله فى الحديث السابق من المسلمين (الافى عده) المسلم (وقرره المسلم) فقب عليه منهما (فى الاسم) المبنى على الاسم انها قبيلته أى المؤدى عنه ثم فصل عنه المؤدى والثانى وهو عدم الوجوب مبنى على انها قبيلته أى المؤدى عنه غيره والكافر ليس من أهلها وعلى الأول قال الامام لاسا الى ان الفصل عنه نوى والكافر لا تصح منه التوقظ اذ ان الامة كالعبد وصير فى الرضة كالمسلم المستولدة ولو اسلمت ذمة شخص ذمى ودخل وقت وجوب الفطرة وهو محتلف فى الذمة ففي وجوب فطرته عليه الوجهان ساء على وجوب نفقة مدة التصرف وهو الصحيح الآتى بامه وفى وجوبها على المرتد الاقوال فى جملتها ملكه المهر ما انه موقوف ان عاد الى الاسلام فمنا قضاء فحب والاخذ كره فى شرح المهذب (ولا) فطرة على (رقيق) اما خبر المكاتب فخلاه لاجل شين وظفرت على سيد مقتا كان أو مدبرا أو أم ولد أو معلن القتي بمقتوا ما المكاتب فليصنف ملكه ولا فطرة على سيده هل ذلك لأنه مملوك لا لأنه عبد ما لم يملكه غيره (ومن ضمنه وفى المكاتب وجه) انه يجب عليه فطرته وفطرته زوجته وعبيده فى كسبه كقتهم (ومن ضمنه حر يلزمه من الفطرة) قطعه من الحرية اذا لم يمكن منه وبين مالك فمضمها بأه وكذا يلزم كلامن الشريك فى عبد قدر حصته من اذ لم يكن بينهما ما يأتان كانت فى المستثنى اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها فى وقت قبيل وزع بينهما كالمسكين (ولا) فطرة على (معرض) وان ايسر بعد وقت الوجوب (فمن لم يخل من قوته وقوت من فى نفقته لية العبد ومضى) يخرج منه فى الفطرة (فغيره) بخلاف من فضل عنه ما يخرج فيها من أى جنس كان من المال فهو موسر لكن بالشروط المذكورة بقوله (ويشترط كونه) أى الغافل من مذكر (فانضاحا ممكن) يحتاج اليه (فانما يحتاج اليه فى الاسم) وهذا فى ابتداء فطروقت الفطرة فى ذمة انسان معناه خادمه وسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحق بالدين ولا يشترط كونه فاضلا من دين الأدنى على الاشبه بالذهب فى الترخيص الصغر المواقف على كلام الكبير وسكت عليه فى الرضة وقال فى شرح المهذب هو كالأقالام قال يشترط بالاتفاق ومضى عليه صاحب الحامى الصغير والمصنف فى نكت

٤٥ ل ل يرجع لمن قوله ومن بعدهم (قول) المتن لم يخل بالضم والفتح (قول) المتن من نفقته لوقال القتيل من لكن أولى ليشمل الدواب وقوله لية العبد أى تخرج على الرز من أقوال الوجوب بخلافه على الآخرين نه بقوله عليها اعتبار الية التى تليها (قول) المتن من سكنه يخل الكف وكسرهما (قول) المتن فى الاسم أى كافى الكفاة والثانى لان الكفاة لها بدل (قوله) ولا يشترط الخ استشكل على هذا عدم بيع المسكن والمخادوم ويصحهما فى الدين مع ان الزكاة فى الحيا تنقسم على الدين جزما

الملك كرميتم انما فاطمة والابن سامة لثلاث (قوله) وذلك جاك الحير وعلم ليس على مسلم في عبده ولا امرسه صدقة
 الاصله انظر في الرقيق وقيل الباقي (قوله) المستولا العبداني آخر في حلقه على مفسر بقوله لا العبد لا يملك نفسه وبه تعلم
 ان العبد ليس بمن فطرته وزوجته جنودا فيه من الحرية (قوله) والطلاق يعني الخ أي (١٧٨) فان قلنا نجيب على المؤلف عند استداده

شكركهما قال في شرح المهذب
 لا ان الزوج يعلمهما ما او الزوج يحصل
 فاذا انجز من الفصل في الزوج في محله
 بخلاف ما اذا انجس على المؤلف في محله
 لا يجزئ لهما (قوله) بخلاف الامة
 أي فلا تنقل النظر عن السيد وانما
 الزوج كل منهما فلا يحد بدني الزوج
 على السيد (قوله) مع تواسل الرافق
 يعني انقطع خبره مع تواسل بجي الرافق
 من كل ناحية ولا يقدحوا بخبره بخلاف
 ما اذا انقطع خبره مع تواسل الرافق
 فانه ينجي ان نجس الزكاة قول واحد
 لا مذهب يكون سبب انقطاع الخبر عدم
 تواسل الرافق هذا امر اده رحمه الله
 قلنا لم (قوله) المتن في قول لائى
 هو يخرج من نفسه على عدم اجزائه
 في الكفار قال العراقي والاحسان
 يقول وقيل قولنا انها لائى (قوله)
 ووجه مقابله الصغيره يرجع لقول
 المتن في قول لائى (قوله) الخلف
 في وجوب ارجاعها في الحال عبارة
 الرضا وقوا اذا وجب النظر فلذلك ذهب
 ووجب الاخراج الى الحال ونص في الاملا
 على قولين وصرح في شرح المهذب
 بطريقين ويرجع الخ لم صاحب النهاج
 رحمه الله اراد بالمذهب هنا بالنظر
 لوجوب الاخراج أحد التولين من
 الطريق الخاصية للصلاق فيه
 والنظر لوقت الاخراج طريق القطع
 وقوله وقيل اذا ادهوا أحد التولين من
 الخاصة لقول الاملا فلا قول وقيل
 قولنا أحدهما اذا كان ذلك أولى

(قوله) لعني النساء أي التي ينفقه في نفسه هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليق انما على من منع الوجوب في المال الغائب اخراج
 وأما تأخير الاخراج فيه فعلى بأصغير ممكن من الاخراج منه والتكليف من غيره خرج لاحتمال تلقه (قوله) والثاني يقول الخ أي قياسا على
 الرقبة في الكفارة

اخراج قدر يقين انه لا يقصر عنه وعلى هذا لا تقدر بخسة ارطالو ثلث قريب (وحنه) أى
 الصاع الواجب (القوت المشى) أى الذى يجب فيه المشى وكذا انصفه (وكذا الاقط فى الاظهر) فخرج
 الهمة وكسر الحاق قال فى القيريه يولى يابس خيرة متروك الزيدوى الشخان من أى بعد الحدى
 قال كالخرج اذا كان فنا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة القطر عن كل مغير أو كبير أو عولك
 صاعين طعام أو صاعين شير أو صاعين شير أو صاعين غر أو صاعين زيب ومنشأ القولين
 التردد فى حصة الحديث وقد وقع ذلك قطع بعضهم بجواز ما قال فى الرقة فبقى ان يقطع بجوازه لخصه
 الحديث فيمن غيرهما رضى وفي معناه العين والحين فيخرج ثمان فى الاسع وأجزأ كل من الثلاثين هو
 قوته ولا يجوز فى الخفيض والمعل والسمن والحين المتروك الزيد لا تستألف الاقائتها ولا الملع من الاقط
 الذى أشد كثرة الملح جوهره مختلف ظاهر الملح فيجوز لكن لا يجب الملح فيخرج قدر يكون محض
 الاقط منه صاعا (ويجب) فى البلى (من قوت بلده وقيل فقيرين) جميع (الاقوات) قوله
 فى الحديث السابق صاعين طعام أو صاعين شير أو صاعين غر أو صاعين زيب أو صاعين آخروه جاب الاقوات بان
 أوفيه ليست التغيير بل لبيان الاقوات التى تخرج منها فلو كان قوت بلده الشير وقوته البرصا
 تين البرصا الثانى وأجزأ الشير على الأول وأجزأ غيره ما على الثالث وصرف فى الحزروا روضة
 وأصلها بخالب قوته وبالقوت البلد (ويجوز) على الأولين (الاعلى عن الأدنى ولا يحس
 والاشارة) فى الأعلى والأدنى (التيمة فيوج) فاختتمت قوتهم قوتهم الآخر على والأخر أدنى
 ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والوقا ان اقتصر زيادة القية فى الأكثر (وزيادة
 الاحاق فى الاسع بالبرص من التروا ارز) قال فى شرح المذهب والرب والشعر (والاسع
 ان الشير غير من القير) لأنه أبلغ فى الاقائات وقيل الترخيمه (وان الترخيم من الرب)
 ذلك أيضا وقيل الرب يجب فيه شير ما فى شرح المذهب والصواب تقديم الشير على الرب أى من
 تزديده الشير أى محمد كقوله فى القروا زيب وخرج تقديم القير على الشير وقدم البغوى الشير
 على القير صرح قوله ما من رزدة الأول بالوجهين (وله ان يخرج من نفسه قوت) واجب
 (وعن قريب) أو عبده (أعلى منه ولا يقصر الصاع) عن واحد بان يخرج من قوتين وان كان
 أحدهما أعلى من الواجب كان وجبا الترفا خرج نصف صاع منه ونصفان البرقال الرافى ورأيت
 لبعض المتأخرين يجوز وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب فرض صاعين غر أو صاعين شير
 ولو كان نصفين من عبدين فأخرج نصف صاع من أحد النصفين الواجب نصف صاعين التاق من
 جنس أعلى منه جاز وعلى التغيير بين الاقواته اخرجها من حين كل حال (ولو كان فى بلد اقوات
 لا غالب فيها اختيار) بينها فخرج ما شاعها (والأفضل أثرها) أى أعلاها وهذا التغيير موافق
 لتعبير الحزروا فماتهم بخالب قوت البلد (ولو كان عبدا مبددا آخر فلا صاع الا اشارة بقوت
 بلدا العبد) ناع على الاسع انما يجب ائدا على المؤدى عنه ثم فصل عنه المؤدى والثانى الاعتبار
 قوت بلد المال بانه على انما يجب ائدا على المؤدى من غير (قلت الواجب الحبة السليم) فلا يجوز
 السوس والمعب ولا الحقيق والسوس كذا كره الرافى فى الشرح (ولو أخرج من ماله قوت بلده
 الصغير القى جاز كاجنى اذن) فيجوز اخرجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير اذنه الا ان
 لا يستقل بملكه بخلاف الصغير فكأنه مملوك فطره ثم أخرجهما (ولو أترك مؤسره ومصر فى عبدا
 زم المؤسره نصف صاع) ولا يجب غيره ذلك السنتين فى الروضة (ولو أسرا) أى المشتري كان فى عبدا
 (واختلف واجهما) باختلاف قوت بلدهما أو قوتها (أخرج كل واحد نصف صاع من

(قوله) وهو يولى يابس قال ابن الاعراب يولى
 من أبا ان الأبل ثمانية وعطه فى الكفاية
 بأسمقات مما تصبغ فيه الركة ومكث
 فيجوزى المكسب ونصفه تقيله عدم
 اخرجها من القوتين غير الركة كالتقنين
 لست القلة (قوله) والمعل قبل هوامه
 الاقط تارة فى الجمل وغيره وفى السابق
 لست متروك الزيدوى التها هو الخفيض
 (قول) التقويل قوته أى لانها تامة
 للتقوى وواجبة فى النازل منها فكانت
 منها والاقل خاص على شئ المسح (قوله)
 لبيان الاقوات أى وتعددها باعتبار تعدد
 التواحي الخارج منها فى زينة عليه
 الصلاة والسلام (قول) التواحي والتواحي
 الا على الخ خولعة لك فى الركة فلم يحز
 اخرج الذهب من الفضة مثلا لا
 الرافى لا ان سوان المالة متعلقة
 بل بالظاهر ان سوان الفقر اجابا واه
 الله تعالى وهو القطر زكاة البدن فوقع
 النظر فيها لما هو غذا البدن والأعلى
 يحصل هذا الفرض وزيادة (قول)
 لست والاخبار بالقية الى آخره لانه
 انفع للفقر (قوله) ويختلف الخ ليدكر
 شل هذا فى زيادة الاحكام الآتى كانه
 والله أعلم لان الحكم فيه اعتبار زيادة
 الاقوات فى الأكثر (قول) لست
 فقير أى وفارق تين الاقط فى اجتماع
 الحقا وبات البرون لان زكاة المال
 متعلقة بجنس المال (قوله) وهذا التعبير
 يؤيد قوله لا غالب فيها فخرج ما شاعها
 التعبير عن عدم القلة يدل على اعتبار
 القلة عند وجودها (قوله) والمعب
 منه ان يكون متفرد العلم أو الرافعة
 (قول) لست ولو أخرج من ماله الملح
 خلاف الوسى والتم فلا يتبرجان من
 ماله الا بذن القاضي

يقول العلامة المحرمين على الخلع فأخرج أحدهم ثلث شاة والأخر طعاً فيمض ذلك والأخر صام بده
 من غيره إلى كذا الخ) أي بطلب شروط من تميزه أن كاهن وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما إن الأوقاع التي تجب فيها فمضت في ذلك
 بها سلف (قوله) وترجم بعده فبصلين يريد أن الفصلين ليسانم الباب خلا (١٨٠) يعني فرض بأن الذي فيها ليس بضمناً

من واجبه في الاسم) كما ذكره الرافعي في الشرح (واقه أعلم) لأنه إذا أخرج ذلك أخرج جميع ما زعمه
 من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لأن المخرج عنه واحد فلا يخصص واجبه فبصلين من أصل
 الثورين في وجه رعاية للقراء ومن أداهما في آخر دعاهما فزراً أحدهما لكن وقوله من واجبه أي
 قوت بده أو قوتهم وان كان المبيد يلد آخرها على أنها تجب على السيدات فأن كان قناتاً تجب بالتفصيل
 فالمخرج من قوت بده العبد كما ذكره الرافعي بعد تصحيحه السابق ولما ذكره في الروضة

﴿باب من تاراه مالاً كاهناً ومخجبه﴾

بما يأتي يانه كالتصويب والصال وغيرهما وترجم بعده فبصلين (شرط وجوب زكاة المال) بأوقاعه
 الساقطة من حيوان ونبات وقد وردت في ملكه (الاسلام) قوله في حديث الصدقة السابق
 أول زكاة الحيوان فزها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة بها في الدنيا لكن تجب
 عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول ويقطع به بالإسلام لمنسقى رغائبه
 (والحرية) فلا تجب على القن إذا لم يملك سيده ما لا زكو باوقاعها على كل قول مرجوح يأتي في باب
 لعصف ملكه كالسيد انتزاعه متى شاع ولا زكاة فيه على السيدان ملكه زائل وقيل نعم لأن شرة الملك
 باقية إذ تصرف فيه كيف شاء المادبر وأما الولد كائن فها ذكر (وتاراه المردان أيضاً ملكه)
 مؤاخذه له بحكم الاسلام فان أرضاه فلا أوقاعاً موقوف وهو الأظهر الآتي في باب موقوفات عادلى
 لاسلام زعمه تبين بها ملكه وان هلك مرده فلا والخلاف كافى الروضة وأصلها فيما حال عليه
 الطول في الزدة أما الآتي زعمه قبلها فلا تنقطع جزاً ويحجزه الأخراج في حال الزدة في هذا وفي الأولى
 على قول الزوم فيها انظر إلى جهة المال وفيه احتمال لصاحب التقريب لقرا إلى ان الزكاة قريبة
 مفترقة إلى البية (دون المكاتب) فلا تاراه لعصف ملكه إذا لا يورث عنه ولا يعتق عليه
 قريبه ويحجزه نفسه بصرى في بده لسيده (وتجب في مال الصبي والمجنون) ويجزى جهانه ولهما
 لشمول حديث الصدقة السابق لهما ولا تجب في المال المنسوب إلى المجنون إذا لا يورث وجوده
 وحياته وقيل تجب فيه إذا انفصل حيا (وكذا من ماله من الحرف صاباً) تجب زكاة عليه
 (في الاسم) لتمام ملكه والثاني لا تجب عليه لقصه بالز (و) تجب في المنسوب والصال
 والمحمود كان أودع فجدها أي تجب في كل عا ذكر (في الظاهر) منية كان أو غيرها (ولا يجب
 دفصا حتى تعود) فخرج جهان من الأحوال الماضية فتولت قبل العكس سقطت والثاني وحتى قديما
 أنها لا تجب في الذكورات تحلل نساها وفاتها على ما لكان بغير وجهان بده واستباح تصرفه
 فيها (والمنشتر قبل قبضه) بأن حال عليه الحول في ذابائع تجب فيه الزكاة على المشتري
 (وقيل فيه القولان) في المنسوب وقرن الأول جند الوصل إلى موافقة بخلاف المشتري لم تكن
 منه تسليم الثمن (وتجب في الحال من) المال (القائمان بده عليه) ويخرج في بده فان كان
 سائر فلا يجب الأخراج حتى يصل إليه (والا) أي وان لم يقد عليه لاقطاع الطريق أو انقطاع
 خبره (فكمكسوب) فجب فيه في الظاهر ولا يجب إخراجها حتى يصل إليه (والذي كان كان

هذا الباب (قول) للشرط وجوب
 زكاة المال الاسلام قبل ان أراد
 التكليف المتضى للكتاب الاخرى
 فهو نوع لان الكافر حديثا مكلف
 بالفروع وان اراد التكليف بالاخراج
 أشكل كلف بالحرة لان شرط في أصل
 طبق الخطاب وقوله زكاة المال خرج
 زكاة النطرا فلها تجب على الكافر
 في قريته السلم ونحوه (قوله) نصف
 ملكه أي لا يحتمل الموصاة قبل عدم
 وجوب نفقة القريب عليه (قوله)
 يصير ما في بده لسيده أي فيئدا حوله من
 حيث ذ (قوله) اذا انفصل جاولو
 انفصل ما قال الاسنوى فالحق عدم
 الوجوب على الورثة نصف ملكهم
 (قول) المقتضى لا يصيد دفصا حتى يعود
 وذلك لأنه غير ممكن منه والتكليف
 من غيره لا يبعد لأن المال قد تلفت منه
 لو كان قادرا على خلاص المنسوب أو
 المحمود منه وجبت الزكاة والاخراج
 حالا قطعاً وقد أشار إليه الشارح في
 الفرق الآتي وبأن في التذكرة في الدين
 (قوله) والثاني وحكى دفصا الخ آخر
 ذكره من قول البهاج ولا يجب الخ
 ليعز عن الأول بغيره (قول) المقتضى
 والمنشتر قبل قبضه أي تجب فيه قطعاً
 وقيل فيه القولان على طريق القطع
 المنسوب الأخراج من غير توقف على
 القبض بخلافه على طريق القولين لكننا
 قاله الاسنوى وقد يشكل عليه مسألتان
 للشارح في قول التوفيل يجب دفصا
 قبل قبضه حيث قاله مبنى على طريق

القطع قلت لا إشكال لأنه مما يمكن من الوصول بوضع الثمن بخلاف ما يأتي (قوله) فان كان سائراً يرجع لقول
 للشارح المال

(قوله) وما في الذمة إلّا اعتراضه الرافعي بأنه يذكر في السلم في القسم كونه علم رابعة أو معلوم فإجاز أن ثبت في الذمة علم رابعة جاز أن ثبت الرابعة نفسها ونحوه القرافي بأن المدعي انصافه بالسوم المحقق وثبوتها في الذمة أمر حتمي (قوله) ولأن المال غير تام فيه يؤخذ من هذا التعليق أن المكاتب لو أأحال سيده (١٨١) بالتجوز على شخص تجب الزكاة فيه لأنه لازم لا يقطع من نكته الحال عليه

بشخص المكاتب ولا يخصه (قول) للمتن أو عرضاً إلى التجارة (قوله) لأنه لا ملك في الدين استشكل هذا بأنه لو حلب لآماله وله دين مؤجل أو حال حشبه (قول) المتن وإن تيسر لو تيسر أخذه بالظن فالظاهر الأوزم في الحال (قوله) على الظاهر هي الطريقة الحاكية للتلف وتقوم قبل قطعها على الطريقة القاطعة (قوله) ولا يجب حتى يقبض هو على الطرفين لكنه منقطع به على الأولى وقول المتن وقيل تجب سترع على طريق القطع كاذك الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حلوله كاتبه عليه الأسنوي وغيره وقوله وقيل تجب إلخ إذا كان الدين ملباً ولا ينسرى الأجل وقوله انقبض على المال الغائب رقبان المؤجل لو كان مائتين مثلاً فلا بد من إخراج النجسة والتكليف إجماعاً لأنها تساوى أكثر من خمسة مؤجلة (قوله) بأنه لا يتوصل إلخ أي فائق بالقبض (قول) المتن ولو اجتمع زكاة ولو زكاة فطر (قول) المتن والدين قائم بظاهر الحلق المصنف الذين اتخلفوا كغيره في جريان الخلاف وهو كذلك (قوله) لاقتنار الآدمي إلخ أي وكما تقدم القصاص على القتل بإذنه والقطع بالسرقه (قول) المتن وقبضها خرج ما إذا قبض بها فانه ان كلام المنهج يشعر بأن الخلاف

ماشية أو غير لازم كال كامة فلا زكاة فيه أما الماشية فلا شرط زكاتها السوم وما في الذمة لا تنفد بسوم وأمال المكاتب فلا زكاة فيه ولعلنا استألفنا معنى شاء (أو عرضاً أو ضاحكاً) أي لأن كامة فيه (في القديم) لأنه لا ملك في الدين حقيقة (وفي الجديد) أن كامة لا تقدر أخذها أعمار وغيره) أي كجود ولا ينفذ أو سطل أو فصة على (فككضوب) فقبضه في الظاهر ولا يجب إخراجها حتى يحصل (وإن تيسر) أخذها بأن كل حصل على سترع حاضر بادل (وجب تركته في الحال) وإن لم يقبض (أو مؤجلاً فلا ذهب أنه مكشوب) فقبضه في الظاهر وقيل قطعاً ولا يجب دفعها حتى يقبض (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبني على طريق القطع القصص على المال الغائب الذي يسهل إحصاءه ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل إلى التصرف فيه قبل الحلول وقيل لا تجب فيه قطعاً لأنه لا ملك شيئاً قبل الحلول (ولا يمنع الدين وجوبها في الظاهر الأقوال) لا لطلاق التصوص الواردة فيها والثاني يمنع صكاً يمنع وجوب الطبع (والثالث) يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والركوز كامة الظن كلباً في الفصول ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن والقرق إذا الظاهر بخوبته وبالباطن انما هو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويخرج المصرفة في قضاءه سواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً من قبض المال أم لا (فعل الأول وهو عليه) لمن حال الحل في الظن فككضوب) لأن الظن يمنع من التصرف ولو عين الحاكم لكل من غرامه شيئاً من ماله ومكهم من أخذه فقال الحل قبل أخذه فلا زكاة عليه قطعاً لنقص ملكه وقيل فيها خلاف المقصود (و) على الأول أيضاً (ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه) بأن حل قبل أداها زكاة (قدمت) قديماً بين الله وفي حديث الصديقين الذين اتفقا على القضاء (وفي قول) يقدم الدين لاقتنار الآدمي واحتج به (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما حال الزكاة فتصدقهما ثم إلى الآدميين أيضاً (والثنية قبل القسمة) باختار القضاة من قبلها ومضى بعد حول والجمع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصيباً أو بلفظه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجبت زكاتها) أي وإن لم يتعار وأتملكها (فلا) زكاة عليهم فيها لأنها غير مملوكة لهم أو مملوكة ملكاً في نهاية النصيب لا بالأعراض وكذا لو اختار وأتملكها وهي أصناف فلا زكاة فيها سواء كانت محاسب الزكاة في جميعها أم بعضها لأن كل واحد لا يدري ماذا يصيبه وكيف يصيبه وكذا لو كانت مضافاً لا يبلغ نصيباً إلا بالانقباض فلا زكاة عليهم لأن الخلطة لا تثبت مع أهل الخس إلا زكاة فيه لأنه لغرضه من (ولو أصدفها نصاب مائة معناه أنها زكاة إذا تم حول من الصدقات) سواء أدخل بها أم لا وسواء قبضته أم لا لأنها ملكه بالعدو وأحرز بالدين مما في الثقة فلا زكاة فيه كما تقدم (ولو أكرى داراً أربع سنين فبأن ديناً أو قبضها فالظاهر أنه لا يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر) لأن ما لا يستقر معرض السقوط بأنهدام الدار ولكنه ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسألة الصدقات أنه عرض أن يعود نصفه بالطلاق قبل الدخول أن يعود نصفه بملك حديث من غرامها خا لعدو بخلاف عود بعض الأجرة فانه باتساع الإجارة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين)

٤٦ ل ب ج ك كانت في الذمة فصل الخلاف في الدين وإن كانت معينة فكلبيع قبل القبض في الإخراج وإن الوجوب بحجز وهو هو كذلك

(قول) المثلث وعشرين لستين لا يعني ان القراء تمام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فيمكن مالكا ليجها في الحول الثاني بل تسعة عشر دينار ونصف اذا سقط التصفيح قطعا فانه من الزكاة وهو ربع شره فهو ماعجزه تمام السنة التاسعة دينار ونصف الاربع عشر التصفي وقس الاجزاء بهذا الثالث فما رايته على ذلك معك هذا استذكره الرافي تأقلا من الاحصاء ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير التامين وبني أن يستثن أيضا لآخر آخر وهو ان الحول الثاني مثلا في مقدار الزكاة من الاعطاء لامن حين تمام الحول المتى قبله لانه التسعة القراء اقية على وجه الشركة الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الرافي المذكور بتصور المسئلة التجبيل من الثاني والا وهو غرضه عن المتقول قال السبكي في شرحه (١٨٢) «فرع قال الرافي من والله اذا قلنا

بالمذهب فلو جعل زكاة من ادى قسط الاول لم يجز ولو جعل زكاة من عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة ما تعلق كان ضعى أربعة اجناس الحول جاز والا فلا لانه ما يعلم وجوده التصايف ملكه فتجبه فيه جاز كالو كان له درهم لا يجزى بل يوضعا فافعل منها ثم جعله لا يجزى قال السبكي وقاسه ان مسافة

المنهاج لا يصح التجبيل فيها ولا في العشرين الاولى لانه متى انقضت الاجرة في الحول الاول فلا تصاب انتهى اللهم الا أن يقال هذه مقابلة بأها مجموع قوتهم يصور التجبيل لعام بعد انقضاء الحول (قوله) وما اذا كانت معنة لم يقبل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وحده ثم لا يعني ان الثاني في المعنة ولم تقيس كذلك غاية الامر انه يطرحها خلاف الدين كان المعنة قبل القبض

بطرفها خلاف المشتري قبل قبضه «فصل في زكاة الخ» أي اداؤها يريد ان التمكن شرط لا اذا لا الوجوب لكن لا ان تقول الوجوب انما يتعلق بالاداء لا بفعل المكلف (قول) الذي وله ان يؤدى الخ أي كايؤدى الكفارات بنفسه وقبض الظاهر على الباطن (قوله) والتقديم تجبيل المستند له

قوله تعالى نخذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لان الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يؤخذ ذلك عنهم والظاهر (الصدقة لا يطلب اخفاؤه) (قوله) لانه يفعل نفسه أو قولي ليتا ولو تاب تقديم الأتارب والجارح تفرق في المالك نفسه أفضل أي لو كان المال طاهرا كافي الرونة وأصلها وتأني في شرح المذهب فرج من صرف الظاهر حتى الى الجائر أفضل (قوله) أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف أي خارج القطع بكونه أفضل وحينئذ لا يستلزام ارجاع الى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الظاهر وهذا ميل من الشارح الى ما في شرح المذهب من ان صرف الظاهر لا مأم أفضل وان كان جازا اخلاف ما في الرونة

لأنها التي استقر ملكها عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكها عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهي التي زكاه (ثلاثين) وهي التي استقر ملكها عليها الآن (ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهي التي زكاه (وعشرين لاربع) وهي التي استقر ملكها عليها الآن (والشأن يخرج اقسام الزكاة الثمانية) لانه ملكها ملكا تاما أو الكلام فيما اذا كانت اجرة السن متساوية أو خرج الزكاة من غير القبض وفي الرونة كأصلها ان كلام نفع المذهب يشهد ما اذا كانت اجرة في السنة وقبضت وما اذا كانت معنة «فصل في زكاة» أي اداؤها (على الفور اذا تمكن وذلك بحضور المال واذا صنف) أي المستحقين لان حاجتهم اليها تلحقه أمان زكاة الفطر فربما يلبس العبد يومه يتقدم بها (أو ان يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تهدمته التقد والعرض وزيد على ما هنا في الرونة كأصلها الزكوة وكذا الفطر (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزروع والقر والمغن (على الجديد) والقديم يصح دفع زكاة الى الامام وان كان جازا لانه اذا حكمه فلو فرضها المالك نفسه لم يقبل وقيل لا يجب دفعها الى الجائر (وله) مع الاداء نفسه في المالكين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) نفسه أو وكيله (والظهور في الصرف الى الامام أفضل) من تفرقة نفسه لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفرقة بينهم والثاني تفرقة نفسه أفضل لانه يفعل نفسه أو وكيله (في الرونة) وأصلها في المال الباطن أما الظاهر صرف زكاة الى الامام أفضل قطعا وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الأن يكون جازا) فتفرق المالك نفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتفرقة نفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف قال في الرونة والدم الى الامام أفضل من التوكيل فلعونها كأصلها لطلب الامام زكاة الاموال الظاهر وجوب التسليم اليه بلا خلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس لولا تفرق زكاتها وأربابها أي حتى ما كان يؤولها لغيرها والى (وتجب اليه فنوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) أي زكاة مالي المفروضة أو صدقة مالي المفروضة وعبر في الرونة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولو نوى الزكاة دون الفرضية أجزأه وقيل لا كما هو في صلاة الظهر ورد بان الظاهر قد تقع فلا كإعادة والى زكاة لا تقع الا فرضا وفي شرح المذهب وقال البغوي ان قال هذم زكاة مالي كفا وان قال زكاة في أجزائه وجهان ولم يصح شيئا أحصهما الاجزاء (ولا يصح في هذا فرض مالي) لانه يكون كمارقة ونذر (وكذا

(قوله) تطهروها أى وكثروها وفى القرآن بمعنى ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزك فى الصدقات وقال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (قوله) وقال فى شرح المذهب الخامسة انه اذا قل هذا صدقة لا يمكن على الأصح انتهى قطع الجمهور وأما صدقة مالى فغيرها فى شرح المذهب بالأصح قطع وأما قطع ذلك لأن الصدقة إذ لم تنصب بكثر مجموعها فلا تلازم على غير المال كما فى حديث بكل تكبير صدقة (١٨٣) (قوله) المتن ولا يجب تعيين المال قال الاستوى حتى لو اتى هذا من هذا أو هذا كفى قال فلو تلف

أحدهما بعد الادخاله جعله عن الباقي (قوله) لم يمكن له صرفه إلخ أى بدل مع نافلة (قوله) المتن ونكبة المولى إلخ أى كما يمكن عند الدفع إلى السلطان ولو وجبت اليتمن المطلب إلى كرامة مقارنة لغيره ووجه الثاني التمسك على المخرج وفرق الأول بأن أفعال الناس فى المخرج كمال المولى فى الزكاة لأن البراءة حصلت جمعا وقد وجبت فى الموضوعين عن وجد منه القتل الميرى وأما أنه لو عزل فقدر الزكاة أولا ونفى كان كذا على الأصح قال الاستوى الوجهان فى مسألة الكلبين بيان على هذين الوجهين (قوله) والثاني لا يمكن بل لا بد من الخفية الكلا لأن المولى فى هذا الحالة سوى وان لم يقرضه التوقفة نظر (قوله) فى المسائل الثلاث يرجع لكل من قوله ولو سوى المولى إلخ وقوله الآن يكون وقوله ولو سوى المولى وقوله لم يجب الية المخرج ويجزئه فعل الامام من غيرته هذا قضية كلامه قد بده (قوله) وأن قلنا عبارة الرافى وان قلنا بالبراءة ففى وجوب الية عليه وجهان وظاهر المذهب الوجوب انتهى ولأجل ما ذكره الشارح والرافى اعترض الاستوى على المنهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسألة الثانية على الأولى وإن لا يعرف الأولى بالأصح لأن نها المخرجين (فصل لا يصح تعجيل الزكاة إلخ) وأما

الصدقة أى صدقة مالى (فى الأصح) لأنها تكون نافلة والثاني يمكن تطهروها فى الزكاة وعبارة الروضة كاسهلها ولا يمكن مطلق الصدقة على الأصح وقال فى شرح المذهب على المذهب قطع الجمهور وصرفه فى الأولى الأصح (ولا يجب تعيين المال) المذكور الية عند اخراج الزكاة (ولو من لم يبع) أى المخرج (من غيره) ولو ملك ما تولى درهم خافه وماتت غائبة فأخرج بمقدارهم شيئا الزكاة مطلقا ثم بان تلقاها فله جعل المخرج من الماخضة ولو كان عنده من الغائبة لم يمكن له صرفه إلى الماخضة والمراد الغائبة من مجلسه لأن البداء على منع قبل الزكاة وهو الظاهر الآتى فى كتاب قسم الصدقات (ولزم الأولى الية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) فلو دفعه لبلية لم يبع المخرج وعليه الضمان كما قاله ابن كير ومضى اليها فى شرح المذهب السلف (ونكبة المولى عند الصرف إلى الوكيل فى الأصح ولا يفضل أن سوى الوكيل عند التفرق أيضا) على المستحقين والثاني لا تسكن بنية المولى وحده بل لا بد من نية الوكيل المذكورة ولو سوى الوكيل وحده لم يكف لأن يكون المولى قرض الية الية فكفى ولو سوى الموصى وحده عند تفرق الوكيل كفى قاله فى شرح المذهب ونفى فيه الخلاف فى المسائل الثلاث (ولو دفع الزكاة إلى السلطان كفت الية عنده) أى عند دفع الية وان لم يوافق السلطان عند انقسام على المستحقين لانه ما تمهم فله دفع الية كالمعهم (ان لم يوافق) عند الدفع الية (لم يجزى على الصبي وان سوى السلطان) عند انقسام عليهم كالأجيزى المخرج اليهم بلية والثاني يجزى سوى السلطان لم يزل له دفع الية الا القرض ولا يصح الا القرض فأخت هذه القرينة عن الية (والأصح ما يلزم السلطان) الية (إذا أخذت زكاة المتع) من أدامها سامة عنه لقضته فى اقطار فلا يطالب بها ثأنا وقيل يجزئه من غيرته فلا تزم السلطان (و) الأصح (ان يمتد) أى السلطان (تسكن) فى الاجزاء ما لها إقامة لها مقام نية المالك والثاني لا تسكن لأن المالك لم يوافق السلطان بان يتقرب بالزكاة على الامام وان قلنا تفرقنا الاول على الثاني حالنا قلنا لا تفرقنا المتع المطلب يقب الية على الامام وان قلنا تفرقنا فوجها أحدهما لا يقب لثلاثها وان المالك فيها هو متعده والثاني يجب لأن الامام فيها عليه من أمر الزكاة كولى الطفل والمتع متعده كطفل (فصل لا يصح تعجيل الزكاة) فى المال الحولى (على ملك التصالب) لتقسيم وجوبها (ويجوز) تعجيلها (قبل الحول) بعد ملكه التصالب لوجود السبب والا قبل مقتضى الرضا وأصلها بالزكاة العينية فاذا ملك مائة درهم ففعل منها خمسة أو سبعة تسعة وثلاثين ففعل شاة يكون المبلغ من زكاته اذا تم التصالب وحال الحول عليه واتخذ ذلك لم يجزئه المبلغ ولو ملك مائة درهم فوقع حصول مائتين من جهة أخرى ففعل زكاة أربع مائة ففعل مائة ففعل مائة من جهة من الحادى ولو ملك خمسين الابل ففعل ثمانين ففعل عشرين مائة ففعل مائة من جهة من التصالب الذى كل الآن فى الأصح أمز زكاة القنارة كل اشتري عرضا يساوى مائة درهم ففعل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساوى مائة درهم

انما الامام الذى رحمه الله منع من التعجيل ووافقه ابن التستر وابن خزيمة من أصحابنا اننا انما التصالب رضى الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فى تعجيل صدقة قبل أن تحل فخرى من ماله حتى مالى أجل رضى الله عنه فقدمه على أجله صكاه من وأضاف لنا حق مالى وجب بيبين بخلاف تقديمه على أحدهما كالصكارة فى العين وقد وافق الخائف عليها (قول) التت قبل الحول أى قبل تمامه

الاستوى وقبل لا يجوز في الليلة الأولى منة لأن الصوم لم يدخل (قوله) فهو سبب آخر لها الفهم في قوله فهو راجع لرمضان (قوله) والثاني جواز تعدد الحج على هذا بان وجوبه الخارج في نفسه سبب وردة أو الطبيب بأن ماله ثلاثة لا يجوز تعدده على اثنين منه دليل كثرة الظاهر فإن منبها الزوج والظهار والعهود انتهى (قوله) لأنه لا يفرق الحج على أزمان أو لهاسيا وأحداهما تعرض الرافعي الأول بأن الكلام فيها إذا عرف قدر صواب والثاني بأن لهاسيين الظهور والأدراك (قوله) أي وتوقعه كتهذا (١٨٤) مراد من الإجازة خلافه فمقابل تعبا

الخير بالوقوف وعدمه يشمل ماذا استقر
الوجوب على المالك ولكن وجد مانع
كفسي القهره أبلغ بقدر كسب المال
خلاف التعبير بالأجزاء فلا يصدق إلا
بما كان الواجب باقيا بل وقصيره
أيضا أهلية الوجوب مردود لأن الأهلية
ثبتت بالإسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك
وضوح وجوب الرأية عليه الذي هو
المراد هنا قال ويدخل في كلاهما ما إذا
أُتلف المالك الثمن بالاحتياجة وهو
كذلك ثم قد رد عليهم ما إذا جهل مت
شخص من خمس وخمسين فتوالدت
حتى بلغت ستا وثلاثين وصارت المخربة
مت لبون ظاهرا لا تخفى على الأعم
(قوله) كما أنقص ذلك في الحذر عبر
الشارح بهذا إشارة إلى أن ذلك يفهم من
المنهاج (قول) المتن مستقفا انظر لو كان
من سبيل مثلا وكان في آخر الحلول مقصوبا
(قوله) لم يحزم أي كالو كان عند الأخذ
بغيره الأجزاء ثم انصفها ورديان
ذلك متحقق الأخذ بخلاف هذا (قول)
المتن وإذا لم يقع المجلع أهمته هذه
الصورة انه ليس الاسترداد قيل
هرض المانع وهو كذلك لانه تبرع
بالتبديل كتحصيل الثمن للمحل وأهمته
أيضا المتوفرة الاسترداد بدون عارض
لاية ذلك في صحة التصرف هنا ظاهر

(قوله) والثاني يسترد العلم بهذا بأن العادة جارية بأن المدفوع إلى المعقولة يسترد فكذلك قال هونكة الثاني إن وجد شرطه
والأكل سدة (قوله) ويكون منقطعاً عن حدته إن المجهول كان الأمام رد كالتجمل يرجع قطعاً (قوله) بأن اقتصر على ما ذكره كالزكاة
ففيه أملاً على ما كان به كرشياً لا يجوز من بحر الخلاف لكن مرجح الاستوى بخلافه (قوله) والثاني يسترد جميع الكفا
فيما إذا كان المعلى هو الأمام واقتضى كلام الرافعي أن الأكرن علمه في هذه الحالة

(قوله) والثاني يصدق الخ أي كالأول دفع ثوب الإنسان واختلاف في العارية والمهية فتارة يصدق الثاني في العارية (قوله) وبالعينة الخ لتأويله أنه
 يضمن الحيوان بالمثل المصور يضمنه على أن المجلد كالقرض (قوله) يوم التفتل لانه وقت لتسليم الخ إلى العينة (قوله) اعتباره
 بالتلف أيضا حاشا أن جلته مضمونة فكذلك جزؤه (قول) المثل فلا ريب ظاهره ولو كان التلف يضمنه أو يضمنه أو يضمنه (قوله)
 ولو كان المجلد الخ يحضر قوله نقص ارش (قوله) والثاني يؤول في القرض (قوله) تضمنه أي أو لم يضمنه يضمنه أو يضمنه أو يضمنه
 أو يؤول أو يؤول في حال الحق (قول) المثل وان تلفت زعم الاستوى أنه خطأ سواء جلت يوجب معنى يضمنه أو يضمنه أو يضمنه اشتراك
 ما بعد أن يوافقها في الحكم ويكون ما بعدها أولى به منه وليس كذلك لأن التلف هو محل الضمان أما بقوله فلا ريب الإداية تمت بذلك أيضا
 دونها في ضمانه حتى يفرق وتلف قال تمامه فانه قد انتهى أقول لا ضمانا في أصاب الضمان بالآخره شران منها لا تكلف المالك إلاخراج عند
 التلف وهي مسئة الكتاب ومنها ما تكلفه (١٨٥) إما لو عرض له حاكم دون المال من غنة أو ضلال أو إيداعية أو تلف أجنبي

ومن ليس ان حالة التلف آفة التي هي
 مسئة الكتاب أولى بعدم الضمان من
 كل ذلك لأن المالك لم يفسد فيها على شيء
 من المال الزكوي بخلافه في هذا
 ونحوه فأمروا بالرجوع إلى الجاني ضامن
 فهو حطى فيما خطأ التوويل به والله
 أعلم (قوله) على الأول أي بما على أن
 التمكن شرط للضمان قط وهو أراجيح
 قال الراعي لا يؤول تلف المال بعد الحول
 لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب
 تسقط واحتج كثير من أهلنا بآخر
 الامكان مدة قاشد الحول الثاني من
 وقت الوجوب لأن وقت الامكان فلو
 كان الامكان هو وقت الوجوب لكان
 بين وجوب الزكاة دون حول انتهى
 ومن جعله شرطاً للوجوب قاس على
 الصلوات والمج والصوم ونحو ذلك فيه
 قال الاستوى في المهمات قاس قول
 الشركة أن يكون أول الحول الثاني من
 الدفع إذا كان نصا يقط انتهى قلت
 كما لا يمكن كذلك كالشركة الحقيقية

وشرط الاسترداد على مقابل الأصم (صدق القاض يضمنه) لأن الأصل عدم ذلك والثاني يصدق
 المالك يضمنه لأنه المؤثر وهو أرفع في صدقه وهذا في غير علم القاض لأنه أعلم بعلومه على الاسترداد
 في المسئلة الأخيرة يصدق الثاني يضمنه إذا نازعه القاض في قوله صدقت التجمل فانه أرفق فيه ولا
 سهل في معرفتها إلا من جهة (وقد تمت) الاسترداد (والمجلد بالقض يضمنه) بالمثل ان
 كان مثلياً أو بالقيمة ان كان متقوماً (والأصم) في القرض (اضماره يقوم القبض) والثاني يقوم
 التلف (و) الأصم (انه لو وجد ما قصا) قص ارش (فلا ريب) فلان التلف حدث في ملك
 القاض فلا يضمنه والثاني له أرش اضماره بالتلف ولو كان المجلد يضمنه أو يضمنه أو يضمنه
 وبني الآخر يرجع فيه بقيمة التلف ذكره في شرح المهذب (و) الأصم (انه لا يسترد بآفة منفصلة)
 كالأول والآخر الثاني يصدق مع الأصل لأنه ليس له دفع الموقوف كذا القاض لم يملكه في الحقيقة إنما
 الزيادة المتصلة كالصوم والكبر فنتبع الأصل فيسرد معها (وتأخير الزكاة) أي أدائها (بعد
 التمكن) وقد تمت (وجب الضمان) لها (وان تلف المال) الزكاة لتضمنه بحسب الحق
 من مضمونه (ولو تلف قبل التمكن) بعد الحول (فلا) ضمان لتمام التضمين (ولو تلف يضمنه)
 قبل التمكن وبني يضمنه (كالأظهر انه يفرق قط مابق) والثاني لا شيء عليه بناء على أن التمكن
 شرط للوجوب فإذا تلف واحتمل نجس من الأبل قبل التمكن في الباقي أربعا خمس شاة على الأول
 ولا شيء على الثاني (وان تلفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) تضمنه بالتلافه (وهي
 أي الزكاة (تعلق بالمال) الذي يجب فيه (تعلق الشركة) بذورها (وفي قول تعلق الرهن)
 بذرها منه وقيل بجميعه (وفي قول) تعلق (بالحق) كوكعة الطروديل للأول أو لتمامه
 من إخراجها أخذها الماه من ماله فحقها كالحق المشترك فحقها إذا امتنع بعض الشركاء من
 قسمته وللثاني أهواؤهم من ادائها وتوحيدها ليس الواجب في حاله كذا لا علم أن يبيع بعضه ويشتري
 السن الواجبة كما يبيع المرهون قضاء الدين ولا ثالث أخصر إخراجها من غير المال واعتدوا

٤٧ ل دليل القرض بالقائم نظراً لذلك ثرايت في الزكاة ما يشهد للاستوى وهو لو ملك عند خمس من الأبل سنتين لزمه
 زكاة تمام واحد لكن مسئة تلف البض الساقية انما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارع فيما سلف (قول) المثل بعد الحول مخرج به هنا
 لأن الحكم هنا عدم التساقط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فان الحكم بعدم الضمان وهو جاري بعد الحول وقوله (قول) المثل
 لم تسقط الزكاة أي على القولين وهو ما قول الشارع على الأول وعلى شيء على الثاني (قول) المتن في التجزؤ الزكاة بتلف المال بعد الحول
 وقيل التمكن يشعر بأنها متعلقة بالدين دون الغنة فللمجرد كرهه بالساقية تحسن النص من بعد ذلك التعلق (قوله) بذرها منه
 يعني مقدارها من المال كلار هو بها (قول) المتن في قول القامة يرجع قوله تعلق بالمال وهو أخصها وأكبرها ابن سريج (قوله)
 ويدل للأول الخ ويدل أيضاً قوله تعالى في أموالهم حتى

الاسمى هما **الارض** و**الارض** واسما للارض والارض هو ما فوق الارض ولا خلاف من بينهما في كونهما
 في كونهما **الارض** والارض **الارض** (قوله) وتعلق الرهن بالارض والارض هو ما فوق الارض ولا خلاف من بينهما في كونهما
 وبجعل الاسمى الارض هو الارض في الجمل على قول تعلق الرهن بالارض ومنه في شرح السبكي على قول الرافعي وعلى الشارح يستدل
 قول امام الحرمين والفرغاني في البطاني في قدر الزكاة على تعلق الرهن بالارض فيكون في الباقي قولان في الصفة لكن الامع عند العراقيين
 الصفة في قدر الزكاة على العتق لان كونه في صفة قدر الزكاة أولى (قوله) من غيرهما أي غير الزكاة والارض في الانتزاع السامح
 من المشتري غيرها (قوله) فيباع فيه أي فيصنع عدم اذن الرهن لعدم قبضه (قوله) (١٨٦) ويكون البيع رجع قوله وعلى تعلق

الارض (قوله) اقيهما البطاني أي
 في قدر الزكاة من البيع واصلهما انهما
 ميبان على ان التعلق شائع اومهم كما
 اشار اليه الشارح في التطليل (قوله)
 يبيع البيع طاهره يبيع البيع في جميع
 البيع وهو صنف سلسله عند
 الحكم من الصفة في قدر الزكاة
 خاصة حتى على تعلق الارض والرهن
 وهما السبكي فيما لو باع وزاد قدر
 الزكاة قلنا بالشركة على الابهام مع
 أو على الاشاعة على قدر الزكاة مع
 في الباقي وان قلنا بالارض وقلنا البيع
 مرهون يبيع وان قلنا قدر الزكاة مع
 فيما عداه وان قلنا بالارض فان حصنا
 بيع الحاني مع والاف كالتفرع على
 الرهن ذكرهنا الترتيب الرافعي وغيره
 وقوله فيما عداه بخلاف ما جرى عليه
 عند بيع الكل كما صنفه عند
 في الهامش أي على قوله وتعلق الرهن
 والاف في الرافعي والروضة في هذه صفة
 البيع ولم يقلوا فيما عداه فالشارح
 موافق لهما اذا كانا صنف سلسله
 عند بيع الكل ويحوزان يقتضرن
 السبكي بأمراده بما عداه التدرج

«(كتاب الصيام)»

يحب الصوم رمضان بأكال شعبان ثلاثين يوما (أورؤية الهلال) ليلة الثلاثاء من قال على الله
 عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكوا عدة شعبان ثلاثين واه البضاري
 ولا تفي الوجوب على من لم يرمض ثبوت رؤيته عند الثاني (وثبوت رؤيته) غشيل (بعدل)
 قال ابن حجر أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رؤيته هلال ضام وأمر الناس بصيامه رواه
 أبو داود وابن حبان (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كقوله من اليهود (وشرط

الذي أضافه ويصعد اخلاق البيع فيكون البيع صحفا فيورد عليه وفي الاعتناء نظرهم في قدرته من الشارح بأن فرضه الواحد
 من الكلام الأول على ما قولين على قول الرهن والارض ولكن بدو ترجيح (قوله) أناس مال الخجارة الخ هو قسم قوله الأول الذي يصبى عنه
 «(كتاب الصيام)» (قول) التي بأكال شعبان الخ أهم الاقتصار على هذه عدم الوجوب فخرهما كإخبار النجم والحاسب بل
 لا يجوز لغيرهما اعتمادهما ويجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوز لغيرهما من فرضهما حكما في شرح المذهب واستشكل عدم الاجزاء
 (قول) التي وثبت رؤيته تحت بعضهم عدم تاتي الحكم بذلك لأن الحكم شرط مجبى (قوله) غشيل أي تكفي (قول) التي بعدل
 لو فرض صوم شهر معين ثبت بعدل أيضا قاله الرواني

(قوله) والملاقى العدول لم يقره المعترض بالاستنوى من ان العدل أيضا يفتى عن العدول آخر (قوله) والمرأة لا تجب الحج على غلظ حالها
 صفة الشهادة فان قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت امرأته قبل في الشهادة وحده من حيث انما يحتاج الى شاهد آخر وأما البين
 فليس بشهادة صدق أهـ قبل في الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فانها تسوق على شهادة أخرى ولا يكتفى بها بمين (قوله) ويحاجر ربح
 في شرح المنع قبول المستور قال الاستنوى وهو مشكل لأن الصحيح هنا انها شهادة تنهى قال الامام واذا سمعنا ثلاثين ولهزمه فلا بد لأن من
 الصحت عن العدالة المألوفة (١٨٧) قال قائل ما لو ترشعوا انتهى (قوله) لا مدخل ولا اعتبار بغير منها فإذ كان المراد اعتبار شهادة

في الجملة (قوله) لا يقع الطلاق والعنق
 لو صدر التعليق ونحوه بعد الشهادة
 والحكم مؤثرا عليه (قول) التي مصيبة
 يقال أصحت السماء اذ انقش القمر عنها
 (قول) المثل واذا لم يوجب آخر زعموا
 اذا أوجبا فانه يلزم أهل البلد المتصل
 اليوم اقلته ان ثبت عندهم رؤيته
 في البلد المتصل عنها أم يقوله أو طريق
 آخره فمضون اليوم الأول فان لم يثبت
 عندهم زعموا النظر كالروى هلال
 سؤال وحده قال الاستنوى والمصلحة اعتبار
 ان يكون موجودا في بلد الرؤى فوقت
 القريب لأول الصوم وهو اليوم الأول
 انتهى وقوله من بلد الرؤى يقتلها فيها
 يظهر ما لو سكان في مكانه حكمها
 (قول) المستفاد من اقوالهم في
 الصوم كذلك اقوالهم في النظر بان
 أصبح ما شاف في بلد الرؤى ثم سارت به
 السفنة الى بلد بعد فوجدهم معبدن
 وسبأ في حكمها في كلامه (قوله) على
 الامم يرجع لقول المثل فالأصح اهـ
 بواقصم (قوله) فيما اذا عيّدوا
 اتسع والعشرين الحج أي بان سكان
 رمضان عندهم ناقصا والفرصاته
 سابق لبلد المتحل يوم فربما يحصل للمثل
 سوى ثباته وعشرين أم لا اذا عيّدوا

الواحد صفة العدول في الامم لا عهد وامرأه) فليسا من العدول في الشهادة فالخلق العدول
 يحصر بها بخلاف الخلق العدل فيصدق بها والرواية والمرأة لا جعل في الشهادة وحدها والخلاف
 مبنى على ان الثبوت بالواحد شهادة أو رواية لا يثبت بها أحدهما على الأول ويثبت على الثاني
 ويشترب لفظ الشهادة على الأول أيضا وهي شهادة حثيوق في اشتراط العدالة الباطنة فيه وهي
 التي يرجع فيها إلى أقوال المتركن وجهان ويشترب على قول العدلين خبرا وعليه لا مدخل لشهادة
 النساء أو اعتبار بقول العبد غير ما لو افرق على القولين بين ان تكون العاصية أو مخيوة على
 الأول قال البقري لا يقع الطلاق والعنق للمعتن به لال رمضان ولا تحكم بحلول الدين المترجل اليه
 وعلى أمر رواية قال الامام ابن الصباغ اذا أخبر موقوف به بالروية فزعم قوله وان لم يذكره عند القاضي
 وطائفة منهم البقري قالوا يجب الصوم بذلك اذا اعتقد صدقه ولم يفرعوه على شيء (واذا سمعنا بدل
 ولم الهلال بعد ثلاثين أنظرنا في الامم) لأن الشهر يتم بمضي ثلاثين والثاني لا نظير له انظار
 بواحد وهو لا يجوز كالشهر بجلال سؤال واحد وأجله الأول بان الثاني ثبت فمناجا لا يثبت به
 مقصودا وقوله (وان كانت العاصية) أشار على ان الخلاف في حالتي الصور والقيم وان
 بعضهم قال بالانظار في حالة القيم دون الصور (واذا روي يلد زعموا حكمه البلد القريب دين البعيد في
 الامم) والثاني يلزم في العبد أيضا (والعبد مائة التصديق) البعد (باختلاف المطالع
 قلت هذا أصح والله أعلم) لأن أمر الهلال لا يتعلق بمسافة القصر والامم قال اعمار المطالع يخرج
 الى حساب وتحكم الخمس وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي ملق الشرع بها
 كثيرا من الاحكام قال في الرؤى فمناجا شاف في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لأن الأصل
 عدم الوجوب (واذا لم يوجب على) أهل (البلد الآخر) وهو العبد لكونه على مسافة القصر
 أولا بخلاف المطالع (فما امر اليمن بلدا ريفالا مع اقوالهم في الصوم آخر) لانه صار منهم
 والثاني بطرأه لانه حكم البلد الأول فيسقط عليه (ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤى عيّد
 معهم وقضى يوما) بساء على الامم وهي مفروضة في الرؤى وأصلها والمحرور فيما اذا عيّدوا التاسع
 والعشرين من صوم من ذلك شرط للقضاء كما قال في شرح الهندي واذا أنظر قضى وماذا انهم
 الاثنا عشر من يوم وسكونه في المنهج من ذلك لغيره (ومن أصبح عيّدا فسارت سفنته الى بلدة
 بعيدة أهلها ساءم فالأصح) من وجهين مبينين على الأصح السابق أيضا (العبد بقية اليوم)

يوم الاثنين من صوم فمناجا اقوالهم ولا قضاء لأن الشهر يكون تسعة وعشرين وقدمها (قوله) وذلك بشرط قضاء أي لا لزوم والتعبد معهم
 (قوله) العلم به ان كان فرضه وقضى يوما يصح منه ذلك فثبوت كون المراد تسعة وعشرين من صوم عيّدوا قال الاستنوى هذه المسألة
 أيضا مفرقة على ان حكم الرؤى لا ينعكس الى العبد وان التلح حكم التلح اليه (قوله) على الأصح يرجع أيضا لقول المستف
 فالأصح امواقتهم

(قوله) **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** أي لأن فيه تكميل يوم واحد بإحدى الأساليب دون بعض صيد كذا فلو اهرقك فبما يرى هلال
 سؤال ثم سافر فوصل البلد ليلانه أصبح ما جمعه يومه فيجرب أن هذا الظن في حكم هذا المسألة أي فيكون الأسع ان ينظر معهم
 والثاني لا (قوله) ويتناول واقع الاستوى على الأولى وأما الثانية فمروءة بدله لأن يستكون العبد في هلال رمضان واكمل العدة
 ثم قدم العبد على بلد فمضوا أهلها صيام لهم لا يروا الهلال لا في أول الشهر ولا في آخره فاكلوا العدة (قوله) لم يروه أي هلال سؤال
 (قوله) من صومهم ظاهر عود الصغر على أهل البلدان جميعا حيث نذر صومها وانه أعلم أن يصوم كل من البلدان السبت مثلا والحال أن أول
 الشهر لهما الجمعة ثم إن أحد البلدين يروا هلالا في سؤال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة (١٨٨) الثلاثين من أول الشهر ولا يراه ل

البلد الأخرى فيجد شخص من أهل بلد
 الزوالة ثم يسافر فوجد أهل تلكا ثمن
 فيسلم معهم وصدق أن هذا اليوم هو
 يوم التاسع والعشرين من صوم البلدين
 وإن كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من
 أول الشهر لهما
 (قوله) **فصل في شرط** (قوله) وعبرة
 المحترج (قوله) والجواب أن حقيقة الصوم
 الأسماك وهو لا يتجزأ من الأسماك
 العادي فغيره ركن آخر في تجزئه
 (قوله) **المت** ويشترط لقرنه أي
 القروض منه (قوله) فلا يصام لعل
 الخاف لغيره التي في الكمال واعلم أن
 هذا الحديث الشريف يبيد عدم العدة
 إذا ظهرت الخبر ولا مانع من التزام ذلك
 ثم رأيت النقل كذلك (قوله) **المت**
 واه لا يضر الأكل والجماع إلخ لأن
 العبادة المتوالية لم تلبس بها (قوله)
 وقبل يضر كانه أو احصا في المروزي
 وقبل انه رجع عنه حين اجمع
 بالاسطرى في الجواب خبر بعض الشافعي
 (قوله) **المت** ثم شبه أي بخلافه
 استمر إلى الصبر فلا يضر بخلاف
 (قوله) في جميع ساعات النهار وهذا
 يخالفه قول الاستوى به في شرح

والثاني لا يجب اسما كما وتصور المسئلة بأن يكون ذلك اليوم من ثلاثين من صوم أهل البلدين
 لكن المتأمل لهم لم يروه بأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر إتمامه يوم
 (قوله) **فصل في شرط للصوم** وعبرة المحرر لا يمتنع في الصوم وفي الشرح لم يورد الخلاف
 في أنها ركن في الصلاة أم شرط هاهنا أي بل جزوا بأنها ركن كالأصا قال والذين بين اختيار
 كونها شرطاً هناك أن يقول عنه هاهنا (ويشترط لقرنه التمسك) للثة أي أضافها إليها
 قال صلى الله عليه وسلم من لم يمسك الصيام قبل الظهر فلا يصام له رواه الدارقطني وغيره وقال رواه
 ثقات (والصحيح أنه لا يشترط) في التمسك (الصف الآخر من الليل) لا خلاف في الحديث
 والثاني تقرب إليه من العبادة لما اعتذر أقرباها (و) الصحيح (أنه لا يضر الأكل والجماع
 بعدها) وقيل يضر فصحا إلى تعديدها فتزاع عن تحمل المناقض بينها وبين العبادة لما تضمن
 أقرباها (و) الصحيح (أنه لا يجب التمسك) لها (إذا قام) بعدها (ثم شبه) قبل الظهر
 وقيل يجب تحرر بالية من العبادة فترأوس (وبمع التمسك قبل الزوال وكذا بعده في قول) في
 جميع ساعات النهار والراجح المتع دخل على الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء
 قالت لا قال فاذن أسوم قالت ودخل على روماء فقال أريدك شيء فقلت نعم قال إذا أظفر وان
 كنت فرضت الصوم واه الدارقطني والبيهقي وقال استاده صحيح وفي رواية لأول وقال أساندها
 صحيح هل عندكم من خدام وهو مع الفتن اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده والقول
 المرجوح بقس ماعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الأصل أن لا يضاف التمسك للقرض في وقت الآلة
 وورد الحديث في التمسك قبل الزوال فاقصر عليه على أن المزني وأبهي البطني فلا يوجب التمسك
 في التمسك للحدث السابق (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم) في الآلة قبل الزوال أو بعده
 (من أول النهار) سواء قلنا أنه صائم من أوله أو با هو الصحيح كأن يترك الركوع مع الإمام مدرك
 لجميع الركعة فوفا أقننا أنه صائم من حين التمسك ولا يطل بمقصد الصوم وقيل على هذا أي الثاني
 لا يشترط مذكر شرط الصوم هنا الأسماك عن المظترات من أكل وجماع وغيرهما والمخوفا عن
 التمسك والحض والجنون (ويجب) في الآلة (التعين في القرض) سواء في رمضان والنذر
 والكفار وغيرهما أما التمسك فيصعب فيه سقط الصوم قال في شرح المذهب هكذا الخلفه الأصحاب
 وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كموم عرقه وعاشر أو أيام البيض وستة من سؤال

المذهب شرط هذا القول أن في بدالة جزء من النهار (قوله) ودفع المحرر عدل عن قول غيره في سان الدفع لأنه لا
 قبل الزوال تكون وعظم النهار باق لا تمتد عوض عما كانت الآلة قبل الزوال فإنا ابتداء النهار من الصبح وقضى معظمه ولذا قال الإمام ضبط
 بالزوال لأنه ظاهرين (قوله) وقيل على الثاني ريدها التمسك الصحيح مفرغ على مرجح أو ما إذا قلنا أن الصوم يخطف على
 ما مضى فانه يشترط ذلك جزوا قبل على الخلاف ومن ثم قال الاستوى كل الصواب التعيين بالمذهب (قوله) هنا كاهم فيه هذا الظن التمسك
 (قوله) **المت** ويجب التعيين إلخ وذلك لأنها عبادة متضافعة إلى وقت

(قوله) ويحجب الخ اظهر هل يتعنى هذا الاشتراط التعيين في رمضان قلت قوله بل لو نوى الخ عني الاشكال (قول) المتى وكما في رمضان الخ حديث عام
التعريض على التعيين الواجب ثم تعرض لما فيه من الخلاف من ذلك فرج ما يؤخذ منه اشتراط التكليف لينة من فصوله المذمومة ثم عدم
التعرض له فيما بعد واما ان قلنا فضلا دخل في التعيين واما وقع ذلك في حيارتهم بالنظر الى ان التبيين واجب (قول) المتى ان نوى صوم
غداي سواء تعرض لنصوص الغدا لم لا يكون في أول الشهر صوم الشهر فاصبح اليوم الأول (قوله) كالا يشترط الاداء الخ عند من قول
الرافعي لان معنى الاداء يعني عنه ولان (١٨٩) تعيين اليوم وهو الذي يعنى عنه ايضا لان الاستوى اعترض التيسيل الاول بانه

يلزم منه وجوب احدا لمن الاداء
اولا لانه والثاني بان الفرق بين اليوم
الذي يصومه والذي يصوم عنه تبيين
فالتعرض للتعيين الذي يصومه
والعرض للسنة لتعيين الذي يصوم عنه
بدليل ان من نوى صوم القدر من هذه
السنة من فرض رمضان مع ان قال
له صيام هذا اليوم هل هو من فرض
هذه السنة ام سنة اخرى (قول) المتى
ان كان منه مثله ما لو سكن عن التعليل
فانه لا وجود لغيره من غير ان يستدله
وانما هو حديث نفس (قول) المتى
فكان منه لو ثبت كونه من فاقاها
هسته نفلا (قول) المتن من عبد الخ
خرجه الاستناد الى قول التميمي والحاسب
والمناوذا اخره فيه الصادق على الله
عليه وسلم (قوله) رشدا يصير ان يكون
راجعا للصحيح (قوله) قطع السنة اعم
انه قطع من البغوي وغيره انه يصيب
الصوم اذا اخره من غيره ووقع في قلبه
صدقنا على حال اختيار الرجل الكمل
فلا يستعمل وان اعتاده على ظاهره
فينبغي ان يحصل المذمور هنا على الزوم
لنفي الموضوعان ثم ايت المقدس في
شرح الارشاد صرح بالوجوب وحل
كلام البغوي على عموم (قول) المتى
بالاجتهاد أي فطر في الارباب من

وقوعها كاشتراط ذلك في الزواجب من فواف الصلاة ويحجب ان الصوم في الايام المنكسرة
منصرف الهابل لو نوى غيره ما حصلت ايضا كصحة السجدة المقصود وجود صوم فيها (وكاله)
أي التعيين كما في المحرر والشرح وفي أصل الروضة وكما في التبيين (في رمضان أن نوى صوم فهد من
أداء فرض رمضان هذه السنة فهد العالي) باسقاط رمضان (وفي الاداء والفريضة والاخافة
الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) كذا في الروضة وأصلها أيضا وتذم في الصلاة تخصيص
وجوبه في الفريضة دون الآخر ون قال في شرح المذهب الاصم عند الأكثر من عدم اشتراط الفريضة
هنا والفرق ان صوم رمضان من الباطن لا يكون الا فرضا بخلاف صلاة فطره فتكون بخلاف حق
من صلاهها تابا في جماعة (والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الاداء لان المقصود
منها واحد وقيل يشترط ولا يفي عنه الاداء لا بتقديمه معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثاء من
شعبان صوم فهد من رمضان ان كان منه فهدا منه) وصامه (المقضى عنه) لثلاث في السنة حال
التبليس بجماعة (الاذا اعتقد كونه من غير من سبق من عبدا و امرأة او صبيان رشدا) فانه
قطع عنه لظن استعمال التيقن في مثل هذا حكم البين فجمع السنة المنيعة عليه وذكر في شرح
المذهب اعتماد الصلي المراتق ايضا عن الجرجاني والحاملي (ولو نوى ليلة الثلاثاء من رمضان صوم
غدا ان كان من رمضان اجزا ما كان منه) لانه لا اصل بشا رمضان (ولو اشتبه رمضان على مجوس
صام شهر بالاجتهاد) ولا يحسنه صوم شهر بلا اجتهدا وان افتر رمضان (فان واقع) صومه
بالاجتهاد (ما بعد رمضان اجزا) قطعا (وهو قاض على الاصم) لانه بعد الوقت والثاني اداء
للعذر فانه يجعل غير الوقت وقتا كافيا لجميع الصلوات (فوقض وكثر رمضان اما ان صوم آخر)
على القضاء ولا يلزمه على الاداء كالمكر رمضان ناقصا ولو كان الامر بالعكس فان قلنا قضاء فهد
انظار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان قلنا اداء فهدا ولو واقع صومه شوالا حصل منه تسعة وعشرون
ان كمل وتسعة وعشرون ان قص فان قلنا قضاء وكثر رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الاول
ويضي يوم على التقدير الثاني وان كثر رمضان كمالا قضى يوم على التقدير الاول ويومين على التقدير
الثاني وان قلنا اداء قضى يوما بكل حال ولو واقع صومه هذا الحظ حصل منه تسعة وعشرون وان كل
وعدة وعشرون ان قص فان قلنا قضاء وكثر رمضان ناقصا قضى ثلاثة ايام على التقدير الاول واربعة
على التقدير الثاني وان كان كمالا قضى اربعة على التقدير الاول وخمسة على الثاني وان قلنا اداء
قضى اربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهدا وصومه (بالتدبير او ادرك رمضان) بعد بيان الحال
(لزمه صومه) بلا خلاف (والا) وان لم يدركه بان تعيين الحال اللاحقة (فالمجدى وجوب القضاء)

٤٨ ل ج الحز والبرد والربيع والخريف والوا كوف غير ذلك تيه وهو غير في شرح المذهب باليلامه ان يصوم وقيل يلزمه
تقصنا ويضي كالتيه وقرق الاصحاب بانهم لا يفتي بالوجوب ولم يظنه في السنة فتمتع بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فامر بالصلاة فطرته
الوقت (قوله) قطعا لا ياتي فيه خلاف القضاء بنية الاداء وتظهر هذا ان قلنا فوات رمضان فيقضيه ثم تبينه انه موعا لان الرقعة لم ترفعها
قتلا واطاها رها بكما واقع ما بعد قال الاسنوي حزمه الوافي حكوا وتعليل (قول) المتى فطرا هذا الخلاف متفرع ايضا على الوجهين السابقين
في القضاء والاداء واستشكل التخصيص واما بان الرقعة بان الوجهين مخرجان على اصول الشافعي وحديثه فلا يمتنع ذلك تيه وهو يظهر
انه كان يصوم الليل ويظهر النهار فهو كيام العيد فانه في الكفاية يتناول الاصحاب

[illegible]

انصببت في الصفة الثالثة من الصالح الى
أقصى القم فوق الحلقوم (قول) المتعويل
يشترط الخان غيرة ذلك لا تقتضي التنفيس
بالواصل اليه ولا يتقبضه البدن فأشبهه
الواصل الى غير جوف أيضاً فلا تسكمة
الصوم لا تختص به ثم التقده بعمل
المأكول والشرب (قوله) على الأول
لعله على الثاني في الاستوى والصحيح هو
الوجه الأول قياساً على الوصول الى
الحلق وبعبارة اخرى وقد يدل عليه يعني
الأول منهم حصلوا الحلق كالخرف في
البيان بالوصول اليه وقال الامام اذا
جاوز زائتي الحلقوم أنظر انتهى وكفى
الحامل به على ذلك قول الرضا والحلق
كالخرف لكنه يفهم انه لا يكون كالخرف
على الثاني وهو منوع (قوله) قال الامام
وبجاوزة الحلقوم طاهر ان الامام قال
يلحق بالخرف الحلق وبجاوزة الحلقوم
والذي في الروضة ما قلناه في ذيل الصفة
والذي قاله في ذيل الصفة هو الذي قاله
في القواعد التي عتب هذه (قول) المتن
بالامعاء الخراجع للدماع والاكل
البلطن والحفنة لا معاً وما سددك

والقديم لا يجب العذر وقطع بعضهم بالأول وإن شين الحال بعد مضي بعض رمضان ففي وجوب خفاء ما مضى منه اختلاف وقطع بعضهم بوجوبه موعوم القاطع بالوجوب في الأول وبعض الحاكين للاختلاف فيها (ولو ثبت الحاضر موعوم فقبل انقطاعهما لم ينقطع البلاغ) موعوماً بعد العلة (إن تم) لها (في الليل أكثر الحيف) مدة كانت أم معتادة بأكثر الحيف (وكذا) إن تم لها (في العادة) التي هي دين أكثر الحيف فانه يصح موعومها تلك العلة (في الاعم) لأن الظاهر استمرارها والثاني قول قد تختلف فلا تكون التي جازم وان لم يتم لها مدة كزب يصح موعومها بتلك العلة لعدم استمرارها على أصل ذلك ولو كان لها عادات مختلفة

«(فصل شرط الصوم)» من حيث الفعل وسياً في شرطه من حيث القاعل (الاسماء من الجماع) فمن جامع على صومه بالاجماع والاستتاءة فمن قبا أعمداً أنظر قل على الله عليه وسلم من درعه التي «وهو ما تم غلبه عليه فقام من استقامه فليس وراء أصحاب السنن الأربع موعومهم وفرضه بالاذل المعية أي غلبه (والصحيح انه لو تنقذ لم يرجع شيء إلى جوفه) بالاستتاءة (بطل) صومه بناء على أن المنظر فيها سبباً لا زال ظاهر الحديث والثاني مبنى على أن النظر بها تصحبها رجوع شيء إلى الجوف وإن قل (ولو غلبه التي فلاماً) للعدت (وكذا واقع خفامة) من الماخر (وقتها) أي ربما ما فلا بأس بذلك (في الاعم) لأن الحاجة إليه مما تستكثر فله خص فيه والثاني ينظر به بالاستتاءة (فلنزل من مدغمه) وصلت في هذا الظاهر من التعميم لقطعها من مجراها وليصحبها فنزكها مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أنظر في الاعم) لتصديده والثاني لا ينظر لأمه جعل شيئاً وأما أسلعتن الفعل ولو أنها أنظر ولو لم تحصل في هذا الظاهر من التعميم أو حصلت فيه ولم يقدري قطعها وبها فنظر (و) الاسماء (من وصول العين إلى ما يسمى حوافه) قبل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تفصيل الغذاء بكسر الفين والبال المعية (أو الدواء) وألحق بالوف على الأول لخلق قال الامام ويجازو زوال الحلقوم (فصل الوجه من البطن والاسفل والبطن والامعاء) أي المصاير من جمع معاووز رضا (والسنة) بالثبوت وهي جمع البول (مفطر) بالاستسقاء أو الأكل أو الخنة أو الوصول من جافة) البطن (ومأمومة) بالرأس (ومضمومة)

[illegible]

(قول) المتى والاحليل ظل الجوهري وهو يخرج البول والبرص من الشدة والبرص عوزته افضل . فرع . لو جاز له اخل من فرج المرأة ما يجب غسلة أطرافه فامسح بالانستواء (قول) المتى في منقعة لا يشك عليه مسألة الطعن بالسكن لانها لم تبلغ الجوف الامن المتعد الذي خطه (قول) المتى بايم تظهر حكمه جمع الدياب وافراد البعوضه (قوله) لم يظهر على الامع في التذنب لو كان كثيرا يعني أن يضر كالمثل الكثير الفصول عمدا (١٩١) (قول) المتى ثمرة قال بعضهم جعلوا القم حكمة الظاهر في غسل القمامة ولم يجعلوه كذلك

في النسل من الجنابة فما الفرق (قول) المتى . بل خطا برصه يحسب الاذرى خلافا في مسألة الخطا ثم قال وخص القاضى بالتولى بخلاف الجاهل بالتحريم وقال في العالم ينظر قطعاً قال القاضى وكل مسألة تقتضي على العالمى فانها على هذين الوجهين ثم نظر الاذرى في مسألة الجهل لا يقتضي على غلب الناس (قول) المتى ولو جرح ربه مخرج ما لو اجتمع بنفسه ثم لم يلع فانه لا ينظر بلا خلاف (قول) المتى والا فلا يقل الاذرى لعيب هذا اشارات مسبق في هذا كالمصوم اما الناس والجاهل فلا ينظر كقال النوى بلا خلاف قال الاذرى لعيبك سبق من القاضى ما يقتضى ان الجاهل على وجهين انتهى يريد ما سبق في الهامش وهو قوله وخص القاضى (قوله) فان قدر عليها أطرافى سواء كانت القصدية قبل جريه أم في حال جريه لا يقتصر باسما كهكذا انهم من ظاهرك الكذب ومن صريح شرح الروض ومن قول الاذرى بعد التكلم على المتى وقياس الحكم بالنظر لا يجب بالجلال لكن في الأول موضع شيئا في نفسه عمدا ثم استلهم ناسيا لا يضر انتهى وفي روضة ملوكته (قوله) وحكا قولين أى فى

وان لم يكن الوصول من الجائفة الى البطن الامعاء وكذلك كان الوصول من الأمومة الى خرطة الدماغ المسماة بالأمعاء ومن الجائفة الى البطن الامعاء (والمتى في البطن الاذرى والاحليل) أى الذكر (منظر في الامع) من الوجهين المذكورين كما في المحرر لانه في جوف غير محبب ولو أوسل الدواء لراحة على الساق الى داخل الصم أو غرز فيه سكاوت صلت فحمل ينظر لانه ليس يحرف ولو لم يكن نفسه أو لم تكن غيره بانه فوسل السكن جوفه أطراف (وشرب الواسل كونه في منقعة) شرب الفاء (منقوع) فلا يضر وصول الدهن الى الجوف (شرب السام) كالطلى رأسه أو طنبه كالأشتر اغتساله بالماء وان وجد له أثر في بطنه (ولا يضر) الا كتحال وان وجد طبعه (أى السكل) يحمله لانه لا يمتنع من العين الى الحلق والواصل اليمن السام (وكونه) أى الواسل (خمد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو خبار الطريق وغرزة الحقيق لم ينظر) لانه انما يضر من ذلك بعسر ولو وقع فاء عمدا حتى دخل القبار جوفه لم ينظر على الامع في التذنب (ولا ينظر) يبلغ ربه من معدته لانه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج من القم) لآكله اللسان (ثم رده) اليه بلسانه أو غيره (واستلهم) أى لو خطا برصه موره الى الفم كما يتعد عند القتل (وعليه طريقة فحصل) واستلهم (أو أكل ربه مغلوطا بغيره) الظاهر كمن قتل خطا بصوغا بغير ربه (أو متصفا) كمن دبت لته أو أكل شيئا بغيره ولم يضر حتى أصعب (أطراف) في المسائل الأربع لانه لا حاجة الى ردال يوقر استلهم ويمكن النظر من اتلاع المحلول والتخص من ملو أو خرج اللسان وعليه الرق ثم رده واستلهم عليه ينظر في الامع لان اللسان كيف ما قلب بعد ومن داخل القم كرفساق ما عليه معدته (ولو جرح ربه فاستلهم ينظر في الامع) لانه لم يضر من معدته والثاني ينظر لان الاحتراز عنه من (ولو سبقه) الخسفة أو الاستنشق الى جوفه من بطن أو دماغ (فان لم يمتد الى بطنه) في ذلك (أطراف) لا تمنى من المبالغة (والا) أى وان لم يمتد (فلا) ينظر لانه لو لم يمتد من مأمور بغير اختياره وقبل ينظر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بغيره وقبل لا ينظر مطلقا لان وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نقصان مطلقا لان الظاهر وعده فهم من حل الأول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والامع حكاية تقرب قيل هما في الحالى وقيل هما فيما اذا بلغ فان لم ينظر قطعاً والامع كافي المحرر انهما فيما اذا بلغ فان بلغ أطرافه لم ينظر قطعاً ولو لم يكن ناسيا للصوم لم ينظر بحال (ولو لم يكن ناسيا لم يضر ربه) من غير قصد (لم ينظر ان يحجز عن غير موجه) فان قدر عليها أطرافى في المسئلة نقصان مطلقا بالانظار وعدمه خلا على هذين الحالى وحكا قولين (ولو أوجر) أى سبق حلقه (بكره) لم ينظر لانه لم يفعل ولم قصد فان أصكره حتى أكل أطرافى (الظهر) أى عند الفزالي كقال الرازي في الشرح لا مدفع به الضرر عن نفسه موعا بالتحريم فالنظر من القولين انه ينظر قال في الشرح الصغير ولا يعد أن يرجع عدم النظر (قلت) الظاهر لا ينظر والله اعلم) لان أكله ليس منهيا عنه

نفسه أى فكان كالأكل لم يضر المرض والجوع ورتان الاكسره فادفع في اختياره والمرض والجوع لا يقتضي فيه بل يرد ما تأمرا (قوله) ليس منه ما عنه أى فاشبهه الناسى لكن لو قصد التلذذ بالاكل لغيره النظر كاذره جماعة في تقريره من الجماع

منه الاكل باطلا والصوم اذا كان قريبا من عيد الاسلام او ثبات في بادية بعيدة عن الحلقا وماتة شكل
 من غير الحزن كمن راسدا من حب اذا اعتقد حوازل الاكل فاهو الصوم الذي هو الصوم الجاهل بمقتضى الصوم لا يتصور منه قصدة والحجاب
 بان يفرض ذلك في ما مكحول يعني حكمه كاترافا في العاين قد يظن ان الصوم هو الامساك عن المتعاطى وهذا الجواب فيه نظر لان قصدته
 ان لا يشترط قرب العيد بالاسلام واجب ايضا بما لا اكل ناسيا يظن انه غافرا فكل ناسيا يظن ان الحجب في الصوم وفي هذا
 التصور الصوم فلا يستقيم (قول) المتأخر لان جواز النظر هل الكثرة بالنظر لا كقول أم بالنظر ففعل (قول) المتأخر والجواب في قول الرنا
 يعني ان يطره شعرا من (قول) المتأخر كالا كقصة التشبه الفصل بين أن يطول زمنه أو لا يطول فلهذا هو وجهه بالاول لان الجاهل بين اثنين
 ان نسي احد هاتين كذا الآخر بخلاف الاسكل وقول الشارع ناسيا يتجنى ان التشبه (١٩٢) لا يتوجه الى حكمه في الاكراه وهو

ممنوع (قول) المتنوع والاستثناء
 ولو ينزوجه ويخرج بالاستثناء الاثناء
 فبما يتخير فلا يطره (قول) المتن
 وكذا خروج الخوارج بسبب لم يطر
 خلافا لحديث كراهه الميرى (قول) المتن
 لا الفكر بالاجماع (قول) المتن وتكره
 القبله الى أى في القم وغيره من امرأه
 رجل أو عكسه وكذا المتعاطى للس
 باليد وضوء ذلك في الحديث من سلم
 حولا الى يوشك ان يقع فيه (قوله)
 خوف الازاله يريه هذا ان العلة خوف
 الازاله لا حصول اللذة (قوله) لما لا يخفى
 أى وهو يتزين الشهوة التي تحصل من
 القبله منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بها
 بحيث يحش الازاله (قول) المتن
 ولا يطر بالقصد المتعاطى ما حدث أنظر
 الحاجم والمجهوم فقال الشافعي رضى
 الله عنه من غوى البضارى انه صلى
 الله عليه وسلم احقهم وهو صائم (قول)
 المتن ويحسد بالاجتهاد كغيره ويكون
 يور من القراءة والاذكر والاعمال
 (قوله) بالتس في هذا الكلام يعنى
 في رجوع ضميرى أو هو آخره لظاهر

ممنوع (قول) المتنوع والاستثناء
 ولو ينزوجه ويخرج بالاستثناء الاثناء
 فبما يتخير فلا يطره (قول) المتن
 وكذا خروج الخوارج بسبب لم يطر
 خلافا لحديث كراهه الميرى (قول) المتن
 لا الفكر بالاجماع (قول) المتن وتكره
 القبله الى أى في القم وغيره من امرأه
 رجل أو عكسه وكذا المتعاطى للس
 باليد وضوء ذلك في الحديث من سلم
 حولا الى يوشك ان يقع فيه (قوله)
 خوف الازاله يريه هذا ان العلة خوف
 الازاله لا حصول اللذة (قوله) لما لا يخفى
 أى وهو يتزين الشهوة التي تحصل من
 القبله منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بها
 بحيث يحش الازاله (قول) المتن
 ولا يطر بالقصد المتعاطى ما حدث أنظر
 الحاجم والمجهوم فقال الشافعي رضى
 الله عنه من غوى البضارى انه صلى
 الله عليه وسلم احقهم وهو صائم (قول)
 المتن ويحسد بالاجتهاد كغيره ويكون
 يور من القراءة والاذكر والاعمال
 (قوله) بالتس في هذا الكلام يعنى
 في رجوع ضميرى أو هو آخره لظاهر

وقوله بالتس أى في قوله أولا وآخرا ولا معنى من النهار فقد أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء
 من أول الليل أى باعتبار الاجتهاد وكذا التمس في رجوع ضميرى أو هو آخره الى النهار من اذلال في الحقيقة تبرا معوق في جزء مكحول فيه
 (قوله) وان سبق الخطا ظهر ولو بعد التمكن من طرحه (قول) المتن فزع أى لا تاتر ع لیس مجامعا ثم لو بعد بترقه اللذة في الجهر من الشيء أى
 محمد انه يضر (قوله) أو أولى من هذا العبارة الاسوى الجبر بقاء التعقيب يؤخذ منه ان صورته المسألة ان يزع عقب الفجر فلا يحس بالفجر
 فزع بحيث وافق طلوعه آخر زعمه لا خلاف وقوله وافق طلوعه يعنى ابتداء الطلوع فوافق عبارة الشارع (قول) المتن بطل يعنى
 لم ينفذ (قوله) وان لم يعلم اذ علم تمكث لمنه الكفارة وان كان صومه لم ينفذ لئلا يخلو جاع في رمضان عنها واستشكاه سطره من الحج ولعل
 الفرق بين البهنا

﴿فصل ثلث الصوم﴾ المذكور في هذا الفصل شروط الصحة في الذي بعده شروط الوجوب وأما التعبير بالشرط فيما سلف فهو بخلاف المراد إذا لم يمتنع (قول) المتن والعقل أي التمييز يرفع صوم المميز كذا قال الأستاذ وفيه نظر فإن المتني عليه يصح صومه إذا أفاق لحظة كسابقا قبل إفاقة التمييز يزول به التمييز (قول) المتن والتقاء الإجماع (قول) انتزاع التهاير يرجع لكل من الإسلام والعقل والتقاء (قوله) والثاني يضر الخ وأما الغفلة فلا أثر لها في الصوم بالاتفاق (قوله) بخلاف النوم لك أن تقول المتني عليه يجب عليه أيضا قضاء الصوم كسابقا في شبه أهلية الخطاب نعم التامها كل مته ولكن الشارع رحمه الله أراد الأهلية غيرة العقل لكن في زوالها عن المتني عليه ينظر (قول) المتمن تهاير (١٤٣) أي الإجماع أو الصام (قوله) والثاني يضر مطلقا كجنتون (قوله) أول النهار أي لآلة أول جزء

٤٩ ل ل ل نص الشافعي وجهه والاحصاء وكان اعتراضه من حيث كونه يوم شئنا والافتدال عقيب ذلك فبرع هذا التصرف سبحانه بالصوم بقريب على الصبر في زواله والروضة قتال وعلى هذا فالفرق بين ان يصومه يوم أو يومين فيه ألام انتهى ثم قضية التحريم الفساد كافي يوم الشئ (قول) ان من القضاء ولو من محب ولو كان من قضاء رمضان تعين فيه فبما يظهر (قوله) أي بان الهلال أي ألاماذا قال أحدنا أنه في المائة الآلة (قوله) وظن صدقهم عبارة الاستوى وان ظن صدقهم (قوله) أو قال عددريد بهذا عدم اشتراط لفظ شهادة (قوله) ولا يصح صومه الحان كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو محمول على من لم يظن صدق المخبر وجكون ظن الصدق من غيره وان كان المراد في الحصة قطع فهو محمول على من ظن الصدق ولم تعين كونه من رمضان وهذا يحصل عدم المناقاة

(قوله) فلتأني من ماء كراخ أي لأن ماء وجهه عدم الثوب والتي قاله البغوي مفيد لوجوب الصوم على من اعتقد والتي في أثناء الباب المراد منه أن نسبة المعتقد صحيحة وأنه مع رمضان أذنين كونه من فكون هذا الثالث مقيداً للكلام البغوي فحب الصوم على كل كلام البغوي ولكن لا يقع من رمضان إلا أذنين كونه من لأنه لا يثبت من ذكره هذا (١٩٤) ما ظهر في معنى كلامه ويحوي زعمي بعد

أن يحصل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي إنما هو مفروض في الاحتشاد وهو أعل (قوله) فلم يثبت برؤيته عنهم أنه إذا اعتدوا برؤيته يكون يوم الشك يلوغ في الصوم وهو ظاهر وأما قول الشارح في ما هنا من المصاحبة فبعبارة لا تحسن فيه لا يأخذ من المباح في القيم الآتي في المتن بعده (قوله) وبصورة المحرر أي هي أحسن لأنها تبدأ بالتخييل ستمستقة (قوله) ما يقع الخ أي حديثه ما يريك (قوله) في طلوع القمر أن قلت هلالاً أو في غروب الشمس قلت لا مفروض الأولى بعد تحقق الغروب كالسنة فلا يصح رجوع هذا إليها (قوله) لكن الأول أمر أصاب قال الأسنوي وفيكون أمر يد في أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد أنها قد يكونان واجبين في كل حال من ظاهري وكفي ما سوى الحاسب ونحوه أي ورد بأن انتهى عن انقضاء الكلي باعتبار ذاته لا في الجوار في بعض جزئياته واعتراض أيضاً بأن الغيبة تكون بالغيب مقيداً إنساناً لا حاجة إليه وردها به فهم بالأولى لأن اللسان آلة القلب ثم المدي سلطه الشارح غير ذلك كله (قوله) فلا يطل سومه أي ثوبه مفرغ هو تاب على يمل الصوم من النفس محل نظره ومحتل بماؤه وان يكون غائباً يدفع الانتم خدام (قوله) وبطل الأول الخ وفي الحديث شرب ما غير ليس من صيامه إلا الخمر وورب فأنه ليس من قياسه إلا الشمر قال الماوردي والرويان كما كتب سلطان التواب حسن هذا الاحتراز منها من صلى ذات الصوم (قوله) بفتح العين وأما البكر فهو اسم للوميا التي كلما مضته قوى وسلب واجتمع (قوله) روى أوداود الخ يؤخذ منه زكاة الاحتجاب به الفطر قوله في الحديث وعلى رزقك أظنرت وقول الراوي كان إذا أظنر

صلى على ما ذكر عليه الصوم كما ذكره من البغوي في طاعة أول الباب وتقدم في إتيانها صحة للمعتد ذلك وقوع الصوم من رمضان أذنين كونه من فلاتأني من ماء كراخ في المواضع الثلاثة (وليس المباح في القيم) ليلة الثلاثين (بشك) فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان تقدم في الحديث فإن غلب على حكمه ما كملوا عند شعبان ثلاثين ولا أثر للشارح برؤيته لولا الحاصل بعد الهلال عن الشمس ولو كانت الصامصة وزا أي الناس الهلال فمقتضى رؤيته أنه ليس يوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع صاحب يمكن أن يرى الهلال من خلفها وأن يخفى عنها ولم تحدث الناس برؤيته فتصير هو يوم شك وقيل لا قال في الرخصة الأصح ليس شك (ويستفعل الفطر) إذا تحقق غروب الشمس (على تركه والإفاء) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال الناس يصرعوا الفطر رواء الشبان وقال إذا كان أحدكم صائماً فليطهر على تركه فليطهر بعد الفطر فليصل الماء فاهم ظهور صحه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وبصورة المحرر بين الصائم أن يهل الفطر وأن ينظر على تركه فليطهر على ما (وتأخير الصوم) قال صلى الله عليه وسلم لا تزال أمتي يصرعوا الفطر وأخروا الصوم رواء الإمام أحمد في مسنده (ما يقع في شك) في طلوع القمر فلا ينظر تركه كما قاله في شرح المذهب وبصورة المحرر وان يصرع ويؤخره وفي الجمع حديث تضرعوا في الصوم بركة فيها من زيد بن ثابت قال تضرعوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمنا إلى الصلاة وكل قدر ما بينهما من خمسين آية وفي صحيح ابن حبان تضرعوا ولو يجرعته وفي شرح المذهب وقت الصوم بين نصف الليل وطلوع الفجر وأنه يصل بكثرة لما كقول وقوله وبالله (وليس لسانه عن الكذب والغيبة ونحوه من الشهوات) قال في المأثور اشتراك النوع في الأمر ما لكن الأول أمر أصاب وأما في استصحاب انتهى وقول المحرر وأن يصون السان فينبذه من السن كما شرح به في التشرع كغيره والمعنى أنه يسن للصائم أن يصب الصوم من لسانه عن الكذب والغيبة المحرمين فلا يطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب احتجابه من حيث الصوم فلا استثناء فلا حاجة إلى عدول المتأخر عما في المحرر وغيره ومطهرات المراد الكذب من الشهوات التي لا يطل الصوم كشم الرياحين والنظر والهوا لها في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم وبطل الأول حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشربه (ويستحب أن يفصل عن الجنابة) ونحوها (قيل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يحترق من الحمامة) والفصل لأنها بها مضاعفة (والقبلة) بناءً من تحرك شهوة على أخلاق المحرم كراهتها المتصرف في كراهتها لتتبره على قصص المصنفين كراهتها كراهة شري يجب الاحتراز عنها وتقدم أن الأولى لم تحرك القبلة شهوة تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول إلى حلقه (والعك) بفتح العين لا يصحح الرقيق فإن أكله أطرف وجهه تقدم وإن أشاء عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك سمعت وعلى رزقك أظنرت) روى أوداود عن معاذ بن زهراته

(قول) الثانی فی رمضان صرح به هنا دون سلف لان هذه الامور تكون لیسلا ونا را فی رمضان (قول) التثاکیار الصدقة فی الحدیث من فطر ما غناه مثل أجره انقلو کلن الصائم فقل التواب ثم فطره ما حکمه (قوله) فی کل رمضان یحتمل أن یرید فی جمیعہ و یحتمل أن یرید فی کل شهر من أفراد هذا الشهر ﴿ فصل شرط وجوب صوم رمضان ﴾ (قوله) وجوبه علی الکافر الخ یسلک صاحب النہاج مثل هذا فی الخ لجل أخرج الکافر (١٩٥) فبعد الاسلام قاطبه التفرقة فان قلت تعدد کرا لاسلام شرط الصلوة وهو یقتضی من ذکره هنا قلت فعلا

فعل فی الخ لجل ذلك فانه ذکر فی الصلوة وفی الوجوب وقول الشارع وجوبه علی الخاص والنساء الخ لجل یسلک الأسنوی هذا المسئل جعل عدم الوجوب علیها مفهوما بالاولی من جعل النقاء فی الفصل السابق شرط الصلوة فلیکن شرط فی الوجوب وبالأیام تکلیف الخ لجل قوله علی الکافر الظاهر أن مراده بالکافر ما یשל المرتد ولا سانی ذلك بقوله الآتی فی المرتد وکذا جال الخ لاه لم یقل وجوبه علی المرتد وجوب انعقاد صیفة انعقاد التأمیل لیجعله کما لخاص فاذ بعد ذلك ما یسببه الیه شارح المنہج من السوء فی الحاقه بالخاص والله أعلم (قوله) والنجی علیه والسكران صلیع الشارع رحمه الله یقتضی انهما داخلان فی عبارة الثانی وفیه نظر (قوله) ویجب علیه لکل یوم مذهباً ائداء لیکتفیه فی شرح المذهب صحیح فی انکشافاً ان الصوم وجب اولاً ثم انقل الی التذیبة ثم قضیه ترجیح الاول عدم القضاء لو شفی بعد ذلك وهو کونک (قول) المذنب ویباح ترک لمرض ولو تعذی سببه ومن علیه الجوع والعطش حکمه لمرض (قوله) قلنا حکم الحضر أي کأن الصلاة اذا احتج بها سافر وحضر یقلب جانب الحضر فلا یقصر هـ غیره ولو أضر بالجماع لزمته الکفارة خلا للاثمثة الثلاثة (قول) التثاکیار

صلی الله علیه وسلم کان اذا أضر ذلك قال واستامد حسن لکتمه مرسل (وأن یکره الصدقة وتلاوة القرآن فی رمضان وإن یستکف) فیه (لا یجافی العشر الا وخرجه یروی النسخان عن ابن عباس قال کان رسول الله صلی الله علیه وسلم أحوذ الناس بالحرکة وکان أحوذ ما یؤکون فی شهر رمضان ان جریر کان یلقاه فی کل سنة فی رمضان حتی فسلخ فعرض علیه رسول الله صلی الله علیه وسلم القرآن فیر وایة وصحکان یلقاه فی کل لیلته ورواه ابن عمر أملی الله علیه وسلم کان یستکف فی العشر الا وخر من رمضان وعن عائشة قالت کان رسول الله صلی الله علیه وسلم یستکف فی العشر الا وخر من رمضان حتی یؤا فیه فی رواءة البخاری انه کان یستکف فی کل رمضان فالا شکاف فیه أفضل منه فی غیره وکذا اکتار الصدقة والتلاوة فیه ولا فضلیة ذلک فیه عن من السن فیه وان کان مستویا علی الخ لجل

﴿ فصل شرط وجوب صوم رمضان الفعل والبالغ ﴾ هو هذا یمدق مع الکفر والحض وغیرهما فلا یجب علی النبی والمجنون لعدم تکلیفهما ووجوبه علی الکافر مع عدم صحتهم وجوب عقاب علیه فی الآخرة کما تخری فی الأصول ووجوبه علی الخاص والنساء والمریض والمسافر وجوب انعقاد صیفة کما تخری فی الأصول أيضاً لوجوب القضاء علیهم کما یأتی وکذا فیقال فی المرتد والمجنون علیه والسكران انه انعقاد صیفة یجبهم لوجوب القضاء علیهم (والحاشیة) أي الصوم فلا یجب علی من لا یطیقه لکبر أو مرض لا یرجی ووجوب علیه لکل یوم مذهباً کما یأتی (ویرمز به الصی لیسع اذا الحاق) وفی المذهب ویضرب علی ترک کضر فاما علی الصلاة فوفی شرحه یجب علی الولی ان یأمره به ویضرب علی ترکه ثم قال ولا یصح صومه الا ینیه من القیل انتهى ونظر بعضهم فی القیاس بان ضربه حرة فیتقرر فیها علی محل ورودها وکان الرأی لیه ذکره فذلك والمراد بالصی الجنس الصادق بالذکر والانی (ویباح ترک لمرض اذا وجد غیره راشداً) وهو مستند سیاه فی التیمم فی المرض ان کل مطیفاً فترک الیه وان کل یصوم ویتعل فان کان یصوم وقت الشروع فترک الیه والا فینیه ان یؤیخ ان علوا احتاج الی الاضطرار فطر (د) یباح ترک (للسافر سفره لیل یا جماعاً) فان ضرره بان فطر أفضل والا لصوم أفضل کما یقتضی فی بطلان المسافر (ولو أصبح) التیمم (ما غافر أضر) لوجود المذنب الاضطرار (وان سافر فلا) یضطر قتل المسافر ویل یضطر قتل المسافر (ولو أصبح المسافر والمریض سائین ثم أراد ان یطربا) لهما اولاد واهل عذرهما (ولو أقام) المسافر (وفی) المرض (حم) علیها انظر علی الصی لزلوا عذرهما والثانی یعوز لهما انظر اعتباراً بالاول الیوم (وادأ المسافر والمریض ضیا) قال تعالی ومن کان منکم مریضاً أو علی سفر فممن ایام أخری فأطرب فطر (وکذا الخاص) یقتضی ملقاتها کما تدر فی باب الحیض وشملها النساء (والمنظر بلا عذر وبارک الیه) عدا أو سهواً یقتضیان (ویجب

أصح المسافر استئصال الفز الی مسافة السفر من شرع فی الصلاة وهو مسافر فیه الاتمام فانه لا یجوز له العصر لیسببه فرض التیمم قال والفرق بهما غامض وفرق القاضی بان المسافر یعوز له اخلاء الیوم من الصوم بخلاف الصلاة (قوله) وشملها النساء أي ولعن فی فیها یطرب (قول) الثانی والمنظر بلا عذر أي لاه اذا وجب علی المذنب وفی غیره اولی وسبق فی الصلاة وانه لا یصح قضاءها قلیطاً علیه فینبغی أن یأتی هنا هـ فرع هـ فی الخ لجل من شرح المذهب ان بارک الیه ولو عدا احتجوا علی التراجیح بخلافه واعترض الزکر فی مسافة الحد

بأنه غرض دليل جوازها على الاتباع صلوات الله وسلامه عليه. أم من خلاف الجنون قال بعضهم شرط جوار الأضحية
 عليهم أن لا يمسى عليه وقت صلاة انتهى (قول) المتوارفة لانه الترتيب بالاسلام (قول) المتن دون الكافر الأصلي عبارة الرض كل منظر
 بعنا وضرة بعضه لأصلي ويحتمون وكفر أصلي انتهى ولا يراد الهرم ونحوه لانهما شرطيا بالقدمة دون الصوم (قول) المتن والجنون
 خلانا لا لخرجه الله في سنة الجنون فأوجب القضاء به كالأضحية (قول) المتن بقضاء الأضحية من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك ارتبه الكفارة
 والقضاء (قول) المتن لا يمكنهم صومه أي فأنشأ من فذر صوم بصر يومه فانه لا ينفق (قول) المتن ولا يلزمهم اساك الخ فرع * يست
 لهؤلاء الثلاثة الاساك والقضاء ويعلن الخلاف (قوله) لان نسياء بشر الخ قال الرازي (١٩٦) ويجوز ان يوجه بان الاسك في نهار

رمضان حرام على غير المحدثين وفات
 الصوم تصبر أو غيره لم يرتفع التصريم
 (قوله) أي لا يلزمها الاساك لعدم
 التخصيص كقوله في المسافر ثم أقام ومثلهما
 الحائض والنفساء اذا زال عذرهما مارا
 بالاولى (قوله) لكن يجب كذا
 يجب في المسألة الآتية طريقين الاول
 (قول) المتن والاطهر عبارة الروضة
 فيما حكمه الاستوى اذا أسيد يوم ان
 منظر ان ثبت كونه من رمضان فجب
 اساك في الاطهر قال في التمهيد القولان
 فيما اذا بان ان من رمضان قبل الاكل
 فان بان بعده فطر بان أحدهما لا يجب
 الاساك قطعا وأصحهما وجوبان الصحيح
 منهما الوجوب انتهى وبها اعترض
 الاستوى على المنهاج حيث فرض القولين
 فيمن أكل من محلها قبل الاكل ل
 وكان مؤتمرا ان المراد بالفطر أي في عبارة
 المحرر والاكل فرض بمقال نعم كلام
 المنهاج صواب من حيث ان في الكتابة
 ان الاكل كثر على الطبع بالوجوب عند
 عدم الاكل فالحاقه في المنهاج صواب
 في الحقيقة وخطا في الظاهر انتهى
 (قوله) وفرق الاول الخ قال الامام في قاعدة ما لا امر بالاساك لتقليظ وعقوبة أنه قد نزل الخطي منزلة العامد لا تساهل في ترك
 الخطأ كما في حرمان التائب خطأ من الميراث (قول) المتن من خواص رمضان وذلك لان وجوبه أسلي بدليل انه لا يقبل غيره (قوله) لاشئ
 عليه بخلاف المتلمح القاسد * (فصل من فاته شيء الخ) * (قوله) فبات قبل امكان القضاء من صوم وعروض الحيض فقامت فيه قبل
 غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذا قاله الاستوى وهو ظاهر لان فرض المائة امتثال بعذر (قول) المتن فلا تشاركه كالتلف المالك
 بعد الحول وقبل التقصير فانه لا ضمان ولا ثم

قضاء ما فات بالاغناء بخلاف فوات من الصلاة كتحتم في بابها لا تشفع فيها شكرها (والردة)
 أي يجب قضاء ما فات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا الصدق ويجب قضاء فاته (دون الكفر
 الأصلي) فلا يجب قضاء فاته اذا أسلم ثم غاب في الاسلام (والصداء والجنون) فلا يجب
 قضاء فاته من جهة عدم وجوبه ولو انصل الجنون بالرد فوجب قضاء ما فات من خلاف ما لو انصل بالسكر
 لان حكم الردة مستقر في الافا السكر (وادا يله) الصبي (ولها وصاها) نفوذ ابلا (وجب) عليه
 اتامه بالقضاء وقبل تصحب اتامه ويلزمه القضاء فانه لو فرض (ولو بلغ) الصبي (فيه)
 مفطرا أو أفاق) الجنون فيه (أو أسلم) انكفر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الاعم) لان ما أذكر كونه
 منه لا يمكنهم صومه ولو فرض واداه قضاء الثاني يلزمه القضاء كمنزله السلا اذا أذكر كونه
 آخر فمساك ما يلزمها (ولو لم يزمها اساك في الثاني) (الاعم) بناء على عدم لزوم القضاء الثاني
 من غير أن يلزمه ومن غير ذلك. فثبت خلاف القضاء على خلاف الاساك وتبيل من وجوب
 الاساك يصح تنقيبه ووجوب القضاء ومن وجوب القضاء لا يوجب الاساك فتمهما حينئذ
 أربعة أوجه يبين ان بيان يجب القضاء دون الاساك يجب اساك دون القضاء (ولزم)
 أي ان الاساك من تعدى بالنظر أو نسي اليه) لان نسياء بشر تركه لا تمام بأمر العباد فهو
 ضرب تصبير (الساافر أو مريض زال عذرهما بعد الفطر) بان اكلا أي لا يلزمهما الاساك
 لكن يجب حرمة الوقت فان اكلا فلا تقبىء اكلا شتر من التهمة وعقوبة السلطان (ولو زال)
 عنهما (قبل أن اكلا ولم يوال بالاف كذا) أي لا يلزمهما الاساك (في انذهب) لان من أسع
 تارك لسه فقد أسع منظر افكن كذا كل و تبيل يلزمهما الاساك حرمة اليوم ومنهم من قطع بالاول
 (والاطهر اه يلزم) الاساك (من أكل يوم الثلث ثم نبت كونه من رمضان) والشاق لا يلزمه لعذر
 كسافر قد بعد الاكل وفرق الاول بان أكل في السفر جامع الطهارة اليوم من رمضان بخلاف
 الاكل في يوم الثلث ولو بان ان من رمضان قبل الاكل فكنى التوق في لزوم الاساك القولين
 وخرج الماوردى وجها قبل يومه واساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف التذوق والقضاء
 فلا اساك على متعد بالنظر فيها ثم المسك ليس في صوم فلو ارتكب محظورا فلا تنقض عليه
 سوى الآثم
 * (فصل من فاته شيء من رمضان فبات قبل امكان القضاء فلا تشاركه) * أي الفائت (ولا اثم) *

(قوله) وفرق الاول الخ قال الامام في قاعدة ما لا امر بالاساك لتقليظ وعقوبة أنه قد نزل الخطي منزلة العامد لا تساهل في ترك
 الخطأ كما في حرمان التائب خطأ من الميراث (قول) المتن من خواص رمضان وذلك لان وجوبه أسلي بدليل انه لا يقبل غيره (قوله) لاشئ
 عليه بخلاف المتلمح القاسد * (فصل من فاته شيء الخ) * (قوله) فبات قبل امكان القضاء من صوم وعروض الحيض فقامت فيه قبل
 غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذا قاله الاستوى وهو ظاهر لان فرض المائة امتثال بعذر (قول) المتن فلا تشاركه كالتلف المالك
 بعد الحول وقبل التقصير فانه لا ضمان ولا ثم

(قوله) ان كان بعد ذلك من غير الصورة عدم التمكن بعد ذلك فانه يأثم بغير التقيد من تركه قاله الرافعي في باب السدور ونسبى جريان القول القديم الاتي في هذه الصورة (قول) للتجديد التمكن ذهب ابن ابي هريرة الى عدم ثبوت شيء اذا لم يقبل رمضان الثاني قال لانه قضاء موسم في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة قائما لا اثم عليه انتهى وقاله الفسار الاحصاء (قوله) أي يجوز له الصوم ينفي اذا كان ثبوتها له تركه أن يجب أحد الأمرين ثم التقيد من رأس المال (قوله) سواء مات في الح أو هو كذلك إلا أن القسم أو لا يفرض في الثالث بعد قوله (١٩٧) ولا اثم فلا تشمل العبارة الثالث بغير عنده هذا يحمل اشكال الاستثنوي وأوجب بان القسم

أثم ولكن الحكم الثاني في جزاء الشرط الاول متبعا لانه الضرب لا يفتي الا اثم ولا يلزم من ذلك قصد الشرط به (قول) السنن والكفارة أي كفارة القتل لانه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار وواقع رمضان فانه الموت يفر من الصيام فيقتل الى اطعامه من مكان من غير صوم (قول) المتأخر فترجع في هذا بان الصحيح في المذهب منع الصيام بل العرف الطهارة (قوله) بأنه المراد الح كافي الحديث الصعد الطيب وضوء السلم وعلى هذا قوله في الحديث صومي عن ابي بصير الطهي (قول) المتأخر على المختار وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم انه لا يراعى هنا الاقرب الاقرب بغير عهده بنى ان يشترط البلوغ فينصوم قولا في الحج لا يجوز زاستناب من ولا عهد لانها ليس من أهل القرى (قول) للثان بالولي العتيق والصدق عن الحي على يجوز كالتسامم بمتبع لعدم التبعة (قول) للثان لا مستلابا شكل عليه حتمته في الحج إلا أن يرضى بأن الحج عهد فيه الياءة في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الاجنبي كصومه (قول) المتأخر وفي الاضحية قول أي

ان كان بعد تركه استقر الموت (وان كان بعد التمكن من القضاء لم يقض لم يصم عنه وليه في الحد بدل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام) وفي القديم يصوم عنه وليه أي يجوز له الصوم عنه ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء مات بعد أم بغيره (وكذا التذرع والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا المهر) قال في الروضة للأحدث الصحة فيه وذهب الى تخصيصه جماعة من محقق أصحابنا والمشهور في المذهب صحة الحد والحديث الوارد بالاطعام ضعيف أي وهو حديث ابن عمر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مكانا ر واه ابن ماجه والترمذي وقال الصحيح يقطع على رايه ومن أماديت القديم من مات وعليه صيام مأم عنه ولم ير واه الشافعي من حديث عائشة وثأؤه ونحوه المحميون للعديد بان المراد أن يغسل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام لان الصوم عبادة بدنية لا تدخلها السبابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالعبادة (والولي) الذي يصوم على القديم (كل قريب أي أي قريب كان) على المختار من احتقالات للاطعام وهي الاعتبار بالولاية كفي الحديث أو مطلق القرابة أو شرط الارث أو العصوبة قال الرافعي واذا اخشعت من تقاضى وجدت الاشياء اعتبارا لارث انتهى وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال لأمراءه قالت هان أمي مات وعليها صوم شهر فأصوم عنها صومي عن أمك وهذا يظل احتمال ولاية المال والعصوبة كما قاله في شرح المذهب (ولو ما أمجني بالذولي) على القديم (صم) بأجرة أو دونها كافي الحج (لاستعلا في الاصم) لانه ليس في معنى ما ورد به النص والثاني يصح كما في بدنه بغيره (ولو ما وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك) عنه وليه (ولا ذرية) له (وفي الاعتكاف قول والله اعلم) انه يفعل عنه وليه وفي رواية يطعم عنه كل يوم بلبنة بمد أو هذه المسائل ذكرها الرافعي في التشرح وقوله وفي رواية أي عن الشافعي (والاطعام وجوب المدا) لكل يوم (على من أظفر) في رمضان (الكبير) بان يطبق الصوم وكذلك ان لا يطعم لمرض لا يرجع يومه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المراد لا يطيقونه والثاني يقول لا تحذر لتصيرهم في صدر الاسلام بين الصوم والذرية ثم نفي تعيين الصوم بقوله تعالى فمن شهدتمكم الشهر فليصمه وعلى الأول لو أصر بالذرية حتى استقرها في ذمة القولان في الكفارة أو المهرهما فما الاستمرار كاسبا في قال في شرح المذهب ينفي هنا جميع السقوط لان الذرية ليست في مقابلة جنا يتخلف الكفارة (وأما حامل والمرضع فإن أظفر تأخرا من الصوم (على نفسها) وحدها أو مع وليها كما قاله في شرح المذهب (وجب) عليها (القضاء بلا ذرية) كالمريض (أو) خروا (على الولد)

٥٠ ل ل ف قيا على الصوم بجماع ان لا كف (قوله) عن كل يوم بلبنة كذا قاله الجوزي واستشكله وقد بان كل لحظة عبادة تامة فان قص على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار انتهى واعلم أن ما قيل في الاضحية قال البغوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله التمهيد راجع للرافعي من قوله ذكرها الرافعي (قول) المتأخر والاطعام وجوب المتأخر ظاهر ولو شرب أو هو موكدا للتساقط في انها تنقز في ذمته (قوله) في رمضان جعل الاستثنوي منه التذرع والقضاء مقصده من الرافعي (قوله) لتغيرهم يرجع الذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول) المتأخر فان أظفر تأخرا خوف الخوف هنا كالميم

(قوله) أي يترك كل منهما أي وان تعذر (قوله) مع القضاء لفرق بينهما وبين المرض والمسا ومن أفطر لكبري حدث لأصحاب الأمر واحد القضاء والندبة في هذا الضرار تقبض شخصان فكذلك واجبه أمران (قوله) أخذنا الخ أن تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقديمه ولا وقد استدلل بها فبما مضى على وجوب المدعى حتى الكبر والمسا الذي لا يرجع رخصة أو مدعى عن تقديمه لا يكسف ولا يجوز اعتبارا لثبوت تارة والاشبات أخرى في الآية الواحدة (قوله) وهل تطر المستأجر نال وكذا التبرعة بالأرضاع قطر ويلزمها القضاء والندبة (قوله) وقال صاحب التتبع الخ أفتى الغزالي بعدم ثبوت الخمار للتأخر إذا امتنع من القطر (قوله) وتغذي الامة للرحمة إذا أفطرت تبقى الضدية في ذمتها إلى أن تغتفر ولا تصوم من الغدبة (قول) المتضمن أفطر لا تصاد مشرف الخ (١٩٨) إذ قال الأبي في بطلان الصلاة

خلاف والاحتياط شكل الاحتياط فطر به قطعا لما الفرق قبل منافاة الأكل للصوم انتهى (قوله) فلا تزمه الغدبة جزء إلى لا لا خلاف إنما يأتي على وجه الالحاق (قوله) في الأصح الحر بهذا أن تعذر المنصف بعد بل إن الطرفين في التعدي كلته على غيره ولكن التعص متعكس (قوله) من غير تعدي بل الكفار بغيره فلا تلحق بالتعص وقرق أيضا بأن الغدبة غير معتبرة بالأشهر إنما هي حكمة استأثر الله سبحانه بها دليل إثبات الرقة في الصوم أحسن من الجماع ولا كسامة فيها هذا ولكن الكلام الأول بشكل عليه أن من تعذر بالفطر ومات قبل التمكن فجب عليه الغدبة نه لا من غير انتهى (قوله) منها فصحا أي فطره والندبة أكل معها كما سيأتي في كلام الشارح وأعلم أن هذا يؤثر بأتم أيضا كماله الشارح بخلاف الصلاة الفاتنة بعد ذلك لأن الصوم بطاء وقت لا يشبه وهو رمضان الذي بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم يطلوا إلى لقي العبد الكبير أيام التشريق وقد كثرة الفرق المذكور لأن تعذر حلول

أي ولو بكل منهما (لزمهما) مع القضاء (الغدبة في الظاهر) أخذنا من قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس أنها باقية بلا نسخ في حقهما رواه البيهقي عنه والثاني لا يلزمهما كلنفوق على النفس لأن الوفاء منهما والثالث يلزم المرض لانتقال الوفاء دون الحامل وسكت عن اباحة الطر لهما وعن الضرر والخوف لعدم سببهما من المرض وهل تطر المستأجر رضاء غير وفاء قال الغزالي في الفتاوى لا وقال صاحب التتبع نعم وتندى وصحبه في الروضة (والأصح أنه يلحق بالمرض) في الزوم الغدبة في الظاهر مع القضاء (من أفطر لا تصاد مشرف على هلاك) ففرق أو غيره لأنه طر استرقه شخصان كما في المرض والثاني لا يلحقها فلا تزمه الغدبة جزء لأن زومها مع القضاء بعيد عن العباس فمقتصر على عمل ورودها وقول الراغب في الختاف في التزامه كقول كوراني النظر فذلك قال في الروضة مراده أنه يجب عليه ذلك وقد مر به أمما (له الله في فطر رمضان بغير جماع) فاعلم لا يلحق بالمرض في لزوم الغدبة مع القضاء في الأصح فلا تزمه جزء لأن فطره أرقه شخصان من غير تعص بخلاف فطره والثاني يلحق بها في اللزوم من باب أولى لتعديده (وسمى أخرضا رمضان مع امكانه) بأن كان متعيا فصحا (حتى دخل رمضان أخرزه مع القضاء ككل يوم) وأتم كذا ذكره في شرح المذهب وذكر فيه أنه يلزم المجدد دخول رمضان وروى الفاروقي والبيهقي حديث أبي هريرة عن أنس أن رمضان فطر لمرض ثم صوم بفضه حتى أدر كرمه سائر أخصامه انتهى أدر كرم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا وشعفا فدية وروى موقوفه على رآويه بإسناد صحيح وأما من لم يمكنه القضاء بأن استقر مسافرا أو مرضا حتى دخل رمضان فلا شيء له (تأخيرنا تأخير الأداء هذا العذر جائز فتأخرا قضاء أولى بالحوار (والأصح تكرره) أي ذكرنا تكرره) والثاني لا يتكرر أي يكفي المدعى كل السنين (والأصح أنه لو أخرت أداءه ما كان كفارة أخرجه من تركه لكل يوم بعد من عدة الفوات) على الجدية (ومثل تأخير) والثاني يكفي مدوه ورواه شيخنا بعد تأخير وعلى التدين يصوم عنه الولي ويحترق عدة التأخير (ومصرق الشاة الفتر أو الماسكين) خليفة لأن المسكين كرفي الأيتام والمديون والتقصير أو أكله منه (وله مصرف أو أكله) منها إلى شخص واحد ولا يجوز صرف مدعها إلى شخصين (وجنسها جسد الفطرة) وبه تنبيه تأخير قول البلد على الأصح ولا يجزئ المحقق والسوق كالمسقط

زمن رمضان فرجاءات أو عرض عارض (قول) المتضمن لكل يوم متعده الغدبة للتأخير وفيه المرض ومحوها غفيرة الوقت (وقيل) وفدية الهرم لأصل الصوم به تيمم ما لم يفرغ من حرم تأخيره بالسركه انقله الرافعي عن البيهقي وأقره وإذا كان حراما فوجب الغدبة ولو استعذر الضرر بخلافه فخر به مع السفر جاعل من الأصحاب كصاحب التمه وضره وهو ظاهر الخلق المهاج (قول) المتضمن الأصح تكرره أي لأن الحقوق المالية لا تدرأ حل ووجه الثاني العباس على الحدوده فرع على أخر الغدبة ثم أخر تكررت بل بخلاف (قول) المتضمن تكرر السبب طاره ولو جعز في السنة التأخر ما بعدها (قوله) أخرجه من تركه لكل يوم متعده لأن كل من السبب المذكور من موجب عند الأفراد فكذلك عند الاحتجاج (قوله) والثاني أي الخ كافي الشجب الهرم فانه لا تكرر في حقه (قوله) يصوم عنه الولي ويحترق الخ أي يجمع بينهما

﴿فصل شعب الكفارة﴾ (قوله) أي وكذا التعزير (قوله) المتن بافاد صوم الخ يؤخذ من هذا أن كل يوم يجب فيه كفارة (قوله) المتن بجماع فيه الغزالي شامخ يخرج المرأة ورباً ما تضر بعض الحشفة ولا يمسى جامعاً (قوله) المتن على أن لو نسي البتة فأمره بالامساك بجماع فلا كفارة قطعاً لكن قياس من قال الامساك صوم شرعي وجوبها وصل النسي المكره (قوله) والأصح لا يجب أي فهو خارج بهذا إن قلنا يفيد بالاول ان قلنا لا يفيد (قوله) أوضاعه وقيل يجب في هذا الكفارة الصغرى وهي المذلل كل يوم (قوله) وهو مخصوص بفتائل لانه أفضل الشهور كما سلف (قوله) لأن الاضطرار يباح أي في الجملة لا في خصوص هذه الحالة (قوله) فإن الرخصة الخ وذلك يجري في تأخيرها لظهور الى الصغر بغيره الجوع فانه مرام ولا يجب بل يكون قضاء واعلم ان اذا قلنا بالتحریم يكون ذلك وارداً على السابط لكن التخصيص عليها سهل اليراد (قوله) ولو ظن عياره التذنب ولو شئت وكان الشخص عدلاً لعلهم فإن خلافه اذا نحن ان مجرد التذنب يترتب الجماع وبشد الصوم لكن صرح (١٩٩) القاضي بأهلوشان في الغروب حرم عليه وقد سوغ ذلك لكفارة عليه الشبهة

(قوله) على تجوز الاضطرار الخ أي وهو الرابع لأن المراد الظن الناشئ من الاحتياط بدليل قوله فإن خلافه ثم رأيت الحاشية قال ان الرافعي عبر بالظن ومراعاة النبي على اماره وليست صورة المباهلة انا صورتها الظن من غير اماره لكن هذا يحرم من غير خلاف ثم جعلهم الخلاف شبهة بشكل عليه وجوبها على الصبي اذا جامع بعد بلوغه ثم راعوا على المسافر اذا جامع بعد مرض سفره ثم راعوا (قوله) والاقصيص الكفارة الخ أي خصي بدون هذا وارادة على السابط (قوله) المتن بعد الاكل ناسيا لوتكم عاهد بعد السلام ناسيا لم يطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبع الاضطرار بل يحققه وجوب الامساك وقوله في المتن ناسيا يرجع للاكل من قومه بعد الاكل (قوله) فخرنا به هذا محله اذا لم يطرأ ان الامساك من الجماع وضعه بيقين اليوم واجب عليه الانه واثم لا بسبب الصوم فيخرج بالصيد الاخر

﴿فصل شعب الكفارة﴾ وستأتي (بافاد صوم من رمضان بجماع اثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة فيودتقي الكفارة بآتيها كل واحد منها كمال (ولا كفارة على ناس) لأن جامعها لا يفيد الصوم على المذهب كما تقدم وان قلنا يفيد قبل شعب الكفارة لا تناسي الى التخصيص والأصح لا يجب الا ما يتبع الاثم (ولا مفيد غير رمضان من غير أوقضا أو كفارة لأن النص ورد في رمضان كسابق وهو مخصوص بفتائل لا يشترك غيره فيها (أو) مفيد رمضان (غير الجماع) كالاكل والشرب والاستقاء والمباشرة فيعادون الفرج القضية الى الزوال لأن النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صاع (جامع شبهة الترخص) لانه لم يأت به (وكذا غيرها) وان قلنا بآثم (في الاسم) لأن الاضطرار يباح في غير شبهة في ذرة الكفارة وهذا ادفع لقول الثاني تزمه لأنه فان الرخصة لا يسجدون قصدها والمرضى كالمسافر فهذا ذكر (ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فبانها را) لعدم اتمه قال الامام ومن أوجب الكفارة بجماع الناس وجوبها هنا للتصغير في السبت ولو ظن غروب الشمس فجامع فبان خلاصه في التذنب وغيره انه لا كفارة لانها تسقط بالشبهة قال الرافعي وهذا ينبغي ان يكون مفرطاً على تجوز الاضطرار بالظن والاقصيص الكفارة وما انضابط المذكور أوّل الفعل لما وجبها (ولا) على (من جامع) عاهد (بعد الاكل ناسيا) وظن انه اضطر به وان كان الاصح بطلان صومه (باجتماع) لا يباح وهو يعتقد انه غير صائم فلم يأت به وذلك قيل لا يطل صومه بطلان متيسر على ما ظن الليل وقت الجماع فبان خلافه من القاضي أي الطبيب انه يحتمل ان يجب الكفارة لأن هذا الظن لا يبع الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) الصوم وقتنا كافي الروضة وأصلها الصوم بشد بجماع ناسيا لا يأت بجماع بسبب الصوم لانه ناس وقيل يجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر اضطر بالزنا ترمضا) بالاضطرار لا يأت بجماع بسبب الصوم فان الاضطرار يباح له وانما أتم الاضطرار من حيث انه زنا (والكفارة على الزوج عنه) لانها مخاطبة بها في الحديث كما سأتى (وفي قول عنه ومنها) لا شتر كما سفي الجماع ويصلها عها (وفي قول)

دون الرابع وما يخرج بشد الاثم أيضا جامع الصبي (قوله) قيل لا يطل صومه هو مقابل الاصح (قوله) وقتنا الخ فبما أورد عليه من ان هذا ذكره الغزالي تبعه عليه في المحرر وهو مستثنى عنه لدخوله في قوله أو لا ولا كفارة على ناس ﴿فيه﴾ أورد عليه المسافر اذا جامع فزنا و لترخص وجامع المرأة اذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهي نائمة مثلاً ثم أهبط ولم ينفذ ولم يجمعا وهو مضمّن مع القطر له دونها فلا كفارة بافاد صومها فلو قيد بصومه مخرج هذا الرابع اذا جامع شاك في غروب الشمس الخامس اذا طلع عليه الفجر جمعا فاستدام ولو قلنا ان صومه لا يعتد به وهي وارادة على العكس فإن الجماع فيها لا يفيد صوماً بسبب الكفارة (قوله) لانه لم يأت بها أي ولاه على الله عليه وسلم لم يبين التي عليها كمال في الزانية واخذها أي ليس الى امرائها فان اعترفت فارجعها (قوله) ويصلها لو كان مجنوناً على هذا استقرت عليها ولا يلزمه شيء على الاول

(قوله) والكلام الخ بعد المسألة أيضا في الكفاية بما اذا لو شئت في القيل (قول) المتروك من من انفراد خلا لا في حنفية رحمه الله (قوله) خلافا من جامع مرتين خلا لا جرحه الله (قول) المتروك خلا لا في الكفاية لا في الفخر الحاد لا في الفطر كلف مع ما جعل من من هذا الحرم (قول) المتروك خلا لا في المرض لا محدث الرقة فلا يقطعها قطعاً وحديث الجنون والحض على القول بان يجب على المرأة قطعاً على الاظهر لانها

بأفان الصوم من لها حديث الموت (قول) المتروك يجب معها الحلاله او يذلل من العذر والفتى (٢٠٠) يجب عليه القضاء (قوله) ما بين ربه

ما كان الملك كالنفل في الرقبة والحق بربه
 عبرة منه بالعضو الذي هو محل العمل
 (قوله) وان كلاً منهم يرجع لقول المتن
 ستين مسكناً (قول) المتروك استقرت
 استدلال عليه بأنه صلى الله عليه وسلم
 أمر الأعرابي بالسكعة من أخباره بغيره
 ثم المتحد أن استقرت أسئلة الكفاية
 فصحة ترتيبها على قدر على خصة منها فعلها
 أو أكثر رتب (قول) المتن على خصة
 أي فليس الثابت في ذمته عند الجز
 المرتبة الأخيرة وفائدة حقوق الله
 سبحانه وتعالى في الماله اذا وجبت من
 غير سبب القيد سقطت بالجز كركاة
 الفطر والافان كانت بسبب الخلاف
 مسكنة المحرم استقرت قطعاً والافان
 ككفاية الظاهر والحين ودم القبح
 والافان استقرت على الاظهر (قوله)
 لأنه لا يأمن وقوعه في الصوم لما فيه من
 الحرارة مع حرارة الشهوة في الحديث
 لما أمر بالصوم قال وهل أتيت الأمن
 الصوم كذا في الوافي وغيره وفي شرح
 الروض ان قال هذا كان في حادثة ظاهراً
 انتهى وهو تابع في ذلك لا في الدعي (قول)
 المتروك أي بخلاف غيره ويصور أن
 يكفر على حال العقيرة بعد انذاره في
 التذكير به (قوله) لما توسط بينهما
 الخ أن تقول بصدق في هذا الجواب
 أن حاجته تدعو إلى من قوله انه عاجز عن

عليها كفارة أخرى) لانها ما اشترى في الجامع فبها في القبول في الكفاية كذا في الكلام
 فيها اذا كانت سائمة وبطل صومها فان كانت منقطة في غير شهر أو غيره أو لم يطل صومها في كسامة
 مثلاً فلا كفارة عليها قطعاً (وليزمن انفراد رتبة الهلال وانه في يومه) لا بد من صوم
 بركته (ومن دفع في يومين لزمه كفارتان) سواء كان من القول قبل الثاني أو لا يمتد له من صومه
 مرتين في يوم فليس عليه الكفارة للجماع الاول وانما في نفسه صومه (و) صوم
 السفر بعد الجامع لا يقطع الكفارة وكذا الموضع على (ص) والله اعلم في (و) صوم
 انه يستطاع ان يبين انظر في تعيينه ان الصوم فيه مستحسناً (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 من عليه بالاول وبغضهم الحق السفر المرض في الاف (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 والثاني لا يجب الا للخلل الكبير لكفارة وان (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 فجب (وهي حق رتبة في نفسه) ما شهر (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 الثانيان عن أبي هريرة قال: رجل الى رسول الله (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 وما اهلكه ذلك ولم يمتد على امرأ في رمضان فبطل صومه (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 ان صوم شهرين تاجين له في قوله في نفسه طهر من كذا اول (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 عليه وسلم يصدق فيه من قال انه في هذا قال على أفقر مناه في نفسه (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 الممتد قبل التي صلى الله عليه وسلم حتى بدت مشاهة في ذمته (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 فأعتمر رتبة ضم شهرين تأخير من يقطع الصوم في رواية في داود في يصدق فيه من قدره عشر
 ما علوا منه ورافى سقاة كادارة على في الحديث سقاة لها من تنصرف في ذم الكفارة الاول (و) صوم
 كتاب القهار ومنه كون الرتبة مؤمنة وان التقي لم يكن وان كذا منه من كذا (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 (فلو خرج عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر لانه قد حصل) منها (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 بل تسقط كركاة الفطر (والدفع الى العدول عن النصه الى الاطعمة في (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 وسكون الام إلى الحاجة إلى السكاة لا لا يأمن وقوعه في الصوم فبطل صومه (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 شديد الثاني نظراً في قدره على الصوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 كثرها من الكفارات والثاني يجوز قوله في الحديث فبطل صومه (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 الكفارة وان تقدمه الاذن بالصرف فيها لما توسط بينهما من كذا حاجة وماؤها (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 يجب اخراجها بعد الكفاية

(باب صوم المتطوع)

(يسق صوم الاثنين والخميس) لا يمسى الله طعمه وسلم كن يهزى به مهما هو (و) صوم (و) صوم (و) صوم

اطعام ستين مسكناً وقيل لا تصدق عنه التي صلى الله عليه وسلم وأمره بطعام أهلها واستكمل بأمرين كذا في قوله (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 أبوداود كذا أنت وأهل قال الزركشي والسبكي ولا نعم أحداً على جواراً بمحوام (و) صوم (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 في الاسابيع والشهور والسنين (قول) المتروك في قول حتى يدل لانه في الاسبوع والخميس كذا (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 وقد نقل ابن عطية ان لا تكسر على ان اول الاسبوع الاحدوس في باب الصدقات أيتها (قوله) (و) صوم (و) صوم (و) صوم
 الاسبوع أي على الله سبحانه وتعالى وأمره بالانكسار في باب من قوله لها أخرى

(قوله) **وهو** معرفة ولو حصل الشك في هلال الحجة فلا تهرم ولا كراهة في صومه وفي صيام الثلاثين من رمضان بعد الثالث في أوله فالصوم هو **المعتمد** (قوله) أن أكثر قال الأمام أي الصغار قول في المنأثر وهو مردود ويتجأ إلى دليل والقضيل واسع قال الماوردي وللتكثير **و** بلز برافقران وقيل الصمت بها نبيه قال ابن الرفعة هذا أصل في جواز تكثير الصوم **و** استشارة على الخشوع قبل الأسرى عن النصاء **و** حسب ضرورة لا بأس غير الحالج - (٢٠١) أيضا (قوله) وهي الثالث عشر الخ يستدعي وجلة فاه يقط الثالث عشر

وقسكواعن سن تعويضة (قوله) بعشرة أشهر ظاهرا أن الحال لا يتلف بشخصه وكال عشرة والعكس (قول) المتن ويكره أفراد الجمعة قبل لأنه ضعف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لأنه يوهى عن مفوض النهي عن أعيدين قاله ابن عبد الوغرة وقيل ثلاثا يعتقد وهو قبل ثلاثا إلى قوله كالمورد في السبت (قول) أنت أوفوت حتى أي واجبا كل أو سحبا لكن تعويث الواجب حرام تكون الكراهة عند مجرد الخوف العلم أو التيقن (قول) أنتفله قطعها أي وإن سب على الثاني فله في التفة (قول) المستولا قضاء فلا مالان وأب حيفة ولا يمكن تصب فضاؤه خروج من الخلاف (قول) المتن حرم عليه قطعها أي لأن وجوبه فوراً متى جواز فطره وقوله وكذا إن لم يكن الخ أي قياساً على الصلاة إذا شرع فيها أول الوقت يهرم عليه قطعها وإن كان وجوب موسم (قول) المتن وهو صوم من تعذى بالنظر يرد عليه قضاء الصوم السلكه فانه فوري وليس هناك تعذر «فرع» التعذى بالنظر يلزمه الفور في القضاء وإن سافر وفسخه أن يصوم تطوعاً قبل قضاء ما عليه سواء فاته بعد أو لا (كباب اعتكاف الخ)

والخير فأحب أن يعرض على وانما أخر وأما الترمذي وغيره الأول من حديث عائشة ثانياً من حديث أبي هريرة (و) يوم (عرفة) لغير الحالج - وهو التاسع من ذي الحجة (وعشوراء) وهو العاشر من الحرم (وتسوعاء) وهو التاسع منه قال صلى الله عليه وسلم يصوم يوم عرفة احتساباً على الله أبكر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عرفة وأجبت على الله أن يكفر السنة التي قبله ولا يترقب إلى بل لا صوم اليوم التاسع فاته رواه ما مسلم أما الحالج فخص به أنظر يوم عرفة لا تأخر وأه الشخان وسواء يكفل في شئ المذهب عن الجمهور أن يفتقه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا فوضوه لخلاف الأولى وقيل معذور ولد حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعد عرفة وتعفى بأن في أسانيدهم ولا (وأب) البالي (البصر) وهي السات عشر وزياد قال أبو ذر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر لأنه أبداً البصر ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه الله أي وابن حبان وروى البصري بل يهرم به تبصر بطوع القهر من أولها إلى آخرها (وستمن من سؤال) قد صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من سأل كان كصيام الفهر رواه مسلم وروى النسائي حديث صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام شهر من فذل صيام السنة (وتسابعها أفضل) وكذا اتصافها يوم العبد مبادرة إلى العبادة (ويكره أفراد الجمعة وأفراد السبت) الصوم قال صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده رواه الشخان وقال لا تصوموا يوم السبت إلا فيما اقترض عليكم رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وضمه الحالج كمل شرط الشخان (وسوم الدهر عبد العبد والتريق معصومه من خلاف منراً أوفوت حق وصحب لغيره) وعلى الحالة الأولى حل حديث مسلم لإصام من صام الأبد واستحبها في الحالتين الثالثة وهو مرداد الرقة كالمها بعد كراهة (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلا فله قطعها أو قضاء) قد صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أم يرضه أن شاء صام وإن شاء أفطر رواه الحالج من حديث أم هانئ قال صحيح الأسناد وروى أبو داود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فغيرها عليه الصلاة والسلام بين أن تقطر بلا قضاء وبين أن تم صومها وقيل الصلاة على الصوم في الأمرين (ومن تلبس بقضاء) للصوم الثالث من رمضان (حرم عليه قطعها إن كان قضاءه) على الفور وهو صوم من تعذى بالنظر وكذا إن لم يكن على الفور في الأمرين إن لم يكن تعذى بالنظر) والثاني يجوز الخروج منه لا يضره بالشروع فيه فلا يلزمه إتمامه

(كباب اعتكاف)

يؤخذ مما ساقاه البث في المسجدين (هو) يجب التدرج (هو) في الضرا والآخر

٥١ ل هولة الإقامة على التي ولشرا قال الله تعالى فأتوا على قوم يكفون على أنصام لهم والاصل فيه قوله تعالى ولهم بني الطائفتين والعاصفين وهو جمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول) المتن هو مستحب كل وقت روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف في الضرا الأول من سؤال (قول) المتن وهو الضرا الآخر الخ هذا قد ذكر في الصوم من حسن أعلاه هانبا أن حكته أعلى طلب لية القر

(قول) انما نطلب اليه القدراى فحبها بالصلوات والقراءة وكثرة الدعاء فانها افضل لىالى السنة والجل فيها خير من الجل فى الشهر لى فيها اليه القدراى الاستوى ولقد انشاء الصبح فى جماعة قد انجذبتهم فيها كانه فى الروضة من ربه فى القديم ويستحب ان يجتهد فى يومها كما يجتهد فى لياليها قال الشافعى رضى الله عنه فى القديم «فائدة» لىلة القدر من خصائص هذه الامة (قوله) أى اجل فيها مظهر مولود (قول) القدر دليل الشافعى المحصل ما لى الراعى اهما قولان للشافعى رضى الله عنه (قوله) حديث الشيخين منه وقيل الله عليه وسلم ان ربنا اليه وارانى اجبى فصبرت لى الطين والى ما فاصبروا من لىة احدى وعشرين (٢٠٢) وقد تاملنا لى السبع فطرت

النماء فوصف السجدة فخرج
 من صلاة الصبح وحجته وأربعة أتمه
 فهما أثر المأخوذين وروى مسلم مثل
 هذا عن لبة الثالث والعشرين (قوله)
 يكافئه على أهله وسلم استدل أيضا
 بآية وبأخبار وعن وأتمه كما تكون في
 المساجد من حيث أن ذكر المساجد
 لا جائز أن يكون لأهل المنابر في دفع
 مباشرة العتسك لانه ممنوع منها خارج
 المسجد أيضا أذخر لانه قضاء الحاجة
 ولا نغز العتسك ممنوع من المباشرة
 في المساجد نعين ان يكون ذكرها
 لا شرط بحصة الاعتكفي ولأن
 تعزيره أحق حال أن القبول لافقه الغالب
 (قوله) أصحها في شرح المنهذب لايهم
 لانه لا يطلب منه السر بخلاف المرأة
 (قول) المتروكين المسجد الحرام
 في هذا الاعتكفي مثله الصلاة (قوله)
 في الحديث الشرع حلال في مدي
 الى آخره وأذا تأملت فيه علمت منه أن
 الصلاة الواحدة في المسجد الحرام
 أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى
 مسجد المدينة قلت فهل يكون أفضل
 من مائة ألف صلاة في غيره انظر فأت
 الوجه أن تعدل ما في صلاة فيه فقط
 لأن قوله في الحديث الشرع حلال في

[illegible]

مسجدی هذا أفضل من الصلاة فهاوا تصب حمل مسواك عن غيرك فصبوا له الماء واحدا - ١٥٤ -
 تريد على الالف في غيرك تصب من جهة ان الواحد في ان تصب افضل من تصب في غيره (قوله) افسر من احدا الصلاة - ١٥٥ -
 ان الصلاة الواحدة في الشخص الحرام افضل من عدة الصلاة في غيره فافهم في احدا - ١٥٦ -
 ان زيد على الالف - ١٥٧ -
 لو نزل عن رءوسه امتثال قوله - ١٥٨ -

(قول) المني ويطلب بالجماع قال العراقي بالنسبة للمستقبل أم لا المني فكذلك ان كان مندورا ما عاينته فاستأنوا لم يكن متاعا لم يطلب منفي سواء كان مندورا أم قسلا وانما يطلب بالجماع لانه تعالى نهى عنه فيه بقوله تعالى ولا تبشروهن الآية والنهي في العبادة يقتضي الفساد (قوله) حرمتها السندل غير مهم قوه تعالى ولا تبشروهن وأنت عاكسون الآية (قوله) وهي حرام الخ حاول في المهمات منع التفرع فيها اذا كان الاعتكاف تطوعا وقضية الشرع كالروضة بخلافه (قول) المتن ولا يضرك التطبيل لانه لم يقل تركه ولا امر بتركه (قول) المتنازع (٢٠٣) أي لا لا الاعتكاف بالصوم أفضل لصح التزامه لحديث من نذر ان يطعم الله

فليطعمه (قول) المتن ان يعتكف صاحبها مثله ما لو نذر ان يعتكف بصوم لانه محال ايضا قال الاسنوي وينبغي فهما ان يعتكف في طاعة (قوله) وقيل بطرد الوجهين مقابل قوه لا يجب جميعهما (قول) المتن ونوى في النذر القرنية لم يحكمها خلافا للصلاة لان قيد الباطح الصلاة بكونها طهرا مثلا يرشد الى القرنية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعين سبب وجوه وهو النذر لانه لا يكون الامه قال في الفتاوى ولو اقتصر على نية النذر ركعتين القرنية (قول) المتن وان طال مكته قد سلف في الصلاة وجه في مثل هذه انه لا يزيد على ركعة وقياسه هنا لا اقتصار على ما يسمى عكروا وجهه انه لا يزيد على ركعتين وقياسه هنا لا اقتصار على يوم (قول) المتن ولو نوى مكته ولو نذر ولم يشترط التابع قاله السبكي وغيره (قول) المتنازع الاستئناف أي أصبح اعكفك الثاني وأما أصل العود فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه قال الاذرعى وهذا الخلاف الذي في التطوع جار فيما اذا نذر مرة ولم يشترط فيها التابع وكذا قاله السبكي (قوله) وسواء الخ قال الاسنوي هو

اعتكاف ساعة مع نذره ولو نذر اعتكافا لمطاعا خرج من عهده ان نذر ان يعتكف لحظة (ويطلب بالجماع) اذا كان ذكرا له طاهر جريم الجماع فيه سواء جامع في المسجد أم بعيد الخروج منه قضاء الحاجة لان صاحب حكم الاعتكاف عليه حينئذ (وأظهر الاقوال ان الباتر يشبهه) فيعادون الفرج (كس وقيلة بطله ان أثره الاغلا) كالصوم والثاني يطهه مطلقا لحرمتها والثالث لا يطهه مطلقا كالجماع وهي حرام على كل قول قال تعالى ولا تبشروهن وأنت عاكفون في المساجد ولا بأس بالسبغ فيه وقوله لا التقليل على سبيل الشقة والاصكرام (ولو جامع ناسيا) للاعتكاف (فيكسجماع) ناسيا فلا يضرك على المذهب وكذا جماع الجاهل بغيره (ولا يضرك التطبيل والترين) بل الساب وترجيل الشعر (و) لا (النظر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قدمه لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم نزه) الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد أحدهما من الآخر فلو اعتكف في رمضان أجزاء لانه لم يلزم بالنذر صوما (ولو نذر ان يعتكف صاحبها أو صوم معتكف الزمان) أي الاعتكاف والصوم (والاصح وجوب جميعهما) والثاني لا يجب كالنذر ان يعتكف صليبا أو صلي معتكفا لا يجب جميعهما وقيل بطرد الوجهين ونسوق الاول بان الصوم ناسيا للاعتكاف لا اشتراكهما في الكس والصلاة أفعال مباشرة لاسباب الاعتكاف والثالث يجب الجميع في المسئلة الاولى دون الثانية والفرق ان الاعتكاف لا يصلح ومما للصوم بخلافه فانه الصوم من مندوبات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتداءه وعبارة المحرز لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها في الروضة كوجوب الزكن (ونوى في النذر القرنية) وجوبا (واذا الملق) نية الاعتكاف (كفت نية) هذه (وان طال مكته لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (الحاج الى الاستئناف) للتسارع خرج قضاء الحاجة أم لغيره فان لمضي عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو يوم مرة) كيوم أو شهر (فخرج منها وعاد فلان خرج لقضاء الحاجة فزعم الاستئناف) لنية وان لم يطل الزمان قطعه الاعتكاف (أو لوها فلا) بلزومه وان طال الزمان لأنها بدتها فهي كالمستبقي عند النية (وقيل ان طال مدة خروجه استأنف) النية لتعذر الناء بخلافه اذا نذر لم يطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقا) لأن النية شملت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مرة متابع فخرج بعد لا يطع اتباع) وعاد (لم يجب استئناف النية وقيل ان خرج لغير

كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكمال انتهى وفيه نظر (قول) المتن ولو نذر مرة متبعة بمحل أن فيها كندرها كالمواضة الارشاد لكن قضية كلام الاسنوي كالخمين في الرضا ومأملها في المسئلة قبلها خلافا وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كقوله الاسنوي (قول) المتن لغيره لا يقطع التابع قال الاسنوي كالاكمل وقضاء الحاجة والحض والمرض والخروج ناسيا وغير ذلك مما يأتي ايضا (قول) المتن لم يجب استئناف النية ولكن تشترط بالمارة الى العود عند نزول الصلوة

(قوله) بل يمشي على يمينه فوالأحرار أكثر من ذلك شر (قوله) كاذبة الضمير فيه يرجع للأظهر من قوله في الظاهر القولين (قوله) قولان
أولهما سبب هذا أن الخلاف يخرج منهم من صرحه بالقولين ومنهم من صرحه بالوجهين وكل صحيح لأن المخرج يسوغ فيه ذلك (قوله) ويجعل
زمن الأذان الخ أي غلبه يعني أيضا كأيافي في كلام الشارح (قول) المن والأول (٢٠٦) قضاء الحاجة قال الرافعي

رحمه الله إنما أخذنا أحداهما لأن
الاعتكاف مستقر في أوقات الخروج لها
والثاني أن زمان الخروج لها كالستة
لنظام المدة انتهى وتظهر من
الشارح رحمه الله اعتقاد الثاني والذي
في شرح السبكي صحيح الأول وقوله من
قطع جماعة وأنهم استدلو بأنه لو جامع
في خروجهم غير مكتمل بطل اعتكافه
وفي الخادم أنه غير معتكف من
الخروج قطعا في قضاء الحاجة قال
الاستوئي رحمه الله ما ذكره من تعيم
القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحدا
قال به غيرهما بعد القصص الشديد
يستثنى أيضا خروج المؤذن والجنب
للاختلال وضو ذلك بخلاف الجنب
والنفساء والمرضى وضوهما يطول
زمنه عادة وكل الموقع للرافعي في ذلك أن
الرافعي قال فليتم قضاءه أوقات الصلوة
المعذرة العذر وأشار بالأعذار إلى
أمر عذر له ليس فيها شيء مما يقتضي
استناؤه فعمل الرافعي هذا القطع على
العموم وتصرفه فيه فاعلمه انتهى خلا
من شرح المناهج والمهمات وقوله والجنب
لا يخالف كلام الشارح لأن مراد
الاستوئي من الخروج ومراعاة الشارح
زمن الجنابة (قوله) فانه الضمير
راجع للقضاء من قول المتن أوقات
قضاء الحاجة (قوله) لذلك أيضا
الاشارة راجع لقوله كلسة لقتلا

(كتاب الحج)

(قول) المتفرض أي مفروض قبل فرض
قبل البصرة وقيل بعدها في الخامسة

(كتاب الحج وفروض)

كما هو معلوم من المتن بالضرورة قوله تعالى وقم على الناس حج البيت ولا يعبأ بل الشرع
في البراءة واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالتنذر والقضاء (وكذا الفقرة) فرض
وقيل في السادسة وصحها باب السمر وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصحها الثاني عارض فائدة قبل لا يتصور
يجتهد الامن العبد والمصلي لانه يلزم بالشروع (قوله) كالتنذر والقضاء كالزوم بالشروع وفيه نظر

(٢١)

(قوله) لتقبل حكمة ذلك ما فيها ما كان فيها من كثرة الراه (قوله) في الحديث الشريف وان تغرق قال النووي هو منع الهمة
 بفرع وفضل الحج بدل الهمة بجزء بخلاف الفصل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما (قوله) ولا تغتر قول الترمذي الخ أجاب بعضهم عنه
 باحتال ان يكون خرج جواباً لذلك السائل (قوله) والنشرط صحة الاسلام أو رد الوقت وصحة العمل واعتراض الثاني بانقضاء مطلقاً
 ثم صرفه للحج أو العمرة أو كليهما (٢٠٧) (قوله) أي الحج قال السنوي الأول ان يرجع الفقهاء إلى المذكور من الحج أو العمرة قلت عند

الشرح رحمه الله قول المتن وانما يتبع
 عن صحة الاسلام (قوله) فلا يصح حج
 كثر رأى لامتداده وأما ولد المسلم
 اذا اعتقد الكفر فقد حكى الروابي
 عن والده انه يصح حجه لانه محكوم
 باسلامه ثم قاله واختاره لا يصح
 وقاسه على الصلاة وقضيه عدم صحة
 الصلاة منه جازاً (قوله) لقي ركباً
 بالروابي الخ توجه الدلالة ان الصبي الذي
 يؤخذ عنده لا تعتبر وقوله في الحديث
 الشريف ولا أجزم ما في أنما يتبع
 عنه وأجيب بأن المراد أمر النكاح
 والحمل وإنما كانت موسمية أو ماذونة
 (قوله) وكذا الوصي الخ قال الأذري
 قضية كلام الشيعين وغيرهما جواز
 سفرهما معاً قلت وان عشت المسافة
 وقال أبو حامد موزونة أن يكون بمكة
 ولا يجوز السفر للرباب والجد (قوله)
 فيها الخ هل هذا يكون مثل ذلك المستثنى
 من قولهم شرط مباشره القيز (قول)
 المتن المسلم دخل فيه العبد فعرض ان
 سيده وان عصى وليس له تسليمه ان شاء
 قال الامام القرني من حيث حج الصبي
 وعدم صحة اسلامه غرض انتهى وفرق
 بأن الحج قد يكون تلاً وبأن الاسلام لا
 كان يلزمه التزاما بتكليف كلها اعتبر
 الكلال فهو اعلم ان الصبي شاب على
 الطاعة ولا تكتب عليه معصية
 بالاجماع قاله السيوطي رحمه الله (قوله)

(في التلخيص) كالحج وقد قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي أتموا بها على وجه التمام والثاني انما
 مستند ثبت الترمذي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم حل من العمرة وأجبتني قال لا وان تغتر فهو
 أفضل قال في شرح المهذب اتفق الحنفية على أن حديثه ضعيف ولا يغتر بقول الترمذي فيمنح صبي
 قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله
 هل على النسا جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة تورى البيهقي باسناد موجود في صحيح مسلم
 في حديث السؤال عن الأيمان والاسلام الاحسان الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً
 رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحمي هذا الاستاد صحيح ثابت (وشرط صحة) أي الحج
 (الاسلام) قطع فلا يصح كقوله صلى الله عليه وسلم لا يشترط فيها التكليف (قلوب) أن يحرم من الصبي
 الذي لا غير والمجنون) وان لم يجز من نفسه أو أحرار عنها والمميز يحرم بإذن الولي وقيل بغيره وهو على
 الأول لا لولي أن يحرم عنه في الأصح في الأصل في حج الصبي والمراد به المجلس الصادق
 بالصحة أيضاً ما روى مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروابي فزعمت
 امرأة فأنعت بعضهم مضر فخرجه من محبتها فقالت يا رسول الله هل هذا حج قال نعم ولك أجر
 وقيل المجنون على الصبي والولي الأب والجد وان عدا عنه عدم الأب وقيل مع وجوده أيضاً وكذا
 الوصي وقيل المالك كونه الأخ والعم والأب في الأصح وأذن الابن يحرم من الصبي فأصح في الروضة
 صحة وفي شرح المذهب عن الاصحاب صفة احرار الولي عن الصبي أن يؤمر حجه بحسب ما فيه الصبي
 تحرر ما يجز ذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح وطوف الولي به ويصل منه ركعتي الطواف
 ويسمى به ويحضره مرة واحدة والمواقف وسأله الأجهار فيها ان قد روى الاربيعي عن من لا يرى
 عليه المميز يطوف ويصلي ويسمى بنفسه ولفا هرا من المجنون كغير المميز فيأذن ركعتي عليه لا يحرم
 عنه غيره لانه ليس برأى العقل وبرؤيه مرجوح على القرب (وانما تقع مباشرة من المسلم المميز)
 بالتمام كان أو غير المميز خيراً كان أو عبداً أو قطعاً مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقدم افتقار المميز الى
 اذن الولي (وانما يقع من صحة الاسلام بالمباشرة انما مباشرة المكلف أي البالغ العاقل (الحرة) وان لم يكن
 غيباً (فيغير حج العتق) كالموت على الفتي خطر الطريق (دون) حج (الصبي والعبد) اذا كان له صفة قال
 صلى الله عليه وسلم انما يصح حج ثم لم يفضله حجة أخرى وانما يصح حج ثم اعتق فله حجة أخرى واه
 البيهقي باسناد جديد كماله في شرح المهذب (وشرط وجوبه الاسلام) لا تكليف والحرة والاستطاعة
 قال تعالى من استطاع اليه سبيلاً اما الكافر فلا يجب عليه وجوب سبيل التمتع في الدنيا لكن يجب عليه
 وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرر في الأصول فان أسلم وهو مبصر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر
 لها في الرتبة فان الحج يستقر في رتبة باستطاعته في الرتبة مكررة في شرح المهذب وصحة العمرة

فلا تقع مباشرة المجنون أي ولو في الوقوف بركة قال الأذري وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المهذب نسبة تعجب الصبي الى الرضي وهو
 غلط (قوله) قال الله من استطاع اليه سبيلاً وهو واجب أيضاً (قوله) باستطاعته في الرتبة اذا سلم كلفه حتى لو مات بعد الاسلام ونيل
 التحنن فعل من التمر كذا واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه باستطاعته قبلها فم يجبها الا على مسلم وكذا لا أثر للوجوب
 أعني غير العقاب فيما استقر من مذاحتي لمن ادلا ميل الى الحج عنه في حال ردة

(قول) التت ولوعته حتى السرة كاشفة في الكتاب عن الثاني حين (قول) التت وموتة ذهبا هنا في عاقبه (قوله) وبارة
 الخزي راج هي أحسن لإمام الأولى أجرة السفر خاصة (قوله) من تارته نقتهم ينبغي أن يستقي منه الرحمة وإن زنت نقتها (قوله) أي
 أقرب ولوسن الآ (قوله) أي يمكنه واحد منهما دفع ما خال قضية العبارة تخصص هذا الوجه ما إذا اتفعا معا بفرع ينبغي أن يكون
 مثل الأهل والعشرة بعد من حرقه لحاجز (قوله) لاني القرية من الرحمة دليل تقريبه الزاني (قول) التت كان يكسب في سفره قال الاسوي
 وجهه أو كان يشر في الخمر ان يكسب في يوم ما يكفيه ذلك اليوم للبحر فيجب (٢٠٨) عليه يصير جوابه فيرا تقول ان كان

على القول الأخير فرضيتها كالحج في شرط مطلق للصحة وصحة المباشرة والوجوب والجزاء من
 حرة الاسلام الاستطاعة الواحدة كقوله لهما جميعا وهي نوعان أحدها استطاعة مباشرة
 ولها شروط أحدها وجود الزاد أو عت وموتة ذهبا وما به (وبارة الخزي وما يحتاج اليه في السفر
 مدة الذهاب والياب وبارة الروضة أن يجد الزاد أو عت وما يحتاج اليه في السفر فان كان له أهل
 أو عترة اشترط ذلك لهما مورجوه وان لم يكن فكذلك على الأصح (وقيل ان لم يكن له سبله) بهاء
 الضمير (أهل) أي من يارته نقتهم (وعترة) أي أقرب أي يمكنه واحد منهما (لم يشترط)
 في حقه (نقطة الأياب) المذكور من الزاد وعترة لان البلاد في حقه متعارفة والأصح اشتراطها
 لما في القرية من الوضحة وتراحم النفوس الى الاوطان ويجوز في الوجهان في اشتراط الراحة للرجوع
 وسباني وليس المعارف والاصدقاء كالعترة لان الاستبدال لهم متيسر (ظلم لم يجد ما ذكر لكن) كان
 يكسب) في حقه (ما يفي بزيادة) وموتة (وسفره طويل) أي حرج حلتان فأكثر (أي يكلف الحج)
 لأنه قد ينقطع عن الكسب بالمعارض وتقديره ان لا ينقطع فالجميع من تعب السفر والكسب ينقطع فيه
 المشقة (وان قصر) أي السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بان يخرج في ليلة المشقة
 فيه بخلاف ما إذا كان لا يكسب في كل يوم الا كفاية يومه فلا يارته لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام
 الحج فيقصر (الثاني) من الشروط (وجود الراحة) لئن يتعمد من مكه حرجان (سواء قصر على
 الشيء أم لا) لكن يستحب القادر عليه الحج (فان حقه بالراحة مشقة شديدة اشترط وجوده) (الحج)
 يقع الميم الأولى وكسر الثانية فذكره الجوهري (واشترط شريك يحل في الشئ الآخر)
 فان لم يجد الشريك فلا يارته الحج وان وجد مؤتمن للمحمل بتمامه قال في الشامل ولو حقه مشقة عظيمة
 في ركوب الحمل اعتبر في حقه الكسبية وأطلق المحامل وغيره ان المرأة يعتبر في حقه الحمل لأنه أستر
 لها (ومن يشعرونها) أي مكه (دون مرتين) وهو قوي على الشيء يارته الحج ولا يعتبر في حقه
 وجود الراحة (فان ضعف) عن الشيء (فكالبعد) عن مكه فيعتبر في حقه وجود الراحة والحمل أيضا
 ان لم يمكنه الركوب بدونه وجب اعتبار وجوده ما ظن اذ اتفك من تحصيلها مباشرة واستتجار
 بغير التل أو أجرة التل (ويشترط كون الزاد والراحة) مجاز كرمعها (فان قيل) من دونه ومؤتمن
 عليه نقتهم مدة ذهبا وما به) والموتة تشمل النقطة المذكورة في الخزي وغيرها كالركوب وسواء
 في الدين الحلال لأنه ناجز والحج على التراخي للوجوه لانه اذا أمر في ماله الى الحج قد يحل الاحل
 ولا يجد ما يقضي به الدين وقد حقه المشقة في نفسه مرفوعة ولو كان ماله شاق فقتة انسان
 فان أمكن تحصيله في الحال فكالحال والأحكام لعدم (والأصح اشتراط كونه) أي المذكور الفاضل

على دون مائة الصبر بجلالهم
 اذا كانوا مثل ذلك في السفر في الخمر
 أولى فان كان طوله لا يفي أيضا للوجوب
 لا يتواء المحذور المذكور في كلامهم
 عند الكسب في السفر الطويل (قول)
 المتأرا حلة قال الجوهري هي التائة
 التي تصلح لارتحال في سفر من المذهب
 هي البعير القبيح قال في شرح المذهب
 كالأحقة (قول) التت مشقة شديدة
 قال الشيخ أبو محمد ان تكون موازية
 للضرير من الركوب والشئ (قوله) بأن
 وجد مؤتمن للمحمل تمامه قال في الوسيط ان
 بذل الزاد خسران لا مشاكلة انتهى
 قال الاسوي وقضته ان الذي يتماحه
 من الزاد يقوم مقام الشريك وكلام
 غيره يقتضي تعيين الشريك قال الزركشي
 والأول ظاهر النص وكلام الجهور
 وهو الوجه انتهى (قوله) ولو حقه الى
 آخره هو من الركوب في الكسبية
 وهي الحرة ولا يارها وتوكلت في تقدير
 على الركوب في الحقة التي تكون بين
 جبلين وتكون من موتها ظاهر الزم
 وقيل الذي في ذلك لما في منظم
 الموتة (قول) التت من حرجين أي
 من مكه نفسها من الحرم بخلاف
 المسافة فمن هومن حاضري للمصعد
 الحرم فانها معتبرة من الحرم بارة

للتخصيص في الوضوح (قول) التت وموتة قال الجوهري هي الكفاية تقول مائة مائة كاتته أساه وموتة أمون قلقت مما ذكر
 أقول ويدخل فيها أعفاف الوالدة الطيبة وغير ذلك أقول كذا قالوا لصكن قالوا أيضا ان احاج الشخص الى التكاح لا يمنع
 الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما لا يرتفع به الحال الى أن يجب أعفاف نفسه ان قلنا بوجوبه فان أعفاف نفسه مقدم على أعفاف والده (قوله)
 قد يحل الاجل أي يموت أو غيره ككسبي في وسواء كان الدين قد تعالى أو لا أدى

(قول) المتن من مكنته لاحتاج للسكى (٢٠٩) بأجرة هل تعتبر أجرة الذهاب والاياب قط أم على الدوام (قوله) ما يلحق به الضمير فيه يرجع

للطرف من قول المتن أمن الطريق
(قول) المتن أو رصداً بالواحد
الامام لم ينع الوجوب وأما الاجنبى فقال
في المهمات القياس عدم الوجوب للثمة
والرصدى يسكون الصادق فيها الترتيب
لشيء والمراد الامن العام فلا تفتت الى
الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان
الخوف بسبب أموال الخسارة فكالمعدم
كالحبب الأذرى وهو ظاهر (قول)
المتن وجوب ركوب الجبريت (قول)
تخرج من السفر بالوفية للغير واعتزله
الركبى بان غايته ذلك التفرير وهو جائز
محافظة على الأجر لولده كافي اختاره
في القزور والرضله (قوله) في بعض
الاحوال قد قال هذا الأعلام غلبته
الهلاك (قوله) فيها خلاف مرتب
أى على الخلاف المذكور في المتبدل
قوله بعد ان يوجه الخ (قول) المتن
وان يلزمه الحبب الركبى ان القدر
اليسر الازدخار على أجرة التلث يقتصر
(قوله) ينع الموحدة وسكون المجهة
زاد الاسوى بالمهمة أيضاً وبه على
انها المجهمة معرفة (قوله) والخلاف
وجان اعتراض على المصنف في حقه
على الاظهر وقد لم يقدره الشارع فيها
سلف (قول) المتن التلث أى سواء
كان غائباً أو رخصاً (قول) المتن فى كل
مرحلة استشكله المتأخرون فان أريد
المرعى فربما يقرب (قوله) لوجوب
الخج عليها خارج الجواز فانه ثابت اذا
وجدت واحدة قط وأما سفر النفل
فتحت عليها وان وجدت عدداً من النسوة
هذا ولكن الذى ينس عليه الشافعى انه
السفر الواجب بكسوف فيه هو واحدة
(قول) المتن أو محرم شرط العبادى
في المحرم ان يكون بصيراً وقاصاً غيره
ثم طاهر كالمهم اختاره حتى في حق البهائم

عماد ذكر (فاغلا) أيضاً (عن مكنته) بعد يحتاج اليه لثمة أو منعه والثاني لا يشترط
بل عليه بعمومها يكتفى بالاكراه والخلاف فيها اذا كانت الدار مستقر قاطنة وكانت سكنى مثله
والبعد عديم مثله ما لاذا أمكن مع بعض الدار وروى عنه عتبة الخج أو سكناً تفتت لا يلبق بثلثه
ولو لا لهما لوفى بالتفاوت بجوة الخج فانه يلزمه ذلك بخبر ما لا يلزم أن يأتي في التفتت لما لو في خلاف
فهيما في الكفارة لانها لا تلة في الروضة مستخرضا بقول الرافعى لا يثبت عودهما (و) الامع
انه يلزمه صرف مال بخسارته الهما) أى الى الزاد الراحة عماد كرمهما وطرق المسكن والبعد
لانهما يحتاج الخج في الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه التلث بل يفتت بالمساكين
ولو كان به مستغلات يحصل منها نفقته لزمه سحوا وسرها الى ملة كفى في الامع أيضاً ولا يلزم القية
يسع كنه الخج في الامع لحاجته اليها الان تكون لمن كل كلب نعتان فيلزمه بيع احدهما لعدم
حاجته اليها ذكر في شرح المهذب ولو لمكانه الخج والاحتاج الى التكاثر لخوفه الفت تصرف
المال الى التكاثر أهم لان الحاجة اليه للزوجة والخج على التراخي وسرح الامام بعدم وجوبه عليه
وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه وصححه في الروضة (الثالث) من اشروط (أمن المهرين)
ثلاثا بسبب ما يلحق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سبعا أو عتداً أو رصداً بالواحد طريق)
له (سواء لم يجب الخج) عليه وان كان الرصدى رضى بشئ يسير ويكره يذل المال لهم لانه لا يمتنع منهم على
الاعتراض لثمنه وسواء كان الذين يتخاضهم مسلم أم كافرا لكن ان كانوا كافرا وألقوا ما عايناهم
استحب لهم أن يخرجوا الخج ويقاطعهم لئلا يوافق الخج والمجاهدون كلوا مسلمين لم يجب ان يخرجوا
والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لم يمسكوا كان بعد من الأول اذا وجد ما يطمع به (والاظهر
وجوب ركوب البصر) لمن لا طريق له سواه (ان غلبت السلامة) في ركوبه كسلك طريق الرعد
غلبة السلامة والثاني المتع ان عوارض الضرورة دفع فان غلب الهلاك لخصوص ذلك الضرر
أو لحيات الامواج في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزا وان استوى الامر ان يوجه ان قال في الروضة
أصحهما لا يجب واذا قلنا لا يجب استحب على الامع ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم
وان استوى باقي الضرر وهما قال في الروضة أصحهما التفرير ومنهم من حكي القولين في لزوم
ركوبه مطلقا للزوم الظواهر المطلقة في الخج وعدم الزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر وهذا كله
في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الالهال ولانها مودة
معرضة لا انكشاف وغيره لضيق المسكن فان كان يوجه عليها لم يجب لها وقيل بطرد الخلاف وليس
الانهار العظيمة كبحون ونحوه في حكم العزل لان المقام فيها لا طول والخطر فيها لا عظم (واعلم انه
أجرة البذرة) ينع الموحدة وسكون المجهة أى الخسارة لانها من أعباء الخج فشرط في وجوبه القدرة
عليها والثاني يقول هي خسار دفع الظلم فلا يجب الخج مع طلبها والخلاف وجان والتصحيح للامام
وفي شرح المهذب عن جمهور العراقيين وانحراسا تبين اذا احتاج الى خسارة لم يجب الخج ووجهه على
ارادة ما يأخذه الرصدون في المراد وقد عثم (ويشترط) في وجوب الخج (وجود المالوا زاد
في المواضع المتبادر منها بين التلث وهو القدر الاثنى في ذلك الزمان والمكان) فان كان لا وجبها
خلوها من أهلها وانقطاع المياه أو كان وجبها بأكثر من التلث لم يجب الخج (وعطف المدة
في كل مرحلة) لان المؤنة تعظم بحجمه لكثرة وفي شرح المهذب ينبغي اعتبار العادة فيه كله
(و) يشترط (في المرأة) لوجوب الخج عليها (ان يخرج معها زوج أو محرم) فبأن أو غير نسب
(أو نسوة ثقات) لتأمين على نفسها (والامع ان لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع

(قوله) فاستغنى الخائف عنهم في هذا وقال ان معنى قوله تفرغ عليه الخائفون أي بكل جهنم والفرغ من ذلك فلان في سلفه من جواز خلو الرجل نسوة في ضرا السفر (قوله) في محل دفع الاعتراض الاستوى بأن (٢١٠) التفتت في الشرط الثاني في عبارة

القدرة على الراحة يعني الخالبة عن الحمل فتكون هي المرادة متعاقبة في كل ما من مجهز من ذلك وقد روي في الركوب في الحمل وجبت المباشرة انتهى والحق ان المراد الراحة الشرعية فلا يراد (قوله) لا يصعب عليه الحج بنفسه بل يكون من النوع الثاني (قوله) بخلاف الحد دفع لخاصة يقال المذكور هنا هو التي سلفهم المذكور هنا يكاد ان يصحكون تصرحاً بما فهم من هناك فلان امل (قوله) فيصعب على المستطيع في الحال النظر لما قد ذلك حيث لا يشتر ولا يقتضي من تركه الا ان تمكن بعد ذلك (قوله) كاتقضي منها بديه اشار بهذا الى ان الحج عنه يكون قضاء لقوات الوقت وهو الغير (قوله) قال نعم وجه الدلالة انه شبه الحج بالدين وان في الحج عنه والدين يجب قضاءه اوسعياً ولا فكذلك الحج ومن ثم ساءل الاجنبى ان يجمع عنه (قول) التلزمه قال الزاقي ان يبلغ مضوا كان على التراخي وان عصب بعد ما يصير فيجب الاستتار على الغير على الصحيح وأما الان لبيان الطاعة فلي التور كاجزم في الكفاية وشرح المذهب وقبول المال اذا اوجناه كالان على ما يقتضيه كلامهم قال الاستوى ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه ان وجوب المباشرة على الشخص يدعوه ويوجهه على الفعل فوكال الى داعيته وذلك متفق في حق الغير فوجب المباشرة انتهى وقيد القبول بكونه بالبذل مخبراً بين الفور والتراخي (قول) التلزمه لا يشترط الخلو كان عاجزاً عن كسها فيبقى ان يعتبر

تقطع بصاحته والثاني يشترط وجوده لتكامل الرجال عنهم وبعضهم اذا ثبت امرؤ منه في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب وأو) الأصح (انه يلزمه أجرة المحرم اذا لم يخرج (الاجبا) لانه من أهتبرها ففي حديث الشخين لا تسافر امرأة الا مع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها اقترانها على أمره والثاني يقول من حقه الخروج معها اذا لم يخرج الا بأجرة لا يجب الحج عليها والمثلية مبنية على أجرة البقرة وأولى بالازم ويظهر ان أجرة الزوج كأجرة المحرم قال في شرح المذهب الخفي المشكل يشترط في حق من المحرم ما يشترط في المرأة ان كان معه نسوة من محارمه كخواته وعما تميز وان كن أجنبيات فلا محرم عليه الخلو فيهن ذكره صاحب البيان وغيره انتهى وقال قبل هذا غير المشهور جواز خلو رجل نسوة لا محرم لهن فحين يعترضه قول الامم وغيره بحرمه ذلك فاستغنى بهذا الاعتراض من شبه في الخلق الحق الرجل احتياطاً (الرابع) من الشروط (ان ثبت على الراحة فلا مشقة شديدة) في عمل من لم يثبت عليها أصلاً أو ثبت عليها في محل يشقة شديدة لمرض أو غيره لا يصعب عليه الحج بنفسه بخلاف من اقتنعته المشقة في الحمل فيصعب عليه الحج كاعتد (وعلى الاعمى الحج من وجد قائلاً) مع الشروط المذكورة بقوده ويديه هند التزلزول وبركبه ونزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استتار وجهه وان أحصها الوجوب (والمجهور عليه لسعة ثيابه) في وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال اليه) لتدبره (بل يخرج معه الولي أو نصب شخصه) لتسقط عليه في الطريق بالمر وقوفه ويظهر ان أجرة كآجرة المحرم عليه يدخل في شرطه من الطريق كمال الراعي ما ذكره البغوي وغيره انه يشترط ان يعبره بغير حرج معهم على العادة قال التولي فان كانت الطريق بحيث لا يتعاقب الواحد فيها فلا حاجة الى الرقة أما ما كان السير وهو ان يسي زمن يمكن السيرة الى الحج السير المجهور فمثل الراعي من الائمة انه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط استمراره في ذمته ليحضره أو من تركه موات قبل الحج وليس شرطاً لاصل الوجوب فيصعب على المستطيع في الحال كالمسافر بغيره أو من تركه موات قبل الحج وليس شرطاً لاصل الوجوب في ذمته يعني زمن تمكن من فعلها وموئيد في الروضة الاول وأجاب عن الصلاة بأنها انما تجب في أول الوقت لا مكان تنهما (النوع الثاني استطاعة نفسه بغيره في ماله في ذمته حج وجب الاجهاج عنه من تركه) كما يقتضي منها بديه فلو لم يكن له تركه استصوابه ان يجمع عنه فان يجمع بنفسه أو باستتار سقط الحج عن الميت ولو حج عنه أجنبي جاز ولو لم يأنه له الوارث كما يقتضي به غير ان الوارث ومير الميت المذكور ذلك كله في شرح المذهب وروى مسلم عن بريدة ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت ولم يحج قط أفأحج عنها قال هي حيا وروى الترمذي وغيره بانسا دجيدان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج من أيعتقل أرايت لو كان على أجنبي ذمته فقتلته عنه أكن ذلك يجرى عنه قال نعم قال فالحج عنه (والمعتوب العاجز عن الحج بنفسه) لكبره وغيره (ان وجد أجرة من حج عنه بأجرة للسر لزمه) الحج بها (ويشترط كونها فاضلة عن الحاجة الى المذكورة) فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نية العمل بها بالمال) فاما اذا مضى وقت أهله يمكنه تحصيل نفقته ولو لم يجد الأجرة ما شروا وجب استتارها في الأصح اذا لم يتق عليه في مشي الاجبر بخلاف ما اذا جازع كسها فيبقى ان يعتبر

(قوله) في معنى التفسير الضروب من الضرب وهو القطع لا تمطع عن الحركة وقال المصوب بالصاد المحملة كما تمطع عنه «فائدة» لا يشترط أن يعرف من استؤجر عنه بل يكفي أن ينوي من استؤجره (قول) المتأول أي بعد أقرب وارث أو غير وارث وفي الخادم عن الثاني أنه يشترط في المطاع عدم المال وفي قطر (قول) المستوجب قبوله وبعد القبول يكون فعل الباذل على التراخي (قوله) «ملشيا إلى آخره» صحت بعضهم وجوب القبول إذا كانا التفسيرين فرع «لو بذلوا له دميعا» بصره «بذلك» لمن شاء منهما والاب أول (باب الموأيت) «هو في الفقه الحديث أنه الزمان كذا في الاسنوي وقال الجوهري بالمقات الوقت المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للوضع الذي يخرجون منه (٢١١) (قول) المتأول والصدقة هو نفع القاتل ويجوز الكسر والجمع بحسب الحام

ويجوز أن يفتح في الأول بذلك تعودهم فيه عن القتال وأما جملة الثاني فظلمة قال ابن الرضا في قوله تعالى الحج أشهر معلولاتهم أنهم إنما يصح الحج إلى أشهر لأن الأشهر لا يصح حملها على الحج لكونه فضلا فلا بد من أثمار ولا يجوز فعل الحج في أشهر لا تنقصه في أيام في أشهر ولا يجوز أن يكون التقدير أشهر الحج أشهر معلولاتهم كآثار الرجاء فلو علم من الفائدة متعين أن يكون التقدير وقت الاحرام بالحج أشهر معلولاتهم لظهور الفائدة حينئذ (قول) المتأول وفي ليلة التضرع قال الرافعي يجوز أن يكون قائمه هو القائل بعدم صحة الوقوف فيها

نفسه يشق عليه الشيء وقوله العاجز إلى آخره صفة كاشفة في معنى التفسير للضروب (ولو بذل) بالجمعة أي أعطى (ولده أو أجنبي مالا لا جرة لم يجب قبوله في الأصح) لما فيه من المنفعة الثالثة والثاني يجب حصول الاستطاعة والوجوب في الولد أولى منه في الأجنبي ويذل الاب المال كيدل الابن أو كيدل الأجنبي فيه احتمالان كرهما الأول أصحهما الأول (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج (وجب قبوله) لا الذنوب (وكذا الأجنبي في الأصح) والمنفعة في ذلك ليست كلت في المال الأجنبي أن الإنسان يستفك عن الاستعانة بمال الغير ولا يستفك عن الاستعانة بدينه في الأشغال ومقابل الأصح يفرق بان الولد بصفة من نفسه كتف بصلا في غيره والاخ والاب حكا لا يجزيان استعدادهما فيشمل ولو بذل الولد أو والده الطاعة لم يجب ملتها في وجوب قبوله وجها أصحها في الروضة لا يجب لانه يشق عليه منهما بخلاف سبي الأجنبي ولو لم يلزم الوأيت من الولد ان يجب عنه استيفاء حاجته كما ذكره في شرح المذهب ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع فان كان بمداخلة لم يجب أو قبله جار في الأصح وإذا كان رجوعه الحائز قبل ان يجب أهل بلده بئانه لم يجب على الاب روي الشافعي عن ابن عباس ان امرأ آمن ختم قالت رسول الله ان فرضه الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحه فأنج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

«(باب الموأيت للحج والعمرة ما ذكرناه)»

(قوله) انما ليست من وقته (قوله) لان الاحرام على ايضا ما به اذ اطلق تصد الحج في مطلق الاحرام والعمرة تصديقك كافي حالة الاخلاق ولو أحرمت بالظهور قبل الوقت عهد الا ينعقد فلا لأن الجمع لا بد منه من التعيين (قوله) الحاكية لقولين يرجع لقوله من أصح الطرق (قوله) فهد من مقابل الصحيح دفع لاعتراض الاسنوي بأن حاكمه بصفة طاعة بعدم انقضائه عمرة بخلاف قوى تفسيره بالصحيح ذهب المزي إلى ان العمرة لا تجوز

(وقت احرام الحج شؤال وذو القعدة وحسب لبال) بالامام فيها (من ذي الحجة وفي ليلة القدر) وهي العاشرة وجه انها ليست من وقته (فلا أحرمت في غير وقته انقضى عمرة على الصحيح) لأن الاحرام شديد التعلق والقرن فاذ لم يقبل الوقت ما أحرمت انصرف إلى ما يقبله وهو العمرة والثاني لا ينعقد عمرة كالانقضاء بها ولكن ينحل بجل عمرة كمن فات حجه فصل الأول إذا أتى بعد العمرة تسقط عنه عمرة الاسلام بخلاف الثاني وسواء في الانقضاء الجاهل بالحال والعالمه والأول هو الأرجح من أصح الطرق الحاصصة لقولين بما عهدهم والثانية طاعة بالثاني والثالثة تقول نخذ احرامهما فان صرفه إلى العمرة كان عمرة صحيحة ولا يتحل بجل عمرة فهد من مقابل الصحيح أيضا وعبر به دون المذهب إشارة إلى ضعف الخلاف (وجمع السنة وقت لاحرام العمرة) وقد يتبع الاحرامها ما عارض كالما كمن جئ ليبيت والري لا ينعقد احرامها بالجزء من الشاغل بجملة

معتز من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالمذهب أيضا (قول) المتأول احرام العمرة أي دائم فرع «ذهب المزي إلى ان العمرة لا تجوز في العام الأمرة واحدة» فرع «قال النذيري يجوز ان يستقر على احرامه بالعمرة أو أدوا كملها متى ما قال الأذني وفي التفسير من حيث (قوله) كالما كف جنى أي وان كان كهد التحريم من هنا أخذناه لا يجوز حجتان في عام واحد بان يدفع به نصف السبل فرمى ويعلق ويطلق ثم يحرم من مكة ويعدو إلى الوقف قبل التضرع وتنحكي الاجماع على ذلك لكن التعليل بالاشتغال في السنة الأولى ضعف لا مقدر يحرم بالعمرة فلا يفعلها الا بعد التضرع من أي أوقى وقت من تلك الأيام غير مشتغل فيه بحيث لا يري ويمد ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجوزي أن من ترك منى والري وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة ويجب ان ترك منى عدم الجواز بعد التضرع قبل الوداع ان جلتا من المناهل

(قول) المتقن من مكة في الصبي من جاراتهم في حجة الوداع أحرموا إلا يطعم متوجهاً إلى معنى ذلك يقتضي أن يراد بمكة جميع الحرم واختاره
الحبيب الطبري لما لا خلاف عليه الأصحاب (قول) المتن التوجه عبره ليشمل أهلها وغيرهم (قول) المتن ومصر وأورد البارزي أنه
ينبغي أن يحرم المصري من يدر لا مقيمت أهله كان السامي يحرم من ذي الحليفة ولا يصير للجنة قلت فيه قلتران الحنفية ونحوها قال الشارع فيها
أنها لأهلها وللمرابح ولا كذلك من دون الميقات كعبدة فاعلم قبل هذا (٢١٢) ثم رأيت في شرح السبكي ما دفع الأشكال

من أهله حيث قال أن أهل درميقاتهم
الحفظة وقد تخلت كلامه على هامش
شرح اللجنة (قول) المتن والغرب
الحفظة قال بعض المالكية وقاله السبكي
أيضا أحرام المصري الأيمن من رابع سابق
على الميقات لأن الحفظة بعده محال على مكة
(قوله) وهو الطرف الأبعد قال الأسنوي
منه من أراد الأحرام من قرته الأضل
أن يحرم من طرفه الأبعد (قوله) جنة
أويسرة أي لا يجبه أوجهه ولا يجبه
الظهر وكذا قال الأسنوي وجهه الله (قوله)
بأن كان طرفه بينهما حرج ملو كان في
جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة
الأسنوي سواء كان أحدهما عن يمينه
والآخر عن شماله أو كان معاً في جهة
واحدة (قول) المتن أبعدهما من
مكة قال الأسنوي وهو الذي يصح ما قبل
محاذاة الأخر قال أمالو حاذاهما
فانه يحرم موضع المحاذاة قال الرافعي
ويصور في هذا أن يكون أحدهما
أبعد إلى مكة لأضراف الطريق لكن
هل ينسب الأحرام حيث أتى إلا بعد أم
إلى الأقرب ويحتمل حكمهما الأيمن قال
وتظهر أنه تعميماً إذا جاوز الميقات
بغير إحرام وأراد العود دفع الإساءة
ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع إلى
الأول أو الآخر (قوله) أي إلى
مكة طاهره أن الوجه الثاني يعتبر القرب

(والميقات المسكن للصبي من مكة) نص (مكة) للصبي الآتي (وقيل كل
الحرم) لاستروا مكة وماوراءها من الحرم في الحرمة وقوله الصبي يشمل المفرد والقارن وقيل يجب أن
يخرج القارن إلى أدنى الحبل كالو أفرد العجرة (وأما غير مقيات التوجه من المدينة نحو الحليفة ومن
الشام ومصر والمغرب الحفظة ومن تمامه اليمن يلم ومن نجد العين ونجد الحجاز قرن ومن المشرق)
العراق وغيره (ذات عرق) روى الشافعي عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاهل المدينة نذراً الحليفة ولاهل الشام الحفظة ولاهل نجد القرن ولاهل اليمن يلم وقاله من لعن ولأن أبا
عليين من غير أهلهم عن أرواح الحج والعجرة فن كل دون ذلك فن حيث أننا حتى أهل مكهم مكة
وروى الشافعي في الأم من عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة الحليفة ولاهل
الشام ومصر والمغرب الحفظة وروى أبو داود والشافعي وكذا القدر في بيان ذلك في شرح
المذهب عن عائشة أنها أتت على الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق (والأفضل أن يحرم من
أول الميقات) وهو الطرف الأبعد من مكة لينقطع الباقي بحجراً ويحرم من آخره وقوع الاسم عليه
(ومن مثل طرفه لا ينهي إلى الميقات) مذكر (فان حاذي) بالهماء قال (ميقاتاً) منها أي سائمه
بجنة أويسرة (أحرم من محاذاته) سواء كان في البرأ في البحر (أو) حاذي (ميقاتين) منها
بأن كان طرفه بينهما (فالأصح أن يحرم من محاذيهما) من مكة والثاني يصير بينهما
فما وفي المسافة إلى مكة أحرم من محاذيهما سواء وفي المسافة إلى طرفه أم تقاوتاً ومسألة
الخلافاً مفروضة في الروضة كالمسألة إذا تساوى في المسافة إلى طرفه وفيها وتفاوت الميقاتان
في المسافة إلى مكة وإلى طرفه فهل الاختيار القرب إليه أو إلى مكة فيه وجهان أحدهما الأول
(وإن محاذ) ميقاتاً (أحرم على مرتحتين من مكة) إذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا
القدر (ومن سكنه بين مكة والميقات فيقاهم مكنته) من قره بأوجهة تلافى الحديث السابق بعد
ذكر المواقيت فن كل دون ذلك فن حيث أننا (ومن بلغ ميقاتاً غير مكنه) أي إذا بلغه فمكنته
لما ذكر في الحديث أيضاً (وإن بلغه مردياً) نسكاً (لمحرم مجاوزته بغير إحرام) قال في شرح
المذهب بالإجماع (فان فعل (له العود) إليه (بغيره من الإذا) كله عذر كان (ضاق الوقت
أو كان الطريق مخيفاً) أو نال الانقطاع عن الرقعة قال في شرح المذهب أو كان مريضاً قاله
لابن العود (فان بعد) لغيره أو غيره (إن عدم) إذا أحرم لأسامة تبرك الأحرام من الميقات
قال ابن عباس من نسكاً شيئاً أو تركه فله طريق دار وأما مالك وإن عادوا أحرم من الميقات فلام
عليه سواء كان دخل مكة أم لا وقال الامام والقرآن أن كان دخلها فليعدم وقيل إن عاد بعد مسافة
التصريح عليه عدم (وإن أحرم ثم عاد) الميقات (فالأصح أنه عاد) إليه (قبل تلبسه بنسك)

إلى مكة وفيه نظر فالتأخر واقع أعلم أن المراد القرب والبعده من مكة أي يكون الاعتبار بالبعده من مكة لا من مسلف نظيره (تول) سقط
المتن أحرم على مرتحتين قال ابن الرضفة هذا الحكم من تخرج الإمام رحمه الله (قوله) لما ذكر في الحديث أيضاً استفاد من قوله ومن
كل دون ذلك مع قوله قبل ذلك فن أراد الحج والعجرة (قوله) إليه أو إلى مثل مسافة من ميقات آخر (قول) المتن يحرم بوجههم فلو أحرم
قبل العود لم يحجب العود وليس مراداً (قوله) إذا أحرم أي بالحج في ثلاثة السنة أو بالعجرة مطلقاً

في باب صفة الصلاة (ويستحب غسل الأحرار) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرارهم ورواه الترمذي وحسنه وسواء في ذلك الأحرار جميع أم بغيره أم هذا ذكر في شرح المهذب (فإن عجز عن غسل لعم الماء أو لعدم القدرة على استحبابه) (يستم) لأن التيميم يجب عن الغسل الواجب فمن المتدبر أولى (و) الغسل (المخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بذي طوى ورواه الشَّحَنان وسبقنا بطوله أول الباب الآن قال في شرح المهذب وهذا الغسل مستحب لكل داخل بحرم سواء كان محرما أم بغيره أم قرآن (ولو قوف بعرة) عشية (ويمجد لفة غداة الصبح وفي أيام التشريق) الثلاثة (الرمي) لأن هذه مواضع يجتمع لها الناس فمن الغسل لها قطع الروائح الكريهة وسواء في هذه الأخصال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيره وروى مسلم أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بذي الحليفة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهلل ولا ملام قطرة في نية الحائض والنفساء قال الرازي وعلقها رانها من يولع لهما قيمان مسنونا ولا يسن الغسل لرمي حجرة العقبة اكفاء بغسل العبد ومن يجر من الغسل لغير الأحرار تيمم أيضا وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجه أن من عجز عن غسله لا يقيم إلى هنا كقوله الرازي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التطهير وقطع الرائحة الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرار بجلن الصابون والصابون وقص الشارب وتقليم الأظفار وينبغي تقدم هذه الأمور على الغسل كما تقدم في حق الميت وفي شرح المهذب أن من خرج من مكة فأمر بالهجرة من الحل واغتسل للأحرار يستحب أن يغتسل لمخول مكة أن كان أحرم من موضع بعيد منها كبلعنة أو الحديبية وأن أحرم من موضع قريب منها كاتعميم أو من أدنى الحل لم يغتسل لمخولها لأن المرام من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بده الأحرار) لا بداع روى الشَّحَنان عن عائشة قالت كتبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرام قبل أن يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة أو قوف لا يستحب لها (وكذا توبه) أي أزار الأحرار ورداؤه (في الأصح) قياسا على البدن والثاني لا يجوز تطيبه لأنه يترع ويلبس وإذا نزع ثم أعاده كان كالأستاء ليس فوق مطيب وفي الر وضوء أصلها التعبد في الأول بالجواز وفي الثانية بالاستحباب قال في شرح المهذب وهو غريب ولو تعطروا بمن دونه فلا بأس به تطعا (ولا بأس باستدائه بعد الأحرار ولا يطيب به جرم) لما روى الشَّحَنان من عائشة قرئ الله صهاته أنت كافي انظر إلى ويصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والوحي بالمرحدة والمهمة العربي وسواء في الاستدائه بالبدن والتوب (لكن لو نزع فوبه الطيب غلبه لزمه الفدية في الأصح) كالأستاء الطيب من دونه ثم داله والثاني لا يلزمه لأن العادة في التوب أن نزع ويعد فخل صفوا ولو طقت المرأة ثم نزعها مرة أخرى الطيب في وجهه لأن العادة حق آدمي فالضاقة فيه أكثر (وإن تحب المرأة للأحرار بدها) أي كل يدها إلى الكوع بالخنا لا نعم قد سكت عن وان قس وجهها بشئ من الخنا لا نها تومر بكشفه فليسترون الشرة بالون الخنا وبكره لها الخنا بعد الأحرار ما قبله من إزالة الشفت والخصب الرجل والنفس للأحرار (ويجوز للرجل لأحراره من تحيط الثياب) ليتقي عنه لسه في الأحرار الذي هو محرم عليه كسبا وفيه تجوز بالرفع ينظف المستفسر في شرح المهذب كالرازي يوجب التعبد لما ذكره فهو واجب لغيره (وليس أزار أو رداء أبيضين) جديدين والأخضولين (وتلوي ويصل ركعتين) للأحرار وتسمى عنهما القرى بقرى الشَّحَنان على الله عليه وسلم أحرم في أزار ورداءه والله على الله عليه وسلم على بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم في الجنائز حديث البسوسن ثيابكم الأبيض وقال

(قول) المتن ليس الغسل المتوكل به تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يكره على قول الأصوليين الكراهة ما قبله ثم قصدوا له ردني هناك قاله الرازي قال الامام كل من دسب مع الأمر به تصدا كره تركه انتهى واغتسل الشافعي للأحرار وهو مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن يذهب فيه فاته الله تعالى ذلك القلوب وإنها بدت القلة يدرك ذلك أرباب النور السافئة (قول) المتن فإن عجز عن الجوارح إلى بعد كان أولى لهم هذا أثر الأفعال (قوله) مستحبة لكل داخل بحرم وكذا إحلال (قول) المتخذة الصغر لما روى أنه قد يدل بالنهر (قوله) ويستحب أن تأهب الخ ومن السن السواك أيضا قاله السبكي (قوله) وينبغي تقدم هذه الأمور كون (قوله) أي أزار (قوله) خا لطلب تأخيرها (قوله) أي أزار الأحرار ورداؤه ومثله ثياب المرأة (قوله) في الأول متعلق بقول المتن الأصح (قول) المتن لكن لو نزعناه الخ كذا في موضع بده عليه عهد الزينة الفدية (قوله) لا ينها الخ عبارة الاستوى لأنها ما موزونة بكشفها انتهى وإنه قول أحسن (قوله) ويجوز بالرفع الخ أي يكون التحريم واجبا وقدره أن يكون متصوبا على سلف فيكون مستحبا أو يساير بالنسبة عتب الأحرار في المسئلة كلام لم يولد في شرح الر وض وشرح جازي وغيرهما

(قوله) أي استمرت قائمة قال السبكي هذا معنى الاتباع ولكن الأصحاب (٢١٦) صبروا عنه بالأخذ في السير (قوله)

وقتهم الجاهل معترف بعضهم ببعض (قوله) المتن في طواف القدوم منه غيره من الطواف بالحنوب فيما يظهر أي فيمري فيه الخلاف (قوله) ويرفع استبني بعضهم ما لو اثنى ذلك في تشرير على الصلين (قوله) المتن ولتلقا ليلنا أسسه أي يذنبك تحففت التون من التلح لا إضافة والفعل مفعول وجوابا وليس على مسكنة الإجابة لا خصوص التنية (قوله) ويستحب تكريرها ثلاثا لأن مقتضى وقفة لطيفة على نية والمث (قوله) وهو مشي متضاف سقطت التون للإضافة وهو منصوب بفعل مفعول وجوابا وليس المتني على التنية فقط بل إنراة كثرة الإجابة وأصل الفعل منها لب فاستعملوا ثلاث بات فأيلاو السالفة يا كافا تطيب قلبوا الباء

«(بأدخل مسكنا)»

(قوله) التقدير لها الأفضل أن يكون نهرا وواشيا وحافيا قال في المجموع ويستحب إذا دخل الحرم أن يتخضر في قلبه ما أمكنه من التضرع والخضوع ظاهرا وباطنا ويؤذ كر جلاله الحرم وضربه على غيره وإن يقول اللهم هذا حرمتك وأنت غفرتني على النار وأنتي من هذا الموضع تح عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك (قوله) المتن وأن يفضل قبل مسكنة هذا الفضل والغرض هنا ما وضعه وطوى قرية كاستين التنتين وهي أي السطى أقرب حيث يدرك لا شتباها على بئر مطبوخا بجانارة أي يمينها على البناء وهو مقصور ويحوز توبه وعصمه بإشارا رادة المكنة والبقعة هذا إذا جعل طوى علما أماد أجل مسنة

وجعل مع المضاف وهو نواهما كناية عن صرف لأخبر

ابن التمر ثبت أصل الله عليه وسلم قال ليحرم أحدكم أن يزوروا نعتين انتهى ور واه أبو عوانة في محضه (ثم لا فضل أن يحرم إذا تشعب به راحته) أي استوت قائمة إلى طمرته (أو توجه لطره ملشيا) روى الشخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يل حتى انبعث هذاه وروى مسلم عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اهلكت أن نحرهم إذا توجهنا (وفي قول يحرم عقب الصلاة) جالساً روى الترمذي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالبح حين فرغ من ركعتيه وقال حديث حسن (ويستحب أكثر التنية ورفع صوت) أي الرجل (بها) بحيث لا يضر بنفسه (في دوام أحراره) هو متعلق بكثرة ورفع أي ملاداً محرماً في جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصاً (هذه تقارب الأحوال كصكوب ونزول ومعدود وهبوط واختلاط رقة) يضم الراء وكسرهما وفرغ صلاة وأقبل الليل وأتاهر وقت الصبح فالاستحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة سجدة التي صلى الله عليه وسلم المزمع تليته ور وى الترمذي حديثاً أن جابر بن سلمة أن أصر أصحاباً أن رفعوا أصواتهم بالأهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على اصحاب نفسها فإن رفعتهم وانحني كثر أذ كره في شرح المذهب (ولا تستحب) التنية (في طواف القدوم) والتي بعده لأن فهماً أذكر خاصة (وفي القديم يستحب) وفي السلي (بلاجر) ولا يلي في طواف الأضحية ثم لا خدة في أسباب الظل وتستحب التنية في المسجد الحرام ومسجد الخيف جني ومسجد ابراهيم يعرفه وكذا سائر المساجد في الحديث ورفع الصوت فيها (ولقد هلك الأمم لك لئلا لا شريك لك) لئلا أن الحمد والتعظيم والملك لا شريك لك (لأنباع رواد الشخان ويستحب تكريرها ثلاثاً أو القصد بلسان هو متي مضاف لا جابدة عود الحلي في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج (وإذا رأى ما يهيجك قال لئلا أن العيش عيش الآخرة) قاله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين واد الشافعي واليهي عن مجاهد مرسل ومعناه أن الحياة الطويلة الهائلة لا أتمته هي حياة الدار الآخرة (وإذا فرغ من تليته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال تعالى ورفعتك ذكرك أي لا أذكر إلا أؤيد كرمي لطيفي ذلك (وسأل الله تعالى الجنة) ورضاه واستعاضه من النار) روى الشافعي والبخاري والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تليته في حج أو عمر سأل الله رضاه والجنة واستعاضه من النار قال في شرح المذهب والجهر وضعفوه

«(بأدخله مكرزها الله شرفاً)»

(الأفضل) الحصر بالحج (ادخلها قبل الوقوف) يعرفه مسكنا فضل صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو مشهور (وأن يفضل داخلها) الجاني (من طريق الدنية يذلى طوى ويدخلها من شبة كداه) روى الشخان عن ثاقف كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمكن من التنية ثم يستبدي طوى ثم يمسى به الصم ويقتل ويحتمل أن يني الله صلى الله عليه وسلم مسكنا فعل ذلك وقد رواه قبله أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بذي طوى حتى يصبح ويقتل ثم يدخل مكة نهرا وذكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ظهر ور ويا عن ابن عمر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكمن التنية العليا ويخرج من التنية السفلى والعليا تسمى شبة كداه بالغمر والمذاتون والسفلى تسمى شبة كدي بالغمر والتمروا وروى عن عبد بن قيس عن عائشة أن التنية الطريق الضيق بين الجبلين وفوطوى بين التنتين وأترب إلى السفلى وهو مثل الطاء أما الجاني من غير طرى إلى التنية فلا يؤمر بالفضل بذي طوى بل يرضو مساقته من طرى كما ذكره في شرح المذهب ولا بالتحول من التنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له التحول منها وصحة في الروضة وشرح المذهب قاله الشيخ أنها

(قوله) أي الكعبة بها الملائكة قبل خلق آدم يأتيهم وجوها ثم بناه إبراهيم عليه الصلاة والسلام ثم حفره بش ثم بناه ابن اليزيد بن القواعد ثم بناه الحجاج بأمر عبد الملك الذي أتى بانه من حطاط الحجر وهدم من بناه ابن اليزيد من ناحية الحجر ستة أذرع وشراوا أيضا على الارتضاع الذي صنع ابن اليزيد وهو ستة وعشرون ذراعا وكان في بناه قرش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المذبح جعل ابن خزم ذلك التفضيل تابعا للرم وعرفنا وان كانت من الحل (٢١٧) قال بعضهم بين الركن والمقام وزعم قبيروا وتعين بينهما هم هو دو صا وحشيب واما حصيل

عليهم الصلاة والسلام (قوله) يعترف به أي وهو واقف (قول) المثنى شريفا أي رفعتوهما (قول) المثنى وتكرعا أي تفضيلا (قول) المثنى مهابة أي إحلالا (قول) المثنى وقال الأستاذ هو الاتساع في الاحسان (قوله) ومعنى السلام الأول الخفي السبكي السلام الأول اسم الله ومعنى الثاني من أركنه السلام قد سلم فخارنا بسلام أي سلمنا تحتنا مانا من جميع الآفات (قوله) وبناء البيت الخ توطئة لقول المثنى دخل (قوله) قال الرافعي وغيره فيه أن الذي كان على طريقه صلى الله عليه وسلم باب إبراهيم انتهى قبل المعنى فيه مواجهة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى وأثروا اليوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاده الله شرفا (قول) المثنى وسد أطواف القدوم هو تغطية البيت وتغطية المسجد فطلب أيضا هنا وتحصل برصفتي الطواف كذا قاله الأستاذ هنا نقلنا من القاضى أن الطبيب وسأني عن شر المذهب ما هنا نفى السبكي أن دخل ومنع من الطواف صلى تغطية المسجد والذي ذكره الأستاذ كره السبكي أيضا (قوله) وهذه المسئلة قد تستداخل في خلاف قول المصنف في دخول المسجد الخ فانه لا يبعد ذلك (قوله)

ليست على طريق المذبح وقد عدل التي إليها (ويقول إذا أصر البيت) أي الكعبة بمطرقه فيه (الهم) زهد هذا البيت شرفا وطمينا وتكرعا ومهابة وزد من شرفه ومعلمه من جهة أو أخره شرفا وتكرعا وطمينا وبرا لا لتساعير والشافعي واليهي وقال هذا منقطع ولفظه ما يدل وعظمه وكثره (الهم) أنت السلام ومثل السلام فخارنا بسلام قاله حمروني الله عز وجل هذه البهي قال في شرح المهذب واستاده ليس سوى ومعنى السلام الأول هو السلام من التفاضل والشافعي ثالث السلام من الآفات وبناء البيت رفيع غير قبل دخول المسجد إذا دخل من أعلا مكة (ثم يدخل المسجد من بابي شبية) سواء كان في صوب طريقه أم لا بالخلاف لأنه صلى الله عليه وسلم دخل منه ولم يكن على طريقه قاله الرافعي وغيره وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه من ابن عباس في عهد قرش وذلك في عمرة القضاء ومن ابن عمر وعطاء ولم يصرح بالبحر الذي الكلام به ولا غيره وفي شرح المذهب اتفق أصحابنا على أنه يجب للحرم أن يدخل المسجد الحرام من بابي شبية (ويروى أطواف القدوم) وروى الشافعي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء أدخل به حين قدم مكة أنه نوى ما طاف بالبيت وأورده الرافعي في حج فأول شيء إلى آخره ولو دخل والناس في مكتوبة صلاها معهم أولا ولو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قدم الصلاة وصعدوا في الوقت رتبة أو ستمتعوا كقولهم قدمت المأثمرا وهي جملة أو رتبة لا تبرأ للرجال أخرت الطواف إلى الليل وهو تغطية البقعة أي المسجد الحرام كما ذكره في شرح المذهب قال في وفاته بالتأخير وجهان حكاهما امام الحرمين ويؤخر عنه أكثر ما قرره وتغير شيئا به وهذه المسئلة قد تستدافع من قول المصنف وروى أن سعد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء (ويخص طواف القدوم) في المحرم (بصاح) دخل مكة قبل الوقوف فلا يطلب من المداخل بعده ولا من المخرج عند دخول وقت الطواف الفرض عليهما أن الحلال فلا يجب طواف القدوم أيضا (ومن قصد مكة لا تسكن) كأن دخلها التجارة أو رسالة أو زيارة (استحب به أن يحرم بحج أو عمرة) كعبته المسجد الحرام (وفي قول) يجب لأبواب الناس عليه والسنة في إحداثها (الأن) أن يسكن دخول مكة كطاب وساد فلا يجب عليه حرا بالثقة بالتصكيز وللجواب في غيره شروط أن يحج من خارج الحرم فأهله لأحرام عليهم قطعها وأن لا يدخلها القتال ولا تخافا فإن دخلها القتال باع أو طلع طريق أو غيرها أو أوثاقا من ظالم أو غير محبس وهو يصير لا يمكنه الظهور لاداء التسلل لم يلزمه الأحرام قطعها وأن يكون حرا فأهله لأحرام عليه قطعها وقيل أن أحد المسئلة في الفحول محرم فهو محرم وعلى الوجه لو دخل غير محرم قبل يلزمه القضاء بان يخرج ثم يعود محرم أو الأصح التطهير بأه القضاء عليه لأن الأحرام تغطية البقعة فلا تضي كعبه المسجد قال ابن كعب ولا يجب بالحج بخلاف ما لو أحرع بمحجاجة الميقات فليعدم والحرم مكة فيما ذكر

لا يطلب من المداخل الخ لو وقت ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطواف الوقوف عن القدوم فيما يظهر (قوله) فإن دخلها القتال الخ استدلل الرافعي بذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح غير محرم واعترض بأن من خصه صلى الله عليه وسلم أن يدخل مكة غير أحرع ودفن من أصحابه أيضا في ذلك اليوم خلوها بغير إحرام فان قلت قد قصصت الحجاج مع أبي سفيان فكيف يقال دخلها قتال قلنا كل غير وأقرب له

فصل في الطواف بأوقافه (قوله) كطواف القدوم والوقوف التل وقد قال قديسنا في المال في الخادم بمنازله
 قلنا المصراة ان الطوق بطرفة واحدة يجوز في التل كالصلاة (قوله) كافي الصلاة في الخادم منكبه للراثة الانتساب في الصلاة
 فائدة الطهارة واجبة عند الحنفية وليست شرطاً وادركها مع المناهضة أو الحضي وجبت بدنة ومع الحديث شاة (قوله) الا ان الله قد
 أحل فيه أوجه الصلاة الاقتصار على استثناء حكم واحد واستدل أينابنده أني بكره في الله عنه وألطف باليتيم عن ابن وهب كما روا
 في المحاملة يطوفون عراه ويرون ان ذلك أفضل ليكونوا كالخلفاء وكتب المرأة تشد على فرجها سورا (قول) التل فلو احتجنا لنقل
 في الكتابة عن النص انما أوجب عليه وجب الاستئناف والوقوف على رءوسه في حركه فرفع حكم الخارج حاجة
 حكم الخارج لثبوت كاله الماورى (قوله) ويمزقها وجوه من جهة ما خرج هذا ان (٢١٨) يدان بالريض وهو متعلق على ظهره

وشتمه لا يسير لجهة البيت (قول) المن
 مبتدأ محذوف في خبر المضي يحصل
 البيت عن يسار في حال ابتداءه بالخروج
 الأسوق فلا يثبت ذلك وجوب الانتفاء
 بل ولا جوب الجلس في حالة عدم الانتفاء
 كذا أورده الأستاذي ثم قال ومنه
 يخرج في عبادنا (قوله) بأن لا يقدم
 جزءا إلى أي بان يكون ذلك الجزء ما جاز
 الجرا إلى جهة الباب فهذا هو الضم
 لا تقدم جميع البدن من أول الجرا إلى
 في جهة الركن الثاني بذلك على ذلك
 مسئلة البعض الآتية عن العراقيين
 (قول) المن فاذا انتهى إليه ابتدأ منه
 فضته أنه لا فرق في ذلك بين الجنود السهر
 لكن قد ذكر في الصلاة أنه لو قرأ
 التصديق بعد أن تم قراءة الأولى لا يني
 عليه بل يجب الاستئناف وكان قسامة
 ان المتعددا اذا بدأ من الباب ودار حتى
 انتهى إليه لا يجب له الرجوع ومن اعطى
 إليه حتى يعود إلى الجرا تيسر اذالم
 شجب تلك المسافة فلا يجب له الرجوع
 وهكذا حتى يتهيأ إلى طرفة قد قدأها
 من الباب إلى الجرا كذا ذكره الأستاذي

فصل في الطواف بأوقافه كطواف القدوم وطواف الغرض وطواف الأوداع (واجبات) لا يصح
 إلا بها (وسن) يصح دونها (أما الواجب في شرط) أنه (سرا للهرة وطهارة الحديث والنص)
 كافي الصلاة قال صلى الله عليه وسلم الطواف بجمرة الصلاة الا ان الله قد أحل فيه المنطق فنطق فلا
 ينطق الا بغيره والحاكم وقال صح على شرطه سلم فلو طاف عاريا أو عجناء أو على ثوبه أو بدنه نجاسة
 غير معتقونها لم يصح طوافه وكذلك لو كان يطاف في مطاة النجاسة قال في شرح المذهب فلو طافها بما عانت
 به الجوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين التحقق في الضرونها ونبه أن يقال يعيها
 ينشئ الاحتراز ضمن ذلك (فلو أخذت فيه موقفاً وبنى قول استأنف) كافي الصلاة وقرئ
 الأول بأن الطواف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالنفل الكثير والكلام ولو سبقه الحديث
 فان قلنا في التحدين فهنا أولى والا قولنا أن رجسها التام وسأول ان الناحل الفصل أم البناء
 على مسألتين التمس من الطواف العمالة وقول أنها واجبة فيسألف في الطول بلا حذر على
 هذا وحيث لا وجب الاستئناف فحيه (وأن يجعل البيت عن يساره) ويمزقها موجه (مبتدأ)
 في ذلك (بالجرا الأسود محاذياً) بالمحذية (في مروه) عليه ابتداء (بجميع ذنبه) بأن لا يقدم برأسه
 على جزء من الجرا وفي المذهب بشرحه بسبب استنباهه ويجوز جله عن يساره وذلك لأمور الغزالي
 ان المراد بجميع البدن جميع الثقل اليسر (فلا بد أن يقرأ الجرا لم يجب فاذا انتهى إليه ابتدأ منه)
 ولو حاذاه ببعض ذنبه بعض محارز إلى جانب الباب بالجدية لا يتعد هذا الطوقه ولو حاذى بجميع
 البدن بعض الجرا دون بعض أجزاء ذكره العراقيون كذا في الروضة كأصلها في المسألتين
 وفي شرح المذهب في الثانية ان أمكن ذلك ثم قال وذكر صاحب العدة وغيره في المسألتين قولين
 انتهى وما هران المراد جميعاً فاذ الجرا في المسألتين استنباهه وان عدم المحبة في الأولى لعدم المرور
 بجميع البدن على الجرا فلا بد في استنباهه المحبة عما تقدم وهو ان لا يقدم برأسه على جزء من
 الجرا المذكور في الروضة وأصلها وان عرفه ينفي ولو استقبل البيت أو استدبره وأوجه من بينه
 ومشي نحو الركن الثاني أو نحو الباب أو من يساره ومشي فحرق نحو الركن الثاني لم يصح
 طوافه (ولو مشى على الشاذرون) يقع الدال المحبة وهو الجرا البارز عن حلقه يتركز الباب

ثم قال والفرق شكل (قول) المتبادر أنه مع التفتيش اعترت (قوله) ولما ظهر الجهر على الأسوى حيث قال في الثانية والركن
 قد تكفلوا بتصويرها ولوقتة في صورته أن لا يستقبل الجرا بوجهه بل يصح على يساره وحيث تدفكون الجرا في سمت عرض يده والقبابان
 التفتيش بوضعه مما هو في جهة العرض دون جرم الجرا وقوله ان الراداع هو مستقامن قوله بجميع يده وقوله ان أمكن ذلك (قول) المتن على
 الشاذرون ان الخلاص منه ذلك وبه تعلم ان الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزاء كل شوط (قوله) وهو الجرا ان كان في الأسوى وبه تعلم
 ان قول الكمال القدسي في شرح الارتداد هو التقدير الذي تركته قرئ من عرض الأساس خارج عن عرض الجرا فربما عدا حدة الجرا في صواب
 ومن ثم تعلم ان الناء الذي يشبه الشاذرون وانما الركن الان من الأسود إلى الثاني ثم هنالك الشئ بحيث طوله مشاومهم شارح ان الرشاد على ان الذي
 قاله هو في غير التماس فليست موقفة بغيره بأنه في مثل الجنتين أيضاً ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراقي تعرض للسؤال وقال ان اختصاصه
 بجهة الباب قاله الراعي تحالاً لأمه وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدران لثلاث كما شرحه الزرقاني في تاريخ مكة انتهى

(قول) المتن في موالاته احترز عن شبهه لافي موازاة الشاذر وان كافي الجهة التي بين اليماي والركن الاسود وكذا التي بين اليماي والشاخي (قوله) الواحد قد رسته أذرع الى آخر القصة منها فرع هو استقبال هذا المقدار في الصلاة لتفصله عن غير قطي وقد يشكل عليه استقبال المسجل به بعد بناء ابن ابريهان قبل ذلك اجماع (٢١٩) قيل فهذا دام حكمه بعدهم الجاح (قول) المتن وجهه وجهه ويؤيده ان الجنب اذا أدخل يده

في المسجد لا تم عليه (قول) المتن سبعا هو في طواف التسليم أما التفل فخال في الخادم جواز التطوع بطرفة واحدة وانه يميز الملاقاة بالية ثم يدخل في السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول) المتن ملشيا أي وحافيا أيضا قال في الاملا ما أحب لو كان الخلف خاليا أن يقصر في الشيء ليكثره الاجر (قوله) قال الامام الخ كذا قلته هذه الشيطان وأقره واعتزضا الاسنوي يصريحهم بتحرير ادخال الميمان المساجد كما قلته الراعي عن صاحب العدة واعتزضا النووي فقال في زيادة الروضة انما لم يغلب تخييرهم مكان مكرها قال الاسنوي فهذا صريح في التحريم عند خلبة التماسه والكرهه عند عدم الخلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لعنوه وهو استفتاء الناس هو وتعليق الناسك (قول) المتن ويستلم الخال الاسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول) المتن الكهول لا يقبل الركنين الخال الاسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الارصكان ان الركن الاسود فيه فضيلتان وجود الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم واليماي فيه التفضيلة

والركن الشامي (أوس الجدار) الكائن (في موازاة) أي الشاذر وان (أودخل من احدى فتحتي الحجر) كسر الخاء (وخرج من الاخرى) وهو بين الركنين الشامين عليه جدار رصير (المقصود طرفة) في المسائل الثلاث لا منها طرفة في البيت لا موقد قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والحجر قبل جميعه من البيت والهمج قد رسته أذرع قط (وفي مسئلة المسووجه) انه تصح طرفته فيها لان معظم يده خارج فيصدق انه طائف بالبيت (وان يطوف سبعا داخل المسجد) يوفى آخراته ولا بأس بالخائل فيه كالساقية والسواري والاصل فيما ذكره الاتباع منه ما روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لا قدم مكة أني حجر فاستلمه ثم شمس على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا وروى البخاري من حديث بن عمر نحوه الا ان النبي صلى الله عليه وسلم عن جابر ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشى على راحته يوم النحر ويقول تأخذوا نواحي مناسككم فاني لا أدري لعل لا أحج بعد هتي هذه (وأما السنخان يطوف ملشيا) كما تصدق في الحديث ولا يركب الا لعن كرض وطاف صلى الله عليه وسلم راكبي حجة الوداع كرا واه الشخان ليراه الناس فيستوثقون وطوافا راكبا لعن جاز ولا كراهة قال الامام وادخل البهجة التي لا يؤمن ناليتها المسجد مكره (ويستلم الحجر أول طوافه) ككما هدم في الحديث (ويقبله) روى الشخان عن ابن عمر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع يمينه عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم جدي على الحجر (فان تعجز) عن التثليل ووضع اليه ترحمة (استلم) أي أقصر على الاستلام باليد ثم قبلها (فان تعجز) من الاستلام (أشار يد) ولا يشربا لهم الى التثليل وفي الروضة نصب الاستلام بالحشة ونحوها اذا لم يتمكن من الاستلام باليد أي وقبل الحشة أو نحوها وفي شرح المهذب قال لم يتمكن بضا ونحوها أشار به أو شئ فها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يصيب النساء استلام ولا قبل الا عند دخوله الخلف في القبل أو غيره وفي شرح المهذب يصحبان خفافا الحبة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طرفة ولا يقبل الركنين الشامين ولا يستلما ويستلم اليماي ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه ويصل ذلك في كل طرفة روى الشخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن البياي والحجر الاسود في كل طرفة ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر (وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم ايماننا بك وتصديقنا بكتاباتك) واه بعد ذلك وأما بالسنة فيك محمد صلى الله عليه وسلم قال الراعي روى ذلك عن عبد الله ان السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو قريب بوقه ايمانا مفعول لا طوبى مقدر (وليقبل جافة الباب اللهم البيت بيتنا والحرم حرمنا والامن آمننا وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشترى مقام ابراهيم وهذا الدعاء أورد الشيخ أبو جهمع دعاء عند الركن الشامي ودعاه تحت الميزاب ودعاه بين الشامي واليماي وأعطاهما جميعا من الروضة (وبين اليمايين اللهم) تأتي الدنيا حستقوى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) رواه أبو داود ولفظ ريبنا بدل اللهم عن عبد الله بن السائب سمعت رسول الله

ثلاثة والشامين خالبا عن هذين انتهى وهو صريح في ان الشاذر وان خاص بمابين الركن الاسود والشامي ككما سلف قرره (قول) المتن وبين اليمايين اللهم قال الاسنوي الذي في الشرحين والمحتر ريبنا بدل اللهم وهو الوارد وقد سفي في الروضة بقعه في الملاح

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الصلاة (قوله) وهي فيه أفضل أي في قوله خلى الله عليه وسلم قول الرب سبحانه وتعالى من شئت ذكرى فمن مسئلتني أعطته أفضل فأعطي الساترين وفعل كلام الله تعالى على سائر الكلام أفضل فعلى من خضع له وأه التزمه وقال حديث حسن (قول) المتن وإن يرمل في الأشواط الخ قيل ليس فيه دلالة على استحباب (قوله) ويستوعب (٢٢٠) نية عليه لأن عبارة الكتاب قد لا تحيد

عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من الركنين وفي المخرج والشرح ربنا وفي الوضوء اللهم ربنا (وليدع بما شاء) في جميع طوافه (وما تفرأ الدعاء فيه) أفضل من القراءة وهي (فيه) أفضل من غير ما تفرأ وفي وجه أنها أفضل من ما تفرأ أيضا (وان يرمل في الأشواط الثلاثة الأولى بان يسرع مشيه مقربا خطاه وعشي في الباقي) على هيئته لا اتباع كما تقدم ويستوعب البيت بالرمل ويحسم من ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشي أرباعا ولو طاف راكبا أو مجولا حرك الأقدام ورمل داخل الجمل ولو ترك الرمل في الثلاثة لأغضبه في الأربعة لأنهم عتبا السكينة فلا تغير (ويختص الرمل بطواف يعقبه سي في قول طواف القدوم) لأن ما رمل فيه الكلي للقدوم وسي عقبه فعل القولين لأن رمل في طواف الوداع ويرمل من قدم مكة مقربا الأجزاء طوافه عن القدوم وكذا من لم يذهب حاجا إلى المسجد الفوق طاف داخلها قبله ولم يرد إلى عقب طوافه القدوم رمل فيه على الثاني دون الأول والحاج منها يرمل في طوافه على الأول دون الثاني ومن أراد السعي عقب طوافه للقدوم رمل فيه على القولين وإذا رمل فيه وسعي عقبه لا يرمل في طواف الأضحية أو لم يرد إلى عقبه وكذا أراد أنه في المظهره فغير مطلوب منه قول الصنف يعقبه أي مطلوب أو محبوب وإذا لم يرد إلى عقبه وسعي عقبه ولم يرد فيه لا يجزيه في طواف الأضحية في الأصح وقيل لا ظهر لو طاف ورمل ولم يسع رمل في طواف الأضحية لبقاء السعي عليه (وليفعل فيه) أي في الرمل اللهم أحله حمله ويرودنا معفورا وسعيًا مشكورًا قال الراعي روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله أحله أي ما أنفعه من العمل المحبوب بالذنب قال في التيسير ويقول في الرمي مقربا وغفورا وحجوازا عما فعله المذنب أت الأضحية لا يصحركم ربنا أت أت الله أحسنه وفي الآخرة حسنة وقنا هذا بالشار (وان يقطع في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسطه رملًا مضيقا منكبها الأيمن وطرفه على) منكبها (الأيسر) كدأب أهل الشطارة مأخوذ من الضبع يسكون الموحدة وهو الصمد روى أبو داود عن ابن عباس بأسناد صحيح كذا قال في شرح المذهب أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اغتفروا من الجرائم فقرأوا بالبيت وحلوا أرضهم تحت أقدامهم ثم قدفوها على حواتهم اليسرى وقيس السعي على الطواف فبما قطع مسافة أمور تكثر زحاما بها ومقابل يقسم الوارد (ولا ترمل المرأة ولا تطع) أي لا يطلب مهادن قال في شرح المذهب والختم في ذلك كالأمر (وان قرب من البيت) تركه (فلو طاف الرمل بالقرب زحمة قال رمل مع بعد أولى) لأنه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعها (الآن يخاف عدم التسام) بمحاشية الخفاف (طالع القرب) بالرمل أولى (تخترع من مصادمتهم المذنب إلى انتقاض الطهارة وكذا لو كان القرب أيضا نساء يخاف مصادمتهم في الرمل تركه أولى ولو كان من بقية الرمل مع القرب زحمة يرجو فرجة وقف ليجدها يرمل فيها (وان يوالى طوافه) وفي قول تجب المواصلة كسابق فيطيل بالتفريق أكثر بلا عن وقال الإمام وهو ما يغلب على القرن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو في نفسه مقربا عنها تفرق بعد (ويصل بعده

(قوله) يمشي أرباعا هذا كلف طواف القدوم فلا ينافي ما سلف في تركه لأنه كان في طواف الركن (قوله) كان للقدوم وسعي عقبه أي الأول نظر إلى الثاني لأنها ماله توأم الجركات من الجليلين والثاني نظر إلى الأول لأنه أول العهد بالبيت فيلقبه التشاؤم والاهتزاز وقوله للقدوم متعلق بقول المتن في قول وقوله وسعي عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قول) السعي مع رور أي لا يتصلطه معصية من الرور والطاعة وقيل هو التقبل وقوله دناء معفورا أي أحسن ذي مغفورا والسعي هو العمل والمشكور هو التقبل وقيل هو الذي يشكر عليه (قول) المتن في جميع طواف الحج أي فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعي ويصح الزركشي أن لا بأس الخط لا يخطب منه الاضطباع وفيه نظر (قول) المتن وكذا في السعي بخلاف ركعتي الطواف لأن هيئة الاضطباع مكرهة في الصلاة (قوله) أي لا يطلب منها الخ ظاهره أنه غير مكره (قول) المتن الآن يخاف ينبغي أن يكون خوف مخالطة النساء في معنى لم يمتن (قول) المتن وان يوالى الخ توجه عدم الوحوب أو مهادنة يجوز أن يقتلها ما ليس منها فلم تجب مواالها كالأضحية فخرج عن فرق الأشواط على الأيام وأجزأ الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذكر نص صاين

الشافعي صريح في المنع (قوله) وفي قول تجب مواال الخ قلت ما وجد كرهنا مع أن سائق ذلك ليعلم أن العمل ركعتي القولين في التفريق الكثير بلا عن (قول) المتن ويصل بعده ركعتين أي بمدة لم يستغن عنها كالطواف في الحج لاها ليست من جنس أفعال الحج وهذه الصلاة تميز عن غيرها بجزءان البتة فيها في الحج عن القبر

(قول) المتخلف المقام أي هيما في المسجد أفضل من المنزل وإن كانتا طاعة ثم قضية كلامهم ان فعلهما خلف المقام أفضل من فعلهما في الكعبة زادها الله شرفا وفيه نظر فقد اختلفوا اختلفوا داخلها أفضل منه في المسجد وتبعه أئمة الشيوخ الذين بن عبد السلام رحمه الله ان الصلاة الى جهة الباب الشريف أفضل من سائر الجهات وطهران مراده ما عدا قصر الحجر قد مر من الاصحاب بأن ركعتي الطواف ان لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما في الحجر وهذا ظاهر ولا يراد على الشيخ لأن الذي في الحجر في البيت ولا خلاف فيه أنه أفضل الى جهة من البيت (قول) المتخلف وقول تجب المواناة أي لا تمس الله عليه وسلم فعلها قال نخوض في مناسككم محل الوجوب الطواف للمعرض ويصح السجدة قبل الركعتين انشأ (قوله) وعرض بما في الح (٢٢١) انظر هل تنطبق المعارضة على تأخير ترك هذا الحديث وأيضا انظر هل من من تعارض الخاص

والعام فيكون الخاص مخصوصا أم لا أقول ان كانت السورة مستحبة وقوله لا لأمر في سنة الوفود وهي السنة التاسعة بالحديث خاص وليس هذا من تعارض الخاص والعامل بل قوله ليس عليك غيرها الخبر لا يمكن سدوره والصواب الواجب أنك كثر من خمس فلتأمل (قوله) «تجوز» لا يجب البية في الطواف في الأصح هذا الخلاف يصرى في غيره كالركوع والوقوف ونحوهما (قوله) أما الطواف في غير جرج وعمره ظاهر هذا حول طواف القدوم في القسم الأول ثم قلنا من ان القدوم كركن قال الاستوى لم يصر حواه وليس كركن القياس لأن الأحرار مثله ولا يحتاج الى نية ووقوفان الوقوف في طواف الوداع لوقوعه بعد التقلبات تمام ثم لا يجب بية ثلاثين ولا عدا الاستوى وقول القياس يخرج على أن من الماسك

ركعتين خلف المقام يقرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية (الخلاص) للاتباع رواء في غير القراءات الشبان وفيها مسلم (ويحصر) بها (يلال) ويسرغارا (وفي قول تجب المواناة) كالتهم (والصلاة) لا مسمى لقطع عليه وسلم لما فعلوا تلاوته تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم صلى رواء مسلم فأقيم الآية أمره بها والأمر للوجوب وعرض بما في حديث العيصين للشوهرل على غير ما قلنا لأن طواف وعلى الوجوب بسم الطواف وبها ولا يبرز كما يبدى «تجوز» لا يجب البية في الطواف في الأصح لأن سنة الحج أو العمرة تشملها ثم شرط أن لا يصره في غرض آخر كطلب غريم في الأصح ولو لم يصره على حدة لا تنضم الوضوء طوافه في الأصح أما الطواف في غير جرج وعمره فلا يصح بغيره فلا خلاف ذكر في شرح المذهب (ولو حمل الحلال بحرما) لرض أو غيره (وطاف به حسب) الطواف (للمحول) وكذا الوجه محرم قد طاف من نفسه والا أي وان لم يكن طواف من نفسه (فالأصح أنه ان قصد المحمول فله) ينزل الحامل منزلة المارة وهذا يخرج على اشتراط أن لا يصر في الطواف إلى غرض آخر أو الثاني في الطواف للحامل وهو يخرج على عدم اشتراط ما ذكرنا الثالث يقع لهما لأن أحدهما دار والأخر به (وان قصد نفسه أو لهما فالحامل فقط) قاله الامام وحكى اتفاق الاصحاب عليه في الصورة الأولى وحكى البخاري في الثانية ويصح في حصول المحمول مع الحامل لانه دار به ولو لم يقصد واحدا من الأقسام الثلاثة فهو كالمارة قد قصد نفسه أو كليهما أي يقع للحامل فقط ويؤخذ مما ذكر ان الحلال لو قوى الطواف لنفسه وقع فقط وفي شرح المذهب لو كان محمرا محرمين ولو بالطواف فأقوال أصحابها وقوعه من الحامل فقط لانه الطواف الثاني من المحمول فقط والحامل كذا أمنا الثالث عنهما لا يتبع ما مع الدوام وان يقاس بهما الحلالان الثانيان فيقع للحامل منهما في الأصح

«(فصل يستعمل في طواف بعد الصلاة)» احتجوا بأنهم يخرج من باب الصلابة (الشي) بن الصفا والمروة لا يتابع في كل ذلك رواه مسلم (وشرطه أن يدأ بالصفا وان يسمى سجدة واحدة من الصفا الى المروة ثم يعود منها الى أخرى) لا يتابع في كل ذلك وقال أبا جبار الله مره واسلم (وان يسمى بعد طوافه ركعتين أو ثلثة ركعات لا يتخلل بينهما) أي بين السجدة وطواف القدوم في الحجر (الوقوف يعرفه) بأن يسمى قبله لا ثلاث الطواف من الحديث في هذا وفي طواف الركن في العمرة ويسمى به طواف الركن في الحج (ومن سعى بعد) طواف (قدوم لم يعد) لما روى مسلم عن جابر قال لم يصعب النبي صلى الله

عليه في الرقعة وغيره فقد عدا ما أدناه المحمول أو أطلق وعليه من شتى في شرح المذهب وغيره (قول) المتخلف طواف من نفسه أي الطواف الذي عمله الأحرار من قدوم ركن كذا في الاستوى ثم هذه الصورة أيضا يأتي فيها بحث الرقعة المذكور «(فصل يستعمل في طواف بعد الصلاة)» قال الرازي رحمه الله ليكون عهده الاستلام كأن أول شي استبداه الاستلام انتهى ولم يذكر ركنه ولا تسلا ولا سجدة فاعل سببه المبادرة الى السجدة (قوله) مجابدا الله ما فعل ان الآلة لا دل على الوجوب ولا تيموده بل هو صلى الله عليه وسلم أسعوا فأن الله كتب عليكم السجدة وغير ذلك (قول) المتخلف طواف ركن أو قدوم أنفسه لا يصح طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف كن أحرار من مكة طواف نفل أو أراد الخروج حاجة طواف الوداع وفي المسئلة كلام في شرح الارشاد وغيره

(قوله) وفي التنزيل متعلق بقوله أي سبحانه (قوله) وقال الشيخ أبو محمد وموافقه السبكي (قوله) ثم دعابن ذلك انظر ما عني هذه العبارة وكلها المراد التماساً من هذا يدعوا ثم بعد التكبير ثم يدعوا وهكذا في لفظ الشافعي ودعابن كل تكبيرتين جاشاً (٢٠٢) ثم وحلت نص البولي مصرحاً

عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا الطواف واحد والطواف الأول أي سعيه في التزليل فلا جناح عليه أن يطوف فيها مرة واحدة والمكرر لم يوجب إعادة بعد طواف الركن حتى يخلف الأولى وقال الشيخ أبو محمد مكرهه (ويحب أن يرقى على الصفا والمروة بترجمة) لما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عليه وسلم بدأ بالصفا فركب عليه حتى رأى البيت فافعل فعله في المروة كما يفعل على الصفا قال الشيخ في التبيين والمرأة لا ترقى والواجب على من لم يرق أن يلقح عقبه بأهل ما يذهب به ويلحقه قروس أصابع رجله بما يذهب اليه من الصفا والمروة (فأذارق) يحسب الحاقف (قال الله أكرمناه أكرمناه أكرمناه الحمد الله أكبر على ماعدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا المقلوب الحمد يحيى ويميت به الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بمحاشاة يادينا قلت (ويعد الذكر والاعتناء بتأنيدها وأهله أعلم) كذا قال الرازي في الشرح أيضا إلا أنهما تأني وزاده في الروضة في حديثه بل السابق بعد قوله أي البيت فاستقبل القبلة فوجد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا المقلوب الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له بعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم طعن في ذلك قال هذا ثلاث مرات وروى الثاني يحيى ويعني سبيله الحمد (أي يحيى) عن عتيبة (أول السلي وآخره ويدعو) أي يحيى سعيًا شديداً (في الصفا) قول جابر بعد قوله ثم تمزحل إلى المروة حتى إذا انصب قدماه في بطن الوادي سعى إلى الصفا ثم سعى إلى المروة (وموضع الترويع) أي السعي والعدو (معروف) هنالك فقيش حتى يمشي منه بين الميل الأنضر الملقب بركن المسجد على يساره فقدرت أدرك فعدو حتى يتوسط بين الميادين الأنضر بن أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضي الله عنه فقيش حتى تنتهي إلى المروة وإذا قدمها إلى الصفا سعى في موضع مشيه وسعى في موضع سببه أولاً والمرأة لا تسعي رجباً أن يقول في سببه رب اغفر وارحم وتجاوز عما لك أنت إلا العز الأكبر وأن حوالي بين من السلي ويمشيه بين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وسرا العورة ويحضره ر كأكول ولنا في هذا مدائن من من أن السلي أو الطواف أخذ بالاق ولو كان عنده أنه أعماها خيرة فقه بقاء شيء منها يلزمه إلا أناساً لم يكن يوجب

(فصل في خطب الامام) هذا خبر صحيح الحديث (أوصوه) المؤرخ عليهم وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر رضي الله عنه امر ابي الحنفية في السنة الثامنة من الهجرة من قبله (ان يخطب الجمعة في السابع من ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة بأمرها بالفتوى الى مني وعلهم ما امامهم من الناس) في الخطبة الثانية الآتية قال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الناس واخيرهم بمناكبهم وراة اليه في اسناد جديد كقوله في شرح الحديث يوم التروية في اليوم الثامن ولو كان السابع وجعته خطب بعد صلاة الجمعة (ويخرجهم من غد) الانباع وراسل بعد صلاة الصبح وان كانوا من جملة قصص الفجر (الى مني) ويتولاهن اذا لم يطلع الشمس وقد واعدت قلت كمال (الارض) في الشرح (ولا يدخلونها) بل يعمون بقرعة قرب عرفات حتى تزول الشمس وانه اعلم فيخطب الامام بعد الزوال خليفين) للاتباع في كل ذلك وراسل بين يده في اولها ما امامهم من الناس في خطبتهم الفجر ويخرجهم على اشارة داعي التليل بالوقف

ذكره الأذعن في القوت (قول) المتواتر
يحيى الخصال في الكفاية انما جاء ترك
الطوفان في ليلة الاثنين عمر بن موسى الله عنها
مضى بين الصفا والمروة وقال انما سميت
قدرا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
قدرا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
كبير (قوله) ولا يشرط فيه الطهارة
الخ السند على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
وسلم افعلى ما جعل الخاضع غير ان
لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف
بالحرم فخر انما الذي خسر اخل فيه
ولم نكنا لا تطوف بالبيت فخر يكن من
شرط ذلك كل طوفان طاهر ان الرخصة
الكفاية (قوله) أخذ بالآل أي ولو
كان زهدا فغضها لانه في التسلط

﴿فصل في سحب الامام﴾ (قول) المتن
بالقدرة التي يترتب عنها انه اذا رغب
قبل الزوال لان العرب تقول قد افلان
لمن ذهب قبل الزوال وزاح لمن ذهب
بعده وهذا الذي يؤخذ منه هو المشهور
وقبه قول بأنه بعد صلاة الظهر بمكة يوم
التروية (قول) المتن وعليهم ما امامهم
التي اخروا أمرهم فيها لطواف الوداع
ثم ان كان الخطيب عمر ما فتح الخطبة
بالتلبية والافتاتكبير (قول) المتن
من حيث بذلك لكثرة ما يفتي فيها من
الدهاء غير اقول فيها وبينه كفرغ
وكذا انها الى المزدلفه ومنها الحرات
وقوله ويؤتى بها قال الرافضيه هويته
وليس فليست يصير بدم والترض منه
الاستراحة للسر من الغدا الى الحرات
من غير رغب قال في شرح المصنف ولا
خلاف في المنسبة (قول) المتن ثم

تخطب الامام الخ روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نزل مرة حتى اذا زاغت الشمس امر بها بصوى فرحلت له فأتى بطن الوادي ويخفونها
تخطب الناس ثم انهم أقام فصل الظهر ثم أقام فصل العصر ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فمزلوا فأتوا حتى غربت الشمس وذهب
المصفره لكلا

(قول) المتى ثم يصلي بالناس الظهر الخ ويسرتهما خلافاً لابي حنيفة (قوله) والجمع السفر أى وأما الصبر فهو الصبر بلا خلاف كما مر
 في الاصحاب رضي الله عنهم والمراد بلا خلاف عند اقتداهم ما لا إلى أن أهل مكة قصرون (قوله) ويصبرهما أيضاً المسافرون ولا يصر
 في ذلك كون الخارج من مكة إلى وطنه عازي على العود إليها الطواف وغيره وإن كان مقبلاً قبل ذلك المستوطن بها إذا خرج قاصداً السفر
 إلى مصر مثلاً يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لأنها لو لم تكن منية العود لم يدعوا ما قطع تكيف بها استثناءه من العود إلى وطنه ولو لم يمسطروا وقده
 حدث الآن فاتهم بمكة قبل التماسك أيام ذلك ما منع من قصره أهل مكة أيضاً فلا تأمل (قول) المتى وقتوا منصوب عطفاً على خطب
 فاقضى أنه مستحب مع انحرى وال جواب (٢٢٣) ان قوله إلى الغروب سهل ذلك فمعنى العطف افراد الغروب ولكن جمعه بالنظر إلى

ما لا الشارح عليه وأهل المصنف
 الفصل لهذا الوقت وللشعر وأيام
 التثنية لكونه ذكره في السابق (قول)
 المتى ويصبر من مستحسن الله فيه
 ما ذكره الرواية اللهم انك تجمع
 كل ما يرضى عنك وتعلم سرى وعلاقتى
 ولا يخفى طيلشتى من أمرى أسألك
 مسنة المسكين واهل البيت اهل الذليل
 وأدعوك دعاء لخالف الضمير بداه
 من خضعت لك رقبته وفانت بهرته وذل
 لك جوده ورمى لثافته اللهم لا تضعلى
 بدعائى شتى وكفى رفاً رحماً لا خير
 المؤمنين يا خير المسلمين لا اله الا الله
 وحده لا شريك له اللهم لا تحبسني
 وبعت وهو على لا يموت بده الخ وهو
 على كل شئ قدير (قول) المتى أخرها
 المغرب قال الاستوى فتلا من الأحكام
 ان ذلك في حق من قصد الصبر بالاحلال
 والاقتضام وفوز ع إلى بدلة التمسك
 في التمسك (قول) المتى أن كان ملازماً
 في طلب التمسك أشار بالمرور إلى عدم
 اشتراط التمسك وطلب الآتي إلى ان
 الصرف لغرض آخر لا بشر قال الامام
 ولم يحرر روافيه الخلاف في صرف الطواف

ويخففها ويحسب بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يعود إلى التمسك أو يأخذ المؤذن في الأذان
 ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن قبل من الأقامة وقبل من الأذان ويصح في الشرح الصغير
 والروضة وفي حديثه رواه البيهقي (ثم يصلي بالناس الظهر والصبر جمعا) لا يتابع رواه مسلم والجمع
 للسفر وقيل للتسليط وقصرهما أيضاً المسافرون بخلاف المكيين وتختلن وانطقت قبل فرة
 والجهر بمجدد ابراهيم وسدر من مرة وآخره من مرة ويميز بينهما حضرات كبرفت هناك
 قال البيهقي وسدره محل الخطبة والعادة (وقضوا) إلى الامام أو منصوبوا الناس بعد الصلاتين
 (مرة إلى الغروب) لا يتابعه رواه مسلم قال في الروضة بين هذا المسجد وموقف التي صلى الله
 عليه وسلم بالحضرة خمسين (ويذكر الله تعالى ويذبحه ويكثر من التهلل) روى الترمذي حديث
 غير المتصالح من مرة وغيره قلت انما لا يتبين من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له لا الله
 الحمد وهو على كل شئ قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم
 اشرح لسدري ويسر لي أمري (قادر في التمسك الشمس تصدوا ذلقة وأخروا القرب يصلوا مع
 العشاء بمن ذلقة جمعا) لا يتابعه رواه النجاشي والجمع للسفر وقيل للتسليط يذبحون بسكينة وقار
 وجد فرجة أسرع (وواجب الوقوف حضوره) أى المحرم (يجز من أرض حرثاً) قال صلى الله
 عليه وسلم وقتها هنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم (وان كان ملازماً في طلب آتق نحوه) كدلة
 شاردة أى لا يشترط فيه المكث ولا ان يصرفه إلى جهة أخرى قال الامام لم يذكر روافيهما في الخلاف
 السابق في صرف الطواف ولعل الفرق أن الطواف غير مستحقة (بشرط كونه أهلاً للعبادة لا مسمى
 عليه) فلا يجزئ ولا السكران ولا المجنون وقيل يجزئهم (ولا بأس بالتيمم) المستغرق وقيل يضر ولو لم
 يعلم أنه عرفة أجزاء وقيل لا (وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقيل بعد مضي زمان إمكان
 صلاة الظهر من الزوال (والصحيح ما رواه النجاشي يوم النحر) والثاني لا يقي إلى ذلك بل يصرح
 بغروب الشمس والثالث يقي بشرط تقدم الأحرار على ليلة التصديق الأول حديث الخ معرفة
 من جاء ليلة جمع قبل طلوع النحر قد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الأربعة بأسانيد صحيحة كما قاله
 في شرح المنهب بولية جمع على ليلة الزلزلة (ولو صبحها نهاراً فمعرفة قبل الغروب ولم يعد أراق)
 مع ادراكها الوقوف (دما استصحاباً) خروجا من خلاف من أوجه (وفي قول يجب) لا محذور نكاح

ولعل الفرق أن الطواف غير مستحقة هذه الحاشية سطر تحتها قبل رؤيتها في الشرح (قول) المتى أهلاً للعبادة قال أصحاب بشرط أن يكون
 أهلاً لها أيضاً عند الأحرام والطواف والحج ولم تحضروا الفلق وقياس كونه نكاحاً لا بشرط قاله العراقي (قوله) وقيل يضر أى بناء على
 ان كل ركن يحتاج إلى نية (قوله) وقيل بعد مضي الحامل من الاستوى سابق حديثهما من عروة الطائفة يدل على دخول الوقت من طلوع
 النحر وهو مذهب أحدنا قال في نكاحها الحديث زماناً لا شأنه في الفعل وبعثنا بمبينا لراحم النهار المذموم في الحديث زماناً لا نعتبر
 إمكان الصلاة كسلا العبد للاخصية فاقول بالزوال خروج من الدليلين مما انتهى وإن أقول من شأن الخطبة المتعلقة بشئ ان تكون
 في وقت ذلك الشئ (قوله) وبدل للأول عن دليل الثاني وهو العمل

(قوله) وريح القطع بمومن ثم اعترض الاستوى عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالاحمد دون الصحيح (قول) المتن غلطاً معقول لاجله فشكل
العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقوا على حين القوا بتجلاف ما لو أعرب حالاً قاله الاسنوي وفيه نظر لأن المعول لاجله يشترط
اتحاده مع المعلن في الوقت (قوله) نظهم حاول به تصحيح الحلق لفظ الغلط على التصور لأن ليدفع قول الاسنوي رحمه الله انه يسمى جملاً
لا غلطاً قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير معتبر في القضاء كلام انصف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يتنبه
(قوله) هلال ذي القعدة بغير مبدى العجم وهذا الماهر وأما عبارة الشيخ (fre) فكانه أراد نسبتها إليها باعتبار أنه يطلب

هو الجميع بين الليل والنهار التي فعله التي في الوقوف (فان عاد) الى عرفة (فصكان بها عند الغروب
قلازم) يؤمر به (وكذا ان عاد للأي في الاصم) وريح القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم
لان النسك الوارد للجميع بين آخر النهار وأول الليل وقد قوته والخلاف في الروضة وأصلها مبني على
الوجوب في عدم العود (ولو وقوا اليوم العاشر غلطاً) نظهم انه التماس بأن غم عليهم هلال ذي القعدة
فأكلوه ثلاثين ثم بان هلال أهل ليلة الثلاثين ما في أثناء الوقوف أو بعده (أجرهم) وقومهم
(الان جلا على خلاف العادة) في الجميع (فيقتضون) هذا الحج (في الاصم) لا تيسر في تضاعفهم
شقة عاقبة والثاني لا يقضون لانهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الأمر قبل الزوال من العاشر
فوقوا بعده قال في التهذيب المذهب انه لا يعزهم لانهم وقوا على يقين القوات كآل الرافعي وهذا
غير مسلم لان عاتمة الاحصاء ذكرها انه لو قامت البيضة على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة
لا يتكثرون من حضور الموقف بالليل فيقتون من القدوم بحسبهم كما لو قامت البيضة بعد الغروب يوم
الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثين نص على أهم يصلون من القدا العبد ما دام تحكّم
بالقوات بجام الشهادة ليلة العاشر لم يمتد في اليوم العاشر وسكت على ذلك في الروضة ولو وقوا
اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وان وقوا في) اليوم (الثامن) وعلو قبل فوت الوقوف وجب
الوقوف في الوقت وان حلوا بعده أي بعد فوت الوقوف (وجب القضاء) لهذا الحج (في الاصم)
والثاني لا يجب كافي الغلط بالتأخير وفوق الأول بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الاحتساب
من تقديمها عليه وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فانه انما وقع لفظ في الحساب أو غلط
في الشهود الذين شهدوا بتدبير الهلال والفظ بالتأخير قد يكون بالقيم المانع من رؤية الهلال
ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقوا بغير عرفة لم يصح حجهم

و في تنبيهه الثلاثين مناهله بها فوج
ارتباط صحيح للاضافة أو مراد ان
هلالها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال
فأكلوا عدة شتوال وعدة القعدة
وشروا في الحقة كل ذلك من غير روية
ثم ثبت في التامع من الجفر وية الهلال
في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع
عاشراً (قول) المتأخر أهم أي
بالاجماع (قول) المتن فيقتضون أي
فأهم يقتضون ولا يصح نصبه (قوله)
قال الرافعي وهذا غير مسلم قال الادري
ولو وقوا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً
ثم انكشف الحال قبل الزوال قال
الادري والظاهر وجوب الوقوف بعد
الزوال (قوله) وسكت على ذلك في
الروضة صحيح في شرح المذهب الاجزائ
تسمية كلامهما عام البيضة وتسمية
رمضان عدم مباحها فالفرق (قوله)
والثاني الخ قال الاسنوي عليه الاكثرون
(نصل) هو يتيون عز دلتقي ما بين
ما زى عرفة وواى محسر وكها من
الحرم ونسب جمعا والسنة الاضفال
منها عند نصف الليل للوقوف بها والعبد
كسلف مذهب ابن بنت الشافعي وابن
خرجة الى ان الميت بها ركن والصحيح
وجوبه في جزء من النصف الثاني وكما

المرو فيه لعرفان يدل لعدم الر كسقوطه عن العذوبين قيل وعبرة السكب تقتضي اشتراط أن يكون فيها قبل النصف بالهم
وبعد (قول) المتن في وجوبه الخ نظر فيه من وجهين الأول عدم ذكر قولين في هذا الفصل فلا يعتد بالنظر اليهما الثاني ان قضيه
استصحاب الدم وهو خلاف المربع في الروضة وغيره كما ذكره التارح رحمه الله او علم ان انقى ساقه الشارع عن الروضة لانهم ثبت منه
من عبارة المنهاج (قوله) حصل الميت أي حصل ما يمنع من وجوب الدم والدم لم يمتد ميتاً (قوله) وفي قول يشترط معظم الليل هذا قال
الرافعي انه الا نأهر ثم استشكله من جهة أنهم لا يصلون الا زلفة لا قريسا من ريع الليل والنف بعد اتصافه بآز

(قوله) والتغليس الخ عبارة الروضة قال الرافعي والذي أؤيده لا يستفاد من التهاج (قول) المتن وأخذون ظاهره العطف على بدفون فيكون تأمران أعادة حكم أخذ التأمر الضعيف ومقتضيان لا يكون الأخذ بهار وهو ما عليه البغوي ومخالفة الجمهور وتأعطفه على جثون السابق فيفيد (قول) المتن ودعوته اللهم كأ وقتافيه وأرنتا إياه وقتنا ذكر كجهد متا واغفر لنا وارحمنا كأعد ساقولك وقولك الحق فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله (٢٢٥) الى قوله غفور رحيم وروى الامام أحمد بن محمد بن عبد الله التقي قال سمعت عبد الله بن الزبير

يخطب وذكروا حديثا لم يلحقه قال كان الناس في الجاهلية اذا وقفوا بالشعر الحرام يهتفون أحدهم اللهم أرزقني بالا اللهم أرزقني غفيا فأقر الله تعالى فمن الناس من يقول ربنا آتساق في الدنيا وماه في الآخرة من خلق ومنهم من يقول الى آخر الآية اللهم رب الشعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أن كحجة وأفضل سلام واجمع بئنا وبينه في دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والإكرام اللهم احفظ علي ديني واجعل خشتك نصب عني واصلح لي شأني يا حي يا قيوم يا خير معبود يا خير مدعو يا خير مرجو يا خير مسئول يا خير مطع اللهم ذل نفسي حتى تتقاد فطاعتك ويسر عليا العمل بما يقربها الى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكن خشتك ثم يمل على النبي صلى الله عليه وسلم (قول) المتن ثم يبرون أي قبل طلوع الشمس (قول) المتن ثم يبرون أي أدات الغناء أن السنة المبادرة الى الرمي وهو كذلك بحيث أن الراكب لا ينزل حتى يرمي وهو راكب وبعبارة المخرز رواه وأفواهم رواه قال الأسوي واستعمال التكساف بمعنى مع وعند لغة تعجيبه وليست من كلام العرب بعبارة التهاج أصوب وسيأتي شروط الرمي ومقتضياته (قوله) في الحديث حصي الخلف قال في شرح مسلم هو راجع الى المعنى الى

بالدم ولا التفر الذين كلوا معاصروا يعان ابن عباس قال آمنهم قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله ولواتسى الى عرفة فلبى الصلوات واشتغل بالوقوف عن ميبت المزدلفة فلبى عليه ولو أفاض من عرفة الى مكة وطاف باللافة بعد نصف الليل فبأنه الميبت بمزدلفة قال الفضال لاشئ عليه لا اشتغاله بالطواف قال الامام وفيه حقال لا غير مضطر الى ترك الميبت بخلاف الأول (ويبقى غيره حتى يصلوا الصبح مغلبين) بها للابصار ورواه الشيخان والتغليس هنا أشد استحبابا من باقي الأيام لبس الوقتين ابيهم من الأعمال في يوم التضرع (ثم يذفون الى منى وأخذون من مزدلفة حصي الرمي) قال الجمهور لا يذفون الى البغوي بعد صلاة الصبح والآخر ذسبع حصيات ترمى يوم التضرع وقبل سبعون حصاة ترمى يوم التضرع وأيام التشرع على ملبس في بيته روى البيهقي والقاسبي بأسناد صحيح على شرط مسلم كما أنه في شرح المهذب عن الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعامة يوم التضرع انقطع الى حصي قال ففقطه حصيات مثل حصي الخلف وهو باعجام الخاء والقال الساكنون ظاهران المتضمنين لليل يأخذون حصي الرمي من مزدلفة أيضا (فأدالغوا الشعر الحرام) وهو جبل في آخر المزدلفة قال في ترجمه القاسبي بالزاي (وقفوا) فذكروا الله تعالى (ودعوا الى الأسفار) مستقبين الصبح يرمى مسلم من جابر ما عمل الله عليه وسلم لما صلى ركب القصوى حتى أتى الشعر الحرام واستقبل القبلة ودعا الله تعالى وكبر وهلل ووجد ولم يزل واقفا حتى أسفر جذا (ثم يبرون فيصلون من بعد طلوع الشمس يرمى كل شخص حينئذ سبع حصيات الى جرة العبة ويطع التنية عندئذ الرمي) لاخذه في أسباب التحلل (وبكبر مع كل حصاة) روى مسلم من جابر أنه صلى الله عليه وسلم أتى الجرة يعني يوم التضرع فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة مثل حصي الخلف (ثم يذفون من معصدي ثم يعلق) للاباع واملع (أو قصر والحلق أفضل) قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين وقال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصر فقال اللهم ارحم المحلقين قال في الرابطة والمقصرين ورواه الشيخان (وتقصر المرأة) ولا تقصر الحلق روى أبو داود بإسناد حسن كما أنه في شرح المهذب حديث ليس على النساء ملق أنما على النساء التقصر وفي شرح المهذب من جامع كبره للراة الحلق ومن الجعلى أن التقصر لفتنى أفضل كالمرأة (والحلق) أي إزالة الشعر في الخلع والعمرة وفيه تسهل على المشهور) فيتاب عليه وهو ركن كسابق واستدل على أنه تسهل لاداء ففاهه بالرحمة في الحديث السابق والثاني هو امتباحة مخظورة لا تكن محترما عليه كسابق في أبيه فلا ثواب فيه كما أنه في شرح المهذب كراعي وقال الغزالي أنه متعصب بالخلاف (وأهله ثلاث شعرات) يخفى المعنى أي إزالة الشعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو تفتا أو حرا أو قضا) مما يحاذي الرأس أو مما استرسل

٥٧ ل ل حصيات (قول) المتن والحلق تسهل الجملة الخلاف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة وواجب في الحج (قول) المتن أو تقصيرا الخ لكن لو نذر الحلق تعين حلق الجميع ولا يجزئه التقصير ولا حلق البعض ولا زكاته بغير الحلق كذا في شرح المهذب قال الأسوي والأوجه على عدم الجواز أنه اذا نذر صفة في واجب لم يحد ترك تلك الصفة في الاعتناء بذلك الواجب كالونذر الحج ماشيا فركب انتهى أقول لعل مراده الواجب أماه لا يلا برمدون لأن يتكفشها ثم يذفر أن يكون متابعا

(قول) المترومين لأشعر برأسه لو كان عدم الشعر ناشعا من إزارته قبل دخوله ومثله ولكنه ثبت بعد ذلك فظاهر أنه يمشي به أحمر الرأس الآن
والصحيح متى مبتهل يجب حلقه وهو محقق ثم رأيت في الروض عدم الوجوب (قول) المتن ثم يعود إلى متى أي قبل صلاة الظهر كما في رواية ابن
عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع التواري بينهما بأنه صلى بمكة وأعاد بأصحابه يعني أقول نضبة الحب استحباب
فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الأصحاب (قول) المترو لا يختص بالزمن أي ولكن يختص بالحرم (قول) المتن وقت الأضحية أي فوقته
إلى آخر أيام التشريق انظر كيف هذا من اعترافه أنشاء العام صاق هذا كيف يجب تأخيرها بمكة لوقت الأضحية والذي ساقه عليه الصلاة والسلام
في عمره ما لم يمتنع كل من يدناخيره إلى وقت الأضحية وكذا عمره القضاء لا بد منه (٢٢٦) ساق فيها وفي حذر طرأه نص المروءة ولم

يؤخره لوقت الأضحية فليأت ذلك فانه
مشكل على المذهب (قول) المتن
وساق إلى آخره مردان كلام الرافعي
رحمته الله اختصر الصواب بالآخر قال
الاستوى الهدى يطلق على بدء الخبرات
والمحظورات وعلى ما يوافق تقريباً بالآول
لا يختص بزمن والثاني يختص بوقت
الأضحية فالآول أراد المحذور والثاني
أراد فيما يأتي قال وقد أزعج الرافعي
ذلك في آخرياب الهدى من الشرح
السكرير غاية الأمر أنه لم يضع في
المحذور عن المراد فظن التواري
رحمته الله أن المسئلة واحدة فاعترض
في هذا الباب هنا وفي الروضة (قول)
المترو على الصواب أي في سكواده
المختصر في المحذور (قوله) ملين
تمز إلى الله تعالى أي لاداء الخبرات
(قول) المتن لا تحرقها لأن الأصل عدم
التأنيث قال الاستوى ويكره تأخيرها
عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد
كرهاته قال في شرح المذهب واستشكل
الاستوى جاءه محرمات بما كاتفاها
كلام الشيخين قال لأن من تأخر الحج عن يوم
من ذلك لأن ذلك كاتفاها إلا الحرم في غير
أشهر ثم قل من بين الرضة أمثال من
قال بالجواز في مسئلتنا فبعد الفصل الأول فيها يظهر والأيسر محرماً بالحج في غير أشهر واعترض الاستوى مقالته
في وقت الحج بغيره بطوع غير النحر والفصل قبل ذلك لا يجب اتقاها قبل الأفضل تأخر أسباب القتل عنه قال والصحيح عندنا إن الرضة بغيره أنه
يجوز الأحرار بالتأنيث في غير وقت الكراهة ثم بعد ما عاود التظهير مسئلتنا (قوله) وذكر في النحر والحج أي في النجاء ذكر كرماء كوتر ك ما ذكره
(قوله) وكذا نقل عنهم في المبارة فاصم أن من قال بالتحريم في المبارة وعقد التكاح والصيد على الأقران تعلقه بما أتبعه عقد قال صلى الله
عليه وسلم إذا رسمت الجرة فقد حل كل شيء إلا النساء وعلى الصيد بجمعه قوله تعالى لا تأكلوا مما أتتكم أي من غير ما أتتكم من غير ما أتتكم من غير ما أتتكم
الحرمات التي لا يجب تعلها فإفسادها كانت كالقبح

عنه في دفعه أو دفعات قال تعالى يحلفين رؤسكم ومقصرين أي شعرها وهو يسدق بالثلاث
(ومن لأشعر برأسه يجب) (أمر المولى عليه) تشبهاً بالخالفين (فأذلق أو قصر) دخل
مكة (ولما لموافق الركن) (الابن عمر) واهم (وسمي أن لم يكن سي) بعد طواف القدوم
كأقدم أن من صلى بعده لم يعد وساق أن السرى ركن (ثم يعود إلى متى) ليستبها
(وهذا الرمي والتذبح والحق والطواف يسبق ترتيبها كذا سكرنا) ولا يجب روى مسلم أن
رجل جاءه النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله أتى حلققت قبل أن أرى قال
أرم ولا حرج وأما آخر قال أتى أضفت إلى البيت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج وروى
الشيخان ما صلى الله عليه وسلم لم يسل من شيء ومن تقدم ولا آخر إلا قال أفضل ولا حرج وأنه قيل له
في الذبح والحق والرمي والتقديم والتأخير قال لا حرج وعلى القول بأن الحلق استباحة محظور ولو
فضه قبل الرمي والطواف معازمة الله في وقوع الحلق قبل القتل (و يدخل وقتها) يعني غير الذبح
للسباق فيه (بصفلية النحر) لمن وقت قبل ذلك روى أبو داود وأساند صحيح على شرط مسلم
كأقوله في شرح المذهب من تأنيثه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلية النحر فمرت قبل النحر
ثم أقامت وقيل الباقي منها على ذلك (ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر) روى البخاري أن
رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم أتى رمت بعد ما أسبقت قال لا حرج والمسلم بعد الزوال (ولا
يختص الذبح) الهدى (زمن) قلت الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية وساق في آخر باب عمرات
الأحرار على الصواب والله أعلم) وعبارته هناك ووقته وقت الأضحية على الصحيح والمراد به ما سبق
تمز بالله تعالى وفي الروضة وشرح المذهب في باب الأضحية أنها تختص بالصباح يعني من كان معه هدى
ومن لم يكن وقال البدرى لا أضحية في حقه كالأضحية بمسألة الصديقين أحل همه انتهى وفي شرح
التنبيه لطلب الخمرى عن الأمام في بعض كراهية احتساب صلاة العبد للصباح يعني (والحلق والطواف
والتي) أن لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر وقتها) وفضلها يوم النحر كأقدم أفضل (وإذا اقتنا
الحلق نسك) وهو المشهور (ففضل اثنين من الرمي والحلق والطواف) الرجوع إلى أن لم يفعل قبل
(حصل القتل الأول) من غلى الخج (ودله السس والحلق) أن لم يفعل (والتم) وستر الرأس للرجل
ولو لم ير أن يترك في المحذور ستر الرأس دون الحلق (وكذا) الصد وعقد التكاح (بحلله) في الأظهر
قلت) كمثل الرافعي في الشرح عن الأكثر (الأظهر لا يجب عقد التكاح والله أعلم) وكذا نقل عنهم

(قوله) وهو الجامع إلخ لكن يصح تأخير الوطء عن رمي باقي الأيام كذا جزم به الشَّهَناء قال المحب الطبري ويشكل عليه حديث أيام مني أيام
أكل وشرب وعالج * (فصل إذا عالج) * (قوله) وفي قول يصح هو القى مال إليه الرافعي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب اتفاقاً وقول
المتن وجب قال الأسنوي هو (٢٢٧) من نصه فهو عبارة المحرر رضي الله عنه وهي صادقة بالاستحباب (قول) المتن زوال الشمس قال في شرح

المذهب ويصح فعله قبل الصلاة وقوته
أقوى كل يوم يعني ليس المراد جميع رمي
أيام التشرية ثم المراد هنا الوقت الذي
يخرج هو وقت الاختيار وأما وقت
الخروج هو باقي آخر أيام التشرية
كسبأني إيضاحه (قول) المتن ويشترط
رمي السبع إلخ هو يشدك إذا العبرة
في العدد أي بالوقوع فلو رمي مرتين
ثم وقعاً ما أوسقت المتأخرة مع بخلاف
ما لو رماها معاً وإن وقعاً ما (قول)
المتن واحدة واحدة رماها حتى علم
الأجزاء ولو رماها معاً بغير هذا
وهو مستحاضة أتى على السبع وليس
مراداً (قول) المتن وإن يسمى رمياً
قبل رماها حتى علم هذا بقوله أولاً
ويشترط رمي السبع واحدة واحدة
(قوله) ويشترط قصد الرمي قصته أنه
لوري لي العلم المتصوب في الجرة فأما ما
تموقع قبله لا يجوز قال المحب الطبري
وهو لا يضر عندي ويحفل بالأجزاء لا به
قصد الرمي الواجب عليه قال الهذلي
والسائي أقرب قال المحب الطبري ولم
ذكر كروا الرمي صاطفاً منبئني أن الرمي في
أصل العلم وقرباً منه وهو يجمع الحصى
دون ما سأل (قول) المتن والسنة أن
رمي الخ لكن لا على هيئة الخلف قاله
التنوير رحمه الله ويستأن في ربه يده
المتن حتى يرى باض أهله وإن يستقبل
أقبله في رمي أيام التشرية بخلاف رمي
يوم النصف فإنه يستقبل الوادي ويحصل
القبلة من يساره وعرفان من يمينه

في المباشرة فبعد أن الفرح كاتبة أن الأظهر شعرهما وروح في الشرح الصغير الخلف في المستثنى
قال وفي التطيب طرقت أشهرهما على القرنين والثاني القطع بالحل وسواء أمتا الخلف أيام
ثمة فالذهب أن يصل بل يصح أن تطيب لحيته بين الخطين ثالثاً تشرع في الله عنها لم يشرع رسول
الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث متفق عليه
بلفظ كنت أليبت وألهن لمحق بالطيب (وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حاصل الفصل الثاني)
وحله باقي المحرمات) وهو الجامع والمباشرة فبعد أن الفرح وعقد النكاح على ما تقدم واذا قلنا
الحلق ليس بملك حصل الفصل الأول واحسن الرمي والطواف والفصل الثاني الآخر وروى السائي
وإن ما جعل حديث أذرميم الجرة قد حل لكم كل شيء إلا القاءه وروى البيهقي حديث أذرميم
وحلقه في رمي وأما وجهه فقد حل لكم كل شيء إلا القاءه وضعف والحكمة في
أن الحج فكل من بخلاف العادة به يطول زملته وتكررها فبعضها فبعض محرماته في وقت وبعضها
في آخر

* (فصل إذا عاد) * بعد الطواف يوم النحر (المتن) بات بها البقي التشرية) الأولين والثالثة
أيضا (وروي كل يوم) من أيام التشرية الثلاثة وهي الحادي عشر والثاني (إلى الجمرات الثلاث)
كل جرة سبع حصيات) مجموع الرمي ثلاث وستون حصاة وذلك كله الاستماع المعلوم من
الأحاديث الصحيحة (فأما في اليوم الثاني فأراد التنزيل) يسكنون القاء (قبل غروب الشمس) جاز
وسقط ميت الليلة الثالثة وروى يومها) قال تعالى فمن تعجل في يومين فلا عثم عليه (فان لم ينثر)
بكسر القاء (حتى غربت) الشمس (وجب ميتها وروى الفد) كبراءه مالك في المطاوع ابن
عمر وعلم عاذ كروجب الميت والرمي إلى الجمرات وفي قول يصح البيت ويحصل معظم الليل وفي
قول المعتبر كونه حاضر المطاوع الغبر (ويدخل رمي التشرية زوال الشمس) أي رمي كل يوم من
الثلاثة زوال شمس للاستماع وراه مسلم (ويخرج فغروبها) لعدم ورودها بالليل (وقيل يسي)
في اليومين الأولين (إلى الغبر) كما يقي الوقوف إلى الغبر بخلاف الثالث فخرج وقت الثالث
بغير وجهه ويخطب الإمام بيني بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلم فيها رمي أيام التشرية وحكم
الميت وغير ذلك وثاني أيام التشرية خطبة يعلم فيها جواز النحر فيمضو ذلك ويؤتمهم (ويشترط
رمي السبع واحدة واحدة) للاستماع وراه البخاري (وترتيب الجمرات) بأن يرمي أولاً إلى
الجرة التي إلى مسجد الخيف ثم إلى الوسطى ثم إلى الجرة العقبه للاستماع وراه البخاري (ويكون
الرمي جراً) له كالحصى في الأحاديث السابقة وهو من الحصى فيرمي بأشواكه كاللذكان والبرام
والمرمر وكذا ما يتخذ من الفصوص كالباقرات والعقيق في الأصم ولا يميز باللو أو باليس بجهر من
طبقات الأرض كالغمد والزمج والحصى وما ينطبع كالذهب والفضة وغيرها (وإن يسمى رمياً فلا
يصح في الوضع) في الرمي لا تخلاف الوارد وقيل يكفي ويشترط قصد الرمي فلو رمي في الهواء فوقع
في الرمي لم يقصده (والسنة أن يرمي بقدر حصى الخلف) لما تقدم في جرة العقبه وروى مسلم

ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نسبة النسل ولو وقعت في غير الرمي ثم خرجت إليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم خرجت
وكذا الفارق احتمال كون التذخر ناشئاً عن حركة البعير ولو أصابت عنق البعير وهو ورجعت إلى الرمي لم يضر فإن استقبل القبلة
ففي جرة العقبه أيام التشرية لأعلم المستند ولو رمي بأشواكه من حصى الخلف أو بأكبره

(قوله) وقت الرمي بحث السبكي أن يحسبون المراد الوقت إلى التفرغ على قول الأداء (قول) للتذكير كما في باقي الأوامر على الظاهر أي لا تملأ الله عليه وسلم جواز ذلك الرعاة فلو كانت بقية الأيام غير مألوفة ليقترق الحال بين المذنب وغيره كالوقوف يعرفه لكن لم يرخص لهم في تأخير التصرف في تأخير يومين (قوله) وعلى الأداء ما قاله الأسنوي إذا قلنا بالأداء ما زنا تأخير يومين ليضعه بعد يجوز أيضا تقدم اليوم الثاني والثالث ليضعه مع اليوم الأول كما شفه في الكبير من الأوامر وخبره في الصغير انتهى (٢٨٨) والقي صحه الروايات بخلافه في التقديم

وقال النووي أنه الصواب به قطع الجمهور (قوله) على الزوال أي ولو ليلا وإن لم تقدم عبارة النهاج (قوله) ويجوز التدارك بالليل يمكن من قبل الزوال وقدم شرحي الكبير بانع على قول القضاء وهو مشكل مع تجويزه ذلك مع قول الأداء أو أيضا ما تهاجر على للمري في الجملة فكيف يتبع فيه ويجوز ليلا (قوله) كالتدارك بعدها أي وكالتدارك الوقوف (قوله) وفي قول يجب المأوى إذا حدث قضاء (قوله) والثلاثين لها الأربعة (قوله) في وطيفة جرة أي وهي سبعة ومدا سارة الأسنوي قولاً خاصاً وجعل الثاني أن لو طيفة كل يوم كما وكلاهما الثالث ليوم التصرف لما في قدم والزمان الثالث جرات كالتشرعات الثلاث فإذا ترك جميعها من يوم واحد ككل الدم وفي الجملة والجمرة بين الأقوال في الشعرة والشعرتين انتهى وكلها يجوز من كلام الرافعي رحمه الله (قوله) كما يكمل أي بالاتفاق (قوله) فليترك الميت لهم أيضا بدعوا في يوم أو نوافه في الثاني قبل رميه ثم لا يرخص لهم في ترك رمي يوم التضار في شرح المذهب وقال الأسنوي في محل آخر بهذا أن هذا لا يعمل من نص صحيح يجوز تأخير الرمي لغير أرباب العذار وأوجب بأن مسألة المذنبون فيها ترك الرمي إلى ترك الميت وقال الأذري سبب الأشكال خلط

لمرقة طهره فان لم يبق في وقت الأداء فليترك قضاء الجمهور أداءه والبقوى مع أرباب العذر من الزيادة على يوم بقعه الرافعي ابن وغفل عن كونه مفترعاً على لم يبق من القضاء في الأشكال وقال السبكي الأداء أو القضاء أمر اصطلاحى فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز التأخير وعدمه واختاره يعجز تأخير رمي كل يوم عن غريمه لغير المذنب ومع القول بأن التدارك يكون أداء (قوله) ورواه الألبان حاول بعضهم أن يحسبوا المراد بالالحاج والوجه لانه أحد ما من مسألة الخوف على المال

(قوله) لانه ان اراقى القتل أى فلا شاس
عليها (قوله) وهو واجب الترتيب بعده الخ
فيه ما راجع للزوال من قوله وجاز
قبل الزوال (قول) المتن طاف الوداع
لأمر الحاج طواف الركن حتى انتهى
أمره من الميت والركن ثم دخل مكة
طاف الركن وخرج صافرا لم يمسك ذلك
عن الوداع ولا يدخل تحت غيره
(قوله) وهو واجب أى الحديث ابن
عباس وقوله وفى قول ستة استدلل بأنه
لو كان واجبا لوجب جبره على الماشي
لان الفداء لا يشرط الحال فيه بن
المذوور فيه كفى ترك الرمي قال السبكي
لا نقتل أحدا بقول بأنه يصير إذا لم يجعله
نسكاً فأن قيل به فهو في غاية الاشكال
واخاره من التمسك ذلك واجب
عن عدم طلبة من المصم بكه بأن شرطه
ارادة رقتها ولم توجد وحل التمسك فيه
حديث الماهجر على غير التابع (قوله)
ما لو عاد ولم يمسك قبل الطواف فأن المصم
لا يسط (قول) المتن ويسن أى فى
سائر الاحوال لا يصح طواف الوداع
خاصة ويسن دخول الكعبة من غير
إذا قال الحليم وإذا دخلها فخر ساجدا
قال منهم هو يعود شكر (قول)
المتن وزايرة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد فراغ الحج من العبد
المالك إذا زيارته صلى الله عليه وسلم
أفضل من صد الكعبة ويتصدق
قال فى القوت ويكره مع الحمار باليد
وتسبكه وكذا لا تترعى من فعل المصطفى
باليد قال ولا تترعى من فعل المصطفى
ذلك (قوله) وأقل السلام عليه السلام
عليك الخ وإذا حمله أحد سلا ما يحول
السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن
فلا يصح ذلك قاله السبكي

ابن عمر اه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس ان يبيت مكة لاني معنى لأجل السقام روى مالك
وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم عن عامر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم رخص لهما الأبل ان يتركوا
المبيت حتى الحديث قال الترمذي حسن صحيح وإذا ترك الرمي نحو الحرفى تداركه فى أيام التشرى
طريقان أحدهما على القولين فى تداركه ومنها والثانى لا يترك طافا لانه اراقى القتل بخلاف
ومها وعلى التدارك بأن فيه ما تقدم من كونه أداء وجاز قبل الزوال وجوب الترتيب بعده
كأمر حذ ذلك المصنف كابن الصلاح فى مناسكهما (واذا أراد الخروج من مكة) فعد فراغ
انفس (طاف الوداع) روى البخارى عن أنس اه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج
طاف الوداع وروى مسلم عن ابن عباس اه صلى الله عليه وسلم قال لا يقرن أحد حتى يكون آخر
عهده بالبيت أى الطواف بالبيت كراهه أو يودع أو قال فى شرح المذهب ولو أراد المخرج الرجوع
الى بلده من غير زعمه دخول مكة لطواف الوداع ان قلنا هو واجب ولو طاف يوم المصرا لافاضته ثم للوداع
ثم أى منى ثم أراد التفرغ منها فى وقته الى وطنه قبل يحرم ذلك الطواف وقيل لاذكرهما صاحب السان
وهذا الثانى هو الصبح وهو مقتضى كلام الاصحاب انتهى ومن لم يكن فى نسك أو أراد الخروج من مكة
كالمكرى بدسفر أو الأتاقى به الرجوع الى وطنه طاف الوداع أيضا فى الامع تطييفا للصوم وتبشيرا
لانتضاء خروجه الوداع باقتضاء هذه الاحرام والثانى يجعل طواف الوداع من التماسك فخصه
بذى التمسك ومن أراد الاقامة بعد عكة فراغ التمسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج الى المساقعة
القصر وفى شرح المذهب ودونها على الصبح (ولا يمسك بعده) حديث ابن عباس السابق بان مسك
لفراشتغال بأسباب الخروج ككثرة امتناع أو فضاء من أوزار تصديق أو عبادة مرض اعاده
وان اشتغل بأسباب الخروج كسرا الزاد أو شد الرحل ونحوهما لم يجز له اعادته قال فى الروضة
ولو أقيمت الصلاة فلا يمسك (وهو واجب بغير تكيد) وجوبا (فى قول ستة لا يمسك) أى
لا يصح جبره لكن يصح (فان أوجسه فخر من بلاد وداع فصاد قبل مساقعة القصر) وطاف (سقط
الدم) كطواف الزمان غير محرم ثم عاد له (أو) عاد له (بعدها) وطاف (فلا) يسقط
(على الصبح) لاستقراره والثانى يسقط كطاعة الأولى ويجب العود فيها ولا يجب فى الثانية
(والطائف المتفرج لا) طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس انه قال أمر الناس ان يكون
آخر عهدهم بالبيت الا انه تخفف من المرأة الحائض فلو طهرت قبل مفارقة خطمة مكة منها العود
والطواف أو بعدها فلا النساء كالحائض فى ذلك ذكره فى شرح المذهب (ويسن شرب ما من زمزم)
للتابع رواه الشيخان وروى مسلم حديث ابا مباركة انها طعم طعم زاد أو يودع الطائى فى مسنده
وشفا مسم (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج) فى حديث من حج ولم يزرني فقد
جفاني رواه ابن عدى فى الكامل وغيره وروى ابن عدى وغيره من زيارته وجبت لشفاعته
ومنها ما لا يخفى لقبر زائره وفى شرح المذهب زيارته صلى الله عليه وسلم من أهم القربات
فاذا انصرف الحاج وأخبر من مكة استحب لهم استحب ما موكدا أن شجوهوا الى الله شت زيارته
صلى الله عليه وسلم وليكثر التوجه اليها فى طرق من الصلاة والتسليم عليه موز بهم ما اذا أصر
أشجارها مثلا ويحب أن يسقط قبل دخوله وليس أن يمسك ما به ما دخل المسجد قصد الروضة وهى
ما بين القصر والمنبر فيصل تحية المسجد تجنب التبرع بما فى القصر يسقط رأسه يستدبر القبلة ويعد منه
نحو أربع أذرع ويقتضى طرا الى أسفل ما يستقبله فى مقام الهبة والاحلال فارغ القلب من علق
الدنيا وسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم

فه (فصل أركان الحج الم) (قوله) أي نية الفحول قد فسره فيما مضى بالفحول في التسلق وحمل فقال نية الفحول لأنه اللام الزكية (قوله) لتوقف الفحول عليه أي عدم جبره بالدم فلا يراد بالنية (قوله) تشمل الادل اقبال الاستوى بده قياسا على الحج (قوله) المن على أوجه هوجب فله لان الكيفيات ثلاث (قوله) على وجه متعلق بقوله ويضم (قوله) المن بأن يحرمهما معا (٢٣٠) أي فان كان مكيا أحرمهما

معاً من جهة نفسا لبقاات الحج (قوله) المستوي جعل عمل الحج حائفا أوجهة فانه طوافين وسبعين (قوله) هذه الصورة الأصلية للقران أي بخلاف الصورة في قوله ولو أحرم إلى آخره وكذا الصوران في قول الشارح الآتي ولو أحرم بالعرة قبل أشهر الحج (قوله) فان كلاهما من القران ولكنه غير الصورة الأصلية فلا تنوجه باعتراض على تفسير المن القران بهذه الصورة فقط (قوله) بخلاف العكس أي فان أعمال

العرة صارت مستحقة بسبب الاحرام بالحج فلم يقدل الاحرام بها شيئا (قوله) مرید الاحرام احتز من غير المرید اذا بدله الاحرام بهذا كما هو من جملة صور التناقض فله بأن يحرم بها من الميقات (قوله) هذه الصورة الأصلية للقران أي فلا يراد على ذلك ان منه الصور الآتية فربما في كلام الشارح (قوله) ويلزم فيه عدم حكمة التعرض لهذا هنا مع ما سبق ان الفروع المذكورة فيه تكفي فيها الشارح على حكم الله فيها (قوله) وبينه وبين مكسافة

التعرض احتز من دونها ما يكون حاضر للسجد الحرام فلا يجب عليه عدم التمتع لكن الصحيح اعتبار المكسافة من الحرم لان مكسافة هذا التشراف كما ذكر الاستوى رحمه الله أقول ولتصرف في هذا وفي الفروع المتعلق من الفرائض وهو اذا دخل الاقايمة غير مرید للتسلق

وروي أبو داود بإسناد صحيح لمن أحبط على الأرفة على روي حتى أُرذ عليه السلام ثم يتأخر إلى حوب عنه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه فان رأسه عند عنقه كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله عنه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشيع به إلى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء والمسلم انتهى

فه (فصل أركان الحج خمسة الاحرام) * أي نية الفحول فيه (والوقوف) بعرة للعدت السابق الحج هرفة (والطواف) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسبي) روي الدارقطني والبيهقي بإسناد حسن كما نقله في شرح المهذب أنه صلى الله عليه وسلم استقبل الناس في المسجد وقال يا أيها الناس اسعوا فان السبي قد كتب عليكم (والحلق ادا جئنا نسكاً) وهو المشهور كما تقدم توقفت الفحول عليه كالطواف (ولا تحبير) هذه النجاسة أي لا تدخل البعران فيها بحال وقد تقدم ما يعبر بالدم ويحرم بعضا وغيره يسمى همة وما سوى الوقوف أركان في العبرة أيضا تشمل الادل السابقة لها (ويؤذى ألتسكن على أوجه) بأن يحرم بها معا أو يدالج أو بالعرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنام أهل بكرة ونامنا أهل حجج ونامنا أهل حجج وعجزة ورواه الشخان (أحدها) الأفراد بان يحج ثم يحرم بالعرة كالحرم المكاني أن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتي بعلمها) هذه الصورة الأصلية للأفراد ويضم إليها صور فوات الشروط الآتية في القنع على وجه (الثاني

القران بأن يحرم بها) معا (من الميقات ويجعل عمل الحج فصلان) هذه الصورة الأصلية للقران (ولو أحرم بعرة في أشهر الحج ثم حج قبل الطواف كان قارنا) يكفيه عمل الحج وروي مسلم أن عائشة أحرمت بعرة فدخل معها لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها نسكاً فقال ما لنا لم نألت حنفت وقد حل الناس ولم أحلق ولم أطفأ البيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهي الحج ففعلت ووقت المواقف حتى ادالمهرت طاف بالبيت والصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من هذا وعمرتك جميعا وقوله نيل الطواف أي قبل الشروع فيه فلو شرع فيه لم يصح الاحرام بالحج لأنه اشتغل بعمل من أعمال العبرة (ولا يجوز عكس في الجديد) وهو أن يحرم بالحج في أشهره ثم يحرم قبل الطواف القديم وحوزه القديم قياسا على العكس فيكون قارنا أيضا ووفق الأول بان ادخال الحج على العبرة يقيده باده على أعمالها بالوقوف والرمي والميقات بخلاف العكس ولو أحرم بالعرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره قبل لا يصح هذا الإدخال لأنه يؤتى إلى جهة الاحرام بالحج قبل أشهره وقبل يصح لاه امتنا يصير محرما بالحج وقت ادخاله قال في الروضة الثاني أصح أي فيكون قارنا ولو أحرم بها بعد مجاوزة الميقات مریدا للاحرام كان قارنا أيضا وان أساء (الثالث

القنع بأن يحرم بالعرة من ميقات ملو به فخرج منها ثم شئ بها من مكة) هذه الصورة الأصلية للقنع ويلزم منه عدم بشرطه كسبائي ولو جاوز الميقات مریدا للتسلق ثم أحرم بالعرة ومنه وبينه مكة دخل اعتر ثم قال الفرائض رحمه الله لا يكون متعاقبا عليه بأنه صار من حاضري المسجد الا لا يتعرف فيه قصد الاقامة قال الرافعي مائة وهذه المسئلة موضع توقف ولم أرها غيره ولذا كرم من عدم اعتبار الاقامة عما سار غفيرة كلام طاعة لأصحاب وظلمهم عن التصفاة لما رها في اعتبارها بل في اعتبار الا يطان وقال النووي المختار اه متعاقبا ليس بحضور بل بمره الدم واخبار السبكي حالة الغزالي

(قوله) وكذا لو جاز له أي سواء بلمكة قبل الاحرام أم لا كسباني ثم غرض الشارع رحمه الله من سوق هذه القروء عن الحاكم على
بسي مقتعاً وان كان ظاهر المتن أي بذلك مقتداً معتد به بأن القرض منه كان الصورة الأصلية (قوله) وهو مقتع جعل الحب الطبري هـ من
أنراد القاض قال بل هو أفضل

ولأن فيه المبادرة بالعرة قال الاستوى
ولو متع ولكن اعظم عجزه الخ فيظهر أن
يكون أفضل واعتبر به ما خرج من
محل الكلام وهو تأديته غرض أسلافه
لا مطلق التأدي (قوله) فلا دم على
حاضره قالوا الغني فيه إن الحاضر مكة
ميتة نفس مكة فلا يكون أصحابها
واعترض بأن من بين مكة وأحرمه
دون مسافة القصر ادعى له التسليم
يلزمه أن يحرم من موضعه ويجب إلام
يركض إذا تمتع فسد استقامت ما تأملت
أستول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا
هذا ضابطاً لأن هذا استدراك الذي
يستفاد منه شبهة بيرة غالباً فالحق بين
في مكة نفسها (قوله) المتن وحاضره
الخ أي يدل على منع القصر والظرف في مثل
هذا المسألة (قوله) المتن مكة الخ
دليله إن المسجد في الآلة ليس المراد منه
ختمه اتفاقاً فلا بد من يتصور حله
على مكة أفضل فيشوزا دليل الثاني أن
المسجد غالب الحلافة بمعنى الحرم فكان
الاملاق بالغالب أوى (قوله) وهم
من سكنه يريدان في عبارة الروضة
تصريحاً بالسكنى بخلاف عبارة المهاج
(قوله) المتن أن تهرمة الخ أي أن
العرب كوازي ونجرة في أشهر الحج
من أجزال الفيوم فترفع التمتع وحسن ذلك
التقريب بتقديم قبل حرقه بآباً ويشتق
عليه استدعاء الأحرار ولو أحرى من
المقاتل بالحج واسم إلى الجواز فيغير
أحراراً فرفضه الشرع أن يعقر ويقتل

مسافة القصر لعدم التمتع عدم الاسماء عند الأكبر فيكون مقتعاً وكذا لو جاز وغيره بذلك
ثم يداه فأحره بالعرة كما يلزم عدم التمتع على مسابقي فيكون مقتعاً ولو خرج من مكة أحرى بالحج من
من المقاتل الذي أحرى بالعرة منه أو من مثل مسافة قادم عليه كسباني وهو مقتع ووجه
القبية التمتع استثناءه بمطورات الاحرام بين العرة والحج (وأفضلها) أي وجهه إذا لا يكن
(الأفراد) بعده التمتع وفي قول التمتع أفضل من الأفراد أو ما الفرقان فخرجها جازراً لأن أفعال
السكنى فيها أكل منها فيسحق من الزنى وابن المنذر وأما حق الروزي أن القرآن أفضل
منها ومنشأ اختلاف اختلاف الرواة في أحرامه على الله عليه وسلم روى الشافعي عن أنس سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليث عروة جاً ورويان ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أحرى
مقتعاً ورويان جابر وأخته أنه صلى الله عليه وسلم أحرى بالحج ورويان ابن عباس أيضاً ورويان
هذا بكثرته وأما جابر منهم أقدمهم وأما عثمان بن عفان بن الخطاب أنه صلى الله عليه وسلم
وسلم من خرج من المدينة إلى أن يتخلل وشرط تنصيب الأفراد أن يعقر في حنته فلا يخرج عنها
فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لأن تأخير العرة عن مكة الحج مكروه (وعلى التمتع
دم) قال تعالى فمن تمتع بالعرة أي سبها إلى الحج فاستسبر من الهدى (شرط أن لا يكون
من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلكم لن يكون أمه حاضري المسجد الحرام قادم على حاضره
(وحاضره ومن) ساكنهم (دون مرتحتين من مكة) كمن ساكنها (قلت لا يصح من الحرم
والله أعلم) والرافعي في الشرع كالحجيجين وقال الشافعي هو المأوى في عبارات أصحابنا العراقيين
وقال في الشرع الصغير أنه شبه عبارة الروضة وهم من سكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من
نفس مكة والقرى بس الشيء قال الحاضره قال تعالى وإسألهم عن القرية التي كنتم حاضري العرة
أي تريقته ومن الملاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما حقه تعالى فلا يشربوا المسجد
الحرام بعد ما هم هذا ومن جاز المقاتل غير مدسكته هذا أحرم بالعرة قريب دخوله مكة
أو عقب دخولها (مدم التمتع على الأصح في الأولى والمختار في الروضة في الثالثة لأنه ليس من
الحاضرين والثاني بعده منهم) (وان خرج عرفة في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل
أشهره أو فيها الحج في سنة قادمة فلا دم ولو أحرى بها قبل أشهره أو في جميع أفعالها في أشهره
قول يجب الدم والأمر لا يتم أحد أركانها ولو قدم بعض أفعالها أيضاً فلو أن لا يجب الدم
وعلى الأول فيل يجب والأصح لا (وأن لا يصح لأحرار الحج إلى المقاتل) الذي أحرى بالعرة منه
فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافة أحرى بالحج فلا دم وكذا الوعد إلى مقاتل أقرب إلى مكة من مقاتل عرفة
وأحرى منه لا دم على الأصح لا تتفاوت من وزنه ولو أحرى من مكة ثم عاد إلى المقاتل سقط عنه
الدم في الأصح ثم الشرط الثاني من وجوب الدم والمخرج بالأول والثالث كالسكنى منه ولا تعتبر
هذه الشروط في القبية بالتمتع وقيل تعتبرها أيضاً حتى لو تأخر شرط منها يكون مفرداً (ووقت
وجوب الدم أحرامه بالحج) لأنه حينئذ يصير مقتعاً بالعرة إلى الحج ولأن تأخر أوقاته وقت وهو دم

مع الدم (قوله) المتن من سنته أي ياروي عيسى بن السيب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعفرون في أشهر الحج فإذا حجوا من عامهم ذلك
ليهدوا ثم كلام الكلب الحج فمعه أنه لا يشترط لوجوب الدم مية التمتع ولا وقوع السكنى عن شخص ولا بقاؤه جبالاً فراغ الحج وهو كذا في الأولى
وجوه في الأخيرتين قول (قوله) وعلى الأول متعلق بقوله في قول نجيب (قوله) يكون مفرداً ذهب إليه الثماني والأمام في الجواز فرفضها قبل
أشهر الحج وبقي الخلاف فيها وأما غيره للسكنى

قول (المتن) والأفضل ذبحه الخ غرويا من خلاف الأمانة الثلاثة (قول) (المتن) يجوز قبل الأحرار الخ لا حق مالي تعلق بسبب من هاز تقديعه على أحدهما كان سكاة (قول) (المتن) يجوز عنه في موضعه أي لا يتصرف فيه بأرض الحرم (قوله) بأن لم يجد الخ يريد أنه لا فرق بين الحجر الحسي والشرعي (قوله) ولا يجوز تقديمها على الأحرار كذلك لا يجب عليه تقديم الأحرار من يمكنه صوم الثلاثة قبل العید وقبل يجب ولو تأخر الفصل عن أيام التشریق وصام بعد ذلك قبل أن يقتل أو تم وصارت قضاوان صدق عليه أنه في الحج لأن تأخيرها نادر فلا يكون مرادا في خلافة الأحرار والأما لا يزعم صوم الثلاثة في الحج إذا لم يكن مسافرا فإن كان فلا كموم رمضان وضعه (٢٣٢) الشيخان مفادة يقال الأسنوي

رحم الله حيث سارت الثلاثة قضا حتى السبعة قولان في شرع الجرجاني قال الأسنوي ولقيت نخمته من كلام أكثرهم الجزم بأنها أداء (قوله) والثاني إذا فرغ من الحج وقبل على هذا الرادوا الرجوع من منى بعد فراغ أعمال الحج (قول) (المتن) ويتبع التسوية بتابع الثلاثة الخ مبادرة إلى فصل الواجب (قوله) كافي الأداء بشكل عليه عدم وجوب التفریق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها لا الحسن بقائه غيره لا مفرق وجب على الأداء تعلق بالفضل وهو الحج والرجوع مقر بطلان التفریق كترتيب اتصال الصلاة والثاني وجهه الأمام تأخر على عدم التفریق في قضاء الصلوات قال الرازي في الأولى وفارق تفریق الصلوات لأن ذلك تفریق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفضل وهو الرجوع والحج انتهى (قوله) والحاصل خمسة أقوال وهي قوله والثاني يطعن النظر من الأداء وقوله يوم في قول وقوله والأظهر وقوله بمدة أمكن السير وقوله بأربعة أيام (قوله) وبالعاد الخامس أي وهو قوله يوم وفي الآخر لا يزعم الخمسة قبل ذلك ومنها مقابل الأظهر (قوله) الحق به القارن أي قدمه فرع عدم التمتع لا موجب القياس عليه فالخاتمة

شاة صفة الاختصاف وقوم مقامها سبعة أيام أو سبع مرة (والأفضل ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الأحرار بالحج بعد التخلل من العرة في الأظهر ولا يجوز قبل التخلل منها في الأصح (فان يجوز عنه في موضع) وهو الحرم بأن لم يجد فيه أو لم يجد ما يشترطه فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج يستحب قبل يوم مرة) لأنه يستحب الصالح فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الأحرار بالحج لأنها عبادية فلا تستقدم على وتها ولا يجوز له صوم شهرتها في يوم النحر ولا في أيام التشریق وجوز صومها في القديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة أذرجع إلى أهل في الأظهر) قال تعالى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وقال الله عليه وسلم للذين من كل صعيد طهروا من لحيهم فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعوا إلى أهلهم ورواه الشيخان والثاني إذا فرغ من الحج لأن قوة تعالى سبعة أذرجعتم سبق قوله ثلاثة أيام في الحج فيصرف إليه وكذا بالفرغ رجع كما كان مقبلا عليه من الأعمال وعلى الأول لو طعن مكة بعد فراغه من الحج صامها وإن لم يوطئها بالحج صومها ولا يجوز صومها في الطريق إذا أتوه إلى وطنه لا بتقديم للعبادة الدينية على وقتها وقيل يجوز لأن ابتداء السراويل الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى رجع إلى وطنه جاز بل هو أفضل غرويا من خلافه في قول التقديم أفضل مبادرة إلى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشریق لأنه بعد في الحج (ويجب بتابع الثلاثة تركنا السبعة) وكذا قول يخرج من كفارة العينين لم يجب فيها التتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) ورجع إلى أهله (فالأظهر أنه لا يزمه أن يشرق في قضائها بينها وبين السبعة) كافي الأداء والثاني يطعن النظر من الأداء وعلى الأول يكفي التشریق يوم في قول والأظهر يشرق بأربعة أيام ومدة أمكن السير إلى أهله على العادة لقابلة تتم محاكاة القضاء للأداء وإن قلنا يجوز له صوم أيام التشریق كفي التفریق بمدة أمكن السفر وإذا قلنا الرجوع الصراخ من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشریق فشرق بأربعة أيام في قول يوم وفي آخر لا يزمه التشریق وإن قلنا له صومها لم يجب التشریق وقبل يجب يوم ليوم مقام اتصال الثلاثة في الأداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وبالعاد الخامس متداخل وفي سادس يخرج أهلها قضى وبغير الهدى في ذمتها فلهما وقواتها فوات يوم عرفة وإن حوزت له صوم أيام التشریق فيوات أمامه وإن تأخر طوافها لم يكن صلا لأن تأخيرها بعد في العادة فلا يصح الصوم قبله بعدها مراد من قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج وقبل يمع (وعلى الصادق دم كدم التمتع) في صمته وبدله عند الحج عنه (قلت) كآثار الرضي في الشرح (شروط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كافي التمتع الحق به

التي لا يجب فيها على الأصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الأولى فهو متعلق بقوله الحق يعني أن القارن الحق في وجوب التمتع عليه بالتمتع بطريق الأولى لأن أعمال التمتع أكثر ثمرا يتفق شرح الروص قال لأن دم القرآن فرع عن دم التمتع فإذا لم يجب في الأصل ففرعه أولى انتهى وفيه نظروا لمن منشاؤه عدم فهم العبارة على الوجه الذي فهمناه ثم رأيت الأسنوي ذكر ما له شيخنا فهو تابع له وهو موجوده في أو الوعد الصادق الغريب إلى الحقات محررا فلهذا لم يدم وقال الأمام أن قلنا في التمتع إذا أحرأ بالحج من مكة وعاد لبيتان لا ينفط فكذلكا وإن قلنا ينفط فوجه أن الفرق أن القرآن في حكم نسل واحد فلا أثر لعوده انتهى وذلك ما وقع من جهة ملأه شيخنا ليعال الأسنوي

(قوله) سقط عنه الدم أي فكان ينبغي المؤلف أن يقول وأن لا يعود الى الميثاق قبل يوم عرفة * (باب محرمات الاحرام) * (قول) المنة وليس الخيط أي على العادة في نفسه كإساق في كلام الشارح وقوله أو التسوج أو القعود أي لأنها في معنى الخيط والقعود هو الذي رُق بعنه ببعض كتوب البلد ومثل ذلك ليس (٢٣٣) فويرد قسم ورق (قول) المنة اذا لم يجد أي لو باعرة كإساق في كلام الشارح ثم قضية كلام المتن ان ليس الخيط يتوقف حوازه

القارن فيما ذكر بطريق الاولى فان اصل المتن أكثر من اضافته وروى الشان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح من نسائه الشريوم الصخرة قالت وكن ثلثات ولودخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد الى الميثاق سقط منه الدم كما ينص من المتن اذا عاهد الاحرام بالخط الى الميثاق وقيل لا يسقط والفرق ان اسم القارن لا يزول بالعهد الى الميثاق بخلاف التمتع

(باب محرمات الاحرام)

أي لم يحرم بسبب الاحرام (أحدها ستر بعض رأس الرجل) مع البعض الآخر ألا (بما عاهد سائرًا) من خط أو غيره كالتسوية وعماة وخوذة وعصا وكذا المنيخين في الاصم (الاجاحة) كداواة أو حرا أو رديف أو حبر أو حجب الضيف أو حترز بالرجل من المرأة بما عاهد سترها لا يعد كوضعه أو يدغره أو زيل أو حمل والتوسد بسادة أو عمامة أو لافس في المما والموال استئلال بالمحمل وان سدر رأسه وشدة خط لثع الشعر من انتشار وغيره (وليس الخيط) كالقميص (أو التسوج) كالزبد (أو القعود) كجدة البلد (في سائر) أي باقي (يدنه) أي الرجل (الاذا لم يجد غيره) فخير ليس السراويل منه ولا تنص اذا قطعها أسفل من الكعبين ولا قد يكون احتياج الى بس الخيط لداواة أو حرا أو رديف أو حجب الضيف كاحتم في السراويل وستر وليس الخيط من غير عذر وجبت الضيف من المحرم عليه اقتضار وساق الخيط ما لو اتخذ لسا عده مثلا خطها أو لست خريطة يغطيها اذا خضها (وجه المرأة رأسه) أي الرجل في حرمة السراويل المذكور فيه ألا حاجة فخير وجبت الضيف كاحتم وان سترت من غير عذر وجبت الضيف (ولها ليس الخيط) في الرأس وغيره (الاتقاف في الظهر) وهو غطاء محشو يظن يعمل للدين ليقيهما من البرد وير على الساعدين روى الشان أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي خر من بعيره مثلا فتمروا رأسه فانه يمشي يوم القيامة مليا وأنه صلى الله عليه وسلم قال لا يليس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخلاء الا ان لا يجد التلبن فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يليس من السباب ماسه ورس أو زعفران أو زباد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى انه صلى الله عليه وسلم قال السراويل لمن لم يجد الازار وروى سلم من لم يجد ازارا فليلبس سراويل وروى الشافعي في الامم سعد بن أبي وقاص أنه كان يأمر نسائه بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني والسيوطي حديث ليس على المرأة احرام الا في وجهها قالا والصحيح وقص على ابن عمر ربهما والاصل في وجوب الضيف قوة تعالى فن كان ستركم من رضا أوبه أدى من رأسه فندبة أي خلق الضيف وقص على الخلق باقي المحرمات للعدن فطغره أو في ثم اللبس مري في وجوب الضيف على ما عاهد على كل ملبوس فلا يرى يحمى أو تروى سراويل فلا ضجة كقوارب ازارار ملق من رقاع ولولم يجد رداء لم يجزه ليس القميص بل يرى مولم يجد ازارا ووجد سراويل يتأتى الا تزار به على هيئة اتر به ولم يجزه لبعه كسرح به في شرح المذهب وانما رادبعدهم وجده ان الازار

على قدر القبر ولا يمكن فيه الحاجة كحر ورد ومدواة وليس كذلك كإساق في قول الشارح وان احتاج الى آخوه (قوله) والخفين الخ أي بشرط عدم التلبن الحديث الاتي قال الاستوى وحكم اللباس وهو الزمزمه حكم الخلف للظن انتهى أي بشرط انها عدم التلبن وذلك لأن فيها بعض احاطة (قوله) من ضرع رأى وهو الجمل أو النسيان مطلقا أو النقد في السراويل والخلف (قوله) ومن المحرم الخ قال الاستوى رحمه الله في سائر بدنه تؤخذ منه ما يحرم أن يتخذ لسا عده أو لوضو آخر شيئا يحمله وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ الضيف خريطة فقص أن ساق ما يحرم أن يكون فيه احاطة قبل بدن أو بعض الاعضاء قال ثم خريطة الضيف لا تدخل في عبارة الكتاب لأنها ليست من معنى البدن (قوله) من غير عذر المراد بالعدن هنا الجهل أو النسيان (قول) المتألف القفازان من هاتين أن لها شد كمال على يدها وغير ذلك من أنواع الستريجات القفازين المذكورين (قوله) في الحديث لا تقصر وارأسه الخ وروى سلم لا تقصر وارأسه ولا وجهه وجهه أي ما على أنه ذكر الوجه احتاطا للرأس (قوله) في الحديث فليلبس الخفين وليقطعهما على التقديم

٥٩ ل ج والتأخير وقال الجعفي يجوز لبس الحب المقطوع مع وجود التعل (قوله) وروى الشافعي الخ هذا توجيهه بل لا ظهر (قوله) وقص على الخلق نظرية الاستوى بأن الخلق اكلاف وهو أغلظ من الاستتاعات

(قوله) ولا يتعد على تحصيله الخ لو تيسر الازار على قتي السراويل وخياطة ازار ومنه لم يكف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكف في السراويل وشراء ازار الا اذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكف لربط السراويل على حد السرعة خلافا للامام (قوله) ويجوز انه ان بعدت الازار لورده بازوار أو شاكه أو حاطه لم يعزض عليه في الاصلاح ومما في كلام الشارح نظيره ذلك في الرداء (قوله) وله ان يفرز طرف رداءه كدالة ان يربطه في الازار (قوله) ويغضونه ان يجعله ازارا وروى (٢٣٤) يحسبها (قوله) وان سترها

أي ولو على التعاقب (قوله) قال صاحب السالك في عيادة الاستوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي ابي القنوح انه يمنع من ستر الوجه والراس معا لا يقيه تر كالأوجبه انه لو قيل يورم بكشف الوجه لمكان محصلاته ان كان رجلا فكشف وجهه لا يورم ولا يمنع منه وان كان امرأه فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ماله نصب أن لا يلبس الخيط لحوازه كونه رجلا فان فعل فلا فدية لحوازه كونه امرأة انتهى وقوله في الأول من القاضي انه يمنع من ستر الوجه والراس لصله من كشف الوجه والراس لواقف لمساقة الشارح عن شرح المذهب في حكاية كلام ابي القنوح (قوله) وقياسه أي قياس ما قبل من القاضي ابي القنوح من انه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب ان يستر بغيره الخ من ثمة كلام صاحب البيان (قول) المتن الثاني استعمال الطبيب الخ ولو لا ختم قال ازارا في رده الله الراد بالطبيب الماهر فيه فرض الطبيب (قوله) وقيل عليه البدن أي بالاولى (قوله) كدهن الورد ودهن البنفسج صورته ان يؤخذ دهن اللوز أو السهم ويغوصهما ثم يطرح في الورد أو البنفسج أو لوطرهما على السهم أو الورد فلا خدر اغتمهما

أو الثعلب المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يتعد على تحصيله شراء أو استعجار بعوض منه أو لتعارفه بخلاف الهبة فلا يلزم قبولها العظم امنة فيها وإذا وجد الأزار أو الثعلب بعد لبس السراويل أو الخفين الحائز له وجب ترك ذلك فان أحوجت النفس ويجوز انه أن بعدت الأزار وشذ عليه خيط الثيب وان يجعل له مثل الخثرة ويدخل فيها التكة الحكايا وأن يفرز طرف رداءه في طرف ازاره ولا يجوز عقد الرداء ولا يخله بخلاف أو مسدة ولا يربط طرفه إلى طرفه فيحيط ويغصه فان فعل ذلك زنته الفدية لانه في معنى الخيط من حيث انه متمسك بنفسه فانه في شرح المذهب ولا بد لانه أن تتر من الوجه القدر البصر الذي على الراس إلا يمكن استعجاب ستر الراس الواجب الاموالها أن تسدل على وجهها أو تخافا غيبه بعبثية ويغوصها لحاجة من حر أو برد أو قسوة ويغوصها أو لغير حاجة فان وقعت خشية فأصاب التوب وجهها بغض خشارها ورفضه في الحال فلا فدية وان كان عبدا أو استدمنته زنها الفدية قال في شرح المذهب ملا في حرمان المرأة لبسها الخ قوافيه بين الحرمة والامة وشذ القاضي أبو الطيب في وجوبها الرامة كالرجل في حكم الاحرام ووجهه ممن نصفها حر ونصفها قير على كل لامة أو كطرفة وإذا ستر الخشيت المشكل لانه قطع أو وجهه قطع فلا فدية وان حرهما وجبت وفي شرح المذهب عن القاضي أبي القنوح وليس له كشفهما لان فيه تركا لواجبه كشف الوجه قال صاحب البيان وقياسه وليس الخيط ويجب أن يستر بغيره لحوازه كونه رجلا فان لم يستر فلا فدية لحوازه كونه امرأة أو قال القاضي أبو الطيب لا خلاف ان امرأه بالستر وليس الخيط كجامأه أن يستر في صلته كالمرأة ولا تتره الفدية لان الأصل براهه وقيل تتره احتياطاً (الثاني) من محرمان الاحرام (استعمال الطبيب في ثوبه أو ذنبه) كللس والكافور والورس وهو أشهر طبيب في بلادين والزعفران كان يطلب الصبغ والتدأوى أيضا وقد تقدم ذكره مع الورس في الحديث في التوب وقيل عليه البدن وعليه ما جئنا به أنواع الطبيب وأدرج فيه ما عظم الضرر منه راحته الطيبة كالورد والياسمين والتربس والبنفسج والريحان الفارسي وما اشتمل على الطبيب من الدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطبيب أن يأكله أو يتختم به أو يمسح به وأن يحتوى على عجرة عود فيخترع من أن يثد المسك والغصن في طرف ثوبه أو تضع على رءقها أو تلبس الخي المختوش وان يحبس أو يسام على فراش مطيب أو أرض مطبقة وان يدوس الطبيب على لانه ما لبوسه ومعنى استعمال الطبيب في محل الصاقه تغطيته فلا استعمال يتم ما ورد ولا يحمل السلثونوه في كيس أو غصوه ولا يكل العود أو شدة في ثوبه لان الطبيب إنما يكون بالتخيره ولا يحرم على المحرم استعمال الطبيب جاهلا لم يكونه طبيا أو غافا انه ليس له يتعلق به شيء أو تلبس الاحرام ولا فدية في ذلك ولا فيها اذا التفت عليه الريح الطيب لكن يتره المبادرة الى ازالته

ثم استصرح الدهن فلا فدية فيه عند الجمهور لا يصرح بما جاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وأطهر من الأول (قوله) في وان يدوس الطبيب بنعله كذا أطلقه الرافعي رحمه الله قال الاستوى ويتره ان يتعلق بشيء منه كقامته المارودية عن النص (قوله) ويصنع استعمال الطبيب الخ قال السبكي عبر في التنبه من الراحين وقضية الاستكشاف فيها بالوضع بين يديه لاشم ويحتمل أن يكون غرضه انه لا بدعها مع لصوق البدن من التمس ويمنع على ان يمسها من الشجر لثني فيه

(قوله) ويحبب فيه الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول) المتن ودهن شعر الرأس ولو اتهم الذائب مائة المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطبيب والدهن ويحيل العمل الداعي نوعاً مستقلاً لتعارفهما بمعنى من حيث أن كلاهما ترقيول في فيه إزالة الصن (قول) المتن أو الصفة ولولا أم (قوله) لحذت الحرم منظره إلا استوى ما أخابر ولو كان للشيء لحم إزالة الشك والتعبار انتهى والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه المأمور به ذلك ثم قوله بعده وطارق دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزين التفتحة والحاصل أنه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (٢٣٥) (قوله) واذن الأمر وحر مالم تظفر ملحوظ في المرأة بخلاف الماع (قول) المتن إزالة الشعر أي من نفسه

في هذه الصورة ومما قبلها من ذوال عنده فان أخروحيث الغدة كما يجب في استعماله المحرم
وتجفيفه المبادرة الى الازالة أيضا (ودهن شعر الرأس أو اللصقة) بدهن غريب مطيب كالزيت
والسمن والزبد ودهن اللوز من التزيين المنافي لحديث المحرم أشعث أغبر أي شانه المأسور
بذلك في مخالفة بالهن المذكور والغدة في دهن الرأس المالحوق الغدة في الأصح لتأثيره في تحسين
الشعر الذي يست بعده ولا غدة في دهن رأس الأقرع والأصغر ونقن الأرمدة ويجوز استعمال هذا
الدهن في سائر البدن شعره وبشره لانه لا يشترط فيه ويجوز كله (ولا يكره غسل دهنه ورأسه
بطيني) أو سدر أي يجوز ذلك لكن المصحب أن لا يفعل وحكي قديم يكره استعماله من التزيين
ولا غدة فيه وقارعه من شعر الرأس بان يصنع التزيين التفتية (الثالث) من محرمات الأحرار
(إزالة الشعر) من الرأس أو غيره مطلقا وأخيره (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلا وأخيره
قال تعالى ولا تعلقوا رءسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيل على شعر الرأس شعر بالظفر واليد على
الخنجر غيره وعلى إزالة الشعر أظفر جميعا الغرة في الجنب والرماد الشعر الجنس الصادق
بالواحدة فصاعدا لمسايين (وتكامل الغدة في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة الخفايا) لأنها تحجب
على العذوب والخلق للآلة كسمايين فعل غيره أو في الشعر يصدق بالثلاث وقيل بها الأظفار ولا يعتبر
جميعه بالاجام وتعتبر إزالة الثلاث أو الثلاثة متعة واحدة في حصصان واحد ولو حلق جميع شعر
رأسه متعة واحدة في مكان واحد لم يزمه إلا متعة واحدة في حصصان واحد ولو حلق جميع شعر
رأسه بدهنه على التواصل وشاس بالشعر في ذلك الخفايا من البدن والرجل ولو حلق شعر رأسه
في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت ثنات وقيل واحدة ولو حلق ثلاث
شعرات في ثلاثة أماكن أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحدة ملصق بها أو تفرقت وقد كره
في قوله (والأظفار في الشعر عند طعام وفي الشعر تين مدين) والثاني في الشعر تدرهم وفي الشعر تين
درهمان والثالث نلث دم وثلاثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختارهم والأولان
قالا تبعض الدم عر فعل الأول منها حال الطعام لأن الشرع عدل الحيوان في جزاء الصيد
وغیره الشعر الواحد على النهاق فلهذا المذأقل ما وجب في الكفارات بقوله وعمل
الثاني في القيمة وكانت قيمة الشاة في عهد علي عليه وسلم ثلاثه درهمين أو ثمانية
عند الحاجة إلى التوزيع وتغير الأقال في الظفر والظفرين (والعذوب) في الخلق (أن يخلق
ويضدى) للآلة المتقدمة وسواء كان عنده لكثر أو قل أم لا فأي يحرأه أو بالحر (الرابع)

والظفر ولوقص الشرة أو قم الظفر دون القدر المعتاد كان الحكم كالتهدم ولو لم يأت على رأس الظفر كله بل أنقص من بعض جوانبه كان قلما
يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث درهم لأوجب ما يقتضيه الحساب وإن قلنا لا تفصيل إلى تبعية كذا في الاستوى لمصلحة إتيان قال
قل من تقطع لسر هذه المثة وتصورها أقول وقول الشارع على قيس وجوب الدم ثم قوله ولا إلا أن كانه إشارة لك والله أعلم (قوله) عند
اختاره الضمير مرارعة للدم من قوله وجوب الدم (قوله) وكنت تفتحه النساء الخ قال الثوري ويحجز دعوى لأمس لها (قوله) وسوا الخ لو تأدى
بالوص كان الحكم كذلك فمثل الخلق كل محظور أربع الأصابع أو الفدينغيب اللبس السراويل والخنين المقطوعين لأن شرة العورة وبقاها من الرجل
عن التجاسة ما مور به فخص فيما ذكركم فإنه ما كان اتلا فاحصا كاليد فخصه بالتيه وإن كان ناسيا أو جاهلا وما كن ترضوا وتعتما كاللبس
والطيب فلا يذني في حال اللبس والجلول وما أخفها منها كالجماع والقلم والخلق فيقيم الجمل واللبس بخلافه والامع في الجماع لا وضعا منه

(قوله) أي فلا تشؤا الخ بما أول هذا القول كل خرا على ما لا احتمال يختلف (قول) المتن وقصد به العبرة بمعنى الفساد وجوب القضاء والخروج منه كسائر العبادات (قوله) وكذا الحج والرمية بطلهما ومن ثم فرق فيه بين الفساد والبطلان (قوله) إن لم يأت بشئ من أعمالها كانت سورة هذا أن يظل الفصل الأول بالرمية سقطا ما ساعى إلى الخلق ليس بسنة أو لامة لا شعرب رأسه (قوله) وقيل لا يجب أي لأن بينهما دون الحج (قوله) شاة أي كافي الاستماع بدون الجماع هذه الحاشية متضمنة ما هو وجوب في الاستماع (٢٣٦) بين الصلوتين وقصد به كلام الشارح الآتي

من محرمات الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا تشؤا ولا تقصروا والرفث مفسر بالجماع (وقصد به العبرة) قبل الحق ان جعلناه نكاحا والاقبل السعي (وكذا الحج) يفسد (قبل الفصل الأول) بعد الوقوف أو قبله ولا يشده بين الصلوتين وقيل يفسد ولا تقصده العبرة في ضمن القرآن أيضا لصحاه وقيل قصد به ان يأت بشئ من أعمالها والوراء للجماع وكذا انسان المهمة على الصبح ولا فساد يجماع الناسي والجاهل بالتصريح ومن جرح بعد ان أحرم عاتق الجسد (ويجب به) أي بالجماع المتسدد (يدنه) وقيل لا يجب في فساد العبرة الا شاة وفي الجماع بين الصلوتين بناء على عدم الفساد شاة وفي قول يدنه ولو جامع تأيها بعد ان فسد جماع بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة وفي قول يدنه ولو كانت المرأة محرمة أيضا وفسد جماعها بالجماع بأن طاعته فلا بدته عليها في الاظهر والبدنة الواحدة من الابن أو البقرة كرا سكان أو أوش (والمضي فاسده) أي المذكور من حج أو عمره بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهو خير مال الصالحين والفساد وغير المسلمين العبادات لا يجب في فاسده اذ يحصل الخروج منه الفساد (والقضاء) اتفاقا (وان) كل فاسد تطوعا) فانه التطوع عنه يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الاتمام كالفرض بخلاف غيره من التطوع (والامعانه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالاداء الأول ونظر الى تنقيحها بالشروع فيه وقع القضاء من الفساد شاة بما كان يتأدى الى الفساد ولا القضاء من فرض الاسلام أو غيره ولم يزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الاداء من ميقات أو قبله من دورة أهله أو غيرها وان كان جاوز الميقات مریدا للصلوات في القضاء الاحرام منه وكذا ان كان جاوز غير مرید في الأصح هذا المستدل في القضاء طريق الاداء مخالفا في الروضة ولا يزمه سوا ذلك بخلاف لكن يشترط اذا سئل فخره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء يعني ان لم يكن جاوز الميقات فخر يحرم كما تصدق ولا يزمه أن يحرم في مثل الزمان الذي كان أحرم فيه بالاداء فله التاخير عنه والتقديم عليه وبقدر قضاء الحج في عام الفاسد بان يحصر بعد الفاسد ويتعذر عليه المضى في الفساد فيقبل ثم يزول المحصر والوقت بان يفتقل القضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة وزنه قضاء واحد (تمة) يحرم على المحرم مقتدات الجماع شبهة كالفاخذة والقبلة والمس قبل الفصل الأول في الحج وقبل الحق في العبرة ولا يشد بشئ منها التمسك بوجبه التديمة البدنة وان أزل ولا الاختصاص باليد وجوب الفدية في الأصح ولا فدية على الناسي بخلافه فيبقى بما جاهل بالتصريح ومن أحرم عاتق ثم جرح أخذها حتمت في الجماع ولو بالردون الفرج ثم جامع دخلت الشاة في البدنة في الأصح (الخطاس) من محرمات الاحرام (اصطبا كل) صيد (ما كولي بري) من طير أو دابة وكذا موضع اليد عليه شراء أو غيره قال تعالى وحرم عليكم سيوف البر لمعلمت حرم أي أخذها ولا فرق بين المسائس وغيره وبين المولود

خبر الصفحة اختصاص ذلك بما قبل الفصل الأول فلا بد أن يرد أحدهما الى الآخر (قوله) ولو كانت المرأة غايهي واردة على النكاح (قول) المتن والمضي في فاسده فلو ارتكب محظورا بعد ذلك زمت الفدية كصحيح (قول) المتن والقضاء أفني ابن عباس رواه مجربون العاص ولا يعرف لهم مخالفا وأيضا نقله لا يقال بالرائي (قوله) ولا زنه ان يحرم الخ فخر في الرافعي بان اقتداء لشارع بالمقاتل المكاني أكثر بدليل نعين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال لا يتخلو من نازع وتجب منه الاسرى انه صحيح في الترتيب من الزمان كالنكاح نذر وحاول الاسرى الفرق بان المكاني ناخبط بخلاف الزمان (قوله) قبل الفصل الى قوله وتجب به الفدية فنبهته ما لا يجب بالاستماع بين الصلوتين (قوله) ومن أحرم عاتق الخ يشكليه ان عمده كلكه ولا أشكال هنا في الجماع (قوله) دخلت لو قبل في مجلس ثم جامع في آخر فني في عدم لتدخل ثم عمل التداخل يشكليه على طهره من الجراح لان واجهها مقدر قطع الاندفع الاضاح (قوله) كل سيد هو مستغاض من نظر الاصطبا نكلامه في اشتراط التوش لأن لصد هو التوشح بطبعه الذي لا يمكن

أخذة (قوله) أي أخذ مفعول ان الاستدلال انما يتم اذا أريد بالصيد الآفة المصدر والتي يقتضيه السياق انه المصاد وغيره يكون المراد تحريم أكله فلا بد من اشتراط زمانه وأما ما ذكره من كفو أخذ معا تمتح لأن مثل هذا لا يجوز له في اشتراط البعض وهو الاكل ولا يزمه تحريم الاصطبا بغيره ولو سئل للمحرم عليه الاكل منه فلو أكل فلا فدية (قوله) ولا فرق بين المسائس وغيره قال في القوت من هذا نجاج الحبش ومنه الأوز والماوردي ان كان نهس يمتاحيه حرم ولا فلا سكاك فاج قال الرويان وهو التباس

(قوله) كالنور والنسأى غير الملوكن (قوله) والعقرا قال في الخادم هوشمال البازي والشاهين والعقاب التي يصاد بها (قوله) فلا يسحب ويكره الجراء غير الملوكة (قوله) ومنه لا تظهر فيه المنه واللباب والحدود ونحو ذلك (قوله) ويحل لسطاد الصرعى إلى آخره قال البكي الطيور التي تقوى في الماوضج من ميرة (قوله) لا يصعد شجرة إلى أقطع (قوله) بما إذا كان في الحرم زورى إلى سبب بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب (٢٣٧) الجزاء إذا كان كذلك وانما إذا كان تأملاً في العرة مستقر في ذكر الشك في الاستعانة وليس

غيره ولو توخى ان يصرم التعرض ولا يصرم التعرض لضربا لما كوله ما هو مذهب صاحب
الكفر والنصر ومنه ما فيه من مقتضى ضرورة كالفهدا والصغر فلا يجب عليه لتفصيله ولا يكره لضرره
ومنه ما لا يظهر فيه بل لا يصرم كالسرطان والرحمة فذكره وقد يحل اصطباذ العيرى وهو ما لا يعيش
الا في الجراما ما يعيش في البر فكالبرى (قلت) كاتال الرضخ في الشرح (وكذا التوليد) أى
من المأكول البرى (ومن غيره) يصرم اصطباذه (واقعه أعلم) احتياطا ويصدق غير يصرم لما كوله
من وحشى وانتهى بل ما كوله غير البرى أى الانسى مثله التوليد من الضبع والمثقب والتوليد من
الجوار الوحشى والجوار الاهلى والتوليد من الطير والشاة (ويصرم ذلك) أى اصطباذ لما كوله البرى
التوليد منه ومن غيره (فى الحرم على الحلال) ويصرم عليه موضع الديله بشراؤه أو غيره كما يؤخذ
من شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام يجرم عبده الله تعالى لا يصد
بصره ولا يغير سيده الحد يثروا والشتان أى لا يجوز تغيير سيده للحرم ولا حللال اصطباذه
ولا كرمه وأولى وقىس على مكثبات الحرم وقوفه فى الحرم حال من ذا الشارة الى الاصطباذ وهو نسبة
تعلق الصائد والمصيد صادق جازا كانا الحرم أو أحدهما فيكون الآخر فى الحل كأن يرى من
الحرم سيدها فى الحل أو من الحل سيدها فى الحرم وأرسل كلبا فى الصورى يصرم فى جميع ذلك (كان
تلق) من حره عليه الاصطباذ الذى كور من محرر وأحلل كاتمدد (سيده) مما ذكره كواو
يعملوا (فمنه) مما سبق فى قال تعالى لا تاكلوا اصدوا ثم حره من قته منكم بعد اخرا من
ما قبل من التمس الأمة وقىس على الحرم الحلال الذى كور بجراح حرمة الاصطباذ ولو تسبب فى تلف الصيد
كان ارسل كلبا فأنقذه أو نصب الحلال شبكة فى الحرم أو نصبها فى الحرم حيث كان تحتلها سيدها
منه كالأرثفة ولو تلف فى يد الحرم سيده من كاتبا بخرمة أما كوكلة التوفيق يد الحلال فى
الحرم سيده من الحرم ضمنه لما ذكره خلاف ما لو أدخل به الى الحرم سيدها لم يملكه لها كفيه
فيصده والنصر فقيه كفى ما لا يصد على ولو أحره من ملكه سيدها لا يملكه منه ووزنه
رماه وان غفل ولا يملك الحرم سيده ووزنه ارما هو ما أخذ من الصيد بشره أو لا يملكه عدم حصة
رماه ولا يضره إذا مال كوه وحاس بالحرم فى المأتن الحلال فى الحرم ثم لا فرق فى النعنان بالانلاف
غيره من العاد وانما على ناسى الاحرام وفى المذهب وغيره والجاهل بالقرم كفى النعمانات
واجبة للأدمن ولا مفهوم لتعديدا فى التمس لوصال سيده على محرر أو على حلال فى الحرم فقه دعاه
لإيمان ولو خلص الحرم سيده من قه سبع أو هرة أو ثوبوها أو أحدهما أو به أو به سيده فأتى به
بغضه فى الظاهر ولو أحره ثم حن قتل سيده المبيع ضاعه فى الظاهر وقاس به فى المأتن الحلال
الحرم ولو أكره محرر وأحلل فى الحرم على قتل سيده فله جزاء عليه فى وجهه والاص على علمه الجزاء
يرجع به على الأمر ثم الصيد يربان أحدهما ما من من التمس فى الصور والخالقة على الترمب
بغضه ومنه ما فيه بطل عن السلف فيجب قال تعالى يحكم به واعدل منكم (فقى النعامة) الذى ذكر

(١٥) فخلع كبير إلى آخره قال السبكي هنا جاز في الصحين المذكورين يعني بالانقل فيه وما فيه نقل انتهى وهو مسلم في غير المذكورة والأئمة
وكانهم ما عند عدم التص على شيء مما يخصه كما تنس في الظن والعرض في القليطيات (٢٣٨) في الأرنب والكبس في الضبع

والجفرة البرية والبرق الأسوي
رحمته وادخلت الفزال اسم
الصغير وانه يطلق على الذكر والاتي
فان الفزال ذكر فواجبه ذكر من صغار
العزكلى أو الجفرة على ما يقصده جسم
لصيدوان كان أثني الفانق أو الجفرة
تهنى هذا الماهر فى التعيين لكن
مرح شينا فى شرح الهبة بعده فى
هذا وفى غيره كلام السبكى واهو كذا
مرح كلام الأذرى وناظر كلام
شارح فليعد كلام الأسوي بها
لهديث قبلنا فيه لا مكان حله على أن
هذا هو واجب ولكن غيره يهزئ عنه
قوله وعكسه أى فى التعيين صرح به
لسبكى رحمه الله (قوله) قياسا على
جان اتلاف مال الغير اتخوم (قوله)
فموجول أو قفيل حكموا بذكرنا فيها
ن الشبه من حيث أن كلامها بأن
ليوت ويأنس به الناس وقائمة اتلاف
كلمه غير اهل قب حقه أو شاة قاله
لا وروى غيره (قوله) شجرة كان
غيره ووضي الشجرة الطرى بقر
لما تبارز قطعنى مسلم رأيت رجلا
الجنة يقصد شجرة شوك أن الرحمن
ل طريق (قوله) وهو الحشيش الرب
يل هذا مستخدم النهاج لأن الباس
روزان بات فأنقه الحشيش والهشم
والباس والعشب والحلا بالصبر
والرب والكلا بالهمز بهما

الكبرة

لوف على قوله ما في حديث الشيخين (قول) المتوطينع أشجاره هو مستدرأ

نَ الْفَهْرُ السَّانِي يَعُودُ عَلَى السَّاتِ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا

(قوله) أما غير الشجر الح هذا لا يشده عبارة الكلب (قوله) فإن أخلف الح لو أخلف خص الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فإنه متى أخلف لا ضمان (قول) المتق والتثبت من الشجر أى كان أخلفه من الحرم وغيره في موضع آخر منه أو أكله من الحرم أو أكله من الحرم ولو غصنا أو أكله ولو كان يقول من أكل الحرم غصنا أو أكله ولو كان يقول من أكل الحرم غصنا أو أكله ولو كان يقول من أكل الحرم غصنا أو أكله (٢٣٩)

الكبرية تضمن نشأة فسطح الامام بالنسبة الى أهل ما يضمن بها ودل عليه ما قصه ما أغنى الشعر وهو الحشيش الرطب فضعن الباقية ان لم يصف فلان أخلف فلا تخشمان طعاما وللشعور هننا على التعديل والتخيير كما في السد (قلت) كما قال الرازي في الشرح (والستنت) من الشجر (قصه) في الحرمة والضعان (على المذهب) وهو القول الاظهر وطلع بعضهم لشعور الحديث فهو الثاني التبع تشبها بالزعر أي كالخضرة والشعر والذرة والطينة والبقول والخضر اوتأخاه يجوز قطعه ولا ضمان فيه لا خلاف فخص كوفي في شرح المذهب (ويحل) من شجر الحرم (الاذخر) بالفتح المجبة لما في الحديث السابق قال عباس بن زياد الله الا الاذخر فانه قسمه ويؤمنهم قال علي الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه ليؤمنهم انهم يستقونها من علفهم فوق الحشيش والطين الحداد (وكذا الثول) أي شجره (كالعوض وغيره) يحل (ضد الجمهور) كالصيد المؤذي فلا ضمان في قطعه وفي وجه يصحرم لخلق الحديث وصححه في شرح مسلم ويضمن (والاصح) من أخذ نباته من حشيش وضوء (لطف الهائم) بسكون الهمزة (والدوامه اصل) لصاحبه الى ذلك فلا ذخر والثاني قطع ظاهر الحديث ويجوز نزع الهائم في حشيشه ترمى بخر ما ومن الممتع أخذه لبيعته كما أفهمه في شرح المذهب وهو ما قد يقع به من قطعه ويجوز أخذ ذوق الشعر بسهولة لا يخطئ قال في شرح المذهب ويجوز أخذ شعره وعود السواذ بقصه أو تافق أو أصحاما أما اليأس من الشعر فيجوز قطعه وقطعه واليأس من الحشيش يجوز قطعه وقلعه قال البغوي زنه الضمان لانه لو لم يقطعه ثبت تأنيقا قال في شرح المذهب ولا يقطع لقول الماوردي اذا خاف الحشيش ومات بماز قطعه وأخذ بقول البغوي فيما يجب (وصيد الله شجره حرام) وفي الحرر صيد حرم الله يتوفى الروضة كاصولها وشعره يؤخذ من شرح المذهب وخلاه وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لهما لا يقطع شجرهما زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود باسناد صحيح كما قال في شرح المذهب لا يقطع خلاها ولا يخر صيدها ولا التان الحرامان شيئا لانه وحى الأرض المكتسبة شجره وسواها عشار في المدينة يتوزع بها خرما ما بينهما عرا وما بين جبلها أطولا وهما في حديث الشجر الذي يترحم من عبر الى ثور واعترض بان ذكر كثر منها وهو بمكة من غلط الرواة وان الرواية الصحيحة لا تدور على ان وراء جبل مغيرة يقال ثور (ولا يضمن) الصيد والشجر وانخلا (في الحديث) لانه ليس بملاك التمسك بغير حرم مكة القديم يضمن قتيل حرم مكة والاصح يضمن بسلب الصيد واطاع الشجر وانخلا واخاره في شرح المذهب الاحاديث الصحيحة فيه بلا معارض وروى مسلم ان سعد بن أبي وقاص وجد عبد الله بنع شجر او يخطئه فلبه فلما رجع سعد جاء أهل البغد فكلموه ان يرد على غلامهم او عليهم ما أخذ من غلامهم فقال هذا الله ان اردت شيئا فبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانى ان يرد عليهم وروى ابو داود انه اخبر جلابيد في حرم الله شقه عليه السلام فاموا اليه فكلموه فيه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أحد أحد ابيد عليه فليليه فلا ارد عليكم كلمة افعيها رسول الله

في حديثه زاد في شرح الرض وشجره (قوله) ومن المتع أخذ ليعلم هذا فينبغي أن السؤال الأخير من الحرم لا يجوز وهو كذا وفي السني (قوله) وفي الشجر من السبع (قوله) ظهنا قلت لم يرهم القمعة كسب التعاطي أجب بأن مستقل فاعتبرهما كالصيد والبيض سمح كان كالصيد فيعرض بالورق والقر الباسين (قوله) لا ليس بخلاف السائر إذ الأخير جملة فاعلم فاعلم موضع الحي وإنما أقتا الحرم النصوص

فمنه النبي المخذل الرواية ترد على الاولى بالتعبد والطب واضافته الى المدينة وقوله وان قل ان اكثر الناس مالا (قوله) من غيب
فمن وصوف ذلك انتمى هذا كثر ان الساب والقرس ونحو ذلك يؤخذ في العسبة الواحدة وتقدم في حرم مكة ان ما دون سبع الكبرية من الشجر
وسائر الخاضعين بالعمرة في حرم مكة ولا تأمن من التراخي وان كان حرم مكة (٢٤٠) اعظم حرمة (قول) التواصلة بمكة أي

فلا يجوز أن تناول من شئنا ولو جلدنا
مفرغ أو قال أهلى من شئنا وأطعم
عن شئنا أو صوم من شئنا يجوز ذلك
(قوله) أى لأجلهم يعنى ليس المراد أن
الشراء يقع لهم (قوله) ولا يجوز أن
تصدق الخ خلافاً لما حصره الله
(قوله) بصقة الاختصاص على
سبع شياء أجزأت خمسة أو أربعة
ولو زعمه من تلاوى التصديق بسبها
عن الشاؤوا وكل الباقي أجزاء وهذا
الحكم مطرد إلا في جزء الصيد
لا يترقى فيه البينة عن الشاة (قوله)
أبدل الخ رد على ابن مكي في قوله أن أصح
نظام من كلام العوام وإن الصواب أصح
(قوله) روى الشيخان أشبه هذا
الحديث الشرع على خبر أقسام
الآية الشريفة (قوله) وغير المنصور
الخ أى لأن كل كفارة تمت فيها التخيير
إذا كان سببها ما عانت فيها التخيير وإذا
كان سببها محرماً كفارة العيى وقيل
الصيد (قوله) يصوم كالتنعى أى لما
لحق بالنعى في الترتيب بجامع ترك الأمور
الحق وفى واجبه عند الجزأ أيضاً
(قوله) ومقابل الترتيب الخ يعنى أن
الاصح في الترتيب ما كان مقابل متعلق
بالجزء من الدم وهو قول الأصح كثيرين
السابق والوجه المحكى عقبه ومقابل
متعلق بالترتيب ذهب إلى أن الدم منادى
تخيير وتعديل لكن الاستوى نقل من
التوى أن مقابل الترتيب المذكور
ضعيفاً إذا عترض الاستوى التخيير
الاصح ما يتعلق بالترتيب فقال فكان

و حاكمه

الصواب أن يعبر بالأصح بعددت الحكم بكونه مرتباً

(قوله) كما مر به ممر رضى الله عنه أى بقوله الآتى ماذا كان عام قابل لجميع واحدوا (قوله) وعلى الأول إذا أحرمت الخ وتقبل هو كالتضام بسبب سنة الفوات وإن وجب تأخير مخرج بحكاية هذا الوجه في شرح المذهب وأشار إليه في الروضة وأصلها عليه . لأن أن تقول حيث كان هذا المصعب إذا أحرمت التضام فلا يلزم تأخير مخرج سنة الفوات كما يلزم في قدم التمتع بقدم على الأحرار بالجمع قلت في مسئلة التمتع أقدم على الأحرار بالجمع كان واضحا في مسئلة التمتع بخلاف مسئلة التضام فمقياس هذا أن يجوز زعمه في سنة التضام قبل الأحرار فمما أفاضه ولا مانع من ذلك فيما يظهر (قوله) التمتع حرام أى ما أصله (٢٤١) ذلك ليشمل دماء المعنويين (قوله) التمتع ويجب صرف لهما الخ لوجه به بالحرم فسرق منه سقط الدم وبقي

وحكمه عند الضرر منه وغيره لأن دم القتل ترك الأحرار من البقات والوقوف التروك في الفوات أعظم منه (ويذكره في فحة القضاء) ووجوب (في الأصح) كما مر به ممر رضى الله عنه مراءه ماله في الموطأ وسباني طوله في آخر الباب الآتى والثاني يجوز ذمه في سنة الفوات كدم القاتل دراق في الحجة الفاسدة وفي الروضة كالمها حكاية الخلاف قولين وفي شرح المذهب منهم من حكاها وجهين ثم وقت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الأول إذا أحرمت التضام كما يجب عدم التمتع إذا أحرمت بالجمع أملاذا أكثر بالصوم وقتا وجوب إذا أحرمت التضام لم يعدم صوم الثلاثة على القضاء وصوم السبعة إذا رجع منه وإن قلنا يجب بالفوات في جواز صوم الثلاثة في حقة الفوات وجهان وجه التمتع في أحرار ناقص والمعهود أياهما في نسل كامل (واللهم الواجب) في الأحرار (يفعل) حرام أوترك واجب لا يختص بزمن بل يجوز في يوم الصبر وغيره وإنما يختص يوم الصبر وأيام التشريق الضحايا (ويحتمل ذمه بالحرم في الأظهر) قال تعالى هدي بالغ الكعبة فلا يرضع خارج الحرم لم يصد به والثاني يعتد به شرط أن يتقبل ويضرب في الحرم قبل تغير العلم لأن المقصود هو العلم وقد حصل به القرض الذي كوفي قوله (ويجب صرف لهما إلى ما سكت) أى الحرم جزأ القاطنين والطارئين والصرف إلى القاطنين أفضل وكذا الحكم في دم التمتع والقران ولو كان يكفر بالأطعام بدلا من الذبح وجب تخصيصه بما كان الحرم هو أقل ما يجزئ الصرف إلى ثلاثة قبل شيع في الأطعام لكل مسكين مذ كالكفاية وقبيل التمتع في ذكوه في الروضة من الزواني وقيل القراء على المساكين (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح المعقر للوقوف الحاجين) لأنهما محل تخلفهما (وكذا) حكم مساقطين هدى تطوع أو متذور (مكافا) في الاختصاص والفضيلة (ووقت) وقت الأضحية على الصحيح (والثاني لا يختص بوقت كدم الجبران وعلى الأول والأخر ذمه من أيام التشريق فإن كان واجبا ذمه قضاء والاقتداء فان ذمه قال الشافعي رضى الله عنه كنت شائما لم أعلم ان الواجب يجب صرف لهما إلى ما سكت الحرم هو قراه وأما لا بد في وقوع التطوع موقته من صرفه لهم وفي الضحايا على الله عليه وسلم هدى في هذا الدواع ما يذبح فيجب أن تصدقهم بجمع أو جمره أن هدى الياسمين التمتع ولا يجب ذلك إلا بالندرة

باب الأحصاء والفوات

للمح (من أحصر) من انما حج أو جمره أى منه من ذلك عدد من المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (غفل) أى جازله الغفل وسباني ما يحصل به قال تعالى فإن أحصرتم أي أو أدركتم الغفل

٦١ ل ب ج وعلى أهل القاطنة وقراه بل ترك لاهل الموضع الذي حصبه (باب الأحصاء والفوات الخ) (قوله) الأحصاء يقال على المشهور حصره العدوا أحصره المرض ويقال هما فمما وفي الاصطلاح التمتع من انما أركن الحج أو الجمره (قوله) الحج كذلك تصور فوات العرة بمعا الحج في حق القارن (قوله) من انما أركن حج أو جمره أى انما أركن حج أو جمره ففي كلامه مضاف محذوف أنلوحصر عن الرى والميت جبرهما يدم مع تمام الأركان ثم حجب وبني أن يتوقف الغفل التمام على هذا الدم أيضا فرع لو حبس للملأ أو كان معسرا ولا يتيسر بالغ الغفل حكايا لحرمان العام

(قوله) المائدة المشركون الخ هذا مدعى على ما ترجمه الله حيث قال **يهدم القتل في العمة لعنتونها** (قوله) من جملة الرقة الخ هذا وكذا قوله **الأنبياء** وفيه حديث إلى أن يحمل هذا الوجه إذا كان المصلح من الجاهل بعقوبتها (قوله) لأنه لا يشترط زال المرض منه فصل الفرق منه وبين حصر الشريعة البسرة ثم قد رد على التعليل ما أورده صرحي عن الرجوع وورد بأنهم استغفروا الأمن من العدو والذين أبيهم (قوله) للتلخ شرطه أي في أول إجماعه (قوله) أي ما يقتل أضرار من لشرطه لا يقتل (٢٤٢) هجره كونه كل أولى بالصحة أضرار

ويجوز عن عمدة الإسلام قالة البني (قوله) ان مخصوص بضاعة جالب (قوله) الامام يحصل الحسن على الموت (قوله) أي أراد أن يثبت لأن الفرض يكون قبل القتل (قوله) ويقاس بهم الخ انظر ما يوجه جعل المسكين أسلما مع عدم ورود النص فيهم هنا وكأنه نظر إلى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الخلق وفيه نظر (قوله) أن يعت به الخ كذا لا يميز المذبح بالمرم وان أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان الإحصار من الملو وتقليم منع التعل من الترجوع إلى القتل لغير مقصده قال في شرح الروض والاولى يقتل إلى الحرم (قوله) انه يقتل إذا أصبح زاد في شرح الروض وان شرط نفسه (قوله) لاحقه لغير القتل اعراض انية اعتبر هنا ولم يقتصر في افعال الحج والعمرة التي يحصل بها القتل لغير أحد هما ملة كذا الشارح الثاني يقول نية الحج أو لا فلا ضاه بخلاف الفرض عند الجز عنها واعتاقها القتل على الملق أيضا لا يبرح سكن قدر عليه فلا يتنوع ما اشتراط البسنة فلا يأتي الأصل التوجيه الأول كما يعلم من منبع الشارح رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثا ذكره الاحباب وهو أن المصير يرد الخروج من الاضطرار قبل كالمها فاحتاج إلى البسنة

كالمها فاحتاج إلى البسنة (قوله) التلخ قد أدم أي حيا أو شرعا وهو مخرج القاتل (قوله) الطعام فقط أي لأنه أقرب إلى الحيوان أو من الصيام لا شترأ كما هما في المائدة فكأن الرجوع إليه أولى وقوله وهو ما تقدم أي لا باعتبار القرب ولا شأن بالطعام بقدر قيمة الهدى أقرب إليهم اعتبار ثلاثة أصح وقوله أو لا تأسر أي في قديم الملق وقوله والثالث لشدته الصوم فقط أي قياسا على التلخ لأن القتل والتلخ شرعا عتيفا ورعا واشتركا في بعض السلتة ولوالثالث لشدته الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر أن القتل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضا

(قوله) فليسد أي يوليى اشتراء بذلك (قوله) فأحرامه منعك لكنه يحرم عليه لكونه بفرا لا ذن وكذا الزوجة بفائدة قتل التزوي من الأصحاب ناحيت أحنا الزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تقتل إلا بذنه ونظر فيه السبكي بسبب العصاب قال وبعد ثبوت الحرمة أولاً وزوالها دواما (قوله) فله تحليله قال الأذرى في اشتراط ثبوت الرجوع بالذنه (قوله) أي فرض الإسلام خرج التذلل في المهمات التحفة أن يشال أن تعقل من محسن ولكن قبل التسكاح أو بعد موافقة الزوج فلا منع والأفة المنع انتهى وخرج القضاء أيضا قال الأصوى التحفة عدم انتداع أن كسبه موطء الزوج أو أخصى ولكن قبل التسكاح فإن وطئها أخصى بعد في نسك بأن ذنه فيه المتوان أن ذن في المنع نظر (قوله) لأن شرب رها عليه يطل جهه الح (٢٤٣) قيل يؤخذ من هذا التحليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطئ أهلها وكذا الكبيرة إذا سافرت مع الزوج وأحرمت وقت إحرامه (قوله)

مبنى عليه التحصير فيه راجع للأطهر من قوله وبالفرض في الأطهر (قوله) فيسكن في المنع أي بالنسبة إلى الفرض ثم وجه أخذ الفصل من ذلك أن مقابل الأطهر القائل بعدم التحليل بأن له المنع إذا فاته إذا كان الخلاف في التحليل مفرضا على المنع في الإبداء كان معنى الكلام أن القائل بالمنع في الإبداء اختلف قوله في المنع في الدوام (قوله) والائتم عليها أي وكذا التسكاح في الوطء (قوله) لعدم وروده استدلالا بآيات النبي صلى الله عليه وسلم أحصره في الحديثية أف وأرجعته ولم يعرعه في العام القابل للتفسير أكثر ما قيل أنهم سبعا ثم لم ينقل أمرهم من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان في بعض المناكح قبل المحصر وكذا هو ثابت أيضا في حق الشريعة اليسر وقوا المحصر الخاص كما في المريض والزوجة والولي واستشكل الاستثنى بوجوب القضاء عند غلط الشريعة البصرة في يوم عرفة ويؤخذ أيضا من الأطلاق أنهم لو أخروا التحليل طاعين في زوال المحصر حتى فات الحج

أو ثلاثة أجمع لتتساكن بالخلق وجهان والثالثية الصوم فقط وهو عشرة أيام كصوم القتح أو ثلاثة كصوم الحلق أو ما يؤخذ في التعديل بالامداد كما تقدم أقوال وجه ترجيح الأول من أقوال البذل اشتباه على الطعوم الصيام (وإذا أحرمت العبد بالذنه فليسد تحليله) لأن تقريره على الإحرام يطل من فاضله على الأولى أن ياذنه في إتمام التسك فأحرامه منعك والبراد بتحليل السبدة أن يأمره بالتحليل فيصير له حينئذ خلق ونوى التحليل وإن ملكها السيد شاقا وقتنا بالرجوع عنه بملك ذن ونوى التحليل وخلق ونوى التحليل وإن أحرمت بالذنه يمكن تحليله وإن أذن له في الإحرام ثم رجع ولم يطل بعد فأحرمت فله تحليله في الأصح وأتم الولي والمدبر والخلق عنه صفة ومن بعده حركات (ولزواج تحليلها) أي زوجته (من حج تطوع لم ياذنه فيه) كذا من الحج (الفرض) أي فرض الإسلام بلا ذن (في الأطهر) لأن شرب رها عليه يطل حسم الاستمتاع بها والثاني فيه على الصوم والصلاة والمروءة وفرض الأول بآذنه تسكحا لا يطل فلا يطق الزوج كثير ضرر وحكي الثاني في التطوع لأنه يصير مفرقا بالشروع ومنه ما في الإبداء بالتطوع جزا وبالفرض في الأطهر بخلاف التحليل مبنى عليه فيمكن في المنع والتحليل أقوال ثالثية المنع دون التحليل ولو أذن لها فليس له تحليلها وخاص بالحج الحرمة والمراد بتحليلها بأمرها التحليل وتحليلها تحلل المحصر ولو لم يطل فله أن يستمتع بها أو أن عليها أحكام المأمن من الصيد لا في ثم توقفه لأن الحرمة محرمة خلق الله تعالى كرامة فيفضل أن ينزع الزوج من الاستمتاع إلى التحليل قال في شرح المهني والذهب الطبع الجواز ومن الأمة إلى الزوجة في ذلك (ولا قضاء على المحصر التطوع) إذا تحلل لعدم وروده (فان كان) نكح (فرضا مستقرا) عليه كية الإسلام بعد السنة الأولى من سن الأمكان وكذا ضموا التندر (بني في ذن في ذن) ككوشع في حلا فرض ولم يمتد في ذن في ذن (وأغبر مستقر كية الإسلام في السنة الأولى من سن الأمكان (اعتبرت الاستطاعة بعد) أي بعد زوال الأحكام وجدت وجب والأفلا (ومن فاما الوقوف) وبغوا يقول الحج كما تقدم (تحلل) أي جاز له التحليل لأن في قضاء محرمه على سيدا يسرا حقا (طواف وسعي وحلق ونهيا) أي السعي والخلق (قول) أنهم لا يبيحان في التحليل ما سأل إذا خلق ليس يسلو نظرا إلى أن السعي ليس من أسباب التحليل لاجزاء قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فيمن لم يتقدم منه سعي في سعي عقب طواف القدوم لا يحتاج في التحليل إلى سعي (وعلى عدم القضاء) السعي الذي قام بقواف الوقوف

لقضاء وهو كذلك ومنه لو سلكوا المرحا أهل من الأول أو أصر قضاهم بل سلكوا واجب وإن علوا القواف وما أخذ ذلك من القواف تأتي من المحصر بخلاف ما لو سار على غير طواف الزوال أو سلكوا المرحا ما وبالأول أو أثر به قضاهم الوقوف فأن القضاء واجب (قوله) أي جاز له التحليل الخ جزم في شرح المهني والجواب يمكن السبكي حمل كلامه على عدم صحة الحج بهذا الإحرام من قابل لأوجب التحليل فوراً وفي كلام الرازي ما هو ظاهر فيه فظل الشارع رحمه الله عليه بذلك (قوله) لاجزاء قبل الوقوف أي وأسباب التحليل يجب تأخرها عنه (قول) المتروك لعدم أي لم يسألي عن عمر رضى الله عنه ولأن القواف سبب يجب القضاء يجب به الهدي كالأضاد ثم هو مرد تيب وتغير كالمسح ووجه القضاء لميل إلى أنه لا يجوز من غير خلاف المحصر فكان كالتضاد

(كتاب البيع) (قوله) لاننا أهم قال شئنا العلامة التورى المحلى ولا ان العاقد والمعتد عليه من حيث كونهما ممكنين لا يقتضيان
 بالبيعة وان كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليهما (قول) التشرطه الايجاب المراد املا لا يتنه لواق ما في شرح المهذب جعلها
 ركوا الايجاب من اوجب بمعنى اوقع ومنه قوله تعالى فاذا وجب جنوبها (قول) المتى كعتلو ملكك تشر احة هذا يعلم من قوله بعد ويصدق
 بالكية وفار في ما عتلك ادخلته في ملكك باحمال الثاني الاذغال في مكان بمالكه ومن الصريح اشتري كياسيا في كلام الشارح ومنها
 شرسا ولو شئتوا لم تكتسوا مارتلو مؤقتة قال الاسنوى والمستثقات كبايع ومبيع قيا ساهل ملحق ومطلقة ومنها تم ولطف الهبة
 مع العوض قال الاسنوى رحمه الله اشار بصح كشاف الخطاب في عتلك وملكك الى ان اسناد البيع الى المالك لا بد منه ولو كان تابعا عن غيره
 وهو كذا حتى لو لم يستد الى آخر كاي في كثير من الاوقات ان يقول المشتري بعت هذا عشرة مثقال فيقول البائع بعت او اسأله الى غيره كالقول
 بعت مولاك قبل بائة لا يصح بخلاف التساكن فانه يصح كذا بل لا يصح الا به كاهو ميسوط (٢٤٤) في الوكالة ثم قال في نعم ولو قال المتوسط

تعلقا كان او فرضا وعرف في الروضة كاسلمها والمخرز بان القرض يتي في ذمته ثم القضاء على الفور في
 الاصم والاصل في ذلك كله مارواه مالك في الموطأ اسناد صحيح كقوله في شرح المهذب ان هبار بن الاسود
 جاء يوم النحر وجرى من اطلب بضره بعت قال بالأمير المؤمنين خطأ بالعدو وكاظم ان هذا اليوم يوم
 هرة فقال له امر اذهب الى مكة فطلب البيت أنت ومن معك واسمعوا بين الصفا والمروة وانحروا هدا
 ان كان معكم ثم اقبلوا او قصر واثم ارجعوا اذا كان عام قابل فخر او اهدوا فغن لم يحدد فصيام ثلاثة
 أيام في الحج وسبعة اذا رجع واشتهر ذلك في العصابة ولم يسكر وانه علم

(كتاب البيع)

هو كونه عتلك هذا بكذا فيقول اشترى منه فحققت العاقد والمعتد عليه ولهما شروط تأتي والبيعة
 التي بها يعتدو بدائها كقوله لاننا أهم لفظا فها وصبرها بالشرط خلاف تغييره في شرح المهذب
 كالقولي من الثلاثة بازن البيع فقال (شرطه الايجاب كعتلو ملكك والقبول كاشتري
 وعتلك وقيل) أي فلا يصح البيع ونحوه لا يمنع بالرضا الحديث ابن ماجه وغيره انما البيع
 من تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ لا يصح بالمالا موزة كل ما أخذها أو بده
 ان تلف وقيل ينعدها في المحضر كل خير وخيرمة قبل وقيل في كل ما عتقيه بها بخلاف غيره كالذواب
 والعشار واختاره المصنف في الروضة وغيرهما (ويجوز تقديم لفظ المشتري على لفظ البائع لحصول
 التصديق ذلك ومنع الاحام تصدق قبلت بجزم الرافعي والمصنف يجوز في عقد التساكن والبيع مثله
 وهذا الامر الى المعنى والاول الى اللفظ (ولو قال بعتي قال بعتك انقض) البيع (في الاظهر)
 دلالة بعتي على الرضا والاولى لا يخل لا احتمال بعتي لاسبقا قال فيقول بهذه البيعة تقديرا البيع
 المعنى في اعتق مبدك في كذا فعل فانه يفتى عن الطالب ويلزمه العوض كاسيا في كفارة
 الظهار فكذا قال بعتي واعتقمتي وقد اذناه لو قال اشترى قال بعتك فلو قال بعتي قال
 بعتك فانه لا يقوى لملا كمر بيج (وينقد بالكايه) وهي ما يمتثل البيع وغيره بان يوبه (بكتله ك)

قال في مع البيع وفي شرح الهبة شئنا خلافة لكونه لم يبلغ عليه بل تبع ما أشعره لما هربت الهبة (قوله) كذا
 الحديث بان ما جنته قوله تعالى الان تكون بخاره من تراض منكم (قوله) ما يدل عليه من اللفظ بعتك بالكية (قول) المتى انقض
 البيع روى مسلم انه عليه الصلاة والسلام قال لست ان الاكوعرني الله فتي في جاري بعتك المرأة فقال لهي لك تقديس عليها باقي العقود
 ثم المذهب في تقريره من التساكن القطع بالمتوسط ان التساكن غالبا ببيعة طلبة فيختلف فيمنع جميعا بال الظاهر ولو اني بتمارض معقرين بلام
 الامر قال الاسنوى انضاه الحافه بالامر (قول) المتى وينقد بالكايه حديث حلة السابق في الحاشية التي قبل هذه موقفة جعل يار رضى
 الله عنه معنى حلة قلت ان رجل على أوقية فهو لك ما قال سلى الله عليه وسلم قد اخذتم حرة الشحان (قوله) بان يوبه تصدير قول
 المصنف وينقد بالكايه (قول) المتى بكتله ك الخ فبينة كونه كايه لا يحمل غير البيع كالا جارة

(قوله) أوتيته وكذا نسله وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا باعك الله بغير ما بين قال يعني أوتي ذلك الغزالي ونسبه عنه
 الثوري وفروائله وفتاواه (قوله) ناولي البيع الظاهر أنه لو ي قيل فراغ لفظ الكفاية كفي أي فلا يشترط اقترانها بكل القسط ويعقد
 الاشتراط في أوله (قوله) المتن ويشترط الخ ثلثي النكاح وجه أنه في القول في مجلس الإيجاب والقبول لم يدعنا بل مرص بعضهم
 بكذا معنا (قوله) المتن في نظرهما هو جرى على الغالب والاضطرار والاشارة كذلك وكذا العلامة على القول بها (قوله) المتن قال قيلت
 مثل هذا ولو أوجب بجزء قبل مجال (قوله) وكذا عكسه المقوم بالأولى (قوله) المتن وشارعنا لاخرس مثلها كانت (قوله) المتن البعد
 هي من زيادته على المحذور قال في الفتاوى اخترت بها من اشارة في الصلاة والشهادة فليس لها حكم التقوى وعرض الاستوى بأنها وان
 حفت من هذا الوجه لكن يرد عليها (٢٤٥) ان اشارة في المعادى والاقرار والاجازات والنسخ وغيرها مما تنضم

التقوى وكذا الشارع رحمه الله أشار إلى
 بعض الاعتدال بقوله وسياق في كتاب
 الطلاق الخ (قوله) المتن وشترط العاقد
 الرشد الخ عدل عن قول المحذور يعتبر
 في التبايعين التكليف قال في الفتاوى
 لا يرد عليه السكران والسيوف والمكره
 بغير حق قال الاستوى فيه أمران
 أحدهما ان الثائم ونحوه ومن زال
 عقده بلا تصديق يصح بيعهم فان كانوا
 عنده ملحقين بذوي الرشد ودوا عليه
 والا فغيره امتناع الرشد عن السكران
 المتعدي بغيره بطريق الأولى وجهه
 فيزعم أن الامع بيعهم عنه يصح أيضا
 فأرشد بطلان الرشد في المال وعلى
 الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كما
 في النية العمل الأمر الثاني السكران
 لا يرد على المحذور لأنه مكلف عند
 التقضا فغير مكلف عند الاسلوبين
 والمستغنى عنه التكليف يعتبر
 تصرفه وهو مخطوط طريقة بطريقه قال
 وقد نص الشافعي رضي الله عنه أن مكلف
 قال أعني الاستوى رحمه الله قوليت

بكذا) أوتيته وكذا ناولي البيع (في الامع) هو راجع الى ان تصادوا الثاني لا يتعدى لان
 الخاطب لا يرى أحوال بيع أمه فغيره واجب بان ذكر العوض ظاهري لإرادة البيع فان تفرقت
 القرائن على إرادته قال الامام وجب القطع بصحة بيع الوكيل المشروط عليه الاشتا فيه لا يتعد
 بها جزاء لان الشهادة لا يطعن على البينة فان تفرقت القرائن عليه قال الغزالي قال الظاهر ان تصاد
 (ويشترط أن لا يطول الفصلين في نظرهما) ولا يتبعهما كلام أعني من العقد فان مالاً أو عقل
 لم يتعد كذا في الروضة كمالها وفي شرح المذهب الطويل ما أشعر بأمرانه من القول ولو تعلق
 بكذا أخيه بطل العقد انتهى (وان قيل على وفق الباب فنقول قال مكلفاً بمكره قال قيلت
 بأن صحة البيع) وكذا عكسه ولو قال يتعد هذا ما قال قيلت نصفه بغيره ما لم يصرح ولو قال
 ونصفه بغيره ما قال المتن يصح ونظر فيه الرضى ما بعد الصفقة قال في شرح المذهب لكن الظاهر
 الصحة قال فيموا الظاهر فساد العقد فيها اذا قيل بالفسخ بغيره ما خلاف قول القائل بغيره انتهى به
 الا على ما لا يارزعه عنده لا آلف (واشارة لاخرس البعد) كالبيع والنكاح (كالتطيق) و
 من غيره فبيع ما يوسق في كآب الطلاق الاعتدال بشارته في الحل أيضا كاطلاق والتعاقد وأنه
 ان تصدما الفطن وغيره فصرحة والفطن قط فكفية (وشترط العاقد) البائع أو غيره (الرشد)
 وهو أن يبلغ مطلقاً بغيره وماه فلا يصح عقد العبي والمجنون ومن بلغ غير مطلقاً لم ينعقد منهم من بلغ
 مطلقاً لهما غير ذمه وان مع عقده قبل ابله عليه لا يصح بعده (قلت وعقد الكراهة فصرحت)
 أي يصح مع عقد المكره في ماله بغير حق وبيع حتى قال في الروضة المريد فيها هذا الشرط بأن توجه
 عليه يصح ماله لو فاعده أو شره أو مال أهل البغية فأكرهه عليه الحاكما انتهى ولو باع مال غيره باكرهه
 عليه مع أنه الشافعي حين كلفه حين مطلق زوجة غيره باكرهه عليه أنه يبيع المطلق لا أنه
 في الذن (ولا يصح شره الكافر المصنف) وكتب الحديث (والمسلم في التلمه) لما في ملكه
 للأوليين والامانة والثلاثين لا لأهل وقد قال تعالى ولين جعل الله للكافرين على المؤمنين ميلا
 والثاني يصح ويؤمر بانه الملك من كل من الثلاث في الروضة كمالها تصح طريقة القطع بالأول

٢٢ ل ط شعري ما لا يقي فهمه من معنى التكليف حتى نقاد مع القول بتعد تصرفه عليه قال وأما السفيه والمكره فلا يردان عليه
 لان معنى كلامه ان كل بيع لا يذم فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو ان كل مكلف يعتبر بغيره فليس هو مدلول كلامه انتهى
 أقول دامته إيراد السفيه والمكره ملائم مع إرادته انهم ونحوه ومن زال عقده لا تصح على المؤلف وهل هذا الاضيق لهم الام ان يقال أورد
 ذلك لم ينع على طريقة إرادته على المحذور ان سكان الاستوى لا يري صحة ذلك (قوله) معطلها يدل على ساطعه والظاهر ان المرجع العرفي
 قضية تعبير الشارح ان من بلغ سنها ثم رشدا لا يصح بيعه وليس مرادنا ثم رأيت في تعبير البغوي الصلاح في الدين أن يكون محتجاً بالقواض والمعاضي
 السلطة للعدالة (قوله) فلا يصح عقد العبي ولأنه الولي في ذلك والدليل على ذلك حديث رفع البصر عن ثلاث (قوله) وبه لا يوافقني أو
 (قوله) المتن ولا يصح شراء الكافر المصنف الخ والحلاف في التحريم والشراء بالثمن والقصر وجهه أشبه بقوله المصنف ولو بسنا (قوله) والثاني
 يصح أي قياسا على الأرض يجامع ان كلا سلب الملك

في معنى العبد أي الذي يولد العبد يمتنع من المصنف كغيره من المبدل منع الحدث من معوجته فلا يرد مع العبد الصغير (قوله) فيمع
 في معناه بالمتبع صير المتقدير الآن يصح وهو كلام لا معنى له انصبه يصير من السكتي ولا معنى له (قوله) بخلاف الذي شرح أيضا
 الحرفي الموقن قال الاستوى والمستهة على القول بالجواز لا في قبضتنا ويحتمل المتع وهو الواجب لأن الأصل إما كالي عرود وان الحراية
 متأسفة والآن طرأ (قوله) وفي شرح المذهب ان يصح المسلم المضاف كان وجهه ما سواه عن ان يصح كوفي بمعنى السلع المشددة بالبيع
 والشراء (قوله) الذي لم يماره عنه هذا يعني من المالك وماها المتع يرجع الى العاد قد قصرت الشروط في المالك والتع نفعتنا ان يصح
 اليهما امكان الطهر بالغسل (قوله) للمتن فلا يصح مع الكلب وان كان يصيد به فانه لو اراد ان يقتل الكلب يصير له اذا احتاج لزرع مثلا
 ليعين (قوله) المتن والمجروحان كانت محترمة فويل ان المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قوله) والغنى المتكورات وجهه ان هذه
 الاشياء لها منافع فأنخرط في ما التار ويحتمل ما الطين والية قطع البوارج (٢٤٦) ويطلى بصبغها الفس ومن يربح

والكلب يصيد فلما انشأ النهي
 فخاصة العين (قوله) المتن والتعني
 الخ حكم في شرح المذهب الاجماع على
 ذلك فخصه هذا ان الآخر وضوحا
 يعين بالزيت مع غيره ومن ذلك
 امتناع مع الدار المنيعة (قوله)
 والثاني يمكن قال الرافعي يمكن ان يطرد
 هذا الوجه في الدس والغسل وسائر
 الماشات لان اصال الماء الى ارجائها
 يمكن بالوضوء فطاهرة فلا
 يشترطها واعلم ان الشارح انما
 رجع الخلاف الى امكان التطهير
 وعدمه لا حيث قلنا نخدم امكان
 التطهير بطل البيع قطعا (قوله)
 الحديث أي لان الأمر بعدم قربها أو
 باراقته مانع من جواز بيعه كذا استدل
 به الرافعي ونظر فيه السبكي وصوب
 القياس على منع بيعه بحد الميتة مع امكان
 طهرها بالبيع (قوله) خلافتي مع الم
 حله الرافعي بان أخذ المال في مقابلته
 قريب من أكل المال بالابل وقد قال
 تعالى لا تأكلوا أموالكم يتسكم بالابل

في الأولين والفرق ان العبد يمكنه الاستفاة دفع الذل عن نفسه (الان يعنى عليه) كآية أو أياه
 (فيمع) بالفرق شراؤه (في الأصح) لانتاعا دلاله بعدم استقراره لم يكن الثاني لا يصح لأنه لا يخلو
 عن الأدلال (ولا) شراء (الحرفي سلا أو أهله) كذا كره الرافعي في الشرح في المنها لانه
 يستعين بمولى قاتنا بخلاف الذي خافه في قبضتنا بخلاف غير السلاح مما تأنى منه كالحد فانه
 لا يتعين جعه سلاحا أو يأتى احوال باب ما يصح من الامه أي يتخلف عنه أو شراؤه فلا يصح لعدم
 روثه متوفى شرح المذهب ان مع المسلم المخصوشه مكره وقيل بركه البيع دون الشراء (والبيع
 شروط) شحة أحداه (طاهرة من غلها يصح بيع الكلب والخر) وغيرهما من نفس العبد لانه
 صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير واهما الشحان
 والمضى في الحد كوراثه خاصة فيها فألحق بها في نفس العين (والتعني الذي لا يمكن تطهيره)
 لانه في معنى نفس العين (كثمل والين وكذا الدهن) كاز يتأهل العين لا يمكن تطهيره (في الأصح)
 والثاني يمكن نفسه بأن يصب عليه في اتمامه فليده ويجزئ خشبة حتى يصل الى جميع ارجاءه كما
 تخدم في باب النجاسة مرده بما في حديث القارة فتوت في الفس ان كان جامدا فألقوها وما حولها
 وان كان منصفا فلا تهر به وفي رواية ثار يفوه فلو أمكن تطهيره شرعا لم يزل فيه ذلك وعلى امكان تطهيره
 قيل يصح بيعه قبل ما على التوب والتعني والامنع الحديث ويحرم الخلاف في بيع الماء البص
 لان تطهيره ممكن بالكثرة وأشار بعضهم الى الحزم بالتم وقال انه ليس تطهيره بل تحصيل يلوغوه
 قتلين من صفات النجاسة الى الطهارة كالخنزير تقتل (الثاني) من شروط المبيع (التنع) خا
 لا تنفع في ليس بجال فلا يقابل به (فلا يصح مع الحشرات) بضع الثمن كالحبات والعقارب
 والقران والنفاس والقمل وضوحا لا لا تنفع فيها يقابل بالمال وان ذكرها منافع في الخواص (وكل
 سبع لا ينفع) كلاسدوا تشبوا القمل ومضى اقسام الملوأ لها من الهمة والسباسة ليس من النافع
 المعبرة والسبع النافع كالسبع للاكل والتمه للصيد والغيل القتال (ولا) بيع (حبتي الحنطة
 وضوحا) لان ذلك لا يعمد لوان عذبته الى غيره (وآة الهوى) كالطير والزملا اذ لا تنفع بها

ثم فوات التنع قد يكون حسا وقد يكون شرعا (قوله) المتن فلا يصح مع الحشرات أي التي لا تنفع بها (قوله) المتن وكل سبع شرعا
 لا يصح السبع هو الحيوان المفترس وقوله لا يصح أي حلال لا يؤكل ولا يصاد ولا يقابل عليه ولا يتعول ولا يصح السجل (قوله) ومضى اقسام الملوأ
 الخ قال السبكي بل يجزئ اقتناؤها (قوله) والتمه للصيد الهمة لصيد الفأر (قوله) وضوحا الصغير فيه يرجع لحنطة (قوله) المتن وآة
 الهوى قال الرافعي الوجهان فهما بحر يان في الاسماء والصور انتهى ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهره فربما تم لا في اثنين الصور يجعل
 من الخلق يصير على صور الحيوان وقد تمت البسوى بيع ذلك وهو باطل قال في شرح المذهب وكسب العصفور والحجر والغلسه فيحرم
 بيعها ويحب ان تلافها (قوله) والمزمار ولوس ذهب

(قوله) ولا يصدق في ذلك الخ بحث بعضهم بتخصيص الخلاف عما اذا لم يتبرع بالبيع وصغر ثلث كبرود الماء ونعومة التراب والافصح بلا خلاف قلت
ولا ننظر في وجهه الثاني يعلم ان هذا خروج عن المسئلة (قوله) من امكان الخ أي فيكون يذل المال والخالف لما ذكرتها (قول) والن والابق
لا يشكل صحة بيع العبد الزمان لان هذا منقطع عن المشتري ومغاير لخلاف الزمان فائدة ويقال أي باق على وزن شرب يضرب يومه يعلم
(قوله) في الحال هذا بعيدك (٢٤٧) ان المضر الجيز في الحال ولو امكن الوصول اليه بعد ذلك وسواء عرفه كان الباقي والفضل

أولها والحاصل ان يكون عاجزاً بحيث لو
شرع لم يتبرع بذلك (قوله) والثاني
ينظر الى هذا البائع لانه اسلم واجب
عليه (قول) المتن وعندهما الخ
بذلك بيع الفض في الخارج والجذع في
الناظر استشكل الراعي في ذلك صحة
بيع بعض الجدار والأسطوانة اذا كانا
من آجر أولين وجعل محل القطع غاية
من لا يرضى عن الباقي أو الآخر (قوله)
وقيل يصح قال الاذرى هذا المختار
دليلاً عليه العمل في الاصار والامصار
والحاجة لمسة البيع وهو فرع استباح
وفيه أغراض صحيحة (قوله) والقياس
الخ اعترضه الاسنوي بان التوب يصح
لبطع بخلاف الانا والسيف (قوله)
وما يصدق الخ يريد بهذا ايضاح قول
التورى الآتي حيث قلنا لا يصح وانه مبنى
على الراجح (قوله) وطريق من أراد
الخ فيه اشعار بجواز القطع لهذا الغرض
واستشكل بان الصلة في امتناع البيع
موجودة فيه والاشكال قوي جداً
(قول) المتن ولا بيع المهرن الخ
المبصر منه انما جاز المساق عليها قبل
اقضاء المدة انتهى قلت والظاهر
بطلان المساق اذا اذن العاقل وبيع
(قول) المتن ولا الخافي التعلق الخ قضية
الحلقة ان الحكم كذلك ولو قل المال
وزادت القيمة عليه (قوله) قيل والمهر

شرطاً (وقيل نعم الآلة) أي بيعها (ان عثر ضاهاها) بضم الزاء أي عكسها (مالاً) لان
فيها خصاً متروكاً كطبخ الصغير وبأنها على هيئتها لا يقصد ما غير القيمة (ويعم بيع الماء
على المثل) أي جانب النهر (وارتباب بالصراف) عن حازهما (في الامع) لظهور التفتة
فيهما ولا يصدق في ذلك ما قاله الثاني من امكان خصيل مثلها بلا قبولا مؤنة (الثالث) من شروط
البيع (امكان تسليمه) بأن يضر عليه ليقبض يحصل العوض (ملا يصح بيع الفضل والاقنى
والقبض) الجيز من تسليمها في الحال (فان باع) أي المقصوب (لتأخر على انتزاعه) دونه
(مع على الصريح) نظراً الى وصول المشتري الى المبيع والثاني نظراً الى بقاء المبيع ولو قدر على
انتزاعه مع بيعه قطعاً ولو باع من القاصب مع قطعاً ولو باع الاقنى من يسهل عليه مرة فقه الرومان
في المقصوب وكذا يقال في الفضل قال الاذرى وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انساناً لكن أو غيره
(ولا يصح بيع نصف) مثلاً (معين من الاناء والسيف ونحوهما) كتوب بنفسه يبيع قطعه فتمت
الجيز من تسليم ذلك شرط لان التسليم فيه لا يمكن الا بالفسخ أو الطم وقبضه يفسخ وتضيق للمال
(ويعم في التوب الذي لا يقبض بطلعه) كطليح العسكر (في الامع) والثاني قال بطلعه
لا يتناولون تغيير لغير المبيع وقيل يصح في النفس لرضا البائع بالضرر قال الراعي والقياس طرده
في السيف والانا مؤبداً بصدق ما انصف وأخبره من التوب أن يفسخ ذوا عاقل في شرح المذهب
وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا لا يصح أن يملك ما حبه على شرائه ثم يقطعه قبل
الشراء ثم يبيعه فيه يصح بخلافه أتابع الجزء الثاني من الانا ونحوه فيبيع ويصير مشتر كبيع
ذراع معين من الارض يصح أيضاً الحصول للثمن فيها من التصديق بالعلامة من غير ضرر قال الراعي
ولأن قول قد تضمن مرق البقعة بالعلامة وتضمن القيمة فيمكن الحكم في الأرض على التفصيل
في الثوب وساقى بيع دراعهم من أرض أو ثوب (ولا) يصح بيع (المهرن) غير ان من رتبته
للجزء من تسليمه شرطاً (ولا الخافي التعلق برقبته مال في الالمهر) لتعلق حق الخفي عليه كما
في المهرن والثاني يصح في المورقيل والمهرن والفرق ان حق الخفي عليه ثبت من غير اختيار المالك
بخلاف حق المهرن وعلى هذا يكون السيد المورقيل مع علمه بالثبوت اختياراً فلو قيل لا يبر هو على
خبره ان قد مضى البيع ولا يصح ولو باع بعد اختيار الفداء مع خبره ان الفداء باطل الامر من
فتمتوا أرض الخانة كالمساق في باب موجبات الفسخ وصور تعلق المال برقبته ان يكون من خطأ أو شبه
عذراً بعد اوجبه على مال أو انفساً (ولا يضر قطعه بدته) بأن اشترى ثيابها فباعها فباعتها
وأثنته لاقباله انما يرد على الرتبة ولا تعلق قرب الذئب بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر
(في الالمهر) لا تخرج مصلاته بالضرر والثاني يضر لان مقتضى القصاص قد يضر على مال فيقتل

أي يضر الخفي عليه بخيار الفداء لكن لو تعدر فحصل الفداء أو تأخر فلاسه أو غيبته وأصره على الجس فصح البيع وبطل ذلك يجري
فيما لو اختار الفداء ثم باع (قوله) لانه ترضى سلامته الخ أي يمكن كالمريض لكن لو باع ثم حصل الفسخ على مال فصح تبين بطلان البيع
أولاً لحي الراعي مما لو رتبته ثم حصل الفسخ ووجهه في كلامنا شعار رجحان البطلان قال ابن الرقعة فليرد ذلك هنا بوجهه عما يشدرج
في هذا الشرط يبيع الثوب المحتاج اليه في السر والماء الذي يحتاج الى الطهارة به ولم يجد غيرهما

(قول) المتأخر في العقد من العاقد ليدخل في الوكيل والولي والقاضي فورد عليه الفضولي وغيره اخرجهم لئلا يترتب حكمه بانفاذ ثم
 الدليل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا سلاق الايمانك ولا عتق الايمانك ولا بيع الايمانك ولا وامننا الايمانك (قوله) الواقع
 هذه القضية لم اتم معناها ولوقال المتأخر يضعه العقد لكان واضحاً (قوله) أو وليه ومثل ذلك الظاهر بفرض خصه والمتعطل
 (قول) المتأخر في الفضولي الخ كلامه مومناً ان الشراء لا يجري فيه قول الوقت وهو مذهب أبي حنيفة فربما يتخذ الله عنه خلافاً من هذا كما أنه عليه
 الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما العصة فآخرة تنسبها الرافعي عن الامام (قول) المتأخذ منه بتقيد القاضي ومضارعه مفهوم بخلاف نقد
 للمهل ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ (قول) المتأخر في القديم الخ اخرج في الكتاب ويشتبه في قرعة القاضي عن هريرة الباري في حديث
 قوله في شراثة فاشترى شاتين ثم باع احدهما بدينار واهضر الاخرى مع الدينار فدفعه النبي صلى الله عليه وسلم والحديث واشتبه
 قال حديثي الخ من هريرة وقد رقب لهما قال الخ لم يجمع ما الشافعي في هذا ولكنه اخرج في من وكل في شراثة بدينار له ان يشتري شاتين
 لان المرسل يجمع ما اذا وافق القياس وسيع الفضولي مخالف القياس ولكن ينبغي (٢٤٨) للمصنف التعبير بالظهر لان القول

برقته وقيل بمباشر كانه مولا يضر على القاصم بعضه جزاً كاذر في باب الخيارات وفيه الرد
 كما ساق في (الرايع) من شروط البيع (الملك) فيه (ان الرد) الواقع وهو العاقد أو
 موكله أو وليه أي ان يكون موكلاً لثلاثة (بيع الفضولي باطل) لانه ليس بملك ولا وكيل
 ولا ولي (وفي القديم) هو (موقوف ان ايجاز ملكه) أو وليه (نقد) بالجهة (والا فلا)
 ينفذ ويحرم القولان فيقولوا اشترى لغيره بلا ان يبين ماله أو في ذمتهم فيلزم زوج أمه غيره أو يوثق
 أو يطلق منكره أو أوثق عيده أو أجرت بضرائفه (ولو باع مال موروثة فلان احياهه وكنانها)
 سكنون اليه (مع في الظاهر) لتبني ملكه كالتالي لا يصح لغيره ان يبيع لغيره فليس ملكه ويحرم الخلاق
 فغير زوج أمه موروثة على غلظته في بيان ما تاهل بيع النكاح قال في شرح المهذب والاصح منه
 (الخامس) من شروط البيع (العلمه) عاقدان وصحة على ملبس في ماله حذر من القرين
 وروى مسلم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القرين (بيع أحد الثوبين) أو العبد
 مثلاً (باطل) وان تساوت قيمتهما لم يحرر من البيع (ويصح به صاع من صرة تعلم صغارها)
 للتعاقدين وينزل على الاشاعة فاذ اعلم انها عشرة آسم فاصح عشرها فلو تلف بعضها تلف بقدره
 من البيع وقيل البيع صاع منها أي صاع كمن بقي البيع ماني صاع (وكذا ان جهلت) صغارها
 للتعاقدين يصح البيع (في الاصح) المتصور والمبيع صاع منها أي صاع وكل والبايع تسليم
 أسفها وان لم يكن مرئياً لأن ربه ظاهر الصرة كزوية كلها والثاني لا يصح كالقوزق صغارها وقال
 يثبت ما عاها ولو باعه ذراعاً من أرض أو داراً أو غيرها لم يمان ذلك كمشرة صغارها
 بأه العشر وان جعل أحدهما القران لم يصح البيع خلاف ما تقدم في الصرة المجهولة لان أجزاءها
 لا تتفاوت بخلاف أجزاء ما ذكر (ولو باع على ما لا يثبت حطة أو بترهذه الحصة ذهباً أو مائة باعه

الثاني منصوص عليه في الجدي قال في
 الروضة وهو تروى قال في شرح المهذب
 وقد علق الشافعي في البريلي قوله
 على صحة الحديث قال الرافعي والمعتبر
 اجازة من عتق المتصرف عند العقد
 حتى يوفى المالك بعد البيع ثم اجاز
 لا ينفذ (قوله) أو وليه الضمير فيه
 يرجع لقول المتقدم ملكه (قوله) بين
 ماله وقوله أو في ذمتهم الضمير كل منهما
 يرجع لقوله أو لغيره (قوله) أو أوثق
 عيده ضبط الامام لأن كان يكون العقد
 قبل التباية (قول) المتأخر مع
 الظاهر لصدوره من المالك كذا صرح
 الرافعي ثم الملك المشتري يمين على شئ
 من حين العقد بخلاف بيع الفضولي
 (قوله) ويحرم الخلف هو جاز أيضاً
 فمأول باع لعبد على غلظته ان باع
 والكله تم تبين الرجوع والفسخ ولو علق
 شيئاً لعبد فبين أنه صحر جازاً والفرق

ان سلب قوى المالك بالظن لا يصل (قوله) أو العبد زاد الشارح هذا وما عاها في المحذور وإشارته إلى ان في حصة العقد قولاً قديماً فلان
 هو اقل المذهب أي خفة من انه لو زادها على ان تخار ملش في ثلاثة أيام فادناها مع العقد (قوله) وان تساوت قيمتهما وان جعل الحبرة
 للمشتري (قوله) للمهل بين البيع لا حال أي غرور في هذا عند استواء الفعل لا تقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على انه لا يصلح من القرين
 تفاوت الاغراض في مثل ذلك للتعاقدين فلا يكتفي بم أحدهما (قوله) والبيع صاع الخ لوجه على الاشاعة فند البيع (قوله) والثاني الخ
 هذا اختاره النقال وكابض في الاول ويقول انما يستفنى عن مذهب الشافعي لانه ما هندي (قوله) كالقوزق الى آخره اعتمد
 القاضي الحسن من هذا القياس بان الصبيان المرفق بماتفاوت بالكل فيختلف القرض واعرابه يبيع أحد الثوبين ويغوها باطل كسلف
 وعلل بأمرين وينود القرين وسكون العقد لا بد من محله يتأثره قال الرافعي رحمه الله بخلاف في مسئلة الصبرة المجهولة يمين على
 التعديل فان قلنا بالاول اعترضوا لاهامها من مساوي الأجزاء وبالثاني لم يصح البيع فخرج قولنا بصل صاعاً من باطن الصبرة فهو بيع
 القائب

(قوله) العمل الخ ايضاح ذلك ان الثلاثة الاول فيها جعل أصل المقدار والرافعة فيها الجعل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وانما كان الجعل بالمقدار مضراً لان العرض في الفضة ثم أشار في المتن بقوله خطه ونهيا الى ان كلاً من الثمن والثمن اذا كان في الفضة لا بد من معرفة قدره من أين كلاً أو رزاً أو رزاً فلو كان الثمن معنا كان قال في هذا البيت من هذه الحظفة مع لا مكان الاخذ قبل تلف البيت كره الرافعي في جانب المبيع والثمن مثله بالا وقد دليل جواز الاستبداد الى الثمن دون الثمن ولو كانا جعلان بمقدار صحو البيت مع ومثله الباقي (قوله) وفي الروضة كمالها على من هو الجعل لغيره هنا لكان أولى لأن كلامه في أحكام أقسام علم السبع يفرغ منها وان كان الثمن كذلك وسعى هذا الكلام ان غرض المؤلف اتبع أحد التوبين باطل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة عطل فيها لعدم العلم بالمقدار فإذا كلام المصنف في أقسام علم السبع (قوله) دراهم بر يدان تعين الجنس لا بد منه ثم اذا اختلف النوع جعل على الغالب (قوله) أو فليس مثل ذلك ما لو باع صاع حنطة مثلاً فانه ينزل على الغالب ولا يقبل لغيره بل التقيد بالثمن كان أشمل (قوله) في العقد أي بالقسط ولا يمكن التيه بخلاف نظير من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعي في باب الخلع واعترض (٢٤٩) الاستوى بما لو قال ز وجئت بتي وفيها واحدة من ثمانية صاع على الامع قال هذا شيء

يخرج الى الفرق (قوله) فان استوت مع الخو لو في صحاح ومكررة (قول) المتن يصح صاع الصبرة الخ أي لعلنا عرف مقدار الجعة فتمسكنا وقال كل فرد منها شيء معين اتى العذر والفقير يخرج عن عبارة المصنف صوراً ان الأولى قال بتلك كل صاع منها بدهم قبل الامام عن اصحاب عدم الصبرة ثم قال فهم بها لشدة التماس ان يقول بتلك كل صاع بدهم لا يصح الصبرة ولا بين البيع منها وقالوا بتلك صاعاً منها بدهم ومن زاد فصاعاً مع أي في صاع قسط كافي شرح الرض بخلاف على ان لمز انصبه فاه شرط عقد في عقد (قوله) ويصح بيع الصبرة الخ اعلم ان المصنف لا يصرح بالطلاق في المسائل الاربعة السابقة لعدم العلم بشر الثمن ثم استطراد أحوال التي يصل عليه عند التقف وعدها

فلان فرسه أي بمثل ذلك وأحدهما لاصله (أو بأقصد دراهم ودنا بدهم) البيع للجعل بقدر الثمن الذهب والفضة وغيرهما وفي الروضة كمالها على من هو الجعل صحيح أيضاً (ولو باع بدينه) دراهم أو دنائراً أو فلس (وفي البلد قد غالب) من ذلك وقد غفر غالبه (تعين) الغالب لظهور ان المتعاقبين أراداه (أو قدان) من واحد ما ذكر (ليطلب أحدهما) اشترط التعيين لاحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان اذا تفاوتت قيمتهما فان استوت مع البيه ودنا تعين وسلم المشتري ما شاء منهما (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيعان) للتعاقدين (كل صاع بدهم) ينسب كل ما يقول بتلك هذه الصبرة كل صاع بدهم فيصع البيع ولا يضر الجعل بحكمة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذلك قال بتلك هذه الأرض أو الدار وهذا التوب كل ذراع بدهم أو هذه الاغنام كل شاة بدهم وقيل لاصح البيع في الجبيع ولو لم يعد السباع والفران والاعنام مع البيع جزاً كما هو ظاهر وقد كره في شرح المهذب في الدار (ولو باعها بما تدرهم كل صاع بدهم مع ان خرجت ما تؤولا) أي وان لم يخرج ما تبان خرجت أقل منها أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتعيينه والثاني يصح ولتشرى الخيار في الناقصة ان جاز فيجمع الثمن لثابتة الصبرة أو بالقطط لحاجة كل صاع بدهم ووجان الزيادة للثمن ولا خياراً لبايع وقيل هي البايع ولتشرى الخيار وكذا الكلام فيما لو قال بتلك هذه الأرض أو هذا التوب بما تدرهم كل ذراع بدهم وقوله على الصحيح تبع فيه المحذور في حكاية الخلاف ووجهه وكذا في الروضة كمالها قولين (ومع) كانا العرض معنا) أي مشاهداً (كتمت معاينة) من غير علم بقدره وكذا العرض قولاً بتلك هذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلان بقدر ما مع البيع لكن يكره لانه قد يقع في التهم وفي الثقة ان شره يصحول القرع لا يكره (والاظهر لانه يصح بيع الغائب) وهو ما يره

٦٣ ل ج ذكر هذه المسئلة لئلا يجهل بها على الصفوة وان كان قدر الثمن فيها قريناً من المجهول وكذا صنع نظيره هذا في صدر الشرط قتل (قوله) وقيل لاصح البيع أي نظراً الى انه لم يبلغ الثمن حال العقد (قوله) ولو لمع الخ هو ضيق ان الوجه الضعيف السابق جاز في مثله المتن أيضاً وايضا هذانهم من المتن بالاول (قول) المتن مع الى آخره الى حصول القرصين أي وهما بيع الجعة بالثمن وقابلة كل واحد واحد (قوله) لتعذر الجمع الخ أي عبارة تحت عبارة الرافعي رحمه الله لا يباع جعة الصبرة بالثمن شرط مقابلته كل صاع بدهم والجمع به من هذه الامرين عند الزيادة والتقصان بحال وقول الشارح والثاني يصح أي قبلنا للاشارة الى الصبرة (قوله) ووجان الاسع في شرح المهذب بالقط (قول) المتن كفت معاينة أي اعتماداً على التعيين وفي الثمن وجهه والقباس جراه في البيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو ألين وضيق طرف مختلف الاجزاء مرة وغلطاً ما علم المشتري أو البايع ذلك بطل البيع لثمة الثمن فيلحق بغير الرق وان نزل الاستواء مع وثب الخيار ولو كان تحتها خرافة قال يصح ومثلها البايع ولو باع الصبرة الا صاعاً كانا كانت معلومة الصيعان مع والا فلا وهذه قد تشكل بما لو باع صبرة جزاً ويحجب بان التعيين مع الاستئنا لا يوتيه (قوله) وهو ما يره الخ ولو باعها

(قول) للث والثاني مع الحديث الآتي (قوله) وقوله فلا يكتفي بما في مثلاً وتل يكتفي بهذا القول نذهب إليه الأئمة الثلاثة وجمهور
 الفقهاء من الصائغين وقوله الماردي من جمهور أصحابنا قال ونس عليه الشافعي في مستوعب وضع وعلى البطان في ستة أيضاً لكن
 نصوص البطان متأخرة (قوله) ذكر صفات أخرى كان يدكرها المظلم كالدعوى أو يصفه صفات السلم وهما وجهان محتملان (قول) والترويض
 للخيار هذا يستفاد منه أن شراء الأعيان لا يصح وان جاز ناس القالب تعذر ثبوت الخيار وقيل يصح وقام وصف غيره بمقام رؤيته (قوله)
 ولا خيار للمالك لو وجد من أئمة الخيار قطعاً (قوله) وقيل له الخيار رجح الاستوى ونسب للمراض عند الكلام على شراء الأعيان (قوله)
 في رهن القالب كذا يصح بان في جالته وعوضه من التصالح عليه وكذلك الخلع عليه والمعلم وفيد ذلك في الوقت أيضاً (قول) الملتزم وتكون
 الرؤية قبل الضمان لأن السلم بالمعوض حاصل وقوله فيما لا يتغير غالباً شامل لما إذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالخوارك (قوله) وفيما سمعته الخ
 كان السراح رجحه الله لم يدخل هذه في المشتري لاجل الخلاف فيها (قوله) كالمليون وعليها فضعف منها السابق للإطاحة وعلى الكفاف يكون
 فيما يجبي الأشياء (قوله) يتغيراً فله الخيار لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرتبة (٢٥٠) قال الامام رحمه الله ليس المراد

أن يتغير بالعين فأن ذلك لا يتحقق
 بهذه الصورة وليسكن الظاهر
 عندى أن يقال هو كمن يتغير ففرض
 مخالفاً في مقتضى شرطه على الخيار
 وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات
 الموجودة وقتها ومنه يؤخذ أن الخيار
 فوري قال ويمكن أن يقال هذا التغير
 الذى يخرج به الرؤية عن كونها قبل
 الصرف والإطاحة (قوله) والاعم
 قول المشتري أى لمساوئى ولأن الاجل
 عدم وجوده هذه العفة عند الرؤية كما
 صنفوا البائع بقرا إلى هذا المعنى عند
 اختلاف المشتري في حدوث العيب
 فافرق به الأسوي من قوله لأن ما قد
 اقتضى على وجود العيب في يد المشتري
 والاصل عدم وجوده في يد البائع لأن
 الأصل في كل حادث عدم وجوده قبل
 الزمان الذى عدم وجوده لا يخلو من
 نظر قائم قد يشكل على ما تقرر قوله

التعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتماداً على الوصف بدركه موقوفه على قول بطلان
 عيبى التركى وفرض العرق ولا يشترط صدق الذى ذكر صفات أخرته لو كانه عيبان من نوع فلابد
 من زيادة وقعها التغير كالتعرض لسن أو ضرر (وبين الخيار) المشتري (عند الرؤية) وان
 وجده كما وصفه لا خيار ليس كالمساوئى ونسب حديثين اشترى المهر فهو الخيار إذا شاء لكن قال
 الماروطى والبهي انضغفون بتدليل الرؤية انضغفون الأجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار
 انتم يمكن رأى المسع وجب يتقبل هو على الفور والاعم عند امتداد مجلس الرؤية يؤجرى
 القولان في رهن الضمان وهو على احتماله خيار عند الرؤية إلا حاجة إليه (و) هل الظاهر
 في اشتراط الرؤية (تكنى الرؤية يتقبل الضمان لا خيار غالباً إلى وقت العقد) كالأشياء والأواني
 والحدود والنحاس (دون ما يتغير غالباً) كاللحمة التى يسرع فسادها نظر الغالب فيها وما
 يتقبل منها الخيار وعدمه سواء كالمليون وجهان أحدهما صحة البيع لأن الأصل بقاء المرقق فيها بقاءه
 فأن وجده متغيراً له خياراً فأنزعه البائع في تصوره قبل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والاعم
 قول المشتري عنه لأن البائع يدعى عليه عيبه هذه العفة وهو يكرهه في شرح المهذب عن المارودى
 أن صورة المسئلة في الاكتفاء بالرؤية السابقة أن يكون حال البيع منذ كالأوصاف فأن نسبها لطلون
 الذمة ونحوه هو بيع غالباً قال وهذا غير مبني على تعرض للمجهور (وتكنى رؤية بعض المسع اندل
 على باقية كظاهر الصورة) من الخطأ والشعر والجزو واللوز وغيرهما القالب ان يختلف
 أجزاءه ولا خياره إذا رأى الباطن إذا كان له ظاهره بخلاف صورة البلعج والمان والسفرجل
 لأنها تختلف اختلافاً متتابعاً عند اختلافها من رؤيته واحد واحد (ومثل) أن يؤخذ في القمائل
 أى المساوئى الأجزاء كالمليون فأن رؤيته تكنى عن رؤيته باقى المسع فلا بد من ادخاله في البيع وهو

في القاصب إذا اذى عيباً من القاصب عما خلقا كان قال خلق أى أو أخرج وعقد ذلك ما يصدق قال ابن الرعة والظاهر
 يحى مثلك هنا ولو أخذ في المسع صفحتين رجعها البائع وأذى المشتري لهما فالظاهر تصديق البائع (قوله) وغيرهما القالب الخ كالمساوئى
 في أوعيتها وكذا التطن في عده وكذا صفة القرافة من حياة أو التصفت لقومرة الجمرة (قوله) بخلاف صورة البلعج الخ مثل ذلك صفة
 الخوخ والغبن ونحوهما فتراملة الغبن اكتفاءه بغير طاهره غير صحيح (قوله) فلا بد منها من رؤيته واحد واحد لو رأى أحداً من البلعجة
 لم يكف به كبيع القالب (قوله) ومثل يريده معطوف على ظاهره بصرفه عند اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوفاً على بعض المبيع (قوله)
 أى المساوئى الأجزاء يعنى ليس المراد بالمساوئى واعلم انه إذا حضر الانموج وقال بطلان هذا الترخ كذا فهو المثل لانه ليس بالمتكبر
 يحال ويراعى شروط السلم ولا يؤخذ ذلك مقام الوصف في السلم لأن الوصف بالفظ يرجع إليه عند التزام قال السيوطى ضرورة المسئلة أن يقول
 بطلان الخطأ التى في هذا البيت وهذا انموجها فان أدخله في البيع مع والافلا قال الاستوى بشرط الاندخال أن يردّه إلى المصير قبل البيع
 فلو أدخله في البيع من غير رد كان كبيع غيره رأى أحدهما ونقل ذلك عن البغوى واكتفى بالزكشى بالدخال في البيع وحل عليه كلام البغوى

(قول) المتصونا هو الوعاء الذي يمان فيه الشيء وقال الصبان أيضا بالياء كما قاله النووي في الفائق (قوله) مع امثلة الصوان الخ جفله من مسائل الصوان ظاهر لان ظاهره لا يدل على باطنه (قول) المستوتعتر الخ رده ان يرى كل ضبة وسلة على باب قاله الفزالي لان ذلك ما روي عن (قوله) والجدران أي داخلها وخارجها (قوله) كالعيد يشترط في الآفة روية الشعر أيضا (قول) التي بصفة السلم أي لو تواروا وشهر (قوله) عند الرتبة طاج (٢٥١) يصح أيضا ان يكتب عهده نظرا للفق قال الزكشي وقياسه فحشره

من يرض عليه (قوله) يرض في القصة عبارة الرض ورض يصح ان يرض ويسلم اليه اذا كان رأس المال في التمسك العين لا يصح منه كالبيع

(باب الربا)

(قول) المنة اشترط أي حرم تعاطي ما خلا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن إقادة ذلك وطرفه كما اذا أراد التفرق من غير قبض أو بتفاحا والأشياء وان كان التفرق يستتبعه في شرح المذهب يتيه عبارة الرض بها لاسه الحيلة في بيع ذهب بذهب متفاضلا أن يصح من صاحبه بدهام أو عرض ويشترطها المذهب بعد التقاض فيعوز وان لم يشترطها بقضائها لتفحص البيع الثاني إجازة الأقل بخلافه مع الاجتهاد إلى ما فيه من إسقاط خيار التقدا أو يرض كل صاحبه أو يتوابعها أو يوجب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وإن كره تصده انتهى قال شارحه والتحقين أن كل من التقدا والتصدك وانهى قلت ولو حلف إن لا يبيع سلعة الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة لم يوجب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس مع الصدوق كانت الآية إجازة للعقد الأقل على قياس هذا وأما لو أبرأ من نصفين في المجلس قبل التقاضي لم يخل نظر (قول) التي كخطوة وشعرين مدين لأن مالها

بضم الهمزة والميم وقع الفذال الملهة (أو كان صوانا) يحسب المصاد (للباقى خلة كقصر الزمان والبيض والقشرة السفلى للورق واللوز) أي تنكروا رؤيتهما فشر الذكور لأن صلاحها بطنه في إجماع فيه وإن لم يدل على عمله وقوله أو كان إلى آخره قسم قوله اندل إلى آخره وقوله كالمحرم حقيقة يدل الرضة وأصلها وهو صفة لسان الواقع في الأمثلة المذكورة ويحتمل ما قد يحتمل من جلد الكلب ونحوه واحتراز ما وصف القشرة بالسفلى لما ذكره التي تكسر ماله لا كل عن العليا فلا تنكروا رؤيتها فلا يصح فيها حكمها سابق في باب بيع الأصول والثمار لاستتارها بما ليس من محلته والخشكان تنكروا رؤيتهما ظاهره كذا في شرح المذهب مع امثلة الصوان المذكورة والتضاعف قال العبادي يخبر رأس الكوز فظفر منه مقدار الامكان وأطلق الفزالي في الأحياء المساعدة قال في الرضة وغيرها الأصح قول الفزالي لأن يتباهى في الكوز من محلته (وقصر رؤيته كل شيء) غير ما ذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الدار رؤيته البيت والقوف والطرز والجدران والسجم والبالوعة وفي البستان رؤيته الأخصار والجدران وسائر المساق في العبد رؤيته الوجه والأطراف وكذا باقي البدن غير العورة في الأصح والأمانة كالعيد وقيل يكفي فيها رؤيتهما يظهر عند الحاجة وفي الداهية رؤيتهما عند الحاجة ومزجها وقوامها ونهرها وفي الثوب الديساج المنقش رؤيتهما وجهه وكذا السباط وفي الكر باس رؤيته أحدهما وقيل رؤيتهما وفي الكتب والورق الساكن والمحفورة جميع الأوراق (والأصناف ومنه) أي الشيء الذي يراد به (صفة السلم لا ينكروا) عن رؤيته والثاني يكفي والخيار للشرطي عند الرؤيته لا يبعد المعرفة كالأموال عند رؤيته عند التقيد العبارة (ويصح السلم الأحمي) أي أن يسلم أو يسلم إليه بعض في القصة حين في المجلس ويؤكل من يرض عنه أو يرض لمراسم السلم والمسلم فيه لأن السلم عند الوصف لا رؤيته (وقيل إن هي قبل تميزه) بين الأشياء أو خلق أحمي (فلا) يصح سلمه لا تناف معرفته بالاشياء ودفعها بعرضها بالسماح ويقبل فرقانها لأنها السلم عما يبعد الرؤيته كالبيع والإجارة والرض فلا يصح من أن قلنا يصح بيع الغائب وسببه أن يؤكل فيها أو أن يشتري نفسه يؤجره لاله لا يبيعها ولو كان رأى قبل العبي شيئا مما لا يتغير مع بيعه وشراؤه بآه كالصبر ويصح نكاحه

(باب الربا)

الضمر والله يدل من واو والتصد هذا الباب بيع الربوات وما يصبر فيه زيادة على ما تقدم (إذا ساع الطعام بالطعام أن كان جنبا) واحدا كخطوة وخطوة (أشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور (الحلل والمساواة والتعاض) قبل التفرق أو خسين كخطوة وشعرين أو التفاضل وأشترط الحلل والتعاض قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم عاروا وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر

يرى أنها جبر واحد (قول) المتوالتعاض فلو كان شيئا وأبرأ منه لم يكف في ذلك (قوله) عاروا وسلم في بعض الروايات لا يبيعوا الذهب بالذهب وقد علمنا على أن قال الأصحاب ما عاروا شيئا يبرأواها الشافعي روى عنه أنه عاروا في أخرى زاد أو استأذنه أو روى في رابته من بيع الطعام بالطعام على أن انتهى بالطعام وهو أس مستحق فيعيد أن العدة ما خذ الاستئذان وهو الطعم كطعن القطع بالسرقة والجلب بالزاني فنهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير بالكيل والوزن فلا يجرى فيها الكيل ولا يوزن كالسفرجل والرمات والبيض والترح وضوء ذلك وما يط بخوضه الأمور على الجديد الوزن كجسأ في كقولها أكبر من التمر

(قوله) ويؤخذ من ذلك الحلال قال مستهم أي بحسب العادة وقال الاستوى لأن الأصل نافي استحقاق القبض (قول) المتناقص
اعترض بأنه ينبغي تميز ذلك الغلبة كافي الرضا وأصلها أي يكون المقصد منها غالباً العلم وإن كان تناوله نادراً كالبوط وقوله لظلم قيل يعني عنه
مابعد (قوله) كالبوط وكذا الحرافخ نبات الغيب (قوله) كأصولها عبارة الاستوى تبعاً للرافعي (٢٥٢) رحمه الله تعالى فروع الأصول

وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها
(قوله) ودهن البنفسج يدهن الورد
ينبغي أن يكون عمل ذلك إذا لم يمكن
أصلها وما أحداً كاشير شلا هو
كذلك قوة المختلفة الجنس (قوله)
والشافي يفسر أي لا شرا كما هي
الاسم الذي لا يقع التمييز بعده إلا
بالاختلاف كانت كأوزان الأوزان
أصولها غير يوجبون اعتبار الأصحاب
لأول بأن أصولها مختلفة بديل أن الأول
في الركا لا انضم إلى الغنم مثلاً فليست
لنصوصها الاختلاف كأصولها غير
إذا قلنا أنها جنس استوى الوحي
والأهل والبرى والجبرى على الأصح
في الرضا (قول) المتن والحدس مسلم
لا ينعوا الذهب بالذهب والأوزان بوزن
ولا الورق بالورق والأوزان بوزن
أنس من المال رضى الله عنه فمما وزن
مثل جبل إذا كان قوماً واحداً وما كيل
مثل ذلك رواه البخاري (قوله) فيه
الضغير فيرجع قوة أصله (قوله)
ففي هذا الحزاد الاستوى رحمه الله
فإن لم يكن كذلك كالصل فهو على
الأوجه الباقية قال وهذا كله إذا لم يكن
أكبر جرم من القروقه أيضاً
هذا المعنى في شرح الكمال القسسي عند

بالرأى الشعر والشعر والتمر والقرو والخم بالمعنى الملا على سواء سواء إذا أخذت هذه الاختلاف
فيعوا كيف تمثنت إذا كان يدا أي مقابلياً بقوله يؤخذ من ذلك الحلال فإذا أبيع الطعام بغيره كقند
أو ثوب أو غير الطعام بغير الطعام وليس تقديس كبريان حيوان لم يشترط شي من السلامة والتقدير
كالطعام من كسائبي (والطعام ما تصد لظلم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين أي أككل
(أصنافاً أو تفكيهاً أو تدابيراً) هذا ما لا حسم أخذه من الحديث السابق فأنه نص فيه على البر والشعر
والمتصور منهما التثنية فخلق هما ما يشار كهما في ذلك كالزوا والفرة وعلى الترو والمقصود منه التأدب
والتمكك خلقه ما يشار ك في ذلك كزجيبو التين وعلى المعنى والمقصود منه الإصلاح خلقه ما يشار ك
في ذلك كالمسلط كأرضيها من الأدب يخرج بقوله قصد ما لا قصد تناوله مما يؤكل كالبوط
فلا رايه بخلاف ما يؤكل نادراً كالبوط وقوله لظلم إلى آخره ظاهر في إرادة مطعوم الأديين
وإن شار كهم فيه الهائم قليلاً وعلى السوا مخرج ما يخصه الجن كالعظم أو الهائم
كالشيش والتين وأغلب تناول الهائم فلا ينافي شيء من ذلك وقوله تفكيهاً يشمل التأدب والفعل
وقد كرها في الأعيان فقال والطعام فقال قروا وما كته وأداموا حلوى ولم يذكر الأوزان لأن الطعام
لا خفا له وقوا الأعيان بمنفعة على العرف وقوله تناوباً يشمل التداوى بالماء والعنب وهو يروي مطعوم
قال تعالى ومن لم يطعمه فانه مني (وأداة الأصول المختلفة الجنس وخلوها وأهانها أخصاس)
كأصولها فيجوز بيع دقيق الحنطة دقيق الشعر متفاضلاً داخل التبريز العنب كذلك ودهن البنفسج
يذهن الورد كذلك واحترازاً للمختلفة عن التحددة كدقة أنواع الحنطة فهي جنس (والصوم والألبان)
أي كل منهما (كذلك) أي أخص (في الظاهر) كأصولها فيجوز بيع لحم البقر لحم الصان
متفاضلاً ولحم البقر بلحم الصان متفاضلاً والثاني هي جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكره على الأول
لحم البقر ولحم الصان جنس ولحم الصان والتمر جنس وألبان البقر والحوام جنس وألبان
الصان والتمر جنس (والعامة تعتبر في المكيل كيلوا والموزون وزناً) فالمكيل لا يجوز بيعه
ببعض وزناً ولا يضرع الاستواء في الكيل المتفاوت وزناً والموزون لا يجوز بيعه ببعض كيل ولا
بضرع الاستواء في الوزن المتفاوت كيلاً (والمتبر في كون الشيء كيلاً أو موزوناً غالب عادة أهل
الطعام في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) ظهوره ما اطلع على ذلك وأقره فلما حدث الناس
خلاف ذلك فلا اعتبار بأحداهم (وما جعل) أي لم يعمل هل كان يكال أو يوزن في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو علم أنه كان يوزن في عهد من تو كمال أخرى ولم يغب أحدهما أو لم يكن في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم (يرعى فيه عادة تبايع وقيل الكيل) لأن أكثر المطعومات في عهد
المكيل والوزن تعادل وجههما (وقيل أن كان له أصل اعتبر) أصله في الكيل أو الوزن فيه ففعل
هذا من المسمم مكيل ودهن الموزون والخلاف فيما إذا لم يكن أكبر جرم من الترقان كان

ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال لا دهان ولا دنانير ولا مكيه والعسل والهن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه
الله سبحانه وتعالى كثر مما نضاه في دهن السمسم والوزن وقيل فيهما بأنهما من المجهول ماله ولم يكن يوزن في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله) ودهن
الزور انتهى هذا أن الزور وزن وضعفه الاستوى رحمه الله

(قوله) فلا اعتبار فيه بالوزن جزأ من الحق الاستوى ذلك الملتصق والبلغم والسفرجل ونحوها قال هذه لا تستقر بكل ولا وزن فاعديم مع بعضها بعض والجدي يجوز وزنا بشرط الخفاف (قوله) بالقياس إليه بمعنى بالياء المشبهة ما شتم عربيا عن الصلة (قوله) وإن يسع بغير جنسه الخ فرع عما قال بصلته هذا الدنار الشرقي بكذا ما هو خفي مع شتم الحمار ومثله العبد الخشبي فاذا هو تركي (قوله) بكسر الحيم ونحوها فحقها قاله في الفائق (قوله) المنحني (For) قال ابن التقيب كما حازر عما اطلعتنا من المبرين ثم سابعها زافاته يصح ولا يحتاج

في القبض الى كيد بل لما حكم السبع حزافا (قوله) للهل بالمائة أي والجلوبها كخصية المناخنة قال الاصحاب والمجلد على هذا ما روي مسلم من انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة من القمل لا يعلم مكانها بالكيل السعي من القمل (قوله) في القمار والجلوب وكذا السلم (قوله) وذلك في مسنة العرب المبلغ قبل ويجوز أن يريد المائة قد تعتبر أولا وبكس في ذلك باقي الصبر ولا تشتط الحالة الأخيرة كالحل قاله السبكي واقتصر عليه (قوله) التي فلا يساع رطب رطب وذهب الاثنتا الثلاثة الى جواز يسع الرطب الرطب (قوله) فيه اشارة وجه اشارة ان نقصان الرطب بالخفاف اوضح من ان يسأل متفقان الغرض من السؤال اشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع يسع الرطب بالخفاف لنقصان النقصان وامتناع يسع الرطب بالرطب للهل المائة كذا قاله الاسنوي والشارح فاسلمه اقتصر على الكل على حمل المائة وهو صحيح أيضا (قوله) بكسر القاف وبالضم أيضا (قوله) المن أسلا بوجه عدم الصحة وهو عرض له حفاف على دور الظاهر خلافه (قوله) وقبل ما يمكن حكمه الخ اقر هذا هل بشكل مباشر من أن الذي يكون أكبر جرما من الترميعارة الوزن قطعاً

كالض فلا اعتبار فيه بالوزن جزأ من الحق الاستوى ذلك الملتصق والبلغم والسفرجل ونحوها قال هذه لا تستقر بكل ولا وزن فاعديم مع بعضها بعض والجدي يجوز وزنا بشرط الخفاف (قوله) بالقياس إليه بمعنى بالياء المشبهة ما شتم عربيا عن الصلة (قوله) وإن يسع بغير جنسه الخ فرع عما قال بصلته هذا الدنار الشرقي بكذا ما هو خفي مع شتم الحمار ومثله العبد الخشبي فاذا هو تركي (قوله) بكسر الحيم ونحوها فحقها قاله في الفائق (قوله) المنحني (For) قال ابن التقيب كما حازر عما اطلعتنا من المبرين ثم سابعها زافاته يصح ولا يحتاج في القبض الى كيد بل لما حكم السبع حزافا (قوله) للهل بالمائة أي والجلوبها كخصية المناخنة قال الاصحاب والمجلد على هذا ما روي مسلم من انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصبرة من القمل لا يعلم مكانها بالكيل السعي من القمل (قوله) في القمار والجلوب وكذا السلم (قوله) وذلك في مسنة العرب المبلغ قبل ويجوز أن يريد المائة قد تعتبر أولا وبكس في ذلك باقي الصبر ولا تشتط الحالة الأخيرة كالحل قاله السبكي واقتصر عليه (قوله) التي فلا يساع رطب رطب وذهب الاثنتا الثلاثة الى جواز يسع الرطب الرطب (قوله) فيه اشارة وجه اشارة ان نقصان الرطب بالخفاف اوضح من ان يسأل متفقان الغرض من السؤال اشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع يسع الرطب بالخفاف لنقصان النقصان وامتناع يسع الرطب بالرطب للهل المائة كذا قاله الاسنوي والشارح فاسلمه اقتصر على الكل على حمل المائة وهو صحيح أيضا (قوله) بكسر القاف وبالضم أيضا (قوله) المن أسلا بوجه عدم الصحة وهو عرض له حفاف على دور الظاهر خلافه (قوله) وقبل ما يمكن حكمه الخ اقر هذا هل بشكل مباشر من أن الذي يكون أكبر جرما من الترميعارة الوزن قطعاً

٦٤ لم لم (قوله) المن والبلغم والجبن والنشا (قوله) المن قبل تعتبر المائة في الجلوب أي التي لا دهن لها (قوله) المنحنا أي متاهي الجفاف غير مقل ولا فريك ولا مشور ولا بليول وان جفت تفاوت انكشده عند الخفاف ثم كلامه فيدل أنه لا يصح مع الحب شيء مما يقتض منه كالدقيق والقتال والخز ولا بما فيه شيء مما يقتض منه كالحلوى العجوة بالنشا والصل فاقب ما الدقيق قال الرازي وكنكنا لا يجوز يسع هذه الاشياء بعضها بعض لخروجها عن حالة الكمال

(قول) التنا وأيضاً اعترض الاسنوي بأنهم من الذين كيف جعله قهواه (قوله) أي خالصا من الماء كذا اشتراط كونه خالصا من الزبد
بالافتقار يعبر به وبعين كونه خالصا من قاعدة قهوه لا لعدم كونه خالصا من الماء كذا اشتراط كونه خالصا من الزبد (قوله) ويجوز
من السمن الخ مثله على التخل (قوله) ويجوز مع الخفض الصافي في بعض يجوز أيضا به السمن وبالزبد متنا خلاصا لا يمنع بالزبد
(قوله) أمال الشوب بالماء فيه اشار بان الماء اليسر لا يضر وقصر به السبي كافي كلام الشافعي وطاعة الزبد لا يضر به
لا الماء (قوله) فلا يجوز سماعه قال السبي بل شوب اللبن بالماء يمنع به (٢٥٤) مطلقا للجل باللبن المتصور (قوله)

(أوجها وأيضاً صافيا) أي خالصا من الماء فيجوز مع بعض الذين بعض كيلوا من ماء الحليب
والخامض والرائب والخازم لا يمكن مقل بالنازل وأما لآلة يكون ملحجوا المكيا لمن انما أكثر
وزنا ويجوز مع بعض السمن بعض وزنا على التصل وقيل كيلوا وقيل وزنا كان كذا يامدا أو كيلان كان
ما شوب ويجوز مع بعض الخفض الصافي بعض أن الشوب بالماء فلا يجوز به بمسح ولا يتخلص
للجل بالماء (قوله) ولا تكي بالماء في سائر أحواله أي بقها (كطين والأط) والمصل والزيد
لأنها لا تتخلو من محتاطة شئ بل محتاطة لا تفسد ولا يطبخ ولا يغلى والمصل خطاطه الدقيق
والزبد لا يتخلص من قليل نجس فلا يتحقق فيها المائة المصرة فلا يجوز مع بعض كل منها خصوصا
يجوز مع الزبد بالسمن ولا يسع اليها ما يتخففه بالسمن والخفض (ولا تكي بمائة ما أثرت فيه
النار الملح أو القلي أو الشئ) فلا يجوز مع بعضه ما كان أوفيه كالسمن والمصل للجل
بالمائة لا اختلاف تأثر النار وقوة وضعها وفيما أثرت فيه ما بعد كالبس والسكر وجان أحدهما
لا يساع بعضه بعض (ولا يضرنا ترميم) بالنار (كالبس والسمن) يميزان النار من الشبع والسمن
فيجوز مع بعض كل منهما بعضه بعد التميز ولا يجوز قبله للجل بالمائة (وإذا جفت الصفة) أي
قد لا يسع معي بذلك لأن أحدا لم يبعثه على ذلك إلا في عادة العرب (رويان الجاهل
واختلف الجنس) أي جنس الروي (منها) جميعها أو مجموعها بان اشغل أحدهما على
جنس اشغل الآخر عليها أو على أحدهما قط (كقهره قهره مجزورهم وكذودهم مجزور
أو درهمين أو) اختلف (النوع) أي نوع الروي باختلاف الصفات من الجاهلين جميعها
أو مجموعها بان اشغل أحدهما من الدرهم أو بالناظر على موصوفين بصفتين اشغل الآخر عليها
أو على أحدهما قط (كصاح ومكسرة) أي صاح ومكسرة (أي أحدهما) أي صاح
قط أو بمكسرة قط وقعة المكسرة دون قعة الصاح في الجمع (قباطة) لأن قبة اشغال أحد
طرفي القدر على ما ليس مختلفين أن نوع ما في الطرف الآخر عليها باعثار القيمة مثاله باع قسما من دار
وسمنا بألف وقعة الشخص مائة ألف يفسخون بأخذ الشفع الشخص شئ لا انفوا وتوزع
فيما بين فيه يؤول إلى المناقضة أو عدم تحقق المائة ففي سبع مدودهم بمدودهم انما خلفت قبة
الذين الطرفين كدرهمين ودرهم قبة الدرهمين ثلثا فقهه في مائة ثلثا مدودهم من الطرف
الآخرين من ثلث مدودهم في مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية فتتحقق المناقضة
في مقابلة ثلث درهم نصف درهم وان استوت قيمته من الطرفين فالأمة غير محققة لأنها تعد

لاط الخ وأيضا الاقط والمصل
لهم النار (قوله) فلا يجوز مع
السبي لو كان الزبد من جنس
لأن ما فيه سمن من غير غرض
يجوز مع الخفض المتزوج الزبد
بالسمن متغاضا لا تافا زبد كذلك
فيتمه كذا السبي الجنب والأط
والمصل ثم قال وكما يتبع بعض هذه
الاشياء بمثلها كذلك يتبع الآخر
وباللين وكذلك الزبد والسمن والخفض
قوله) لا يسع اللبن
في السرج بالجم (قول) التنا الخ
الخ يخرج منها ثانيا فغيره لا يفي ولا تأثر
الحرارة كلها موثر كلامه في النار
ومعها (قوله) حيا كان أو غيره
أي لأن تأثيرا ثانيا فغيره من ضبط (قول)
المن كالبس وكذا الذهب والفضة
(قوله) للجل بالمائة فيكون من قاعدة
مذمومة (قول) المتبرو بأي حشا
واحدا كما يقيد في المحر والزبد مائل
باجتماعه في صفة مثلا (قوله) في
المن واختلف الجنس أي جنس السبع
لا الجنس المتضمن فان المراد واحد
ويشغل انهما على شئين لا بعد فان
عليه قال الاسنوي ثم لا فرق في الجمهور

الذين الروي وغيره وان كانت عبارة الكتاب لا في ذلك التأويل ولولا قال واختلف السبع جسا لكان هنا (قوله) مجموعا مع دفع التوزع
لما يقال حاربه لا لتأمل الاموال حصل الاختلاف من أحدهما قط مع أكثر الامثلة الآتية (قوله) باختلاف الصفة ريان مراده هنا بالتوزع
ما ليس يتبين فيشكل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كلف على والمرق (قول) التنا ومكسرة المرادها القراصة التي ترض من الدسار
لتشغل في شر الحاجة الطبيعية مثلا (قوله) وقعة المكسرة دون قعة الصاح الظاهر ان كفا متص فيتمسكرو واحدا قتل ما وإن أفضة
والتكسير في غير الدرهم كالبس في اشارة المذكور (قوله) فتتحقق المناقضة في مقابلة ثلث درهم نصف درهم ظاهرا صريحا ان المذكور
فيه أعني مقابلة المتبقي مدون ثلث درهم لا يجوز فيه وهو مجموع لأن فيه أيضا المناقضة محققة من جهة مقابلة ثلثي مدون نصف مدون تأمل

(قوله) ففي الصورة الاولى يعنى سيع مدود درهم بمدين وقية التسع الدرهم درهمان وأونص درهم وبني بالثانية سبع مدود درهم درهمين وقية المذرهمان أونص درهم (قوله) ان استوت الخ هذا الاشارة الى خلاف من اشتراط ان يكون حجمها انفس من الصغرة (قوله) أو مكره فقط مثاله باع درهما صغرا ودرهما مكره أكبر درهمين مكره من ان قلت قضية عبارة ان الغائبة تامة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكره مستوية بخلاف فمما لو اوع المصالح والمكسرهما واستوت قيمة المكره ان التام للحل بالمائة قلت اذا كان الشرط في مائر الصور ان يكون قيمة المكره دون الجميع (٢٥٥) لزوم ثلثات حقيقة الغائبة قطعا نظرا الى الحجم الذى فيه ما هو محال اختلاف العوضين

التصويم وهو تخمين خطي وفي سبع مذودهم بدين أو درهمين ان كانت قيمة المذود مع درهم درهم اما لما لم تكن غير محققة لما ذكر وان كانت فبنته أصغر من درهم كدرهمين وأقل منه كسفر درهم تحققت المقاسة في الصورة الأولى مقابلة مذود بمثلث أو مثلث وفي الثانية مقابلة درهم بمثلث درهم أو درهم ومثلث درهم وفي سبع الدراهم أو الدنانير الصالح أو المكسرة بهما ان استوت قيمة المكسرة من الطرفين فتحقق المائة لما تدم وان اختلفت تحققت المقاسة على وزن ما تدم كاهي محققة في السبع بصاح قط أو مكسرة قط لما تدم في فرض المسئلة ان قيمة المكسرة دون قيمة الصالح فلو انت قيمتها ما فاضل ولا فوصل في الاعتدال المذود في مقابلة المذود درهم والدرهم في مقابلة درهم أو المذود ولم يشغل أحد جاني القدر على شيء مما اشتمل عليه الآخر كسبع دينار ودرهم صاع خطه وصاع شعير أو صاع خطه أو شعير وسبع دينار وحمص وأخم مكسر بصاع غري وري و صاع معلى أو بصاعين برقي أو معلى جائز (ويحرم سبع الصم بالحيوان من جنسه) كسبع لحم البقر بالبشر (وكذا الغنم بجنسه من مأكول وغيره) كسبع لحم البقر بالثاقيع بما الجوار (في الظاهر) لا مسمى الله عليه وسلم من أي شاة الشاة بالهم رواه الحاكم والهيقي وقال استناده صحيح ونهى عن بيع الصم بالحيوان رواه أبو داود وعن سعيد بن المسيب وسلا وأسنده الترمذي من زيد بن سلمة الساعدي ومقابل الظاهر الجواز اتفاق المالك كقول وهو منى على اذ الحورم اجناس بما لقياس على بيع الصم بالهم واتفاق غيره فوجه بان سبب التمسع مع مال الارباسة المشتمل عليه ولوجه ذلك هنا

(قوله) (قول) المتن وهو نبراه وقال
 ماؤا استدلل لهما بقوله
 ولا لعب مردد قوله وشتر متعذر على بعض
 (قول) المتن وقال أجز قضا بامهنا
 لتفسيره بامهنا عليه الجوهري (قوله)
 شمن ماؤه ورد التصريح بالهي عن قننه
 في رواية الشافعي في المختصر (قوله)
 كذا استتمار لتعجز القول بأن الأجير
 قادر على التعجز ولا عين عليه أن لو شرطت
 عليه مفاد العقد (قوله) ويحوز الخ
 حسان فقيه يجوز من وجهين والجبة
 كلب قوم العلم رد في الهي التصريح
 بل ورد في المحلل الهي وشتر
 بأن يبيع تاج التاج سورة ان يقول

(قوله) بضبط المصنف بالقول قال غيره يفتح التون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول) المتروهي ماقى البطون الخ وهو مخصص بالابل (قول) القتل والخامين فسرهما الاستوى بما تحته من شراب الخيل من عام أو علمين مثلا ونحوه في القوت (قول) التناؤ قول الخ لعل الامم بطلانه بالتعليق والقدول من الصفة الشرعية وبنه الاستوى بانه ان جعل السرس طرا فطلانه للتعليق وان جعل ذلك حيا فالتد الصفة (قوله) اكفاء بلسه الخ أي يكون قد جعل السرس (قول) المتبأن يصحلا البده هو الطرح (٢٥٦) والاتقاء قال الرازي اختلاف المعاطاة

يصرى هنا واعترضه السبكي بأن الفصل هنا خال من قرينة السمع ولم تظهر قرينة السمع الا من قوله السابق أنشد البلقوني بخلاف الفصل في المعاطاة فانه كالنوعوع عرفا فذلك (قوله) لعدم الزوية قال الاستوى ولو صحنا سيع الغائب لا يقول به تافى الملاسة لانهما شرطا أن يقوم السمس مقام النظر فمال بعد ذلك انه لا يتجزع البطلان على خلاف الصحت عند نفي خيار الزوية في بيع الغائب وان كان الامع فيه البطلان نور ودالتهى هنا أقول وعلى هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكفاء بلسه عن رؤيته (قوله) اذارميت الخ يصح قرأه بضم التامر وخضها وكذا كل سورها الفرق بين البائع والمشتري (قوله) أو يقول قيل كان الصواب التصريح يقول ارشاد الى صفة على الاول أو كان يقضيه على الثاني (قوله) أو لعدم الصفة به بقم ان قوله في صورتها السابقة فهذا التوب مبيع منك بشرة الفرض منه الاخبار لا الانشاء (قول) المفق أو صلت الخ هذا التفسير وما قبله ذكرهما الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله) والشرط الفاسد الخ أي فهو منى عنه بكل من الحديثين (قول) التشرط أن يصحده البائع من هذا القبيل اشترت هذا الخبط بشرط ان يفتحه الى البيت سواء كان البيت معروفا أم لا وكذا الشرط عليه عمل البلعة المشترا وما أشبه ذلك ومثله البلعة تنفع كثيرا لغير عزها (قوله) أو بشرط هو

وله ما فوقه ولها تاج التاج وهو بكر التون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المفعول بالصبر يقال نضبت التاتقة بالاء للمفعول تاجا بكر التون أي ولدت وطلان البيع المتفاد من الهى على التفسير الاول لا مبيع ما ليس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لانه الى أجل مجهول (وعن الملاحق وهى ماقى البطون) من الاجنة (والخامين وهى ماقى أصلا بطون) من الماء روى الهى عن جهماء مالك في الموطأ عن معيين السيبى سلا والبراز من معيين أخر يرمى سندا وطلان البيع فيها لما عا ذكر (والملاسة) رواد الشبان عن أى هريرة وقال واما الثانية فمن أى معيد لفظتهى من حين التابذة والملاسة (بأن بلس) بضم الباء وكسرها (توباطوبا) أو في ثلثة غم يشترى مبيع أن لا خيار له اذا رآه) اكفاء بلسه عن رؤيته (أو يقول اذالمسته قد بعته) اكفاء بلسه عن الصفة أو مبيع شيئا على الهى لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والتابذة) بالهجة (بأن يصحلا الذبها) اكفاء من الصفة فيقول أحدها أنشد البلقوني بشرة مياخذة الآخر أو يقول بصل هذا بكذا على أى اذا نذته اليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان فيما لعدم الرق أو عدم الصفة أو بشرط الفاسد (بيع الحصة) رواد مسلم عن أى هريرة (بأن يقول بعتك من هذه الاواب ما مع هذه الحصة عليه أو يصحلا الرضى لها (يعا) اكفاء من الصفة فيقول أحدها اذارميت هذه الحصة هذا التوب مبيع منك بشرة (أو) يقول (بصلك ولذا الخيار الى ريمها) والبطلان في ذلك الجعل بالمبيع أو بزم الخيار أو لعدم الصفة (وعن يعقوب بن جعة) رواد الترمذى وغيره عن أى هريرة وقال حسن صحيح (بأن يقول بصلك) هذا (بأنف قد أو أفن الى سنة) نخذ بليها مشئت أو شئت أنا (أو بصل هذا العبد فانف على ان تبغى دارك بكذا) أو تشترى منى داري بكذا والبطلان في ذلك فجعل بالعوض في الاول والشرط الفاسد في الثاني كما سبق في قوله (وعن يسه وشرط) رواد عبدالحق في الاحكام عن عمرو بن شعيب عن أسه بن جده وروى أبو داود وغيره بهذا الطريق لايصل لمفسوع والشرط وسيع (كيس بشرط يسع) كما تهم (أو فرض) كان مبيع عبده بألف شرط أن يقره مائة والمضى في ذلك انه جعل الالف وبقى العقد الثاني غنا واشترط العقد الثاني فاسد فيلغى بصل التمن وليس له فتمعه مائة حتى يرضى التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد (لو اشترى زرعا بشرط أن يصحده البائع) بضم الصاد وكسرها (أو توباطوبا يخطه) البائع أو بشرط أن يخطه (فالامع بطلانه) أى الشراء لاشتماله على شرط عمل فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد والثاني يصح ولو لم بشرط وهو فى المعنى يسع وبارقون عن الهى عليهما ما خارا ربيعة والثالث جمل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من الهى وهذا حاصل الطرق الثلاثة في المسئلة أصحابا بطلان البيع والشرط والثانية فيها القولان في الجمع بين بيع وأجارة والتاسعة

بالاولى (قول) السن فالامع بطلانه قال الاستوى لانه شرط تعاقب شتى النقد (قوله) أصحها الخ من ثم اعترض الاستوى على تغيير المصنف بالامع من وجهين الاول المسئلة ذات طريق الثاني ان التعير بالامع يقتضى قوة الخلاف مع انه ضعيف لان الرابع طريق القطع

(قول) المتن يستثنى هذه الأمور في المعاملات كالرخص في العبادات فتبيع فيها أوقاف الشارع ولا تحصى لكل ما فيه مصلحة (قول) المتن والكفيل قال الاستوى سئل التوروى رحمه الله عن موافقته على الاكتفاء بالمشاهدة وتقصير عدم الاكتفاء بما عاين أو أمدها فعلم مقدار من القرآن ومن مكاتمن المحقق بالمشاهدة فلا يعدم معرفة السهولة والصعوبة (قول) المتن بين في الزمة ثلث أرباع من رجلين سلعة تألف بشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كابل الضمان من فطيق القاضي والوسيط وغيرهما عدم صحة البيع لا بشرط على المشتري أن يكون ضمانا لغيره وهذه مسئلة جلية تقع بين الناس كثيرا فليظن لها (قوله) أو الوصف الخ قبل هذا لا يلزم قولهم أن رهن الثابت كسقف لا يكفي وصفه قلت قد يجب أن صور معنا مع الزمة (٢٥٧) (قوله) أو وصفها فلا تنال اعتراض الاستوى بأن ضمان الأعيان للجنة الضعومة صحيح

والثمن المين بجماعة المبيع فيصع ضمانه (قوله) شرع له تأنيب القاطع ضمير يعود على كل (قول) المتن إن لم يره منه لورهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هل قبل القبض (قوله) فليانع الخيار اى ولا يغير المشتري على التباين بذلك لأن البائع مندوحة (قول) المتن أوله يتشكل الخ أو مات الكفيل قبل الكفاية أو أعسر على مقاله الاستوى انه القياس (قوله) لتتوفى الشارع الخ أو يضاف لتتبرر رهنه في الصحين بألفاظ مختلفة وتوجه الاستدلال منها انها اشغلت على شرط العتق والاولاهم ولم يكره التي على الله عليه وسلم الا شرط الولاة أو ما الجواب عن اشتراط الولاة ما ذكره في النسخة فيقال هذا وقد اعترض البعض بأن بريرة كفت مكانه فلو أخرج الحديث منه سها بشرط العتق بغير رضاها وحديث آخر يمين العام الوارد على سبب وصورة السبب لا يخرج كما في الولد للراش خا كان في اتمه (قوله) وان قلنا الحق الخ الحسن ترك الواو بدليل حكاية الخلاف الآتي (قوله) كالتدبير بقره وهو الاعم (قول) المتن العتق خرج من قولنا فان اعقته (قوله) قولنا في ما قلنا البيع بالخيار (قوله) من العتق الخارج أو أيضا فسد البيع قد

يطل الشرط وفي البيع قول آخر في النسخة (ويستثنى) من النهى عن بيع بشرط (صور) تصح لمسايق (ك) البيع بشرط اختيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمن) وسيأتي الكلام على ذلك في محله (والاجل والرهن والكفيل المعينات الثمن في النسخة) أمّا الاجل فقولته تعالى اذا داختم بدن الى أجل مسمى اى مينا كسروا أمّا الرهن والكفيل فلما حاقا بهما في معاملة من لا يرضى الأهم ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن بطل البيع لا شتمه على شرط رهن ماله كسره بعد التعيين في الرهن بالمشاهدة أو الوصف صفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو الاسم والتسبيل لا يكفي الوصف كوسر سققل الرافعي هذا هو النقل ولوقال قائل الاكتفاء بوصف أولى من الاكتفاء بالمشاهدة قل لا يعرف حاله ليكن مبعدا وسكت عليه في الروضة وهذا الثمن يحسبونه في النسخة للاحتراز عن العين كما قال بعض هذه المراهم على ان تسلمها في وقت كذا أو رهن بها كذا أو ضمانها فلا تنال الشرط بأجل ذكره في الروضة كأصلها في الاجل لا مرقى أئمت لتفصيل الحق في المدة واليمين حاصل كذا الرافعي في التكلم على انطاق الوجيز الرهن والكفيل وخال في كل منهما اهرق شرع لتفصيل الحق واليمين حاصل بشرط كل من التلاصق في غير شرعه (والاشهاد) للامره في الأفعال تعالى وأشهدوا اذا باعتم (ولا يشترط تعيين الشهود في الاعم) والثاني يشترط كالرهن والكفيل وفرق الأول ثبوت الأعراس فيها بخلاف الشهود فان الحق يثبت بأي عدول كذا ووقع الامام الاول وذا الخلاف الى امة فوسمهم هل ينعون (فان لم يره) المشتري أو لم يشهد كافي أصل الروضة (أولم يتشكل العين فليانع الخيار) لغوات بشرطه ولو عينها حين فالتحاشن من التخصيص ان الخيار ان شرط التعيين والافلا (ولو باع عبدا بشرط اعتاقه فالتشهور صحة البيع والشرط) لتتوفى الشارع الى العتق والثاني بطلانها كما بشرط بيعا وعتق والتا لثمة صحة البيع وبطلان الشرط كافي النكاح (والاعم) على الاول (ان البائع مطالب بالعتق بالاعتاق) وان قلنا الحق فيه فتعالى وهو الاعم كاللتميز بالتميز لا لم يشترطه والثاني ليس له سلطان له لا ولاية في حق الله تعالى فان قلنا الحق له فله سلطان به يصف باعته فان امتنع من الاعتاق أجز عليه باع على اذا الحق فيه فتعالى فان قلنا الحق للبائع فله الخيار في فسخ البيع واذا اعتقه المشتري فالولاة وان قلنا الحق للبائع (و) الاعم (المشروط مع العتق والولاة) أى البائع (أو بشرط تدبيره أو كونه أو اعتاقه بعد شهر) مثلا (لم يره) البيع أما في شرط الولاة فليانع لاعتاقه لا يره في الشرع من ان الولاة ائمت وأثنى الباقي فلا يله يحصل في واحد من متشوق اليه الشارع من العتق والتأجير والتأنيب مع البيع ويطلب الشرط وهو في مسئلة الولاة قول منصوص أو يخرج

٦٥ ل ب ج جتضي العتق كافي شراء القريب بخلاف هذه الأمور (قوله) وهو في مسئلة الولاة قول منصوص فيه بتدلي المؤلف في تغييره بالاعم بالنسبة لهذا ثم هذا ما يمتن قوله صلى الله عليه وسلم واشترط لهم الولاة أو أجاز الشاخي رضي الله عنه بأن لهم معنى عليهم كافي قوة تعالى وان أسأمت ظلها قالوا بدلى على انكاره لهم لهذا الشرط وأوجب أيضا بأن ذلك أمر خاص مدبر لصحة قطع عاذتهم كسفن الحج الى العرة وأوجب الاكثر بأن الشرط كمن خارج العقد أو ماوجه الصحة في غير الولاة فصول المقبول ثم الوقت صكا لتدبير

(قول) الله لا يملك الاكل الا انما يقتضيه ظاهراً كيدونه على ما اوجبه الشارع عليه واما الاغرض فيقتلانه ذكره لا يورثنا
 ولتقتصر في الاول حمل الشرط لاغ كالتاني أم هو صحيح مؤكد وعقد بعضهم الاول بان الشرط ما اوجب زيادة على مقتضى العقد (قول) المتيقن
 يتصد من جهة خارج هذا الشرط ان يشترط الشرع فيقتصر بذكر اخلافاً على المقيّد وقوله اختلف قال الجوهري اختلفه أي وجد موصيه
 خلفاً قال والخلف في المستقبل كالصك في الماضى (قوله) مع الشرط لا يتحقق بطلان العقد وهو العلم بصفات المبيع التي تختلف بها
 القرض وطه الغزالي بأنه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على انشاء شيء فلا يدخل في النهي عن الشرط وان سمى شرطاً وبين
 الاستوى ذلك بان الشرط لا يكون الاستقبال بل يتناول هذا وفيه نظر (قول) المتقوى قول قال الرازي

(ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرتعيب أو ما لاغرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا مع) (قول) المتيقن
 فهماء ولذا الشرط في الثاني وأختصن كلام في التمتع وفي في الأم فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفاً
 بقصد ككون العبد كاتباً أو له ما حلاً أو ليوثاً مع) (قول) المتيقن
 الشرط (وقول) بطل العقد في الآية) بصورتها للجهل بما شرط فيها بخلاف شرط الكفاة
 لا يمكن العلم بما لا يخفى في الحال وأجاب الأول بأن العلم بما شرط في الآية في ثاني الحال ككان
 ويعبري الخلاف في بيع الحارمة بشرط أنها حامل وقطع بعضهم فيها بالصفة لأن الحمل فيها مبيع فاشتراطه
 أصلام بالبيع كالوصية أو سارة (ولو قال بعتك) أي الآية (وجعلها بطل) البيع
 (في الآية) لحقه الحمل المجهول مع اختلاف سائر شرط كونها حاملاً فيه جعل الحاملة موصفاً
 تابعاً والثاني يقول لو سكت عن الحمل دخل في البيع فلا يضر التبصير عليه (ولا يصح بيع الحمل
 وحده) لأنه غير معلوم ولا مقدور عليه (والحامل يحتم) لأنه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى وقبل بيع
 استثنى كعضاء الحيوان (والحامل يحتم) لأنه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى وقبل بيع
 البيع ويكون الحمل مستثنى شرطاً (ولو باع حامل مطلقاً) عن ذكر الحمل معها وتيقه (دخل الحمل
 في البيع) تعالىها

(فصل) ومن النهي عنه ما لا بطل) ضم اليه المضط المصنف أي النهي فيه البيع بخلافه
 فيما حتم ومقتضاه أيضاً (لوجه) أي النهي في ذلك (التي معنى يقترب) إلى ذاته (كبيع
 حاضر لبايد يقدّم غريب يحتاج إليه لبيعته بسعر يومه فيقول) (بلدي) أنه عندى
 لا يبيع (على التدرج) أي شيئاً شيئاً (تأخلى) فيواقفه على ذلك قال صلى الله عليه وسلم
 لا يبيع حاضر لباد رواه الشيخان من رواية أبي هريرة وعنه زاد مسلم دعوا الناس يروى الله بعضهم
 من بعض والمعنى في النهي عن ذلك ما يؤتى اليمن التضييق على الناس بأن يكونوا بالشرطين المشغل
 علمهما التضرر أحدهما أن يكونا لتأخرهما في الحاجة إلى الحاجة فلا يحتاج إلى التأخر لا يدخل
 في النهي تأخرهما قصد التأخر البيع بسعر يومه فلا بد البيع على التدرج فنهى الله البلدي تقويض
 ذلك إليه فلا بأس له لم يضر بالناس ولا مصلح إلى منع المالك منه والنهي الغر فمما يأمرك به
 العالم به ويصعق البيع قال في الروضة قال الغفال الائتم على البلدي دون البلدي ولا خيار للشترى
 انتهى والبايدى ساكن البادية والحاضر ساكن الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهو أرض

الخلاف مبنى على أن الحمل بطل وهو الصحيح
 بدليل إيجاب الحوامل في الدنانير أولاً
 لا احتمال أن يكون تخلفاً (قوله) للجهل
 أي فكأن قال ولو قال وجعلها (قوله) بطله
 الحمل الخ لو كان ما به وحده (قوله)
 والثاني يقول لو سكت الخ أي فكأن قال
 قال بعتك الجدار وأسه وأجيبان
 اسم الجدار شامل للأرض بخلاف اسم
 الدابة لا يشمل الحمل (قول) المتيقن
 ولا يصح هذه مسألة الملا مع السابقة
 الآن قال الملا مع تخصص بالابل

(فصل) ومن النهي عنه قال
 الاستوى في أثناء القرض منه سان
 العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها
 ومع ذلك نعم (قوله) بضم الباء أي
 وسق عود الغدير إلى النهي ختم ذكر
 النهي عنه وأما إن هذا الوجه الأول
 التي سلمه الشارع رحمه الله أحسن
 من الثاني ومن ضم الباء ومع الطاء من
 حيث تقول العارية عليه ما لا يتصف
 بالطلاق ولا بعدمه وإنما تصف بعدم
 الإبطال كقبي أو كغيره مما يأتي
 في الفصل (قوله) أي النهي فيعلم
 يقول أي النهي إياه لأنه يريد أن يدخل
 في العارية ما لا يتصف بالطلاق ولا

بعدمه كقبي أو كغيره (قول) المتأنيق قدّم غريب هو أعين البادي وأما عار البادي أو لا موافقة للعديم ثم التعبر فيها
 بالقرين وبالترك عند لا مفهوم لهما فمما يظهر نظر الغنى ثم يحرم الإرشاد إلى البيع أو الإرشاد فقط قال الاستوى التجه الثاني لأنه الذي
 يحصل به التضييق وأما البيع ففي الحقيقة توسيع على الناس (قوله) أي شيئاً شيئاً أي فهو كالصاع في دج (قوله) أحدهما أن يكون الخ قال
 السبكي هذا الشرط لم يشترطه إلا القوي والثاني والراعي وهو يحتاج إلى دليل والقيّد كغيره مباح احتياج الناس إليه (قوله) تأنيقهما الخ
 لو انتشار الحضرى في ذلك فقال أبو الطيب وأبو احصاق يجب إرشاده وقال ابن الوكيل لا يرشده فوساطة على الناس انتهى ومراعاة ان يسكت
 (قوله) ساكن البادية قال تعالى يودوا لو أنهم بادون في الأعراب أي تارلون

(قول) المثل وتلقى الركن قبل المعنى في النهي عن الركن وهو الصحيح في شرح مسلم واعتقده الشارح حجة الله وقيل نظرا لتضرر أهل البلد وهو ما عساه الماوردي عن الجمهور والركن قال التوتوي في التهذيب هم راكبو الأبل خاصة قال وأما الطائفة المشهور الملتصقة على الواحد فسعاد وقيل هي كالجمع ويجوز ذكرها وتأتيها (قول) التولم الخيار هو البطالة فيعيد أن يشبهه لا يتوقف قصد التين على دخول البلد (قوله) لأنه لا يأتيهم (٢٥٩) محل ما في الاستوى محاولة الاتم في الصورتين ووافقه في شرح المنهج على الأولى فاقب فيها

التمرير دون الخيار (قوله) وجهان قال في القوت الأصح لا يحرم (قول) التين والسوم على سبب غيره ولو كانوا في الصريح منه أشاء ورعيل على ما في الكفاية والمطلب (قول) التين بأن يأمر قال الاستوى أصل ذلك تجزؤه تمثيل فقد ذكر الماوردي أنه يحرم طلب السلق من المشتري مثلا بزيادة مخرج والبائع حاضر وفي كلام الشافعي إذا اشترى رجل من رجل حلقة ولم يتزكها بنى أن يتناع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتراها الأمر بما جمعه على ذلك الأولى (قول) التين بأن يزيد قد يكون القائل ذلك البائع من حيث لا يعرف أو حتى جوالها أو غيرها (قول) التين للخصم ضرر يرد عليه ما لو قصد ذلك ضررا للمشتري (قوله) وهو لعالم بالنهي إشارة إلى قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على البيع لأنه يدفعه ويخرج من الخديعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع انما هو في نهى خاص أما العلم بالخرم فلا بد منه في التأنيم قطعا أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للتنازع المشهور فغيره لا يحتاج فيه إلى الاعتراف بالعلم بخلاف الخفي (قوله) والثاني أنه الخيار أي كافي التصرية وقرن الأول بأن التدليس فيها في نفس البيع وبأن المشتري فيها لا تترتب منه

فها يوزع ونحسب وذلك خلاف البادئ والنسبة البادئ والى الخاضعة حضري (وتلقى الركن بأن يتلقى لماتة يحملون ما طال إلى البلد فيشترطه) منهم (قوله) قدومهم ومعرفتهم بالسرور لهم الخيار إذا عرفوا التين قال صلى الله عليه وسلم لا تقبلوا الركن البيع رواء الشيطان من أبي هريرة وفي رواية تسلم فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى في النهي غيهم وهو ليس بخرم فيأتيهم تركه العالم وصح شراؤه ولو لم يقصد التلق بل خرج لاستطاباد غيره فزاعهم فاشترى منهم فالأصح عيبه لتحويل المعنى وعلى مقابلة الخيار لهم وإن كانوا موقنين ولو كان الشراء من البلد أو بدون سره وهم طالعون فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرازي أنه لا يأتي في صورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور وتلقى الركن يكون ما يصح من شراءه من البلد فصل هو كالتلقي للشراء فيه وجهان المقتضيان أنه كالتلقي والركن جمع راسكب (و السوم على سبب غيره) قال صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سبب غيره واه الشيطان من أبي هريرة وهو خير بمعنى النهي فيأتيهم تركه العالم والمعنى فيه الأبناء (وأنما يحرم ذلك بعد استقرار التين) ومصورته أن يقول من أخذت ثيابا لثمنه بكذا فزادته حتى أعلت خبرا من هذا التين أو مثله بأقل أو يقول لما استرداه لا شترت مثلك أكثر ولو باع واشترى مع واستقر التين بالتراضي به صريح في السكرت وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم بوما يطاق على من يرد بغير من طلبه المدخول عليه والزائدة في التين (والبيع على سبب غيره قبل زومه) باتضاء خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالنفع ليعلم منه) أي البيع بغيره من غشه (والشراء على الشراء) قبل زومه (بأن يأمر البائع بالنفع ليشتره) بأكثر قال صلى الله عليه وسلم لا يسع بضمك على بيع بعض رواء الشيطان من ابن عمر زاد الشافعي حتى يتناع أو يذو في معناه الشراء على الشراء ويروي مسلم من حديث عتبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يعمل للؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذو والمعنى في تحريم ذلك وهو لعالم بالنهي عنه الأبناء ولو أن البائع في البيع على بيعه ارتفع التحريم وكسكتا الشراء في الشراء ولو باع واشترى دون ذلك مع (والتش بأن يزيد في التين) للسلعة المعروفة قبيح (للازفة) بل فترائنا (بل لخصم غيره) فيشترى باري الشيطان من ابن عمر أمضى الله عليه وسلم هي من التين والمعنى في تحريمه الأبناء وهو لعالم بالنهي عنه كآفته النبي عن الشافعي وإن سكته في المنحصر (والأصح أنه لا خيار) للشراء لتفريطه والثاني أنه الخيار لأن التين بوما يطاق من البائع تدليسه أي لا خياره في غير الموالاة جزوا لأنها على الأصح ويؤخذ من قوله لخصم غيره أنه ذكر في الكفاية أن يرد بها تاسا وبالعين (وبيع الرطب والغلب لعمارة الخمر) والتبذير أي ما يؤول إلى الهما أن يؤم اقتضاه إماما من البيع فالبيع له ذكره أو يفتق غرام أو يكره وجهان قال في الزوارة الأصح التحريم والمراد التفتق لظن القوي وباتوهم الحصول في الوهم أي الدهن وبيع البيع على التدبيرين وحرمة أو كراهته لأنه

(قوله) فإن توهم هذا التضميد فيه لم يرد في بيع السلاح فطامع الطريق (قوله) وحرمة استدلال النبي بحديث لعن الله الجور شار بها وسامها وأبغها ومبغها وأمرها ومعتصمها وحملها والمحولة اليها أو كمال تحملها ووجه الاستدلال أنه يدل على تحريم التسبب إلى الحرام أقول وبالجملة فليس مضافا لخاصة البيع والعبء ونحوه المذكور والفصل مقصودا فيه هي خاص

(قوله) في قوله يجرم المحرمين في زواجهم (قوله) الرقيق المصغر منه المجنون البائع (قوله) المقت حتى يبرأه حيث يستقي من التعبد (قوله) المقت وفي قول حتى يخلو حديث ورد فيه وضعف وأيضاً أن لا تصحف الولد فيه دليل جواز الانتفاء وأيضاً عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قوله) ونحوها كالقرض والارعة (قوله) ولا يجرم التفريق إلخ ولو كان التفريق يرجع للقرض أو الواهب أو صاحب القطة فنفسه نظر قال الاستوى المصالح في القرض والقطة لأن الحق فيها ثابت في القصة فإذا تصدرا الرجوع في العين رجوع في غيرها بخلاف الهبة (قوله) المقت طلاقاً الحسن طلاقاً العطف بآو (قوله) والثاني إلى آخره (٢٦٠) انقلنا بهذا اختصارها على ما يدل

التفريق بل ان تراها على اسم أحدهما إلى الآخر استقر البيع والأفضح قاله الرافعي والمراد انهم ولو يبيع مع هكذا تلهم ثم لا خلاف معه عندني الولد الباء (قوله) لكن يكره خالف أحمد رضي الله عنه فقال بالقرص لما نصه السي الذي كان فيه امرأة لها بنت حيلة أما بما حلة ابن الاكوع رضي الله عنه ثم أخذها التي صلى الله عليه وسلم وبعث بها إلى مكة قضى بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبكي من حيث انها واقعة حال تطرق لها الاحتمال من جهة انها تكون ماتت أو غير ذلك (قوله) بالنسب أي فهو من جهة الذي شرط في البيع

«(نص بإع خال)» (قوله) أي الشريك يظهر لك حكمة التقيد بالشريك وهي البطلان في عبده وعبد غيره مع الاذن لكن إن نقول لمنازلتها خرجت وان كان الحكم البطلان (قوله) دونها في الثانية أي لأنها على الخلاف في الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال في الثانية والثالثة والرابعة فوجه ما قلناه في الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالصحة ولما قلنا لا يمتنع من جهة الطرق خمسة أقوال الصفة فيما يجده مطلقاً ما سماه سفيان

سبب لصحة مضمومة (ويجزم التفريق بين الامم الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يبرأ) ليس حين أو ثمان سنين قريبا (وفي قول حتى يبلغ) قال سفيان الله عليه وسلم من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينهما وبين أجبتهوم الصيام محنة الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفريق بالبيع والهبة والصحة ونحوها ولا يجرم التفريق في العتق ولا في الوصية فخلل الموت يكون بعد انقضاء زمان القرص ولو كانت الامم رقيقة والولد حراً أو بالعكس فلا منع من بيع الرقيقينهما (واذا فرق بيع أو هبة بطلاق الآخر) للجهنم التسليم شرعا بالنسب من التفريق والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الاضرار لا خلا في البيع ولو فرق بعد البلوغ بيع أو هبة مع قطعاً لكن يكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كاسلمها في المحرق في أحد الوجهين (ولا يبيع مع العربيين) بفتح العين والراء وبضم العين واسكن الراء (بأن يشتري ويبيعه دراهم لتكون من الثمن ان رضى بالسلعة والهبة) بالنسب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربي أن يضم إلى وسكون الراء لغة ثالثة وعدم صحة لاختلاف على شرط الرد والهبة أن يرض بالسلعة وقد ذكره الرافعي في الشرح هنا وبه على أنه من قسم الناهي الأول وقسمه في الروضة إلى محله فكان يثبت في تقديمها أيضاً وتقديمه مسألة التفريق بالطلاق فيها

«(نص بإع)» في صفة واحدة (خلا وخرا أو عبده وحراً) عبده (وعبد غيره أو مشركاً بقراة الآخر) أي الشريك (مع) البيع (في ملكه) من الخلو والعبد وحسنه من المشترك وبطل في غيره (في الآخر) إعطاء لكل منهما حكمه والثاني يطل في الجميع قلباً للحرام على الحلال قال الرافعي والميرجع الشافعي آخره القولان بالإصالة في بيع عبده وعبد غيره وطردا في بقية الصور والصحة في الأولى دونها في الثانية وفي الثالثة دونها في الثالثة دونها في الرابعة لما ساق من التدبير في الأولى من فرض قصرها لقلتها في الأولى ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ولو أدن الشريك في البيع مع بيعه خراجاً بخلاف ما لو أدن له مالك العبد فلا يبيع مع العربيين في المهر في شرح المهذب الجهل بما يخص كلاهما عند العتق الثاني يكتب بالعلم بعد تزويج الثمن عليها على قدر قيمتها وسكت في الروضة كاسلمها من التزويج في ذلك (فتجبر المشتري) بناء على العفة (ان جهل) كون بعض المبيع خراً أو غيره

المشترك قطع بيعه وفي مسألة عبده وعبد غيره يبيع منهما وفي المضمون إلى الحر قطع (قوله) بخلاف إلخ أي إذا التوزيع باعتبار مما ذكر الاجزاء وفي تلك باعتبار الهبة (قوله) للجهل انظر ما للفرق بين هذا وبين ما لو اتى ابن صاحب العبد حيث يبيع في عبده مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان في مثل بعتك حديثاً بأنك فإن الصفة تعدد تعدد البائع وقد جعل كل مقدار الثمن وفيما لو أعيد كل منهما الصفة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد إنما هو بالنسبة لما تريب عليهما من الأحكام كالزواج بالبيع أما الشرط فلان الوكيل قائم مقام الموكل فيما بشرط علمه كما تقوم مقامه في الروية فكذلك إنما إذا انفصل الحال الوكيل من عدم العلم لا يصح ما شرعها كذلك ولا يملك لهما إبطال الجملة مبرودة في عدم الاذن لا تقول تلك صفة واحدة وهي موضع التفريق بخلاف الآتي

(قوله) فان علم شئ من حوله فاعلم بانه (قول) المتن في قول يجميعه ان كان البيع ما ينقطع العين على أجزاءه كالشئ واحد وجب القسط وان ينقطع على قيمته كالعين وجب السعي لان التقسيط واجب حصة عند العتد (قول) المتن في موضع في الاخرى المذهب لا ينعقد على البطان فيما سلف وهما الجميع بين الحلال والحرام والمحل حال العتد والطرف الثاني سوى بين القضاة الطائري قبل القبض وبين المقارن كما ترونا فيما في الرد الغائب (قوله) وان لم يقضه فان يقضه فيها خلاف حرب وأولى بهدم الانصاح وان تلف منه فقهه فقهه خلاف القبض غير التالف وأولى بالعدم لكن هذه الأخيرة لا خيار فيها لتأكد العتد لتلف البعض بعد القبض (قول) المتن في صفحة عبر المحرر بعد من تخلف الحكم فورد عليه (٢٦١) ملو باع ما ع حنطة وقوا باع شعير وضوءا ما بقرح على القرون وكذا

لرباع عدين في مقتدرهم الخبار
أوز يذيق أحد همدون الآخرون
سلم المؤمنين ذلك لكن برحمة يسع
شخص مشغوع بصفاته لا يتفرج على
القرين يكره عليهما ما لو غلط اثنين
بأنفسهم وقال شارحك كنتك على
أحدهما وأقرضتك على الأخرى فاه
يسع ولا يتفرج على هذا الخلاف قال
الاسنوي عقب هذا أول أن بحث مقول
له في كذا الخلاف بعد ذكر العدين معنى
أمره تكرر انتهى أقول وهذا الذي
قاله أخيرا يصدق عن الأقراض عليه
في إرضاءه عن القراض والشركة على
المحرر رقاهه وفي شرح الر والوض وإنما
يفيدوا العدين باختلاف حكمهما إبان
عمل الخلاف فأن التفتين كسقرض
وشركة يصح فيها جزاء (قول) السنت
هنا كالرباع عشرين وسيفا (قوله)
باختلاف أسباب الفسخ الخ كالتراخ
قبض رأس المال في السلم والتوقيت في
الإيجار موضوع ذلك قال الاسنوي لما كان
في الحكم بالطلان لأجل هذا التفرق
قولان عنهما تنول خبر تو الصقعة

عما ذكر بين القسم والاجازة تبعض الصفة عليه وخياره على الفور كافة في المطلب فان علم ذلك فلا خياره كما لو اشترى معا بصره وفيما يلزم الملائف الا في من الحصة او جميع العين وقيل يلزمه الجميع قطعا لا ما لزمه عالما بان تبعض الماسكوك لا يقبل العقد (فان اجازة) البيع (فخصته) في الملوكة (من المسمى باعتبار قيمتها) وعند الزجر خلا وقيل عسرا والخزيرقا فاذا كانت قيمتهما ثلثا والمسمى مائة وخمسون قيمة الملوكة مائة فخصه من المسمى بخمسون (وفي قول بجمعهم) وكانه الاجازة تنفي جميع العين في مقابلة الملوكة البالغ (ولا خيار البايع) وان لم يحمله الا الحصة لعدم محبت باع المالكه ولو لمع في غنة (ولو باع عبد مملوك أحدهما قبل قبضه) اشبع البيع فيه كالمعلوم (ولو دفع في الآخر على الذهب) وان لم يقبضه بالطريق الثاني دفع فيه في أحد القولين المخرجين من القولين السابقين في بيع عبد ومديفر معا (يلتصير) المشتري بين القسم والاجازة (فان اجازة الحصة) من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعا) وفرد أو احصا في المرزوي فيه القولين أحدهما يجمع العين ونصف الباقي وبين ما تقرر بالقضوين ما ثبت بدعوى العقد مع تزويج العين فيعطيهما اثناء (ولو جمع في صفة مختلفة في الحكم كإجارة وبيع أو إجارة أو سلم) كقوله يملك عبدي وأتجر ملنداري سنة بكذا وكقوله أجز ملنداري شهرا وملك ما عفي في حقى ملك بكذا (أصح في الامهر ووزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة المهر من حيث الاجرة وقيمة البيع أو المسمى والثاني بخلافه لا بد من عرض لا اختلاف حكمهما باختلاف اسباب القسم والاتساع وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فتجاوز الى التزويج ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلاهما من العرض وذلك بخلافه وأجيبا لا لا بخلافه في ذلك الآتي أي يجوز بيع ثوب ومقص من دار في صفة واحدة واختلا في الشعة واتجه الى التزويج الا لزمه ذكر (أو بيع ونكاح) كقولنا تزوجت كتي وملك عبدا وهي في جهر (مع النكاح على البيع والصداق القولان) السابقان لأمرهما ضمهما ووزع المسمى على قيمة البيع ومهر التل والثاني بخلافهما ويجب مهر التل وأعاد المصنف المسئلة في كتاب الصداق بابط عما ذكرهنا (وتعدا الصفة تمثيل العين كعتك ذكبا كذا أو ذكبا) فيقبل فهما ولمرد أحدهما بالبيع (وتعد البايع) نحو بعتك بكذا هذا بكذا فيقبل منها ولمرتصب أحدهما بالبيع (وكذا تبعد المشتري) نحو بعتك

٦٦ ل ل (قوله) مبدعاً خرج ما توارثوا من جنتي وعملت عبدي بكنة فانه يني على القوانين بما لو كان لكل شخص عبداً فباع عبده وجعل يرضى واحد منهم فان اطلقنا البيع وهو الاصح مع التكاثر من باع امرأته وان سمعنا ان كان في سكتنا القول ان المذكور هنا (قول) المتع التكاثر وذلك لانه لا يفسد بفساد الصدق فخرج القولان الصدق والسبع (قول) المترو وعده الصفقة المتناك كان الخلاف السابق الفصل عند اتحاد الصفقة دون التعدد شرعي في بيان له الاتحاد والتعدد لا محل ذلك ولما اشرقت على من الرد السب وغيره (قوله) قبيل فيما أي لو لم يشرع قبيل لأن القول يخط على الإيجاب وقوله الآتي قبيلان لواحدهما قد أبصر كذا في الرؤف وشرع المذهب هنا وقد خالفنا ذلك الأذري وغيره وتعل من جمع كثيرين الاحكام الصفقة وأنه في شرح المذهب صرحوا في غير هذا الباب بالسلكة بسوطة في شرح الررض والاعتق وغيرهما وكذا القول في مسئلة فاعداً المأم اذا قبل الترضي من أحدهما قطع ما عارض نصيه

(قوله) فيقول أحدهما تصغر صغر واختار ابن الرقعة بها الحائقة الصفة إذ لو توفقت صفة قبول أحدهما على قبول الآخر لصح العقد وشرع الرضى فيلزم بجاؤه بطل الفصل على انتهى (باب الخيار) (قول) للثاني في أنواع البيع قبل الأتاة وسبع الأب لفظه وعكس وكذا صفة الرضى لا خيار في الجواز ولا في غير صفة الرضى جملتها ما لا في بيع العبد من نفسه (قول) المثل كالصرف هو التقد بالتد (قوله) ما يثبت في أي من مكانها دليل ثمة إن عمر راوى الخبر (قوله) ولو كان مطروفاً على المعنى على الطوائف الخيار ثابت لها في مدة انتهاء التمتع أو مدة انقضاء أحدهما الآخر فيقتضى ثبوته في الأولى وإن (٢٦٤) انتفت الحادثة الثانية بأن قال أحدهما

هذا بكذا فيقبلان (في الإلهام) كالبائع والثاني لأن المشتري بان على الإيجاب السابق فالتنظر إلى من صغر منه الإيجاب ولو في أحد الشترين فيصير من الثمن على الأول يجب على البايع أن يسلم طمعه من البيع كإسليم الشارع على الثاني لا يجب حتى يوفي الآخر نصيبه كإسليم المشتري ثبوت حق المجلس (ولو كراه أو كلفهما) في البيع وأشراء (فالأصح اعتبار الوكيل) في اتحاد المقتضى وتعلقها تعلق أحكام العقد وكرو في البيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار الموكل لأن المالك وبصح في المخر في أكثره كذا في الفائق بها تصحيح الرجوع وقيل في الشترين تصح الأول عن الأكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد مضافي الأول له رد نصفه في الصورة الثانية دون الأولى وعلى الثاني يحكم الحكم ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد مضافي الأول للموكل الواحد ونصفه وليس لأحد الموكلين رد نصفه وعلى الثاني يحكم الحكم

(باب الخيار)

هو شامل خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وسائر الثلاثة (ثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف) بيع (الطعام طعام السلم والتوليد والتسليم وسبع المعاوضة) قال صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما يشترتا أو قول أحدهما الآخر آخره وما اشتدان وبقول قال في شرح المهذب منصرفاً أو بتقدير إلا أن أو لا أن ولو سكتا سقطا كان بمنزلة ولو لم قال أو يقل وسبق في السلم وما بعد موافق ما قبله واختار به كالماء وضع من صلح الخبطة فليس ببيع ولا خيار في خيار البيع كسبائي (ولو اشتري من منته عليه) من أموه أو فروجه بخيار فيه على خلاف المالك (فانقلنا المالك في زمن الخيار البايع أو موقوف لهما الخيار) كما هو الأصل (وانقلنا للمشتري فترا البايع دونه) ثلاثين من إزالة المالك وهذه أقوال السابق في وجهها في خيار الشرط أظهرها الثاني فيكون التمهير في شراء من يمتنع عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بتمتعه على كل قول حتى يلزم التصديقين أمعن من حين الشراء ولو باع العبد من نفسه في ثبوت الخيار وجهان يرجع في التشرع الصغير وشرح المهذب الثاني (ولا خيار في الأرباب والتكاح والمهبة لولا باع) لأنها ليست بها واحد يثبت في البيع (وكذا ذات التواب والشفعة والأجرة والساقاة والصدائق في الأصح) في المسائل المجلس لأنها لا تسمى بها والثاني يثبتها لأنها مهبة شراب في المعنى بيع والشفعة في معنى

لآخره وثبوته في الثاني وإن امتنع الأولى بأن ترقا أن التخص منها بما قال التوري رحمه الله هكذا ظهر في فهم هذا المثل فتأمل (قوله) واختار الحقوسم لكن عبارة شاملة للصلح على النصفة والصلح عن المم ولا خيار فيها ويجب من الأولى بقاء الجارة والمؤنس قال في أنواع البيع (قوله) فليس ببيع بل هو أرباب كان في دين وبهتان كثر في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول) المثل لهما الخيار عبارة الاستوى لوجود التخصي به لا مائع (قول) للمتن وانقلنا للمشتري المثل كان الخيار لهما ما أقره البايع فينتى أن يقطع خيار المشتري لأن للمساواة (قوله) كيلا يتكهن الخصار فيه لأن مقتضى ملكه أن لا يتكهن من أزالته وإن ترتب عليه العتق فله اعتد الثاني في الأول (قوله) من حيث الشراء هو مشكل إذا جعلنا المالك البايع وحده (قوله) لأنها ليست بها أي ولا له لا على الضار في الهبة أو الأبراء لأن دفع الثمن التي هو حكمه ثبوت الخيار يتوقف فيها وكذا التكم لأنه لا يصح في الغالب الأبعد تأمل واحط وكذا لا خيار في كل ضد جاز من الطرفين أو أحدهما لأن جوارزه

معنى من الخيار (قول) التوقيف كذا ذات التواب قال السبكي أي مع الحكم بأهمية وإنما يكون ذلك على القول الضعيف انتهى المشتري أي يكون من البعض بخلافه إذا قلنا أنها بيع فانه يكون من العقد (قوله) لاها لا تسمى بها أيضاً ثبوته في الشفعة يكون من أحد الطرفين فسد والأجرة عذر وران الخيار ضرر فلا يرضى البعوا الساقاة كالأجرة أو الصدائق تابع للكل (قوله) والثاني يثبت في البيع المثل في الشفعة لا يثبت في ملكه إلا ما ضمن إعطاء الثمن أو رضى المشتري بدمه وأحكم الحاكم قال الاستوى يجب أن يكون فرض الخلاف عدواً أحدهما والأده الرضا (قوله) والشفعة أي ما للمشتري فلا خياره لتمامها انجتمعت لخيار فيها لأنه يثبت خيار المجلس في أحد الطرفين دون الآخر (قوله) والصدان ضد عوض أي فهو مستل لا تابع

(قوله) على الإجماع مقابله في الخلع قول بثبوت الخيار الزوج قط ناذر سمع وقع الطلاق رجعا وسط العرض (قوله) كالمثل الفرق بينهما (قوله) المتبادر بضاررا لزوم من صيغ ذلك أطلنا الخيار أو أفسدناه (قوله) وبقي الخراج أي كافي بخيار الشرط (قوله) المتبادر منهما خرج الفرق بالروح وهو الموت (٢٦٢) ككسائقي (قوله) التنازع أي لا من الشارح ولا من الفقه (قوله) للمنفعة

فالإجماع مقابله أي قياما على خيار الشرط والعيب (قوله) فهما التفسير فيرجع للنصوص ومقابله (قوله) ولكن من التباين نطقا لهما هذه فرجعه فلو انتفا على الفرق والتسخ واختلاف السابق قال بعض الشارحين من سيقود عوى التفسير فيقول قوله وان سيقود عوى الفرق أو أنوا يافي دعوى التسخ والفرق في صدق الثاني للسف (قوله) لمواقفه للأصل ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافا لثالث الرافعي رحمه الله ولا قطر وافي الثانية إلى كون مدعى التسخ أدري بضره خلافا لوجه مرجوح محله المأوردى

«فصل في خيار الشرط» (قوله) على الآخر الخ دفع لما قبل عبارة لتقدير من بشرط الخياره (قوله) كروي وسلم الأول بشرط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما وأخره لا يجوز شرطه في الشفعة والحواقة وعرض الخلع لا خلاف ولا في الهبة بنوابه أو الجارة وأن ثبت فيها خيار المجلس سبكي (قوله) التنازع لا يدخل أي لأن الأصل امتناعه لكونه مخالفا لنوع البيع فانه ثبت نقل الملك أو زومه أو الثلاث فتوردت في ما عداها على الأصل وأصل التنازع في كون الثلاث ممتدة فريضة مقترنة قوله تعالى ولا تمسوها بسوا فخذ كم عذاب قريب بقدرها

الشرطي له الرتبة بالصعب والأجارة بيع والتنازع والمساواة قريب منها والصدق عقد عوض فان فسح وجب مهر المثل ومثله عوض الخلع فلا خيار فيمولا في الخلع الفصل الإجماع قال القفال ومطائفة الخلاف في الإجارة في إجارة العين أو الإجارة للثقة ثبت فيها الخيار قطعا كالمثل (وتدخل) الخيار (بالضارر بأن يضاررا لزومه) أي العقد بهذا القسط أو نحو كاستئناؤه أو إرضائه أو إيجاره (قوله) اختار أحدهما) لزومه (نقط حقه) من الخيار (وبقي) الختاره (الآخر) ولو كان أحدهما الآخر اختار سقط خياره فتنعنه الرضا بالقرم ودل عليه الحديث السابق وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم العقد الآخر فخصه عدم التسخ (و) خط الخيار أيضا (بالتفرق بينهما) لعيب السابق وبجعل المراد منه بفساد أحدهما الآخر وكان ابن عمر راوى الحديث إذا باع فأرق صاحبه رواد البضاري وروى مسلم عامي حصة ثم رجح (قوله) المكثما أو ما عودا شيا منازل دام خيارهما) وانزادت المدة على ثلاثة أيام وقيل خطع بإزادته على الأتم نهاية الخيار الشرط شرعا (وبعض في التفرق العرف) فهاضه الناس فترقا لم يزمه العقد فان كان في دار صغيرا فترقا بأن يصرح أحدهما منها أو يصدق عليها أو يكرهه فبان ينقل أحدهما من مكانها إلى مكانها أو يمتن سوتها أو يفرها أو يورق فيأتي على أحدهما ظهره ويمشي قليلا (ولومات) أحدهما (في المجلس أوجب) فالإجماع مقابله أي الخيار (إلى الوارثين) وبني الولي ملته المستحسن والتسخ والأجارة فان كان في المجلس فوافقه أو غايب عنه وبقيهما انخراما من الخيار لهما امتدادا بمجلس بلوغ الخلو وقيل لا يمتد بل يستكون على الفور ومقابل الإجماع سقوط الخيار لأن مفارقة الحياة أولى من مفارقة المكان وفي معناها مفارقة العقل لسقوط التكليف وحصر في الروضة في مسئلة الوثب بالظهور وهو محصور ومقابله مخرج فيصعب التعبير بهما بالإجماع قلنا للقبال ككسائقي بالظاهر قلنا للنصوص ولكن من التباين سمع البيع قبل لزومه (ولو تازعا في التفرق أو الفسخ قبله) أي قبل التفرق بأن جاء معا واذي أحدهما التفرق قبل المحي مؤمنكره الآخر لم يفسخ أو اتفعا على التفرق واذي أحدهما الفسخ قبله وأكركه الآخر (مدق الثاني) بينه لمواقفه للأصل

«فصل لهما» أي لكل من المتباينين (ولا أحدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية (في أنواع البيع) كالمساقاة (الآن بشرط) في بعضها (القبض في المجلس كروي وسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيموالاته أي في بناء علقته بعد التفرق والصدمة من بشرقا ولا علقته فيها (وانما يجوز في منقطة معلقة لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو كانت مجبوبة أو أزيدة على ثلاث لم يطل العقد والأصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال: ذكر رجل لرسول الله عليه وسلم أمي مضع في البوع قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم من يبيع قتل لا خلافة رواه البيهقي وابن ماجه باستأذنه كما قاله في شرح المذهب بلفظ إذا بيعت قتل لا خلافة ثم أتت بالخيار في كل ليلة ابتغها ثلاث ليال وفي رواية أنه ارطى عن عمر لعن الله رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدته ثلاثة أيام وسمى

بشال تتصفا في ذكر ثلاثة أيام قال الاستوى وانما يخرج الزيادة على تحريق الصفقة لأن الجمع كتابين محجوز ولا يجوز في الشرط والشروط انفسا مبطلة للعقد

بأنه لا يملك المجهة التي من التثنية والتفصيل منه (قول) المثلث من العقد أي لأن مدة الخيار لمعقده بالعقد فكانت من حقه لأجل أنه قد وافقت الثلاث الشروطة وهما جالساً خاضعاً خيار (٢٦٤) الشرط وبقي خيار المجلس (قوله) لأن

الظاهر الخ على أصابان المتباين
مما تلاقح ليعتقنا وهذه العلة ضعيفة
(قوله) وهو عرض الخ وأيضاً قد وثق
الخيار إنما حصل بأشروط والشرط
وجب في العقد (قوله) على الأول أي
أما على الثاني فلا إشكال في كونها من
وقت التفرق (قوله) وبذلك البلية
الخ قيل قضية هذه العلة أنه لو كان العقد
وقتها لم يغير شرط ثلاثة أيام لأدخل
الاجبة الأخيرة (قوله) أي غروب
الشمس الخ قضية هذا أنه لو شرط في هذا
الوقت ثلاثة أيام لأدخل البلية الأخيرة
إذا لم يورثها وقد تعرضنا لذلك في
المهمات وقال بخلاف نظيره في مع
انقض (قوله) لاجب يستحق الوكيل
ليسه أن يشرط الخيار لنفسه
وموكله (قول) المستحق والأظهر الخ
وجمعنا القول أن الخيار إذا سكن
لأحدهما فهو المتصرف في البيع وتؤخذ
التصرف علامة على أن المثلث كان لهما
قد استمر باقي التصرف فتوقفتنا بالحكم
بأنك (قوله) إتمام البيع أي وثبت
الخيار به لا ينعكس الملك كخيار العيب وعلى
هذا يحصل التسامع آخر اللفظ أو شبه
مترتب عليه فيه وفي نظائره خلاف حكمه
الرائع رحمه الله في باب الظاهر (قوله)
لغرض فصل قائمه فيه غيره باستصحاب
ما كان (قوله) وكونه التعمير في مرجع
إلى قوله خيار (قوله) وينبغي على

الرجل في هذه الرواية بيان أن مقتضى المجهة بالوحد وفي الرواية التي قبلها امتدوا باله
بالمجهة وخلاصة كسر الخاء بالمجهة بالوحد مقال في شرح المهذب وهي التحصيلية وفي الروضة
كما صلبها أشهر في الشرع أن قول لا خلاصة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام أو الواقعة في الحديث
الاستراط من المشتري وقس عليه الاستراط من البائع وبصدق ذلك اشتراطهما معا (وتعصب)
أي المدة الشروطة من الثلاثة فادونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقيل من التفرق)
شرط في العقد أو بعد لأن الظاهر أن الشرط يقصد بالشرط زيادة على ما بيده المجلس وعرض
أن اعتبار التفرق يورث جملة العمل وقته ولو شرطت المدة على الأول من وقت التفرق بطل العقد
وعلى الثاني من وقت انقضاء الشرط لتصرف المصدور بشرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق
حيث المدة على الأول من وقت الشرط ومثل التفرق فيضاد كونه الخيار ولو شرط في العقد الخيار
من العقد بطل العقد والأولى إلى جواز بعد زومه ولو شرط لأحد العاقلين يوم والآخر يوم أو
ثلاثة أيام ففي اليوم قال في شرح المهذب سكن العقد نصف النهار ثبت الخيار إلى أن تنتصف
النهار من اليوم الثاني وبذلك البلية في حكم الخيار للضرورة وإن كان العقد في الليل ثبت الخيار إلى
غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قائم التولي وضعه ولو شرط الخيار لاجب في جاز في الظاهر
لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك ككون الاجب أعراف البيع وسواء شرطاً لمواحدة أم شرطاً لأحدهما
لواحد الآخر لا يرد ليس للشارط خيار في الظاهر لأن دعوى الاجب في زمن الخيار فثبت له الآن
في الاسم وليس للوكيل في البيع شرط الخيار للمشتري ولو لا ذلك في الشرط لكان الخيار البائع فان
خالف بطل العقد والوكيل بالبيع أو الشرط لكان الخيار للوكيل وقيل لا ولم يرد في شرطه الخيار لنفسه
فإن يجوزناه أو أذن فيه مباحثته الخيار وقول المصنف في أنواع البيع خرج لما تقدم في خيار
المجلس فيه جزماً وعلى الأصح فلا يجوز شرط الخيار في ضمان الشفعة ولا يجوز فيها ولا يجوز في شراء
من يفتق عليه شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه للبائع أو لكلهما على وزن ما تقدم في خيار المجلس
وعلى وزنه أيضاً في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيضاد كراهة لو
شرط بطل العقد فثبت على وزن ما تقدم في خيار المجلس قطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما
أو من أحدهما لزوم العقد وانقضاء المدة الشروطة ولو لم يمت أحدهما أو جاز قبل انقضاءها انتقل
الخيار إلى الوارث أو الولي ولن شرط الخيار لنفسه قبل انقضاء المدة ولو تازع في اقتضاها أو
في التمسك به صدق الثاني منه (والأظهر أنه ان سكن الخيار التمسك بالشرط (البائع فثبت البيع)
في زمن الخيار (هو ان كان للمشتري منه) أي الملك (وان كان لهما فموقوف) أي الملك (فإن تم
البيع بان أنه) أي الملك (للمشتري من حين العقد أو قبله) وكما لم يخرج عن ملكه والثاني
الملك للمشتري مطلقاً إتمام البيع بالأيجاب والقبول والثالث الباطل مطلقاً لتوقفتنا فيه
والخلاف في خيار المجلس كالتصديق وكونه لأحدهما بأن يختار الآخر زوم العقد وحكم حكم
البيع لأحدهما حكم حكم التمسك الآخر وحسب توقفتنا فيه موقوف في التمسك وعلى الخلاف كسب
البيع العبد أو الأمانة في زمن الخيار فإن تم البيع فهو للمشتري إن قلنا الملك له أو موقوف وإن قلنا للبائع
فهو وقيل للمشتري وإن فسخ البيع فهو للبائع إن قلنا الملك له أو موقوف وإن قلنا للمشتري فهو وقيل

الخلاف من جهة ما بني على ذلك أيضاً التمسك لسكن إن قلنا موقوف قال ابن الجوزي ضلها ما نزع ابن الرضا وقال ينبغي
الوقف كافي فتمت الموسوعة بعد الموت وقبل القول

(قول) المتوهم يحصل الضحك الخ والبالغ لا يسمع حتى تريد في القبح أو تبهجه فبالقول يمكن مخرجات التثنية أو قال التثنية لا تثنية حتى يقضى الثمن أو ترحله فبالقول كما لا فاتح المتأخر كذلك فاضحا حكما الرضى عن العبري وأقره (قول) المستدرة الباطن بخلاف الزجعة لا تحصل لأن المال يحصل بالفضل كالبس والاحتطاب والهدية (قوله) والثاني ما يكتفي في الضحك بذلك يقول لابد من الصريح أو ما في ضناه كإلوه والأشواق (قوله) وهو تفاعل أي والفرض ما لم تكن أن الخيارات أو البائع (قوله) فهو حلال أن قلنا لما لا يبيع جارة بالسكن أن كان اختيارا لما (٢٦٥) أو البائع حل الوطء للبائع في الاسم وقبل لا وقبل تنبي على المال انتهى والذي في الرضى ووافق

البائع وفي معنى الكسب البين والبيع والقرعة ومهر الحمار بالمطوقة تشبهه (ويحصل النسخ
الاجازة) أي كل منهما فزمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) ففي النسخ (كعصف البيع ورفضه
واسترجع المبيع) ووردت القين (وفي الاجازة آخره) أي البيع (وأمنيته) وأزمنت
توضوئك (وولد بائع) المبيع (واحقاقه) انه فزمن الخيار الشرطية أولهما (فسخ)
البيع (وكذا بيعه واجارته وترجمه) البيع فزمن الخيار المذكور رفع للبيع (في الامع)
لشعارها مادم الباق عليه والثاني ما يكتفي في الفسخ ذلك وفي وجهه ان الولد ليس بفسخ ولا خلاف
في الاتفاق وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك بخلاف الولد فهو حال البائع ان قلنا الملك والا
فما هو مفقود البيع وما طفق عليه من افعاضه محقق لا بعد ان يحصل الشيء الواحد
الفسخ والعقد جميعا (والامع ان هذه التصرفات) الولد وما بعده (من المشتري) فزمن
الخيار امشروطه أولهما (اجازة) لشرائها بالباقي عليه والثاني ما يكتفي في الاجازة بذلك
مستثناة الاجازة التي فزعدها في الوزر وخلاصهما الرقعة كاسلها وهما وسمة البيع غير
صحة قطا انما فزعدها في الوزر كاسلها وهما وسمة البيع غير

كان الحيارلنا غير فاعلنا الميث البائع أو المشتري وإن لم يبيع في الأصح ما خلقه البائع من الأطلال وإن قلنا لم يتصرف فان لم يخلق الميث فاعلا ولا لوطه فبإنا كان الحيارل مباحرا مطلقا وفيما إذا كان المشتري وحده محللا لنفقته الميث والأقوام (و) الأصح (إن العرض) يبيع (على الحي والتوكيل فيه) فزمن الحيارل الشروط (ب) شخص من البائع ولا يجوز من المشتري (و) الثاني أن ذلك يقع وإجازة منها لأشعار من البائع بعد أن يقع على البيع ومن المشتري البائع عليه والأول غنم أشعاره لتو قول يفتقر معها تردد في التسليم والأجازة

(فصل المشتري الخيار) • في رد البيع (ظهور عيب قديم) بالتسليم إلى القبض فيسقط
 الحادث فيه بعد العقد كسابق (نكحاً مرقباً) المذكور في ذكره لقصه الموت للعرض من قبل
 أنه يعلم أن يطلع له انتهى والمحبوب وإن زاد في قيمته باعتباره أو نقصاً في القيمة عيباً أيضاً له
 لم يلحق في قيمته (وزناه وسرقة باقية) أي قبلها وإن لم يشكر لنقص القيمة إذ ذكر
 أن كان أو أنشأ واستحق الهروي في الأشراف الصغير (وبه بالنفراش) في غير ما وقع اعتداد ذلك
 بنقص القيمة ذكره كالأنثى التي في الصغير فلا ضرورة في التذهب بما دون سبع سنين وقيل لا يعتبر
 (وبخره) وهو النائي من تغير المدة لنقص القيمة ذكره كالأنثى التي في الصغير المملوك
 راجع في الموت قبل الأمام النصاب منها

٦٧ ل الفزل كانوا مشاكاً فان باع عن يحيى عليه السلام احواله والاغلاق وتبدل المسلف عن شرح الرض قولهم
 يجب الاعلام للعين في المراجعة ان العين لا خياره وايضا قلحنيوب العبد بالاداء العلف وارسال التبرير على الضرع كلها الاحبار بها وجواز
 اخفاها مشكل فان ضرر فيها ربح الخبار بخلاف ضررها (قوله) كما يسيق اى فافى بى فى قر سقى كشف مرادها ثم دليل هذا في العيب
 القارن الاجماع روى عنه تعرضي لنفسها انفرجلا شاع غلاما فاعلم عنده ثم وجد معها فاعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرده عليه
 ورواه الامام احمد وابوداود والترمذي وابن ماجه ولان المشتري يدل المال الا في مقابلة العيب (قوله) التزكيا مرقق لوبال كالمصاكن اولى (قوله)
 المتزونه ما لمع الى وان تكلم به كل واقم عليه الحق (قوله) انما تبيع القم الخ يهمل اما التاتين من نفع القم اشارت الى ما لها صاحب الخ فخرانه لا يسمى غيرها

(قول) المستخرج من هذه المدة هو مصلوحتنا المدة بالفتح جاسا وجوما فهي جوح (قوله) بالجر الظاهر أنه مطلق على قضاءه فان قيل لم ينشئ غير هذا فكيف يكون مدخل الكيفية بالنظر الى ما في ذهن السامع من الافراد المتوهمه وان لم تصح في الخارج (قول) المتوهمه يرجع الى قوله نفس العين وقوله نفس العين أي وان لم تنص القية كلفها وأما عليك فكتب (٢٦٦) كالأزوال والسرقة وما أشبه ذلك

الاستان فلا زواله بالتظيف (ومناها) على خلاف العادة بان يكون مستحكما لنقص القيمة ذكرا كمكان أو شيء أو أمانة لعارض عرق أو كغصة أو اجتماع وغيره فلا (وجاح الداه) بالسرقة أي امتصاصها على راسها (ومنها) ورجعها لنقص القيمة ذلك (وكل ما) بالجر (نفس العين) بضم القاف مع فتح اليا مضطرب المصنف (أو أقيمة نقضا بنوت) مع فرض صحيح اذا غلب في نفس البيع عدمه) علم هذا الضابط للعب على ما ذكره من الأمانة للإشارة الى أنه لا مطمع في استنجاها واخرى قوله بنوت مع فرض صحيح مما لو بان نفع فقرة صغيرة من نفعه أو أمانة لا توثق شيئا ولا توثق غرضا فانه لا يرتفع لثبوته واذا غلب الى آخره من الوثوق في الأمانة فلها نفس القيمة ولا رد لها إلا لم يمس الغالب في الأمانة معها (سواء) في ثبوت اختيار (قارن) العيب (العقد) بأن كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أما حدث) بعده (قبل القبض) للبيع لأن البيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أي بعد القبض (فلا خيار) في ردّه (الا أن يستند الى سبب متقدم) على القبض (كقطع) أي المبيع العقد أو الأمانة (بجناية) أو سرقة (ساعة) على القبض جهلها المشتري (ثبت) له (الرد) بذلك (في الأصح) لأنه لا تقدم سببه كالتقدم والتأني لا يثبت الرد له كونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الأرض وهو ما بين فيه مستحق القطع وغير مستحق من الثمن فان سكان المشتري عالما بالخال لا رد له جزاء ولا أرض (بخلاف حوته) أي المبيع (بغير سابق) على القبض جهلها المشتري فلا يثبت به لازم الرد ولا تعذر من استرجاع الثمن (في الأصح) القطع به لأن المرض يزاد شيئا فثبتا الى الموت فيحصل السابق والثاني قول السابق أفضى اليه فكأنه سبق أيضا فيمنع البيع قبل الموت وعلى الأول للمشتري أرض المرض وهو ما بين فيه المبيع حصصا ومصرضا من الثمن فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزاء (ولو وكل) المبيع (رد ساعة) على القبض جهلها المشتري (شعنه البائع في الأصح) بجميع الثمن لأن قتله تقدم سببه كالتقدم فمنع المبيع فيه قبل القتل والثاني لا ينعنه البائع ولكن يقتل بغير عيب يثبت به الأرض وهو ما بين فيه مستحق القتل وغير مستحق من الثمن فان كان المشتري عالما بالخال فلا شيء له جزاء فثبت على الخلاف في الستين مئة التجهيز والمدة فمنع في الأصح على المشتري في الأولى وعلى الثاني في الثالثة ولو أخر المصنف عبارة الأولى عن الثانية لاستثنى عن الأولى السابق (ولو باع) حيوانا أو غيره (شرط برأه من العيوب) في المبيع (فلا طهراته) يرأه من عيبها بل بالحيوان لم يعلم دون غيره أي دون غير العيب المذكور من العيوب فلا يرأه من عيب بشرط الحيوان كالعار والشاب مطلقا ولا من عيب ظاهر بالحيوان علمه أولا ولا من عيب بالحيوان علمه والثاني يرأه من كل عيب عملا بشرط الثالث لا يرأه من عيب متعلق بالعمل بالمراعاة وهو التماس وانما خرج عنه على الأقل ضرورة من الحيوان لما رأى ملك في الموطأ وصحة البهي اثنان صراع عبده فيما خاضه فدهم بالبراءة فقال له للمشتري بداهة لم تجعله فاختصها الى عثمان فتدعي على ابن عمر أن يحلف له بعباده العبد وما يدعي عليه فاني أن يحلف واربع العبد فباعه بالثمن وخمسة

(قوله) واحتترز الحقة صنعته اثنان قول المتن يفوت به غرض راجع للأول وان لم يرد راجع لقيمة فاما رجوع فوات العرض الى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه الى كل منهما قاله في القيمة ماذكره الشارح رحمه الله وفي العين نطق الاستان في الكبير وأما يابض شعر الرأس فيه فهو من القسم الأول وقد يقال المستة اليه من زوال العين أيضا (قول) المتن فلا خيار له من ضمانه فكذلك جزؤه وصفته فهو لو كان في زمن الخيار البائع فالمصنف يثبت الخيارية للمشتري لأنه لو تلف الآن انفس العقد (قول) المتن بجناية ساعة مثل ذلك اقتضاض الكبرى بعد السابق وحده المؤثر فيه لمصداقة (قوله) لكونه أي المبيع (قوله) من الثمن له حال (قوله) المقطع به يريد أن في السنة طريقتين حاكيتين لوجسي الردة التحيين وقاطعة بأمن ضمان المشتري وهي الاظهر (قوله) أفضى اليه الضمير فيه يرجع الى الموت (قول) التي في الأصح هو نظير الخلاف المتقدم في مسألة القطع بالجناية الا ان الحكم لكونه من ضمان البائع هو جيب هناك الرد بالعيب هو الثمن والرجوع بالثمن وكونه من ضمان المشتري هو جيب الرجوع بالارشرين

في الموتين (قوله) مطلقا أي ظاهرا أو لمخاضه أو وجهه (قوله) عملا بشرطه قال أبو حنيفة رحمه الله وهو وجهه أصحابنا بان خيار العيب انما يثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فإذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الاطلاق

(قوله) وقال الخريدان هذا قياس معارض القياس السابق فحمله الشافعي رضي الله عنه لانه اعتضد بمواقفة اجتهاد عثمان رضي الله عنه خرج الشافعي رضي الله عنه عن النبي (٢٦٧) من سحر بشرط لما ذكره فأنه لو قال بشرط أن لا رد جرى فيه الخلاف المذكور ولو قال

أعلمنا أن جميع العيوب فهو كشرط
البراءة أيضا لأن ما يمكن معاقبته منها
لا يكتفي ذكره بحال ولا يمكن لاقتضى تحريمه
(قوله) يقتضى في الصحة الخ يعني أنه
ياكل في حال صحته في حال مرضه فلا
يبتدىء بالمعرفة مرضه أنه ذاك كمن
شأنه ترك الأكل حال المرض لكان
الحال لنا (قوله) بإشهار القضية أي
بأسوة كذا بقضيه الحال من السلامة
غالبا (قوله) بين الصلابة قيل إذا بن
مخرجنا في ذلك فلا ينض الإجماع
(قوله) الترتيب الصلابة أي لا يتبع على
القول الأول الرتبة ما حدث ولو لمنا
ولا على القول الثاني (قوله) لم يصح
في الأصح والثاني يصح بطريق السبع
وان أفرد الحادثة هو أول بالطلان
(قوله) وأول الثوب أي بأفنة أو
بألف البائع أو المشتري أو غيرها
(قوله) السد أو أمته قيل هو هلاك
شرعي فلو شل بالاستتمام فخرج
لأجره بالغ الصديق الرتبة بالبيع
ظنرا لا خلاف (قوله) أو اشتري من
ينقض عليه عبارة المستل لا تشمل هذه
ثم الخبر به السبكي في المستثنين
الرجوع (قوله) المستثنى من التبعة
يرجع لقوله تنص (قوله) لعلها
أخذ كرها في الثمن (قوله) المت
في بيعه أن يترأفها وجمعا وهو الذي
اعقده الشارع (قوله) انه الصواب
اعتزله الاستوى بان التقصان الحاصل
قبل القبض إذا زال قبل القبض أيضا
لا يثبت للمشتري متباير فكيف يكون
من ضمان البائع انتهى وبعبارة السبكي

وفي الحاشية والشامل أن المشتري من ثابث كما أورده الرافعي وإن ابن عمر كان يقول تركت المبيع
لله فعوضني الله عنها خبرا دل فضاءه عن رضي الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكور وقد
وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يقتضى في الصحة القسم وقبول
طباقة قبل تخلع عن عيبه حتى أظهاره في خضاج البائع فيه أي شرط البراءة لثبوت لزوم البيع
فعلا يعلم من الخلف دون ما يعلمه في علمه من الظاهر لتدور خفاؤه عليه والبيع صحيح
على الأقوال وقيل على طلاق الشرط بالحل ورتبتهما الرتبة المذكورة بين الصلابة وعدم انكسارهم
(قوله) أي للمشتري (سعة الشرط الرتبة قبل القبض) لا تصرف الشرط إلى ما كان
موجودا عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح) الشرط
(في الأصح) وكذا لو شرط البراءة من الوجود وما يحدث لم يصح في الأصح ولو شرط البراءة من عيب
عنفا كان على البائع كذا تأويل السرعة أو لا يان يرى منه فطعا لا يذ كرها أصلا بها وان كان
يعان كالمريض فان أراه قدره مومض من خطاؤه وهو شرط البراءة منه مطلقا فلا يرأه
على الإطلاق فتفاوت الأعراس باختلاف خبره وموضع (ولو لم يبيع عند المشتري) كان ملك
البيد وألف الثوب أو أكل الطعام (أو أمته) أو وقته أو استوفى الجارية (ثم علم العيب)
ه (رجع بالأرض) لتعدد الرغوات البيع حال ثبوتها ولو اشتري بشرط الاعتاق وأضنى
أو اشتري من يعتق عليه ثم علم العيب في رجوعه بالأرض وجمان (وهو) أي الأرض (جز من
عنه) أي البيع (بشبهه) أي نسبة الجزاء إلى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (ما نص
العيب من القيمة) (البيع) (الحل) البائز كذا هذه التبعة لعلها فإذا كانت التبعة لا
عيبا منه والعيب نعين نسبة النص البائز للأرض فشر الثمن فان كان ما شترى رجوع بشرط
منه أو حين قبضه وانما كان الرجوع يميز من الثمن لا للبيع مفقود على البائع بل من فيكون
جزءه من قيمته يميز من الثمن فان كان قبضه جزءا لا ينقطع من المشتري طلبه وقيل لا يلزم
(والاصح اعتبار أقل قيمه) أي البيع (من يوم البيع إلى القبض) عبارة المحرز كالشرع ووجه
في الروضة أقل الثمنين من يوم البيع والقبض ولا مقابلان أحدهما اعتبار قيمته يوم البيع لا يوم
مقابلة الثمن بالبيع والثاني فيقوم القبض لا يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل الثمنين
أن الثمنين كان يوم البيع أقل فإذا حدث في ذلك المشتري وإن كانت يوم القبض أقل فإما تنص من
ضمان البائع وهذه أقوال المحكمة في طريقه والطريقة الراجحة الطبع باعتبار أقل الثمنين وحل قوله
يوم البيع على ما إذا كانت التبعة أقل وقوله المذكور يوم القبض وقول المصنف أقل قيمته قال في الفتاوى
انه أصوب من قول المحرز لأستأمر فوسط أي من قيمتي اليومين وهو بالاصح دون الظاهر ليوافق
الطريقة الراجحة وان لم يشرعها ولو عبر بالذهب كالفي الروضة كان أولى (ولو تلف الثمن) القبض
أخرج من الملك (دون المبيع) القروض وأريد به بالبيع (رد أو أخذ مثل الثمن) أن كان
مثليا (أو قيمته) أن كان مضمونا قال الرافعي أقل ما كانت يوم البيع اليوم القبض لأنها كانت
يوم البيع أقل فإذا حدثت في ذلك البائع وإن كانت يوم القبض أقل فإما تنص من ضمان المشتري
قال ويثبه أن يعبر فيه الخلاف المذكور في اعتبار الأرض انتهى وأسطع هذا الأخير من الروضة

أو وضع منه قال عبارة الحاج قضى له لو تم بين العتد والقيس وكان فلهما سواء بعتا التمس فيه وفيه ظنرا لان النص الحادث قبل القبض
إذا زال قبل القبض لم يضع لانه لا خيار له انتهى (قوله) ليوافق الطريقة الراجحة كما هو واقعه أعلم من حيث أن الطاعة لأقوالها في اختلاف
ملو عبر بالظاهر ما يكون المعنى الظاهر من الأقوال وذلك لطريقه الخلاف (قوله) هذا الأخير يرجع إلى قوله ونسبه

(التي هي مشارة إلى التعليل وذلك لانه انما يتصرف في التعليل على ذلك الطريق والعلل شامل لوسط دخل على انما تعارفه فيما مضى على ذلك الطريق لان في اعتبار الوسط (قول) المتعذر والملك له وانه آتية أو حصل غصب أو بائع وأما ملقه حيا أو شرعا فقد سلف (قوله) ومقابل الاصح ان زال الاستوى وانما انزال بعض لم يرجع (٢٦٨) لاستدراك التلازمة وغبن غيره

مع التعليل وفيه إشارة إلى ان أقل القتين هنالكا في اليوم هنالك وجسكون المراد هنالك ما دللتمس القيمة بين اليمين من قيمتها بأشياء قيمة أحدهما أو زادت على قيمتها فان قصت من القتين ما يعبرتها كاستدراك من المصنف (ولو علم الغيب) بالبيع (هذ زوال ملكه) عنه (التي هي) بعوض أو لا بعوض (فلا ورث) له (في الاصح) المتخصص بالبيع بعد الوفاء به فخره كاتال (فان عدل الملك) اليه (فهو الرذ) سواء عاد اليه بالرد العيب أم بغيره كالاتي الوفاء به أو الشراء (وقيل) فما زال ملكه بعوض (ان عاد) اليه (بغير الرد العيب فلا رد) لانه لا بالخاص عنه استدراك التلازمة وغبن غيره كما نحن هو ويطرأ ذلك الاستدراك بخلاف ما ورد عليه بالغيب وهذا مبني على ان العدة في ان الارض لاستدراك التلازمة والصحيح انما يمكن حود البيع كاستدراك ومقابل الاصح وهو من يتخير من بين سريعه الارض تعذر الرد فلا بد من رد عليه بالغيب فهل ورد مع الارض واسترداد الثمن وجهان وعلى الاصح لو تعذر العود لتلف أو عاقب رجع بالارض المشتري الثاني على الاول والاوّل على بائعه بخلاف قوله الجرح عليه قبل الغرم للثاني ومع ابراه منه وقيل لا فيها بناء على التعليل باستدراك التلازمة (والرد) بالغيب (على الفور) فبطل بالتأخير من غير ضرر (فليأخذ) مرهبة اليه (على العادة) فلو لم يرد على البايع (أو قضى حاشه) فله تأخير حتى يفرغ (ولو لم يرد) فقد دخل وقت هذه الامور فاستغلها غلبا على ما سعى فيها (أو) على (البايع) يبيع ولا بأس ببيع قومه واغلاق بائعه لا يملك العود في الشيء والكس في الكوب ليرد (فان كان البائع بالبدل عليه بنفسه أو وكيله أو على وكيله) بالبدل كذلك القيام الوكيل مقام موكله في ذلك (ولو ترك) أي ترك البائع أو الوكيل (ورفع الامر الى الحاكم) ليستخيره ورده عليه (فهو) كعد في الرد (وان كان) البائع (غائبا) من البلد ولم يكن له وكيل بالبدل (رفع) الامر (الى الحاكم) قال القاضي حين فدمي شر ادراك الشيء من فلان الغائب فمن معلوم قبضته ثم ظهر العيب وانه فسخ البيع ويقع البيعة على ذلك في وجهه مسخر ضمه الحاكم ويحلفه أي ان الامر جرى كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن دين عليه وأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضى الدين من مال الغائب فان لم يجد له سوى المبيع يباعه فيه انتهى واقتره الشان ولا ينافي ذلك مع كراهه في باب البيع قبل القبض من صاحب التينة وأقر ان المشتري هذا الفسخ بالغيب حبس المبيع الى استرجاع الثمن من البائع فان الثاني ليس كالبايع كما هو ظاهر وسكرتها على نسب مسخر لهم بمحاصمها في محله لا يلزم الحاكم ضمه في محاصمها على الغائب كسباني (والاصح) انه يلزم الاتهاد على الفسخ ان امكنه تحديه اليه البائع أو الحاكم) والثاني لا لكن يرضع عند أحدهما (فان عجز عن الاتهاد ليرد له التلطف بالفسخ في الاصح) فيؤخره الى ان يأتي في هذه البائع أو الحاكم والثاني تارة لم يبادر الى الفسخ ما يمكن (ويشترط) في الرد (ترك الاستعمال) فلو استخدم العبد) كتموه استقى أو تولى الرب أو أغلق الباب (أو تركه على الدابة سرجه أو أكلها)

كصماض وانزال مجازيجه ثم تكلم على قول النجاشي فان عدل الملك فله الرد وقيل ان عدل الملك قال أم لا او هو الثاني بالرد قطعه فهو الذي ذهب الى عدم الارض عند زوال الملك طبقا وعلى عدم اليأس فيقول هناك امكنه وأما الفصل وهو الذي ذهب الى عدم الوجوب عند زواله بعوض وعلى يحصل استدراك التلازمة بالبيع فيقول هناك الاستدراك قد زال فيما اذا عاد رد ولو لم يزل اذا عاد بغيره انتهى وقوله ايضا ومقابل الاصح آخره الى هنا فيبدل ان تقول المتخالف عدل الملك تريح على الاصح (قوله) تعذر الرد أي فاشبه الموت (قوله) فلا يأخذ مفرغ على قوله ومقابل الاصح (قول) المتخالف التوراي لان وضع العدة على الزوم فاذا ترك الرقيم امكنه من حكم العدة فخرج على ذلك التوافق من اللفظ كتمسك ابيع وضوءه فخرج وهو المأم على العيب قبل القبض انما هو التوراي ايضا (قول) المتخالف يرضى أو لا ولا يلزم التفتت (قوله) وقد دخل وقت الخ أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضر ابتداءه بالسلام فان أخذ في محادثته بطل (قوله) واغلاق باب الخ والظاهر العذر بالرجل والمطر ويحتمل ما هو لعل التوجه ليلال يضر (قوله) كذلك يرجع الى كل من قول

المن بنفسه أو وكيله (قوله) من البلد طال المسافة أم قصرت كذا قيل ولك ان تقول قولهم الاتي ان هذا قضاء على غائب يعرفك تسدد الغنة بما يصعب فيه ذلك فامضى هذا الكلام (قوله) ليس كالبايع أي لانه يحفظه ورأى مصلحة كل منهما ولا تصرفه كالبايع (قوله) والثاني لا لانه اذا كان طالبا لاحد ما لا يعتد به (قول) المتخالف عجز أي اعتد الشاهد أو لرض ونحوه (قول) المتخالف يرضى لان السلام الذي ينصده اهلهم الغير بعد ابتاعه من غير ما ولا رجا عذرت ثم يفتخر والمشتري بالسلعة (قول) المتخالف يترك الاستعمال أي لم يطلب العمل في بيته لانه لو لم يرضه ولو لم يطلب منه عذرت وان لم يفعل وفي الأخير ينظر (قول) المتخالف أكلها ويقال ايضا وكلف

(قول) المشتري حقه ولو حلها وهي سائر ثمنه فان أوقفها فلا تنثر وبعبارة الاسنوي رحمه الله ولو سبق الدواب لعقلها وحلها
اذ لم يوقفها فلا تنثر (قوله) سرج أو أكلت (٢٢٩) أي فهو شامل للملك فهو باشرامها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في

يده بعبارة ونحوها (قول) المتعلا
أرض أي لا بد أن يوقف حقه الأصلي
والأرض انما جعلت له بالضرورة فلا
يشت القصر (قول) المتن ولو حدث
عنده عيب لم يفسد فزادت قيمته ثم علم
عنه فطلب الرقمن غير مطالب بعوض
الآن لم يملك البائع القبول (قول) المتن
من طلب الاسك وهو الذي طلب بذل
الأرض القديم (قوله) تقريره الحقد
وأضاف الرجوع عارض القديم يستند
إلى أصل العقد لا فسخه أن لا يستقر
التم كماله الا في مقابلة السلم وارش
الحادث افعال شيء جديد (قول) المتن
وراجح يجوز فسخه أيضا والبعض قال
فيه أيضا الطبع (قوله) بكسر الواو
منه المنسوخ كذا ضبطهما الجوهري
(قوله) رعاية البائعين وأيضا القياس
على المصرة (قوله) تطيف المكان
وتكون الشكورة وقيل ان المشتري
يرجع فيه بالنحو على وجه استدراك
الطلاقة والعقد باق بالقصور للمشتري
(قوله) وقيل فيه القولان أحدهما
هذا الثاني رده عليه أرض الحادث
رعاية البائعين (فرع) اشتري عدين
الغ (قوله) قبل ظهور العيب ان
ظاهر الخلاف ولو كان سب أحدهما
من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع
بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد
العيب قال القاضي الرذائله التولي
والبغوي وبعبارة البغوي الصحيح من
المنع عدم الرذائلي وهل يرجع في
مسئلة الشارح بالارش الباقى في ملكه
اذ باع الآخر الذي في أصل الرضة تبعا

أي البرذعة (طل حقه) من الرذالة عارض ذلك بالرضا للعيب وإضافة السرج أو أكلت كقضى
الدابة للاستعمال بعبارة الرضة كالمسألة أو كان عليها سرج أو أكلت فتركها على ما حل حقه لانه
انتفاع (ويستد في ركوب جوح يسير سرقها وقطعها) أي يستد في ركوبها حتى يفرجها ليردها
ولو ركب فيها الجوح ردها على حقه من قبل لا على أصله أسرع للرد (واذا سقط رده تصير منه
فلا راد) له كالأرد (ولو حدث عنده عيب) بأنه أو ضره ما لم يطلع على عيب قديم (سقط الرذ
تقرا) أي الرذالة القهرى لا ضراره بالبائع (ثم انترى به) أي بالبائع (البائع) مصدا (رذ
المشتري) بلا راد من الحادث (أو قوته) بلا راد من القديم (والا) أي وان مرض البائع
مصدا (تضم المشتري) ارش الحادث إلى البائع ويرد أو يضر البائع ارش القديم ولا رذ المشتري
رعاية البائعين (ان اتفاقا على أحدهما فذلك) ظاهر (والا) بأن طلب أحدهما الرذاع ارش
الحادث والآخرة الاسك مع ارش القديم (فلا يصح اجابة من طلب الاسك) مع ارش القديم
سواء كان الطالب المشتري أم البائع تحريره العقد الثاني بحسب المشتري مطلقا لتدليس البائع
عليه والثالث بحسب البائع مطلقا لانه ما لم يرد العقد عليه بخلاف المشتري (ويجب
أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (لخيار) ما قد علم من أخذ المبيع أو تركه
واعطاه الارش (فان أعرضه عنه) بذلك من فور الاطلاع على القديم (بلا عذر فلا راد) فيه
(ولا ارش) عنه لا شعارا لتأخير ما به ولو كان الحادث قريب الزوال غالبا كالمدة والحق فيعذر
على أحد القولين في انتظاره ولا لرد المبيع سالما عن الحادث ولو زال الحادث بعد ان أخذ المشتري
ارش القديم أو فسخه القاشي ولم يأخذ فليس له الفسخ ضرورة الارش في الاصم ولو راضيا عن غير فسخه
فقد الفسخ في الاصم ولو علم القديم بعد زوال الحادث رده على الصحيح ولو زال القديم قبل أخذ أرشه
لم يأخذ أو بعد أخذ رده وقيل فيسويجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر يسخ
وجوز (وراجح) بكسر التون وهو الجوز الهندي يظهر عيبا (وتقوير طبع) بكسر الباء (مدونة)
بكسر الواو في بعض المرافقة (رذ) مذكور بالقديم تقرا (ولا ارش عليه) لصاحبه (في الظاهر) لانه
مذكور فيه والثاني رده عليه الأرض رعاية البائعين وهو ما بين قيمته بمصدا ومكسور امعيا ولا نظر
إلى القن والثالث لرد أصلا كقضى سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بأرض القديم أو يضره أرض
الحادث التي اشتراها مقدم اتماما لقوله كالخيل والذئب والبغوي للدوكة والمغن فبين قيمته فساد المبيع
لوروده عن غير متقوم ويلزم البائع تطيف المكان منه (فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحده)
المشتري كقوير البطح لما مضى ان أمكن معرفة حوضته بفرضه فيموت كالقوير الكبير المستقي
عنه الصغير وكش الزمان المشروط حلاوته لا مكان معرفة حوضته بالقرص (فكسرت العيوب
الحادثة) فيما حدث فيها ولا ردها تقرا وقيل فيه القولان وفي الرضة كالمسألة ان ترخيص بعض النعام
وكسر الراجح من هذا القصر وقسمه من الأول (فرع) اذا (اشتري عدين بعين صفة) ولم يعلم
حسبها (رذهما) بعد ظهوره يعبر في رذ أحدهما الخلف الآخر في قوله (ولو ظهر عيب
أحدهما) دون الآخر (رذهما لا يصح بوجه في الظاهر) اذ لا ضرورة إلى تريق الصفة
والثاني لردّه وأخذ قطعه من الثمن ولو تلف السلم أو بيع قبل ظهور العيب فذلك المبيع أولى بالجواز

(قوله) تدبرها أي تدبر كل منهما لما وقع عليه على أفراده ونسبته بين العتيق وتوزيع الثمن عليهما (قوله) المتأشترياه الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أنه موقوف ويكون كل واحد منهما يبيع من هذا الربع مع ذلك ولكن الشارح حمل المسئلة على ما في المحرر (قوله) لمواقته للاصل وعلى أيضا بأن الأصل عدم العيب في يد البائع وينبغي على العتيق ما لو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدوثه بعد العقد حتى لا يتأوله الشرط وعكس البائع قضية الأولى تصديق البائع وقضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق البائع فإن الشخصين اقتصر على الحالة الأولى في مسئلة الكلب (قوله) صدق البائع ولو تأيلا ثم اختلفا في قدم العيب وحدثه صدق المشتري (قوله) المتتابع الأسفل أي لأن المتتابع يحد بالبائع فكذا (٢٣٠) الزيادة المتصلة فيه تابعة للعقد ثم لا فرق

في الزيادة من أن تكون في الثمن أو الثمن ولا في البيع من أن يكون من البائع أو المشتري (قوله) المتتابع الزدأي خلافاً لا في خيفه حقه الله الولد وهو كالترة لأما روت عائشة رضي الله عنها أن رجلاً أتاع غلاماً فأتاه عنده ما شاء الله ثم وجده عاصفاً فاحمى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعملت غلاماً فقال صلى الله عليه وسلم انجراج بالظهار رواه أبو داود ومعنى انجراج ما يخرج من المبيع من قولك قد استعملت فهو كالترة في مقابلة أنه لو تلف لكان من غناه قاله القاضي رحمه الله (قوله) المشتري له الشترى خالف مالك رضي الله عنه فيها هو من جنس الأصل كالأصل قال يردّه مع الأصل وبذلك تعلّق انقبض المصنف بالوجه إشارة إلى الرّد عليه (قوله) المتتابع بعد القبض ولكن انجبار البائع وأولها (قوله) من جنسه لأنه لا يقطّع الشفعة ولا يطلّ العتق فيها لو اشترى بارية يمتنّ من جنس ثم اشتراها قبل ذلك البائع الثمن عليه والوجه الثاني برفض من أسأله وعلى بأن الملك قبيل القبض ضعيف قال في الطلب وإذا قلنا

به وكان النسخ بسبب حدث قبل القبض فينبغي أن يستند النسخ إلى وقت حدوثه لا إلى العقد قبل أن النسخ يرجع القصد من أصله مطلقاً فينبغي أي قبيل القبض وبعبء ثم في القتبس بالوجه رد على مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما في قول الأول بأمره مع الأصل وقول الثاني أنه ملتحق من الرّد (قوله) المتتابع الرّد الاستدّام أي الاجماع (قوله) المتتابع وهو الشترى أي قياساً على الاستدّام (قوله) من المشتري خرج به الوطء الواقع من الأجنبية بعد القبض لأن الرّد يرجع القصد من جنسه (قوله) المتتابع والقبض البكر هو الرّة العتقة بحكم الصان وفي البكرة

(قوله) وهو قدر ما قص أي فتنظر نسيته للقيمة فتوجب مثل ذلك القسمة من القن هذا مراده ملارب * (فصل) * التصريح بما هي من صر الماء في الحوض إذا جمعه وقال لها صفة من الخلف وهو الجمع ومنه الخلف ففتح القاء الجماعة المجتمعة ثم الملاقى الصنف يقتضي إياها حرام وإن لم يقصد البيع وله وجه (٢٣١) من حيث أنها تصرف بالداة (قوله) جوزت تركوا أي نصب الأبل كتب أنفسكم من قوله تعالى

فلاتركوا أنفسكم (قول) التي تمت الخيارات أما الخيار فلهيئة وأما النور فكالمبيع وأعلم أن اللبن يشابه قسط من اللبن وأن تلف بعضه المقصود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصراة قال الراعي لكن جوزناه إيساعا للأجبار ولو رضى بالتصريح ولكن رد ما يبيع آخر بعد الطلب رد الصاع أيضا قال الأسنوي ولو حلب غير المصراة ثم ردّها ببيع فالنصوص جواز الرد بها أو قبل مع الصاع انتهى (قوله) وعلى الأول له الخيار يرجع إلى قوله في المتن على الفور (قوله) أحصها الثاني لكن ينسب الإمام إلى أن الطعام هنا لا يتعدى إلى الألف (قوله) أماردة المصراة إلى آخره هذا الكلام إذا تأملته تجد مقتضى أن تراها على الرّزمن غير متي تمت ثمرات السبكي تعرض للثمة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل التحريم على منع طريق الصفقة شرعا انتهى (قوله) لظاهر الحديث المضي في هذا أن اللبن الموجود عند البيع مختلط بالحادث بعد رعيه فعين الشارع بهذا قطعاً القصومة كالقرفة وارشاء الوضحة (قوله) والثاني الخ يحتمل رواية أبي داود أن ردّها رضى معها مثلها أيضا (قول) المتن والامان جميعا في اللغة أن يعل وزن أقل وفي الأكثرية أن يضم الهمزة وتاء أو ساكنها أيضا (قول) المتن فلا ردّها ما اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كوله قال

ففتح الرّذ (وقوله) حنا على البيع قبل قبضه) فإن كان من المشتري فلا ردّه بالمبيع أو من غيره وأما ردّه بالمبيع فلا ردّه بالبيع ولا شيء في اقتضاء البائع وله في اقتضاء الأجنبي يذكره مبر مثلها كبر أو يغيره كما تقتضي من فيها أن ردّها بالمبيع فالبائع من ذلك قدر أرض المكاره وإن تلفت بعد اقتضاء المشتري قبله للبائع من القن ما استقر باقتضائه وهو قدر ما قص من فقها (فصل التصريح بما) وهي أن تربط أخلاف التامة وغيرها ولا تغلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن في ضرعها ويزن الجاهل بها أكثر ما يطلبه كل يوم فربغ في شرائها زيادة والأخلاف جمع خلقه بكسر الميم وسكون الهمزة بالفتح والضم والأصل في الترميم والعنى فيه التليس حديث الشخص أن تصروا الأبل والغنم في إيساعها بعد ذلك فهو بغير التمرن بعد أن يحلبها إن رضىها أمسكها وإن خططها ردّها وصاع من تمر وقوة تصروا وزن تركوا من صرى الماء في الحوض جمعه وقوله بعد ذلك أي بعد النهي (شبهنا الخيار على الفور) من الإطلاع عليها بخيار العيب (وقيل عند ثلاثة أيام) حديث مسلم من أشتري شاة تصرا فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردّها رضىها ما عثر لمرأى أي خطئوا عيبه بما عثر على الغالب وهو أن التصريح لا يظهر إلا بعد ثلاثة أيام لإحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو الأولى أو وبند الأبدى أو غير ذلك وأما الثلاثة المتضمن العذر وقيل من التفرق ولو عرفت التصريح بمقبول عام الثلاثة بقر أو بئنا أمسك الخيار إلى تمامها أو بعد التمام فلا خيار لا امتناع مما رزنا الثلاثة وعلى الأول له الخيار ولو أشتري وهو عالم بالتصريح فله الخيار الثلاثة للحدث والخيار على الأول كسائر العيوب (فإن ردّ) المصراة (بعد تلف اللبن رضىها ما عثر) للحدث (وقيل يكفي ما عثر) لما في رواية أبي داود والترمذي للحدث الثاني ما علم طعام وهل يصبر بين الأقوات أو تبين غالب قوت البدو حان أحصها الثاني وقيل يكفي ردّ مثل اللبن أو قيمته عند عواز المثل كسائر المتلفات وعلى قن الفور رضىها على ضرع من قوت أو ضرع جاز وقيل لا يجوز على البر ولو قد قرر رضىه بالمدّة ذكره الماوردي وآخروه الشخص أن يملأ المصراة قبل تلف اللبن فلا تبين ردّها الصاع مع جواز أن يرد المشتري اللبن ويأخذه البائع فلا شيء فيه غير أن لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبها باب طراوة اللبن أو حوضه من جهة البائع وجوب ردّ الصاع ولو علم التصريح بقيل الملبس ولا شيء عليه (والأصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقيل لظاهر الحديث والثاني يختلف فيقدر القن أو غير بقدر اللبن بقدر يرد على الصاع وقد يقتضيه (و) الأصح (أن خيارها) أي المصراة (لا يختص بالتم) وهي الأبل والبقر والغنم (بل يعم كل ما سكو) من الحيوان (والجارية والإتان) بالثمة وهي الإتي من الجراة لهقر وأيم مسلم من أشتري مصراة وللخيار من أشتري محفلة وهي بالثديين من الخلف أي الجمع (ولا يرد معها شيئا) بل اللبن لأن لبن الأميات لا يتناض عنه غالبا ولأن الأنان بخسر لا عوضه (وفي الجارية موجه) أنه يرد معها بل اللبن لظاهره مع مقابل الأصح أن الخيار يختص بالتم فلا خيار في غيره من الحيوان لما كوله لعدم وروده والمراد في الحديث

السبكي وهو المشهور (قوله) ومقابل الأصح جعله في الرضوخا إذا نفي التعبير بالأصح نظر (قوله) لعدم وروده عبارة الأسنوي لأن لبن غير التام لا يقصد إلا في غير بخلاف التسم (قوله) والمراد في الحديث يرجع إلى قوله ساقا تاروا يسلم والخيار

(قول) التي ثبتت الخيار لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا على الحار فيه على الخلاف في التي تشتط بتقسيمها وقد صحح فيها البغوي والسامري
 الثبوت خلافاً للفرز والحواري الصغيرين لو اشتراها من غير رؤيته بذكر بأن كانت رؤيته معتبرة فلا خيار وإن كان ينصل البائع (قول)
 المتن في الأصح مما جاز بأن في الأول أكثر منها حتى انتقضت عليها فيجوز حبسها وقبولها لأسباب التورع على التصريح حتى انتسخ قولها ولو
 (باب البيع المانع) (قول) المانع أي لانه قبض مستحق الصفقة إذا تعذر انتسخ البيع كالتورع في عقد الصرف قبل التفاضل به به
 لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انتسخ أيضا (قول) المانع أي تغير الحكم قال الاستوى مستدرك (قوله) والثاني ما يبحث
 الآخر في اختصاصه بغير الودي (قول) المتن قبض كاتلاف المالك المنسوب (قوله) وقد أضافه البائع (٦٣٢) كل الحامل له على هذا التدقيق

التشبيه وقد أدخل فيه الاستوى ما لو
 صدر قد يعم من أحسن غير البائع قال فيه
 القولون وأما إذا أكله بنفسه من غير
 قديم أحدنا لعبارة تشبه أيضاً فيجوز
 شتر يصح على القولين أي يكون فائضاً
 على قول ولا فائضاً على آخر قال الاستوى
 ولكن الفصل الجزم فيها بحصول القبض
 (قوله) كاتلاف البائع زاد في القوت أن
 قدمه البائع فإن قدمه أحسن بغيرائه
 قبل ينفى أن يكون كاتلاف الأجنبي قال
 الآخر هو وفيه نظر للبشارة قال وإن لم
 يقدمه أحد فهل هو كاتلاف أو صيرها فائضاً
 الأقرب الثاني بل هو الظاهر والمنقول
 إنما هو في تقديم البائع الطعام إلى
 المشتري وعليه يجعل كلام الكلب
 والشارح رحمه الله فرض المسئلة في
 تقديم البائع كالكلف (قول) المتن
 كذا في بقية وجهه لأنه لا يمكن الرجوع
 عليه بالثمن إذا أنقصه سقط الثمن ووجه
 معناه به أن الاتفاق على ملك الغير (قول)
 المتن لا ينفذ أي إتيان القيمة مقام البيع
 ووجه القبض فوات العين المقصودة
 (قوله) وقطع بعضهم بهذا به تعلم أن

المصراة والمخضفة من الثمن ولا في الحار بل لأن البائع لا يصدق إلا نادراً ولا في الأمان إذا لم يلازمه ولو دفع
 بأه مقصود لتربة الحشر ولين الجارية القزير مطلوب في الحاشية مؤثر في القيمة وما ذكره كونه المراد
 في الحديث خلاف الظاهر منه (وحسن ماء القناة والرحال لرس عند البيع وتحسينه والوجوه بتويد
 الثمن وتجهده) المال على قود الدين (ثبت الحار) المشتري عند علمه كالتصريح بجميع
 التليس (المنع) أي العبد بالمداد (فخيلاً لكاتبه) فإن غير كاتبه لا يثبت الخيار بذلك
 (في الأصح) أنه ليس فيه كبير ضرر والثاني ينظر إلى إطلاق التليس

• (باب) • بالتبين

(المسألة) قبل قبضه من ضمان المائت فان تلف بأق (انفس السهم وسقط الثمن) عن المشتري
 (ولو أبرأ المشتري من الضمان لم يبرأ في الظاهر وتغير الحكم) المذكور للتلف لانه أبرأه ما لم
 يجب والثاني يبرأ لوجود سبب الضمان وتغير الحكم المذكور لتلف فلا ينفذ فيه البيع ولا يقطع به
 الثمن (والتلافى المشتري) للبيع كل أكله (قبض) له (انظر) أنه البيع حالة التلافى (والأ)
 أي وإن جعل ذلك وقد أضافه البائع (قولان) وفي الروضة كالمسلم وجهان (كأكل المالك
 طعامه المقصود شيئاً) للقاسب جاهلاً لأنه لم يعلم ببراء القاسب بذلك فيه قولان أرجمهما
 نعم في هذا التلافى المشتري قبض وعلى معناه يكون كاتلاف البائع وقد ذكره قوله (والمنه) أن
 اتلاف البائع (البيع) كتلفه) بأق ينفذ فيه البيع فيموجب سقوط الثمن عن المشتري وقطع بعضهم
 بهذا وما به قول أنه لا ينفذ فيه البيع بل يغير المشتري فان فسح سقط الثمن وإن أجاز غرم البائع القيمة
 وأدى الثمن وقد تقاضا (والأظهر أن الاتفاق الأجنبي لا يفسخ) البيع (بل يضر المشتري)
 به (بين أن يبيع ويرغم الأجنبي) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي) القيمة وقطع بعضهم
 بهذا وما به أن البيع يفسخ كالتلف بأق (ولو تعيب) البيع بأق (قبل القبض فرضه) المشتري
 بأن أجاز البيع (أخذ بكل الثمن) ولا يرضى له قدره على الفسخ (ولو عهده المشتري فلا خياره)
 بهذا العيب (أو الأجنبي فلا خيار) بتعيبه للمشتري (فإن أجاز) البيع (غرم الأجنبي
 الأرض) بدفع البيع أو قبل قبضه فلا يزال أثره وانفساخ البيع قائم ما ورد وأقره في الروضة

الترتب لو حذف الظاهر وقال به (والتلافى الأجنبي) لم يكن موافقاً ما عده مع الاختصاص بأق الأمر أن القطوع به
 هنا غير القطوع به في مسئلة البائع (قوله) ومعناه أن البيع يفسخ إلى أي لعنه تقسيم (قول) المتن أشبه بكل الثمن أي بخلاف ما لو عرض تلف
 شيء بعد العقد كأحد العبدن فإنه يجوز الرجوع إلى أصله (قوله) فلا خيار إلى أي يرجع الردة فيزدل عن العيوب ويعد قاضاً لما تلفت به
 حتى يستقر عليه ما قبل ذلك من الثمن فلا يقطع بدفعات بعد الأفعال فلا يضمن نصف القيمة ولا يضمن مهال يجوز من الثمن • به • إذا عيب
 المستأجر بالثمن ثمة له الخيار وكذا الوجه • مستدرك • والفرق أن تعيب المشتري يزيل ملة القبض بخلاف هذين لا يزيل فهما ذلك
 (قوله) قاله الما وري قال الركني يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضاً ما لو غصب البيع قبل القبض لا يمكن واحد منهما من المطالبة

(قوله) فأرسل نصف قيمته بخلاف نظيره الذي من قبل المشتري إذا مات العبد بعد الاندخال فإنه يضمن بجزء من الثمن ويقوم العبد بمسحاً ومطوع البتة ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (٢٣٣) (قول) المتولوا يصح مع البيع قبل قبضه ذكر الانحساب في ذلك مضمين أحد هاهنا ضعف

المال والثاني زوال التعيين حتى
واحد يعني اجتماعهما عليه ولم يزد ذلك
أقل ولا يقبل البعض بحد زواله قبل
التكليف ملك المشتري الثاني إلى المشتري
الأول ومن الأول إلى البايع ومنه
البايع فيه للمخني الأول خاصة ولذا جرى
وحقيقه الصفة مراعاة للمخني الثاني قال
في شرح المهذب لأن من يشتري ما في يده
نفسه مبيعاً فإضا في الحال فلا يتولى
خبراً أن (قوله) فهو إذا لم يزل
لمخني العقد على لفظه (قوله) فلا يصح
ولو سكن البايع حق المجلس (قوله)
لا يلحق بالسلم إلى عدم زوال التعيين
فيما ذكر في كلام البايع أن السلم قبل
البض (قوله) ويستتلك أن يقول
هذا مخرج قول الحاج أمانة (قول)
المذلول يصح السلم فيه منه البيع
الموسوف في الأمة إذا أخذ عليه بلفظ
السلم وقرئ شعوب بن القين بأن عين
المبيع تصدق كان كالمسلم وفي أما القين
فالمقترض منه ماله (قول) المتن
والجواب خلاف ثابت سواء قبض البيع
أو لم يقبض عليه الموقوفات معان عقد
كلا جرأه الصادق وعرض الخلع والهم
حكمها كالمثل فيفصل نهان بين المبيع
ومال الأمة (قوله) وسكت المصنف
المتجارة الاستوى أن قلنا لا يشترط
البض فلا بد من التعيين في المجلس وفي
اشتراط التعيين في العقد الوجهان
السابقان انتهى وأقول الشارح
رحمته الله عليه لم يزد في وجه (قوله)
ولا يشترط الزوال الاستوى في فصلات

كاملها ولو كان المبيع عبد أو عه الا حتى يقطع به فأثره نصف قيمته في قول ما تقرر من قبضه
(ولو عه البائع فالذهب بثبوت الخیار لا التفریم) ومقابله ثبوت التفریم الخیار منه على أن يصل
البائع كعمل الا حتى والا لا يضمن على أنه كإلانة التي هو كالغالب أو أقل الراجح الطوعه كما تقدم
فضم التعبر بها بالذهب كإلانة ولو قال ثبوت الخیار لا التفریم في الذهب كن أوقع (ولا يصح مع
المبيع قبل قبضه) متخولا كن أو عقار أو أن البائع وقبض الثمن قبل قبضه الله عليه وسلم لحكم
بن حزام لا يضمن شيئاً حتى يقبضه وراه الهيثمي وقال استاده حسن متصل وروى أبو داود عن زيد
بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع على صفحتين تتعاضدان يحوزها الصار إلى رحا لهم
قال في شرح المنهب وفي المحققين أحاديث بعضها ذلك (والأصح أن يبيع البائع كثره) فلا يصح لعموم
الأحاديث والثاني يصح كبيع القصبين من القاصب والخلاف في وجهه فخره الثمن أو زيادة
أو نقص أو تفاوت صفو أو الأهوا فالباطل السع قاله في الفتاوى أنه في الروضة كاملها (و) الأصح
أن الأجرة أو الرهن والهبة كالبيع فلا يصح لوجود المعنى المطلق التي فيها وهو ضعف الملك
وإن الاتفاق يختلفه) فيصح لتشوق الشارع إليه ويكون مقاضا ومقابل الأصح به بغيره
بالس لانه از الملك ومقابل الأصح فبإلحاقه بالبيع غيره (والثمن المعين) دراهم مكيان
أو دينار أو غيره ما (كليس فلا يبيع البائع قبل قبضه) لعموم النبي لموعده في الروضة كاملها
والخبر بالتصرف وهو أهم وتوقف انضمام البيع ولوايله للمرتبة أنه أو بغيره من رضا البائع فهو
كبيع المبيع للبائع (وله مع ما في غيره أمثلة كوديعه ومتركة وقراض ومهر من بعد انعكاسه
ومواريثا وفي بدوله بعد رشده وكذا علة وما أخوذ بسوم) تمام الملك في المذكورات ونفس
الآخرين بكذا لأنها مضمونة ويستحق من الموروث ما اشتراه المورث ولم يصفه فملاك الوارث به
كالوثة (ولا يصح بيع السلم فيه) قبل قبضه (ولا الاضياع عنه) لعموم النبي ذلك (والجديد
جواز الاستبدال من الثمن) التي في الفتاوى حديث ابن عمر كنت أبيع الأبل بالدينار وأخذ
مكائنها المراهم وأبيع بالدرهم وأخذ مكائنها بالدينار فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأنا من ذلك فقال لأبأس إذ أقمتم فقال ليس ينكح كثير وراه أصحاب السنن الأربعة وابن
حبان ومحمد بن الحارث على شرط مسلم والقديم السع لعموم النبي السابق لذلك والتمن النقد
والثمن مقابله فإن لم يكن نقد أو كان نقد من الثمن مداخلته باليا أو الثمن مقابله (فإن استبدل مواضعا
في عدة الرابا بغيره من دينار) أو غيره (اشترى قبض البديل في المجلس) كأجل عليه الحديث
المذكور حذر من الرابا (والأصح أنه لا يشترط التعيين) للبديل أي تخصيصه (في العقد) كقولنا رابا
البديل (في المجلس) أن استبدل مالا بواقي في العقد) رابا (كقوب من دراهم) كقولنا رابا
بدراهم في الفتاوى لا يشترط قبض الوهب في المجلس والثاني يشترط لأن أحدا لموعدين في شرط
قبض الآخر في المجلس كراه مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبديل في المجلس العلم به
من شرط البيع ولا يشترط تعيينه في العقد على الأصح السابق فيه فمعه (فرع) لا يحوز

٦٩ ل ج هذا التسمي فم غير المتق لا يشترط تعيينه في الطء ولا قبضه في المجلس على الامم بل تعينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم ما في اللمة لا تعين الا بالقبض محمول على ما بعد الزام اوابه فتنع برضاها وما يزل ذلك سنة ان يادون الحط هكذا قاله في الطلب وهو جيد ويتنق الحاق زمن خيار الشرط بخيار المجلس انتهى

(قوله) لا تستمرز ذلك أي بخلاف دين السلم **(قوله)** والمحزر وإن ثبت لائتنا ولاختنا كدين القرض والاتلاف فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف انتهى فيرخصه المحزر في الدرهم المأخوذ في المحكومات والدين الموصى به والواجب بقرض المال في المنفعة أو بسبب الغنم وكذا زكاة النطرا إذا انقضى القرض في البلد وغير ذلك في الدين الثابت بالحرقة نظر بمقتضى تحريم بيعه في الخلاف في كونها بيعا أو استيفاء ويمتنع النظر إلى أصله وهو الحال به هل هو من أرشمن أو غيرها **(قول)** المتبأن يشتري المحزره ليس من موزة كشخص مستقر به وهو الآية **(قوله)** ونفسر لهذا التصريح أنها مأخذ من الرواية الأخرى والى في الصحاح وغيرها أن الكلب بالكلية هو النسبة بالنسبة إلى أي الجبل بالوجه **(قول)** المتن تخليته أي خلا يشترط دخوله المكان ولا حقيقة التصرف (٢٣٤) وقوله وتعيكه صلف تقصير

استبدال المؤجل من الحال ويجوز عكسه وكل صاحب المؤجل يحله **(ولو استبدل عن القرض وجهه المتلف بجزء)** لا استمرار ذلك بوصف في الروضة كأصلها والمحزر بدين القرض والاتلاف وهو شامل لكل التلف **(وفي اشتراط قبضه)** أي البذل **(في المجلس مسبق)** فإن كان موافقا على الرابطة والاشتراط والأفلا يشترط في الاسم وفي قبضته مسبق **(وسمى الدين لقرض من عليه بالطل في الأهر بأن اشتريه بدينه مما عده على محرم)** لعدم قدرته على قبضه والثاني يصح لاستقراره كعبه من عليه وهو الاستبدال المتقدم وصحة في الروضة تخالف الرافعي ويشترط عليه قبض العروضين في المجلس فلو ترقى قبل قبض أحدهما طرأ البيع كذا في الروضة وأصلها كالتبذير وفي الطلبات مقضى كلام الاما كثرين بخلافه **(ولو كان زبورا محرم بدين على شخص فباع بدينه ما يدينه بطل قطعا)** اتفق الجلس أو اختلف لانه على الله عليه وسلم من بيع الكلب بالكلية وأما الحكم وقال أنه على شرط مسلم وقسم جميع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية أبي بصير وقوله قطعا كقول المحزر بلا خلاف من يصدق في الروضة ككاملها **(وقبض الضار تخليته للمشتري وتمكنه من التصرف)** فيه **(بشرط فرائض من أمتعة البائت)** نظر العرف في ذلك لعدم ما ينسب شرعا وألفه ولو أن المصنف الباء في التخلية كافي في الروضة وأصلها والمحزر مكان أهم لأن القبض على المشتري والتخلية فعل البائع فلا تأويل الذي كورنا مع الحل إلا أن يفسر القبض بالإقباض والمحزر شغل الأرض والناظر غيره ما ولو كان في الدرهم الباع أمتعة البائع وقت القبض على قرضها ولو جعت في بيتها وقت القبض على قرضه **(فإن لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر)** في حصول قبضه **(مضى زمن يمكن فيه المضي إليه في الاسم)** اعتبار الزمن أمكان الحضور عند عدمه بناء على عدم اشتراطه في القبض وهو للرجح وقيل يشترط حضور العاقدين في القبض وقيل حضور المشتري وحده لثاني التباديد على البيع ودفع الوجهان بالمشقة في الحضور ومقابل الاسم لا يعتبر بذكر **(وقبض المنقول ضو له)** روى الشافعي عن ابن عمر أنهم كانوا يتأخرون الطعام جزاء باعلا السوق فيها هم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبعوه حتى يجوزوا لعل على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتحويله كالمواصلة فيه **(فإن جرى البيع) والمبيع (موضوع لا يختص بالبائت) كشراعه أو دار للمشتري (حكي) في قبضه (تمه) من حيزه (الحيز) آخر من ذلك الموضع (وإن جرى) البيع والمبيع (في دار**

تخلية **(قول)** المتن شرط فرائضه ظاهر هذا كقوله أنه لا يشترط في الدواب قرضها من أمتعة البائع وفيه نظر وأما السفسنة فمصرح في الكتابة بأنه لا بد من التفريع وقوله وغيرهما أي كالمحزر **(قول)** المتن فإن لم يحضر العاقدان المبيع أي ولا يفتي عن ذلك كونه في يد المشتري ولا بد من مضي زمن النقل أن كان في يد المشتري والأفلا بد من التمسك شرح الروض **(قول)** التنازع في حصوله المفعول في هذا الموضع الحضور لغيره وهو المشقة اعتبار زمانه الذي لا مشقة في اعتبارها **(قوله)** حضور العاقدان أي لانه أقرب إلى الحقيقة الإقباض **(قوله)** لا يعتبر بذكر كراهة لا مضي لا اشتراط مضي الزمن من غير حضور **(قول)** المتن تحويله ولو في حق منقولي الطرفين ولو كان تأمل العاقد في صفقة واحدة **(قوله)** كالمواصلة يريد الحديث دل والعادة تأكيد ذلك **(قول)** المتن لا يختص بالبائع من جهة ما يصدق عليه هذا القرض والمشتري من البائع وغيره وفيه نظر **(قوله)** أودار للمشتري قال البيهقي قد جزموا بهذا كنهها وقالوا

لوا بعه شيئا في مدهودية أو غصبا لا يشترط النقل ولا إذن البائع ولا يثبت حق الحبس لانه من يده وما دمه هكذا قاله المتن فعل البائع هذا التصرف المسئلة مسئلة دار للمشتري بما أدام بغيره لا يبدل كان البائع معه قال وغرر القول فيما إذا باعه شيئا في مده أنه إن كان الثمن حالا ولم يوفوه احتاج إلى إذن البائع في القبض على ما جزم به الرافعي وإن خالف ما في التهمة وإن كان موزة أو فوفوه لم يحتج إلى إذن ثم في اشتراط مضي الزمن واشتراط الدمه وقته الخلاف الذي في الرمن والجميع هنا كالحكي هناك انتهى والراجح هنا أن اعتبار مضي الزمن دون النقل لا يفعل **(قوله)** من ذلك الموضع يريد أنه لو فقه إلى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد **(قول)** المتن وإن جرى في دار البائع قال الأدرعي هذا من أمدته وقته وأما الدرهم بالحقيقة ونحوها إذا أخذها بده أو ليس التوبخ على مسبق من كونه قبضا وإن كان موضوع يخص بالبائع انتهى ثم عدم الحصول ثابت وإن لم يكن للبائع حق الحبس لانه في مكان البائع يخرج عن يده

(قوله) في قبضه لو تم له الى مكان لا يتحصن بالبائع كفي. (قوله) لم يكتف ذلك أي والى لم يكن له حق الحبس (قوله) القبض هذا بعيد لان الاذن في النقل من غير ان يقول القبض لا يكفي قال الاذن عري وهو ظاهر اذا كان له حق الحبس (قوله) دخل في ضمانه أي اذا تلف لا ينفع البيع وفي السبكي خلاف هذا اقله راجع (قوله) ومن المتقول المنع على هذه المسائل لا يس فيها تحويل حتى من المشتري «فرع» للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلاً أي ابتداء (٢٣٥) (قول) الثمن فلا يستقل أي ولو كان في يده خلافاً للتولي (قوله) لكن يدخل في ضمانه أي ضمان البائع

اليد ضمان العقد (قول) المتعاليه الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول) المثل فليست كمثل نفسه الى آخره الى حديث الحسن ان علي الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه المصالحان ماع البائع وماع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من روايات جابر مر فوطا والمرسل يقتضد فورده مر فوطا وان كان ضعيفا ولان الاقباض هنا متعدون شرط صحة الكل يلزمه تعذره نعم دوام في المكال كفي (قول) المت قبض من زيد الخ ولو قال اقبض لي ثم اقبضه لنفسه الحكم كذلك ولو قال اخبرني لا كاه لك ثم فكذلك أيضا (قوله) حتى يرجع الى قول المت اقبض (قوله) على مقابل الماع يرجع الى قوله ويلزمه

(فرع قال البائع)

(قوله) رضاء يتعلق حقه بالقبض ولاه تصرف في الثمن بالحوالة والاختصاص فأجبرك تصرف المشتري ولان المشتري يتصرف بنفسه بثلث المبيع والبائع آمن فأجبرك ما من المشتري ولان البائع يحبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ماله نفسه (قوله) لأنه حقه المعبارة غيره لان حقه متعين في المبيع وحق البائع غير متعين في الثمن فأمر بالتعين (قول) المتن وفي قول لا اجبار أي لان

البائع لم يكتف في قبضه (ذلك) النقل (الا يذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض (معبر البقعة) التي اذن في النقل اليها القبض ثم لو تم القبض من غير ان يدخل في ضمانه لاستيلاء عليه ومن المتقول العبد في امره بالاستعمال من موقعه وانما يقبضها أو يهودها والتوب فيتناوله باليد (فرع) زاد الترجمة (المشتري قبض المبيع) من غير اذن البائع (ان كان الثمن مؤجلاً أو سلمه) ان كان حالاً لم يمتعه (والا) أي وان لم يسلمه (فلا يستقل به) أي بالقبض وعليه ان استقل به الرذن البائع يستحق الحبس لاستيلاء الثمن ولا يفتقر تصرفه لكن يدخل في ضمانه ولو كان الثمن مؤجلاً وحل قبل القبض استقل به أخذ ما في الروضة كأصلها في مسألة الترجمة بالفرع الا ان قاله لا حبس للبائع في هذه الحالة وسبق في قبضه خلاف ذلك (ولو بيع الشيء تقديراً كسواب أو عرض ذريعاً) بإهمام الذال (ورحطة صككلا أو وزناً اشتراط) في قبضه (مع النقل) في المتقول (ذرعاً) ان سبغ ذريعاً ان كان بذراع (أو كيه) ان سبغ كيلاً (أو وزنه) ان سبغ وزناً (أو مده) ان سبغ مدها والاصل في ذلك حديث مسلم من اشاع لمعاً ما لا يبيع حتى يكامل على انه لا يحصل القبض فيه الا بالكيل وقس عليه الباقي (مثله) في المكيل (بستكها) أي الصبرة (كل ما يد رهم أو) يستكها صبرة مثلاً (على انها عشرة أمتع) ولو قبض مائة كرا فالأصع القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كانه) أي الشخص (لمعاً مقترضاً على زيد) كشره أمتع سلباً (ولعمرو) عليه (مثله فليكتل نفسه) من زيد (فتمكيل لعمرو) ليكون القبض والاقباض صحيحين (فاقوال) لعمرو (اقبض من زيد ملك عليه نفسك) عني (ففعّل) فالقبض فاسد) فهو هو بالقبض الى القائل صحيح تبرأ مقترض في الاصم لانه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قاضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مفعول عليه ويلزم مرده للدافع على مقابل الاصم وعلى الاصم بكيه القبض له للقباض وكذا السلم دين القرض والاتلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة ماذا (قال البائع) يقين في الفتحة حال (لا أسلم المبيع حتى أقبض منه) وقال (المشتري في الثمن مثله) أي لا أسلمه حتى أقبض المبيع ورافعاً الى الحاكم (أجبر البائع) رضاء يتعلق حقه بالقبض (وفي قول المشتري) لان حقه يتعلق به العين لا يوثق (وفي قول لا اجبار) أولاً بينهما الحاكم من الخصام (فمن أجبر صاحبه) على التسليم (وفي قول يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما باجباراً على فظاذا أخضرا سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري بدأ بأيهما شاء (قلت) فان كان الثمن معانط القولان الاول وان اجبر في الظاهر والله اعلم) وذكر الرافعي في الشرح سقوط الاولين في بيع عرض معرض واقصر في غيره وعلى سقوط الثاني زياد في الروضة سقوط الاول بأضاع الجمهور وفي الشرح الصغير سقوطه أيضاً فسكوت الكبير عنه لا ينقبة (واذا سلم البائع) باجبار أو دونه (أجبر المشتري ان حضر الثمن) على تسليمه (والا)

صككاً لهما عتة الاستيلاء وعليه الاضام فلا يكف الاضام قبل الاستيلاء (قوله) فاذا أخضرا وتلف في مجلس الحاكم كل من ضمان دافعه (قول) المتن وأجبر في الظاهر أي فيكون القول بالسلب ارباً وهو مقابله الظاهر هذا ما ظهر في وهو الرادان شاء الله تعالى (قوله) في غيره الضمير فيه يرجع الى قوله في بيع عرض معرض (قول) المتن أجبر المشتري أي فلا يثبت للبائع بذلك فسخ (قول) المتن الثمن أي فوضعه لان ضرورة المسئلة ان الثمن في الفسخ

(قوله) بشرطه أي وهو جرح الحاكم عليه قبول الفسخ وقيل لا يفرض بل باع السلعة وفي من ثمة هكذا حكمه الرافعي وهو يدل على أن السلعة لا تخرج من الأعرار ولو زادت على مقدار الثمن (قول) الشتر عليه أي ولو زادت على الثمن أنما عا ولا يندى قاله الجراح القريب ولا يتوقف الجرح على سؤال الفسخ هنا ولا يندى إلا بالتأني (قوله) ويؤذى حقه من غنمه كاستر البون (قول) الشتر كان سببا للجرح في البسيط من العراقيين أنه لا يفسخ حيث ثبت الفسخ وهو ظاهر إذ كيف يسوغ الجرح (٢٣٦) مع تمكن من الفسخ ولكن المتقول

لا يحمي حقه (قوله) كاذر يرجع إلى قوله وكذلك (قوله) أما الثمن المتوصل مضموم قوله أول الفرع فمن في التمثال

باب التولية

وهي قل جمع المبيع إلى المولى يمثل الثمن المثل أو عين المتقوم بلفظ وتلك والاشترار نقل بعضه بنسبه من الثمن بلفظ أشركت والمراد بيع يمثل الثمن أو مقام عليه مع موزع على الأجزاء والمخالطة بيع كذلك مع ط منه موزع على الأجزاء (قول) المتعامل لشروط العلم التي فيه خلاف المراجعة الآتي وإن قضى منعه خلافه ثم فرق في ذلك بين المولى والمولى بفرع

وطهجه البعض ثم لا يجمع الثمن هل يصح ولفظه الخط أم يطل ولا يصح إلا بالباقي بعد أن يملك المولى الظاهر الثاني (قول) المتزوج هو الموقوف ليس جاحدا بديل يكون للمولى نائباً عن المولى فيقتل الزوجة له ولا تقصد الشقة (قول) المثل لكن لا يحتاج إلى أي لأن لفظ التولية مشعره (قوله) إلا بالباقي هل يشترط محل نظر (قوله) لو كان الثمن عرضا لمواردي هذا أن ولي بلفظ القيام فوجهاً أحدهما يميز كل رابطة والثاني لأن العقد الثاني في المراجعة مختص بالاول في قدر

وأي وإن لم يفسد (فإن كان المشتري مصرا) بالثمن فهو مفلس (فقلبا مع الفسخ بالفسل) واخذ المبيع بشرطه الذي سيأتي في بابه (أو موصرا وماله بالبدل أو بمساقه قربة) أي دون مساقه القصر (عمر عليه في أمواله) كلها (حتى يسل) الثمن لتلاصق فيها بما يطل حق البائع (فإن كان بمساقه القصر لم يكف البائع الصراي احضاره) لتغزيره بذلك (والأصح أنه الفسخ) وأخذ المبيع لتغزير حصول الثمن كالأصل والثاني لا يفسخ وله كسب باع المبيع ويؤذى حقه من غنمه (فإن صر) البائع إلى احضار المال (فاطر كذا) أي يجمع على المشتري في أمواله كلها إلى أن يسل الثمن لا حقه (وليباع حبس محض حتى يفسد غنمه) الحال بالأصالة (أن خاف غوبه بلا خلاف) وكذلك المشتري لمحبس الثمن الذي كورن حاقفوت المبيع كاذر كوفي الروضة كأصلها أي بلا خلاف (وأما الأقوال) السابقة (إذا لم يفسد غنمه) أي البائع فوت الثمن وسكت ذلك المشتري فوت للمبيع (وتساق في عجز الأداء) بالتقسيم أما الثمن المرحل فليس للبائع حبس المبيع بل رضاء بالتأخير ولو حذر قبل التسليم فلا حصر له أيضا كذا في الروضة كأصلها وفي الكفاية في كتاب الصادق أن القاضي أبا الطيب نقل عن من الشافعي رحمه الله تعالى في التورن له الحبس وسيأتي في الصادق أن لو حذر قبل التسليم فلا حبس للراعي الأصح

باب التولية والأشراك والمراجعة

وفيه المخالطة إذا (اشترى) شخص شيئا بمثل (فمطل) بعينه (لعالم بالثمن) بإعلام المشتري أو ضمه (ولتلك هذا العقد قبل) كقوله قبلته أو قبلته (لزمثل الثمن) جنسا وقدرًا وصفة (وهو) أي هذا التولية (بيع في شرطه) كالضمة على التسليم والتفويض في الروي (وترتب أحكامه) منها هذا الشقة إذا كان المبيع شخصاً شفعوا وضما الشقة في العقد الأول (فكسكن لا يحتاج) هذا التولية (إلى ذكر الثمن ولو حذر عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (أنشط عن المولى) بخفضه لأن خاصة التولية تنزل على الثمن الأول ولو حذر جمعه أنشط عن المولى أيضا ولو كان الخط قبل التولية لبعض ثم تسع التولية الباقي أو لكل ثم تسع التولية أصلا ولو كان الثمن عرضا ثم تسع التولية الأنا تنزل العرض إلى من يتولى العقد (والأشراك في بعضه) أي المشتري (كالتولية في كله) في الأحكام السابقة (أما بين البعض) كقوله أشركت فيه بالتصف خيلز به النصف من مثل الثمن قال أشركت في التصف كله إلا مع ذكره في الروضة وهو مني على الرابع في قوله (فلو ألتحق) الأشراك (مع) العقد (وكان) المشتري (مناعته وقيل) يصح ليعمل بشتر المبيع وثنه (ويصح مع المراجعة بأن يشتره بمائة ثم يقول) لعابديك (هناك ما اشتريت) أي بجنه (ويصح درهم لكل عشرة) أو في كل عشرة (أورج

الغن حافل مخالفته في جنسه بخلاف التولية ثم الأخوذ بالشقة فيوز التولية فيه بلفظ الصيام لأن التسليم لا يأخذ إلا جماله مثل أن كان مثليا وأن كان متقومًا بقا لتعد الغالب بسبكي (قول) المثل كالتولية باع فهو بديل أن الثمن إذا كان عرضا يشترط الأشراك بعنه وقد بترم (قول) المثل مناعته كقولنا شتر لزيد وعمر (قوله) العمل أي فكان كقولنا بعتك بالذهب وبضة (قول) المثل ثم يقول ألم مثل ذلك أي ضم الرأس المال شيئا آخر كان يقول بعتك ما عينه ورضه درهم لكل عشرة أي بجنه قال الرافعي ويحصر في المسئلة خلافه ولو أوصى به بنسبه منه ورواه التورن لأن القوم هنا معنى التوبة

(قوله) فإذا كان اشتري جماعة وشتر فالح لو كان الشراء جماعة فقط فالحطوط على الجميع نفعه وجز من أحد عشر جزاً لم يرد درهم ولو درهم من كل عشرة حط واحد من كل عشرة ولو قال حط درهم لكل عشرة حط درهم من كل أحد عشر (قول) المتبعا اشتري أي جمته (قوله) كأجره فالجاء من ذلك المكس التي (٢٧٧) يأخذها السلطان (قول) المتبطل أي كالمال يطل بمثله بما اشتري ولم يقل مرا بفتح (قوله) لهواة الح

عبارة القاضى لانه اذا قل مرا بفتح كان مبنياً على الثمن الاول بخلاف ما اذا قيله بدليل انه اذا قل فيه لاحط ولا خيار (قوله) وفي اشتراطها رجع الى قوله والثاني يصح (قوله) ولو قيل في الصورة الثانية في قوله في المتبطل ولو قال بما قام على الخ قوله أي يجب عليه أي لأن هذا الباب مبني على الامانة المشتري يعتقد فيه على نظر البائع وراضى نفسه بما رضى به من زيادة أو حط (قوله) ويان العيب الحادث معناه ان بين حدوثه ولا يكتفى باعلامه بالعيب كالمسبب عليه الشارح وبه تعلم ان هذا زيادة على ما تخر من أن كل بائع يجب عليه الاعلام بالعيوب وكذلك يجب اعلامه انه الملع على القديم ورضى به ولا يصحفي اعلامه بالعيب (قول) المتبطل حط الزيادة أي ولا يتوقف ذلك على طلب بل يقب ان البيع انعقد بذلك كافي الشفعة وبذلك تعلم ان هذا الحط ليس بكارش العيب القديم ثم وجه الحط التزيل على الثمن الاول (قوله) لانه قد يكون لغرض الخ لانه ان كان كذبه بالافرار لم يقم كذبه ثانياً وان كان بالينة قد تكون كاذبة ويكون الباطن مخافاً للظاهر (قوله) للمشتري الخيار الا ان يكون طالباً بكنه البائع أو يكون المبيع الخافو في هذه الثانية يرجع قدر التفاوت وحسنه من الرابع (قوله) لا خيار للبائع أي لانه يجد ان يكون غلطه أو تلبسه سبباً لثبوت خياره (قوله) لتحذر امضائه الخ أي لان

ده يارده) فشره الزاني بما قبله فحسبناه قال جماعة عشرة فقبضه المتخاطب (و) يصح مع (المحاطة كيف) الشراء اشتري حطه يارده) فقبيل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كان الرجوع في المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد كذا في المراجعة على كل عشرة واحد فإذا كان اشتري جماعة وعشرة فالحطوط منه على الاول عشرة وعلى الثاني أحد عشر (واذا قال بعت بما اشتري لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند زومه وذلك صادق بما فيه حط مما عقده العقد أو زيادة عليه في زمن خيار المجلس أو بالشرط (ولو قال بما قام على) نخل غنمه أجرة الكدال) الثمن المكمل (والدلال) الثمن النادى عليه الى ان اشتريه المبيع فكما أنقصهما بان الرفعة في الكفاية والطلب (والخارث) والحصار والرفاء) بالذ من رفقاء الثوب بالهزوز بما قبل بالولو (والصباغ) كل من الاربعة للبيع (وقعية الصبغ) له (وسائر الثمن الزائدة للاسترباح) أي طلب اليه كآخره فالجاء والمكس والختان وتطين الله ارو لا يدخل ما يقصد به استبقاء المثل دون الاسترباح كنفقة العبد وكسوة علف الهدهد ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع نعم العلف الزائد على المعتاد ليعين يدخل (ولو قصر بنفسه أو كمال أو حبل أو طين أو أطلقه غيره شخص لشغل أجرة) مع الثمن في قوله بما قام على لأن عمله وما تعلق به غيره لم يضر عليه وانما قام عليه لم يضره ان يقول وعلمت فيه ما أجرة كذا أو علم على منقطع (ويجوز) أي القبايعان (ثمنه) أي المبيع في صورة بعت بما اشتري (أو ما قام به) في صورة بعت بما قام على (فلا يجره أحد مما يطل) البيع (على الجميع) والثاني يصح لهواة معرفته وفي اشتراطها في المجلس وجهان ولو قيل في الصورة الثانية ورجع كذا كانت من صور المراجعة كذا ذكره المصنف في الاولى ولها صورة ثالثة وهي يقتل شراً من المال ورجع فكذا وهو قوله بما اشتري وقيل بما قام على (وليدق البائع في قدر الثمن) التي استقر عليه العقد وأقام به المبيع عليه عند الاخبار به أي يجب عليه الصدق في ذلك (والاجل والشراء بالعرض ويان العيب الحادث عنده) لان المشتري يعتقد امانته فيما يخر به ذلك الثمن فيذكر كراهة اشتراكه بمكس الاجل معلوم لانه يشابه حط من الثمن وانه اشتراه بعرض فتمت كذا ولا يختص على ذكر القليلة لانه يشترط في البيع بالعرض فوق ما يشترط في البيع بالتقيد او صحت عنده هذا العيب تنقص المبيع بهما كان حين شراؤه (ولو قال) اشتريته جماعة) وباعه مرا بفتح أي بما اشتراه ورجع درهم لكل عشرة كاهتدم (فبان) انه اشتراه (فصحيح) منبأ أو اقرار (فالظاهر انصط الزيادة ورجعها) لكنه والثاني لا يصح شي لعقد البيع بما ذكر (و) الاظهر بهما على الحط (انه لا خيار للمشتري) لانهم رضى بالاكتر فأولى ان يرضى بالاقل والثاني له الخيار لانه قد يكون لغرض في الشراء ذلك المبلغ لا لبار قسم أو افتاد وصية على قول عدم الحط للمشتري الخيار جازم لان البائع فرقه وعلى قول الحط لا خيار للبائع وفي وجهه وقيل قوله له الخيار لانه لم يسلم له اسماء (ولو زعم انه) أي الثمن الذي اشتريه (مائة وعشرة) وانه حط في قوله أو لا جماعة (ومسقة المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الواقع بينهما مرا بفتح (في الامع) لتحذر امضائه من دافيه العشرة المتوجهة بها (قلت الامع معنه

٧٠ ل ل ال زيادة لا تحتمل في العقد بخلاف النص فانه معهود بدليل ادرش ولا كذلك الزيادة أو ايضاً فان زاد لم يرض بها المشتري بخلاف النص السابق فانه رضى به في ضمن رضاء بالاكتر (قول) المتبطل الامع معنه أي كالمال يطل بالزيادة

(قوله) ولما تمت الخ قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واحترق في القلط بأزيادة التزبل على العقد الأول لعدم ارتفاع الاشكال على مثابه الا في شوجه عدم التثبت كون الزيادة محسوبة ولم يرضها المشتري بخلاف التصحيح السابق فاعتبرني بها في ضمن رضاء بالمانة (قوله) بفتح الهمي أو ما بالكسر فهو الواقعة نفسها (قوله) لا معقدة في الخلاف أيضا عند اصحاب مدرل (r v) آخر وهو اننا قلنا العين المردودة

واقعه أعلم) ولا تثبت العشرة المذكورة للبائع الخبار وقيل تثبت العشرة بوجهها وللمشتري الخبار (وان كذبه) المشتري (وليسين) هو (القطط موحا محتملا) بفتح الميم (لما قيل قوله ولا يثبت) ان اطماعا عليه لتكذيب قوله الاول لهما (وله تخليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) لا ينفذ بقرع من مرض العين عليه والثاني لا كالاتصاف مع وعلى الاول ان حلف امضي العقد على ما حلف عليه وان نكل من العين رقت على البائع بناء على ان العين المردودة كالقرار وهو الاظهر وقيل لا بناء على انها كالينة وعلى الرتبة يحلف ان يثمنه مائة وعشرة وللمشتري حثت الخبار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة كاسهلها كذا اظهره ومقتضى قولنا ان العين المردودة منع نكول الذي عليه كالقرار ان يود فيه مائة كذا في حالة التصديق (وان بين) لقطط موحا محتملا كان قال كتب راجعت جردت قطط من ثمن متاع الخ غيره (فله التخليف) كالمسبق لان مائة مائة يترك لأن حلفه وقيل فيه الخلاف (والاصح) على التخليف (سماح بيمينه) التي يقيمها بأن الثمن مائة وعشرة والثاني لا يسع لتكذيب قوله الاول لهما قال في المطب وهذا هو المشهور في المذهب والمتصون عليه

• (باب بيع (الاصول والثمار) •

كذا ترجم الشيخ في التبيين ترجم في المحرر بفضل قال في القرار بالاصول والثمار والارض والثمار جمع غرو وجع غرة وسبأ في الباب غرة ذاك انا قال بطلت هذه الارض أو الساحة أو البقعة أو العرصة (وفها بناسم غرض بالذهب امه يدخل) الباقو الثمير (في البيع دون الرهن) أي اذا قال رعت هذه الارض الى آخر ما قدم وهذا هو المتصون عليه فيها والطريق الثاني فيها قولان بالثقل والقرع وجه الدخول انها للثبات والموام في الارض فتبيع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يتنا ولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيها وحمل نفسه على البيع على ما اذا قال بحتوها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحتوها والقرع على الطريق الاول انما البيع قوي بطل الملك فيستبيع بخلاف الرهن ولو قال بحتوها بما فيها دخلت قطعا أو دون ما فيها لم يدخل قطعا وبطل مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحتوها وجه انها لا تدخل في البيع واثبت في الرهن ووجهه ان حقوق الارض انما تقع على الممر ويجري الماء اليها ونحو ذلك وسبأ في انه يدخل في بيع الشجرة اقصاها الا بالناس لان العادة فيه الطبع فيقال هنا في الثمير بالناس كذلك (وأصول البطل التي بقيت) في الارض (مقتين) أو أكثر ويجوز هو مراء (كالتفت) بالثبات والتعب بالجمعة (والهتبا) بالذات والتمسك والتمسك والكرس أو تخذ شجرة مربعة بعد أخرى كالترجس والبنفسج (كالشجر) ففي دخوله في بيع الارض ووجهها الطرق السابقة امتضى التسمية واقصر في الروضة كاسهلها على ان في دخولها في البيع الخلاف السابق وعلى الدخول في البيع القرعة الظاهرة وكنها الجزة الظاهرة عند البيع البائع فليست له عليه قطعا لا نهار تمود بيمينه البيع فيه سواء بلغ ما ظهر أو ان

كالقرار حلف وان قلنا كالينة فليس له طلب التخليف لاحتمال أن يعقد التثبوت له عدم الرد (قوله) المثل خله التخليف لوردة العين انجه تخليف البائع سواء قلنا العين المردودة كالينة أو كالقرار لان الينة هنا تسع ولا يمنع فيها بان يتم ولو كان معها مائتا على جواز الرد العين لم يصح ما قلناه ثم اذا حلف بين الرقن قلنا كالينة فهو كالر صدقه وان قلنا كالقرار فيقتض أن يكون كالسلف في حالة عدم ابداء العذر وبأن فيه اشكال الشيخين (قوله) المثل والاصح معها قال السبكي فيكون

كل صدقه فلي رأى الزا في يحد الصدق على رأى المصنف بفتح ميم يجري الخلاف في ثبوت الزيادة

• (باب الاصول والثمار) •

قال في القرار جارية السبكي رحمه الله الاصول الشروع كل ما يفرقة بعد أخرى وقيل الثمير والارض والبناء وهو سبب قال وهذه الترجمة حيث بين ترجيها بين مضامين الشافعي رضي الله عنه أحدها بما يشر الخاطئ يساع بأمله والآخر بالوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (قوله) للثبات والموام أي فكلنا في معنى الارض كاحلها معناها في ثبوت الشقة فيها واستدل أيضا بقوله على اقله على سبيل ما عتقلا قد أثرت قهرتها للبائع الآن بشرط المشاع منصوصه انما انما في الرتبة يجمع ان

اسم القطة لا يشعلها لكن لاسماها بها والبناء هو القراس كذلك (قوله) ووجه التبع اذا قلنا بهذا ثبت دالما بلا أجر ولا للمشتري الجز الخبار عند المجل (قوله) فيقال الخ إلى حكم الا وليد ليس انما الثمن الرطب يدخل في اسم الشجرة بلا خلاف بخلاف الشجرة الرطب جمع الارض فانها خلقتا كاتر (قوله) المثل والهند ما في البطل (قوله) واقصر الخ أي يخذ كرملة الرهن (قوله) وعلى الدخول الخ هذا منصوص من تعبها لنهاج بالاصول (قوله) للجزه هي بكم الميم

(قوله) الاقصى أى الشارعى (قوله) فانه لا يكلف أى لا يصح بيع الارض مع شرط قطعه فى حالة عدم النفع بالحلا (قوله) فى مطلق الخ الذى فى الرضى انه لا يدخل وان قال بغيرها (قوله) كالجزر الخ يريداه لافرق فى ذلك بين ما يصح كئال المنز أو مطلق كهذه الاشعة كالتعالي قول المصنف يؤخذ (قوله) بأن بدل المستأجر الخ وأما لو كان فى معنى ذلك فوجب القطع بالفساد لعله المذمة كمدار العدة بالانقضاء أو بالحل ثم محل الخلاف فى الزرع الذى يؤخذ دفعة والا فصح بخلافه لا يقتل للشرى كما أشار اليه الشارح قبل هذا بوجه وهذا الزرع الذى لا يدخل (قوله) ومنه أى الحصاد (٢٧٩) وقول الخ هو جوار أى فى نفس الزرع عند شتوت الخبار كالف (قوله) والبذر الذى يدوم لو كان عاينهم فى هذا أن يخلع

بعد روزه ويحتمل للمكان آخره فظاهر الحاقه بما لا يدوم ثم اعلم ان معنى دخول البذر الذى يدوم فى البيع جعله تابعاً للارض كالخيل فلا شرط رؤيته قبل ذلك بل ولو جعل جسه وبوجه (قوله) وظاهر ان الزرع يبنى الخ حارة الاستوى كلام المصنف فمهم استحقاق البائع لاجزاء الزرع وعنده اذا شرط الاتقاء أو أطلق فان شرط القطع ففي وجوب الوفاء متردد للاصحاب كما هو الامام فى كتاب النعل ولم يتعرض الرافى لهذه المسئلة غير انه جزم فى بيع الثمرة المؤجرة قبل يدق الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا انتهى (قول) المتعذر لو كان البذر دائم البات سم وان لم يره ولكن تاكيداً كما تولى (قول) المتن أو زرع الزرع الذى لا يضرده والمستور اما بالارض كالتخيل ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخنة فى منبلة والبذر الذى لا يضرده هو ما يره أو تقبراً وامتنع أخذه (قول) المتن وقيل فى الارض قولان هما مبنيان على ان الاجارة فى طريق الصفقة بجميع الثمن لا بالقطر (قوله) قيل الخ فانه الاستوى رحمه الله قال ولم يقل لا يضرده لان المعروف فى مثل هذا التركيب وجوب افراد

الجزء اما فى كمال فى التفة الاقصى فانه لا يكلف قطعه الا ان يصحكون ما ظهر قدرا يتقبح به وسكت عليه فى الرضة كاصلها (ولا يدخل) فى مطلق بيع الارض كما فى المحرز والروضة وأصلها (ما يؤخذ دفعة) واحدة (كلمة تقوى الشير وسائر الزرع) كالجزر والقمح والبصل والثوم لانه ليس للدوام والثبات فهو كالتقوى فى الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع المتى لا يدخل (على المذهب) كالبوايع وارض مشحونة بأمتعة والطريق التى تفرج به على القوين فى بيع المار والمستأجرة لقبر المكسرى أحدهما البطون وقرن الأول بأن المستأجرة مائة (وللشرى الخبار ان جعله) أى الزرع بان يشتريه قبل الارض قبل البيع وحدث الزرع فيها تأخر انقضاءه فان كان علما بالارض فلا خياره (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض فى يد المشتري) وضمانه اذا حصلت القليلة فى الامم) والثانى يمنع كمنع الامتعة المشحونة بها المار من بينها وقرن الأول بأن تفرغ الدار منأت فى الحال (والبذر) بالقتل المجهدة (كالزرع) فالبذر الذى لا يبات لتأتمن يؤخذ دفعة واحدة لا يدخل فى بيع الارض ويبنى الى أوان الحصاد ومنه القطع فيما يخلع وللشرى الخبار ان جعله فان تركه البائع لم يسطر خياره وعليه القول وقول اخذ موافق الارض سقط خياره أيضاً ان أحصن ذلك فى زمن يسير والبذر الذى يدوم كئوى القل وزر الكثر ونحوه من القول حكمه فى الدخول فى بيع الارض حكم الشجر (والاصم) اهلاجرة للشرى عدة قضاء الزرع) التى جعله وأجاز كالارضة فى الاجارة فى العيب والثانى وجهه فى الوجزة الامة قال فى البسط لان النافع مقترن من العقود عليه أى غلبت كالعيب فى أصل الرضة قطع الجمهور بأن الامة وقيل وجهان الاصم لامة الامة وظاهر ان الزرع يبنى الى أوان الحصاد أو القلع (ولو باع أرضاً مع ذر أو زرع) بها (لا يضره البائع) عنها أى لا يجوز بيعه موحده كالخنة فى منبلة وسياق فمضى مستورة كالبذر (بطل) البيع (فى الجمع قطعاً) للعلم بأحد المتصورين وتقدر التوزيع (وقيل فى الارض قولان) أحدهما الصفقة فيها بجميع الثمن وذكر فى المحرز البذر بعد دفعة الزرع وقفته فى النجاء قبل تعد الصفقة اليه أيضاً فرض جها ما روى قبل العقد ولم يتفرق قدر على أخذه فانه يضره البائع ولم يسه فى العاقبة على ذلك وقد أطلق البذر فى الرضة كاصلها (ويدخل فى بيع الارض الاجارة المحلقة فيها) والمبينة (دون الدفونة) كالكنوز (والخيار للشرى ان جعل) الحال (ولزم البائع النقل) السابق بالقطع ونسوة الارض ولا أجرة عليه لمدة ذلك لو نال طالت (وكذا ان جعل) الحال (ولم يضر قطعا) لاجارته فتركت كما وألا يلزم البائع النقل ونسوة الارض ولا أجرة عليه لمدة ذلك (وان شتر) قطعا (فله الخيار) فتركت كما وألا (فان أجاز لزوم البائع النقل

الشعير (قول) المتن المحلقة فيها والمبينة أى لباتها مائة ان كاشا يضر ان بالقرى والبناء والارض مما حصد ذلك تمت الخبار (قول) المتن ان حمل كسائر العيوب (قول) المتن يلزم البائع النقل بخلاف الزرع فانه أمة يتقرر ثم اعيانه مذكور وان كان تركه كما لا يضر (قول) المتن ولم يضر أى ما كان التعلق بالارض وليس زنته أجرة هذا يحصل ما فى الاستوى خلاص الرافى وهو عند التأمل يشكل على قول الشارح الاقوى ولا أجرة عليه لمدة ذلك (قوله) فتركت كما أى لا يستقيم من الشئ الثانى فالزوم كماله البائع للشرى فان خياره يسقط ويكون ذلك امرأسا لا تملكه الجوع ومن رجع على هذا الخيار فان وجد اطلوا وما بصيغة تليق فلا رجوع وكذا الحكم فى الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركه للشرى أى عند انقضاء امره التزل

(قول) المتوفى وجوب أجرة الخ في حالة الحمل (قول) المتأصصا بغير الج هذا ثم كل ما سلف من عدم وجوب الأجرة في الزرع مطلقا قال السبكي فان فرق بأن الزرع يجب أجرة وبأنه يختلف الظاهر فقامت مخرج الجارة كدة الزرع (٢٨٠) (قوله) قوله بعتك الخ بخلاف

ما لو اتى في البيع لفظ البستان (قول) التي يحيط بها وصف الساعات بدليل شكرها وتعرف الابنية يستفاد من ذلك دخول السور وربما يستفاد منه أيضا دخول الابنية الخارجة عنه المتصلة لا معترف الابنية صحت ونكر الساعات ووصفها (قول) التي المصوبة أي المركبة خرج السقوفة (قول) المتوفى خلع لرباع فمضى ففي دخول آلتها المتصلة هذان الوجهان قال الاستاذ وهو هل تشتط رؤية للمنتاح شباب العبد على القول بدخوله هل قلت (قوله) والخلاف في الأصل على من قبل أن أثار المتى في ذلك تعبيرا معنا الأصح وفيما سلف الأصح (قول) المتوفى الأصح لا يدخل شباب العبد أي كسر الجاء في فرع الحلقة في إذا العبد وكذا انطاع في أصبه والعل في دفعه والمطل بالذن الحارية لا يدخل قطعا وقيل على الخلاف في فرع ما عشرين دخل عروها وورقها أي لانها معدودتان من أجزاءها فدخلن ولو يابدين إذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول) المتوفى ورق الثوت الخ الموقوف لخاصة التوفى لوجه فيها عدم الدخول صرح بالأقول ما وردى والرواق وبأن في القبول (قول) التي أو القطع موقوفة القطع والعل على المشتري (قول) التي المتأخر لكن لو فرغت بيعها بغير أخرى هل يستحق الأبناء لها الخاقها بالفسن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ملجرت العادة باستقلاله وعدمه أو يتيقن مدة الأصل

وتسوة الأرض) بأن يعيد التراب المزال بالقلع مكانه قاله في الطلب (وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه أصحها يجب أن يقل بعد القبض لأجله) لأن النقل الثبوت للثقة منه جناية بين البائع وهي مقبوضة عليه بعد القبض لأجله في المرح والثاني يجب مطلقا بناء على أنه يضمن جناية قبل القبض والثالث لا يجب مطلقا إذا جاز أن يشتري ما بلغ الثقة مدة النقل ويجري الخلاف في وجوب الأرض في الأرض في القبول (ويدخل في بيع البستان) بقوله بعتك هذا البستان (الأرض والشجر والحيطان) لأنه لا يسمى بستانا بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل بدخوله في ذلك (ويدخل في بيع البستان) بقوله بعتك هذه القرية (الأبنة وساعات يحيط بها السور) وفي الأشجار وسطها والخلاف السابق الصريح دخولها (الأنواع) أي لا تدخل (على الصم) كالخلف لا يدخل القرية لأنه لا يجب بدخوله مزارعها وفي البناياتها تدخل وقال ابن كج قال يحضرها دخلت والأغلا قال الراعي وهذا غيران وعبر في المحضر بالصم (و) يدخل (في بيع الدار) بقوله بعتك هذه الدار (الأرض وكل بناء) بها (حتى حيطانها) لأنه من مرقها ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكي الإمام وأجما ثانيا أن كثرت بحيث يحوز نسبة الدار بستانا تدخل ولا تدخل (الأنشغال كالقرو والبكرة) يسكن الكف (والسري) والحمام الخشب (ويدخل الأبواب المصوبة وحلقها) بفتح الحاء وأغلاها (والأجائن) المتباعدة من الممر وتوسيد الجلم بماضلها (والرفا والسلم) بفتح اللام (السمران) وكذا الأسفل من جري الرحا يدخل (على الصم) لأنه ما تاني لا يدخل لا منقول وإنما ثبت لهوة الارتفاق مكي لا يفرغ من الاستعمال (والأصل) من الحجرين (ومفتاح غلق) بفتح اللام ما يغلطه الباب (ثبت) يدخلان (في الأمع) لانها ما تان لثبنت والثاني لا يدخلان نظرا إلى أنها منقولة والخلاف في الأصل مني على دخول الأسفل صرح به في الشرح والمحرر وأستعمل من الروضة كالحاج قبل وأسط منه تقيد الأجائن بالثبوت وحكاية وجه فيها وفي المستثنى بعدها ونظ المحرر وكذا الأجائن والرفق المثبتة والسلام المسفرة والقضبان من حجرى الرحلى أسع الوجهين وفهم المصنف أن التثنية وحكاية الخلاف لما وليا فقط (و) يدخل (في بيع المائة قطعا) لأنها بها (وكذا شباب العبد) التي عليه دخل (في بيع في الأمع) العرف كجميعه الغزالي (قلت الأصح لا يدخل شباب العبد) في بيعه (والله أعلم) كاقال الراعي لأن صاحب التثنية وغيره جوه مستدركه جميع الغزالي بقوله لكن الآخره وقيل يدخل سائر العورة دون غيره والامة كالعبد قاله في شرح مسلم (فرع) إذا (باع شجرة) وطبة (دخل عروها وورقها وورق الثوت) المبيع شجرة في البيع وقد خرج (وجه) أنه لا يدخل لأنه شجرة سائر الأشجار إذ يرى معدود الثوت ورقه لا يضر الا في ثلثه ابن الرقة في الكفاية والمطلب وفي ورق التوفى ومنه طريق أنه لا يدخل لأنه يضر الرأس (وأغلاها إلا الباس) فلا يدخل لأن العادة فيه القطع فهو كالشجرة (ويصير بها شرط القطع أو القطع بشرط الأبناء) ويقع الشرط (والأغلا بقتضى الأبناء) العادة (والأصع أنه لا يدخل) في بيعها (القرن) بكسر الراء

قط أحسان لبعض المتأخرين قال ابن الرقة والذي يعلم استخلافه كثير الموز ولا شئ في وجوب إقامه (قول) المتوفى الأصح الخ هذا ٥١ الخلاف جار في البواع أروافها ميت مدفون هل يتيقن مكانه المبرأ لا كقوله الراعي في أول الدفن أو استثنى نفسه شجرة فيها

(قوله) حيث أقيمت بالشروط أو بالأخلاق (قوله) والثاني تدخل الخ انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قوله) بطلان الأذرى
 نحن الآن يكون فيه فرض (قوله) القنطار تأخر يقال أرت القنطار أرت أكلا كلا ولا تشدد أيضا كحكم بكم نكحنا المعنى
 في الحكم المذكور ان منعه عدم التأخير تكون مستمرة كالحمل وعند وجوده تكون كالقوة المتصل ظهورها قال في الروضة حيث حكمنا بأن
 اثره البائع فاصحابه نفسه للشرى (٢٨١) قال في شرح الروض وكذا العرجون فيما يظهر (قوله) في ذلك يرجع الى قول المتن

البائع وما يصدر من المتن (قوله) تشقيق
 أى في وقته (قوله) وذلك عدل
 المصنف الخ أى لأن مؤبره تستدعى فعل
 فاعل (قوله) المنفعة المراد ما قصد
 من تلك الأصول مطعوما كان أو مشجوما
 ثم من هذا الذى يخرج بلا فور الجوز
 والفتى قاله الراغب رحمه الله (قوله) أى
 زهره أى يكون كثر (قوله) وفي التهذيب
 أى غنيش لا يكون حكم البروز فيما
 كالتأخير في بعية المبرور تأخير
 المتن ومخرج في فروع من هذا القسم
 الرمان والوزن قال السنوي وكذا الورد له
 يخرج في كماله ينفع عنه أقول هو كذلك
 ولكن هل ينفع غير النفع من النفع
 أم لكل حكمه الذى في التهذيب الثاني
 كالتن والذى في التنه الأول كالتأخير
 (قوله) المتن ان تصد القرة لأنها
 كالمردومة (قوله) المتن ولم يتأخر اعتبار
 التاتوع في الوجز والروضة والذى في
 التنه وغيره اعتبار ظهوره من فوره
 وهو أقصر منه حكم التاتو كالتأخير
 في آخر التاتو تبع التاتو صرح في
 الارشاد من الورد الجصف في التهذيب
 بالسن فكل حكمه في التنه بالتأخير
 في غير النفع المنفع (قوله) لاستناره
 بالنظر الأخرى أى فكان استناره بعد
 الاعتقاد بالتور شها باستنار الخ
 بعد التأخير بالنظر الأخرى (قوله)

أى موضع فرضها حيث أقيمت لأن اسمها لا يتناول (لكن يستحق) المشتري منفعته ما بقيت
 الشجرة (والثاني يدخل لاستحقاقه منفعته لا إلى ما بقوه على هذا إذا اقبلت أو قبلها ان يقرب
 بدلها وأن يسع الفرس (ولو كانت) الشجرة المعلقة (بإسالة لم المشتري القلع) لعلها تقطع بشرط
 إتمامه بطل البيع بخلاف شرط القلع أو القطع وتدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع
 فتقطع فيه عن وجه الأرض ذلك جميعا المتولى ويكت عليه في الروضة كأصلها (وغرة الخنق
 البيع) أى مله (ان شرط البائع أو المشتري عليه) تأخر أولا (والا) أى بان لم شرط
 لواحد منهما بأن سكت عنها (فان لم تأخر منها حتى للمشتري والا) أى بان تأخر منها حتى (فالبائع)
 أى حتى جميعا هو الاصل في ذلك ما روى الشصان عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من باع فضلا فادبرت فمررت بالبائع إلا أن يشترط المبتاع فهو منها انما تترك بكون القرة للمشتري
 إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن يشترط له أو يكت عن ذلك وكونها في الثاني
 للمشتري صادق بمثل ذلك وأما تأخير بعضها تأخير كلها فبعية غير المبرور لما في تبع ذلك من العسر
 والتأخير تشقيق طلع التاتو وزلغ في القرة كوفيه لغير شرطها أجود مما لا بدور والعادة اكتماء تأخير
 البعض والبائع يشق بنفسه ويشترى العسكور اليه وقد لا يؤثر في شق الكل والحكم
 كالتأخير اعتبار ظهور المقصود على عدل المصنف عن قول المحرر لم تكن مؤبرة الى ما لا يوصل
 طلع القرة فانه يشق بنفسه ولا يشغلا وبما في المصنف من قوله المحرر لم تكن مؤبرة الى ما لا يوصل
 يعتبر ظهورها بخلاف طلع الأثان (وما يخرج غرب بلاور) بفتح التون أى زهر (كسبي وعن
 النبرز زهر) أى ظهر (فالبائع والأفلمشتري) اعتبارا لبروزه تشق الطلع وفي التهذيب فيما
 اذا ظهر بعض الثين والعنب دون بعض ما ظهر البائع وما يظهر فلمشتري قال الراغب وهو محل
 التوضيح عبارة الروضة وفيه نظر ثم لم في التهذيب في المذهب واتفقوا البصر (ولمخرج في فوره غمض)
 أى فوره (كشمش) بكسر الميم (وقاح) فلمشتري ان لم تصد القرة وكذا ان انصعدت ولم تنثر
 (النور في الأم) الحاقها بالطلع قبل تشققه الثاني لظهورها بعد تشققه لا ستاره بالنظر الأخرى
 فتكون البائع (وبعد التاتو للبائع) جزا ظهورها وعدل عن قول المحرر يخرج المناسب للتقسيم
 بعده كاهم ثلاثين بما قبله (ولو باع غلات بسان مطلة) بكسر اللام أى خرج طلعها (وبعضها)
 من حيث الطلع (مؤبر) دون بعض (فالبائع) أى طلعها الذى هو القرة كاهم أخذ النوع
 أو اختلفه وقيل في المختلف ان غير المبرور للمشتري لأن لا اختلاف النوع تأخير في اختلاف وقت التأخير
 (فان أفرد المبرور) بالبيع (فلمشتري) طلع (في الأم) لما تضمنه الثاني هو البائع اكتماء
 بدخول وقت التأخير عن موهذا الفرض فيما اذا اعتد النوع كافي الروضة كأصلها (ولو كانت)

٧١ ل ل ل المناسب للتقسيم أى لأن الذى خرج وسط فوره لا يناسبه قوله ان لم تصد القرة الخ (قوله) المتن ولو باع غلات
 أما القرة الواحدة فكذلك الأولى (قوله) المتن مبرور لا حسن ان يقول تأخر كلفه بالعبارة هذه المأذنة (قوله) المتن فالبائع كذلك له ما طلع
 بعد ذلك ثم هذه المسئلة علت ما تضمنه ولكن الفرض تفصيل ذلك الحكم (قوله) والثاني الخ قال في الطلب يشترط في هذا ان يكون
 في اقليم واحد فيمكن مضاء الطبع ولو اختلف المالك كان باع غلته ونقل غيره وأحد ما مؤبر دون الآخر فكل حكمه وانما أخذ البستان كذا
 فيه الأذرى ثم قال وفيه نظرم من وجهه مل منها ل كسبي عي جمع من فلا يصح

(قوله) للعامة قبله ولو وبما بشرط كما قال فيه اشارة الى ان الشرط اغلا حقل هنا نظر القاعدة (٢٨٤) ثم نظير هذا اعتبار العقد الغالب والتنازل

العامة في الاجارة لزكوب (قوله)
واعمال المالكين زادا لاسنوى
واعمالهم ايضا

• (فصل يجوز بيع الثمر الخ) • (قوله)
التي وبشرط قطعه أى بالاجاع لانه اذا
باز هذا الشرط قبل بدو اصلاح فبعد

أول (قوله) وفي الاطلاق خالف
الرجح في حالة الاطلاق قال انه يقتضى
القطع لا يمنع ايا من شرط الاغناء
قال لانه نافي التسليم ورد بان التسليم
بالقبض (قوله) التنازل لشرط القطع
لو شرط ثم رضى البائع بالاجاع جاز واذا
مستعدة قبل قطعه فان طاربه فيها
واخر زمة الاجرة والا فلا دفعه ولو

جرت العادة قطعه حصر ما مشا فحل

ينفي ذلك من الشرط على نظر (قوله)
كحصره وبلغ اخبر قال الا درجى بشكل
على هذا قولهم بجهة بيع البلع قبل بدو

صلاحه شرط القطع فان البلع قبل بدو
صلاحه لا يقع فيه (قوله) التنازل
ككثيرى يجوز (قوله) هذا ظهور

القرأى به تارة فى القتل مثلا قبل بدو
الصلاح (قوله) لما فيه من الظن نظر
مضمم فيه بانه شرط لا غرض فيه فينبى

أن لا يوقع ولا يضر العقد كشرط أن
لا يأكل الا كذا فيه • (قوله) لبيع البلع
أو بالاجاع وان وقعها قبل بدو اصلاح

مع أسوة فالاصح على مدلل عليه كلام
الرافعى انه كبيع الثمر مع التصرف قبل
لابد من شرط القطع نصف أسوة

(قوله) السنوى ويحرم بيع الزرع الخ
روى مسلم اعملى الله عليه وسلم نهى
عن بيع ثمرة القتل حتى ترعى والسبيل

والزرع حتى يبيض ويأمن العادة ثم
المراد بالزرع غاييس تجبر فيدخل
القبول (قوله) السنوى جده
الاسنوى نظر القهر والزرع (قوله)

الفلان المذكورة (في سنانين) أى المورة في سنان وغرض المورة في سنان (فالاصح افراد كل
سنان بحكمه) لان اختلاف الباع تأشير وقت التأبير واتى هما كالسنان الواحد سواء
تباعدا أم تلاصقا ولو باعضة بعض المصاعير فبالكلية وظهر مما حشد ان التأبير بنفسه كالزهر
فيما ذكر (واذا بحث القرة للثاني) بالشرط أو غيره كما ذكر (فان شرط القطع لزومه) (بأن
شرط الاغناء أو الاطلاق (فقد تركها الى) زمن (الحداد) للعامة وهو بيع الحبوب وكسرها واهمال
الدين في الصالح الطعم ومسته شرط الاغناء الصادق بها القطع مزبد على المحرز والروضة وأصلها
واذا لم يوقت الحداد لم يمكن من أخذ الثمرة على التدرج ولو لم تأخيرها الى نهاية التضع ولو كانت
من نوع واحد قطعه قبل التضع كلف القطع على العادة (ولكل منهما) أى المتبايعين فى الاغناء
(التي) ان التضع به الثبر والقر ولا منع للأخر من وان شرطهما ليعجز الارضاها) أى المتبايعين
(وان شرط أحدهما) أى شرط الثبر ووضع الثمر أو العكس (وتنازلا) أى التبايعان فى الشيء
(فبيع العقد) لعدم اضافته الا بضرار أحدهما (الأن يباح التصرف) فلا يفسخ حينئذ
(وقبل لم طالب الشيء) وهو البايع فى الصورة الاولى والمشتري فى الثانية (أن يبقى) ولا يالى
بضرر الآخر لا مقرضىه حين أقدم على هذا العقد فلا يفسخ على هذا أيضا وعلى الفسخ القانع
البايع أو الخا كوجهان فى المطلب (ولو كان الثمر يتصرف به الثبر زتم البايع أن يقطع) الثمر
(أو يبقى) الثمر دفعه الضرر المشتري

• (فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه) • (قوله) وسبقنا تنبيهه (مطلقا) أى من غير شرط
(وشرط قطعه وشرط ايقانه) روى الشنخ من ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والفظ
لخضارى لا يباعوا الثمر حتى يدو صلاحها وفى لفظ مسلم فتعافوا وفى رواية لمصلاحة وفى أخرى

له يتعافوا صلاحه أى فيجوز بعد دونه وهو صادق بكل من الأحوال الثلاثة وفى الاطلاق وشرط الاغناء
يقى الى أو ان الحداد المعروف (وقبل الصلاح ان بيع منفردا عن الثبر لا يجوز) البيع المحدث
المذكور (الاشترط القطع) فيجوز اجاعا (وان يكون القطع متعافا) كحصر (لا كتمثري)

ينفع الم الم المستدق بالثمة الواحدة كتمثري كراه الجوهري فى باب الزاد الصفات كثرية وكثيرات
وكثرة أى بكسر الراء فيها وكذا الشرط المعلوم من شروط البيع لثنيه عليه (وقيل ان كان
الثبر للمشتري) كان اشتراؤه أولا بعد ظهور الثمر (جاز) بيع القرة (بلا شرط) لانها يمتنعان

فى ملكه فبشبه ما وشرها معا (قلت) كما قال الرافعى فى الشرع (كان كان الثبر للمشتري وشرطنا
القطع) كما هو الاصح (لحبس الوفاة واقه أكل) اذا لخصى تشكيفه قطع ثمرة من ثبره وفى الروضة
لو قطع ثمره عليها ثمرة ثمر القرة وفى عليها جاز من غير شرط القطع لان القرة لا يبقى عليها فبسر

كشرط القطع (وان بيع) الثمر (مع الثبر) بشئ واحد (جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط
قطعه) لما فيه من الظن عليه فى ملكه والفاخر بين الجواز هنا والمنع فى الثمر من مالك الثبر
تبعه الثمر ان الثبر ولو قال بثلث الثبر مشروقا لم يرد سائر الجوز بالشرط القطع أى لانه فصل

فاتت التبصدة كراه الرافعى فى باب المساقاة استهاده أو استعظم من الروضة (ويحرم بيع الزرع
الاخرى فى الأرض الا بشرط قطعه) كالم قبل بدو صلاحه وفى المحرز القطع أو المعلق (فان يبيع
سها أو) وحده (بعد اشتداد الجاز بلا شرط) كفى الثمر مع الثبر أو الثمر بعد بدو صلاحه

(ويشترط له) الجاز بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد) بدو (الصلاح) ظهور المصود) ليكون
حرثيا (ككتين وضب) لانهما مالا يكمله (وشعب) لظهوره فى شنبه (ولا يرى جبه
المنصود عجز به البشمل الثمر والحب

(قوله) ويحيا يا نافع أقول قد يؤيد هذا المانع الغالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشعر (قول) المتن بكلام هو جمع وكذا أكتفوا كالم
 وأصككم والواحد بكسر الكاف كما توهذا اعترض على المناهج في قوله الآتي كما بان بأن الصواب كان أو كما تان (قوله) كافي الزمان
 عنه أيضا الباذخان هذا في القمار ومثاله في الزرع الطس (قول) المتن ولا يصح في الأهل أي سواء كان على وجه الشجر والأرض هذا ولكن
 قد حكى الريح أن الشافي من يتعدا فاعطاء كسرة يعني خطعة من درهم فاشترى بها فولا أخيرا وعترض هذا بأن ان مع خوده فهو بأن
 الريح انما صحه بصر (٢٨٣) (قول) المتن ويدو صلاح الترع الخ في المحرر وغيره ان بدو الصلاح يحصل ظهور مبادي التفع

والخلاوة فغير ان تلك المبادي تكون لها
 لا شلون بأن يتوهم ولين وفيها شلون بأن
 يأخذ في الجفرة أو السوا مثلا وينبع
 التناج مخالف لذلك فانه حصل ظهور
 مبادي التفع والخلاوة فغيرا التلون
 (قول) المتن التفع هو بالضم والتفع
 مصدر تفع بالكسر (قوله) انه لاجحة
 المالى آخر ما تشبهه عنه من تكة
 الصاح كالدليل فذلك (قول) المتن
 ويكنى الوجه ان اشتراط بدو صلاح
 الجميع فيه ضرر على الصبا وذلك لأن
 المارى سبحانه وتعالى من علنا بأن
 القار طيب شيئا فاشترط ذلك
 أى الى أن لا يساغ شيئا منها أو يباع
 الحية هذا الجبة (قوله) مقدمة الجنس
 قبل أن شرى ذلك المؤلف بقوله يستع
 ظاهر كلامهم الا كفائده في جبه
 أو منبه فقط وفيه نظر (قول) المتن
 لزمنه ثم فهو تصرف مشتريه
 هذا أن صلاحة المشتري الجوازم الآتية
 قدما عليها فالأول مؤيد للصدى
 والأصل الثاني مؤيد للبدي (قوله) لأن
 السقي من تمة التسليم الخ ايضا فان
 البايع كأنه التزم البقاء أى استحقه
 المشتري بالتسليم وهو لا يتم إلا بالسقي
 (قول) المتن ويصرف الخ الى لا نه
 كان التمر وتو كالى هذه جعلنا قبضه

كالمخطة والعرض) بخر الدال في السبل لا يصح بعد دون سنه) لاستثارة (ولامع في الجديد)
 لأن المقصود استرجاعه من صلاحه والقيد بالجزا لى وى مسلم عن ابن عمر أصلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع السبل حتى يبيض أى يشتد فيجوز بعد الاستداد ويحيا بأنه في حبل الشعر جابجا
 الدليلين (ولأنهم بكلم) بكسر الكاف وفتح الطاء وغيره (لأنزال الاعتدال الاكل) كافي الزمان
 فيصع به في قمره لأن قامة فيمن مصلحته في الروضة يصع به طلع التفع قشره في الأصم (ومله
 كما كان لظهور الوزن والباطي) بشديد الامتصورا أى القول (يساغ في قشره الأسفل ولا يصح
 في الأهل) لاستثارة جابجا من صلاحه خلافة في الأسفل (وفي قول يصح ان كان رطبا) تعلق
 الصلاح به من حيث أنه يصون الأسفل ويحفظ رطوبة السوي في الروضة كأمه لا يصح بيع الوزن
 في القشر الأهل قبل انعقاد الأسفل لأنه ما كمل كلة كالتناج وقته في شر الهيد عن الأصحاب
 ثم المتع في الصورة المذكورة ونحوها قبل مبي على منع بيع الغائب وقيل ليس منبأ عليه لأن البيع
 في بيع الغائب يصح بده بعد الرقبة نصته هو لا يمكن ذلك قال في الروضة هذا أصح (ودو
 صلاح القرط هو مبادي التفع والخلاوة فعلا لا شلون) منه بان يتوهم يلين كافي المحرر وغيره ولكن
 المصنف رأى في أساطفه انه لاجحة الجميع فاقبله وفي تكة الصاح للمصنف في قوله والظن والعنب
 اذا امتلا ما عومى التفع وقوله فعلا لا شلون متعلق بظهور ودو (وفي غيره) وهو ما شلون أى بدو
 الصلاح فيه (بأن يأخذ في الجفرة أو السواد) أو الصفرة كالبحر والغائب الا جابجا بكسر الهمزة
 وتشديد الجيم والشعر وغيره التمر بدو صلاح الحب منه يستداده والغائب كرهت يؤكل (ويكنى
 بدو صلاح بعضه وان قل) ليس كل من تمة أو أصحار مقدمة الجنس فان اختلفت كرمب رغب
 بدا الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع بخر بتان أو بتان بدو صلاح
 بعضه) واتخذ الجنس (على ما سبق في التأخير) فيبيع مكر بدو صلاحه بدو صلاحه في البستان
 أو كل من البستانين فان بدو صلاح بعض غير أحدهما دون الآخر قبل بالبيعة أيضا لاجتماعهما
 في صفة والأصم لا فلا بد من شرط القطع في شر الآخر (ومن باع بدو صلاحه) من التمر كافي المحرر
 وغيره ومثله الزرع وأبقى (لزمه قبل التلقيه بعدا) قد ما يؤمره بسلام من التلف والفساد
 لأن السقي من تمة التسليم الواجب فلو شرط على المشتري بطل البيع لاختلفت فيه ثم البيع يصدق
 مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التلقيه أخذنا من تطيل باقى (ويصرف مشتريه بعدا)
 أى التلقيه من كل وجه (ولو عرض ماله بعدا كره) أو حر (بالجدي أنه) أى المبيع (من
 ضمان المشتري) قبضه بالتلقيه والقديم ضمان البايع لما روى مسلم عن جابر أصلى الله عليه

قبل تلك المدة التلقيه لشبهه فيها الصار وقال الأسنوى ثم يباع التمر بعدا وانما الحد قد حذم في الكلام على القبض أن كلام الرافعي هناك
 يقتضى توقف قبضه على التفر وهو وجه (قول) المتن كبره قبل يميز أن يترأض لمرأه بالفتح أى ما في المثال إشارة الى أن تكون تلك
 الجاشعة مملوكة فاقضب أو سرق كل من ضمان المشتري طمعا عند لا كثرين (قوله) قبضه روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضى الله
 عنه قال أميبرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمارا تاعها فكثرت فقال له على عليه وسلم لفرامه خذوا ما وجدتم وليس
 لكم الا ذلك ولأن التلقيه كتب في جواز التصرف فمكن كتابة في شر الضمان كافي الصار

(قوله) ولا فرق على القولين الخ لاختلاف الذي يترتب قطعه لا يكون قبضه إلا بالطعم والشر ويقدر على الجذب أولاً بأن القبض يحصل بالقظة فكيف التوفيق بين هذا ذلك (قوله) هذه الطريقة فيها أحد القولين وهي الأربع والتاسعة من ضمان المشتري والتاسعة من ضمان البائع (قوله) في البع قبل بدو الصلاح أي وهو الآتي في قول المتن ولو سعى قبل صلاحه شرط قطعه الخ (قول) للشر فلا يعيب أي بعد القظة لكن يستتبعه ما إذا لم يشرط الطعم والأظفار ولا فسخ بالتلف (قوله) لأن الشارع الخ يؤخذ (٢٨٤) من هذا ما لا محل لثبوت اعتبار ما إذا لم

يشترط الطمع وكذا اختلاف في الانصاح
ترك الشيء الآتي (قول) المتخايل
أى فيكون الخلاف هنا مباحا لى ذلك
الخلاف هو هذه المسئلة حتى فيها الراى
ثلاث طرق أن ظهر هانها على القولين
والثانية الطمع بأمن ضمان المشتري
والثالثة ضمان البائع وقد نبه عليها
الشارح فى قوله والافصح كراختم
لاحق أن كلام المصنف لى ضد الطريقة
الثالثة هنا بل يافها (قول) المتكلم
يسمى أى اتقا الصدره على التسليم
(قول) المتشرد الغبير يرجع للمشتري
(قول) المتكلم بقبر المشتري أى لأن
الاختلاف أعم من ضمان امان العبد
ككذا على الراى وقضته النفاة
بالعوب تسعين الغورية (قوله) أو الثاني
ينفس الخ صفة الشج أو احماق
واقاضى أبو الطيبو القرأى والثامى
وابن ابي عمرون وغيرهم وكذا المصنف
فى نكتة الوسيط قال الاسوى ولم يقل
الراى زج الاول سوى عن الوجيزم
مرجرحهاته فى كنهه تبعه التوى
رحماته (قوله) فأنواها الخ يريد
انه لى اخاص للمشتري هنا خلاف ما قبل
القبلة كاسقم (قول) التى تصافيه
أى خالص من التين فيكون من قاعدة
منقوص مع الاستار فى الاولى أيضا
ولو اام الشمرى سنه محطه ماسة

جاءوا بعض الحنفية بالنقل والشعر بالحقلة ولوا مع الزرع قبل ظهور الحب الحبب جازاة حشيش غير يطعمون (قوله) في
وفسرا بما جاء كقول الرازي فان كان التفسير من التي صلى الله عليه وسلم هذا وإن كان من الراوي فهو أعرف من غيره (قوله) عدم العلم بالمائة
العلم عدم العلم في الأولى فظاهر وأما الثالثة فلأن المائة إنما تعتبر حال الحفاف (قوله) نهي عن إحقاق الأمر بالثاء الأولى بالثاء الثالثة
والثاء بالثاء وقوله غير ما يحور غير الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل حال رادها المحذور قال ذلك كما في شرحه

(قوله) في المهر قوليه والقول الثاني يجوز في خمسة أيضا وأما أكثرها فلا يجوز قطعاً بل هو مرأسة (قوله) وقيل كيده لرجل يعلم أن أتى سلفاً الصفة تعدت بعد البائع قطعاً وتعذر المشتري على الأصح وهذا عكس ذلك وجهه أن الربط هنا هو المقصود وبحل الحرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه (٢٨٥) (قول) المتب بالقرء المراد بهم من لا تدب أيهم وإن كانوا أغنياء بغيره (باب اختلاف المتبايعين) *

(قول) المتب على صحة البيع أقصر عليه لاجل الرجوع ولا فلا يخص ذلك بالبيع بل سائر عقود المعايضات كذلك ثم صارت مدعيها مالوا اختلافاً في عين البيع والثمن معاً فله لا يتخالف والعبارة صادقة (قول) المتب كيف خرج مالوا اختلافاً فيه نفسه كان قال بعت فقال بل وهبت بكسائي أرباب (قول) التنازل أو سقته أو حنقه (قول) المتنازل أو تدبر البيع أي أو حنقه أو سقته (قول) المتنازل وفي قول بالمشترى لانه نص في الصداق على الباءة بالزوج وهو كالمشتري ولقوله متب به يمكن المبيع في ملكه (قول) المتنازل في قول تساويان لأن كلامهما مدع ومدعى عليه فلا ترجح (قوله) فيصير الحالم أي يكلو نداء عاصفاً فيدهما فإن الحالم كريداً من شأ منهما (قوله) وقيل شرع أي كلاًهما أجمعاً إلى مجلسه وقوله وقيل يرفع عطف على قوله فيقتصر (قول) المتنازل الصريح أنه يمكن الحالم لأن منى أحدهما في ضمن شئته فلما تعرض في العين الواحدة للثمن والأشياء ولأنه أقرب إلى فصل الخصومة ثم فنية العبارة حوازي العود إلى العينين (قول) المتنازل التذييل لأن الأصل بين المدعى عليه (قوله) ومقابل الصريح المخبر به أن كلامهما مدع ومدعى عليه (قوله) ثم الباع عليه قال السنوي لأحاجة إليه بعد حلفهما على التذييل بل يكتفي بذلك

العرايان ببيع بغيرهما بل كلها أهلها لمبا وقصر العتب على الربط بجماع أن كلامهما زكري يمكن خصه بغيره (فيما دون خمسة أوسق) بغير الجفاف بجماع مثلاً الربط فقلت عليها يحيى منه جافاً أربعة أوسق خرماً بأربعة أوسق خرماً أرى الشخص من أي هريزان التي صلى الله عليه وسلم أرى في بيع العرايا بغيرها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق مثلاً داود بن الحصين أحضره فأنخذ الشافعي بالاقول في المهر قوليه وتقدم في زكاة الثلث اثني عشر ألف وسقاً وطل بغيره وهي ثلثا صاع (وفزاد) على ملوينا (في حققتين) كل منهما دونها (جائز) وكذا لو باع في حققة لرجلين حصصاً كلامهما دونها ولو باع لرجل رجل فهو كبيع رجل لرجلين (وقيل كيده لرجل) (ويشترط التناقص) في المجلس (بسلام القرص كلاً ولا تقطعة في الفحل) وسكت عن شرط المائة للعلم به فإن أكل الربط فذلك وإن خفضه وطهر تفاوت منه وبين القرعان كان قدر ما يقع بين الكليتين فيصير أن كان أكثرها فلهما بال (والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر القمار) كالطير والوز والشئ وغيرهما بما يتخللها من متعة فمستورة بالأوراق فلا يتأتى للحرص فيها والثاني يمنع ذلك ويقيسها على الربط كقيس عليه العتب (و) الأظهر (أنه) أي بيع العرايا (لا يخص بالقرء) لا لحال الأحدث بجماع والثاني يخصهم لما روى عن زيد ابن ثابت أن رجلاً باع محتاجين من الأنصار شكوا إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم أن الربط باق ولا تدب أيهم يتنازعونه ربطاً ما كلونهم الناس وعندهم فضل قوتهم من القرع فخص لهم أن يتنازعوا العرايا بغيرها من القرع ذكره الشافعي في الألف بغير أسناد دور واه البهي في المعركة باسناداً منقطع وأجيب بأن هذا حكمة الشرع ثم قد تم الحكم كافي الرمل والاعتباط في الطواف

(باب اختلاف المتبايعين)

إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفية كسره (أو ثمنه) كآلة أو ثمنه (أو صفته) كصاع أو مكررة (أو الأجل) بأن أثبتته المشتري ونفاه البائع (أو قدره) كشر أو شهرين (أو قدر البيع) كهذا العبد وقال المشتري والتوب (ولامة) لأحدهما (بما اتفقا فخص كل) منهما (على أن قول صاحبه موثبات وقوله) يدا البائع وفي قول بالمشترى وفي قول تساويان (وعلى هذا) (فيصير الحالم) أي فين يداً منهما (وقيل يرفع) بينهما فداً بمن خرجت قرصته من الخلاف جميعه في الاختصاص دون الاشتراط (والصحيح أنه يمكن كل واحد) منهما (يعني يجمع ضياءاً واثباتاً) يقدم (التي يقول) البائع في قدر الثمن مثلاً والله (ما يثبت بكذا) ولقد بعت بكذا) (ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا) ولقد اشتريت بكذا هذه عبارة التبيين بعد الالهام قول المحرر كالشرع وإنما يثبت بكذا لأنه لأحاجة إلى المحرر بعد التي ومقابل الصريح أنه لا يمكن بين لثني وعين الأثبات فخص البائع على التذييل ثم المشتري عليه ثم البائع على الأثبات ثم المشتري عليه كذا في الوجيز والوسط (وإذا ضاعنا فالصحيح أن الفضل لا ينسحب في انتراسيا) مما قاله أحدهما فظاهر بقاء العتب بذلك

٧٢ ل ب و عبارة متجمل أحدهما على التذييل ثم تعرض العين على الآخر أن حلف على التذييل اكتفينا بذلك وإن لم يحلف الأول بين الأثبات وقضى له وإن نكل الأول عن التذييل حلف الآخر على التذييل والأثبات وإن نكل جميعاً توقفنا انتهى بجماعه (قول) المتنازل الصريح إلخ لأن غاية العينين أن يكونا كليتين المتعارضتين

(قول) التثويب انما يضمنه الحاكم لانه مخرج منه فيه كالعنة ولا تاعلم الظالم منها وتؤيض النفس الى الظالم بعد (قوله) ومقابل الصحيح الخ الى كايضغ النكاح بعد العمان (قول) المتع على المشتري رد المبيع والموتة (قول) المتع ان كان وقتها انما اشارة الى جواز النفس بعد التلف والى انه لا فرق بين التلف الحسي والشري (قول) للتعتيم يوم التلف قال السبكي لان النفس ربح القصد من حقه وقيل ان التلف يتعلق بالبيع حتى (قوله) لحدوث الزيادة من هذا المثل غير لانها ان كانت يوم القبض اقل فلا بد قد حدث في ملك المشتري وان كانت يوم القبض اقل فهو يوم دخوله في ضمانه (قوله) على الاول (٢٨٦) يرجع الى قول يوم العقد (قوله)

والا فيضضه او احدهما او الحاكم) أي لكل منهما النفس (وقيل انما يضمنه الحاكم ومقابل الصحيح انما يضمنه بالتصالح (ثم) بعد انفسه او التصالح (على المشتري رد المبيع) ان كان باقيا في ملكه (كان كان وقته او اعتقه او بعه او ملكه لزمه قيمته وهي قيمته يوم التلف) وما في معناه من البيع أو غيره (في أظهر الاقوال) والثاني في قيمته يوم القبض لا يوم دخوله في ضمانه والثالث اقل القتين يوم التصديق يوم القبض لحدوث الزيادة في وقت المشتري على الاول ولما تقدم في الثاني والرابع أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف وقوله الاحوال تبع فيه المحرز وفي الروضة كاسماها في القيمة المعتبرة او جوعا قال الامام أقوال (ون تصبير مع ارشاد) وهو ما تنص من قيمته كايضمن كله قيمته ولو كانت مثلا فوجها انضما في الحاروي وجوب القيمة أيضا وفي المطلب المشهور وجوب المثل (واختلاف وارضا كهما) أي كاختلافهما فيما تقدم فخصف الوارث لقيام مقام المورث (ولو) قال معتكه كذلك افعال بل وجهيته فلا ضابط اذ لم يتفقا على عقد (بل يختلف كل على في دعوى الأخذ اذا حلفا رده مدعى الهبة رواده) أي من ذلك (ولو ادعى حصة البيع والأخر فاده) كان ادعى اشتراكا على شرط مفيد (فلا يصح تصديق مدعى الهبة) لأن الظاهر معه والثاني تصديق مدعى القصد منه لأن الأصل عدم العقد الصحيح (ولو اشترى جادا) وقضه (لغا بعد عيب لبره فقال البايع ليس هذا المبيع صدق البايع) بيته لأن الأصل مضي العقد على السلامة (وفي) منه في السلم) وهو ان يبيع المسلم المؤذي من المسلم غيره ثم ياتي بمسب فقول المسلم اليه ليس هذا القبول (يصدق السلم في الاصح) بيته ان هذا هو القبول لأن الأصل مضاء شغل ذمة المسلم اليه والثاني يصدق السلم اليه منه كالبائنه ويجري الوجها في الثمن في النقة اذا قبض البايع المؤذي منه ثم جاء بمسب على يصدق هو أو المشتري بالبيع

• (باب) • في معاملة العبد

ومنه الامه (العبدان لم يؤذنه في القارة ولا يبع شراؤه بغير اذن سيده في الاصح) لانه محصور عليه لم ينق السيد والثاني يصح تعلق الثمن بالتقولا لاجر السيد بها وقطع عنهم بالاول (ويستزده) أي المبيع على الاول (البائع سواء كان في العبد أو بد (سيده) لانه يخرج من ملكه (كان) تعلق فيه) أي في يد العبد (تعلق الثمنان بدتمه) فطاب بعد العتق (أو في يد السيد قبل ان يضمنه) لوضع يده (ولمطالبة العبد) أيضا اذ لا يمكن (بعد العتق واقرانه كشرائه) في جميع ما تقدم (وان اذنه في القارة تصرفه بحسب الان كان اذنه) له (فوق لم يواظون) فيبيع فيه ويشتري ويستفيد لانها فيها تلومون ولزامها وتواضعها كالتشر والى وحل المتاع الى

ان يقول هنا باصة ثم هذا الوجه منب للمهور والظاهر على هذا الوجه ان شراؤه ثم السيد (قوله) ولا لاجر للسيد الخ الحائز ولذا قال الامام لا احتكام لادان على ذم عبده ولا يمكن الزام ذمهم ما لا يحوز لواجبه على الثمنان لم يضمن وان كان محل الدون التي تاتم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لا لاستقلاله بغير تعلق بالذم (قول) التمتع العتق لاقية لانه محصر (قول) المتع كشرائه أي لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يبيع جزاء (قول) المتعصر في الاجماع (قول) للتعتان ان دخل يستخدم التعيين بان ان تصين النوع ليس بشرط لانها تستعمل فيما يقع وعلا لا يضمن خلاف اذا

والرابع وجه ذلك ما تقدمه شامنة كلستنا والقول بوض بقتله فسد (قول) المتع كمالا يضمن في المال فكانت كالبين في دعوى المال ثم الحكم كذلك ولم يسبق للورين اختلاف (قوله) فخصف الوارث في الابتناء على البيت وفي الثاني على نفي العلم (قول) المتع بزواده أي المتعة والمتعة (قول) المتع لمتعة البيع شبهه غير من عقود المعاشات (قول) المتع تصديق مدعى القصد من ذلك ان قول من قال بالفسخ يقول بل برفق خروجه وذلك قال القاضي اذا صدقنا البايع لا يمكن ان يقول قوله في الثمن بل بحسب المشتري حتى يبين ما يكون ضمانا واقفا للبايع فيما يشه والاختلاف

• (باب العبدان لم يؤذنه الخ) •

(قوله) لانه محصور عليه الخ على أيضا بأنه لو لم يثبت الملك لانه ليس اهلا ولا سيده يعرض في ذمته لاعداءه رشاء ولا في ذمة العبد لانه من حصول أحد العوضين لغير من يلمه الآخر (قوله) والثاني يصح اختاره السبكي قياسا على القس قال لا لا تقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلاف أي في ضمانه تعلق بذلك والعيب يمنع ذلك من شرط امتثال ومن قال بحصة قبول الهبة والوصية يلمه

ان يقول هنا باصة ثم هذا الوجه منب للمهور والظاهر على هذا الوجه ان شراؤه ثم السيد (قوله) ولا لاجر للسيد الخ الحائز ولذا قال الامام لا احتكام لادان على ذم عبده ولا يمكن الزام ذمهم ما لا يحوز لواجبه على الثمنان لم يضمن وان كان محل الدون التي تاتم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لا لاستقلاله بغير تعلق بالذم (قول) التمتع العتق لاقية لانه محصر (قول) المتع كشرائه أي لانه معاوضة مالية بخلاف النكاح فانه لا يبيع جزاء (قول) المتعصر في الاجماع (قول) للتعتان ان دخل يستخدم التعيين بان ان تصين النوع ليس بشرط لانها تستعمل فيما يقع وعلا لا يضمن خلاف اذا

(قول) المتناكح عبارة المحزر أن يشك هل عنها ليقيد عدم انكاحه لصد القارة بخلاف يشك فانه ماصر على عموم هذا سؤله كانت الياء مضومة أو مفتوحة (٢٨٧) (قول) المتولا يؤثر بالفتح والهم (قول) المتوشيل اقراره أي ولولا بضاعه (قول) المتومن من عرفه عرف

مصدخر مجعول الف والحزبة

تقبوز معاملته (قول) المتوحي

يعلم أراد به ما شغل القلب بقرينة

العلوف على السماع من السيد فقيه

جميع بين الحقيقة والمجاز (قوله) لانه

قد نشأ الخ أجيب بأن تكلف السماع

من السيد أو شهادة البيعة فيمخرج

(قول) للمتخذ الخ الخلف أي أو التحليل

مسلط ولو ذكر ذلك الشارع لم الأوجه

كلها كما فصل الاسنوي وله أثره

لكونه تعليل الأصح ولقار به مفسر

في الفقه بخلاف تعليل الوجهين

الاخيرين فانه اتخذا بلفظه ومعناه

(قول) المتولا ذم صيده كالنفس في

النكاح (قول) المتومن مال التجارة

ولو قصر فقه السيد بالبيع أو الهبة

أو الاعتاق نظر ان العبد انقره

جازوا فلا (قول) المتومن كسبه

كلهم ومؤن النكاح (قوله) في الأصح

يرجع الى قوله يحسب في ذمة العبد

(قوله) عما يكسبه العبد ان كان المراد

قبل الطرح ظاهر وان كان المراد بعد الطرح

لزمه ان تكون المطالبة مفرقة على

ضعف أو تضعيف على أصل الروضة

المعروفة التي شرح للذهب بهذا الاحتمال

الثا يردش الى أن مراده قوله وعلى ما في

التهذيب الخ (قوله) لا تليس باهل للث

عبارة فضيلة لا يعملوا فاشبه الهبة

(قوله) وله الرجوع قال الاسنوي حتى

لو كان عاين ذلك لانهم ما لا يتركان

الخالص والذال صلب والمخاض في العدة (وليس له) بالاذن فيها (النكاح) لانها لا تناوله (ولا يجر نكاحه) وله أن يجر مال التجارة كصدها وشاها ودواها (ولا ياذن لعهده في التجارة) فان أذنه السيد فيما زاد إضافة بعد القارة اليه تصرفه (ولا يصدق) ولا يخلق على نفسه من مال التجارة لا يملك السيد (ولا يعمل سيده) يعاشره لأن تصرفه لسيده مطلقا لا يملك الكتاب (ولا ينزل باباته) فله التصرف في البلد الذي أتى اليه الا ان يخص السيد الاذن بهذا البلد (ولا يصير) العبد (مأذونا له) بسكون سيده على تصرفه (وانما يصير مأذونا باللفظ لا على ذلك) (ويقبل اقراره) أي المأذون (بديون المعاملة) وتؤدى بحسب ما في ذكره وأعاد المصنف المسئلة في باب الاقرار في قسم (ومن عرفه عرف عياله) أي لم يجزه أن يعامله (حتى يعلم الاذن) له (بسماع سيده أو بنه أو شريكين الناس) خطا لانه (وفي الشروع وجه) انه لا يكتفي في جواز معاملته لا بمقتضى ما من ضرر أصلي (ولا يكتفي قول العبد) انما مأذون لانه منهم في ذلك (فان) باع مأذونه) سلة بما في يده (وقضى الفقهين تلف في يده فبرحت السلعة مستقيمة) للغير (رجع) المشتري بدلها) أي يدل عليها وفي الروضة كمالها والمحزر بيده أي الفقه (على العبد) لانه المباشر للعد (وله مطالبة السيد أيضا) لأن العقد فكاك ما يبيع والتقاضى الفقه (وقيل لا) يطالب به ما لا يذلل العبد أعطاه استلاما (وقيل ان كان في يد العبد فاعطاه) يطالب السيد للحصول القرض بما في يده أو الاخطاب (ولو اشترى) المأذون (سلعة في مطالبة السيد بها هذا الخلف) وجه مطالبة ان العقد فكاك ما للشرى (ولا يتعلق بين التجارة بقرينة) أي المأذون (ولانه) سيده بل يؤدى من مال التجارة) أصلا وبما (وكذا من كسبه بالأطباء ونحوه) كالاتطاب (في الأصح) والثاني لا يؤتى عنه كسب أموال السيد ثم ان في بعد الاداشي من الفقه يكون في ذمة العبد الى ان يرضى فطالبه (ولا يتعلق بكسبه بعد الطرح في أصل الروضة وغيره في الشرح) للذهب ومقابل به ينبغي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب الجمع بين عدم التطليق بذمة السيد وبين مطالبة بما قد تم اذ لا يمكن في يد العبد أو أي من أن يؤدى ويحجب بانه يؤدى عما يكسبه العبد بعد ادائه ما في يده كما يحبه الامام وعلى ما يحبه في التهذيب من ان الباقي يكون في ذمة السيد لا ينافي مطالبة السيد (ولا يملك العبد بتقليد سيده في الظاهر) الحديث لا ليس باهل للث والقديم ملك بتقليد السيد حديث الشخ من باع عبدا أو ما لغيره البائع الا ان يشترط له المباح على اضافة المال اليه على ان يملك وأجيب بأنه لا شاق فيه للاختصاص بالث على القديم ملك ضعف لا تصرف العبد فيه الا بالذن السيد وله الرجوع في معنى ما هو قبل السيد أو يحتاج الى قبوله ونحوه ان كان السيد من التمتع بغيره على القوانين في اجاره على النكاح بان يقبض السيد عليه بغير رضاه فعمل المنع الرابع يحتاج الى قبول العبد قبله لا يملك بتقليد الاجنبي قال الراعي في باب الوقت والظهار بخلاف وفي المطلب ان جماعة أحرافه القرن منهم الماوردي والقاضي الحسن وقول المصنف الاظهر هل اليه عن قول المحزر كالشرح الجديد لقصر مرجع الترجع وفي أصل الروضة الاظهر الجديد

(كتاب السلم)

التعليق الثاني وهو مكون من جوار لولوا ألف العين المملوكة مختلف حول تكون القيمة للسيد يقطع عن العبد أو تتحل القيمة الى العبد أو تتهمها الاقطاع قاله الراعي رحمه الله (كتاب السلم)

هذه كانت من عند ابراهيم بن سفيان في قول غير مطلق السلم المسمى ابراهيم الموصوفى في القصة بلفظ البيع (قول) المتضمن شروط البيع الخ المفسر على ما اتضح من أن المبيع (قول) السلم هو المال المبكى بغير تسليم رأس المال وكون السلم فيه مأمورا على تسليمه معلوم المقدار معروف الاوصاف والمقدار رأس المال ويسان موضع التسليم قاله ينفى أن يتحقق كون السلم فيه بدل لانزكركم كور في الخلق كونه مقدورا على تسليمه معروف الاوصاف ومعلوم المقدار لا يقتضي رجوع الاضطرار على التسليم والعلم بالشرطين في أصل البيع نعم فيها تفاصيل هنا فخصر ذكرهما كما لا بد من التسليم رأس المال ومعرفة المقدار اذا كان معاه على قول ويسان موضع التسليم انتهى (قول) المتضمن رأس المال الخ في وقتنا لا يوقت قبل قبض بل اوبعد قبض البض (٢٨٨) مع شرطه ولو قبض السلم فيه الحال

وفي حال فيه السلم (هو بيع موصوف) بالجز (في القصة) هذه مناسفة المتفق عليها وعرض أيضا بلفظ السلم في الأصح كما سبق (يشترط مع شروط البيع) المتوقف عنه عليها البيع هو أيضا (أمور أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلو اطلق) في العقد كان قبل أملت المدينار في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك ومع العقد لوجودا لشرط ولو تقرر قبل التسليم بطل العقد (ولو أخل) السلم (بمقتضيه الحال) وهو السلم اليه (في المجلس فلا) يجوز ذلك لمساقي وهو القبض فيه قبض من غير جهة السلم فلا يصح العقد (ولو قبضه) السلم اليه في المجلس (وأودعه السلم) في المجلس (جاز) ذلك ومع العقد ولو رده السلم عنه من قال أو أفاض الزواني لا يصح أي العقد لا تصرف فيه قبل ان يملك عليه أو تقرر الشئان قالوا لو أخل السلم اليه برأس المال على السلم ممتزا قبل التسليم بطل العقد وان جعلنا الحوالة قبضا لان التعبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويؤخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في حالة السلم والفرق ما وجها ما تقدم من ان القبض فيه قبض من غير جهة السلم أي بخلافه هنا (ويجوز كونه) أي رأس المال (ممتعة) كان يوفى أملت المدينار عنه هذه (الارشاد في كذا (وقبض قبض العين) في المجلس لانه الممكن في قبضه فانه لا يصح على هذا ما تقدم اذا تعبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة كور في الترخس باقتضائهم الرخصة (واذا) فسخ السلم بسبب يتبعه كاتطاع السلم فيه عند حلوله (ورأس المال باق استرده منه) سواء عين في العقد أم في المجلس (وقبل السلم البسر فبذله ان عين في المجلس دون العقد) لأنه لم يتناولوه وعرض بأن العين في المجلس كالمعين في العقد ولو كان الفار جرح اليه وهو المثل في التي واشية في التقوم (ورؤية رأس المال) التي (تكتفي من معرفة قدره في الظاهر) كالمعين وقد ختم في البيع والساق لا يستفي بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في المكيل والوزن في الوزن والوزن والوزن في الميزان لا يعتمد بشفه وشفه السلم فلا يدري بمخرج واعرض ببيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أم رأس المال التقوم فتكفي رؤيته من معرفة قدره طعنا وفيه قولان ولعلهما اذا تقرر قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمثل (الثاني) من الامور الشروطة (كون السلم مدينا) كالجهم من التعرض السابق (فلا قال أملت البض هذا التوب في هذا العقد) قبيل

في المجلس لم يرض عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض السلم فيه الحال في المجلس لم يثبت ذلك الصحة (قول) الثمن جاز أي كظهيره من الصرف وبيع الطعام الطعام غدا اذا كان الثمن في القصة حكمه في اشتراط الوصف حكم الثمن (قول) المتوقف عنه وأودعه الحال قبضا على ما ذكرناه وقبض السلم على غيره (قوله) لا يصح تنازع في ذلك الاذني وغيره وقالوا العلة متممة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في البيع زمن الحبار والاصح خلافه قال الاذني في هذا الباب وقد سلف ان أحد المتصارفين اذا اقترض من الآخر قبضه ورده اليه مما بقي عليه ان الاصح والمتصور الصحة بهذا أولى وتصل من تساوى القاضى البطالان في مسئلة الشارح لانه البغوي قال عقب ذلك قلت الاصح الصحة لا تصرف من المشتري لانه البائع في زمن الخيار (قوله) من أن القبض الخيل لو قال له سلمه من جهة السلم لم يملك ان ذلك يكون طريق التوكيل من الجبل والتمسك لا يكون

وكلا في ان التملك وهو المال المدفوع فان قبضه بزل ملك القبض عنه ثم كل تقدير الحوالة الباطلة لكونها ممتعة من قبض رأس المال (قول) التوب ويجوز الخ أي كالجهم اثنان وسد اثنان وجره (قوله) فلا يصح تفرع على قوله لانه الممكن (قول) التوب ورأس المال الخ لكن يكره (قوله) والفرع في الفروع الخ هذا مع قوله السابق التي تخفى ان الفروع يكون مثلبا أي وليس كذلك كما سبق في القصة ان المثل محصر كليل أو وزن جاز السلم (قوله) لانه قد تلف الخ فان قلت فافرض على الاول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الفاعل وهو السلم اليه ثم عمل القولين اذا تقرر قبل العلم بالقدر والاصح جزم كما سبق في كلام الشارح (قوله) بالتقدير يرجع الى قول التفرع في الظاهر وقوله الحق يرجع الى قوله من معرفة قدره (قول) المتضمن كون السلم فيه مدينا أي لان لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لان كونه مدينا محل في الحقيقة فليس خارجا كما يسمى شرطا

(قول) التزولا بنقد جافي الظهور قال يعلنه هذا المعلن في افتصاده حيث هذا القولان (قول) المتبذره المهرام مثل لو كانت في الخمة
ثم ان جعلنا سلبا الشرط التعيين والتسليم وان جعلناه سلبا يجب التسليم واشترط التعيين ثلاثا يؤدي الى بيع الدين بالدين (قول) المتن
افتقد سعالوزاذا اشترى مع هذا التي صدر منه لفظ سلبا افتقد سلبا قاله الرافي رحمه الله كذا قل عنه الاستوى وتزعه الاندري وقال المهر
ذلك في الرافي (قوله) اعتبار المعلن أي وأما اللفظ فلا يضره لأن كل مبيع فعل هذا لا يشترطه خيار الشرط ولا يجوز الاعتراض عنه
ويجب تسليم رأس المال في المجلس وعلى الأول يجوز الاعتراض من التوب على الظاهر ويجوز الأولان (قوله) قبلهما مطلقا لم يردان
في السنة ست طرق غير الطريق الذي في المتن فقد ذكرنا السبكي انهما لم يقتضا معصية قال بعد حكمة الست والسابع ان لم يسلح وجب سبانه
وان صلح ثلاثة أوجه ثالثها ان كان له مؤثوق جوا لا فلا (قوله) وتعين بخلاف البيع لأن السلم قبل التأجيل قبل شرط ما تضمن التأخير
بخلاف البيع (قول) المتن حالا (٢٨٩) وموجلا أما المرجح قبل الاتفاق وقوله تعالى الى أجل مسمى وأما الحال فالحال

فيه الأمانة الثلاثة لنا انما اذا جاز مؤجلا
ففي الحال أجزوا لمن القرأ بعد
(قول) المتن العلم بالاجل أي فلا يصح
باليسرة خلافا لابن خزيمة ولا بالمهاد
والدراهم وقدم الحاج خلافا لثالثنا
المتوحد حيث الى أجل معلوم والقياس
على يحيى والمطر وقدم زيد (قول) المتن
فان حين شهر والعرب واحد ثلاثون
وواحد عشر وعشرون والاذن الحقة فاه
تسع وعشرون وخمس وسدس فالتسعة
العربية ثمانية وأربعون وخمس
وسدس يوم وشهر والفريس كل واحد
ثلاثون الا الاخير فخمسة وثلاثون وأما
شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع
والثاني عشر ثلاثون ثلاثون والخامس
ثمانية وعشرون وربع يوم والسبعة
الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم
ثلاثة وخمسة وستين وربع يوم فاذما صار
الربع اكبر من نصف بدق الخامس
فتصير ايام الخامس تسعة وعشرين

(فليس يسلم) قطعا (ولا ينفذ جافي الظاهر) لا اختلال للفظ فان لفظ السلم يقتضي المدينة
والثاني ينفذ قطرا الى المعنى (وقالوا) اشترى تسعة وتسعين سنة كذا بهذا الدراهم قال سبكي انفتد
سعا لاسلما اعتبارا باللفظ (وقيل سلبا) اعتبارا بالمعنى (الثالث) من الامور المشترطة ما يقتضيه
قوله المذهب انما اذا سلم بوضع لم يسلح للتسليم أو يسلح ولعله أي السلم فيه (مؤثوقه) اشترط بيان
محل التسليم لتفاوت الأغراض في اعتبار ادمن الامكنة في ذلك (والا) بان لم يكن للمؤثوق (فلا)
يشترط ماذ كرو تسعين موضع العقد للتسليم وان عين غيره وتعين السنة فيها انسان بالاشتراط وعدمه
قبلهما مطلقا وقيل هما في حال قبل في خبر المصالح ومقابله وقيل فيما له مؤثوقه ومقابله وقيل هما
في المصالح ويشترط في غيره وقيل هما فيما له مؤثوقه ولا يشترط في مقابله وقيل هما فيما ليس له
مؤثوقه يشترط في مقابله والحق بهما مقدم الكلام في السلم الموجل أما الحال فتعين فيه موضع العقد
للتسليم ولو عيناه جاز وتعين المراد بوضع العقد في المحل لاذ ذلك الموضع عينه (ويصح) السلم
(حالا وموجلا) بأن يصرح بهما ويصدق بهما فصره السابق (فان أطلق) عن الحل والالتأجيل
(انفتد سلبا) كالتين في البيع (وقيل لا ينفذ) لأن المعاد في السلم التأجيل فحصل المطلق عليه
و يكون كالأمر كالأمر لا يصح ولا (ويشترط) في الموجل (العلم بالاجل) فان من شهر والعرب واحد ثلاثون
أو الروم جاز لأنها معلومة مضبوطة (وان أطلق) الشهر (حل على الهلال) لأنه عرف
الشهر وذلك بأن يقع العقد أوله (فان انكسر شهر) بأن وقع العقد في تسامه والتأجيل بأشهر
(حسب الباقى) بعد الأول انكسر (بالأهلة وتم الأول ثلاثين) مما عدها ولا يفتي انكسر
كلا متأخر ابتداءه اقل من العقد ووقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكتب بالظاهر بعده
بالأهلة ولا يتم اليوم مما عدها (والاصح) صحة تأجيله بالبعد جادى وربع (ويجوز على
الأول) من العيدين والمجدين والربعين لتضع الاسم والثاني لا يصح لقرئدين الأول والثاني

٧٣ ل ل وأيام السنة ثمانية وستة وستين يوما والمربانية كالأرمية والاقسم في يوم زالتون في التبريز والمهرجانات
والأول وقت نزول الشمس برج الثور والثاني وقت نزولها برج الحمل ويصير أيضا جميع التصاريح وفضل اليهود واما عيدها اذا لم يخص بمهرجتها
الكفار ونص الشافعي على التبريد وأخذ بالاطلة بمنهم فيستخرج من موافقهم (قوله) ولا يتم اليوم المالح خلافا للامام حيث قال لو عقدت في
من صفر ليلة وأجل ثلاثة أشهر ففرض اليمين جادى حسب اليمين بالأهلة ويضم جادى الى الحظ من صفر ويكمل من جادى الآخر
يوم الخلطة قال الامام عقبه بائنا كنت أدركت أودقوا كتي بهذه الاشهر فاعلمت عريه كوا لم قال الرافي والى ثمانية تمة التبريز وغيره وفضلوا بالحل
بأنسلاخ جادى انتهى وقوله بأنسلاخ جادى اى اذا كان ناصيا كالمهمورة السنة فلو تم وكان العقد في الزوال مثلا من اليوم الاخير من صفر حل
بزوال اليوم الاخير من جادى واعلم اننا اذا استكتفينا بالثلاثة الاشهر التوافق تكون تلك اللحظة التي من صفر معتبرة أيضا على
الاشهر ولا نضعها من الشهر الاخير

المسلم في شترط كونه المسلم فيه (ع) قوله وفي الرجل اخرج ما ألف في ذلك أو حقة تسمى الله فانه شرط القدرة فمنع العقد الى المحل لما
ألفه الله عليه وسلم كذا ما تقدم في قوله فوجدهم يلفون في الثمار الستين والثلاثون والدين (٢٩٠) انقطاعها في هذه المدة وذهب مالك الى

الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غلب
على الظن حسره بمقتضى كذا القدر
الكثير من ابا كورة فهو مجزى عنه
شرها (قوله) بما ساق يرجع الى
قوله وتاريخ الراعي (قول) المتخفي
الظاهر هذا انخلاف ما رويو لكن سبب
الانقطاع بتبصر المسلم في الاعطاء
وقت المحل أو موقته قبل الحلول أو موقته
أحد العاقدن وقت الحلول ثم خسر
فوجد انقطاع في حال الغيبة بعد المحل
(قوله) يتعلق بالذمة أي لو كان كفا لاس
المشتري بالثمن (قوله) ويأتي المحل
ثم قيل لو قال المؤلف تبصر حكم
الانقطاع في الاعم كافي الروضة كان
أولى (قوله) الثاني تلك البلدة قيد
بهذا قوله قوله الثاني ولو وجد في غير
ذلك البلد (قوله) بين قال بحث
الاسنوي ان المراد ارتفاع الاسعار
وهو مع ذلك من مثله والافلاحي كالا
يصح على القاسم (قوله) ولا ينفسخ
السلط على الاذرى مراده لا ينفسخ
قطعا بل يشترط الخيار وان كان يمنع اراد
العقد عليه كاسرح هو به انتهى (قوله)
وهناك المائة عبارة غير متخالف
الروايات فان القالب عليها التعبد
(قوله) لان ذلك يعز وجوده وكذا
المشاي اذا اشترط وزنها كذا يعز مع
القي يعز فيها من الصفات العرض
والطول وغير ذلك بخلاف الخشب
لا يمكن خسه ثم الثاب يعتبر فيها العدم
الذرع كالين (قول) الست والريمان
وكذا الثبر والرايح والبقول (قوله)
مفسدا لا تقدم قبل في شرح الروض

فصل بشرط كون المسلم فيه مقدورا على تسجيته عند وجوب التسليم * وذلك في السلم الحال
بالعقد وفي المثل قبل الحلول الا ان كان أسلف في منقطع عند الحلول كالرطب والشتاء يصح وهذا الشرط
من شروط البيع المذكور قبل ذكره بطلان قوله (فان كان يوجب مفسدا خرم) السلم فيه (ان
اعتدقه لبيع) للقدرة عليه (والا) أي وان لم يعتدقه لبيع بان نقل له على يد غيره أو لم يقبل
أسلا وأعتدقه لغير البيع كالهبة (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل
ذكره الامام وقال لا تقصر مسافة القصر هنا وتاريخ الراعي في الاعراض عنها بما ساق في غيرها
(ولو أسلف فيما يقطع في محله) بفسر الحاء أي وقت حلوله (المبني في الظاهر) والثاني
ينفسخ كالموت قبل البيع قبل القبض واجاب الاول بأن المسلم فيه يتعلق بالذمة (فيجب للمسلمين فسحة
والصبر حتى يوجد) فطال به وخياره على الفور والتراخي وجهان في الروضة عن الشافعي وأشار
الى قصص الثاني من قوله انها كالحلها ان أجاز ثوبا اى أن يفسخ ممن من الفسخ وفيه الاستطاعة
من الفسخ لم يفسخ في الاعم (ولو علم قبل المحل) بفسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له
في الاعم) لا يعلم شي وقصر وجوب التسليم والثاني انه الخيار لتحق العجز في الحال ويأتي مع الخيار
القول بالانقضاء ثم الانقطاع الحقيقي للمسلم فيه الثاني تلك البلدة ان يصده باعثة تناسله ولو وجد
في غيره ذلك البلد لكن يفسد بطلان قوله لا يوجد انما هو من بعضه وانقطاع بخلاف ما لو كان
يعونه بين قال فيجب فصله ويجب نقل الممكن بقوله لا يوجد انما هو من بعضه وانقطاع بخلاف ما لو كان
المباكره أمكنه الرجوع الى أهله لئلا وجهان قلها صاحب التهذيب في آخر من أحصها الاول
وقال الامام لا اعتبار بمائة القصر ولا ينفسخ السلم قطعا وقيل فيه القول انتهى (و) بشرط
(كونه) أي المسلم فيه (معلوم القدر كليا) فباي كالا (أو وزنا) فبايوزن (أو هذا) فبا
يعز (أو ذرا) فبايزرع (ومع الكيل) أي حله (وزنا ومعه) أي الموزن الذي تأتي
كيه كيا وهذا بخلاف ما تقدم في الروايات لان المقصود هنا معرفة القدر وهناك المائة عبارة
عهد صلى الله عليه وسلم كاتدم وحل انما الحلاق الاحصاء جواز كيل الموزن على ما يعز
الكيل في مثله ضابطا حتى لو أسلف في خات السلطان عبر ونحوها كيا لم يصح لان القدر ليس منه
مالية كثيرة والكيل لا يعز ضابطا فيه وسكت الراعي على ذلك ثم ذكره كرام يجوز العلم في الآلات الصغار
اذا هم وجودها كيا أو وزنا قال في الروضة هذا انما قلنا لا تقدم من الامام فكما اختارنا
ما تقدم من الحلاق الاحصاء انتهى (ولو أسلف في ما تصاع خطه على ان وزنها كذا لم يصح) لان
ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن في البطم) بكسر الباء (والباذنجان) بمنع المعجوق كسرهما
(والقثاء) للثلاثة وبالذ (والسفرجل) بمنع الحليم (والرمان) فلا يصح فيها الكيل لانها
تصافي في الكيل والعلة لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين الصغار والوزن مفسدا لا تقدم بل لا يجوز
السلم في البليحة والسفرجلة لا يحتاج الى ذكرهما مع وزنها ما في قوله عز الوجود (ويصح)
السلم (في الجوز والوزن في نوع قبل اختلافه) بلفظ تشويرة ورفقتها بخلاف ما ذكره اختلافه
بذلك فلا يصح السلم فيما لا خلاف الاعراض في ذلك وهذا استدرك الامام على الحلاق الاحصاء
قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره الشهور في المذهب هو القى الملقه الاحصاء ونص عليه

الشافعي

من السبكي وغيره ان محل ذلك لا يشترط الوزن لكل واحدة بخلافه اذا قلنا ما لم يميز وزن جلتها كذا ما يصح اتفاقا

(قول) المتروكة كيلا يقياس على الجيوب (قوله) لكن يشترط الخ اظهاره الاول لثقلنا هذا ايضا (قول) المتان لم يكن معتادا زاد الاستوى ولم يعلم قدر الذي يحويه (قوله) ويطغى شرط ذلك الكيل قال الاستوى المراد بالعيب تعيب الفرد من المستكسبيل اما تعيب نوع المكالم بالغة أو التعيب فلا بد منه (قوله) لانه يتقطع وكذا لا يجوز السلم في لمن غنم بأغنامها أو سواها أو ورها أو غيرها أو غيرها على الله والأصل في ذلك ما روي عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه أن زيد بن سعدة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبغى ثمر أعمالنا إلى أجل معلوم من حائط غنم فلا ينقل قال لا يا محمد ولا يا سعدة من حائط سمى إلى أجل مسمى ولكن أيعلم سواك سعدة إلى أجل مسمى وزيد سعدة أسلم وشهد الشاهد (٢٩١) مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يامن علامتنا السوسى الأوقد حرقه في وجه محمد صلى الله عليه وسلم (قوله) نلقوه عن الفائدة

تعيب المكالم أى فسد العقد في وجه وصح في آخره ويطغى الشرط وهو الاسم (قول) للمعرفة والصفات أى للعاقدين وعدلين كالمسعى ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول) المتان التي يختلف بها القرض لأن القيمة تختلف بسببها وقول الشارع وينضب بها السلم فيمهر بمعنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ أن شرط السلم فيه أن يحسب بها الصفات المذكورة وسواء أيضا أنه لا بد من أن يراعى الضابط من الأوصاف التي لا بد الأصل على عدمها المخرج نحو القرض والكفاة والضبط والأمانة في العبدانته يخرج بالتى يختلف بها القرض نحو التكتم والشكل والسمن في الرقيق (قوله) وينضب مخرج بلا مستفاد من المذكور قبله وبلا ثم قول المتان الآتى فلا يصح الفنى هو قبيحة الشرط المذكور (قول) المتروكة كرها الصغير فيه مرجع إلى قوله ومعرفة الأوصاف (قول) المتان على وجه الخلل السلم غرر فلا يجوز إلا فيما لا يورثي بسلبه (قوله)

الشافعى (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلا في الاسم) والثاني لا تخاف فيه في المكالم ولا يجوز بالعدد (ويجمع في الدين) بكسر الهمزة (بين العدول والوزن) فيقول مثلا ألف دنة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب من اختيار فلا يعز ولا يفر في وزنه على التقريب قال في الروضة أن الجمع فيه بين العدول والوزن اشتراطه انفراد السون ولم يعتبر العرايون أو معظمهم الوزن ونص الشافعى في الام على انه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه وشكله وانه من لبن معروف (ولو عين كيلا يفسد) السلم (ان لم يكن) ذلك الكيل (معتادا) كالنكاح لا يفسد يتلف قبل الحمل فيغيره بخلافه لو قال يتحمل على هذا الكوز من هذه البصرة فانه يصح في الاسم لعدم القهر والسلم الحلال كلو لجل أو كالع وجمان وقطع الشجر أو حامد بانه كلو لجل (والا) بأن كان الكيل معتادا (قلا) يفسد السلم (في الاسم) ويطغى شرط ذلك الكيل لانه لا غرض فيه و يقوم مثله مقامه والثاني يفسد تعرض الكيل لتلف الوجهان جاريان في البيع (ولو أسلم في غرر يمتنع) أى في قدر معلومته (اي يصح) لانه قد يتقطع فلا يحصل منتهى (أو عظمى صم في الاسم) لأن شرطها لا يتقطع غالبا والثاني يقول ان لم يفسد بيا فاسد فلقوه عن الفائدة كعين المكالم بخلافه اذا أعاده كعتى البصرة فانه معقلى فساد فاصح واحد كل منهما يحتاج من الآخر بصفات وخواص (و) يشترط لصفة السلم (معرفة الأوصاف التي يختلف بها القرض اختلافاتها) وينضب بها السلم فيه (وذكرها في الفصد على وجه لا يورثي إلى خرة الوجود فلا يصح) السلم (فما لا ينضب مقصوده كالخلف الفصد الأركان) التي لا تنضب (كهرية ومجنون وغالية) هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور كذا في الروضة كاسهلها وفي الترخيز كالدعج الأولين قط (وخب) هياره الرافى وكذا الخفاف والعال لاشتهالها على الظهار والقطاة والحشوة والعبارة تنقبى عن الوفا من كرامها وانما انطباعها (وتراعى مخرط) فان كننا بالواحد أو آخرها جاز السلم فيه (والاصح حصة في المختلط المنضب كعتاب وخ) من الشاب الاول مركب من القطن والحبر والثاني من الابريس والوبر والصوف وهما مقصودا كل منهما (وجين واط) شكل منهما فيعهم الدين الفصد والمخ والأفحة من مصالحه (وشهد) بفتح الشين وضمها هو عمل الفعل

المختلط لو قال من المختلط الخ كان صوابا مسمى من أن العتاق والخ يجوز السلم فيها (قوله) هياره الرافى يريد انما أولى من حطب المتان نص على الهريفة فان قدر العطف على المختلط سهل الامر (قول) التتويان وكذا الشا والخلوى (قوله) والوبراى وذلك هو النوع الرابع منه (قوله) وهما مقصودا التزير لا بالاشاقة (قول) التتويان هذا ليس من فرع العتاق لأن المقصود بها واحد والباقي من مصالحها وهما واحد هما عتاق الرافى المختلط أو ربع مقصودا كونه لا ينضب كالهريفة الثاني هذا لانه ينضب كالعتاب الثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالحلج الرابع الخلفي كالشهد من ثم قال الاستوى فبقي ان تكون هذه الحجة معطوفة على المختلط دون العتاق وكان ينبغي ان يقدم التهدي على الاربعاء أو يترجمه فرع وقال الماورى لا يجوز السلم في الكسك (قوله) كل منهما فقيص هذا ان الاط فيه منفعة

(قول) جميعه خلقه فكان كالسهم (قول) السون وانما الخ متبع على قوله في الضابط السابق على وجهه لا يؤتى الى عزه الوجود (قوله) واجتماع الخ تبع في ذلك الزمان (قول) انهم المراقبون حالوا ذلك على ما يمكن ضبطه بالصفه لا بالصفات تقتضيه لا تضبط (قول) المتن وجارية واختاروا كذا الحارثي ومعها واو وضمتها والجارية بالحاء وفي الشاة السون قولنا ولا الظاهر المتع (٢٩٢)

• فرع • يصعب في الحيوان

(قوله) في حديث مسلم وكذا يكون أجم في

الذمة وصداقوكا في ابل الدينة ومنع

ذلك أصحاب الرأي (قوله) ذكره الضمير

فيمرجع الى قوله كونا الخ (قوله) او

محتم قال الاذرعى فى النفس من هذا

شي لأن الاحتمال مغطى من العائنة.

الى الخامسة عشر والغرض يحصل
نص (15) المعتقد والوقت

بذلك (قول) المتوكلين لو لم يكن
الآن أم لا، عتصم كلامه إلى آخر

بالاستبصار والادراغ نصيبه فلام اراهمي
العين (قوله) جنة لونه ط كونه الخ

القصه (قوله) حتى نؤسره قوله
الظاهر انمنا ذلك ما لوسر لما ان طوله

كذلك لا زيادة ولا نقص واعلم ان الاثر عي

قال الطاهر ان المراد بالبلوغ اول اوانه

والاثنان عشر من مستقباليه محتمل أيضا

(قوله) ويعتمد قول العبد ظاهراً وخائفاً

قبول قول العبد والسيد وان كانا كافرين

(قوله) التفاسير هم بايعوا الرقيق

والسواب والملاون على ذلك من التمس

وهو الضرب باليد على الكتف (قوة)

مع ستمائة ألف في الخادم شدة مواد العين

مع شدة يابسا (قوله) وفي الاصل

استمرط المأوردى في الأبل والخليل ذكر

الهدف يقول مروع أو مشرف (قوة) من

تاج بنی فلان الح قال الأذرعى والصنف

كلارجية والمهربية والتوسع كالبضاني

والعرب انتهى والمهر يتسبب الى معرفة

فئة من العرب والارحية نسبة الى

أرحب قيلة من همدان (قوله) وفي

الطبرخ وأسلم في الحمل وصفه بالعم

والهزال والملس وبه الطري والمملح

(قول) المتوكل والجنة كان يقول كبير

نصیباً اور معلوماً اور نہ ہمارے بینا اور

بشمه خلقه (وخلع أوزيب) وهو يحصل من اختلاط لهما بالماء وما إلى الأصغر في السبعة
بني الأنثى فلهما قالا كل من الماء والشمع والخلع والحبر وغيره يقل ويكثر (الأنثى) أى
لا يصح السلم فيه (في الأصغر عند الأكثرين) لأن طبعه يقل ويكثر وتأثير النار فيه غير منضبط
والأصغر عند الأم من تبعه الصفة لأن الخ من مصلحها ومسته في وقتها وتأثير النار فيه منضبط (ولا
يصح) السلم (فبما ذكر وجوده لهم الصبي موضع العزة) أى بالوضع الذى يعز وجوده فيه لانتقاء
الوقوف فسلمه (ولأنها لو استحصى وصفه) الذى لا يمتنع فى السلم (عز وجوده) لما
ذكر (كأنزله الكبار والباقيات) لأنه لا بد منهما من التعرض للشمع والشكل والوزن والصفة
واجتماع هذه كرهها من هذه الأوصاف تادر وأخترنا الشكل من الأصغر وقد تمت وهى ما يطلب
للتأوى والكبار ما يطلب للترين (وجار عزأنها أوزيبها) لأنها اجتماعها بالصفات المشروطة
فهما تادر (فرع مع) السلم (في الحيوان) لأنه ثبت في الفقه فرما في حديث مسلم أنه صلى الله
عليه وسلم تعرض بركا أقبل عليه السلم في الأبل وغيرهما من الحيوان (فبشرط في الرقيق ذكر
نوع كترك) يروى فإن اختلفت صفة النوع وجد ذكر في الظهر (وذكر) (أو كبايض) وأسود
ويصفه سبعة أوشرة) وسواد صفاء أو كثره فإن اختلف لون الصنف لم يجب ذكره
(وذكر) (ذكره) أو فوشة وسنة) كبنيت أوسع أو محتم (وقد طولوا وقصروا) وربعة
(وكمل على التريب) وفي الروضة كالمها والحزب والاسرف السن على التقريب حتى لو شرط
كونه ابن سبع سنين مثلا بلزادة ولا تحسان لم يجب تشديده ومقتضى قبول العبد في الاحتلام وكذا
في السن إن كان الفاعل أو قبل سبعة أو قبل في الإسلام أو قبل الخصام بظنونهم (ولا بشرط
ذكر الكحل) يخفى الكف والماء هو أن يصلحون العينين سوادا كالكحل من غير اكتمال
(والعين) في الطرية (وتخوما) كالحج وهو شدة سواد العين مع صفها وتكتم الوجه أى
استدارته (في الأصغر) لتسام الناس بأهملها وما قال الثاني أنها مقصودة فلا يورث ذكرها العزة
ولا يشترط كذلك في الأصغر ويجب ذكر الشاة والبكرة في الأصغر (و) بشرط (في الأبل)
والبرق والتم (والخيل والبغال والحمير المذكورة) والأقوة والسنة واللون والنوع) أى ذكره
الأمر في قول في النوع من تاجر يخفى مثلا أن اختلف تسامجهم اشترط التنين في الأمهرويين
النوع أيضا إلا ما قلنا في بلد أضره (و) بشرط (في الطير النوع والصفر وكمباله) أى
أحدهما في الوسيط وغيره واللون أى ذكره الأمور وأن عرفه السنة ذكره أيضا (و) بشرط
(في اللحم) أن يتحول (لحم ضر) حرا ب أو حواميس (أو شاة) أو مغز ذكره رضيع معلوف
أو ضعا) أى شئ غليظ راع أو رضيع أو عظم من الصغائر الكبر في اللحم والتي تذك
أحدهما أو يكتفى في العلوق المنفردة أو أمر أن لا بد أن تنهى إلى مبلغ يورث في اللحم قاله الإمام
(من نكح) لجماع الفال (أو كذا أو جنب) أو غيرها وفي كتب العراقيين من حين أو هزيل
(وقبل طه على العادة) فإن شرط تزوجها بالشرط لم يجب قبول العظم والفرق في جواز السلم

من جين أو هزيل وذك في لحم المهيبيد ما ذكوه في غره الا كونه في

برالجمہ وصحبہ (۳) اس بیان کو دیکھ کر میں سمجھ گیا کہ یہ ایک نیا اور

پہلے

(قوله) والبلد لوهي نسج رجل معين بل أن يكون للتحريف (قول) المتن والصفاة من الصنف وهو الضرب (قول) المتن والرقة هو يوافق ما نقل عن الشافعي لكن في النجاء الفقير والريق خلاف القليظ (قوله) المراد الخمر فيه من هذا أن طائفة قائلوه أنه مجزئ دعوت من المؤلف وأصله (قوله) وفرق المتنون الخ هنا يبيد أن القصور إذا كان فيمدوا ينتج أقول خصوصاً إذا كان يفل على النار كصفاة هو موجود بيلاد نابل وفي البلطقي فيما يلقي (٢٩٣) فأن تأنيب التار وأخذها من قراءه فيمنشط بل وولاح عن الهدوء في هذه الحالة ثم الصقول

بالشامل ذلك فيما يظهر (قوله) في القصر الخ في المصنف متبع في الملبوس قال شارحها ضناً رجه الله مغسولاً كان أوجده لأنه لا يضبط فأنه الجلب والخفاف المطبقة والعلانس والثاب المتوشة صرح بذلك الصغرى انتهى وقوله الجلب يؤخذ منه أن السطري الكبيرة الضربة لا يصح (قول) المتن وعنه قال الأسنوي بكسر الفين مصدر حتى بالضم انتهى وفي شرح التفسير ضم العين (قول) المتن والخطة وسائر الجيوب الخ قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذرون اللون ولا صفر الحليبات وهي عادة قديمة متخلفة لنس الشافعي والأصحاب فليتبها لهما (قول) المتن والحداء قال الأسنوي ولا يذمن سان مرعاه وقوته ورقته (قوله) سكت من الصنيع الخ قال الأسنوي قضية أصلها التسع ويحوز السلف في الحبس والزياب والأواني وكذا الآخر في الأصم (قول) المتن والأطهر الخ جوار في الأكلوع ويشترط فيها على قول الجواز يان كونها من الأيدي والأرجل (قول) المتن في دروس الحيوان مثلها الأكارع (قول) المتن حيوة وتكون أعزها الآق لاذق البطن أن يكون محمولاً ولكنه استغنى عن شرطه بمثال وأشار إلى ذلك بقوله الآق وفيما حب منها في قالب (قوله) ويقال فيه لمست أي بإبدال

في الصم بين الطري والتقدير والمطع وغيره (و) يشترط (في الثياب الجلس) أي ذكره كعطن أو كان وفي الرقة كاسلها والتوع والبلد الذي ينع فيه من أن اختلافه القرض وقد يقضى ذوات التوع عنه ومن الجنس أيضاً (والطول والعرض والغلظ والنعقة) هما بالنسبة إلى القزل (والصفاة والرقة) وهما بالنسبة إلى الصم (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحدهما مقابلين بعد الأولين معهما (وسطية) أي الثوب من القصور وعنده (يجعل على نظام) دون القصور لأن القصر صفة تزايدة (ويحوز) السلم (في القصور وما يصح غزفه قبل التسع حكاه الرواد والاقص صحت في المصوغ بعد قلت الأصم عنه مقلع الجمهور وأما أعلم المراد بذلك ما في الرقة كاسلها أن طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والعرف في المتن قال الرازي ووجهه وثبتين أحدهما أن الصمغ عن برأسه وهو مجهول الصدر والقرص يختلف باختلاف أقداره والثاني أنه يجمع معرفة النعومة والخشونة وسائر سمات الثوب وقال بعد ذكره أن الجواز القياس ولومع التوجع أن لما جاز السلم في المصوغ قبل التسع أي ساوى في القزل المصوغ انتهى وفرق المتنون بأن الصمغ بعد التسع يبدى الفرج فلا يظهر منه الصفاة بخلاف ما قبله (فرج) قال الصغرى يحوز السلم في القصر والسراويلات إذا ضبطت طولاً وعرضاً وسعة ونسباً (و) يشترط (في القز) أن يذكر (لونه ونوعه) كقفل أو برقي (ولده) كبغداد أو بصري (وصفر الحليبات كبريها) أي أحدهما (وعنه وحدهما) أي أحدهما ولا يجب تقدير الذة التي مضت عليه في الرب يشترط مذكراً لآخرين (والخطة والشعر وسائر الجيوب كالقز في شرطه المذكورة (و) يشترط (في العسل) أن يقول (جبل) أو بلد صني أو غربي أيضاً أو أصفر ولا يشترط العنق والحداء) لأنه لا يختلف القرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولاصح) السلم (في) الصم (المطبوخ والشوي) لاختلاف القرض باختلاف تأثيرات أرقه وتغير انضبط (ولا يضرب ثمر الشمس) فيصير السلم في العسل المصق بها وفي جواره في المصق بالتأري في السكر والصابون واللبس واليابا المزم من ضره متوجهاً سكت من الصنيع منها في الروضه صحيح في جميع التبع الجواز في كل مدخلته من الرقعة ومثل بما ذكره العسل وهو أول وشبه العنق (والأطهر منعه) أي السلم (فدروس الحيوان) والثاني الجواز شرط أن تكون متناقضات الشعر والصوف موزنة قياساً على الصم معظمه وقرى الأول بأن عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الأعضاء (ولاصح) السلم (في مختلف كبرية موهبة) وهي الصدر (وجلد وكوز وطرس) بفتح الطاء موزنة فيه طست (وتقسم ومثارة) بفتح الميم (ولخصر) بكسر الطاء أي دمت (وتحوها) كلب لتعز انضبط في ذلك واختلاف الخلد متفاوت أجزاً مدقة وغلظاً واختلاف غزوه متفاوت بين أعلاه وأسفله مثلاً والجل في الرقعة من البرام حفرها ونحوه (وصح) السلم (في) الأسطال المربعة وفيما حب منها أي المذكورات أي من أسلها الذئاب (في قالب) بفتح اللام

٧٤ ل ح السين السابعة (قوله) والخمير يهيم معرب (قوله) تعذر انضبط أي وتندر اجتماع اللون مع صفاتها الغريبة (قوله) من البرام عبارة الأسنوي والجميع برامه الجوهري (قول) المتن الرقة أي لعدم اختلافها بخلاف النقيقة الرأس وقوله وفيما حب الخ أي لا يمكن أن يرتفع أو يزيد سميوص في قالب معرب وفي شرحه وأخبره حيث قال انضبط يمكن

والقديم (قوله) الجديده الضميره
 واجمع على قوله بالجلد (قوله) فان
 جهلها لم يأخذ الاستوى المتكافئ
 الصفات أو اقربها الى الفاظ المتكافئ
 فيها منه ينزل الوصف في كل شيء
 على أقل درجاته وقل ما لك رضى
 الله عنه يجب الوسط (قوله)
 وهو عدلان حاصل ما في شرح الروض
 فتعلا عن أى على الضمى ان المراد بذلك
 ان يوجد اثنان في الغالب عن يعرف ذلك
 عدلان فأكثر وليس المراد عدلين
 معنيين لا يعرف ذلك غيرها لانها قد
 يكونان (قوله) ان تعرف في ضمها الخ
 يعني ان تذكر في ضمها معرفة لكن
 الضبط بالخارج صفات لا يضبط
 كالمعاجين

فصل لا يصح أن يحد من
 أصل فلا يأخذ إلا ما السلف فيه أو
 رأس ماله ولا يصح للحد قبل قبضه
 (قوله) ككفر البرقي الخ والزم
 الايض عن الاسود والسنن بجماء السماء
 عن السنن بغيره والعبد التركي عن
 الهندي والعكس (قول) المتويجوز
 ارد أم رد أو الثابت المزمع يردو بالضم
 ايضارده فهو ردى وأردأ كلهم وروى
 (قول) السنن ويوجب قبوله في الاصح
 أن يحد اعطاء الاجود بدل على أمه
 يتيسر بغيره فهو أن أمه (قول)

وعبارة الروضة وأصلها مقيد بذكر المعتات من البرمة وما بعدها ويجوز السلم فيما يصيبها
 في الغالب لا ما يختلف وفي الأصل ما لم يمتد (فروع) يجوز السلم في الدرهم والدينار على الأصح
 بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز ما دام الدرهم في الدينار ولو حكمه سلماً موجباً لأحوال وقيل
 يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدين على الصبح (ولا يشترط ذلك الجوده
 والرداءة) فيما يصيبه (في الأصح) ويجعل مطلقة) عنهما (على الجبد) العرف والثاني بشرط
 ذكر أحدهما لأن القيمة والأغراض تختلف عما يقضي تركهما على التزاع وهذا مندفع بالجلد
 المذكور وينزل الجديده أو بالشرط على أقل درجاته وان شرط رداءة العيب لم يصح العقل لعدم
 انضباطه أو رداءة النوع صح لا تضابطه وهي الراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة
 وان شرط الاجود لم يصح العقل لأن أقصا ما فيه معلوم وان شرط الرد أصح العقدين قبل ما يأتي منه
 (ويشترط معرفة العاقد في الصفات) للسلم فيه المذكورة في العقدين جهلاً أو أحدهما لم يصح
 يقتصر على الاختصاص وما قبل الأصح لا يشترط معرفة غيرهما ولا تكرار في المشرط هنا مع ما تقدم
 من اشتراط معرفة الأوصاف لأن المراد بغيرهما نائلاً ان تعرف في نفسها لضبطها كما تقدم
 (فصل لا يصح أن يتبدل عن السلم فيه قبضه) كالشعر عن القمح (و) غير (قوله)
 ككفر البرقي من العقلي لأن الأول أعاض عن السلم فيه وقد تقدم امتناعه عليه والثاني يشبه
 الأعاض منه (وقيل يجوز في قومه ولا يصح قبوله) كما في اختلاف الصفات المراد في قوله (ويجوز
 ارد أم رد الشرط) أى دفعه (ولا يصح) بقوله (ويجوز أجود) من الشروط (ويجب قبوله في الأصح)
 والثاني لا يجب لما فيه من التثنية يجب تسليم الخطه وضرها يتيقن الزوان والمدروا والربا خان
 كل فيها قليل من ذلك وقد أسلم كيلاً جازاً أو وزناً يميز زماً أسلم فيه كيلاً لا يجوز قبضه وزناً بالعكس
 ويصح تسليم التمر جافاً والربط صحباً (ولو أحضره) أى السلم فيه التمرجل (قبل محله) بكسر
 الحاء أى وقت حلوله (ما تصح المسلم من قبوله لغرض صحيح كان حيواناً) فمحتاج الى علف (أو)
 كل الوقت (وقت غارة) أى نهب فقتى ضياعه (الهميم) على قبوله لما ذكره وكذا كل غارة
 أو لجلد بدأ كلهما عند المحل طراً (والأ) أى وإن لم يكن لغرض صحيح في الانتفاع (فان كان لا يوزن
 لغرض صحيح) في التجمل (كفلسه) أو شحان (أجر) المسلم على القبول (وكذا) يجوز
 عليه (لمجرد غرض الرأه) أى رءاه ذممة المسلم اليه (في الظاهر) والثاني لا يصح لما في التجمل
 من التقليل وتبادل غرضهما تقدم جانب الشئ كما يؤخذ من صدر الكلام هنا ولو أحضر في السلم
 الحال المسلم بغير غرض سوى البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرض البراءة أجبر على القبول والأول

المتنابق الأحسن لأن قوله غارة الأصح اغارة (قول) المتأجبر لأن امتناعه من قبوله نعمت ومن الأغراض خوف وحيث
 استطاع الجنس عند الحلول (قول) المتأذن لأن نعمته موقته شبه لو كتبت القيمة في موضع الطلب أعلى وكذا حال في الذلى لا مؤنة له الآتي في كلام
 الشرح (قوله) والثاني الخ لأن ذلك ليس تصرفاً حقيقياً حتى لو اجتمع في محل التسليم وجبراً العقول وأخذ المسلم فيه (قول) النلم بغير
 لأن كلفه موقته قال السبكر رحمه الله قوله بله التزم بغير أيضاً لا مكالاً أعاض انتهى وفي شرح المنهج ما قد يتفاهه فليحذر

(فصل الاقراض الخ) الاقراض مصدر اقترض فهو اقترض من القرض لان القرض على الاعطاء والقرض مصدر القرض واسم القرض القرض ومنه ما ذا القرض القرض اقترضنا (٢٩٥) والاتكال اقترانا فمضى هذا الباب اقترانا لان القرض قطع قطعة من ماله ثم لبس

التدب حديث من نفس عن مؤمن كونه الى آخره وقال ابن عمر الصدقة يكتب اجرها حين تصدق بها والقرض يكتب اجره مادام عند المقرض (قول المتن) اخذته منه أى اذا قلنا بضم القرض بالثلث والاضل نظر (قول المتن) على أن يرب بدله واختلاف في ذلك الابدل في هذا كان القول قول المخاطب وهو الأخذ (قوله) وكان ليطعها هنا الخواتم على قوله خذ واسرفه في حواشك فغصبة كلام الراعي المذكور انه لا يكتب ويحكي في ذلك وجه في الطلب (قوله) فأتاني منه هنا أى في قول المتن السابق خذته منه (قوله) والثاني قال الخ أى ليس سبيله سبيل العاوضات بل دليل حصة الرجوع فيه عند فائه وعدم اشتراط قبض الربوي في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول المتن) الجارية بائع قال الأسنوي يؤخذ منه على قرض النفس للرجل لان المائع يفتق ثمن أعمر بانوته بعد ذلك اتجه به القصد وان اتفتحت أنوته بغير اخباره اقضه فانه أقول هو خصة عن كون الخش لا يصح السلم فيه (قول المتن) القرض أى ولو كان صغيرا لا يمكن وطؤه كاهو قضية الملاحقه (قوله) ففتح الوطء وذلك لان المراد التصرف المزيل للثب كسباني (قول المتن) لا يصح فيه الخ قال في التبيين أمثلة ذلك الجواهر والخطة المختلطة بالشمع ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية بواختها والشافعي ولو لها ففتح وكذا الضار ويبيد أنه لا بد من العلم بالقدرة ولو كان مائة

وحيث ثبت الاجبار فصر على الاتماع أخذه المالكه (ولو وجد السلم اليه هذا المحل) بكر الماه (في غير محل التسليم) بغضها أى مكانه التحين بشرط أو العقد وطالبه بالسلم فيه (لهيأه الاداء) كل أهله من موضع التسليم (موتوه) ليطالبه بجمعه للصيغة على الصحيح) لان الأشخاص عنه مع كاتدم والثاني يطالبه للصيغة بنحو بين حقه وعلى الأول السلم التسليم واستردادها من المال كالأصلح السلم فيه وان لم يكن لثمنه مؤتمرا ما داؤه (واذا اشترى) السلم (من قبله هناك) أى في غير محل التسليم وقد أحضر فيه (لهيأه) على قبوله (ان كان لثمنه) الى مكان التسليم (موتوه) أو كان الموضع المحضر فيه (خفوا والوا) أى وان لم يكن لثمنه مؤتمرا كان الموضع خوفه (والاصح اجباره) على قبوله لتصل براءة القصة والخلاف بمعنى على الخلاف السابق في التحجيل قبل الحلول لقرض البراءة ولو اتفق كونه من مال السلم على صفة السلم فيه فأحضره وجب قبوله في الاصح

(فصل الاقراض) وهو قبض الشيء على أن تردده (منسوب) أى مستحب لأن فيه عانة على كسبه وهو يحقق قاهدا ومعتد عليه وصحة كغيره وزجره كآسره بالفصل دون الباب لثمنه القرض بالسلم فيه في الثبوت في القصة (وصفته) أقرضنا أو أسلفنا) هذا (أؤخذ) عنده أو لم يكن على أن تردده) أؤخذ واسرفه في حواشك يردده كذا في الروضة كاسلها وكان اسفاه هنا لاستفاد من واسرفه في حواشك يردده في البيع أن أخذه بكذا كما فيه فأتاني منه هنا فخصاج الى البتة (ويشترط قبوله) أى الاقراض (في الاصح) كالبيع والثاني قال هو باحة اختلاف على شرط الضمان فلا يستدعي القبول (و) بشرط (في القرض) بكسر الهمزة ياء على ما يستدعي في البيع أن شرطه العاقد الرشد الشامل للقرض والمقرض (أهلية التبرع) لان في الاقراض تبرع عاقل يصح اقراض الوالي للمجهور عليه من غير ضرورة (ويجوز اقراض ما ليس فيه من حيوان وغيره) (الاجارية التي تحمل للقرض) فلا يجوز اقراضها (في الظاهر) بناء على الظاهر الآتي ان القرض على ما قبض لانه مما يطوؤها ثم يسترددها القرض فيكون في معنى اعارة الجوارى للوطء مما لا يبيح بناء على ان القرض على ما قبض بالقبض ففتح الوطء (وما لا يصح فيه لا يجوز اقراضه في الاصح) بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم دمه صورة والثاني يجوز بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي قرض الغنوي وجها كالمسلم فيه أحصاهما في التهذيب المتع واختار ابن الصباغ وغيره الجواز وهو المختار في شرح الصغرى لساجدة والمباقي الناس عليه وعلى الجواز رده لانه ان أوجبا في المتقوم كذا قال وان أوجبا القيمة وجب هنا (وردة الثلث في الثلث) وسأني في القضية ما حصره كبل أو وزن جواز السلم فيه (وفي المتقوم) ردة (الثلث صورة) وفي حديث سلم اعطى الله عليه وسلم اقترض بكراديا عا وقال ان خياركم أحسنكم قضاء (وقيل) ردة (القيمة) كالألف متقوم ومقتضى يقوم البض ان قلنا ملك القرض هو ان قلنا ملك بالتصرف فجنس قيمته أكثر ما كانت يوم القبض اليوم التصرف قبيل قيمته يوم القبض وإذا اختلفا في خبر القيمة أو صفة المثل فالقول قول المستقرض (فرع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالمسلم فيه (ولو نظر) القرض (ب) أى بالقرض (في غير محل الاقراض) ولا نقل من محله الى غيره (موتوه) طالبه بجمعه بقاء قرض) يوم المطالبة وليس له مطالبته بالثلث وإذا أخذ القيمة وعاد بالبدل في هذا الباب وهو كذلك (قوله) بكارهاو التي من الأبل كالتضام في الأدعي والراعي ملاخ في السابعة (قوله) والزمان المراد الزمن المحال والاقراض لتأجيل فيه فلا تشرعوا أحضار قبل المحل

يريد ان الوجهين مفرغان على القول الاول
(قوله) كان لاياس منه ان بشرط بيعه
والعق (قوله) والثاني يشعخع الخ علل بأد
هي مالمه فطعا

(قول) لأن الرهن لا يبرهن ويصنع منه من الرهن في غير هذه الحالة كون الرهن يمنع من التصرف ووجه عدم ارتبائه أيضا أنه لا يرضى ولا يصح
 الاحمال مقبوض قبل التسليم فلا يرتب أن أقول فليسفان القاضي يفرض فينبغي أن يحجزه الارتباط بل يجب من غير اشتراط توقيف على
 الحالة المذكورة في المناهج فلتأمل (قوله) وهو يساوي ما تين أي قد اهكذا ينبغي أن يفهم فلتأمل (قوله) لا غير مقدور عليه أيضا محقق غيره
 لأن الرهن لا يساوي الأباقيض وقبض (٢٩٧) المرتن لهنا لا يصادف ما يتاوه العدل لا يفرغ عن أخذ المال كله وإذا أخذ

خرج عن أن يكون دين ساوقوله ولا يصح
 ورهن المتفعة أخره من حكمة الثاني لأنه
 لا خلاف فيه فهو وارد على المكاتب وأما
 الحكم على بدل الموهون بالرضية في حالة
 ثبوته في ذمة الخاني ملا في غير ذلك
 لثوق (قوله) والثاني يصح أي بشرط
 أن يكون الدين على ملى (قوله) تسليم
 كله كافي البيع (قوله) وبأن عنه
 يحصل حينئذ عدم اشتراط تعويله
 ويحصل خلافه لأن الرهن لا يلزم إلا
 بالقبض وقد قالوا في رهن الدين عن هو
 عليه إذا قلنا بصفته لا بد من قبض حتى
 نظر ذلك وقد يؤيد الأول بأن العيب
 إذا كانت في بد شخص ثم ارتبها كفى
 منى الزين كلساني (قوله) ويصح
 إلى آخره أي لأن التملك يزول بالرهن
 (قوله) ياعلى أي لأن التفرق منى
 عنه وقد اترن بالرهن مع الأم لعل
 ملتزمًا لهون أو لزمه وهو مع الولد
 معها (قول) المتن وحدها أي بصفة
 كونها حاضرة أعني مصاحبة الولد إذ لو
 كان كسيرا فليس هناك سوى مجرد
 الصاحبة وانما قومت بصفة الحضانة
 لا بآهنت كذلك فلو خلت الولد بعد
 الرهن قومت لصفة الحضانة (قوله)
 والثاني يقوم والنفوسه انظر هل يعتبر
 أن يكون بصفة كونه محضونا كتردد
 فيه الظاهر ثم كالمو كان هو الموهون

(وشرط العائد) من رهن أمرتهن (كونه مطلق التصرف ظاهر من الولي مال السبي والمحتون
 ولا يرتب لهما الا ضرورة أو قبضة ظاهرة) فصوره الرهن والارتباط في هاتين الحالتين دون
 غيرهما سواء كان أم أم هذا أمهوسيا أم أم كأم أمه متاهلها للضرورة أن يرهن على ما يقتض
 الحاجة النفقة أو الكسوة ليو في مما يقتض من حلول دين أو نفاق مناع كسد وان يرتن على ما يقرضه
 أو يبيع مؤخر لا ضرورية نهب ومناهلها الغبطة أن يرهن ما يساوى ما دفعه على ثمن ما اشتراه بجهة تسيئة
 وهو يساوى ما تين وان يرتن على ثمن ما يبيع نسيئة بقبضة كلساني في باب الحجر (شرط الرهن)
 أي الموهون (كونه صفاتي الأعم) فلا يصح رهن الدار لا يغير مقدور على تسليمها الثاني يصح
 رهنه تنزله لا منزلة العين ولا يصح رهن المتفعة كل رهن سكني دار ممة لأن المتفعة تتلف فلا يحصل
 بها استئثار (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره وقبض تسليم كله قال في الروضة قال كان
 عملا يتل على الرهن بين المرتن وبينه وان كان مما يتل يحصل فقهه الأباقيض ولا يجوز فقهه بغير
 اذن الشريك فان أذن قبض وان امتنع فأن رضى المرتن يكون في يد الشريك جاز وبأن عنه في القبض
 وان تنازعنا غلب الحكم على يكون في يده لهما (و) يصح رهن (الأم) من الأم (دون ولها)
 الصغير (وعكسه) أي وهته وموها (وعند الحاجة) إلى توفية الدين من غير الموهون (ياعلى)
 صاحب دهران الشريفي بينهما الهى عنه (ووزع الثمن) عليهما على ملساني في قوله (والأصح)
 أي في صورة رهن الأم (ان تقوم الأم وحدها مع الولد الخاند) على قيمتها (قيمت) والثاني
 يقوم الولد وحده أيضا وتجمع العتيان ثم على الوجهين حسب قيمة الأم إلى المجموع ووزع الثمن على
 تلك النسبة فإذا قيل قيمة الأم ما قدرهم وقيمتها مع الولد مة وخمسون أو قيمة الولد خمسون فالنسبة
 بالثلاث فتعلق حق المرتن بثلثي الثمن وإذا قيل قيمتها ما هو عشرون أو قيمة الولد عشرون فالنسبة
 بالأسداس فتعلق حق المرتن بخمس أسداس الثمن ويقاس على ذلك جميع صورته رهن الولد فيقال
 يقوم وحده ثمع الأم أو يقوم الأم وحدها أيضا وتجمع العتيان ثم حسب قيمة الولد إلى المجموع ووزع
 الثمن على تلك النسبة في المثال المذكور فيتعلق حق المرتن بثلثي الثمن أو بثلثه (ورهن الخاني
 والمرتد كسبهما) وتقدم في البيع ألا يصح مع الخاني المتعلق بريقه مال بخلاف المتعلق بريقه
 قصاص في الظاهر فهما وبيع المرتد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مقرر عليه في الردا لعب وولى
 العصف في الخاني الأول لا يكون بالرهن مختارا للذات عند الأكثرين على خلاف الأصح في البيع
 المتقدم لأن محل الجنابة يان في الرهن بخلاف البيع (ورهن الدبر) أي الملق حرشه بوجت السيد
 (ومعلق العتق بصفته يمكن حبسها حلول الدين بالمل على الذنب) لما في من الضرر والقول الثاني هو
 صحيح لأن الأصل استمرار الرق والطريق آتاته القطع بالطلاق في كل من المستثنين ولا تسيد الأولى

٥٥ ل ل (قوله) فيتعلق الخ أي سواء كان تمهازل العتيان أو راء أو ناقصا له الاستوى ونسب على كلام الشرحين والروضة (قوله)
 يقوم وحده أي بصفة كونه محضونا (قول) المتكسبهما قضية التسمية من الرهن الطرق الثلاث التي في مع الخاني هنا والتي في الشرحين والروضة
 ترتيبا لخلاف أن يصح البيع فالرهن أولى وان صح قولنا والفرق أن الجنابة العارضة تقدم على حق المرتن وأولى ان يقتنع في الأشداء
 (قوله) بخلاف المتعلق الخ بحث السبكي أن يكون كعلق العتق بصفة وأجيب بأن الغالب المنصو

(قوله) مع الرهن جزء من الرهن من وفاءه قيد ذلك ما إذا كان الرهن بعد حله يسع السهم قبل وجوده أو اللفظ لا يسع (قوله) وقامه المال يجب عليه المثل محل الوجوب إذا خيف فساد المثل للحلول والافعال (قوله) التنازل شرط الخرج بما يتلوه في هذا هو شرط مختلف متشبه المتعدد ليل الحكم ييطان القصد عند الاطلاق كالمساق (قوله) عند الاشراف فحينئذ هو شرط في هذه الصورة يسع الآن فساد هو ظاهر (قوله) كما شرط أى فلا يتوقف على انشاء الرهن (قوله) ويساع أيضا في صورتين الاولى عبارة الرافعي ثم قيل يسع في الدين أو قسم من موضع آخر والاسم وجعل الثمن رهنا انتهى والسبع الاول لوفاء حق الرهن والثاني لهما فلو ترك الرهن حتى فسد قال في التهذيب ان كان الرهن أدنى في السهم فمن والا فلا قال الرافعي ويجوز ان يقال عليه عرف الامر الى الثاني ليعينه قال (٢٩٨) الترويض هذا الاحتياط قوى وأمين

بكره الدين مؤجلا كما أطلقوها ما بالاسلم كونه حالاً من القرض بموت السلف أو لو كان في الثانية الدين حالا أو يقين حله قبل وجود الصفة مع الرهن جزءا ولو تبين وجود الصفة قبل الحلول ظل الرهن جزءا (ولو رهن ما يسر فسادها ان أمكن تخفيفه كطلب) وعقب (فعل) وصح الرهن وأعطه المالك تخفيفا لم يؤت فانه ابن الرقة (والا) أى وان لم يمكن تخفيفه (فان رهنه من حال أو مؤجل محل قبل فساد أو) بعد فساد لكن (شرط) في هذه الصورة (يسع) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهنا مع) الرهن في المور الثلاث (ويساع) الرهن في الصورة الاخيرة وجوبا (عند خوف فساد أو) يكون مشمرا (شرط) ويساع أيضا في صورتين الاولى ويصح (عندهما) كما في الرقعة وأصلها (وان شرط من غيره) قبل الحلول (ليرسع) الرهن لتأدية الشرط بقصد التوثيق (وان أطلق) فخر بشرط السبع ولا عده (فقد) الرهن (في الظاهر) لا يمكن استيفاء الحق من الرهن عند المحل والسبع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يسع ويساع عند تعرضه للفساد لأن الظاهر انه لا يقصد فساد ما وفي الشرح الكبير ان الاول أصح عند العراقيين وميل من سواه الى الثاني وفي الشرح الصغير انه الظاهر عند اكثرين وفي الرقعة ان الرافعي يرجع في المحذور الاول (وان لم يسع حل يفسد) للرهن (تقبل) حلول (الاجل مع) الرهن المطلق (في الظاهر) لأن الأصل عدم فساد الرهن في الحلول والثاني يجعل جهل الفساد كله (وان رهن ما لا يسر فساد فخر ما عرّفه للفساد) قبل حلول الاجل (تكتطف التثنية) وتعتبر تخفيفها (لم ينفع الرهن بحال) ولو لم أر ذلك قبل قبض الرهن ففي انقضاء الرهن وجهان أحدهما في الرقعة انه لا ينفع وادى ينفع في صورتين يساع ويجعل تخميرها كما هو في الرقعة يبيع الرهن على يسع حفظ الرقعة (ويجوز أن يستعير الرهن) بدسه (وهو) أى عند الاستعارة بعد الرهن (في قول عارية) أى باق عليها لم يخرس عنها من جهة العذر الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يساع فيه كالمساق (والا لظهره ضمانه دين في رقة ذلك الشيء فيشرط) على هذا (ذ كرض الدين وقدره وسفته) ومنها الحلول والتأجيل (وكذا الرهن عند في الاسم) لاختلاف الأغراض بذلك ولا يشترط واحد مما ذكر في قول العارية وادى لظن عارية أنه ان رهن عند مخالفتها على التولين ثم لو عين قدره من مبادىءه في الرقعة وادى لظن عارية أنه ان رهن عند الاطلاق بأى جنس شاء وبالخال والمحل قال في التفتيح لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لأن قيمته ضرا

قال السبكي الذي ختمه ان هذا الاحتياط على قول البغوي والافعال بضمن فان كان كذلك فيصير فسخه عند تخمير راجعة الرهن (قوله) والثاني يسع قال السبكي لم يصح القاضي أبو الطيب ضمان الوجهين وله به أسوة لأن ما أخذها محقاد (قوله) والثاني يجعل جهل الفساد كله أى لأن جهل الفساد وجب على المالك السبع عند الجهل (قول) المتن بحال أى سواء شرط فعل ذلك على تقدير عرض مثل هذا أم لا (قوله) للوثيقة قيمة هو توافق الترافعان فيما انشأ ع اليه القاصد على نقل الوثيقة من الى من من غير دفع العقد فوجان أصحهما يفتو ولوا رب ذلك فسخ الاول وانشاء الثاني قال الارضاني يسع فانه السبكي (قول) المتن ويجوز ان يستعير شيئا بالغ قال الاستوى ولو كذلك كدراهم ودينار فالمقابلة لازول متناظرهما فخر هذا الغرض وسعوه انتهى ولو قال المدين ان رهنه عند ذبح من فلان ففعل مع ويسع أيضا ان يرهنه دين القبر لان (قول) المتن وهو في قول عارية لا يفسد مال الغير ليعتبه

فوع اتساع وجه الظاهر الآتي ان العارية تقع بها مع ما عصبها والاتساع هنا يسع في الدين ثم انقدر ما الرهن رهن القرض فانه مع براءة المالك لظن جهل لغير الضمان في رقة ما أعطاه كالأدلى ليعده في ضمانه غيره فانه يسع وتكون ذمة المالك غارقة فكيف كان يترتب من القرض ذمة مملوكه وجب ان تلك التزام ذلك في رقة لان كالمحل تصدق على هذا كونه لا يقدّر على اجبار عده على الضمان في ذمته قال الامام وليس القولان في التخصيص عارية أو تعاين في المطلب منهما (قول) المتن في الاسم وجه مقابله نفع اختساف الغرض في الرهن عند

أى لانه لم يسط الخراي فلا يصح (قوله) ولاتى على المرتين
 المتوكله قبل القبض أى لانه لم يسط الخراي
 فى مثل ذلك ناسا للدين ولا لزوم
 حقه فأولى ان لا يلزمه حتى غير (قوله)
 المتدبر جمع المالك وذلك لان المالك لو
 رهن على دين نفسه رجع ربيع فهذا أولى
 (قوله) من جهة الزمان أى ولو كان
 موسرا واتى من الاعطاء كما لا يخفى يسار
 الاصيل مطالبة الضامن (قوله) أو
 بأقل ولو كان النقص هذا قدرا ناسخ
 اناس مرجع تمام القية خلاف
 ما سلك على قول الضامن

«(فصل شرط الموهوب)» (قوله) «(فصل شرط الموهوب)» (قوله)
 احتز قوله ناسا كذا خرج أيضا
 ما رى بسبب وجوبه ولم يجب كفتحة
 الزوجة فى القيد (قوله) لانتهاء الامر
 أى أى فمكان كالتن فى زمن الخيار
 (قوله) المتن والدين هو متعلق بالصدر
 بصدده وسوق ذلك كونه لمرأ على
 ما انشأه المولى سعد الله لكن منع
 من ذلك جاعل من الضمان تكون المصدر
 مقدرا بأن الفعل والموصول المحرف
 لا يتقدم مهول صلتة عليه (قوله) المتن
 ولا يجوز الخ لظاهره ولو كان لا يتقبل
 القبض واما لفرق بين الشرط في بيع
 وغيره والمستعار فمردوان أدن المعبر
 بعد قبض المرتين فليأمله «فرع» ولو
 رهن الوارث التركة فمستأجر الدين
 على دين آخر على الوارث ما ظاهرا المتع
 نظر الحق الميت فى الوفاء (قوله) المتن
 ولا يلزم الا قبضه أى ولو كان متسوطا
 فى بيع ودليه قوله تعالى فلهن مقبوضة
 دل على اشارة القبض فى التوقف
 فلا يحصل الابا (قوله) كالمخ قال
 الاستوى اذا قسرت الاسم الموصول
 المجزوءين بالقاض قدرت كالمخ

فانه لا يمكنه فكما انضام جميع الدين (فلو كان فى يد المرتين فلا ضمان) على الزمان لم يسط
 الحق من ذمته وعلى قول العارضة عليه الضمان ولا يتوقف على المرتين بحال (ولا يرجع المالك بعد
 قبض المرتين) وعلى قول العارضة الرجوع فى وجهه لا يرجع والمالك يمكن لهذا الرهن معنى
 وله قبل قبض المرتين الرجوع على القولين (فأذا حل الدين أو كان حال الرجوع المالك ليسوع يساع
 ان لم قبض الدين) من جهة الزمان أو المالك أى على القولين وان لم يأن المالك وعلى الوجه
 المرجح يجوز الرجوع على قول العارضة يتوقف البيع على الاذن (غير رجوع المالك) على الزمان
 (بما يصح) على قول الضامن سواء مع قبضه أم لا كثيرا أقل بقدر يتقارب الناس بجهته وعلى
 قول العارضة يرجع قبضه ان يسعها أو بأقل وكذا بما كثر عند الأكثرين لان العارضة فيها تضمن وقال
 القاضي أو الطالب وجاعة يرجع بما يصح لانه تضمن ملكه قال الرضى وهذا أحسن زاد فى الروضة
 هذا هو الصواب

«(فصل شرط الموهوب)» (قوله) «(فصل شرط الموهوب)» (قوله) «(فصل شرط الموهوب)»
 المقصود والمعاينة والمأخوذة بالسوم (فى الاسم) لانها لا تتوقف من غير الموهوب وذلك
 محتاج لفرض الرهن عند البيع والتالى لا يلزم هذا الفرض وقس الرهن بها على ضمانها لانه
 يباح التوقف وفرق الاول بأن ضمانها لا يجوز له تلف فى غير خلاف الرهن بما في غير ذلك من ردوام
 اطرف الرهن وهذا المسائل خرجت من الحصة بقوله ناسا (ولا يصح الرهن بمسايقه)
 ولا يخفى ما يشتره لانه يشترط ملائمة على الحق كالشهادة ومن ذلك الداخل فى الدين يجوز
 احتز قوله ناسا (ولو قال أقرضك هذه الدراهم وارهنها بماء عذك قال اقرضك ورهنك
 أو قال بعته بكذا وارهنك الثوب) «(فصل شرط الموهوب)» (قوله) «(فصل شرط الموهوب)» (قوله)
 الرهن لا يتقدم أحد شقيه على ثبوت الآخر والاول اغتفر ذلك لطبيعة الوثيقة (ولا يصح) الرهن
 (بغير الكفاية) لان الرهن لا يتوقف والمكتسب يسيل من اسقاط التيمم متى شاملا على ثبوتها
 (ولا يجعل الحجة قبل الفراغ) من العمل وان شرع فيه لانها مفضضا فقط به العمل وان لم
 العمل بخصه وحده أجرة مثل العمل ومن المستثنى احتز بقوله لازما (وقيل يجوز بعد الشروع)
 فى العمل لانتهاء الامر فيه الى الزوم ويصح بعد الفراغ من العمل قطعا للزوم الجعله (ويجوز)
 الرهن (بالن فى مدة الخيار) لانه لا يلى الزوم والاصل فى وضعه الزوم بخلاف جعل الحجة
 وظاهر ان الكلام حيث قلنا ذلك الشترى المبيع لولا ان يقع التمن كما أشار اليه الامام ولا شك انه
 لا يساع الموهوب فى التمن فالمقتضى مدة الخيار ودخلت المصلحة فى قوله لا يزوم ولا فرق فى اللازم
 بين المستقر كدين القرض ومن المبيع المقبوض وغير المستقر كمن المبيع قبل قبضه والجرة قبل
 استيفاء المنفعة ويصح الرهن بالمنفعة المستقرة ما جازة الدفع ويساع الرهن عند الحاجة وقصص
 المتعقبات منه ولا يصح بالمنفعة فى احواله عليه به سكت الشئان وغيرهما من اشتراط كون
 الموهوب معلوما بذكره اشتراط كون الموهوب معلوما فى الجدية كاسياني وهما متعارفان بلوى
 الكمية يشترط ان يكون معلوما لهما معلوما بذكره أحدهما لا يصح كاسياني فى الاستعانة حال الاضوى
 وفى شرائط الاحكام لابن عبدان وفى المين لا يلى خلف الطبرى (و) يجوز (بالدين رهن بدينه)
 وهو كالرهنهما معا (ولا يجوز ان يرهنه الموهوب عند مدين آخرى الجدية) ويجوز فى القديم
 كذا قال الرهن وفرق انه لا يأن بالذمة فى الرهن مثل غارغ وفى الحديث مثل شغل وقوة الموهوب
 بالنسب معقول ثان (ولا يلزم) الرهن (الابيض) أى الموهوب كالمخ (عن بصعته هذه) أى من

يتعلق به الجازون فمردوا قبض كالمخ رهنه بالضامن ويكون الراد بالقبض أن يقع بانه

[illegible]

أهـ متقن في حكمه يظل بحق غيره فوجب التوصل بين المورس وعبره كفتق التريل ووجه الثاني التماس على عتق العبد
المستأنه والامة المزرقة ووجه الثالث كونه محرر على نفسه لرحمن (قول) المتن يخذلهم عتقاً من غير توكف على دفع القيمة
(قول) المتأخذ يخذل في الامع أى كانوا عتق المحبوس عليه بالسفهم هـ والاعتر

(قوله) عن المروء خرج ما لم يكن التطبيق سابقا على الزهن فاذا اذن الزهن بالحل كاستحقاق (قول) المتفكر الاعناق أي لآن التعليز مع وجود الصفة كالتميز ولو لم يكن متفكرا الزهن فتنطقا بخلاف العبد اذا علم السلاط على عقبة فانه ساعد في الاعم و فرق الاعم بان جعل العلق هنا على كونه مختلفا (٣٠١) الطلقة الثالثة (قول) المتوفى بنفوذ الاستيلاء على مال الرافعي في الشرح

الكبير الامتياز على ان الخلاف مرتب لان الاستيلاء أقوى دليل نفوذ المباد المحبور عليهم لفسه او بخون دون اعتاقهم (قوله) والاستيلاء يدخل المأوى أي دليل نفوذهم من الضمة والمجنون فهو مأوى (قول) المتن لم يعل أي لا خصال وظاهرين من غير الارض (قوله) ويسترد للخدمة تريد ان لا عين عليه الاستعقال في تلك الحرفة (قول) المتن وله اذن الزهن منه أن يكون التصرف مع المرتين لكن لو سدر الايجاب من الزهن أو لا فحل نظرم حيث انه صدر قبل الاذن وقد تردد في ذلك أمام وحكي الغزالي فيها وجهين ونظرها بمسئلة المرجع فيها الصفة (قوله) قبل تصرف الزهن بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الجار ولو دمن أو وهب ولم يقض فله الرجوع (قوله) أي لهذا الغرض المبرر بهذا انه لا يكتفي في الفساد أن يقول أدنت لك في بيعه فحل كاتطرقه المستفاد انه ليس شرط المسكن قال الاسنوي فيها أن في ذلك الشرط غرر والا فلا فلا يتحقق (قوله) فساد الشرط ابضح هذا ما جعل التجبيل في مقابلة الاذن وشرط التجبيل فساد اتفاق فقد الاذن وقال المزني يسل الشرط ويصح البيع كقول الرجل مع هذه السلعة ولك عشرتها وقرق الاصحاب بأن نسوة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلا للاذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول فيفسد ويستحق الوكيل أجرة

أي علق عن المروء (بصفة فوجدت وهو من فسخ الاعناق) فنفذ العتق من المورس الى آخر مقتضى (أو) وجدت (عدم) أي بعد فسخ الزهن (شذ) أي العلق (على الصبي) والثاني يقول التعليق بالحل كالتميز في قول (ولأرضه لغيره) أي غير المروء عنده (ولا الترويج) فانه يتصل المروء ويحل الرغبة فيه قال في الرضة فلو اخرجت زوج العبد أو الامة للمروء في فسخه بالحل مع ما قاله أبو الطيب (ولا الاجارة ان كان الدين حالا أو يجل قبلها) أي قبل مذهبها فانها قبل الرغبة بطل بخلاف ما اذا كان الدين يجل بعد مذهبها أو مع فراغها فقبول الاجارة يجوز للمروء مطلقا ولا يخل الزهن (ولا الوطء) نفوذ الجبل فيمن قبل وصح اليباب في غيرها (فان ملئ فأقبل فالوحد) نسب ولا ثقة عليه ولا حل ولا مهر وعليه ارش البكره ان اقتضاها فان شاء جسدتها وانما اقتضاها من الدين (وفي نفوذ الاستيلاء احوال الاعناق) أظهرها نفوذ من المورس فيلزمه قبضها وتكون زهنا مكانها فان لم ينفذ الزهن بها ولا ساع حاملها لم يرضها (فان لم ينفذ فانفذ) الزهن من غير عرق (شذ) الاستيلاء (في الاعم) والفرق بينهما بين الاعناق اثنان الاعناق قول يقتضي العتق في الحال فاذا رد لقا والاستيلاء فعل لا يمكن رد ما عتق حكمه في الحال الحق البتة فاذا زال حق العتق ثبت حكمه (فلا ممانت بالوادة) والتصرف على عدم التنفيذ (غرم قبضها) وتكون (زهن) مكابا (في الاعم) لانه نسب في هلاكها كما لا مجال من غير استحقاق والثاني لا يفرض واضافة الهلاك الى علق تنفي شذ الطلق أقرب من اضافته الى الوطء (وله كل استناع لا يقسمه) أي المروء (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البصري الظاهر بعبس فنفذ اذا كان ممره (لا الهاء والفراس) فانها يتصل بمقتضى الارض (فان فعل) ذلك (لم يعل قبل) حلول الاجل وبعده فبلغ ان لم تصد الارض أي قبضها (بالبيع وزاد به) أي بالعل (فان أمكن الاستناع) بالمروء (غير استرداد لم يرد) كان يكون بعد المحرقه فعلها في يد المرتين فلا يرد فعلها ويسترد للخدمة (ولا) أي وان لم يمكن الاستناع غير استرداد (يسترد) كان تكون دارا فمكن أو دابة قتر صكب وردها وبعد الخدمة الى المرتين ليلا (ورشد) المرتين على الزهن بالاسترداد للاعتناع شاهدين (ان اتهمه) فان وثقه فلاحاجة الى الاهداء (وله اذن المرتين لمنعه) من التصرف والاستناع فحل الوطء فان لم يقبل فالزمن بماله وان أحبل أو عتق أو باع فنفذ وبطل الزهن (وله) أي المرتين (الرجوع) عن الاذن (قبل تصرف الزهن) فان تصرف به اهل بوجهه فكتصرف وكيل جعل غرره من موكله فلا يفسد تصرفه في الاعم (ولو أدنى بيعه ليجل المثل من غشه) أي لهذا الغرض بأن شرطه كافي للغرر وغيره (المصحح البيع) فساد الاذن فساد الشرط (وكذا لو شرط) في الاذن في بيعه (زهن اثنين) مكابا لم يصح البيع (في الالهن) لماد صكر وفاد الشرط بجهالة الزهن عند الاذن والثاني يصح البيع ولم يرد الزهن الوطء بالشرط ولا تصرف الجاهلة في البذل فكما حصل الزهن اليه في الاتلاف شرطه أن يخل اليه شرطه وسواء كان الدين حالا أم مؤجلا

٧٦ ل ل ل (قول) المتن وكذا لو شرط المذبح الادعى استثناء ما لو شرط ذلك بعد عرض موجب البيع كاستيلاء الحنفية ونحو ذلك (قوله) اليه الشبه فيه يرجع الى البدل

(قول) السن رجع على العدل أي لوضع يده وقوله وإن شاء على الزامن وجه ذلك أنه بالتوكيل الجأ المشتري شرعا إلى تسليم الثمن للعدل هذا غاية ما قيل فيه والأخطأ به مشكلة لأنه لا بد ولا عند ولا يضمن بالشرير وتلف يفرط فهل يخص الضمان بالعدل أم الحكم على حاله قال السبكي (٢٠٣) الأقرب الأول (قوله) بما يتفانون أي يتلون بالثمن فيه كثيرا وذلك إنما يكون بالشيء البصر فلا يضرب

لصالحهم فيه (قول) المتن وليعه هذا الغاية فيه فيمنعها إذا صرح بالاذن في البيع الثاني والأقدم هو ما بأن التوكيل أذنه عليه البيع بالعيب أو نفع البيع المشروط فيه بالخيار والمشتري استعان ببيع تاسا بالاذن اللهم إلا أن يقال فرض المسئلة هنا إذا كان الخيار غير مختص بالمشتري (قول) المتن على الزامن أي توليه عليه الصلاة والسلام الظاهر مر كونه مقتضا إذا كان موهوبا (قول) المتن ويجوز له هذه الواو الأولى (قول) المتن الحق المرتين يفيد أنه المطالبة (قوله) ولكن بيع القاضي قال الأمام فعلى هذا لو استغرق المدة الزامن قبل الحلول مع الجميع وحل غيرهما (قول) المتن وهو ما خلف فيه أو حقة فقال بضمه بأقل الأمرين من قبته والحق فيه وقال مالك أن كان تلقه ظاهر الم يضمن وإن كان بالخيار غير شئتم (قول) المتن ولا يسطر القاضي أحسن من الواو (قول) المتن وحكم هذا طوئة المسئلة بعده (قول) المتن ولا يصدق أي لأنه قبضه فترض نفسه وتقرر ما ذهب إليه كقولهم أمنا (قوله) فليعلم هذا خلافاً لما خففه رحمه الله لنا التماس على المتأخر بالاولى (قوله) فهو لا اعتذار من كون لو لا يسمع مجي القاضي جوابا وقد اعتذر أيضا بأن الجواب بخلاف أي حد فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليق

ثمنه في بدل العمل (استحق الموهون) البيع (فإن شاء المشتري رجع على العدل وإن شاء على الزامن والقرار عليه) ف يرجع العدل العام عليه ولو مات الزامن فأمر الحاكم العدل ببيع فباع ورتكف الثمن ثم استحق البيع رجع المشتري في مال الزامن ولا يمسكون العدل طريقا في الضمان لأنه نائب الحاكم وهو لا يضمن وقيل يكون طريقا كالتوكيل (ولا يمسك العدل) الموهون (الابن مثله حالا من قد البذل) كالتوكيل فإن أدخل شيئا من هذه الشروط لم يصح البيع والمراد بالتقص عن ثمن المثل التقص بما لا يخاف به الناس فالتقص بما يتفانون به لا يضرب لصالحهم فيه (فإن زادوا) قبل اقتضاء الخيار فليفسخ وليعه) فإن لم يفعل انفسخ في الاسم وعدل عن قول المحرر كالمشرك قبل التفريق إلى ما ذكره عليه خيار المجلس والشرط كما ذكر في الرخصة قال فيها ولو زاد الرغب بعد اقتضاء الخيار فلا أثر لزيادة (ومؤنة الموهون) التي ياتي كتقعة العبد وكسوة وعلف البهائم وفي معناها سقى الإحصار وجذاذ الثمار وتضييفها ورذالة الأتوم ويمكن الحقة (على الزامن) ويجوز عليها الحق المرتين على الصحيح) والثاني لا يبيع عند الامتناع ولكن يبيع القاضي جزأ منها بحسب الحاجة (ولا يبيع الزامن من مصلحة الموهون كصدوجامة) ومعالجة بالادوية والارام ولا يبيع عليها (وهو ما عفى به المرتين) لا يخرجه من الأمانة في رده أو امتنع من رده بعد البراءة من الحبس ولا يسطر تلقه شيء من دينه) كونه الكفيل بتمام التوثيق (وحكم فسد الصدور حكم صحها في الضمان) وعدهما نقوض ببيع فاسد مضمون وبه فاسد غير مضمون (ولو شرط كون الموهون ميعاله عند الحلول فسد) أي الزامن والبيع لتأنيب الزامن وتعليق البيع (وهو أي الموهون في هذه المسئلة (قل المحل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (أمانة) وبه مضمون (ويصدق المرتين في دعوى التلف منه أي من غير أن يكسب التلف فأنكره ففيه التفصيل الآتي في الوديعة كما أشار إليه الرازي وأعطاه من الرخصة (ولا يصدق في) دعوى (الرد) إلى الزامن (عند الأكثرين) وقال غيرهم يصدق به (ولو ولي المرتين الموهون) من غير أن يكون الزامن (بلا مشقة فزان) فعليه الحد ويحب المهران أكرها بخلاف المطاوعة (ولا يقبل قوله بجلت تخريمه) أي الوطء = (الآن يقرب أسلامه أو فتا بآدمه بعيدة عن العلماء) فيقبل قوله فليخ الحد ويحب المهر وقوله بلا مشقة أحترز بهما إذا طهر زوجته وأمنته فلا حد عليه ويجب المهر وقوله فزان أي هو زان كافى المحرر جوابا لوجهي إن مجردة عن زمان وتقدم نحوه أول الباب وهو كسبر في التهاج وضمره (وان ولي يذن الزامن قبل دعواه بجل الترخيم) مطلقا (في الاسم) لا تعديني (والثاني لا يقبل إلا أن يكون قريب محمدا بالاعلام أو في معناه وعلى القول (فلا حد) عليه (ويحب المهران أكرها) وفي قول حكاه في المحرر وجها لا يجب لاذن مستقود دفعه بأن وجوده حق الشرع فلا يؤثر فيه إلا أن كان المتقنة تحق المهر بالدخول ولو لم وقع لم يجب مهر جزا (والودى ترتيب) وعليه فيتم للزامن) وكذا حكمه في صورة اقتضاء الحد بالسبب (ولو تلف الموهون وتبض يده صار رهنًا) مكانه وجعل في يده من كل الأصل في يده من المرتين أو العدل وقيل

المخوف (قوله) مجردة عن زمان أي خلاص تكون لوقوع مثل ذلك عند العقل زمان لمن كملوها شأنها قال ابن مالك لو حرف شرط في معنى ويقول «بلاؤها» مستحيل لكن نقله (قوله) لا تعديني زاد غير ما إذا نفي على خطا مرجه الله فليخ غيره أولى أقول قد يشكل في هذا القياس بأن القاضي استند إلى مجرد الاذن وأما ما عدا مذهبنا من ذلك أقامه من الأدليل فكيف يقال إن غيره في معناه (قوله) ولو لم وقع لم يجب مهر جزا أي لا نفعهم أده إلى مطاوعتها (قوله) وجعل في يده كذا كذا هو لتولى قبضة كقوله الماوردي أقول ولا ينافيه كون النقص في البذل الزامن

في كل من البيع في حقله من قولان كقولنا نحن نبيع من الرهن أي لا غير مال والثاني
 قولنا نحن نبيع من الرهن أي لا غير مال والثاني
 قولنا نحن نبيع من الرهن أي لا غير مال والثاني
 قولنا نحن نبيع من الرهن أي لا غير مال والثاني

فمن قبل البيع بأمهرون لا من قبل بيعهم وانما بيعهم رهن الدين ابتداء في الرضعة الثاني
 أروح وبالأول قطع الماروضة (وانصم في البديل الرهن فان لم ينصم فيه لم ينصم الرهن
 في الامع) وفي الرضعة كاصلا حكاية الخلاف قولان واذا خاسم الرهن فمعه رهن حضوره رهنه
 لتعلق حقه بالمأخوذ (فلوجب قصاص) في المهرن التلف كالعبد (قصص الرهن) أي له
 ذلك (وفات الرهن) نفوت محله من غير بدل (فان وجب المال بفوه) من القصاص على مال
 أو عينية خطأ لم يصح صفوه (لحق الرهن) (ولا يصح) إبراء الرهن الجاني لأنه ليس بمالك
 ولا يسطر بإبراء محقه من الوثيقة في الامع (ولا يبرى الرهن الزبادة) أي المهرن (التفلسة
 كثره) ويصح خلاف التمسك كمن العبد وكما النمرة ففسر الرهن بها (فلورهن) حاملا
 وحل الأجل وهي حامل يمت كذلك اثنان قلنا أن الجبل يعلم فكما رهنهما ولا تقدرهما والحل
 بمحض صفه (وان ولدته يبيع معها في الأظهر) بناء على أن الجبل يعلم ظهورهن والثاني لا يباع
 معها بناء على أن الجبل لا يعلم فهو كالحادث بعد العقد (وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن
 فالولد ليس برهن في الأظهر) بناء على أن الجبل يعلم وتزويجها لأن استاء الجبل متعذر ولا ميل
 إلى جها حاملا وتزويج التمن على الأم والحل لأن الجبل لا تعرف قيمة والثاني يقول يباع حاملا بناء
 على أن الجبل لا يعلم فهو كزيادة متصة

«(فصل)» إذا (بجى المهرن) على أجنبي بالقتل (قدم الجنى عليه) لأن حقه متعين
 في الرقبة بخلاف حق المهرن لتعلقه بالرقبة (فان انصم) وارث الجنى عليه (أوبيع)
 المهرن (4) أي لقمه بأن أوجب الجناية مالا أو على مال (بطل الرهن) فلولا البيع إلى
 مالك الرهن لم يكن رهننا (وان جنى) المهرن (على سيده) بالقتل (فانقص) بضم التامنه
 (بطل) الرهن (وان جنى على مال) أو كانت الجناية خطأ (لم يثبت على الصحيح) لأن السيد
 لا يثبت له على عبده مال (فبقي رهننا) كما كان والثاني ثبت المال ويتوصل به إلى فناء الرهن
 وفي الرضعة كاصلا حكاية الخلاف قولان وعبر في المهرن بالامع ومعلوم أن الجناية على السيد
 أو الأجنبي غير القتل لا تبطل الرهن (وان قتل) المهرن (مهره أو السيده عند حرق انقص)
 السيد (بطل الرهنان) جميعا (وان وجب مال) بأن قتل خطأ أو على مال (تعلق به حق
 مهرن القتل) والمال متعلق برقبة القاتل (فباع ومهرن وقيل يصير) نفسه (رهنه أو دفع)
 بأن حق المهرن في ماله لا في غيره وعلى الثاني يخل إلى يده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة
 القاتل أو مثلها فان كان أقل منها يبيع من القاتل جزءا من الواجب ويكون ثمنه رهننا أو صار الجزء
 رهننا على الخلاف ومعه إذا طلب مهرن القتل يبيع وأبى الرهن وفي العكس يباع جزءا ولو اتفقا
 على عدم البيع قال الامام ليس لمهرن القاتل طلب البيع أي لأنه لا فائدة في ذلك وأشار الرافعي
 إلى أنه قد يقال في ذلك توقع رغب بالزيادة وسكت فيه في الرضعة (فان كانا) أي القاتل والمقتول
 (مهره) عند شخص يد واحد صحت الوثيقة (ولا جبار) (أوبدين) ووجب المال متعلقا
 برقبة القاتل (وفي قول الوثيقة) في الدين القليل (غرض) أي فائدة (قلت) بأن يباع
 القاتل ويقام ثمنه مقام القاتل أو يقام نفسه مقام رهننا على الخلاف السابق وان لم يكن غرض

خلافا لأن أي مهره وصحة ابن أبي
 صرون والأول اختاره السبكزيته
 (قوله) ولا يسطر براءة أي قالو
 وجهه لغيره غير أن ذلك من حقه ما في نعم لو
 قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط
 (قول) للمتن ولا يبرى أي خلافا لابي
 حنيفة وطحا والناك في الولد انما سلف
 من الحديث والقياس على الكسب
 والاجارة والعبد الجاني (قول) المتن
 دون الرهن هو ينفذ لأن العبد يمسك
 الرهن دون حال القبض (قوله) والثاني
 يقول الحق كلامهم اه على هذا الثاني
 يكون الحل رهننا حتى وان فصل يبيع معها
 وليس كذلك بل معناه انعدام حلها يباع
 لأنه كالصفة فلو لم ينفذ خلا يباع بل
 يفوز به الرهن بذلك على ذلك النظر في
 مقابل الأظهر السابق
 «(فصل بجى المهرن)» (قوله) لأن
 حقه الحق فلو قدم المهرن عليه لنصاع حقه
 وأيضا إذا قدم على حق المالك على حق
 المهرن أولى (قول) المتن وان وجب
 ماله منه فهران كون المال ثبت للسيد
 على العبد هنا متعذر لأجل حق المهرن
 ولو على حق غير المالك بلا اشكال
 (قول) المتن ومهرن أي من غير
 توقع على اتمامه من كسلف (قول)
 المتن وقيل يصير رهننا أي لأنه لا فائدة في
 البيع (قوله) ومعه أي الخلاف في
 السابقين (قوله) وأبى الرهن على
 هذا إذا قلنا بالرجوع حل يصير رهننا
 من وقت الجناية أم من حين إتمامه
 وامتصاصه ينظر (قوله) وفي العكس
 يباع جزءا أي لأنه لا حق للمهرن في العين

(قوله) وان اتفق المني بالواقعا حلوا وتأخيلا واختلفا قدر ان كان القتل بالسكر قد هون فنقل سواء كانت قبعة من المني لا تسليح
 أو فوطها أو دونهما لكنها فمعدونها لا ينقل ملازدا على قبعة القتل وان كان مروهنا بالقتل وقبعت مثل قبعة القاتل أو فوطها فلا خلاف ان كانت قبعة
 القاتل أكثر قال في شرح الأرشاد سبع من (٣٠٥) بقدر قبعة القتل تصير هناك القتل ويستقر الباقي بدين القاتل قالو مظهر ان قول الروفة

إذا كانت قبعة القتل أقل وهو مروهون
 بأقل الدين لا ينقل أقل لأنه فيه مقتضى
 انتهى أقول وهذه المسائل التي قبل فيها
 بعدم النقل وفرض فيها أن قبعة القاتل
 تزيد على الدين المروهون عليه بأضعاف
 قسبة الملاحم الأعراض من ذلك
 وعدم اعتبار فرضا يجوز النقل الزائد
 على مقدار الدين فما وجد ذلك وبني
 ان يحصل كلامهم على ما إذا كانت القبعة
 لا تزيد على الدين كما هو القالب (قوله)
 أو غيرها أي كل شيء واضاف لكن في
 تعابلا في الاعضاء فأدركه كعاد
 الدين

«فصل اختلاف في الرهن الخ» (قوله)
 المتصدق الرهن أي لأنه مدعى عليه
 (قوله) المتن وان شرط الرهن المختلف
 فيه وجهه كما ذكرنا من مدلول هذه
 العبارة أنها بما جلتان إذا اتفقا على
 اشتراط الرهن في بيع ولكن اختلفا
 في شيء مما تقدم كمال الرهن أو قدره أو
 عنه وأضر ذلك فأنما اتفقا على
 الاشتراط فليس شرط بل واختلفا في
 اشتراط الرهن بخلافه وكذا اتفقا على
 الاشتراط ولكن اختلفا في القدر مثلا
 وأما اتفقا على الاشتراط واختلفا في
 ايجاد الرهن والوفاء به ما إذا دعاه المهرين
 وأشكره الرهن كى يأخذ الرهن ويحمل
 المهرين على دفع البيع كما قاله السكندر فلا
 يخاف خلافا لقضي العبارة لأنها عالم
 بخلافه كصفه البيع فالقول قول
 الرهن والمهرين النسخ ان لم يرض ولو

في نقل الوثيقة نقلها إذا كان أحد الدينين حالا والاخر مؤجلا للرهن التوثيق بالقاتل ليدن القتل
 فان كان هو الحال فالقائمة استغنا ومن غير القاتل في الحال أو المؤجل فتدوّن ويطلب بالحال وان
 اتفق الدين في القدر والحلول أو التأجيل وبيع قبعة القتل أكثر من قبعة قاتل أو سواء لم ينقل
 الوثيقة لعدم القائمة وان كانت قبعة القاتل أكثر من قبعة القتل (ولو تلف المهرين بآفة)
 معاوية (نقل) الرهن (ويقتل) الرهن (بضغ المهرين) وحده أو بيع الرهن (وبالبراءة
 من الدين) بخلافه أو براه أو حوالة أو غيرها (فان ينشئ لم يخلو من الرهن) أي المهرين
 لأنه وثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبدين ونصفه بأحر قرين من أحدهما انقله قطه)
 لتعدد الضد (ولو رهنه) بدين (فهرى أحدهما) بمعاملة (انقله نصيه) لتعدد من عليه
 الدين ولو رهنه بدينين من دين أحدهما انقله قطه لتعدد موقوف الدين

«فصل» إذا اختلفا في الرهن أي أصله كان قال رهنتي كذا فأكثر (أو قدره) أي
 الرهن يعني المهرين كان قال رهنتي الأرض بأشجارها قال بل وحدها أو تعيينه بهذا الصديق
 بل بهذا الثوب أو قدر المهرين كما ينبغي فقال بل بأنك (صدق الرهن بيته) والملاحم على المتكر
 بالنظر للشيء وقوله (ان كان رهن شرع) فيبقى الصديق (وان شرط) الرهن المختلف فيه
 وجهه كما ذكرنا (في بيع خالفا) كاستمراره إذا اختلف فيها (ولو ادعى انها رهنه عيدها
 بجماعة) وأقباض (وصدقه) أحدهما فنصب المصدق رهنه بتعيينه والقول في نصيب الثاني قوله
 بيمينه وقيل شهادة المصدق عليه) فان شهد به آخر أو خلف المذموم رهن الجميع (ولو اختلفا
 في قبضه) أي المهرين (فان كان في يد الرهن أو في يد المهرين وقال الرهن غنمته صدق بيته)
 لأن الأصل عدم لزوم الرهن وعدم ادائه في القبض (وكذا ان قال أقبضته من جهة أخرى) كالأجارة
 والأجارة والأداع يصدق بيته (في الأصح) لأن الأصل عدم ادائه في القبض من الرهن والثاني
 يصدق المهرين لاتفاقهما على قبض ما ذنوبه (ولو أقر) الرهن (بضمه) أي قبض المهرين
 المهرين (فقال لم يمكن إقراره عن حقيقة فله تخليفه) أي المهرين أنه قبض المهرين (وقيل
 لا يخلفه إلا أن ذكر إقراره أو بلا كونه أنه صدق على رسم القباية) قبل حقيقة القبض لا لأنه إذا
 لم يذكر أو لا يكون متناقضا وقوله لإقراره وأوجب بأنهم أن الوفاق في القالب يشهد عليها قبيل
 تحقيق ما فيها أي حالة التي تلحق به ذلك ولو كان إقراره في مجلس القضاء صدق به المدعى قبيل
 لا يخلفه وإن ذكر أو بلا أنه لا يكد بقرعة القاضي إلا عن تحقيق وقيل لا فرق في شمول الامكان (ولو
 قال أحدهما) أي الرهن والمهرين (بجنى المهرين) وأشكره الآخر صدق المتكر به) لأن
 الأصل عدم الجناية وبقاء الرهن وإدائهم في الدين ثلاثي للقرعة على الرهن وإقراره ولا يلزم تسليم
 الثمن إلى المهرين للقرعة لإقراره (ولو قال الرهن جنى قبيل القبض) وأشكره المهرين (فألا لمهر
 تصديق المهرين بيته في اشكره) الجناية مسماة لعمه ويحمل على نفي العلم أو الثاني يصدق الرهن
 لأنه مالك (والأصح انما اخلف) المهرين (فرض الرهن للجنى عليه) لأنه حال منه وبين حقه

٧٧ ل ل ترك الصنف هذه المسئلة استعمالا على ما سلف في التحالف كان أولى (قوله) المتن على رسم القباية الرسم المكتبة والقباية بالروفة
 أي اشهدت على المكتبة الواقعة في الوثيقة لكي أخذ بعد ذلك (قوله) قوله هو المدعى أي يحق من الحقوق ثم أه أقره في مجلس القاضي
 ثم قال بعد ذلك لم يكن إقراره من حقيقة هذا صورة المسئلة

أحد هاهنا على الآخر قال الأستاذ
والأستاذ على الأول فها قد انتهى
وقد شبهت هذه الأقسام من أحد المدينين
غير تعيين وفيه نظر فخرج هذا القول
بالقبض فصل هو بالسوية أو باعتبار
قدر الدين ذهب الإمام إلى الثاني
وسأحب البيان إلى الأول فخرج هو
مات من غير تعيين قام وأرشفها فيها
يظهر وإن كان أحد المدينين ضامن
فصل هـ من مله وعليه دين تعلق
بتركه ظاهر هذا كغيره أنه يتعلق بها
وإن كان يهرن في الحياة والمآل في
التكث (قوله) التمسك بالحكمة
ذكر هذا التمسك على أن ما يستفزع
على هذا الصبر بل قال الأستاذ سائر
ما في الفصل متفرع على ذلك وإن الصواب
قد تم ذكر ذلك هنا لأنه آخره كفضل
التمسك (قوله) المستفزع بالمرهون
قال الأستاذ لأنه أحوط لئلا يذهب عليه
يتم تصرف الوارث في غير ما يتعلق
الحكمة بالحكمة بقائه في فيه الخلاف
الذكر في البيع انتهى أقول ومراعاة
أنه قد انتهى إلى التعلق هذا شأنه فلا
ينافي جريان الوحيين اثنين على قول
الرهن (قوله) في تعلق الزكاة أي
بالمال الزكوي وقوله مع ترجيح التعلق
بغيره أي على كل من تعلق
الرهن والارث وقوله في ترجيحهما

والثاني لا يهرن لأنه لم يقبل إقراره فكأن لم يقتر (و) الأصح (أنه يهرن الأقل من قيمة العبد والارث
الجناية) والثاني يهرن الارث بالناسخ (و) الأصح (أنه لو نكل المدين رقبته العين على المدين
عليه) لأن الحق له (لا على الرهن) لأنه لا يدعي لنفسه شيئا والوجه الثاني أنه على الرهن لأنه
المالك والخصومة يجرى بينهما وبين الرهنين (فأدحض) الردود عليه منهما (بيع) العبد
(في الجناية) إن استغرقت قيمته والبيع منه بغيرها ولا يكون الباقي رهنا لأن العين المردودة
كالبينة أو كالأقرار بأنه كان يباقي الأنداء فلا يصح رهن شيء في الرهن كإصلها حكماء
الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيفهما وجهان في الثالثة وترجيح القطع بالأول في الثانية (ولو
أذن) للرهنين (في بيع المرهون) فخرج رهن من الرهن وقال رهن قبل البيع وقال الرهن
بعده فالأصح تصديق الرهنين لأن الأصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والأصل عدم بيع
الرهن في الوقت الذي يدعيه فيعارفان ويحيى إن الأصل استقرار الرهن والثاني يصدق الرهن لأنه
أعرف بوقت بيعه وقدم الرهنين الأذن (ومن عليه ألفان بأحد هاهنا) فأدى ألفا وقال أدته
من ألف الرهن صدق به على المسحق فالتالي أنه أدته من ألف الأخرى أو اختلفا في ذلك
أم في نفسه لأن الأولى أعرف بصدقه وكيفياتها (وإن لم ينو شيئا بوجهه هاهنا) فلهما أو غيرها
(وقيل بطل) عليها
فصل هـ من مله وعليه دين تعلق بتركه قطع التمسك إلى الوارث على الصحيح الآتي (فعلقه
بالرهون وقول تعلق الارث بالماني) لأنه يشتمل على اختيار المالك (فصل الأول
يستوى الدين المستغرق وغيره) في رهن الرهن فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها (في الأصح)
على قياس الدين والرهن والثاني قال إن كان الدين أقل من الرهن فلا تصرف الوارث إلى أن يبيح
الأقرباء الدين لأن الحرف في مال كثير شيء خير بعدل في الرهن في المسئلة وسواء علم الوارث بالدين
أم لا لأن ما تعلق بحق الدين لا يختلف ويحكم في الطلب الخلاف على قول تعلق الارث وكذا
منه على تعلق الزكاة وقد تقدم مع ترجيح التعلق بغيره هاهنا في ترجيحهما فضاء الرجوع على الارث
الرجوع على الرهن قوله فصل الأول أي آخره جميع (ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر ظهر دين
برفعه يبيع) أكل البائع منه (فالأصح أن لا يبيع فضاء تصرفه) لأنه كان بقرانه هاهنا
(لكن إن لم يقض الدين فبيع) التصرف ليس للمسحق إلى حقوقه بل يبيع بل يطلب الوارث
بالدين ويبيع كالفاسم ومقابل الأصح بين فضاء تصرفه في المسئلة يظهر من الدين بالدين المقارن
لتدعيمه (ولا خلاف أن الوارث امتسك عين التركة وقضا الدين من ماله) ثم لو نكل الدين
أكثر من التركة قال الوارث أخذها بغيرها وأراد أن يبيعها لتوفر في يد راعب أحجب الوارث

أي بالنسبة لتعلق الارث لا بالمرجع على تعلق الرهن التعلق بالجميع كالمسئلة الغرض من ذلك كمدع ما قيل الصواب أن يقول
التمسك على القولين لا يقول على التمسك أي الأولى هذا وإن تقول لا يهرن من التعلق بغيره الزكاة في مسئلتها أن يقول بتمسكها لأن الزكاة
مواستوفى وقها غير من العبادت تنوعها على التعلق بل لا يتصادف في الرجوع على الاعتراض (قوله) التمسك خلاف المالك لا لا الوارث
خطبة الوارث في الذية (قوله) ثم لو كان هذا يشكل على تعلق الرهن وذلك اختيار السبكي في هذه الصورة أن التعلق بغيره أكثر من الدين
(قوله) أحجب الوارث أي صدق عليه أنه أسلف التركة ولهوف الدين فكأن الاستدراك بقوله ثم لا

(قول) المتواضع، انضلق الدين الح وذاك لان التركو كانت باقية على ملك المستوجب ان يترها من أصله أو عنق من آخره قبل وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقيل الوفاة قال أبو حنيفة ان كان مستغرا فمعه ولا فلا يمنع مطلقا (قوله) والثاني انما يقتضيه ان وجود الوصية وحدها ما ينسب الى الأرض على هذا الوجه (٢٠٧) فان كان كذلك وجب فرضه في الايصاء السابع (قوله) وعلى الثاني يتعلق الحق لانها باقية على ملك الميت

«كتاب التخليص»

هو كتاب قال الماورى والندنجي والحاملي في الشرع بحر الحاملى على الدين والشروط والآية (قوله) وفي الشرع من لا ينفى الحق انما لا ينسب حقوق الشرع للمجور عليه وفي الفتنة من صار ملكه فليسوا هم كمن يمتنع من قبله المال ثم شبهه بالمجور عليه لأجل نقصان ملكه عن دينه وقوله من لا ينفى خرج من لامل

ه (قوله) ويحيزان قال هذا أهم من الأول (قوله) وإذا هجر حربه ما وافر لم يجز عليه ان لا يقل بلا خلاف (قول) السنة لم يعمل المؤجل في حلول المؤجل بالجنون قولان قال انورى والشهر الحل قال الاسوى وفيه نظر قال وعليه تتبع الشرع للمؤجل (قول) المتن يغربل أى لا يخلصه الغرماء والمفسر وهم الظاهر لانهم (قوله) والثاني يقول أى وأيضا الحزبة والرشد سابقان المحرورانما ارتكب عند سؤال الغرماء للضرورة (قول) المتن في قول يوقف عليه لا يجوز الاقدام ولا يستند ظاهر احوال اختلاف المريض (قول) المتن يوقف قصده أى كالريض اكر المريض نخذ حاله ظاهر وقوله والاتقا لو سكان هناك أنواع من التصرفات متضا الاضع فالأضع قال في الروضة ينقض الزمان ثم الهبة ثم البيع ثم الهبة ثم العنق واستشكل بأن تنزل المريض ينقض الاخر فلا يورق في الرضة بقرق

في الاصح لا يظهر انما لا يرد على القيمة (والصحيح ان يتعلق الدين بالقر كذا يمنع الارث) لانه ليس في الارث القيد لذلك أكثر من يتعلق الدين بالورث يتعلقون بها أو يورث وذلك لا يمنع المالك في المروث والعبد الحاملى والثاني استند الى قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين تقدم الدين على الميراث وأوجب بأن تقدم عليه لفسدته لا يقتضى ان يكون من ماله فمعه وعلى الثاني هل للميت في تفر الدين أو في الجميع قال في الروضة كالمسألة في أو اخر الشفعة فيه خلافا لكونه في موضع كونه وأشار الى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع أو في تفر الدين الميتى على ان يتعلق الدين لا يمنع الارث ولابد كذلك الخلاف هنا وعلى الأول ومروث يتعلق الدين لا يمنع الارث قال (ولا يتعلق) أى الدين (بزواجا التركة كالشعب والتاج) لانها حدثت في ملك الوارث وعلى الثاني يتعلقها بها لاملها

«كتاب التخليص»

قال في الصحاح فله القاضى قلنا نأدى عليه ما أفلس وقد أفلس الرجل ما رقبنا انتهى والمفسر في العرف من لا مال له وفي الشرع من لا ينفى ماله به كالأقل اذا كراهه (من عليه دين حاله زائدة على ماله يجبر عليه) في ماله (يسأل الغرماء) وفي المحرر والشرع يحيزان لسا كما تجز عليه وفي أصل الروضة يجبر عليه القاضى وإذا ما يجب على الحاكم الجرم من أوصافه أو العيب وأصحاب الحاملى والشامل والبسيط وآخر من أصحابنا وانقول كثير من منهم قلنا على الجرم ليس مرادهم انه يحضره أى بل انه جاز بعد استماعه قبل الاطلاق وهو صادق بالواجب والاصل في ذلك ما روى الدارقطنى والحاملى كقول جميع الاستاذين كتب من مالك أصلى الله عليه وسلم يجر على معاذ في ماله باصة في دن كان عليه وفي النهاية انه كان يسأل الغرماء (ولا جبر للمؤجل) لانه لا مطابقة في الحال (واذا هجر حال لم يعمل المؤجل في الأظهر) والثاني يعمل بالمحرر كلوت يصام يتعلق الدين بالمال وفرق الأول بخبر ابا القاسم المورثون الجهر (ولو كانت الميراث بعد المال كان كسوا بانقضى من كسبه فلا جبر وان يكن كسوا وكانت ينقسم ماله فكذا) لاجر (في الاصح) والثاني يجبر عليه كى لا ينسحب ماله في الثقة ورفع التمكن من مطابقة في الحال (ولا يجبر بغير طلب) من الغرماء (لو طلب بعضهم) الجهر (ودنه قدر يجبر به) بأن زاد على ماله (يجر وال) أى وان لم يرد الدين على ماله (خلا) جهر كاستخدم ثم لا ينسحب أثر الجهر الطالب بل بعضهم لم لو كانت الميراث لمجور عليهم بسا أو جنون أوصفه هجر القاضى عليهم غير طلب لصلحتهم ولا يجبر من القاضين لانه لا يستوفى ما لهم في الدم (ويجبر بطلب المفسر في الاصح) لانه فيمقرضا لظاهره والثاني يقول الحق له في ذلك قال الرازي روى ان الجهر على معاذ كان التماس منه (ماذا جبر عليه) بطلب أو دونه (فعلقوا الغرماء به) حتى لا يقد نصرة فبما يضرهم ولا تراهم فيه الميراث الحادثة (وأشهد) الحاكم استجابا (على جهره) أى المفسر (الغدر) أى ليعتد الناس بمعاملته (ولو) باع أو وهب أو أعتق في قول يوقف نصرة) المذكور (فان فضل ذلك عن الدين) لا يرتفع القيمة

مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أى بان االى آخره ايضا حمله في الطلب ان هذا القول غير القول بوقف العود للتسوية بتقديم فان ذلك الوقت حصته ووقت بينه وكما أخذ به جهر المفسر انما يتناول القدر الزاخر للميراث

في حقهم الحق وكما قبل اقرار الرضى
ولو طلب القرمه تصليفه ليحلف لان
رجوعه لا يفيد اقول ومن ثم تعلم انه لو
كان على انسان ان يدين اموال شركة
وضمها فاقتر ما لك ذلك في آخره ثم ادعى
من عليه الحقة انه تناول ذلك لتسابل
كان شهادة على رسم القباة لا يحلف
القران رجوعه لا قبل (قوله) والثاني
لا قبل على هذا باع العين في الدين
قوله كذا وصية فعل نفسه والحال انه
لم يصروا يدين في البيع محل نظر
(قوله) المتناهي قبل وجهه في الاطلاق
التزويل على المعاملة لانها اصل المراتب
(قوله) المتوفى ان يدا العيب يتردد
منه عدم الاجبار على الرد فوجه بالبيع
خروجه الرد بالخيار فانه جائز مطلقا ثم
الجواز كون النسخ ليس ابتداء تصرف
(قوله) التماثل كان اشترا فوضه علم
رذما اشتراه في القصة حال الجبر والوجه
التسوية بينهما ولو فرض عدم القصة
في الرد والامساك معاني مسئة الكتاب
فعل نظر (قوله) الست والاصح انه
ليس لياقته هذه المسئلة كان يحملها عند
ذكر التصرف في القصة ولكن آخرها
ليسوق تصرفات الفلاس على غلط واحد

أوابراه (نفذ والاغلا) أي بانها كان ناقذا أولا غلا (والاظهر بطلانه) تتعلق حق القرمه
بما تصرف فيه (فلو باع ماله لقر ما يدينهم) من غير ان يدا القاشي (بطل) البيع (في الاصح)
لان الجبر يشترط على العجوم ومن الجائز ان يكون له غير ثم آخر والثاني قال الأصل عدمه وهما مقترعان
على بطلان البيع لاجتي السابق كما اذنه القام والكلام حيث يصح البيع لولم يستحق حرمه وبان
القاشي يصح (فلو باع سلا) طعاما او غيره (أو اشترى) شيئا بن (في القصة الصريح) منه
ويثبت (البيع والتمن) (في ذاته) والثاني لا يصح للجبر عليه كالصيم في الروضة كاصلها حكاية
الثاني قوله لا شادا (وبيع نكاحه موطلا وصحله) زوجته (واقصامه واستقاله) أي
القصام من اذنه الصدر في مضروه (ولو أقر بعين أو دين وجب قبل الجبر) بمعامله أو تلاف
(قالا لغير قبوه في حق القرمه) كما قبل في خصم فزولوا الثاني لا قبل في خصم لاحتقال الموطاة
ودفع بأنها خلاف الظاهر (وان أسندوا جوبه الى ما بعد الجبر بمعامله أو موطلا) أي لم يفيد بمعامله
أو غيرها (لم قبل في خصم) فلا يراهم القرمه (وان قال من جناية قبل في الاصح) فزادهم
المجنى عليه والثاني لا قبل كالمقال من معاملة وان أطلق وجوب مقال الرافعي قياس المذهب التزويل
على الأقل وجهه كالمأسندة الى ما بعد الجبر زاد في الروضة هذا الظاهر ان تصدق من اذنه القرمه وان
أمكنه قبضتي أن يراجع لانه قبل اقراره (وه أن يدا العيب ما كان اشترا ان كانت القصة في الرد)
فان كانت القصة في اقبائه بان كانت قبضته أكثر من الثمن لم يحسن له الرضا فيمن توفيت مال بغير
عوض (والاصح تعدي الجبر الى ما حدث بعده بالمطابا والوصية والشراء) في القصة (ان صححناه)
وهو الرابع كآدم والثاني لا يمتدنى الى ما ذكر (و) الاصح (انه ليس لياقته) أي الفلاس
في القصة (ان يفسخ وتعلق به من متاعه ان علم الحال وان جرحه ذلك) والثاني لذلك مطلقا
والثالث لا مطلقا وهو مفسر في الجمل يترك البحت (و) الاصح (انه اذا لم يمكن التعلق بها) بان
علم الحال كآدم (لا يراهم القرمه بالتمن) لانه حديث براءه والثاني يراهم به لانه في مقابلة ذلك
جد يراهم به المال

«فصل سادس القاشي» استنبأ (بعد الجبر) على الفلاس (بيع ماله وقصه) أي قسم غنه
(بين القرمه) للتلاطول زمن الجبر ولا يخرط في الاستحقال للتلاطيع فيه فمن ينس (وبقدم)
في البيع (ما يتخاف فساده) للتلاطيع (ثم الحيوان) حاجته الى الثقة وكونه عرضة للسلالة

وقوله وان جعل قدره وانه ان جعل ك
مصر خصوصا والجبر يشتر (قوله) للث وانه اذا لم يمكن التعلق حذفه اختصارا (قوله) بان علم الحال ينبغي أن يكون منسبه
ما لو جعل وأجاز (قوله) والثاني يراهم به مظهره في جميع المال «(فصل سادس القاشي)» بيع ماله لا يدين بوثن الملك في بيع القاشي خلافا
للسبي وغيره قلت هذه متبوعه باليد تسبق قبل منه الجرح ليراق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القصة ثم انظر هل يتوقف سماعها على دعوى
أولا واع ان اذ السبي قال قد خست عن هذا المسئلة فحصلت على أصحها الاكتفاء باليد (قوله) المتن وقصه لو كان مكاسا قد من المعاملة
ثم الارش ثم العجوم (قوله) المتن ثم الحيوان امتسقي بعضهم المبر

(قول) المستقمة بين الزوجين التي تترافق معها المحبة ويصل اليها المستحق ثم الصفة المذكورة على وجه الأول أو ثمة فلو عكس جاز قاله الرافعي (قوله) يشترى أي يزوج بغيره الكاهن عليهم على عدم التفرغ (قول) التي تظهر غير المراد من عباداته في الصفة ولو كانت عادة أو سبب تقدم لا يتردد حدث جادة (٢٠٩) بعد الصفة ينبغي أن يشارك في الأجر لا يشارك في الأجر لا يشارك في الأجر (قوله) ويستأنف لأنها

صدرت على غير الوجه المألوف شرعا
كذلك هو وهو بهذا أن تنقض
تبين فسادها من أساليبها وانظر لوجه
الترك وحدث بعد قسمة الزوجين
تبع القول بنقض الصفة أم كيف
الحال (قول) التي فكذلك تظهر قبل
الكاف مستدركه وقد أشار المشرح
إلى الجواب (قوله) إلى رغبة الناس في
هذا التعليق يقتضي أن الفاسد لو باع
بأن الحاكم كان الحكم كذلك (قوله)
فكان التفرغ من مصالح الجارية كجارية
الكامل (قول) المتزوج قبله
الحال (قوله) عليه الصلاة والسلام
أد أن ينقض ثم بين قول (قوله) على
الفلس ك أن تقول هو داخل في عبارة
الكلمة لا يصح عليه نفقة نفسه (قوله)
يقول الشافعي الخ قال السبكي لا دليل
فيما قاله فإن أهل البصرة متفاوتون
انتهى وأعلم أن البصرة المتفرقة
القريب غير البصرة المتفرقة
الزوجة الأولى أن ينفصل عن قوة وقوت
عياها والثاني من يكون دخله أكثر من
خرجه فالقادر على الكسب الواسع
مصرف الزوجة ومصرف الأول لها
والنكاح يساوي في نفقة القريب
ولا يساوي في نفقة الزوجة إلى غير ذلك
(قول) المتن ويصاح مسكنه الخ قال
الاسنوني لا يخصيلهما بالكراه
أهل فان يسر والأفضل كافة المسلمين
(قول) المتن وعمامة المحرم زيد لها
المتن قبل فكان ينبغي أن ذكرها معها
وأجيب بأن أهل بلاد الرافعي يطلقون

(ثم المتزوج ثم القابل) لأن الأول يفتى عليه السرة بخلاف الثاني (وليس بمضرة الفاسد)
أو وكيفية (وضمائه) لأنه ألجب القابل (كل شيء في صفة) لأن طالع فيه أكثر ويشهر
العقار والأرض في هذه للاستحياء (يقول في ماله من قبله) الأمر فيه للزوج (ثم إن كان
الدين غير حسن التدوير مرض الفرم لا يجنس حقه اشتري) (وإن رضى جازر صرف النقد عليه
الاقبال) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاعتراض من المفسد وهو صادق بالتدوير ويؤيد
تقدم جواز السلف في التقدي كماله (ولا يسامع قبل قبضه) احتياط لمن يصرق عن غيره
(وما يقضى) بغير اتفاق (نفسه من الفرمه الآن يصر) قسمه (لقلته فيؤخر ليعتد) فإن أو
أكثر في غيرها إطلاق القول بأنه يصح مال الرافعي وإظهاره خلاصه صحت عليه المصنف (ولا
يكونون) عند الصفة (ينبغي أن لا يفرغ غيرهم) لأن الجارية يشترى ولو كان ثم غيرهم لظهر وطلب
حقه فلو قسم ظهر غيرهم شارك بالصفة لحصول المقصود (وقيل تنقض الصفة) وتستأنف
على الأول لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غيرين لأحدهما عشرة وللآخر عشرة فأخذ الأول
عشرة والآخر خمسة ظهر غيرهم لأنه لا فرق من كل واحد نصف ما أخذه وعلى الثاني يستقر بينهما
القاضي ما أخذه ويستأنف الصفة على الثلاثة (ولو خرج شيء بعد قبضه لم يفسد) (والثمن
المقبوض) (تألف فكذلك) أي قبل الثمن اللازم كدين (لمهر) من غير هذا الوجه وحكمه
ما سبق فيشارك المشتري الفرم من غير تنقض الصفة أو مع تنقضها (وان استحق شيء بانه الحاكم)
والثمن المقبوض تألف كافي الرضا وأصلها (ضم المشتري بالثمن) أي بعه (وقيل يخص
الفرم) كسائر الدين ودفع بأنه يؤدي إلى رغبة الناس من شراء مال الفاسد فكان التفرغ
من مصالح الجارية (وفيق) المصاحم على الفاسد (على من عليه نفقة) من الزوجات
والأقارب (حتى يضم ماله) منه لأنه موسر ماله ملكه وكذلك يكونهم منه بالعروف وفي معنى
الزوجات أمهات الأولاد (الأن يستغنى بكسبه) فلا ينقض عليهم ولا يكونهم ويصرف كسبه
الذي ذلك وظاهره أنه أن لم ينفقه كل والنفقة على الزوجات قال الإمام نفقة المصيرين والرواية نفقة
الموسرين قال الرافعي وهذا قياس الباب والأما أنتق على الأقارب قال في الرضا يرجح قول الإمام
يقول الشافعي في المختصر أنتق عليه موسى أنه كل يوم أقل ما يكفهم من نفقة وكسوة فقال فيها من
البيان وتسلم إليه النفقة وما يوم (ويصاح مسكنه ونادى في الأصغر واحتاج إلى خادم زنته
ومنتبه) أي لو أحدهما والثاني يضاف له حاجته إذا كانا اثنين بدون التفسيرين والثالث يبقى
المسكن فقط (ويرك) ليست توثيقه وهو قصر وسراويل وعمامة ومكعب) أي مداس (وراد
في الشتمعة) ويرك ليعاين الثوب كأي ربيع أو يساع بالبدن والمصدر القليل القيمة ولو كان
يلبس قبل الأملار فوق ما يليق وردناه في الأول ولو كان يلبس دون الأولين يثبت الزم عليه موكب
ما قلنا يترك له أن لم يوجد في ماله اشتريه (ويرك) توثيق الصفة (وإن عليه نفقة) لأنه
موسر في قوله قال الرافعي وسكت ذلك اليوم ولا يتعرض لذلك غيره (وليس عليه بعد الصفة أن

٧٨ ل الج التبديل على الجملة فلهذا انصرف المحتاج عليها (قوله) مكعب هي الأعدون الكعبين (قوله) ويرك ليعاين نفقة أثاره المتن
لأنه كذلك وقد بين من أقنعه به على من في قوله السابق على من عليه نفقة فيعمل نفسه وعياله (قول) التي توثيق الصفة انما تنص
عليه لأن منعه متأخر فليشبهه ماله (قول) المتزوج عليه الخ وقال القرافي عليه ان يصح عليه وهو قال ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحصل
البراءة لثمة وهو مرض بأن الجاني يصح توبته وإن لم يمسح له انما يصح توبته لأنه ما يصح توبته في الخادم

فصله الثاني في الأولي بالأصناف الثلاثة نكتي نهايتها تصف المال فيها (٢١٠) أشكال وهو ان المال قد يوجد وقسم

يكسب أو يورث نفسه لبقية الدين) قال تعالى وإن كان كل واحد عسر فقلظر قال ميسرة حكم بانظاره ولم يأمره بالكسب (والأصم وجوب إجارته أهله والأرض الموقوفة عليه) لبقية الدين لأن المنفعة كالنفس فيريد لها الدين والثاني بقول المنفعة لا تعد إلا حاصلا وعلى الأول يؤخر ذكره مرة فقد أجرى إلى أي نفس الدين قال الرازي وقضت بعد إدامة الحجر إلى قضاء الدين وهو كالستيد نادى في الرقعة كذا القرض في التناؤى به يجرى إجارته الوصف المظهر فتناوت بسبب قبيل الإجرة إلى حلا فتناهن الناس في فرض قضاء الدين والقض من الحلاية (وإذا أدي) الدين (أتم) ميسرة وأقسم له به غير ما هو زعمه لا يملك غيره وأنكره وكان زعمه الدين في معاملة مال كسراه أو فرض عليه البينة) كالأودي هلاك المال (والأ) أي وإن زعمه الدين في غير معاملة (يفسد) بيمينه في الأصم) لأن الأصل العلم والثاني لأصديق الاعتدال لأن الظاهر من حال الخزانة على شئنا وأثالث أن زعمه الدين باختياره كالصدق والنعمان لم يصدق إلا الاعتدال وإن زعمه لا باختياره كركش الخنافة وقرامة التلف صدق في جنة والقرن لأن الظاهر أنه لا يشغل ذمته باختياره بما لا يقدر عليه (وقيل بينة الأصار في الحال) بالشرط في قوته (وشرط شاهد) وهو اثنان وقيل ثلاثة (خبرة) بالحنه) أي المصطلح للمواوكة المحالة والمخاططة لأن الأموال تخفى فإن عرفها القاضي أن الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فاعتماد قوله بهذه الصفة في إلهامه (وليقول هو ميسر ولا يصح السني كقول لا يملك شئنا) بل يقيد كقول لا يملك الأقوت يومه وشايبه (وإذا ثبت أصاره) عند القاضي (لم يحجزه ولا ملازمته بل جعل حتى يورس) لأنه تم الغرم خليفه ويجب عليه قيل ومع سكونه أيضا يكون من آداب القاضي (والقريب العاجز من بينة الأصار بترك القاضي من بعض من حاله إذا غلب على نفسه أصاره شهده) ثلاثا بقتل المحسن وفي الروفة كمالها تصديرا الكلام بلفظ ينبغي أن يترك قال في الكفاية وهذا إيداء الامام فقها نفسه

« فصل من باع ويضرب الثمن حتى يخرج على المشتري بالقبول » أي بسبب افلاس والمبيع باق عنده (فه) أي الباقي (فمع البيع واسترداد المبيع) قال في الله عليه وسلم إذا أفلس الرجل ووجد الباقي سلعة منها فهو أحمقهما من القرماء ومسلم والبخاري نحوه (والبيع قبل الحجر والأصم اختياره) أي الضم على الغنى كبقا العيب بجامع دفع الضرر والثاني على التراخي كبقا الرجوع في الهبة للولد ومن القاضي الحسين لا يبع ثأنته بثلاثة أيام (و) مع (أهلا يحصل النسخ بالولد) للامة (والاعتاق والمبيع) كالأحصل بها في الهبة للولد والثاني يحصل وأحدتها كالأحصل في فتن الخياط من البائع وظاهرهما يحصل شخص المبيع أوفته أو تفتته ولا يقتصر إلى إذن الحاكم في الأصم (وله) أي الشخص (الرجوع) في عين ماله بالبيع (في ما زاد المعاوضات) التي (كالبص) وهي المحضمة القرض والسلم والأجارة فإذا سلمد راهم قرضا أو أسلم مال سلم حال أو مؤجل حل فجر عليه والقراهم ببقية الرجوع عنها بالبيع وإذا أجره دارا جرحه لم يرخصها

فيقول ان تصور بما ذكرنا كان حال المعاملة
 يزعم على ما وجدنا ولا يخفى البيئة
 فرسم البيئة الشاهدة على المال
 لا يصح بما عاين (قوله) لأن الظاهر
 اقترض ابا الرغفة هذا التحليل بأن
 مقتضى الظاهر ان تصفق وعمل بمبدأ
 الجهر وقصة المال قال السبكي
 فيصحبها ان يقبل قوله بلا عيب
 الا انصرف له ملا غير الذي قسم
 سابق عليه (قول) الترتيب المحال الخ
 أي خلافاً لابي خزيمة حيث قال ان يقبل
 ذلك من ان يخاربه بالمسب والظاهر انه
 لا يمتنع ذلك من جهة مال (قوله)
 وقيل ثلاثة أي حديث في ذلك (قول)
 المتداولات اعصاره الخ انه يحلف
 قرعته لا يعلم اعصاره واذا طلب
 انزوي من المسب كل يوم ذلك أعجب
 لأن الظاهر لقاضي نعمه وكذا صاحب
 المسب في حق من يقبل قوله في الاعصار
 انه ان يحلفه كل يوم بشرطه المذكور انه
 استفاداً لا اعتداءً لحلفه ولا بد من تعيين
 مسبب الذي استفاده

عليه فبعد أن أسمع في حال العجز ليس
كذلك وهو كذلك لكن يستحق المحال
وخرج بقداطر مجرد الأكلاس وخرج
بقداطر الجحر بالسف وبعوه كالجنون
(قول) السخفة مع السخافة خالف ابن
عروة فقال لا يضر بل يقدم بقفه
كل من ومنم أو حصة من القمص

وواقنا ملك عليه لكنه خالف فيه ما نقله عن غيره (قوله) والثاني على الترخيل الماورى عليه يمد إلى أن يقدم حتى
 القاضى على بعض (قول) المترو والاعتاق ولو أنتمه البائع فأبىس كمال الأدرجى أن يفرم البدل وضارب ما بين (قول) المتكالمع مما يفيد
 هذا التفسير ما ترا ما أن تكون ساقطة على الحرف وغير ذلك عما يأتي (قوله) ما غير قوله إلا لاجية الترخيل على كل منهر فلا يندرج في هذا قبل
 معنى التبر الأجرة مؤونة ويصدق فانت المنفعة

(قوله) حتى يجر عليه ما لو جرح على المجر في كل ان كانت الجرحه من فلا يفسخ للستائر او منة وسلم هنا كذلك والافه الفسخ اذا كانت الاخره باقية
(قوله) وكذا بعده على وجه الحق واختار الحارثي الصغيره ووجهه من حيث ان السب قد يوجب جارة السب كرجوع على الاعم (قوله) المتروك
يتمتع لو حدثت ما باصلها واماكن (٣١١) الوفا مع المال القديم قال القرطبي لا يرجع ونسب ابن الرفعه لظاهر النص (قوله) المتروك لا يفسخ

خرج به ما لو تعذر باسقاط جنس الثمن
فلا يفسخ ان جوزنا الاستبدال من الثمن
واستشكل لما في الاعراض من مخالفة
المقصود (قوله) المتروك قد سلمت أي ولو
قالوا من مال المتروك لثلاثة وان تنقظ
التعليق الثاني (قوله) للثمن وكون
المسح اياها هذا القيد لو حذف كان
الكلام مستلزما فذكره لانه اذا انزل
العائد هنا كالذي لم يعد وهو الاعم في
الروضة لكن رجح الاسنوي خلافه
كأنه العيب والصدان (قوله) للثمن
الترجيح أي لانه لا يفسخ البيع ثم هناك
جمله العيوب فيفسخ منه ما يأتي (قوله)
والا يحرم الخ استشكل يجوز استرداد
العبد المسلم بالفسد اذا كان بائعه كافرا
(قوله) المتروك أخذ ما فيها وأضارب أي
كأن ذلك حكم المشتري لو عيب المسح
في البائع قبل القبض (قوله) للثمن
رجع في الجدة وجها ان لا يفسخ
سبب عوده الكل فيعوده البعض
كأنه قد قبل المنحول (قوله) لو حدث
مشتان كان قد قبض من غنمه شيئا فهو
أسوة القرام (قوله) ولولم يتلف شي الخ
لو كان المسح حين متلا وبعها باقيا وقد
قبض بعض الثمن فله يوزع عليها وليس
له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع
في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما
(قوله) للثمن فإذا البائع ما لا لا يفسخ
كالقيد ولو تلف الحب أو تزخ الحب
رجع أيضا (قوله) المتروك أخذ من غنمه
وذلك لأن مال المتسليم مع كله (قوله)
في هذه الحاقه ارجع لقوله وان لم يذله

حتى يجر عليه في الجرح في الدار بالفسخ تنزيلا للفسخ منزلة العيب في البيع وفي قول لا اذا لوجود
للمتعة ولا يرجع في معاوضة غير متعنة فادنا لها أو ماله من دم العبد على عوض حال القبض
حتى وجد الخطر فليس له الرجوع إلى البيع أو الموديل الشئ الأول حديث الشئ من أدرك ماله
بعينه عند رجل قد أقبل فهو أحق منه غيره (قوله) أي للرجوع في المسح (شروط منها كون
الثمن حالا) في الأصل أو حل قبل الخطر وكذا بعده على وجه صحه في الشرح الصغير وليس في الروضة
والكبير جميع (وان تعذر حصوله) أي الثمن (بالافلاس) أي بسببه (قلو) اتفق الافلاس
بأن (استمع من دفع الثمن مع باره أو هرب) حلف على استيع (فلا يفسخ في الاعم) لا يمكن
الاستيفاء بالسلطان فان فرض عجز فادنا له عبرته والثاني بالفسخ كافي المتسليم بجمع تعذر الوصول
إلى حقه حاله متوقفا لا (ولو قال القرام) ان له حق الفسخ (لا يفسخ) وقد سلمت أي الثمن في الفسخ
لما في التقديم من المتوقف يظهر في آخر فزاحه فيما أخذه (و) من الشروط (كون المسح
باقيا في ملك المشتري فلو كان) ملكه تلف أو يسع ونحوه أو اعتاق أو وفت (أو كالباع العبد)
أو استولى الأمانة (فلا يرجع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الخطر فوجهان أحدهما في الروضة لا يرجع
استصحابا للملك الزوال (ولا يفسخ) الرجوع (الترجيح) والتبديل وتعليق العتق أو الجارة فإخذه
مساقاة المتعة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق بمسح كناية أو رهن وان لا يصير البائع والمسيح
عبد (ولو تعسب بآفة) كسقوط عضو (أخذه) نقضا أو ضارب بالثمن أو بجنازة أجنبي أو البائع
فه أخذوه يضارب من غنمه نسبة نفس القيمة التي استحقها المشتري مثله فغنه سلعا مائة ومعا
ثمنون فرجع عشر الثمن (وجنازة المشتري كآفة في الاعم) والثاني وقطع به بعضهم انها كآفة
الأجنبي (ولو تلف أحد العبدن) أو التوربين (ثم أقبل) وبهر عليه (أخذ الباقي وضارب
بصفة الثالث) بل لو بني جميع المسح وأراد الرجوع في بعضه ممكن منه (قلو) كان قبض بعض الثمن
رجع في الجديد) على ما يأتي سانه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بساقي الثمن)
ويكون ما قبضه في مقابلة الثالث (وفي قول يأخذ نصفه) أي نصف الباقي (نصف باقي الثمن
ويضارب نصفه) وهو ربيع الثمن ويكون المتروك في مقابلة نصف الثالث ونصف الباقي والقديم
لا يرجع بل يضارب باقي الثمن لحديث رواه الدارقطني وأوجب بأنه مرسى ولولم يتلف شي من
المسيح وكان قبض بعض الثمن رجع على الجديد في المسح قسط الباقي من الثمن فان كان قبض نصفه
رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المسح زادة متصلة كمن وطع سبعة فزاد الباقي
بها) فرجع فباع الأصل (والمتعة كآفة والولد) الحادثن بعد البيع (للمشتري ويرجع
البائع في الأصل فان كان الولد صغيرا وذل) بالهجرة (البائع فغنه أخذ من غنمه) والام أي وان لم
يذله (فباعان وتصرف البيعة الأم) من الثمن (وقيل لا يرجع) في هذه الحاقه ويضارب
(ولو كانت مملوكة عند الرجوع دون البيع أو كعه) بالنسب أي مملوكة عند البيع دون الرجوع
بأن انفصل الولد قبله (فلا تعنى الرجوع إلى الولد) وجهه في الأولى بأنه لا يخل بالتبع في البيع
فكذا في الرجوع ومقابلة قال اغاير رجع فيما كان عند البيع فرجع في الأم قسط قال الجرح فيقبل

والتي تعدى الرجوع بالنسبة لهذه المسئلة على انه يجوز ان يكون مراد الشارح الاعتراض على (٣١٤) المؤلف وقد زاد الامام القزويني حين قال وسكن القرية قبل التأخر حكم الجني

وأولى بالاستقلال انتهى فانما اقتيد طريق القطع في الأولى وطريق القطع في الثانية ولهذا قال الراعي رحمه الله هو غير حسن مطرد في المستحب (قوله) وليس له الخ لانه الغرض الوصول الى المسبب وقد حصله (قوله) وجب ارثه أى سواء كان القطع قبل الرجوع أو بعده (قوله) يضارب البائع به الثمن فمراجع لكل من قوله وجب تسوية الثمن وجب ارثه (قول) المتكلم يصبروا لانه وضبط بحق (قول) المتكلم له الخ أى بخلاف الزرع فان الرجوع ويضربه الى أوان الحصاد لا له أما انظر وليس له مع ذلك أجرة وقوله وثقل عبارة الشرحين والروضة على أن يثقل وهي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى ذلك الانبائه في صبغة الرجوع أم يكن التوافق عليه أولاً وعلى كل حال يصبر عليه بعد ذلك اذا لم يقبل أو يقض الرجوع أو تبين مطلانه محل قتل (قوله) لما سبق أى له المجموع دون حصر على أفراد لما سبق في قوله والاظهر الخ هذه غاية ما ظهر في فهمه وما قيل ثبت التعلق بتدليل بأن أموال الفليس غير ممتاكة اذا مالوا القلم وفراش النقص (قول) المتكلم له أن يقطع هو قسم يثقل كاشته الشارح رحمه الله (قوله) والثاني ذلك قال الاسوي لكن لا يصبر على البيع مع خلاف الصبح (قوله)

أو يعود أى لا امتناع أولاً يسطر العود لو اراده (قول) المتكلم لا رجوع في المخلوق أى لو كان الخليط قليلا جدا كان أكثر الصبح لبائع فالوجه القطع بمكتمه من الرجوع وان كان للثمن فالوجه القطع بسلمه منه عليه الامام (قوله) وان نقصت ثلاثين لم يجز ابن الرفعة يقرر فيه على أن نصيب المشتري هل يلحق بالامة أو بالفضل المضمون (قول) المتكلم باع أى ان أرادوا والا فليأثم أيضا ان يأخذها ويقرم الزائ

(قول) المثلث المثلث ومبني على أن ٥٠ ذراعاً العين والوجهان بعد بناء على ١٠ كالأشوار جهما الثاني ١٠ الأسنوي وخرج لوطب صاحب التوب قلع السبع فكل قلع الأشجار من الأرض ولوطب القرم والمثلث قلع وغرامة أرض النص قال ابن كج لهم ذلك (قوله) من جهة الضمير يبرأ (٢١٣) لقوله في التوب (قوله) وقيل لاسمها اظهر له يجوز على قياس الوجه الثاني الصافي

الصبيغ) كان تسكون قمية الثوب أربعة دراهم والصبيغ درهمين فصارت قمية الثوب بمصبوغاته
دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمطل شره بالي الصبيغ) فباع الثوب وحصون الثمن
فيها اثلاثا وهل تقول كل الثوب للبائع وكل الصبيغ للفسل أو تقول يشتر كل فيها بالثلاث لتحذر
من زيوجها (أو) زادت القمية (أقل) من قمية الصبيغ كان سارت تحفة (فالتقص على
الصبيغ) لانهما في الثوب والثوب فاعلم فباع وللبائع أربعة اخماس الثمن وللفسل خمسة
(أو) زادت القمية (أكثر) من قمية الصبيغ كان سارت تحفة (فالأصح ان الزيادة للفسل)
فباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني انهما للبائع كالمن فبكرته ثلاثة ارباع الثمن وللفسل ربعه
والتالث انها تقص عليها فيكون للبائع ثلثا الثمن وللفسل ثلثه وان لم تزد القمية بالصبيغ شيئا رجع
البائع في الثوب ولا شيء للفسل فيه وان تقص ثلاثا للبائع معه (ولو اشترى منه الصبيغ والثوب)
وسبقه ثم حجر عليه (رجع) أي البائع (فيها) أي في الثوب يصبغه (الآن لا تزيد قيمتها
على قمية الثوب) قبل الصبيغ بأن سارتها ونقصت عنها (فمكون فاقدا للصبيغ) فيضارب بقية
مع الرجوع في الثوب من جهة اختلاف ما اذا زادت وهو البائع بعد الاستماع فهو محل الرجوع فيها
ما كان الزيادة أكثر من قمية الصبيغ فالفسل شره بالثاقلها وقيل لاشئ له وان كانت أقل لم يضارب
البائع أخذها ما تهدم في القسارة (ولو اشترى اهما من اثنين) الثوب من واحد والصبيغ من آخر
وسبقه ثم حجر عليه واراد البائع الرجوع (لان لم تزيد قيمتها على قمية الثوب) قبل الصبيغ
(فصاحب الصبيغ فاقد) له فيضارب بمثمه ومساو صاحب الثوب واجده فيرجع فيمولأى انه انقصت
فتمت أخذها ما تهدم في القسارة (وان زادت بقدر قمية الصبيغ اشتركا) في الرجوع والثوب وصارة
الحجر عليها الرجوع ويشارك فيه (وان زادت على قيمتها فالأصح ان الفسل شره لهما) أي
البالين (بالزيادة) فإذا كانت قمية الثوب أربعة دراهم والصبيغ درهمين وسارت قيمتهما
ثمانية فالفسل شره بالربع والثاني لاشئ له والزيادة لهما بسبب ما لهما ولو اشترى صبيغا وصبيغ
قوله ثم حجر عليه فالبائع الرجوع ان زادت قمية الثوب بمصبوغ على ما كانت قبل الصبيغ فيكون شره
فيه قال في الرضوخا اشارك ونقص حصته من ثمن الصبيغ فوجها ان أصحابها ان اشاعت به

• (باب الطبر) •

(قوله) كولاية السكاح والايماء الاولى
شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء
(قوله) وغيرها أى كلاً لسلام وسواء

كانت الاقوال له أم عليه ووجهه سلب
الولايات احتياجه الى من يتولى عليه
ووجهه سلب الاقوال عدم صحة قصده ثم
تعبيره بالسلب أحسن من التعبيري
بالامتناع اذ لا يلزم من الامتناع السلب

٧٩ ل ج بدليل المحرم في التكاثر (قوله) أي هجر المجنون دفع لما هو به طاهر المتن أن القضاء مشايلا يعود بارتقاء الجنون

(باب الحبر)

(منه جهر المقلد لحق القراءه) أي المقلد عليه في ماله (والراهن للزهن) في الفهن المروية (والمرضى للورثة) في غير الثالث (والعبد لسيد والمرتد للدين) أي لخصمه (ونها الأبواب) تقدم بعضها وبأقناتها (ومقصود الباب جهر الجنون والصبر المنذر) بالهجة وسأقي قصره (بما جنون) فليسب الوالات واعتار الأقوال) كولاته النكاح والاصحاح والاشام وأقوال العائلات وغيرها أمثالها فليعتبر الخلاف منها دون غيره كالمهدة (ورفع) أي جهر الجنون (بالافاقه) الثالثة

في بعض النسخ **باب في بيان ما يعرض للزكاة** الرافعي وهو أحسن لأن الصابغ مستعمل بالجر وكذا التذير
 الصبي بالغة أنواه انتهى وبالله تعالى ما لم يفت أن قرئت بفتح الصاد وهو أولى بلسان تحت الرافعي (قول) المتن بل هو مرشد الأقوال
 المتأخرى (قوله) وفي الأول حديث ابن عمر هذا الحديث فيه دلالة على أن الخندق (٣١٤) في الرابعة لأن أحدا في الثالثة

من الجنون (وجهر الصبي وتقع سيلو غمرشيد أو البلوغ) يحصل (بإستكمال خمس عشرة سنة)
 قرية (أو خروج التي وقت استحسانه استكمال تسع سنين) للاستبراء وفي الأول حديث
 ابن عمر مرصت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد أن ابن أربع عشرة سنة ثم يجزى وعرضت
 عليه يوم الخندق وأب ابن خمس عشرة سنة ما جاز في رواية بلغته وأب ابن حبان وأصله في الصبيان
 وفي الثاني قوله تعالى وإدالمع الخلفاء منكم الحلم فليست أدوا والحلم الاختلام وهو خروج
 التي (ونبات العانة) يقتضى الحكم بيلوغ (وإدالكافر) أى أنه أمارة عليه (الائسليم
 في الأصم) والثاني فاسم على الكفر وفيه حديث عطية القرطبي قال كنت من سمرقطة فكأنوا
 يظنون من أبت الشعر قتل ومن لم يبت لم يقتل فكتفوا حتى فوجدهوا ثم تب لجسوفى في السبي
 رواء ابن حبان وقال الحاكم على شرط الشيخين والترمذي حسن صحيح والمعتبر شرحت محتاج
 في إزائه إلى حلق ودفع قياس السلم بأمر بما يستعمل نبات العانة بالباطل فدها الصبر ونشوا لوليات
 بخلاف الكفر فإنه يقتضى إلى القتل أو ضرب الجزم قال في الرضة ويجوز النظر إلى منتعاق من
 احتقنا إلى معرفة بلوغه بالضرورة (وتريد المرأة) على ما ذكره السنن وخروج التي ونسب
 العانة التام لها (حضا) بالاجماع (وحبلا) لامسوق بالانزال لكن لا يقيم الولد إلا
 بالوضع فإذا وضعت حكمتا حصول البلوغ قبل الوضع بسنة أشهر وثى (والرشد صلاح الدين والمال)
 كافر بذلك في قوله تعالى فإن آتيتهم رشدا (فلا يضل بحرم ما طل العدة) من كبيرة أو
 امرأه على صغيرة (ولا يسنن بان يضيع المال باحتيال غير محتاج في المعاملة) وهو لا يحتل
 غالبا كحسباني في الوكالة والبسر كبيع ما يساوى عشرة نقة (أو ربه في بحر أو ناقة في حرم)
 وظاهرا المراد جنس المال (والاصم أن صرفه في الصدقة أو وجوه الخير والمطاعم والملابس التي
 لا تلبس بها ليس تذيير) لأن المال يقتل ليقبض به ولتدوا الثاني في المطاعم والملابس قال أنه تذيير
 عادة والثاني في وجوه الحر قال ابن بلع الصبي مغرط في الاتفاق فيها فهو مذكر وإن عرض لذلك بعد
 البلوغ معتقدا فلا (ويتخير رشدا الصبي) في المال (ويختلف بالراتب فيخسر ولا تاجر بالبيع
 والشراء) على الخلاف الآتي فيهما (والما كة فيهما) أى النقص عما يطلب البائرا أو الزيادة
 على ما أعطى المشتري أى طلبها (وولع الزارع بالزراعة والتفتة على القوام والمخترق) بالرفع
 عما يتعلق بحرفته والمرأة بما يتعلق بالفرز والطن وسون الألفجة من المرأة ونحوها) كالفأرة
 كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر) بحيث يفيد غلبة الظن
 برشده (ووقته) أى وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) لبيع نصرة (فصل الأول
 الأصم) بالرفع (الما يصح عقده بل يضمن في الما كة فإذا أراد العقد عند الولي) والثاني يصح

بالزناح (قول) المتن في الأصم هذا
 مغرط على أن أنسب الكافر أمارة
 أما إذا قلنا أنه بلوغ فالأمر هنا كذلك
 (قوله) ويجوز النظر وقيل يمتح وبسببه
 أن يصح من فوق حائل (قول) المتن
 وتريد المرأه هو رشيدك أنما لافس
 الأنسب وغيره عام في الذكور والإناث
 كأشار إليه الشارح رحمه الله (قوله)
 لكن لا يقيم الولد إلا هذا قد يشك
 عليه قولهم الجمل يعلم والجواب عدم
 الاكتفا في هذا الشأن (قوله) فإذا
 وضعت حكمتا حصول الجن من فوائد
 هذا الأمر قضاء العبادات من تلك
 المدة (قول) المتن لا يضل بحر ما
 هذا نصير الرشدي الدين (قول) المتن
 ولا يسنن هذا تفسير الرشدي في المال
 (قول) المتن بان يضيع المال الخ ومن
 يصح على نفسه جدام اليسار لا يجر عليه
 على الأصح وعلى مقابله حقوده نافذة
 والجر عليه في أمر الاتفاق (قوله)
 ووجوه الخير من عطى العام على بعض
 أفراد (قوله) قال ابن بلع إلى آخره
 أى فإوجهه كلام المنصف من جريان
 الخلاف في الطاري والقارن ليس مرادا
 (قوله) معتقدا أرجع للبلوغ من قوله بعد
 البلوغ (قوله) في المال كذلك معتبر
 في الدين من حيث معاشرته أهل الغير
 وملازمة الطاعات وإنما تعرض للمال

قط لانه شوق على إعطائه شيئا من المال الذي في يد الولي ليختبر بحلاف أمر الدين (قوله) على الخلاف الآتي الخ إعمال
 على الخلاف الآتي لأن قضية العبارة محتمة بغيره ووافي ذلك خلاف يأتي (قوله) بالرفع لأجل قوله بحرفته (قول) المتن ووقته قبل البلوغ لقوله
 تعالى وإنكوا النامي واليم قبل البلوغ وقوله قبل بعد ما لم يقتضيه إن محل الخلاف إذا أرما لا اختبار بالعبارة ثم إذا نادى بالوجه الثاني قضيه
 محتمة أنصرف قبل تبوت الرد

(قول) المتقدم الجهرى فهم قوله تعالى فان استم منهم رشدا او المراد حتى اظهر لخصم جهر السبا الذي كان غامرا انتقم بالبلوغ وخلفه جهر السبق (قول) المتن وان بلغ رشدا اذ لم يبلغ رشدا ثم رشدا (قول) المتن واعطى ماله اشارة الى مذهب المالكية ان جهر السبا قال ان المرأة اذا رشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تنس من السبق علة الا ان زوجها لم يصر بهزوا (قول) المتن فلينظر بعد ذلك الخ لخلق الان خيفة لنا يقولون ان السبا امر السكم أى أموالهم بدليل باقى الآية وخرجهم قبل شهادة الحسبة فى السقة (قوله) من أحد قينا على الجنون وربما يغيب صدر منه تصرفات يصرفها (قوله) والثانى يجهر عليه أى اذا رأى لما كذبت (قول) المتن ولا يصح الخ أى لأن جميع ذلك يؤدى الى الباطل معنى الجهر (٣١٥) (قول) المتن ولا شر او لم يقطعتولى الغنى ولو لم تكن تارة تبين أو ظهر اسام

كالسب بخلاف كفارة القتل فان ولبه يعتق من مال السبه وانما سبوا وصحة الشراء فى الغنى لبطا ليه بعد الرشد بخلاف تطهير من العبد لأن الجهر هنا خلق السبه وهذا خلق السيد (قول) المتن والاشاق أى ولو كاه (قول) المتوجه أى من قوله هو قديم فى الجميع يعنى ليس واجبا للتكساح قط قال السبكي لانه يلزم عليه أن يكون جرم أو لا يصح التصرف المالى ثم حكى فيه الخلاف وان يكون ذلك التصرف فى المالى مرة بالنطق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس فى ذلك ضرر وقوله انه لا يزك التصرف المالى حرام ان المتر الاول خالفه عن الاذن والتابع مع الاذن قلت اذا كان قد عدم الاذن خافا بالتكساح اقتضى ان تغامله الاخرق فيه من الاذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول) المتن لا التصرف المالى الخ كافى الاذن لعمى والثانى قاضى على التكساح وصححه الامام والقزالي وابن الزرقعة والوللى جبار العمى والسفيه على الكسب (قوله) خالفه اخص فيه الخ هو وارده على الخلاق حكمه بالخلاف ويحجب بأن مفهوم الاصع ليس عاملا منه فافهم وجهه ومنه ليس

عنده لصاحبه (قوله) غر رشدا لا اختلاف صلاح الدين أو المال (دام الجهر) عليه وتصرف فى ماله من كان تصرف فيه قبل بوفه (وان بلغ رشدا انما الجهر) عنه (نفس البلوغ وأعطى ماله وقبل يشترط فلان القاضى) لأن الرشد يحتاج الى نظر واجتهاد ويختلف على هذا أيضا على الاب أو الحدوى الوسمى والقيم وجهان (قوله) بعد ذلك جهر عليه أى جهر القاضى قط قبل والاب والجدا أيضا وفى الطلب والوصى (وقيل بعد الجهر بلا اعادة) من أحد أى بعد نفس التبذير (ولوفى لم يجهر عليه فى الاصح) لأن الاولين لم يجهروا على السقة والثانى لم يجهر عليه كالمؤخر وقرى الاول بأن التبذير يقتضى تنصيص المالى بخلاف النسق قد يصان معه المال ولا يصح على الثانى الوجه الذاهب الى عود الجهر بنفس التبذير كاه الامام (ومن جهر عليه لسفه) أى سب تصرف (لم أقوله القاضى وقيل ولبه فى الصغر) أى الاب والجدا والخلاف والتصحى فى الرخصة وأصلها على الوجه الذاهب الى عود الجهر بنفس التبذير ونفها على انه لا بد من جهر القاضى الجرم بأنه ولبه (ولو لم أجنون فويله على الصغر وقيل القاضى) والفرق بين التخصيص ان السقه مجتمعية فاحتاج الى نظر القاضى بخلاف الجنون (ولا يصح من المحصور عليه لسفه بسب وشره ولا اعتاق وهو تنكاح بغير اذن ولبه) هو قديم فى الجميع وسبأى مقابله (فلما اشتري أو اقترض وقضى وتلف الماخوذ فيه أو ألقته فلا ضمان) فى الحال (ولا بعد ذلك الجهر سواء علم حاله من علمه أو جهل) لتخصيصه فى البص من ماله (ويصح باذن الولى تنكاحه) على ملبأى بسقه فى كسب التكساح (لا التصرف المالى فى الاصح) والثانى يصح اذا قدر الولى العوض خالفه فى كسبه كالاعتاق والهبه لا يصح جزا (ولا يصح اقراره بدين) عن معاملة أسند الى ما (قبل الجهر أو بعد وكذا بالتلاف المالى) أوجبا بتوجب المالى (فى الظاهر) والثانى استند الى انه لو أنشأ الاتفاق من فاد أقر به قبيل ثم طرد من اقراره لا يؤاخذ به بعد ذلك الجهر (ويصح) اقراره (بالحد والخصاص) فيقطع فى السر تصرف المالى قولان كالعبد اذا أقر بها وعما مبنيان على انه لا يقبل اقراره بالاتلاف فان قبل فها أولى والراجح فى العبد انه لا يثبت المالى ولو ضام حقق الخصاص على مال ثبت المالى على الصبي (و) يصح (ملاؤه وخلفه) وتصحيف العوض الى ولبه (ونظاره) ولاؤه (وفيه التسب) لما ولبه تزوجه (بطلان) واستلها قاتل تسبوا تنفق على الولد المستحق من ماله المالى (وحكمه فى العبادة كالرشيد) فيجعلها (لكن لا يفرق الزكاة منه) لانه تصرف مالى (وادا أحر

فيه وجه اشارة الى التاخر وأحسن منه ان قال بالاتلاف فى المالية كالعتق والهبه ثابت اذا كان السفيه وكذا فيها وهذا كافى فى صحة دخولها فى كلام المتن (قول) المتن ولا يصح اقراره بالخ كذا لا يصح اقراره بدين فيه (قول) المتن وكذا بالاتلاف المالى الخ أى قياسا على دين العامة (قوله) على الصبي انظر ما يقابله هو عدم شئ المالى بالكتابة أم لا وم التمساقا ظاهر الثانى (قول) المتن بطلان قيمته مستند لأن التنى يجوز وان لم يلغ عنه كالسبي ونحوه بالخلق ولا لعان فى حق (قول) المتن فى العبادة هو شامل للمالية ولكن لا بدنى المالى من قيد الواجبة (قول) المتن وادأ أحر ماله من فيه من الكفارات ان كل مختار فى الصوم وان كان مكره بغير المالى لأن سببه فعل

الحكمة المذكورة في وجوب الشعر والافكا تنطق حرمته السبكي على انه الثامن في الذمة فذره
 في كتابه في وجوب الشعر والافكا تنطق حرمته السبكي على انه الثامن في الذمة فذره
 (قول المتن) وان احرمت بطوع أي في حال الحر بطول عرض وهو محرم ومن ثم قلنا ان احرامه استلزاما لا يتوقف على الاذن بخلاف الصبي
 (قول المتن) فالولي منعه فقيته المنع من السفر بنقه (قول المتن) ويضلل بالصوم (٣١٦) لو كفر بالاحصاء في حج فرض تحلل بالماء.

يجب فرض) أصل أو مندور قبل الحظر (أعطى الولي كفايته لثقة فحقق عليه في طرده) أو يخرج
 الولي عنه لثقة فقله كما تقدم في كتاب الحج وظاهر ان الحكم كذلك اذا أراد السفر للاحرام وان العرة
 كالحج فيها ذكر (وان احرمت بطوع) من حج وعمرة (وزادت مؤثقة سفره) لان تمام التسلط (على
 نطقه الموهوبة فقلولي عنه) من الانعام (والمنهبة انه كحصر فيضلل) وثاني الوجه من الطريق
 الثاني انه لا يفتاد لازدا والاحاطة لا يقتل الا بقاء البيت (قلت) كما قال الرازي في الشرح (ويضلل
 بالصوم ان قلنا لاه الاحصاء بدل لاه متعوض من المال ولو كان في طرده كسب قدر زادة المؤنة
 لم يجز منعه والله أعلم) وتقدم ترجيح انهم الاحصاء بدل ونبية بالصوم بعد الحزم من الطعام وعلى
 القول بأنه لا يدل به في الثقة قال في الطلب ويظهر ان يبقى في ذمة السفيه أيضا

• (فصل في الصبي أووه ثم حذره) • لايه (تم وصيها) أي وصي الاب ان لم يكن جده وصي الجد
 (تم القاضي) أو من نصبه وسبق في كتاب الوصايا بان من شرط الوصي العقل والحرية لروضة هنا وهل
 يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالة الاب والجد ثبوت ولا يتبهما وجهان وينبغي ان يكون الراجح الاكتفاء
 بالعدالة الظاهرة انتهى (ولا تلي الا في الاصح) والثاني قل بعد الاب والجد وتقدم على وصيها
 (ويصرف الولي بالسلفة) فيستريه الفقار وهو الولي من الصبابة (ويشبهه دوره الطين والآجر)
 أي الطوب المحرق (لا اللين) أي الطوب الذي لم يحرق بدل الآجر لثقة بقاءه (والجس) أي
 الجسر بدل الطين لكثرة مؤننه (ولا يصح عقاره الحاججة) كسفة وكسوة بان لم يمت فلتبهما
 (أو غبطة طاهرة) بأن يرضف فيه ما أكثر من ثمنه وهو يبعده عن بعض ذلك الثمن (وله بيع
 ماله بعرض ونسيئة للسلفة) التي رآها (وادا عن نسيئة) وظاهر انه زيادة على النقد (أنشد)
 عليه (وارتبه) وهنا وافا فان لم يفعل ضمن ماله الجمهور وحكي الامام في حصة البيع ادا لم يرتبه
 والمشتري على وجهين وقال الاصم الحجة قال الرازي ونسبه أن يذهب القائل بالعدالة الى انه لا يشترط
 ويجوز به اعتماد ادعى ذمة المولى واداء مال وله نفسه نسبة لا يحتاج الى رهن لانه أمين في حق ولده
 وبأخته بالشفعة أو بتركه بحسب المصلحة التي رآها في ذلك (وزيكي ماله ونفق عليه)
 وبكسوة (المعروف) ويتفق على قرينه الطلب (فان ادعى عدم بلوغه على الاب والجد ذمما)
 لانه (بلا مصلحة صدقا بالبين) لانهما غير متهمين لو فورشة ثمتها (وان ادعاء على الوصي والأمين)
 أي منسوب القاضي (صدق هو بينه) لثمة في حقهما وقيل في غير الفقارهما المصدق والفرق
 عسرا لانهما في كل قليل وكثير يباع ومنهم من أطلق وجهين من غير فرق بين ولي وولي ولا بين الفقار
 وغيره وهواه على المشتري من الولي كهمى على الولي

• (باب الصلح) •

(قوله) يبقى في الذمة أي ذمة المهر (فصل في الصبي أووه أي بالاجماع) •
 (قوله) ان لم يكن جده لوصي الابني
 حياة الجدة ثم ملكت الجد قبل موت الاب
 فالتحمة الصفة (قوله) وهل يحتاج الى
 قال السبكي لوفيق في زمن خيار البيع
 قالوا هرعدم انفسا هو يقوم غير من
 الاولياء مقامه (قول المتن) ولاتلى
 الام أي قياسا على التحاكم ثم حكم
 المحتون ومن بلغ سنها كالصبي في سائر
 ما تقدمت من ثم تعلم ان الاول لا يلي أباه
 المحتون والسفيه (قوله) والثاني قل
 بل أغرب القاضي حكى عن الاصمري
 حذمه على الجدة اذا قلنا لها ولا يضل
 ثبت لا وجه وجهان وهل يكفي فيها
 في العدة الظاهرة كلاب (قوله)
 أي الطوب الخ قال في البيان والجرأولي
 من آخر (قوله) بدل يشتر هذا الى
 ان المنع من البن والخص لا فرق فيه بين
 اجتماعهما واقتراحهما (قوله) وهو
 يحذفني أن يكفي بامكان الوجود عدة
 ولا يشترط الوجود الحالي (قول المتن)
 واذا باع أو أجر بأجرة موجهة فهل يجب
 أخذ الرهن يراجع ذلك من الثقة
 لا لا بدعي • فرع • يجوز ان يذنه مقرضا
 ولا ياذن في التسيئة وحكم مال الوهب حكم
 مال الطفل (قوله) لانه أمين في حق
 ولده هذا مسلم ولكن ينبغي شيدها بان

يكون مليا وان شهد بخوف الموت (قوله) لانها الى آخره قصة هذا الفرق يقول قول الامام اكلت وصية
 • (باب الصلح) •
 هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يجعل به قطع النزاع فيحل هذا الباب وعقد الهدنة وشروطه المعقولة ما سبق
 والاموال قال السبكي الزاخرة تارة تصح في الاملاك وتارة في المشتركات وجنبت في فصل تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهم
 والباب معقود ذلك

(قول) المثلث ثلث جرى على غير المدعاة أي غير العين المدعاة فالصالح عنه هنا أي ضامن وسبق في قوله ولو صالح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة السبكي على معنى العين المدعاة فيقول ما صالح من عين دين انتهى وسيد ذكره الشارح (قول) المثلث فهو سبكي ذكره المصنف أربعة أنواع البيع والأجار وهو البعثة والأجار بالفتح والآخران على المعاصرة والآخران على الحقيقة قال الاستوى وزاد الرازي في الشرح علم العمارة (قوله) وجريان القصاص والتوقف (٢١٧) على شرط الطعن في الزرع والابل بالشرط القاسد وتوقف ذلك في فرع أو تلف في فرع بغيره

عشرة لم يجز أن يصلح على خمسة عشر لأمرياً (قول) المثلث فأمارة لصدق حكمه عليه (قوله) بلطف الهبة كأن سورة أن يقول ويهتك نصها وما لحقك على الباقي (قول) المثلث فلا يصح بطلان له لو نواه البيع مع ثمناً أخذ اختلاف النظر إلى المعنى واللفظ (قوله) يمنع ذلك أي ويقول هو بيع أو أجار مثلاً فلا يتوقف على ذلك (قوله) فظاهر أنه سلم أي سوا مخرج فيه بلفظ السلم أو اقتصر على لفظ السلم (قول) المثلث على من قال الاستوى كأنها أخصت من غيراته الصواب بدليل التسمي الآتي إلى عين دين (قول) المثلث مع أي سوا مقتضى لفظ السلم أو بلفظ البيع (قوله) فان كان رويين كأنه زاده تقيماً للاقسام والأقسام عدم الرتبة وهو لا يشبه (قوله) قبضه الضمير فيه راجع لقوله عليه في المجلس (قوله) فهو إراء الخ تتركب من الهمزة التي قبله بقيدان الصلح من الدين يسم أيضاً إلى صلح معاوضة و صلح حليطة (قوله) ويصح بلفظ الإراء قال الاستوى كأن يقول أبرأ لمن كذا أو أعط الباقي وأبرأ من كذا أو صالح لمن كذا على الباقي فإذا قل ذلك برئ من غير قبول (قوله) على خصمه أي القيمة المألفة عن ذلك عند الرازي وعليه بأنه استيفاء وعفاف الامام وعليه بأنه معاوضة فيكون ربا

مروية من أحد ما يحرم بين المتداعين وهو فروعاً أحدها صلح على إقراران جرى على من غير المدعاة فكان ادعى عليه داراً أو حصتها فاقترعها وأصلحها على عبد أو زوجين (فهو بيع) للمدعاة (بلفظ الصلح ثبت فيه أحكامها) أي البيع (كالخشفة والرد بالصبي ومنع تصرفه) في الصلح عليه (قبل قبضه واشتراط التعاضل أن أمثلاً أي الصلح عنه والصلح عليه (في حلة الراب) واشتراط المساواة في عيار الشرع أن كان من جنس واحد من أموال الراب وجرى القصاص عند الاختلاف (أو جرى الصلح (على منصف) في دار سلامة متصلة (بأجاره) لمحل المتفعة بالعين المدعاة (ثبت أحكامها) أي الأجرة في ذلك (أو جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كمنعها (هبة بعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (ثبتت أحكامها) أي الهبة في ذلك من الاحتباب والقبول والاختلاف في القبض ومضى من أحكامه فيمنع العقد بلفظ الهبة لبعض التروك (ولا يصح بلفظ البيع) لعدم الثمن (والاصح منه بلفظ الصلح) كما لحقك من الدار على نصها والثاني قال الصلح تضمن المعاوضة ولا عوض هنا للتروك والأول قال وجدت خاتمة لفظ الصلح وهي سبق الخصومة فيعمل على الهبة للتروك (ولو قال من غير سبق خصومة صالح من دارك بكذا) وأجابه (فلا يصح بطلان) لأن لفظ الصلح لا يطلق إلا إذا سبق خصومة والثاني يمنع ذلك ويصح العقد بتمتعه ولو صالح من عين دين ذهب أو فضة فظاهر أنه بيع أو عبد أو زوجين سوا موصوفين بصفة السلم فظاهر أنه سلم وسكت الشافعي عن ذلك لظهوره (ولو صالح من دين) في المجلس (على من من قال توافقاً على الراب) كالمسلم من ذهب بفضة (اشتراط قبض العوض في المجلس) حذر من الراب (والا) أي وإن توافق الصلح عنه الدين والصلح عليه في حلة الراب كالمسلم من فضة متصلة أو زوج (فان كان العوض هنا لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كالمواضع فربما يدرهم في الذقة لا يشترط قبض التوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كأمس مال السلم (أو) كان العوض (ديناً) اشترط تعيينه في المجلس لخرج من دين الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أحدهما لا يشترط فان كان رويين اشترط ولو صالح من دين على متعة مع أخذها لم يمتد من قبض قبض محلها ويشترط قبضه في المجلس إن اشترط القبض فيه في العين فخر بها عليه (وان صالح من دين على بعضه) كمنعها (فهو إراء من ياقه ويصح بلفظ الإراء أو الحط ونحوهما) كالأقسام معاً أو لمن خصمه من الألف الذي على حله أو حطها عنها أو أسقطها عنه ولو صالح على الباقي ولا يشترط في ذلك القول على الصحيح (و) يصح (بلفظ الصلح في الاصح) خصوصاً لحقك من الألف الذي على حله على خصمه فهو الخلاف كالحلاف في الصلح من العين على نصها بلفظ الصلح فيؤخره بغيره مما قد تم ويشترط في ذلك القول في الاصح ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كتطهير في الصلح عن العين (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) كالف (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله (لغا) الصلح

في التعليل على من يمتنع من استعماله في التعليل ما دعى من مقتضى الصلح كي يعترض عما لو دفع على ذلك الزعم أنه لا يصح التعليل كما قاله
 أبو الرضا (قول) التعليل على الاستكراك ثمانية الأقسام الثلاثة وعشرا تحتها بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع مع المالك ملكه ويشترى
 المدعى عليه ملكا وبالقياص على ما لو صلح من خلص أو وصية أو كفاية مع الاستكراك ولا يملك بيعا وموافقة لعدم المقتضى لا يجوز ذلك كما لا ينبغي
 لأنه لا مال لا يباع ولا لا اعتنا من العين لما ذكرناه وهو والعين لا يباع بالمال ولا يحرم فالحال أن كل المدعى صادقاً يحرم المدعى به
 عليه بهذا ذلك ويجعل للعلم أن كان كذا يأخذ ما لا يحق (قوله) حكمهما واحد أي وهو البطلان (٢١٨) ويكون صورة مستقلة الكتاب

أما أن يفسر قوله الله ارعى وجه
 الصلح فهو ما لم يسبق الانكسار
 وقساد الصيغة لكن على هذا التصور
 يبقى أي يجري فيه خلاف المسئلة
 الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض
 يقيد البعض الذي أخذ هذا والبعض
 الذي أخذ هذا فافهما بعقد الصلح قد
 اتفعا على أن كلا يستحق ما أخذ صره
 لنسبة الاستحقاق مختلفة هذا رزق
 أما الاستحقاق الآخر رزق طريق
 الهبة (قوله) للتوافق عبارة
 السبكي قال اتفعا يصح ويصح المدعى
 وأما التوافق أن كان صادقا وهو ما به
 أن كان كذا لا يباع بالاختلاف في
 ذلك انتهى والجواب عن ذلك القول
 قول المتأخر وهو أن الله افرض قولنا
 بذلك التوافق الذي لا يرفعه
 إلى الثاني ولا يتم على تهافت قول
 والبدل هكذا بطل (قوله) لم يصح
 جزأيا لأن إيراد الهبة على ما في النسخة
 بطل ولكن أن تقول المدعى يبيع لأهله
 (قول) التوافق في الأصح على الراعي
 بأن فيه معنى المعافاة وهو لا يصح مع
 الانكسار وعرض عليه منظره عند
 الإقرار بما جده استغناء خلافا لآلام
 (قوله) ملكي منه يعني بخلافه أي

قال السبكي ولو زعم بعد ذلك أنه وقف عليه معتمد عاوه بتمتع اعترف وان قلنا بالتمتع في نظيره من المراجعة والمعتقد في المراجعة
 القبول (قول) التوافق أي لأن من يدعي وكالة غيره يقبل (قوله) في سائر المعاملات ثم أن كان صادقا أو لا فهو كصريح في قول (قوله) ولو كان
 الذي ساء هو قسم قول الشارع العين (قوله) أو لم يسل في انكساره (قوله) على الظاهر اعترض بأن شرط القول
 بمقتضى اعتراف المدين وهو ما منكر فبقيني أن يصح من أوقد يصاب به وان أنكر الذي جاز أن لا يتراخي وحيداً فتعبر قدرته على الاتراع
 (فضل الطريق النافذ) والطريق ينكر ويؤشور وجه عدم الاختصاص وقوله لا يشترع داخل فيما قبله
 ذكره لينى عليه ما بعده وقال أوجعية لا عبرة بالضرر وعدمه بل أن تارعه شخص منع والا فلا وقال أحمد لا يجوز إلا بآذان الآلام

(قول) المتن بجائز فقال غير يضر غير وأمر يضر اضرا (قوله) أما الذي يمنع أفتي الغزال بأنه يحرم عليه اشراعه البحر أخذنا من التعليل هنا (قوله) وانما تتبع القرار لكل مع الهم (قوله) وما لا يضر أي من جناح أو غيره أي وأما الذي يضر فلا يجوز بعض ولا غيره (قوله) كلور ونظيرا ومثال (قوله) ويحرم أن يربد أن يخطف على الصلح لاصلي محبوه لأنه حينئذ لا يضر حرمة الناس ويجوز الاتساع ببعض الطرفين ونحوه لمحاربه العادة ولوجه الطين الذي يتصل في الشارع ونحوه لنا في (قوله) أي مسطبة قال الجمهوري الحكيم والمكن ما يتعد عليه (٢١٩) (قول) المتن لتقريبه هل ذلك بأنه ملكهم ولا بشكل يجوز دخول الغير فيه لأن له من الأبحاث

المستفاد من قرائن الأحوال كلور في أرض الغير إذا لم يتخط طرعا وتوقف فيه الاستوى إذا كان هناك مجبور عليه لأن الأباحة متعقبة ومن ولبه فرع ٥
الظاهر أن لهم منع الغير من دخول ولو أشاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم المنع كاله أن يجرها لجماعة فإن البغوى في قهواه سرح يجوز أعيارها لجماعة ومصرح بجوازها حاما فأقصى أن الماخلة لا يجنب وسكنا الداخل لحامته ونصروا ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الاملاك المشتركة تباينهم على المنع من تعطيل استعاضة بخاص ملكه على الوجه الذي يريد منه إلى هذا جواز جعلها مسجد والأبصار لجماعة فكاملت نقل حق المرور بالأبصار على مقتضى العارية فليتأمل (قوله) يحرم الصلح هناك ذكره المصنف ولوعكس ما ذكرهنا وتركه هناك كان أولى لأن حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير عكس (قوله) وهي تؤثب اعتذار من جعل الغنم هنا مؤثبا في غيره من الغنم مذكرا

(بجائز المارة) في ضرورهم فيلزم حق لهم (ولا يضر) أي يخرج (في جناح) أي روشن (ولا سباط) أي سقفة على حائط هو بينهما (يضرهم) أي كل من الجناح والسباط (بل يشترط ارتعاه) أي كل مهيأ لوضعه للسم (بحيث يترقته) المار (متصبا) قال الماوردي وطرأه الجوه العالي وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم الموضع عند أكثر الأصحاب (وإن كان عثر الفرسان والقوافل فله رخصة بحيث يترقته الحمل) يخف المم الأولى وكسر الثانية (صلى البرعبرع أخشاب الظلة) بكسر الميم فوق الحمل لأنه متقد ذلك أما الذي يمنع من إخراج الجناح في شارع المسلمين لأنه كلامنا على بناء المسلم أو أبلغ ذكره في الروضة (ويحرم الصلح على اشراعه الجناح) بشئ وإن صالح عليه الامام ولم يضر المارة لأن الهواء لا يضره بالفساد وانما يتبع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الإنسان نفسه من غير عوض كلور (و) يحرم (أن يني في الطريق) (بفتح الدال) أي مسطبة (أو يضر شجرة) وقيل إن يضر المارة (جاء) كالجناح وقر في الأول بأن تغسل المكان بماء كرماع من الطروق وقد تدرج المارة فيصطكونه (وغيره) أن يضره الأشراع (للصناع (البه لغير أهله) بلا خلاف (وسكنا) يحرم الأشراع (لبعض أهله في الأسع الأرض الباقى) تضر رواه أولا باختصاصهم بذلك والثاني يجوز ضررهم إن لم يضر رواه لأن كلامهم في الارتقاء شراره فكذلك أجهاته كالشرار على الوجهين يحرم الصلح على اشراعه بحال الماتهم (وأهله من تغذبا بداره البلمان لا صفة حداره) من غير تغذبا بداره (وهل الاحتفاظ في كلها) أي الطريق للمذكورة وهي تؤثب وتذكر (لكلهم أم يخص شركة كل واحد بجانب رأس الحرب وبابداره) لأنه محل تزده (وجان أحصهما الثاني) والأول قال رجبا احتجوا إلى التردد والارتقاء في بقية الحرب لطرح الاتقال عند الاحتال والإخراج (وليس لغيرهم فتح باب إليه الاستطراق) الإرضاع تضررهم بمرورا فاتح وأمرورهم عليه ولم يعد الفتح رضاعهم الرجوع متى شأوا (وله نفسه إذا جره) بالتصنيف (في الأسع) لأن المرفوع جيع الجدار فضعا أولى والثاني قال الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق فيستدله عليه قال في الروضة وهو اقته (ومن فيه باب مفتح) أي أراد فتح (آخر أبعد من رأس الحرب) من الأول (فشركتاه منه) من باب بعد الأول فربما ومن باب قبله على أحد الوجهين السابق في كيفية الشركة في الجناح وسواء عند الأول أم لا أخذنا من الإطلاق مع التفصيل في قوله (فإن كان أقرب إلى رأسه ولم يستد

(قول) المتن لكلهم أي لكل مهم (قول) المتن الدرب هو عرى وقيل معرب ومعناه الأصل الطريق الضيق في الجبل (قول) المتوجها إلى الخ قال الأذرى يجب أن يكون محلها في سكة أحييت كذلك تركوا لها طرعا أو كانت ساحة كبيرة واسمها هو يني كل من سهم مدار وتركوا لها بئر أو ين مالحة فيها وادرك لها طرعا ثم اتفقت السكود وروها عن ملكة فالوجه تعيين كونها للصبيح قطعا ويجب التي جعل حالها أن تكون كالاولى (قوله) ومن باب قبله من جعلهم من باب مقابل الباب القديم كافي الروضة عن الامام ٥ فرع ٥
لو كان في السكة قطعة أرض جاز أن يسا دورا ويضع لكل دار بابا

(قوله) **القول** في أن مثال الثمن بانه بدل لما كان من قبله على أحد الوجهين (قوله) لا تزداد الباب الخ استكمل هذا التعليل بانه في السكة المذكورة أن يجعل داره مما أو لم يتبع ما يتبعه على ذلك من كثرة الزيادة من حيث ذلك الأما واليقوى في القسوى ولو وقف داره محبداً من السكة قلنا من الاصحاب بأن حق المروءة للسليح كما قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فانه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر وينتفع عند الضرر وان رزوا (قوله) بفتح القوقبة لأن الدار موقوفة (قوله) وزيد فاما الحق في معطوف على قوله شبهة (قوله) أما إذا قصد اتساع ملكه إلى آخره هو محترز قوله لغرض الاستطراف (قوله) وان الملقوا الخ هذا اختلاف ما لو مال الخ على إجراء الما من فوق سطحه مثلاً لا يكون ذلك غلباً لأن الحرب لا يراد الا (٣٢٠) للاستطراف فكان ابتداءه بمغلبها

الباب القديم فكذلك أي شركا منه كاذم لأن زيادة الباب تورث زيادة درجة الناس ووقوف الدواب في ضررهم به (وأنه فلا منع) لانه قص حقه (ومن إداران تقصان) بفتح القوقبة أوله (الذين مدودين أو) حرب (مدودين أو) فتحه (باب) أي أراد قصه (بينهما منع في الأصح) لانه تصرف صاف للمالك الثاني يقول قوله شبهة تمنع كل دريس من الثلاثة ثمزا إلى الدار التي ليست بوزيد فاما الحق في اتساعه وحمل الخلق إذا دفع لغرض الاستطراف قال الرافعي مع سبب أحلى الدار بزيادة في الرضوخة مع سبب به الاصحاب قالوا لو أدار في الحائط بينهما وجههما دار واحدة ويترك بينهما على ما لم يجر قطعا انتهى وهو مراد الرافعي بقوله أما إذا قصد اتساع ملكه فلا منع أي قطعا (وحيث منع فتح الباب فسلحه أهل الدار بما لم منع) قال في التقيثم أن تحدر ولسته هو إيجار وان الملقوا أو شرطوا التأديع هو بيع خرشاش من القربله وتزبده منة لأحدهم وسكت الشبان على ذلك (ويجوز) لئلا يك (فتح الكؤات) في جداره للاستئمان بل يجوز له أن يقضي الجدار وحدها كماله الكؤة بفتح الكسب مائة (والجدار بين المالكين) ثامن (تدبش) أي يتقرب (به أحدهما) ويكون سائر الآخر (وقد يشتركان فيه فالتقش) به أحدهما (ليس للآخر عرض الجنوع) بالغة أي النشب (عليه في الجديده ولا يغير المالك) لانه اتساع من وضعها والقديم عكس ذلك لحديث الشينين لا يمنع جار جاره أن يضع خشبة في جداره أي الأول وخشب قري الأفرام دون الأكثر بالجمع معافا وهو عرض بحيث خطبة جهة الدواع لا يحل لأمر من مال أحبه إلا ما أعطاه من طيب نفس واهل الحاكم يستأدى على شرط الشينين في معظمه وكل منهما منفرد في بعضه (فلوروش) المالك على الجديده بالوضع (بالعرض فهو عارضة الرجوع قبل البناء عليه) أي على الموضوع (وكذا عهده في الأصح) كسائر العوارى (ومائة الرجوع تقصير بين أن يقبضه) أي الموضوع المبني عليه (بأجرة أو بخلع) ذلك (ويقرع أرض قصه) كالو أعار أرضا لباية (وقيل فائمه طلب الأجرة فقط) لأن القلع يضر المستعير فإن الجنوع إذا رفعت أطرافها لم تستقل على الجدار البالي في مقابل الأصح لا رجوعه إلى أصلا لأن مثل هذه الأعار يرد بها التأديع كالأجرة لفن ميت (ولوروش موضع الجنوع عرو البناء عليها بعض فان أجروا أرض الجدار لثلاثة فهو أجارة) تصح من غير تحديد مدة وتؤايد الحاجة (وان قال بفسقه البناء عليه أو بفسقه البناء عليه فالأصح أن هذا التصديق مشوب ببيع) شوب (بأجرة) لانه قصد

ببخله سلم الدار يرا دتجراجر الما (قوله) **القول** الكؤات جميع قلعة عند سبويه فالوجه جميع التكبير كان أولى كالكوأ بالجمع المذكور معناه كالمعروف ستة الجنوع لا يتبع جميع القلة كان أولى (قوله) والقديم عكس ذلك حتى لو احتاج إلى شوب الجدار لينفع رؤس النشب كانه ذلك صلى هذا القول بهذا القول جديدا أيضا وقوله عكس ذلك يريد أن الخلاف في الفرق الأجبار أيضا خلاف مقومه عبارة الكلب فخرج موضع طرف الرافعي ليس بالجنوع بفتح ولو كان خياهل يجرى القديم فيه ولو كان الجدار وقتا أو مسجدا فاقطع ما حكمه (قوله) في جداره مقته ثم يقول أبو هريرة على أركها معرضي والله لا ريب بيننا إن كاتكم (قوله) وهو عرض الخ فيه نظر فانه خاص والخاص مقدم على العام وإن تأخره العام ثم رأيت العراقي نقل عن النبي نحوه هذا وقد رأيت في شرح الرض في باب الحوالة لما ساق حديث وإذا اتبع أحدكم على ملى عليه فاعلم أن الأمر من الوصوب القياس انتهى فان مسعن القياس يصر الأمر من الوجوب بإزاء

ان تقول بهنا صرف انتهى عن الضرر القياس فليأمل (قوله) إلا ما أعطاه من طيب نفس أي قبل الأول على الاستحباب لقوله على الروايات المعارضة وكثرها قاله الرافعي وفيه نظر (قوله) المتفاورش الخ قال الأسنوي هو بلعده تفرع على الجديده انتهى ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتي وان قال بمتاع (قوله) كالأعار أرضا أي لكن هناك خلة أخرى يوجب التيقن بالحق قال الرافعي لانه قال الأرض لها قوة الاستنباع بخلاف الجدار (قوله) ليس لنا أي قد قصت أي أثار الرجوع لقراءتين العارضة تمنع (قوله) المتن ولوروش موضع الجنوع الخ هو من تريع الجديده على القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشك كما لو أملت المرأ أو لم تجتمع عليها الفاتحة الواحدة فأفسدها تعلوها فانه يصح أن تقول الوجوب لا في المرأ أو لا بخلاف هذا فان الوجوب على الجار لصاحب الجديده (قوله) يصح من غير تقدير مدة الخ أي فكان ذلك معنى السكاح (قوله) المتن في شوب بيع الخ أي جوز ذلك لما جازت أي في الحقوق المذكورة

(قول) المتكحل أو اشتري ما يراه من حق البناء جاز ذلك وما بقي خصال العارية في المسئلة السابقة فالأسنوي وما دخل في الحال المنفعة
 انريد بالباع شخص جدار نفسه فلا يمكن (قول) المتكحل واندم الجدار حتى تم ان العبد لا ينفخ بالهدم المذكور لكن بحث الأسنوي
 اذا كان بجار مؤثما بقلته مقرر يصح على الخلاف في المنع باندم المالك اقال السبكي في الحالة الاولى وانما لم ينفخ بالهدم وان قلنا بجار لان
 المقصود هنا ثبت حق البناء وهو باق (٢٣١) بخلاف الجدار المهدم مثلا فان اسم العين المؤجرة قد زال (قول) المتكحل المشتري

اعادة البناء وكذا ينبغي لو فرض الاندماج
 قبل البناء (قوله) والوجه الثاني
 والثالث صيغة تنقح عطف على الاول
 خاصة ومرح السبكي بخلافه اي هذا
 العقد قال الزايع وهو مشكل (قوله)
 بطله مواضع رؤس الجنوع بخلافه
 على الاول (قول) المتكحل وان دخل
 الأسنوي جبر الاذن لان الصور السابقة
 من الاعاروة لا جارة والبيع والاحكام
 التقدمية يقتضي هنا فاقى عبارة تشمل
 ذلك فخرج به شخص جداره فان
 شرط عدم الناصر أو البناء مع أو
 المانع مع وبطل السبكي عدم جواز
 الناصر لان الهواء حق لاصحاب الفضل
 والمساكنة وبطلانها (قول) المتكحل
 يقال وبطلانها كسبهم وبطلانها
 (قول) المتكحل ان اي بخلافه الاذن
 لكن لا يجوز اخذهم على دفع السكوة
 لانه يكون في نظير الضمان والهوام (قوله)
 لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق
 وافرغ موضع الجنوع على القديم بان
 وضع المرائض في ملك صاحبها لا يتم
 الا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره
 (قوله) أحد الشريكين ظاهرا ان في
 الاجتناب للمنع (قوله) والقديم له ذلك
 المصحح في الشامل والتأخر وأقضى به
 الشافعي وابن الصلاح (قوله) والقديم
 يريد القديم بلزوم العارية (قول) المتكحل
 فلا يخرج منه قوة العبارة تعطي ان له
 الاقدام من غير استئذان قال في الطلب

على منفعة تبادل فشب البيع من حيث التأييد (فأذا جني فليس لما لك الجدار بقية بحال) أي
 لا يحتاج الى ايعاء اعطاء ارض نفسه لانه مستحق له وما يستلزم (ولو اندم الجدار) بعينه
 المشتري (فأعاده ماله) فلم يشتري اعادة البناء تلك الآلات وبطلها والوجه الثاني ان هذا
 القديم يجب عليه مواضع رؤس الجنوع والثالث انه جارة موقدة للباحة (وسواء كان الاذن)
 في البناء (بعض أو غيره) يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولاً وعرضا وحك الجدران
 بنح السن اي ارتفاعها (وكيفتها) ككونها مغلقة أو خالية الاجواف (وكيفية السقف
 المحصول عليها) ككونه خشباً أو اجاً أي هذا لان العارض يختلف بذلك (ولو اذن في البناء على
 أرضه كمن يمان قدر جعل البناء) وليجب ذكره كمنه وكيفيته لان الأرض تحمل كل شيء (وأما
 الجدار المشترك) بجدارين مثلاً (فليس لاحدهما موضع جنود ص عليه غير اذن) من الآخر
 (في الجدي) والقديم له ذلك كالقديم في الجار لما تقدم وأولى (وليس له أن يشد فيه وبدا) بكسر
 التامه (أو يفتح) فيه (كقوة بلا دن) كاستعمال ملاك المشترك لا يستقل أحد الشريكين
 بالاتفاق (وله أن يشد فيه ويبدل) اليه (مناعاً لغيره) وهذا القيد راد على المحتر (وله)
 كضرة (ذلك في جدار الاجني) أيضا لعدم الضامة فيه فان منع أحد الشريكين الآخر منه في
 امتناعه وجحان أصحهما في الروضة لا يتبع (وليس له جارة شريكه على العارية في الجدي) لتضرره
 بشكفيها والقديم له ذلك صيانة للكل من التحطيل (فان أراد) الطالب (اعادة قديمه) بالتمتعه
 لم يمنع ويكون العادل ماله فيضع عليه مشاوم نفسه اذا شاء ولا يضر الاشتراك في الاس فانها حقا
 في الحال عليه قاله القاصي أبو الطيب وابن الصباغ وصححت عن ذلك الشبان قله ورو (ولو قال
 الآخر لا تنفعه وأقرم لك حصتي) أي نصف القيمة (لم يلزم اجابته) كابتداء العارية على القديم
 قديمه اجابته (وان أراد اعادته بنفسه المشترك فلا يخرج منه) وعلى القديم ليس له منعه (ولو تعاونوا
 على اعادته بنفسه عامشتركا كما كان) فلو شرط اعادة لاحدهما لم يصح لاشترط عوض من غير
 عوض (ولو افرده أحدهما) باعادة بنفسه (وشرطه الآخر) الاذن في ذلك (زياد تجاز
 وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا شرطه الدس يكون له التثان قال الامام هذا لم يقرر
 فيها اذ شرطه الدس النقص في الحال فان شرط الدس بعد البناء لم يصح فان الاعيان لا تؤجل
 ويجوز أن يصالح على اجراء المام الوفاء بالتج في ملكه) أي ملك الصالح معه (على مال) كان
 يصالحه على ان يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له ليتزل الطريق ويحرق ما لا يضر
 في أرضه ليعمل الى أرض الصالح وان بقي التج من هذا السطح الى أرضه وهذا الصلح في معنى

(قوله) يصح بلفظها عبارة السبكي ثم ان قدر المدة فأجازه والاصل الاوجه الثلاثة المتقدم في سبع حق النام عبارة الانصاف وان شبه بلفظ
الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرازي وان حدد بصفة السبع نظر ان وجه البيع الى الحق كاذره المصنف في ان فيه ما سبق في سبع حق البناء
قاله الرازي قال الاستوى ان قول اذا كان هذا النوع ملحقا بحق النام فيبقى عدم اشتراط المدة اذا قصد بلفظ الاجارة كملحق في حق البناء
قال وان قال بعتك مسيل الماء وأجرى بالماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي الحق وجهان (٢٢٢) بناء على ان المشتري هل يعلم موضع

الجزء ان أم لا قال الرازي وارجا لنا قلين
يصل الى ترجيح المثل قال الاستوى وان
عقد بلفظ الصلح فهل يقدحها وأجارة
لم يصرح به الشرحان وصرح في الكفاية
بأنه يقدحها وأوجه القصد الى
الحق أو العين انتهى أقول قدسفه
في مسألة البناء هل عاكسنا ولا فرق
بينهما فبما يظهر وقد يفرق بأن لفظ
مسكة الماء مشلا تصرف الى العين
بخطاف قوله بعتك رأس الحد البناء
فرع قال صاحبنا من اجراء ما على
على صلح دارك كل سنة يكذب اقل التولي
يصح ويقدر القرير في الاجرة كما غفر
في العقود عليه ويصير كالخراج المصروب
(قوله) كان دخل الخ لا يكفي في هذا
وجوده في مواضع معدود من طرف
الحد او لا مكان حدوث ذلك (قوله) على
التصف الخ أي يقول والله لا تستحق
من النصف الذي في يد شيئا (قول)
المتل برب وجهها ما قد تكون باطرة
أو اجارة أو قضاة فاضرى الاجبار
على وضعها قال الاستوى ويزل ذلك
على الاعار لانها أنصف الاسباب فله
قلعه وغرامة أرض النقص ولان قول
هلاجل على قضاة فاضر أو شراها من
المار فلا يلزم بالزم أجرة قد صرح
السبكي بأن العالي يبي على السافل من
غير أجرة لاحتمال اشتراؤه من صاحب

الحد ثم في تعبيرة بالجنوع اعادة ان الواحد وغر لا يؤثر بالاولى وكذا قال أبو حنيفة يرجع بالجمع منها دون الواحد (باب الحوالة) *
(قوله) فيقول أحلتك أي جعلتك مختارا لا يستل (قوله) جوزه الشارع يريد انها مستثنى من التي من بيع الدين بالدين كاتقص
لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التفاضل وانما امتنع ان ياذنوا الثمن لانه ليس بما كسبوه كونهما من دين بدين ان الجبل باع ما في دقة
المحال عليه وقبل بيع عينه بدين فرائس بيع الدين بالدين أي قتل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة يتجلى بعين الشخص (قوله) لها حصة ان
يستوفيه كاله ان يוכל في ذلك

هي ان تصلي من له عليك دين على من لك عليه منه فتقول أحلتك عشر لك على علي فلان يصرق
عليه فتقول أحلت والاصل فيها حديث الشخص مطلق القلي ظم وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتب
وروي الامام أحمد واليهي وإذا أحيل أحدكم على ملي فليقتل وأتبع بكون البناء أحيل فليتب
بكونها فليقتل (يشترط لها) لتنع (بشيء المحل والمحال) لانها ما عاقدتها هي سبع دين بدين في
الاصح جوزه الشارع للصاحبة (لا المحال عليه في الاصح) لانه محل الحق لصاحبه ان يستوفيه
بشرط ان يصير بالجنوع اعادة ان الواحد وغر لا يؤثر بالاولى وكذا قال أبو حنيفة يرجع بالجمع منها دون الواحد (باب الحوالة) *
(قوله) فيقول أحلتك أي جعلتك مختارا لا يستل (قوله) جوزه الشارع يريد انها مستثنى من التي من بيع الدين بالدين كاتقص
لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التفاضل وانما امتنع ان ياذنوا الثمن لانه ليس بما كسبوه كونهما من دين بدين ان الجبل باع ما في دقة
المحال عليه وقبل بيع عينه بدين فرائس بيع الدين بالدين أي قتل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة يتجلى بعين الشخص (قوله) لها حصة ان
يستوفيه كاله ان يוכל في ذلك

(قوله) بما عظمها حتى استغنوا عن غيرها على عدم حوزها للحالة بالشئ على أكثر منه أو أقل إذا لم يكن رويها بعد وجوب التقاض في الروى ولو كانت على وجه ممكن ذلك وليس فيها خيار المجلس واعترضه بقوله القرض بأن البائع إذا احتال غرط عليه بطل الحوالة ولو كان قرضاً لم يطل كقول القرض الثمن وأقره غرط عليه بسبب واختار أنها استغناء واستدل بقول الشافعي رضي الله عنه لو كان المكتاب على وجه مائة وجب عليه لسيده مائة فأراد أن يجعلها مائة التي عليه لمائة التي على الرجل لم يميز ولكن إذا أحل على الرجل جزاً وليس يعاونه هو حوالة والحوالة غير مبرع انتهى قال غيره روى عن من يقول بأنها سبع مع كل وجه (قوله) بقوله لم يطل الرافعي فيمكن أن تكون حصة الحوالة هنا الضمان ويتناقض قوله قال الأسيوطي في هذا يكون قوله أحلتها لأنما يجزى في الضمان وقبول الحال عليه مائة مائة وقبول الحال مائة مائة قبل الضمان فان لم يشرط رضا المضمون فهو الأصح (٣٢٣) ليشترط (قوله) لا يأتى إلى الزورم صادق بخلاف المجلس لكن الرافعي لما ذكر التحليل المنسكور زاد فيه

والحوالة عارض فيه انتهى ولا يأتى ذلك في خيار المجلس فكان الشارع رحمه الله أمطه ذلك (قوله) صحتهما وجه ذلك في الحوالة التي المكتاب التفرع إلى كونها استغناء مائة والثالث عدم صحتهما وجهه في الحوالة التي المكتاب التفرع على أن يبيع وإن الاعتراض عن البيع مجتمع (قول) المتن ويشترط العمل بالحق لا يجوز له أن يبيع به ولا استغناؤه (قول) المتن ويقول يبيع بابل بالبيع مائة على حوزها الصلح بها والأصح امتناعه (قول) المتن ويشترط تساوياً ما عدا ما جعلت عاماً استغناء له لا يمكن أن يستوفى فقهه وشعر قرضها دعواً وأما على البيع فلا يأتى اتفاق القرض (قوله) والثاني يبيع بالقرض المحقق أن النفع انما عاد على المحتال مع والافلا (قول) المتن وكسراً في الأصح لما لا يوجب القصد في فرع لو أقال إلى الضامن والأصل معاً مع وطالب كل منهما أو أدى إلى الأصل برئ الضامن من كذا وقع غيره في قطعة الديك فليراجع (قوله) سواختنا

ضيمه والثاني مبني على أن الحوالة استغناء محقق كان المحتال استوفى ما سكت به على المحيل وأقره المحتال عليه وتعدا قرضه من غير رضاه (ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح رضاه) بناء على أنها استغناء إلى آخره بقوله ضمان لا يبرأ المحيل وقيل يبرأ (وتصح الدين للأزوم عليه) وإن اختلفت المذاهب في سبب الجواب كقولهم والقرض والأجرة بدل المتلف ويستثنى من السلفاته لأزوم تصح الحوالة به ولا عليه على الصميم ومقابلة مبني على أنها استغناء ذكره هذا الاستدراك في الروضة (الثاني) من الدين كالترو والحب (وكذا التقويم) منه كالقرب والعيد (في الأصح) والثاني بشرط كونه متلباً لليقض مقصود الحوالة التي إصال المستحق إلى الحق من غير تفاوت (وتصح بالثمن في مدة الخيار وعليه في الأصح) لا يأتى إلى الأزوم والثاني ينظر إلى الصغير لازم لأن (والأصح صحة حوالة المكتسب بدينه التبرع بدون حوالة السيد عليه) والثاني صحتهما والثالث عدم صحتهما وفرق الأول بأن المكتاب استغناء التبرع من حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد (ويشترط العلم بما يحال به عليه دعواً ومعة وفي قول تصح بابل بالبيع مائة) والأحوال المتعطل بصفها (ويشترط تساوياً) أي المحال موعوله جنساً وقدراً وكذلك لأجله وأجلاً وحصة وكسراً في الأصح) والثاني تصح بالقرض على المحال لأن القليل أن يدخل ما عليه بالمكسر على الصميم ويكون المحيل شريكاً في حصة بخلاف العكس فهما لا تأجيل المحال لا يصح وزلة حصة الحصة لصية رشوة (ويرى بالحوالة المحيل من دين المحتال والمحال عليه من دين المحيل ويقول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) أي يصرفي فتمسوا وقتنا الحوالة سبع أم استغناء (فإن تعدد أخذ) (يقول) أو عهد وحلف وتصورهما) كوت (ليرجع على المحيل) كما أخذوه من الدين وثلف في يده (فلا كمن سلفاً عند الحوالة توجهه المحتال فلا رجوع له) كمن اشترى شيئاً هو موقوف فيه (وقيل له الرجوع ان شرطاً بآراءه) لأخلاف الشرط والأول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مضمون ترك الخصم (ولو حال المشتري) البائع (بالثمن فرد السبع بسبب طلق في الظاهر) لا تراعى الثمن بإتباع السبع والثاني لا يطل كما استبدل من الثمن فبأنه لا يطل برذائع ويرجع على الثمن وسواء في الخلاف كان ذاك السبع بدينه أم بقرضه بدينه بدينه المحتال الثمن أم بقرضه بدينه كان الرذ قيل قبض السبع بطلت قطعاً وقيل ان كان بدينه بدينه المحتال لم يطل قطعاً (أو) أقال

الحوالة كذلك ولكن اعترضه التعيير بالقول على قول السبع من حيث أن ذلك يقتضي أن يضمنه بجاهه وانما يتحمل من ذمة إلهة وقضية السبع خلاف ذلك (قوله) كوت أي وما عدا ذلك (قول) المتن طلق في الظاهر أي بناء على أنها استغناء لا نهال على هذا التدبر فروع ارتفاق وسامحة نادى اصل بطل هذه الارتفاق التابعة كقول دفع عن الثمن المكسر محضاً غرط السبع بسبب فله بستره الصالح قال السبكي ومن ثم تعظم أن تدبر القرض في الاستغناء مقرر صحيح والاصل بطل الحوالة مقرر ما عليه ومقابل الظاهر مبني على أنها اعتراض كما لو استبدل من الثمن فبأنه لا يطل برذائع ويرجع على الثمن وسواء في الخلاف كان ذاك السبع بدينه أم بقرضه بدينه بدينه المحتال الثمن أم بقرضه بدينه كان الرذ قيل قبض السبع بطلت قطعاً وقيل ان كان بدينه بدينه المحتال لم يطل قطعاً (أو) أقال

بحال وهذه المسئلة وبالبناء من يقرر على ما نرى على قول الشافعي رضي الله عنه

وكانت عليه اليد فحق بيعها لمن التباين بأنه ثبت العتق حسنة وان طلت اقلهما من جهتهما كالزهدت
 في جهتهما ثبتت بطلان قوة أو شيئا الأبدان كان المشتري مقرا ولم يخرج البعده من ملكه فلا وجه لسا عا من العبد لأنه لا يفتق توافق
 التباين من غير توقف على تصديق المحال فخلل صورتها ان يكون العبد قد خرج من ملكه ثلث أو كل المشتري غير مصدق (قوله) بطلان البيع
 وهكذا كل ما يتبع من صحة البيع أقول هذه المستتر بما يؤخذ منها ان المحال عليه (٢٣٤) لو ادعى الباع قبلها وأقام عليه

بينة طلت الحوالة وكذا لو أنكره المين
 المحال عليه كان للمحال ان يحلف
 المحل انه ما يعلم ذلك ليرجع عليه لو أقر
 بذلك ثم رأيت بعض أهل اليمن أفتى في
 ادولى الرجوع (قوله) وحقه باق لانه
 حال منه وبينه حقه يحصده الحوالة
 وحلفه

باب الضمان

(قول) التشرط الضامن الرشدي
 عليه المكره والمكاتب والسكران
 للعتق بسكره فان قبل هذا عارض
 بزول لا شافي الرشد اجيب بأنه يلزم
 حيثئذ ان يقول برشد البائع والفتى عليه
 ومن سكر بعض فيلزم صحة صفاهم ورد
 عليه ايضاً من صفه بعد رشده وجارية
 القزالي بشرط صحة العبارة وأهلية
 التصريح وهي أحسن من عبارة المخبر
 والمكاتب جميعا كالخبيث وان أورد
 بعضهم عليها الاخرس الذي لاشارة
 (قول) المتن وضمان عبد لانه امتات
 مال في القنعة بعد فكل كالسكاح
 (قوله) اذا ضرر اى وكما أقر بالتلاف

مال وكذا السيد ويبحث بعضهم بخصيص
 هذا الوجه بفرض العبد الموقوف لانه
 لا يجمع عتقه ثم يقول ان خلق امة غير
 ادن سيدها يصح وثبت المال في ذمتها
 وفارق الضمان لما حتم الى المالح (قول)
 المتن ويصح بانه قال الاسنوي ينبغي ان
 يقال ان حلفه ان ذلك شيء من أموال السيد

اشترط معرفة السيد بقدر الدين وان قصرناه على اى قول يصح عبداً العبد لا يلزم فعل الضمان وان أمره
 السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وتقول المتن يقتضي منه اى وما فضل بين في القنعة ولا يربط بما يجتنب من الاسباب لان
 التعيين قصر الطمع على ما من ونافعا لما ورد ويعدان الرضة قال الاسنوي والمفهوم من اللفظ هو الاول ولم يترغض الراجح للسته وقول
 المتن فان عين اللاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن يقول أنعين على أن تؤذى من كذا أو قال أنعين في كذا لانه لا يصح خلافاً لما فى الحسين
 وفي شرح الرضى عن الاسنوي ظاهر كلامه ان رضة انعين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع منه لا بالاداء

(البائع) على المشتري (بالتن فوجد الدار) للبيع عيب (لم يطل على المذهب) والطريق
 الثاني طرد القولين وفرق الاول يتعلق الحق هنا ثالثاً ومرا عليه قبض المحال المال أم لان كان
 قبضه مرجع المشتري على البائع والأفضله الرجوع عليه في الحال أو لارجع الاعد العتق وجهاً
 أحصهما الثاني (ولو باع عبداً وأحال بئنه) على المشتري (ثم اتفق التباين والمحال على حرته
 أو ثبتت حسنة) تشهد حسنة أو قيمها العبد (طلت الحوالة) بطلان البيع ففرض المحال ما أخذه
 على المشتري ويتبع حقه كما كان (وان كنتم المحال في الحرية ولا يئنه) بها (حلفاً على
 نفى العلم) بها (ثم) يحلفه (بأنه المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المجهل
 لانه قضى بفساده أو لارجع لانه يقول لم يطل المحال بما أخذه والظن لم يطالب بغير طمأنه قال
 البغوي بالتأني والشع أو لمجدوا بن كج وأوصى بالاول وهو الاظهر في الشرع الصغير وعلى هذا
 هل الرجوع قبيل الفسخ الى المحال فيه الروحان السابقان (ولو قال المسحق عليه) للفسخ
 (وكذلك قبضى) وقال المسحق احتسنى أقوال الاول (أريد بقولي أحتلت الوكالة وقال المسحق
 بل أريدت الحوالة صدق المسحق عليه بئنه) لانه أعرف بقصده والاصل بقاء الحقن (وفي الصورة
 الثالثة ووجه) تصديق المسحق بئنه شهادة لفظ الحوالة معقول لخلاف اذا قال أحتلت بئنه مثلاً على
 صهره فان قال المائة التي لك على طى صهره فالصدق المسحق قطعاً لان هذا لا يمتثل الا حقيقة الحوالة
 واذا حلف المسحق عليه في صورتين اذعت الحوالة وانكار الاخرى كالة انزل فليس له قبض
 وان كان قبض المال قبل الحضرى المانع لانه وكيل أو محال ووجب تسليمه للسابق وصحة عليه
 باق (وان قال) المسحق عليه (أحتلت فقال) المسحق (وكنتى صدق الثاني بئنه) لأن
 الاصل خامسة وكذا اصدق بئنه اذا قال عن الآخرة أراد قوله أحتلت الوكالة وقيل المصدق
 الآخر لا يخدم وظهر أثر النزاع في المستثنى عند اغلاص المحال عليه واذا حلف المسحق فبها
 اذعت الحوالة فبها أخذت من الآخر ويرجع بالآخر على المحال عليه في أحد وجهين واختاره
 ابن كج

باب الضمان

وذكره الكعكة هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويحقق بالضامن والمضفون به وغيرهما بما
 سيأتى (شرط الضامن) لبيع شياء (الرشد) وهو كاقدم في باب الحر صلاح الخمين والمال
 ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل وعبارة المخزأ ان يكون صحيح العبارة رشيداً فلا يصح ضمان الصبي
 والمجنون والبلغى عليه والمحجور عليه بالسفه تهته (ويعمل محجور عليه بنفس كشرائه) أى
 شئ في القنعة والمحجور عليه كاقدم في بابه (وضمان عبد بغير ان سيده باهل في الاصح) وان كان
 مأذوناً له في التجارة والثاني يصح الاضرار على السيد فيه ويتبع بعد العتق (ويصح بانه فان عين

اشترط معرفة السيد بقدر الدين وان قصرناه على اى قول يصح عبداً العبد لا يلزم فعل الضمان وان أمره
 السيد وهو كذلك لانه لا احتكام للسادات على ذم العبد وتقول المتن يقتضي منه اى وما فضل بين في القنعة ولا يربط بما يجتنب من الاسباب لان
 التعيين قصر الطمع على ما من ونافعا لما ورد ويعدان الرضة قال الاسنوي والمفهوم من اللفظ هو الاول ولم يترغض الراجح للسته وقول
 المتن فان عين اللاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن يقول أنعين على أن تؤذى من كذا أو قال أنعين في كذا لانه لا يصح خلافاً لما فى الحسين
 وفي شرح الرضى عن الاسنوي ظاهر كلامه ان رضة انعين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع منه لا بالاداء

(قوله) في المأذون أو غيره من أموال السيد (قوله) وريح أو ولو كسبه قبل الأذن في الضمان ثم اقتصر عليها يخرج ما لم يمتدح كسبه السيد الجالس قبل الأذن وهو في مال الأذن وهو مخرج في الطلب (قول) المتروك بكسبه ولو بالتجارة (قوله) والوجه الثاني إجماع هذا الوجه صحة الشيخ أو إجماع الشرازي في التسوية وجهه أنه إنما أذن في الضمان ولم تعرض للأوجه وعلى الوجه كما لا يخفى فبعض السيد ثم لو سكتان على المأذون دون صرف الضمان لم يخلص منها ولا يرحم سوا حجر عليه أم لا (قوله) والثاني يتلوا هو إضافة كوفي حديث الميت الذي على عليه النبي (٢٢٥) صلى الله عليه وسلم بعد التوقف (قول) المتورضا لعدم التعرض لذلك في حديث

الميت الذي ضمنه أو بقاءه أو بقاءه الثانية الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف (قوله) والثالث بشرط الرضالان ثبوت السلطة والولاية للشخص بغير رضاه ويصير على هذا فيمكن رضي الوكيل ويصور تدمم الرضا على الضمان قال الماوردي يجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له وبشرط وقوع الرضا قبل مفاصلة المجلس والذي في الرافعي جواز تدممه على القبول وإن تأخر عنه فهو إجازة إن جاز توقف الضمان على القديم (قوله) وعلى اشتراط الظاهر أن الضمان يرجع إلى القبول وتضمنه السبكي (قوله) ليعرف ماله أي هل هو بمن يبادر إلى أداءه أم لا وهل هو موصى أو موصى (قوله) وهو الرضا خلفه الاستدراك وأدعى أن العبارة أنهم من ذلك فقال قوله ثانياً أي حقاً ثانياً حكماً صريحاً الشك في كنهها وأحياناً تدخل الأعيان المضمونة وأحياناً لا وأوجبنا ثانياً في التمهيد الأربعة يختلف الرهن حيث قال فيه دسائناً فمحتاج هنا إلى القيد فيكون مقاملاً لانه شرعاً فيخرج المصان وحده الصفه وضوفاً (قول) الميت وهو أن يضمن الخوف

للأداء كسبه أو غيره) كمال الذي في المأذون (قضى منموالا) أي وإن لم يضمن بان له ذلك كالأداء كما قال في الروضة كالمسألة وإن تصر على الأذن في الضمان فالأصح أنه كان مأذوناً في الضمان (علق) أي غرم الضمان (عما في يد) وقت الأذن فيه من رأس مال وريح (وما يكسبه بعد الأذن) فيه كالحطاب (والا) أي وإن لم يكن مأذوناً في التجارة (فيها) أي فخطأ غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الأذن فيه والوجه الثاني يتعلق بتمتع به بعد الفسخ والثالث في الأول يتعلق بما يكسبه بعد الأذن فقط والرابع يتعلق بذلك بالرهن الحاضر فيدي فقط والثالث في الثاني يتعلق بقرضه (والأصح اشتراط معرفة المضمون) أي أن يعرفه الضامن وهو مستحق الدين تفاوت الناس في استيفاءه تشديداً وتيسيراً والثاني يتلوا إذا الضامن يوقف في السألى بذلك (و) الأصح على الأول (الما يشترط قبوله ورضاه) أي وأحضرهما والثاني يشترط أن أي الرضا على القبول لفظاً والثالث يشترط الرضا على القبول لفظاً وعلى اشتراطه فيكون يتعين الضمان ما بين الإيجاب والقبول في سائر العقود (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً) وهو من عليه الدين (والأصح في الأصح) والثاني يشترط ليعرف ماله وأصله سبق استطاع المعروف إليه (ويشترط في المضمون) وهو الدين (كونه ثانياً) فلا يصح الضمان قبل ثبوت لامتقته فلا يصح كالمسألة وهذا في الجدي (ومح) القديم ضمان ما يصيب كل يضمن الماله التي يجب بيع أو قرض لأن الحاجة قد تدعو إليه (والذهب حصه ضمان المالك بعد قبض الثمن وهو أن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقاً أو معيباً) ورد (أو أوصال المبيع المتجدة) التي وزن بها وورد في شرح الصاد وجهه الحاجة إليه وفي قول هو باطل لأنه ضمان مالي يجب وأوجب بأنه إن خرج المبيع كاذب كسجن وجوبه والثمن وقطع بعضهم بالأول ولا يصح قبض قبض الثمن لأنها ما يضمن ما يدخل في ضمان البائع وقبل يصح قبضه لأنه قد تدعو الحاجة إليه بأن لا يسل الثمن إلا بعد (ويكونه) أي المضمون (لأنه لا يكسبه كله) إذ الكتاب استأجرها بالضم فلا يصح ضمانها وسواء في الأذن المستقر غيره كمن المبيع بعد قبض المبيع وقوله (ويصح ضمان الثمن في مدة الحياض في الأصح) لأنه تأمل إلى الزوم والثاني يتلوا أي أغفر لآدم أو أشار إلى أن تصح الضمان منقرض على أن الحياض لا يمنع نقل المالك في الثمن إلى البائع أم لا لأنه قد تدعو ضمان مالي يجب (وهذا الجمل) في الحاجة (كله) (و) وتقدم أنه لا يصح الرهن قبل الفراغ من العمل وقبل يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعاً (وكونه) أي المضمون (معلوماً في الجدي) فلا يصح

لح فتمت لك خلاصته معك ولو قال فتمت لك خلاص المبيع إن خرج مستحقاً ليعزم أي في مسئلة الكتاب (قوله) يتلوا * فرع * لو حصل الرضا الغيب مثلاً وكان المضمون بأماهل طالب الضامن أولاً ولو كان أقباً ولكن فتمت قبضه على يرض الضامن الغيب للحيولة أولاً كل ذلك جعل نظراً لظاهر الزوم ثم رأيت أن الرضا ليس المضمون هنارة العين والأما وجبت قبضها على الضامن عند التلف قال وأما المضمون المالية عند ضرورة العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في الأمان لا يطالب الضامن بقيته قال وأما في ذلك قتلا (قول) التي لا كبرهم هو يرش إلى إضراره بالألام موضع الزوم ولو كان كسبه معلية من معاملة لم يصح ضمانه كالنوم (قوله) لأنه تأمل إلى الزوم أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجمل قبل تمام الجمل (قوله) فلا يصح أي لامتبات مال في الأمانة فيضد فكان كالسبب والأجرة ثم المراد إلهامه جنساً وقد أوصفت حتى الحلول والتأجيل وتعدا الأجل

(قوله) بناء على انه تعليل الخ لانه الاراء يتوقف على الرضا والرضا بالمجهول غير مفصول قلت لا فرق في المجهول بين مجهول الجنس والقصد
والصفة في المجهول والتأجيل ومقدار الاجل ذلك على ذلك استثناء ابل انه يتولى كل اشترط علم الموكك قط على الاشبه في الرافعي وفرع
قاله قد اقتضت خافض في فصل في الصفة ويجوز ان السبكي اختار انه اسماط ووجهه وعنده هو الحال في سانه وقال لو كان مكان تعللها
لصع الاراء من الامكان (قوله) مع المجهول بصحتها أي اوانها (قوله) وبصحة ضمانها أي لما تهمت (٢٢٦) في الاراء وكان وجهه نبوت الخلاف

هنا دون الاراء ان الغرض من قبل دين
وذلك اسماط (قول) المنع الثالث
مالك (قوله) أدخل الأول أي لانه
مبدأ الالتزام فائدة قال ضمان مالك على
زيد ولو لم يكن منهما بالجميع على الأصح
عند صاحب التتمة كما هو مناهجها
بأنه ان كان كل واحد من الجميع
وخالف للثاني غيره وصحح السبكي الأول
(قوله) تصحيح الأول وانه السبكي قال
لأن التقدير على قدر ما من درهم إلى
عشرة قد تدخل القاية لأنها من جنس
الغياض وبانه كما في قرأت القرآن من
أوله إلى آخره قال ومثل ذلك ينسب
الاشجار من هذه إلى هذه بخلاف معتد
من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة فكان
الغاية لم تقبل بانها ما قبلها قال والفرق
في مسئلة الدراهم فاض بما قبله وان لم
يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسئلة
الاشجار فأنها صيغة عموم
(فصل) في الذهب صفة كفاية
البدل اعلم ان الشافعي نص عليها وقال
في موضع هي ضعيفة قبل معناه ضعيفة
في التباس ولا نأجب ضمان المال
وتصح قطعا وهي طريقة ابن سريج
وقيل قولان (قوله) وفي قول المخ وجهه
ان الخ لا يدخل تحت البدل (قول) الماتن
كتصاها لان الحضر ويجلس الحكم
واجب عليه (قول) التزم بها الخ

فكان المجهول وصححه القديم بشرط ان تتأق الا حاطة كضمنت مالك على فلان وهو لا يعرفه لأن
معرفة متبصرة بخلاف ضمانه مالك عليه لا يصح قطعا (والاراء من المجهول بالحق في الجديد)
بناء على انه تعليل للمدين ما في ذمته فيشترط علمها ما في القديم يصح ما على انه اسماط كالاتفاق
وعلى التعليل لا يحتاج الى القبول لأن المقصود منه الاسماط وقيل يحتاج اليه (الامن ابل الدية)
فبصحة الاراء منها على القولين مع المجهول بصحتها لانه اغتفر ذلك في اثنائها في ذمة الجاني فيغتفر
في الاراء منها (وبصحة ضمانها في الأصح) على الجديد كالقديم لا ما علمه السن والعدد ويرجع
في ضمانها إلى غالب ابل البدل الثاني ينظر الى جعل ضمانها (ولو قال ضمانه مالك على زيد من درهم إلى
عشرة فالاصح ضمانه الثاني بطلانها فيمن الجاهل لا يفتد كرافعية (و) الأصح على الأول (انه
يكون ضمانا لفترة قلت الأصح تسعة واثني عشر كذا صححه في الرضة وقيل لتسعة اخرجها الطبري
والأول أدخلها واثني أدخل الأول قط وصححه في الحر في ظلمه المسئلة من الأقرار وقيل
في الشرع تصحيح الأول من البعوى في المسئلة) وفرع يجوز ضمان النافع الثانية في الفقة كالأموال
(فصل) في الذهب صفة كفاية الدين في الجملة للصاحبة اليها وفي قول الأصح وقطع بعضهم بالأول
(فان كفل يدين من عليه مال لم يشترط العلم بدينه) لعدم لزومه تكميل (و) لكن يشترط
كونه مما يصح ضمانه فلا تصح الكفاية بدين المكتتب ليجوز التي عليه لانه لا يصح ضمانها كما
يقتضى (والذهب ضمانه بدين من عليه صفة لا دمي كصاها وحدقف ومنعها في حدود الله تعالى)
كحد الخمر والزنا والسرقة لا يسي في دفعها ما لم يكن وفي قول في المسئلة الأولى انها لا تصح لأن
العقوبة مثبتة على الذم فتقطع الترائن المؤقتة إلى توسعها وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني نظرا
إلى انه لا يجوز التكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة كية للقوانين (وتصح) الكفاية
(بدين من) ويجوزون باذن وليهما لا مقدسحق احضارهما لاقامة الشهادة على صورتهما في الاتفاق
وغيره وان دونهما فأنهما مرضا المكحول الشرط كالمسكين وطالب التكفل وليهما باحضارهما
عند الحاجة اليه (و) يدين (محبوس وغائب) وان تغدر تحصيل القرض في الحال كما يجوز
للمرضع ضمان المال (و) يدين (ميت) قبل ذمته (يضره فشهد) بفتح الهاء (على صورته)
اذا تخلفوا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه وظهر كمال في المطالب اشترط اذن الوارث
اذا شرطنا اذن المكحول (ثم ان عن مكان التسليم) في الكفاية (تعيين واذ) أي وان لم يعين
(فكانها) يتعين (ويبرأ التكفل يسلمه في مكان التسليم) الذكور (بالحائل كغلب) يتبع
المكحول له عنه فح وجود الحائل لا يبرأ التكفل (وبأن يضره المكحول ويقول) للمكحول له (سملت)
نفس عن جهة التكفل ولا يكتفي بمجرد حضوره عن القول المذكور (فان غالب بلزم التكفل

ووجه الضعف فيها القياس على حق الأدي (قول) المتن وغائب بأن يكون ناديا فيها واختار السبكي ان شرطه أن يكون في مسافة احضاره
العدوى ولا حاضرا كضمانه والا فلا تصح لانه لا يبرأ من الحضور وكذلك في مسئلة الاحضار الآية (قوله) في الحال أي لانه متوقع (قول) المتن
ولا يكتفي الخ أي لانه حيث لم يسلمه التكفل ولا أحده من جهته

(قول) المان اجل مكته لانه لغيره كالعصر بالدين (قول) المان فيازمه أى وبهما الحانجه من الكفاية فهي في ماله لانها ناشئة عن التزامه (قوله) من مسافة العصر هي شامة لا تزالها وباقى الأزل وهو كذلك (قول) المان وتبل الخ أى كافي غنة الولي وشاهد الأصل (قول) المان ودفن قال السبكي وقيل الدفن قيل تنطق المطالبة بالأحضار وعليه قال صاحب التبيين ملط الكفاية فانه لا يصح لانتع المطالبة بالأحضار قال فان قلنا بطلان الموت عليه الوحان (٢٢٧) في المطالبة بالمال وان قلنا لا بطلان لم يطالب به المال قيل الدفن جزءا من عدم التعذر فلهذا قيد

الصف الدفن انتهى شرأيت في آخر كلام السبكي انه اذا لم يختلف تركه ينبغي حرمان الزوجين في المطالبة بالمال قيل الدفن أيضا ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقا فوجه استاؤه قبل الدفن (قول) التنا لم يطالب الكفيل بالمال هو ضدا له لا يطالب على المرحوح بأقل الأمرين من المال ودية الكفول وخيدان العقوبة لا يطالب بها جزما (قوله) فيستوى في الدين منها وقيل على هذا يستوى في أقل الأمرين من الدين ودية الكفول ولو خلفه الكفيل جزما دينا فلهذا طهره انه لا يطالب الكفيل جزما (قوله) وقيل الدفن الخ قيل هذا القيد أى قول الله ودفن انما يحتاج اليه لاحراج ما قاله الشارح أى لو كان الكلام في بطلان الكفاية وكلامه انما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في استغنائه بين قبل الدفن وبعده فانه لا استوى

«فصل يشترط الخ» (قول) المان يشترط لانه التزام أى فلا يصح بغير النظر (قول) المان لنظر وعليه الكفاية وإشارة الآخر وقوله بغير قيل أحسن من يدل لانه الكفاية فيها اشعار لادالة واضر ان الزعيم وضع في القرآن والضعان والخالفة أيضا الترتيب وعلى ما عيل فلان وأما قيل فلان ونحو ذلك (قول)

احضاره ان اجل مكته والا) أى وان عرف مكته (فيازمه) احضاره من مسافة العصر فادونها (ويجمل مدة ذهاب واجب فان مضى ولم يحضره حسن وقيل ان غاب الى مسافة العصر لم يبارزه) احضاره ولو كان فانيا حيا الكفاية فما مضى كفى احضاره كالو غاب هذا الكفاية ومسافة الاحضار تنقذ غيبته في صحة كفايته كما قاله الامام والفرا الى قوله حسن قال في الطلب الى ان يستعذر احضار الكفول بوجوب أو غيره (والاصح) انما اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال) لانه لم يترده والثاني قول الكفاية وشقة فيستوى في الدين منها اذا عثر نفسه عن عليه كالمهر وقيل الدفن يطالب الكفيل باحضاره فاقامة الشهادة على صورة (د) الاصح (المؤثر في الكفاية انه يفرق المال ان كان التسليم بطلان) والثاني يصح وموسى على الثاني في مسألة لموت انه يطالب بالمال (د) الاصح (انه لا يصح ضم رضاء الكفول) والادانات مقصود ما من احضاره لانه لا يبره المحضوم الكفيل حينئذ والثاني يصح وقرم الكفيل المال عند انجيز احضاره وهو مبنى على الثاني في مسألة الموت أيضا فتم في ضمان الامان اذا ضمن منا المال كما أنكره ما من في يده مقبولة عليه فخصوه من الاستعانة من المسامحة فيه الطريقان في كفاية الدين وعلى الصفة اذا رضاء برئ من ضمان وان تلفت فهل عليه فعنها وجان كالموت الكفول وعلى وجوبها هل يجب في المقبولة أكثر اقيم أو يقتوم التسليم وجان أوهما الثاني لان الكفيل غير معتد اذا لم تكن العين مقبولة على من في يده كالموت وهو المال في بائنه ليشواو كيل والوصى فلا يصح ضمانها قطعا لان الواجبها التخليد دون الرد

«فصل يشترط في الضمان والصفة كفاية لنظر يشترط بالاتزام كقمت حديث عليه» أى فلان (أو تحملت أو حلت أو فة) ككلفت سبعة أو أتا بالمال المهور (أو باحضار الشخص) المهور (ضامن أو كفيل أو زعيم أو جمل) وكلها صرايح (ولو قال أؤذي المال أو احضر الشخص فهو مرد) لا التزام (والاصح) انما يجوز تعليقهما بشرط نحو اذا جازع رأس الشهر قد سمعت أو كلفت (ولا توقيت الكفاية) نحو انما كفيل يزيد لي شهر فان مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان طعنا نحو انما ضمن بالمال الى شهر فان مضى ولم أعرفه فتابى هو قابل الاصح في التعليق نظرا الى عدم اشتراط القبول ووقي توقيت الكفاية نظرا الى انما يتبع يحصل وهذا الوجه الثالث المجوز لتعليق الكفاية دون الضمان (ولو تقيحها بشرط تأخير الاحضار شهرا جائز) للساجدة نحو انما كفيل يزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير فيجوز لكسالم تضع الكفاية في الاصح (والاصح) انه يصح ضمان الحال مؤجلا أو حالا معا (الساجدة) بشت الاجل في حق الضامن وقيل لا يثبت الثاني لا يصح ضمان الضمان للصفة وهو الاصح في حق نسخ المجز كفاية في الفاق قال وفي بعضها تنجيز الأزل وهو الصواب أى

المن كقمت قال تعالى انك عندى على فهو مرد غير بخلاف عندي ما كذا (قول) المان قد سمته الجزء الذى لا يفي بدهونه وكذا الجزء الشائع (قول) المان يجوز تعليقهما بشرط كالصح بجامع انما عتق (قوله) نظرا الى انما اعطى أيضا بانها وصية والضمان التزام مقصود للمال ويقتضى في الوسائل لا يقتضى المقاسد (قول) المان جارى لا التزام لعن في الذمة غار تأجيله كالمعجل في الاجارة وعبارة السبكي لان هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق (قوله) ولو شرط التأخير الخ هذا أشار اليه المصنف بقوله شهرا (قوله) ويثبت الاجل أى ولاخير في شروته في حق وان كان لا على الاصيل كالموت الاصيل ولكن الدين المشهور مؤجلا

(قول) المتن يصح إلخ وجه هذا المزاد في التبرع تبرعاً فليصدق كالشرط في العرض رد المسكر من الصبح (قوله) كالأقرنمة المتوتلا ثبت للفرع ضرباً على الأصل (قوله) ومقابل الأصح إلخ أي ضار ذلك كالأقرنمة عقد جدي مسلم أو مؤمن وغير ذلك (قول) المتن والحق هو شامل للوارث (قوله) والثاني يصح إلخ في حديث أبي قتادة من أنه صلى الله عليه وسلم قال (٣٢٨) لقد وثق الله حق التبرع وبرئ الميت

ووجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه
 مذكور لم يفسد الشرط قط كالواقف
 بعد الشرط أن يعطيه مديهما (قول)
 المتن ولا عكس بحث الركني أن يكون
 محل ذلك إذا أبرأه من الضمان قال فلو
 قال أبرأته من الدين ربنا لا نخافه وفيه
 نظر (قوله) فله إلخ أي فإسما على
 تبرعه إذا غرم (قوله) والثاني إلخ أي
 كأن العبد الرهن يطلب بقبليته
 وفرق بأن الرهن مجبوس بالدين وفيه
 ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول) المتن
 فلا يدل عليه ما نصلى الله عليه وسلم
 على الميت لاسمته أو بصادة أدركه
 الرجوع فالله يأن (قوله) والثاني
 يقول إلخ وأيضاً للضامن قبل يؤدى وقد
 لا يؤدى فربيع الأذن في حق يوجب القرم
 (قول) المتن ولو أنى إلخ وقال يمسك
 التوب بما شئت للرجوع بالدين لا بأثر
 الأمرين على المختار في الروضة (قول)
 المتن فلا رجوع أي جالوا أثنى على دواب
 القير بضارته (قول) المتن رجع
 لحديث الثؤثون عشر رطلهم (قول)
 المتن في الأصح بخلاف غسل ثوب إذا
 انصهر عليه ونحو ذلك والفرق المساحة
 في التامع أكثر منها في الأعيان (قول)
 المتن والأصح انصاعه لم يخبر هذا
 الخلاف في مسألة الضامن لأصالح
 عن حق عليه بخلاف هذا (قول) المتن
 في الأصح جعل هذا الخلاف إذا مات
 الشاهد أو غلب أو رفعت الخصومة لم ينفى
 أم لو كان حاضرًا وشهد وحلف بمقتضاه

الموافق لما في الشرح ووضف الوجه إلى الشهر مؤجلًا إلى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلًا (و) الأصح
 (أنه يصح ضمان المؤجل حالاً) والثاني لا يصح للخالفة (و) الأصح على الأول (أنه لا يبرأه
 التجبيل) كالأقرنمة الأصل وعلى هذا ثبت الأجل في حقه مقصوداً أو يتطاع بعون الأصل
 وجهان ومقابل الأصح قال الضمان تبرع عزم فزعم مقته ووضف الوجه إلى شهرين مؤجلًا إلى شهر
 فهو كضمان المؤجل حالاً (والحق) أي الضمونه (مطابقة للضامن والأصيل) بالدين
 (والأصح أنه لا يصح) الضمان (شرط براءة الأصل) للخالفة الشرط لتقصي الضمان والثاني
 يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فإن ضمانهما برئ الأصل ويرجع الضامن عليه
 في المال إن ضمن بآفته لا يحصل براءة كالوأي (ولو أبرأ) المستحق (الأصيل) من الدين
 (برئ الضامن) منه (ولا عكس) أي لو أبرأ الضامن لم يبرأ الأصل (ولو مات أحدهما)
 والدين مؤجل (حل عليه دين الآخر) فإن كان الميت الأصل فلضامن أن يطلب المستحق بأخذ
 الدين من تركته أو أبرأه لآفته فثبتت التركة فلا يحسن رجوعاً إذا غرم وإن كان الميت الضامن وأخذ
 المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على الضمونه عنه إلا إذا فن في الضمان قبل حلول
 الأجل (وأذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الأصل بقبليته بالأداء إن ضمن بآفته والأصح
 أنه لا يطالبه قبل أن يطالب) والثاني يطالبه بقبليته (ولضامن) القارم (الرجوع على
 الأصل إن وجد أذنه في الضمان والأداء وإن استنى فيما خلا) رجوع (وإن أذن في الضمان فقط)
 أي ولم يأن في الأداء (رجع في الأصح) لآه أذن في سبب القرم والثاني يقول القرم حصل بغير
 ادن (ولا عكس) أي لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الأداء فقط (في الأصح) لأن
 القرم للضامن ولم يأن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه بآفته (ولو أدى مسكر من صحاح أو صالح
 من مائة شوب بيمينته خمسون فلا يصح أنه لا يرجع إلا بما غرم) والثاني يرجع بالصالح والمائة لآه
 حصل البراءة فنهما بما فعل والمساحة جرته (ومن أذن دين غيره لا ضمان ولا إن فلا رجوع)
 له عليه (وإن أذن) له في الأداء (شرط الرجوع) رجوع عليه (وكذا إن أذن مطلقاً) عن
 شرط الرجوع يرجع (في الأصح) للفرق والثاني قال ليس من ضرورة الأداء الرجوع (والأصح
 انصاعه) أي المأذون (على غير جنس الدين لا يمنع الرجوع) لأن مقصود الأذن برئ
 فقه وقد فعل والثاني يمنع فله أماناً أن في الأداء دون المساحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن
 ثم انما يرجع الضامن والمؤتي إذا أئمه بالأداء من جنس أو بغيره وأمر أن لا يرد (أجل) أئمه
 كل منهما (بالقبليته) فيكني (في الأصح) لأن ذلك بخلافه والثاني يقول قد تراضعان إلى حتى
 لا يقضي بشاهدوين (فإن لم يشهد) أي الضامن بالأداء أو أنكروا دين الدين (فلا رجوع) له
 (إن أدى في غنة الأصل وكنهه بصدق) انصدقه في الأصح (لأنه لم يرض بآفته أو الثاني ينظر إلى
 تصديقه (فلا صدقة الضمونه) مع تكذيب الأصل (أو أدى بخسرة الأصل) مع تكذيب
 الضمونه (رجع على المذهب) أي لا يرجع من الوجهين في المستثنى لسقوط الطلب في الأولى

يرجع لا خلاف فيه عليه ابن الرقة (قول) المتن أن لم يشهد انما جعل الشارع فاعله خاصاً بالضامن مع أن المؤتي بغير ضمان حكمه وعلم
 كذلك كسبي لاجل قول المتأخرين في الضمونه (قول) المتن انصدقه لو كان أمره بالشهاد لم يرجع خزانة هو ظاهر ضرورة السنة عند السكون

٥) كسب الشركة) هي لغة الاختلاس على الشيوع أو المجاورة وشراعت ثبت الحق في الشيء الواحد لشخصين فأكثرهم

الشيوع وهذا شامل للثبوت العمري وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختار تصدق تصرفا واحدا (قول) انتهى أنواع
أي سيطر الشركة لا الشركة العينية (قوله) بأموالها مال السبكي من غير خلط الأموال (قول) لأن الشركة العنان مضمونة أي لا جامع
(قوله) من من إذا لم يجرأها (٢٣٩) فظاهر بارز وقيل من عتات السما وهو ما لم يجرأها فقل من عتات الجاهة قال القاضي عياض

على الأولين تكون العين مفتوحة وعلى
الآخرين تكون مكسورة على المشهور
(قول) المستوي بشرط فيها لمعظم
الاستوى يرجع المختل من الشخص
لنهما لا لأن من لفظ على العبارة
نحو انصرفا شئت وكذا انصرف على
الاصح قال وأما لفظ التصرف المذكور
في النجاشي كلفر فان قال تصرفت فيها
وفي أمواتها فربما وان لم يذكر
الأحوال فهو ان فها فقط وليس شركة
الآن تقوم مرة انتهى قول الشارح
ومعلوم الجرد عليه ومنع كلامه عبارة
في لفظ الاشتراك فيكون الصفة
حاصلة (قوله) وبشرط المدخل
ولي الظن وتوضيحه بعضهم من حيث
الخلط قبل العقد يكون مضرا لثبوتها
للال وفيه نظر (قوله) بكسر الواو
أي لا ليس متعددا لمطلوع الفصل
منه اسم المفعول (قوله) كالتأنيب أي
لعدم امتثال الخلط فيها (قول) لأن
وقيل يخص الخ أي لا يصدق تصرف في
مال الغير لرجوعه فكان كالتأنيب
عبارة الكتاب فهم أن العقد يطل على
غير المضروب (قول) المتأنيب الخ
من ثم أعادوا لو كان أحد المتقدمين
شريرا والآخر من شرب آخر لا يصح منه

وعلى الأصل بالأداء في الثانية والثاني في الأولى يقول تصدق برب الدين ليس حصة على الأصل وفي
الثانية يقول لم ينفذ الأصل بالأداء قوله لا التهاد أو يجب بأما التصرف تركل الشهاد وحاشا بما
ذكر في الضامن المؤدى في الأحوال المذكورة

٥) كسب الشركة)

بكسر الشين وسكون الزا وموحى هم الشين وكسر الراء (هي) أنواع شركة الإيدان كشركة الجهابذ
وسائر المحترقة كالكلايين والتجار بين والتجاليين (ليكون بينهما كسها) بحرفتها (مناوبا
أو متعاونين اتفاق الصفة) كما ذكر (أو اختلافا) ككناياط والراء والتجار والفرق
(شركة العارضة) فخرج الواو بان يشترك (ليكون بينهما كسها) قال الشيخ في التنبيه بأموالهما
وأيدانها (وعلمها ما يضر) بكسر الراء (من غرم) وصيغتها ومضمونها وقاضيا في الحديث
شراعية جيبا (شركة الوجوب بان يشترك الوجهان لينتفع كل منهما بوجوب) ويكون المتاع (لها)
فإذا باعها كان الفضل من الثمن المتاع بها (بينهما وهذه الأنواع الثلاثة) (المطلقة) ويخص
كل من الشريكين بما يكسبه سيده أو أمه أو شريكه (شركة العنان مضمونة) وهي أن يشترك
مال لهما بالتجارية على مسابقي في مائة والعنان بكسر العين من الشيء لمره قاله الجوهري (ويشترك
فها فقط يدل على الأذن في التصرف) من كل منهما فلا أثر ومعلوم أن التصرف بالبيع والشراء
وهو معنى قول الروضة كمالها في القارورة والتصرف (فلا تقتصر على اشتراك يكسب) في الأذن
المذكور (في الاصح) لصوروا لفظه من الثاني يقول فهم من عرفا (و) يشترك (فهما أعلنة
التوكيل والتوكيل) فإن كلامهما وكيل من الآخر في ماله (وضع) الشركة (في كل مثل) تعد
غيره كالخطة (دون التقوم) بكسر الواو والتأنيب (وقيل يخص بالتقدم المضروب) من الدراهم
والدنانير وفي جوازها في الدراهم الغشوشة وجان أحصاها في الروضة الجواز ان اسقر في البلد
رواجها ولا يجوز في التبر وفيه وجه في التمه (وبشرط خلط المالكين بحيث لا يتبران) ويكون
الخلط قبل العقد وان وقع بعده في محله فوجهان في التمه أحصاها المتأنيب أي فبما عدا العقد (ولا يكتفي
الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو صفة كصاح ومكسرة) وحطه حراء
وحطه بضم فلا تصح الشركة في ذلك (هذا) أي اشتراك الخلط (إذا أخرج مالين وعقد فان ملكا
مشتركا) مما يصح فيه الشركة (بارز) وشراوضهما وان كل الآخر في التجارة فيه تحت الشركة
لأن التصرف بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من التقوم كالتأنيب (أدب مع كل
واحد) منهما (بعض عرض بعض عرض الآخر وأذن في التصرف) بعد التفاضل والبعض
كالتصاف بالصف الثالث بالتين ولا يشترط علمهما بحيلة العرضين على الصحيح ذكره في الروضة

٨٣ ل الشركة عليه والظاهر أن اختلاف التمه في المثل لا يفي ذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الراعي نقل عن العراقيين أنه يكون
الاشتراك نسبة القيمة أو بل ابن الرقعة فيسد كالحصص والمكسر (قول) المتقوت الشركة أي فيكون هذا الآن تابع لما ذكره من كسها من لفظ
الشركة بل وكذا قال إذا وجد الأذن بعد الخلط وإن لم يكن كالمثل الاشتراك كما يؤرخ عن كلام السبكي ومن قول النجاشي في ما مضى وبشرط فيها الخ
(قوله) من التقوم والاختلاط من العروض والشركة تصح فها دون ذلك (قول) المتخصص عرضهما أحسن من قول المخترع (قول)
التقويان لما لا حسن ثم رأيت وأعلم أن هذا الآن مقام عقد الشركة (قوله) ولا يشترط علمهما الخ لا يشترط أيضا عقد شركة في الثمن بعد
فرضها خلافا للقاضي والثوري وقوله الخ جواب عن اعتراض أن لفظ كل غير محتاج إليه

قوله لا يشترط قبل بيعي عن هذا قوله إلا أن الربح والخسران على قدر المالكين (قول) التي تساوي قدر المالكين التساوي هو المتأثر
فكون بين شيئين فأكثر وقد أساء المصنف قدر المالكين وهو مفرد فلا بد (٢٩٠) أن يقول قدر المالكين بقدرهما أو

يرتكب بآثاره الشارح رحمه الله (قول)
المتن يتفرعهما إلى أي قدر بينهما كما
صرح به الشارح رحمه الله وقوله إذا
أمكن إلخ أشار إليه المصنف بقوله عند
العقد ما لو جلا التبعة وجلا العقد
فإنه يصح بالإخلاف (قوله) وما أخذ
الطلاق إلخ أي فالوجه الثاني مجتمع لانه
يؤثر في الجمل بالقدر الذي تصرف
فيه انتهى بآثاره فيه ثم هذه الصورة التي
جعلها ما أخذ المال بمقتضى أن تكون
بشركة وعند فنيحي اشتراط إمكان
الحرفة بهذا كالمسألة الثانية والوجه
أن ذلك مجزئ وقيل (قوله) متبرعا
راجع لقوله يمل (قوله) أي عقد
الشركة قال الاستوى الضمير طأ إلى
الشركة بإشعار المعنى انتهى وهو مراد
الشارح (قول) التبعة ضمها لأن
العقد تزال (قوله) يضيغ كل إلخ
قال الاستوى يضيغ أن يهواه
انضاجها بطرياق الاسترقاق ويجر
القلس والرهن وما جهر الضمير فقد
صرح به من الرفعة (قوله) أي التساوي
راجع لقول المتن خلافة (قول) المتن
في ماله أي مال الآخر (قول) المتن
بالعكس الحاصل أن صاحب اليد ادعى
جميع المال في الأولى ونسعه في الثانية
• كتاب الوكالة •

وسواء متعانا أم اختلفا وقوله كل يحتاج إليه في الأذن ونسبة البيع إليه بالنظر إلى المشتري ما لو
أباح له فمن (ولا يشترط) في الشركة (تساوي) قدر (المالكين) أي تساويهما في القدر كما في المحرر
وغيره وقيل يشترط للتساوي في العمل (والأصح أنه لا يشترط العمل بقدرهما عند العقد) أي قدر
كل من المالكين أو النصف أم غيره إذا أمكن مع ضمانه بعد ما أخذ الخلفاء أنه إذا كان بين اثنين
مال مشترك كل منهما جاهل قدر حصته منه كان كل منهما الآخر في التصرف في نصيبه منه يصح الأذن
في الأصح ويكون الثمن بينهما مهما كان (ويستلزم كل منهما على التصرف بالأضرار فلا يصح
نسيئولا يشترط قبل البيع ولا فتن فاحش ولا يسافر به ولا يضعه) يضم التثنية وسكون الموحدة أي
يفصلين عمل فيصنعا (غير اذن) هو قيد في الجميع فإن أضاعه أو أسافره ضمن وان باع ضمن
فاحش لم يصح في نصيب شركه وفي نصيبه فلا تفرق الصفقة فخرقها انقضت الشركة في البيع
وساومشركا بغير المشتري والشريك كذا في الروضة كالمسألة وحاش بالثمن البيع ونسيئولا يشترط
البدل (ولكل) من الشريكين (ضمنه) أي عقد الشركة (مقتضى) كوكالة (ويغزلان
عن التصرف) جميعا (يفضهما) أي يضيغ كل منهما (ما قال أحدهما) للآخر (عزلك
أولا تصرف في نصيب لم يغزل العاقل) فيصرف في نصيب المغزول (وتنسخ بعت أحدهما
ويجنونهما عنه) كوكالة (والربح والخسران على قدر المالكين تساوي) أي الشريك (في العمل
أو تعاونا) فيه (فإن شرط خلافة) أي التساوي في الربح مع التفاوت في المال أو التفاوت
في الربح مع التساوي في المال (فقد العقد يبيع كل على الآخر بآثاره في ماله وتغذ الصرقات)
منهما للأذن (والربح) بينهما (على قدر المالكين) رجوعا إلى الأصل (وبما الشريك مائة
فتقبل قوله في الرد) إلى الشريك (والخسران والتلف) أن ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كالسرقة
(فإن ادعاه بسبب ظاهر) كالطريق وحمل (طوبى منه بالسبب ثم) بعدا قاتلها (يصدق في التلف
به) وسبق في تقرير هذه المسائل غير الخسران في المودع الغير وأنه ان عرف المحرر يوقعه مصدق
بلا يمين وان عرف دون هو مصدق بيمينه فيأخذ مثل ذلك هنا وكذا اليقين في الخسران (ولو قال من
في يده المال) من الشريكين (هو) وقال الآخر (هو) مشترك أو) قال (بالعكس) أي قال
من يده المال هو مشترك وقال الآخر هو (مصدق صاحب اليد) عملها (ولو قال) صاحب
اليد (أقسمنا وصار) مافي يدى (لى) وأنكر الآخر فقال هو مشترك (مصدق الشريك) لأن
الأصل عدم القصة (ولو اشترى أحدهما شيئا وقال اشترى له لشركه أو لنفسه وكذب الآخر) بأن
عكس ما قاله (مصدق المشتري) لأنه أعلم بقصده وتأنى اليقين في هذه المسائل أيضا

• كتاب الوكالة •

تحقق بموكل ووكيل وغيرهما سابقا (شرط الموكل محتسبا شرعا ما وكل فيه ملك أو ولاه فلا يصح
توكيل صبي ولا جنون) في ثنى (ولا) توكيل (المرأة والحرم) ضمن الملم (في التكاثر) أي
لا توكل المرأة في تزويجها ولا المحرم في تزويج أخته أو تزويج مولته لا هذا لا يصح ما شرعتها لأن ولوات
لونها وكلت تزويجها قال الراعي فلهن تساهم من الأخت لا بعد ذهابها وبجواز بعدهم ادنا وصل
في الروضة عن صاحب البيان نص الشافعي على جواز الابدان لفظ الوكالة وصوبه ولو وكل المحرم من

(قول) المتن ملك أو ولاية يخرج الوكيل
فليس أن يكون له ليس عاك ولا ولا
لكن رد عليه أنه يقول عن نفسه في
القدر المجهز عنه وقوله فلا يصح إلخ قال
الاستوى كل ذلك شرعا يخرج بالقياس
الأول ولم يتعرض لما خرج بالقياس الثاني

(قول) المنة ويصع تكيل الولي أي صوامعده من نفسه أو من الطفل وفي المتن الثاني خطر التووي رحمه الله وقال بدل الطفل الولي عليه
 ليشل الجنون والسفيه ونحو ذلك لكن أولى (قول) المتن في البيع والشراء مثلها ما سائر العقود فتعني الرخصة (قول) المتن في التكاثر
 كذلك الرجعة واختيار الزوجات (٢٩١) لمن أسلم على أكثر من أربع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي ونصه بالراء والظاهر أن المحرم كذلك

ثمرة المسئلة أن يبين من يختاره
 والا فلا يصح من المأول من الرجل
 لتعلقه بالشهوة ورفعه ولا يجوز للمرأة
 أن تتوسل في شيء غيرها من زوجها
 والظاهر أنه إذا أخرج إلى الخروج
 كاختصاصه كالم والى ربه الله (قول)
 المتن قول من أي بشرط أن يكون مأموماً
 ولو قامت قرينة على عدمه قبل قطعا
 (قول) المتن والامع يصح توكيل الخ
 وجه الاختصاص في القول عدم التصرح
 بالسيد في الاختصاص بغيره في الجملة
 وانما منع في أمته لا لأنه شرع في النظر
 وجه التقي في القول أنه انما يجوز في حق
 نفسه لا في حق الاختصاص به لا يزوج
 نفسه بغيره أو ولي وحكم الغيبة
 قاله (قوله) فإنه الغيبة فيراجع
 لقوله التصرح (قول) المتن والاختطاب
 الخ كما سائر أسباب المقتوحة الثانية
 القياس على الاختتام لأن سبب الملك
 وهو وضع اليد فيه فلا ينصرف بالنية
 (قوله) والثاني يصح أي لا يلزم ما لحق
 فأنشبه الشراء وسائر التصرفات ثم
 الصفقة على هذا جعلت موكله مقراً
 بكذا وأقررت عنه بكذا (قوله) وقيل
 يلزم أو رضى السبكي أو الحسن البصري
 على ذلك أنه يلزم عزل أو كيل من وكل
 في بيع عين بغيرها وقرى السبكي بأن
 ذلك مسلم في الانشاء خلافاً لقرار
 لأن المقروء لا يشهد وقد لا يصحون إلا
 أخبار الموكل وكل من أقر الموكل
 والوكيل أخبار وارده على شيء واحد

بعد التكاثر بعد الخل مع كاذر في كلب التكاثر (ويصع تكيل الولي في حق الطفل) كلاب
 والجد في الترويح والمال والوصي والعم في المال (ويستثنى من المناط) (توكيل الأمي
 في البيع والشراء فيبيع مع عدم فهمه لقصوره) (شرط الوكيل فهمه بغيره التصرح
 نفسه لأمي ويحتمل) أي لا يصح توكيله في شيء غير ما أتى (وكذا المرأة المحرم في التكاثر)
 اختياراً وقيل (لكن الصحيح اعتقاد قول من في الآخرة في دخول دار وإيصال هدية) لا اعتقاد
 السلف عليه في ذلك والثاني لا تغيره على الأول وهو وكيل عن الآدمي والمهدي (والامع محمول
 على قول تكاثر ومنعه في الاختصاص) والثاني محتمل فيها والثالث متعدها في الشرح حكاه
 الوجوه في التوكيل في القول بغيره السيد في الرخصة حكاه الوجوه في التوكيل فيه إذ قال السيد
 أيضاً في هامشه في الآخرة والامع لا يحل في الخلاف (شرط الموكل فيه أن عليه الموكل)
 حين التوكيل (فالوكيل يبيع بعد سبيله كموطأ من سبيله ما طل في الامع) لا يمتنع من
 مباشرة ذلك بغيره فكيف يستبغ فيه غيره والثاني يصح ويكتفى بحصول الملك عند التصرف فيه
 المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلاً للتباعد يصح في عبادة الألبان) ومثله الحجرة (وقررة
 زكاة وبيع أخيه) لادتها (ولا في شاة وابل ولا حمار وسائر الأجناس) أي فيها كالأبلام والاعان
 جتان (ولا في الظهار في الامع) الحائض والمهر والثاني يلغى بالطلاق وعليه قال في الطلب لعل
 نقله أنه على موكل كلفه أهله ويطبق بالزكاة الكفار ومدة التطوع والاضحية الهدى والبعين
 الذنر وتعلق النكاح والطلاق (ويصع) التوكيل (في طهر في بيع وعتق وشرع ونكاح وطلاق
 وسائر العقود والقسوخ) كالصلى والطهارة والغضار والشرك والجارة والغنى اختيار المجلس
 والشرط والأقالة والرد العيب (وقيل العيون وأقسامها والمهرى والجواب) رضى الخصم أو لم يرض
 في مال أو غيره وفي الاعتاق والتمكية (وكذا في تلك المباحات كالأجسام والأطباء والاختطاب
 في الأظهر) فيحصل الملك فيها للوكيل إذا قصد الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها
 لاوكل بغيره قال في الشرح حكى الخلاف وجوه قال في الرخصة تقليداً لبعض الخراسانيين
 وهما قولان مشهوران وأوجب أنهما خرجان (لا في الأقرار) أي لا يصح التوكيل فيه (في الامع)
 والثاني يصح ويبع جنس المقر هو قدره ولا يلزمه قبل إقرار الوكيل وقبل يلزمه بنفس التوكيل وعلى
 عدم الصحة يجعل مقترناً نفس التوكيل على الامع في الرخصة (ويصع) التوكيل (في استئجار عقبة
 آدمي كصاحب وحيد متقن وقيل لا يجوز) استئجارهما (الابنصرة للموكل) لا إحلال الصفو
 في النية وهذا المحكي قيل قول من طهر بقوله الثانية الطهارة الطهارة معاً به ويجوز للأمام
 التوكيل في استئجار حدود الله تعالى والسيد التوكيل في حذم ملوكه (ولكن الموكل فيه معلوم من
 بعض الوجوه ولا يشترط علمه بكل وجه) مساحته فيه (وقوله) وكل في كل قليل وكثير أو في كل
 أمور أو وقت البث كل شيء (والصحيح في هذا الأول لأن الإنسان انما وكل فيما يتعلق به
 (البيع) التوكيل لأن فيه غرضاً لغيره لا موقفاً له (وان قال في بيع أمواله وعقاراته

لا يضر (قول) المتن استئجار عقبة الخ كما سائر الحقوق (قوله) لا احتمال الضمان وإذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف غير الضمان لا يضر
 فيصير كاستئجاره فيقع المرفوع ولو أطلنا التوكيل (قوله) ويجوز للأمام التوكيل الخ أي وإن أومهم كلام الأصل خلاصه من بحث التوكيل في إباحته

(قوله) كتركى مثل الامم الاتفاق على ان لا يشترط اوصاف السلم ولا ما يترتب منها (قوله) اى لا يجب بيان الخ (فرع) لو تركى كالتنكيل
 ترك على غير مثل قال السبكي وكذا القول بما شئت أو عاشرت من غير التلويح كتركته قتلها وبغى التنبيه عليه لا يقع كثيرا بل هو مستأنف
 في الفرع آخر الصفحة (قوله) المتن ويشترط من الموكل لفظ أى كإثبات القود (قوله) فلا بد منه قضيه (٣٩٢) انه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل

لا يصح وليس كذلك وأيضاً قلوا كرهه
 على البيع مع قال الاستوى شخص ان
 القبول لفظاً ومعنى بمعنى الرأى ليس
 بشرط على الصحيح وبمعنى عدم التشرط
 بلا خلاف (قوله) المتن ولا يصح تعليقها
 في فتاوى البلقينى في باب الوقت مسة
 هل يصح تعليق الولاء بالجواب لا يصح
 تعليق الولاء في مذهب الشافعى الاجمل
 الضرورة كالأمانة ولا يصح انتهى
 ومنه تستفيد أن ما يصح في فروع
 الاحباس من جعل التكره ولا ولادة
 بعده لا يصح في حق الاولاد (قوله) المتن
 شرط في الامع كفى الشركة والعراض
 وغيرها مقابل الامع فاس على الامرة
 في حديث غزو مؤتة وفرط طاعة
 وبا احتمال ان الامرة كانت مفترضة
 وانما على حق الموت التصرف واعلم ان
 واقعتوا أعتنينا الحشم جواز تعليق
 الولايات منه تعليقاً يقرر في الولايات
 وقد عرفت الجواب (قوله) المتن تمت
 في الحال في الامع قال الاستوى يشترط
 للطلاق أمران أن يأتي بالتعليق متصلاً
 وان يكون مصفاً للشرط نحو بشرط انى
 أو على انى الحال في الطلب ويظهر
 أيضاً ان هذه اقتصت لصيغة
 التكرار وقال بنسبى أو يرضى (قوله)
 وعلى الجواز انما استشكل بأن الشرط
 بقاين الشرط فكيف ثبت التوكيل
 معار للعلز وأوجب بأن التوكيل
 يكون بوكالة أخرى غير التوقع العزل

فها (قوله) عدم جهة استشكل بأن وكالة العلقه ادخلت في غرض المالك في التصرف في يوم الاذن والعزل
 إذ ادخل يمكن التوكيل من التصرف فكيف يمكن والموكل غير راض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بما إذا بطل العزل المعلق لأثر لعدم
 المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الرض ما يفتائه (فصل الوكيل) *

(قوله) وولده الصغير أى ومن فى معناه (قوله) لانهتم فى ذلك ولان قولى الطرف من خاص بالاب والجد على خلاف القياس نعم لو وكفه فى اراء نفسه صح عدم الحاجة الى القبول ولو وكفه فى اراء غيره ما لم يدخل هو الابن النص عليه (قوله) لانتفاء التهمة الخ قال الراعى ولا يجوز للعلم ان يرقب - ولتسبب الآفة له فى ترويضها الذين هم الزوج ومصحفها (٣٣٣) من ابنه البالغ فكذلك انا (قوله) هو بيل الهما وكذا الوقوف اليه الامام ان يولى التضامن

الزوجة في الصورةين السابقتين بنيت أن يزود فرضا على الأعم في التامة لكنه علم بمماقتة فعل الأمر **(قوله)** من توابع الخ قال الأستاذ ولو قيل بالقرينة لا عزل كعزل الرهن لكن أوجه أي فإن الغالب إلى أن الوكيل عزله لأوجه فكان له السبكي **• (فصل قال ببيع الخ) •**
(قول) الخ قال الخ قيل مدلول هذه العبارة أن معين من جهة لفظ الأمر بأن تكون صيغة الموكل مع من شخص معين لا بهم وقول الشارع يعني تعيينه إشارة إلى دفع ذلك **(قول)** المتعين وجهه في الشخص أنه قد يكون له غرض في محابته أو لكونه ماله غرض به بالشبه أو بغير ذلك بل وإن لم يكن غرض ووقائع الذي نص عليه الموكل وأما الزمان فتدبر فيكون فيه غرض كالقرء **(٣٣٤)** التي تلبس في زمن الشتاء ودون زمن

الصيف ولوقال يوم الجمعة فهل تعين التي تلبس الآن أم لا أظاهر الأول وأما المكان فقد ~~تعد~~ يكون التقديره أجدود والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض قد يكون غرض خفي **(قوله)** أنه لا يتعين أي لأن القصد حيثما عاهاه البيع والتعين إنما يقع على سبيل الاتفاق ولو نهى عن غير المكان المعين لم يصح جزأ **(قول)** المتن أنه لا يرد فيه عدم لزوم ذلك مع تبينه وليس مراد **(قوله)** لم يميز بينهما أكثر الخ بخلاف اشتد عبد ملان بما فيه أنه يجوز له النص منها والفرق بظاهره بخلاف مالي وكله في الخلع بما فيه يجوز له زيادة عليها لأن الخلع غالبا يكون من شئان فيصف قصد الحاباة ويبحث ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعين زديعها وكان يباو يمين مثلا **(قوله)** فله موكل واحدة انظر هل الخيرة أو يتبع ومن ثم فصل اشكال هذا القول وجري لنا قول ثالث بأهمها يحتاج إلى الوكيل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين أحدهما للوكل دون الأخرى ليس بأولى من العكس **(قوله)** ورده على الموكل نصه بنار أي والوكل أن يتربع التامة وقد قرر العقد فيها لأنه عقد القعدة قال

بأن عين في دونه في التوكيل فينبغي تعيينه **(ولو وكي)** الوكيل **(أما في)** الصورةين السابقتين **(فمنق)** علمت الوكيل عزله في الأعم واقعه **(أعل)** هذا التصحح زائد على الرافعي وعبر في الروضة بالأخص ووجهي المطلب العزل بأنهم توابع ما وكي فيه **• (فصل قال ببيع الشخص معين أو في زمن) •** معن **(أو مكان معين)** يعني تعيينه في الجميع بخلافه في يوم الجمعة في سوق كذا **(تص)** ذلك وفي المكان وجهه الدال على غرضه أنه لا يتعين الغرض كان يكون الراغبون فيه أكثر أو التقديره أجدود فان قترالين كما فاعها في غير المكان المعين جائز ذكره في الروضة **(وان قال ببيع بما لم يبا)** منها **(قوله)** أن يزود عليها **(الآن يصح)** من **(التي)** من الزيادة فلا يزود لو عين المشتري فقال ببيع زديعها لم يميز أن يبيعها أكثر منها لأنه ربما قصد إرفاقه ولو لم ينع من الزيادة ونهانا راغبها لم يميز البيع بدونها في الأعم في الروضة **(ولو قال)** اشتري هذا الدينار شاة ووصفها **(بصفة)** فاشترى شاة بثلث بالصفة ثمانية وواحدة **(بها)** دينار لم ينع الشراء للوكل **(وانت)** زادت قيمتها على الدينار فلو كان موكلا لبيع **(فبها)** دينار لم ينع الشراء **(أو حصل)** أي حصه الشراء **(وحصول)** المثل بينهما للوكل **(لأنه)** حصل غرضه وزاد حيا والشافعي يقول إن اشترى في الذمة فله موكل واحدة تصدق دينار والآخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وإن اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة بذات شاة بلان فليط في شاة أو يبيع في شاة معينة على ثمن في الصفقة قال في الروضة ولو ماوت أحدهما دينار والآخرى بعض دينار فطرقان أحدهما لا يبيع في حق الموكل واحد منهما وأصحهماه كالمساوون كل واحد منهما دينار فكلهما الموكل في الظاهر وعلى مقابله أن قلنا للوكيل أحدهما التي لا تساوي دينار أحدهما **(ولو أمره)** بالشرع **(بمعين)** أي بعين مال كافي المحرز **(فاشترى في الذمة لم ينع للوكل)** لأنه أمره بعد نفيش ثلث المعين فأي مما لا ينفش ثلثه ويطلب بغيره **(وكذا عكسه)** أي ولو أمره بالشرع في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشترى بعينه لم ينع الشراء للوكل **(في الأعم)** والثاني بقوله لا مزاده خبر حيث عدله وجهه وثلث المعين لم ينع غرضه وعرضه هذا بأنه قد يكون غرض الموكل تحصيل الوكيل فيه وإن تلف المعين ولو دفع اليه دينار وقال اشتر كذا قيل بعين الشراء بعينه لقرينة الدفع والأعم بقدر بعين الشراء بعينه وفي القعدة تناول الشراء لهما ولو قال اشتر هذا ثمن الشراء بعينه على الأول ونهنا خذ ما تحب في مسنة الشاة في مقابل الظاهر لم يقصر **(ومتي خالف)** الوكيل **(الوكل في)** بيع ماله أو الشراء بعينه **(كان)** أمره ببيع بغيره فباع آخر أو بشره فوب هذا الدينار فاشترى بآخر **(فتصرفه باطل)** لأن الموكل لا يذعن فيه **(ولو اشترى)**

السبكي وكان ذلك مخرج حتى وثق العقود وجعله ابن سريج كالأخبار للصفحة وفيه **(لمر)** **(قوله)** فليط في شاة الخ من ثم قال الرافعي هذا غير القول الثاني مشكل لأن تعيين واحدة للطلان والآخرى للوكل ليس بأولى من العكس انتهى **(قوله)** إن قلنا الخ وذلك إذا كان الشراء في الذمة فإن كان بعين فبني أن يبيع في التي تساوي دينار بثلث دينار أي إذا كانت الأخرى تساوي نصف دينار **(قوله)** أي بعين غرض الشارع من هذا الكلام أن عبارة المستزعم أنه لو قال اشتر هذا الدينار لا يبيع الشراء في الذمة **(أي من كذا)** كالمساوون في مسنة الشاة أو سيد كره الشارع قريباً ويحتمل أن يقال عرضه دفع أصلاه يومهم أن المعين مقابل الملم **(قوله)** بثلث المعين راجع لقوله أي بعين مال **(قوله)** على الأول راجع لقوله قيل يتعين

(قوله) ويؤخذ الخ قال السبكي تملأ من ألى على السبكي انقضته الشرايعين (قوله) في موافق الاذن أى في الشراء الذى صدر من الوكيل على وفق اذن التوكيل (قوله) مع جزاء مفرع • قاله أهل التفصيل وان كنت تشتري لغيرك فلا يعلف فواقه على ذلك ثم عند أووى المشتري موكله مع على الأصح بخلاف ما لو كان كرى صلب العقد (قول) المتعويذ الوكيل أمانة قال البيهقي في الشاوي لو شاع المبلغ من يد الملال فلم يدرى متى أقسط أم أنه لم يصاحبه فمن وكذا الوضعية في مكان ونسى المالك وانما المبلغ اذ المالك الهالك من جهته انتهى (قول) التي طالبه الخ انقضى هذا ان الوكيل بالشراء يسل من غير خلاف وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق ان العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا (٣٣٥) قال الاستوى واعلم انه ليس خاليا من الخلاف بل فيه فرقان أحدهما الوضهان في وسبيل البائع

وآخرهما القطع بالجو از العرف وتيه • كما طالب الوكيل بطلب الموكيل أيضا ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن الى الوكيل على الأصح (قوله) والموكيل كأميل وذلك لان العقد واقع للوكيل ولو كبل فرجه وثابه والعقد صدر معه فلهذا جعلناه كاضمان في أحكام المطالبة والرجوع • مفرع • وعلى الطفل اذا ساء في العقد لا يكون شامنا للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لان شراء لازم للطفل بغير اذنه (قوله) لان العقد له والوكيل سفر كوكيل التكاح (قوله) لان العقد معه أى والا حكم يتعلق به (قول) المتن واذا قبض الى آخره هذا الى آخر زيادة المصنف في ثلاثة أوجه أحدها تغيير المشتري في مطالبته من شاء منهما وهذا الوجه الثلاثة هي الواجهة السالفة في المسئلة قبلها وتقبلها ملسفتم هذه الواجهة قاربها تجرى أيضا في وكيل الشراء اذا تلف المبيع فيه ثم ظهر الثمن المعين مستحقا (قوله) وعلى الأصح أى التي في الزيادة أصله مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر ان الوكيل لا يرجع جزاء ويحتسب جريان الخلاف وعلى الوجه

غير المذكور فيه (في الذمة ولم يسم الموكيل وقع) الشراء (الوكيل) ولغت منه للوكيل (وان ساء قال البائع بعينه فقال اشتريت لفلان) يعنى موكله (فكذا) يقع الشراء للوكيل (في الأصح) وتلقو تسعة الموكيل والثاني يطل العقد (وان قال بعينه موكلا ثم يد اقصا اشترى له فذهب بطله) أى العقد لا يملك بغيره التايعين بخلاف قوله صرح في الروضة ولا أصلها بمقابل الذهب ويؤخذ من التحليل ان ذلك في موافق الاذن وفي الكفاية حكما متوجها في المستوفى في الطلب اذا قال بعينه لموكلا فلان قال قبلته مع جزاء (والى كبل يد أمانة وان كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بل انعه (فان تعدى) كان ركب الداهية وليس التوب (فمن ولا يخرل) بالتعدي (في الأصح) والثاني يقول ينعزل كلودع وفرق الاول بان الاداء محض اتمان وعلمه ادا باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع بسبب عليه ممان الضمان (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكيل يعتبر في الروية لزوم العقد بمقارعة المجلس والتقاضى في المجلس حيث يشترط بالوكيل دون الموكيل) لا اله العائد حقيقة وله التفسير بجوار المجلس وان أراد الموكيل الاجابة فانه في التمة (واذا اشترى الوكيل طالبه البائع الثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا) طالبه (ان كان الثمن معناه) لا يملك في يده (وان كان كان الثمن) (في الذمة طالبه) (ان أنكر وكاذمه) وأقال لا أصلها وان أعترف بها طالبه أيضا في الأصح كما طالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكيل كأميل) والثاني طالب الموكيل فقط لان العقد وفى ثالث طالب الوكيل فقط لان العقد معه الاول لاحظ الامرير (واذا قبض الوكيل بالمبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) يبدل الثمن (وان اعترف بوقا له في الأصح) لحصول التلف في يده (فمخرج الوكيل على الموكل) بما غرمه لا مفره ومقابل الأصح انه يرجع الاعلى الموكل (قلت) كما قال الراعى في الشرح (ولمشتري الرجوع على الموكل اثناء) أيضا (في الأصح والله أعلم) لان الثمن تلف في يده الثمن مفره ويدهه والثاني لا يرجع الاعلى الوكيل وعلى الأصح من الرجوع على أيهما شاع في الرجوع على الوكيل بما غرمه على الموكل وتبدل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والأصح لا

القائل ما لا طالب الا الموكل بتمه عدم رجوع الموكل جزاء • (فصل وكذا جائزة الخ) • (قوله) بقوله الخ أى هذا هو المرام من العزل في عارته ليعم عطف المصلحة عليه والا فلفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قبله لقوله بعد ان عزله وهو غائب مفرع • من الصيغ تضمنتها مفرأ رتباطا وما أشبهه (قول) المتن العزل في الحال لو تصرف ولم يعلم بالعزل وسلم الى الغير كضامن على ما تعلق في البحر من بعضهم واقضاه كلام القزالي والشاشي وغيرهما كقول تصرف قبل الوكيل مع عدم علمه بالعزل ويصح الرواية في الاول عدم الضمان

(قوله) كاشفتني أي ولا هنه بدون ذلك يقتضي عدم الوثوق بعرضه وقرئ الرافعي منه وبين القاضي بأن القاضي بطلن بمصالح عامة وهو ملحق في الحاكم في جزئية متاحة (قوله) لا يلحقه أي لا ملاحق على سبب الاختراع السبكي (قول) المثلث وأصغها أي لأن الموكل أعرف بحال الأذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله في شيء كان القول قوله في صفته ذلك الشيء (قوله) بأن قال لست وكلاهما انقضض الشارح هذا قوله لكلام المثلث الآتي والأول أنكر كون المال لغيره ولم يتعرض الوكالة أو اعترف بها (٣٣٦) فانه يخلف على الذي أنكره فقط

ويكون ذلك كافيا في وقوع الشراء للموكل قاله الاستوى وقال السبكي انما قال المانح يخلف على نفي العلم بالوكالة لانه فرض المسئلة في الشراء عين مال الموكل أقول انقضض كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بأن المال للموكل وذلك يقتضي أن يبطل البيع في هذه الصورة وان كنه في التوكيل كافى الاستوى (قوله) الناشئة عن التوكيل يريدان التوكيل فعل الغيرنى الو كانه نفي له فانه يكون الخلف على عدم العلم لان هذا شأن الخلف على نفي فعل الغير (قول) المتروك وقوع الشراء للموكل أي ظاهرا (قوله) بأن قال أنت مبطل بمعنى قول الاستوى عنه ولكن وكلاهما (قول) المتنى الامع قال الاستوى هما الوجهان السامعان في قول المتروك هما فقال البائع بعتك قال اشترى فقلان فكذا في الامع أقول لا يخالفه لأن التوكيل هنالك معترف بالخالفه وهذا يدعى المواقفة (قول) المتبطل الشراء الخ قال الاستوى هو على ما عرفت في قول المتروك سواء قال البائع بعتك فقال اشترى بعتك قال اشترى فديفرق بأن التوكيل هنالك معترف بالخالفه وهذا يدعى المواقفة (قوله) لأن الموكل الخ حلل أيضا بأنه مالك لانتفاء التصرف فيك الاقرار به كالوالمجب إذا اقر

بالعزل كالمقاضي وعلى الأول ينبغي للموكل أن يشهد بالعزل لا قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزته لا يشيل وعلى الثاني المتعذر من قبيل رواه دون العصى والفاوق (ولوقال) الوكيل عزلت نفسي أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها (العزل) ولا يشترط في انعزاله بذلك حصول علم الموكل (ونعزل) أيضا (بمخرج أحدهما) أي الوكيل والموكل (من أهلية التصرف بحيث وأجنون) وانزال من قرب (وكذا انضمام في الامع) الحاقا به بالجنون الثاني لا يلحقه (وبمخرج محل التصرف من ملك الموكل) كذا باع أو أعتق ما وكل في سبه وانكر الوكيل الوكالة لئسائها لها (أو لغرض في الانضمام) لها (ليس بعزل) نفسه (فان تعد) نكوها (أو غرض) له فيه (العزل) بذلك والموكل في انكارها كالوكيل في عزله أولا (واذا اختلفا في أصلها) كذا قال وكفى في كذا ما أنكر (أوصغها بان قال وكفى في البيع نسبة أو الشراء بعشرين قال) الموكل (بل قد أو بعشرة صدق الموكل بعينه) لأن الأصل عدم الأذن فعاد كره الوكيل (ولو اشترى جارية بعشرين) ديناراً (وزعم ان الموكل أمره) بذلك (تقال بل) أدنت (في عشرة وخلف) على ذلك (فان اشترى) الوكيل (بين مال الموصىكل وسماه في العقد أو لم يسمعه ولكن) قال بعده (أي بعد العقد) (اشترى) أي المذكور (قلان والماله وصدقه البائع في هذا القول) (أوسع باخل) في الصورتين وعلى البائع رد ما أخذ (وان كذبه) فبما قال بان قال لست وكلاهما الشراء المذكور (خلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء الوكيل) وسلم العين المعين البائع وعزم منه للموكل (وكذا ان اشترى في اللقمة ولم يسم الموكل) بان فواء مع الشراء الوكيل (وكذا ان سواه وكذا البائع بان قال أنت مبطل في معناه مع الشراء الوكيل (في اد مع) وتلقوه في الموكل والثاني يبطل الشراء (وان صدقه) البائع في القسمة (بطل الشراء) لانتقامها على انه لم يسمي وقد ثبت بينه انه لم ياذن فيه بالعين المذكور واسكت عن التكذيب والتصديق فمؤخر من قول المصنف قبل وان سواه فقال بعتك فقال اشترى لمعان الى آخره ان الشراء يقع للموكل في الامع (وحيث حكم بالشراء الوكيل مع قوله انه الموكل) يستحب للقاضي ان يرقى بالموكل) أي يتطلبه (ليقول للموكل ان كنت أمرتك بشراء جارية (بعشرين فقد بعتكها بما) أي بعشرين (ويقول هو اشترى لغيره) (باطنا ويقتر هذا التطبيق في البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وان لم يجب الموكل ان ياذن كره ان كان الوكيل كذا لم يحل له وطؤاها ولا التصرف فيها بيع أو غيره ان كان الشراء بعين ما مال الموكل لبطاله وان كان في اللقمة حل ما ذكر الوكيل لوقوع الشراء وان كان صادقا في الموكل وعليه الوكيل الثمن وهو لا يؤذيه وقد طهر الوكيل بعشرين حقه وهو الجارية فيؤخذ به عنها وأخذ الثمن في الامع (ولوقال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من سبع أو غيره (وأشكر الوكيل) ذلك (صدق الموكل) لأن الأصل عدم التصرف (وفي قول الوكيل) ان الموكل انتم عليه تصديقه ولو اختلفا في ذلك بعد انعزال

بتكاح موليه قال الامام في باب الرجوع من خالف هذا القول كل ما جاء على حرق الاجماع انتهى فرع ما دام فقال الوكيل لم يسخ الجعل المشرط الامتنع فرع لو قال كنت عزلتك قبل التصرف قال الوكيل بل بعد فهو كالجعة فرع قال الموكل باع الوكيل بين ما حشر وقال المشتري بل بين الشراء صدق الموكل فان اقاما بين قدم المشتري لان مع فيه زيادة علم باستمال الملك أقول بعتك هذا القول بعنه في تصرفه أولى والناسط اذا عارضت بينا في أجرة التل ودونها أو عن التل ودونها

(قول) المثلث مقبول كذلك الغاصب وهو ممكن الفارق الضمان وعدمه (قول) المتن وكذا في الردأي لو كان بعد الغزل بخلاف دعوى الرد في الأمانات الشرعية فأنما لا يقبل (قوله) فلا يشمل أي لانه أخذها ترض نفسه وبأنها غاصباً أخذها من الغصبة المالك وانتاعه انما هو بالمثل فيها لاجبها (قول) المتن ولا يلزم كذا الواعتراف (٣٣٧) الوكيل بالتبض واذا في التلف لا يلزم المولى الرجوع اليه (قوله) فالوكيل المصدق

على هذا هل يبرأ المشتري فيه وجهان أحدهما عند الامام والقاضي يبرأ وعند البغوي لا (قوله) وقوجه الى آخر كلامه نعم ان الذهب في الكلب أريد به القطع في الحال الاول واحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قطعة في الحال الاثني لوكالة لوجهين في الثاني وهو كذلك (قول) المتن صدق المستحق أي ثم يطلب بيمينه المولى لا الوكيل (قول) المتن الاينة أي ولو شاهد واحد اعم بيمينه كذا من (قول) المتن وقوم اليمين كذلك الاب والجد قاطبة الاسنوي وقال السبكي يقبل قوله (قول) المتن ومن لا يقبل قوله فيه اشارة الى العلة ولولا في الدفع كان أحسن ليشعل المدعيون (قوله) وقطع الغريقون أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شيء وقوجه الاول بأنه يحتمل أن يرفضه من يرى الاستفصال كذا لك (قول) المتن انا وارثه مثله انا وصه انا موسى مثله المعنى ههنا اذنى على وكيل فأنبأ وأقام اليمين وحكم ثم جاء وأنكر او كلفه أن يقره لان الحكم على الغائب جائزة كره في الروضة أقول انكر لو فرض الحكم على الوكيل من غير عين استظهار كيف يكون الحال

(كتاب الأقرار)

يصح من مطلق التصرف يستثنى التام عند من يحمله مطلق التصرف واصل ان الاصل ان يسكن من ملك الانشاء

الوكيل لم يصدق الاينة (وقول) الوكيل في تلف المال مقبول منه وكذا في الرد على المولى لانه اتقنه (وقيل ان كان) وكلا (يعمل فلا) يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول المولى وأسكر الرسول صدق الرسول) يمينه (ولا يلزم المولى تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لان دروسه يده فكذلك ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع قبضت الثمن وتلف وأسكر المولى قبضه (صدق المولى ان يسكن) الاختلاف (قبل تسليم المبيع والام) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل) المصدق (على المذهب) حلال على أنه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وقوجه ان المصدق المولى لان الاصل بيمينه والطريق الثاني في المصدق منهما في الحالين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكر المولى له (ولو كانه متضامين) بمال دفعه اليه (فقال قبضته وانكر المستحق) تضام (صدق المستحق يمينه) لان الاصل عدم القضاء والاظهر انه لا يصدق الوكيل على المولى (فيما قاله) الاينة (والثاني يصدق يمينه لان الوكيل اتقنه (وقيم اليمين) أو الرضى (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى يمينه) عند انكره (على الصحيح) لان الاصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله يمينه لانه أمين (وليس الوكيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله (لا لأرد المال بالاشهاد في الاعم) لانه يقبل قوله في الرد يمينه والثاني لذلك حتى لا يحتاج اليه عين (والغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد) كالتصريح (ذلك) أي ان يقول لا أرد الا بالاشهاد ان كان عليه يمينه لا بخبره ان لم يكن في الاعم عند البغوي وقطع الغريقين بماله (ولو قال رجل) لمن عنده مال نسحقه (وكفى المستحق قبض ماله عندك من دين أو مبيع وسدقه) من عنده المال في ذلك (فقد دفعه اليه والمذهب انه لا يلزم) أي دفعه اليه (الاينة على وكالته) لاحتمال انكر المولى لها والطريق الثاني فيه قولنا أحدهما هذا وهو النصوص والثاني وهو يخرج من مسئلة الوارث الاينة يلزمه الدفع اليه بلا يمينه لاحترقه باسحقاقه الاخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحالي) مسحقه (عليك وسدقه) في ذلك (وجوب النفع) اليه (في الاعم) لا اعتراضه باستقال الدين اليه والثاني لا يجب النفع اليه الاينة لاحتمال انكر المستحق للسواة (قلت) كما قال الرازي في الشرح (وان قال) لمن عنده مال عين أو دين نسحقه (انا وارثه) المستغرق لتركه (وسدقه) من عنده المال في ذلك (وجوب النفع) اليه (على المذهب والله أعلم) لا اعتراضه باستقال المال اليه والطريق الثاني فيه قولنا أحدهما هذا وهو النصوص والثاني وهو يخرج من مسئلة الوكيل السابقة لا يجب النفع اليه الاينة على ارثه لاحتمال ان لا يرثه لان لحياته موجبه يكون لمن مروه خطاً

(كتاب الأقرار)

أي الاعتراف (يصح من مطلق التصرف) أي البالغ العاقل غير المحجور عليه وسبب ان لا يصح اقراره (واقرار الرضي والمجنون لاغ) ذكرنا كل كل منهما أو أمشي (فان ادعى) العبي

٨٥ ل الح ملك الأقرار ومن لا فلا وقد استسقى من الطرد الوكيل بالتصرف وولى التيب ومن العكس المرأة بالتسكاح واقرار المحجور بالرق أو الحرية واقراره بالتسبب المطلق يصح الايمان والاعشى بالبيع والوارثين على موره والمرضى لوارثه بأنه قد وهبه وقوله من ملك انشاء الى آخره قال الشيخ عز الدين هو بالتسبب الى الظاهر ولى البالغ بالعكس قتيبه قال الرازي لو زيد في الغائب من قدر على انشاء يستعمل ما لم يخر ما ورد على الطرد

(قوله) لا يصدق ولا يثبت منه لو أنتم أديتموه صغروا لو ادعى أنه كان حين الإقرار صغيرا واحتمل أنه يصدق منه (قوله) المتطوّل
 منه ولو كان غريبا فالذكر مفرع له لو ادعى البلوغ ولم يبين ما به البلوغ ففي تصديقه وجان قال الأدرسي المختار استفساره (قوله)
 في بابي الحجر لم يثبت حكم إقرار الصغير لتسكاح وهو باطل لكن قال الرافعي أنه يشكّل (٣٢٨) بقبول إقرار المرأة مع عدم القدرة على

الإنشاء وقتها صاحب المطلب في عدم
 القبول إذا لم أسمع منه حالاً فإنه يحتمل
 أن يكون التسكاح سابقاً على الصفه
 (قوله) التي وقيل إقرار الرقيق بالخ
 وقال الزنبي رحمه الله لا يقبل لا مملك الغير
 (قوله) التي لا توجب عقوبة خرج بهذا
 المال في إقراره بالسرقة وإن كان حكمه
 كذلك الآن فإنه خلا ما سبق في كلام
 الشارح لكن قوله عقوبة رد عليه
 الغصب والتلاوي عمدا وسرقة مالدون
 التصانيفها توجب التعزير ويترتب على
 المال بالذمة قطعاً كدفع الخطأ (قوله) فيجب
 ما ألغى لو كان من شره أم لا في تتبعه
 القيمة لا الثمن (قوله) صدقة السيد
 أم لا أي بخلاف دين الحنابلة عند تصديق
 السيد لا العامل مقصر (قوله) بدن
 في الجبارة حلف من الثاني لا للأول
 وعكسه نسيه ههنا أي خفة
 رحمه الله تعذيبه من الحصة (قوله) الثمن
 ولا يصح إقرار مكره وقوله تعالى لا آمن
 أكره وقوله طه من الإيمان فإذا أسقط
 أثره استغفر قبل الأولى غيره ولو أكره
 ليصدق مع إقراره (قوله) على أو عندي
 هذا ترك المصنف اختصاراً واعتقاده
 على ملبس مخرج في الصيغة (قوله)
 تصح الطريق الثاني راجع لقوله وقيل
 صحيح (قوله) لا ضرورة على أيضاً بأن
 الغالب وجوب المال بالمعاصرة وهي
 مستحقة هنا (قوله) إذا انفصل جيا
 أم لا انفصل ميتاً فإنه يرجع بالمال لورثة
 من ذكره المقام ورثته منه أو لولسى
 أو لورثته إن أسنده إلى وصية هذا حكم

(البلوغ بالاختلاص مع امکان) إبان استكمال تسع سنين كما تقدم في باب الحجر (صدق) في ذلك
 (ولا يثبت) عليه إذا فرض ذلك في خصوصه سلطان تصرفه مثلاً لا ذلك لا يعرف إلا من جهة ودعوى
 الصيغة البلوغ بالحض في وقت امكانه وهو تسع سنين كما تقدم في باب الحضر كذلك (وإن ادّعاء
 بالنسبة) بأن استكمل خمس عشرة سنة كما تقدم (طوبى بيته) عليه لا مكانها (والصغير والمفلس
 سبق حكم إقرارهما) في بابي الحجر والمفلس (وقيل إقرار الرقيق بموجب عقوبة) بكسر الجيم
 كالقتل وطمع الطرف والزنا وشرب الخمر والصدف والسرقة لبعده عن التمسك في ذلك فإن كل نفس
 مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الآلام والمهرم والقولون أنه يضع مال السرقة في دقته فإنما كان
 أو باقياً به أو بد السداد لم يصدق فيها ما صدقة تعلق برقبته والثاني بتعلق برقبته (ولو أقر بدين
 جناة لا توجب عقوبة) كجناية الخطأ أو اتلاف المال (فكذبه السيد) في ذلك (تعلق بدمته دون
 رقبته) يتبع به إذا عتق وإن صدقة السيد تعلق برقبته فيباع فيه إلا أن صدقة السيد باقٍ الآخر من
 قيمته وقد رآه ابن واد اسم ويترتب من الميراث لا يتبع به إذا عتق (وإن أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد
 أن لم يكن مأذوناً له في التصارة) بل يتعلق المقر بدمته يتبع به إذا عتق صدقة السيد أم لا (وقيل)
 على السيد (إن كان) مأذوناً له في التصارة (ويزدني من كسبه موافق به) كما تقدم في بابه إلا أن يكون
 المقر معاملة لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل على السد ولو أقر بدين غير السيد عليه بدين معاملة
 أضافه إلى حال الأذن لم يقبل إضافة في الأصح وقيل الحجر لو أطلق الإقرار بالدين لم ينزل على دين المعاملة
 في الأصح (ويصح إقرار المريض مرض الموت لاحقاً) بدين أو عين (وكذا الوارث على المذهب)
 والقول الثاني لا يقبل لا لمتهم فيه بحكم بعض الورثة والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني
 الاعتبار في كونه وارثاً بحال الموت في قول بجبال الإقرار وعليه ولو أقر زوجته ثم أبانها ومات لم يعمل
 بإقراره ولو أقر لأجنبية ثم تزوجها ومات عمل بإقراره (ولو أقر في حصة بدين) لانتان (وقى مرضه)
 بدين (لا يخلو بدم الأول) بل يتساويان كالأقر بهما في الصحة والمرض (ولو أقر في حصة أو مرضه)
 بدين لرجل (وأقر وأرضه بدمونه) بدين (لا يخلو بدم الأول في الأصح) لأن إقرار الوارث كإقرار
 المورث فكذلك أقر بالدين والثاني بدم الأول لأنه بالورث تعلق بالتركة وليس للوارث تصرفها عنه
 (ولا يصح إقرار مكره) على الإقرار (ويشترط في المقر أهلية استحقاق القرية فلا يخلو لهذه
 الدابة على كذا فلفظ) لأنها ليست أهلاً للاستحقاق (فلقول) على (نسيها المال كما)
 كذا (وجب) وحل على أمجنى عليها أو أكرها (وقال الحل هند) على أو عندي (كذا
 بارث) من أي مثلاً (أو وصية) لمن مقلان (لزمه) ذلك لأن ما أسنده إليه يمكن (فإن أسنده إلى
 جهة لا يمكن في حقه) كقوله أقرضنيه أو باعني شيئاً (فلغو) وقيل صحيح ويلغو الاستدلاله
 غير مقبول وقيل فيه فلا تصيب الإقرار بما يرضى من الشرح صحيح الطريق الثاني وتعبه
 في الزوالة بأن الأصح البطلان وبه يطلع في المفسر (وإن أطلق) أي لم يسنده إلى شيء (مع في الظاهر)
 ويحتمل على الجهة الممكنة في حقه والثاني قول لا ضرورة إلى ذلك وعلى الصحة في الأحوال الثلاث
 أي ما يصدق الحل إذا انفصل حياة دون ستة أشهر وألهاها كترالي دون أربع سنين وأمه غير فراش

لحال الأول وأما في الحالتين الأخيرين فإن المقر يسأل حصة من جهة إقراره ويعمل على ماله ربا فإن مات قبل الأمان
 فكذلك لو أقر الإنسان فكذبه

(قوله) ان اسحق بوسيتاخ أي هذا الحكم يخص الحال الأول وكذا الأخيرين فيما ظهر اذ ان الجهة كذلك أما عند عدم اليان في الحالين الأخيرين فالحكم لعمد كما كان وأنتي وبينهما الوسوسة ان ذكر أنتي ضمن الحقول أن تكون الجهة وسوسة ولكن ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قول) المثل ترك المال فيه هل يترك ملكه أو لا لا لا يعرف ما لكيفية كلام أبي اسحق في المذهب الأول وكلام الرافعي وغيره الثاني وقال ابن الرضا انه لا يبيع ويحتفظ له ظهور ما له وان رأى أن يبعه تحت يد القريز (قول) المتن في حال تركه بموهم انه لو رجع بعد رجوع القرة لا يبيعه وليس مراد بل مراده في المسئلة التي فرض فيها التوكذيب «فرع» يجري هذا الخلاف في كل من نفى عن نفسه حقا ثم رجع (قوله) وان رجع القرة الخ (٣٣٩) قال القزالي كذلك تقول في كل من نفى عن نفسه حقا ثم رجع (قوله) وان أقام بينة

الح حقول هو ده للستين

كأبائي في كل الوسايا ثم ان اسحق بوسيتاخ الكل أو بارشس الأب هو ذكرك فذلك وأنتي فلها النصف (وإذا كذب القرة المقر) مجال كسوب (ترك المال فيه في الأصح) لأنه لا يبيعه تشتر بالملك ظاهر أو وسط اقراره بمعارضة الانكسار والثاني ستره الحالك ويحتفظ له ظهور ما له (ان رجع المقر في حال تركه وقال غلطت) في الاقرار (قبل قوله في الأصح) بناء على أن المال يترك في يده والثاني لا يبيعه على أن الحالك يستره منه وان رجع القرة وسدق المقر وفساخ على أنه يترك في يده لا يسل للقرة إلا باقرار جديد وان يباع على أن الحالك يستره لا يسل اليه وان أقام بينة على أنه ملكه لم يسمع «(فصل قوله زيد كذا)» على «أو عندى» صيغة اقرار وقوله على وفي ذمتي للدين وسعى وعندى للعين أي يجوز عندا للخلاق على الاقرار بالعين حتى اذا ادعى بانها وديعة وأنها تلفت أو ردها قبل قوله حينئذ كذا في الرضا عن البقوي وأقره (ولو قال لي عليك ألف قتال زن أو أخذوا زنه أو أخذوا أو اخت عليه أو أبعده في كسب فليس باقرار) لأن ذلك يترك للاستبراء (ولو قال لي أو نمت أو سدت أو أبرأت مني أو قضيت أو أقرت مني أو أقرت بالقرارة) بالألف وعليه منه الإبراء أو القضاء والرأفي في الأخير بحث بأمر يجوز أن يرد الاقرار بالقرارة فيمضيه اليك ولزم كونه في الرضا (ولو قال أنا مقر أو أنا مقر فليس باقرار) بالألف لا احتمال الأول للاقرار بفسده كوجده الله تعالى والثاني للبعد الاقرار بمعد (ولو قال ليس لي عليك كذا قتال لي أو نمت فأقرت وفي نعم وجهه) ان ليس باقرار لا موضوع للتصديق فيكون مسددا في التخييل بل فانه رد الثاني ونفى الثاني اثباتا وأجيب بأن النظر في الاقرار في العرف وأهله فيهمون الاقرار بنعم فيما ذكر (ولو قال انقض الألف الغنى لي عليك قتال نعم أو أفضى خذ أو أمهلي يوما وحش أو أضد أو أضع الكيس أو أجد) أي المتاح مثلا (فأقر في الأصح) والثاني يقول ليست بيمينه يتحققه «(فصل بشرط في القرة ما لا يكون ملكا كقر)» حين يشر (ولو قال داري أو وثني أو دعي الذي هو زيد بعد رجوعه) لأن الاضائة عليه تقتضي الملكة فتساق الاقرار بغيره اذ هو اخبار ببيان عليه يحمل كلامه على الوعد باله ولو قال مسكتي زيد فهو اقرار لاهله قد يسكن مثله غيره (ولو قال هذا) الثوب (فلان وكان ملكي الى أن أقرت) به (فأول كلامه اقرار وآخره نفى) فيطرح

على الخبر ضرر على عليك ألف ولو قضا أعني نعم ولى في جواب الخبر المتن في خبر ليس لي عليك ألف قال الاستاذ فيجوز ان يكون اقرارا على خلاف نعم (قول) المتن قال نعم الخ قال السبكي ألقم فأقرت وأما الباقي قال الرافعي أنا صيغ اقرار عندنا بخفة والاصحاب يضطرون فيها للميل الى موافقة أكثر وقال في الخبر راما لا يبيع وسوسة في النهاج قالوا لا يبيع عندى خلاه انتهى «(فصل بشرط في القرة ما لا يبيع)» (قول) المتن أو دعي الخ قال الاصحاب بخلاف الذين الذين على زيد بعد رجوعه وسعى في الكسب على قتاله مع قال السبكي لو تراضى كأن شهدوا في الكسب بأنه أنشأ الشراء لنفسه لم يسمع منه ابن الرضا عن شاذي قال أعني السبكي فلو نهدوا على اقراره بأنه أنشأ الشراء لنفسه فذا أقروا لم يسل الذي اشترته لنفسه فيبقى أن يقبل لا ما اقرار بعد رجوعه ولا تراضى أو لو قال هذا الذي اشترته لنفسه لم يسمع منه في خبره وذا في خبره تراضى (قوله) فهو اخبار ببيان الخ أي وليس ازاله ملكه من المقر بمو قال هذا في هذا إذا اقرار لاهلهما فجلنا بخلاف مسئلة الكسب فيكون حاصل هذا اقرار بعد انكسار

(قول) المتقول له القبول في الحكم، تسليمه لا كونه في يده، وأما قوله يدعي عن التمسك بأشهاد معتبرين فلهذا وقوله نحن
 نقول من أين (قول) التمسك بأشهاد معتبرين فلهذا وقوله نحن نقول من أين (قول) التمسك بأشهاد معتبرين فلهذا وقوله نحن نقول من أين (قول) التمسك بأشهاد معتبرين فلهذا
 على ما يقتضيه وجه الثاني أن الشارع لم يصدق بالباطع علنا جابته فجاءه، مع أن المجتهدين قال الاستوى وعصر المذهب لأن طريقة الامام
 أحد ثلاثة أوجه، التفصيل مع من جهته ما من جهته ما وطريقة الأكثرين، القطع بالسعي في جانب الباطع وإجراء الخلاف في المشتري قال
 ظاهر من أنما هو في الباطع (قول) المتقول تغدو أي ويحطف له ليس عليه شيء (٢٤٠) غير هذا (قول) التمسك ولو فسر

الحل كانت الصيغة في ذوق قبيل
 هذا وضوءه لانه لا ثبت في النسخة قاله
 السكر رحمه الله (قول) الترتيب
 الخ أي يكون فيها خلافا عندنا عطف
 طريق الاولى ثم رأيت النسخ في شبهة
 قال ان هذه المسئلة مغز على الاعم
 في المسئلة السابقة انتهى قلت ويمكن
 حل عبارة المتر هنا على ما قاله عندى
 ملا دون هـ وقد أشار فيما أتى له
 من كراهة الرفع وسألهوا والمحرر
 الى ان عبارة الكلب أحسن من جهة
 تناول المستوفة أى تقرا الى المكان
 تصوير ما يماثله (قوله) روى الرفع
 الخ يريد بهذا ان عبارة المهاج أحسن
 لامكان تصوير ما به عندى حال الخ
 (قول) الترتيب كذا في الأصل
 مركبة من كلفا التشبيه واسم الإشارة ثم
 قلت فصار يتكرر معان العند وغيره
 وهي في مثاله جعني شئ وليس كما نحن
 العدد (قوله) تقرا الخ وذلك لانه لما
 أتى بلفظين مبهين وعصفا بمقوله درهما
 كان الظاهر ان تميز لكل واحد منهما
 وقال ابن الرضف لأن التشبيه وصف
 والوصف يعود الى كل صفة منه تشبيه
 قاس من ذهب الى خفة أن يصح هنا
 أحد وشرون درهما (قوله) والحق
 في الزمعهما درهم أى أنهما درهم خسر

(قول) المتن مختلفين مستدرك ولذا استعمل من الجتهن قاله الاسنوي وفيه نظر لان العبارة تدونه تصديق بان يقول بانف صحاح ثم يقول ألف صحاح مثلاً تأمل (قول) المتن ضمن الخ توفيه لم يقبل بالاختلاف (قوله) عملاً بآخروهم وان كان هذا العام الفاسد تقرى بين الناس على فسادها والاقراء اخبارهم جارى وأما السبعة الاخيرة فلان تحريرها كان على ألف (٣٤٢) قضيته وهو لو صح بذلك لم يكن

اقرارا ويجرى القولان في حكم كل ما يتصل بلفظه عادة ويصل حكمه شرعا كقولنا شاف السبع فاسد ونحوه (قول) المتن اذا سلمت قبل مستدرك وقوله جعل ثمننا على أحكام الثمن قبل ويبنى عن ذلك أو لا قبل (قوله) أحدهما لا قبل عملاً بأول الكلام لأن آخره يرفع أو هل على تقدير عدم تسليم العبد (قوله) أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام أى لأن آخره يرفع أو هل (قول) المتن وقلنا ألف لا يلزم لوقال أنا أريد الآن أن أقر بما ليس على من مال أو وطلاق ثم أقر بذلك أو عاين ما يصح اقراره قال المتولى هو قوله لا لا تنز (قوله) انه ليس عليه الخ أراد الاستوى وماه ليس عليه الا هذا (قوله) لا في تعذيبها يعني يكون الصنف بالتعذيب وقت الاقرار (قول) المتن قلت هذا لا يتبعه جرمه في معصية في ذنبي أو يفتأ من (قوله) ووقال الخ لو كان بدل على في ذنبي فسكت عنه الرأى وهو محمل نظر (قول) المتن واقتضاهما أو اقتصر على الاقرار بالهمة فلا يكون مقرا بالقبض وكذا لوقال وهمة وملكها قاله البغوى لانه قد يظن الملك الهبة وكذا لوقال وتضمها بغير رضائي فرفع ولو أقر بالقبض ثم أكره قبل بالتلف ولو أقر بقبض من البيع ثم عزم انه أقر ولم يقبض ففي النهاية ان ظاهر المذهب عدم القول بخلاف ما سبق وفي الطلب ان كلام القاضي يشعر بأنه المتوصل (قول)

(وكذا المقره) في أمحقه (قلين) جنس الحق وقدره (وليدع) به (والقول قول المقر في نفسه) فاذا بين المقر جماعة درهم فقال المقره ما لي حليلك الامانة تار واذا بينها حلف المقره ليس عليه مائة دينار ولا تثنى منها ويصل اقراره بذكر المقره وان قال لي عليه ما شأدهم حلف المقره ليس عليه (دخول الاقل في الاكثر) لجواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بكامله أوقبه (فلو مضى ما بهتتين مختلفتين) كصالح ومكسر أو أسندهما إلى جنتين كبيع وقرض أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة قزما أى اقراران في الصور الثلاث (ولو قال هل ألف من ثمن حجر أركب أو ألف قضيت لزمه ألف في الظاهر) عملاً بأول الكلام والشأن بالعملاً بآخره لكن للمقره تخفيف المقره من الجهة المذكورة أو أه قضاء (وقال) هل ألف (من ثمن عبد لم يقضه اذ سلمه) سلمت قبل على المذهب (وجعل ثمننا) والطريق الثاني مرد القولين السابقين أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام (وقال) هل ألف (ألف ما شاء الله لم يلزمه ثنى على المذهب) لانه على الاقرار بمبينة انه تعالى هو في غيب عنا والطريق الثاني مرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام (وقال) هل ألف (ألف لا يلزم لزمه) لأن قوله لا يلزم لا يقطع من ما فيه فأنى (وقال) هل ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا وهو دية فقال المقر له عليه ألف آخر ديناً (صدق المقر في الظاهر) يعني انه ليس عليه ألف آخر والثاني يصدق المقر به انه عليه ألفاً آخر نظراً الى ان على للرجوع فلا يقبل التصبر بالودية فيه وأجيب باحتمال ارادة الوجوب في حفظ الودية (هان كان قال) ألف في ذنبي أو ديناً الى آخر ما تقدم منهما (صدق المقر على المذهب) بينه انه عليه ألفاً آخر والطريق الثاني وجهاً بينهما يصدق المقر به انه ليس عليه ألفاً آخر وقوله في ذنبي يعني ان يريد به ان تلفت الودية لاني تعذبت فيها (قلت) أخذنا من الشرح (فاذا قبلنا التصبر بالودية فلا يصح) انها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد اقراره ودعوى الرد بعده ومقابل الاصم قول الامام من الاصحاب انها معصية نظراً الى قوله على الصادق بالتعذيب فيها وأجيب بصدقه وجوب حفظها وقوله بعد الاقرار ارى بتصبر معتلقي بالتلف فلا يدعى التلف أو لا تقبل الاقرار لم يقبل لان التالف والمردود لا يكون عليه (وان قال هل عندى أو مبيع ألف صدق في دعوى الودية) والرد والتلف قطعاً والله اعلم لان اللفظ مشعر بالامانة ووقال هل ألف الودية قبل وأول على وجوب الحفظ وقيل لا يقبل في قول وعلى قبوله اذا ادعى التلف أو لا تقبل في الاصم (ولو أقر ببيع أو هبة وتبايض) فيها (ثم قال) ذلك (مسا) أو أقرت لظني الهبة لم يقبل) في قوله بفساده (وله تخفيف المقره) انه لم يكن فاسداً (فان نكل) عن الحلف (حلف المقره) كان فاسداً (ويرى) من البيع والهبة وتجارة الحر والروضة كاصلها وحكمه بطلان البيع والهبة (وقال هذه الفروا) يدل لغرو أو غشها من زيد بن عمرو ولست زيدوا لظهور ان المقر يرغم فتم لغرو لانه حال منه فيها (بالاقرار) الأول

المتن يقبل أى أن الاسم يجعل عند الإطلاق في العموم عليه الظاهر ان هذا لا يجري في معصية تعدي الهبة والساد والثاني قال الاسنوي لان قوله هنا يؤول الى خلاف الظاهر من ان أى في الاقرار أو ببيع قال ويحمل جرمه بالاختلاف معنا أيضاً (قوله) وحكمه بطلان البيع المعنى أولى لان الكلام في من لا دين (قول) المتن لمن عمرو ومعه ثم لغرو (قوله) لانه حال الخ والمحاولة القولية كلفه

(قوله) ويلزم عشرة قال الاستنوي لم يخرجوه على الجمع بين مبحوز وما لا يحوز (قول) المتن ويصح من غير الجنس منه أحدهما أنه مطلقاً وأوجهه في غير الملك والموزون ولقد أكد المصنف التوب في هذه كراهة إن سرق عليه أن يجره له عليه قيمة عبد أو ثوب أو عشرة دنانير مثلاً ويحسب أن يقره بالاح فيجوز الفدية فظهر منه أن يقول له على أن لا الكذا ويقوم الذي عنده وحلف عليه (قوله) تلفظه الضمير فيراجع لما من قوله لأنه سينال (٢٤٣) (قول) المتن ومن المعنى أي أنه كلام صحيح ليس بمحال لأنه الشافعي يرى الله عنه ولو قال

هذه الغار لسان وهذا البيت نهائي أو قال لعمري يدل نفسه قبل أيضاً خلافاً لما في الثانية (قوله) التهمة على أيضاً ندرة هذا الاتفاق قال الرافعي وهذا الوجه ضعيف بإجماع من قبله. فرجع مولد قام وادعاه مقامه. خاتمة هو قال له على عشرة فيما ألحق قليس باقرار

• (فصل آخر) في نسبته أن يقول هذا أبي ويصدق فلو كذبه ثبت لكن يجري بينهما الإيمان ككعبه وقوله أنت أبنى أحسن من قول أنا نيك وقول الأب أنت أبنى أحسن من قوله أنا أولاً وكل صحيح (قول) المتن كان أهلاً أي ما شرط أن الأولان بهما الأهل وغيره ومن الشروط أن لا يكون متنبهاً بلعان عن فراش نكاح صحيح وإن لا يطلع به حق الثيران كان صغيراً كما في البدو والعقن الصغيرين (قول) المتن الآية أي كسائر الحقوق (قول) المتن ثبت نسبته قد اشتهر عليه أو خفي وهو حقه على مخالفة في البيت الصغير وقد يقال في البيت طلع ميراث بيت المال (قول) المتن في الأصم أي كالتاب بالبيئة ومحل الخلاف إذا لم يشاهه فراشاً والأفلا أثر لا تكاد وكذا الوصية الصغير قبل البلوغ وفرجع فلو لم يمس له تخلف الابن لا يرجع لا يقبل (قوله) يجوز أن يقول المجنون هذا أبي

والثاني لا يقر به لمصادقة الإقرار بما له ملك الغير (ويصح الاستثناء أن الفصل لم يستغرق) المستثنى منه نحو على عشرة إلا تخلف الأربعة فلا يصح ويلزم عشرة ولو سكت بعد الإقرار أو تكلم بكلام أجني ثم استثنى لم يصح الاستثناء فهو من الإثبات في ومن التي إثبات (فإن قال له عشرة إلا خمسة إلا خمسة واجب نسعة) لأن المعنى إلا خمسة لا تنضم إلا خمسة تنضم الثمانية والواحد الباقي من العشرة (ويصح من غير الجنس كاف الأتوبابين يربو فيته دون ألف) فإن بين شوب فيته ألف فاليان لغو ويطل الاستثناء من مال الزاد في كنهه تلفظه وقيل لا يطل فيه غير مستغرق (و) يصح (من المعنى) كنهه الدار له الأهدا البيت أو هذه الدراهم إلا إذا أهدى (أو هذا الطبقع) إلا هذه الشاة (وفي المعنى) جسدان أنه لا يصح الاستثناء منه لأنه غير متعاد للمعاد الاستثناء من المطلق (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو قال هؤلاء العبد إلا واحداً قبل ورجع في البيان أنه فان ملأوا الواحد أو زعم أنه المستثنى صدق بيته) أنه الذي أراد بالاستثناء (على الصحيح) والله أعلم) والثاني لا يصدق التهمة

• (فصل) إذا أقر نسباً أن له نسبه) بأن قال هذا ابني (أشترط لصحة) أي إلا لحاق (أن لا يكونه) (الحس) وتكذيبه بأن يكون من لا يتصور أن يكون أباً المستثنى (ولا الشرع) وتكذيبه (بأن يكون) أي المستثنى (معروف النسب من غيره) وإن صدقه المستثنى أن كان أهلاً لتصدق (بأن كان عاقلاً بالغاً) لا حفاً في نسبه (فإن كان كافراً لم يثبت) نسبه (لا يثبت) فإن لم تكن به يثبت حلقه (فإن حلف سقط دعواه) وإن نكل حلف الذي وثقت نسبه ولو سكت من التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه (كما قال الرافعي) قضية اعتبار التصديق وشغل السكوت قول الروضة فإن استثنى بالغا فلم يصدق لم يثبت النسب الآية (وإن استثنى صغيراً ثبت) نسبه (فولو لم يطل) نسبه (في الأصم) لأن النسب يثبت له فلا ينفذ بعد شوبه والثاني يطل لأن الحكم بكونه غير أهل لا ذكر وقد صار أهلاً وأسكر ويجري الخلاف في استثنى مجنوناً فأناق وأسكر (ويصح من استثنى متاميراً وكذا كبيراً في الأصم) والثاني لا لقوات التصديق (و) على الأول (رأى) أي البيت المستثنى ولا يتكرأ التهمة (ولو استثنى اثناً بالغاً ثبت) نسبه (لكن صدقه) منها فإن لم يصدق واحداً منها عارض على القائم كإسباني قبل كتاب العقن (وحكم الصغير) أي الذي يثبت له اثنتان (بأن في) كتاب (القيط أن شاء الله تعالى) كإسباني فيه حكم استثنى المراقم العبد (ولو قال ولد أمه) هذا ولي ثبت نسبه) شرطه (ولا يثبت الاستيلاء في الأظهر) لا احتمال أنه أولادها بكاغ ثم ملكها والثاني يثبت حلالاً على أنه أولادها بالملك والأصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه هذا (ولي) ولدتني ملكي) لا يثبت الاستيلاء في الأظهر لا احتمال أنه أحلها بنكاح ثم ملكها والثاني يجمع على أنه أحلها بالملك (فإن قال علقته في ملكي ثبت الاستيلاء) وانقطع الاحتمال (فإن كانت

لم يثبت النسب حتى يثبت ويصدق واستشكل الزواني الفرق • نسبه مسئلة الشارح مؤلف السبكي بما أوصل الجد بالبلوغ (قوله) لقوات التصديق على أيضاً بأن تأخير الاستحقاق إلى الموت يشعر بالصكارة لوقوع في حياته (قوله) فإن لم يصدق الخ لم يثبت النسب ولو كنسبهما

في رواية المشايخ انهم سجدوا في ركني وصعدوا في ركنه فخلع هذا الحجاب عن رول الله ان اخرجته هذا الى البيت فخالع المشايخ رول عبد بن زينة فخلع على فراش ابي بن زينة وسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم المشايخ فرائعها شيئا فبقيت فقال عبد بن زينة الى الركني والعاظم اخرج واحضبه باسوة في ركنه والامر بالاحياء والكلاب والكلاب من القلائع اسم عبد الرحمن وكانت ابنة عاتق غلب ابي عاتق في بصرى الى النعمان في الاختلاف وحضانه ابي عبد الله في ركنه ما به في عبد الله (قول) انك تسجد عبد الله بن زينة فلا تاذن في خلقه والركن في حق هذه الامانة ابو النعمان (٢٤) واعتذر عن عبد الله بن زينة

[illegible][illegible]

(قوله) ولا تلطمع بالخزنجية في الطلب وحاول المحقق لانه يمكن يستعملها بحضور من تدفع به الخلوة أو وكيل امرأه في استعمالها (قوله) وطال الخ يريد بهذا ان منعه بقرية التحليل خاص بالاعارة للخدمة ولهذا جزم ابن الرقعة فقال التصريح يحول على الخدمة والكرهية على غيرها فرع بصحح اعارة الصيد (٢٤٥) للمحرم ولو بصلح حرم على المحرم الارسال (قوله) وقيل اعارة فاسدة قضيتها ان لا يصيب أجره المثل على

هذا وبصرح في الطلب واستعمله من حيث اعلم قبل المنفعة بحانا (قول) المثل فان تلفت كلا أو بعضا ولو استعار عبدا وعليه شبه له فيها بخلاف سرج الدابة كسباقي (قول) المثل لا يستعمل قال أبو حنيفة لا يصح بالاعتداء وهو قول عندنا فرع هو أماره شرط أن لا ضمان لغا الشرط وصح العقد كالمو أقرضه شرط أن لا يتركها من جميع (قوله) يضمنها أي لا لحاق حديث على اليد ما أخذت حتى تؤده كذا علة الاستوى وعلمه الشارع بما ساقى قال السبكي وعند التصديق الثالث أنصف من الثاني لأن التصديق بعض التصديق (قوله) أي البالي عبارة عن الأجنبي الاتحاق هو التلف بالكية مثل أن يلبسها إلى أن تسلي والانصاق هو التمسك قال وتلف الدابة بالركوب والجلجالات العاد كالاتحاق وفرقها وصحها كالانصاق (قوله) فيضمن في آخر الخ يعني آخرها يمكن توفيقها ومضاهيها فيها كلها (قول) المتن والمستعيرين المستأجر لو كان هذا المستأجر متاجرا من غائب وتلف العين عند المستعير رجع باجره على المستأجر وهو يرجع على الغائب (قول) المتأجرها ومثلها تعرض هنا لا يجوز ولا لا يجوز وعكس في الشعر حال لكل منهما على الآخر فرعه فوفيل لمنعه من نقل الاستوى المتجه إليه أجره المثل لا ما زاد على المسمى من أجره المثل لانه يعدوه

لا من منعها في استعمالها (وتجوز اعارة قباير للخدمة امرأه) ذكر (بحرم) للباليه ولا يجوز اعارتها للاستمتاع بها ولا للخدمة كغير محرم لحرف القصة الا اذا كانت صغيرة لا تنهى أو قضية فتجوز في الاصح في الرخصة والمقهور من في الجواز الصادق قال في الوسيط في الخدمة بالخدمة الحرم (وتكره اعارة عبدا لمالك) كراهية تفرقه زاد في الرخصة صرح الجرجاني وآخرون بأنها حرام ولكن الاصح الجواز انتهى وعلى في المذهب عدم الجواز بانه لا يجوز أن يتخذه (والاصح اشتراط لفظ كاهر تدا أو أقرني ويكفي لفظ أحدهما مع فصل الآخر) كفي اباحة الطعام ومقابل الاصح ما ذكره المتولي انه لا يشترط لفظ حتى ولو أعطى عار بالخدمة تمت الاعارة لو كانا وفرض لنفسه ما لم يفسد عليه مختلف بسط لمن يحبس عليه فليس اعارة لمن جلس عليه لانه لا بد من تعيين المستعير انتهى (ولو قال أقرنتك) أي جاري مثلا (تلفه) بلفظ (أو لتعيرني فربك فهو اجارة فاسدة تجوز أجره المثل) أي بعد القبض مدة الامساك وقيل هو اعارة فاسدة وهذا انظر الى اللفظ وفاسدة كالعوض والاول انظر الى المعنى وفاسدة لمجالة المدة والعطف ولو قال أقرنتك هذا المدة شهر من اليوم بعشرة دراهم أو لتعيرني فربك شهر من اليوم فهو هي اجارة صحيحة وأعارة فاسدة وجان بناء على أن الاعتبار باللفظ والمعنى فيه قضية اتساق في أقرنتك لتلفه أن يكون التلف في الاعارة على المالك وثمنه طعام الرقيق وهو موافق لما في البيان عن العبري وقال القاضي حين على المستعير تلف الدابة وثمنها وطعام العبد وشراؤه (وموتة الرقة) العارية (على المستعير) من المالك أو المستأجر إن رد عليه فان رد على المالك فالخبرة عليه كالمورد على المستأجر (كان تلف لا يستعمل فيها وان لم يفرط) قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤده وقال في أدرك أخذها من صفوان بن أسامة يعرضه فترها وما أودا ودو غيره ومباقي أنها تعير حجة يوم التلف وتلف بعضها مضمون وقيل لا كتلفه بالاستعمال (والاصح انه لا يضمن ما يضمن من الشاب أو ينسحق) بالاستعمال والثاني يضمنهما (والثالث يضمن المصحق) أي البالي دون المصحق أي الثالث بعض أجزاءه ووجه الاول بان ما هما حدث عن سبب ما دون فيه والثاني قال حق العارية أن رد وقد تعذر ردّها في قول يضمن في آخرها حالات التوفيقيات رتبها في الثاني فيضمن يده والثالث فرق بوجوده ورد في الثاني دون الاول ونشأ الثالث الذي يدعى المحرر من جمع المستعيرين (والمستعيرين مستأجرا لا يضمن) الثالث (في الاصح) لانه نائبه وهو لا يضمن والثاني قال يضمن كالستعير من المالك (ولو تلفت دابة في يد وكيله في شقه أو في عين سلمها اليه ليرضاها) أي بعلمها (فلا ضمان) على الوكيل أو الراسل لانه لم يأخذها لفرض نفسه فليس مستعيرا (وله) أي للمستعير (الاتساع حسب الذن فان أماره زرع مخنطرة زرعها ومثلها) ودونها في ضرر الارض (ان لم يهين) من ضررها فان نهاه عنه لم يمكن له زرعها وليس له أن يزرع فوقها كالذرة والطن (أو لشعر يزرع ما فوقه كقطعة) فان ضررها فوق ضرره (ولو أطلق الزرع مع في الاصح وزرع ماشاء) لا لحاق اللفظ والثاني لا يصح لتفاوت الضرر قال الرازي ولو قيل يصح ولا يزرع الا أقل الأنواع

(قوله) ويجعل فمها أي لأنها مكرمة ومعروفة وأيضاً يجوز الرجوع بها بخلاف الإجارة (قوله) كيف شاء مثل الرافعي إذا دفن الموق لا يؤولى إلى التزويم أي فلا يستفاد إلا بالنسب عليه أقول وهذا يجري في مسألة الشارع الآتية على المعنى (قوله) لكل من مارة العار يفتى شاء لأنها تبرز للمنافع المتشعبة والترفع إذا لم تصل بالنسب وكذا الإباحة يجوز الرجوع فيه ولا إجماع ومكرمة فلو منعنا المال الثمن الرجوع لامتد التماس منها ولو استعمل المستعير العارية قبل العلم بالرجوع فلا أجر عليه ونخرج ما بين الرفعة (٢٤٦) على ما رجوع البيع ولم يعلم المباح

شعر الكلب بهذا وأسكت عليه في الروضة (وإذا استعار لئاء أو غراس فله الزرع ولا عكس) لأن شرطه ما أكثر (والجميع أمة لا يفرس مستعير لئاء وكذا العكس) لاختلاف جنس الضرر إذ ضرر النافع في ظاهر الأرض أكثر وضرر التماس في باطنها أكثر لا تشاشره وقوا الثاني يجوز ما ذكر لأن كلام النساء والفراس للتأنيد (و) الجميع (أمة لا تعمر أمانة الأرض مطلقاً بل يشترط تعيين نوع النفع) من زرع أو غيره كالإجارة والثاني يصح ويحتمل معها ما لا يحتمل في الإجارة وينتفع بها كيف شاء موثقال الروابي ينتفع بما هو العادة فيها قال الرافعي وهذا أحسن وأسكت عليه في الروضة وعلى الأول لو قال أعزتكما لتنتفع بها كيف شئت فوجهان يؤخذ بهما جميع الوجه من نظير المسئلة في الإجارة وكالارض فيعاز كالدابة تصلح للركوب والجلل تأملنا ينتفع بوجه واحد كالسباط الذي لا يصلح للفرس فلا حاجة في أطره إلى بيان الاستئجار

(فصل لكل منهما) أي المستعير والمعير (رداً العار مني شاء) سواء في ذلك المطلقة والمؤتمنة وروية المعير بجميع رجوعه ومصرفي الحرز وغيره (الأداة أعاره من) وفعل (فلا يرجع) في موضعه (حتى يندرس أو يلفظ) بمحاطة على حرقة قلبت وله الرجوع قبل وضعه فيقال التولي وكذا بعد الوضع فلم يولد الرباب فيه يؤخذ بهما كمن جاز العار بمدة كره في الروضة أو لم يولد المعير أوجرت أو أوعى عليه أو غير ذلك لضعف انقضاء الإجارة كاستاء العقود الجارية وإن مات المستعير انقضت أيضاً انتهى (وإذا أعار لئاء أو الفرار لم يندس كرمه من رجوع) هذا بنى المستعير أو غراس (إن كان شرط) عليه (القول بجما) أي بلا شرط لنقصه (لزم) فإن امتنع قلعه المعير بجما (والا) أي وإن لم يشرط عليه القلع (فإن أخسار المستعير القلع قطع ولا يلزمه نسوة الأرض في الأصح) لأن علم المعير بأن المستعير القلع رضاء بما يحدث منه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الأصغر يلزمه) التسوية (واقفه أعلم) لأنه قطع بأخساره ولو امتنع منه لم يصر عليه فيلزمه رد الأرض إلى ما كلف عليه (وإن لم يصر) أن يقلعه (لم يشرط بجما) لأنه محتمر (بل للمعير اختيار بين أن يسهه بأجرة أو يقطع ويضعه أرض النفس) وهو شرطان فالتفاوت بين قبته تأملاً ومقولة (قيل أو يملكه قبته) أي حين التملك وفي الروضة كما قلنا ثم الثالث إلى الأولين في مقالة وإسقاط الأول مع الثالث في مقالة لئاءما جاز فوسع لا بد فبهما من رضاء المستعير ومن الثاني والثالث قطع في مقالة وإنما أصح انتهى وإذا أخساره لئاء المستعير موافقة من أي كلف ترميم الأرض ذكره الرافعي وأستقيم الروضة (فإن لم يصر) أي المعير شيئاً (لم يقطع بجما) أي أهدى (المستعير الإجارة) وكذا أن لم يندس في الأصح ثم على هذا الأصح قيل (يبيع الحياكم الأرض وما فيها) من بناء أو غراس (وتقسم بينهما) على ما ذكره بعد صفه فلا تقصومة (والأصح أنه يعرض

له بالرجوع وهذا التصريح حتى قال السبكي ومنه تعلم أن الرابع وجوب الإجارة (قول) المتنازلاً أعار المجرى على هذا المحصر مسائل منها أعاره الكفن ومنها استعاره الله إلى الكفن العتقة لا تمنع جهة المستعير قطع ومنها ما لو قال أعيروا دارى بعد مدتي شهر أو غيره ذلك (قول) المستحق يندرس الخ قال الماوردي ويجمع من التصرف على ظاهر القبر (قوله) انقضت قال الرافعي فيصحب على الوترية لأنه وإن لم يطل بالمعير زاد غيره ومثله الرقبة التي كفاً لم يختلف شيئاً فالواجب عليهم القولية (قول) المتراجحنا قال الاستاذي مستنداً أقول مراده ما قاله الشارع أن يكون من غير شرط غرم النص وغرض الاستوى أنه لا يحتاج إلى لفظ جماعاً لأن الإطلاق محمول عليه فرفع هو بى أو غراس جماعاً بالرجوع فليجاء كما لو قيل السبل يندس إلى أرضه (قول) المتن ولا يلزمه نسوة الأرض قال ابن الرفعة الخلاف يلتفت إلى الخلاف في الذي يتلف من أجزاء الثوب بالاستئجار من الاستعمال قال الاستاذي وكذا مراده المحضر للأساس فلا ينبغي أن يفتى بخلاف المحضر قطع الأساس فينبغي أن يفتى به (قوله) بل للمعير لأن في ذلك الجمع من مصلحتيهما وخير المعير لأنه المحسن ولأن الأرض

تستع (قوله) أي حين التملك أي مع ملاحظة كونه مستحق الزوال (قوله) إجارة توسع منه تعلم الأبد من حد وليس منها كالتمنع (قول) التزوي وكذا أن لم يندس أي لا أن العزم يصرته التغيير ومقابل الأصح قول قدا انتهت العارية فلا بد من أجرة (قول) اللزوم الأصح أنه يعرض منهما الخ وذلك لأن المستعير لا يصره منه وأما المعير فصره عليه فرفعه من حد وداً شيئاً بشجرة غير ما تفرق تلك النفس ثم إن كان باذن المالك فينبغي أن يتغير بين الشيعة بالإجارة أو الصلح وغرامة أرض الشخص قطع كما لو أعار رأس الجدار للبناء

(قوله) والاستغلال قال الرافعي ولا يرط باسئنا ولا يستدلها والظاهر حمل الاستغلال على ما فيه ضرر (قول) المثل وقيل ان الظاهر انصار ولواذن العير (قوله) السابقان في رهن الام انهما بقوم المهرمون وحده ثم مع الآخر والثاني بقوم المهرمون وحده ثم الآخر وحده والظاهر ان هذا الثاني هو قول (٢٤٧) البغوي الذي يكون معنى قوله مشغولة ان تسعة الشغل تلاحظ في قويم الارض

من غير قيمة القراس أو ألبانها البها
لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد
ينازع في ذلك هذا ولكن الظاهر
والله اعلم ان غرض الشارع من قوله
قال المتولي ان المتولي جعل المستغلة
على وجهه وان البغوي اقتصر على
وجه (قوله) وعلى ما فيها قال في السان
واذا قومتا القراس قومتا مستحق الاخذ
(قوله) لانه انما اباح الخاءى وياضها
لوا عاردا يتجمل متاع الى مكان ثم يرجع
في انشاء الطريق فانه يحمله الى ما من
ولكن بأجرة (قوله) ما اذا بقصر من
صوره ان يأكل الزرع الجراد ثم نبت
ثانيا فنزع اكل الزرع أو القراس
لم يزرع أو يقرض الامرة واحدة (قول)
المثل والاصح ان قال الاستوى قضية
كلامهم انه لا يجب عليه القلع الا بأمر
المالك ثم لو لم يشعر به المالك فهو محل
نظر فخرج قلع صاحب البساتين
لزمه تسمية الارض قاله الرافعي وقضية
انه لو احببه المالك لآتمه التسوية
وذلك لانه ملكه بالمباشرة بالخيار
(قول) المثل على المذهب قال الاستوى
انما عبر به لانه لم يمس على تصديق الراكب
دون الزرع فذهب الاكثرين الى
حكاية قولين فيما وبعضهم قرا النصين
وفرق بينهما وتخص من الطرفين
ثلاثة أقوال اى كذا كرا الشارح (قوله)
ويستحق أجرة المثل أى دون المسمى وإن

عنها حتى يختار اشائها أى يختار المعاملة واختاره ووافقه المستعير عليه لقطع النزاع
بينهما وفي الروضة كالمثل يختار بلا أذى أى المعروى حتى بعد اختياره لمسبق (والعير على
هذا الاصح ادخلوها والاتعاها) والاستغلال بالنماء والضرر (ولا يدخلها التعريض
اذن لفرج ويجوز دخوله (السقي والاصلاح) للصدار (في الاصح) مسبة للمصكف
الضياح والثاني يبارض به يشغل دخوله ملك غيره الى ان يصل ملكه (ولكل) منهما
(يسع ملكه) للآخر ولثالث (وقيل ليس للتعريضه ثالث) لان ملكه له غير مستقر
اذ للعير ملكه واجبا بهذا ليس ما عمن ثم مع الشترى من المعريض تغييره والشترى
من المستعير ينزل منزلة فيغير المعير كسقي وللشترى فصح البيع ان جعل الحال بمقتضى الواقع
المعروض المستعير على بيع الارض بما فيها ثم واحد جاز في الاصح لما جاز في كغيره من الثمن هنا
وقبها اذا عاها الحال كعلى وجسب قال المتولي هو على الوجهين فيما اذا قرض الراهن الارض
المهرومة أى وهما السابقان في رهن الادتم والوفد وقال البغوي يزرع على الارض مشغولة القراس
أو النماء وعلى ما فيها وحده فحتمت الارض للعير وحصة عليها المستعير (والعارة المؤقتة) للنماء
أو القراس (كظلمة) فيما قدم من الاحكام (وفي قوله) القلع فما جاز اذ ارجع بعد المدة
ويكون هذا فائدة التوقيت ومقابلته قول فائدة طلب الامرة وفي وجهه ليس له الرجوع قبل مضى المدة
(واذا) اطرز اعور وجع قبل ادراك الزرع فالاصح ان عليه الاقواء الى الحصاد والثاني له ان يقلع
ويخرج ارض النقص والثالثة على ملكه بالقيمة كقراس وقرق الاول بان للزرع امدان يحظر (و) الصبح
على الاول (انه الامرة) من وقت الرجوع الى الحصاد لانه انما اباح المنفعة الى وقت الرجوع والثاني
لا اجرة لان منفعة الارض الى الحصاد كلست وبأجرة (فروع) مسدة ولم يدرك فيها نقصه
شاخه الزراعة قلع العير الزرع (بجنا) وهذه الصورة كلستة عما قبلها فيدخل فيه ما اذا
لم يقصر فان حكمه وحكم الاعارة المطلقة ما قدم ثم لو كان الزرع مما يتناقصه قبل ادراكه كلب
المستعير قطعه (ولو حمل السيل يذرا) لغيره (الى أرضه) فثبت فهو أى التاب (لصاحب
البنى) بذال معجى (والاصح ان يصير على قلعه) لان المالك لا بد ان فيه والى لا يصير لا غير متخذ
فهو كغيره في نظر التاب فهو شجر ازرع ويكون الحكم على مسبق (ولو ركب دابة) وقال مالك
أعرتها فقال أجرتكها) مدة صحتها بكذا (أو اختلف مالك الارض وزارها كذلك
فالمصدق المالك على المذهب) قلنا اى انه انما ياد في الاتعاها بما يقابل فخص لكل منهما
ما اعاره وانما أجره ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزراع لان الاصل براءة
المنفعة من الامرة فخص كل منهما ما لا شجر والمالك المصدق في الارض المالك وفي الدابة
الراكب لانه تكثر الاعارته بخلاف الارض وقطع بعضهم بهذا (وكذا وقال) الراكب أو الزارع
(اقرق فقال) المالك (بل فخصتني) فالمصدق المالك على المذهب لان الاصل عدم اذنه فخص
ويستحق أجرة المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزراع لان الاصل براءة المنفعة من الامرة

حلف عليه هذا قضية كلام الرافعي اى لا يضمن ذكر الامرة توسع ذلك يستحق أجرة المثل وقال الام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف على
مبين والاكتفى الحلف على الامرة

(قول) المتبوم التفتب بجمع ذلك التوهم فيها الا تصي أو يوم القبط لآذى ذلك الى تضعين الاجزاء البسطة بالاستعمال وقيل بالاصي لانها
 توتفت في تلك الحالة لا يصح انهما وقيل يوم القبط كالقرض * (كتاب القصب) * هو الاستيلاء على أي هذا تصر فيه شرطا أو مائة
 فهو أخذ الشيء للمعاينة فان كان من حرز في سرقة أو مكره في حصره سمي غارة أو حصارا واعتقد العرب سمي اختلاسا وان جدد
 ما اتفق عليه سمي خيانة (قول) المتناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي

للمصيد ونحوه أما القصور والغارات (قول) المتناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي
 وقيل القواصق فلا يدخل عليها ولا يجب ردّها (قول) المتناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي
 هذه العبارة فتبيند انه لا بد منها من قصد الاستيلاء وهو ظاهر وأشار اليه الشارح بقوله وسواء في الأولى الخ
 (قول) المتناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي
 لودفع الى عبد القريض لا يرد الى يده أو استعمل في شغل كان غايها للمصيد وقال الغري لا يضمن الا اذا اعتقد طاعة الأمر كعبد الرأع مع زوجها انتهى وقول القاضي الى يده كان الضمير عائدا الى بيت الدافع (قول) المتناقص الاستيلاء مخرج ما لو قصد النظر اليها لئلا مثلها مثلا وتلفت في هذه الحالة فلا ضمان بخلاف نظيره من المتقول (قول) المتناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي
 المتناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي
 الاستيلاء لان شقيقه غير يمكن قصده وسوءة وحديث نفس فرغ أو انعكس الحال لا قلنا ظاهر الضمان ويحفل خلاه فرغ حيث لا غصب هنا فلا مرة أيضا (قول) المتناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي
 أي ولو غرم عليه اضعاف قيمته فرغ دفعه للمالك بشرط على القاصب مائة التعلل فانه قاله الغري لا يمتثل ملك نفسه فرغ لو غصب من مردع ومستاجر ومن ثم لا الهه يرى في الرقاي المستعبر وجها ولو اترع من العبد شياب ملو به ونحو ذلك من

• (كتاب القصب) •

والثالث الفرق بين الأرض والبناء كالتصميم وقطع به بعضهم (فان تلتفت العين) قبل ردّها (قصد
 اتقاعل الضمان) لها المختلف في حقه ومعلوم ان القصب يضمن أقصى القيمة من يوم القبض الى يوم
 التلف (لكن الامع ان الغارة تضمن بقيمتها يوم التلف بأقصى القيمة من يوم القبض) وهما مقابل
 الامع (فان كان لم يذهب المالك) بالقصب (أكثر) من قيمة يوم التلف (خلف لزيادة)
 انه يضمنها وباخذ ما عداها والمساوي بلايين
 (هو الاستيلاء على حق الضرع دونها) أي يضرحق ويصرف في الروضة وعمل من قول المحرر وغيره
 مال القبر لا يدخل فيه ما نصب وليس مجال سكا للكب وجلد الميت والسرجه
 والاختصاص بلحق حق القبر ويدخل ذلك في قوله حق قاله في الفائق والروضة (فان كان دابة
 أو جلس على فراش فغاصب ان لم يتعل ذلك قال في أصل الروضة سواء قصد الاستيلاء أم لا
 والراضي حكم في عدم قصد وجهين كعدم التعلل (ولو دخل داره وأزججه عنها) فخرج منها وفي الروضة
 كاصلا يدخل بأهل على همة من قصد السكنى (أو أزججه ونحوه على الدار ولم يدخل فغاصب)
 وسواء في الأولى قصد الاستيلاء أم لا لان وجوده يضمن من قصده (وفي الثانية وجوه) أي ليس
 بغاصب قاله القزالي خلاف ما دل عليه كلام طائفة الاحصاء وعبارة المحرر في الأشهر لا يصير غاصبا
 (ولو سكن بيتا) من الدار (ومنع المالك منه دون باقي الدار فغاصب البيت فقط) أي دون باقي
 الدار (ولو دخل) الدار (قصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب) لها وان كان ضمينا
 والمالك فيها (وان كان) المالك فيها (ولم يزجج) عنها (فغاصب نصف الدار) لاستيلاء مع
 المالك عليها (الا أن يكون ضعيفا لا يستتريه على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا شيئا
 ولو دخلها لأجل قصد الاستيلاء ولكن لنظره في فعله أو ليقتنن عليها لم يكن غاصبا شيئا منها (وعلى
 القاصب الرد) للقصب الحديث أي داود وغيره على الدار أخذت حتى تؤذيه (فان تلف عنده)
 بأقاة أو تلف (ضمينه) حيث يكون مالا وهو القالب بما ساقى وغيره المالك والكلب والسرجه
 لا يضمن (ولو أنفق مالا في دماره كضمته) هذه المسئلة والمائل التي بعدها كروها استطرادا
 لما يضمن بغير القصب بالباثرة أو التسبب (ولو خرج رأس من مطروح على الأرض فخرج ما فيه
 بالفتح أو منسوب فقط بالفتح خرج ما فيه ضمن لان الخروج المؤذي الى التلف ناسئ من فعله
 (وان سقط بعرضه لم يضمن) لان الخروج لم يلحقه (ولو خرج قصاص من طائر وجهه طار
 ضمن وان قصير على الفخ لا طائر امان طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا) يضمن والثاني
 يضمن مطلقا لان الفخ يسبب الطيران والثالث لا يضمن مطلقا لان طائر اختار ان يطار والاول
 يقول طائره بعد التوقف يشعر بانتباهه في هذه الحالة بخلاف التي قبلها والايدي المترتبة على يد

الآلات المدفوعة اليه من المالكين بالردائي العبد (قول) المتناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي
 التناقص اعترض بأن غير تلمز التكثير فلا يصح دخول عليها (٣٤٨) (قوله) كالكلب أي الذي
 قال القزالي الفرق بين المالكين غامض قال السبكي الفرق ان اقام الشيء لاجل عادي

(قول) المتن ثم انهم اختلفوا في العلم بان قال القاصب قد قلت انما مضمون ما ذكرنا من ان القاصب من غيرى صدق الآخذ قال الماوردي وقال الاسنوي الوجه تصديق الآخذ لفظا واما العلم بالاسنوي كذا كلفور في حقه الاكل وقد ظهر في عدم الاختصاص بينهما فافترست المسئلة فيها هو أهم من ذلك قال السبكي نقلنا عن الماوردي لو وجب القاصب ثم قال اعلمنا بالقاصب وانك قد صدق القاصب بخلاف ما لو قال قلت من غيرى قال السبكي والخيار تصديق الموهوب مطلقا قال في مسئلة الضيعة لا يوجب ضريبة ايضا والله أعلم (قول) المتن فانه ارسل القاصب الى اهله نأيه (قول) المتن وان حله الخ قسيم قوله مستقلا (فصل تضمن نفس الرقيق الخ) (قوله) بالقبض ما بلغت الخلفية قتال الما لم ترد في ديما لخر وخالف أحمد (٣٤٩) في رواية عن جعفر كل متقوم ضمن بالثلث وبجنازة قبل الله عليه وسلم من أعتق شركه في عبد

وكان له مال بلغ قيمة العبد قوم عليه موهاه
الضمان وانما تقدم المصنف الكلام في
ضمان الأدي لشدة وضمان الأحرار
ياقي في الجانيات (قوله) عادية حتى تأتت
عاجية متعذرة ولو قال ضامته بل عادية
شمل نحو السحر ولكن الباب معقود
للإعادة (قول) المتن بما تضمن أي
بالإجماع (قول) المتن ان قلت لأن
السلط بالآفة يجب فيه ضمان ولا
كفارة ولا يضرب على العاقبة فكان
كلامه (قول) المتن بما تضمن من
قيمه أي كالمه يجمع الأموال (قول)
المتن وعلى الجديد وجهه انه لو اشبه المخر
في التكليف وتضمن الاحكام كالكتاب
القصاص والقطر والخليف والمحدود
وجوب الكفارة في كنه (قوله) ولو
قطعا غاصب منه ولو قطعت عند العاصب
فيصير ذلك على القاصب (قول) المتن
كما هو تراب الخ خص الشيخ هذه الامنة
لغناها بل بان الخلاف في بعضها
(قول) المتن منه أي بالاتباع ونظر
ذلك بعدم جواز اهل الاجتهاد مع وجود
النس (قول) المتن تلف أو تلف زائد
في المخر رحت بدعاه قال الاسنوي
لاخراج السعير لانه ضمن بالقيمة مطلقا

القاصب أي ضمان وان جعل صاحبا القاصب وكانت أي امانة (ثم ان علم) من ترتب به
على يد القاصب القاصب فكما تضمن من غصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده (ويطالب بالآفة
وكذا ان جعل) القاصب (وكذا تذهب في أصلها بدعاه ان كان له امانة) يستقر عليه ضمان ما تلف
عنده (وان كانت بدعاه كوديعا لقرار على القاصب) فيما تلف عند المودع ونحوه (ومضى ألتف
الاخذ من القاصب مستقلا) أي التلاف (فالقرار عليه مطلقا) أي في بدعاه ضمان بدعاه
لقوة التلاف (وان حله القاصب عليه بان قدم له طعاما مضمونا بشيئا قاصدا كلفكدا) القرار
على الاكل (في الظاهر) والثاني على القاصب لان مخر الآكل (وعلى هذا) أي الظاهر (لوقته
لما كلفا كهرى القاصب) وعلى الثاني لا يبرأ
فصل تضمن نفس الرقيق قيمته بالقبض ما بلغت (ألتف) بالقتل (أو تلف تحت بدعاه) يتصف الباء
(د) تضمن (ايضا منه التي لا يتقدرانها من الخ) كالكتابة (بما تضمن من قيمته) تلفت أو ألتفت
(وكذا الققرة) كالتدقيق بما تضمن من قيمته (ان تلفت) بأه (وان ألتفت) بجناية (فكدا
في القديم) تضمن بما تضمن من قيمته (وعلى الجديد يتقدر من الرقيق القيمة فيه كالدخ في المرفق
بده نصف قيمته) ولو قطعا غاصب لزمه كمال الامن من نصف القيمة والارش وسأني في آخر كتاب
الديان مسئلة الرقيق من زيادة (د) تضمن (سائر الحيوان) أي باقية بالقيمة تلف أو ألتفت ويضمن
ما تلف أو ألتفت من أجزاء بما تضمن من قيمته (وضمير) أي الحيوان (مثل ومتقوم والاصح ان المثل
ما يصير كيل أو وزن وجاز الفهم كما هو تراب ونحاس) وحديد (وتبر) وسبيكة (ومسل) وحشير
(وكافور وقطن وعنب) ورطب وسائر الفواكه الرطبة (ودقيق) وجيوب وزب وعمر (لان غاية
ومعجون) هما ما يخرج قيد جواز السلم ويخرج قيد المصكل أو الوزن ما يحد كالحويان أو يذرع
كالتياب والوجه الثاني سكت عن اختيار جواز السلم والثالث زاده في التمسيد جواز بيع بعضه
بعض فيخرج به بعض الامنة من العيب وضيمير (فيضمن المثل على تلف أو ألتفت فان تصد المثل
بأد لا يوجد في ذلك البلد وحواله (فالقيمة والاصح ان المخر ارضى فيه) بالها (من وقت القاصب
لي تضمن المثل) والثاني الى التلف والثالث الى المطالبة (ولو نقل المصوب المثل الى بلد آخر فلكا
أن يكتفونه) الى بلده (وان يطالبه بالقيمة في الحال) للصيغة (فاذارد ردها) واسترد
(فان تلف في البلد المثل اليه لمطالبة بالثلث في أي البلد يشاء) لانه كان لمطالبة بده الدين فيما

٨٨ ل ب كانه في ما قال وقد افترضا على المؤلف في كراهية أول الفصل فلو دفعه هناك وأتي به هنا كان أولى (قوله) بان لا يوجد
في ذلك البلد الخ كقطع المسلم فيه (قوله) الى تضمن المثل لان وجود المثل كوجوده في المصوب (قوله) والثاني الى التلف أي يسأع على
ان الواجب قيمة المصوب بالقيمة المثل ووجه الثالث ان المثل لا يسلط بالأعواز دليل انه الصراحي وجده (قوله) فلهما انهما من جهة ما سألوه
عموم قوله أولا وعلى القاصب الرد (قول) المتن وان يطالبه بالقيمة أحد القيمة لانه كراهية من غرامة أجرة المصوب بذلك مخرج
لوسكان المصوب أم ولو عتق رجح القاصب بالقيمة مخرج مخرج (قوله) لو أعطاه مائة موعضه هذه القيمة في جواز الرد نظر (قول) المتن
في الحال متعلق بقوله وان طالبه (قوله) ردها أو زادت زيادة متعصية هي للمصوب متصور ذلك بان يكون اخذ من القيمة عوضا
(قول) المتن أي البلد يشاء وكذا بينهما (قوله) فيما بل لو عاد الى بلد القاصب ثم تلف كان الحكم كذلك

(قوله) وإن اتى لمطالبة بالثلث فباعه بالثلث ما لم يمتنع فيه وقت الرخص فانه يلزم موثقت الفصل ما عوربه (٢٥٠) (قوله) وترد انقضى وجوب

(فان فقد الثلث غرمه قيمة اكثر البدين قيمة) لانه كان له مطالبة بالثلث (ولو ظهر بالنقصان في ضرر بلدا تلف بالجميع) انه ان كان لا مؤنة لثقله كان قد غرمه مطالبة بالثلث والا فلا مطالبة (له) (بالثلث) ولا لغارم تكليفه بقول الثلث لما في ذلك من الضرر (بل يغرره قيمة بطلان التلف) والثاني لمطالبة بالثلث مطلقا * فرع * اذا غرم القيمة ثم اجتمع في بلدا لتلفه للثلثا فقيمة وطلب الثلث وهل الآخر استرد اذ القيمة ويدل الثلث فيه الوجهان فيما لو غرم القيمة فقد ائتمن ثم يخرجه له ولصاحبه ما ذكره أصحابه (وأما المتقوم فيضمن) في القصب (بأصغر قيمة من القصب الى التلف وفي التلافي بلا قصب بقيع عموم التلف فان جنى على المأخوذ بلا غصب (وتلعبه سراً بفعل واجب الاضي) ايضا) من الخنا يتالى التلف فاذا جنى على مائة أخذت مائة مائة مائة ثم هلكت السراة فقيمة مثلهما خمسون وجب عليه مائة (ولا ضمن الخمر) لسم ولذو (ولا راق على ذي الاثر يظهر شر بها أو يحيا) فراق عليه في ذلك (وترد عليه) في عرق ذلك (ان بقيت العين) لافراقه عليها (وكذا المحترمة اذا غصبت من مسلم) ترد عليه لانه اساء كما تصرخ لاهي التي عصرت بقصد الخلية أو بلا قصد الخمرية (والاصنام) والصليان (وآلات الملاهي) كالطروس وضرة (لا يصحب في اطائها شيء) لانها محرمة الاستعمال ولا حرمه لضعفها (والامع) ايها التكرار الكسر القاضى بل فصل لتعود كايقل التأليف زوال الاسم ذلك الثاني نكسر ورض حتى تهوى الى حد لا يمكن اتخاذ آية محرمته لا الاولى ولا غيرها (فان ههنا التكرار) على الاول (من رعاة هذا الحد) أى التفصيل المذكور (لأن صاحب التكرار) منه (أطله كيف يسر) انطاه ولا يجوز احراقها لاثرائها من مقول ومن احرقها فطبع فيها مكسورة الحد المشروع ومن جاوزه فاحرق الارق فطبعها والثاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وبين قيمتها متهم الى الحد الذى ائفى قال في الروضة الرجل والمرأة والعبد والانساق والصبي المعز بشر كون في جزاء الاحكام على اربعة هذا التكرار وسائر التكرارات وشباب الصبي عليه كاشاب البالغ وانما غصب ازاله على المكلف القاصر (وقض منفعة الدار والعبد وغوهم) مما سائر كذا دابة (بالتقويت والقوات في يد عادية) بان سكن الدار واستخدم العبد وركب الدابة أو لم يفعل ذلك وقض بجره المثل (ولا تضمن منفعة المبيع بالتقويت) بان ولحقه وقض بجره المثل كلبى ان ولا تضمن بفوات لان البدل ثابت عليها فترجى السيد المصنوعة واليد في بيع المرأة (وكذا متعبد الخمر) لاضمن التقويت (في الامع) كتنخره على عمل والثاني تضمن بالقوات ايضا لانها المتقومها في عقد الاجارة فاسادة تشتمل منفعة المال والاوّل يقول الخمر لا يدخل تحت البدل منفعته فترد تحت يده (واذا قض القصب بغير استعمال) كسرقه يدا لعلباً (هـ) (وجوب الارش مع الاجرة) للنقص والقوات وهى اجرة منه تسليم قبل النقص ومعا يده (وكذا الوضوء به) أى بالاستعمال (بان يلى الثوب) بالنقص يجب الارش مع الاجرة (في الامع) والثاني لا يلزم يجب كالأمرين من الاجرة والارش لان النقص ناشئ من الاستعمال وقد قول بالاجرة فلا يجب لمعنا آخر ودفع بان الاجرة في مقابلة القوات لا الاستعمال (فصل اذنى) (هـ) القاصب (تلفه) أى المقتصب (وأكثر المالك) ذلك (مدنى القاصب يمينه على الضم) لانه قد يكون ساداً ويجز عن البيعة فلو لم يصدقه لتخذ الحس عليه والثاني يصدق المالك يمينه لأن الأصل بقاءه (فاذا حلف) أى القاصب (غرمه المالك الى الامع) يدل المقتصب

الاجر فقيمته ما اشكال على عدم النقصان عند التلف لانه انساب الامام الى المختص ان الواجب القليلة قط (قوله) وآلات الملاهي لو وجد الطروس مثلاً من ضرر وتر فعل بكسره وقت فيه ابن الرضا قيمة فانه قال القزالي ولو كان بلا اشتغال بترغ الخمر ينطل شغل فيه الكسر قال والولاء كسر طرونها زروا واداسوا ليس ذلك الا لأد (قول) المتوفى القوات قال السبكي ان قول القوات موقوف في التقوى يستلزم فيبقى الاقتصار على القوات الا ان يقال هذا لا يمنع من التعليل معال وهذا البحث يمنع في نفس الثوب ونحوها بالاستعمال فتشقه (قوله) ايضا والقوات خالف فيه أبو حنيفة فربى الله عنه (قوله) لأن البدل يبدل لذلك ان غصب الزوجة لا ينقطع عن الزوج المهر بخلاف غصب العين المؤجرة وانما لتمازى في نكاحها ذهبا عليها ولا يدمي أحدهما على الآخر (قوله) وكذا متعبد الخمر الخ كذا ذلك الشاب التي على الخزولو مضرا حذاً (قول) المتقومه الوقتصه قال الاستوى لأن كلاهما مباح نعمه عند الانقراض فكذلك عند الانقراض (فصل اذنى الخ) (هـ)

(قوله) لبقائه من يؤخذ منه انما لو عاد وصده غرمه قطعاً وهو كذلك قال الاستوى ولو قرعنا على هذا الوجه فنبقى في المقوم ان يأخذ المالك القومون لم يعد الى التصديق لانه يستحق المبدأ من التلف واما الصلوة (قوله) ايضا لبقائه أى والحيلة انما تجب القيمة قطعاً لا للثقل في التلى والقيمة في المقوم كذلك قاله السبكي وهو يرشد الى وجوب القيمة للصلاة على هذا (قوله) صدق القاصب أى لانه رداً لقين والاصل كونها على هذا الصفة المردودة (٢٥١) عليها بخلاف ما توافقت (قوله) وهو نصف التوبيراجع قول المتألف (قول)

المتن ضما الاحسن غلبناه (قوله) وفي الثانية أى بشيها وجه قال في زوائد الروضة والقوى الأخرى بعد أن قال ان الأكثرين على الأول وعليه العمل وهذا الوجه الثاني قاله الرافعي على ما توافقت أحدهما فردة وأتلفه الآخر الأخرى يضي معاً فأنه انفقوا على انه لا يطع اذا لم يبلغ قيمة أحدهما صاوا بان غناه ماذ كونه تسمى معاذ كونه كمن الروضة والرافعي قاله في الثانية والثالثة ولا ينافيه كلام الشارح لانه أراد بالثانية الاختلاف لاحدهما ما بقيد القاصب أو في يد المالك نفس واحدة ولها شتان (قول) المتن فكأن قال السبكي هذا القول مشكل بكلايه صكر على أصل الشافعي رضي الله عنه واختار الرابع (قول) المتن وفي قول رده أى كافى التصيب حتى يسرى الى الهلاك (قول) المتن بالاقول بزم هذا القول في جناسه اذا كان قيد المالك قول انه يفديه بالارش بالقامع وعلى أنه مدغم معه باختار القدامول لم يسر لرجا ظاهر راضيه بهذا المعنى مفقود في القاصب فلذا أقصر على الجزم بهذا قلت هذه طريقة التتوي وغيره أجرى الخلاف تقرا الى ان القاصب منع من جعل ذلك على المالك حكماً القاصب منع منه فأنه من عيوب المبيع جناباً لخطأ اذا

من مثله أو فتمتوا الثاني لا يفريه به لبقائه من فزعمه أوجب الأول بما عجز عن الوصول اليها بين القاصب (ولو اختلفا في قيمته) صلباً حقهما على تلفه (أو) اختلفا (في السبب التي على العبد المصوب أو في عيب خلقي) به مدغمه كمن قيل كان أمي أو أخرج خنقة (صدق القاصب بينه) في المسائل الثلاث لأن الأصل برأيه من الزيادة في الأولى وعدم السلامة من الخلق في الثالثة وثبتت به في الثانية على العبد وما عليه (و) في الاختلاف (في عيب خلقي) به مدغمه كمن قيل كان أقطع أو سارقاً يصدق المالك بينه في الأعم لأن الأصل السلامة من ذلك الثاني يصدق القاصب بينه لأن الأصل برأيه من الزيادة في الروضة وأصلها حكمة الخلاف قولنا وهو لورد المصوب به عيب وقال غيبته هكذا قال المالك حدث عند صدق القاصب قاله المتولي زاد في الروضة وابن الصباغ (ولورده) أى المصوب (نقص القيمة لم يلزمه شيء) لبقائه محاله (ولو غصبوا بقيقته عشرة قصاصات بالرخص درهماً ثلثه فلا قصاصات تصفدهم فردة وزنه خمسة وهي نسطا لنفس من أقصى القيم) وهو نصف التوب (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو غصب خنق) أى فردى خف (قيمتها عشرة قلف أحدهما ورداً الآخر وقيمتها درهمان أو أتلف أحدهما في يده (غصبا) له فأن تلف على غصب (أو) أتلفه (في يد المالك) والقيمة لهما والباقي مذكر (لزمه ثمانية في الأعم والله أعلم) وهي قيمة مالتف أو أتلفه ولورش التعريق الحاصل بذلك والثاني يلزم درهمان قيمة مالتف أو أتلفه وفي السابقة وجه ثالث انه يلزم خمسة قيمة كل منهما منضما الى الآخر وأقصر الرافعي في الأولى على الأول وزاد في الروضة فيها الثاني يزيد عليها فيها الثالث عن التقصير رافعي في الثانية في شق الغصب بالتلف وحاس به الاتفاق في الأولى (ولو حدث) في المصوب (تقصير يسرى الى التلف بان جعل الخطأ حرة) والهن والمحقق حصيدة (فكأن تلف) لا شرافه في التلف فبعض يد من مثل أو قيمة (وفي قول رده مع ارش النص) وفي ثالث يتخير بين الأمرين وفي الرابع يتخير المالك فيها قال في الشرح الصغير وهو حسن وما لا يسرى الى التلف يصيب ارشهم وقد قدم (ولو غصب المصوب قطع رقبته مالاً لم يمس القاصب بقتله) لحصول الجناية في يده (بالاقل من قيمته والمال) الذي وجب بالجناية (فأن تلف في يده غرمه المالك) أقصى قيمة (ولحقى عليه تقريعه) ان لم يكن غرمه (وان يتعلق بما أخذه المالك) لا تميل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذ منه (على القاصب) لانه أخذ شيئاً في يده وقيل الاخذ منه لا يرجع كقوله الانام لا خصال ان يبصر الخبي عليه القاصب فيستقر للمالك ما أخذه (ولو ردا العبد الى المالك) فنع في الجناية رجوع المالك بما أخذه) منه (الجنح عليه على القاصب) لما تقدم (ولو غصب أرشاً فقتل زبائها) بالكس (أجبره المالك على رده) ان بقى (أو رده) ان تلف (واعاد الارض)

كثرت وكذا العبد اذا لم تب وحينئذ فيضمن القاصب أرش هذا العيب ايضا (قوله) ان لم يكن غرمه أى ان لم يكن قد وقع منه تخليه قبل تلفه فغيره للجنح عليه ولا يصح عوده الى المالك لما يلزم عليه من فساد عبارة النجاشي وإن أردت ايضا ذلك فراجع الاستوى وضريح من كتب المذهب والظاهر ان الحكم كذلك لو كانت العين باقية ولكن كان القاصب عليها المالك (قوله) وقيل الاخذ منه الخ هذا الحكم يستفاد من تغيير المصنف بش (قوله) لما تقدم عبارة الاستوى لأن سبب البيع وهو الجناية فعوض

(الحمل) المتوان لم يطالبه قال الاسنوي بل ولومته (قول) المتحطه الرافعي بأنه تصرف في المكان والقرب بغير اذن المالك فيه لم يوافق ورده
كله المالك التسل (قوله) ان لم يمتعه أى لم يمتعه لا لأنه لم يمتعه لا لأنه لم يمتعه (قوله) ولا يغير المثل في ذلك خصا العبد
اذا زادت به قيمته (قوله) بزيادة قيمته الضمير مفعول لقول المتقدمة (قول) المتخصص حرال أشار بهذا (For) الى أن العبد المرفوع الذي

لا يحصل بزيادته خص بغير مفعول نعم لو
سكنت عند الغاصب بهذا الممنوع ودها
ولا يمت عليه قال ابن الرفعة لا له لا يمت
تصا (قول) المتوان تذ كالح أى وكذا
تعلها (قول) المتوان لو خص بالحق مثله في
الحكم وجران الخلاف ما لو فزع البيض
ونبت البذر وأعلم اننا انخفية يقولون
اذا تصرف الغاصب بما يبطل اسم
الاول ملكه فلو لم يمتعه لم يمتعه
المحقق وأما ما سكرت ذلك أشد
انكار (قوله) والأصح انه لا يمت هذا
يشكل على زعم السبكي ان الهربة
للاصايب فما سلف ويمكن الجواب عنه
(قوله) لأنها مفرع على اعماصى
الخبرة المحترمة (قوله) بخلاف انحرافها
يصح في خبر المحترمة

● (فصل في زيادة المصوب الخ) ● (قول)
المتن ولذا لا تكفيه أى وان لم يكن له
غرض (قول) المتوان ورش التخص جعله
الاسنوي منصوصا بطله فاعلى الرذ (قول)
المتن كلف القطع لحديث ليس لعرق
فلان حق (قول) المتن أجبر عليه في
الاصح وان لم يمت ذلك الخسارة والضياح
● فخرج ● الغاصب بقله فهو وان تخص
الثوب ولولا انصاف على الاضام فمهما
شركا كان (قوله) قال يضيع وقال أيضا
القراس يضر في المستقبل بمقتضى انتشار
عروفه وأما ما يختلف هذا (قول)
المتن فلا يمت قال السبكي بطل ان حكم
الاجماع بان الصبي عيب انما هو عند
زيادة القيمة

كما كانت قبل التخل من افساد أو غيره (والتخل الرذوان لم يطالبه المالك ان كان له فيه
غرض) كان دخول الارض نقص يرتفع بالرد أو بقله أو بقله أو بقله أو بقله (والا) أى وان لم يكن
له في الرذ غرض (فلا رذ بل اذن في الاصح) والثاني له رذ بل اذن ان لم يمتعه المالك (وقاس بما
ذكرنا حذر البئر ولعلمها) فعليه الظلم بترها ان يتي وجهه ان تلف المالك وذلك وان لم يطالبه
المالك ليدفع من نفسه الضمان بالسقوط فيها الا ان يمتعه منه ولا غرض له فيه بغير دفع الضمان
فان كان له غرض غيره فله الظلم في الاصح (واذا اعادة الارض كما كانت ولم يمتعه فلا رذ لكن
عليه أجره المثل لئلا يمتعه من الرذ والظلم وضرها وان كانت باو واجب ومعلوم أنه بزيادة أجره
مقابلها (وان يتي نقص وجب ارضه معها) أى مع الاجرة (ولو خص بغير شايحه وأغلاها
فتمت عنه دون قيمته ورده لم يمتعه من الغائب) منه (في الاصح) ولا يغير نقصه بزيادة قيمته
والثاني قال يغير بما لحصولها بسبب واحد (وان نقص القيمة فقل لزمه الارش وان نقصا فخرج
الذهب ورد اليها مع ارضه ان كان نقص القيمة أكثر) من نقص العين كانا كذا كذا عايبا سوى
درهما فخرج بالاغلا الى نصف صاع وسوى اثنى عشر درهم لم يكن نقص القيمة أكثر
فلا رذ وان لم يمتعه واحدهما فلا يمتعه غير الرذ (والاصح ان الممنوع لا يغير نقص حرال فيه)
فيما اذا خص بغيره مثلا سبعة فخرجت ثم تمت عنده لأن الممنوع الثاني غير الاول وقال الثاني
قيمه مقامه (و) الاصح (أنه كرمته نهيا بغير النسيان) لها لانه لا يبعد متعدها رفا
والثاني يقول هو متعده كالممنوع والمضى ان النسيان والتذ كرمته الغائب (وتعلم سبعة) عنده
(لا يغير نسيان أخرى) عنده (قطعا) وان كانت اربع من الاولى (ولو خص بصرا فخرجتم
بغفل) عنده (فلا ممتع ان اخل للمالك) لا ممتع ماله (وعلى الغاصب الارش ان كان اخل في نقص
قيمة) من الصبر لحصوله فيه فان لم يمتعه من قيمته فلا يمتعه غير الرذ والثاني يمتعه من الصبر
لا به التخصر كالتلف والخل قبل الغاصب والاصح انه لا يمتعه من ملكه (ولو خص بغيره فخرجتم
عنده (أو جلدية فندفعه فلا ممتع ان اخل والحل للغاصب منه) لأنها مفرع ما يخص به فيضعها
الغاصب ان تلفا في يده والثاني هما للغاصب لحصول المائة عنده والثالث اخل للغاصب عنه
والحلل للغاصب لا ممتع ماله بفضله والاربع محسنة لان الجدي يجوز للغاصب منه امساكه
بختلاف الخبر

● (فصل في زيادة المصوب ان كانت أمترا محضا كصمارة) ● لشوب ولحسن للسلطة وغير ذلك (فلا يمت
للاصايب منها) لتعظيمها (ولذا لا تكفيه رذ كما كانا امكن) كان صاع القرعة حليا أو ثوب
الخاصاء (و) له (ارش التخص) ان تمت قيمته بالزيادة عما كانت عليه قبلها فيما لا يمكن
ردّه أو نقص عما كان فيما لا يمكن رده ورده (وان كانت عينا كماء وغراس كلف القطع) لها من الارض
واعادتها كما كانت ورش قيمتها ان كان مع أجره انقل (وان خص) الغاصب (الثوب بصفة)
الحاصل فيه عين مال (وأمكن فضله منه) (أجبر عليه في الاصح) كما في قطع القراس والثاني
قال يضيع فضله بخلاف القراس (وان لم يكن) فضله (فان لم يمتعه) أى الثوب بالبيع (فلا يمت
للاصايب فيه وان نقص لزمه الارش) لحصول التخص فضله (وان زادت) بالبيع (اشتركا

(قول) المثل وأمكن التميز لبعض كلفه أيضا (قول) المثل فالذهب أهكنا فالفضة الزيت بالشرع مثلا فهو القليل بطلان خامته وقيل يأتي فيه القول بأنه يكون شر بكا كالخط بالفسر وأعلم أن السبك رحمة الله تعالى القول بجمعه هالك واستشكله وقال كيف يكون التصديق سببا للمثل وما (٢٥٢) أحاديث جوفوا اختاروا تدل على شركة بينهما كقول القاصب قال رفع هذا الباب فيه تسلط القلة

فيه) أي الثوب بالقبضة فإذا كانت قبضة قبل الصبح عشر وعنده خمسة عشر فلما جابه الثوبان والقاصب الثلث وان كانت قبضة قبل استجابه عشر وقوان سبقه نحوها خلاشي (ولو خط القاصب غيره وأمكن التمييز) كمنطقة يضاف بصمرا أو بغير (زمنه) التميز (وان شق) عليه (فان تصدق) كان خط الزيت بالزيت (فالذهب أهكنا) كاتالف) خطه جملة أو أوجد أو أورد (فله) أي للقاصب منه (فقرعه) أي القاصب (ولقاصب أن يعطيه من غير الخطوط) ومن الخطوط بالمثل أو الأجود دون الأردأ (الأن يرضيه) فلا يرش له والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يشتركان في الخطوط وللقاصب منه قدر حقه من الخطوط وقيل ان خطه جملة اشتركا والافضل كاتالف هذا في أصل الروضة وفي الترح ترجع طريق القولين (ولو غصب خشبة) وفي عليها أخرجت) ووقت الى مالكها أي لم يزد ذلك وارث قصها ان تقصم أمرة الثلث فان قصت بحيث لم أخرجت لم يكن لها قيمة فهي كاتالفة (ولو أدرجها في سفينة فكذلك) أي لم يزد ما راجها وردها الى مالكها وارث بقصها مع أمرة الثلث (الأن يخاف) من ارجحها (تلف نفس أو مال مصومين) بأن كانت أسفل السفينة وهي في حلة الجرف فيسبب المالك الى أن تصل الشط ويأخذ القيمة للسفينة ومن غير المستقيم أن تكون السفينة على الأرض أو مرصاة على الشط أو متحسنة انشبة في أعلاها أو لا يخاف تلف ما ذكره وخرج بالمصومين نفس الحربي وماله (ولو لوئى) القاصب الأمة (المقصود علما بالحرير) لو طها (حد) عليه لامتزنا (وان جعل) غمره كان قرب عهده بالاسلام (فلاحد) عليه (وفي الحالتين يجب المهر الا أن تطاوعه) في الوطء (فلا يجب على الصبي) كالزنا والثاني قال هو ليس بها فلا يخطه طواعتها (وعليها الحد ان علت) حرمة الوطء فان جهلتها فلا حد ولو كانت بكر فاعلم مهر بكر أو أرش البكره مع مهر ثيب وجها ان أحصها الثاني (ووطء المشتري من القاصب) كوطئه في الحد والمهر) فان علم حرمة الوطء حد وان جهلها يجب له كونه مضروبة مثلا فلا حد وعليه المهر الا أن تطاوعه وارث البكره (فان غمره) أي المهر (لم يرجعه) على القاصب في الظاهر) لانه مقابل قصه والثاني يرجعه عليه في حالة الجهل بكونها مضروبة لافقره بالبيع والاختلاف جار في أرش البكره فلا يرجعه في الظاهر (وان أجهل) القاصب أو المشتري عنه (علما بالحرير) للوطء (فألو رقيق) للسيد (غير نسب) لانه من زنا (وان جعل) الحرير (فخرنوب) للثيب بالجهل (وعليه قيمته عموم الانفعال) حيا للسيد (و يرجع بها المشتري على القاصب) لافقره بالبيع وان انفصل متابعه حيا فلا قيمة عليه أو بجناية فعل الجاني ضامه للمالك فحين القاصب وقياس المشتري عنه وشال مثل ذلك في الرقيق الانفصال متابعه وفي ضمان القاصب فغيره وجها أحدهما ثبوت الدعيه بحالته وقياسه المشتري عنه وبعده قيمته عموم انفصاله لو كان حيا وضفه الجاني بغير قيمة أتمه وضمان الحر على الجاني بالقرعة عبدا أو أتمه وتضمن المالك في الجناية عليه للقاصب بغير قيمة أتمه وقياسه المشتري عنه وسبق في باب الجناب ان القرة تحملها العاقبة وكذا بدل

على ملك الأموال يتخطاها (قوله) يشتر مسكان أي كانوا يخطون بنفسه أو خطا من رعاها (قوله) والقاصب منه قدر حقه أي بأخبار القصة لكن لا يجوز قصه عين الرمي على نسبة القصة لانهما يولد دفع اليه القاصب قدر حقه عند خطه بالأجود وجب عليه القول (قول) للث ان أخرجت أي خلافا للقيمة حيث ظنوا بملكها ويقوم بينهما حديث على البديهة أخذت وحديث ليس لمرق ظالم الحق (قول) المثل الآن يضاف الى مظاهر الملاحة ولوزجته السلامة (قول) المثل مصومين ولو للقاصب (قوله) كان قرب أي اذا كان يظن ان القاصب جمع الوطء أو مالونها زوجته أو أتمه فلا يحتاج الى شرط (قول) المثل الآن تطاوعه قال الاستوى اذا كانت جاهلة بالحرير وجب المهر انتهى وبعبارة الكتاب تشعر بخلافه الا ان يقال ما قاله الاستوى من أن قوله ان علت قيد في الحكمين قبله (قوله) فلا يخطه أي كالأذن في قطعها وأوجب بأن المهر ياتر بها كالأرث قبل الفسخ بغيره فلو زعمت الموطوءة الاكراه أو أنكر الزاني قولان في المصدق منهما كالأختلاف صاحب الهادة وراكها (قوله) أحصها الثاني صحح السبك مهر بكر أو أرش بكره وقال قد صحه الرافعي في وطء المشتري شراء طدا وهذا أولى وهو حقه لانه مستمتع بغيره وأزال البكره فلا يتد اخلان

٨٩ ل ل ل كالآخر مع ارش الثوب الناقصة بالاستعمال وتنبه الى اعادة زالت البكره قبل استكمال الحقة فينبى أن يجب مهر ثيب والأرض قطعا وأولو كانت غورا دخلت الحقة قبل الازالة فينبى أن يصير مهر بكر غورا مع الأرض قطعا لثبوت الدال على هذا الفارق الحر الانفصال متابعه حيا (قوله) في الجنابة عليه أي سواء كان أم عبدا هكذا ينبغي أن يفهم (قوله) وقياس بالمشتري منه هذا يشكك عليه قولهم في باب أنهم يوثقوا بالبراءة القاصدان المشتري فيه ضمن في الوطء الحر التنازل بجنابته قبل من قبته ولو انفصل حيا أو بغيره

(قول) التي لم يرجع لأن المبيع بعد القبض من ضمان المشتري (قول) المتفرق الظاهر على ابن سريج معناه أن ضمان العقد يوجب ضمان الجملة ولا يوجب ضمان الأجزاء على الاتراء واختار أن المبيع لو تعيب قبل القبض (٣٥٤) فليس للمشتري استرداد ما قبله بل ما

الذي بقي معه أو يبيع ولو تلف استرد كل الثمن هذا قاضاً أمكن في التوجيه والأحكام بشكل لا يصح فيه رجوع يبدل الأجزاء من نفس المبيع ولو تعيب قبل القبض للمشتري لم يرجع ثمنها (قول) المشتري ملتزم بجزءان يعمل شاملة للثمن والكسب والشئ ولا يختص بالثمن خلافاً للشارع في اقتصار عليها (قوله) وبارش نقص بئانه لم يرجع أيضاً بالاتفاق على البعد الصريح لرجوعه بغير زوج الغائب المشتات عند الرجوع وبغيره الرجوع على الغائب (قول) التوكيل مالم يملكه كل ما كان كائن لمرة اكتسب موصولة والاختصاصه كافي لفظ المصنف هنا (قوله) في الناطق المذكور لم يأخذ في الاستدراك

(كتاب الشفعة)

(قول) المتفرق فيقول خالف مالك فأنه ما فيه بغيره ادعى معه (قول) المتفرق لم يؤبرأى حدث بعد الشراء وقبل الأخذ ولو كان عليها وقت الشراء لم يؤبرأى فيه الشفعة وان عرض تأخير قبل الأخذ (قوله) لشراي بجميع المدخول في البيع وتتم هذا الحكم ثابت ولو حدثت المدة المذكورة بعد البيع وقبل الأخذ ولو كان قبل يجرى مراراً فالحزب الظاهرة كالقوة المؤثرة والأسول كالشعر (قول) المشتري وكذا المشتري بغيره ولو كان السفل مشتركاً أو أعلاه لانتان فقد باع العوض حصته من السفل ثبتت الشفعة في حصته من السفل خاصة والله أعلم (قوله) قبل البيع أي

الجني الرقيق المجني عليه تحمله العاقلة في الظاهر (ولو تلف القصب عند المشتري وبغيره) لما لكة (لم يرجع) بما غرمه على الغائب وانما يرجع عليه بالثمن وعن صاحب التقریب ما لم يرجع من الغروم بجزء على الثمن (وكذا الوصية عنده) بأن لا يرجع بغيره على الغريم على الغائب (في الظاهر) لأن التعيباً قد من ضمان المشتري بأكمله (ولا يرجع) عليه (بغير منفعة استوفاه) كالسكنى والركوب والقبض (في الظاهر) لأنه استوفى بمقابل الرابح في المسائل الثلاث يقول غريمه بالبيع (و يرجع) عليه (بغير منافع عنده) من منفعة بغير استيفاء (و بارش نقص بالمسألة) بئانه وغرامه إذا خضع بالمسألة من جهة ملك الأرض (في الأصح) لا بغيره بالبيع والثاني في الأولى ينزل التبع عند منفعة اختلافه وفي الثانية يقول كأنه بالناموس القراس ملتزمه (وكل ما لو غرمه المشتري بغيره) على الغائب بما ذكر (و غريمه الغائب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري) لأن القرار عليه (ولا يرجع) أي وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع بمثل الغائب مما ذكر (و غريمه الغائب ابتداء بغيره على المشتري (قلت) كمال الرافعي في الشرح (وكل من ابتعد يده على الغائب) غير المشتري (تكملة لشرائه أعلم) في الناطق المذكور في الرجوع وعدمه

(كتاب الشفعة)

بمحلها في الأصل أن يكون قمار بين اثنين مثلاً مبيع أحدهما نصيب منه لغيره بشرط فثبتت بشرطه حتى غلب المبيع فبطلت التمسك في التمسك فبطلت في التمسك فبطلت في التمسك فبطلت في التمسك (في متفرق) ثبت (في أرض ومالهما من بناء وشجرهما) لها (وكذا انظر ليدور) ثبت فيه بناء للأرض (في الأصح) كصنعه والتساق فيسب على المؤر بئانه ادعى مع الشجر والأرض لا ثبت فيه الشفعة بل بأخذ الشفع الأرض والشجر بخصمهما من الثمن ويؤم على من جاز قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم رصة أو حائط الأول المنزل والثاني البستان ولا شفعة في بناء أو غراس أو فرد بالبيع لا شفعة (لا شفعة في حصة شريك على سفل غير مشترك) بأن انحصر به أحد الشريكين فيها أو غيرها إذا أرض لها (وكذا مشترك في الأصح) لما ذكر والثاني يجعله كالأرض (وكل ما لو قسم بطلت منصفه المقصودة كما هو في أي طاحونة صغيرين (لا شفعة فيه في الأصح) هو مبنى على أنه لا يثبت الشفعة في التمسك بغير ضرورة أو لقسمة أي أجرة القاسم والمخاضة إلى أفراد الحصة الصادرة بالترقق كالصود والطور والبالوعة ونحوها والثاني مبنى على أن العدة في ضرر الشركة فيما يؤول من الضرر من حاصل قبض البيع ومن حق الرافض فيمن الشريكين أن يخلص صاحبهما بالبيع فإذا باع لغيره سلمنا الشرع على أخذه منه (ولا شفعة الا لشرطي) بخلاف الجمار روى البخاري عن جابر قال أنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم (ولو باع داره لشرطي في غيرها) السابح لها بأن كان يدرب غير نافذ (لا شفعة فيها) لا شفعة في الشركة فيها (والصحيح) يثبت في الممران كل المشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب لها (الشارع والآن) أي وان لم يكن ذلك (فلا) ثبت فيه حذر من الضرر للمشتري والثاني ثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث لشرطي لا يأخذ

على تقدير القسمة بالنسبة للضرر الأول (قوله) في كل ما لم يقسم أهم عدمها في القسم وهو الجمار (قول) المتفرق بالبيع بالشفعة من ذلك في الخلاف والتعجيل الشركة في بئانه رزمة دونها وفي سبيل الماء لأرض دونها وفي ضمن الخان دون يوت

(قوله) في اختلاف أي لافي الترجيع أيضا (قول) الثمن المبيع قال الاستوى هو المبيع قبل الباطن وهو أحسن من التعبير بالمبيع لأنه يشمل شرط الخيار في الثمن المبيع وذلك (رو) ملغ من الأخذ مطلقا (قوله) أم موقوف يجب الاستوى إن الأخذ في هذه الحالة

لومدریوقت ایضاوقفین (قوله)

يُنْظَرُ إِلَى زَادِ الْأَسْتَوَى وَالْأَخْذِ يُؤْتَى إِلَى

لزوم العقد واثباته على المشتري

• تبييه وثبوت الاخذ في هذه المسئلة

وارد على قول المتن لازما (قول) المتن

حکم حاکم الراۃ کل واحد منها

بخصوصه لا يشترط فلا ينافي اعتبار

أحدهما أو ما يستلزمه فيما يأتي كذا

قاله الاسنوی والسبکی لیکن قول
الثالثیہ بالثانیہ

التأريج بل يوجد الخ يدل على ثبوت

المخاير بين ما هنا وما يابى علينا مل (قول)

المتنوعاء عرضا المشعري الخ لو ابراه من

الذين هم يكونون ذلك محيلاً لأن الأبرار
تتبعهم لأنهم كانوا يتبعونهم

بعضى الرضا فيكون مجرته قال ابن
الغنىة فراحه الان أتباه ان أتباه

فمنعته لاقتال شاة غيرة قتلا لاش

والله اعلم بما نقول

الملك والامراء معاً انصهرة الامراء

تتوقف على رضى الملك وقد صاب بأن

المراد ان المرأة تقوم مقام الرضا لانها

مكتبة في نفسها (قول) المتن الشفعة

أى شئ من حق الشفعة لا بالمقتال من

الرفعة والامام والغزالي قال الاسنوي

وهو مقتضى كلام الرافعي والتوحي أنقول

هرف الحقيقة ايضاح لكلام الاصحاب

بالشفعة ان يمكن المشتري من الرجوع بها بين المصنوع والحق الشيخ أبو محمد يهدم الامكان في الخلاف
مالذا كان في اقتضاد الممر الحادئ عشر أوقية لها وقع وبخوض من ذلك توجه يهدم البيوت في الشق
الاول هو مقابل الصنيع فيه المعبر في أصل الروضة أيضا ووجه بأن في البيوت غير المشتري والصنيع
يقول بشرط وحيث قيل بالبيوت فغير يكون الممر قابلا لشفعة على الاصح السابق أما العرب
لنأخذ فغير يجوز فلا شفعة في غير هذا الرابطة من قطعها وانما ثبت الشفعة فيها ملك بمجاوزة ملكا
لا زمنا غير أن ملك الشفع كبيع ومهر وعرض خلع وملك وغيره بموجب وأمر قوماس مال مسلم فلا
شفعة فيها ملك بغير معاوضة كالأرض والروضة والهيعة بلا أبواب وسائر ما لا يخرج عنه بالارزوم بعده
وقوله وبيع بموجب عطف على دم يعني والصلح من غير ملك كما فعل الوجه المبرح بعنه (ولو شرط في
البيع الخيار لهما) أي للتبايعين (أو البائع) وحده (ثم يؤخذ بالشفعة حتى يقطع الخيار) سواء اقتنا
الملك في زمنه البائع أم للمشتري أم موقوف (وان شرط للمشتري وحده فلا للمهرامه يؤخذ بالشفعة (ان
قلنا الملك) في زمن الخيار (للمشتري) نظر الى انه تأويل الى الزوم الثاني ينظر الى انه غير لازم الآن ولا
أي وان قلنا الملك في زمن الخيار البائع أم موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة لعدم تحقق زوال الملك
وقيل يؤخذ لا لقطع ملكية البائع بل زوم المتقدم منه (ولو وجد المشتري بالنقص عيا وأراد
ردّه بالبائع وأراد الشفع أخذ مورثي بالبائع فلا للمهرامه الشفع) حتى لا يطل حقه من
الشفعة والثاني باجماع المشتري وانما يأخذ الشفع اذا استقر القدر سلم من الرذ (ولو اشترى ثلثان
دارا أو بعضها فلا شفعة لاحدهما على الآخر) لحصول الملك لهما في وقت واحد (ولو كان
للمشتري شرك) بغير الشين أي نصيب (في الأرض) كان كالتب بين ثلاثة اثنان باع أحدهم
نصيبه لاحد صاحبه (فلا مع ان الشريك لا يأخذ كل المبيع دل) يأخذ (حصة) وهي فيها
ذكر السدس والثاني يأخذ كل المبيع ولا حقه للمشتري لأن الشفعة تنقضي على المشتري فلا يشفعها
على نفسه والاول قال لا شفعة في حصة المشتري فلكم استقر عليها بالبراء (ولا بشرط في الثلث
بالشفعة حكم كما هو ولا احراز الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضاء بل يوجد الثلث بمالك كل عماد ك
ومع غيره كجسائي (ويشترط لفظ من الشفع كله سك أو أخذت بالشفعة) وأن يملك الثمن
(ويشترط مع ذلك اتسليم العوض الى المشتري فإذ سلمه أو أقرنه القاضي السلام) ان امتنع منه
أو قبض القاضي منه كإزاده في الروضة (ملك الشفع النص والرضا للمشتري يكون العوض
في ذمته) أي الشفع (واتقضا القاضي بالشفعة اذا حضر محله وأثبت حقه) فيها مطلبه
(فيطلبه) أي القضاء (في الاصح) والثاني لا عليه حتى قبض العوض أو يرثي المشتري
تأخره (ولا يملك تقصا لمهر الشفع على الذهب) وليس للمشتري منه من الروضة توفي قول فملكه
قبل الرؤية بناء على صحة بيع القائب والخيار عند الرؤية والحر في الثاني القطع بالاول لأن الأخذ
الشفعة قهرى لا ساسه ثلثان الخارضة

حق التملك كما صرح به المأرجح وغيره

فيصير معنى قول الاصحاب أو القضاء.

شيء سابق والسابق حق التملك لا التملك

بالشفعة ان يمكن المشتري من الرجوع بها بين المصنوع والحق الشيخ أبو محمد يهدم الامكان في الخلاف
مالذا كان في اقتضاد الممر الحادئ عشر أوقية لها وقع وبخوض من ذلك توجه يهدم البيوت في الشق
الاول هو مقابل الصنيع فيه المعبر في أصل الروضة أيضا ووجه بأن في البيوت غير المشتري والصنيع
يقول بشرط وحيث قيل بالبيوت فغير يكون الممر قابلا لشفعة على الاصح السابق أما العرب
لنأخذ فغير يجوز فلا شفعة في غير هذا الرابطة من قطعها وانما ثبت الشفعة فيها ملك بمجاوزة ملكا
لا زمنا غير أن ملك الشفع كبيع ومهر وعرض خلع وملك وغيره بموجب وأمر قوماس مال مسلم فلا
شفعة فيها ملك بغير معاوضة كالأرض والروضة والهيعة بلا أبواب وسائر ما لا يخرج عنه بالارزوم بعده
وقوله وبيع بموجب عطف على دم يعني والصلح من غير ملك كما فعل الوجه المبرح بعنه (ولو شرط في
البيع الخيار لهما) أي للتبايعين (أو البائع) وحده (ثم يؤخذ بالشفعة حتى يقطع الخيار) سواء اقتنا
الملك في زمنه البائع أم للمشتري أم موقوف (وان شرط للمشتري وحده فلا للمهرامه يؤخذ بالشفعة (ان
قلنا الملك) في زمن الخيار (للمشتري) نظر الى انه تأويل الى الزوم الثاني ينظر الى انه غير لازم الآن ولا
أي وان قلنا الملك في زمن الخيار البائع أم موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة لعدم تحقق زوال الملك
وقيل يؤخذ لا لقطع ملكية البائع بل زوم المتقدم منه (ولو وجد المشتري بالنقص عيا وأراد
ردّه بالبائع وأراد الشفع أخذ مورثي بالبائع فلا للمهرامه الشفع) حتى لا يطل حقه من
الشفعة والثاني باجماع المشتري وانما يأخذ الشفع اذا استقر القدر سلم من الرذ (ولو اشترى ثلثان
دارا أو بعضها فلا شفعة لاحدهما على الآخر) لحصول الملك لهما في وقت واحد (ولو كان
للمشتري شرك) بغير الشين أي نصيب (في الأرض) كان كالتب بين ثلاثة اثنان باع أحدهم
نصيبه لاحد صاحبه (فلا مع ان الشريك لا يأخذ كل المبيع دل) يأخذ (حصة) وهي فيها
ذكر السدس والثاني يأخذ كل المبيع ولا حقه للمشتري لأن الشفعة تنقضي على الشري فلا يشفعها
على نفسه والاول قال لا شفعة في حصة المشتري فلكم استقر عليها بالبراء (ولا بشرط في الثلث
بالشفعة حكم كما هو ولا احراز الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضاء بل يوجد الثلث بمالك كل عماد ك
ومع غيره كجسائي (ويشترط لفظ من الشفع كله سك أو أخذت بالشفعة) وأن يملك الثمن
(ويشترط مع ذلك اتسليم العوض الى المشتري فإذ سلمه أو أقره القاضي السلام) ان امتنع منه
أو قبض القاضي منه كإرادته في الروضة (ملك الشفع النص والرضا للمشتري يكون العوض
في ذمته) أي الشفع (واتقضا القاضي بالشفعة اذا حضر محله وأثبت حقه) فيها مطلبه
(فيطلبه) أي القضاء (في الاصح) والثاني لا عاكه حتى قبض العوض أو يرثي المشتري
تأخره (ولا يملك تقصا لمهر الشفع على الذهب) وليس للمشتري منه من الرؤبة توفي قول فملكه
قبل الرؤية بناء على صحة بيع القائب والخيار عند الرؤية والحر في الثاني القطع بالاول لأن الأخذ
الشفعة قهرى لا ساسه ثلثان الخارضة

* (فصل ان اشترى بمثل) * كفل وحب (أخذ الشفع بمثل أو بمقوم) كتب وعبد (فبقية

بالشبهة القضاء بجحى التلذذ ووجه من حيث المعنى ، فلهذا هؤلاء الأئمة ان القضاء بما يكون بشئ ما بين والسابق حق التلذذ لا التلذذ ذاته لا يحصل بمجرد القظ والله أعلم ﴿فصل ان اشترى الخ﴾

(قول) المتقوم البيع أي لانه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الراعي وهو في الحقيقة يلائم الوجه الثاني لأن الشفعة لا تثبت إلا بعد استحقاق الخيار
ورأيت بعضهم يذهبون إليه وقت سبب الشفعة (قول) المتوقيل يوم استقراره أي قياسا على قدر القهر ولو وجد في غير بلد الفتح لعل ذلك موافق
المشتري على قبوله أو بالقيمة أو بأخذ المثل ولا يغير عليه بل يدفع القيمة للسلوة أو يكون ذلك عن طريق تأخيرها إلى بلد الفتح لاحتمال أن لا ينال الرخصة
(قول) المنتصر هل يجب تبعة المشتري على ما طالب وجهان قال الراعي الأشبه بكلام الاصحاب عدم الوجوب وانعكس ذلك على النوى
فصح في أصل الرخصة الوجوب قاله الاسنوي وفرع له لو كان القهر متصفا لحكمه كالفرج (٣٥٦) حتى إذا خلع القسط الأول جبر عليه دفع

الجميع والصبر وليس له دفع البعض
وأخذ مقايته خذرا من التحصيل وفرع
باعه المشتري قبل حلول أجل خبر
الشفيع بين الأخذ حالاً بالقرن الثاني
وبين الصبر بذلك إلى حلول الأجل
(قوله) وليس له الأخذ حالاً لأن الغرم
مختلف ولو وصى المشتري بذمته فظاهر
عدم الضمير وهو أصح وجهين في الحاروي
(قوله) والثاني عليه قبل يأخذ مطلقا
وقيل لا بد أن يكون ملابطة (قوله)
ليساوي القرن الخ لأن ذلك أقرب إلى
العدل (قول) المنتصر يستحق مالاً
بأخذ الأثنين (قول) المنتصر يهرسها
فيشترط أن يكون تكبير الشفيع (قول)
المنتصر يمكن معلوم القدر مثل هذا في
الحكم ما قاله نسبت القدر (قول)
المنتصر لا يسمع دعواه في الإسمع لانه لا يرفع
حقه وقال الثاني هو يتفهم بذلك في
الحق ثم إذا قلنا بالتالي فنشكل من الجيب
حلف الشفيع له يعلم وجب حتى بين
وعلى الأول فيسأل أن يبين قدره بقدر
وهكذا يحلف عليه بفرع وقامت بنية
بأن القرن كان متفاوتا من المبراهم دون
ما قاله الشفيع أن أصله الأصغر ما
أفتى الغزالي بأنه ذلك وإن كان أبي
الدم في قبول مدعي الشهادة أقول لو قال
أنا أخذت جماعة والقرن دونها فينا فخلص
المشتري أنه ما يطمئنه القرن منها قياسا

يوم البيع وقيل يوم استقراره باطلاع الخيار) والمراد باليوم الوقت وما يصدق به المثل أو المتقوم
أن يكون مسلما فيه بالشفيع أو معالجته بالشفيع أو بتوقيف كونه معقضا بها بالشفيع وصدق
المنع عما ذكره الحال وبما فيه قوله (أو بموجب فلأظهره) أي الشفيع (مخبرين أن يدخل
وبأخذ في الحال أو صير إلى الحل) بكسر الحاء أي الحلول (وبأخذ) ولا يطل حقه بالتأخير
للعذر وليس له الأخذ بموجله والثاني له ذلك تنزيلا لمنزلة المشتري والثالث يأخذه بسلعة تساوي
القرن إلى أجله (ولو بشفيع وضرة) كسب حقيقة واحدة (أخذه) أي الشفيع (بصحة)
أي بمثل حسنة (من القصة) من القرن فإذا كان القرن مائتين وقمة الشفيع ثمانين وقمة المتقوم إليه
عشرين أخذ الشفيع بأربعة أخماس القرن وقسمه المتقوم البيع والآخر للمشتري بترقي الصفقة
عليه بخوفه فها علما بالحال وصاروة المخرز وزع القرن عليها باختيار فتعما وأخذ الشفيع الشفيع
ببصحة أي من القرن كافي الشرح والروضة (ويؤخذ) الشفيع (المهور) لأمراة (عبر
مثلها وكذا عوض الخلع) يؤخذ بمهر مثل المخلوعة والأخبار بمهر المثل يوم النكاح يوم الخلع (ولو
اشترى بخراف) مثلبت الجمل فراهم أو حطلة وأضرهما (وتلف) القرن من غير علم بقدره (استخ
الأخذ فأن من الشفيع قدرا وقال المشتري يمكن معلوم القدر حلفه في العلم) أي أنه لا يصلح
قدره (وإن أذني عليه ولم يبين قدر الجمع دعواه في الاسم) والثاني تسمع ويحلف المشتري أنه
لا يصلح قدره وإن لم تلف القرن غلط وأخذ الشفيع بقدره فإن كان غائباً لم يكف البائع أحضاره ولا
الأخبار عنه (وإذا ظهر القرن مستحقا) بعد الأخذ بالشفعة (فإن كان معنا) كمن اشترى بهذه
المائة (طل البيع والشفعة) ترتبها عليه (والا) بأن اشترى في القصة ودفع حافيا (أبدل)
المدفوع (وبقيا) أي البيع والشفعة (وإن دفع الشفيع مستحقا لم تطل شفيعته إن جهل) كونه
مستحقا بأن اشترى عليه بما هو عليه إبداه (وكذا) أي لم تطل شفيعته (إن علم) كونه مستحقا
(في الاسم) والثاني يزدفع المستحق مع العلم بمنزلة التركة للشفعة ثم قبل الخلاف في الأخذ بصحة
كسبه أختبأ بالشفعة بهذه المائة قال جماعة ثم دفع المستحق لم تطل شفيعته فطعا وقيل الخلاف
في الحالين قال في الروضة الصحيح الفرق بين الحالين ونظامها السكون من ذلك في قسم الجهل أنه لا فرق
بينه وبين الحالين (وتصرف المشتري في الشفيع حكمه وقت وجاؤه) وهذه (صحيح) لأنه ملكه
(ولك شفيع يقضى بالشفعة فيه كالوقت) والهبة والايارة (وأخذه) أي الشفيع (ويقترضا
في شفيعه كبيع) وصدق (بين أن يأخذ بالبيع الثاني) والاصداق (أو بقرضه وبأخذ
الاول) لأن حقه سابق (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر القرن صدق المشتري) بيمينه لانه
أعلم بما يشتره (وكذا لو أنكر الشراء أو كونه الطالب بشريكا) يصدق بيمينه أنه ما اشتراه بل يورثه

قول الغزالي أنه هذا لا يأتى فيه بحث أن أي الدم (قول) المنتصر وكذا أن علم في الإسمع له لم يقصر في الطلب والخذ وإذا أسأخه أو
عالمًا كان أو جلا فصل يقول أنملكه بالأخذ والقرن دين عليه أو يقول بين عدم ملكه وجهان المتقوم من كلامه كما قال الراعي الثاني (قول)
المنت كالموقف مسك ذلك الحكم لو حلف مسكدا (قول) المنت في قدر القرن كذلك لو كان عرضا وتلف واختلفا في قبته • • • • • فرع • • • • • لو أقام كل واحد
بنية بالصدار وعارضنا ولا يكون لا يتولا قبل شهادة البائع لاحدهما

(قوله) وأما بضم حاء أول الاستوى أنه عطف على حجب جرمه مفرغ إذا خلفه لا يعلم الشركة ليركن للذي أقامه البيت بأن بعض المبادر في بدو بل بضم الشهادة بالملك ولشاهد أو بينا (قوله) ووجه الثاني الخ وشبه الثاني بأجرة من يكتب الصك وبما لو كان حبيدين ثلاثة مختلني الأنساب فأعني (٣٥٧) اشتان مع اليار في وقت واحد فاقية نصيب الثالث عليهم بالسوى وأوجب بأن هذا التلاف

وهما فيه سواء (قوله) واللتن وبغير الآخر أي لا تلاحق الشفعة ثبت لكل واحد في جميع النقص على الاستقلال بوجود مقتضى وهو الشركة وانما قسم عند التزامه على الاختراع المبرج (قوله) قلنا للشوت أي وليست مما تسقط بالشفعة مفرغ ولو استحق الشفعة واحد ثم مات من ورثة فحكمهم هكذا (قوله) كالتصاير ردها بأن التصاير ثبت للبت أولا وهذا ثبت لكل واحد استند (قوله) يخط ما أسقطه أي لأنه حق مالي قابل للاقسام (قوله) والامتناع الخ لكن ينبغي أن يأتي في وجوب التمسك على الطلب ما أسقطته في الحاشية في شأن القين المؤجل (قوله) للتن نصيب أحدهما أي أول وقتنا اتحاد المصنفاته يأخذ نظر اللغز ومن ثم قلنا إن المصنفاته تعد تعدد المشتري قطعاً وتعدّد البائع على الامع وفي الردّ بالعيب على العكس (قوله) التوريث القوي أي لحديث الشفعة كحل العقال أي تقويت بترك المبادرة كما يفوت البعير الشر ويحدث حل العقال إذا لم يسار إليه ثم المراد فوراً الطلب لا التلقينه عليه ابن الرقة (قوله) والثاني عند ثلاثة أيام لأن التأسيس بالمشتري والمبادرة بغير الشفع لعدم تمكنه من النظر في الاخطار بالثلاثة وأصلها ولا تمسوها سوى ما أخذت عند عاب قريب فقروها قال فقروا في داركم ثلاثة أيام (قوله) المتعلّق العادة أي فاعدي العادة فاعداً بغير روم ولا فلا (قوله) للتن

أوتيهما ولا يعلم أن الطالب شريك (فان اعترف الشريك) في صورة انكار الشراء (بالس) فالامع شوت الشفعة) الآخر ومما به نظر إلى انكار الشراء (ويستثنى إلى البائع ان لم يعترف بقبضه من المشتري (وان اعترف) بقبضه منه) فهل يترك في يد الشفع أم يأخذ القاضي ويحتفظ فيه خلافاً سبق في الإقرار بقبضه) فما إذا كتب القرض المقر بما كسبه وان الامع أنه يترك في يده (ولو استحق الشفعة جميع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الركن) فإذا كان لواحد النصف والآخر الثلث والآخر السدس من دار فباع صاحب النصف أخذ الآخران ثلثاً على الأول ونصف على الثاني ووجه الأول أن الشفعين مرافق الملك فتقدر قدره ووجه الثاني أن سبب الشفعة أصل الشركة وهما في ذلك سواء (ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل باقياً) آخر الشفعة في النصف الأول للشريك القديم وقد يصفونه (والامع أنه ان كان النصف الأول شريك المشتري الأول في النصف الثاني والا فلا) يشارك فيه والوجه الثاني يشارك فيه مطلقاً لا مالك حالتيه والثالث لا يشارك فيه مطلقاً لأن ملكه ليس خروا لسلط الآخر عليه ونظامهما ذكران كلام العنوا واخذوا السهم الثاني ويؤخذ منه انهما عاقبه ثبتت المشاركة قطعاً أو أخذ قبله انتب قطعاً (والامع املوا) أحد الشفعين سقط حقه وبغير الآخرين أخذ الجميع وترك وليس له الاقتصار على حصته) لتلا بعض الصفقة على المشتري والثاني في الاقتصار على حصته قطعاً والثالث يسطح حق الاتيين كالتصاير والرابع لا يسطح حق واحد منهما قلنا لا يثبت (و) الامع (ان الواحد إذا أسقط بعض حصته سقط كله) كالتصاير والثاني لا يسطح حصته كذا القيد والثالث يسطح ما أسقطه سببي الباقي قال الصيلا في وجهه ما إذا رضى المشتري ببعض الصفقة أن في وقال خذ الكل أو دعه فله ذلك والامع قال الامام إذا تضمن بأن الشفعة على الفور فان حكمناه فقه من طردها ما ادعى إلى طلب الباقي ومنهم من قطع بالقول في الكل (ولو خسر أحد شفعين فله أخذ الجميع في الحال ما إذا خسر الغائب شاركه) وليس للصاير الاقتصار على حصته لتلا بعض الصفقة على المشتري ولو يأخذ الغائب واستوفاه الحاضر من النافع وحصله من الاجرة والخبرة لا راجعه فيه الغائب (والامع أنه تأخير الاختلاف في قدوم الغائب) لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه والثاني لا تمكن من الاختلاف سببي على أن الشفعة على الفور (ولو اشترى اشقياً فاشفع أحد شفعين أخذ نصيبهما ونصيب أحدهما) وحده (ولو اشترى واحد من اثنين فله أي الشفعين) (أخذ حصته أحد الباعين في الامع) تعدد الصفقة تعدد البائع والثاني لا لأن المشتري ملك الحصص عاقلاً يفرق ملكه عليه (والأظهر أن الشفعة على الفور) لانها حق متلفع الضرر فكان على الفور كارد العيب والثاني عند ثلاثة أيام فانها تحتاج إلى نظر وتأمل فتقدر بالثلاثة تكمار الشرط (فأذا علف الشفعين بالسهم) على الأول (قلنا على العادة) في طلبها (فان كان مرضاً أو غائباً عن بلد المشتري أو غائباً من عدو فليؤكل) في طلبها (ان تعذر) على التوكيل فيه (والأفضل شهيد على الطلب) لها (فان ترك القدور عليه معها) أي من التوكيل والاشهاد (طل حقه في الظاهر) لتقصيره والثاني لا يطل لا مقدّمه أو مؤتمره فبإد كروفي

(قول) المتكذبة أنه أي لامة اخبار واخبار التفتع قبول (قول) المنة أو قال لوجع بين السلام والاعمال بغير أيضا (قوله) لا لشعاره قال الاسنوي محل الخلاف في اذا طلبه كان قول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا بغير بزما (٣٥٨) كما أوصته في المهمات (قول) المتولوا بوع

الشيخ الخ لوباع بعد ما بطلت في حال العلم دون حال الجبل

(كتاب القراض)

منه القراض لانه قطع وأما الفارة فمن حيث أن نفسه سفر أو السفر يعني شرب في الأرض قال تعالى واذا ضربتم في الأرض أي سافرتهم واعلم أن القراض لغة أهل الحجاز والمشاركة أهل العراق (قول) المنة أن يدفع عرض بان القراض العقد المتقضى للدفع لانس الدفع (قول) المنة والرابع مشترك خرج الوكيل (قوله) اجماع العامة من الادلة انقياس على المساقاة يصحح الحاجة وذلك لان مالك الشجر قد لا يحسن العمل ولا يتقعر له والغنى يصنع قد لا يكون له شجر وهذا الضم موجود هنا (قول) المنة أو دائرا وأما (قوله) وقيل يجوز على القرضش قال السبكي هو الذي قوى عندي أن أتق وأحكمه ان شاء الله قد لا يدل على منعه والحاجة داعية اليه الآن كما دعت الى أصل القراض فشاغ (قوله) فلا يجوز على مجهول القدر لانه يلزم من ذلك جهالة قدر الرابع (قوله) لان انقسام البذاع يريدها توجيه صحة قرض قوله ولا عمله معه على قوله وسلا الى العامل دفعا لما قيل استقلال العامل بالتصرف بشرط مستقل ليس متفرعا على أن تكون المال مسلما اليه (قول) المنة غلام المالك أي الرقيق (قول) المنة ووظيفة العامل الى كل ما هو عليه لا يصح الاستمرار عليهم مال القراض بل من مال نفسه وليس عليه لو تبرع عنه فلا شيء له

الثاني ورن الامتعة التسمية وحل المتاع الى الحافوظ والنداء على مومن الاول حفظه والتوم عليه في السفر ووزن الاشياء الخفيفة (قول) المتولوا يجوز أن يشترط لو ناء من هذه الامور ص لان في غيرها بما لا واسعا

تعبيره بالظهور تغليب لنا على الاولى المعبر بها في الروضة كاسلمها بالاعم (قوله) لو كان في صلاة أوجام أو طعام أو قضاء حاجة (فهذا الاتمام) ولا يخلط قطعا ولا يبرمه الاكثر في الصلاة على أقل ما يجزئ ولو دخل وقت الصلاة أو أكل أو قضاء الحاجة جازة تقدم على طلب النخعة (ولو آخر) الطلب لها (وقال المصدق الخبر) بيع الشريك (لم يعثران أخره عدلان) ذكران أو ذكر وأما المنة ذلك (وكذا في في الاعم) حر أو عبد أو امرأ أو الثاني يضر لان الحاجة لا تقوم بواحد (ويضران أخره ومن لا يقبل خبره) ككافر وفاسق وسي ولا يعثران أخره عدد من الفسق لا يعمل أو لثومهم على الكذب (ولو أخره بالبيع بألف قرضك) فإن خصمها تعني حقه لان التركة تخرج من كنه (ولان بنا أكثر من كنه) لانه إذا لم يرض عنه بألف فبأكثر أولى (ولو لي الشري فسلم عليه أو قال) له (بارك الله) لك (في مقتضى مطلق) حقه لان السلام سنة قبل الكلام وقد دعوا بالبركة ليأخذ مقتضى مباركة (وفي الدعاء بوجه) انه سئل عنه لا شعاره بترريحه (ولو باع الشيخ حصة) أو وهبها (بجاهل بالاشعة لا يصح مطلقا) لزوال سبها والثاني لا تجل لوجود سبها من البيع ولم يسطح حقه ولو كان عالما بها بطل حقه قطعا وان قلنا اشعة على القراض لزال ضرر المشاركة

(كتاب القراض)

(القراض والمشاركة) والمشاركة (الندفع اليه) أي الى شخص (ملا ليقرب فيه والريح مشترك) بينهما ودليل صحة اجماع العامة في شري الله منهم (ويشترط لصحة كون المال دراهم أو دنانير) خاصة فلا يجوز على ترويحى ونفوش من الدراهم أو الدنانير (ومروض) وقلوس وقيل يجوز على القرضش الرابع وقيل يجوز على الفلوس (ومعلوما) فلا يجوز على مجهول القدر قال ابن بونس وغيره أو المنة (معناها وقيل يجوز على إحدى الصرتين) التساو بين في القدر والمنة كان يكون كل منهما ألتا معا كما قال في الروضة فصل هذا تصرف العالم في أيها شاء ففعلن القراض وفيها كاسلمها لوقترض على دراهم غير مئة ثم عنها في المجلس قطع القاضي والامام يجوزان صكا لصرفه وسلم قطع القوي بالبيع وبأجرة الشرح الصغير جاز وفي التهذيب انه لا يجوز وفي المحرر وغيره لا يجوز أن يشاره على دين في ذمته أو بقرضه (وسلا الى العالم فلا يجوز شرط مسكون المال في يد المالك) وفي منتهى من الاستراء العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (ولا شرط) (عليه) لانه انقسام التصرف يفتى الى انقسام اليد (ويجوز شرط على غلام المالك معه على الصبي) والثاني لا كشرط عمل السيد لان يده يده يده وفرق الاول بان السيد مال لخل عمله تعالى لاختلاف السيد من انتم الى عمله أن يكون بعض المال في يده أو أن لا تصرف العامل دونه فسد العقد قطعا قال في الكفاة بصورة المسئلة ان يكون الغلام معلوما بالمشاهدة أو الوصف فان لم يكن معلوما فسد العقد (وظيفة العامل القارة وتوابعها كتنشيب الساب ولها) وذرها وغير ذلك مما ساقى اياه عليه (فلا ترضه ليشترى حطه فيلبن ويصن) ويصنع (أو غرض لا ينجبه ويبيع) فسد (القراض) لان الحسن والحيز والقتل والبيع ليست من وظيفة العامل وهي أعمال مضبوطة بتأجر عليها فلا يحتاج الى القراض عليها المشتغل على جهالة العوضين الحاجة (ولا يجوز أن يشترط عليه

الثاني ورن الامتعة التسمية وحل المتاع الى الحافوظ والنداء على مومن الاول حفظه والتوم عليه في السفر ووزن الاشياء الخفيفة (قول) المتولوا يجوز أن يشترط لو ناء من هذه الامور ص لان في غيرها بما لا واسعا

(قول) **أول** فلو ذكرتموه في الرضا فعلق التعريف على رتبة إعلان الرضا من الرضا التعريف وهو لا يعبه (قول) **وإن** اقتصر الخ أنهم لو قالوا لم يفتقدوا لاشترطوا مع ما هو سؤال ولا البيع أو سبكت كما فسره هذا الذي أقدمه من أنه لو قالوا لم يفتقدوا ولا اشترطوا مع ما هو مبني على عبارة قوله في الرضا فلا تعير كما في شرح المنهج بما عايناه في ذلك كما عايناه في القول عليه ظاهر عبارة الرضا (قول) **لأن** اختصاصها ما أظهره هذا في (٣٥٩) مما عداه **أول** (قول) **لأن** واشترط كما أي ليكون المال أخذاً على المعاملة وأخذ على (قول) **لأن**

شرعا مع من) كقوله لا تشتر الا هذه السلعة (أو نوع سدر وجوده) كقوله لا تشتر الا الخيل
البيق (أو معاملة شخص) بعنه كقوله لا تبع الا زيد أو لا تشتر الا منته لان المتاع المعين قد لا يرجع
فيه والتاد قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأتى من جنس مح بيع أو شراء ولا يشترط تعيين نوع
يصرف فيه (ولا يشترط ساند مدة القراض) فان ارجح المقصود منه لا ضبط وقته (فلو كرمة
ومنه التصرف) أو البيع كقوله المحرز وغيره (بعد فاسد) العقد فانه قد لا يرجع فيها (وان منه
الشري بعدها) لا بفد العقد (في الامع) حصول الاسترجاع بالبيع التي له فقه بعدها والثاني
ضد للتأنيث وفي الروضة كاسماها حكمية الخلف في قوة لا تشتر بعدها واك البيع وعلتها
كالحزر والتية يصدق مع ذلك ومع المسكوت عن البيع قال في المطلب هو الذي يظهر وان اقتصر
على قوة فارتفتلستنفذ العقد وقبل يجوز ويحصل على المنع من الشراء (ويشترط اختصاصهما
بالرجع واشترأ كهما فيه) فلا يجوز شرط شيء منهما لغيرهما الا بعد المالك أو العمل فاشترط له
ضموم إلى ما شرط لسيده (ولو قال فارتفتل على ان كل ارجح القراض فاصد وقيل قرض صحيح
وان قال كله قراض فاصد وقيل انما) أي قبل لكل لاجل والاول في المستثنى طأ إلى الخط
والثاني إلى العنى وسبأني سان الاخر في ذلك (و) يشترط (كونه) أي المشرط من الرجع
(معلوما بالجزئية) كالنصف أو الثلث (فلو قال) قارفتك (على انك فيه شركة أو نصيبا فند)
القراض (أو) انه (منه) فالامع الصفه ويكون نصفيين) لتبادره إلى التهم والثاني ضد احتمال
اللفظ لغير المتاسفة فلا يكون الجزع معلوما (ولو قال في النصف ضد في الامع) والثاني يصح ويكون
النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف مع على الصبي) والنصف الباقي للمالك لأن ارجح
فائدة المال هو للمالك الا ما نسبته للعامل ولا نسبة في الأولى ثم منه ومقابل الصبي يشترط
سان مال للمالك كالعامل (ولو شرط لاحدهما) أما كن (مشرط) من الرجع والباقي منه فيها
(أو رجع منصفه) لأن ارجح قد يصرف في الشرة أو في ذلك النصف فنفوت على الآخر ارجح
(فصل يشترط ايجاب وقبول) في القراض كغير من العقود (وقيل يكفي القبول بالفضل) فيها
اذا قال له اخذ هذا الف مسلا واخبره به على ان ارجح متنافسين فاخذ من الايجاب شاربتك
وعلمتلك (وشرطهما كوكيل وموكل) أي العمل كلوكيل والمالك كلوكيل فلا يجوز ان يكون
واحد منهما سفها ويجوز لولي الطفل والمجنون أن يراض بهما (ولو قارض العامل آخر باذن
المالك ليشترك في العمل والرجع يجرى في الامع) والثاني يجوز كقارض المالك اثنين اشداء
وأجاب الأول بان القراض على خلاف القياس وموضوعه ان يعقده المالك والعامل فلا يعمل الى
أن يعقده عاملان ولو قارضا الاذن لم يرد بالرجع والعمل جار (وضعه وانما فاسد فان تصرف الثاني
قصر ق غائب) تصرفه في ضمن ما تصرف فيه (فان اشترى في الذمة) وسلم المال في الثمن ويرجع

لو ترمق من غير أخذ نمد هذه العالم (قوله) خذ هذا الفاس ثم قطم ان هذا من سبع القراض ومثلها خذ وبع فيه واشتر على ان الرج ينسا ولو قال بعد ان تقسم الجنون اوقال وله بعد مودة تقرر ان على ملكك عليه كان كافيا (قوله) ان بقا أرض بيوز ايضا ان يادنه في السفر حيث يجوز لولي (قوله) واثناني بيوز قال الامام عليه الوافد احد ما باهل ولم يعمل الاخر شيئا الى الحق خير العالم شتا

ل) المثل فالعامل الأول هذه المسئلة تفتنى ان القاسم يادفع الضمن المال على وجه القراض فيكون ما يشتره في القصة
 صبه بصحوة عليه اسم العامل وتغيب عنه السبكي واختار في مسئلة الكليات المثل مع العامل الثاني وقال في مسئلة القاسم بالتي قرنتها
 هذا قصد منها العتد بالعتد بالعتد فلا يشترط العامل بالان ولا يلحق بالقراض (٣٦٠) القاسد أقول والملاق

فما اشترى (وقلتا بالجهد) فيما اذا اشترى القاسم في القصة وتسلم الضموب في القرض ورجع فيما
 اشترى ان الرجع فيه (فالرجع) هنا (العامل الاول في الاسم) لان الثاني وكيل عنه (وعليه
 الثاني آخره) لانه يعمل مجانا (وقيل هو الثاني) كقاسم ما واشترى في القاسم ان الرجع
 للمالك وعلى هذا فالرجع هنا في الاسم نسق له القارضا في الأصل ونسقه في العاملان بالسوية
 مجلا بالشرط مخرج نصيب المالك (وان اشترى بغير مال القراض فبالعمل) شرأوله لا نفوضي
 (ويجوز ان يقرض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا) في الشروط لهما من الرجع كان بشرط
 لاحدهما للمعين ثلث الرجع ولآخر الرجع اربعة اشرط لهما ان تصب بالسوية قال الامام وانما يجوز
 ان يقرض اثنين اذا ائتم لكل واحد الاستقلال فاذا شرط على كل واحد راجعة الآخر لم يجز قال
 الرازي وما اطلق الا صاحب ياعده في الطلب الشهور والجواز لم يعلقه على ما علمه الرازي
 (والاستان واحد والرجع بغير نصيب العامل منهما بحسب المال) فاذا شرط العامل نصف الرجع
 وميل احدهما لمساكن ومال الآخر ثلثه اقساما نصف الآخر ثلثا فان شرط ما غير ما تنصبه النسبة
 فقد القيد ما فيمن شرط الرجع لمن ليس بمالك ولا طمحل (واذا افسد القراض فبصرف العامل)
 لانه فيه (والرجع) جميعه (المالك) لانه غاملكه (وعليه للعامل اربعة مثل عمله) لانه لم
 يعمل مجانا وقضاة لم يمس (الاداء قال غرضنا وجيع الرجع) وقيل (فلا شيء في الاسم)
 لرشاء العمل مجانا والثاني اجرة المثل كقصة الذين سورا السداد (وبصرف العامل مجانا)
 في تصرفه (لاضن) في بيع أو شراء (ولانته) في ذك (بلانته) أي في التيقن واليقين
 والرجاء التام في كافي الوكيل وبالأذن يجوز ذلك وبأن في تقدير الاجل والملاحقة في المصايف
 في الوكيل ويجب الاجتهاد في البيع نيبة عن تركه من وجهه من الشرائع انه يكفل الرازي
 قد تقدرا رأس المال تسقى العهد متعلقه أي متعلق بالمالك (وهو المبيع بعرض) لانه طريق
 في الاسترباح (وهو الرقيب بضمه) أي الرز (مصلحة) وان رضى المالك بالعيب لا للعامل
 خافي المال وجهه بضمه الرز ولا له ليس وقدره قوة تعالى وآية لهم الليل نلح منه التبار
 (ان اقتضت الامساك فلا يرد) (في الاسم) والثاني في الرز كوكيل وفرض الاول بان الوكيل
 ليس له شراء العيب بخلاف العامل اذا رأى قسيرا فلا يرد ما فيه مصلحة بخلاف الوكيل (ولمالك
 الرز) حيث يجوز للعامل (ان اخلفا) فيه فأراد احدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة)
 في ذلك (ولا يعمل المالك) بأن يصح ثمان من مال القراض لان المال (ولا يشتري القراض
 بأكثر من رأس المال) فان فعل لم يمت ما زاد من جهة القراض (ولا) يشتري (من يفتي على
 المالك) من أصوله وفروعه (بغير اذن وكذا وجهه) لا يشتري بغير اذنه ذكرنا كان أو أنشئ
 (في الاسم) (وقيل) أي اشترى القريب أو الزوج (لم يمسح للمالك) تلازم رضى رضى المال
 أو نساخ التكاح (ويصح) الشراء (العامل ان اشترى في القصة) فانه يشتري بغير مال القراض
 بطر ومقابل الاسم في الزوج بغير التوقع الرجع في شرائه والملاحقة على الاتي في قوله تعالى و آدم

صاحب الكلا في القراض القاسد
 بانه (قوله) والقدر وجه القدر
 ان اقتضا الثاني ذلك خبره والجهد
 بول التصرف صحيح الاطراء
 بفرع له لا يطرط فيه من الشراء
 ان تعدن الضموب فلا يصح القول
 قديم أي فيما لو تعدن بعد العقد
 (قوله) بضمه للمالك أي فضل كالتلف
 تعذر العمل فيه بالشرط المنكسور
 (قول) المتزوج يجوز ان يقرض الواحد
 مع اثنين كعقد (قول) المثل والامان
 واحدا أي كالمقرض كل منهما على ماله
 المتين (قول) المثل فبصرف العامل
 لان الذي يفسد القراض لا الاذن فيه
 وسواهم القاسد أم (قوله) أيضا قد
 تصرف العامل حاول السبكي ان يستقي
 من هذا ما دفع القاسم المال للضموب
 قراضا قال لان حقيقة العقد لم يرد فلا
 يصح التصرف طلقا ولا يتضمن ذلك
 الاذن في الشراء في القصة (قوله) لانه
 غاملكه أي وانما يتحقق العامل
 بضمه في العقد الصحيح (قول) المثل وعليه
 للعامل اجرة مثل عمله وان لم يكن في المال
 رجع (قول) المثل اذا قال الخرتنا
 انه قراض فسد اما اذا قلنا انه انما
 فلا يتحقق العامل شيئا بما أقول فنية
 هذه اشارة الى ان هذا الوجه هو
 ان قيل هو وكيل فكيف يصح مع
 الجمهور ان قلنا انما يصح عقد مستقل
 في ذلك احتاج الى دليل من الشرع
 (قوله) والثاني اجرة المثل أي كانت

المكتوبة على غيره من شخص غير المثل وأيضا فلا يلزم من رشاء عدم المسمى أن يكون طامعا في اجرة المثل (قوله) ويجب الاجتهاد في
 هل يشترط حضور الشهود العقد أم يمكن أن لا يلزم المبيع حتى يشهدا هذين على اقراره قال في الطلب الاشياء الثاني لان تكليف ذلك عند العقد
 مصر وبحث الاستوى الاستناء اهدوا كما في نو كالة بأداء ابن (قول) المتوجه الرقيب بحث الاستوى الوجوب (قوله) حيث يجوز للعامل
 بل المالك أولى (قول) المثل عمل بالمصلحة لا الاستوى فالاستوى الحال في الرزوالامساك قدم العامل اذا حوّل القرض للعيب لانه لا
 مترك من ذلك المصروف رجحا الى اختياره

(قوله) فنهو ويحوز له البيع في البلدة التي صافرها ان كانت القيمة مثل قيمة البلدة للأودن فيها أو أقل فدرنا صرح وإذا قبض الثمن استمرق ثمنه ولو عاد إلى البلدة الأولى (قوله) لأنه استطاع الرجوع إلى ثمنه الزوجي فلو قام في بلد في أثناء الطريق تنوع الرجوع وأقضى ولو طال وإذا رجع ومعه فضل زاد أو وجب جبرده (٣٦١) (قول) المتبقي بقسمه ما علمه قبل فسخ العقد لا يجبر واحد منهما عليها (قوله) كالسالك

امسكك أنتوز وجلنا الجفتوا أصلنا من زوج (ولا يافر بالمال بلاذن) لما قسم من القدر
والعرض للثلاثة فلو افترمه من فرائض غنمه قال في الرضوة واذا سافر بالاذن لم يحضر في الجبر
الأنس عليه وما دام المثل (لا يفتق منه على نفسه خضرا وكذا سفر في الأظهر) لأنه انقياس من الرج
تلايق شتا آخره الثاني فتمت ملامذ بسبب السفر كلف والادوة قال في الرضوة وزيادة
الثقة والباس والكرام وعوضها التي وبكون ذلك المهر وفو بحسب من الرج لأنه انقطع بالسفر
عن التكسب لنفسه فان لم يحصل ربح فهو خسران تلقى المال ولو شرط نقطة سفر في القدر مع على
الثاني وقد فعل الأول كشرط نقطة الحضر (عليه فعل ما بعد اذ كلف التوب) وقد تم (ووزن
الخفيف) بالرفع (كذهب ومسل لا الامتعة المتعبة) فليس عليه وزنها (وتجود) بالرفع بضبط
المسند أي بخوزنها كحملها ونقلها من الخان الى الخانات (ومالازمة له الاستصار عليه) من
مال القراض ولو فقهه بنفسه فلا أجر له وما يلزم لو استأجر من فقهه فلا أجر من له (والأظهر ان
العامل يكسب حقه من الرج بالسمعة لا بالظهور) والثاني بالقصور الرج كماله لكنه مالا غير
مستقرا لا يملك على التصرف فيه لاحتمال الخسران عند ذلك وعلى الأول له فيه قبل السمعة حق
مؤكديون عنه وقد علمه على القرضات المتعلقة بالعين (وغار الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهر
الحاسنة من مال القراض فزوجها المالك) لأنها ليست من فرائض القارة (وقيل) هي (مال
قراض) لأنها من فوائده وعلى هذا من الرج وقيل هي شائعة في الرج ورأس المال والتاج
يشمل فيه الأبهة والجار يتولاهم ويوطأ بناته ولا يجوز له المالك ولو طؤها ولا تزويجها (والنصف الحاصل
بالرخص محسوب من الرج ما أمسك ويجوز له) لاختفاء العرف ذلك والمحق بالنفس بالمرض
والتيب الحادين (وكذا لو تفحصه) أي مال القراض (بأية) سحابة تحرق (أو ضرب
وسرة) بأن تضرأخذه أو أخذته (بعد تصرف العامل) بالبيع والشراء محسوب من الرج
(في الأعم) والثاني لا يجب منه لأنه لا تعلق بالخاص بخلاف الرخص وليس ناشئا من نفس
المال بخلاف المرض والعب (وان تلف) بما ذكر (قبل تصرفه) يعاشره (فإن راس
المال في الأعم) لأن العقل لم يتأكد بالعمل والثاني من الرج لا يجب فيه سائر مال قراض وظاهره
لو تفحصه ارتقم القراض

٩١ ل ١ ويلزم العامل قال الراعي طلب المالك لكذا في التضيض والاستيفاء منه . ثم عطف الراعي ذلك بأنه أخذ منه ما كان عليه بركة . وأخذوا من ملك ناص قال الأستاذ قضية هذا التحليل أنه يستوفى قدر رأس المال فقط كالتمضيض لكن مصرحاً به أن يصرون بأنه يستوفى الجميع كما هو ظاهر المتأخر (قول) المتوقيل لا يلزمه الخ انتهى هذا إذا الاستيفاء واجب قطعاً (قوله) لا مانع هو معنى قول غيره لا لا يوجب عليه عملاً لا مقابل

(قوله) فيعود إلى أي ويكون حصة العامل التي استقرت في حصة العشرين التي أخذها المالك بأخذها منها أو بما في يده هذا مراده فيما يظهر
 ثم رأيت المسئلة في كلام ابن الرضا قال إن حصة العامل تكون في الذي استره المالكان يعني وفي حصة المالكان تلف قال وكلام البسط عنهم
 أنها تتعلق بما في يد العامل ويرجع إليه الراعي ولم يتبعه في الروضة (قوله) إنما الصغير فيه وفي قول المصنف سابقا للشر ومنه يرجع للمالك من
 قول المصنف ثمانية وأونعشر من عشرين (قول) الملتوك إذا دعوى لو قال ردت له المال وصحته من الرجوع هذا الذي على معنى قال الأمام
 صدق واعتراه الاستوى بأنهم محصوا في ظهير من الشركة عدم التصديق فخرجوا اختلفا (٣٦٢) في جسر رأس المال صدق العامل

أوفى فهو وكيل أو مقارض صدق المالك
 ولا أجر للعامل ولو تلف المال ما دعي
 المالك القرض لصعب عليه مثله والآخر
 القرض صدق الأخذ في المبقري وأما
 الصلاح لانها تتفاعل في جواز التصرف
 والاصل عدم التفاعل ولو أتاها بغيره في
 المرح منها وجهان قال في المحامد
 الظاهر ترجيح مئة المالك لأن المذبح
 عليه يدعي سقوط الفعالة مع اعتراؤه
 بقبضه (قول) المثل وأجر المثل
 أي ولو زادت على ما دعيه العامل
 * كالمالك (قوله) *
 (قول) المثل تصع من جاز التصرف
 أي لا تصع إلا منه هذا المراد (قول)
 المثل ولو يبيعون أي على وفق
 المصلحة وما اعتاد الناس الآن من الرجوع
 في أجرة الأرض وتحويل الجزء الشرط
 للمالك قال ابن الصلاح يجوز في حق
 الصبي أيضا قال الزكي إنما يقبضه إذا
 زلنا الكل مرة العقد الواحد والأفهم
 بعيد منه أن ركشي على أن قوله تصع من
 جاز التصرف يغني عن قوله ولو لصبي
 ويجوز لانه يعمل المالك والوالد أو المأثرون
 وجه الله أشار إلى الجواب بقوله نفسه
 ثم قال المحجور عليه ليس له الشيء كان
 أولى فخرج مثل الولي فالمراد الوقت
 (قول) المثل وهو ردها المثل هو شامل
 لعمول المثل ولو منفردة وهو كذلك

يرجع رأس المال إلى الباقي بعد المدة (وانما تسترد الربح فاسترد شائع رجحوا رأس المال)
 على القسمة الحاصلة فمن مجموعها مثاها رأس المال مائة والربح عشرين واسترد عشرين فالربح
 سدس المال جميعه (فيكون المدة سدسه) بالربح (من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فبستقر
 للعامل المشرط منه) وهو واحد وثلاثان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما في يده الثمانين
 لم يسقط ما استقره (وباقه) أي المسترد هو مائة وعشرون وثلاث (من رأس المال) فيعود إلى
 ثلاثة وعشرين وثلاث (وانما تسترد مثاها رأس المال مائة والخمسون عشرين ثم استرد عشرين فربح العشرين)
 الخمسون (حصة المدة) منه فكل ما استرد خمسة وعشرين (ويجوز رأس المال إلى خمسة
 وسبعين) فلو بلغ ثمانية فبقت الخمسة بينهما تصفين إن شرط التامعة (و يصدق العامل بمئة
 في قوله لم أربح شيئا (أول أربح الا كذا) لما وقفه فيما نفاه الاصل (وأشترط هذا القرض)
 وأن كان تامرا (أولى) وكثيرا بحالاه مأمون (أول انتهى من شراء كذا) لأن الاصل عدم
 النهي (وفي رد رأس المال) لأن الاصل عدم دفع الزائغ على ماله (ودعوى التلف) لانه
 مأمون فأنذ كسبه فهو على التمسيل الآتي في الوديعة (وكذا دعوى الرد) على المالك (في الاصح) لانه
 اثبت له كل ودعواتي لا كثرته من وفرو الأول بأن المثل من قبض العين لتفوت والعامل قبض لتفوت
 المالك وانما هو العمل (ولو اختلفا في الشرط) كانا شرطت لي التصف وقال المالك بل
 الثالث (تضالفا) كالخلاف التامع في رد القرض (وهو أجزأ من المثل) لانه للمالك الرجوع قال
 في الروضة وهل ينسخ العقد بالتألف أم بالقسح حكمه حكم البيع قاله في البيان

*** كالمالك (قوله) ***

هي أن يعمل أنسا تأصلي تحصيلها بالنسي والترسية على إن مازقه الله تعالى من غير يكون
 بينهما والاصل فيها ملو رأى الشئ من إن مازقه الله تعالى من غير يكون
 منها من ترأز ورع (نص من حاز التصرف) لنفسه (ولصبي ويجوز بالولاية) عليها (وموردها)
 في الاصل (التخل) حديث السابق (والعقب) لانه في معنى التخل (وجوزها القديم في سائر
 الاخبار المأثرة) كالنبي والنفاح والمشمس للباحة والجدي التبع والفرق انها تتو من غير تعهد
 بخلاف التخل والعقب وعلى المتو لو كانت من التخل أو العقب يخاف على علمه تعا ففها وجهان قال
 في الروضة أصحهما الجواز ذكره في آخر باب الزايع وهو الصغير مائة وما ذكره من كالمستور لا يجوز
 المساقاة عليه ولا على غير الشجر كالبلعيق وقصب السكر ويشترط أن يكون الشجر المساقاة عليها غريبة
 معينة فلا يجوز على أحد البساتين المرشيين من غريبين (ولا تصح المساقاة على الأرض بعض

(قول) المثل والعقب خرج غيرهما ولو مورزا (قول) المتفرق سائر الاخبار أي لا طلاق حديث خير السابق واختاره
 ما يخرج الترويض من حيث الدليل وجهه الجديد على التخل والرواية الأخرى الصريح لا يقال هذا من باب ذكر بعض أفراد العام حكم العام لا يمنع
 جهة عموم الحديث السابق بكونه من لفظ الراوي فأنه هذا القديم قال مالك وأحمد (قوله) أصحها الجواز في ذلك المأورد بالقليل
 وبحسب الزكي محي الشرط المذكور في تيجة الزراعة للمساقاة (قول) المتوحي على الأرض الخ أي عقد على عمل الأرض

(قول) المتن صحت المزارعة أي إذا كانت مدة المساقاة يمكن الزرع فيها (قول) المتن والاعمح الحق قال ما علم على الشجر والارض بكذا كان هذا اللفظ كلفا له ما علم له صاحب من حيث ذلك الامام وحكى فيه الاتفاق وقول الشارح الاتي بأن ياتي بها حسب المساقاة بخلاف هذا وليس مرادنا (قوله) ويجوز تحديد المزارعة (٢٦٣) هو مقابل الاعمح في الثانية قيل ويلزم قلناه ان يهيىء التمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط

قطع ويكون موقوف على بيع الشجرة لمن اشترى التمرة (قوله) والثاني قال الخ وأيضاً فاض خبر بكن أكل لأن التمر فيها كان أكثر من الشجر (قول) المتن والاعمح أنه يجوز ان يخارج في بعض روايات مسلم دفع إلى أهل خيبر يخل خيبر وأرضها على ان يعملوا من أموالهم وهو بدل للصحة تعاو وأجب بأن المراد ما يحتاجون اليه من الآلات قال السيكي وهو تخصيص بلا دليل (قوله) فافعل للعامل أي يقبض ثمرة الزرع إلى أوان الحصاد ولو كان البذر منهما فهو بينهما ولكل على الآخر جرة ما تصرف من متاعه على حصة ما جبهه فزع هو تسلم الأرض لزرها والبذر على العامل فترك الزرع وجب على العامل أجره مدة تعطيل الأرض بخلاف ما لو شرط البذر على المالك فلا شيء على العامل لمدة تعطيله

• (فصل بشرط الخ) اعلم ان العوض مشروط ان يكون من التمرة ولوجهه من غير ما فسد لكن ان ذكرنا ما مضى من حيثنا نظرنا إلى المعنى جعلنا اجازة بلفظ المساقاة أو إلى اللفظ فسد وهو الاعمح وحسب تقريران العوض لا بد ان يكون من الثمار أشبه القراض فيغير على ذلك ما ذكرنا الشرحه الله (قول) المتن بعد ظهور الثمر أي شرط ان يصح حصة العامل من ذلك الثمر فلا شيء من غير العام القابل فسد قاله الماوردة (قول) المتن الثمر يخرج البلف والجبر والكرات فانها للمالك فلا شيء لها

ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي هذه العامة والبذر من المالك روى الشخان عن جابرنا صلى الله عليه وسلم نهى عن الخجاجة وروى مسلم من ثابت بن الصفاك أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة (فالقول بين الفل صاض) أي أرض خالصة للزراعة وفيه (صحت المزارعة) على بيع المساقاة على الفتل تجاه لفساد الأفراد وعلى ذلك حل معاملة أهل خيبر المساقاة وموشل الفتل فيما ذكر العنب كما ذكره المصنف في جميع التنبيه (شرط اتحاد العامل) أي ان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة (وعصر افراد الفتل بالسقي والياض البهارة) أي الزراعة وعبر في الروضة كالمساقاة بالعتق قال فان أمكن الاقرار بغير المزارعة (والاعمح ان يثبت بدل ان يصل بينهما) أي المساقاة والمزارعة في العتق (وأن لا يحدد المزارعة) بأن يأتي صاحب المساقاة في عتق واحد والثاني يجوز الفصل بينهما لمصلحة الشخص واحد ويجوز تحديد المزارعة وتكون موقوفة ان ساقاه بعدها بان صحتها والا فلا (و) الاعمح ان يكثر الباض كقلبه في حصة المزارعة عليه للباحة والثاني قال الكثير ما يكون تعاو والنظر في الكثرة إلى زيادة النماء أو إلى مساحة الباض ومغارس الشجر وحيث قال في الروضة أحصاها الثاني (و) الاعمح (أن لا يشترط تساوى الجزاء المشروط من الثمر والزرع) فيجزأ ان يشترط للعامل نصف الثمر وربع الزرع والثاني قال التفضيل بزيادة البعثة (و) الاعمح (أن لا يجوز ان يخبر بغير المساقاة) لعدم ورود ذلك والثاني قاله على المزارعة (فان أفردت أرض بالمزارعة فافعل للمالك الثمرة على أجره ودواعه لانه وطريق جعل الفل لهما ولا أجره أن يستأجر منصف البذر) شامعا (لزرع له نصف) الآخر من الأرض (ويصير نصف الأرض) شامعا (أو يستأجر منصف البذر ونصف منفعة الأرض) شامعا (لزرع له) (النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيكون لكل منهما نصف الفل شامعا وان أفردت أرض بالخجاجة فافعل للعامل وللمالك الأرض عليه أجره ثلثا وطريق جعل الفل لهما ولا أجره أن يستأجر العامل نصف الأرض ونصف البذر ونصف عمله ومتاعه ودوايه ولا أجره وأنصف البذر ويترك العامل والمتاع

• (فصل بشرط) في المساقاة (تخصيص الثمر لهما واشتركا كما فيمو العلم بالتصيين بالجزئية كالقراض) فلا شرط بعض الثمر لهما أو كله لا حدهما أو جز منه للعامل والمالك غير معلوم فسد ولو قال على ان الثمر شامعا أو أن نصفه على أو نصفه لك وسكت عن الباقي بحث في الأولى متاعفة والثالثة دون الثانية على الاعمح في الثلاث أو على أن ثمر هذه النخلة أو الفسيلات أو الفواكه والياق متا أو على أن ساعا من الثمر لك أولى والياق متا فسد (والاخر صحت المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) والثاني لا تفاوت بين العمال وهو ما يقتضيه التمرة وغرضه الأول بان العتق بعد ظهورها بعد من الثمر بالوقوف بالمراد من العوض فهو أولى الجواز أما بعد بدو الصلاح فلا تخصيص بالتفاوت معظم الأعمال (ولو ساقاه على ودي) يخرج ولو وكسر المال المهمة وتشديد التقاية وهو صغار الفتل (لغيره) يكون الشجر لهما لم يجر كالسوم اليه البذر ليزرعه وأيضا القراض ليس من عمل المساقاة فضعه بفسد المساقاة (ولو كان) الودي (مقروضا

بينهما كالقراض في جهات أو اختصاص العامل باطل وأما الشارح فنهى شركة بينهما (قوله) وما يخرج به الخ قال الماوردي كأن وجه حصة القرض لها كون العمل يستخرج به الربح فكذا ينبغي أن يكون العمل ما يخرج به الثمر (قوله) كما لو سلم اليه البذر أي لو دفع اليه المساقاة ليعمل بها ويكون ثمنها ثمر

وله) عشرين أي تكون الأوامر هنا ثلاثهم السنة الواحدة (قول) المنة سنة أو أكثر فرع ما في المنة قد قدرت كما قبل
 انما وجب عليه أن يعمل شيئا بغير أجره وان انقضت عليها لم يلحقه المالك التمتع بالادراك المنة والغير والراعي وقال ابن عسرون سنة
 في الحظف عليها ولا يلزم العامل تبقيهما أجره وان لم يحصل طبع المنة ثلاثي العامل فيه ويسع (٣٦٤) تبقي في المنة اذا لم يكن فيها ثمة

ثم دخل على ذلك فرع المنة
 الامراك في هذه السائل الجداد وكذا
 في قول المتن لا يجوز التوقيت بأدراك
 الثمر (قول) المتن وسبقنا اعلان
 هذا المبدأ كرم صور المساقاة على
 العين وهو الذي يقع في وثائق القضاة
 بمصر وحيد فليس للعامل أن يساقى
 غيره ومثل الناس على خلافه فظن
 ذلك (قول) المتن يكذبون كما قد
 والقاهر عدم الاجرة (قول) المتن أو
 سلمه البك لتعده قال السبكي الظاهر
 انه كاية ولو ساقاه لفظ الاجرة تسمى
 لبارة فاسد نظير اللفظ وكذا لو ساقاه
 على الاجرة لفظ المساقاة قال المالك
 ما قبله على كذا مئة كذا بدارهم
 معلومة فسد أيضا قلنا لفظه وعلى
 الامام المستبين بأن المنة الصريح في
 شيء لا يصرف لغيره بالية ووقف فيه
 السبكي من حيث انه لم يجد نفاذا في
 موضوعه فهو كونه كذا بانفاته
 يصح ثم حاول الجواب بأن معنى
 الاجرة هو المساقاة تافيا وألغى في ما به
 (قوله) ويشترط فهاج أي قطعوا
 بحريتها ووجه القراض لزومها
 (قول) المتن ما يتكرر من العمل وال
 فصر الطلع الذي يفتح متكرر كل عام
 وهو على المالك (قول) المتن تحشيش
 ألقه على الخضرة وهو في اللغة لباس
 ولو عبر بالكل مكان أولى لانه جميعا
 «فرع» وضع التوك على الحدرد
 وسد التلم البيرة في الحدرد يسميه فيه
 العرف (قول) المتن حفظ الثمر أي
 خارج انه لا أن أعمالها ما يتعلق بنية الثمار

وساقاه عليه (شرط) لمجرد أمن القرض العمل فان قدرته بغيرها غالباً (ص) ذلك ولا يضرب كون
 اكثر المدة لغيرها كان ساقاه عشرين والثر فليس وجوده في العاصفة خاصة فان اتفق أهل
 لم يستحق العامل شيئاً كالمساقاة على التخصيص القرة فلا يقر (والا) أي وان قدرته لا يشرط
 غالباً (قوله) يصح ذلك كالمساقاة على الثمر الذي لا يشرط لطلوعها من العوض (وقيل ان تعارض
 الاحتمال) أي احتمال الاضرار واحتمال عدمه (ص) لأن القرض جوف أن الثمر استحق
 العامل بشرط هو الاطلاق لمعنى عدم الصحة يستحق الاجرة وان لم يثمر لانه على ما
 شره في الثمر الشرط لم يزد على حسنه) كان كانت حسنه في الثمر الشرط لانه النصف
 من القرض لم يشرط لم يزد على حسنه نعم المساقاة لطلوعها من العوض ولا أجره باله (و) يشترط
 أن لا يشرط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) فان شرط ذلك كان شرط أن يفي بحداد
 الحدقة لم يصح التعديل لانه استحقاق بعض مجبور واشترط ضد في ضد (و) بشرط (أن يخر
 باله) وبالي في الحدقة) ليفتح من العمل من شاع لونه مشاركة المالك في العمل أو اليفسد
 القرض ولو شرط معاونة غلامه في العمل جاز ولا يلزم معرفته بالزوجة أو الوصف به يكون تحت تدبير
 العامل وان شرطت نفقته عليه جاز (و) بشرط (معرفة العمل بتدبير المنة سنة أو أكثر)
 لانها صفة لازم كالاجرة (ولا يجوز التوقيت بأدراك العرف الا مع العمل وتسميته بتدبيره
 وتأخر أخرى والثاني نظير الى انه القصد (وسبقنا ما قبله على هذا القول بكذا) أي نصف
 القرض مثلاً (أوصله البك لتعده) بكذا أو تعده بكذا أو عمل عليه بكذا وهذه الثلاثة
 يصح أن تكون كاية وان تكون صريحة فانه في الروضة كالمساقاة وشمل الفضل في ذلك العنب
 (ويشترط) فيها (القبول) للزومها (دون تفصيل الاعمال) فلا يشترط (ويجوز المطلق
 في كل ناحية على العرف للغالب) فها في العمل (وعلى العامل ما يلصق اليه لمصلحة القرض واستزادته
 بما يتكرر كل سنة كسقي وتقيته) أي يجري الما من الطين وقوه (واصلاح الاجاجين
 التي يثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الثمر بجميع فيها الماء لتثريه شبيه بجاتات القبيل قال
 الجوهري والاجاج واحد الاجاجين (وتقجيع) الفضل وهو وضع شيء من طلع الثمر
 في طلع الاثان (وتحصه تحشيش وقضبان مضرة) بالثمر (وتعريض) اللعب (جره
 عادة) وهو ان يسم أهواوا وظلها ويرفعها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) من السارق
 والطير (وحداه) يضع الحميم وكسرها وأعمال الدالين في الصحاح أي قطعها (وتضيغه في الاسم)
 لانها من معاملة والثاني ليست عليه لان الحظف خارج عن أعمال المساقاة وكذا الحداد والتخفيف
 لانها بعد كمال الثمر وفي الروضة وأصلها كانت حكاية الثاني في الحظف اعمل المالك والعامل
 بحسب اشتراكهما في الثمر في البسط وضره حكاية اعمل المالك في الكفاية حكاية ان الحداد
 والتخفيف على المالك والروضة كالمساقاة كان عن ذلك وفيها بعد حكاية الخلاف في التخفيف فصيح
 وجوبه على العامل اذا المردت العادة أو شرطها وظاهرهما هذا القيد ليس من محل الخلاف

فما على مال القرض فان لم يحفظ نفسه فالقوة عليه (قوله) لان الحظف
 فان

(قوله) في باقي وجهه الوجهه سلبت ثانيا في رأس المنفعة في تحليل عدم وجوب الحفظ على العامل (قوله) فيه الضعيف فيه يرجع قوله في الحفظ (قوله) التي جددته ما عرض اغياره (قوله) المتو المسافة لازمة أي ولو قيل العمل والجامع لهما مع الأجرة بأنها عقدان على عمل يتعلق بالعين مع ما يختلف القراض وأيضا ولو جازت ونسخ المالك قبل ظهور الثمارات عمل لعامل بخلاف القراض فإن فسخته قبل التصرف فلا يضر قال النسيك وإن أقول إذا نسخ (٣٦٥) بعد العمل وقبل ظهور الثمر هلاص وتزعم الأجرة كالأجرة تأمل يمين لي دليل لما عر لي زعموا (قوله)

المتو وأتمه المالك منه الاجتي (قوله) التي بقي استحقاق العامل قال الأمام هو مشكل لأنه استحقاق غير عمل انتهى والاصحاب نزوا ذلك لمنه التبرع بقضاء الدين قال السبكي رحمه الله ومن قولهم هنا في الحصة قوتين غير متبرع بالعمل استحق العامل قلت قد قال بمنه في امام المصد وتجره من ولاة الوظائف إذا استأب وان كان المصنف وان عيب السلام أقسامه عدم استحقاق للنائب والمستتيب معاقل قد يرضي بأن غرض الواقف ما سرقه من عنه أو عنه التاجر بخلافه فان كان غرضه مباشرته أيضا إذ وردت المسافة على العين لكن التابة في مسئلة الوظائف أقوى (قوله) المتوان لم يقدري على الحما كم أي كان يكون فوق مسافة القدرى أقول ينبغي أن يكون منه ما لو توفى ذلك على كفة يأخذها فصر حتى تسبه ولو اختلفا في قدر الاتفاق قد صحح الراعي في نظيره من حرب الخال تصديق الجمال (قوله) التي ولو ثبتت فضيته انها إذ لم تثبت لاسم لكن قضية كلام الوسيط الثالث أن يضم بأجرة عليه واستنكاه الراعي لما فيمن اطر على العامل في اليد (قوله) بخروج التجريس بمنع لا مقيد بومي بما سمحت من الثمار ثم باقي عليها ثم محل الرجوع إذا كان باهلا

فلما الثاني لوجوه لا يسهل مخالفة العادة والشرط وقد كرا ما ورد في البلداد وجهين أحدهما لا يجب على العامل إلا بالشرط والثاني يجب عليه بغير شرط وبأقوى مثل ذلك في الحفظ وأيضا وبأقوى وجه الاشتراك فيه في الجداد والتجفيف (ومما يسهل حفظ الأصل ولا يشترط كل سنة كسنة الحيطان وخبره جديد فعل المالك) فالشرط على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد بطل المالك بطل العقد فتعق به العمل حصته من الثمر بالظهور وقيل في قول بالقيمة مسكنا قراض وفرق الأول بأن الرجوع لا يفسد المال والقراض يفسد الثمر (والمسافة لازمة) كالأجرة (فالغريب العامل قبل الفراغ) من العمل (وأتمه المالك) بنفسه أو بجماله (مستحقا تابعي) استحقاق العامل (والا) أي وإن تمته ورضي الأمر إلى الحاكم (استأجر لهما كل عامين بقة) بعد ثبوت المسافة فحرب العامل من ماله إن كان له مال والا فترض عليه من المالك أو غيره وبقي من نصيبه من الثمر (وان لم يقدري على الحما فليس عليه على الإنسان) لأتمام العمل (ان أراد الرجوع) بما نسقه ويصرح في الاتهاد بالرجوع فان لم يشهد كانه كذا رجوع هو ان لم يستطع الاتهاد فلا رجوع له (أيضا) لا مع لاه عن ادرك (ولو لمات) العامل (وخلف تركه أتم الوارث العمل منها) بأن يستأجر عنه للزوم له الوارث (وله ان يتم بنفسه أو بجماله) ويستحق المشروط وان لم يخلف تركه لم يترض عليه والوارث ان يتم العمل بنفسه أو بجماله يسهل له المشروط وان كانت المسافة على عين العامل انضجت بجمته كالأجر العين ولا تنسخ المسافة بجمته المالك بل تستمر يأخذ العامل نصيبه (ولو ثبتت خباثة عامل) فيها مدة أو اقرار (ضم البع مشرف) إلى ان يتم العمل (ان لم ينقضه) استخرج من ماله عامل يتم العمل وعليه أجرة المشرف أيضا (ولو خرج الثمر مستحقا) يخرج الشجر مستحقا (فيلزم على الساقى أجرة المثل) لعله

● (كتاب الأجرة) ●

هي تلك المنفعة بعوض بشروط تأتي فلا بد فيها من عاقد وصيغة (شرطها) أي المخرج والمستأجر (كالموشر) أي كشرطهما من الرشد وعدم الكراهة كما تقدم في البيع (والصفة آخر لها هذا) أو ترك هذا أو لم تكن متافعة مسنة مسكنا فاقول على الاتصال (قيل أو استأجر أو أكرمت) إلى آخره (والاصح انصافا بقوله آخر لمنفعة) أي الدار إلى آخره (ومعها) أي مع انصافها (قوله بعتك منفعتها) إلى آخره لأن المنفعة معلومة بالأجرة فذكرها فيها تأكيد ولفظ البيع وضع لقليل العين فذكره في المنفعة مفسدا الثاني في الأولى قال لفظ الأجرة وضع مضافا للعين فذكر المنفعة مفسدا في الثانية نظرا إلى المعنى وهو أن الأجرة مفسدة للعين (وهي) أي الأجرة (فمعان واردة على من كجارة العار ورواية أو رضص معين) والتقية بعد العطف

٩٣ ل ج ● (كتاب الأجرة) ● (قوله) أي المخرج والمستأجر المفهومين من الأجرة (قوله) التي متافعة ظاهر منه أن الصفتين قبله متازعتان فيه وليس مراد بل هو متعلق بالخير قليل ما يأتي فريسا (قوله) التي مستعنة ثم تعلم بالعدم المدة (قوله) على الاتصال هو مفهوم من القاء (قوله) التي قبلت لانها بيع (قوله) الحيان لها هو العاد (قوله) مقصد كالأخذ البيع بلفظ الأجرة (قوله) فذكر المنفعة مع مفيد قال السبكي لانه يقتضي أن يكون المنفعة مستعنة (قوله) التي هي من واردة على عين أي مرتبطة بها فلا تأتي في تخصيصهم ان موردها المنفعة بدليل صحة أجرة على الذهب بالذهب (قوله) التي كجارة العار كان العار لا يصح السلم فيه لا يجوز أجرة في القيمة

قوله) ان يكن قنأ أو قنرا الى آخر الآية يعني يجوز عود الصغير متى عند ارادة التوبيع فلا ينافي قوله عود الصغير والوصف والاخبار من أحد
 الشئتين يكون مفردا (قول) المتن ويجوز فيها الصغير في ربيع الاجارة من قوله واجارة العين (قوله) أي بنفس العقد كالأعيان
 المستأجرة بنفس العقد ثم ملكه الاجرة ملكا حراعى بمعنى كالمأضى جزم من الزمان استقرت ملكه على ما ياباهه فرع هـ لو أجرة الناظر
 أو قسنتين مثلا وقيل الاجرة فلا يدفع البطل الأول الا خبر ما مضى من الزمان فان زاد على ذلك ضمن (قوله) المتن ويشترط كون

بأوكافي قوله تعالى ان يكن قنأ أو قنرا فاقطعة أولى بهما (و) واردة (على النقطة كاستثمار دابة
 موصوفة وبان يلزم من مقتضاها أن يأنه) واقتصر في العناصر على اجارة العين لا لا يثبت في النقطة
 (وقوله) استأجرناك لتعمل كذا فاجارة عين) للاضافة الى المخاطب (وقيل) اجارة (نقطة) لأن
 المقصود حصول العمل من جهة المخاطب فله تحصيله بغيره (ويشترط في اجارة النقطة تسليم الاجرة
 في المجلس) كرا من مال السلم لانها سلم في النافع ولا يجوز فيها تأجيل الاجرة (واجارة العين لا يشترط
 ذلك فيها) كالقنن في البيع (ويجوز) في الاجرة (فيها التججيل والتأجيل ان كانت في النقطة)
 بخلاف العتق فانها لا تقبل (وإذا املتقت فخطت وان كانت مضمونة ملك في الحال) أي بنفس
 العتق والى رضى وأصلها ان الطلقة تملك بنفس العتق أيضا وفي النقطة تلك الاجرة بنفس العقد سواء
 كانت في النقطة أو عين مال وهو أهم مما قبله (ويشترط كون الاجرة معلومة) كالقنن في البيع (فلا
 تصح) اجارة الدار والادابة (بالمجارة والعتق) بسكون اللام وحقها ضبط المصنف وهو بالغتم
 ما تعلق به الهالة في ذلك (ولا يسلط) الشاة (بالمدى وطعن) الخطئة (بعض الدقيق) كثلته
 (أو بالخصافة) لهما لا بقصاة المدنى عند الدقيق والخصافة (ولو استأجرها) أي امرأة (ترضع
 رقبته) في الحال جاز على الصحيح (للعلمه) والثاني قال ينبغي أن يقع عمل الاجرة في حال ملك
 السأجر ولو كانت الاجرة قبضه بعد انقطاع المصنع جاز العمل به اذ ذلك (وكون النقطة متقومة)
 أي لها قيمة (فلا يصح استثمار ربا على كلمة استعير وان رقت السلعة) اذ قيمتها (وكذا
 دراهم ودنانير التزين) وكب (لصيد) أو ربا على استثمارها لما ذكر (في الامم) لا ان التزين
 بالتقيد لا يفسد الا تادراوا تادير كالمردوم فلا قيمته والكب لا قيمة له فكذا النقطة والثاني يذاع
 في ذلك (وكون المورث قادرا على تسليمها) أي النقطة حيا أو شرعا (فلا يصح استثمار ابن ومغصوب
 وأحمى السفن) أي حفظ النافع (وأرض الزراعة) لانه لا يملكها المظنر المتعاقب (وفي الروضة
 كاسلمها ولا تفسق بماء غالب الحصول من الجبل وان أمكن زرعها بأمانة مطر عظيم أو سبيل نادر
 (ويجوز ان تكن لها ماء دائم) من نهر أو عين أو بئر (وكذا ان كانها المظنر المتعاقب أو ماء التلوج
 المجموع والغالب حصولها في الامم) والثاني لا يجوز لعدم الوقوف بحصول ما ذكره يجرى الخلاف
 في أرض مصر التي تروى من زيادة النيل غالب قبله بها (والامتناع الشرعي) التسليم (كله) (للمسئ
 المتقدم) (فلا يصح استثمار قلع سن صحبة) بخلاف الوجعة (ولا حاضن لخدمة مسجد) حرمة
 المكث (وكذا من كونه رضاء أو غيره) فمراذ ان الزوج في الامم) لا أن أوقاتها مستقره بصفه
 والثاني يصح والزواج فيه حفظا له وبأنه يصح خرما والكلام في الحرمة أما الامنة والزوجة
 فليس يدعيها رها قطعاً لأنه لا استناع بها (ويجوز تأجيل النقطة في اجارة النقطة كما تمت ذقنا

الاجرة معلومة وسواد العراق كل
 ضرورة (قول) المتن بالمجارة
 والعتق هما مثالا للنقطة والامتنان
 بعدهما مثالا للعين وتبينه ذهب مالك
 وأحمد الى صحة استثمار الاجرة ببقته
 وكسوته وتضم على الوط (قوله) أي
 لها قيمة ليس المراد مقابل التلى (قول)
 المتن فلا يصح استثمار ربا على نفسه
 عدم صحة بيع حبة الخنط (قوله) يذاع
 في ذلك أي ويقول هي منافع تنبأ
 بالاعارة فاستحققت بالاعارة فرع هـ
 اجارة التبع لا الاقادة و هذه مما
 محتمل البولي (قول) المتن على تسليمها
 كالبع قبل الاحسن أن يقول القسرة
 على تسليمها فرع هـ الاضمار أي التوى
 بأن القطع بوجوبه ونخالته السج الفزاري
 وولده موفيه هـ من أهل الشام وفصل
 بعضهم بين اذن الامم أو الماردادة
 وبين غيره ذلك (قوله) ولا تفسق بماء غالب
 الحصول الخ لو قال المكث أنا أخفرتا
 أسوق منها الماء أو أسوقه من مكان
 آخر ص قاله الروياني وابن الرقعة فرع هـ
 لو أجرة مال أو المظنر أيضا وان لم
 يرها قبل ذلك لأنه من مصالحها (قول)
 المتن فلا يصح استثمار قلع سن صحبة الخ
 ولو استأجر أحمى أمة فمعه موفجهان
 وينبغي أن يكون الامم العتق لانه
 لا تملك من النظر غالباً (قول) المتن

وكذا من كونه رضاء الخ فرع هـ امرأه حلية أجرة تنفقها لزوجها ثم يبيعها بغيره أو أخرى فالتاسعة المصلحة حلالا
 لا يحق قهره الله وعليه ان الصباغ باه لا يذم من تدبير المدة في الرضاع وأفتى بعضهم بعدم صحة استثمار العكاملين للبع لان الاجرة وقعت
 على ضمهم فكيف يستأجرون بعد ذلك للبع وتطريفه العراقي وقال يمكن أن يقال لا تفسق بينهما (قول) المتن ويجوز تأجيل النقطة
 أي لأن العين قبل التأجيل

(قول) المتأخر مستهله برهان هذا هو المراد الا قد قالوا في السلم لا يصح أن يجعل محله أول الشهر لأنه لا يصدق فيه جميع الفصول ~~في الشهر~~ للبدوي حيث قال بالصفة ويجعل على مستهله (قول) المتأخر ولا يجوز أن يخلفا لأنه لا يصدق فيه جميع الفصول (قوله) لا اتصال للمنتين نظره ذلك مع الترتيل بدو الصلاح في شرط الطع يصح من صاحب التصريح دون غيره ولو شرط الوقت أن لا يفرجا أكثر من ثلاثين فأوجر مستأق في حدين أي أن الصلاح يهدم الصفة (٣٧٧) لأن القضية للصفة في الجارة مدقة مدقة غير الوقت اتصال المنتين وكونهما في معنى العقد الواحد وهذا المعنى يقتضي المنع في الوقت

الواحد وهذا المعنى يقتضي المنع في الوقت عملا بشرط الوقت وخالفه ابن الأستاذ نظرا إلى مطابقة اللفظ للصفة (قول) المتأخر كراه العقب بحيث ذلك لأن لكل واحد يقبض صاحبه (قول) للتدافع في معناها العبد يخرج الدار والثوب إذا استأجرهما للانتفاع للاطلاع مثلا لأنه لا يصح والفرق أن الأولين لا يطعنان العمل دائما ومن ثم تعلم أنه لو استأجر العبد والدار لا يتفنع إلا بهدون الباقي مع وهو كذلك كما قاله في التكملة آخر الفصل وفي خلة السبك لأوجه وليس بركب بعضا وبشيء بعضا أيضا

● (فصل) بشرط كون النفع معلومة عنا وشرا ومقتضا لا يصح آخره أحد العبدن ولا الغائبة ولا الحاضرة فغير تدبر عذبة أو جعل عمل كسبا في غير يستحق دخول الحمام فاجاز من غير تدبر (قول) المتأخر ثارة أي مرة (قول) المتأخر متعصمة فالعقد لا يدرى قدر السكينة في ذلك تصير النفع معلومة (قوله) والثاني الخ طلبة يستحق الاجرة بأسرها بما تم أو قبيل المتأخر الزمان وقيل المختار العمل (قوله) المنع أي تفاوت السور والآيات صعوبة وسهولة وعلى الأول الظاهر دخول الجنب مالم تطر دعادة باستثناء ما لم يرد ما يسمى

العمل) لكندا (العكة أول شهر كذا) أي مستهله كالمثل المؤجل (ولا يجوز جارة من نفعه مستهله) كجارة الدار السنة الآتية (فالأجر السنة التامة لستأجر الأولى قبل انقضاءها جاز في الأصح) وهذا كالمستقي بما قبله اتصال المنتين والثاني لا يستهيه (ويجوز كراه العقب) أي الثوب (في الأصح) وهو أن يؤجر دافع جلاله كراه بعض الطريق أي والمؤجر ركه البض الآخر على التاوب (أو) يؤجرها (رجلن لركب هذا) أياها (على التاوب) (وبين البهذين) أي في صورتين (ثم يجمعان) أي المكترى والمكرى في الأولى أو المكتريان في الثانية لهما من الركوب على الوجه المبين كفرع لهذا ثم فرغ لآخر في الأولى يوم لهذا ثم فرغ لآخر في الثانية وهكذا الوجه الثاني المنع في صورتين لأنها جارة أزمان متقطعة والثالث التني في الأولى لأنها لم تنصل زمن الجارة فيها بخلاف الثانية والرابع المنع فيما في جارة العين لاستحقاقها على جارة الزمان المستقبل ودفعنا التأخر الواقع في ذلك من ضرورة التعمق فلا يضر

● (فصل بشرط كون النفع معلومة) ● كسب غايه نافع يجب بيان المراد منها (ثم تارة) (تقدر) النفعة (زمن كدائر) السكينة (مستتارة) (تقدر) (عمل كدائه) للركوب (التي مكتوبها كماله ذا الثوب) والمعنى يجعل العمل كافي للحرر (فلو جعسا) أي الزمان والعمل (فما تأجره لخصه بياض النهار لم يصح في الأصح) لأن الزمان تدلاني بالعمل والثاني يقول ذهب الزمان للتجمل (وقدر تعليم القرآن بمدة) كمنه قطع العلم والفرق إلى وإيراد غيرها يقتضي المنع زائد في الروضة أن الأول أصح وأقوى (أو تعيين سور) أو سورة أو آيات بان يسمها المستأجر قبل العقد كما ذكره بعضهم وقيل يكفي ذكر عشرات أمثلا من غير تعيين سورة وقيل لا بد من تعيينها (وفي البناء بين الموضع والطول والعرض والسمك) يفتح السين أي الاتضاع (وإما فيه) من طين ولبن وأجر (انقدر بالعمل) فان قدر الزمان لم يجمع إلى بيان مذكر (وإذا سلحت الأرض لنا موزرا عتقوا فراضا شرط تعيين النفع) من الثلاثة لأن ضررها الاحق للأرض بغيره (ويكني تعيين للزراعة من ذكر ما يزرع) فان قال أجرت كماله للزراعة فصح (في الأصح) ويزرع ما شاء والثاني لا يصح لأن ضرر الزرع مختلف ودفعنا باختلافه يسير ولو قال البناء أو للزراعة أو ليد كرايه أو يفرس حصن في الأصح أيضا (ولو قال لا يتفنع بها ما مضى مع) وبصنع مثله (وكذا قال ابن سنان فزارع وإن شئت فخرس) فانه يصح (في الأصح) وبغيره المستأجر بينهما والثاني لا يصح للإجماع وفي الأولى وجه أنها الأصح (ويشترط في جارة داهم ركوب) جارة عين أو نفع (معرفة الركاب بمشاهدته أو وصفه تام) له في ذلك (وقيل) لا يكفي الوصف فيه لأن العرض يتعلق بثلث الركاب وحسنه بالتضام والخاصة بكثره الحركات وقتها والوصف لا يفي بذلك وجواب المنع (وكذا الحكم فيما يركب عليه من عمل) يفتح العلم الأولى

فرا كانا لأرباب الجبل بطول نه جميع العمل والمدة (قوله) وقيل لا بد من تعيينها الضمير يرجع للسورة من قوله من غيره من سورة (قول) المتأخر وفي البناء بين الخ أي إذا استأجر شخص البناء (قوله) إلى بيان مدة كمال في شرح المنهج الأصحة البناء (قوله) أو وصف تام ففرع ● لو استأجر لارضاع سبي لم يكف وصفه من دونه كسبا في (قوله) لأن الفرض الخ قال الركني لقياس على البيع (قول) التوكدا الحكم فيما يركب عليه الخ ولا بد من بيان ما يفرس فيه وما يظلل به عليه وإداته ترض لما يظلل به لا بد من بيان صفة أن لم تكن له عادة

فكذلك لا بد من جعلها من الوزن وكذا في المعانيق الآتية (قوله) على ما يشاء مصب الزكسى اشتراط الوصف نظرا لخط
 المتكررى (قول) التامعين الهداة اعترض بأن أريد بالتامعين مقابل الموصوف في الفتحة ففى لاتصح الا كذلك والشئ لا يكون شرطا فى نفسه
 وان أريد بالتامعين مقابل الأهماء فذلك محال من أول الفصل (قول) المنة (٢٦٨) الخلاف ظال السبكي بل هذا أولى بالظلال

لاتنافى التي بين العتدوا وروى قوت
 (قول) الست كل يوم اعمل الى الامام
 استأجر دابة لركبها الى بلد يودها كما
 فلا يروى له ان يتم في البلد أكثر من
 المصود فان مك احتياطا لتوفى على
 الدابة كل في ذلك الزمان كالودع حتى
 لا تصيب عليه تلك المدة فتزل عليها
 كالنقد القالب (قول) التت بكي أو
 وزد كذا يصح ان يشره بالظرف
 كالفرار المروقة (قوله) وان يعرف
 جسه أى سواء حضر أو غاب (قول)
 المنة لا جنس الدابة الم قال الراعى رحمه
 الله يولى نظرها وانما الى سرعه سها وطيه
 وتختلفها عن العاقلة وتوقتها ونقصها ولو
 نظرها اليه لم يكن بعيدا

في الجمل (قوله) لا يصح اجارة مسلم لجاهد
 ولو يرقى قال الزكسى وان كان فنية
 التحليل الجواز فيه وما صلح له فغورد
 للغازى أجره ولصاحل أجره وأجر الغازى
 وحمل على الأمانة (قوله) كالصلاة
 قال القزالي يصح الاستعانة على الأمانة
 وله الاجر في مقابلته اتعاب نفسه بالظهور
 الى موضع معين والقيام بها في وقت معين
 (قوله) الألبج يربط به استئمانا مابيل
 السامة ومنع من الغصا والهدى
 وركن الطواف وقرعة التذوير (قول)
 المنة وتصح لغيره يستلجوان تعيين لانه
 غير مقصود به وأصله مرتبط بعمل
 معين وهو التذكير وكذا التعليم أصله
 واجب على كل أحد وجوب عين وان كان
 كسر القرآن فرض كفاية (قول) التت

وكسر التامذ كراهه الجوهري (غيره) كرامة (ان كانه) وفي المحرر معه أى وذ كرى الاجارة
 فانه يشرط فيها معرفته مشاهدة أو وصفه التام ولو لم يكن مع إلا كبر ما يركب عليه فلا حاجة الى
 ذكره وبركه المؤجر على ما يشاء من زلمة أو غيرها (ولو شرط) فى الاجارة (حل المعانيق) كالسفرة
 والادواة للمساواة قدر وشعها (مطلقا) أى من غير مشاهدة ولا وصف (فد العفر فى الاصم)
 لا اختلاف الناس فى متاديرها والثاني يصح ويحمل المشروط على الوسط المعتاد فله الشاغر رضى الله
 عنه من بعض الناس فحب نصح على الأول قال بعض الاصحاب انه غنى نفسه وجعل فى المسألة قولين
 وقطع بعضهم بالاول واما غنى غيره أى وهو أو خفية وما مك (وان لم يشرطه) أى حل المعانيق
 (لم يستحق) لا اختلاف الناس فيه وقيل يستحق للمضاد (ويشترط فى اجارة العين) للركوب ليحقق
 تعيين الدابة فى اشتراط روثها اختلف فى بيع الغائب والراجح عدم صحته فيكون الرابح اشتراط
 الزوة (و) يشترط فى اجارة الفتنة للركوب (ذكر الجلس) للدابة كالأبل والخيول (والترع)
 لها كالحضاني أو العرابة (والذكورة والأوتمة) فالأشئ أهل سرها والذكورة كراوى (ويشترط فهما
 أى فى اجارة العين والفتنة) بيان قدر السركل يوم الان مسكون بالظرف من منازل مضبوطة فتقول
 قدر السركل (علها) ان لم يكن (ويجب فى الأيما للجمال) اجارة عين أو ذمة (ان يعرف المحمول
 فاحضر رأه أو ما يقتضيه سده ان كان فى طرف فحقه الفوزة (وان غاب قدر بكيلى فى المكيل (أو وزن)
 فى الموزن والتقدير بالوزن فى كل شئ أول وأحرر (و) ان يعرف (جسه) أى المحمول
 لا اختلاف تأثره فى الدابة كفى الحديد والقطن فانه متاثر بالرجح من ثقل اجرتها تحمل عليها
 ما تملح مما شئت صح فى الاصم ويكون ضمانه بأثر الاحتاس ولو قال عشرة أقترة مما شئت فالغفوم
 من كلام أى الفرج السرخسى انه لا يفتى من ذكر الجلس لا اختلاف الاجناس فى التملع الاستواء
 فى الكيل قال الراعى لكن يجوز أن يصح ذلك شرعا بأثر الاحتاس كما جعل فى الوزن ضمانا بشر
 الاحتاس قال فى الروضة الصواب قول السرخسى والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء
 فى الوزن يسير بخلاف المكيل وأين قيل الممن هل الفترة انتهى (لجنس الدابة وصفتها) أى
 لا يجب ان يعرفها (ان كانت اجارة ذمة) بخلاف ما تقدم فيها فى الركوب لان المقصود هنا تفصيل
 المتاع فى الموضع المشروط فلا يختلف القرض بحال حامله (الأن يكون المحمول زاجا وشعوه)
 كالتفرغ فلا بد من معرفة حال الدابة فى ذلك سياه أو أمانا لاجارة العين للعمل فيشترط فيها تعيين الدابة
 وروثها كما تقدم فى اجارة العين للركوب

فصل لا تصح اجارة مسلم لجاهد (قوله) لوجوه معلومة عند حضور الصف بخلاف الذى تصح اجارته
 للامام وسبائنا بنى كآب السرك (ولاجادة) أى لا تصح اجارة لعبادة (تجيب لهاتين) كالملا
 لان التصديها امتحان المكلف بكم نفسه للتل ولا يقوم الاجرة مقامه فى ذلك (الألبج) فانه
 يجوز من الميت والعاجز لما تقدم فى بابه (وقرقر كة) فانها تجوز فيها الاستئانة لحصول المقصود بها
 ومنها ما قرع الكثرة (وتصح) الاجارة (لتجهيزه وفنده وتعليم القرآن) وان كان متاهرا عرض

وتعليم القرآن وان تعين فانه الزكسى خرج غيرس العلم فان كان عاميا استمس أو مسائل مخصوصة لأشخاص معينين جاز لا تضابطه كفاية
 فرع قال ابن الصلاح يجب على السلطان اخراج أهل النطق من المدارس فرج يجوز الاستعانة على الاصطفا ودفعه من الباحات وأقضى
 ابن الصلاح جهة اختيار رجل مجسب مسكاة فى المجلس وفيه نظرا لعمدة

(قوله) ويجب تعيين الزئبق أى تلاجسكى فيه الزئبق (قوله) دون عكسه أى لا يصير الزئبق فى كبريت الكبريت (قوله) فى الحفنة الكبريت وأما الصغرى فتدخل فى الرضاع طعنا (قوله) المترواح الحفنة أى السابقة فى كلامه عمومى الكبريت (قوله) (قوله) والفقير والضعف بالغ وأما بالنفس فهو حان أحدهما المفعول الأب والثانى اساع العادة (قوله) وقبح الخ أى أفتنة أصل والى نائب والرد بالفتنة أى الاقام للذى وضع الضغرة فى حجر وعصره فبعد الحاجة وتسمى هذه الحفنة الحفنة الصغرى فلا يشك هذا بما سلفنا لأن تلك حفنة كبرى (قوله) المترواح الذهب الخ (٣٦٩) الذى فى الشرح والروضة أنان قلنا المترواح عليه الخ والحفنة تابعة فاضع الغد الكلمة أو بالعكس

مكتفا بانه لم ينع على الاجبر وهو مادة لا يجب لها نقود كرا التعليم من حيث انهما قد منع ذكره
السابق من حيث التقدير لا كمنكر ارفيه وان استأنز كره السابق صحة الاستنباط (و) فصاعدا الحاشية
وارشاع معا ولا حدهما فقط) وقدر بالتقريب تعيين الرضيع لاختلاف القرض باختلاف حاله
وتعيين موضع الارشاع من بيت المسافر او بيت الرضيع لاختلاف القرض في ذلك فهو في بيتا اهل
عليها بونه استوفى قومه (والامام انه لا يستبغ احدهما الاخر) في الاجارة لا فاد كل منهما بالعقد
والثاني يستبغ لثلاثهما عادة والثالث يستبغ الارشاع الحاشية دون عكسه وفي الطلب حكاية
عكسه (والحاشية فقط ص) أي جنبه الصالح بالذکر والانثى وتعهده فبشر رأسه بونه وشابه
ودعنه وتكلمه ورطه في المهد ويكره لثلاثهما وشعرها) مما احتجنا اليه والارشاع ان تلمعه بعد وضعه
في حجره مثلا لا تدنى وتعهده عند الحاجة وتبيع هذه المنفعة في الاستحقاق بالاجارة بين المرشع به
وقبل الاصل بين وفضل المرشع تابع (ولو استأجر لهما) أي الحاشية والارشاع (فانقطع اللبن
فالمذهب انفساخ العقد في الارشاع دون الحاشية) لان كلا منهما مقصود وقيل بدفع فيهما لان
الحاشية تابعة وقيل لا يتبغ في واحد منهما ولستأجر لغيره لان انقطاع اللبن يبيع وعلى الاول يسلط
قسط الارشاع من الاجرة وبقاء الحاشية مبني على الرابع من خلاف طريق الصفقة وفي الروضة
كاملها حكاية اختلاف اوجها (والاصح ان لا يجب جبر وخطب وكل على وزاق) أي ناخ (رخيا لم
وسكال في استنباطهم لا نسخ وانما طاعة السكك والثاني يجب مادة كرجاحة الفعل اليه ~~سكال~~ اللبن
في الارشاع ودفعه باء دخول اللبن للضرورة والثالث ذكره بقوله (قلت صحح الرازي في الشرح الرجوع
فيه الى العادة) قال (فان اضطررت بحسب ابيات والام) أي وان لم تبين (فقطل الاجارة وانه اهل)
وعبر في هذا بالاشبه وفي الاولى في الخبز بالمشهور وحكى في الشرح اختلاف طرقا

١٣ ل في المجهور عليه يجب عارنهما (قول) المتروك الكسرة الحاصل ان المدة اذا انقضت وجب على المستأجر تظليل الكسرة الكسرة قال السبكي ويجب تزييع الباقية والحقش أي السنداس قال السبكي أيضا ولا يجوز ربط الجواب في الدور المستأجرة للسكنى (قول) المتروك أجرد ما به اجارة عين أو ذمعة (قول) للتزويج التوجع وذلك لأن التمكن واجب عليه وهو لا يحصل بدون ذلك سوا في ذلك اجارة العين والذمعة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك ان كان الوجوب لهذه الامور العرفية فلا والا فالنظر فاعرفها فني تخصصه ما اذا لم يرد العرف فانه بطور وجوب السان والا فند العند

(قوله) ونظر المحمول قال السيكي مؤنه الدليل والبدرة أى الخنارفة وحفظ المتاع في المنزل كالطريق قال ولا ينعى الراكب من التورم عليها قبة ويتبع في غير ذلك (قوله) فليس عليه حيان لمراد بالتخيلة هنا (٣٧٠) (قوله) المتن وتنفع أى في المستقبل

(قوله) المتن يصح أى القديم والحادث ووجهه في الحادث أنه قديم بقية لأنه لا تنفع الأجرة لأنهم يتبعون بعد «فرع» ولم يعلم باليبس حتى اقتضت المدة فالتأخير وله الأرض ثم التخليار على التراخي لا يفتقد جبر ولا أوقات لحدوث النص بما قال الزركشي وغلط جماعة قالوا هو على الفور كإزالة البعل (قوله) المتن والطعام المحمول ليس كل الخ فينبغي جريان الخلاف في المتاع الذي جرت العادة به في الطريق قال الزركشي وأما ما قاله ظاهر أنه يفتقد قطعاً

«(فصل يصح الخ)» (قوله) المتن يتبع فيها الخ أى يفتقد على الظن شاء العين الباطل أن ركضى ويحل الخلاف عند عدم الحاجة فيها يجوز قطعاً قطعاً ما ذكر في غايمة المدة وأما أن الظاهر أن كان ثلثها أجرة جاز والأقل في الزرع ونقصه يكون ممكناً في المدة «فرع» أجرة أراضي بيت المال لا يكفي فيها أن يقول كل شهر بكذا بخلاف سواد العراق فإن الذي صدر من عمر رضى الله عنه سئل

الحسنة وكذا استخبار الامام للذان من بيت المال بكذا وهل للذين الاستماع بعد القبول أو لا يحمل نظر (قوله) لأنفع الحاجة أى لأن أنواع النفعة تأتي فيها (قوله) المتن ثلاثين أى شرياً (قوله) المتن والمكثري استنفاء النفعة ولو هنا كالماء المحرر (قوله) المتن ولا ينعى حداثا الخ أى لو قال له وتكن من شئت فيما ظهر لك خالف في ذلك الجرجاني وصاحب العدة واليان وغيرهم «فرع» في الاغتياض عن منفعة العين دون النفعة التي في المدة أو أخصر لأنها سلم في المنافع والسلم لا يجوز الاغتياض عن منفعة العين فيه الاغتياض (قوله) المنفعة أو منفعة لم يقل معنى لأن الدار لا تكون الا منفعة (قوله) المتن في الأصح قال الشيخان هذا خلافاً لما في الأصح لأن الفلكن اسم لثوب في الخلق الانفساخ

في ذلك الجرجاني وصاحب العدة واليان وغيرهم «فرع» في الاغتياض عن منفعة العين دون النفعة التي في المدة أو أخصر لأنها سلم في المنافع والسلم لا يجوز الاغتياض عن منفعة العين فيه الاغتياض (قوله) المنفعة أو منفعة لم يقل معنى لأن الدار لا تكون الا منفعة (قوله) المتن في الأصح قال الشيخان هذا خلافاً لما في الأصح لأن الفلكن اسم لثوب في الخلق الانفساخ

أما أحضر منزله ليجل لأن المال غير مسلم اليه في الحقيقة وإنما استعان بالمال المتبرع في شغلها فاستعين

بالوكيل (وكذا ان اتفرد) باليد لا يضمن (في الظاهر الاقوال) والثاني يضمن كل تسليم لاه أحد
لنفعه نفسه ودفعه لاه أحد لنفعه المستأجر أيضا فلا يضمن كعامل القراض (والثالث يضمن
الاجير) المشترك وهو من التزم بحمل في ذمته لا المتفرد وهو من أجر نفسه متممعة لعمل
لأن منافعه مختصة بالمستأجر في المدة فيه كيد الوكيل مع الموكل بخلاف المشترك واحترز بقوله
بلا تصدعما اذا تعذر فاه يضمن مطلقا قطعاً (ولو دفع ثوبا الى قصار ليصمره أو شيئا ليطبخه
ففسد) أي قصره أو خالفه (ولم يذكر أجره فلا أجره لعدم التزامها) (وقوله) الاجرة لاستهلاك
المتاع عمله وقيل ان كان معروفاً بذلك العمل بالاجرة (فله) الاجرة (والا فلا) أجره (وقد
يخصن) هذا العمل فيه العادة والمراذفة أجره لثقل كالأصعبها في الروضة في الثاني (ولو تعذر
المستأجر بأن شرب الدابة أو كسها) بالوحد واللمسة أي قطعها بالعام (فوق العادة) هو
راجع الى الاثنين (أو أركبها أو حمل منته أو أسكن حدادا أو قصاراً) ذق (ضمن العين) أي
صار ضمانها أمّا الشرب المعتاد ونحوه اذا أنفى الى تلف فلا يوجب ضماناً (وكذا لو أكرى
دابة) (لحمل مائة رطل) خططة لثقل مائة شعيراً أو عكس) أي يصير ضمانها لأن التعرير أخفها
أخذه من ظهرها أكثر والخططة أثقل فينضم ثقلها في الوضع الواحد (أو لشره أكثر) شعير لثقل
عشرة خططة) أي يصير ضمانها للثقل زيادة ثقل الخططة (دون عكسه) لخفة التعرير استوامها
في الحظ (ولو أكرى) دابة (مائة رطل مائة وعشرة رطله أجره لثقل للزيادة) وان تلفت ذلك
ضمنان ان يكن صاحبها (لأنه صار غاصباً لها بحمل الزيادة) (فان كان) صاحبها (ضمن)
قط الزيادة وفي قول نصف القيمة) لأن تلف جفون وغيره فنزوع القيمة بالقط أو بالرسالة الأولى
أقرب في التحرز والشرح وأظهر في الروضة (ولو سلم المائة والعشرة الى المؤجر فغفلها جاحلاً)
بالزيادة بأن قال له هي مائة كاذباً فقلت الدابة بها (ضمن المكثري على المذهب) كالجعلها بنفسه
وفيما يضمنه القولان الطريق الثاني في ضمانه مقولاً تعارض القولان والمباشرة قال الرافعي وسواء
ثبت الخلاف أم لا فظاهر وجوب الضمان وان حملها على الزيادة قول بقوله المستأجر شيئاً فحكمه
كذكره في قوله (ولو وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا أجره لثقل الزيادة) لعدم الادن في حملها (ولا
ضمن ان تلفت) بذلك الدابة ما حفظ المؤجر أم لا وسواء جهل المستأجر الزيادة أم علمها وسكت
(ولو أعطاه فوالقيطه) بدق طعنه (فخطاه قياماً قال امرئ قتي طعنه قياماً) (قال) المالك (بل)
فما قال الظاهر تصديق المالك بمنه) لانه المصدق في أصل الادن فكذا في صفته فخطاه قياماً أو أنه
في طعنه قياماً (ولا أجره عليه) اذا حلف (وعلى الخياط ارض النقص) التي هو موهاب فبته
محصراً ومقطوعاً وما بين فتمه مقطوعاً وقصاً ومقطوعاً عما موجهان وعلى الثاني ان فرض القيام فلا
ثب عليه ويرجع بعضهم الأول والقول الثاني تصديق الخياط به لأن المالك يدعي عليه القرم والاصل
عنده فخطاه قياماً أو أنه في طعنه قياماً أو أنه في طعنه قياماً في التام وفي الروضة عن الشيخ
أن حامداً لا تصار على الشئ الثاني اذا حلف فلا راس عليه ولا أجره له به وقوله له المهي وقيل
أجره الثلث وعلى الأول أي استاء الاجرة أنه ان يدعي ما على المالك ويحلفه فأنك في تجديده ليس

(القول) الثاني يضمن العين التي يثمن في كونه
بدا الثاني بدلالة ما قرأ عليه انه لم
دون ما اذا جهل وان كانت بدفعها
كل شعير ما قرأ عليه مطلقاً (قوله)
أي يصير ضماناً ولو تلفت بغير هذا
السبب (قول) التي أكثر جمع قفيز
والقفيز كمال معروف بجمع اثني عشر صاعاً
(قول) التي تحمل مائة وعشرة الخ أشار
بالعشرة الى اشتراط أن تكون الزيادة
أكثر مما لا يقع التفاوت به بين الكيلين
«فروع» لو أكرى يتناقص فيه مائة
أرب فوضع فيه أكثرها فان كان أرضاً
فلا شيء عليه لعدم الضرر وان كان غرفة
فضرر ثان أحدهما بخير المؤجرين
السبي وأجره الثلث للزيادة دون أجره
الثلث والثانية قولان أحدهما السبي
وأجره الثلث والثاني أجره الثلث لثقل
انهى (قول) التناقص ببقته بذلك
أو بغيره (قول) التناقص تسقط
الزيادة أي فهو ضمان جناية لا ضمان
بدلالة أن يكون التلف بذلك تقصيد
المتناج أولاً بقوله بذلك نافع في هذه
الصورة (قوله) وليرثل له المستأجرة
انما يتخلل في قوله له لعل هذه الزيادة
فهو مستعير (قول) المترجم لخرج
ما حلل المستأجر فاه يضمن علم أو جهل
(قوله) والقول الثاني اصل من هذه
طريقاً محكمة للقوانين المذكورة
والطريق الثاني أقوال ثالثاً الخفاف
والطريق الثالث القطع بالخفاف
ورجحه القفال والشع أبو حامد وأما
صكهم والندبي والحامدي وأبي
اسحاق والطبري والباردي والحرياني

والثاني وغيرهم وهو قضية القواعد لا نعلموا اختلافاً كذا قالوا والتوب صحيح نعم الخاف كذا ينبغي والثوب مقطوع «تمة» أحضر الخياط
التوب فقال ربه ما يستعده فوي قال قول الخياط

المجهر لا تنفع اجاره مضره قال السبكي ولا يثبت فسخ خلافا للحنفية (قول) المتن يضر أي لا ينفع بغير عذر لا ينفع بغير عذر غير
 المجرى عليه كالمعز فرع آخر الترخيص وقلنا لا يعتبر الترخيص على المهايأة قال الفقهاء فلا يستأجر الفسخ (قول) المتن كعذر
 وقود الخ فائدة الملق الرافعي ثبوت الفسخ بغلاص المستأجر بالاجرة قبل انقضاء المدة واصله ان الصلاح اذا كانت الاجرة قال فان
 صككت تحقق كل شهر فلا يتصور لانه قبل انقضاء الشهر لم يتحقق الاجرة وبعده (٣٧٢) صفت النفعه أقول كل من ارادهم

المجهر عليه (قوله) فنوات محمل
 النفعه كتنفيع قبل القبض
 (قول) المتن في الاظهر قال الزكشي
 الرابع هنا لمحة القطع كما لو تنفيع
 أحد العبدین قبل القبض (قوله)
 وأجره الخ أي يلقب بقط باعتبار قبة
 المدة وهي الاجرة لا باعتبار المدة نفسها
 لأنها قد تتفاوت فرع الاعتبار بقوم
 النفعه حالة العقد لا بما بعده (قوله)
 ولا تنفع بموت العاقدین خلافا لأبي
 حنيفة (قول) المتن في الوقف لو كان
 المتولي من الموقوف عليهم انخفض بموته
 لأن نظره لنفسه ليس كتنفيعه لكانهم
 قاله الماوردي والجرجاني والامام أقول
 كيف يجمع قولهم ان البطن الأول
 ادا شرط له النظر مطلقا فأجره مات
 تنفع الاجارة بموته والجواب أن الزكشي
 ساق هذا غضب سوق الأول ولم يثبت
 عليه ولكن اتصفه فيها سقم (قول) المتن
 فالامع لو كان ايجارا مبدون اجرة المثل
 قاله ظاهر كما قال ابن الرضا الاضاح قطعاً
 (قول) المتن بل يثبت الخيار على
 التراخي وقد غلط فيه جماعة كما قاله
 الزكشي أقول وكذا ينبغي أن يقال

عليه وجهان قال في الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التصديق وهذا فسخ مستأنف وقال معاقمة من
 الشيخ أبي حامد انه أجمع ان لم يثبت الاجرة لأن هذا التصديق كاف في القرم وإن أبتناهها شمول
 صاحبها الشامل هو الصواب
 فصل لا تنفع اجارة (قول) ولا تنفع (مضر) في غير المقود عليه للمستأجر والمؤجر الأول (كعذر
 وقود حام) على مستأجره (وسفر) عرض مستأجره دار مثلاً (ومرض مستأجره دابة لسفر)
 عليها والثاني كمرض مؤجره انفق من الخروج معاً وان أهل من أكسرى داره أو حضور أهله
 المسافرين (ولو استأجر أرضاً زراعاً فزعمت الزرع عياضه) من شدة حر أو برد أو سيل
 أو كثرة مطر أو برد أو قنوعها (فليس له الفسخ ولا طعن من الاجرة) لأن الماحض لم يوفّر في منفعه
 الارض (وتنفع) الاجارة (بموت الدابة والاجر للعيني في) الزمان (المتقبل) لقوات
 محل النفعه فيه (اللاماضي) اذا كانت له اجرة (في الاظهر) لاستقراره القبض (فيستقر
 قطعين المسمى) أي باعتبار اجرة المثل فاذا كانت مدة الاجارة ممتدة ومضى نصفها وأجره مثلاً
 اجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثه وان كان العكس مثله والقول الثاني تنفع في الماضي
 مساواة بين الزمانين ويسقط المسمى ويجب أجر المثل لماضي واذا لم يكن له أجره تنفع فيه قطعاً
 واختر بالصحيح عموماً في المتقاضي ما اذا أخيرا وما في خلال المدة وجب ابد الهمسا (ولا تنفع)
 الاجارة (بموت العاقدین) أو أحدهما بل تبقى إلى انقضاء المدة ويختلف المستأجر ورثته في استيفاء
 النفعه (و) لا تنفع بموت (متولي الوقف) الذي أجره الا في صورة كراهي قوله (ولو أجزا البطن
 الأول) أي من الموقوف عليهم الوقف (مذقومت قبل تمامها) وكل بطن له النظر مدة استحقاقه
 (أو الولي مبادئة لا يبلغها بالسنة فيبلغ) فيها (بالاحتمال فالامع انفساخها في الوقف لا لشي) لأن
 الوقف استقل استحقاقه بموت المؤجر لقدره والشيء الذي تصرف فيه على المصلحة فله والآخر
 في الوقف لا تنفع كالأمر في الشيء تنفع لغيره عدم الولاية فيما بعد البواغ ولو كانت المدة يبلغ فيها
 بالسنة طلعت الاجارة فيما بعد البواغ وفيما قبله فلا فرق بين المصقة واستبعاد الصيد لان والامام
 وطائفة تعتبر المهور في الوقف بالانفساخ وعدمه لأنه يشترط سبق الاتفاق ودخول الخلاف في اناهل
 تنبيي الطلآن لا تأنيبا انقص في غير ملكه (و) الامع (انها تنفع باهدام الدار) المؤجرة
 زوال الاسم فوات السكنى (لا انطاعها ارض استوجرت زراعتها) لبقاء الاسم وامكان الزرع
 بسوق الماء اليها (بل يثبت الخيار) ان لم يسبق المؤجر الماء اليها من موضع آخر أو انفساخ في الاولى
 وثبوت الخيار في الثانية فهو للتصوص عليه فيما موهم من ثل وخرج وجعل في المشتري قول وجه
 الانفساخ في الثانية فوات الزرع ووجه عدم الانفساخ في الاولى امكان الانتفاع فيما من وجه آخر

في خيار المسئلة الآتية تنه لو أجاز في مسئلة الارض المدكورة بعد مضي مدة ثلها اجرة من جميع المسمى ولو فسح (وغضب
 فهل يلزمه شيء لمدة الانتفاع المناسبة هو محل نظر يجوز أن يقال له بلزعه شيء كتظهيره من الباقي والغضب ويجوز أن يفرق بوجوده في يد الأول
 يقال لا أثر مع تعدد الانتفاع أي اذا انحصر في الرعاية

في قوله الله ثلاثة أيام فضع ثم جوده فليس له عليه الا حرقه ان كان غضب أو ضاع
 في خياره أي اذا لم يكن ذلك شرط من المستأجر كما قاله الماوردي والظاهر أن هذه مقالة للماوردي
 لا يؤول عليها من حيث المستأجر لعين التجرع حيث خياره . ثم هـ هذا اذا تم تقص المدة والانتقص الحارة ولا خيار للمستأجر
 كما قاله الركني فتلحقه الضمان قالوا لا فرق بين أن تقص من المالك أو على المستأجر خلافاً لأن الرقة (قول) المتوان ستقص سواء كان
 ذلك بعد أو لا قال في الحاروي اذا كان ذلك بعد الرقاً بالله اذ كثرتها أقول فيه نظر فان هذا مثبت لخيار لا يسقط بالحرق والجلة
 هذا الكلام فضيحه أنه لو ترك الضم (٢٧٣) حتى انقضت المدة لا يلزمه شيء فيجب أن يقال عنه في انقطاع ماء الأرض في المسألة السابقة

أي عند انحصار النفعة في الزرعة
 وكه مشكل الذي يحظر ذهني أن
 كلام الماوردي هذا هو في المذهب
 والقوي على خلافه فان مرض الدابة
 كمرضها بخلاف الآبق والمقصود بخلو
 البهائم غير رأيت السبكي في قطعه حاول
 أن يكون ذلك وجهاً مبرحاً (قول)
 المتوقضه ما مثل العرض عليه (قول)
 المتر وسواء فيه اجرة العين الخ قطع في
 التنبيه بأن الاجرة فيها لا تستقر إلا بالحل
 (قول) التت ويستقر الخ أي كافي
 البيع بخلاف المهر لا يجب في المكاح
 القاسد بالابطال لا بالضع لا يدخل
 تحت اليد نعم رد على المناهج ان عوض
 العين تستقر به الاجرة في العيص دون
 الفاسدة ولو تكن المؤجر عقاراً لم يكف
 في المائدة الخليفة مفرع يجب فيها
 لو عقد غير الامام لاهل الذمة وسكنوا
 حتى مضت المدة المسمى دون اجرة المثل
 مفرع هوأ كرى سي بالقوا على فلا شيء
 له (قوله) النفعة الخ ووضي بعضها
 انضغ فيموت الباقي الخلاف في ثلثه
 المسع قبل القبض فان قلنا ينضم
 فقمستأجر الخيار ولا يتدل من برهان
 (قول) المتت ولم يسلم الخ لوضب

(وخصب الدابة وابق العبد حيث الخيار) في اجارة العين فان باء المؤجر وارتفع من القاص قبل مضى
 مدة ثلثها اجرة سقط خيار المستأجر وفي اجارة النقة لا خيار وعلى المؤجر الابدال (ولوأ كرى جالا
 وهرب وركبها عند المكثري راجع القاضي ليوها من مال الجبال لم يجد له ما لا تعرض عليه)
 القاضي (فان وثق بالمكثري دفعه اليه) لنفقة عليها (والاحد عند ثقة) فلذلك (وله ان يبيع منها
 قدر النفعة) عليها قال في الرقة كاسلمها اذا لم يجد له ما لا آخر ولا يخرج على الخلاف في بيع المستأجرة
 لا تمحل ضرورة انتهى (ولوأن للمكثري في الاتفاق من ماله يرجع جائز في الظاهر) والثاني النفع
 ويجعل متبرعاً على الاول القول قوله في عدم انشئ قال في الرقة من الاصحاب اذا ادعى نفقته
 في العادة انتهى ويدخل في النفقة عليها نفقته من شهودها وصدق العارية باجارة النقة واجارة العين
 تتم به وهرب المؤجر ما كان كانت الاجرة في النقة استكرى الحاكم عليه من ماله فان لم يجد له ما لا
 اقترض عليه واستكرى ان تعذر الا كثر عليه فقمستأجر النفع وان كانت اجارة عين له الضم
 كاذن الدابة (ومضى قبض المكثري الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة اجارة استقرت
 الاجرة) عليه (وان لم تنفع) تلف النفعة فضعده (وكذا لو استكرى دابة ركوب الى موضع معين
 وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه) ولم ير فأن الاجرة تستقر عليه (وسواء فيه اجارة العين
 والمدة اذ اسلم) المؤجر (الدابة الى الموصوف) في اجارة النقة الى المستأجر (وتستقر في الاجارة الفاسدة
 اجرة المثل بما يستقر به المسمى في العيص) سواء استغنى أم لا وسواء مكنت اجرة التل أقل من
 لسي أم أكثر (ولوأ كرى هنا مدة ولم يسلمها حتى مضت) أي المدة (انضمض) أي الاجارة
 لغوات النفعة قبل القبض (ولو لم يدر مدة آخر) دابة (ركوب الى موضع) معين (وليسلمها
 حتى مضت مدة السير) اليه (فلاصع انما) أي الاجارة (لا تضغ) ادله بنظر استيعاء النفعة
 فيها والثاني تنضمض قسوين المستثنين في المكثري فكالمكثري وعلى الاول في الوسط ان للمكثري
 الخيار تأخر حتى قال الرافعي ويخالفه قول الاصحاب لا خيار له ولو كانت الاجارة في النقة ولم يسلم
 ما تنسوق النفعة عنه حتى مضت مدة تمكن فيها تحصيل ثلث النفعة فلا ضم ولا تضاع بحال (ولوأ كرى
 عبده ثم اعطاه فالاعم له ان لا تضغ الاجارة وانه لا خيار له) في قبضها ويستوفى المستأجر منفعة
 (والظاهر انه لا يرجع على عبده باجرة بعد العز) والثاني يرجع بأجر قمته لتغيب السبلة
 ومقابل الاع قبس في الاولى على ما اذا ملت البطن الاول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على

٩٤ ل ل الدابة أو العبد انضغ ان الحكم كذلك فصحت حيث الخيار صرح في الهمية (قوله) كالمكثري لو كان هو الحارس
 في السنتين استقرت الاجرة وزعم المسمى فكما استوى حكمه في السنتين فليست حكمة المكثري في السنتين (قوله) لا خيار له أي كالمؤجر
 البائع المسع ثم سلمه وجه الاول أن الاجارة لا تاراد له وام فيقول الغرض بالتأخير بخلاف المالك (قوله) فلا ضم ولا تضاع بحال أي
 لا من تأخر وقاؤه (قول) المتت ولو أجرة بعد ما لم يدر ماله من السنتين على مقال الركني انه القياس ونسب له صاحب الكافي بعد
 أن نقل من قضية كلام الرافعي البطان أقول غيبة كلام الرافعي هو الحق دليل ما لو صدر تعليق عن العبد على صفته قبل الايجار ثم وجدت
 الصفة في مدة طان الاجارة تنضمض (قوله) لتغيب السبلة أي خرافك كملأ كره على العمل ولومات السيد فاعقته الوارث لم يرجع بخلاف

(قول) المتن ولو ابعها لغيره لم يلح لأن المنفعة مستتنة تسرعاً لانظامها لو كان المشتري جاهلاً بالذمة انقضت البطالة (قوله) لأن الذمة المتأخر
 إلح أي يبقى لازم فكانت أولى من بد القاصب (كتاب أحياء الموات) (قول) المتن وليس هو على أي خلافاً لا يحميه
 (قول) المتن وما كان مجهوراً لم يلح أحياء غير أنه لكن مخالف فيه لما ذكره جماعة لنا حديث (٢٧٤) من أحياء أرضاً لم يستلها (قول)

المتن فإن كانت جاهلية أي أو الغرض كما
 سلف أنها ببلاد الإسلام ولهذا قال
 الأعلام بحمل الخلاف إذا لم يعلم كيفية
 استيلاء المسلمين عليه قال فإن علم أنه
 بقتال في المعادين والأفني وقال الزركشي
 التحقيق أنه لا يلح بالأحياء لتحقيق
 سبق المالك انتهى وسبب أن الذي
 ببلاد الكفار كذلك كما سنه عليه

(كتاب أحياء الموات)

هو منصب ويحصل به الملك والأصل فيه أحاديث منها حديث من أحيأ أرضاً منتهى به رواء
 أو دونه ورضيه وحديث من أحيأ أرضاً منتهى فيه أجروا والتساق وغيره وقد أخذ بما يأتي
 أن الموات الأرض التي لم تعرظ ولا هي حريم لمجور كقال الأرض التي لم تعرظ كان كاستيلاء الإسلام
 فلهما على ملكها بالأحياء (وليس هو الذي) (وليس هو الذي) (وليس هو الذي) (وليس هو الذي) (وليس هو الذي)
 ببلاد كمنظرهم أحياؤها وكذا المسلم أحيائها (ان كانت على الأبيون المسلمين منها) بكسر
 التجرع ومنها فإن ذومع منها فليس المسلم أحيائها كمنع في المحرور وغيره (وما كان مجهوراً)
 دون الآن وهو ببلاد الإسلام (فلا لك) مسلماً كان أحيائها (فإن لم يعرفوا العمارة الإسلامية
 حال ضائع) اسم أو ذى الأمر فيه إلى رأى الأهل في حفظه أو بيعه ويحفظ منه إلى ظهور ملكه
 وإن كانت جاهلية فلا تظهر (وقال الأسم) (أي ملك بالأحياء) (والثاني المتع لانه) كان على كنفيس
 بجوات وأوجب بأن كان على جاهلي ملك فكذلك هذا ولو كان المجهور المذكور ببلاد الكفار ولم
 يعرف مالكه فكيف في خلاف المذكور (ولا يملك بالأحياء حريم المجهور) أي لا يملك كغيره ملك
 المجهور ويملك مالك المجهور بالتمتع به (وهو) أي حريم المجهور (ماقتس الحاجة إليه لقام الانتفاع)
 بالمجهور (بحريم القرية) الحياة (التأدي) وهو مجتمع القوم الحديث (ومرتكض الحيل) الحياة
 (ومناخ الأبل) تضم الملى أي الموضع الذي تباح فيه (ومطرخ الرماد) والسرجين (وبحومها)
 كراح القتم (وحريم البئر) المحصورة (في الموات موقفاً تازح) منها (والحوض) الذي يصب فيه
 التازح الماء أي موضعه وحريم في المحرور وغيره بحسب الماء (والدولاب) تضم الدال أي موضعه
 كافى للمحرور وغيره (ويجتمع الماء) أي الموضع الذي يجمع فيه يلقى في الماشية والزعم من حوض ونحوه
 كافى الروضة وأصلها وفي المحرور يحوم (ومتزدة الدابة) وذكر في المحرور وغيره نصب الدولاب
 وفي الروضة كسكاملها أن كان الاستقامتها والموضع الذي يطرح فيه ملتصق من الحوض
 ونحوه وكل ذلك غير محدود وأغما هو بحسب الحاجة انتهى والدولاب يطلق على ما يتقى به التازح
 وما يستقى به الدابة وقوله في الموات هنا وبعد تصريح بما الكلام فيه (وحريم الدار) البنية
 (في الموات مطرخر رماد) وكسوة بئج وعم في صوب الباب) قال في الروضة كاسهلها على امتداد الموات
 فغير مالكها أحياء ما في قياة الباب إذا أبقى المرء انتهى (وحريم أباراً لقناة) ملحوظه فيه

المتن فإن كانت جاهلية أي أو الغرض كما
 سلف أنها ببلاد الإسلام ولهذا قال
 الأعلام بحمل الخلاف إذا لم يعلم كيفية
 استيلاء المسلمين عليه قال فإن علم أنه
 بقتال في المعادين والأفني وقال الزركشي
 التحقيق أنه لا يلح بالأحياء لتحقيق
 سبق المالك انتهى وسبب أن الذي
 ببلاد الكفار كذلك كما سنه عليه
 التازح (قول) المتن أمثال الزركشي
 الضعيف فيه يرجع إلى الموات الذي كان
 مجهوراً إلى المجهور الآن فإن الذي يبيع
 أغما هو الموات نفسه (قوله) ولو كان
 المجهور لم ادقرت إلى هذا مع قوله
 أولاً وهو ببلاد الإسلام لاح التمس ذلك
 أن كلامه هنا شامل للإسلامي وغيره مما
 هو ببلاد الكفر (قوله) كراح القتم
 ومسبل الماء وطيب الصبيان وأما
 المرحى والمخطب فتأخر من البقوى أنه
 كذلك ومن آخره التخصيبين
 القرب والبعيد (قول) المتن موقف
 التازح قال الزركشي لو كان يترج
 بالذمة لغيره ما قدر بعضها من سائر
 الجواب (قول) المتن ومتزدة الدابة
 يعني أن بعد أيضاً الموضع الذي حفر
 فيه بئر تنقص ماء هذه ماء في الحريم وذلك
 لا يجمع على الحلي فلهذا وإن أغ نظيره
 في الأملاك (قول) المتن مطرخر
 أي هو مطرخر الثلاثة جميعاً (قول)
 المتن وعمركت من مقداره عرضاً وهو
 منوط بالحاجة وما وذن التقدير
 بسعة أذر عند الاختلاف حل على

عرف المدينة (قول) المتن أباراً لقناة وهو قسم أبار الاستقاء أي هذه لانتفاع إلى موقف تازح لولاه غير مأمرة وأما هنا
 إلى حفظ ما بها ثم هذا الضابط بالنظر إلى حفر شر أخرى لا مطلقاً فلو في الضمير هناك جاز وبه أيضاً في الموات والأهله أن لا يحفر في
 ملكه شر أو ولو نقص ماء البئر للذكورة

تقص ماؤها أو خيف الانجراف أي السقوط ويختلف ذلك صلاة الأرض ورساوتها وأبارهمزة
 بعد الوحدة الساكنة ضبط المصنف على الأصل ويصور تقديم الهمزة قولها أنا (والدار المحفوظة
 بدور لا حرم لها) والآخر فيل حرمها ليس بأولى من حله حرم على الأخرى وتصور المستقر أن أحبت
 كلها معا (وتستقر كل واحد) من الملك (في ملكه على العادة) ولا ضمان عليه أن أفضى
 التفت (فان تعدى) العادة (فمن) ما تعدى فيه (والأسماء يجوز أن يقضاه المحفوظة بما كن
 جاملا واسطلا) وطا حوثة (وطاوت في البرازين حاوت حداد) أو تشار (إذا احتاط وأحكم
 الجدران) بما يليق بتخصوده والساق يتبع ذلك لما سبق من الضرر وعرض بل في منعه اقترابه
 (يجوز أحياء موات الحرم) المثل للملك كإن جمهوره ملك بالبيع ونحوه (دون عرفان) فلا يجوز
 أحياء ما فلا تخلقه (في الاسم) لتعلق حق الوقوف بها والثاني يجوز قبله كغيره وفي بناء حق
 الوقوف يصل هذا فهمه وجها وهل يتاومع اتسام الباقى أو شرط فيه من المصلحة وجها
 (قلت ومرد لفة ونى كعرفان والله أعلم) أي فلا يجوز أحياءها في الاسم كغيره في تصحيح التنية
 وفي الروضة ينبغي أن يكون الحكم فيها كعرفان لوجود المعنى (ويختلف الأحياء بحسب القرض)
 منه (فإن أراد مسك الشتر) لخصوه (تقويط النفع) بأجر أولئك ويحسب الطين أو الواح الخشب
 والتصبيح العادة (ومست بعضها) لتبها السكنى (وتعلق باب) أي نصبه لأنه العادة في ذلك
 (وفي الباب) أي تعليقه (وجبه) أنه لا يشترط له الحفظ والسكنى لا تنوب عليه (أو زربية
 دواب تقويط) ولا يمكن نصبه أو إيجار من غير بناء (الاصط) لأنه العادة فيها عدمه
 (وفي الباب) أي تعليقه (الخلاف) في السكنى (أو زربية تقمع القربان حولا) لتصل المحمي
 عن ضرره وأعدا الضعيف عليها باعتبارها (أو في معنى القربان تصب وجرشوك ولا حاجة إلى تقويط
 وتوسية الأرض) يتم التخصيص وكسم المستعمل وفي الروضة كأمسها وسراوتها وتلين تراها جانبا تيسر
 ذلك الأحياء سابقا لها فلا بد منه لتبها الزاوية (وترتيبها) بشق سابق من نهر أو خربة
 أو قناة (أن لم يكن المظر المعتاد) فإن كانها فلا حاجة إلى ترتيبه (لا الزاوية في الاسم) لأنها
 استيفاء منفعة وهو خارج عن الأحياء والساق لا بد منها لأنه لا تصرف بحجاءه إلا إذا حصل فيها عين
 مال المحمي فكذا المزرعة (أو بستان تجمع القربان) أي حول الأرض سكاك المزرعة إن لم يشر العادة
 بالتقويط (والقويط حيث سرت العادة) أي تقسمه ويحيط به من بناء أو صب أو شوك هذا
 مالى الروضة وأصلها في جمع القربان التقويط (وتتبعه) كملحق في المزرعة (ويشترط القربان
 على المنع) وقيل لا يشترط كإثر في المزرعة وتقرى الأول بأن اسم المزرعة يقع على الأرض قبل
 الزرع واسم البستان لا يقع عليها قبل القربان ومن شرط الزرع في المزرعة شرط القربان في البستان
 بطريق الأولى كما أنه الراسي هذه طريقة التقاطع بالاشتراط ورجحها في أصل الروضة (ومن شرع
 في عمل أحياء ولونه أو أعلم على شدة نصب أجزار وغرز خشب فخص) ذلك المحل في المسائل
 الثلاث (وهو آخره) من غيره أي مستحق بدون غير لماعه فيه (لكن الاسم أنه لا يصح به)
 لأنه ملكه والثاني يصح وكله يصح حتى الاختصاص كذا في الروضة كأمسها وفي المحتر ليس فإن
 يصح هذا الحق (و) الاسم (أو أحياء تعلمه) وإن كان ممنوطا من أحياءه والساق لا يملكه
 كإظهار حق التخصير (ولو طالت مدة التخصير) ولم يصب الرجوع في ملوها إلى العادة (قاله
 السلطان آخى أو أثرت) أي المحل وعبارة الروضة كأمسها أو لوفيه ذلك منه (فإن استعمل) بعد
 الاعتذار (أهم مدة فدية) ليستعفيها إجماعة يقدرها السلطان برأى ولا تستدبر بثلاثة أيام

(قوله) للزمن والآخر هذه
 أحياء مواتك كأكبره مع غيرها
 فاعاها بالرواية خروبا من اختلاف
 الزركشي فيمقتل (قوله) ملاك
 مدفع ما حال انما حكم المصنف
 الخلف في الجواز ولا يلزم منه عدم
 الملك بالأحياء «نعم» متبع للفق
 وهم أن عرفان من الحرم وليس مراد
 (قوله) والثاني يجوز الظاهر أن محل
 الخلف إذا لم يصب الجميع (قوله)
 وجهان إذا قلنا بالبناء ما يوجب أن يكون
 من الزوال إلى الضم لا ما يصدق عليه
 وقوفه فإن الزرع نفعه الله (قوله)
 به الضم فيه يرجع للاسم من قوله
 أحياءها في الاسم (قوله) بسبب
 العادة حتى في البلد (قول) الن
 ضرر خاص بالبدن الذي يسترها
 زربية تقمع القربان وجهه زراعت
 كزربية وفراغ (قول) التي تجمع
 القربان حله الزركشي على إصلاح
 تراب الأرض وتبشيره لمباردة لاجل
 حواها (قول) المتن ويشترط القربان
 أي غرس ما يصبى مع بستان كذا نصه
 الزركشي قال فلا يمكن الضم
 والتحصين في البناء الواسع (قوله)
 وقرى الأول الخ وأيضاً القربان للدوام
 فالقربان شاء القربان (قول) للثوب
 به الضم فيه يرجع للعمل من قوله في
 عمل (قوله) لأنه يملكه فكان سكن
 الشفعة قال الزركشي وكذا الحق في
 مقاعد الاموات والوفات لا يملك
 أن يتبعه مملوك النفعة انتهى أقول
 لكن السكنى حاول الحاق الوفاة بالخلف
 «فخرج» لوجهه حق الضمير قال
 الماوردي لا يجوز وقال الماوردي يجوز

(قول) المني ولو أقطع الخ قد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزير وأقطع وائل بن حجر أرضا بضمير موح (قوله) وأحياء غيره الخ يستثنى من ذلك ما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم و فرع أقطع أراضي بيت المال العامة بمنزلة كسلف في الإجارة ولا يملكه القطع وله الأبحار على سلف لكن قال الزركشي لم يتصرفوا لذلك هنا وتولهم لا يجوز الأقطع إلا في الموات منع منه يحتاج هذا إلى دليل فساق ما ينضى من افتائه التزوي بأن له الأبحار وضربك (قوله) لا يصح قصيره أي بالكيفية (قول) المتفرق فيهم بزية (٣٧٦)

في الإسم فادامت ولم يستغل بالجماعة بطل حقه (ولو أقطع الامام ما تاسا راح حق أحيائه) من غيره أي مستحقا لدون غيره (كالتقصير) وإذا طالت المدة لأحياء أو أحياء غيره فالحكم حكم سابق في التجر (ولا يقطع إلا لأدرا على الأحياء وقدر ما يقدر عليه) أي على أحيائه لأنه منوط بالمصلحة (وكذا التقصير) أي لا يصحير الإنسان إلا ما يقدر على عمارة فإن زاد عليه قال المتولي نظيره أن يعي الزائد وقال غيره لا يصح قصيره قال في الروضة قول المتولي أقوى (والأظهر أن الامام أن يصحير بقية موات لرعي ثم يترجمه مدة) ومن (شاة) ومن إنسان (ضعيف من التبعة) يضم التزوي أي الأجاد في القهاب لطلب الرعي بأن يمنع الناس من رعيها إذا لم يصحهم لأنه صلى الله عليه وسلم حتى التفت بالثون لجيل المسلمين وأما ابن جبانوا الثاني التعليل لحي الأتقوز سوله رواه البخاري (والأظهر أن له قرض جاء له حاجة) إليه أي هذا كما في المحرز بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحى والثاني مانع كقولهم من حقه لسجد أو مقبرة (ولا يصحير نفسه) ولا يحق لغيره أصلا **فصل منفعة الشارع** في الأصلية (الزور) فيه (ويجوز الجلوس بلا سراحة ومعاملة ونحوهما إذا لم يضر على المارة ولا يشترط إذن الامام) في ذلك اتفاق التمس عليه على تلاحق الأعمار من غير تكبر (وله قتل من بعده) فيه (بإمرة) فتشدد النصانة (وغيرها) بما لا يضر بالمارة وهي منسوج قصب كالخبر (ولوسيق إليه) أي إلى مقعد (ثلاثان) وتناظر فيه (أقرع) منهما (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأيه) ولوجلس) موضع (للأمانة) فمارة تارة كالطرفة أو مستلا إلى غيره (طل حقه) منه (وان خاتمة ليعود لطل حقه) إلا أن قتل من أقرعته بحيث يقطع معا ملوه عنه بأكفون غيره) فيطل حقه وسواء طرقت بعد سفر أو مرض أم بلا عنده ولوجلس بلا سراحة ونحوها بطل حقه بمفارقة (ومن أقم من المسجد مشاعتي فيه وفرضي) القرآن أو الحديث أو الفقه ونحوها (كطال في شارع العامة) فقيه التفسير السابق (ولوجلس فيه الصلاة لم يصح أحق في غيرها) أي في صلاة أخرى (فلواته) قبلها (لحاجة ليعود) كجديد ونحوه واجبة دافع (لطل اختصاصه) به (في تلك الصلاة في الأسم وان لم يترك الزاد) فيه والثاني يطل لمعارضة كأي صلاة أخرى (ولوسيق رجل إلى موضع من رباط قبل أوقية إلى مدرسة أو موقى إلى خاتمة لم يترجم) منه (ولم يطل حقه) منه (نحوه شرعا ما جفوه) وان لم يترك متاعه فيه روى مسلم حديث إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به **فصل المحدث الظاهر وهو ملحق ببلعلاج** و إنما العلاج في قصبه (كقطف) يكسر التون أضع من فضها (وكبريت) بكسر أوله (وقر وهو الوقت) (وموسيا) يضم أوله جذو قصر هو شئ يلقه البحر إلى الساحل فيجذب ويصير كالقار لا التي تؤخذ من عظام الوقي ما هنا نجسة (وبرام) بكسر أوله حجر يحمل منه القدور (وأجار رحي لا يملك بأحياء ولا يثبت فيه اختصاص قصير ولا أقطع) بارفع أي

أنه ونيل المجاهد (قوله) إذا لم يصحهم لكن يتصرفوا أو حوجهم إلى الأبعاد قليلا (قوله) والثاني المنع لحديث أنه والأول يصح على معنى الأصل مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أي قول أو المراد أن يكون للصالح لا لنفسه أي الألبهة الله ورسوله بأن يرد مصالح المسلمين لأصالح نفسه **فصل منفعة الشارع** (قوله) (قول) التنازل سراحة ومعاملة أنه ولو تهاهم مدع موقوف دعوى المالك (قول) المتن وضربها الحسن وضربها فان شرط الجوار أن يكون ذلك بطل معه ولا يجوز إثباته كبناء المسكة (قول) المتن ضم الامام أي كايقل في مال بيت المال (قوله) أحدهما لا يقال هذا وجه أقوى لأن الامام الأقطاع في الشوارع لا تقبل سبتهما منع تصرف الامام بالأقطاع قاله السبكي (قول) المتن ولوجلس فيه لصلاة خرج ملو أرسل بمصادته فرفضت (قول) المتن لشرعاً حقه تعلم اشتراط العذر قال ابن الرفعة قال بعض علمائنا المدارس التي بنيت في زمن اعد فيه طاعة أشهر ليقطع للمعروف في زمن البطالة المذكورة بخلاف غير المدارس المذكورة و فرع سكتي غير

المتفقه في سبوت المدارس ان كان هناك شرط أتبع والأفانظر منه قال في الروضة **فصل المحدث الظاهر إلى آخره** (قول) المتن كقطف قال الزركشي هو دهن يصكون على وجه الماء في العين (قول) المتن وكبريت هو عين تجرى وتضي في موضعها فادارة زال ضوء

[illegible]

من السلطان بل هو مشرك في الناس كلها الحار والبارد والكلوا الحطب ولوي عليه دار الملك البغية
وقيل ملكها به (فان شاق نس) أي الحاصل منهن اثنين مثلاً له (قدم السابق) اليه (نظر
حاجته) قال الامام بأخذ ما تقتضيه العادة لأمثاله (فان الملوك زيادة صلاح ارجاء) لأن عونه
عليه كالنعم والثاني بأخذ ما شاء لسيته (فلو أيا) اليه (معاً أقصرع) بينهما (في الاسم)
والثاني يقدم الامام من براء أحوال والتأليف يصيب من يقدم الحاصل منهما (والعن الباطن وهو
لا يخرج الاصلاح كذهب بوضعه وعد بخراس لا على البحر والخل في الظاهر) والثاني على
ذلك كملوات اذا أحيى وفرق الأول بالحي يستقى من العسل والبل يمشى في شجرات الارض
يخرج كل يوم الى خفر وعمل وعلى التلابل من قصد التلابل وخروج الليل وهو قبل غروجه كالنعم
وعلى عدم الملك هو أحيان يمكن اذا طال مقامه في ارضه خلف السابق في الظاهر ولو زدهم
عليه اثنان على الارجح الباقية والسلطان اطاعه على الملوك كادى عنه في الظاهر ولا يلحق
الاخذرا شاق قطع العمل عليه والاخذ من هو على القوانين العمل فيمو لا اخذته بغيران الامام
فامتدد بين الظاهر والموت (ومن احيا مواتاً ظاهرياً فيسعد باطن) لم يطره (ملكه) لا تمن
أجزاء الارض وقدم ملكها بالا حيا من عليه واخذ عليه دارا في ملكه طرفاً من احداهما على
القوانين السابقين والثاني القطع بالملوك البغية الحيا فيخلق بالا حيا وقيل على عهد من
المعدن الظاهر لا على بالا حيا في الحيا وغيره ان من أحيا أرضاً مواتاً ظهر بها بعد الاحياء
معدن باطن أو طاهر ملكه لانه يظهر بالا حيا (ولمياء المناجم من الوديع) كليل والقران
(والعين في الجبال) وسيرال امطار (يسوى الناس فيها) بأن يأخذ كل منهم ما شاء (فان أراد
قوم مني ارضهم) ينفع الزمبالف (مهاضاق الماء) عنهم وبعضهم اعلاه (سقى الاعلى فالاعلى
وحسر كل واحد) منهم (الماسحي يبلغ الكعبين) لانهم اتفق عليه وسلم فقول ذلك حصه الحاكم
على شرط الشقين (فان كان في الارض ارتفاع) من طرف (واقتضاض) من طرف (أفرد
كل طرف بسقى) بمحاوره فبقى في الروضة طرفه ان يسقى التخصف حتى يبلغ الكعبين ثم يده
ثم يسقى المرتفع ولو كان الماسحي بالجميع حتى من شامهم حتى يده (وما اخذن من هذا الماء في اناسك
على الصبي) والثاني لا على لكن أخذوا أولى بمن غره (وحافض شروعات الارتراف) دون التلابل
(أولى مناسك حتى يرتحل) فاذا ارتحل ما تركه وتل ارضه ليس لمنع ما فضل عنه من يحتاج
اليه للشرب اذا استقى برفوفه ولا منع ما شابهه ومن غره من سقى الزرع به (والمنفورة فخلق
أولى ملكة) حارها (مهاضق الامع) لانه غاص ملكه كقهره والثاني لا على كحلب الناس
شركاً في ثلثة في اسماو الكلا والثار واما من حاجه بأستاذ حديق (وسوا ملكه أم لا لا يرمي من ماضل
عن حاجته ولزوع ويحب لمباشية) لم يجد ما حيا ما مباحا (على الصبي) طرفه الروح والثاني

١٥ ل ج الح جرفه لا يصير الاخذ منه بغيره وانما الجرف المسمى الوجه عدم من يقبض منه أو لا سدا لحداد القبر
 والوطن دلمد كرواف باب الصلح (قوله) حرمة الروح والحدوث لا تمنعوا فضل الماء فتقواه الكلا أي رعى الكلا وإباحة ما فيها ثم الزرع
 حرمة روح ولا تليس في جمعة منته من الكلا المشرق وهذا الحديث الشريف هو المخصص لما سئلته الامام من عموم الهي عن يذل
 فضل الماء ورجع الشرب وسقي الدواب من الحدال الملوك جائزاته لان العرف مقام التغليظ ثم لو كانت لستم ونفوه اغصا المنع

٤٠
 (كتاب الوقت) مصدر وقتوا وقتاً ففقم وهو حبس فاق الضم أحس قال الراغب ومعناه لغة المتع من الحركة انتهى وشرط حبس
 خال يمكن الانتفاع مع قاعته عظم التصرف في رقبته على مصرف مباح (قول) التناؤلية الترع هو من جملة ما قيل فرع ١ أفتى
 ابن أبي عمير والنووي وغيرهما بحد وقت الأمل من مثالي لأن له عليك وكما فعل عمر (٣٧٨) رضى الله عنه في أرض سواد العراق

لا يجب كاله المحرز في ما هو على الأول لا يجوز أن يخضع منه على الصحيح انتهى عن مع فعل الماء
 رواه مسلم من حديث جابر والثاني يجوز تأطير الفطر بالوضوء (واحدة الشتركة) بين ملاكها
 (بسم ماؤها منبج خشية في عرض التره فها تبسوا في أو فتاونه على قدر الحصى) ويصور
 أن تكون متساوية مع تفاوت الحصى بأن يأخذ صاحب الثلث مثلاً قبضوا الآخر قبضين ويسوق كل
 واحد حصه إلى أرضه (ولهم الصفة مما يأخذ) كل يبي كل واحد منهم يوماً وبعضهم يوماً وبعضهم
 أكثر بحسب حصته ولكل منهم الرجوع من لها ما بقي شاه

«(كتاب الوقت)»

هو كقولهم وقت دارى على المقر أفتحقق وأومر وقوف وقوف عليه وصيغة وأنى الأربعة مع
 ما يشترط فيها على هذا الترتيب قال (شرط الوقت صفة عبارة وأولية الترع) أى فلا يصح وقت
 الصبي والمجنون والسفيه والمكاتب (د) شرط (الموقوف دوام الانتفاع لا مطعوم) بالرفق يبنى
 فلا يصح وقته لأن منفعته في استهلاكه (وريحان) فلا يصح وقته لمرعة فاده في زمن دوام الانتفاع
 حصوه لكن لا يشترط حصوه في الحال بل يجوز وقت العبد والحيوان الصغير والزمن الذى يجرى
 زوال زمانه (ويصح وقت حمار) بالاجماع (ومنقول) اتفاق المسلمين على وقت الحمار والقنديل
 والزلاى فى كل عصر ومن النقول العبد والحوار (وشاع) وقمر عرضى الله صفة ما تهتم من
 خبير مشاعر واه الشافعي والمتابع يصدق بالمنقول كصعب ولا يسرى وقته إلى الصماء الآخر
 (العبد وثوبى الفتنة) أى لا يصح وقته لعدم تقيده بما فى الفتنة وهذا كالسبي من المنقول
 فى بعض أحواله (ولا) يصح (وقته ترسته) لانه لا يملك رقبته (وكذا المستولدة وكل معل
 والعبد منهم ومقابل الأسم فيه يقيس الوقت على التقدير فما فيه يقيس وقته على اجابة فرع ١ ما
 المتعة دون الرتبة كلسائر الموصى بالمتعة لا يصح وقته ما بها (ولو وقت بناء أو غراس فى أرض
 مستأجرة لهما فالأسم جواز) والثاني المتع اذ ملك الأرض فلهما فلا بد من الانتفاع بهما فاقنا
 يكفى دوامه الى قطع بعد مدة الأجرة فان قطع النامو فى متعة فهو وقت كمن كان لى بقر ينسب
 ملكا للوقوف عليه أو يرجع الى الواقف وجهاً أو غراساً بالنامو فى ذلك الغراس (فان وقت على
 معين واحد أو جمع اشترط إمكان تملكه) بأن يكون موجوداً حال الوقف الخارج أهلاً لملك (فلا
 يصح على جنين ولا على العبد لنفسه فلو ألتى الواقف الوقف عليه فهو وقت على سيد) أى يحصل على
 ذلك ليس (ولو ألتى الوقف على جهة نفى وقيل هو وقت على مالكها) كالتى الوقف على العبد وفرد
 الأول بأنها ليست أهلاً لملكه حال بخلاف العبد فانه أهل لملكه السيد فى قول ولو وقف على خلفها
 فنية الخلاف (وسم) الوقت (على ذى) من مسلم أودى (لا على) مرتد وحرق ونفسه أى

وقال السجسكى لا يقي بولا متع ولا
 اعتداه (قول) المت دوام الانتفاع
 يرده عليه المرد والمعلق متع بصفته
 يصح وقته ويطل عند وجود الصفة ثم
 قضية عبارة صفة وقف والمرئ وهو
 كذلك على الأسم فى الروضة وقضته صفة
 وقف الأسمى ولم يذكره ثم أذا وقف غير
 المرئ فلا خيار له عند الروية (قوله)
 لاتفاق المسلمين استدلالاً أيضاً صحت
 وأما خلافه فقد احتسب أذراعاً وأخذاه
 فى سبيل الله تعالى واتخاذ ما بعده
 الرجل من مرسوك وسلاح
 وروى وأمه (قول) التناؤلية القيمة
 أى سوا فتنة نسب وقتة صفة كعبد
 مسلم فيه فرع ١ يصح متى أجل
 ولا يصح وقته (قوله) لعدم تقيده الخ
 فكان كمنه (قوله) ولا يصح وقت
 حراً ولو قلنا ملك المرئ فى الواقف من
 ثم نظر ان الشخص اذا ملك المتناقص قط
 لا يصح وقته وذلك لأن المتناقص فرع
 الرتبة نصي تاعه فلا يزال هلامه قل
 مناصها كما يؤجرها (قوله) يقيس
 الخ فرق الأول بان التناؤلية يبدل
 السرايق والتطبيق (قوله) يقيس وقته الخ
 فضل هذا اذا عتقت للمستولدة عوت
 السيد للوقف (قوله) لا يصح وقته
 الخ لأن ما فرع الرتبة (قول) التناؤلية على
 العبد يصح الوقف على مكاتب القهر عند
 المارودى والتولى وكذا على البعض

أى على النصف الحرس ولو وقف مالك نصفه نصف الرقب على النصف الآخر مع أيضاً كما يجزى زكشى (قول) المت فهو وقت الخ الواقف
 وشترط قبول العبد (قول) التناؤلية أنه منه يترتب ان الوقت على الطيور القهر الملو لا يصح جزاء (قوله) لا على مردك لقال وقت على المرددين
 أو الحارين بطل قطعا (قول) التناؤلية لو كانت المتناؤلية كمن خفف مكاناً أو غير ذلك يضر التصريح منه عن التناؤلية بخلاف
 وقت البستان ويحرمه فانه يطل عند التصريح وان كان يبدل عند الحلاق بطريق التبع فالوقت على القهر أتم انصف بالشر

(قوله) وفي النفس الخ عليه حصة من الاصحاب كان مريح وابن الصباغ واكثر ما يجزئ لخرسان وقال الروابي يجوز أن يفتي به وفرع
لوقال وقتت على فلان ثم على نفسي ثم على القتر اعلم حكم كذا أي فبكرت منقطع الوسط (قول) المتن أوجه وقال وقتت على جميع الناس
قال الماوردي والروابي لا يصح لعدم إمكان التجميع بخلاف القتر اعلم بالسالكين لان حرف الشرع عنهم لا يوجب الاستيعاب لكن استثنى منه الزكشي
بجائز القطار والربط قال فلا ينبغي أن يضر التجميع فيها (قول) المتن كالأغنياء لو وضع معهم فخير مع جزاء ما يحسنه ابن الرقة وفرع على انقي هنا
من عزم عليه الصدقة (٢٧٦) (قول) المتن ولا يصح الا بلفظ أي ولو كان بنا مسجد بخلاف ما لأصحابنا من السجدة والمقبرة

الواقف (في الاصح) في الثلاث لان المرتبة والحري لا دوام لهما والوقف صدقة دائمة فهو عتقك
منفعة فعتقكها تنفعه فحصل للواصل ومقابل الاصح في المرتبة والحري يشبه ما على الذي وفي النفس
يقول استحقاق الشيء وقفاً غير حقا فله يكون الوقف على نفسه أن بشرط أن يأكل من غار
أو يتعبد به فيه اختلاف فرع هو قال رجلين وقتت هذا على أحد كالميرص وفيه احتمال الشيخ أي بعد
قصرها على أنه لا يشترط القول (وان وقف على جهة معينة كعمارة كآش فباطل) لأنه اعانة
على المصيبة (أوجه) قرب كالقتر اعلم والمساعد والمبارس مع) جزاء (أوجه) لا تظهر
فيها القرية كالأغنياء مع في الاصح) نظرا إلى أن الوقف غلبت والثاني نظرا إلى أن غلبت القرية
في الأغنياء (ولا يصح الا بلفظ) كثير من التملك (وسرى وقتت كذا) على كذا (أو أرضي
موقوف عليه والتسبيل والتقييس مريحان) أيضا (على التجميع) والثاني هما كاستان لانهما
ليشترتا اشتبار الوقف والثالث التسبيل قط كانه لامن التسبيل وهو موم (ولو قال تصدقت بكذا
صدقة محرمة أو موقوفة أو لتساع ولتوقف بصرم في الاصح) فذكر التبرع والوقف أو بصرمه
والثاني هو كناية لاحتياجه التملك المحض (وقوله تصدقت قط ليس بصرم محض) يعني لا يحصل
به الوقف وان نواه (الأن يضيف إلى جهة عامة) كالقتر اعلم (وسرى) الوقف فحصل بذلك فيكون
كناية به بخلاف المضاف إلى معين واحد أو أكثر ما بصرم في التملك المحض فلا يخفى في الوقف
منه فلا يكون كناية به بصرمه ليس بصرم ماله فمهم (والاصح أن قوله حرمت) أي لساكن
(وأبدته ليس بصرم) لأنه لا يستعمل متعلقا وانما ذكره كانه ماله الثاني هو صريح في قاعدة القرض
كالتقييس (و) الاصح (ان قوله جعلت البقعة مسجدا اقتصر به مسجدا) والثاني لا يصح به مسجدا
لانه ليس في شيء من ألساط الوقف وأوجب بأنه قائم مقامه لأشعاره بالقصود واشتهاره فيه (و) الاصح
(ان الوقف على معين بشرط) فيه (قوله) نظرا إلى انه تملك فليكن متعلبا بالاحباب كالجهة والثاني
يترك إلى انه قريب (ولو رتب شرطه) منه (شرطنا القول) أم) أمنا الوقف على جهة عامة كالقتر اعلم
أعلى المسجد والربط فلا يشترط فيه القول جزاء (ولو قال وقتت هذا سنة فباطل) لان شأن
الوقت التأييد (ولو قال وقتت على أولادى أو على زيد ثم نسله ولم يرد فالظاهر صحة الوقف) وبمضى
منقطع الآخر والثاني طلاله لا تقطعهما الثالث ان كان الموقوف حيوا مع الوقف انما يصير الحيوان
إلى الهلاك فقتديك قبل الموقوف عليه على القطار (فإذا انقضت المذكور) بناء على الجهة
(فلا يظهره حتى وقتا) والثاني يعود ملك الوقف أو ورثته مات (و) انظر على الأول (ان)

الواقف (في الاصح) في الثلاث لان المرتبة والحري لا دوام لهما والوقف صدقة دائمة فهو عتقك
منفعة فعتقكها تنفعه فحصل للواصل ومقابل الاصح في المرتبة والحري يشبه ما على الذي وفي النفس
يقول استحقاق الشيء وقفاً غير حقا فله يكون الوقف على نفسه أن بشرط أن يأكل من غار
أو يتعبد به فيه اختلاف فرع هو قال رجلين وقتت هذا على أحد كالميرص وفيه احتمال الشيخ أي بعد
قصرها على أنه لا يشترط القول (وان وقف على جهة معينة كعمارة كآش فباطل) لأنه اعانة
على المصيبة (أوجه) قرب كالقتر اعلم والمساعد والمبارس مع) جزاء (أوجه) لا تظهر
فيها القرية كالأغنياء مع في الاصح) نظرا إلى أن الوقف غلبت والثاني نظرا إلى أن غلبت القرية
في الأغنياء (ولا يصح الا بلفظ) كثير من التملك (وسرى وقتت كذا) على كذا (أو أرضي
موقوف عليه والتسبيل والتقييس مريحان) أيضا (على التجميع) والثاني هما كاستان لانهما
ليشترتا اشتبار الوقف والثالث التسبيل قط كانه لامن التسبيل وهو موم (ولو قال تصدقت بكذا
صدقة محرمة أو موقوفة أو لتساع ولتوقف بصرم في الاصح) فذكر التبرع والوقف أو بصرمه
والثاني هو كناية لاحتياجه التملك المحض (وقوله تصدقت قط ليس بصرم محض) يعني لا يحصل
به الوقف وان نواه (الأن يضيف إلى جهة عامة) كالقتر اعلم (وسرى) الوقف فحصل بذلك فيكون
كناية به بخلاف المضاف إلى معين واحد أو أكثر ما بصرم في التملك المحض فلا يخفى في الوقف
منه فلا يكون كناية به بصرمه ليس بصرم ماله فمهم (والاصح أن قوله حرمت) أي لساكن
(وأبدته ليس بصرم) لأنه لا يستعمل متعلقا وانما ذكره كانه ماله الثاني هو صريح في قاعدة القرض
كالتقييس (و) الاصح (ان قوله جعلت البقعة مسجدا اقتصر به مسجدا) والثاني لا يصح به مسجدا
لانه ليس في شيء من ألساط الوقف وأوجب بأنه قائم مقامه لأشعاره بالقصود واشتهاره فيه (و) الاصح
(ان الوقف على معين بشرط) فيه (قوله) نظرا إلى انه تملك فليكن متعلبا بالاحباب كالجهة والثاني
يترك إلى انه قريب (ولو رتب شرطه) منه (شرطنا القول) أم) أمنا الوقف على جهة عامة كالقتر اعلم
أعلى المسجد والربط فلا يشترط فيه القول جزاء (ولو قال وقتت هذا سنة فباطل) لان شأن
الوقت التأييد (ولو قال وقتت على أولادى أو على زيد ثم نسله ولم يرد فالظاهر صحة الوقف) وبمضى
منقطع الآخر والثاني طلاله لا تقطعهما الثالث ان كان الموقوف حيوا مع الوقف انما يصير الحيوان
إلى الهلاك فقتديك قبل الموقوف عليه على القطار (فإذا انقضت المذكور) بناء على الجهة
(فلا يظهره حتى وقتا) والثاني يعود ملك الوقف أو ورثته مات (و) انظر على الأول (ان)

القول أم لا لان شرطه فكذا وكما لا يملك كذا فرع وقف على ابيه ادراعي قد رتب ما هو كان ذلك في مرض موهبه وصية ولا يرد
بذلك ولو لم يحتاج إلى اجازة كذا في الزكشي خلا عن الشيخين (قول) المتن لا يظهر له لان مقصوده التواب فإدب منصرفه حاله سلت ادائته
على وجه الخير والثاني نظر إلى أنه يشبه القرض أسند إلى غير ما كان كقطع الأول قال الامام وهو الاصح وبه انقضى انتهى (قوله) لا تقطعه
فحصاه موقت (قول) المتن فلا يظهره حتى وقتا وجهه من وضع الوقف على الموهوب كونه عدا إلى مقتدره فمقررهما (قوله) ان مات
لأن قضاءه بلا مصرف متعذر وصرفه لغير من جهة الواقف كذا

(قوله) لما فيه انه عبارة عن غير لان افضل الثمرات الثمرات (قوله) والثاني وجهه ان الساكن اعم كان وجه الثالث ان المال اعم من الكل فرع لو كان الوقت من بيت المال صرف للمساكين لا لغيره الامام (قوله) الساكنين هل المراد مساكن بلد الوقت أو الوقت القاهر الثاني نظرا الى اعتبارهم في الزكاة فلهذا المال (قوله) ثم القراء هو من يملك هذا المال منقطع الآخر أيضا ولا خلاف في طلاقه عن المصنف ابداً الحال لا ذكر الاول منهما ثم منقطع الاول فيه تعليق فمضى كان منقطع الآخر فيه فمضى (قوله) فيصرف الى غير خلاف المثال السابق والفرق لا محالة (قول) المتن منقطع الوسط (٢٨٠) كوقفت على اولي الخ ربما يكون

مصرفه أقرب الناس الى الواقع يوم اقتراض المذكور) لما فيه من صلة الرحم ويختص بفقره
قراءة الرحم فيقدم ابن البنت على ابن العمة والثاني مصرفه المساكين والثالث المبالغ لعامة معارف
عشر الخمس (ولو كان الوقت منقطع الاول كوقتته على من سيؤدله) ثم الفقراء (فالذهب
في طلالته) لا يتطاع أثره والطريق الثاني فيقولان أحدهما الحق ويصرف في الصورة المذكورة
في الحال الى أقرب الناس الى الواقع على ما تقدم سبناه وقيل الى المذكورين بن بعد الاول ومن صورته
وقت على ولي ثم على الفقراء ولا وله فيصرف على القول بالحق في الحال الى الفقراء ود كالأول
لقو (أو) كان الوقت (منقطع الوسط كوقت على أولاد ثم خرج بل ثم الفقراء فالذهب بحسبه)
ونيل لا يصح بناء على عدم الحق في منقطع الآخر وعلى الحق مصرف بعد الاول فيه مصرف منقطع
الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولو اقتصر على وقت) كذا (فالآخر طلالته) لعدم ذكر مصرفه
والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولا يجوز تعليقه بقوله اذا جاء
ريد قد وقت) الى آخره (ولو وقت بشرط اختيار) أي في إيقاعه والرجوع فيه متى شاء (بل
على الصحيح) والثاني يصح ويصل الشرط (والاصح انه اذا وقت بشرط أن لا يقر ببيع شرطه)
والثاني لا تخضعه الجرح على مستحق المنفعة فيفسد الشرط والقياس فساد الوقت به فانه في الروضة
كأصلها (و) الاصح (انه اذا شرط في وقف المسجد) أي وقف المكان مسجدا (اختصاصه)
أي المسجد (طائفة كالنافعة لاختصاص) بهم أي قصر عليهم (كللدرسة والرباط) أي فانه
اذا شرط في وقفهما اختصاصهما بطائفة اختصاصهم قال في أصل الروضة قطعاً والثاني لا يختص
المسجد بهم قال الامام وبلغوا الشرط وقال التولي ضد الوقت فساد الشرط واقتصر عليه في الروضة
كأصلها وفيها والمحذور التعبد بآداب الشرط (ولو وقت على شخصين) معينين (ثم الفقراء فان
أحدهما فالاصح التصويص ان نصيبه مصرف الى الآخر) لانه أقرب الى فرض الوقت الثاني مصرف
الى الفقراء كصبيهما اذا ما قال في المحذور كالتشرع والقياس أن يجعل الوقت في نصيبه منقطع الوسط
قال في الروضة معناه يكون مصرفه مصرف منقطع الوسط لانه يبيح خلاف في صحة الوقت انتهى
ووافق الصحت حكما توجه بعده بالصرف الى أقرب الناس الى الوقت

﴿فصل قوله وقت على أولادى وأولاد أولادى يقتضى التسوية بين الكل﴾ أى جميع الأفراد وادخال ألى كل اجازه الاخش وغيره (وكذا الوزاد) على ما ذكر (متساوا أو متناهد بطن) فاه أيضا تسوية بين الجميع اذ لم يزل للجميع فى التسلى وقيل الذى يفيد متناهد بطن للترتيب (ولو قال على أولادى ثم أولاد أولادى ثم أولادهم متساوا أو على أولادى وأولادى الأهل

[illegible]

(قوله) والثاني يدخلون استدلالهم قوله تعالى يا أيها المدثر حديث ارمو يا بني اسماعيل فرجع هولي بكنه الا اولاد اولاد دخل عليهم فلو حدثت بعد ذلك لو كانا ظاهر دخوله فرجع قولنا وقت على اولادى واخو فدخل الموجود والحادث (قول) المتن وقيل يطل ما أخذ الخلافات المشتركة هولي وكمالهم (٢٨١) والمحكم من الشافعي في الاصول الثاني (قول) المتن واحداً يقابل رجل بمخوذ اذا كان له خدم

واخوان يسرعون في طاعته ومنه تسرى
 وشخص أى تسرع (قوله) فان كان
 العطف منه انه ليسكن قال الرازي في
 باب الطلاق قلنا من التولى ان الشرط
 يعود الى الجنتين اذا كان العطف منهما
 * (فصل) في الاطهر انه (قول) المتن أى
 نكحاً انه يريدان هذا هو المراد والا
 فسمع المحدثات ملك سبحانه وتعالى
 في سائر الاوقات (قوله) بدليل اتباع
 شرعه وايضا بقدر حبس الامل وسبل
 الثروة وذلك لا يستدعي انتقال ملكه
 (قول) للتملك الوقوف عليه أى يظن
 للواقف اتساع لكن يستثنى المسجد
 والبر والقبرة ونحو ذلك فلو اوقفها
 ما تغير (قول) المتن وبشره هذا في الوقت
 على حين اصابه غيره كالدارس
 والربط فله ان يتغير خاصة دون الامار
 قاله الزكسي ومنه تعلم ان بيت المدرس
 ونحوه لا يجوز اجارته ولا اعارة فرجع
 لو قص رصاص الحمام بالاستعمال ضمن
 الموقف عليه مانع قال ابن الرقعة
 بحثا (قول) المتن واجارة أى عالم بشرط
 نهيا وكذا الاعارة (قوله) من تأخره
 متعلق بقول المصنف واجارة (قول)
 للتملك كثره بعد الوقف أما الموجودة
 عنده فان سككات مؤجرة تسمى
 ملك الواقف واخر مؤجرة فوجها قال
 الزكسي وكذا الموجود في البر عند
 الوقف ينبغي ان يكون ملكا للواقف

فلا على الاول فالاول فهو القريب فلا يصرف البطن الثاني ثلثاى ما بقى أحسن الاول وقوله
 الاول بالترجيلا (ولا يدخل اولاد الاولاد في الوقف على الاولاد في الامم) اذ يصح ان يقال فوجه
 الولد شخص ليس به والثاني يدخلون حلالا على الحقيقة والمجاز والثالث تدخل اولاد البنين
 لانسابهم اليه دون اولاد البنات (ويدخل اولاد البنات في الوقف على الترتيب اقل والعقب
 وأولاد الاولاد) لصدق القضاة (الأن يقول على من يتب الى منهم) أى خان اولاد البنات
 لا يدخلون فيمن ذكر قلنا الى القيد المذكور (ولو وقف على ماله بموالمعتق) بكسر التاء (ومعنى)
 بقضائها (قسم) الوقف (فيها) لتناول اسم المولى لهما (وقيل يطل) للتملك بالراحمتهما واستماع
 حمل القضاة على الغنيين المختلفين وجارته المخرى ربح كالمهرهون وفي الشرح الاول أصح في التسمية
 والثاني أربع في الوجيز وفي الروضة الامم الاول (والصفة المتقدمة على حمل مطوعة تعتبر
 في الكل كوقف على محتاجي اولادى واحداً) وهم اولاد الاولاد (واخو) وكذا المتأخرة
 عليها والاستثناء) يعتبران في الكل (اذا عطف) فيها (واو كقوله) وقت (على اولادى
 واحداً واخو) المتأخرين أو لأن أضيق بينهم) فان سككات العطف منهم انتصبت الصفة
 والاستثناء بالجملة الاخيرة وقوله عليها لتمامها في المخرى عنها وفي تسمية ملائكة جلالهم
 * (فصل الاطهر ان الملك في رتبة الوقوف يتقلد الله تعالى أى يختص من اختصاص الآدمي)
 كالعق (فلا يكون الواقف والوقوف عليه) والثاني لا يتقلد من الواقف بدليل اتباع شرعه
 والثالث يتقلد الى الموقف عليه كالمسقة وسواء في اختلاف الوقوف على معين أم جهة عاقبة ولو جعل
 البقعة مسجداً أو مقبرة أو قلنا منها اختصاص الآدمي قطعاً (ومنافه) أى الموقف (ملك الموقف)
 عليه يشترطها بنفسه وبشره باعتراف واجارة) من تأخره فان وقف ليسكنه زيد لم يكن له اسكن غيره
 (ويملك اجرة وفوائده كقوله) ومنها أخصان شجر الخلاف (وصوف) ووبر (ولن يكون ذلك الوقت
 في الامم والثاني يكون وقتاً) تبعاً لتمامه ولو كانت حامل لاجن الوقف وقفا وقف على الثاني وكذا على
 الاول ان قلنا للتملك حكم ولو وقف دابة على ركوب انسان فذرها ونسبها للواقف قاله البقوي (ولو)
 ماتت الهمزة اختص) الموقف عليه (بجلدها) فان ذب عنه في حرد وقفا وجان قال الترمذي أحصهما
 العود (وله المجرارية اذا وطئت شبهة أو نكاحاً ان حصتها هو الامم) حصتها والى الثاني
 لا يصح لانها قد عوت من الطلق فيعوت حق البطن الثاني منها وعلى الهمزة قولنا الملك في الموقف لله
 تعالى بزوجها السلطان ويستأذن الموقف عليه وان قلنا الملك الواقف زوجها بان الموقف عليه
 أيضاً ولو وقف عليه زوجها ولا يحتاج الى ان أحق بالى الروضة ولو طلب التزوج منهم الا استماع
 (والذهباته) أى الموقف عليه (اعلى قيمة العبد الموقف اذا أتلف) أى أتلفه أخيه ولا
 يملكها الواقف (بل يشتري بها عبد ليكون وقفاً ملكه فان تعذر بيعه) وقيل يملكها

٩٦ ل ب (قول) المتن والثاني يكون وقتاً هو وقتها بمصاحمها في وقت الموسيقى بجمعها والفرق قوة الملك هنا (قول) المتن ان حصتها بما
 يورثهم أو ليس له على تقدير الفسا وليس مراد (قوله) حصتها أى ولاه مقدم على التمتع كالاجارة (قوله) وقيل يملكها انه أى والا صلح به
 الطرقة فعدم الملك بل يشتري على سائر الاقوال لا وان قلنا الملك الوقوف عليه فلا يملك التصرف فيها وانما يملك متعتها ولهذا راجع بعضهم طرقة التطير

(قوله) وسكت انه ان قلت انهما صنيع الناصر رحمه الله ترجع الطرقة الحاشية لخلاف قلت اخذ من قول المحرر اصح الوجهين فانه مشعر بذلك (قوله) ان قلنا الملك أي في الموقوف فله في قيمة الموقوف لان الكلام حينئذ يفسد (قول) الموقوف يتطوع أي وان لم يصح وقفها ابتداء لقوة الدوام على الابتداء (قول) الموقوف يتطوع بها جذاعتي في جعله باسلافة ابن القري بشرط فيه فمقدور الانتفاع باجاره فمستحب ان لا يمكن الانتفاع بالابلايا فدخل وصير ملكا للموقوف عليه كما خلا من اخبار المتولي وأقره قال ابن (٣٨٢) الاستاذ ولو كان الفراس موقوفا

الموقوف عليه من شاء على ان الملك في الموقوف له وقيل الواقف بناء على ان الملك له وتهيى الوقت والطر يق الثاني القطع بشرعها الى آخره لا يتصل غرض الواقف حتى ياتي البطون وسكت في الروضة كاصلها من ترجع واحدا من الطريقتين وان اتفاه العبد للموقوف عليه أو الواقف فان قلنا القيمة في اتلاف الا حني فلاقية عليه والا لحكم كصما تهم أي يشتري بالقيمة الواجبة عليه عدا الى آخره ويشتريه الحاكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى والموقوف عليه ان قلنا الملك هو الواقف ان قلنا الملك في أحد الوجهين ويقفه من ياتر شراءه وقيل يصير وتما بالشراء والحجارة كالعبد في جميع ما ذكر ولا يجوز شراء صديقه الحارة ولا حصة وفي جواز شراء الصغير قيمة الكبير وهكذا وان اوقافها في الروضة المانع (ولو جفت الشجرة) للموقوفة (لو سقط الوقف على الذهب لم يتغير ما جذاعتا) ادامة الوقف فيها وقيل يصير ملكا للموقوف عليه (وقيل يباع والحق كقيمة العبد) فقيل يشتريه بخره أو شقص بخره من جنسها لتكون وقفا وقيل يملكه الموقوف عليه ومقابل المذهب يتطوع الوقف فقلب المذهب ملكا الواقف هذا على الروضة أو سلمها في مآلتي العبد أو الشجرة فأن المذهب فيها بمعنى اراح (والاصح جواز بيع حصر العبد) الموقوفة (ادابا لبت وجذوه هذا انكسرت وتولم تصلغ الا لا حراق) لئلا تصنع ويصرف عنها في مصالح المسجد والساني لا يباع بل تترك بها لادابا وحصره التي اشترى أو وهبت له ولم يوصف يجوز سحها عند الحاجة بخرها (ولو انهم مسجد وتعدت اعادة لم يبع بحال) لا يمكن الصلاة فيه في الحال

فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره (اصح) شرطه (والا) أي وان لم يشترط لاحد (فانظر لقاضي على المذهب) والطر يق الثاني فيه ثلاثة أو جمل وقيل الواقف وقيل للموقوف عليه وقيل لقاضي بناء على ان الملك في الموقوف الواقف والموقوف عليه أو الله تعالى والطر يق الثالث الواقف من غير خلاف وفي الروضة كاصلها والمحرر الذي يقتضي كلام معظم الاصحاب القنوي به أن يقال ان كان الوقف على جهة عاقبة فالتولية سالما أو على معين فكذلك ان قلنا الملك يتصل الى الله تعالى وان جلتا الواقف أو للموقوف عليه فكذلك التولية (وشرط الناظر العادة والكفاية والاحتذاء الى التصرف) هو المذهب من الكفاية ذكر كالتبعية عليه وهو مزيد على الروضة وأصلها (ووعظته العمارت والاعار وقصص الفتوة وسقطها) على مستحقها وفي الروضة كاصلها وحفظ الامور والقلات على الاحتياط وكذا السكون عن ذلك لظهوره وهذا اذا اخلق النظره (فان قوض اليه بعض هذه الامور لم يتعد) ولو قوض الى اثنين لم يتصل أحدهما بالتصرف (والواقف عزل من ولده) النظر (ونصب غيره) وهذا حيث قلنا النظره (الأن يشترط ظر مال الوقف) فليس له عزه لانه لا نظره بعد شرطه النظر لغيره بخلافه في الروضة عن ابن الصلاح (واذا أجز

في أرض مستأجرة ورهه لا يني بالاجرة أو ينيها قطعا غ قله والانتفاع به ان أمكن والملك الموقوف عليه فرغ واشترى به في أرض بمسكرة ثم رقه أو يني بحد فان الواقف ترقه الاجرة كما يتره جنانا لعبد الذي وقفه ببيع ان الوقف موقوف للبيع فيها وقال الركني الظاهر أنها تكون في الربيع ان وحدوا ولا قلنا المتطالبه بالتفريع قال والفرق ان قيمة العبد بعد لتعلق الجنا يتولوا الوقف ولا كذلك الفراس (قوله) ومقابل المذهب يرد ان الخلاف السابق من تفريع الأول (قوله) الموقوفة أي بان يصرح وقتها لتظاولا يبقى الشرا بجهة الوقف وحينئذ لا يوجد الآن بالسادس يباع عند الحاجة لانهم لا يصرحون فيه بوضعية (قول) الموقوف اذا انكسرت أو أشرقت عليه

فصل ان شرط الواقف الصالح (قوله) وفي الروضة انه محمله أن في الجهة العامة كالطريقة الاولى وفي العين يكون الحكم نظير ما يخلص من أوجه الطريقة الثانية (قول) الموقوف عليه وضمها انه ولو قلنا الملك للموقوف عليه وضمها وأما التولية والعزل فتشبه كلامه ان

ذلك ليس اليه ومجزم الشيخ عز الدين بن عبد السلام قال ان المدرس هو الذي يخرق الفقهاء وليس ذلك للناظر وتارة الناظر الركني متمسك بانه القيمة فله التعيين فرغ من عين الاستحقاق لا يجوز عزه بغير سبب كما صرح به النووي في الاجناد المارين في الديوان وهذا أولى

(قوله) ينسخ اقتضاه هذا الانسحاق من غير توقف على فسخه وشرعه فصل من ربيع الوقت شي هل يجوز الانتقار فيه أفتى بعض المتأخرين بالجواز إن كان السيد والافلاحة عاقله (٢٨٣) أراد بعض المتأخرين الوقوف في ربه كفاية بتل ابن دقيق العيد عن بعضهم منع لما فيه من

التأخر (مدة بآخرة) فزادت الآخرة في المدة أو ظهر ما لم يلب بالآخرة عليها (لنسخ العقد في الأسم) لأنه يجري القبط في وقته والثاني ينسخه لتبين وقوعه على خلاف القبط في المستقبل ونسخه المتصفين فثابره

• (كتاب الهبة) •

(قول) المتن التملك الخ برعله الوصية وقضيه أيضا أن الاحتصاصات لا تجري فيها الهبة وهو كذلك على ما في الروضة هنا (قول) المتن يحتاجه غيره وقوله ثواب الآخرة وقضيه أنه لو فصل عن ذلك وماله لاجل حاجته لا يكون صدقونه نظر (قول) المتن فإن تله الواو أحسن ثلاثوه من الهبة فروع من الصدقة (قول) المتن أكرامها خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه (قول) المتن فهدية منها الهدي لا يحصل اليك (قوله) والقديم الطلان أي قول جابر رضي الله عنه اغما العري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعبيك فاما إذا قال هي لك ما عشت فأنها ترجع إلى صاحبها (قول) المتن أي أنت الخ قال الزركشي هو تفسير للصورتين قبله انتهى وقضية المهاج إذا التفسير للذكور الخ يقتضي الثاني وعلى الأول فيكون الذي في النهاج صورة السكوت وعلى الثاني يكون الذي فيه صورة التفسير (قوله) الثاني القطع بالطلان لأن هذا اشتراط في العري كذلك الزركشي وفيه نظر (قول) المتن كقول في الزركشي لو أخرج بعض الورشنة من البين وجعل حسنة لهم جاز ذلك مع الجمل بها (قول) المتن وقوله باله

• (كتاب الهبة) •

هي شامة للصدقة والهبة كسباقي (التملك لا مريض هبة) ذات أنواع (فإن ملك محتاجا للثواب الآخرة) أي لآجله شيئا (صدقة فأن تله المحلل الموهوب له أكرامه فهدية) فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس وغيرهما التصرف على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الملاقاة اليه ومن ذلك قوله (وشرط الهبة) أي يتحقق (إيجاب وقبول لنظر) نحو وهبت لك هذه أنيقول قبلت (ولا يشترط لمن الهبة على الصحيح بل يكفي البحث من هذا القبض من ذلك) كجاري عليه الناس في الأصهار والمشتري فأما على الهبة وحمل يجري عليه الناس على الإباحة ورده بغيرهم في البعوث تصرف المالك وفي الروضة كأصلها الصدقة كالهبة فلا فرق وقوله لنظر تأكيده ونسخه بترجع الخاضع اليه (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرتك هذه الدار) أي جعلتك حرك (فإذا منتهى لورثته فحسب هبة) لمول فيها العبارة (ولو أقصر على أعمرتك) هذه الدار (فكذلك) أي هي هبة (في الجهد) والقديم البطان كما قال أعمرتك سنة (ولو قال) بعده (مادامت عادت إلى فكذلك) أي هي هبة (في الأسم) على الجديد ويلغو الشرط والثاني يطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم يطل من باب أولى كما ذكر في المحرر (ولو قال أرقتك) هذه الدار (أو جعلتك العري) أي أنت قبلي عادت الخ وإنما قبلك استقرت لك فالذهب لمرد القولين الجديد والقديم فالجديد يصح منه ويلغو الشرط المذكور وهو أنت قبلي عادت الخ والقديم يطل العقد والطريق الثاني القطع بالطلان والرقبي من الرقب بكل منهما لم يمت موت صاحبه وفي الروضة كأصلها ذكر الطرفين في صورتي التفسير والسكوت عنه أي العلم به وفي الصحيحين حديث العري ميراث لأهلها (وملأنا يجمع زهته وبلا) يجوز به (كجوهل ومضوب ومضروب) (فلا) يجوز به (الأحجب حنطه وتوضوها) فأما لا يجوز بهما كما تقدم ويجوز بهما كما ذكره في الدقائق لانتفاء تعاقب فيها وهذا الاستثناء المزدك في الروضة وفيها كأصلها أمر العاقدين واضح أي من البيع وغيره (وهبة للمدين أبراه) منه ولا يحتاج إلى قول انصار البائع وقيل يحتاج إليه انصار الفقه (واقهر باله في الأسم) والثاني حقيقة وهما مفرعان في الشرح على القول بجمعة مجموع عبارة الروضة وانوجه لغيره من عليه يصح على الذبح وقيل في حقه وجهان ولا يلزم هبوب الأقبض لأن الواهب فلو مات أحدهما ميراث الهبة والقبض قائم وأورثهما (فقتصر وأورث الواهب في الأقباض وقبض وأورث الموهوب له أن أقبض الواهب (وقيل ينعى العقد) لجواز كاشركه والوكالة وقرق الأول بأنه يقول في الزموم بخلافهما وفي الروضة كأصلها هم الهبة إلى الموهوب ومثلها التصديق وقوله هم قبض لأن الواهب طاهر في القبض من غيره فلا يحتاج في إقباضه إلى أدنه كما صرح به الزوايني وغيره وفي الروضة كأصلها عن

في الأسم لا غير مقدور على تسلمه إذا قبضه من لادن (قول) المتن موهوب هو بالمعنى العام الشامل للهبة والصدقة سواء كان صدقة العري والرقبي أم لا فروع لا يحصل القبض هنا بالاتفاق ولا بالتجربة ينمو منه أفتى في القول لا غير مستحق قبض الوديعة (قول) المتن قام وأورثه مقامه الخ ككاتب الجائر

(قوله) فكان اقراراً بالهبة الى
آخيه أي من غير توقف على الاضرار
بأن يكون قيمتها مساوية لما
أن الاقباض يعني من الاذن (قول)
المترين لولا العدل لأن التعاضل
يفضي الى التعوق والتعاضد (قول)
المستبان يسوي بين الكروا التي أي
لما في الحديث أبسر لأن يكونوا في
البر سواء على قال فلا يخفى (قول)
المن في هبة قوله قال في الروضة في باب
الافرار ولو اقر الأب لا ينعين فيه
الرجوع قال المتكلمون عليها فخر
على أنصف الملك وهو الهبة (قول)
المتسائر الاصول أي كافي في وجوب
التفقة وحصول التعق وسقوط
القصاص ثم الحكمة في تخصيص ذلك
بهم وفوقه تفهم فلا يرجع من الاصل
حاجة أو ضرورة غالباً يخرج من وجوب
المسؤولية الكافر ثم ملت المسلم فوراً
حداً لأن فليس له الرجوع (قوله)
والثاني يحصل الرجوع بالغ وتنع (قول)
المن في الظاهر هو بار في الهبة أو ما
الصدقة فتوابعها على الله تعالى وسائر
في كلام الشارح «فرع» أهدي
لهدية على أن يرضى له حاجة أو يرضيه
فرضه وجبردها ان يرضى ويأخذها
ان تلفت قاله السخري رحمه الله
(قول) المن فوقية الموهوب أي كما
في التكميل لا مخرج حيث تصفية
المنع وهو مبرر التل «فرع» لا يوجب
التمتع بل هو غير فيها وبه
الموهوب (قوله) أي وطأه الذي يكثر
فيه الخ ولا تسمى بذلك الا والتمتع فيها فان
أقرت حيث تزيل

المن لو قيل له هبة دارك فقلان وأقبضته فقال نعم كان اقراراً بالهبة والقباض وفي زيادة الروضة
عن فتاوى الفرائد ما يؤخذ من لا اكتفاً بالاقباض أيضاً وكيفية القبض في العار والنقل كما سبق
في البيع (ويستلزم لولا العدل في عطية أو لادع بأن يسوي بين المتسكك والائتي وقيل تصفية
الارث) فأنه يعدل قصدهل مكره وأزاد في الروضة أن الأم في ذلك كالأب وكذلك الجد والجدة
وكذا الولد والدة قال البخاري فان فضل فليفضل الأم انتهى (ولاب الرجوع في هبة قوله) وكذا
لسائر الاصول من الأم والأجداد والجدات من جهة الأب والأم (على المشهور) والثاني
لارجع لغير الأب قال سلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو عصبية فيرجع فيها
الا لولا الهبة يعطى ولده محبة الترمذي والحال كم تصرفه الثاني على الأب وجمعه الأول في كل من له
ولادة (وشتر رجوعه) أي الأب أو غيره من الاصول (بناء الموهوب في سلطنة المتهب فيتم)
الرجوع (بمعروفه) وكذا وولاده (لانه هبة قبل القبض) فهما (وتعلقه) هبة
وتذرية (وترويحها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) ومقابل قول
الامام ان لم يصح بيع التمر في الرجوع فقد بيعت الرجوع بالرجوع والهبة بعد القبض ولو كانت
الهبة لولد المتهب لا يرجع فيها الحد (ولو زال ملكه) أي الموهوب (وطأ) بارث وأضره (الرجوع
فيه في الاسم) لا في ملكه لأن غير مستأنسة والثاني ينظر الى ملكه السابق (ولو زاد بيع فيه
بزيادة التهمة) كالصنعة (لا التمسك) كالصنعة ولو قص رجوع فيه من غير ارضاء التمسك
(و يحصل الرجوع برجع فيها هبة أو أسترجه أو رده الى ملكه أو قبضت الهبة) أو أطلتها
أو فسخها وفي وجه ان الثلاثة الأخيرة كانت تحت إباح الى الهبة (لا يعطى وقصده وعاتفه وطلتها
في الاسم) في الخمسة والثاني يحصل الرجوع بكلها كما يحصل من البائع في زمن الخيار فضع
السع وفوق الأول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد لولا هبة إذ تختص فيه وعلى
الأول بلان طأه مهر التل ويقضه مما ذكر وعلى الثاني لا ولا يظهر ان الراد عليه الهبة التامة
بالقبض وفي الروضة لا خلاف ان الموطأ مرام على الأب وان تصد به الرجوع كذا قاله الامام انتهى
وقال الفخر في ان قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (والرجوع لغير الاصول في هبة مقدمة بني
التياب) أي العوض وسأني الرجوع في المظنة (ومضى هب مطلقاً) أي من غير قيد بنواب
أو عدمه (فلا توابان وهبه) في الربة (وكذا لا على منه في الظاهر ولنظره على المذهب)
لأن اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادق الطريق الثاني في الأخيرة بطريقه الخلاف فيما
قبلها (فان وجب) تواب على المروجع (فهو قبة الموهوب في الاسم) يوم القبض والثاني ما يصدق
تواباً لمادة (فان لم يشبهه الرجوع) في الموهوب ان بني فان لم يرجع هبته قال في الروضة
ولا يجب في الصدقة تواب بكل حال قطعاً مرام به البصري وغيره وهو ظاهر وأما الهدية فظاهر انها
كلية انتهى وقوله في الكفاية من التذنيبي (ولو وجب بشرط تواب معلوم فلا يظهر صدقة العقد
ويكون معاملة الصحيح) نظراً الى المعنى والثاني يكون هبة نظراً الى اللفظ فلا يلزم قبل القبض
ومقابل الظاهر بطلان العقد لا بشرط التواب لفظ الهبة المقضى بالتبرع (أو) بشرط تواب
(بمجهول) كقوله (المذهب بطلان) أي العقد لا بشرط توابه معاملة العوض وهدية بذكر
التبرع بسا على انها لا تقتضي وقيل يصح هبة بسا على انها تقتضيه (ولو بعد هدية في طرف عالم
تبرع العادق برة كقصة تفر) بتسديد الزاوية الذي يكثر قيمته البوارى قاله الجوهري (فهو
هدية أيضاً) أو لا أي وان جرت العادق برة (فلا) يكون هدية (ويحرم استعماله الا في اكل

على طلبه قال نعم في القطة (٣٨٥) فرعون وشراعا ووجد من مال أو شخص ضائع لغير حر في ليس بجزز ولا تمتع بقوته ولا يعرف الواجد مال له ولا يخرج بالحرز المال الموجود في المكان المألول ونحوه ولا يعرف مال الكاهن مال خاصه يحفظ ويعجز عنه أو يقتضيه عليه من المال قال ابن عبد السلام وغيره إلا إذا أتى من يعرف مال له فيسبيل أموال بيت المال ثم كرها عيب الهبة نظرا لآلا كسباب ولوذ كرت عيب القراض لكان مقها أيضا فانكسبها مسلكه وعند الخلفي ملك الصدقة ولهذا منع القرض منها (قوله) صيانة لئلا يخرج هذا بأعماله أو ابتداء أو استكساب انتهى وكل لا يجب لهم لو تعين للاخذ وخالف الضياع ينفي الوجوب (قول) المن والابيض لغروا في استشكل السبكي جزمهم بذلك مع حكاية وجهه هنا بالوجوب جواب بأن الوجوب لمن المالك ويحذف نفسه والاستكساب بجماعه ترك الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه احتاجه (قول) المن ويحوز في الأعم لأن الأصل عدم الحناة (قول) المتن أنه لا يجب الخ لعدم الأمر في حديث زيد بن خالد وغيره (قوله) وقيل يجب أي سلبت أي داود من أخذ نقطة عليه هذا عدل أودى عدل ولا يكتم وهذا الحديث حمل على التنبؤ ويحتاج إلى دليل (قول) المتن أنه يجب قبل الغرض من الصحة أن أحكام القطة تشتبه وأن منعناه للاخذ فلا تكرر فيه مع سابق

الهدية منه ان اقتضت العادة فيصورا كاهناته حيث قال البيهقي ويكون طرية

(كتاب القطة)

بضم اللام وقع الصق في المشهور أن الشيء الملقط وهو ما ساع من دلفه سكة لقوط أو غشة أو شوحها في حال أتى (يستحب الالتقاط لو أتى بأمانة نفسه وقيل يجب) عليه صيانة لئلا من الضياع (ولا يستحب لغروا) بأمانة نفسه (ويحوز) له (في الأعم) والثاني يحرم خوف الحناة (ويكره لفاسق) لأنه لا يجره ما يجره نفسه إلى كتمان وفي الوسط لا يجوز له (والذهب أنه لا يجب الاشتهاد على الالتقاط) لكن يوجب قيل يجب والطريق الثاني القطع بالولد بذكر في الاشتهاد صفات الملقط أو سكت منها وجهان أحدهما عند البيهقي الثاني لئلا يتوصل كذب إليه وقال الإمام يذكر بعضها ليكون في الاشتهاد مائة ومصح في الروضة (و) الذهب (أنه يصح التقاط الفاسق والسي الذي في دار الإسلام) كسبها لهم والطريق الثاني أن قلنا الملقط في الالتقاط الأمانة والولاية فلا يصح التقاطهم أو لا كسبها بالغ بعد التعريف وهما وجهان ويقال قولان فيصح التقاطهم وطريق القطع في الذي مرجوح في الروضة كاسلها (ثم الظاهر أنه يترج) الملقط (من الفاسق ويوضع عند عدل) والثاني لا يترج ولكن يضم البعدل مشرف (و) الظاهر (أنه لا يعتد به قبل يضم إليه) عدل (رقيب) لئلا يخون فيه والثاني يعتد من غير رقيب ثم إذا تم التعريف فله التملك (ويترج الولي لقطة السي) ويعرف وتملكها السي إن رأى ذلك تحت يجوز الاتراض له) فان التملك بمعنى الاتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي (ويضمن الولي إن قصر في انتزاعه) أي الملقط (حتى تلف يدا السي) أو تلفه والضمنان من مال الولي ثم يعرف السالفون تلف قيل انتزاعه بغير قسط فلا ضمان وإن لم يشر بما تلفه وتلف في يدا السي فلا ضمان عليه وإن تلفه ضمن **قوله** الذي كالفاسق في انتزاع الملقط منه وما يترتب عليه (والظاهر بطلان التقاط العبد) لأنه ليس من أهل الولايات والحق والثاني حصته ويكون سببه والتولان دليله بأن له فيه ولم يضمنه ولو أن فيه فطر دابن أي حررة القول فيه وقطع غيره بالهنة ولو نهاه عنه قطع الأسطرى بالنوع وطرد غيره القول فيه قال في الروضة طرفة الأسطرى أقوى (ولا يعتد به رضى) على البطلان (فلأخذ) أي الملقط (سببه منه كذا الخاطا) له ولو أن له فيده واستغفطه عليه ليعرفه هو أمين جازان لم يكن أمنا هو متعديا لقرار فكاه أحد منه مودة إليه (قلت) كما قال الرازي في الشرح (الذهب صحة التقاط المكاتب كغيره) لأنه مستقل بالملك والتصرف والقول الثاني لا يصح لما فهم من التبرع بالملحظ والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالهنة كغير أم المكاتب كغيره فلاحصه التقاطه كالتن وقيل يصح كذا في الكتابة الصحيحة وإذا صح التقاط المكاتب عرف وقيل (و) الذهب صحة التقاط (من بعض حر) وبعضه طريق حكم الرازي فيه الطريق في المكاتب زادي الروضة والذهب والمتصور صحة التقاطه

٩٧ ل قلت يجوز أن يقال ذكره توطئة لما بعده (قول) الخلفي دار الإسلام متعلق بقوله والذي (قول) المتن ووضع عند عدل لا يلاي مال ولده فكيف يلاي مال غيره ونظر الثاني إلى حق التملك (قول) المتن والظاهر أي سواء قلنا يترج عن يده أم لا (قوله) والثاني حصته كالاتطاب (قوله) والقول الثاني عليه يأخذها القاضي ويحفظها دون السيد لا ولا يملكه على المكاتب أقول هذا فيه نظر فأنهم قالوا إن لا اجبي إذا اترج من العبد القطة مع التقاطه

(قول) المثلث فلصاحب التوبة على الظهور بقاء على دخول الكعبة النادر في الهيايا قول الثاني مبني على عدم دخوله (قوله) ومعا به يشتركان أي لأن النادر لا يضطر للذهن متنتها فيما (قوله) فليس على من وجبت قال أركس ولا هيا اذاجي (٣٨٦) قال وحينئذ لا استثناء من

اللون والاكساب لان اللون قسط
(قوله) استقلاله في زاده في الروفة
ولم يذكر فيه المستقي منه وهو اللون
وقوله وضرر مع الحزب انه ان ملزاه
المنهاج هنا جوفه قلت كلف في الشرح
الارض الجانبة اللون فيها في المنهاج
مزيدان على الشرح وفي الروفة زاد
الارض قسط هذا مراده كما يعلم بمراجعة
الروفة
(وصل الحيوان الى الخ) (قول) اللون
اللون والاكساب لان اللون قسط

المولود لذلك الجنس والجنس الآخر المتذوهر به يلتقطه النحر والموقوف ينبغي أن يلتقط تلك مناهه (قول) المتذوهر به يلتقطه النحر والموقوف ينبغي أن يكون معه اذا حلف الضبايع والافيترا ولا يتعزضه (قوله) لانه مصنوع بالاتاع اعان وفي حديثين خلفي ابل مالك ولها (قوله) كلفازة لاطلاق الحديث (قوله) بخلاف الفازة في الجواب من الحديث انه طاهر في الفازة دليل قوله في تزويد الماء وزعي التبر (قوله) به التعريف كغيره (قول) التزادوا له اولى من الاكل (قوله) اى القطة المسعة يضى لائق (قول) التزادوا له الاحسن اكها هو كذا في بعض القمع (قوله) ايضا او اكله الاجاع على هذه المسعة تاه الزكشي فلول ما كل حتى حضر الى العيران امسح فيها ظهوره ويحفل حلافة (قوله) فخذ ارحم لقوله منكاه (قول)

المزبور فيمت قال ابن المنذر عليه القياس على ثبوت ذلك لقطعة الذهب والفضة (قوله) ولا يجب هو مستفاد من صريح اليه
 القناع حسد كالتعريف في الحسنتين الأولتين ذكره من الآية (قوله) من الثالثة أي أياها من فيجمل الاستباحتة قبل التعريف
 وخرج في رابعها وحبوا سماع لاحظ رابعه فمما يحضف كلساني فما الفرق ثم أتت الأسنوي اختاره هنا أيضا

(هذه) التي تعرف أولا انه انما كانت مرات التعريف في الاوائل اكثر لان الطلب فيها اكثر (قوله) وخاص بها الثانية مرجع لقول المصنف
كل يوم مرة (قوله) لانه عرف سنة وكذا في صوم سنة ولا خلاف في الخبر وقيد الامام بما اذا لم يرد (٣٨٨) الى نسيان التوب السابقة انتهى

ويشترط ايضا بيان زمن الوجدان
واسنادها الى ذلك الوقت كما ذكره الامام
ايضا (قوله) كما فادهتم المراد بها ما يقول
المصنف ثم يعرفها (قول) التلا والباريه
انه قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام قال
كانت الاجرة لا تتأق في السنة الابعية
القطعة فيبقى ان يساع بأحد التقدين
فان حفظه سهل لا يحتاج الى حوته (قول)
للمؤمن بيت المال فربما سأل صاحبها
(قوله) بان ظهر مالكها قال الركني
ويضي جربان هذا الوجه في الوقت ثم
ظهر المالك (قوله) القول خرج
القليل الذي لا يتول ما يترك في الحال
كسابق في كلام الشارح (قوله)
كالتيك في اهر الحديث

• (فصل اذا عرف الخ) (قوله) أي
نية التملك أي احداث هذه البنية فلا
يكتفي بنية ذلك عند الاخذ (قوله)
اكتفاء بقصد وفي الحديث فان جاء
صاحبها ولا يفي لك ولا قال في العدة
انه طاهر النص ولا يحال لمحدث
والافتاء بها (قوله) في التلق الخ
منه قطع ان قول الركني وغيره انتم
عرف عام لو قد التلق بقصد الحفظ ثم
بده التملك لا يمتنع تعريف عام آخر
معه اذا قلنا ان التعريف غير واجب
عليه والاعم في شرح مسلم الوجوب
خلافا لما سأل عن الاكثرين (قوله)
واستدل الاول من الادلة ايضا القياس
على القرض (قول) التلق ومنها الخ
هنا يدل على ان قولهم بملكها مسك
القرض ليس من كل وجه (قوله) لا
ارثه لحصول النقص في ملكه (قوله)

على الاعم (سنة) الحديث ويقاس على ما فيه غيره وليس على الاستعجال (على العادة
يعرف أولا كل يوم طرفي النهار ثم كل يوم مرة) كل (اسبوع) مرة أو مرتين كافي المحضر وغيره
(ثم كل شهر) بحيث لا يسيء تكرار الاول كذا في الروضة وفي اصلها ما مضى وسكان بيان
المدد في ذلك وفي التهذيب ذكر الاسبوع في المدة الاولى وخاص بها الثانية (ولا يصح في سنة معقوفة
في الاعم) كمن يعرف شهر او يترك شهر وهكذا لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الاعم يكتفي
واقه اعلم) لانه عرف سنة وصح في الروضة أيضا ولا يجب المباشرة في التعريف في الاعم كما فادهتم
(ويذكر) الملتقط (بعض أوصافه) في التعريف ولا يستويها ثلاثة عند الكافي وذكره مسجوب
وقبل شرط وهو مسجوب في عرفه بما في التلا (ولا يباريه مؤنة التعريف ان اخذ لحظته) بناء
على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الاكثرين (بل رتبها القاضي من بيت المال أو يقرض)
على المالك أو يأمر الملتقط بها ليرجع على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه ان عرف فهو
متبرع (وان اخذ لتلا رتبته) مؤنة التعريف لوجوبه عليه وسواء تملك أم لا (وقيل ان لم يترك
بان ظهر مالكها) (فعل المالك) المؤنة تعود فائدة التعريف اليه (والاعم ان الحخير) أي القليل
القول (لا يعرف سنة بل زمانا طبق ان فادهتم يعرض عنه غالبا) بمدد ذلك الزمن ويختلف ذلك
باختلاف المال قال الروائي في حقائق الفقه يعرف في الحال ودائق النخب يعرف فوما أو يومين أو ثلاثة
والثاني يعرف سنة كالتيك وبسبب يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير القول كيتي الخطئة والريبة فلا
يعرف ولو واجده الاستداده وقدر بعضهم القليل القول بما دون نصاب السرقة والاعم لا يتقدر
بل هو ما غلب على الظن ان فادهتم لا يكثر منه عليه ولا يطول طلبه غالبا

• (فصل اذا عرف) أي الملتقط التملك كسابقه الرافعي في الشرح القطعة (سنة) على ما تقدم
(لم يملكها حتى يختاره) أي الملك (لحظ كملكت) ونحوه (وقيل تكتي التبة) أي نية التملك
لفقد الايجاب (وقيل بجزء السنة) اكتفاء بقصد عند الاخذ التملك بعد التعريف من
التلق للفظ دائما وقلنا وجوب التعريف عليه ومعرفة فبده التملك لا ياتي فيه هذا الوجه
كسابقه الامام والقزالي في البسيط وان لم يوجب التعريف عليه فعرف ثم بده قصد التملك لا يمتنع
بما عرف من قول (فان تملك) الملتقط القطعة (فظهر المالك) وهي باقية بملكها (واقفا على ردة
عنها فاذل) ظاهره ويشير به اتفاقهما على العدول الى بدلها (وان ارادها المالك وأراد
الملتقط العدول الى بدلها أحجب المالك في الاعم) والثاني الملتقط واستدل الأول بما في الحديث
السابق بان ساء ما لها فادها الموصىرة الثاني على ما قبل التملك ولو ردها الملتقط لم يملك المالك القبول
(وان تلفت غرم منها) أي ان كانت مثلية (أو تهيبت) أي ان كانت منقومة (يوم التملك) لانهم
دخولها في ماله (وان نقصت بسبب) ونحوه (فقد أخذها مع الارش في الاعم) لان الكل
مضمون فكذا البعض والثاني لا ارش له على الوجين الرجوع الى بدلها سليمة أقصه البغوي
على الثاني لا تقصاره عليه ومنه الأول وعليه لو اراده الملتقط وأراد المالك الرجوع في ابدل أحجب
الملتقط وان زادت أخذها بزادها التمسك دون المنفعة ولو ظهر المالك قبل التملك أخذها بزادها
التمسك والمنفعة (وان ادعاها رجل) مثلا (ولم يصنعها ولا ينة) لها (لم يدفع اليه) الآن

يُعلم الملتقط أنها له ميزته المدفع اليه (وان وصفها وقرن) الملتقط (مدفعه جاز المدفع) اليه (ولا يجب على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخره من قبها حوات اليه) عملا بالنية (فان تلتفت عنه فملا صاحب النية تصديق الملتقط والمدفع اليه والقرار عليه) أي على الثاني فربيع الملتقط ما يغرم عليه ان لم يقره بالنية فان أقر لم يرجع مؤاخذه وان لم يظن صدقه لم يجز الدفع اليه على المذهب وحكي الا انه ترد في جوازه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (لا تلتقط قطعة الحرم) أي حرم مكة وفي الروضة كاسلهما مكة وحرمها (الثقل على العصم) أي وتدخل للفظ ابدأ جزاء (ويجب تعريفها) أي التي للفظ (قطعا والله أعلم) استدلال الاول المحرم يحدث الشخص ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطعة الامن عرفها وفي رواية البخاري لا تلتقط لقطعة الا لشيء اى يعرف والمعنى على الدوام الاشارة الى ذلك فلا تظهر فائدة التخصيص والثاني المحلل قال المراد من الحديث انه لا يمتن تعريفها سنة كما في سائر البلاد لا توهم ان تعريفها في الموسم كاف لكثرة الناس وحكاية الخلاف ويجهل كافي الروضة يخاف لحكايته في كثير من نسخ الشرح قولين وقوله قطع اذ في الروضة وقال الحديث وقال يلزم الملتقط الأمانة لتعرف أو دفعها الى الحاكم وسكت عن قطعة المدينة الشريفة فلا تلحق بمكة كما سببه الدارمي والرواني وقضية كلام صاحب الاستصار بخلاف ذلك ويرى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطعتها الا بن أسديها أي رفع صوته وهو بالجملة ثم الجملة

(كتاب القبط)

بعض الملقوط وهو كل طفل ضائع لا كافل له يسمى قبطا وملتقطا باعتبار ما يلتقط ومنه ما باعتبار ما نبتأى أي في الطريق ونحوه (التقاء الشوذ) بالجملة (فرض كفاية) صيانة النفس المحترمة عن الهلاك (ويجب الاشارة اليه) أي على التعاطف (في الاحتم) خيفة من استرقاق الملتقط له والثاني لا يجب اعتماد اهل الأمانة لكن يوجب الثالث ان كان ظاهر احدى الجهتين أوسطا وجب وفي الروضة كاسلهما ترجع القطع بالآثر وعليه لو ترك الاشارة في الوسيط لا تثبت له ولاية الحضانة ويحوز الاتراء منه ثم الطفل يصدق بالمعزوف في التعاطف ترد للامام والواقع لكلام الاصحاب انه يلتقط وعلى مقابله على أمره الحاكم ومنه كافل كآب أو وصى أو غرض أو ملتقط ردائي كافله أي يعبره اليه (وانما تثبت ولا لا لتعلقا لمكتف حرم مسلم عدل رشيد) وبين المحترز عنه بقوله (ولو التفت عليه من غير ان سببه ارتفع) أي القبط منه لان الحضانة ترجع وليس له أهلية التبرع (فان حمله فآقره عنده أو التفت بذاته فالتد الملتقط) والعبد تابع في الاخذ والترك ولو التفت مكتوب ارتفع وان أديف السيد لان حق الحضانة لا يتولى ليس المكاتب أهلا لها فان قاله السيد التفت في السيد هو الملتقط ومن يضره حازا التفت في نفسه في استحقاقه الكفاية وجها (ولو التفت سي) أو مجنون (أو أفسق أو مجبور) عليه يذير (أو كفر مسلما ارتفع منه) لعدم أهلية العبي والمجنون ولأن الفاسق والمذنب مرفوضين شرعا وان كان الثاني عدلا والكافر لا يلي المسلم وله التعاطف الكافر وللمسلم التعاطف المحكوم بكفره وساق ومن ظاهره له الأمانة ولم يحتزل لا يتبرع منه لكن يوكل القاضي بمن يراقبه بحيث لا يعلم للثلاث ما تآذى أو تقي به سائر كعلوم العدالة ولا يشترط في الملتقط المذكور ولا التفت في الحضانة بالثلاث البين والتعبر لا يشغفها الملب القوت (ولو ازرعهم انسان على أخذه) بأن قال كل واحد منهما ما أتخذ (حجه الحاكم عند من رآهما معا أو من غيره ما) اذ لا حق لواحد منهما قبل أخذه (وان سبق واحد فالتقطه منع الآخر من مزاحمته)

(قول) الملتقط الملتقط (مدفعه جاز المدفع) اليه (ولا يجب على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخره من قبها حوات اليه) عملا بالنية (فان تلتفت عنه فملا صاحب النية تصديق الملتقط والمدفع اليه والقرار عليه) أي على الثاني فربيع الملتقط ما يغرم عليه ان لم يقره بالنية فان أقر لم يرجع مؤاخذه وان لم يظن صدقه لم يجز الدفع اليه على المذهب وحكي الا انه ترد في جوازه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (لا تلتقط قطعة الحرم) أي حرم مكة وفي الروضة كاسلهما مكة وحرمها (الثقل على العصم) أي وتدخل للفظ ابدأ جزاء (ويجب تعريفها) أي التي للفظ (قطعا والله أعلم) استدلال الاول المحرم يحدث الشخص ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطعة الامن عرفها وفي رواية البخاري لا تلتقط لقطعة الا لشيء اى يعرف والمعنى على الدوام الاشارة الى ذلك فلا تظهر فائدة التخصيص والثاني المحلل قال المراد من الحديث انه لا يمتن تعريفها سنة كما في سائر البلاد لا توهم ان تعريفها في الموسم كاف لكثرة الناس وحكاية الخلاف ويجهل كافي الروضة يخاف لحكايته في كثير من نسخ الشرح قولين وقوله قطع اذ في الروضة وقال الحديث وقال يلزم الملتقط الأمانة لتعرف أو دفعها الى الحاكم وسكت عن قطعة المدينة الشريفة فلا تلحق بمكة كما سببه الدارمي والرواني وقضية كلام صاحب الاستصار بخلاف ذلك ويرى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطعتها الا بن أسديها أي رفع صوته وهو بالجملة ثم الجملة

(قوله) والثاني يقال الأمانة الثلاثة (كتاب القبط الح) (قوله) ومنه هذا التفتش أو طار يبلغ الام أو قدأه أو قدأه أو يمه قال الخاص والامام هذا الولد اسمان مأخوذ ان من عرف في حاله القبط والتد من القبط والذ (قول) الملتقط الملتقط (مدفعه جاز المدفع) اليه (ولا يجب على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخره من قبها حوات اليه) عملا بالنية (فان تلتفت عنه فملا صاحب النية تصديق الملتقط والمدفع اليه والقرار عليه) أي على الثاني فربيع الملتقط ما يغرم عليه ان لم يقره بالنية فان أقر لم يرجع مؤاخذه وان لم يظن صدقه لم يجز الدفع اليه على المذهب وحكي الا انه ترد في جوازه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (لا تلتقط قطعة الحرم) أي حرم مكة وفي الروضة كاسلهما مكة وحرمها (الثقل على العصم) أي وتدخل للفظ ابدأ جزاء (ويجب تعريفها) أي التي للفظ (قطعا والله أعلم) استدلال الاول المحرم يحدث الشخص ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطعة الامن عرفها وفي رواية البخاري لا تلتقط لقطعة الا لشيء اى يعرف والمعنى على الدوام الاشارة الى ذلك فلا تظهر فائدة التخصيص والثاني المحلل قال المراد من الحديث انه لا يمتن تعريفها سنة كما في سائر البلاد لا توهم ان تعريفها في الموسم كاف لكثرة الناس وحكاية الخلاف ويجهل كافي الروضة يخاف لحكايته في كثير من نسخ الشرح قولين وقوله قطع اذ في الروضة وقال الحديث وقال يلزم الملتقط الأمانة لتعرف أو دفعها الى الحاكم وسكت عن قطعة المدينة الشريفة فلا تلحق بمكة كما سببه الدارمي والرواني وقضية كلام صاحب الاستصار بخلاف ذلك ويرى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطعتها الا بن أسديها أي رفع صوته وهو بالجملة ثم الجملة

(قوله) والثاني يستويان الخ حل أيضا في المسئلة الأولى بأن نفقة القبط لا تجب عليه كنفته فلا فرق بين غنى وقصر وفي الثانية بأن المستور لا يملك مائة الآخرة يقول لا أثر حتى بسبب جهلهم حاله فرجع • واجتمع غنيان لم يقدم أغناهما على الآخر ثم لو كان أحدهما متخيلا عنه تقدم الآخر (قوله) على أن الثاني يرجع للغير والمستور من قول المصنف عدم غنى على قصره وعلل على مستور (قوله) لخشوة عيشها وأيضاً ظهوره بنسبه يجعل التقاطه أغلب لافرق بين سفر النفقة وغيره (قوله) لما فيه من تعرض إلى آخره (٣٩٠) والأول لم يعتبر هذه العلة

لسبقه بالاتفاق ولا يشترط سبقه بالوقوف على رأسه فغير أخذ في الأصح (وان التقاطه معا وهما أهل فالأصح أن يقدم غنى على فقر) لا يقدموا به معناه (وعدل على مستورا خا لما لقطه والثاني يستويان في المستثنى لاهلتهما وقوله كآله وهما أهل المسكون عنه في الروضة كآلهما الثانية على أن الثاني في المستثنى أهل فأم لم يذ كقبل والا فلا بد من ذكر الأهل فيما قبل أيضا (فان استويا) في الصفات (أقرع) بينهما عند تشابهما ولو لم يذكرا لاهل فيما قبل القرعة أقرعه الآخر كالغنيين ولا يجوز أن خرجت القرعة لترك حقه للأخر كاليس للفرق قبل حقه إلى غيره (واذا وجد ببلدى لقطيا سلب غلبه فقه إلى بادية) لخشوة عيشها وفوات العلم بالدين والله تعفها (والأصح أن يته إلى بلد آخر وان للغريب إذا التقط ببلدان ته إلى بلده) لا تتقاء ما ذكر في البادية والثاني في المستثنى لما فيه من تعرض بنسبه للصباغ فأم يطلب غالبا حيث خضع (وان وجده) أي البلدى (سادية فقه ته إلى بلد) لاه أبقيه (وان وجده ببلدى كالحضرى) أي غلبه فته إلى بادية وقوله ته إلى بلد آخر في الأصح (أو) وجده أي البدوى (سادية أقر يده) وان كان أهل حله يتخلون (وقيل إن كانوا يتخلون للجهة) يضم النون أي الذهاب لطلب البرعى وغيره (لم يقر) لما فيه من تعرض بنسبه للصباغ والبلدى ساكن البلد والبدوى ساكن البادية والحضرى ساكن الحاضرة وهى خلاف البادية كالبلد (ونفقه في ماله العام كوقف على العطاء) والوصية لهم (أو الخاص وهو ما يخص به كتاب نفقة عليه) ومليوسه (ومفروضة فته) ومطى بها (ومافى جسم من دراهم وغيرها وأمهده) الذى هو فيه (ودناير مشورة فوه وخفته) لأن به اواختصاصا كالألغ والاصل الحرية ماله يعرف غيرها (وان وجد في دار) ليس فيها غيره (فهى) لما تقدم (وليس ماله مدفون فته وكذا شباب وأمتعة مفروضة بقره) ليست له (في الأصح) كالعبدة عنه (فان لم يعرفه مال فالأظهر أن ينق عليه من بيت المال) من سهم المصالح والثاني يقتضى عليه من بيت المال أو ضرة لجواز أن يظهر له مال (فان لم يكن) أى فيه مال كافى المحرز وغيره (فالمسلون ههنا ته قرضا) بالتأني (وفي قول نفقة) فان قام بها بعضهم اندفع الحرج عن الباقي والمغنى على جهة القرض والتفقه بالنسب على تزوج الحافض (وللقبط الاستئلال بحفظ ماله في الأصح) كنفته والثاني يحتاج إلى اذن القاضي (ولا ينق عليه منه إلا بادن القاضي قطعا) على الوجهين كافى المحرز وغيره إذا أمكنه ما اجتمع فان أبقى بادن

من • (فصل اذا وجد لقط يدار الاسلام وهما أهل ذمة أو يدار قنوها) • أى المسلون (واقروها بذكرها صلحا) أى على وجه الصلح (أو) أقروها بدهم (بعد ملكها بجزية وهما مسلم) (في الصورتين (حكم بالسلام القبط) في المسائل الثلاث تقريبا للاسلام فأم لم يكن فيما قنوها مسلم

ينظر إلى استوائهما في العيش وتم الدين والصنعة فانها العلة المحضة (قوله) لما فيه الخ أبواب الأول بأن الأطراف البادية كحال البلدة الواسعة (قوله) كالبلد مثال بخلاف البادية وماله أيضا القرية والحاصل ان البلدى أخص من الحضرى هذا مراده فيما يظهر (قول) المتن لانه أى كافى الطفل الذى له أب موجود وأولى ولا تجب على المقتط بالأحاج (قول) المتن كتاب الخ قال الزكى المراد أن يكون ذلك جواز التصرف ودفع المنازع له لأن ذلك لا يكون طريقا لحكم الحاكم بجهة ملكه فتنظر له تاته لا يسوغ لنا كجمرد ذلك أن يقول ثبت عندى انتهى أقول فيه شبهة تدفع لأن المنازع لا يدفع إلا بالسلم حكم ثم رأيت السبكه كانه طريق للسك يدفع المنازع للسك بالملك (قول) المتن وليس له مال مدفون فته أى لاه لا يقصد بالدين الضم إلى الطفل (قول) المتن موضوعه بقره لو كانت في دار بوفها فانظر أهرانها كالأروسة خال في الدار السابق (قول) المتن من بيت المال قال عمر بنى الله لله للقط لقط لك ولاؤه وطننا فته ثم لافرق في هذا بين القبط المسلم والكافر (قول) المتن قرضا قال الزكى كفى هو مشكل مع قولهم أن وجوه ما بيت المال نفقة لا قرضا ثم وجه كونها قرضا لما

بالعام المضطرو وجه النفقة لما فيه بالصبي والمجنون العاخرين (قوله) يحتاج إلى اذن القاضي لعدم ولاشه (فصل) • اذا وجد قنوها الخ قال الزكى كذا القسم دار اسلام أيضا على نظرى الأول قال ولو منعوا من الثاني فهو دار كمر (قول) المتن مسلم أى يمكن أن يولد ذلك الولد قال الزكى حتى أن يكون اشتراط وجوب المسلم راجعا للقسم • ول أيضا

(قول) المتروان مكناسم الخ وأندناه { قول } ملازمه بغير الفهم والبرهان على الحق في القولين (قول) القولا يفرغان في القطب
أي واغما منسكركان في باب القطب (قوله) استمراداً (شوقه) نبحاه قال تعالى والذين آمنوا وأنتباههم حديث

كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه فجعل موجب كفره كفرهما جميعاً ثم هو إجماع في اسلام الأب وكذلك الأحمد تأخلاً لما لاك (قوله) هو كافر أصلي قال الرازي في الظاهر من فوائد القولين وجوب التلخظ بالاسلام بعد البلوغ عمل الثاني دون الأول (قوله) المست تبع السابى وذلك لان السابى يستغنى للسبى وجوداً كما هو منه والثاني يصح (قوله) المتأخذ أبوه مثلهما سائر الأمور فيما يظهر (قوله) الترتولوساه دعى انه أى يكون على دين سابه لان السبى يستغنى للسبى وجوداً كونه (قوله) والثاني يصح دليل قصه على رضى الله عنه وهو قوى لان العبادات تصح منه فعلا كان الاسلام كذلك ولهدا قال الامام هذا الوجه ضعف تلاوى توجهاً قال وقد صحوا احرامه والفرق بينهما لان الاسلام صبر وقوله تصح منه الظاهر ان الصغير راجع للسبى السلم لانهذا الصبي الذى الكلام فيه فلما قل

«(فصل)» اذ لم يضر الاقرب انه (قوله) وهو بالغ عاقل زاد بعضهم الرشد صفاً وقال أشار اليه ابن عبد السلام (قوله) المتربى قبل اقراره انه قال السبى قال أبو الطيب بن سلمة في قول أصل الاقرار قولان وأصح الطرفين القطع بقبول أصل الاقرار وروى حكم الأرقامه في المستقبل مطلقاً وتخصيص القولين بأحكام التصرفات المانعة فاحدهما القول في أحكامها وأصاؤها التمتع

الو باع عناثم اذعى أنها وقف أو ملك غيره
اذعاء المتعطل لكن هل ينزع منه قال

فالقبط كافر (وان وجد يدار كافر فكلان لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كاسير وتاجر فسلم في الامم) قتلها للاسلام والثاني هو كافر قتلها للذار (ومن حكم باسلامه بالدار اقامت ذمي منه نسيه لحقه ونسيه في الكفر) البيعة (وان اقتصر على الدعوى فالذهب اليه لا تبعه في الكفر) لا ينفذ حكم باسلامه فلا يضر بمجرم الدعوى والطريق الثاني فيه قولان تأييداً تبعه في الكفر كالتب (ويحكم باسلام المبي يجمع) آخرين لا تخرسان في قبط احداهما الولادة فاذا كان احداً يوبى مسلماً لا يوافق العلق (فوسلم) قتلها للاسلام (فان يبلغ ووصف كفراً) أى أعرب عن نفسه كاجير وفي الحظر والشرع هنا قيد (فربما لو علقين ككافرين ثم أسلم احدهما حكم باسلامه) فانه (ان يبلغ ووصف كفراً فشره في قول) هو (فكفر ائلاً) لا كان محكوماً بكفره وأزيل ذلك الحكم بالتبع فاذا استقل اقتطعت قيمته بنفسه (الثالث اداسي المبي خلفاً لتبع السابي في الاسلام ان لم يكن معه احداً يوبى) لانه ما رقت ولا يتهدد كالمعه في المبي احدهما لم يبق السابي لان تبعه احد الا يوبى أقوى ومضى كون احدهما معه كاتال في الروي ان يكونا في جيش واحد وشعبة واحدة ولا يشترط كونهما في مثل جبل (ولو ساءد لم يحكم باسلامه في الامم) والثاني يحكم به تعالى ارفان الذي من أهل دار الاسلام ودفع باهام في توثيقه فكيف تؤثر في مسيه ثم في المحكوم باسلامه تعالى السابي اذا بلغ وأعرب بالكفر القولان في الذي قبله فعلى قول انهما كافرين اصلهما لطعمهما دار الحرب (ولا يصح اسلام مبي غير استقلاله على العصم) المنصرم والثاني يصح فرضه من قريه السلم وعلى انه قول يصح ان تخطف بالهده وأهل الكفار فيؤخذ منهم للتأخير فانه بلغ ووصف الكفر مهدد وطول بالاحلام فان أسره رذلهم أم لا السبي غير المزمع فلا يصح اسلامه قطعا

«فصل ادم بقدر القبط برق ظهور» ولان غالب الناس احرار (الان انهم احدثين بركة) فعملها شرطه الاتي (وان اقر) وهو بالغ عاقل (هـ) اى بالرق (شخص صدقه قبل ان يفسق اقراره بحرية) فان سبق اقراره عالم بقبول اقراره بالرق وان كذبه لم يقبل اقراره ايضا (والمذهب اجماع لا يشترط) في قبول اقراره بالرق (ان لا يسبق) منه (تصرف يقتضى شؤده) بالهجرة (حرية كسب ونكاح بل بقبول اقراره) بعد التصرف المذكور (في اصل الرق) و احكامه المستقبلة (وفي قول من الطريق الثاني لا يقبل نفي حلى احكام الحرية (لا) الاحكام (الماضية المضرة بغيره) اى لا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر فالوجه من فاقتر رقوقي بعدم ملخصونه) على هذا وعلى مقابله لا يقضى منه والمال للقره بوق البرقة ذات اقراره الاحكام الماضية المضرة بمقبول اقراره بالنسبة اليها اقطاعا (ولو ادعى رقه من ليس فيه ملا منتم قيل) لان الظاهر الحرية (وكذا ان ادعاء المتشط) اى بلا منة لا يقبل (في الاظهر) لان اصل الحرية والثاني قبل ويحكم به بالرق كما في بعض المخطوط وساقى ورق الاثر من ان يقطر بحكم بحر يتطاهر بغيره (ولو انا صغيرا او غرضه فيمن يستره) ولم عرف استناده الى التماس حكم به بالرق) بدعواه ملا الظاهر من حاله ولا اثر لانتكار الصغيرين (باب بركة ولا انا حر لم يقبل قوله في الاصح الامينة) لانه قد حكم

فما يضر غيرهما التبول في الذي يضر به (قول) القروا حكمه المستقبلة أي ووضعت القبر واستشكل
 بأنه لا يقبل أقول هذا حكم ماضٍ لا مستقبل وإن كان صدور القرار مستقبلاً (قول) المتن وكذا
 الذي لا يقال الماوردي فهم لا يطلت أمانته عليه واعتصم بإخمال صدقه

(قول) الثمن ومن أقام بئنه برقة القبط (قول) المثل ولو استلحق القبط الخ وحده ذلك ان إقامة البئنه على التسبحة فلو مكلف الشخص ذلك ولم يكف فيه بالهوى لصاحبت الأنساب ولا فرق في المستحقين الرشيد والسفيه الملهط وغيره لكن يستحب القاضي أن يسأله من أين هذا فمن أمن أمة أجرة من شبهة أو نكاح فانه قد نظر الاكتفاء في ذلك بالاتفاق ثم أحكم التسبحة من الجانبين فثبت كل منهما الآخر وقول الشارح السلم كونه توطئة لتأكيد الثمن المقتطع بالمسلم (قول) الثمن مسلم (٢٩٢) لو استلحق الذي القبطا محكما بما سلاهما

بأنه لم يتعملا بئنه في الكفر كسلف وحديث فلا يصراحن بئنه ولا يسلم اليه (قول) المثل فله أي في السبب القبط وهو باق على حرمة (قوله) بنكاح الخ لكن لا يسلم اليه لانه مشغول بأمر الرق (قول) المثل وفي قول بشرط تصديق سيد مثل تصديقه ما لو كان اذنه في النكاح (قول) المثل أمر القبط أي بشرط أن يكونا حيين ويكون رضى الفطنة صحيحا ذلك (قوله) رجع الآخر عليه قال في الخادم تقلان من الرافعي محل هذا إذا اتفق بأن الحاكم انتهى فان دفع الأشكال بان نفقة القريب تسقط بعض الزمان (قول) الشارح ولا يأتي هنا ما فرغ على مقابله من ثم قال النووي رحمه الله في نكح التنييس لئلا موضع تسقط فيه الأقوال الثلاثة في أعمال السنين لا هذا الموضع ومثله الثالث في النجاسة وبعبارة صاحب العدة ان قلنا يستعملان لم يخصص الاتفاق ولا شيء من الأقوال ولذا قال الجرجاني تساقطوا ولا واحد وبشيء الاتفاق انتهى فرج لو كان يدا أحدهما قبيل المنازعة وهو يستطعم ريحته (قوله) وهي أقرب أي أقرب إلى الأداة ان الحكم وجهان مفردان على قول السقوط في الأموال

(كتاب الجاهة)

برقة فلا يرفع ذلك الحكم الا بحجة والثاني قبل قوله الا أن يتم المذني بئنه برقة (ومن أقام بئنه برقة عمل بها ويشرط ان تعرض البئنه للبطل) فمن ارث أو شراء أو غيرها لثالثا لثبوتها ماهرة بالاتفاق (وفي قول يكنى مطلق المثل) كافي للمار والتوب وغيرهما وقرق الأول بان أمر الرق خطره فاختط فيه (ولو استلحق القبط) السلم (حرم سلمه) بشرطه السابقة في الأقراسواء الملتقط وغيره (وصار أولى بئنه) من غيره أي أقبحها يعني أنه مستحق لها دون غيره واستلحاق الكافر الكافر كاستلحاق المسلم المسلم (وان استلحق عبدا) لا مكلا حصوه منه بنكاح أو وطء شبهة (وفي قول بشرط تصديق سيد) لأن الصلوة بئنه لا رت لو أعتقه (وان استلحقته امرأه لم يقطعها في الاصح) والثاني يقطعها كالحمل وقرق الأول بما كان أفضاه البئنه على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل والثالث يعلق الحلية دون المزوجة وعلى الثاني لا يقرقز وجها وقبل يقطع واستلحاق الأمة كالخمره ان جوزنا استلحاق العبد فان أمتاه بمحكم الرق أو لم يولد لها وقبل يحكم به (أو) استلحقه انثان لم يقدم مسلم ورجل ذي وعيد بنا على صحة استلحاق العبد بل يستوي المسلم والذمي والحرة والعبد لأن كلامهم أهل لوانفرد فلا يمتن مريح (فان لم يكن بئنه لواحدهم) (مرض) القبط (على قائم فيلحق من أفضاه) وسياق أن القاطن في فصل آخر كلب الدعوى والبيئات (فان لم يكن قائم أو) وجد لكن (تصيرا) ونفاه فلهما أو أفضاهما (أمر) القبط (بالانساب بعد الوفاة) وبعبارة الروضة ككاملها ترشني بلغ فادائع أمر بالانساب (ان من يميل طبعه اليه منهما) يحكم الحلية لا يجمد التثنية وعليهما الثقة مدة الاستطراف إذا نسب إلى أحدهما رجع الآخر عليه ما أتفق أي لصفوه ولو لم ينسب إلى واحد منهما بقي لفقد الميل الأمر موقرة ولو نسب إلى غيرهما وأذاع ذلك القرش نسيبته (ولو أفضايتين) شبه (متعارفتين) سقطتا في الألفجر) ويرجع إلى قول القاطن الثاني لا يسطان ويرجع أحدهما الموافقة لها أو قول القاطن بقوله ذال الاثنين واحد وهما وجهان مفردان على قول التساقط في التعارض في الأموال ولا يأتي هنا ما فرغ على مقابله من أقوال الوقف والقسمه والقرعة وقيل تأتي القرعة هنا وبعبارة المحرر تساقطتا على القول الأظهر وهي أقرب

(كتاب الجاهة)

بكرس الجاه (هي كقولهم من رد آتني فله كذا) أو رد آتني الضاير لثبوت كذا أو سابقا من رد قبذ يده كذا أو ملحق بمرتبة يذول كذا أو شرط الحاصل أن يكون مطلقا تصرف (وبشرط) فيها ليحقق (صبيحة) من الحاصل (مدل على العمل) بشرط أو طلب كآدم على الأذن في العمل كافي المحرر وغيره (يعرض ملزم) كآدم من الصبيح ونحوها (فلو عمل) العامل (بلا اذن أو أذن الشخص فعل غيره فلا شيء له) نعم لو كان القبر عبد المأذون له استحق المأذون له الجاه لا يذنبه

(قوله) أو رد هوه من مثال الثمن الأولي وقوله وسياق في آخره إشارة إلى أن قول المتأخر ليس بشرط (قول) المتن صبيحة أي لاها يده معاوضة فرج أن تأتيا مفسد (قول) المتن على العمل أي ولو جمولا (قول) المتن ما ترمضهم من الأتزام اشتراط أن يكون معلوما وكذا كآباني وكذا يشترط أن يكون مقصودا لغير الدم ونحوه (قوله) ونحوها الظاهر ان الغرض بانها مؤتمنة أي أن هوه على الصبيح لزمه أن يكون نحوها تقدم (قول) المتن فلا يعمل بلا درخام في ذلك أو خفية اكن العامل مهورا بذلك العمل (قول) المتن فلا شيء له أي ويضم بوضع اليد

(قوله) لم يستحق لورده وهو مضر عام ثم علم التذات في البخل أن يسله استحق (قول) المتخلف كذا أي وان لم يزل على (قوله) وان كان ما دقوا كذا مزيد شهده عليه المتأخر قال في البيان قبل (٢٩٣) ونارعه التروى من حيث اتمهم في خروج قوله (قول) المتخلف لا يشترط لكن هل يرد بده شبهه أن يأتي

يدخله ولو قال من رده أتى فله كذا فترده من لم يسله مذاهب لم يستحق شيئا ولو قال ان رده زيد فله كذا فترده زيد مضر عام لأنه لم يستحق شيئا ولو أذن في الرق لم يشترط مضرًا فلا يشترط الراد ولو ظاهرا من عمل بالذن حله لم يستحق الجعل الملتزم (ولو قال) أجنبي من رده عجز يدفعه كذا استغنى المرات (على العالم بذلك (على الأجنبي) لأنه أتمه (وان قال) قال زيد من رده عجز فله كذا او كان كذا لم يستحق عليه ولا على زيد) لعدم التزامهما وان كان ما دقا استحق على زيد بقاءه البغوى وهو ظاهر اذا كان الخصم ممن يستغنى به ولا يشترط قبول العامل وان عنه) الماحل بل يكفي الاتيان بالجهل وعبارة الروضة كأصلها اذا لم يكن العامل معنا فلا يتصور قبول الفقد وان كان معناه لم يشترط قبوله وفيها ما يشترط عند التعيين أهلية العمل في العامل (وتوضيح) الجعالة (على عمل مجهول) كذا الألق (وكذا معلوم) يتكلمة وسام وموصوف (في الاصح) والثاني المنع استغناء الاجارة (ويشترط كون الجعل معلوما) اذا ما حدة الى جهاته بخلاف العمل (فلو قال من رده) أي أتى (فله قوب) وأرضه فدا العقد (ولو أذا أخر قمته) كلاجارة الفاسدة (ولو قال) مرده (من يملك كذا) فله كذا ابتداء على الصحة في المعلوم (فترده من أقرب منه فله قسط من الجعل) ولورده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها (ولو اشترط انسان في رده اشترط كل الجعل) بالسوية (ولو اتم جعلا لعين) فكماله ان رده منه فله دينار (فشاركه غيره في العمل ان صداعته فله) أي لعين (كل الجعل) وان قصد العمل للمالك فلا لاول (أي المبيع (قطعه) أي النصف (ولاشي للشارك) محال) أي في حال عاصده لعدم الالتزام (ولكل منهما) أي الماحل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع) فبعض من المالك أو العامل العين اقبال (أوضح) العامل بعد الشروع فيه (فلا يشترطه) في المستثنى لأنه لم يعمل في الاو لم يحصل غرض المالك في الشاة (وان فسخ المالك بعد الشروع فطيه أجرة ثالث) لما عمل (في الاصح) والثاني لا يكون فسخ العامل والرق طاهر (ولو لا أن يزيد) ويتضمن في الجعل قبل الفراغ من العمل وقادته بعد الشروع فيه (وجوب أجرة ثالث) لأنه لا ينقص التغير عما ذكر فسخ لاول (ولو لم لا أتى في بعض الطريق أو هرب فلا يشترط العامل) لأنه لم يردم (وإذا رده فليس له حصة قبض الجعل) لأنه انما يستحقه بالتسلط (ويصدق المالك اذا أنكر شرط الجعل أو بصره) أي الطالب له (فترده) أي الآتي لان الاصل عدمهما (ان احتل) أي الماحل والعامل (في قدر الجعل بمضافا) وله عامل أجرة ثالث والله اعلم

٩٩ ل ل في زمن الحيار بطريق الأولى (قول) المتروك ولو ثبت الآتي فخرج وتولى وتلقه ثم أكره على ترك ما شره باسفر وأغره ألقى الشئ تاج الدين الفزاري به يستحق نصف الزركشي بخلافه من حيث اتمه جعالة ولم يعمل الجعل اتمول انظر كيف اعترضه هنا بل جاءه فترده فدا صكره فمسته السبكي السابقة والله اعلم

• فهرست الجزء الاول من شرح المنهاج للجلال المحلى •

صفحة	صفحة
١٢٠ فصل من أدرك ركوع الثانية من الجمعة مع الامام واستقر معه الى أن يسلم أدرك الجمعة	٦ كتاب الطهارة
١٢٣ باب صلاة الخوف	١٠ باب أسباب الخلل
١٢٧ فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بغير شئ وغيره	١٢ فصل في آداب الخلاوة في الاستنجاء
١٢٨ باب صلاة العيدين	١٥ باب الوضوء
١٣٠ فصل يندب التكبير بغير وب الشمس ليلتي العيد	٢٠ باب مسح الخف
١٣١ باب صلاة الكسوفين	٢٢ باب الفصل
١٣٣ باب صلاة الاستسقاء	٢٤ باب النجاسة
١٣٦ باب ترك المكلف الصلاة باحد اوجوبها	٢٧ باب التيمم
١٣٧ كتاب المنازل	٣١ فصل يقيم بكل تراب طاهر
١٤١ فصل يكفى بماله لبسه حيا	٣٦ باب الحيض
١٤٣ فصل لصلاة أركان أحدها التنية	٣٧ فصل اذا رأته دمالسن الحيض
١٤٨ فصل أقل التبرحرة تمنع الراحة	٤٠ كتاب الصلاة
١٥٧ كتاب الزكاة	٤٤ فصل انما تحب الصلاة على كل مسلم
١٦١ فصل ان تحذف من الماشية	٤٨ فصل استقبال القبلة
١٦٥ باب زكاة التبات	٥١ باب صفة الصلاة
١٧٠ باب زكاة النقد	٦٥ باب شروط الصلاة
١٧٤ باب زكاة المعدن	٧٠ فصل تطل الصلاة بالتطيق
١٧٣ فصل التجارة لتقليب المال	٧٤ باب سجود السهو
١٧٦ باب زكاة الفطر	٧٨ باب في سجود التلاوة والشكر
١٨٠ باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه	٧٩ باب صلاة التفل
١٨٢ فصل يجب الزكاة على القور	٨٤ كتاب صلاة الجماعة
١٨٦ كتاب الصيام	٨٨ فصل لا يصح اقتداؤه من يعلم بطلان صلاته
١٨٨ فصل البشرط للصوم	٩٣ فصل لا يستقدم المأموم على امامه في الموقف
١٩٠ فصل شرط الصوم الامساك	٩٦ فصل شرط التقيد في الابتداء أن ينوى المأموم مع التكبير لا اقتداء
١٩٣ فصل شرط الصوم الاسلام	٩٨ فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة
١٩٥ فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ	١٠٠ فصل اذا خرج الامام من الصلاة
١٩٦ فصل من فاته شئ من رمضان فاته قيسل	١٠٣ باب صلاة المسافر
امكن القضاء فلا تدركه	١٠٤ فصل لم يزل المشرقة ثانية وأربعون ميلا
	١٠٧ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديم
	١٠٩ باب صلاة الجمعة المروقة في الصيغة ٢٠٩
	١١٧ فصل يسن الفصل لحائرها

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٨٥	باب اختلاف المتبايعين	١٩٩	فصل تحب الكفارة يا فساد يوم
٢٨٦	باب في معاملة العبد	٢٠٢	باب صوم التطوع
٢٨٧	كتاب السلم	٢٠١	كتاب الاعتكاف
٢٩٥	فصل الاقراض مندوب	٢٠٤	فصل اذا ندمت متابعة
٢٩٦	كتاب الرهن	٢٠٦	كتاب الحج
٢٩٩	فصل شرط المهرين به كونه ديناً المرقومة	٢١١	باب المواقيت للحج والعمرة
	في الصيغة (٢٩٩)	٢١٤	باب الاحرام
٣٠٢	فصل اذا ازم الرهن فاليدين للرهن	٢١٤	فصل المحرم ينوي الدخول في الحج أو العمرة
٣٠٤	فصل اذا اجنى المهرين قدم المحنى عليه	٢١٦	باب دخول مكة زادها الله شرفاً
٣٠٥	فصل اذا اختلفا في الرهن	٢١٨	فصل للطواف بأنواعه واجبات وسنن
٣٠٦	فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٢٢١	فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته
٣٠٧	كتاب التفليس	٢٢٢	فصل يستحب للامام أو منصوبه اذا خرج
٣٠٨	فصل يادر القاضى استحباباً باعد الحجر		مع الحج أن يطلب
	يسمع ماله وقعه	٢٢٤	فصل ويبتون بمزدلفة
٣١٠	فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على	٢٢٧	فصل اذا عاد بعد الطواف يوم التمر الى منى
	المشتري بالنفس	٢٣٠	فصل اركان الحج خمسة الاحرام
٣١٣	باب الحجر	٢٣٣	باب محرمات الاحرام
٣١٦	باب الصلح	٢٤١	باب الاحصار والقوات
٣١٨	فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه	٢٤٤	كتاب البيع
	بما يضرب المارة	٢٥١	باب الزبا
٢٢٢	باب الحوالة	٢٥٥	باب فيما نهي عنه من البيوع وغير ذلك
٢٢٤	باب الضمان	٢٥٨	فصل ومن المنهى عنه ما لا يطل
٢٢٧	فصل يشترط في الضمان والكتالة لفظ	٢٦٠	فصل باع في صفقة واحدة خلا وسخرا
	يشعر بالالتزام	٢٦٢	باب الخيار
٢٢٩	كتاب الشركة	٢٦٣	فصل لهما أى لك من المتبايعين
٢٣٠	كتاب الوكالة المرقومة في الصيغة (٢٩٠)		ولاحدهما مشروط الخيار
٢٣٢	فصل الوكيل بالبيع مطلقاً ليس له البيع	٢٦٥	فصل للشترى ان خيار
	بغير نقد البلد	٢٧١	فصل التصريفة حرام المرقومة (٢٣١)
٢٣٤	فصل قال بيع لشخص معين أو زمن معين	٢٧٢	باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع
٢٣٥	فصل الوكالة جائزة من الجانبيين		المرقومة في الصيغة (٢٣٢)
٢٣٧	كتاب الاقرار	٢٧٦	باب التولية والارشاد والمراجعة
٢٣٩	فصل قوله لزيد كذا على أو عندي صيغة		المرقومة في الصيغة (٢٣٦)
	اقرار	٢٧٨	باب بيع الاصول والثمار
٢٣٩	فصل يشترط بالمعريه أن لا يكون مسلماً للآخر	٢٨٢	فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٧٠	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين	٣٤١	فصل اذا قال له عندى سيف فى نجد
٣٧٦	فصل لا تشفع اجارة بعذر	٣٤٣	فصل اذا اقر غيب ان الحق به نفسه اشترط
٣٧٤	كتاب احياء الموات		لحقته ان لا يكذب به الحس
٣٧٦	فصل منفعة الشارع المرور	٣٤٤	كتاب العارية
٣٧٦	المعدن الظاهر لا يملك باحياء	٣٤٦	فصل لكل منهما اى المعير والمستعير
٣٧٨	كتاب الوقف		العارية متى شاء
٣٨٠	فصل قوله وقفت على اولادى واولاد	٣٤٨	كتاب الغصب
	اولادى يقتضى التسوية بين الكل	٣٤٩	فصل تضمن نفس الرقيق بغيره
٣٨١	فصل الاظهار للملك فى رقبته الموقوف	٣٥٠	فصل اذا ادعى الغاصب تلف الغصوب
	يشتمل الى الله	٣٥٢	فصل زيادة الغصوب ان كانت اثرا محضا
٣٨٢	فصل ان شرط الواقف التطر لنفسه		فلا شئ للغاصب
	او غيره اتبع	٣٥٤	كتاب الشفعة
٣٨٣	كتاب الهبة	٣٥٥	فصل ان اشترى بشئ
٣٨٥	كتاب اللقطة	٣٥٨	كتاب القراض
٣٨٦	فصل الحيوان المملوك ان وجد بمفازة	٣٥٩	فصل يشترط استحباب وقبول
	فالقاضى التقاطه	٣٦١	فصل لكل من المالك والعامل فضله
٣٨٨	فصل اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره	٣٦٢	كتاب المساقاة
٣٨٩	كتاب القبط	٣٦٣	فصل يشترط تخصيص الثمر لهما
٣٩٠	فصل اذا وجد قبط بدار الاسلام	٣٦٥	كتاب الاجارة
٣٩١	فصل اذا لم يقر القبط برقه فهو حر	٣٦٧	فصل يشترط كون المنفعة معلومة
٣٩٢	كتاب الجعالة	٣٦٨	فصل لا تصح اجارة مسلم بالجهاد
		٣٦٩	فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى
			المكثرى

